

کتاب میں تشبیہ الہیہ
کے کو چشم سے برکشا یہ

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب من

الكتاب في شرح...

عن أبي محمد محمد بن...

حامل المتن

من غوامض فكر الشيخ العلامة عيان التفرغ للدين والدار المتولين الامام ابو الحسن محمد باقر
 ربيع الله عليه ثابته الرحمة بن تبيين الفاضل الاجل والعلامة الاكمل حجة الاسلام المولى محمد علي تميمي صاحب دارالعلوم
 ربيع الله عليه ثابته الرحمة بن تبيين الفاضل الاجل والعلامة الاكمل حجة الاسلام المولى محمد علي تميمي صاحب دارالعلوم

و طبع في المطبع العالي الواقع في الممغري في سنة ١٢٨٥

فهرس المحتويات في المجلد الاول من كتيب شرح الدرر النوراني في النوازل في باب البسم في ختام المجلد الاول

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١١٥٠	كتاب الزكاة -	٩٠١	باب سجود السهو -
١١٦٨	باب صدقة السواك في فصل في الابل	٩٢٢	باب صلاة المريض -
١١٤٣	فصل في البقر -	٩٣٤	باب سجود التلاوة -
١١٤٤	فصل في النعم -	٩٥٢	باب صلاة المسافر -
١١٨١	فصل في الخيل -	٩٤٩	باب صلاة الجمعة -
١١٨٢	فصل في الفصلاان والعجايل -	١٠١٤	باب صلاة العيدين -
١١٩٩	باب زكاة المال -	١٠٣٤	فصل في تكبير التشريق -
١٢٠٠	فصل في النفقة -	١٠٣٣	باب صلاة الكسوف -
١٢٠٥	فصل في الذهب -	١٠٥٣	باب صلاة الاستسقاء -
١٢١٠	فصل في العروض -	١٠٩٠	باب صلاة الخوف -
١٢١٥	باب فيمن يمر على العاشر -	١٠٤٠	باب الجنائز -
١٢٢٢	باب في المعادن والركاز -	١٠٤٢	فصل في غسل الميت -
١٢٣٣	باب زكاة الزروع والثمار -	١٠٦٢	فصل في التكفين -
١٢٣٩	باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز -	١٠٩٣	فصل في الصلاة على الميت -
١٢٤٤	باب صدقة الفطر -	١١١٤	فصل في غسل الجنائز -
١٢٨٤	فصل في مقدار الواجب -	١١٣٠	فصل في الدفن -
١٢٩٥	كتاب الصوم -	١١٣٣	باب الشهيد -
١٣١٤	باب ما يوجب القضاء والكفارة -	١١٣٥	باب الصلاة في الكعبة -

مطلب	مطلب	صفحة	مطلب
فصل في وجوه الاعتذار الشرعية للفطر في الحج	١٣٣٧	فصل في دواعي الجماع -	١٥٢٩
فصل فيما يوجب على نفسه -	١٣٤٦	فصل -	١٥٣٢
باب الاعتكاف -	١٣٤٤	فصل في بيان اجنابة على النفس -	١٥٣٥
كتاب الحج -	١٣٥٤	باب مجاوزة الوقت بغير احرام -	١٥٨٠
فصل اول ما يبدأ به من افعال الحج -	١٣٥٠	باب اضافة الاحرام الى الاحرام -	١٥٨٥
باب الاحرام -	١٣٥٤	باب الاحرام -	١٥٩٠
فصل في مسائل شتى من افعال الحج -	١٣٥٨	باب الفوائت -	١٦٠٥
باب القران -	١٣٨٨	باب الحج عن الغير -	١٦١١
باب التمتع -	١٣٩٦	باب المدى والنساء -	١٦٢٢
باب اجنابات -	١٥١٣	مسائل منتثرة -	١٦٣٢

ثم بعد الوضوء وذكر بعض اصحابنا انما يكون نافعة وبذلك يفيد وجوب الترتيب ولو صحبت لقوات وبسبب عليه الترتيب مع الذكر ولا فرق بين قليلها وكثيرها الا ان يضيّق الوقت فنه رواتان كذا في الحديث هم لان كل فرض من نفسه فلا يكون شرطاً لغيره مثل فاذا كان الترتيب فرضاً يلزم ان يكون اذا غاب شرط الصحة الوقتية فلا يجوز لان شرط الشيء تنجز ذلك الشيء وكل صلوة حصل بنفسها وبين كون الشيء اصلاً متبعا ينافي ذلك كالعصيات المتروكة والمدلولات وسائر العبادات فان هوم اليوم الاول لا يتوقف فانه فرض متعلق وهو شرط الاعتكاف الواجب بالاتفاق قلت الاصل هذا وهو ان الشيء اذا كان مقصودا بنفسه لا يكون شرطاً لغيره ولكن اذا قام دليل على انه شرط لغيره يصح ان يكون شرطاً مع بقائه مقصودا في نفسه ما ذكره من المناطات لا يلزم عن اختلاف الجهة بل هو تعالى جل الايمان شرطاً للصحة سائر العبادات في قوله من يعمل من الصالحات وهو موسى فلا كفران لسعيه وكنه ذلك في النبي صلى الله عليه وسلم صحة الاعتكاف بدون الصوم قوله لا اعتكاف الا بالصوم فصار كل واحد منهما شرطاً لغيره وبذلك ينصين تمام الدليل واما ما لم يقيم الدليل على تعيينه فهو على حقيقته ان لا يصح شرطاً لغيره وفي الجوازية والكافي سائر العبادات فرع الايمان والفرع لا يلزم بدون الاصل فيكون الافعال على نوعين انتقاء الشرط الى الشرط وانتقاء الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز الانتقاء بنوعين فلا يكون شرطاً لغيره ولا فرعاً له لان كل واحد له اصل بنفسه ولما قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليصل التي صلاها مع الامام ثم ليذكرها ثم ليصل التي اخبره الدارقطني ثم ليسبقني في سننهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة فليذكرها والا وهو مع الامام فليتم صلاته فاذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم ليصل التي صلاها مع الامام وقال الدارقطني الصحيح انه من قول ابن عمر كذا رواه مالك عن ابن عمر من قوله وقال عبد الحق وقد وقفه سعيد بن عبد الرحمن الحمصي ووقفه يحيى بن معين قلت واخرجه ايضا ابو جعفر بن شاذان مرفوعا فان قلت دوى الدارقطني عن ابن عباس انه عليه السلام قال اذا نسي احدكم صلاته فذكرها وهو في صلاته فليتم فليصل التي هو فيها فاذا فرغ صلى التي نسيها قلت هو مقطوع ضعيف برواية بقرينة بن الوليد عن عمر بن ابي عمر عن كحول عن ابن عباس في دلالة حديث الكتاب على وجوب الترتيب ظاهرة حيث امر باعادة ما هو فيها عند التذكير وقال الاكمل وفيه بحث من اوجه قلت ذكر اربعة اوجه اخذه من كلامه لمتناقي وغيره ولم يلبس التحصيل لنا لقب التحصيل الاول انه متروك للنظام لا يدل على وجوب القضاء على النائم والناسي لا غير والوجوب ثابت على من فوت الصلوة عمداً ايضا بالاجماع ومتروك النظام لا يكون حجة خصوصاً في افادة الفرضية واجيب بان يدل على ذلك بدلالة انه لما وجب على المعذور وعلى غيره اولى فقال الاكمل يرويه ان هذا انما يتيقن ان لو كان قضاء الفاشية عقوبة وليس كذلك بل هو رحمة ولا يلزم من استحقاق المعذور ذلك استحقاق غيره العاصي وفيه نظر لان المفوت عاص والعاصي مستحق العقوبة وان كانت رحمة الله لغته وغيره والثاني ان هذا خبر واحد

كان كل فرض

اصل

بنفسه

فلا يكون

شرطاً

لغيره

وكذا قوله

عليه

السلام

من نام عن

صلوة

اونسيها

فلم يذكرها

الا وهو مع

الامام فليصل

التي هو فيها

ثم ليصل التي

ذكرها ثم

ليصل التي

مع الامام

وهو لا يوجب العلم فكيف ثبت به القرض واجاب الاترازي عن هذا بقوله قلت لماذا جريا لنا العمل كما ينبغي به فصار كان فرضنا
 لترتيب ثبت بالكتاب وفيه نظر لان معنى الاجمال غير مسلمة وقال الاكل في هذا جوابا عن هذا خبر واحد لا يعارض المشهور فان الجواز
 ثبت بكذا ثبت الشمس مثلا فلو كانت الترتيب فرضا بار وقيم بطل بيا ثبت بالمشهور ثم اجاب عنه بقوله بانما الباطن انما يعمل بالمشهور
 بل اخرناه عملا بالحديث الاخر احتياطا او كان ذلك لم يوجب من اعمال العمل بخبر الواحد اصلا على انهم قالوا انه ليس بخبر واحد بل
 هو مشهور بطلقة الامة بالقبول فانهم اجمعوا على وجوب القضاء الثابت به قلت هذا جوابا عن الاول مذكورا في موطوع الشيخ الاسلام
 والثاني وهو قوله على انهم قالوا جواب في التيقن قد قال في جواب الاول هذا استدلال ذهب اليه العقليون من شائخوا وموافقا
 لان فيه معارضة الخبر الواحد الكتاب فان الكتاب يقتضي الجواز والخبر يقتضي عدمه الصحيح ان يقال هذا الحديث مشهور وهو موجب للعمل
 الاستدلال في الصافي للعلم الضروري ولهذا الفصل عليه فهاهنا ان يعارض الكتاب قلت قول الاكل فانهم اجمعوا على وجوب القضاء
 الثابت به فيه نظر لان اجماعهم على وجوب القضاء لا يستلزم وجوب الترتيب وذكره في ثمانية اجوبة اخرى كلها لا تنفي عن التام الاول
 ان انباري لا يسلط ان الكتاب يقتضي جواز الوضوء في وقتها كما زالت الشمس فانه يقع فعلا عند اهل الكتاب فلم يكن الكتاب متنازعا بخراجه
 فرضا لما كان الاختلاف الثاني ذكره في نسخة الترتيب ثابت بالنص فان الكتاب يقتضي ان اداء الغزير قبل اداء الظهر والعصر حكم الاداء في ذلك
 القضاء كما يلزم الاداء الثالث ذكره في نسخة عبد العزيز موجب لدليل القطع الجواز في الوقت بل يتبين جزمه له وهو موجب الاصل
 له والجواز قبل الغائبة ليس حكمه على لا يجوز لغوية ترك الاداء بلا ضرورة ولا اثم لا مكان تحصيله في الاجزاء الباقية والعمل بخبر الواحد
 لا يفوت موجب الاصل ولكن يفوت الجواز الذي بناه لغوية بالترك مثل هذه لغوية لا يمنع العمل بخبر الواحد لان لغوية لما بناه
 فالاستقبال العمل بخبر الواحد جاز بالطريق الاولى بخلاف العمل بخبر الواحد في الطواف والتعديل والقراءة ونحوها لا يفوت العمل
 بموجب الدليل القطع الذي هو الالفاظ وهو موجب الاصل فيما قلنا يجوز تركه الوجه الثالث اكرم حكم هذا الحديث ولم تعلموا بخبر الواحد
 وبما خروا واحد فكان تناقضا وقال الاكل في جوابه ان العمل بخبر الواحد على وجه لا يبرم فساد الصلوة بتركها يوجب نسخ قوله فافروا
 ما يفسد من القرآن وذلك لا يجوز بخلاف صورة النزاع فان فيها العمل بالكتاب الخبر جميعا وذلك لان قوله تعالى اقم الصلوة لو ترك
 الشمس يدل على ان هذا الوقت وقت الظهر ولا يعرض بتقدير الغائبة على معنى ولا اثبات وخبر الترتيب يدل على التقديم فعلنا
 بهما حتى قلت توضيح هذا الوجه الذي ذكره هو ان الحال ما علمتم بخبر الغائبة مثل ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث قلتم نعم بالصلوة
 عند ترك الترتيب قلتم نعم هذا عند ترك الغائبة مع ان كلا منهما بخبر الواحد وتوضيح الجواب ان القراءة ركعة الصلوة لا يجوز اثبات
 الركعة مثل هذا بخبر الترتيب شرط نماز اثبات الشرط به وجواب آخر ان صيغة قوله عليه السلام لا صلوة عليه السلام لا تلزم النفي كما
 كما في قوله لا نفي الا على معنى انه غير ممكن ان يحل على نفي الكمال وحديث الترتيب روي في وجوبه فيه بيان النهاية ولا يميل غيره

الوجه الرابع ان الترتيب ليقطع الشك وان ضيق الوقت وكثرة الفوات وشرط الصلوة لا يسقط بشئ من ذلك كالطهارة وتقبل القبلة قلت هذا الوجه ذكره صاحب المحيط من جهة الشك في تخصيصه ان كل واحد من الفرضين ليس بشرط الآخر في حق الجواز ولما لا يسقط الشرع عند كونهما وضيق الوقت وكثرة الفوات والشرط لا يسقط بعد النسيان وضيق الوقت كالطهارة وتقبل القبلة ولا يلزم وجوب الترتيب بين الصلوات حالة الاداء لانه في هذه الضرورة في اوقاتها وذلك لا يوجد في الفوات لانها صارت مسئلة من الوقت فثبتت في الذمة واجاب عنه السفاقي بما ذكره صاحب الميسر والميطبان حالة النسيان ليست بوقت للفائتة لان وقت الفائتة وقت انتهى وهو ناس فلا يكون وقفا لها فكان وقت الفرائض الوقت وانما حال ضيق الوقت فيعين الوقت للوقتيه بالكتاب وبغير التواتر فلم يبق الترتيب ثم فاعند ضيق الوقت لانه ثبت بغير الوان وهو لا يعارض الكتاب والمتواتر وكثرة الفوات بمعنى ضيق الوقت وبما قوله لانها صارت مسئلة من الوقت فيغير سلم هذا الحديث وذكر شمس الائمة السخري في الجامع الصغير في تعديل وجوب الترتيب مراعاة الترتيب بين الصلوات ثابتة وقتا وفعلما او وقتا وفعلما وانما فعلما فلان النظر والعصر يعرقات اجتماعا في حق الحاج في وقت واحد ثم لو بدأ بالعصر قبل الظهر لا يجوز فذلك هنا لما انه لو فاتته مراعاة الترتيب وقيل يلزمه فعلما لان وقت التذكرو وقت للفائتة وقد فاتته وقتا فيلزمه اعادته فعلم ان في الصورة المقدمة فان قلت كون الترتيب يسقط مع النسيان يوجب ان يسقط مع الذكر كما افادته يومان من رمضان قلت هذا القياس غير صحيح لان النسيان مذكروا لا يفتقاس بالبين لغيره على ما هو عذر بالبل واما قضاء رمضان فانه فرض يتكرر ولا كلام لنا في السكر لان الصلوة اذا تكررت سقط الترتيب فيها ايضا فان قلت لو كان وقت التذكرو وقتا لفائتة لجازت الفائتة بنية الوقتية ولجازوا الفائتة عند اخر الشمس لانه وقت التذكرو كما جازوا وعصر يومه قلت اسم الوقتي مطلقا ينصرف الى ما هو الوقتي بعينه الكمال هو ثابت وقته بالكتاب وبغير التواتر والذي قلنا وجوب الترتيب بغير الوان باطلناه الا للاصطلاح في العمل اما عدم جواز قضاء الفائتة عند اخر الشمس فلو جوبها في ذمة بعينه الكمال فلا يودي في الوقت الناقص للامتناع بخلاف عصر يومه لنقصان السبب حقهم ولو غاب فوت الوقت ليقدم الوقتية ثم يقضيها مثل اي ولو كان عليه فائتة واراوان يقضيها في وقت من اوقات الصلوة تخاف خروج هذا الوقت ليقدم الصلوة الوقتية لان الحكم لا يقتضيه امتناعه الموجود في طلب المنقوض لان الترتيب يسقط بصيق الوقت ش انما يسقط به لئلا يلزم ترك العمل بآيات الله ولا فرض الوقت الكدن فرض الترتيب وفي المحيط خالف الشارح فيما بينهم ان العبرة لاصل الوقت ام للوقت المستحب الذي لا كراهة فيه قال بعضهم العبرة للوقت المستحب قال الطحاوي على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف العبرة لاصل الوقت وعلى قياس قول محمد بن القاسم العبرة المستحب بيانه اذا شرع للعصر وهو ناس للنظر ثم ذكر النظر في وقت لو اشتمل بالطريق العصر في وقت مكره فعلى قول من قال العبرة لاصل الوقت تطيع العصر على الطريق بغروب الشمس المنتهى وفي نوادر الصلوة اذا فتح العصر في اول

دلو حنا
فوت
الوقت
هت
الوقتية
ثم يقضيها
لان
الترتيب
يسقط
بصيق
الوقت

وكذا بالنسيان
وكثرة الفوائت
كيلا يؤدي
الى تقويت
الوقتيه ولو
قديم الفائتة
جازا لول النسي
عن تقديمها
لمعنى في غيرها
مخلاف ما اذا
كان في الوقت
مسكته وقدم
الوقتيه حيث
لا يجوز
لانها اذا
قبل وقتها
الثابت
بالحديث

وقتها وهو ناس للظن ثم احسب ان الشمس ثم ذكر الظن في العصر وهذا النص على ان عبرة الوقت استعمل في جامع قاضيه ان يعبر عن الوقت
عند الشروع حتى لو شرع مع تذكر الفائتة في اول الوقت واطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز الا ان يقطع فشرع عند الغنيق هم
وكذا بالنسيان في اي وكذا لا يسقط الترتيب بالنسيان وقال شيخ الاسلام من اجل فضيلة الترتيب لا يقصر عليه كانه يرواه مسلم من
ابي حنيفة وهو قول جماعة من ائمة بل فيهم وكثرة الفوائت في اي وكذا لا يسقط بكثرة الفوائت هم كيلا يؤدي الى تقويت الوقتيه بل
الما في النسيان فلان الحديث شرط الذكر واما بكثرة الفوائت فلانه اذا اشتغل بها في وقتها من سعة الوقت وهي ايضا في معنى ضيق
الوقت وعند زفر لا يسقط الترتيب الى شهر حتى اذا تركه فندرت صلوة الشكر كلها وهو المذكور في شرح الطحاوي وانطوته وتختلف وفي
شرح الاقطع قال في لا يسقط الترتيب بدو في المحيط قال في الترتيب لا يسقط بكثرة الفوائت اذا كان الوقت لتسع لها ولو وقته
وان كانت الفوائت عشرة او اكثر فيفهم من ذلك ان يكون عن وقت ثلاث روايات كما ترى وعند ابن ابي ليلى لا يسقط الترتيب الى ستة
وعند شبر بن قتاد لا يسقط في جميع عمرهم ولو قدم الفائتة جازش عطف على قوله ولو خاف فوت الوقت فقدم الوقتيه يعني
الواجب عليه تقديم الوقتيه ولو قدم الفائتة عليها عند ضيق الوقت جاز ايضا هم لان النسي عن تقديمها في اي عن تقديم الفائتة
هم لمعنى في غيره في اي لمعنى في غير الفرض الفائت وهو اداء الوقتيه في وقتها لانه لا يملك ذكر الضمير غير مع انه راجع الى
الفائتة حتى انه اتى في قوله عن التقديم والنسي لمعنى في غيره لا يلزم الشرعية كما في الصلوة في الفرض في الارض لمقصوده وفي
المبسوط لو بدأ بالفائتة فندم في الوقت يجوز خلاف ما لو بدأ بالوقتيه عند سعة الوقت حيث لم يتجزأ ان انتهى عن بداية فرض الوقت
بمعنى في ضيقه وهو كونه مودى قبل وقته الثابت بالخبر فتقدم مشروعية كانه في سعة الوقت والنسي عن البداية بالفائتة ليس بمعنى
مينا بل لما فيه فرض الوقت والنسي متى لم يكن في غير النسي عنه لا يمنع جازة فان قلت يتبين النسي عن الفائتة عند ضيق الوقت قلت
المراد من النسي قوله تعالى اقم الصلوة لعلك تتقون لان الامر بالنسي عن منه وفيه كلام بين في الاصول وقيل المراد به الاجماع لان النسي في
فان الاجماع منقطة على تقديم الوقتيه عند ضيق الوقت وهو الاصح هم بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتيه حيث
لا يجوز مثل قدينا الفرق بين هذه المسئلة وبين التي قبلها ما قلنا من البسوط وحلل مصنف لهذا بقوله هم لانه اذا ما شئ اي
لان المصلي يودي الوقتيه قبل وقتها مثل الفائتة هم الثابت بالحديث شئ اي قبل وقت الوقتيه الذي ثبت ذلك الوقت
بها بالحديث المذكور وهو واجب لعل ثم اعلم ان المصنف ذكر الاغذار التي تسقط بها الترتيب الاول لظن له بذكره في الجاه
فمن توضع للظن والدم سائل ثم انقطع صلى الله عليه وسلم دخل وقت العصر فتوضأ وصلى العصر ودخل وقت المغرب فسأل الدم او لم يسأل
انه يجيد انظر لانه صلاها بطهارة دون الاغذار بعد زوال الغدرو ولا يعيد العصر لانه من صلاها لم يحقق بفسادها ولم يمتنع من صحته
الثاني بخلاف في فساده وجوب مسلاة صلى الله عليه وسلم في الظن وهو ذكر الغدرو ويروى انه يخرج به لغيره واطرو ولو اعدا لغيره

اولم بعد النظر صلى العصر فان الغيرة كثرية اذ في جوار النظر اختلاف ولعل لظن لانه صلاها وعليه الغيرة ذكر السوا والاختلاف في احوالها
 ذكره الاسيحياني وفي جوامع الفقه لان النظر ليس عليه تبين بخلاف الغيرة قبل هذا قول ابي حنيفة اما على قول فروم بن مروان
 ابي يوسف في كتابه تلك جارية بخلاف الوقتية والافلا قال في ظاهر الرواية يجوز مطلقا الثالث خلت الشائخ فيه ذكره في
 تفسير الجرح لخطاؤه ترك النظر ثم طهرت سقط الترتيب كذا الوفا تاملت اذ اربع قبل الحيف قال المرعياني لا يسقط قبل هذا
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رواية عن محمد بن لايع الوقتية وقال حسن هذا بنا علي ان الاعتبار في الكثرة بالمدّة غنم ما وعنده محمد
 بالصلوة ذكرها حسن فمن نسى فاشته ثم ذكرها بعد شهر واذا اختلفنا الى هذه الهتة ما نقلت من الاسلام عن حسن عن ابي حنيفة ان الجالس
 بالترتيب كالناسي يكون الا عذر التي ليعتبط بها الترتيب بعبثهم ولو فاتت صلوات ربها في القضاء وكما وجبت في الاصل شئ
 اراد بهذا بيان ان الترتيب كما انه فرض بين الوقتية والفاشنة فكذلك بين الفوات نفسها الا ان يزيد على ست كما ياتي بيانه
 ان شاء الله تعالى قوله كما وجبت اي كوجوبها في ابتداء الفرض مرتبهم لان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم
 الخندق فقضاها من مرتبها ثم قال صلوا كما رتبوني اصلي شئ هذا الحديث روى عن ابن مسعود وابي سعيد الخدري وجابر رضي
 عنهم حديث ابن مسعود اخبره الترمذي والنسائي عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود ان النبي
 شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذا ن ثم قام فصلى
 ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى النساء ورواه احمد في سننه وقال الترمذي ليس بهنا ده باس الا ان
 ابا عبيدة لم يسمع من ابيه ورواه الشيخ علاء الدين معتد الغيرة فعلى كلام الترمذي الا ان ابا عبيدة لم يدرك اباه والتبردي لم يقل
 كذلك في جميع كتابه وانما قال لم يسمع منه ذكره في جنس مواضع من كتابه وكذا قال النسائي في سننه الكبرى في باب صف
 القديين والابو عبيدة لم يسمع من ابيه وقال ابو داود وتوفى عبد الله بن مسعود ولولده ابي عبيدة سبع سنين اسم ابي عبيدة عامر
 وحديث ابي سعيد ورواه النسائي من حديث عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه قال عينا يوم الخندق عن النظر والعصر والمغرب
 والنساء حتى كفينا ذلك فانزل الله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فقام رسول الله فامر بلالا فاذا ن ثم صلى الظهر كما كان يصليها
 قبل ذلك ثم اقام فصلى العصر كما كان يصليها قبل ذلك ثم اقام فصلى المغرب كما كان يصليها قبل ذلك ثم اقام للنساء فصلها كما
 كان يصليها قبل ذلك ذلك قبل ان ينزل فرجالا او ركبا ورواه ابن حبان في صحيحه وحديث جابر اخبره الزراري في سننه من كتابه
 عن جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق من صلوة الظهر والعصر والمغرب والنساء حتى ذهب ساعة
 من الليل فامر بلالا فاذا ن و اقام فصلى الظهر ثم امره فاذا ن و اقام فصلى العصر ثم امره فاذا ن و اقام فصلى المغرب ثم امره فاذا ن
 و اقام صلى النساء ثم قال يا علي هذا الارض قوم نذكروا الله في هذه الاوقات فذكر عبد الله بن ابي الزراري وهو في حقه يومه الله

طوافاته صلوات
 ربها في القضاء
 كما وجبت
 في الاصل
 لان النبي
 عليه السلام
 شغل عن
 اربع صلوات
 يوم الخندق
 ففضلها
 مرتبا
 ثم قال صلوا
 كما رتبوني
 اصل

الان يزيد
الفوات
على
صلوات

اي يوم صعد الخندق بالمدينة وكان في سنة خمس من الهجرة وذكر السنن في هذا الموضع بما روى انه عليه السلام شغل عن اتي
صلوات يوم الخندق فقضاها من بعد هودى من الليل ثم قال صلوا كما رايتموني يصلي فوق التثنية على صلبه ووصفه فدل ان
اداءها بوصف الترتيب شرط ثم قيل ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم كما صليت بل قال كما رايتموني يصلي لانه لا يمكن لاحد ان يصلي
مثل صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره الاكل مختصرا ولم يبين من هو الراوي لهذا الحديث وقال الاكل انما يشبهه مطلقا وكما
انه يات على كنهه وكيفية فعله على ان الاداء بوصف الترتيب شرط وانما لم يقل كما صليت لانه لا يمكن لاحد ان يصلي
غيره قال في آخر رواه ابو سعيد الخدري عنه عليه السلام ثم قال وعن الامام العلامة الكوفي في قوله كما رايتموني يصلي ولم يقل
كما رايتموني صليت لانه ليس في وسع احد ان يصلي مثل صلوة من هو الاكلهم فلو اعان بيان حقيقة هذا الحديث ولو وقص على حقيقة
بشايه في قوله ثم قال صلوا كما رايتموني يصلي فانه ليس بهذا الحديث وهو في حديث مالك بن الحويرث اخبره البخاري في الاذان
من ابني قلابة حديثا مالك بن الحويرث لا اخبره في الاذان بتدقيقه وفيه وصلوا كما رايتموني يصلي ولم يصف ايضا ما تنبه على هذا
ولو قال وقال صلوا كما رايتموني يصلي ابو العطف المكي ثم كان ابو داود وابو يعقوب واليعاقبة من الحديث الذي ذكره صاحب الدرر
ليس لابي سعيد وانما هو لسيد المرسلين وسعدو والذاتي ذكره السنن في توجيه معنى قوله صلوا كما رايتموني يصلي غير سيد المرسلين
يقال فيه انه تشبيه لا تشبيه لا عموم الا اما الاكل فانه لم يظفر بالسنة الذي اخبره فان قلت قوله فقضاها من الصلوة فيه يرجع الى قوله
عن اربع صلوات وذكر منها العشاء فانه ظاهر ويدل على ان العشاء ايضا من الفوات وليس كذلك قلت نعم صلواتها النبي
عليه السلام في وقتها ولكن لما اخرجها عن وقتها المتداول بها الراوي فانه مجاز والدليل على ذلك ان ابن حبان روى هذا
الحديث في صحيحه ولم يذكر فيه العشاء وهذا يؤيد ان العشاء لا تعد من الفوات الاما جازا فانهم هم الا ان يزيد الفوات على ستة
صلوات مثل استثناء من قوله ربهما في العشاء والمعنى الذي يراو به هنا الا ان تصير الفوات تسعا ولجل عدم اعادة تكرار
التكرار المقصود منه اختلف الشراح فيه فقال السنن في نظام هذا الكلام يقتضي ان تصير الفوات تسعا لانه ذكر الفوات بانفصال
الجمع والزيادة غير الزيادة عليه يست فيصير المجموع تسعة لكن مناه ان لا تصير الفوات في نفسها زيادة على ست صلوات والمراد من
الصلوات او قاتان فان فوت الصلوة السابعة ليس بشرط بالاجماع رواه الاكل بقوله فانه يقتضي ان يزيد الفوات على ست
اوقات وذلك لما يكون بفوات السابعة وليس بمراد قلت هذا يردون كلام الاترازي لانه قال وقال بعض الشارحين المراد بـ
صلوات الاوقات ثم قال وفيه نظر عندي وذكره وارا بعض الشارحين السنن في وقال الاكل وقيل اراد اوقات الفوات
بمختلف المصنف وردبانه ليست في زيادة الاوقات على ست صلوات وذلك لما يكون بفوات وقت السابعة وليس بمراد قلت
هذا ايضا من كلام الاترازي وهو نقله عن تاج الشريعة قلت هذا لا يرد ليس له وجه لانه اذا مضى خبر من وقت الصلوة السابعة

فقد زاد الوقت على الستة وبدخل جزء منه لا تكون السابقة فاشتهى المصنف ان يكون تعسفا وقال الاكل ايضا
 اراو بالفوائت الاوقات ومنه ان يزيد الاوقات على ست صلوات وروبروشيل على تقدم عليه من الوجنين وهو ان الزيادة
 لابد ان تكون من جنس المريد عليه ذلك ودون هذه التاويلات كلها كما ترى قلت قائل هذا القول بعضهم نقله صاحب الدرر
 عنه يوضح كلامه انه لا يشك ان المريد يكون غير المريد عليه وان يكون من جنس الوقت ليس من جنس الصلوة والفوائت جمع
 فاشتهى فاشتهى فيقتضي التركيب ان يكون الفوائت سبعا حتى يسقط الترتيب وليس كذلك نحن نقول ان المراد من مثل هذا الترتيب
 ان يكون في نفسه اكثر من العدد المذكور لان المريد والمريد عليه كلاهما مراد وان جميعا كقولهم هذه الدرهم تزيد على مائة منها
 عدد ما يزيد بها على عدد المائة لان تكون الدرهم مع المائة مراد به ومنه قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
 فاذا كان كذلك لم يشترط صحة الكلام اكثر من واحد لان الاكثرية على المذكور يحصل فيقتضي اشتراط السبع دون التسع و
 قيل دخل اللام في الجمع والمراد بهن فلا يشترط الثلاث وهذا حسن مما قاله الاكل وسحق ان يقدر مضافان وتقدر
 الا ان يزيد اوقات الفوائت على اوقات ست صلوات بسبب دخول الاوقات دون خروجهم لان الفوائت قد كثرت فيسقط
 الترتيب فيما بين الفوائت نفسها كما يسقط بينها وبين الوتية مثل لان كثرة الفوائت لما كانت مسقطه لترتيب في اعتبارها كانت
 مسقطه له في نفسها بالطريق الاولى لان العلة اذا كان لها اثر في غير محلها فلا يكون لها اثر في محلهما اولى والحاصل ان العلة
 اذ اوقات بشي يوجب الحكم في ذلك الشيء لا غير فاذا اثر في غيره فاولى ان يؤثر في نفسه وهدا اكثر ان تعصير الفوائت
 مثل اى ست صلوات هم بخروج وقت الصلوة السادسة مثل السادسة له دخول وقت السابعة في الغالب في يجتمع
 الا ان تزيد الفوائت على خمس صلوات لان كثرة الفوائت في معنى ضيق الوقت والكثرة بالاستتار فاذا دخل وقت السابعة
 سقط الترتيب عندهما وعند محمد اذا دخل وقت السادسة وفي بسوط شيخ الاسلام من اصحابنا انه يسقط الترتيب بالجنس لانها
 هم وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير مثل اى الفوائت ستا بخروج وقت السادسة وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير
 هم وهو مثل اى المذكور يوم قوله مثل اى قول محمد في الجامع الصغير وان فاتت اكثر من صلوات يوم وليلة اجزائة
 بدانها مثل اى اجزائة الصلوة التي بدانها مائة اذا زاد على يوم وليلة يصير ستا مثل فيدخل وقت السابعة هم ومن
 محمد انه اجترع دخول وقت السادسة مثل لان بدخول وقت السادسة يصير عدد الفوائت حسا والكثرة من كل جنس
 باليتفرق جنسه وبنسب المكتوبة الخمس والاول هو الصحيح مثل اى المذكور من الجامع الصغير هو الصحيح لان الكثرة بالدخول
 في التكرار وذلك في الاول مثل مناه ان الشيء انما يشترط اسم الكثرة بالتكرار كالكثرة في القوم لا يطرأ الا بالزيادة
 من احد القسمين على الآخر وادنى مدة التكرار في حق خروج وقت السادسة لان به يصير الفوائت ستا

لان الفوائت
 قد كثرت فسقط
 الترتيب فيما بين
 الفوائت نفسها
 كما يسقط بينها
 وبين الوتية
 وحاصلها ان يصير
 الفوائت ستا
 بخروج وقت
 الصلوة السادسة
 وهو المراد بالمذكور
 في الجامع الصغير
 وهو قوله وادنى
 اكثر من صلوات
 يوم وليلة اجزائة
 التي بدانها مائة
 اذا زاد على يوم وليلة
 يصير ستا بخروج
 وقت السادسة
 هو الصحيح لان
 الكثرة بالدخول
 في التكرار في كل

والواحدة من الصلوات تتكرر بوصف الكثرة ثبت لما قوله وذلك اشارة الى قوله لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وقوله في
الاول اراد به المذكور في الجامع الصغير فانهم هم ولو جرت الفوائت القليلة والحدثة مثل صورة الفوائت القليلة ان تترك
صلوة شهر او سنة بتمامه ونسأله ان يبين على الصلوة ما على صيغة ثم تترك اقل من صلوة يوم وليمة فيل يجوز له الوقوف مع تذكرها
اقل من يوم وليمة اقل من شهر اشارة الى قوله ثم قبل يجوز الوقوف مع تذكر الحدثة لكثرة الفوائت في الجواز هو القياس لان
ليس ادواها باجتناب من القليلة فتحقق كثرة الفوائت واما سقط للترتيب هم وقيل لا يجوز من اي الوقفية بذكر الحدثة وهو الاحتمال
هم ويجعل الماضي ش وهو القليلة هم كان لم يكن ش يعني كان لم يفت هم زجر الله عن التهاون ش اي لا بل الزجر
بمنه المصلي عن الكسل والتهاون في اقامة الصلوة في وقتها الى الجواز قال ابو جعفر الكبير عليه السلام وفي المحيط القول لا
هو الاول وفي الجنب الثاني هو الاصح والقول الاول هو الاحوط وقيل يجب للترتيب لان الحصة لا تصير بها فتنه في الاخرة
لا يجب للترتيب عندنا في حقيقة خلافا لما هم ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب ش صورته ان تترك الرجل صلوة
ثم قضاها الا صلوة او صلوتين ثم صلى صلوة دخل وقتها وهوذا كر لما بقي عليه ان تجوز الوقفية او لم يجز من محمديه روايتان
في رواية يجوز واشار بها شمس الله الحسني وخر الاسلام على الزدوي فانها قال لا تنسى سقط الترتيب لم ينعني اصح الرويتين لهذا
اخذ ايضا ابو حفص الكبير وفي رواية لا يجوز واليهما مال بعض الشايع اشارة الى قوله هم عند بعض ش اي عند بعض المشايخ
ابو علي الدقاق والفقهاء ابو جعفر واشاره لعنف اشارة الى قوله هم وهو الاظهر ش اي هو الترتيب هو الاظهر وهو ذلك من
وجوه الاول من جهة الرواية وهو ان عدة السقوط الكثرة المنفعية الى الخروج ولم يبق بالعبادة الى القلة والحكم ثم انتهى بانها علة
فكان كمن انصاته بالزوج ثم ارتفعت الزوجية فان الحق يعود للشاني من وجه الرواية اشارة الى هذا الوجه بقوله هم فانه
روى من محمدين ترك صلوة يوم وليمة وجعل يقضي من العذر مع كل وقفية فاشته ش يعني يقضي الفجر والعصر والظهر والظهر والبصر
بالعصر في هذا الترتيب هم فانفوت جائزة على كل حال ش يعني سواء قدما على الوقتيات او اخر عناهم والوقتيات فاسدة
ان قدما له دخول الفوائت في حد القلة ش لانه متى ادعى شيئا منها صارت سادسة الوقتيات الا انه اذا قضى ثم تركه لم يرد
عادت خمسها لا يزال كذلك فلا يعود الى الجواز هم وان اخرها ش اي وان اخر الوقتيات كلها هم فذلك ان ش
اي فذلك ان تسد كلها هم الا انشاء الاخرة ش لانه صلاها وقد صلى جميع ما عليه عنده فصارت كالتي وقد عمل بعنف بعد قضاها
الانشاء الاخرة بقوله هم لانه لا فاشته عليه في هذه حال اداها ش اي حال اداها انشاء الاخرة الوقفية والظن به
لا في فضلي محمدا فيه وقع مقبر او ان كان خطأ وانشأ في لا يوجب الترتيب فكان له مواظباته وصار كما اودعني
احد من له النصاص وطن صاحبه ان عفوا صاحب غير موثر في حقه تقتل ذلك القاتل لا يقتص منه وسلم ان هذا مثل نعم

ولو جازت الفوائت
القصية والحدثة
تيل يجوز الوقفية
مع تذكر الحدثة
لا تترك الفوائت وقيل
لا يجوز ويجعل الماضي
كان لم يكن زجر الله
عن التهاون في الوقفية
بعض الفوائت
قل ما بقي عاد الترتيب
عند البعض هو
الاظهر فانه يرى
عن محمد في من ترك
صلوة يوم وليمة
يقضي من الغرم
كل وقفية فاشته
في الفوائت جاززة
على كل حال والوقتيات
فاسدة ان قدما له دخول
الفوائت في حد القلة
وان اخرها فذلك
الا انشاء الاخرة
لانه لا فاشته عليه
في هذه حال اداها
في فضلي محمدا فيه

حق لكن لما كان متناولا يجتهد في ذلك مدار ذلك الظن مانعا وجوب القصاص فان قلت شكك هذا
 بما اذا صلى الظهر على غير وضوء باسيا ثم صلى العصر على وضوء ذاك الظن وهو يحسب ان يجزئ فاعلم ان
 يعيد ما جميعا وعلى قياس ما ذكره هنا انه لا فائدة عليه في طهارة حال ادائها كان ينبغي ان لا يجب عليه
 قضاء العصر ثانيا لما انه لما قضى الظهر قد وقع في طهارة تضي جميع ما عليه ولم يبق عليه شيء من الفائدة
 والترتيب غير واجب على من سبب الشائتي فكان يمكنه هنا ايضا مواظبا لما ذكره من ان ترتب الصلاة
 ترك الطهارة حسنا وقوى جميع عليه فظهر اثره فيما يودي بعده واما سداد السبب ترك الترتيب فضعيف
 فمختلف فيه فلما حكم الى صلاوة اخرى هم ومن صلى العصر وهو ذا كرش اي واحمال انه ذا كرم انه لم يصل
 الظهر في فائدة شئ اي العصر فاسدة هم الا ان يكون في اخر الوقت شئ اي في اخر وقت العصر
 فانه يجوز العصر في وقت فان قلت قايين المصنف فيما مضى الحكم في هذه المسئلة في جنس الصلوة فلم
 اعاده هنا قلت لفائدة وهي الاشارة الى الاختلاف في اخر وقت العصر وهو ان الاعتبار في ضيق الوقت
 لاصل الوقت او للوقت استحب حكى عن الفقيه ابى جعفر المنذ وانى ان عند ابى حنيفة وابى يوسف الاعتبار
 باصل الوقت وعند محمد بالوقت استحب وعلى هذا فيما نحن فيه من المسئلة ان امكنه اداء الظهر والعصر قبل
 غروب الشمس فمعية مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه اداء الصلوتين قبل غروب الشمس سقط الترتيب وعليه اداء
 العصر وان امكنه اداء الظهر قبل تغير ما يقع العصر وبعضها بعد تغيير ما عليه مناعات الترتيب عند ما خلا فالحمد
 لان معنى الكبرية تسقط الترتيب بخوف فوات اصل الوقت وان لم يكنه اداء الظهر قبل تغير ما يسقط الترتيب لان
 ادا شئ من الظهر بعد تغير الشمس لا يجوز بالاتفاق لان ذلك الوقت وقت عصر اليوم ليس الا هم وهي مسئلة
 الترتيب شئ اي المسئلة المذكورة اي مسئلة مراعاة الترتيب فيها وقد ذكرنا وجه الاعادة فروع راع
 في القيا في بيع في كل يوم في وقت الفجر فاعلم انه لا يجوز الا اداء اول جازي والفجر يوم الثاني لا يجوز بقاء الترتيب
 وقيل على قول زفر وحسن ان لم يعلم ان المتروكة تامة من الجواز يجوز الفجر الثاني كما ذكره هنا في المبسوط
 واما الثالث وما بعد بايجوز بسقوط الترتيب وفي جوامع الفقه مسافر صلى المغرب شهر اركعتين قصر فالغدا
 كلها باللة وفي المغرب اول لا يجوز العشاء والفجر والظهر والعصر فصار سالما يجوز ما بعدهما جميعا الا المغرب وفي
 المتن اذا غرت الشمس في خلال العصر ثم ذكر الظهر مضى ولو افتتها واذكر ثم احمرت استقبل شئ صلوة ولم يؤنها
 يصلي خمس صلوة وهو قول مالك والثاني قال القبا في جوامع الفقه وهو المختار وقيل يصلي اربع ركعات

اذا كان في اخر الوقت

ومن صلى العصر

وهو الكراهة

لأنه يصل الظهر

فهو فاسدة

الاذا كان

في اخر الوقت

وهي مسند

الترتيب

سنة

فصل صلوات ذلك اليوم

ثلاث فعداات ينوي ما عليه وهو قول بشرين نيات هو في المذهب وهو قول المذني وشك عن النووي و
قال بعض شيوخنا في الصلاة الفجرية والمغربية ثم يصلي أربعين ركعة في صلاة الفجرية والمغربية وقال الزواجي يصلي أربع ركعات
التي هي في الثانية والرابعة ويسجد للسهو ويؤتي في ابتداءها على في علم الله تعالى قال ابن حزم سرح الله ما هنا
وان لم يدرك الفاتحة من سفرى ام من حضر يصلي ثمان صلوات وان يصلي صلواتين من يومين يعيد صلواته يوم
رواه ابن سامة عن محمد وان نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام ولياليهن يعيد صلوة ثلثة ايام وفي المحيط و
لو ترك ثلث صلوات الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايها الاولى قبل ليقط
الترتيب فيصلي كيف شاء قال في المحيط وهو الاصح وفي جوامع الفقه وهو المختار وقيل لا يجزى لان الفوائت
تعتبر ان يكون في نفسها سقوط الترتيب فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر
ثم الظهر وان فاتته اربع صلوات يعني الدشامع ما قبلها من اربعة ايام يصلي سبع صلوات ثم العشاء ثم يصلي سبع صلوات
وعلى هذا القياس يخرج مجلس هذا المسائل كذا في الايضاح وبسوط شيخ الاسلام وفي الواقات يصلي احد
وثنتين صلوة لان في اربع يصلي خمس عشرة ثم يصلي الفجر فيصلي ست عشرة ثم يصلي كما كان يفعل قبل صلوة
الفجر وذلك خمس عشرة صلوات فتصير بحلة احدى وثنتين صلوات وفي العياد اذ انسى صلوة او ركعا فيها و
لا يدري ذلك يعيد صلوات يوم وليلة بلا خلاف وبين اصحابنا طهرات من يومين فنوى احداهما لا يعينه
قيل يجوز لا تتحد وكس والمذهب ان لا يجزى لان اختلاف الاوقات يجعلها كالفرائض المتلفة وفي الذخيرة
رجل لم يصلي الفجر شرا وصلى غير ما قيل لا يجزى الصلوات الاربع في اليوم الاول ويجزى في اليوم الثاني
لسقوط الترتيب ولا يجزى في اليوم الثالث ومن كل حشرست فاسدة واربع جائزة وقيل يجزى خمس
عشر فجزا ولا يجزى غير ما قيل لا يجزى كل فجر الا الفجر الثاني لانه صلوة وعليه اربع صلوات فلم يجز وبعدها
كثرت الفوائت وفي التحفة لو ترك صلوة ثم صلى شرا وهوذا كالفاتية فمعدا في حقيقته يعيد الفاتية لا غير
وعند ابى يوسف يعيدها وحسبا بعدا وعند محمد يعيدها واربع بعدا من بعض صلوة عمر من غير ان يكون فائت
شي فان كان لاجل نقصان مثل صلوة او الكراهية فحين وان لم يكن كذلك لا يفعل وفي جوامع الفقه
او لم يتم ركوعه ولا سجوده يومها لا مائة في الوقت لا بعده وفي مختصر البحر القضا او لم يتم ركوعه
في شرا فترك صلوة ستة ثم صاغت في قضائها على مذاهب في حقيقته وقال المجتهدى رده على ابي مذاهبها بازو في مختصر البحر
في صاغت في صلوات نفى بطلانها ثم علم عليه اعادة ما تنهاه ردت هذه النية وقال المرتضى في

الاصح انه ينوي الظهر والعصر وغيرهما وليس عليه ان ينوي انها الاولى هي ثم اذا انسدت الفرضية لا يبطل
 اصل الصلوة شئ يعني لو صلى العصر مثلاً فذكر انه لم يصل الظهر فانسدت تقليب فغلبهم عندا الى ضيقه والى يوف
 ش لكن عندا الى ضيقه بسبيل الوقت حتى لو كوى ست صلوات انقلب لكل فرضاً وعندا الى يوصف يكون عصره بعد
 ما انسدت لغالب بسبيل الثبات هم وعند محمد تبطل ش اصلاً وبه قال زفر وهور واية عن ابي حنيفة وفاء
 اختلف انه لو نسيته قبل ان يحسب من الصلوة او عمل علامة ما فيا يتيقن طارئة عند ما يقار التحريمية
 وفرد محمد لا يتيقن هم لان التحريمية عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت التحريمية صلوات يعني تبطل للفرض
 وللفعل لان التحريمية وسيله الى تحصيله فاذا بطلت المقصر بطلت الوسيلة هم ولما شئ اى والى الى ضيقه
 والى يوصف هم انما شئ اى ان التحريمية هم عقدت لاصل الصلوة بوصف الفرضية شئ يعني التحريمية انفسدت
 لصلوة موصوفة لصفة الفرضية هم فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل ش لان العا
 ين في صفة الفرضية لاصل الصلوة فلا يلزم من انتفاء صفة الفرضية انتفاء اصل الصلوة فان قلت يجوز
 ان يكون الوصف مستحصلاً لاصله فيكون كالفعل لا يتصور فيبطل الاصل بطلاناً قلت لا نسلم هو ان يكون
 الوصف مستحصلاً لان المحصل يجب تقدمه والوصف لا يتقدم على الموصوف فان قلت وصف الفرضية
 لم يدخل فيما انتقدت التحريمية لاجله فكان جزءاً والكل يتقضى بانتفاء جزئية قلت بل لا دخل لك في حيث
 تحصيله حتى يكون جزءاً بل من حيث نفى غيره وما يراه في الوقت فاذا كان كذلك لم يلزم من انتفاء انتفاء
 الكل ثم ان بعض اهل نظر من اصحابنا لم يبنوا هذا الاختلاف لانهم لما اجتمعوا ان من شرع في صوم الكفارة
 ثم انسدت فيه بقي فغلبا كان على حكم الصلوة كذلك وعلى الاول عامة الشاخ هم ثم العصر شئ يعني في المسئلة
 المذكورة هم يفسد بتوقفا شئ نفى على سبيل التوقف هم حتى لو صلى ست صلوات ولم يبد الظهر شئ اى الظهر
 متى كان تركها وصلى العصر فذكرها هم انقلب لكل شئ اى كل الصلوات هم جائز شئ ولو اعاد الظهر
 انقلب جائزاً هم وهذا عند ابي حنيفة شئ وهو مستحبان وفي البسيط تفسيره لو صلى المترك قبل السابعة ففسد
 منه قال شمس الامة هذه التي يقال لها واحدة تفسد حساً واحدة تقع حساً فواحدة لمصححة بحس حساً
 بل تفسد للمتركة واحدة المفسدة للمفسد المتركة يقضى قبل السادسة وجه الاستحسان ان الكثرة منفعة
 هذه اجملة من الصلوة فاذا ثبت صفة استندت الى اولها بكيفية هو بسقط الترتيب فسقط الترتيب في اعادة
 اسقط في اعيانها وهذا الكثر الموت لما ثبت له هذا الوصف عرض الموت اسند الى اوله بكيفية هم وعند ما يفسد

واذا انسدت
 الفرضية لا يبطل
 اصل الصلوة
 عندا الى حقيقته
 والى يوصف
 وعند محمد
 تبطل لا التحريمية
 عقدت للفرض
 فاذا بطلت
 الفرضية بطلت
 التحريمية اصل
 ولها ما انعقد
 لاصل الصلوة
 بوصف الفرضية
 فلم يكن من ضرورة
 بطلان الوصف
 بطلان الاصل
 ثم العصر يفسد
 فساداً موقوفاً
 لو صلى ست
 صلوات وركع
 بعد الظهر
 انقلب لكل
 جائز وهذا
 عند ابي حنيفة
 وعندهما
 يفسد
 بالصلة بالموت

فساد ابا نكاحا
بجاء وقد عرف
ذلك في موضعه
ولو صلى العبد
وهو ذكرا نكاحا
فهي فاسدة
عند ابي حنيفة
خلافا لصاحب هذا
بناء على ان الوتر
واجب عند
سنة عندهما
ولا ترتيب فيما
بين الفرائض
والسنن وعلى هذا
اذا صلى العبد
شعرا ضاع
وصلى السنة
والوتر ثم تبين
انه صلى العشاء
بغير طهارة
فقد اعيى العشاء
والسنة دون الوتر
فرض على
عنده وعندهما
يعيد الوتر
ايضا لكونه تبعا
للعشاء
والله اعلم

والسنة دون الوتر
فرض على
عنده وعندهما
يعيد الوتر
ايضا لكونه تبعا
للعشاء
والله اعلم

شئ ابي حنيفة من انما شئ بتبديله لثبوت من فوق اى قلنا بفساده بقوله هم لا يجوز لها بجلال شئ من اجل
ربهم العبد من ووجهه الترتيب حكم الكثرة وكل ما هو حكم العلة بما ذكر من علة سقوط الترتيب ان يكون اعلم يقع من
الصلاوات بعد الكثرة لا فيما قبلها كما اذا قلت وجب الايمان لكل كتابا بواب من وجه القياس على ان وجوب قول العبد
ان وجه الترتيب يقتضي جواز الوترية في الوقت واحد يشترط ان يكون في وقت واحد لا في وقتين كما في ان كان في وقت واحد
على ان امر في الوقت غير مكفر في اشهر كما قلنا في غيره من اوقات يوقت حكمها ان الفاضل للزوجة في وقتها
انقلب لثبوتها ولزمتها ما رتبا مع الشا في الزوجة وان لم يات في وقتها من طريق آخر اتي الزوجة بعد الاصلح شئ
المغرب فرضا وكذا لهما من صلاة اليوم اجمعة في منزله وكذلك صاحب العاوة اذا انقطع عا وتماما وصلت
صلوات ثم عاد بالدم تبين ان الصلوات لم تكن صحيحة وان لم يادوا كانت صحيحة وكذلك اذا انا على ايام عادتها فاذا
انقطع تمام العشر ظهرت بعد ذلك خمسة عشر يوما تبين ان الكل مريض وليس عليها قضاء الصلوات وان جاز كان
عليها قضاء الصلوات فعلم ان توقف الصلوات على امر في مستقبل مشروعه يستلزم نيا بجزءه هم وقد عرف ذلك
في موضعه شئ ابي في كتاب الصلوات في السبوط معروفة ترك صلوة ثم على بواب واحدة وثلاثية وثلاثين وثلاثين
سندت خمس كما عندنا وعند ابي حنيفة هي موقوفة وقد ذكرنا ان ترتيبهم ولو صلى الفجر وهو ذكرا انه لم يوتر شئ
اى ولو صلى صلوة الفجر والحال انه ذكرا انه لم يصل الوتر ثم فنى شئ اى الفجر هم فاسدة عند ابي حنيفة شئ
لان الوتر فرض على عنده فوجب مراعات الترتيب هم فلا قالها شئ لان الوتر سنة عندهما واثباتها الى
ذلك بقوله هم وهذا شئ ابي هذا الخلاف هم بناء شئ اى يبنى هم على ان الوتر واجب عنده شئ اى
فرض ملام سنة عندهما شئ فلا يجب مراعات الترتيب بين الفرض والسنة وانما ذلك بقوله هم ولا يترتب
بينما بين الفرائض والسنن شئ وانما يجب الترتيب بين فرض وفرض فلما ثبت هذا الخلاف وهو ان الوتر واجب
عنده سنة عندهما جاز اداء الفجر مع ذلك الوتر لانه سنة عندهما هم وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم قرأ وصلى السنة
والوتر ثم تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فغند شئ اى عند ابي حنيفة هم يعيد العشاء والسنة شئ اما العشاء
فلو قوما بغير طهارة والاعادة لانه فلكونه تابعا للعشاء هم وون الوتر لان الوتر فرض على حده عنده شئ فبني عليه بتر
لانه صار كانه صلى فرض بنبهان فرض اخر هم وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعا للشا لانه وان كان ثبته ولكن
اداه قبل وفول وقته ووقته بعد العشاء على وجه الصحة ولم يوجد مكان مصليا قبل وقته ولو صلى الوتر في وقت
العشاء قبل ان يصلي العشاء وهو ذكرا كذلك لم يحبزه بالاتفاق هم وهذا اعلم بالصواب

باب سجود السهو واليه في بيان احكام سجود السهو لما فرغ من بيان الاداء والقضاء بشرح في بيان
 جابر لنقصان يقع فيه ما ولكن المناسبتين من البابين من حيث ان الباب الاول في بيان قضاء الغوايت وقضاء
 جبر لها من تأخير عن وقتها وهذا الباب ايضا في بيان جبر لها ترك واجب اولها خير ركن اولها زيادة في غير محلها
 والاضافة في سجود السهو اضافة الحكم الى السبب هي الاصل في الاضافات لان الاضافة للاختصاص اقوا وجوه
 الاختصاصات اضافة السبب الى السبب تلت علم من هذا ان سجود السهو يجب بقول السهو لهذا لا يجب في العمود وبعض
 المالكية يقولون سببه الزيادة والنقصان ذكره بن راشد المالكي في قواعد وعن الشافعي يسجد في العمود يطيق الاولى
 وفي الثانية لا يجب سجود السهو الا في مسالتين احدهما اذا افرس سجدة الركعة الاولى الى آخر الصلاة والثانية اذا ترك
 الفقرة الاولى فانه يسجد للسهو فيها سواء كان عابدا او ناسيا قال صاحب الينابيع ذكرهما في اجناس الناطقي ولم
 اقف في غيره من كتب اصحابنا يسجد للسهو للزيادة من من جنس الصلاة كزيادة ركوع او سجود والزيادة من غير جنسه
 يبطل الصلاة والسلام في الزيادة لا ثبات معنى الزيادة لقوله تعالى اتم الصلاة لعلكم تتقون والسلام في النقصان من
 اي يجب للنقصان ايضا وفيه نفى لقول مالك فان عنده اذا كان عن نقصان يسجد قبل السلام وان كان عن زيادة
 فبعد السلام وباتى تفصيل ذلك ان شار الله تعالى هم سجدتين بعد السلام من اختلفوا فيه على قول خمسة مذمبنا به
 السلام كما ذكره وهو مذهب علي بن ابي طالب سعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وانش بن مالك
 وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس ومن التابعين الحسن البصري وابراهيم التيمي وابن ابي ليلى والثوري وكسن بن
 صالح وعمر بن عبد العزيز ومذهب شافعي قبل السلام على الاصح عندهم وهو قول ابي هريرة ومكحول والزهري وزيعة
 والليث ومذهب مالك التعريف ان كان للنقصان قبل السلام وان كان للزيادة فبعد السلام وهو قول الشافعية
 ومذهب احمد بن حنبل انه يسجد قبل السلام في المواضع التي سجده فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعد السلام في المواضع
 التي سجده فيها عليه السلام بعد السلام وما كان من السجود في غير تلك المواضع يسجد قبل السلام ابداء مذهب الشافعية
 لا يسجد للسهو الا في المواضع التي سجده فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقط وغير ذلك ان كان فرضا آتى به وان كان
 ندبا فليس في المواضع التي سجده فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسة احدا قاسم على اثنين على ما جاز في حديث
 ابن جبير والثاني سلم من اثنين كما جاز في حديث ذى البدين والثالث سلم من ثلث كما جاز في حديث عمران بن
 حصين والرابع انه صلى خمسة كما جاز في حديث عبد الله بن مسعود والخاص بسجود مالك كما جاز في حديث
 ابي سعيد الخدري وسياق بيان احاديثهم مفصلا ان شار الله تعالى هم ثم تشهد ثم يسلم ثم تشهد ثم يسلم ثم تشهد في آخر الصلاة

باب سجود السهو
 يسجد للسهو
 في الزيادة والنقصان
 يسجد قبل السلام
 ثم يشهد ثم يسلم

مسجد سجدتين ثم تشهد ايضا ثم يسلم به قال ابن مسعود والنسبة والنوري وقادة والحكم وحماد واليث ومالك والشافعي
 واحمد واهماق وقال ابن سيرين وسعد وحماد بن ابى ليلى يسلم ولا تشهد قال انس والحسين وعطاء وطاوس ليس في
 مسجدتي السهو تشهد ولا سلام هم وعند الشافعي روى بسجدة قبل السلام لما روى انه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام
 هذا الحديث رواه عبد الله بن مالك بن حنينة اخراجه الاية الستة رحمه الله واللفظ للبخاري ان النبي عليه السلام صلى الظهر فقام
 على الركعتين الاوليتين يجالس وقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة انظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم
 ثم سلم هم ولنا قوله عليه السلام لكل سجدتان بعد السلام ثم روى هذا الحديث عن ثوبان اخراجه ابو داود وابن ماجه
 عنه عن النبي عليه السلام انه قال لكل سجدتان بن يسلم ورواه احمد في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه والبطاني في
 صحيحه هم ويروي انه عليه السلام سجد سجدتي السهو اسلام ثم هذا الحديث رواه ابو هريرة اخراجه البخاري ومسلم عنه قال
 صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتين فقام فوالله ليدفن فقال اقصر الصلاة يا رسول الله صلعم ام منيت الى ان قال فقام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام وفي هذا الباب عن عمران بن حصين اخراجه مسلم عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتين فقام رجل فقال له الخياط يذكرك لصدقة فقال اصدقت هذا قالوا نعم
 فصل في ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم وعن العيزة بن شبة فنهض في الركعتين فخرج به من خلفه فاشاء اليهم ان يقوموا فلما فرغ
 من صلاته وسلم سجد سجدتي السهو فلما انصرفت قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت قال الترمذي
 حديث حسن صحيح عن انس بن مالك خرج البطراني عن محمد بن صالح عن علي بن عبد الله بن عباس قال صليت خلف انس
 بن مالك صلاة فسمي فيها فسجد بعد السلام ثم التفت اليها وقال ما لي لم اصنع الا كما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وعبد
 بن الزبير اخراجه ابن سعد في الطاعات عن عطاء بن ابي رباح قال صليت مع عبد الله بن الزبير المغرب فسلم في الركعتين ثم
 قال فخرج بالقوم فصلي بهم الركعة ثم سلم وسجد سجدتين قال فانيت ابن عباس من فوري فاخبرته فقال بعد انزل فانك عنه
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي في الخلاصة ورواه الحاكم في المستدرک من حديث سعد بن ابى وقاص عنه ثم قال
 وحديث صحيح على شرط الشيخين ثم فتاخرت ردائنا فقلنا شئنا فعل الرسول صلعم بيان المعانيعة بين الفعليين وبين الحديثين
 ذكرها الشافعي ولنا ظاهره لان حديث الشافعي يدل على انه عليه السلام سجد قبل السلام وحديثنا يدل على انه سجد بعد السلام قال الشراح
 منهم الشافعي والازاري لما تناهوا عن الفعلين عنه تركناهما جانبا فعملنا بقوله عليه السلام الصلاة عن العارض ومعنى قول المصنف
 هم فبقوا التسكيت بقوله عليه السلام ثم وهو قوله عليه السلام لكل سجدتان قلت في تطللان الا احاديث قد وردت في السجود
 قبل السلام من مقال عليه السلام منها حديث ابى سعيد الخدري اخراجه مسلم عنه قال قال رسول الله صلعم اذا شك احدكم في

وعند الشافعي به
 يسجد قبل السلام لما
 روى انه عليه السلام
 سجد للسهو قبل السلام
 ولنا قوله عليه السلام
 لكل سجدتان بعد
 السلام ورواه عنه عليه
 السلام سجد سجدتي السهو
 بعد السلام فتاخرت ردائنا
 فعله فيمنع انتمسك

صلاته فلم يركع صلاته الا اربعاً فليطرح الشك ليسين على ما يتيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم ومنها حديث ابى هريرة اخذ به لا يثبت
 البتة عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من ركع اقام يصلي جأه الشيطان فيسجد عليه حتى لم يدرك ركعاً صلى فاذا وجد احدكم فلك فليسجد
 سجدتين وهو جالس وفيه ابو داود وابن ماجه وهو جالس قبل التسليم ثم ليسجد ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف اخذ به الترمذي
 وابن ماجه عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا انتهى احدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى او شين فليبين على واحدة فان لم
 يدرك شين صلى او ثلاثاً فليبين على شينين صلى او اربعاً فليبين على الثلاث يسجد سجدتين قبل ان يسلم وقال السمرقندي حديث حسن
 صحيح وقال البيهقي في المعرفة روى عن الزهري انه ادعى نسخ السجود بعد السلام واسنده الشافعي عنه ثم اكده بجيث معاوية انه
 عليه السلام سجد بها قبل السلام رواه النسائي في سننه وقال وصحبه معاوية تياخذه قلت قال بعضهم ان قول الزهري منقطع وهو
 غير حجة عندهم وقال الطوطسي هذا لا يصح عن الزهري وفي اسناده مطرف بن ماذن قال البيهقي هو غير قوي قلت قال يحيى كذاب
 وقال النسائي غير قوي وقال ابن جبان لا يجوز الرواية عنه الاول مذكور البيهقي ذلك لموافقته رواية من مذهب واحد احاديث السجود قبل
 وبعد ثابتة قولاً وفعلًا وتقدم بعضها على بعض غير معلوم برواية صحيحة والاولى اصل الاحاديث على التوسع وجواز الامر من فان قلت
 قالوا المراد بالسلام في الاحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد او يكون تأخير ما على سبيل
 السهو قلت هذا بعيد مع انه معارض بمثله وهو ان يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو ويحل حديثهم على السلام الموعود الذي
 به نخرت بين الصلاة وهو سلام التعلق بطل ايضا حملهم على السلام الذي في التشهد ان سجود السهو لا يكون الا بعد التسليمين اتفاقاً
 وقال الاكل في هذا الموضع اعترض عليه بوجوب آه قلت اخذ من كلام السفناني تقديراً لا اعترض الاول ان المعارضة بين كنهين
 انما يصار الى ما بعدهما من الحجّة لا الى ما فوقهما والقول فوق الفعل لان القول موجب للفعل لا وكيف يصار الى القول عند معارضة
 الفعل والاعراض الثاني انه يلزم من هذا الذي ذكره الترجيح بكثرة الدلالة وهو غير جائز لكل يصلح علمه لا يصلح حجة قول الرسول صلى الله عليه وسلم
 الفعل فكيف لا يصلح حجة اجيب عن الاول بان المعارضة تقتضي المساواة وليس المعارضة بين القول والفعل لقوة القول وضعف
 الفعل ولما ثبت المعارضة بين الفعلين لتساويهما في القوة اخذنا بالقول لانه يشهد لنا حملنا به وقوله ان المعارضة اذا وقعت بين
 الحجتين يصار الى ما بعدهما لا يكون ذلك عند انعدام الحجّة فيما فوقهما وان كانت الحجّة فوقهما لا امتناع حجة الى المعارضة وهناك ذلك
 ان الحكم والثبوتة بنقل العدول اجيب عن الثاني بان ما قلتم انما يلزم ان لو قلنا بترجيح الفعل بالقول لا نقول به بل نقول انما
 فعله جعلنا الى ما هو الحجّة في الباب هو حديث القول قلت فيه نظر لان من قولنا ايضا تعارض كما ذكرنا ولا وجه في الجواب ذكرناه من
 جعل الاحاديث على جواز الامر من ايضا حديث ذي اليبين منسوخة وفي الانوارنا ويل ما رواه الشافعي ان الراوي دخل في صلاته
 السلام في سجدة السهو ما من السلام بعد ما روى كذلك وكان ذلك منه عليه السلام لبيان الجواز قبل السلام للبيان لم ينهون

هم ولان سجود السهو مما لا يتكرّر فيه خر عن السلام ثم بدأ ويل عقبه على كونه سجود السهو بعد السلام تقديره ان القياس كان يقتضي
ان لا يتكرر سجود السهو عن زمان وجود العلة وهي السهو الا انه لما كان مما لا يتكرّر آخر عن السلام ولما كونه لا يتكرّر قلنا اذا سجدنا
وجود السهو ثم اذا سجدنا فلا نخلفه الا ان يسجد ثانيا او لا فان لم يسجد بقي بعض لازمنا جبرله وان سجد لم يلزم التكرار فكذا آخر عن
زمان العلة فلقد المنة آخر عن السلام ايضا حتى لو سجد عن السلام بان قام الى الخامسة مثلا سجد سجد السهو ثم سجد سجد
السلام ثم سجد سجد لا يردى الى ما لا ينهائى وقال الاثرانى سجود السهو ليس بتكرار بالاجماع قلت ليس كذلك لان نهى ابن ابي
ان السجود بتكرير سجود السهو وقال لا وازعى اذا سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد
قول الحسن بن النخعي ومغيرة والسيد منصور بن زاذان والثوري والشافعي واحمد واسحاق وهذا اجماعهم حتى لو سجد عن السلام
بجبره ثم بدأ بتوضيح فيه خر عن السلام وسهو عن السلام يكون القيام الى الخامسة فاذا سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد
هم وهذا الخلاف في الاولوية شى اى الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي في الاولوية لاني احوال ازان الاول عن زمان سجود
السهو بعد السلام يجوز عندنا قبل السلام ايضا الاول منه قبل السلام وبعد السلام يجوز ايضا الذي ذكره المصنف هذا جوابنا عما
وقد ذكر في النوادر انه اذا سجد للسهو قبل السلام لا تجزئه لانه في بني غير محله وفي الذخيرة لو سجد للسهو قبل السلام جاز عندنا
قال المقدوري في رواية الاصول قال وروى عنهم انه لا يجزئه وقال صاحب الحاوي بن الشافعية لا خلاف بين الفقهاء ان
سجد السهو جاز قبل السلام وبعده وانما الخلاف في الاول وفي قول التقديم والتاخير سوار في الفضيلة لصحة الاجازة في التقديم
والتاخير قاله امام الحرمين وفي قول عنهم اذا آخره لا يعتد به قال الثوري وهو الصحيح وهو ان يتسليمتين شى اى ياتي من طية سجود
بتسليمتين عن ميمنة وعن شماله وقال الثوري واحمد وفي الميمنة يسلم عن ميمنة ويساره كالمعوتين م هو الصحيح شى اى الاتيان
بتسليمتين هو الصحيح احتراز به عما نقل عن فخر الاسلام وهو التسليم من واحدة من تلقا وجهه وفي المحيط ينبغي ان يسلم تسليمة واحدة
عن ميمنة وهو قول الكرخي وهو الاصح بقرينة ما نقل عن الثوري في الميمنة والمرغيب في البذلح يسلم تلقا وجهه عند البعض لان التسليمة
التحليل والثانية للتحية ولا تحية في الاولى فكان منهما الى الاولى شيئا ونسني ان لا تحرف فيه لانه للتحية دون التحليل وقد سقطت
التحية هنا وانما فخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح ايضا ان يسلم واحدة ثم انما فخر الاسلام ان تكون ملكة التسليمة
من تلقا وجهه لا تحرك عن القبلة وقال شيخ الاسلام ولو سلم تسليمتين لاتي بسجود السهو بعد ذلك لانه كالكلام ونسب الى الحديث
بالتسليمة الواحدة الى البدعة فان قلت ما فائدة قوله ان التسليمة الاولى تحليل وتحية والثانية تحية قلت فائدة هذا ان التسليمة
الاولى بعد الاولى ولا تنقص طهارته وقيل عند ابى حنيفة وابى يوسف يسلم تسليمتين م صرفا للسلام المذكور الى ما هو المعهود
صرفا للتحية نصيبا الى ما هو المعهود مطلقا كذا قيل في الصحيح ان نصيب على التحليل لاجل الصلوة للسلام المذكور في قوله وفعله

ولان سجود السهو مما
لا يتكرّر فيه خر عن السلام
حتى لو سجد عن السلام
بجبره هذا الخلاف في
الاولوية وياتي بتسليمتين
هو الصحيح فالسلام المذكور
الى ما هو المعهود

في الحديث المذكور من السلام على المصلي في الصلاة وهو التسليمان هم دياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في قعدة
 السجدة اي ياتي من عليه سجود السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في قعدة السجدة السجود السهو في الذخيرة
 اختلفوا في صلاة النبي صلى الله عليه وآله في الدعوات انها في قعدة الصلاة ام في سجدة السهو ذكر ابو جعفر الاسترغيني ان ذلك قبله
 قبل سلام السهو وذكر الكشي في مختصره انها في قعدة سجدة السهو لانها هي القعدة الاخيرة واختار في الاسلام في المصنف
 وقال هم بالصحيح ش اي الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والدار في قعدة السهو الصحيح وقال في الاسلام في شرح
 الجامع الصغير من مشايخنا من اثار الدعا قبل السلام وبعده ثم قال وهو قول الطحاوي ورحمة الله على كل من التمسك به
 في آخر الصلاة وفي المحيط اختلفوا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في الدعوات قال الطحاوي كل قعدة فيها سلام فيها صلاة
 فعلى هذا يصح في القعتين جميعا عندنا وفي نقاوي الظهيرية الاحوط ان يصلي في القعتين وقيل عندنا في حقيقته وبني يوسف
 يصلي ويدعو في الاول والثاني بناء على ان سلام الامام اذن عليه السهو بخبر عن الصلاة عندهما وعند محمد في الاخيرة صفة
 لان السلام لا يخرج عنده وقال الامام وفيه نظر لان الاصل المذكور متقرر فلو كانت نية المسألة بنية على ذلك لكان
 الصحيح ندرها قلت في النظر غير من لانه لا يلزم من كون الاصل المذكور متقرا عدم جواز بار المسألة المذكورة عليه وقوله لكان
 الصحيح ندرها يزيد ما ذكره في المفيد انه بالصحيح هم لان الدعاء بوضع آخر الصلاة في هذا التعليق ما اختار المصنف بقوله هو
 الصحيح ومعناه ان الدعاء مشروع بعد الفراغ من الاداء اذ الفراغ قبل اكبر قلت لتقابل ان يقول آخر الصلاة حقيقة هو
 قعدة الصلاة الاخيرة وسجدة السهو ليست من نفس الصلاة وقد تنافى ذلك هم قال ش اي القدرى هم ويلزم السهو
 ش هذا البيان ما ذكرته اول الباب بقوله ليس للسهو للزيادة والنقصان لانه لم يعلم من ذلك انه اي زيادة او نقصان
 موجب ذلك ففسره هناك بقوله ويلزم السهو اي يلزم السها في صلاة سجود السهو هم اذا زاد في صلاة فعل من بينهما
 اي من جنس الصلوة هم ليس بشئ اي واحال ان الذي زاد ليس من الصلاة كما اذا ركع ركوعين او سجدة ثلث سجدة
 ساهيا لان الركوع الزائد وسجود الزايد من جنس الصلوات من حيث انها ركوع وسجود ولكنها ليسا من الصلاة لكونهما
 زيادة هم وهذا ش اي قول القدرى ويلزم السهو يدل على ان سجدة السهو اجبة ش لان لفظ اللزوم يعني في ذلك
 وقال محمد رحمه الله ادهى الامام وجب الموت ان يسجد بديل عليه قوله عليه السلام من شك في صلاة فليسجد سجدتين بعد سلام
 ومطلق الامر للوجوب هو وهو الصحيح ش اي كون سجود السهو اجبا هو الصحيح من المذهب كره في المحيط والمبسوط والذخيرة
 والبدائع وبه قال مالك احمد وفي نقاوي الرغيباني عند الكرخي من اصحابنا يقول انه سنة وفي تحفة المفيد قال القدرى هو
 قول الشافعي انه يجب تبرك بعض السنن واختلف في كون ثلث الاصل كذا في المحيط هم لانه ش لتيسر الوجوب اي لان سجود السهو

ويأتي بالصلوة على
 النبي عليه السلام الذي
 في قعدة السهو هو الصحيح
 الذي علمه موضعه آخر الصلوة
 قال يلزمه السهو اذا
 زاد في صلوة فعل من
 ليس بها وهذا يدل على
 ان سجدة السهو واجبة هو

يجب كبح نقصان يكن في العبادة فيكون واجبه كالدعاء في الحج ش عند وقوع الجناية فان قلت جبر نقصان في الصلاة بالجملة
 وفي باب الحج بالدم فما وجه تشبيه ذلك بجملة ما قلت الاصل ان الجبر من جبر الكسر ولما لم يخل في باب الصلاة فجملة نقصان بالجملة
 ووجه التشبيه في كون كل منهما جبراهم فاذا كانت ش اي سجدة السجود واجبه لا يجب الا بترك واجب ش نحو ما اذا ترك القعدة الاولى
 او القعدة فيها وقام الى الثالثة ساهيا لانه عليه السلام طلق ايجابها بالسجود لقوله لكل سجدتان وانما تضاف الى الشروع في السجود
 اضافة لازمة فلو اجبنا ذلك في العمل لما لزما الاضافة في السجود قال الشافعي ان العمل اذا تعدى الخطا فما تجب فيه السجدة تجب
 سجدة السجود لانها تجبر نقصان والنقصان يحصل فيها حالة العهد كما يحصل حالة السجود في المحببة وفي العهد لا يجب السجود خلافا للشافعي
 الا في المسالتين في كرها البديع فلو ترك القعدة الاولى عمد او تنك في بعض افعال الصلاة ففعلها عمد حتى تشكك ذلك عن كون يجب
 السجدة فقلت كيف يجب سجدة السجود بالعمد قال ذلك سجود العذر لا سجود السجود او تاخير ش اي تاخير واجب نحو
 ما اذا قام الى الخاتمة ساهيا لان اصابه لفظ السلام واجبه او بقي قائما على ظن انه سلم ثم تبين انه لم يسلم يجب عليه سجدة السجود
 هم او تاخير كركن ش نحو ما اذا الى ثبات سجدة او دعي في القعدة الاولى لان القيام كركن يتاخر بزيادة السجدة او الدعاء
 ساهيا ش نصيب احوال ذوا احوال محذوف تقديره يجب ترك المصل الواجب نال كونه ساهيا وكذا كك قدر في قوله او
 تاخير او تاخير كركن فهذه ثلثة اشياء ذكرها المصنف وفي ذخيرته وتكلم المصنف في هذا اكثر منهم على ان يجب ته اشياء ترك
 الترتيب فيما شرع مكررا كالسجدة وتقديم الكركن وتاخير وتكراره وترك الواجب وتاخير وفي المحيط والفتحة والفتنة يجب ترك
 الواجب الاصل قال في الفتحة هو الذي يجب بسبب التحريم ما لو ترك واجبا ليس باصلي الصلاة كما لو وجب عليه سجدة التلاوة
 فذكرنا في آخر الصلوة لا يجب عليه السجود تاخير ما ذكره الواسع ساهيا ولم يذكرنا لا يسجد للسجدة تاخير ما ذكره الا بيجاني انه يسجد للسجود
 بتاخير سجدة التلاوة عن موضعها ومثله في المحيط وفي رواية النوادر لا يزوم في الذخيرة اما تقدم الكركن فثلث ان يركع قبل ان
 يقرأ أو يسجد قبل ان يركع وتاخير الكركن ان يترك سجدة صلاتية سواء قيد كركنا في الركعة الثانية او في آخر الصلاة او تاخير القيام
 الى الثالثة بالزيادة على التشهد وتكرار الكركن ان يركع ركوعين او يسجد ثلاث سجدة ترك الواجب يترك القعدة الاولى في الفرائض في
 المصغيات في الفرائض او ان يطرح في غير الواجب كسجدة الامام فيما يجزأ او يجزأ فيما يجزئ في الفتحة والذخيرة في رواية الامل حوى من البحر الفتح
 في النوادر ان يجزئ فيما خافت فعله لسوقه واكثره ان خافت فيما يجزئ ان كان بفتح الكتاب واكثر فعله لسوقه والافلا
 وفي غير الفتحة ان خافت في ثلث ايات قصارا واية طويلة عن الكل او قصيرة عنده فعليه السجود والافلا عن ابن سامة
 عن محمد بن جبريل اكثر الفتحة سجدة ثم رجع الى مقدار ما تجزئ بالصلوة عن ابي يوسف ان جبر محرف واحدة فسجد الصحيح مقدار ما يجوز
 به الصلاة والفتحة وغيره سواء او المنفرد للسجود عليه ذكره في الاصل ذكرنا اننا طلق رواية مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في المنفرد

يجب الجبر نقصان تمكن
 في العبادة فتكون
 واجبه كالدعاء في الحج
 واذا كان اجبالا
 بترك واجبة تأخيرها
 تاخير كركن ساهيا

اذا جهر في النجاسة ان عليه السجود في ظاهر الركعة لا سجد عليه في المحيط في رواية النواذر عليه السجود ذكر الحلو في ان النفر ولو كان
 عند رجل يصلي وحده فعليه السجود في نواذر ابى سليمان لوشى حاله فظن انه قام فنهى سجد للسجود ثم ناهى عن السجود في النواذر
 في وجوب سجدة السجود ترك الواجب او تأخير الواجب وتأخير الركعة سوا فان وجد واحد منها تحقق سبب الوجوب فوجب السجود
 هم وانما وجب بالزيادة شىء بما جازى عما يقال لا يجب بالزيادة ايضا ولا ترك منها ولا تأخير فاجاب عن ذلك بقوله لانها
 شىء اى لان الزيادة لا تقضى عن تأخير ركعة شىء كما في زيادة السجود هم او ترك واجب شىء اى الزيادة لا تقضى عن
 تأخير واجب كما في تأخير القيام بان قام الى النجاسة ساهيا لانه يجنبه يلزم ترك الواجب هو اصابة لفظ السلام هم قال
 شىء اى القدورى ويلزمه اى ويلزم السجود السجود اذا ترك فعلا مسنونا شىء سناه ظاهر فعلا ثابتا بالسنة لكن
 فسر بقوله هم كانه شىء كالمجدى اى بقرينة فعل مسنونا هم فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة شىء اى تسميته
 الواجب سنة ثم ان جوبها ثبت بالسنة شىء ليعني ثبوت وجوبها بالسنة من اطلاق اسم السبب المسبب انما انت الضمير
 يرجع الى الفعل على تأويل القعدة لا واجبة بالسنة او على تأويل سنة الفعل وقيل اراد بقوله مسنونا ما ذكر صاحب المحيط وترك
 سنة مضافة الى جميع الصلاة هم قال شىء اى القدورى هم او ترك قرارة الفاتحة شىء به البيان انه كما يجب سجود السجود
 الا انما يجب ترك الفاتحة وان ترك اقلها فلا سجد عليه فكانه قرار كل ما ذكره في المحيط وان قرار الفاتحة مرتين في احد الاولين
 فعليه السجود لتأخير الواجب هو السجود ولو قرار الفاتحة وسورة ثم عاد الفاتحة فلا سجد عليه روى ابراهيم عن محمد اذا قرار الفاتحة
 في الاوليين في ركعة مرتين فعليه السجود في غير فصل وفي الآخرين لا سجد عليه في جميع الفاتحة كذا كذا في تكرار التشهد
 يعني ان كرهه في القعدة الاولى فعليه السجود وان كرهه في الثانية فلا سجد عليه في العيون او التشهد مرتين فلا سجد عليه وثله
 في المحيط ولو قرار الفاتحة واية قصيرة فعليه السجود وان آخر الفاتحة عن السجود وفي النخبة والعيون لو قرار اية في ركوعه او
 سجوده او القومة القعود فعليه سجدتا السجود لو تشهد في ركوعه او سجوده او القومة فلا سجد عليه ذكر الناطقى في اجناسه
 عن محمد لو تشهد في قيامه قبل قرارة الفاتحة لا سجد عليه وبعد ما يلزم به الماصح وفي المحيط والعيون لو تشهد في ركوعه او
 سجوده يلزمه السجود او القنوت شىء اى ترك القنوت ولو ذكره بعد ما سجد عليه السجود وكذا بعد ما رفع راسه من الركوع
 ويمضى ولا يقنت ولو ذكر في الركوع ففي عوده الى القنوت روايتان ذكره في المبدؤ والنخبة وفي الزبائيع ويسجد للسجود
 هم او التشهد شىء اى ترك التشهد وفي الزبائيع لو تشهد في الركعة الثانية لم تشهد في الركعة الاولى في رواية
 سجود السجود ولو ترك بعض التشهد سجد السجود وفي الفتاوى الطميرة قرار التشهد وانما ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شىء وكان
 في الثانية اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يجب هم او تكبيرات العبد شىء اى او ترك تكبيرات العبد وفي التمهيد

هذا هو الاصل وافاجبت
 بالزيادة لا فلا لا تقضى
 عن تأخير ركعة او ترك
 واجب قال ويلزمه
 اذا ترك فعلا مسنونا
 كانه اراده فعلا واجبا
 الا انه اراد بتسميته سنة
 او جوبها بالسنة قال
 قوة الفاتحة لاها واجبة
 او التشهد او تكبيرات العبد

الاجيب السهو بترك الذاكر قال لا يسجد في كالتسليم والتسليمات الركوع وهو في الركعة الاولى في الركعة الاولى
والقنوت والتشهد الاخير وتكبيرات العيدين وفي الايسجالي الا في خمسة واذناخير السلام والاطلاق للتشهد ولم يقيد بالآخر
ثم قال يجب تركه فيما وفي التجر يد ومختصر الجهر لو ترك تكبيرة الركوع من صلاة العبد يجب السهو وقال صاحب المختصر والظاهر انه
اذا تكبيرة الركوع الثاني لانه تبع لتكبيرات العيد وفي البدل لو زاد في تكبيرات العيدين يسجد رواه الحسن عن ابي حنيفة
م لانه انشأ اي لان القنوت والتشهد وتكبيرات العيدين هم واجبات فانه عليه السلام واظبط عليها شئ اي على هذه
الاخبار من غير تركها مرة ش ومواجهة النبي عليه السلام عليها معرفة ولم يتعلل الترك في السهو بترك التشهد في القنوت
الاولي او قنوت الوتر او تكبيرات العيدين لا يسجد للسبب لان هذه الاركان سنة وتبركها لا يمكن كثير من النقصان
كما اذا ترك التناو والتسليم وفي الاستحسان يجب كما ذكره المصنف م وفي ش اي مواجهة النبي عليه السلام م ازيد التوج
ش يفتح العزة اي علامته للوجوب م ولا نأش اي ولان القنوت والتشهد وتكبيرات العيدين يتضاف الى جميع الصلاة
س دل ش اي الاضافة م انشأ اي ان هذه الاشياء م من خصائصها ش اي من خصائص الصلاة
لان الاضافة دليل الاختصاص م وذلك ش اي الاختصاص فليكون م بالوجوب ش لان اختصاص الشئ بشئ
يقضي وجوده معه والوجوب طريق للوجود والخصائص جميع خصيصة تانيث التخصيص بمعنى الخاص كالشريك والزيد
بمعنى المشارك والمنادم م ثم ذكر التشهد ش اي ذكر القدر في التشهد في مختصره بقوله او ترك فاتحة الكتاب والقنوت
او التشهد م يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيما ش اي في الاولى والثانية وذلك لان التشهد يطلق على
الرداء الذي فيه ذكر الشهادتين وتطلق على القعدة م وكل ذلك واجب ش اي كل المذكور من القعدة الاولى والثانية
والقراءة فيما واجب قد اشكل ههنا من اربعة اوجه الاول ان القعدة الثانية فرض وذكرنا واجبة والثاني في قراءة
التشهد في القعدة الاولى عنده سنة وذكرنا واجب الثالث فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ التشهد للقعدة فيما
حقيقة وللقعدة مجاز والاسم الاحمال على المحل والرابع انه لو كانت القراءة مرادة لزم التكرار لانه ذكر قبله اذا
ترك فعلا مستوتا اي واجبا بالسنة فاجاب عن الاول انه لا يقول كل من كان واجب غير القعدة الثانية اذ التخصيص شائع
فان ذكره سابقا انما فرض دليل على انحصار غير مرادة وهو كقوله تعالى واوتيت من كل شئ منعني
انها لم توت كثيرة من الاشياء فانه ذكره صاحب الدراية وفيه نظر لان ظاهره يناقض ولاجل هذا علم بعضهم على السهو
من المصنف وتنبهه بقوله واوتيت لمن علم لان التخصيص منب باحسن على ان قوما زعموا ان التخصيص لا يجري في الخبر كالمسوخ
واجاب لا تترامى فانه اراد وجوبها انه اذا سمي عنما بان قام الى الخاسته ثم عاد الى التشهد ليزمه سجودا لسهولة لكل الواجب لانه

لاها واجبات فانه عليه السلام
واظبط عليها من غير تركها
مرة وهي مادة الوجوب
تضاف الى جميع الصلاة
فذلكها من خصائصها
ذلك بالوجوب ثم ذكر
التشهد يحتمل القعدة
الاولى والثانية والقراءة
فيهما وكل
ذلك واجب

كان يجب عليه ان لا يخر الكركن وهو القعدة الاخيرة فلما هسي عنها ترك الواجب قلت فيه نظر ايضا لانه لا يدل شي على ما ذكره من
 ظاهر لفظ المصنف ولا قامت قرينة تدل على ذلك الاوجه ان يقال نعم القعدة الاخيرة فرض ولكنها فرض في اتاوق اشار اليه
 فيما سبق واوجبه محلا وموضعا لا ترى انه اذا قام الى النجاسة يعود الى القعدة ما لم يقيد بالسجدة ويسجد للسجود ولا يبيد صلواته فلم
 ان القعدة بالركعة الاخيرة واجب وقد اشار اليه بنسبنا فلما نبغ الاشكال الابدان او بكل كلامه على السجود والنجاسة فعل كلامه على هذا
 الذي قرناه احسن من حمله على السجود في النهاية والاوجه فيه ان يحل كلامه على واية احسن من ان يوجب بانه يجوز الصلاة بدون
 القعدة الاخيرة ذكره في الاسرار قلت هذا انما يتبين اذا كان المصنف ذهب اليه لظاهر المذهب خلاف ذلك فيبعد عنه ان يكون
 هذا مذهبه وتقال الاكل واجب بان المراد بتركها تأخيرها بالقيام الى النجاسة فان في التأخير نوع ترك
 وتأخير الكركن يوجب السجدة قلت هذا جواب بعينهم قلده صاحب النهاية ونقل عنه الاكمل ثم نظريه باحاصله انه اراد
 حقيقة الترك في غير ما لو اراد بالتأخير فيما لم يجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا النظر ايضا لا يغيره مع ما فاقايل ان يقول يجوز جمع
 بينهما عند اختلاف المحل عند البعض فانهم ردوا جواب عن الثاني ان قرارة التشهد في القعدة الاولى فيها اختلاف هل هي سنة
 ام واجبة وان كان برابرة وانما ذكرنا انها واجبة على قول من ذهب الى الوجوب عن الثالث ان المستعمل اقامها
 مرادين وهو مما يلزم للارادة الا ان يقول القرائن لا يفيض الظاهر وجواب عن الرابع م وفيما شئ اي في ترك قرارة
 الفاتحة والقنوت والتشهد وكبيرات العباد سجدة السجود هو الصحيح شئ اي اجوب سمعته السجود في هذا الاشياء هو الصحيح
 واخره عن جواب القياس في يذره الاشياء حيث لا يجب فيها شئ كما لو ترك النسيان والتسود وقال الاكمل قوله وهو الصحيح احترار
 عما قبل قرارة التشهد في القعدة الاولى سنة وقال الاترازي انما يقيد بالصحيح احترار عما قال القاضي الامام ابو جعفر الاستمرو
 رحمه الله ان قرارة التشهد في القعدة الاولى سنة وقال صاحب الية بالصحيح احترار عما جاب القياس في التشهد كما قال السقناني
 قال ولكن جواب الاستحسان انما يجب قلت اكله فقول على ليس براه المصنف فلا وجب لانه لا الذي ذكره على ما ينبغي على المصنف في
 المحيط قال الكرخي والطحاوي لو فصل المتأخرين القعدة الاولى واجبة وقرارة التشهد فيها سنة عن بعض المشايخ وهو القيس عند بعضهم
 واجبة وهو الصحيح وقرارة التشهد في القعدة الاخيرة واجبة بالاتفاق وقال السقناني وفيه احتراز ايضا عن احدي الروايتين عن ابني
 يوسف في ترك قرارة التشهد في القعدة الثانية انه لا يجب السجود واية عنه كذا في جامع قاضيان (م) ولو جهر الامام فيما يخفى شئ
 يخفى على منة المجهول نحو صلاة الظهر والعصر او خافت فيما يحجب شئ يحجب ايضا على منة المجهول نحو
 صلاة المغرب والعشاء الصحيح يلزمه سجدتا السجود شئ اي يلزمه سجود السجود لان الجهر في موضوعة والخاف في موضعها
 من الواجبات شئ لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه ما يشتر كما يلزم السجود وقال الشافعي لا يجب السجود ترك الاجنب

وفيها سجدتان السجود
 ولو جهر الاكام فيما يخفى
 او خافت فيما يحجب تركه
 سجدة السجود كان الجهر
 في موضوعة المخافة
 في موضعها من الاجبات

والخاتمة لانه لم يترك المقصود في الملح انما ترك صفة وقال مالك احدثان جهري موضع الاسر يسجد لله سجدة لانه بعد السلام وان اسرى في موضع الجهر سجد قبل السلام وعن احدثان جهر فحسن وان ترك فلا بأس من فاختلفت الرواية في المقدار شش وفي بعض النسخ واختلفت بالواو وبه اصن اي اختلفت الرواية عن اصحابنا في مقدار ما يتعلق به السجود الجهر فياختلفت والاختلاف في الجهر فذكر الحكم الخليل عن ابن تميم عن محمد بن قال اذا جهر بكثر الفاتحة يسجد ثم يركع فقال اذا جهر مقدار ما يجوز به الصلاة تجب والا فلا وروى ابو سليمان عن محمد بن جهر بكثر الفاتحة يسجد وان جهر بغير الفاتحة بآية طويلة وقدم الكلام فيه مستقضى عن قريب م والاصح قد يصلح بالصلاة ش اي الاصح في المقدار الجهر الذي يجب به السجدة المقررة قدر ما يصح به الصلاة وهو ثلث آيات او آية طويلة بالاتفاق او آية قصيرة على مذنب الى حيفة واحترز بقوله والاصح عند ذكره شس الآية اخرى انه يجب سجدة السجود وان كان ذلك كله م في الفعليين ش اراد بهما جهر الامام فياختلفت والاختلاف في الجهر

ان ليس من الجهر والاختلاف لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثرة يمكن ش اراد بالامكان وعدمه من حيث العادة هم وما يقع به الصلاة كثر ش اي الذي تقع به الصلاة من التفرقة بين كثير او لا يصلح به الصلاة بغير سائر غير ان ذلك ش الكثرة الذي تقع به الصلاة هم عنه ش اعني في حقيقة هم آية واحدة وعند سائر آيات ش على ما عرف في صفة فان قلت رد البخاري وسلم ابو داود واللفظة لعن في فتاوه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر الكثيرين والليلين القليلين

وسمى بغيره سمى الاية جهرية فدل على ان الاختلاف لم يكن واجبا كما ذهب اليه الشافعي قلت هذا محمول على انه اراد بيان جواز الجهر في القراءة السرية وان الاسرار ليس بشيء لصحة الصلاة بل بسببه يتحمل ان الجهر بالآية كان يحصل سبق الانسان للاستغراق في التدبر ومذاق ش اي وجوب السجدة في الفعليين هم في الامام ش اي في حق الامام هم دون المنفرد لان الجهر والخاتمة من خصائص الجماعة ش اي وجوبها من خصائص الجماعة فان قلت هذا جواب في حق المنفرد في حق الصلاة التي تجزئ فيها صحيح لانه لا يجب الجهر على المنفرد من غيرين الجهر بالخاتمة واما في حق الصلاة التي يخاف فيها فمفني ان يجب سجدة السجود لان الخاتمة على المنفرد وجبة فيما كالا ما قلت هذا الذي ذكر جواب ظاهر الرواية واما جواب آية النوافل فانه يجب عليه سجدة السجود وكذا ذكرنا طع في واقعة رواية ابى مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة في المنفرد واذا جهر فيها يخاف ان عليه السجود في نوافل الطيرة روى ابو سليمان ان المنفرد اذا ظن انه امام مخبر كما يجهر الامام بآية سجود السجود في الميعتي

س الامام فخافت بالفاتحة ثم ذكر تخير بالسورة لا يصح الفاتحة قال شرف الدين العيني لا خلاف انه اذا جهر بكثر الفاتحة ثم ذكر تيمنا مخافة ولو خافت بكثر الفاتحة فيا جهر بقل تيمنا ولا يصح الفاتحة وقال شمس الامية وقياس مسائل السجود ان لم يبالا حادثة جهر في وترك الولا في القرارة سهواً اختلف بين ابى يوسف واهل

واختلفت الرواية في المقدار
والاصح قد ما يجوز به السجدة
في الفعليين لان السجود
الجهر والاختلاف لا يمكن
الاختلاف عنه وعن الكثير
مكرر ما يصح به الصلاة كثر
غير ان ذلك عن كونه
واحدة وعندهما ثلث
آيات وهذا في حق الامام
المنفرد لان الجهر بالخاتمة من

عن قراءة البسطة في أول ركعة فمن لبس يوسف يلزمه السجود في المقتضى غريب الرواية لوام في النطق بغيره فان كان
 فحيلة السجود في المحيط زاوية في التشهد الأول حسره فاجيب السجود من ذلك وقال ابو شجاع انما يجب اذا قال
 اللهم صل على محمد وقال الشيخ ابو منصور المازني في راجع المناجب اذا قال صل على محمد
 وقال المرفعي في المعبر فدر يا يونس فيه ركن وعن ابى يوسف ومحمد لا يسجد عليه وقال الشافعي لو ترك الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد الأول سجدة للسجود وسجد الامام يوجب المزمع السجود منسوب لانه يفعل
 يوجب ثم لتقرر السبب الموجب في حق الاصل ثم الاول بالسببية السجود بالاصل الامام فلما وجب عليه وجب على
 من خلفه لان النقصان في تمكن في صلواته تمكن في صلواته لان صلواتهم متعلقة بصلاة صحته وفسادها فوجب
 عليهم السجود ولذا في امي ولاجل تقرر السبب الموجب في حق الاصل ثم يلزمه ش امي يلزم المزمع حكم التمام
 ثم يثبت الامام ثم سيفي اذا نوى الامام من وسط صلواته الاقامة يصير في ضمهم اربعا وان لم يوجد من القوم النيته
 فان لم يسجد الامام لم يسجد المزمع ثم يثبت السبب عليه ان يسجد ثم لا يشك امي لان المزمع هم يصير عن انفاش الامام
 اذا سجد بدون ان يسجد الامام وبه قال المزمع والبوليط من اصحاب الشافعي واحمد في رواية وعنه ان الشافعي
 في مالک واحمد في رواية يسجد المزمع ومنه ما قول عطاء بن رباح والنخعي والثوري واقام وحماد بن ابى سليمان وفي حديث ابن
 ابي اسية الامام فليد على من خلفه السجدة كرامة اخذت ابن تيمية في شرحه وكلمة على الوجوب فان قلت ههنا اشكال لان المال
 يترك على هذا المسائل التسع التي ذكرت في الخلاصة وانحرانته انها اذا لم يفعلها الامام ففعلها القوم وسجدوا لم يرفع الامام
 يديه عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يني فالتفت يميني واذا ترك تكبيرة ذلك ركوع وتبديعه وتبديعه وتبديعه
 وقراءة التشهد التسليم فاني في كل كلمة المقتضى والتام مع تكبيرة التشرع قلت هذه الاحكام لا يثبت في ضمنه بشارة الامام
 بل يثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتضى والابحري فيه البناء بخلاف سجد السجود فانما يثبت في ضمنه بشارة
 الامام فلما لم ياتي به لم يجب على غيره الاشكال الشافعي يرد على قوله لانه يصير مخالفا وهو ما اذا قام المسبوق لقضائه
 بعد فرائض الامام والمقيم المقتضى كما لو سافر تيم ركعتين بعد فرائض الامام قلت المخالفة بعد فرائض الامام لا تقع بخلافه
 وليس في المستكين تعلق بصلاة الامام فلا يكون مخالفة لا صورة ولا معنى وفي مبطل ابى اليسير يسجد المسبوق مع الامام
 للسجود اذ ذكره في القعدة او في وسط الصلاة لقوله عليه السلام فلا تختلفوا عليه فلو لم يسجد معه وقام الى قضاها لم يبق ثم
 سلم الامام لا يلزمه سجدتنا السجود بالقياس لانه خرج عن صلاة الامام وفي الاستحسان يلزمه لان هذه الصلاة كما هو جازم
 من حيث التحريم يجب الايمان بالكل وقال الشافعي لو سجد الامام فيما اذكره بعد فسجد مع اماله سجد قبل السلام وعن ابن

قال وسجد الامام
 يوجب على المزمع
 السجود لتقرر السبب
 الموجب في حق الاصل
 ولهذا يلزمه حكم التمام
 بنية الامام فان لم يسجد
 الامام لم يسجد المزمع لانه
 يصير مخالفا

سيرين انه لا يتابعه لو سجد مع الامام قبل السلام وقضى ما عليه لعيد سجود السهو في اخر صلاته في قوله الجدير وفي القديم
 لا يعيد ولو سجد الامام فيما لم يدركه المسبوق يلزمه حكم سهو ايامه وقيل لا يلزمه وقال المسبوق في قضاء ما سبق ولم يسجد بقية
 السهو فليعلم ان يسجد ثلاثا ثم وما التزم الاداء الا متابعات وما التزم التقاضي اداء الصلوة الاحال كونه متابعيا لاما
 فلما لم يسجد لانه لم يسجد به ايضا تحقيقا للممت بقدم فان سجد الميم لم يلزم الامام ولا الموقوف بالسجود ثم فرغ لانه
 مفعول لقوله لم يلزمه لانه شئ اي بان الموقوف لم يسجد وجده شئ اي بدون الامام ثم كان مخالفا لاما منه شئ قال
 عليه السلام ولا تختلفوا على التكلم ولانه لم يجز ان يفرز به بنفسه فكذلك لم يجز ان يفرز به بامامه ثم ولما تابعه الامام
 شئ اي لاتباع التقاضي ايامه في سجود السهو الذي سجد به المتقدم من قبله لاصل شئ وهو الامام ثم بتعاش فلا يجوز
 لانه متبوع وبذلك قلب الموضوع فان قلت بسجود السهو يوتى به في اخر الصلوة بن السلام فلم لا يصير الى ان يسلم الامام مخيرين عن
 متابعتهم ثم يسجد قلت لا يمكن ذلك لان السنة ان يسلم الامام والمأموم عقبه فاذا سجد يسجد به بن خروجه عن الصلوة لانه
 يخرج سلام الامام ومن سجد من القعدة الاولى شئ اي في الفريض الثانية والرابعة ثم تم ذكر شئ اي القعدة
 الاولى التي ذكرها وهي الى حاله القعدة واقرب شئ اي الاحال انه اقرب الى القعدة من القيام وفي الكافي يعتبر ذلك
 بالنصف الاسفل فان كان النصف الاسفل متوقفا كان الى القيام اقرب والا ففي الحنفية وعلامة القرب بان لم يرف
 وكسبه من الارض وفي المحيط والورق البيه من الارض وركبناه عليها ولم يرفها ولم يرفها عليه ابدا وان كان في
 القيام اقرب فلو جوده وهو انصاب النصف الاعلى والنصف الاسفل جميعا وبالقي من الاحكام غير معتبر ثم عاود شئ اي
 هم وقعد تشبه لان ما يقرب الى الشئ باخذ حكمه شئ كقمار المصرفة في المصرفة صلوة العيزة والجمعة وحريم البيرة
 الى العام في المنع من الاحياء قيل ثم يسجد لسهو للتأخير شئ اشار بجذ ان الشانخ اختلفوا في السورة المذكورة بل يلزمه السهو
 ام لا فقال لو لو ابحى وابو نصر اسرخته غير ما والشافعي واجه يسجد وموتى قوله ثم قيل يسجد لسهو للتأخير شئ اي التأخير القعدة التي هي
 واجبة لانه بهذا المقدار من القيام اصار مؤخر واجبا عن وقته ثم والاصح انه لا يسجد شئ وهو اختيار ابى بكر بن محمد بن الفضل بعض
 اصحاب الشافعي ثم كما اذا لم يتم شئ يعني لو لم يقم ما كان يلزمه السهو فكذلك ما كان يلزمه لم يقم لانه اذا كان
 القعدة واقرب كان له حكم القعدة فيبقى عنه الطلاق القيام عليه ولو كان الى القيام اقرب شئ بان يرف ركبتة من الارض
 ثم لم يعد اليه شئ اي الى القعدة ثم لانه كالقيام شئ يعني ولو كان جتيقة القيام ادا الى القعدة بالاتفاق فكذلك هنا
 لانه اخذ حكمه بقربه منه ثم انما لا يعود عن حقيقة قيام لما ان القيام فرض والقعدة الاولى واجبة فلا تترك الفرض لاجل العوائق
 ثم وسجد لسهو لانه ترك الواجب شئ هذا بخلاف بيننا وبين الشافعي اما عندنا فلا تترك الواجب هو القعدة الاولى وانما

وما التزم الاداء المتابع
 فان سجد الموقوف لم يلزم الامام
 ولا الموقوف السجود لانه
 لو سجد حذ كان مخالفا
 لاما لاتباعه الامام فيقبل
 الاصل بنعاً ومن سجد عن
 القعدة الاولى ثم تركها
 حاله القعدة اقرب عاود
 وقد تشبه لان ما يقرب
 من الشئ باخذ حكمه شئ
 للتأخير الاصح انه لا يسجد اذا
 يقم لو كان القيام اقرب لم يعد
 لانه كاقام محذور يسجد لانه
 ترك الواجب

عند الشافعي فان عنه لا يتعلق السو تبرك الشبه الاول في القنوت والصلاة على النبي عليه السلام في
 التشبه الاول فان قلت فيمكن على ما لو قرأ آية السجدة في القيام ان كان ترك القيام قصدا وهو فرض الاجل سبب التلاوة
 وهي واجبة قلت قال الشيخ الاسلام القياس هنا ان لا يترك القيام الا انه يجوز ذلك بالاثرفانه عليه السلام والصحابه
 يسجدون ويتركون القيام لاجل ما فترك القياس وفي المجتبى قال الحسن لو عاد بعد الانتصاب قيل تشبه بترك
 القيام والصحيح انه لا يشبه ويقوم بتركه قياسه بقوله لم يؤمر به كمن قرأ الفاتحة والسورة وركع ثم نقص الركوع بسورة
 اخرى لانقص ركوعه ولو سعى عن بعض التشبه فيلزم السهو عند أبي حنيفة وبابن يوسف ولو ذكر في ركوع الثالثة انه لم يسجد
 الثانية يعود فيسجد وتشبه ثم يصلي الثالثة بر كوعها لو ذكر بعد السجود ليقضى التمجيد وتشبه لا يلزم ركوع وفي شرح الوجيز ان
 عاد عمارا وهو عالم بانه لا يجوز العود بطلت صلواته وان عاد ناسيا لم تبطل عليه ان يقوم اذا تذكر وان عاد جاهلا فبقي عدم
 الجواز وجان ذكره في التشبيب اعد بما انه لا يبيد وتبطل صلواته لتقصير ترك التعلم وصحبا انه لا يعيد ولا تبطل صلواته
 كانه سعى وان سعى عن القعدة الاخرة في ذيوات الاربعة كالغرب والوتر الى الرابعة او في ذيوات الاثنين
 كما في الفجر فقام الى الثالثة ثم حتى قام الى الخامسة بن الى القعدة لم يسجد لان فيه شئ اى لان في رجوعه الى القعدة
 ثم اصلاح صلاة وامكنه ذلك شئ اى اصلاح صلواته ثم لان ما دون الركعة بمحل الركن شئ لانه ليس من تمام الصلاة
 ولذا لا يحتمل في سبب لا يصلي ثم قال شئ اى القدرى ثم النفي الخامسة شئ اى الركعة الخامسة التي قام اليها
 ثم لان رجوعه الى شئ محله قبله ثم اى رجع الى القعدة الذي محله قبل القيام الى الخامسة اى قيامه الى الخامسة ليكون اتيان
 القعدة من محله ثم ويسجد بسبب لانه اخذ واجبا شئ لان الواجب عليه ان ياتي بالقعدة الاخرة قبل القيام الى الخامسة
 وفي الكافي ارد بالواجب الواجب القطعي وهو الفرض وهو القعدة الاخرة لان تباخير الفرض يجب السهو ثم وان قيل الخامسة
 شئ اى الركعة الخامسة التي قام اليها ثم بسجدة شئ بان سجدة الخامسة هم بطل فرضه عندنا شئ لان الركعة الواحدة
 بسجدة صلاة حقيقة وحكما شئ في معنى الصلوة هم عداها لاشافعي شئ والملك احمد فذهبوا لا يبطل فرضه ويرجع في القعدة
 وتشبه ويسلم لما روى انه عليه السلام صلى الظهر خمسا فقبل له ازيد في الصلاة قال ما ذاك قالوا اصليت خمسا فوجدت
 بعد ما لم تش في ليلنا العقل لان الشان هم استحکم شروع في النافذة قبل كمال اركان المكتوبة شئ والشرع في النافذة قبل
 اكمال الفرض يعني له كما لو صلى ركعتين بخلاف ما اذا لم يقيد الخامسة بسجدة لان ما دون الركعة ليس لها حكم الصلاة بدليل سلبية
 وتأويل الحديث انه عليه السلام صلى على الركعة بدليل ان قال صلى الظهر خمسا والظهر اسم لجميع الاركان ومنها القعدة وانما
 قام الى الخامسة على من ان يزد القعدة الاولى حملا لفعله عليه السلام التي ما هو اقرب الى الصواب من ضرورة شئ اى

نائبه عن الفعل الاخرة

حتى قام الى الخامسة

الى القعدة ما لم يسجد لافيه

اصلاح صلواته وامكنه

ذلك لان ما دون الركعة

محل الركن قال النبي

الخامسة لانه رجوع الى

محله قبله فيرخص بسجدة

لانه اخذ واجبا وانما

يسجد بطل فرضه عندنا

خلاف الشافعي لان

استحكم شروع

في النافذة قبل كمال

اركان المكتوبة

ومن ضرورتها

خروجهم عن الغرض من الصلاة لان منبها متافاة هم وبناش اي هذا الذي ذكرنا من الركعة بلا سجدة لا تبطل صلاة
وان كانت سجدة تبطل هم لان الركعة بعده واحدة واحدة صلاة حقيقة لان الصلاة عبارة عن القراءة والقيام
والركوع والسجود وقد وجدت حكما حتى بحيث في يمينه لا يصلح شي نتيجة ما قبله وقدم الكلام فيه عن قريب هم وتكونت
صلاة افلاش اي الذي عالم يقيد في الرابعة قد التمسد وتيدا الخامسة بالسجدة تكونت اي صارت تلك سجدة افضل
التي صلاة بافلاش هم عن ابي مزيق يوسف خلافا لمحمد بن ابي اشرار الي ما ذكره في باب فضائل الفوايت ان بطلان الوصف
اي يوجب بطلان الاصل عن بها خلافا لمحمد بن ابي مزيق يوسف خلافا لمحمد بن ابي اشرار الي ما ذكره في باب فضائل الفوايت ان بطلان الوصف
لا يوجب بطلان الاصل عن بها خلافا لمحمد بن ابي مزيق يوسف خلافا لمحمد بن ابي اشرار الي ما ذكره في باب فضائل الفوايت ان بطلان الوصف
بالسجدة هم ولو لم يغم لا شئ عليه شئ يعني لا تقصا عليه هم لانه مطلقون شئ اي لان الذمة شرع فيه مطلقون المطلقون
غير مضمون لانه قام على ثمن انها ثلثة ونذ عن علما ثلثة ثلثة خلافا لفر فرح فان تقدمي به انسان في الخامسة
والسادسة ثم افند ما يلزم فصار ستة ركعات في قول ابي يوسف لبقا اختصره ذكره في قاضي خان وفي البيهقي ان تقدمي
به انسان في الخامسة ثم افند ما يلزم فان عاد الامام الى الصلوة ليقصه اربعا ان مضى يقضي ساعدا بها وعن محمد لا يصح
القضا بطلان اصل الصلوة قالوا اخبر ابو يوسف بجواب محمد فقال زه صلاوة فسدت صلاوة يعليها الحديث وبها معنى
ما يسال العامة انه صلاوة يعليها الحديث فقد هذه الصلوة على قول محمد والمقال ابو يوسف هذا الغلط كحقه من محمد وهو
روى ان محمد امر بسجدة خراقة راعت في الدواب بالث فيه الكلاب فقال هذا مسجد ابي يوسف لان مثل هذا سبغة
مسجد الان اتهم اسامة عنده وعند محمد يوسف الى تلك لواقف الى ورثة بعد وفاته قال الانراي زه كلمة استجاب
عند اهل العراق وانما قالها ابو يوسف تكلموا وقيل الصواب بالضم والزاى ليست بخالصة كذا قال صاحب المغرب في
الظهرية زه بخلافه سورة منقولة من فوتهما قلب الصواب الكسرة تقول العجم عند اعجابهم بشئ فانهم هم ثم انبطل
فروقه بوضع الجبهة عند ابي يوسف شئ هذا بيان خلافا لفرحين ابي يوسف ومحمد والاصل فيه ان الانتقال عن الغرض الى الغرض
المسجد في الخامسة ثم هذا الانتقال بل يحصل بمجرد وضع الجبهة ام لا فعند ابي يوسف يحصل لان وجود السجدة بوضع الجبهة على
الارض لا بالرفع هم لان يتلى اي لان وضع الجبهة على الارض هم سجود كالشئ لكون السجود حقيقة في وضع الجبهة وعند محمد
شئ اي بوضع الصلابة على الارض هم لان تمام الشئ باخذه وهو الرفع شئ اي آخر السجود بوضع الجبهة ولم يصح مع الحديث شئ
اي لم يصح السجود مع الحديث بالاتفاق انما ذكرنا لان محمد والمقال تمام الشئ باخذه وهو الرفع قال لاختلاف بيننا الرفع
لم يصح مع الحديث فلم يتم السجود وشم اشار المصنف الى ثمة هذا الخلاف بقوله هم وثمة الاختلاف فيما اذا سبقه الحديث في السجود

خروجه عن الغرض
وهذا لان الركعة بسجدة
صلوة حقيقة حتى يثبت
بها في يمينه لا يصلح
وتكونت صلوته نفلا
عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلافا لمحمد بن ابي مزيق
نفيهم اليها ركعة
سادسة ولو لم يصح
لشئ عليه لانه مطلقون
فما يبطل فرضه بوضع
الجبهة عند ابي يوسف
بهي كامل عند محمد بن
ان تمام الشئ باخذه
هو الرفع ولم يصح مع
ثمة اختلاف نظهر فيما
نا اسبقه الحديث في السجود

بني مني اذا سبقه الحدث في هذا السجود فذهب ليقضي ثم ذكر انه لم يقعد في الرابعة يتوضا ويعود الى القعدة وينوي
صلايته ثم عند مجيئه اليها بالتشهد والسلام هم خلاف فلا يبيح شئ فنهى ولا يبيح لان صلايته فسدت بوضع
اليمنى ولا يبيح على الفاسد قال فخر الاسلام الختار للفتوى قول محمد لانه اوقف واقبل لان السجود لو شتم قبل الرفع وجعل
لتكراره لم يقف على الحدث يعني بالاتفاق ان الحدث ينقض كل ركن وجده هو في شئ لقضي ونوي على صلايته وجب عليه
اعادة ذلك الركن الذي وجد فيه الحدث ولو تم السجود بوضع اليمنى لما احتج الى عاقبة كماله وجدا الحدث بعد الرفع
هم ولو قعدت في الرابعة ثم قام ولم يسلم شئ اي ولو قعد المصل في اخر الركعة الرابعة ثم قام الى الخامسة وان حال انه لم يسلم
على طين انما القعدة الاولى هم عاد الى القعدة بالمسح بالخمسة وسلم شئ يعني سلم بقية الركعة الخامسة بالسجدة لان البنية
سلمه تمام الى الخامسة فصح فساد وسلم وسجد سجدة في التسليم لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وانما الاقامة شئ اي
اكن اقامة السلام م على وجه شئ اي على وجه السجود هم بالقعود شئ يعني بالعود الى القعود لان ما دون الركعة
محال لرفض شئ كما لو اقام المودون وهون الركعة الاولى ولم يقعد بالسجدة فانه يرفعها فان قلت اذا سلم قائما اذا
قالت لا تقعد صلاتك كذا في انكلاصه وغيره ثم في هذه المسألة اذا عاد ولا يبعد بالتشهد وكذا لو قام عابدا وقال انما طمى بغيره
القعود فينبو فان عاد فاداءه ان مضى في الثالثة اتمونه لان صلاتهم تمت بالقعدة وايضا يذكره الخليل عن علي بن ابي حمزة
لا يبيحونه لانه لا اتباع في البدعة لانه يتطرونه تعودوا فان عاد قبل التسليم لخمسة بالسجدة اتبعوه بالسلام فان قعد سجدوا
في الحال كذا في المحيط والتمت شئ هم وان قعد لخمسة بالسجدة ثم تكرش انه زاوية خامسة وان ترك السلام هم ضم اليها
شئ اي الى الخامسة ثم ركعة اخرى شئ في المبسوط ما يدل على الوجوب فانه قال وعليه ان يضيف وكلمة على الايجاب
وعن الشافعي لا يضم لان الركعة الواحدة مشروقة عنده هم وتم فرضه شئ لكن في الظهر والعصر والعشاء يضيف الى السابعة
ليكون الاربعة الاول فوضا والاخران ضلوا عند الشافعي يعود الى القعدة ولا يضيف السادسة فان اذما فسدت صلاته لا
انتقل الى صلاة اخرى وعليه ركن لان اصابة لفظ السلام ركن عنده وعندنا لا تقعد ظهره لانه انتقل الى صلاة اخرى وليس
عليه ركن لان اصابة لفظ السلام ليس بركن عندنا واذ اضافة السادسة للاحتراز عن البتة بالنية فان قلت النية يدل على شرط
عنده كما عرف في الاصول قلت نذكر السنة ويراد به المنفك كالمنفك يراد به المنفك يدل عليه قول ابن سريج ما جرت كعتة وتوطوا
يضيف السادسة في العصر لان التنفل بعد العصر مكره وعن هشام عن محمد انه لا بأس به لان التنفل بعد العصر لما يكره او
اما اذا وقع فيه لا يقصد فلا يكره لانه لا يختصان الا عن اختيار كذا ذكره المصدر الشهيد في شرح الحجام الصغير قال المصدر
الفتوى على قول محمد وقال قنادة والاذا راعى فيمن صلى المغرب ربعا تصيف اليها ركعة اخرى فتكون الركعتان له نافذة

عند شهيد خلا فلا يبيح

يوسف له ولي فقد

في الرابعة ثم قام ولم

يسلم عاد الى القعدة

فالمسح بالخمسة وسلم

لان التسليم في حالة

القيام غير مشروع وانما

الاقامة على وجهه بالعود

لان دون الركعة محال لرفض

وان قيد الخامسة بالسجدة

ثم تكرش اليها ركعة اخرى

وتم فرضه

فعل وان لم ينضم اليها ركعة اخرى فلا شيء عليه لانه نلتون من لان الباقي من صلواته اصابه لفظ السلام وهي شي
 لفظ السلام واجبته شي وترك الواجب لا يفسد الصلاة ولكن يوجب سجدة في السجود وانما ينضم اليها ركعة لتغيير الركعتان
 شي الزاويتان على الاربعة فظاهر لان الركعة الواحدة لا يجوز فيه نسيه عليها السلام عن البشير شي قد مر الكلام في حديث البشير
 في باب الوتر ثم لا تنوبان شي اي باتان الركعتان الزاويتان لا ينوبان يعني لا يقومان ولا يجزبان من سنة الظهر شي
 وبى الركعتان السنونتان بوجوه واهل الصلح يعني عدم النابة بايتين الركعتين عن سنة الظهر موا الصبح واخر بقوله عن قول صغير
 المشايخ انما ينوبان عن سنة الظهر وبى رواية ابن ساعدة عن محمد وقل هو قول ابى يوسف ومحمد لانه انى بالركعتين في موضع السنة
 فيقومان عنهما كما قال شمس الائمة اكلوا في فمين صلى اخر الليل ركعتين بنية الطلوع على من ان الفجر لم يطلع فظهر انه كان قد
 طلع عند امتها حيا لفظ هذا الجواب انما يجزبان من كعتي الفجر كذلك هنا والى عدم جواز الانابة ذهب قول الاسلام البزدي
 وابو عبد الله الخيري وشمس الائمة وقاضي خان وجماعة من مشايخ بخاري قيل هو قول ابى حنيفة ثم هم لان المواظبة عليه تجزيمه
 ببداهة شي اي لان مواظبة النبي عليه السلام على سنة الظهر كانت تجزيمية ببداهة السنة مستقبلة لا مبنية على غير لان السنة
 عبارة عن طرقة النبي عليه السلام وهو كان يتطوع بجزئية مستبادة فصلا وان الشروع صلاة كاملة على حقة السنة فلا يتبادر
 بما هو سنة من ناقصة غير متعينة لم يجز للسواستساك انى من حيث الاستحسان والقياس يقتضي ان لا يسجد للسجود
 السجود وان تمكن في القرنية فلهذا في بعد الصلاة اخرى ولزم من صحة الشروع فيها الماتطاع عن القرنية ونسب في الصلاة
 في صلاة اخرى وجب الاستحسان وان انقل من الفرض الى التفضل ببار على التقرية فيحصل في حق وجوب السجود فانها صلاة واحدة
 وبها كن على ست ركعات قد عاينته واحدة في في الشفع الاول بسجد للسجود في آخر الصلاة وان كان كل شفع صلاة
 حارة لكن كلاما في قول التقرية صلاة واحدة ثم اختلف في هذه السجدة بل هي نقص في التفضل والنقص في الفرض فقال ابو يوسف
 نقص في التفضل فقال محمد بن الحسن في الفرض وانما النقص الى قولها من غير تصرف باسمها بقوله لم تكن النقصان في الفرض
 شي اشار الى قول محمد بن ابراهيم النعمان كان في الفرض من باخروج شي عنه هم لا على وجه السنون شي هو خروجها بصابة
 لفظ السلام من اربع ركعات وقد ترك ذلك فيكون نقصا في الفرض وقوله وفي التفضل شي وهو الركعتان اشار الى قول
 ابى يوسف وهو يمكن النقصان في التفضل شي اي بدخوله هم لا على الوجه السنون شي وهو يكون بلا تجزيم ببداهة
 وانما قد مر قول محمد بن ابي يوسف لانه هو المختار المعتمد للفتوى ذكره في الاسلام في الجامع الصغير وهو قطعيا شي اي
 قطع انما منه بان لم يقف اليها سادس هم لا يلزمه النقصان شي عندنا خلافا لفرعهم لانه منطوق شي والمشرع من الصلاة
 او الصوم على وجه انظر غير لزم عندنا خلافا لهم ولو اتى شي اي بالصحة المذكورة في آسان في ابي حنيفة شي هو الذي في

لان الباقي اصابه لفظه
 وهي واجبة وانما ينضم
 اليها اخرى لتغيير
 الركعتان لفظا الى الركعة
 الواحدة لا تجزيمه لغيره عليه
 السلام عن البشير شي
 تنوبان سنة الظهر
 لان المواظبة عليها تجزيمية
 هيئت آلة وسجود للسجود
 استحسانا للممكن النقصان
 في الفرض بالخروج كل الوجه
 للسنون وفي التفضل بالخروج
 لا على الوجه السنون وهو
 قطع للميل منه لفضل الركعة
 منطوق ولو اقتد به لكان
 يصح استساك عند محمد بن ابي

ثم بهذه التحريم وعند جاس أي عند أبي حنيفة يوسف ثم ركعتين ثم لا يستحكم فزوج
 الفرض ثم فلا يلزمه غير الشفع وذكر صاحب خلاصة الفتاوى الخلاف بين محمد وصاحبه كما ذكر صاحب البداية ولكن
 الله كوفي شرح الجامع الصغير للصدر الشافعي وشرح الطحاوي والمنظومة ومثرو حمانه يصلي ستا عند محمد وركعتين عند
 أبي يوسف ولم يذكر قول أبي حنيفة وهو الصحيح لأنه ذكر التماس في الاجتناس قول أبي يوسف
 عن النوازل عن قول محمد عن نوادر ابن سماعة ولم يذكر قول أبي حنيفة في كتاب التقيدين ثم ولو نشد
 المقتدي شئ أي لو افاد المقتدي ما شرع فيه لم لاقتضاه عليه عن محمد اعتبارا بالامام شئ يعني اعتبر محمد ابتداء
 الحال الامام فان هذا الصلاة المنظومة غير مضمومة في حق الامام فلم صارت في حق المقتدي مضمومة لصار بمنزلة
 المقرض بالتفصل وهو باطل ثم وعند أبي يوسف يفتي ركعتين لان السقوط شئ أي سقوط وصف الضمان ثم بعد
 شئ أي بسبب عارض ثم يخص الامام شئ وهو مشروعه ساهيا على عزم اداء الواجب لم يوجد هذا العارض في حق المقتدي
 نيابة القضاء دون الامام لكن يفتي ركعتين لا تقطع احرام الفرض عند أبي يوسف والاصل فيه ما ذكره في فخر الاسلام ما نقل
 عن النوادر انه اذا شرع في صلاة منظومة هل يكون هي مضمومة في حق المقتدي ام لا قال محمد غير مضمومة واما نقص الصلاة
 مضمومة في الاصل بتدليله بطلان غير مشروعه اذا كان قصدا كما لا يخلف الصبح والمغربان مشروعهما ليس يلزم
 لقصور قصدهما فلا قصر قصدهما لغير سبب مشروعه ساهيا الترخي بهما بخلاف المقتدي فانه مشروعه عاذا لم يجز احكامهما
 فلما في فخر الاسلام بتأطلي قول أبي يوسف ورفق ابو يوسف بين مذابحين ما اذا لم يقيد على الرابطة بان هناك بطل
 فرضه لان الاحرام في الاجتهاد منعقدت ركعات فاذا اقتدى به انسان لزمه موجب تلك التحريمية امام هنا فقد تم فرضه
 لما ذكرنا وشرع في الفعل المقتدي اقتدى به لنفل فلا يلزمه غير ركعتين واحاصل ان هناك صلاة واحدة فيلزم الجميع
 وبنها صلاتان قلزم الاخرة وقال الاكمل قيل فرق الكلام عند أبي حنيفة وابي يوسف قلت تأكل هذا هو السفاني فانه
 قال في كتاب ليل الله في قوله عندهما ركعتان بليل ما ذكرني الجامع الصغير لقاضي خاين عند ياقضي ركعتان ثم قال شئ أي قال محمد في
 الصغير ثم من صلى ركعتين تطوعا فيهما وسجد السهو ثم اراد ان يصلي آخرتين لم ين شئ يعني ليس ذلك لان سجود شئ أي سجود السهو
 ثم يبطل لو ترك وسط الصلاة شئ لان سجود السهو لم يرع الا في آخر الصلاة ومع هذا لو نبي صح بناؤه لبقا التحريمية
 المذكورة في محاور الروايات كذا قال خواهر زاده في مبسوطه ثم قال ينبغي ان يعيد سجدة في السهو ثانيا لان سجود السهو في
 الصلاة لا يعيد ما قال المرغيناني ولو نبي جازف عليه في عصام وفي الحيط لو بنا جازو في اعادة السجود اختلف المشايخ والمحققون
 يعيدهم بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة شئ يعني المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة تم وان كان

بهذا التحريم وعندهما
 ركعتين لانه استحكم فزوج
 عن الفرض ولو افاد
 المقتدي لا قضاء عليه
 عند محمد اعتبارا بالامام
 وعند أبي يوسف يفتي
 ركعتين لان السقوط عارض
 يخص الامام قال محمد
 ركعتين تطوعا فصح
 وسجد السهو ثم اراد ان
 يصلي آخرتين لم ين شئ
 السجود يبطل لو ترك
 في وسط الصلاة بخلاف
 المسافر اذا سجد للسهو
 ثم نوى الاقامة حيث ينبغي

يلزم ابطال سجود السوم لانه لو لم يكن تبطل جميع الصلاة ثم اي صلاة اصلها صار فرضه ايجاباً بينية الاقامة وابطال السجود
 في ابطال الصلاة فلاجل هذه الضرورة قلنا بمشروعة البناءية في حق المسافرين المنقطع حيث لا ضرورة في بناءية
 في المبسوط لان ذلك غير شرعي قد يكون غير منتهى كالجذير يصيرون مقيمين بينية الامام والمرأة بينية زوجها والعبد بينية سيده
 وبيننا بالمشاهدة وقصده وفي المرنغيا في لو نوى الاقامة بعد الصلاة قبل لم يصح صلاته بينية في هذه الصلاة وقبل منه مع
 كونه لم يكن في يقط عن سجود السوم ومع هذا في اي نوع وقوع سجود السوم في وسط الصلاة هم لو ادى مع بقائه التحريم
 في حق التطوع وذكرنا ان الاختلاف في اعادة سجود السوم عند البناء من سلم وعليه سجدة السوم اي ومن سلم
 في آخر صلاته واحمال انه عليه سجدة السوم قد خلجل في صلاته بعد التسليم اي فاقتضى به رجل في الصلاة هذا لا بد
 بفضل من فان سجدة الامام كان داخل في اي نوع فان عاد الامام الى سجود السوم كان الرجل داخل لكون الامام في حرمة الصلاة
 يعود الى السجود الا فلاش يعني وان لم يعد الامام الى السجود فلا يكون الرجل داخل ومع هذا في اي هذا الحكم بالقصد المذكور
 عند ابني حنيفة والبي يوسف في اصل هذه المسألة ان سلام من عليه السجود لا يخرج عن حرمة الصلاة والا فلا
 واثار في هذا الاصل والتعليل من الجانبيين يقولون وقال محمد بن ميمون اي الرجل من داخل اي صلاة الامام
 من سجدة الامام او لم يسجد لان عندنا في اي عند محمد سلام من عليه السجود لا يخرج عن الصلاة اصلاً يعني لا يخرج
 موقوفاً ولا باتام لان السجدة اي لان سجدة السوم وحيث جبر النقصان فيمكن في الصلاة من فلا بد ان يكون
 في احرام الصلاة اي فلا بد ان يكون احرام النقصان في احرام الصلاة فيحسب سقط معنى التحليل على السلام ولهذا
 لو سقط سقط معنى التحليل بالاتفاق من عندنا في اي وعند ابني حنيفة والبي يوسف من يخرج من اي يخرج سلام الامام اي
 عن الصلاة هم على سبيل التوقف في حال العود من فان عاد كان الرجل داخل والا فلا من لان اي لان السلام
 محل في نفسه لقوله عليه السلام تحليها التسليم بالاجماع ايضا وانما لا يعمل في اي السلام لا يعمل عليه ههنا بحجة
 في اي حاجة المصلين الى اداء السجدة فلا يظهر في اي علمه وودناش اي دون الحاجة هم ولا حاجة الى اعتبار
 اعادوا تمامهم عند عدم العود فيعمل علمه لتحقيق المتقضى وزوال المانع فان قلت ينبغي ان لا يصح الاقتدار وان عاد اليها لان
 عند هاهنا ضرورة يمكن من السجود فيمن ان لا يظهر في حق غيره قلت العود ان ثبت بطريق الضرورة لكن لما ثبت ثبت معناه
 من لوازمه وضرراته وحته الباتة من ضرراته وهذا كما هو في حرمة تحت عبادت لمولاه اعلمت عبدك عنى بالف درهم فخرج
 القلق عنها وثبت الملك لها بطريق الضرورة وجار فساد النكاح وثبت الولاء لما لان الفساد من لوازم الملك ولما لان
 العلق في اي ثبت ثبت ضرورة الباتة من الضرر من اي يبين شرع في بيان ثمة الاختلاف المذكور بقوله ويظهر الاختلاف في هذا

لانه لو لم يكن تبطل
 جميع الصلوة ومع
 هذا في اي حكم لبقاء
 التحريم ويبطل سجود
 السوم وهو الصحيح ومن سلم
 وعليه سجدة السوم قد خلجل
 رجل في صلاته بعد
 التسليم فان سجدة الامام
 كان داخل والا فلا
 وهذا عند ابني حنيفة
 والبي يوسف وقال محمد
 هو داخل سجدة الامام
 اوله سجدة لان عندنا
 سلام من عليه السجود لا
 يخرج عن الصلاة اصلاً
 لانها وجبت جبراً لا
 فلا بد ان يكون في حال
 الصلوة وعندنا في اي
 سبيل التوقف لا محقق
 نفسه وانما لا يعمل في
 الى اداء السجود فلا يظهر
 دونها ولا حاجة الى اعتبار
 عدم العود في اي

ش أي تخلص فأي من الاختلاف المذكورين سجدة في المذكورين المسألة وهو إذا دخل رجل في صلاة
 رجل وعليه السجود يكون داخله لا عند سجدة يكون داخله سواء سجد للسجود أو لا وعند سجد يكون داخله والافلا ثم اذا
 سجد الإمام حتى صار الرجل داخل في صلاة فلو سجد مع الإمام ثم قام يقضي ما عليه لم يكن عليه ان يعيد السجود وان كان ذلك
 للسجود في وسط الصلاة لان هذا آخر صلاة الإمام حقيقة فتكون آخر صلاة كما تحققت للتسليم فان سجد الرجل فيما يقضي
 فعليه ان يسجد للسجود سجدة الاول مع الإمام لا يجزيه مع سجدة لان المسبوق فيما يقضي متفرق من سجدة مع الإمام لا يجزيه
 عن سجدة في حاله افرادهم وفي انتقاض الطهارة بالتمتع ش أي وتظهر فائدة الاختلاف المذكورين ان ضحك الذي
 سلم وعليه سجود السجود فطهرته عند سجدة ولا ينعكس عند سجد السجود وكذا لو ضحك المقعد في هذه الحالة م
 وتغير الفرض بنيت الأقامة ش أي وتظهر ايضا فائدة اختلاف المذكورين لتغير الفرض بنيت الأقامة يعني المسافر اذا نوى
 الأقامة في هذه الحالة قبل سجود السجود فمخروجه من غير فرضه اربعا كما نوى قبل السلام وعند سجد السجود فمخروجه من غير فرضه سواء
 سجد للسجود أو لا والصورة التي ذكرها المصنف ثلثة والصورة الرابعة من أقدمى بنية الطهر ثم حكم هذا المقعد
 قبل ان يسجد الإمام للسجود لا يقضي عنه سجدة ولا يجزيه قضاها سجد الإمام كذا في الجامع الصغير تعاضى خان سال عن
 مسألة انتمتع بقوله فان قلت لما كان امره خروج موافا لم يحكم بتمامه فكان ينبغي ان يلزمه الوضوء لصلاة اخرى قلت
 لا لكان يتوقفان حرمة الصلاة بهما والتمتع بالاضافة الى حرمة الصلاة القائمة قطعا فلا يساوي بينهما في ايجاب الرجوع
 وهو تجديد الوضوء هناك تلك الحرمة فاشبهت هناك حرمة الصلاة على الجواز وقال الاكمل فان قيل اذا كان الخروج
 موافا كان خارجا من وجه دون وجه وذلك يستدعي ان يكون حكم هذه المسائل عند سجد السجود عند احتياط واجب
 بانه ليس خاضا الخروج من وجه دون وجه بل معناه الخروج من كل وجه يكن تعرضه العود قلت سئل هذا الكلام من كلام
 الشافعي حيث قال قلت وهذا يعرف ان عند سجد السجود يخرج عن حرمة الصلاة من كل وجه لان يكون
 معنى التوقف ان ثبت الخروج من وجه دون وجه ثم بالسجود يدخل في حرمة الصلاة من وجه لكانت الاحكام على
 حكمها عند سجد السجود كما هو مبني على ما من انتقاض الطهارة بالتمتع ولزوم الاداء بالاقترار ولزوم الاربع عند
 غير الأقامة عملا بالاحتياط قلت هذا لا يخلو عن نظر لانهم منسوخا قوله سلام من عليه السجود لا يخرج عن الصلاة الصلاة
 بقوله لا يخرج موافا ولا بانه يعني عنه محمد وعند سجد السجود يخرج موافا فانهم في هذه الحالة ش في هذه الصور
 الثلاثة يعني بعد السلام قبل سجود السجود ومن سلم يريد قطع الصلاة ش يعني في غرضه ان لا يسجد للسجود مع هذا
 عليه السجود هو معنى قوله وعليه السجود ش أي وانما ان عليه السجود هنا حالان الاول جملة فعلية مضارع بكون

وفي انتقاض الطهارة
 بالتمتع وتغيره
 بنية الأقامة في هذا
 الحالة ومن ثم يترتب قطع
 الصلاة وعليه هو

الواو والثانية جملة اسمية بالواو وعلى الاصل هم فعليه ان يسجد لسجود ش اي ما يوجب عليه ان يسجد لاجل هو
 وبذلك كما تراه مطلق ولكن قيده في الاصل حيث قال انه يسجد للسجود قيل ان يقوم او يكلم وفي رواية قيل ان يكلم او
 يخرج من المسجد فالاولى يدل على انه متى قام عن محله فاستدبر القبلة لايأتي بسجود السجود وان لم يخرج من المسجد والثانية
 يدل على انه يأتي به قبل ان يكلم ويخرج من المسجد وان مشى وانخرط عن القبلة وهو قول الشافعي من اصحابنا لان
 هذا السلام ش اي لان هذا السلام الذي اراد به قطع الصلاة م غير قاطع ش كحرمة الصلاة اما عند مجرد ظاهرها
 لا يخرج عن حرمة الصلاة اصلا واما عند ما فلا يخرج به بانه لا يقطع الاحرام به مطلقا ومنه ش اي ارادة
 بذلك السلام قطع الصلاة م تغيير المشرع ش لان السلام غير قاطع شرعا فجعله قاطعا بالنية تغيير المشرع
 ولا تغيير المقصد والغريم فقلت ش اي نية قطع الصلاة بالسلام كما اذا نوى الابانة بقرحة الطلاق
 لا تصح نية ش فيكون رجيا وكما لو نوى النظر ستا او نوى المسافر ارجاء لغيره كذا في المبسوط فان قلت لو سلم
 وهو اكر بسجدة صلاتية او سجدة تكاوة او تشبهت فدت صلاته كذا في المحيط وبهذه النية تغيير المشرع قلم لمغ
 قلت تلك الاشياء يوتي بها في حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام العهد بسجود اسوي يوتي بها في حرمتها وبه
 باقية اذا كان عليه سجود السجود فان قلت نية الكفر تبطل الايمان ولم تغ وان كانت بغية المشرع قلت نية
 الكفر كفر ومتى ثبت الكفر رفع الايمان لانها لا يجتمعان فان قلت السلام وحده يخرج عن حرمة الصلاة
 وعندها كيف لا يكون مخرجا من نية القطع وهذا ناقض قلت هذا وان كانا فمقتضى صورة لكتما متفقان معنى
 فاما ناقض لان سلام من عليه السجود يخرج عن احرام الصلاة لكن على عرضة العود اليه بسجود من غير فصل بين ان
 ينوي عدمه او لم ينو شافيا فلا غير لنية فكان الاول لبيان الاطلاق والثاني لبيان التقيد فافهم ويستشكل بان
 النية هنا بوجه مجزوء عن العمل والممكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقة على زمان اقتران النية والسلام ان
 اقترب ان النية يستحق عليه لانه يوجب عليه ان يسلم حتى يمكن من ان يسجد للسجود فلا
 تعمل النية فكانت النية مجزوءة عن العمل على هذا التقدير ومن شك في صلاته شك في صلاته شك في النية خلاف
 اليقين وقد شككت في كذا ربت هم فلم يرا ثامنا صلى ام ارباش ذكره بالفاتنيتها على معنى الشك بانه عا
 عن تساوي الطرفين فان عدم رابطة صلاته بثلاث ركعات مثل عدم رابطة رابع ركعات فالطرفان متساويان
 والافا لتركيب ان يقتضيه لو احوال المزمرة فيه للتسوية لا منها خرجت عن الاستتمام الحقيقية فذلك ترد المعاني كثيرة
 منها المتوترة والتجملات فلو لم يصح ذلك ش اي الشك هم قول ما عرض له ش اختلفوا في مناه وقال مناه

فعليه ان يسجد لسجود
 كل هذا السلام
 غير قاطع ونيته
 تغيير المشرع فقلت
 ومن شك
 في صلوة فلم يدان
 صلوات ارباع ذلك
 اول ما عرض له

الاخماس مناه اول سمي سنة عمره وقال شمس الائمة النخعي معناه ان السبوس ليس بعبادة له لانه لم يشبه في عمره
 حال العقيدة اول سمي في هذه الصلاة وقيل اول سمي في صلاة قط من حين بلغ م استأثفت بين
 اي استقبل الصلاة وهذه الجملة وقعت جوابا لقوله عليه السلام هم اذا شكك حكم في صلاته انه كم صلى فليستقبل الصلاة
 هذا بهذا اللفظ غريب لم يبين احد من الشراح حال هذا الحديث فهذا عجيب منهم واوجب من ذلك ما قال لا ترازي ولنا ما رو
 خوا به زاده وغيره في البسوط عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شكك حكمكم آه روى ابن ابي شيبة في سنة من حديث ابن سيرين
 ابن عمر انه قال انا فاذا لم ادر كم صليت فاني اعيد وروى عن سيد بن جبير عن ابن عمر في الذي لا يدري ثلثا صلى
 او اربعا قال يصيحه حتى يحفظه وعن جرير عن منصور قال سالت بن جبير عن الشك في الصلاة فقال انا فاذا كنت في
 المكتوبة فاني اعيد وعن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال يصيد وكان مشرك يقول يصيد وعن ليث عن طاوس قال
 صليت قلم بذكر كم صليت فاعاد مرة فان التست عليك مرة اخرى فاعاد ما وقال عطية بن مرة وروى ذلك عنه
 عن مالك بن عبد الملك بن ابي الشامي انه سئل عن رجل شك في الصلاة فاعاد ما وقال عطية بن مرة وروى ذلك عنه
 رويته عن احمد بن ابي مينا عن علي بن ابي ابي مينا عن علي بن ابي ابي مينا عن علي بن ابي مينا عن علي بن ابي مينا عن علي بن ابي مينا
 حال اذا شكك حكم في صلاة قلم بذكر كم صليت فاعاد ما وقال عطية بن مرة وروى ذلك عنه
 بالبنا على اليقين لم يفصل عن نفي قول انهما شك كما يكون بالبنا على الاقل كيون لا يستيناف بل لا يستيناف الى لا بعد من الشك
 خروج عن التمسك بقيد العجب اكثر الشرح بخون الشافعي حديث ابى سعيد المذنب ثم تخون لم يذكره المصنف فاعاد ما قال القدر وقال
 الشك تخيرى ولم يفصلوا بهذا رواية الاموال ووجه حديث بن مسعود مرعوا واذا شكك حكمكم فليتم الصواب فليتم عليه
 البخاري ومسلم وروى الحسن عن ابي حنيفة انه سئل عن رجل شك في الصلاة فاعاد ما وقال عطية بن مرة وروى ذلك عنه
 بين الاحاديث حملوا حديث الاستقبال على الشك في اول امره لانه لا يخرج عليه فيه وحملوا حديث ابن مسعود على ما اذا
 كان يعرض له الشك كثيرا لانه لا يراى لان في الاستيناف في كل مرة حرجا بينا وفي البخاري على اليقين احتمال خطا النافلة
 ما يفرض قبل تامة وحملوا حديث ابى سعيد على من تكرره الشك ليس له ظن وترجيح وقال المنودي قال ابو حنيفة ان حصل
 له الشك اول مرة بطلت صلاته وان صار عادة له اجتمع وعمل بنائب لانه وان لم يظن شاعرا بالاقول ثم قال قال
 ابو حنيفة قال الشافعي في تقديم ما ريت قولنا اتج من قول ابى حنيفة هذا ولا بعد من السنة قلت قد ذكر عن النبي صلى الله
 في كل واحدة من الاحوال شكك حديث فليكن اتج الشافعي القول المودع بالحديث ويقول ولا بعد من السنة مع كونه قول
 ابن عمر كما ذكرنا عن قريب فذكرنا قوله ايضا عن جماعة من السلف الصالحين ائمة ائمة من بعده ابا حنيفة رحمه الله

استأنف لقوله عليه
 السلام اذا شك
 احدكم في
 صلاته انه
 كم صلى
 فليستقبل
 الصلاة

في تخصيصه قول أبي حنيفة باليقين والقبض عن النسيئة معني وليس هذا من باب إهل العلم ونقل النعوى وابن قدامة وغيرهما
 الخالفين لما عن أبي حنيفة أنه قال إن حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته ليس يصحح ولا يوجد في إجماع كتبه
 أصحابنا المشهورة بل المشهور فيها أنهم قالوا لا تقبل يقين صلاته على وصف الصبي يقين وقال أبو نصر البغدادى المعروف
 بالقطع الاستيناف أولى لأنه لا يقطع بالشك يقين وفي الذخيرة عطف على مسألة الكتاب بقوله أو هل أخذت أم
 فلا وهل أصاب ثوبه بخاشية إن كان ذلك أول مرة استقبل ولا شك إن صلاته لا تبطل بالشك هم وإن كان ش
 الشك هم يعرفون له كثير أشد أى غالب أحوال ذلك قال القندورى في شرح مختصر الكرخي كان أبو الحسن يقول من
 إن الشك ليقاد حتى يصير غالب حاله بكما إذا وشك لا يتوصل إلى إدار فرضه باليقين لا المشتقة فجاز أن يرجع إلى الاتهام
 وقال شيخنا السلام معناه إن السوفى صلاة واحدة مرتين وقبل مرتين في عمره وقبل مرتين في سنته ثم بنى على الكثرة
 شمس الحكان له رأى وعند الشافعي ومالك بنى على الأقل كما ذكرناه ثم لقوله عليه السلام من شك في صلاته فليتحرك الصواب
 شمس هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم عن ابن مسعود مرفوعا ولقطعا أو شك أحكم فليتحرك الصواب فليتم عليه فان قلت
 حال اليقين في المعرفة حديث ابن مسعود بنارواه الحكم بن عتيبة والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
 التحري ورواه إبراهيم بن سويد عن علقمة عن عبد الله بن مسعود في الحديث قلت
 الحديث بن عبد الله بن مسعود صلى رسول الله صلعم فزاد ونقص فلما سلم قيل يا رسول الله حدث في الصلاة شئ قال ما ذاك
 قالوا أصليت كذا وكذا قال فثنى برجليه واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل علينا بوجه فقال إنه بوحدت في الصلاة شئ
 أبناكم به ولكن ما بشارتكم كمالتيه فأنهيت فذكرني وإذا شك أحكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد
 سجدتين هذا لفظ البخاري في أوائل كتاب الصلاة في باب التوجه إلى القبلة حيث كان ولم يذكر فيه السلام وللفظ فليتم عليه ثم
 يسجد سجدتين وأخرجه أبو داود ولفظ البخاري ولفظ ابن ماجه فيه بالواو ولفظ يسلم ويسجد سجدتين وأما النسائي فلم يذكر فيه وإذا
 شك أحكم آه وقد رايت لفظ التحري مضافا إلى النبي صلعم وقد رواه جماعة من حفاظ المسعود والنسائي وشعبة وغيرهم
 بن خالد وفصيل بن عياض وجريد وغيرهم والزيادة من الثقة مقبولة إذا لم يكن فيها خلاف الجماعة والتحري طلب من الله
 وهو الصواب كذا في الأثرين والأكمل قلت هذا من باب التفصيل فلا يدل على الطلب المطلق وإنما هو مكلف وأما التعليل
 ومعنى التحري مكلف ما هو الأخرى والأخرى هو ما يكون أكثر رايه عليه وكيفيته أو الشك وهو قائم أو يك أو ساجد يتم تلك الركعة
 ثم يقعد لا تحال الرابعة والائمة فيها فرض ثم يصلي ركعة أخرى لاحتمال أنها كانت الثانية فيحتاج إلى الرابعة ثم يقسمه وسلم
 ويسجد لله وهو قائم لم يكن يرى بنى على اليقين شمس أى على الأقل لأنه هو اليقين مأمورة إذا وقع له الشك بين الركعة

وان كان يحضر
 له كثير ابني على الكبر
 رايه لقوله عليه
 السلام من شك
 في صلاته فليتحرك
 وان لم يكن له
 راي بنى على اليقين

والركعتين يجلبها ركعة وان وقع بين اركعتين او اثلاث يجلبها ركعتين وان وقع بين اثلاث والاربعة يجلبها ثلثا فتم صلوته على ذلك كذا رواه البيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف في سنة الكبري وفي نسخة اداد احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعليه ان يمشي عقيب الركعة التي يقع الشك انما آخر صلاة احتياطا ثم يقوم ويضيف اليها ركعة اخرى ولو لم يجد الفراغ منها فلا عادة عليه يجعل كانه صلى اربعا او خسا وان شك ان صلى اربعا او اثنتين او ثلثا في الاربعة انه صلى اربعا او خسا فان كان قايما بقية جواز ان يكون هذه آخر صلاة ثم يصلي ركعة اخرى احتياطا وان كان قاعدا فان راحي انما ثالثة تحريمه وان لم يكن كذلك فقد جواز ان ترك القعدة في الثانية فيجمل الفساد ويفسد احتياطا وكذا كلفني الاحتياط في المجتبى على الاقل اى ما نذرا لا قل لكن بقية تمامي كل موضع يؤم ان آخر صلاة وفي القعدة الاولى اختلاف المشايخ حتى ان من شك في القيام ذوات الاربعة انما الثالثة او الرابعة باقى ركعتين بقية ثلثا انما الثانية او الثالثة او الرابعة وثلاث ركعات ثلثات قعدات وان شك انما الاولى ام الثانية ام الثالثة ام الاربعة فاربعة ركعات بربع قعدة ولو شك في النجاسة لم يجلس بعد الركوع فيشهد ثم يسجد سجدتين ثم تشهد ثم ثلثات ركعات ثلثات قعدات ولو شك في الخمس بعد السجود فسجد ذلك اى الرابع والخامس الا انه اذا ذكر انه ترك سجدتين من ركعة وركوعا لم يقرأ عليه السلام من شك في صلاة فلم يدر ثلثا صلى ام اربعا بنى على الاقل شى هذا الحديث اخرجه الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت ابني صلعم يقول اذا سجد احدكم في صلاة فلم يدر واحدة صلى او اثنتين فليبين على واحدة فان لم يدر ثلثا صلى ام اربعا فليبين على ثلث ويسجد سجدتين من قبل ان يسلم هذا لفظ الترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظ ابن ماجه اذا سجد احدكم في صلاة فلم يدر واحدة صلى ام اثنتين فليجعلها واحدة واذا شك في اثنتين وثلثا فليجعلها اثنتين واذا شك في الثلث والاربعة فليجعلها ثلثا ثم ليم بالبقية من صلاته متى يكون الواجب في الزيادة ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل ان يسلم واخرجه الحاكم في المستدرک ولفظ فام يدر ثلثا صلى ام اربعا فليتم فان الزيادة خير من النقصان وقال صحيح على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي في مخضرة فان فيه عار بن مطرز الرازي وقد روى عنه قلت عمار ليس في السنن والاسقبال بالسلام اولى شى فاعلموا بقوله استأنف معنى اذا استأنف الصلاة فيما اذا عرض له السجود مرة استأنف بالسلام وهو اولى شى لانه شى اى لان السلام عرف محلا دون الكلام لان السلام عرف محلا ثم جاز لم يعلم ذلك بان الكلام موضع السلام شرعا وانما ذكر الكلام الدغ شبهة فانه عسى ان يسمي الواجب بان هذا لما كان قوطا للصلاة لاستقبال صلوته من الابتداء لا في فوات الحكم من السلام والكلام اذ كل منساقا قطع للصلاة فان استأنف بالكلام ايضا يجوز لانه ايضا قاطع كما السلام من وجوب النية شى اى نفس النية بقطع الصلاة من غير

لقوله عليه السلام من شك في صلوته فلم يدر انما صلى ام اربعا بنى على الاقل الا بالسلام اولى لانه عرف محلا دون الكلام مجرد النية

تلقوا عند النبا
 الاقل يقعد في كل موضع
 يتوهم اخر صلواته
 كيدا بصير
 تارك اخر صلواته
 والله اعلم
 باب صلوة
 المريض
 اذا عجز المريض
 عن القيام

السلام بهاليت بكافية للقطع لان البنية لو صفت التجرد لا تأثير بها في الشيء الذي يتوقف تحققة على البنية وعمل بها سرح
 يقطع الصلوة من هذا فلا يثبت بحجر والسنة وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يتوهم اخر صلواته كيدا بصير تارك اخر صلواته
 شس هذا متعلق بقوله شك في صلواته آه وقد بناه مفصلا عن قريب شك في صلواته انه صلواته لان كان في الوقت
 ولو شك خارج الوقت لا يعيد بالشك في الركوع والسجود وان كان بعد يوتي بما وبعد اخر من هنا فاطمأنه لم تتركه كما شك في
 الحدث واليقن بالطهارة فهو متطهر صارا بالعكس فحدث شك في بعض وضوئه وهو اول ما عرض له غسل فلكا الموضع والكان
 يعرض له كثير الا ليقف اليه وكذا لو شك انه كبر الا فتتاح فان كان اول ما عرض له استقبال وان كثر وتوهم يخفى صلى يقوم شهرا
 ثم قال لهم صلوات على غير وضوء لا يصدق ولو عرض وغلب على ظنهم صدق يجب عليهم القضاء تام المسبوق في قضا ما سبق ثم
 ذكر الامام ان عليه سجدة التمام فدا من سجدة فان عاد المسبوق الى متابعته فسدت صلواته وان مضى على صلواته ففي فساد
 روايتان وفي الروضة فالواجب على المسبوق بعد سلام الامام القعود والقيام الى قضا ما سبق حتى يوجز ان الامام بالبعد صلواته
 من الاطراف والكلام والشرع في صلواته اخرى قال ابو شجاع اذا قال في الصلوة الاولى اللهم صل على محمد وآل محمد وعن
 ابى حنيفة اذا زاد حرفا يجب سجد السجدة قال الامام ابو نصر الساجدي لا يجب بالمقل وعلى ال محمد وعن الصنف
 للساجدي في هذا عن محمد انه استسبح ان اوجب سجودا سهوا بصلواته على النبي صلى الله عليه وسلم ولو قرأ فاتحة الكتاب قبل التشييم والحمد
باب صلوة المريض اي في باب في بيان احكام صلوة المريض وهو فيل يفتي فاعل من باب علم يعلم قال العجوي
 المرض السقم قلت هو ضعف القوى وترادف الامتقار وفي البدنية الاضافة في صلوة المريض من باب الاضافة الى قوله
 ولي حكمة كتحرك الشبهة وان شئت كقولهم جرح زيد لا يندل وقال الشافعي قوله جرح زيد لا يندل بل يجها قلت ينبغي ان يكون
 الاول لان معنى الصلوة الصادرة من المريض فالمرضى فاعلموا وسجد بخلاف جرح زيد واخرج فلكا يكون نظيره لان المريض
 بمعنى الامراض كما ذكرنا ثم المناسبة بين البابين من حيث ان كلامها مشتق من نوع من العوارض السارية لكن قدم باب السهو
 لكثرة وقوعه وشدة سائر حاجته الى بيان اطلاق في كل منهما صلوة مع قصور ولما جاز في الاول سجدة السهو وفي هذا
 الاسكان هم اذا عجز المريض عن القيام شس بان عجزه بالقيام ضرب ولم يرو هذا العجز اصلا بحيث لا يمكن القيام بان يصير معتقدا
 بن حيث لا يقدر على القيام الا انه يضعفه ضعفا شديدا او يجبره جبرا كذا في المحيط وقيل بحال لو قام سقط عن ضعف او
 دوران راس وقيل بحيث ان يصير صاحب ذنوب وقيل ما سح الا فطار وقيل لا يبيع اليتيم وقيل بعجزه عن القيام تحججه
 واصح الاقاويل ما ذكرنا اولاد هو ان الحقيقة بالقيام ضرر كذا ذكره الترمذي فتاوى الظهيرية وعليه الفتوى وعن ابى جعفر الطوسي
 ولو قدر على بعض القيام ولو قدر انه او كبره يقوم ذلك لقدرة اذ ذلك عجز فقد وان لم يفعل ذلك خفت ان تفسد صلواته

الصحابي ان كيف يقدر فردى محمد عن ابى حنيفة انه يجلس كيف ما شاء وروى الحسن عن ابى حنيفة انه اذا اتمعت الصلاة
تبرئ واذا ركع فيفترش رجله اليسرى فيجلس عليها وعن ابى يوسف انه يترفع في جميع صلاته والصحيح رواية محمد لان عذره
المرض فيقطع عند الركوع فلان تسقط عنه الميتات او لم يركع لانه وسع مثله شي اي لان الايام بالركوع والسجود
تماما وسع مثله في الذي لا يقدر على القيام والركوع هم وجعل سجودا خفض من ركوعه شي اي او طهر لانه شي اي لان
الايام هم تمام مقامه شي اي مقام الركوع والسجود فافهم حكمه شي اي فافهم الايام حكم الركوع والسجود وهو ان السجود
يكون اخفض من الركوع فكذلك في الايام هم ولا يرفع الي وجهه شي يسجد عليه شي لا يرفع على حنيفة الجهر في قوله شي
سجود تمام مقام الفاعل وقوله يسجد عليه حكمة في محل الرفع لانها صفة لقوله شي هم لقوله عليه السلام ان قدرت ان
تسجد على الارض فليسجد والا فادوم براسك شي هذا الحديث رواه جابر وابن عمر في حديث جابر خروجه النجاري في مسنده
والحديث في المعرفة عن ابى بكر الخنف حديث ابى سيفان الثوري وحديث ابى الزبير عن جابر ان النبي عليه السلام عاود من مضى
يصل على سادة فاخذ ما فرى بها فاخذ عودا يصل عليه فخرج به وقال صلى الله عليه وسلم ان استطعت والافادم ايما او اجلس سجود
اخفض من ركوعك قال البيهقي لا يعلم احد ارواه عن الثوري الا ابو بكر الخنف قال البيهقي هذا بعيد عن افراد ابى بكر الخنف وقيل
عبد الوهاب بن عطاء عن الثوري به وهذا لا يكمل الا ان يكون في وسادة مرفوعة الي وجهه وتحتل ان يكون موضوعة على الارض
وحديث ابن عمر خروجه البصري في سجدة عن طارق بن شهاب عن ابن عمر قال جاد النبي عمر رجلا من اصحابه ايضا فذكره
وان فعل ذلك شي اي ان يرفع الي وجهه شي يسجد عليه وهو يتخفف شي اي واحمال انه يخفف راسه هم اجزاء
لوجود الاماكن الذي هو الغرض يعني الايام في حقه وفي الانسل كره للجمعي ان يرفع عودا وسادة عليهما في الدنيا
ليكون شي يسجد صلاته ان وفيه تحريك اسه وان لم يوجد لا يجوز ثم اختاروا بل يمد هذا سجودا او يمارقيل موايل او بهالات
وفي المبسوط جازت صلاته بالايام الا لو مع الراس وقيل هو سجود فان كانت الوسادة موضوعة على الارض يسجد عليها
جازت لما روى الحسن عن امه قال رايت ام سلمة روت النبي عمر يسجد على وسادة من آدم من رمد بها رواه البيهقي بابنا
وعن ابن عباس انه خفض في السجود على الوسادة وذكر البيهقي وذكره في سنة عن ابن اسحاق قال قال ايت عدى بن حاتم
يسجد على جارية في المسجد ارتفاعه قد ذراع وذكره ايضا ابن شيبه في سنة وذكر ابن شيبه عن ابى شيبه انه كان يسجد
على مرفقة وعن ابى العالية انه كان مريضاً وكانت المرفقة سكة فيسجد عليها وذكره ذلك ابو بكره ان يسجد الرجل
على العود مثله عن ابن سعد وروى الحسن ذكره بن ابى شيبه في سنة وفي الحديث لو كان على جبهة عذرون لانت لم يخرجه
الايام ولسجد على الف لانه كما يجتهد وقال ابو بكر اذا كان بجبهة او انقذ عمن يصل بالايام ولا يلزمه تقريب بجبهة

لان وسع مثله جعل
سجود اخفض من
من ركوعه لان قائم
مقامهما فاخذ حكمهما
ولا يرفع الي وجهه
شي يسجد عليه قوله
عليه السلام ان
تدلت ان
تسجد على
الارض فاسجد
ولا تقام براسك
وان فعل ذلك
وهو يخفف راسه
اجزاء لوجود الايام

على الصحيح انفسه ولا رواية صحيحة في ذلك ثم قولا في الجاهل على قفاه انما هو على ما عليه عليه يكون مستقيما على قفاه لما
 هو عليه بين الناس السواد الا يطبخ في الذي يطبخ على جنبه الايمن ويوجه الى القبلة ثم لما روينا من قبل
 ابو بصير عن عثمان بن حبيب الذي ذكره في اول باب هم الا ان الاول هو الاول عن بناس الاول فيفتح الموضع
 الاخرى والاحد والاول الثاني فيفتح الموضع الثاني الاول والاول على الظاهر فان قلت كيف وجه الثاني
 والمذكور من الاستلقاء على الظهر ذكر قلت لما كان فيه بهنية وحالة ذكر بالتأنيث على ما يدل البيت ويجوز ان يكون على
 ما يدل الرواية الاولى وجعله السفناني من باب المراجعة خطأ فاجابة الى ذلك والتاويل المذكور من وفي بعض
 النسخ الاولى بالضم يقدم على الاولى بالفتح وعلى مذاقهم والاكمل هم خلافا لاشفيش فان عنده هو الثاني كما ذكرنا
 لان اشارة المستلق تقع الى اليمين الكعبة ش هذه اشارة الى اوجه المعقول وان التساقط على قفاه الاول يقع ايما
 الى الكعبة وقد علم ان شرط المصلي ان يصل الى القبلة والصلاة بالايثار ما لم فعل غير الايام او الايام ان يقع الى الكعبة باقلنا
 الا ترى انه لو حققه لذلك سجود كان الى القبلة وعلى ما قاله انخفض لو حققه كان الى ميسار الكعبة هم واشارة المصلي الى
 جنبه الى جانب قدسية ش فيكون توجه البدن الى الكعبة والشرط او الصلاة الى الكعبة لا البدن دون الاول انما هو
 مال الى ظاهر التوجه بيده كما في البيت ونحن الى التوجه مصليا وهذا اولى وقال لاكمل في هذا الموضع ولما تماشى حديث
 عثمان بن حبيب وحديث عبد الله بن عمر وفي حالة عذر جاز العمل بكل منهما الا ان ما ذكرنا اولى لان المعقول بينهما فان
 اشارة المستلقاه قلت لم بين هو حديث بن عمر اصله ولا يكره كيف قال لما تماشى حديث عثمان بن حبيب في قول
 عمر بن الخطاب في عن نافع عن ابن عمر قال يصلي المريض مستقيما ولا يسلم المعاني بينهما فان في حديث عثمان بن حبيب انما لم
 يستطع فاستقاروا النساء كما ذكرنا وقال صاحب الدرية وحديث عثمان بن حبيب وما رويناه عن عثمان بن حبيب بن عمر
 والحق الحكم اولى قلت هذه الدعوى انما تقع اذا لم يكن في حديث عثمان ذكر الاستلقاء على القفاه واحال انه قد ذكر في
 يساويان فلا تقع دعوى كل احسن الاكل وصاحب الصلاة على ان صحابنا اتجوا بابل حديث عثمان بن حبيب في
 قوله صلى قانما فان لم تستطع قفاه فعلى ذكر المصنف ما خرج الشافعي بهما لان الحديث فان لم تستطع فاعلى كعب
 ثم اجاب اصحابنا عن هذا ان معنى قوله عليه السلام فعلى كعب اي ساقطا على الارض والمستلق على الارض ساقطا فقلت
 هذا ليس مبريد لانه يلزم التكرار في الحديث يا فائدة فانهم الكلام الموجه فيه ان يقال ان كل واحد من حديثين
 يدل على جواز ما قالوا وما قلنا عاية في الباب ان اصحابنا رجحوا صورة الاستلقاء على القفاه لمساعدة القول لانه
 كما ذكرنا وفي الباب يرجح غير ذلك وهو يتاوى الصلاة ش اي بوقوع الاشارة الى ميسار الكعبة يتاوى

ذكرنا من قبل الا
 هو الاول عندنا خلافا
 للشافعي لان اشارة
 المستلق تقع الى هواء
 المحبة واشارة المصلي
 على جنبه الى جانب مكة
 وبه نؤكد في السيرة

هم فان لم يستطع الايام براسه اخرت عنه شئ اى اخرت الصلاة عن هذا المريض عند عدم الاستطاعة على الايام براسه
 وسبحي الكلام فيه بسلام ولا تؤمى بعينه ولا يقبله شئ وفي التختة والعقبة عند الحسن يؤمى بقلبه وبجانبه بعيد
 هم ولا يجابى شئ اى ولا يؤمى الايام بجانبه هم علما فالفرق شئ خذوه يؤمى بعينه وبجانبه وقلبه اعلم ان
 المريض اذا عجز عن الايام بالراس بل يذمه الايام بالعينين والحاجبين ام لا ولم يذكره في ظاهر الرواية روى عن ابى حنيفة
 في غير رواية الاصول انه قال لا يؤمى المريض بجانبه لا بعينه ولا بقلبه في الصلاة وكذا روى عن ابى يوسف ايضا وروى
 عن محمد بن الحسن انه قال لا يؤمى بقلبه ولم يذكر الحاجبين والعينين عن زفر بن يونس بالحاجبين ولا القربة من الراس فان
 عجز فيها العينين فان عجز بقلبه قال الحسن بن زبدا يؤمى بعينه وبجانبه ولا يؤمى بقلبه كذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زادوني
 بسوطة خلاهم وقال القى وروى صاحب التختة قال الحسن بن زبدا يؤمى بقلبه وبجانبه ولا يقبله بغير
 متى قدر على الاركان ففي الحادى يؤمى بعينه وبجانبه وقلبه عند زفر بن يونس وبسوطه وقال محمد الاشك الكاظم
 بالراس يجوز ولا شك انه بالقلب لا يجوز ولا شك في العينين في كونه في الخشية وقال قاضي خان وفي الحادى عن محمد الايام
 بالقلب لا يجوز عند ابى يوسف ولست اخفظ قوله في الايام بالعينين والحاجبين وعن زفر بعينه وبجانبه اذا مسح اعاد وقال القاضى
 اذا عجز عن الايام براسه او باطرافه فان عجز اجمعى افعال الصلاة على قلبه وكذا القارة والاذكار كحبرها على قلبه عند العجز وما دام
 عاقلا لا تسقط الصلاة وفي الدرية وقال الشافعى والملك يؤمى بعينه فان عجز بقلبه لانه وسع مشغله لما رويها من قبل شئ
 اشارة الى قوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا لافادهم براسك هم ولان نصب الابدال بالراى منتف
 شئ هذا دليل عقلى وتقديره ان الشارع اقتض على الراس فى الحديث المذكور موضع البيان ولو جاز غيره لبيته محيذا
 نصب البدل عن الايام بالراس بالراى هم ولا قياس على الراس شئ جواب عن سؤال تقديره ان يقال بغير
 من باب نصب الابدال بالراى بل بالقياس على الراس تقديره ان القياس على الراس لا يصح ثم لا يتبادى بغيره بصلوة
 شئ اى لان اثنان يتبادى بالراس كمن الصلاة وهو السجود دون العينين اقية شئ اى بالاختيار بالحاجبين والقلب
 وذلك لانه لا يتبادى بهما كمن من اركان الصلاة فالقياس من وجود الفارق باطل هم وقوله اخرت عنه شئ اى قول القدرى
 في مختصره فان لم يستطع الايام براسه اخرت عنه اى اخرت الصلاة عن هذا المريض ولكن غالب عادة المختصر فان لم يستطع براسه
 اخرت الصلاة والمعنى واحد اشارة الى انه لا يسقط الصلاة شئ اشارة بالرفق خبر الميت اراعى قوله والاضحية في الشان
 والاشراط في عدم السجود وان كان اكثر من يوم وليله ان يكون فيقتل اشارة الى بطلان ان الصلاة بقلبه هم وان كان اكثر من
 يوم وليله ان كان فيقتل لوجود فهم الخطأ بسبب الوجوب صلاحية الذمته وهو الذى ذكره الكرخى في مختصره واحاط به

فان لم يستطع الاجماع
 اخرت عنه ولا يؤمى
 ولا بقلبه ولا بجانبه
 خلافا لفرقه لما روى
 من قبله لان نصب البدل
 بالراى منتف ولا قياس
 الراس لا يتبادى به كمن
 الصلاة دون العينين
 وقوله اخرت عنه اشارة
 الى انه لا تسقط الصلاة
 عنه ان كان اكثر من يوم
 اذا كان مفيفا

فلذلك بانه عليه بقوله هو الصحيح واقره عن قول شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان واخرين فاسمهم قالوا
الصحيح ان يسيط وبه قال مالك في فتاوى الظهيرية وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان مجرد العقل لا يكفي لتجديد الخطأ
الحال نحو قال في النواويس قطعت يده من المرفقين ورجلاه الى الساقين لاصلاة عليه فعلم ان مجرد العقل لا يكفي لتجديد الخطأ
وفي الحديث قال بعض الشيخ اذا كانت الفتاوى اكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء وان كان اقل من ذلك فبإيه القضا
كما يجوز في الامار وهو الصحيح ولا شائقة وهو كراه صاحب العدة والبيان انه اذا عجز عن الايام بالراس سقطت عنه وفي سنة
المضي ان دام العجز اكثر من يوم وليلة سقطت في الاصح وقال بعضهم لا يسيط وان دام اكثر من يوم وليلة حتى اذا برى لزوم القضاء
ولو مات قضى عنه ورثة قال في الثاني هو الصحيح وقال بعضهم لا يسيط مطلقا من غير تفصيل وانما العجز هو ما لا يشي
به المريض من يفهم من الخطأ بش لوجود عقله من سخاوت المنع عليه لجزءه عن فهم الخطاب وان قدر على القيام
لم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلى قاعدا يرمي اياها وقال زفر الداشمي لم يسيط عنه القيام في هذه الحالة
لا ذكر كن فلا يسيط بالعجز عن ادراك ركن من لان ركنية القيام للتوسل به الى السجدة لما فيها من اى في السجدة من منتهى
فاذا كان لا يتقرب السجود شئ من هذا اذا كان لا يتقرب السجود يعني اذا سقطت عنه السجدة وسبب الامل
سقط عنه القيام وهي الوسيلة لمن سقطت عنه الصلاة سقطت عنه الطهارة خنيهم لا يكون ركنية في شئ اى المريض المصلى من
ان يصل قاعدا بالايام بين ان يصل قاعدا بالايام والافضل هو الايام قاعدا لانه يشبه بالسجود لكون الفتوى اقرب
الى السجود من القيام فان قلت فقد جاز فضل الصلاة طول الفتوى اى القيام قلت انما كان كذلك لان انضمام قراءة
القران اليه فيكون فضله لاجل الجمع بين الركنين وهو يحصل في القعود ولا ترد صلاة الجماعة حيث لم يلزم ثم سقط القيام
بسبب سقط السجود ولا نهاليت بصلاة حقيقة بل هي وعارهم وان صلى الصحيح بعض صلاة قاعدا وحديث به مرض بهما
قاعدا يركع وسجدا يرمي ان لم يقدر شئ اى على الركوع والسجود وفي فتاوى قاضي خان ما يخالف هذا حيث قال في الصلاة
عند ابى حنيفة في هذه الصورة وهذه ركنين الوليد عن ابى يوسف عن ابى حنيفة لان تحريمه انقضت للركوع والسجود فلا يركع
به نهام او مستقيما ان لم يقدر شئ اى لو يصل مستقيما على قاعدا ان لم يقدر على القعود وروى عن ابى حنيفة انه يستقبل
هم لانه بنا الاوى على الا على شئ اى في الصورة الثلث وهو الايام قاعدا للركوع والسجود وعنده عدم القدرة على الركوع
والسجود والا يوا مستقيما عند عدم القدرة على الايام قاعدا فصار كالا قاعدا شئ اى نصا بنا المريض على اول الصلاة
كالا قاعدا اى يجوز كما يجوز فاك فانه يصح اقتدار القاعدا بالقيام والموى بالركع والسجود والاصل في المسألة ان كل موضع يصح
الاقتدار يصح البناء والاعلام ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يرض ثم صح بنى على الصلاة قاعدا عند ابى حنيفة وابى يوسف

وهو الصحيح لانه يفهم من
الخطاب بخلاف المنع عليه
وان قد سعى القيام وهو
يقدر على الركوع والسجود
لم يلزمه القيام ويصل
قاعدا يرمي اياما لان ركنية
القيام للتوسل به الى السجدة
لما فيها من نهاية التعظيم فاذا
كان لا يتقرب السجود لا يكون ركنيا
فيتخير الا افضل هو الايام
قاعدا لانه يشبه بالسجود
وان صلى الصحيح بعض صلاة
قاعدا ثم حدث به مرضا
قاعدا يركع وسجدا يرمي ان
يقدر او مستقيما ان لم يقدر
ينبغي الا على الاعية فصار
لاقتداره على الصلاة
لمرضه صحبه على صلاته
عند ابى يوسف وقال محمد
استقبل بها على اختلافه

وقال محمد بن يعقوب بن ابي اسحاق في الاقتران اي بوابه صلواته اذ به اختلاف المشايخ المذكورين في الاقتران
 يعني ان كل فصل جواز الاقتران فيه جواز احراز الصلاة على اولها والافلا ثم عند محمد لا يقتضي القيام بها
 كما لا ينبغي في حق نفسه وعند اتمام قية يري بالقاعد فكل ما ينبغي في حق نفسه فان قلت يروى على هذا ما اذا فتحت الصلح الطوم
 فاحدا وادى بعض الصلاة فاحدا ثم يركل ان يقوم مقام وصل الباقى قايما اجزاء بالاجماع وهذا اصل الذكوة يقتضي الجواز
 على قول محمد قلت تحريم المريض لم ينعقد للقيام بقدرته عند فحاز بقاؤه قبله وقد تقدم بيانه في بيان اختلافهم
 في الاقتران في باب الامة هم وان صلى بعض الصلاة بيا ثم قدر على الركوع والسجود استأنف في الصلاة هم عند جميع
 اي عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وعند زفر والشافعي ومالك بنى محافظة على علمهم لانه لا يجوز اقتران الركوع بالجمعي فكل البناء
 ش لانه يميز بين القوي على الضعيف ومن افتتح التطوع قائما ثم اعياش استحب تعقب يقال على الرجل في المشي او تعقب
 واعياه السلام ومعه وقال ابو بصير اي فهو محي فاقبال عيان والحي عليه الامر ونقيا فقايا بمعنى هم لا بأس ان يوكا على
 عصي او حائط او يقعد ش اي اذ ان يقعد هم لان هذا عذر ش فقي الاحكام بعض القيام وفي القعود به هم وان كان الاكار
 بغير عذرك لانه اساءة في الادب ش قال ابو بصير في الاحكام بغير عذركه بخلاف القعود فانه مشرع ابتداء اذ صلاة القاعد على
 النصف من صلاة القائم كما ورد في الحديث به بخلاف الاحكام وقيل لا يكره عند ابي حنيفة لانه لو قعد عنه ش اي لان الصلاة
 لو قعد عند ابي حنيفة لم يجز من غير عذر ش مع انه ينافي القيام هم فكان لا يكره الاكار ش لانه ليس اذ في حال من القعود لانه لا
 في القيام فلما كان القيام بغير عذر جائزا كره ما عنده كان الاكار بغير عذره هم وعندنا يكره ش اي الاحكام لانه لا يجوز القعود عندنا
 ش يعني بغير عذر فكم يكره الاكار ش بغير عذر لان القعود بغير عذر قطع الصلاة عندنا والايام يراسه دون القعود بغير عذر لانه لا يتك
 في القيام فكان مكره ما لكونه اساءة في الادب بغير عذر فاما على قول ابي حنيفة فيجب ان يكره الاكار بخلاف القعود فانه اذا قعد بدأ
 افتتح قائما لا يكره عنده وجوز ان لا يكره في الادب بخلاف من ان يفتتح التطوع قائما يزين ان يفتتحه قاعا فيبقى هذا الخيارات في الانتهاء
 من غير كراهية واما في حق الاكار فهو غير محرم في الابتدائين ان يصلي غير مكمل بل يكره له ذلك لما فيه من الادب
 وانما التخيير وكذلك في الانتهاء هم وان قعد من غير عذركه بالاتفاق ش اي وان قعد في صلاة التطوع بغير عذر يكره
 قايما يكره بالاتفاق بين المشايخ لکن حل تجوز الصلاة ام لا عند ابي حنيفة يجوز وعندنا لا يجوز اشار اليه بقوله هم وتجوز الصلاة عنده
 ولا يجوز عندنا ش اي عند ابي يوسف ومحمد وقال الاكل في كلامه تسامح لان ما لا يجوز لا يوصف بالكل اذ قد قال يكره بالاتفاق
 وقال صاحب الدراية لبيان قال ثم عندنا لا يجوز فكيف يوصف بالكراهية عند العلماء جميعا الذين رحمة الله يحوزان بآراءه صلى
 ركعة قائما ثم قعد في الثانية لغير الاعياض ثم قام فاقام الثانية فان هذه الصلاة جائزة مع الكراهية وقال الاكل في حقه نظر لان

وقد تقدم بيانها وان
 بعض صلواته بيا ثم قد
 على الركوع والسجود استأنف
 عند هم جميعا لانه لا
 اقتداء الرأى بالموافق فكل
 البناء من افتتح التطوع قائما
 ثم ابي لا بأس ان يتوكا على
 عصا وحائط او يقعد
 هذا عندنا وان كان لا تكافؤ
 عند يكره لانه اساءة في الادب
 وقيل لا يكره عند ابي حنيفة
 لانه لو قعد عندنا لا يجوز من
 عند ركد لا يكره الاكار
 وعندنا يكره لانه لا يجوز
 القعود عندنا فكم يكره الاكار
 وان قعد بغير عذر يكره بالاف
 وتجوز الصلاة عنده
 ولا يجوز عندنا

وقد مر في باب النوافل
ومن صلى في السفينة
قاعدا من غير علة أخرى
عند أبي حنيفة رة والقيام
أفضل وقال لا يجزئ
الأمن عند ركوع القيام
مقدور عليه فلا
يلزم وله ان الغالب
فيها دوران الرأس
وهو كالمحقق إلا ان القيام
أفضل لأنه البعد عن
شبهة الخلاف
والخروج منه

إذا كان الاعميار به فكذلك تقوم بعذر الكلام ليس فيه بل يجب ان يكون مكرها فقلت هما لا يقولان بالكرهية
منه فصل عدم الجواز وانما يقولان بعدم الجواز فيما اذا قصدوا اتم الصلاة قاعدا او بجواز مع الكراهية
فيما اذا قصدتم قيام واتم الصلاة فالحكم بجواز القعود لا لعدم وصف الجواز وهو نظير ما اذا قراء القرآن بالفارسية
لا يجوز عندها فيما اذا لم يجد القرارة بالعربية اما اذا اعلوه فيجوز مع الكراهية وفي الجوازية والكافي قوله كرهه بالاتفاق بخالف
ما ذكر قبل من القول ولو قصد عند جواز وجوب عن هذا ما ذكرني مبسوط فخر الاسلام لوقفي نقل كرهه عنده في الصحيح لان الابتداء
بها الوجه شروع بالكراهية فالنبا راول لان حكم البناء راسل من حكم الابتداء لا ترى ان الحديث يمنع ابتداء الصلاة ولا يمنع بقاها
ف قوله في الصحيح يدل على ان شبه صحيح كذا في باب النوافل يكون على الصحيح وقوله ههنا بالاتفاق وقع سهوا من الكاتب ثم وقدم
في باب النوافل شئ اسى قال لا تراه في فيه نظرا لانه لم يذكرني في باب النوافل قلت ذكره في
فصل القرارة في باب النوافل فصدق عليه انه مذكور في باب النوافل في شئ هاهم ومن صلى في السفينة قاعدا من
غير علة شئ اى من دوران راسه ونحوه اجزاء عند أبي حنيفة شئ قال في المحيط قبل هذا اذا كانت السفينة جارية وان كانت
لا يجزئ اتفاقا ثم انه قيد بالسفينة لانه لو صلى على العجلة طه الدابة لا يجوز اما لو كانت على الارض يجوز وقيد بقوله قاعدا لانه صلى مسافرا
فيها باليار لا يجوز سوار كانت مكتوبة او قالية لانه يمكن ان يسجد فيها ولا يقدر والايام شرع عند العجز وقيد بقوله من غير علة لان
هذه العلة يجوز بالاتفاق وينبغي للصلاة فيها ان يتوجه الى القبلة كيف ما دارت السفينة لان التوجه الى القبلة فرض بالنقص
القدره وهذا قد روي عن ابي حنيفة عن استقبال القبلة حتى ان ركبت الدابة ان كان بنحو القبلة فاعرض عنها لم يجز صلته
كذا ذكره في الاية اخرى ثم اتي بام اتم الصلاة قاعدا افضل لانه اكمل ثم وقال لا يجزئ الا ان مذهبنا وقال
الشافعي وملك احمد لان القيام مقدور عليه فلا يترك شئ كما لو كان على الارض بحيث لا يجوز له ترك القيام مع القدرة
عليه ثم دل شئ اى لابي حنيفة هم ان الغالب فيها شئ اى في السفينة ثم دوران الراس فهو كالمحقق شئ اى النجا
كما لمحقق كما في السفر لما كان الغالب في المشتقة جملة المشتقة كما المتحققة بخلاف ما لو كان على الارض لان الغالب
ان لا يدور الراس ولا يجزئ الا ان قالوا قلت روى عن ابي حنيفة قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي حنيفة قال يقول
كيف صلى في السفينة قال صلى قايما لان تنحاف الفرق قلت في اسناده حسين بن عوان قال ابو حاتم والدارقطني متروك
وقيل بن معين كذاب وقال بن عدي يضع الحديث وذكر بن حزم في المحلى من حديث بن سيرين قال صلى بنبا من في السفينة
ومن قعود ولو شئنا خربنا وقال مجاهد صلينا مع خادق بن ابي مية قعودا في السفينة ولو شئنا لقنا ذكره في المحيط والمجذ والمجذ
وذكره في جميع النوافل واحمد بالعموم واشهد بالدال شاطع الزهره لان القيام افضل لانه ابد عن شبهة الخلاف واخرج

من السفينة الى البرم افضل ان امكنه لانه اسكن القلبية شس لان القلب تعلق في الماروق فيقول
ان امكنه اسخرجه منها لانه اذا لم يكن اسخرجه في الشط يصل فيه ما هو واختلف شس اي اختلف
الذي كور من ابني حنيفة وصاحبيه في غير المربوطه شس في غير السفينة المشقة بشي في الشط
هم والمربوطه شس اي السفينة المربوطه هم كالشط لم يكن حكم الشط فلا يجوز الصلاة فيها قاعدات القدرة على القيام
هم به الصحيح شس اخبر عن قول عامة المشايخ ان على قول ان حنيفة يجوز الصلاة فيها قاعدات القدرة على القيام
قاعدا في السفينة جارية كانت او راسية لا طلاق ما ذكره في المبسوط واجماع الصغیر والصحيح ان اختلف في الجارية لاني
الراية كما قال بعض مشايخنا في الداية هو الصحيح اخبرنا عن قول بعض المشايخ حيث قالوا يجوز الصلاة فيها قاعدا
وان كانت مربوطة تفتح ساعه بساعة او تفتح بهيجان الریح فكان في الخروج خطر عظيم ولكن الصحيح على قولهم انه لا يجوز لان
ودوران الراس غالبا حاله الجري مع انه يمكن محسود لان المربوطه على الشط كالمستقر على الارض لا مكان الخروج
فلا يجوز كالصلاة على الدابة وقال الترمذي هذا اذا كانت مربوطة على الشط فان كانت موقوفة بالبحر في جهة البحر حتى تضطرب
تقبل تحت وجبين والاصح ان كان الریح يحرك كما تحرك كاشد يد انفي كالسيرة وان حركها قليلا فهي كالواقفة وفي المجتبى واختلف
في السيرة وقيل في الساكنة ايضا اما في المربوطه لا يجوز الا قاعدا بالاجماع وعند الوردان يجوز قاعدا بالاجماع وفي المسيطر
لا يجوز الفرائض والنوافل فيها بالايدي البعد وقد روي عن خروج فاستحب ان يخرج والافلا ويجوز الجاه فيها وكذا في السفينتين
المقروطين والدابة والدايتين المربوطتين وكذا في الواقدي في الحدة بامام في السفينة او على العكس وليس بينهما طريق او طائفة
من التمرحاض والافلا من اقدي بالاطلال بالامام في اسفل السفينة صح الا ان يكون امام الامام لانها بمنزلة البيت لو
انقلب السفينة صح الا ان يكون امام الامام لانها بمنزلة البيت ولو انقلب السفينة وجب يصلي بجبره ويجوز في غير ما ذكره من الوجود
شي من متاعه او انقلب دابة او مات الراعي على غنمه من سبع او عدد او راعي اعمى على شفير جبر فله القطع واكثر المشايخ
قدروا ذلك المال بدمهم فصاعدا لكن ذكرني الكفاية اجنس بالذاني يجوز فقطع الصلاة اولى وفي شرح اجماع الصغیر
بذا في مال غيره اما في مال نفسه لا يقطع والاصح جواز القطع فيها ولو شد السفينة او الدابة او اخذ المتاع بعمل لم يفسد صلاحه
وفي المبسوط رجلان في حمل اقدي احدهما بالآخر في التطوع يجوز لعدم ما يمنع الاقديار وعن محمد اتحسن بجواز الاقديار اذا
كانت دابتهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا يكون الفرجة بينهم وبين الامام لا بقدر الصفت بالقياس على الصلاة على الارض
هم من انهم على خمس صلوات او دونها تخصي شس تفسير لا غمار قدر مني فصل فواضع الوصوف في كتاب الطهارة قوله او دونها
اي او انهم على خمس صلوات قوله فخصه جواب المساليتين هم وان كان شس اي وان كان انهم عليه وان كان انهم

افضل ما امكنه
لانه اسكن قلبه
والخلاف
في غير المربوطه
والمربوطه كالشط
هو الصحيح
ومن لم يعل عليه خمس
صلوات او نحوها
فخصه وان كان

ولعل غلب قولنا على ما اكثر من ذلك شئ اى من خمس صلوات فتمت كراسم الاشارة بالاعتبار المذكور لم يقض شئ
 جواب ان اى لم يقض تلك الصلوات التى هي اكثر من خمس صلوات وقال بشر طية القضا وان طال فقال
 الشافعى ان استعمل الوقت فلا تقصر عليه وعند احمد الاغمار لا يمنع وجوب القضا بحال لانه كالنوم وفى الجليلية وعند الشافعى
 اذا كان بمعية لا يمنع وجوب القضا وان كان بغيره يعصيته واستوعب وقت الصلاة يمنع وجوب القضا وبه قال مالك
 وفى البدائع اذا زال عقله بالمرض حتى فاته ست صلوات لا يجب عليه القضا وفى التلخيص الاغمار انواع منه تمتد
 جدا كما يصيبه يمنع وجوب العبادات وقاصر جدا كالنوم لا يسقط شيئا من العبادات وما يكون بين الامرين كالجنون والاغمار
 ان امتد حتى بالميت جدا حتى سقط عنه القضا وان قصر حتى بالنوم حتى يجب عليه القضا وامتداده يزيد على يوم وليلة
 لدخول فى حد التكرار على ما يحكى لان انشاء الله من هذا الشئ اى الذى ذكرناه من وجوب القضا بالاغمار وخمس صلوات او دونها
 هم استحسان شئ من حديثه على ان اعنى عليه اربع صلوات فقضا بن وعمرانما اعنى عليه يوم وليلة فقضا واين عمران على يومين
 وقيل ثلاثة ايام فلم يقض بالقياس ان القضا عليه اذا استوعب الاغمار وقت الصلاة لا يقضى القضا بخلاف الاغمار لان
 بالجنون نزول العقل الذى هو اصل الالبية وبالاغمار لا ولذا لا يجوز وصف الانبياء عليهم السلام بالجنون ورواى عنهم به كافر
 وجاز وصفهم بالاغمار فكان المصنف يسمي منيما فى وجه القياس محتملا على مذاهب الرواية ثم فرق بينما فى وجه الاستحسان والآخر
 انه لا فرق بينما فى الصلاة فى اشتراط الامتداد ولست بطول لان بالجنون لا يزوال الالبية كما لا يزول بالاغمار والسقوط بينه
 على التخرج وذلك لا يحصل بدون الامتداد وفى المحيط لوزال عقله بالخمر اكثر من يوم دليله يبرمه القضا وكذا بالنج
 عند ابي حنيفة لان الاثر له ساد وعنده محمد يسقط كالمريض وان اعنى عليه بغيره من سبع او احدى لايبرمه القضا اتفاقا
 وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الفوايت فخرج فى الاداء واذا قصرت شئ اى المدة هم قلت شئ اى
 الفوايت فخرج حينئذ لان فى الاولى شئ عليه القضا وفى الثانية لا يشق عليه الا ترى ان الحاق قصص الصوم
 لانه لا مشتقة فيه ولا يقضى الصلاة لانه لم يتحتم اشتققة هم والكثير ان يزيد شئ الاغمار
 هم على يوم وليلة لانه يدل فى حد التكرار شئ اذا ان الفرق بين الطويل والقصير بالزيادة على يوم وليلة ليدخل بها الصلاة
 فى حد التكرار وموافقا لان الصلوات اذا صارت ستة تكون الواحدة فيها مكررة فدخل فى حد التكرار هم والجنون
 كالانما شئ جواب عن قياس الاغمار على الجنون على زعم ان الجنون اذا استغرق وقتا كاملا اسقط القضا ووجه ان
 الجنون كالانما ان كان اكثر من يوم وليلة سقط القضا والافلام كذا ذكره ابو سليمان شئ اسمه موسى بن سليمان
 يجوز ما فى كتاب الامام محمد بن الحسن ومن تابعه فى السير لصغيره كتاب الصلاة وكتاب الرهن وكان ابو سليمان نفس عليه

الكثير من ذلك لم
 يقضى وهذا المحقق
 والقياس ان لا يقضى
 عليه اذا استوعب
 الاغمار وقت الصلاة
 كالمحقق العجز
 فشب الجنون وجه
 الاستحسان ان المدة
 اذا طالت كثرت الفوايت
 فيخرج فى الامتداد اذا
 قصرت قلت فخرج
 والكثير ان يزيد على
 يوم وليلة لانه يدل
 فى حد التكرار والجنون
 كالانما كذا ذكره ابو سليمان

بسم الله الرحمن الرحيم

في النواويزم بخلاف النوم ش يتعلق بقوله وان كان اكثر من ذلك لم يقض يعني ان النوم وان زاد على يوم وليلة لا يقطع القضا
 به لان امتداد به ش اي لان امتداد النوم م ناد فيلحق بالقاصر ش اي فيلحق الممتد منه بالقاصر ثم الزيادة
 ش اي على يوم وليلة م تعتبر من حيث الاوقات ش اي تعتبر من حيث اوقات الصلوات م عند محمد لان التكرار
 يتحقق به ش اي بالاعتبار من حيث الاوقات حتى لا يقطع عند القصار م لم تقصر الفوايت ش وان زادت الساعات
 يوم وليلة كما اذا انعم عليه قبل الزوال ثم افاق في اليوم الثاني وقت الظهر حجب عليه القصار عند محمد م وعندنا حسن
 استقام ش حتى لا يجب عليه القصار في الصلوة المذكورة ثم اعلم ان الخلاف في سبب خواهر زاد في قول فخر الاسلام البرزوي
 في الامور المعترضة على الليلية كما ذكرتها الهداية من ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد والفقهاء ابو الليث رح جل اعتبار
 الساعات رواية عن ابي حنيفة وذكر شمس لا يميزه الشري ايضون اعتبار الساعات رواية عن ابي حنيفة والصحيح ان الفرق
 بعد الصلوة كذا قال في شرح الكافي المنظومة والمختلف وشرح الطحاوي ذكر الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد ولم يذكر
 قول ابي يوسف م هذا الذي ذكرنا اذا دام الاغار فلم يفقه الى تمام يوم وليلة فان كان يقض ساعة ثم يعادوه الاغما
 لم يذكر محمد في الكتاب انه على وجهين ان كان لافاقته وقت معلوم نحو ان سحيف عرضة عند الصبح فوافاقته معتبرة
 تبطل الحكم ما قبلها من الاغار امكن اقل من يوم وليلة واما اذا لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يقض بقية التكلم بكلام
 الاصحار ثم يغني عليه فنده الافاقه غير معتبرة الاثرى ان المجنون قد يتكلم في جنونه بكلام الاصحار فلا يبعد ذلك منه افاقته
 كذا في المحيط م هو الما ثور عن علي بن عمر ش قال لا اكمل اي الاعتبار من حيث الساعات هو الما ثور قلت الذي
 قتاليه بحسب ولا ينبغي حيث لم يبين كيفية الما ثور عن علي بن عمر وقال الاترازي واما ابي حنيفة وابي يوسف م
 عن ابن عمر انه انعم عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض الصلوات قلت هو ايضا لم يبين حتى ذكره الاثر من اصحاب السنن
 والمصنف اسند الاثر الى اشين علي وعبد الله بن عمر م والما ثور عن علي بن عمر م وذكره اصحابنا في كتبهم ان عليا رضي الله عنه عليه
 في اربع صلوات فقصاهن والما ثور عن عبد الله بن عمر م ذكره ابن ابي شيبة في مصنفه عن نافع قال انعمي على عبد الله بن
 عمر يوم وليلة فافاق فلم يقض فافاقه مستقبل وروى محمد بن اسحاق في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابيهم التميمي عن ابن عمر انه قال في الذي يعني عليه يوم وليلة قال لم يقض فان قلت ما تقول في حديث اخر جبه الدار
 قطن عن الحكم بن عبد الله بن ابي ان القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق حدثه ان عائشة تروح البني م سالت
 رسول الله عليه السلام عن الرجل يغني عليه فترك الصلوة ليس بشئ من ذلك فصار لا ان يغني عليه في وقت صلواته فيفقد
 فيه فانه يصلي به الشافعي على سقوط الصلاة بالاغار قلت هذا حديث لا يوافق شيئا فان احمد قال الحكم بن سليمان

مخلاف للنوم
 لان امتداد النواويزم
 فيلحق بالقاصر
 ثم الزيادة تعتبر
 من حيث الاوقات
 عند محمد لان التكرار
 يتحقق به
 وعندنا حسن
 الساعات هو
 الما ثور عن علي بن عمر
 واما ابي حنيفة وابي يوسف
 عن ابن عمر انه انعم عليه
 اكثر من يوم وليلة فلم
 يقض الصلوات قلت هو
 ايضا لم يبين حتى ذكره
 الاثر من اصحاب السنن
 والمصنف اسند الاثر الى
 اشين علي وعبد الله بن
 عمر م والما ثور عن علي
 بن عمر م وذكره اصحابنا
 في كتبهم ان عليا رضي
 الله عنه عليه في اربع
 صلوات فقصاهن والما
 ثور عن عبد الله بن عمر
 م ذكره ابن ابي شيبة في
 مصنفه عن نافع قال انعمي
 على عبد الله بن عمر يوم
 وليلة فافاق فلم يقض
 فافاقه مستقبل وروى
 محمد بن اسحاق في كتاب
 الاثار اخبرنا ابو حنيفة
 عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابيهم التميمي عن
 ابن عمر انه قال في الذي
 يعني عليه يوم وليلة قال
 لم يقض فان قلت ما
 تقول في حديث اخر جبه
 الدار قطن عن الحكم بن
 عبد الله بن ابي ان القاسم
 بن محمد بن ابي بكر
 الصديق حدثه ان عائشة
 تروح البني م سالت
 رسول الله عليه السلام
 عن الرجل يغني عليه
 فترك الصلوة ليس بشئ
 من ذلك فصار لا ان
 يغني عليه في وقت
 صلواته فيفقد فيه
 فانه يصلي به الشافعي
 على سقوط الصلاة
 بالاغار قلت هذا
 حديث لا يوافق شيئا
 فان احمد قال الحكم
 بن سليمان

الحديث موصوطة وقال ابن جبان يروى الموضوعات عن الأثبات وقال ابن معين ليس بحديث ولا مأمون وكذا
 ويجوز جاني وأبو حاتم وتركه التماس وسئل عنه كل باطل فروع إذا كان يعني علفيق ساعة فلو سمع
 الصلوات وان دام أياما مريض أكب لا يقدر على من ينزله يحزبه المكتوبة راكبا وان قدر لم يحز عبد مريض لا يستطيع أن
 يحب على مولاه ان يوضيخ تلك المرأة المرضية حيث لا يجب على الزوج ان يوضيها مريض في رمضان صلى قاعدا وان افطر
 صلى قائما يصل قاعدا مريض تحت ثياب نجسة ان كان كمال لا يبسط تحت ثي الا وتنجس من ساعته يصل على حاله وكذا ان لم
 يتنجس وكان نزيلا مريضه وليحقه شقة بالتحويل مريض عجز عن الايام فخر كرسه عن ابى حنيفة تجوز صلواته وعن الفضل لا تجوز الا
 لم يوجبهما الفعل مريض لا يستطيع التوجه الى القبلة ولم يجز اياه بحوله اليها فصل الى غير القبلة لا يعتد في ظاهر الرواية
 وعن محمد بن يعقوب مريض صلى قاعدا فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة من الركعة الرابعة طعن انها ثالثة فقرا اذ ركع وسجد
 بالايماء فصدت صلواته وهو احتيا الزمخري مريض صلى جالسا فلما تقدم في الثالثة قار وركع قبل التشهد يخفى لان هذا نموله
 القيام لو صلى قائما يسلس بوله او لا يقدر على القراءة وان قدر قدر او لم يسلس صلى قاعدا بركوع وسجود ولو كان يسجد
 فيغلب بوله يصل بالاياء ولو كان قام او قد رسال بوله وان استلق لم يسلم صلى قائما او قاعدا ولا يصل مستقيما عن بن
 رستم عن محمد يصل مستقيما بجلقه جرح لا يقدر على السجود ويقدر على القيام والركوع صلى قاعدا بالايماء شرب الخمر فذهب
 عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط عند القضا يقضى المريض فرايت الصحة كصلاة المريض وقيل يجوزها ان يجمع بصوته والفتا
 بالصلاة يجوز ان يجمع احتمال ان يصل قاعدا في الحياء والكل اذا لم تستطع القيام وكان خارجا طين او مطر او خوف سبع
 صلى ركعة بقيام وركوع وسجود ثم مرض وصار الى حالة الايماء فصدت صلواته عند ابى حنيفة ويستقبلها وكذا لو صلى ركعة بقيام
 وقراءة ثم نسي ما فانه يستقبلها عنده وعندهما يتخير ما صلى امي كعه ثم تعلم صورة فانه يستقبلها بالاجماع به ورجح اشان اذا اسكنه في فمه
 صابرا وادودا بر من لسانه يمكن وقد ضاق الوقت

باب سجدة
 التلاوة

باب سجود التلاوة اي في باب في بيان احكام سجود التلاوة والاضافة فيه من قبيل اضافة السبب الى العيب
 كخيار العيب وخيار الروية ورجح البيت واتوى وجوه الاختصاص اختصاص السبب بالسبب فان قلت التلاوة سبب
 في التلاوة السماع سبب في حق السامع فكان ينبغي ان يقول باب سجود التلاوة والسماع قلت لا خلاف في كون
 التلاوة سببا واختلفوا في سببية السماع فقال بعضهم ليس السماع سببا ولذلك اقتصرت اضافة السجدة الى التلاوة
 دون السماع او يقول ان التلاوة اصل في الباب لانها اذا لم توجد لم يوجد السماع وكان ذكرها مستلزما على السماع من
 وجه فالتعني به فان قلت ما وجه المناسبة بين البابين قلت من حيث وجود الرخصة في كل منهما فالرخصة في الاركان

في هذا في التداخل وذلك للمخرج فيها وقول الشارح كان من حق هذا الباب ان يقرر من سجود السجود ان كل منهما سجدة
 لكن لما كان صلاة المريض بعارض سماوى احتما بها تأخر سجدة السجدة ضرورة غير سديد لان كون كل منهما سجدة لا
 النسبية ولانه لا ضرورة في تأخيرها على ما يخفى من قال ش اي القدوري سجود السجدة في القرآن اربعة عشر
 اي موضعاً وفي بعض النسخ كذلك من في اخر الاعراف ش عند قوله ولله يسجد من في السموات والارض طوعاً
 وكرهاً وظلالهم بالغدو والاصال من وفي الرعد ش عند قوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض من اجته
 والملائكة وهم لا يستكبرون يخفون ربهم من فوهم ويضلون ما يأمرون من وبني اسرائيل ش عند قوله تعالى ويخرون
 للاوتقان يكونون ويزيدهم خشوعاً ومريم ش عند قوله تعالى اذا تسبعت عليهم ايات الرحمن خروا سجداً وبكياً والاولى
 في اربع ش اي السجدة الاولى في الحج عند قوله الم تر ان السجدة من في السموات ومن في الارض والاشمس
 والقمر والنجوم والجبال والشجر والارباب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يبين الله فعاله من كرم ان الله
 يفعل ما يشاء وسذكر خلاف الشافعي انما هو من والفرقان ش عند قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن
 قالوا وما الرحمن انسي لما امرنا واذابهم نفوراً من والفرقان ش عند قوله تعالى ويعلم يخفون وما يعلنون على قراوة انا
 وقال الشافعي وما لك عند قوله رب العرش العظيم ونقل عن الزجاني والفرقان السجدة على قراوة الكسائي الا
 اسجدوا لمخففة اما على قراوة الاكثرين الا مشروطة فلا ينبغي ان تكون سجدة لانها تمتة خبر المذهب من حال بلقيس قوما
 بخلاف المتخففة فانها امر من الله بالسجود والتقدير لا ياتوا سجداً واذ لا ليس بصحيح اذا المشدود في القراوة
 السجود الا عظيم فيها ولم تركه سجدة الفرقان والافتعال ويجوز ان يكون كذا القرآنيين كما في المذهب لا يمنع ذلك
 من ان يكون سجدة والم التنزيل ش عند قوله تعالى انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجداً وسجداً
 سجداً بهم وهم لا يستكبرون من وص ش عند قوله تعالى فاستغفر به وخر راعاً واناب وبه قال الشافعي وما لك
 وروى عنه قوله وحسن باب من وحس السجدة ش عند قوله تعالى فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون للابل
 والنهار وهم لا يسأمون وبه قال الشافعي في الجدي واحمد وقال في القديم عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون به
 قال مالك من والنجم ش عند قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وعند مالك ليس فيه سجدة من واذا السماء
 ش عند قوله تعالى فما لهم لا يؤمنون واذا قرا عليهم القرآن لا يسجدون وقال ابن ابي حبيب المالكي في اخر السجدة
 وعند مالك ليس فيه سجدة من واذا قرا باسم ربك ش عند قوله تعالى واسجد واقرب وفي مخففة البحر لقرا واسجد
 وسكت ولم يقل واقرب يلزمه السجدة واعلم ان العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر قولاً الاول منها

قال

سجود السجدة

في القرآن اربعة

عشر في الاخر

فصل

الاعلان في الحج

والفصل في بقا

ومريم كذا في

في الحج والفرقان

والذي في المثنائي

وفي خبر السجدة

النجم اذا السجدة

الشقة في اخر

وقد ذكرناه الثاني احدى عشرة باسقاط الثلاث من الفصل وبه قال الحسن وبن المسيب وبن جبير وعكرمة ومجاهد
وعطاء وطاوس ومالك في ظاهر الرواية واشافعي في القديم الثالث خمس عشرة وبه قال المدينيون عن مالك
مكلمتا بآية الحج وهو مذاهب عمر وابنه عبد الله والليث واسحاق ورواية عن احمد بن المنذر واختاره المروزي وبن
شريح النافقيان الرابع اربع عشرة باسقاط ص وهو اصح قول الشافعي واحمد والخامس اربع عشرة باسقاط سجدة
النجم وهو قول ابى ثور السادس ثمنا عشرة باسقاط ثمانية اربع وحس والناشفاق وهو قول مسروق السابع ثلث
عشرة باسقاط ثمانية اربع والناشفاق وهو قول الثامن ان غرام السجود خمس الاعراف وبنو اسرائيل والنجم والاشفاق
واقرا باسم ربك هو قول ابن سحنون التاسع عن ابي ربيع الم تنزل النجم واقرا باسم ربك وهو مروى عن علي والعاشر ثلث
عشرة سفيان بن جبير ذي الم تنزل النجم واقرا باسم ربك واحادي عشر غرام السجود الم تنزل والاعراف خمس
تنزل وبنو اسرائيل وهو مذاهب عبيد بن عمار والثاني عشر سجرات قال جابره هم كذا كتب في مصحف عثمان وهو
المعتمد عليه ش اراد ان المكتوب في مصحف عثمان اربعة عشر سجدة كما ذهبنا اليه والعدة على ما كتب فيه ثم اعلم ان الائمة
المعدودة اربعة عشر كما ذكرنا وكذا عند الشافعي اربع عشر ايضا لكن في الحج سجدتان وليس في ص سجدة واجت
اشافعي كون السجدين في الحج بارواه ابو داود والترمذي عن عبد الله بن بريقه بابر بن عاتق سمعت عتبة بن عامر
رض يقول قلت يا رسول الله افعلت سورة الحج على سائر القرآن بسجدين قال نعم فمن لم يسجد بها فلا يقربها
ورواه احمد في مسنده واحكام في مسنده كما يحواب عند ان الترمذي قال ليس اشاده باقوى وقال
الحاكم لم ثبت مستند الا من هذا الوجه وعبد الله بن لميعة احد الائمة وانما قام عليه اقتلاط في آخر عمره وقال المنذري في
مختصر السنن عبد الله بن لميعة وشرح بن باعان لا يحجج بحديثا ذكر ابو الفرج بن لميعة في الضعف والتهويلين
وقال يحيى بن سعيد لا تراها شيئا وقال يحيى بن سعيد لا تراها شيئا وقال يحيى بن معين هو
قيل احراق كتبه وبعده وقال عمرو بن علي الفلاس هو ضعيف الحديث وقال ابو ذرعة ليس ممن يحسب به وفي الحديث
وتأويله مع ضعفه فعلت سجدتين احديهما سجدة التلاوة والاخرى سجدة الصلاة ويدل عليه ذم تاركها
وعند النخلاف انما هي سجدة والزم لا يستحق ترك المستحب فلا يستقيم ذلك على اصله وفي الذخيرة هو محمول على النسخ لا على
تكرار المدينية وفهما بها على ترك ذلك مع تكرار القراءة ليلا وسارا واجت الشافعي ويصح حديث ابو داود وبن
ماجة عن ابي حنيفة عن عبيد الله بن سيرين عن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ خمس عشرة سجدة في
القرآن منها ثلاث عشرة في المفصل وفي سورة الحج سجدتان واجاب سب بان عبد الله بن سبين فيه جملة وقال

كذا كتب
في مصحف
عثمان
وهو المعتمد

عبد الحق في احكامه عبد المدين بسين لا يستج به ولكن سلتنا قالوا بما جدي السيدتين سجدة التلاوة وبما اخر من
 سجدة الصلاة فان قلت اخذت ابن ابي شيبة في ضعفه عن عبد المدين ثلثة فان صلى بنا عمر بن الخطاب الصبح ثلثة
 اعلم قرار ثلثا بفتح فسجد فيها سجدتين ورواه الطحاوي ايضا بسناد صحيح والبيهقي ايضا عن
 صفوان بن محرز ان ابا موسى الاشعري سجد فيها سجدتين واخرجه ايضا جند بن جعفر انه رأى ابا اوفاريس سجد في الحج
 بسجدة واخرج الحاكم عن عبد الله بن سفيان عن عمار بن ياسر وعبد الله بن عباس انهم سجدوا في الحج سجدتين قلت هذه الآثار لا يثبت
 بها ان خصم على قاعدته واما جوابها عندنا فموانها لا تدل على ان السجدة كائنتها سجدة التلاوة والدليل على ذلك
 ما رواه الطحاوي عن ابن عباس انه قال في سجود الحج الاولى غزوية والاخرى قيلية وسناده صحيح فان قلت كيف تقول
 صحيح وفيه عبد الاعلى الثعلبي وعن احمد انه ضعيف وقال ابو حاتم ليس بالقوي وثقة يحيى بن معين والطحاوي
 وروى له الاربعون قال الطحاوي وبقول ابن عباس ماخذ واجتج الشافعي ايضا في قوله سجدة من لبيت بسجدة تلاوة
 ولكننا سجدة شكر واجتج ايضا ما رواه النسائي عن ابن عباس انه عليه السلام سجد في ص وقال سجدة داود عليه السلام
 توبة ونحن نسجد يا شكريا سجدة واحدة انما قال قرار رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر فلما بلغ السجدة نزل فوجد
 سجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرار فلما بلغ السجدة يشتر الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي توبة خبي
 ولكني رايتكم شتمتم للسجود فخرزل وسجد ورواه ابو داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح ويجاب ان هذا حجة لنا لانا
 نقول سجدة داود عليه السلام توبة ونحن نسجد يا شكريا انتم الله على داود بالقرآن والوعد باليعق وحسن تأب ولما لا
 وعندنا عقيب قوله واناب بل عقيب قوله وخاب وهذه نعمت عظيمة في حقنا فكانت سجدة تلاوة لان سجدة التلاوة
 ما كانت سبب وجوبها الا التلاوة وسبب وجوبها سجدة تلاوة هذه الآية التي فيها الاخبار عن هذه النعم على داود
 عليه السلام واطمانا في نيل مثله وكذا سجدة النبي عليه السلام في الحجة الاولى وترك الخطبة لاجلها تدل على انها سجدة
 تلاوة واما تركه في الحجة الثانية حين القراءة فلا يدل على انها لبيت بسجدة التلاوة بل كان يريد التاخير وهو لا يجب
 على الفور عندنا على انه بسجدة ايضا وسجد الناس معه لما نشر قوله فنشر الناس مناه يهيو للسجود وتهيو له وما
 بشين وزاي محبتان وفون واجتج من لم يرا السجود في المفصل وهو من سور محمد الى آخر القرآن منهم مالك بن
 رواه ابو داود وعن ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة ولما رواه ابو داود ايضا
 من حديث زيد بن ثابت قال قرات على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد فيها ورواه ابن جابر في سننه عن ابي لهزم قال
 سجدة مع النبي ثم احدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل ويجاب عنهما ما حديث ابن عباس فاسناد ليس

بمحمدي قال عبد المجيد ويروي مرسله الصحيح حديث ابني هريه ان النبي عليه السلام سجد في اذان السار السكت واسكاه
 متاخر قدم النبي عليه في السنة السابعة من الهجرة وقال ابن عبد البر هذا حديث ركنه في اسناده البوقدمه اكارث
 بن عبيد المياري ليس بشي وضعف بن معين فيه ايضا نظر لوراق كان شي يحتفظ وقد عيب على مسلم اخراج حديثه
 واما حديث زيد بن ثابت فاجواب عنه انه محمول على بيان جواز ترك السجود عند من يقول انه سنة وليس لوجوب
 واما الذين يقولون بوجوبه فاجابوا عنه بان عليه السلام لم يسجد على الفوز ولا يلزم من ان ليس فيه سجدة ولا فيه في الوجوب
 واما حديث ابني الدردار في اسناده عثمان فاما قال بن حبان لا يحتج به واما بن عدي وقال ابو داود في سننه
 ويروي عن ابني الدردار عن النبي عليه السلام احدى عشرة سجدة واستناده واهم والسجدة الثانية في الحج
 وهي قوله اركعوا واسجدوا للصلاة عندناش يعني لاجل الصلاة عندنا لا لما تقدمت به بالركوع وهي سجدة الصلاة
 لانه جمع بينهما في الصلاة واحترز بقوله عندنا عن من يذهب الشافعي فان عنده في الحج سجدتان وقد ذكر مفصلا في موضع
 السجود في حسم السجدة عند قوله ولا يسلمون ش يعني اذا قرأ اية السجدة في حسم السجدة وهي قوله تعالى ومن
 اية الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمرا وسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان
 استكبروا فاعلموا ان عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسلمون فوضع السجود عندنا قوله وهم لا يسلمون
 وهو من يذهب بن عباس وابن مسعود وقال النخعي وابن السبكي بن سيرين وابو داود والشافعي بن
 طرف والشافعي في الصحيح احمد واسحاق وقال الشافعي في القديم عن قوله ان كنتم اياه تعبدون وبه قال
 مالك حكي بن المنذر عن عمرو الحسن البصري والنخعي والليث هم في قول عمر بن الخطاب
 سد قول بن عباس اخرج بن ابني شيبة في مصنفه عنه انه كان يسجد في آخر الايتين في حسم السجدة عند قوله
 وهم لا يسلمون زاد في لفظه انه رأى رجلا يسجد عند قوله ان كنتم اياه تعبدون فقال بعد عجلت واما قال في كتاب الجوز
 قبل السبب يجوز التأخير لانه في وقت ادراك ما موع فمسي اتى بها يكون ديا لا تأنيذا ذكره في فتاوى الطبري هم وبيد الخ
 ش اي قول عمرو الذي يوحدهم للاحتياط ش اي لاجل الاحتياط وذلك لانه لا يخلوا اما ان يكون موضع سجود
 في الواقع عند قوله ان كنتم اياه تعبدون وعند قوله لا يسلمون فان كان عند الاول سجودا والسجدة عند الشافعي لانه لا يضر والتأخير ان كان
 عند الثاني فلا يجوز ادراكه عند الاول لانه يلزم تقديم المسبب بسبب فاسد لان تمام الكلام يقع باقلنا والسجود عند تمام الكلام
 اولى هم بسجدة واجبة في هذا الموضع ش لاربعه عشر المذكورة في الدراية وسجدة واجبة عندنا وعند الشافعي ومالك احمد وعند
 جماعة سنة وقال النووي قال مالك فيما حكاه القاضي ابو محمد في فضيلة وقال لا تراهي سجدة الصلاة واجبة عن علمنا قال

السجدة الثانية
 في الحج للصلاة
 في قوله لا يسلمون
 في قوله لا يسلمون
 في قوله لا يسلمون
 في قوله لا يسلمون
 في قوله لا يسلمون
 في قوله لا يسلمون
 في قوله لا يسلمون

في قوله لا يسلمون

وقال الشافعي انما سنة وذكر النووي في المذهب بخاتمة القاري والمستحق بالاطراف عند الشافعية في المبسوط
 سنة مؤكدة قلت هذا مذهبنا على اختياره البعض في حد الواجب هم على الثاني والاسات سوار قصد ش اي
 السامع سمع القرآن او لم يقصد ش وقال الاكل والناقيد بهذا لان في بعض لفظ الاشارة السجدة على من
 جلس لها وفيه ايها ان من لم يجلس لها فليست عليه قيد ذلك وفعلا ذلك قلت هذا اخذه من السفاني وتبعه ايضا
 صاحب الدراية وليس كل منهم يبين راويه ولا من اخرجه وهل هو صحيح ام لا وليس هذا باب من تيمم في شرح
 كتابه ولبيان نهى قال الويرى سبب وجوب سجدة التلاوة ثلاثه التلاوة والسمع والاقتراب بالاسم
 وان لم يسميها ولم يقرأها ولا شافعية اوجه الاول ان في حق السامع من غير فصل يستحب وهو الصحيح المنصوص
 في البويطي وغيره ولا يتأكد في حقه الوجه الثاني هو كالتيمم والثالث لا يمين له وبه قطع ابو حنيفة والذخري وعند
 احمدى سنة في حق القاري والقاري والمستمع دون السامع وعنه اذا قرأ شيئا في الصلاة يجب ان لا يدع
 السجود وهو في الصلاة او كدهم لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها من غير ان يركع فانما روى
 ابن ابى شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه قال قال السجدة على من سمعها في الجاهلية قال عثمان ان السجود على من استمع وذا لم يلق
 رواه عبد الرزاق في مصنفه انا عمر عن الزهري عن ابن السيب ان عثمان مرقباً روى فقرا سجدة السجدة مع عثمان
 فقال عثمان انما السجود على من استمع ثم مضى ولم يسجد وفي المبسوطين والاسرار والمحيط وشروح الجامع الصغير
 جعل هذا الذي رفته المصنف الى النبي عليه السلام من الفاظ الصحابة لاسن الحديث فقال في المبسوط وعن عثمان
 وعلى بن عباس وعمره انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلى سمعها وعلى من جلس لها اختلفت الفاظهم في هذه وكذا
 في غيره وقد غمز الاكل من هنا في السفاني قول من اقوال الصحابة لان من الحديث ثم قال لولا انه ثبت عنه انه من كنه
 لما نكده وحديثا قلت كلامه اصادق من غير تامل فان غيره ايضا ادعى انه ليس بحديث غاية ما في الباب ان المصنف
 قد غيره والاقر من التعليق هي كلمة ايجاب ش اي لفظة على كلمة ايجاب يعني يدل على الوجوب وهو ش
 اي الحديث المذكور غير مقيد بالقصد يعني ان الايجاب يطلق عن قيد القصد يجب على كل سامع سواء كان
 للسمع او لم يكن فقال الاكل اعترضنا لو كانت واجبة آخذة من السفاني فانه جعله سوا الواجبات وما كان
 ايراده على هذا الوجه لان السؤال محل الدلائل من يوجب الى ان سجد التلاوة غير واجبة واجبات اصل ما قاله
 المصنف في الرواية فيقول انهم استدل على اوجوبها لمية او لا بحديث زيد بن ثابت في قال قرى النبي عليه السلام ثم
 فلم يبيد فيها اخرجه البخاري ومسلم وكبار روى عن عمر انه قرأ سورة النحل وفيه في اجمعه القابلة قراة السجدة قال الموطا

على الثاني للمسمع
 سواء قصد
 سماع القرآن
 او لم يقصد
 لقوله عليه
 السلام السجدة
 على من سمعها
 وعلى من تلاها
 وهي كلمة
 ايجاب
 وهو غير
 مقيد بالقصد

عن عوفية ان السد لم يفرغ علينا السجود الا انا فاقبحا رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابن فضيل عن عطاء بن
 السائب عن ابي عبد الرحمن قال قال نفل سلمان الفارسي المسجد فيه قوم يهرون فقصر السجدة ومجدد فقال له صبي
 يا ابا عبد الله لو لا اتينا هؤلاء القوم فقال يا هذا غدونا واخرجنا التجارى والطحاوى ايضا واستلوا ثيابنا بالعقول الملو
 انها لو كانت واجبة لما جازت بالركوع كالصلوات الاثني اثنا لو كانت واجبة لما تداخلت الاثالث ما اوتيت بالايام
 من كعب يقدر على التزول الرابع انها تجوز على الراحة نصار كالتامين الخاص لو كانت واجبة بطلت الصلوة
 تيه كما كالصلوات اجواب عن حديث زيد بن ثابت قد مر فاما مضي وعن حديث الاعرابي انه في الفرض ونحن لم
 نزع ان سجدة التلاوة فرض وعن حديث عمر انه موقوف وبعين بحجة عندهم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث
 سلمان كذلك اجواب عن وليهم القتل اما على الاول فان وارثا في ضمن شئ لا يتاقي كما لمع الى التجارة وعن الثنا
 انما جاز التداخل لان المقصود منها اطهار الخشوع والخشوع وذلك يحصل بمرة واحدة وعن الثالث
 لان ادواؤنا كما وجبت فان تلاوتها على الدابة مشروعة فكان كالشروع على الدابة في القطع
 وعن الرابع لان تلاوتها على الراحة مشروعة فلا ينافي الوجوب وعن الخامس ان القياس على الصلوات فاسدة لانها
 جزاء الصلاة وسجدة ليس بجزء الصلاة واما وليهم القتل على الوجوب فقوله تعالى فما لهم لا يمشون واذا قرأ عليهم القرآن
 لا يسجدون قد فهم على ترك السجود واما استحق الذم ترك الواجب وقوله تعالى في سورة البقرة فاسجدوا وقوله تعالى في
 اقرأ فاسجدوا ويطابق الامر للوجوب ولان في بعض السجدة ذكر طاعة الانبياء عليهم السلام والاولياء وفي بعضها استنكاف
 الكفار وموافقة الانبياء والاولياء واجبة لقوله تعالى قد فهم ائمة وكذا مخالفة الاعداء ولائها لو لم تكن واجبة لما جاز
 ادواؤنا في لان ادواؤنا في سجدة وهي تطوع توجب لفساد عند انفسهم اذا كان عدوا عندنا نيكه ولانه ركن مفرد عن كمال
 الصلاة الاصلية شرعت قرينة خارج الصلاة فوجب ان يكون واجبة قياسا على القيام في صلاة الجنازة وعن ابي هريرة
 رضى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي ويقول يا ويله وروى ياديتي امر ابن آدم بالسجود
 فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فابيت على النار ورواه مسلم واهمدين ماجة ووجه التمسك به انه قال امر ابن آدم بالسجود
 للوجوب ووجه اخر انه قرينة فاسجدة التي امر بها تملك كانت واجبة فكذلك هذه فان قلت هذا حكاية قول الميسر هو ليس قوله
 انا خير منه خلقتي من نار وخلقته من طين قلت قد اخبرنا بك سول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكره وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 انه عليه السلام سجد في الحج وسجد للمسلمون والمشركون واليهن والانس ورواه البخارى والترمذى ومحمد بن ابي سفيان انه
 عليه السلام قوار واجم وسجد فيها وسجد من كان معه غير ان شيخنا من قولنا اخذ كفان حصي او تراب وضعه فرفعه الى جبهته

منهين عن القراءة
انه لا يجب على الخائف
تتولد فيها كما يجب بها
علا لافدام اهلية الصلوة
تجدد الجنب ولو سمعها
رجل خارج الصلوة سجدة
هو الصحيح لان الحجر ثبت
في حقهم فلا يبعد وهم وان
سمعوا حمى الصلوة
سجدة من رجل لم يمسها
في الصلوة ليسجدوها
في الصلوة لانها ليست
بصلوة كونها من سجدة
ليس من فعل الصلوة وسجدتها
بعدها لتحقيق سببها
ولو سجدوا في الصلوة لم
يجز لهم لانه ناقص لكل النفي
فلا يتأدى الى الكامل قال
واعادوها لتقر سببها ولم
يبيد الصلوة لان سجدة
لا ينافي احرام الصلوة
وفي النوازل ايضا فتد
لا يفسد زادوا فيها ما
ليس منها

منهين عن القراءة **ش** وتعرف النفي له حكم كالمكاتب لبيع الفاسد بعد القبض فالتكثير في تعطيل السبب اثر المنى في
حرمة الفعل ومن التعطيل الا انه شئت من قوله لانها منهين ان شاء الله تعالى بين الفرق بين السجدة والحيث ان كل اي الا ان
البيان **م** لا يجب على الخائف تلاوتها **ش** لا يجب السجدة عليها بسبب تلاوتها **م** كما لا يجب بها مثل اي كما لا يجب السجدة
بها عما من غير ما **م** لانها اتم الصلوة **ش** في حقها لان السجدة ركن من اركان الصلوة وايضا لانها الصلوة **م**
تعد السبب فلا يلزمها السجدة ايضا **م** بخلاف ما لا يجب لان الصلوة تترجم فذلك السجدة قال تعالى الشريعة على ان تقول الجنب
والحيث ليس كما يمتنع عن قراءة ما دون الآية على ما ذكره الطحاوي وما دون الآية يوجب السجدة ذكره شئت لاية السجدة
في شرح الصلوة وبني طاهر المذهب بالمتقدمي فلا يجز عليه في قراءة الآية فما دونها جرح عليه في قراءة ما دونها فجاز
ان يختص قرائتها بالسجدة **م** ولو سمعها رجل شئت اي ولو سمعها اية السجدة بطل حال كونه هم خارج الصلوة سجدة **ش**
يعني بالاتفاق **م** هو الصحيح **ش** امتزج به عن قول بعض المشايخ الذين قالوا بعدم الوجوب وفي الدراية امتزج عن قول
بعض المشايخ حيث قالوا لا يسجد على قولها خلافا لمحمد وقال لا تتردى في قوله صاحب الهداية لانه لما سلم ان هذا الشخص محجور
وجب عليه ان يقول بعدم وجوب السجدة في الصلوة لانه قد ثبت من اصولنا ان تصرف المحجور لا حكم له المحجور بآية
الى وجه في حق غيره محجور اولي فالاول متسلم شمول العدم والثاني شمول الوجوب فمهم لان الحجر ثبت في حقهم **ش** هذا
لتلليل الصحيح اي في حق المتقدمين والامام وهو ان طاعة الحجرى لا تقدر وهو مختص بهم فلا تجوز الحجر غيرهم فلا جرم يجب السجود
تقرأة المتقدمي على ما هو خارج الصلوة **م** وان سمعوا بهم **ش** اي واكالم منهم في الصلوة من اجل ليس منهم **ش** يعني تقدمي
اذا سمعوا اية السجدة من الرجل خارج الصلوة **م** لم يسجدوا في الصلوة لانها **ش** اي لانها السجدة هم ليست بصلوة يعني ليست
من انبأ لصلوات لان افعال الصلوة اواجب وفرضها على الجميع واجب ولا فرض فلا تؤثر في سببها في الصلوة **م** وسجدوا
بعده **ش** اي بعد الصلوة يعني بعد انما تحقق سببها وهو السجود من ليس محجور **م** ولو سجدوا في الصلوة لم يجز لهم لانه **ش**
اي لانهم محجور **م** ناقص لكان النفي **ش** لانه نفي عن ادخال ليس من الصلوة فيها وقد وجبت السجدة كاملة فاذا فعلوا
وقعت ناقصة **م** ملايتاوي **ش** اي بالنقص **م** الكامل **ش** لان ما وجب كمالا لا يتأدى ناقصا **م** قالوا اعادوا
ش اي قال المصنف واعادوا السجدة التي يجزى في الصلوة **م** لتقر سببها **ش** وهو السجود من غير محجور **م** ولم يبيدوا
الصلوة لان محجور السجدة لا ينافي احرام الصلوة **م** لان سجدة التلاوة عبادة والصلوة لاسانها مقصودا ركن الى سجدة واحدة
قطوعا لنفس الصلوة **م** وفي النوازل انفس **ش** اي كروا ابن سنان عن ابي خزيمة بن ربيعة ان ابي ان السجود يفسد الصلوة
وقوله فبعضهم يباين الافساد **م** لانهم زادوا فيها **ش** اي في الصلوة **م** ليس منها **ش** وذلك انهم اشتغلوا في صلواتهم

بشيء مما كان عليه ابا الصلاة فصاروا ناصيين صلاتهم كمن صلى النفل في حال الفرض ثم قيل هو قول محمد بن ابي قال بعضهم
 الذي ذكر في النوادر هو قول محمد بن ابي في مسو ما خوا به زاده ذكر الفساد على قول محمد بن ابي قال الصحيح ان لا تقب الصلاة عند الكسر
 قال كذا قال على العمى يقال قول محمد بن ابي القياس وما ذكره بنا هو قولهم جواب الاستحسان بنا على ان زياده ما دون الركعة
 لا يفيد ما عندنا وعلى قوله زيادة السجدة يفيد ما دونها بالانتماء بنا على اختلافهم في سجدة الشكر فذكر محمد بن ابي السجدة الواحدة فذكر
 مقصوده بهذا الحكم بان سجدة الشكر وسجدة التمتع فذكر في وجوب قبل الكمال الفرض وعنا باني حنفية واحد الا يبين عن ابي
 يوسف انها غير مسنونة والسجدة الواحدة بمنزلة الركعة في كونها ركنا من اركان الصلاة في مستقبل عبادته في مختلف
 ولحق البحر بن قول ابي يوسف مع محمد بن ابي في مشروعية سجدة الشكر في قاضي خان عن ابي يوسف رويان فيهما ثم قال قرارها
 الامام وسماجل ليس معني الصلاة فدخل معه بعد السجدة الامام وسماجل ليس معني الصلاة فدخل معه بعد السجدة الامام وسماجل
 يمكن عليه ان يسجد بالانه صار مدركا لها باوراك تلك الركعة ثم اى صار الرجل المذكور مدركا للسجدة باوراك الركعة التي تليها بالانه
 فيها لانه لما صار بالقرار باوراك في تلك الركعة صار مدركا لما تعلق بالقرار وقال شيخ الاسلام غرابه زاده ذكر في المتن يادرات
 انه لا يفسق عنه ما روي به بالسمع ويسجد بعد الفراغ ثم قال وذلك قياس ما ذكر في نوادر الصلاة لابن سليمان ثم هذا الذي
 ذكرنا فيهما اذا ورك الامام في تلك الركعة كما ذكرنا اما اذا ورك في الركعة الاخرى قيل ينبغي ان يسجد خارج الصلاة وقال
 الامام القناني وأشار في بعض النسخ الى انها تسقط عنه لانهما صارت صلاتية ان قلت فيشكل على هذا لو ادرك الامام في
 الركوع في صلاة العيد حيث لم يصير مدركا لتلك الركعة ويأتي بالتكبيرات في حال الركوع خلافا لابي يوسف قلت الامام
 في جنس هذه ان كل لا يمكن ان يودي به في الركوع او الركعة فباوراك الامام في الركوع يصير مدركا لتلك الركعة وما يتعلق بها
 وكلما يمكن ان يوتي فيها فباوراك الامام في الركوع لا يصير مدركا اليه وبينه الادراك ممكن فان قلت السجدة من افعال الصلوة
 يسجد فيها الدنيا به قلت لا نسلم ذلك لان الفعل اذا وجب بسبب يسجد في الدنيا به والسبب هو الفراغ ثم وان دخل معه
 قبل ان يسجد ياش اى وان دخل مع الامام قبل ان يسجد الامام سجدة تلاوة هم يسجد بامره ثم اى مع الامام هم لانه
 ثم اى ان هذا داخل هم لو لم يسجد ياش اى سجدة تلاوة من الامام هم يسجد بامره ثم اى كان عليه ان يسجد بامره
 السبب هم فمنا اولي ثم اى في هذه الصورة قد سمعنا من الامام فادلى ان يسجد وان لم يدخل معه يسجد ياش
 اى لم يدخل الرجل مع الامام في صلاته يسجد بامره خارج الصلاة هم لتحق السبب ثم وهو التلاوة الصحيحة او السماع التلاوة
 الصحيحة على اختلاف المشايخ وقال مالك يسجد لان السماع بنا على التلاوة وسما وجدت في الصلاة فكانت صلاتية فاما
 يودي خارجا قلنا السماع وان كانت بنا على التلاوة ولكن الوجوب بالسمع فان قلت الصحيح ان التلاوة سبب

وقيل هو قول محمد بن
 فان قرأها الامام وسجد
 رجل ليس معه في الصلاة
 فدخل معه بعدما سجدا
 اذا قام لم يكن عليه
 يسجد ها لانه صار مدركا
 لها باوراك الركعة
 وان دخل معه قيل
 ان يسجد ها يسجد ها
 معه لانه لو لم يسجد ها
 سجدا ها معه فمنا او
 وان لم يدخل معه
 يسجد ها لتحق السبب

ففي حق السامع وكانت الصلاة فكانت السجدة صلاتية فلا يقضى خارجا قلت لما اختلفوا في ان السامع سبب صحة
الصلوة قلنا قد قلنا باوانها خارج الصلاة احتياطا فان قلت ينبغي ان لا يتابع الامام فيما اذا لم يسجد حتى شرع لانه ما وجبه
الصلاة قلت صارت صلاتية بالاعتدال او لا قلنا لا سيما في جعل غير الواجب اجبا وفي جعل الواجب غير واجبا في القعدة على
راس الركعتين اجبة للسافر باقتدائه بالقيم لم يسبق واجبه وكذا لو كبرم للابيع فلا يلزمه ركعتان ولو اقتدى بمصل النهر
الزينة الابيع حتى لم يقضه يقضه الابيع وذكره اربع عانى في شره للجمع ليس بخلاف في ذلك اجمالى كونها صلاتية بل بخلاف في
ذلك اجمالى ان مطلق السامع هل يوجب السجود فالصحيح انه اذا قصد الاستماع بسجود والا فلا فذلك لك اورد المسئلة في
الجمع بصيغة لا يفيد خلافا فام وكل سجدة وجبت في الصلاة فام يسجد باللم يقض شى اى لم يودد القضا بياقى بمعنى لا
كما في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة ايمى فاذا اتممت خارج الصلاة لانها صلاتية شى لانها مشبهة الى الصلاة وتضمن
عليه بان هذا خطأ لان التامث لا يثبت في النسب الصواب ان يقال سلامتها كما يقال في النسب الى الزكاة زكوة
واجاب صاحب الدراية عن هذا بان هذا خطأ مستعمل فيكون خيرا من صواب مستعمل رضى الاكمل بمثل هذا ما جاب بمثله
قلت كيف يكون الخطا غير من الصواب وهذا لا يقول به احد والصواب ان يقال في جواب ان الفقهاء
قصد بهم المعانى وكثيرا ما يتساهلون في صورة الاخطا لان جل قصدهم للمعنى فان قلت هذا الكل منقوص بما اذا سئلوا هم
في الصلاة ممن ليس معهم في الصلاة فاما سجدة وجبت في الصلاة ويسجد منها بعد ما كان المصنف بقوله وان سجدوا
في الصلاة الى حال وسجدوا بعد ما قلت قال صاحب الدراية الماذون قوله وكل سجدة اى سجدة صلاتية ولا بمن
هذا القيد حتى لا يرد النقض المذكور ولكنه ترك هذا بعد ظهوره وقال الاكمل وفيه نظر لان قوله وجبت في الصلاة اما ان يكون
صفة موضحة لوجه ما يميز عنها لان كل سجدة صلاتية واجبة في الصلاة او صفة كاشفة واداء السؤال وغير ما سئل عليه
والمرح والزمه المقام لا يقتضيه فالصواب ان يقال تقديره وكل سجدة عن تلاوه وجبت في الصلاة اى ثبتت
قلت هذا الذى قاله انما ينتهى اذ قلنا قوله وجبت في الصلاة حالا عن تلاوة ما اذا جلتا بصفة فالاشكال على حاله فان
قلت هو الحال لا يكون فائدة قلت هو الحال بهما قرب من المعنى كالموصف فافهم فان قلت فلم يسجدوا فيما غير مقصود لانها
تعودى سجدة الصلاة اذا سجد على الفور اما اذا اخرها فلا لانها تصير دينا عليه فبوات وقتها فلا يتبادر في ضمن الغير قال قلت
وقتها موسع فنتى سجد كان اداء لاقتضار قلت هذا عند محمد رواية عن ابى حنيفة وعنه ابى يوسف ورواية عن ابى حنيفة
ان وجوبها على الفور لا على التراخي فيجوز ان يكون المصنف اختاره لك م ولها شى اى وللسجدة مزية الصلاة شى
قال قاضى خان ان الصلاة اقوى لانها وجبت بتلاوة تعقبها جواز الصلاة لا ترس انه لو ضحك في سجدة التلاوة

وكل سجدة وجبت
في الصلاة فلم
يسجد - ها فيها
لم تقض خارجا
الصلاة لانها
صلاة
ولها مزية الصلاة

يستتبع طارئة ولو صحك فيما خارج الصلاة لا يستتبع فيكون لما نرى هم فلا يتأدى باننا نحن لان الكمال المحذور
 او اذ به بالنقص هم ومن تلا سجدة فلم يسجد بها حتى دخل في صلاة شش اى في مكان واحد فان قلت مجلس التلاوة غير
 مجلس الصلاة قلت بل واحد حقيقة وكلما اتمت حقيقة قطا به واما حكما فلان مجلس التلاوة مجلس العبادة فكان من جنس مجلس
 الصلاة هم واعادنا شش اى في الصلاة تلك الآية التي قرأها خارج الصلاة هم وسجد آخراته السجدة عن التلاوة من
 شش اى التلاوة التي وقعت خارج الصلاة والتلاوة التي وقعت في الصلاة هم لان الثانية شش اى السجدة
 الثانية هم اقوى لانها صلاتية فاستتبع الاول شش اى جعلت السجدة الثانية السجدة الاولى تامة لما كان
 المتأخرة في الصلاة افضل من الصلاة في غير هذا على رواية اجماع الكبير والمبسوط ونوار الصلاة التي رواها
 ابو حفص هم وفي النوازل شش اى اذ به نوار الصلاة التي رواها ابو سليمان لا تتبع احديهما فاذا كان كذلك
 اخرى اى من الصلاة لان الاولى قوة السبق فاستويا اى في جواب فلا يستتبع احدهما الاخرى هم قلنا لثانية شش
 اى السجدة الثانية التي من الصلاة هم قوة اتصال المقصود شش هو اذ به السجدة لان المقصود من وجوب السجدة
 اذ او ياهم فترجعت بها شش اى فترجعت الثانية بقوة الاتصال بالمقصود لان الاصل اتصال السبب بالسبب
 فان قلت هذا المسائل لبيان التداخل بالحاق الاول بالثانية خلاف موضوع التداخل لان السابق قد مضى
 واصحابه قد يكون ملحقا باللاحق قلت السابق قد يكون تبعا اذ كان اللاحق اولى كاستتبع قبل الفرقة ولان العكس
 قائم بهما فكان الحاق الاول بالثانية مكناهم وان تلانا شش اى وان تلاية السجدة رجل وكان خارج الصلاة
 هم فسجد لتلاوته ثم دخل في الصلاة قلنا ياشش اى تلك الآية هم سجد لها شش يعني يجب عليه ان يسجد لها لان
 الثانية شش اى السجدة الثانية هم هي المستتعبة شش اذ بان المتكلمة في الصلاة هي المستتعبة لقوتها لئلا
 في غير الصلاة لان بعضها فلو قلنا بعدم تعدد الوجوب بالحاق الثانية بالاولى يلزم استتباع التابع بتبوعه فلا يجوزهم
 ولا وجه الى الحاقها بالاولى شش قال الاكل لا وجه للاحاق السجدة المفعولة بالاولى اى بالتلاوة الاولى لانها
 اذا احتج بها هي تامة للثانية كانت السجدة ملحقمة بالتلاوة الثانية وذلك هم لانه يودى الى سبق الحكم قبل
 السبب شش فبين ان التداخل في هذه الصورة متعذرة فتجب سجدة ثانية للصلاة الثانية ثم قال واما ان
 ترد ضمير الحاقها الى التلاوة الثانية كما فعل بعض الشارحين واعترض على المصنف فانه قد قلت لبعض الشارحين
 الاترازي فانه قال في هذا الموضوع بانه انما لو احتجها المتكلمة في الصلاة بالمتعلق في غير هذا فان قلت
 السجدة المفعولة خارج الصلاة تحرى في التلاوة بين جميعا يلزم تقدم الحكم وهو السجدة على السبب هو التلاوة وتلقا به عليه

فلا تتأدى بالنقص

ومن تلا سجدة فلم

يسجد ها حتى دخل

في صلاة فاعادها

وسجد اجرة السجدة

عن التلاوة لان

الثانية اقوى لكونها

صلواتية فاستتبع

الاولى في النوازل يسجد

اخر سجد الفراع لان لاد

قوة السبق فاستوتنا قلنا

لثانية قوا اتصال المقصود

فترجعت بها وان تلاها

فسجد ثم دخل في الصلاة

قلنا ها سجد لها لان الثانية

هي المستتعبة ولا وجه

الى الحاقها بالاولى لان يودى

الى سبق الحكم على السبب

لا يجوز ثم قال في هذا التعليق نظر عندنا لانا انما نسلم تسليم الحكم على السبب لان شبه السجدة على التداخل في
السبب فعلى تقدير احقاق الثانية بالاولى لا يلزم ما قال لانه يكون السبب هو الاول وحده وقد تقدم
السبب فتلاوة بحكمه انتم كلامه قات الصواب كما قاله الاكمل والاصوب من كلامهما ان تقول -
لما لم يكن القول بالتداخل ههنا وجبت لكل تلاوة سجدة على حدة على ان في بعض النسخ ولا وجه الى كونها مستتبعة للاولى
فانهم هم ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائة سجدة واحدة ش قيد بقوله سجدة واحدة لانه اذا كرر سجدة
متممة يجب لكل واحدة سجدة ويقوله في مجلس واحد لانه اذا كان في مجلس فتمت فتمت السجدة على سبب بيان ان السجدة على
وقال النووي ان لم يسجد الاولى كفته سجدة واحدة وان لم يسجد الثانية اوجه الصواب يسجد وبه قال مالك احمد والثاني في كفيهم
الاولى قوله بن شريح ورجحه صاحب العدة وقطع به ابو جابر الثالث ان طال الفصل قرار ما يسجد ثم ذهب يعني انه شئ
ثابت منكرات ورجح فقرانا وسجدنا وان لم يسجد للاولى فعليه سجدة ثانى فان قرارنا في محاسنه فنجده ما ذهب به رجح
فقرانا ما سجدنا منه شئ تعدد السبب وان لم يكن سجدا للاولى فعليه سجدة ثانى شئ الاول انه اذا ذهب عن مجلسه بعد قرأته
ولم يسجد لما ثم رجح اليه فقرانا ما سجدنا فعليه ان يسجد لكل تلاوة سجدة هم والاصل شئ في هذا ان سبب السجدة على التداخل
شئ يعني في الاستحسان والقياس هم ان يجب لكل تلاوة واحكم يتكرر السبب ولما اوجه الاستحسان فهو قوله
وقال المحرر شئ وذلك ان المسلمين يحتاجون الى تعليم القرآن وتعليمه وذلك يحتاج الى التكرار فالحال ان التكرار
في السجدة يقضي الى الاحتياج لا محالة واخرج مرفوع ويؤيد ما رواه ان جبريل عليه السلام كان يقرر على النبي
عليه السلام ويقرر النبي على صحابه ويسجد مرة واحدة وقال الاكمل قد صح ان جبريل عليه السلام كان ينزل بآية
السجدة على رسول الله عليه السلام ويكرر عليه وكان رسول الله عليه السلام يسجد لمائة مرة واحدة تعليمًا بحوزة التداخل
قائت نزول جبريل عليه السلام بآية السجدة ويقرأ من القرآن على النبي عليه السلام صحيح لا شك فيه ولكن صحة بقية القضية من ابن ولم تعرض
اليه فالكفى بهج والنفل كان ابو موسى الاشعري يلقن الناس القرآن في مسجد البصرة ويكرر السجدة ويسجد مرة واحدة وروى عن
ابى عبد الرحمن السلمى هو معلم الحسن الحسين انه كان يعلم الآية الواحدة مرارا ولا يزيد على سجدة واحدة وقد اخذ
التلاوة عن الصحابة فانظروا انه اخذ عنكم عنكم وهو تدخل في السبب وان الحكم شئ على التداخل الذي عليه سبب السجدة
تدخل في سبب وهو التلاوة دون الحكم وهو وجوب السجدة وهو ان يحل التلاوة الغورية في المجلس تلاوة فلم يكن الثانية والتلاوة
لا وجوب اذا السبب في التحقيق لا يجوز ترك حكمه في العبادات احتياطا وضعف الشخصى التداخل وقال الصيغ ان سبب وجوب
حرمة التلاوة الثانية تكرار محض فلم يكن سببا فلا يجب به شئ وقال الماتريدي سبب وجوب تلاوة مقصودة ولم يوجد في الشا

ومن كثر تلاوة سجدة
واحدة في مجلس واحد
سجدة واحدة فافترها في
مجلسها هاد هاد رجح فقر
ثانية وان لم يكن سجدا للاولى
فعليه سجدتان والاصل ان
سبب السجدة على التداخل
دفعاً للحجج تدخل في
دون المحكم

لا يتابع الاصل في ذكره لاختلاف الفكر في ذلك سيلة هم وهذا من اى التداخل في سببهم اليق بالعبادات من لان لو لم يتعد
 الاسباب ليزن ترك الاحتياط في امر العبادة لانه يلزم الاستقلال به وجوب سبب لاثبات فلا يجوز لان العبادة تحتها في اثباتها
 لاني استقامها هم والثاني بالمعقوبات من اى التداخل في الحكم دون سبب اليق بالمعقوبات لانما لست مما تحتها فيها
 بل في ما يفصل التداخل في الحكم لكيون عدم الحكم مع وجود الموجب مضافا الى عفو الله وكره فانه هو الموصوف بدمع العفو
 وكما انكرهم وختمه بدين الفصلين يظهر في الاول فيما اذا تلى آية سجدة فسيتم ثم قرأ تلك الآية في ذلك المجلس من انكره
 تلك السجدة عن التلاوة التي توجع بعد ما في الثاني اذا زني فجلد ثم لو زني بجلد ثانيا وكذا كانت اشارة بالعبادة التداخل
 في الاسباب بخلاف ما اذا زني ولم يجلد ثم زني بجلد مرة واحدة للتداخل الحكم لمعقوبة هم وامكان التداخل في الاول
 الشرعي هم عند استحوا المجلس لكونه جاسعا للمنفقات من اى الاتري ان شطري العقيد بجمعا المجلس وان تفرقا بالاول
 والاتحاد والمجلس اشتر في جميع المقدورات كما في الايجاب لا قاريرا لا ترى ان من قبل التلاوة اربع مرات في مجلس واحد
 يجعل مقرا مرة واحدة وفي المجلس المتماثلة يجعل مقرا اربع مرات فكذلك هنا هم فاذا اختلفت من اى المجلس
 هم عاد الحكم الى الاصل من وهو وجوب التكرار لعدم اجماع قان قلت لم لا يجمع اجماع بين الآيات في المجلس كما جمع
 بين المرات في قلت لعدم اخرج فان آية السجدة محصورة والغالب عدم تلاوة اجمع في المجلس بخلاف التكرار
 للتعليم فانه ليس محصور هم ولا يختلف من اى المجلس هم بمجر القيام من اى الموضع وموقعا وقام ثم قبل الشتر
 صح قبوله كذا في الكافي ولو قرأ ما هو قاعده ثم قرا بالايجاب الاسجدة واحدة هم بخلاف التخيير من اى التي
 قال لما زوجه اختار في قنانت فقالت اختيرت نفسي لا يقع الطلاق هم لان من اى لان القيام الخيرة هم دليل
 الاعراض من لان المجلس تبيل حقيقة هم وهو من اى الاعراض هم يربط هناك من اى في الخيرة ثم المجلس بالاختلاف
 اذا قرب عن ذلك بعيدا فان كان قريبا لا يختلف فالفاصل بينهما ما ذكر في المحيط اذا شئ خطوتين او ثلاث فهو قريب و
 ان كان اكثر من ذلك فهو بعيد وفي المبسوط في رواية ابن رستم عن محمد قال محمد نحو عرض المسجد او طوله فهو قريب وفي
 المبسوط فان قام قاعدا او اكل فبنته او شرب شربة او عمل عملا يسيرا ثم قرأ فليس عليه اخرى لان هذا القدر لا تبدل المجلس في الرد
 بالاكل لا يختلف المجلس حتى يشيع وبالشرب حتى يري وبالكلام العمل حتى يكثرا استسنا في شرح الجمع لا مكنة التي تحت حكمها
 كما مسجد والجامع والبيت والسفينة سائرة كانت او قننة نحو من والغير والنهر العاسع والدابة السائرة وركبها في الصلاة
 قال في فقه الاماكن اذا كرر التلاوة لا يلزمه الاسجدة واحدة وهو مخير ان شاء سجد اعادة التلاوة الاول
 وان شاء وسجد اعادة الخيرة لا مكنة التي يختلف حكمها وتعدد الوجوب لاداة السائرة وركبها ليس في الصلاة والاشي في الصلاة

دهو اليق
 بالعبادات
 والثاني بالمعقوبات
 وامكان التداخل
 عند اعتقاد المجلس
 لكونه جامعا
 للمنفقات
 فاذا اختلفت
 على الحكم الى
 الاصل لا يختلف
 مجرد القيام
 بخلاف
 الخيرة لانه
 دليل الحكم
 وهو البطل
 هناك

وفي تسديتة الثوب
 ينكر الوجوب في المنقل
 من غصن الى غصن كذلك
 في الاصل وكذا في الدنيا
 للوجوب لو تبدل
 مجلس السامع عن الثاني
 يتكرر الوجوب على
 السامع لان السبب
 في حقه السامع وكذا
 اذا تبدل مجلس السامع
 دون السامع على ما قيل
 ولا صح انه لا يتكرر
 الوجوب على السامع
 لما قلنا ومن الواجب
 كبره ولم يرفع يديه
 وسجد ثم كبر ورفع
 رأسه اعتبارا
 لسجدة الصلاة

او الياض في البحر والنهر العظيم وفي تسديتة الثوب يتكرر الوجوب
 الكبريات في آية واحدة مرارا اختلف المشايخ قال بعضهم كفيته بجملة واحدة لان المجلس احد حيث الاسم وقال بعضهم بلزيمه
 بكل تلاوة سجدة لان المجلس تبدل حقيقة بتبدل المكان ولا يعتبر اتحاد العمل كما في سائر الدار وبه الاصح هم وفي المنقل من
 غصن الى غصن كذلك في الاصل ش اي يتكرر الوجوب في الاصح يرجع الى المذكورين تسديتة الثوب والمنقل هم وكذا في الدنيا ش
 وقال لا تترار في تسديتة الثوب الدنيا والذى يدور حول الرمي والذى يصح في الخوض والنهر والذى يطرأ
 غصن ثم انتقل الى غصن آخر والاصح هو الايجاب هم للاختصاص اي بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد المجلس لا بتبدل
 المجلس فلا يتكرر الوجوب بالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب نقلا بالاعتبار احتياطا وفي الآية وفي لفظ الكتاب اشتد
 الى انه لا خلاف في التسديتة لانه قطعها باجواب من غير تردد يدل على ان اختلافات الشك في المنقل من غصن الى غصن في
 الدنيا وفي النهاية وهذا اللفظ اشار به الى التسديتة والمنقل كما ترى يدل على ان اختلافات الشك في المنقل من غصن الى غصن
 غصن وفي الدنيا لانه قطعها باجواب من غير تردد ثم شبه اجواب الثاني بذكر الاصح ولكن ذكر الاختلاف في
 شروح الجامع الصغير في المسائل ثلث كلاما وقال ان كل من قال صاحب النهاية وذكره اه ما ذكرنا ثم قال وليس بواضح يجوز
 ان يكون قوله في الاصح متعلقا بالمسلمين حمدا وقوله للاعتبار يجوز ان يكون وجه الاصح في الصور الثلاثة المذكورة فقلت الظاهر
 ان قوله في الاصح متعلق بمسألة المنقل من غصن الى غصن وقوله للاعتبار متعلق بمسألة الدنيا وقطع صاحب الهدى
 بجوابي مسألة بنفي او اثبات لا يتأثر من كون الخلاف في حقيقة من ولو تبدل مجلس السامع ولو تكرر الوجوب على السامع ش
 بالاتفاق المشايخ يوجب صرح الامام الزاهد السفاقي فعلى قول من يقول السبب في حق السامع السامع فظاهر وعلى قول من يقول ان
 في حقه التلاوة فكذلك الظاهر لان اشهر البطل تعدد التلاوة المتكررة في حق الثاني كما لا يخفى على من لا يفتقر الى حجة في حق السامع
 فاعتبرت حقيقة التعدد فكرر الوجوب عليهم لان السبب ش اي سبب جوب السجدة هم في حقه ش اي في حق السامع
 هم السامع ش فكرر بسبب تكرار الوجوب هم وكذا ش يتكرر الوجوب هم اذا تبدل مجلس السامع دون السامع على ما قيل ش اي
 على قول البعض المشايخ وهو قول فخر الاسلام ايضا هم والاصح ان يتكرر الوجوب على السامع لا قلنا ش اشار به الى قوله لان السبب
 حقه السامع ومكان السامع متحد فلا يتكرر الوجوب هذا قول القاضي في الجواب صاحب شرح الطحاوي ومن اراد السجود ش اي سجود
 التلاوة هم كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بالسجدة الصلوة ش يعني اعتبره اعتبارا بالسجدة الصلوة وقوله كبر اشار
 الى ان التكبير فيها سنة كما في السبب وقال لا سيما في ويرفع صوته وفيه إشارة الى ان التكبير ليس واجب بل هو سنة لما ذكرنا واذ في ذلك
 ذكره في المحيط فقال روى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكبر عند الاخطا لان تكبير الانتقال من الركن وعند الاخطا وههنا لا يكبر

وهي رواية الحسن عن أبي يوسف وفي الخبر وقيل كبير في الاستدلال ولا يكبر في الاستدلال وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة
وقيل كبير في الاستدلال بخلاف وفي الاستدلال بخلاف بين أبي يوسف وحمد على قول أبي يوسف لا يكبر على قول محمد كبير وعند
جمهور الشافعية كبير للسجود والركعة وقيل لا يكبر فيها وفي غير الصلاة يكبر للافتتاح ثم للسجود ثم للركعة
وهو قول أحمد وهو شرط في المشهور وفي وجهه يستحب في الثالث لا يشرع أصلاً وهو قول أبي جعفر منهم وقوله ولم يرفع يديه حرز
عن قول الشافعي فإن عنددهما أن يسجد سجدة واحدة فيكبر فيها يديه نادياً ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للركعة ويسلم
وأولها وضع اليد على الأرض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الفرائدية وقال القاضي من أخطأ به وقيل من المذهب
أن لا يرفع يديه وهو حديث متفق عليه وبقوله لنا قال إبراهيم وأبو الحسن وأبو طهارة وابن سيرين
وأبو عبد الرحمن وعامة ذكر ذلك كذا في أبي شيبة هم وهو المروي عن ابن مسعود عن النبي المذكورين صفة سجدة
الركعة هو مروي عن عبد الله بن مسعود وذا غريب لم يثبت وأما مروي عن عبد الله بن عمر وقال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد سجدة واحدة أو سجدة واحدة ثم لا تشهد عليه من أي على من يسجد
للركعة وبه قال مالك وعن الشافعي فيه قولان وقال أبو حنيفة لا تشهد وقال خواجه زاد وقال الشافعي في كتاب
يسجد فيها تسليماً ولا تشهد وبه أخذ بعض أصحابه من أصحابه لم يأخذ بها قال الشافعي لكن قال فيها تشهد وتسليم
وكان ابن شريح يقول فيها تسليماً لكن لا يحتاج فيها إلى تشهد وفي التبيين قيل تشهد ويسلم وقيل يسلم ولا تشهد والنظر
أنه لا تشهد ولا يسلم واختلف على صاحب التبيين فيه بشيئين أحدهما أنه صرح بنقل الشافعي أنه لا يسلم وأنه ليس
بفرض غيره وليس الأمر كذلك بل القولان مشهوران في اشتراط السلام الثاني أنه صرح بأن الرابع في المذهب
لا يسلم وليس كذلك بل الصحيح عند أصحابه على ما حكاه النووي اشتراط السلام قال ومن صححه أبو حامد وأبو الطيب
في تحقيقه والرابع وآخرون ولا تشهد عند أخطأ به نص عليه في رواية الأثرابي هم ولا سلام من أي ولا سلام
عليه أيضاً وقال النعماني الحسن بن سعيد بن قباب مالك وعطاء وأبو صالح وقال ابن المنذر قال أحمد ما التسليم فلا أد
ما هو عنه أنه فرض ويجزئ تسليماً وعنه تسليمان ولا يسلم في البويطي وقال لمن في يسلم هم لأن ذلك من
أي السلام للتحليل وهو من أي التحليل هو يتبع أي يتبعه سبق التحريم من أي لأنها معتبرة بسجود الصلاة وسجود الصلاة
لا تقتضي التسليم وهي من التحريم من عدمه من هذا اللفظ خطأ عن أبي الطاهر وصوابه بعد وثمة فإن قلت كيف يكون بعد
وتذكر من أراد السجود كبر والتكبير التحريمية كما في الشرع في الصلاة قلت ذاك التكبير لا التحريم بل للشا بتهنية
وبين سجدة الصلاة والتكبير ليس بالتحريم بل لا يقال إلا بالسجود فكذا هنا قال من أي محمد في

وهو المروي
عن ابن مسعود
لا تشهد
ولا سلام
ذلك للتحليل
وهو يستند
سبق النص
وهي معدومة
قال

في اجماع الصغير وكبره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها او يدع ش اي تترك ولم يستعمل ما معنى فيه اللفظة
الى قراءة ما دونك ريك بالتخفيف وهي شاذة ويدع هم آية السجدة بانها يشبه الاستسكان عن ش اي
الاعراض عن السجدة وليس ذلك من جنس المومنين وهو يودع ايضا الى حيران بمض القرآن وقال الشافعي
يكروه تسعة آية السجدة في الصلوة سواء كانت صلوة السر او الجهر وقال مالك كبره تركها في جميع الصلوات وعندنا
يكبره فيما يبرءون ما يجبرونه قال محمد ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة ش اي مبادرة
اليك ش اي السجدة هم قال ش اي قال نحو من الصلوة هم واجب الى ان يقرأ قبلها آية او آيتين دفعا لتوهم
التفصيل ش اي تفصيل بعض الآيات على البعض هم يستخذون ش اي آتحن الشانج هم اخذوا ش اي اخذوا آية
السجدة هم لشفقة ش اي لاجل لشفقة هم على السامعين لان السامع ربما لا يودعها في الحال المانع فلا يودعها بعد ذلك بسبب
الدينان فينتج عليه الواجب فياثم وفي المحيط اذا كان التالي وحده يقرأ كيف شاء جهر او خف وان كان معه
جماعة قال شانجنا ان كان القوم مستهينين للسجود ودفع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء ما ينبغي ان يجبر حتى يسجد
القوم معه وان كانوا محضين وبطن انهم لا يسجدون او يشق عليهم اداء ما ينبغي ان يقرأ ما في نفسه تحزرا عن تسليم السلام
فروع تختلف الجاس للموم ضلها وقامع الاختلاف ذكره في المحيط وفي جوامع الفقه القيام والقعود والاركان
والركوب والنزول لا يوجب اختلاف الجاس وكذا الانتقال في البيت والمسجد من زاوية الى زاوية ومن جانب
طولا او عرضا وقيل ان كان البيت كبيرا او المسجد كبيرا كما المسجد الجامع تختلف وفي المنفعة عن محمد في المسجد
لا يتكرر من غير تفصيل وفي جوامع الفقه كل ابو بكر عن غير القرآن كلمة وسجد لكل سجدة ثم وثانها ثانيا في المعنى في ثلثها
ثم مسح او ملل كبير اثم مللها كيفيه سجدة وفيه ولا يجوز اداء ما في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ ما فيها فان قرأ ما
في وقت مكروه سجدة في وقت غير مكروه قيل لا يجوز قيل ان قرأها عند الطلوع وسجد ما عند الغروب يجوز ولا يجوز العكس في
الاصل اذا قرأ سجدة في آخر السورة في صلوة ان كان بعد ما آية او آيتان الى آخر السورة ان شاء ركع وان شاء سجدة
يعني ان شاء ركع لما ركع على حدة من شاء سجدة لها سجدة على حدة والسجدة افضل واذا سجد بعد القيام لانه
يتحتاج الى الركوع ويقرأ بنفسه سورة ثم يركع من شاء ضم اليها آية من السورة الاخرى حتى يصير ثلاث آيات كبره
لو لم يقرأ بعد ما شئت ثم الى الركوع يحتاج الى النية لخالفة بينها في السجدة لا يحتاج اليها وقيل بان شات اتمام ركوع الصلاة
مقام سجدة التلاوة وقتله عن ابي حنيفة ابي يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة ما يدل على ان
سجدة الركعة تنوب عن سجدة التلاوة وقد روى عنه اذا كانت السجدة في آخر السورة كالآية

ويكبره لا يقرأ
السورة في صلوة
او غيرها ويدع
آية السجدة
لانه يشبه
الاستسكان
عنهما لا بأس
بان يقرأ آية
السجدة ويدع
ما سواها لانه
مبادرة لها
قال محمد
احب الى
ان يقرأ قبلها
آية او آيتين
دفعوا هو
التفصيل استخرا
نحفا لشفقة
على السامعين
والله اعلم

والنهي عن قريباته كسبي اسرائيل وان شئت فقل من فرغ من السورة اجزائه سجدة الركعة عن التلاوة وتختلف المشايخ فيما اذا ركع وسجد للصلاة دون التلاوة فالركوع نيوب عنها وسجدة الصلاة قبل الركوع لقريته منها ثم اتفقوا على ان الركوع لا نيوب عن السجدة بدون النية واختلفوا في السجود وقال ابن جماعة وجماعة من المشايخ لا نيوب ما لم ينوي ركع او بعد استوائه قائماً او سجد للصلاة وتلاوته وقال غيرهم ان النية فيها ليست بشطر والصلوة اقوى فتعنيون عنها كذا في الخبر قوي المحيط لو لم ينوي السجود لم يجز لنقض عليه في النواذر لان الصلوة تنجزها كلها فلا نيوب منها شيئاً الا بالنية وقبله يجوز بدون النية وروي الحسن عن ابي حنيفة ان السجود نيوب دون الركوع وفي المبسوط الاصح ان سجدة الصلوة تنوب عنها دون الركوع وفي قاضيهان وقال عامة المشايخ لا يحتاج الى النية لصير موادة بالصلوة لانها اقوى الا اذا انقطع الصور فحتاج الى النية وان كان بعد ثلاث آيات الى آخر السورة او كانت في آخر السورة او كانت في وسطها فحكم في هذا كلها ما ذكرناه فلوانه لم يركع لها ولم يسجد لها في هذا الوجهه على الفور ولكن قرأ ربعاً من السورة اخرج الى سورة اخرى فقرأ منها شيئاً ان قرأ بعد ثلاث آيات او كانت السجدة في وسط السورة لم يجزه الركوع وسجدة الصلوة عن التلاوة لانها صارت ديناً عليه لفوات محلها وفي الاصل والجود ان الآيات الثلاث انما تصير فاصلة ومانعة وقوع الركوع والسجود عن التلاوة واذا كانت في وسط السورة ولا تصير مانعة في آخرها وفي المربعين اني عن شيخ الاسلام اذا قرأ ثلاث آيات بعد ما يقطع الفور ولا نيوب الركوع عن التلاوة وقال الحلواني لا يقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث آيات وكذا في قاضيهان وفي جوامع الفقيهين نيوباً عند الركوع ولو قرأ ما في الركوع اختلفوا فيه وبعد ما رفع راسه لا يجوز الاروطة عن ابي حنيفة ولا يعني للامام ان يقرأ سجدة في لا يجز بها لانه اذا لم يسجد يصير تاركاً للواجب لان سجدة طين القوم اجنبية ياتي بها قبل الركوع فلا يتايعونه بشطر في السجدة الطاهرة من الانجاس بدنا ومكاناً وثباتاً واستمر العورة وتقبل القبلة والنية وكل ما يفسد الصلاة يفسدها وفي المفيد المجاوة لا يفسدها وفي رواية بن السكن عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وجهه وعن الشعبي مثله وفي سنن ابن ابي شيبة عن عثمان بن عفان وابن المسيب ان الحائض تومي برأسها قال ابن المسيب ليقول اللهم لك سجدت هذا خلاف ما عليه الجهور من صحاب المذاهب الاربعة وعن النخعي في رواية تميم ثم سجد كما في الجنازة وذكر ابن بطلال عن ابن عباس م الى عبد الرحمن انه يشترط فيها استقبال القبلة وقال بن المنذر وقد روي عن الشعبي انه كان يسجد حيث كان وجهه ذكره في الاشراف وفي خزانة الاكل للوسجد بها بغير القبلة جلا بازت وذكر ابن تيمية رحمه الله ان القاري اذا كانت محدثاً لم يسجد ولم يقضها اذا توضأ وكذا المستمع وكذا المستظهر اذا طال الفصل لم يسجد وروي عن ذلك عن النخعي والاوزاعي وعندنا يسجد اذا توضأ وبه قال كحول والثوري واسحاق وجماعة وفي

بين البابين من حيث وجود النقص فيما هو ظاهر والذي ذكره الشرح ههنا المغزل من الوجه على ما لا يخفى من
السفر الذي يتغير به الأحكام ان يقصر الانسان مسيره ثلاثة ايام وليا يباش السفري اللغة قطع المسافة بين
بما وهما بل المراد قطع خاص وهو الذي قال بقوله الذي يتغير به الاحكام اراد بتغير الاحكام قصر الصلوة والافطار
والشيخ ثلاثة ايام وليا يباش سقوط الجمعة والعيدين وسقوط الاضحية وحرمة الخروج على النخلة بغير حرم وكلية
ان في ان يقصد مصدرية في محل الرفع لانه خير المبتدأ اعني السفر والقصد هو الارادة الحادثة المقارنة لما
عزم وقيد به لانه لو طاف جميع العالم بلا قصد سير بالاقدام لا يكون مسافرا ولو قصد ولم يظهر ذلك بالنية فذلك
تكان التغير في حق تغير الاحكام لهما فان قلت الاتامة تثبت بمجرد النية فما بال السفر هو لم يجعل بمجرد هـ و
قال الترمذي اذا جاوزت المصغرة قاصدا مدة السفر لا يكون مسافرا كذا اذا جازها وهو يقصد ما دون
مدة السفر وكذا اذا قصد مدة السفر ولم يجاوز بيوت المصر لا يكون مسافرا لان مجرد العزم لا يعتبر ما تم فصل
فمن هذا عرفت ان صاحب الهداية تسامح حيث لم يذكر فيه مجاوزة بيوت المصر قلت المصنف في صدر
تعريف السفر والذي ذكر شرطه غيره ويحيى ان شاء الله تعالى م سير الابل ثلث بالنصب انه بدل من قوله على انه مسير او على
صلف البيان قد عظم السنن في اعراب هذا الموضع حيث قال بالنصب سير الابل كذا سمعت من الشيخ وجده مقيما فجعلت
بجوز ان يكون قصد بالتقدير اعني سير الابل يجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر المبتدأ ثم عرفت تقديره هي سير الابل ثم شئنا
نقل بالنصب ايضا عطا على ما قبله ويجوز الوجهان المذكوران ايضا ولا يرد بالسير ليل ومنا انما المراد سير النار لان
الابل للاستراحة وليس بشرط وجهاه من الفجر الى الفجر لان الادعى لا يطبق ذلك وكذا الدابة لا يطبق المشي
في بعض النماز ونزوله للاستراحة ملحق بالسير في حق تكميل السفر وفي هذا الموضع اختلاف كثير فقال اصحابنا والكل
اقل مسافة يقصر فيها الصلوة مسيره ثلاثة ايام وليا ليس بسير الابل ومشى الاقدام في اقصر ايام الشئنا على السير
وابطائه يجعل والوسط هو المذكور وهو سير القافلة وفي التحفة هذا جواب ظاهر الرواية وفي المفيد لو سلك
طريق هي مسيره ثلاثة ايام واكنه ان يعمل في يوم من طريق آخر قصر قدر ابو يوسف يومين واكثر ثلث
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواية ابن سماعة عن محمد وفي المحيط والتحفة وهو رواية عن ابي يوسف ومحمد
واكثر اليوم الثالث ان يبلغ مقصده بعد الزوال في اليوم الثالث وذكره الاسيغاني وقال الرغزاني وعلمه شأخ
قدر وها بالفراسخ فقبل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال الرغزاني وعليه الفتوى
وفي جوامع الفقه وهو النخار وقيل خمسة عشر فرسخا وما ذكره المصنف هو مذاهب عثمان وابن سبوء وسوب

السفر الذي

يتغير به

الاحكام

ان يقصد

مسيرة

ثلاثة

ايام وليا

بسير الابل

ومشي

الاقدام

بن علقمة عن أبي التيميد وخديجة ابني وابو قلابة وشريك بن عبد الله بن جبر و ابن سيرين والسعبي والنخعي والكرخي
واحسن بن حي وعلي صاحب المبسوط عن ابن عباس ابن عمر رضي الله عنهم مثل مذهبنا والصحيح عن ابن عباس و
ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك روى البخاري ان ابن عباس وابن عمر كانا يقصران في اربعة من وجوه الاول رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانا هو فلما وانشأ في فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة فكيف يعمل به الا
ان غيرهما من الصحابة انما لم يأتوا بذلك اختلفت عنهما في ذلك اشد اختلاف روى ايوب وجديد بن جريح عن ابن عمر
انه لا يقصر في اقل من ستة وتسعين ميلا الا ربع انه لم يذكر انه منع في اقل من اربعة برودري عن حفص بن غنم
وهو اول من نافع انه قصر في ثمانية عشر ميلا ذكر ذلك الحافظ ابو جعفر والكتاب عن الحديث انه يرويه اسمعيل بن
عبيد الله بن موهب عن عبد الوهاب بن محمد وعبد الوهاب اشد ضعيفا عنه قال يحيى و احمد ليس بشيء وقال
الثوري كذاب وقال النسائي مترك الحديث وقال النووي قال ابو حامد والصابغ والناقل والبيان وغيرهم
لشأنهم سبعة نصوص في مسافة القصر قال في موضع ثمانية واربعون ميلا وقال في موضع ستة واربعون ميلا و
في موضع اكثر من اربعين ميلا وفي موضع اربعين ميلا وفي موضع يومان وفي موضع يوم وليلة واصحابه وكيف
والبطياني التوفيق بين الاقوال واستحب الشافعي ان لا يقصر في اقل من ثلاثة ايام ولياليهن لاجل مذهبنا في عطف
رضي الله عنه حتى يخرج من الخلاف ولفظ المحلى في مختصر المزني فاما انا فاحب ان لا يقصر في اقل من ثلاثة ايام لثبوتها
على نفسي قال ابو الطيب وكذا القوله في الصلوة خلف المريض قائما الا فضل ان يستحب صحبا يصلي بهم حتى يخرج
من الخلاف وكقوله اذا خلف الا فضل ان لا يكفر بالمال لا بعد الحنث تخرج من الخلاف وقال الاوزاعي
يقصر في يوم تام قال بن المنذر في الاسراف وبه اقول وعلي بن حزم في الحكمي عن ابي داود شقيق بن سلمة انه سئل
عن القصر من الكوفة الى واسط فقال لا يقصر الصلوة في ذلك وفيها مائة وخمسين ميلا وعن الحسن بن حي في روى
لا يقصر في اقل من اثني وثمانين ميلا كما من الكوفة وبغداد وذكر في التمهيد عن داود الطائفي انه يقصر في طول
السفر وقصره وقال ابو حامد حتى لو خرج الى بستان له خارج البلدة قصر وفي المبسوط قال فمناط القياس لا تقدر فيه
بل العمل باطلاق القرآن وفي الحكمي انه لا يقصر في اقل من ميل عند الطائفة وممنهم فاطلاق ابي عبيد
واطلاق ابي حامد وشمس الائمة من غير صحيح فان ابن حزم اجترأ مذهبه من غير اهل مذهبه هم بقوله عليه السلام
يسح المقيم كمال يوم وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها مثل الحديث صحيح وقدم الكلام متوفي في باب المسح على
والما وجه الاستدلال به فقولهم هم عم الرخصة الجهنس شئ عم رخصة المسح ثلثة ايام ولياليها الجهنس جميع المسافر

فقله
عليه
السلام
ميسم
المقبول
الحال يوم
وليلة
والسافر
ثلثة
ايام
ولياليها
عمت
الرخصة
الجهنس

وقوله الرخصة مرفوع باساده الى عم و اجنس من صوب لانه مفعول بيان ذلك ان الالف واللام في قوله والسافر
لا يخلو اما ان يكون المراد المعهود او الجنس المعهود منتفقتين اجنس وموان يكون المسافر شاملا لجميع المسافرين
فلا يكون القاصد لما دون ثلاثة ايام وليا ليها مسافرا لو كان مسافرا يلزم ان لا يكون اللام للجنس وهو فاسد فاذا
كان للجنس لعدم المعهود يكون الرخصة عما بالنسبة الى من هو من هذا الجنس وذلك يستلزم ان يكون التقدير بثلاثة
ايام ايضا عما بالنسبة الى ذلك والا لكان يقضيه صا وقا وهو بعض من هو مسافر لا يمسح ثلاثة ايام ويلزم الكذب المحال
على الشايع ان كانت الجملة خبرية او عدم الامثال لانه كانت مطلوبة وذلك لا يجوز لما ثبت ان اللام للجنس من ضرورة وهو
قوله من ضرورة عموم التقدير مطلق اي ومن ضرورة الجنس التقدير بثلاثة ايام في حق كل مسافر لا ذكرنا ليقال
ان انصر ليقضى ان كل من صدق عليه انه مسافر شرعا له مسح ثلاثة ايام كما ان كل من صدق عليه انه مقيم شرعا مسح يوم
وليلا يفتنه اللام ويقال ان قوله المسافر يقضي ان السفر هو العلة لا قصره فكما تحقق السفر تحقق المسح ثلاثة ايام و
وليلا يفتنه لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان قلت عموم التقدير في المدة انما يلزم
من عموم الرخصة للجنس اذا كان قوله ثلاثة ايام ظرفا بقوله مسح لانه مسافر قلت لو جاز في قوله يوما وليلا ان
يقع ظرفا لقوله المقيم لا لقوله مسح لانه الى نسق واحد فيفسد المعنى لانه يكون معناه المقيم يوما وليلا مسح وغيره
لا كما اذا قال ما قام شهر او سنة وثنين مثلا فاذا كان كذلك قلنا الحرف للفعل لا للفاعل في الوجهين فان قلت
سبب ان ظرفية الفاعل ولا يلزم ما ذكرتم لانما نجد وليلا يجوز مسح المسافر يوما وليلا او اقل وهو وارو عن
ابن عباس عن النبي عليه السلام قال يا اهل مكة لا تقصروا في ادنى من اربعة بروج ومن مكة الى عطان قلت قد
ذكرنا هذا الحديث ما فيه ما يرويه فان قلت هذا ترك الظاهر لان ظاهره يقتضيه استيفاء مدة ثلاثة ايام وليلا
وذلك ليس بشرط بالاتفاق قلت المتروك لا تترجمه ملحق بالسير في حق تكميل مدة السفر تفسيره على ما ذكرناه هم قوله
ابو يوسف ج مسح اي قدر ابو يوسف الحديث في مدة السفر في اكثر الفسخ وقدر بلاضمير منصوب والتقدير وقدر ابو يوسف
مدة السفر يومين واكثر اليوم الثالث مسح وهو رواية الملع عن ابي يوسف وجبا ان الانسان قد يسافر في
ثلاثة ايام فيجعل السير يبلغ قبل الوقت بساعة لا يعتقد بذلك هم والشافعي بيوم وليلا في قول مسح اي قدر
مدة السفر يومين وليلا في احد قوليه وقد ذكرنا ان له اقوالا بسبعة قال الاكمل وربما يدل على ذلك جواز السفر في
قلت نسبة هذا الاستدلال الى الشافعي لاجل لان في حديث عبد الوهاب بن مجاهد اربعة بروج وهو يومان وكفى
بالسنة بلهاش الباء زائدة اسي كفي السنة حجة على ابي يوسف والشافعي واراوا السنة الحديث المذكور وقوله

ومن طريقه

عموم

التقدير

وقدر

ابو يوسف

بيومين

واكثر

اليوم

المثلث

والشافعي

بيومين

في قول

وكفي

بالسنة

حجة

عليهما

والسير

المذكور

هو الوسط

وعنه حقيقة

التقدير

بالمراحل

دهوق

من كلال

ولا يعتبر

بالفرسخ

هو الصحيح

ولا يعتبر

السير الماء

عليه السلام مع التيميم يومياً وليأية الحديث وكون هذا الحديث حجة عليهما غير ظاهر وأما أبو يوسف فإنه حكم ما قاله أبو يوسف
حكم ثلاثة أيام على أن يذهب رويته عند ما الشافعي فإن له أن يقول في هذا كما ذكرنا وقوله الضمير عليه يومان هم
واسير المذكور هو الوسط من لان يحمل السير يريدوا الطاه سير العجالت وخير الأمور أوسطها وفسره في الجامع الصغير
بشيء الاقدم وسير الابل لانه الاوسط وفي المبسوط مسيرة ثلاثة ايام مع الاستراعات التي تحملها من اقصر ايام
السنه وهذا مذهب ابن عباس واحدا الروايتين عن ابن عمر رضي الله عنهما وذلك لانهم لم يريدوا من مسيرة ثلاثة
ايام ولياليها ان يكون ليلاً ونهاراً على ما ذكرناه عن قريب هم وعن ابي حنيفة التقدير بالمراحل شىء يعنى روي
عن ابي حنيفة ان مدة السفر تعتبر بثلاث مراحل وهو جمع مرحلة وهو قريب من الاول شىء اى التقدير بالمراحل
قريب من التقدير بثلاثة ايام ولياليها لان المقادير في كل يوم من السير مرحلة واحدة خصوصاً في اقصر ايام السنه
فان قلت يشكل سئلته ذكرها في المحيط على اشتراط مسيرة ثلاثة ايام وثلاث مراحل تسكنا بالحديث المذكور
بى ان المسافر اذا كبر في اليوم الاول وشىء الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة ويات فيها ثم كبر في اليوم الثاني
وشىء الى بعد الزوال ونزل فيها للاستراحة ويات بها ثم كبر في اليوم الثالث وشىء الى وقت الزوال فبلغ الى المقصود قال الشافعي
الصحيح انه يصير سافراً عند النية ومعلوم انه لا يمكن من استيفاء مسير ثلاث ايام في هذه المسئلة لانها ليست بثلاثة ايام كاملة فخرج
انه سافر قلت انه لم يمكن حقيقة فقد تمكن منه تقدير لان النزول للاستراحة طلق بالسير في تحصيل مدة السفر ولا يقرب بالفرسخ
شىء اراد انه لا عبرة في تقدير المدة بالفرسخ وحق قوله هو الصحيح شىء عن قول بعض المشايخ فانهم قدروا بالفرسخ ثم تنافوا
فيما بينهم فحيل احد وعشرون فرسخاً وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر وفي الدراية والفتوى على ثمانية عشر لانها اوسع
الاعداد وفي جوامع الفقه هو المختار وفي المحتجبى فتوى اكثر ائمة خوارجهم على خمسة عشر وفي الاربعين للبخاري السفر
ثاني عشر فرسخاً وفي جوامع التاجرى قريب من هذا وقال المنعنياني وعامة المشايخ قدروا بها بالفرسخ وهو جمع فرسخ
وهو فارسي معرب وهو اثني عشر الف خطوة وستة وثلاثون الف قدم والمخطوطة ذراع ونصف ذراع العامة للكتاب
اربعة وعشرون هم بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله وسئل ثلث فرسخ وفي الذخيرة للقراقي سئل في الاثر
فتسبى مد البصر لان البصر يسيل فيه على وجه الارض حتى يلفح ادراكه وفيه سبعة مذاهب وقال صاحب التبيين هو عشرة فراسخ
والفلاة طلق الفرس وهو بائنا ذراع فيكون الميل الف ذراع وفي المغرب الفلاة ثمانية ذراع الثالث ثمانية
ذراع فله صاحب البيان الرابع آلاف ذراع الخامس مد البصر ذكره الجوهري السادس الف خطوة بخطوة كحل
السابع ان ينظر الى شخص فلا يعلم اموات او ذاهب ارجل يوم امارة هم ولا يعتبر السير في المار شىء في كلام القدر

أو فسر المصنف بقوله معناه لا يعتبر في السير في البرقش الضمير في يرجع إلى السير في المار يعني لا يعتبر في السير
 في المار بيانها فيما إذا قصد إلى موضع له طريقان أحدهما من البرقش الآخر من البحر ومن طريق البرقش ثلثة أيام
 ومن طريق البحر أقل من ذلك فلم يسلك من طريق البرقش فخص المسافرين ولو سلك طريق البحر لكانت
 لا يعتبر أحدهما بالآخر والمعتبر في البحر بالميتق بحاله وهو معنى قوله معناه فاما المعتبر في البحر بالميتق بحاله شئ يعني لا يعتبر
 ثلثة أيام وليا ليا بعد ان كانت الرياح مستوية لاسكانته ولا عالىته كما في جبل شئ فانه لا يعتبر فيه ثلثة أيام وليا ليا
 كان تلك في السهل لقطع باء ومنها قال شئ اى القدورى هم وفرض المسافر في الرابعة ركعتان ركعتان
 قيد الفرض احترازا عن السنن اولا يتصف فيها وقيد الرابعة احترازا عن الفجر والمغرب وانوتر فاما المصنف
 هم لا يزيد عليهما شئ اى على الركعتين وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لعله في السفر ركعتان لا يصح غيرها
 وقال الاذراعى ان قام الى الثالثة فانه يقيمها ويسجد سجدة في السهو وقال الحسن بن حمى اذا صلى اربعاً متعدياً
 اعادة اذا كان ذلك منه شئ لم يمسك فان قال ذلك منه وكثر في سفره لم يعد وقال ابن ابي سليمان ان صلى
 اربعاً متعدياً اربعاً وان كان سائياً لا يبعد ونسبها القصر بفرض المسافر المتعين وبه قال عمر بن عبد العزيز
 وجابر وابن عباس وابن عمر والثوري وحماد بن ابي سليمان وقال الاثرم قلت لاحل للرجل ان يصلي اربعاً
 في السفر قال لا ما يعجبني وحكى ابن المنذر في الاثر ان احمد قال انا احب العاقبة عن غيره المستندة
 قال السجوى بهذا قول اكثر العلماء وقال الخطابي الاولى قصر يخرج من الخلاف وقال السجوى لعل على فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والابوبكر وعمر رضى الله عنهما وهو قصر وهو قول محمد بن محبوب وقد اختاره القاضي سمعيل بن اسحاق والاكمل وهو رواية عن
 احمد كما بينا ابن المنذر هم وقال الشافعى فرضه اربع شئ اى فرض المسافر اربع ركعات وبه قال مالك احمد في روايته
 وقصر خمسة شئ اى قصر المسافر صلوة خمسة وهي في اللغة عبارة عن الاطلاق بسهولة وفي الشريعة ما يكون ثابتاً ابتداءً
 على اعتدال الجوارق سير او عند القصر خمسة وهي في اللغة عبارة عن الارادة الدركة ول ذلك على قوله تعالى
 ولم نجد له عزماً اى قصد ابلغا وفي الشريعة ما يكون ثابتاً غير متصل بجوارق فسمى غزاة وقال صاحب المحجج
 ونرى القصر غزاة لا خمسة وفي المبسوط القصر غزاة في حق المسافر عندنا وقال الاثرم في هذه اختلاف الشافعى
 افعا منهم على انه خمسة وقال صاحب التحفة هو غزاة والاكمل كرهه وقال الشافعى انه مخير بين القصر والاتمام
 لكن الاتمام افضل وفائدة الخلاف ظهر في افتراض القعدة على ركعتين من الركعتين من الرابعة حتى لو قام الى الشا
 من غير قصد فسدت صلوة عندنا ولو اتم صلوة فقد انساها لما خسر السلام اجمع الشافعى ومن قال بجده لوله تعالى

معناه لا يعتبر
 به السير
 في السير
 خاما المعتبر
 في البحر
 فما يليق
 بحاله
 في الجبل
 قال
 وفرض المسافر
 في الرابعة
 ركعتان
 لا يفسد
 عليهما وقال
 الشافعى لا
 الاثرم
 والقصر

وان شارب والصدقة فيكون عليه الاربع فكذا اذا قلت هذا يكون نصب شربة مفضا الى راسي العبد كان الله تعالى
 قصروا بان شتموه وهذا لا نظير له وامر الله من ذنب واباحة ووجوب نافذة بنفسها غير متعلقة براسي العبد والجواب عن
 حديث عائشة ان الروايات متعارضة عنها فالعلق بها غير مستقيم وقيل هو محمول على اتمام الاركان وكذا اكل باحار
 في البضار من الاتمام بدليل ما روى في حديث مشهور انه عليه السلام صلى الظهر بابل مكة مام حجة الوداع ركعتين ثم
 امر ساديا ينادي باهل مكة اتموا صلواتكم فانما قوم سفر ولو كان فرض المسا فر ابعالم غير منهم فضيلة اجماعه معه واما
 اعتبارنا بالصوم فبما في جوابه عن قريب ان شاء الله تعالى واما قوله ولانه لو اقمدي بالمقيم آه فيقتضى نظهر المقيم
 فان فرضه بدون المقيم اربع وسبب القوم وهو اجماعه يصير ركعتين وهو اجماعه كذا ذكره شيخ الاسلام فان قلت
 في صحيح البخاري صلى عثمان بن عفان رضي الله عنه منى اربع ركعات قلت لما قيل ذلك لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 فاستخرج ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم منى ركعتين صليت مع ابي بكر الصديق رضي الله عنه ركعتين وصليت
 مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه منى ركعتين قلت خطي من اربع ركعات ركعتين فيقلبتان قال ابو بكر الرازي رحمه
 عثمان رضي الله عنه اتمامه بان اهل مكة وعن ابي هريرة انه انما اتم لانه نوى الاقامة بكة بعد الحج وقيل فعل ذلك
 من اجل الاعراب الذين حضروا معه لئلا يظنوا ان فرض الصلوة ركعتين ابتداء حجة او سفرا وقيل لانه كان
 امام المؤمنين فكانه في منزله قلت في كل ذلك نظرا لما اورد فلان النبي عليه السلام سافر بارز واجبه وقصر واما الثالث
 فلان الاقامة بكة حرام على المهاجرين فوق ثلاث واما الثالث فان هذا المعنى كان موجودا في زمان النبي عليه السلام
 بل انتهى امر الصلوة في زمان عثمان اكثر مما كان في زمانه فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان اولى بذلك من عثمان وكذلك
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وحسن ما يقال في ذلك انه راسي القصر جائز والاطام جائز فاخذ باحد الجائزين وكذلك
 يقال فيما فعلت عائشة رضي الله عنها من الاتمام هم ولنا ان الشفع لا يقضى شس اراد ان المسافر او المصل
 الشفع الثاني لا يقضى قد يدل على ان فرض ركعتين اذ لو كان اربعا كان يجب عليه ان يقضى ركعتين هم
 ولا يؤثم على تركه شس اى ولا ينسب الى الاثم على ترك الشفع كالفصل ولا يؤثم على صيغة الجمول بالتحديد
 هم وهذا شس اشارة الى كل واحد من عدم القصر وعدم التاشيم هم آية النافذة شس اى علامة النافذة
 فان قلت شكل هذا بالزائد على قسمة آية او ثلاث فانه لو اتى به ثياب ويقع فرضا وكذا من لا استطاعة
 له على الحج لو تركه لا يعاقب ولو اتى به ثياب ويقع فرضا قلت وقوع الفرض في الصورتين بعد الاتيان به
 بدليل آخر وهو ان الله تعالى في الحج فلانه اتى مكة حار استطاعا فيفترض عليه حتى لو تركه ياثم هم بخلاف الصوم

ولنا ان الشفع

الثاني لا يقضى

ولا ياثم

على تركه هذا

آية النافذة

بخلاف

الصوم

تس هذا جواب عن قياس الشافعي بالصوم حيث قال اعتبارا بالصوم وتقدير الجواب ان رخصة الصوم موقوفة
 عليها سقوط وجوب الاداء في الحال على وجه ترتب عليه القضاء في هذا الموضع في السفر فانه يقضي في الحضر ويؤتي قوله
 هم لانه يقضي في اي لان الصوم يقضي اذا تركه بخلاف الشفع فانه لا يقضي بالقياس حينئذ باطل وقال الاكل في
 بحث من وجهين الاول ان هذا تعليل في مقابلة النفس لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 ولفظ لا جناح ذكره لا باقية دون الواجب ولان النبي صلى الله عليه وسلم ساه صدقة والمتصدق عليه بالخيار في القبول وعدمه
 الثاني ان الفقير لو لم يحج ليس عليه قضاء ولا اثم واذا حج كان فرضا فلم يكن ما ذكرتم آية النافلة قلت الجواب عنها
 وحسبنا ما عن الاول فان القصر المذكور في الآية معقود بشرط الخوف بالاتفاق او انحاء وغيره سواء في قصره
 او نقول ليس المراد منه قصر عدد الركعات بل المراد هو القصر في اوصاف الصلوة كما في الايام او الالباب الاختلاف
 او المشي في الصلوة الخوف لان شمله في غير ما يفسد الصلوة فمما قصر ادب اح الصلوة منه التصديق بالتحليل
 من غير معترض الطاعة كالطاعة استقاط لا يريد بالرد فكلان يكون من مقرر الطاعة اولى واما الجواب عن الثاني
 ما ذكرناه عن قريب هم وان ينسب ش اى المسافر هم اربع ركعات اى اربع ركعات في الرابعة هم وقعد
 في الثانية ش اى في الركعة الثانية هم قد تشهد اربعة ش يعني تجوز صلوة هم والاخيران ش اى اركعتان
 الاخيران اللتان زادهم هم نافلة ش لان فرضه ركعتان وقد تم فرضه بالقعود وعقيب الشفع الاول
 وبناء على تحريمية الفرض يجوز فصيح الا انه كره ترك تسليم هم اعتبارا بالفجر ش يعني اوصلى الفجر اربعا
 بعد القعدة الاولى بحرية صلوة والا فلام ويصير سبعا ثانيا خيرا السلام ش لان اصابة السلام في آخر الصلوة
 واجب فاذا تركها يثم هم وان لم يقعد في الثانية قدرها ش اى قدر قعدة تشهد هم بطلت ش
 اى صلوة وعند الشافعي وما كنت احمد لما تبطل لما تقدم ان عندهم رخصة ترقية هم لاختلاط النافلة بها ش
 اى بصلوته التي شرع فيها هم قبل اكمال اركانها ش لان القعدة الاخيرة ركن وقد تركها فان قلت المسافر
 كما يحتاج الى القعدة يحتاج الى القراءة فاذا لم يقعد في الركعة الثانية وقعد في الاولى فاما في الاخيرين جازت
 صلوته عند ما خلا فالحمد فكيف يبطل ترك القعدة قلت الكلام فيما اذا لم يقعد في الاولى واتم اربعا من غيرنية
 الاقامة بخلاف ما اذا نوى الاقامة فانه يصير فرضه اربعا ويعني قرأته في الاخيرين عن القراءة في الاولين
 لم يبق القعدة الاولى فرضا وفي المفيد التحفة لوصلي اربعا وترك القراءة في الاولين او في احد ما يفسد صلوته عند ما عدا
 لا تصح قلت هذا لا يستقيم عند الشافعي لان القراءة ركن عنده في جميع الركعات هم واذا فارق المسافر بيتا لم يصل ركعتين

لانه يقضي

وان صل

ارعبا

وقعد

في الثانية

قد تشهد

اجزئية كالأول

عن الفرض

ولا خير لي

نحلة اعتبارا

بالفجر ويصير

مسبعا للتحريم

السلام وان

لم يقعد الثانية

قد هابطت

لاختلاط

النافلة بها

الحال كما هو

فارق المسافر

بيتا لم يصل ركعتين

شمس امي بيوت مصر صلى كعتين من الرابعة وفي المبسوط يقصر حتى يخلف عمران المصري في الذخيرة والمزنياني في الكاكت
 لها محلة مبتدأة من مصر وكانت قبل ذلك متصلة بها فانه لا يقصر ما لم يجاوزها ويخلف دونها بخلاف القرية التي يكون
 بعد مصر فانه يقصر وان لم يجاوزها وقال محمد في الامل ولا تصل المسافر كعتين حتى يخلف المصري وعن الحسن عن ابي حنيفة
 من خرج من الكوفة يريد سفر فاذا جاوز الفرات وهو يريد بغداد وقصر وان كان يريد مكة فحين يجاوز الاليات وان كان
 في غينة فحين يخرج من كرها الا ان يكون في وسط مصر فيعتبر ان يجاوز البيوت وفي جوامع الفقه اذا جاوز حيطان المقصر على
 ظاهر المذهب عن الحسن فمن خرج مسافرا وقرب مصر قرية فان كان بينهما طول سكة لا يقصر ما لم يجاوز القرية وان كان
 اكثر قصر حين يخرج من العمران وعلى هذا اذا كانت قرى متصلة برص مصر لا يقصر ما لم يجاوزها وان كانت فرائخ وعن بعضهم
 اذا جاوز التر بص قصر وفي الميصد والتحفة المقيم اذا نوى السفر وشي اركب لا يصير مسافرا ما لم يخرج عن عمران المصر لان
 بنية العمل لا يصير عالما ما لم يعمل كالصائم اذا نوى الفطر لا يصير مفطرا في المحيط والصحيح انه يصير مفطرا او يعتبر مجاوزة عمران المصر
 الا اذا كان ثم قرية اقربى متصلة بارض مصر فانه حينئذ يعتبر مجاوزة القرى وذكر الامام الترمذ في الاشبه ان يكون
 الانفصال من مصر قدر غلوة فيج يقصر فان قلت شكل بصلوة الحجته والعبدين فانه يجوز ان استنها في هذا المقدار وجب
 لا يعام الا في مصر قلت فانا مصر انما الحق به فيما كان من حوائج اهلته واجمعة وصلوة العبد من حوائج اهله قصر الصلاة
 ليس منها واختلفوا في تقدير الفناء فقدرها بعضهم بغير خين بعضهم بثلاثة فراسخ وذكر في المحيط وقال شمس الائمة الحسن في الايام
 خواهر زاده والصحيح ان الفناء يقدر بالغلوة وقال الشافعي في البلديات شرط مجاوز السور لا مجاوزة الابنية بالسور خارجة على
 وجهان يعتبر مجاوزة الدور ورحم الرافعي هذا الوجه في البحر والاول في الشرح وان لم يكن في جهة خروجه سور وكان
 في قرية يشترط مفارقة عمران وفي المعنى لابن قدامة ليس لمن نوى السفر المقصر حتى يخرج من بيوت مصر او قرية وخليتها
 ورأى ظهرا قال وبر قال مالك الا وراعي وحسن الشافعي وسحاق وابو ثور وقال ابن المنذر راجع كل من يحفظ عنه
 من اهل العلم على هذا وعن عطاء وسليمان بن موسى انهما كانا بمجان المقصر في البلد لمن نوى السفر وعن الحارث بن ابي سعة
 انه اراد سفر ففصل بالجاعة في منزله كعتين فمهم الاسود بن غريد وغير واحد من اصحاب عبد الله رضي الله عنهم وفي الدراية
 والشرط عند الشافعي ومالك احمد ان لا يجازيه عن مبنية او يساره شيء من البنيان وفي رواية ان يكون في القرية
 اميال وحكي عن عطاء انه قال اذا دخل عليه وقت صلوة بعد خروجه من منزله قبل ان يفارق بيوت مصر يباح له المقصر
 وقال مجاهد اذا ابتد السفر بالنهال لا يقصر حتى يدخل الليل وان ابتد بالليل لا يقصر حتى يدخل النهار وفي المعنى ان
 هو مسافر يقصر اذا جاوز بيوت القرية وحيطانها وان لم يكن قسرية فالبيوت وعند الشافعي القروى اذا جاوز البابين

والمرجع المحوط بقصره البديع اذ الفصل عن كلياته اذ كلياته كالحكمي ليعبر عن ذلك مجاوزة مواضعها كالمطرح الزيادة ولعب
 احييانا وساطن الابل هم لان الاقامة تتعلق بخبرها شئ اى الاقامة من السفر تتعلق بدخول بيوت المصر فمما يتعلق
 بالخروج عنها شئ اى عن بيوت المصر لان شئ اذ يتعلق بالشئ يتعلق فمما يتعلق به حكم الاقامة وهو الاقامة لما يتعلق بها
 الموضع يتعلق حكم السفر بالمجاوزه عنه المعتبر بجانب الذي يخرج منه لا بجانب الذي يجزأ حتى لو غلبت الابنية التي في
 طريقه قصر وان كان بجذاه ابنية اخرى من جانب آخر من المصر قيل يعتبر بمجاوزه لغنا المصر كان منها وبين قناحها
 اقل من غلوة ولم يكن بينهما رقة يعتبر بمجاوزه الغنار الا لا يعتبر الفاصل يعتبر بمجاوزه عمران المصر وان كانت قرية
 برص المصر يعتبر بمجاوزه ما هو صحيح وان كان مقصدا لغناها لا برصها يعتبر الفناء دون القرية هم وفيه الاثر شئ
 اى فيما ذكرنا من ان الحكم السفر بمجاورة بيوت المصر الاثر من الصحابة رضى الله عنهم قال السفناقي وهو المأثور
 عن علي رضي الله عنه من تبعه الاكمل وغيره في هذا قلت رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا معابدين القوام عن ابي
 بن ابي حنيفة عن ابي حرب بن ابي الاسود الديلمي ان عليا رضى الله عنه خرج من السفر ففصل الظهر اربعاً ثم قال انا
 لمجاورة هذا النقص فصلينا كعتين ورواه عبد الزراق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن داود بن ابي هنان
 ابي حرب بن ابي اسود ان عليا رضى الله عنه لما خرج من البصرة فأتى خصافا قال له هذا النقص فصلينا كعتين فقلت
 وما النقص قال بيت من قصب قلت هو نعيم النخيل والمجبة وتشديد الصا والمهلة هم لمجاورة هذا النقص لقصرنا
 شئ هذا بيان قوله وفيه الاثر فالحكم هو علي بن ابي طالب رضى الله عنه كما ذكرنا وفيه حديث اخرجه البخاري وسلم
 عن انس رضي الله عنه قال صليت الظهر مع رسول الله صلعم بالمدينة اربعاً والعصر بذي الحليفة والعجب من السفناقي
 انه ذكر هذا الحديث ثم قال كذا في الصالح وذا يدل على عدم اطلاعه في كتب الاحاديث الامهات هم ولا يزال
 شئ اى المسافر هم على حكم سفر شئ من القصر والافطار والمسح على الخفين ثلاثية ايام وغير ذلك مما ذكرنا في
 اول الباب هم حتى ينوي الاقامة شئ يعني بعد ان سار ثلاثية ايام اذ انوى الاقامة قبل ان يسير ثلاثية ايام و
 غرض الرجوع الى مطنه فانه يكون مقبلاً وان كان في المفازة وبه صرح في الشرح الطحاوي للكبجالي هم في بلدة او قرية
 خمسة عشر يوماً شئ فيه ثمانية عشر يوماً عن ابي ضيفة اذا وضعت بركك بارض فاقم وعن ربيعة اقامة يوم ويلة وعن ابن
 ثلاثية ايام وعن الشافعي مائة ايام في رواية اربعة ايام وعن احمد خمسة ايام وعنه انه ينوي اثنين وعشرين صلوة ذكر
 في المغني جعله ذهباً وعن الحسن بن صالح ومحمد بن علي عشر ايام وهو قول علي رضي الله عنه وعن ابن عمر اثني عشر يوماً و
 عن الادناعي ثلاثية عشر يوماً ما في رواية ثمانية عشر يوماً عن الشافعي في قول سبعة عشر يوماً وعنه ثمانية عشر يوماً وهو صحيح

لان الاقامة
 تتعلق بخبرها
 فيتعلق السفر
 بالخروج عنها
 وفيه الاثر عن
 عارضه لمجاورة
 هذا النقص
 لقصرنا ولا يزال
 على حكم
 السفر حتى
 ينوي الاقامة
 في بلدة او قرية
 خمسة عشر
 يوماً

وعن سحاق تسعة عشر يوما وعن الحسن البصري يقصر حتى يأتي مصر من الامصار وعن بعضهم عشرون يوما وعن محمد
 ذكره ابن المنذير عنه احدى وعشرين صلوة والقول السابع عشر يقصر يوما والقول الثامن عشر هو قول اصحابنا
 وقول الثوري والليث في رواية وهو المروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وموافقا لما فيهم او اكثر
 شئ اى اذا كثر من خمسة عشر يوما وقال الاكل هذا اذا قلت ارادته لاحاجة الى ذكر لفظ اكثر لان الحكم اذا ثبت
 في خمسة عشر يوما فيها وراها بطريق الاولى ولكن القدرات الشرعية ما يمنع الاقل لا الاكثر كضابا بالشهادة
 والسرقة والزكاة فربما يظن ان انية الإقامة في محلها بخمسة عشر يوما يمنع من القصر ولا يمنع اكثر من ذلك فقال
 اذا اكثر منها لظن بذلك ثم وان نوى اقل من ذلك شئ اى من خمسة عشر يوما ثم قصر شئ صلوة صلواته
 شئ اى لان الشان هم لا يد من اعتبار مدة لان السفر بجامة اللبث شئ اى ان المسافر باللبث في بعض
 الساعات كما تظن ان رقة او شرا الساعات فلا يثبت ذلك فلا بد من ان يقدر اللبث مدة هم فتمت زاهدا شئ اى المدة
 هم بركة الطهر لا نهما شئ اى لان مدة الإقامة ومدة الطهر مدتان موجبتان شئ فان مدة الطهر توجب اعادة
 ما سقط من الصوم والصلوة بحكم يحض مدة الإقامة بوجوب ما سقط بحكم السفر حكما متعذرا اذ في مدة الطهر بخمسة عشر
 فذلك اذ في مدة الإقامة ولمذا قد رنا اذ في مدة يحض السفر ثلثا ايام يكونها يسقطان هم وموش شئ اى التخيير
 بركة الطهر هم بانور عن ابن عباس رض شئ هذا اخرجه الطحاوى رضى الله عنه قال اذا قدمت بلدة وانت مسافر في
 نفسك ان تقوم خمسة عشر يوما فاكل الصلوة بها وان كنت لا تدري متى تقطن فاقصر حاوروى ابن ابي شيبة في
 مصنفه ما يخفى وكيع ثنا عمر بن زور عن حماد بن عثمان بن كمال اذا اجتمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلوة اربعة عشر
 بن الحسن في كتابه الاثنا عشرنا الجعيفة ما سوى ابن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فلو كنت
 نفسك على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلوة وان كنت لا تدري متى فاقصر وقال الشافعى اذا نوى اقامة اربعة ايام
 مسافرا فليباح له القصر في قول اذا قام اكثر من اربعة ايام كان مقبلا وان لم يمد الاقامة واجتج الاول بغايه قوله
 واذا فترتم في الارض فليس عليكم خلع ان تقصروا من الصلوة علق القصر بالضرب في الارض ومن نوى الاقامة فقد قول
 ولعلق بشروطه ومعه ان لا ينام بها مادون ذلك بين الاجتماع والثاني ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ما جاز للمقام
 بركة بعد قضاء المناسك ثلثة ايام فهو ويل على ان بالزيادة على ذلك ثبت حكم الاقامة فوى عن ثمان من مثل نهيه واما
 اختلفت الصحابة كان الاخذ بقول عثمان بن اولى للاختلاف وروى ان عمر بن الخطاب لما غلب على اليهود والنصارى من جزيرة العرب ثم ضرب بين
 ما جاز للقيم ثلثة ايام فعمل ان ثلثة ايام مدة السفر فاذا زاد على ذلك صار مقبلا ولما لم تكن طارئة بالاجماع كان الاخذ بما قلنا اولى لما

اولا اكثر وان
 نوى اقل
 من ذلك
 قصر ولا يكره
 من لغيره
 من كل السفر
 يجامعه
 اللبث
 فقد رها
 مدة الطهر
 لانهما
 مدتان
 موجبتان
 وهو ما ثور
 عن ابن عباس
 وابن عمر
 ولا يثبت مثله
 كالحبر

والتيقيد
بالبلد والوقت
يعني ان
لا يفهم
لا حلق
المفارقة وهو
الظاهر وهو
دحل
عنهم
ان يخرج
او بعد

عن ابيهم انما قال اقل مرة الاقامة خمسة عشر يوما وشك ذلك التوقف فيترك منزله المنصوص روى جابر بن عبد الله
عنه انه عليه السلام دخل مكة بصحبة اليوم الرابع من ذي الحجة وخرج الى منى يوم التروية وكان يقصر الصلاة وقد اقام
من ثلثة ايام فان كانت الحديث محمول على ما اذا لم ينبو الاقامة وبدون ائنة لا يصير مقبلا باربعة ايام عنده فقلت
له لانه عليه السلام دخل مكة للمحج لا بد ان ينبو الاقامة حتى تقضي حجه وتضي حجه اذا كان اكثر من اربعة ايام وقع ذلك
كان يقصر واما الحديث فانه عليه السلام انما قدره لانه علم ان حجه كانت ترفع في هذه المدة لا التقدير اذ في مدة الاقامة
وما روى عن ثعلب بن غنم عن الدعوى معارض باروى عنه انما لقد نجسته عشر يوما فدل على رجوعه واما دعوى الاحتياط فانه
يعمل بالوحي الاقامة ثلثة ايام او اقل لا يصير مقبلا وان كان الاحتياط فيه وقال الطحاوي ما قال الشافعي خلاف الاجماع
لانه لم ينقل عن احد قبله بان يصير مقبلا بئمة الاقامة اربعة ايام فان قلت روى عن ابن المسيب انه قال من اجمع على اربع
وساعة اتم صلاته قلت يعارضه ما روى عن ابراهيم عن داود بن ابي منه عن ابن المسيب انه قال اذا قام المسافر
فغسل ثيابه اتم الصلاة وما كان دون ذلك فليقصه ومع هذا لا يجوز ان يعارض قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما عن
يحيى بن ابي اسحاق الرازي فيه فانظر ان اصحابي واهل البيت صلى الله عليه وسلم وانجبر موجب فكان الاثر في ذلك
فان قلت كيف مع انه قال فيه معنى معقول بهل بالاثرا ان ثبتت صلما بليل لمعقول فكان هذا من قبل
احد الامرين القياس ثم اعلم انما قلنا انما يصير مقبلا بئمة الاقامة او اسائر ثلثة ايام فاما اذا لم يسر ثلثة ايام فمزم
على الرجوع ونوى الاقامة يصير مقبلا وان كان في المفارقة كذا ذكره فخر الاسلام وفي الحديث لا يصلح السفر لائنة الاقامة او
دخول الوطن او الرجوع اليه قبل ثلثة ايام وقال الشافعي في نظره ونوى الاقامة انما تكون خمس ثم انظر الى ما ذكرنا من الاقامة
او تحريمه لمقصودها والوضع والمدة والاستتمال بالراي حتى لو نوى من كان تبعا لغيره لا يعتبر كالحربي والروم في
والاجير والتكيد مع استاذه والغريم فانفس مع صاحب الدين الا اذا نوى قبوعه ولو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم بها
التبليغ فهو مسؤول حتى يعلم كالكامل اذا عزل وهو الاصح وعن بعض اصحابنا يصرون ثقيين ويعبدون ما وافي به فمقدم
هم والتقيد بشي اى تقيد محمد بن الحسن حجة نية الاقامة هم بالبلدة والقرية ليس الى انه لا يصح نية الاقامة في المفارقة
شأنه ان يطلع عن مدينه هم وهو الظاهر من الروايات اخره بعمار روى عنه ابو يوسف ان الرباة اذا تركوا مواضعها
كثير الكفار والماء ونوا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلام في فهم تلك المدة يصرون ثقيين وكذا التمسك بالاعراب
والاكراد وفي ظاهر الرواية لا يصح نية الاقامة الا في موضع واحد وهو الموضع المستخذه من الحجر والمدرك لا انما يام بالائنة
من الوبر كذا في فتاوى قاضيهان هم ولو دخل مصر على عزهم يخرج عذ او بعد غرض اى لو دخل السائر مصر

منه

من الامصار على نيته ان يخرج منه غذا ويخرج بعد غدهم ولم ينوش اى والحال انه لم يؤم يومه الاقامة حتى لقي
 ش في ذلك العصر على ذلك ش الغرم هم سنين ش عديم قصر ش وعند الشافعي اذا قام
 ستة عشر يوما اتم وان لم تنو الاقامة وعنه اذا قام اكثر من اربعة ايام اتم وعنه اذا قام ثمانية عشر
 يوما اتم واخذ الشافعي بما قامه النبي عليه السلام بكة سبعة عشر او ثمانية عشر يوما فمن
 اقام اكثر من ذلك يتم ما زاد على الاصل اذا قصر عارض فلم يثبت الا بقدر ما زاد وقلت ما رواه
 يمين لانه عليه السلام كان يقصر عند عدم الغية والاقامة وما قوله يعني ما زاد على الاصل فنقول ترك ذلك باجماع
 الصحابة وقال الترمذي اجمع اهل العلم على ان المساوان يقصر ما لم يجمع الاقامة وان اتي عليه سنون وقال ابن المنذر
 مثله لان ابن عمر رضي الله عنه اقام باذريجان ستة اشهر وكان يقصر ش هذا الاثر رواه عبد الرزاق في
 مصنفه اخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه اقام باذريجان ستة اشهر يقصر الصلاة اخرجه البيهقي في المعزة
 عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه اقام اربع علينا السبع ونحن باذريجان ستة اشهر في غزاة فكننا نصلي ركعتين
 قال الترمذي وهذا على شرطه ثخين قلت فلذلك خالف المزني الشافعي في ذلك وافق اجماعه واذريجان يجمع الغرة
 منقصورا وضبطه الاصيل والمطلب بعده قال صاحب المشرق والناظر ضبطنا عن الاسدي بكسر الباء وضبطنا عن
 ابى عبد الله بن سليمان في غير ذلك ما وجلى فيله بن كمي لفتح الذال وسكون الراء وقال ابن الجار في كلام العرب
 به سكون الذال وفتح الراء وضبط عن المطلب باذريجان بكسر الراء وتقديم الياء اخر الحروف على الباء الموحدة
 وهو اسم البلاء وتبرز وتبرز من اهل مدتها والنبته اليها اذرى واذرى هم وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم
 مثل ذلك ش اى شل ما روى عن ابن عمر رواه سلم في صححه اقامت الصحابة برامير من تسعة اشهر يقصرون الصلاة
 وروى البيهقي وغيره ان الشافعي رضي الله عنه اقام بالشام مع عبد الملك بن مروان شهرين يصلي صلاة المسافرين
 واقام سعد بن ابى وقاص بالشام ثمانية عشر ليلة ومع المسور بن مخزومة وعبد الرحمن بن الاسود حتى دخل رمضان فصام المسور
 وعبد الرحمن فطر سعد بن ابى وقاص فقبل ما سجدت صاحب سعل الله عليه السلام وشهدت بدراوا المسور وهو يومئذ
 وانت فطر قال سعدنا افقه منهم رواه البيهقي في سننه الكبير وفي نسخة لابن حزم عن ابى واكل قال كناع مسروق باليلة
 ستين وهو عامل عليها فضله بركعتين ركعتين حتى انصرف وعن ابى شمال السمرى قال قلت لابن عباس انى تم البنية
 حولا الاش على سيرة قال صلى ركعتين وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا اتمام بن جبان عن الحسن قال كناع على الركعتين
 بن سمرق بن فضال ما دنا فارق سنين فكان لا يجمع ولا يزيد على ركعتين وروى بن ابى شيبة في مصنفه حاشا وكثيرا ما يجمع

ولم ينوش
 سنة
 الاقامة
 حتى
 على ذلك
 سنين
 قحطان
 ابن عمر اقام
 باذريجان
 ستة
 اشهر كان
 دقيق
 جماعة
 من الصحابة
 مثل ذلك

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

اربع الحروب

فتوٰ والاقلامة

برماقصہ اولہ

اذا غلبت

میں نے یہاں پر

فَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ

بیجان فخرم

ذیفر و بیات

فخرم فخرم

11-11-15

1

وللادامه

الحمل البغي في حمار

١٤٤٤ : ١٤٤٥

19

19

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بن سبيد عن ابى حمزة نصر بن عمران قال قلت لابن عباس انما قيل القيام بخبر اسان فكيف تمد على حال عقوب
وان قلت عشرين هم واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا القامة قيا قصدا من الرباعية وبه قال مالك احمد وقال زر
يمون ومهور رواية عن ابى يوسف وقال الشافعي في المجدي اذ انوا واقامته اربعة ايام وقال في القديم كقولنا قال ابو
الحارث اذا نوى اقامته اربعة ايام يصيب قيا في صح العقول هم وكذا في القصر هم اذا حاصروا فيها ش
في ارض الحرب هم مدينة او حصنا لا يدخل ش في ارض الحرب هم بين ان يبرز في ش كلمة ان مصدرية ويبرز على اليمين
وقوله في القصر على صيغة المعلوم هم وبين ان يبرز في ش كلمة ان القيام مصدرية ويبرز على صيغة المجهول قوله في قصر
على صيغة المعلوم القصر من القراز والحاصل ان سره الداغل في امرين تناقضين فلا يعمل فيه نية الاقامة هم هم
واراقاته ش لانها ليست بموضع اقامة المسلمين لكان الحرب فلم يصح النية كما في المفاضة هم وكذا الحكم اذا حاصروا
البنغي في الاسلام في غير مصر ش يعني في مفاضة وال بنغي اسم الذين خرجوا على سلطان هم او حاصروهم في الحرب
اي او حاصروا على العدل اهل البغي حال كونهم في البحر فان قلت حكم هذه المسئلة علم ما قبلها فانما ذكرها قلت كرفع شبهة
وهو ان يقال انما لا تجوزية الاقامة في الحرب لانها منقطعة فصارت كالمفاضة والارض التي عليها اهل البغي
ونيتهم في اهل الاسلام فموجب ان تصح نية الاقامة فاجاب عن ذلك بقوله هم لان حالهم مثل عزيتهم ش لانهم
انما قاموا الغرض فاذا حصل ذلك نزعوا فلا يكون غيرتهم متقرة كنية العسكر في دار الحرب وقال الاكل في هذا اقل
يعني قوله لان حالهم مثل عزيتهم يدل على ان قوله في غير مصر وقوله في البحر ليس يقيد حتى يبرزوا نية اهل البغي فافروهم
في الحسن لم تصح نيتهم ايضا لان نيتهم كالمفاضة عند حصول المصور لا يقيمون فيصحب الفليس الامر كما ذكره لانه
ربا كان يتوهم ان حكم المفاضة والبر ليس بحكم المدينة والحسن باعتبار ان البحر والمفاضة ليس عليهما بهم خوكتهم
مثل ابي على يدينهم حشهم وذا ظاهر فكذا ذكر قوله في غير مصر وفي البحر وفي جوامع الفقه ان نوا الاقامة في موضع
وغيره اهل الحرب حاصروا يقيمون في الارض عن ابى يوسف ان نزلوا باسائمتهم واكتافهم للمسلمين منعة صحى اقامتهم
ولا يصح اذ نزلوا عليهم في بنائهم وفي الذخيرة ان عليهم على مدينة وانخذوها واداراصارت دار الاسلام تمون فيها
الصلوة وان لم يتخذوها واداروا ولكن ارادوا الاقامة فيها شهرا فصاروا قال زر فان كان الشوكة لهم صاروا يقيمون
تتمهم من القرار في ظاهر ا على ما ذكره المصنف والملاح وصاحب السفينة لا يصير قيا بنية الاقامة في السفينة لانها ليست
بموضع اقامة ما هو الا ان يكون قريته من عطية ذكره في المحطهم وعند زر فيصيح في الوجهين ش اي فيما اذا دخل العسكر
ارض الحرب فنوا الاقامة وفيما اذا حاصروا اهل البغي في دار الاسلام في غير مصر هم اذا كانت الشوكة لهم ش

أى عسكر المسلمين هم يقيمون من الفرائض أى لابل مكنهم من الفرائض وعناك يقترن ظاهر الحال هم وعند ابى يوسف
 يصح شىء أى نية الإقامة هم اذا كانوا فى بيوت المدد لانه شىء أى لان الذكور هم بيوت المدد لهم موضع إقامة
 شىء وقرا بخلاف الصحيح اقول حاصروا اهل الخبيبة والنفسا طيطهم بصيرة ومقيمين بنيت الإقامة سواء نزلوا بساكنهم
 او فى خبيبتهم بالاجماع لان هذا لا يعد الإقامة الا ترى انهم حملوها على الدواب حيثما قصدوا واستحقوا يوم طعنهم
 ويوم اقامتهم فاذا جمولة ليست بمنال وقال الحواصلى وكذا اذا قصد عسكر المسلمين موضعاً وهم خبيبتهم ونفسا طيطهم
 وعزموا فيها على إقامة خمسة عشر يوماً لم يصيروا مقيمين لانها جمولة وليست بمساكن كذا فى المحيط هم بنيت الإقامة
 من اهل الكلام شىء يفتح الحان والامام بالهجرة فى آخره بنيت وهو الغشب قد كانت الارض الجباب ففى ائمة ككاتب
 وكاتبه ففى ائمة بنيتهم هم شىء أى اهل الكلام جسمهم اهل الاخبية شىء الاخبية جمع نجابا لكسر الداء وكون
 وبروصوف ولا يكون من شعرة موطى عمود او ثلاثة وما فوق ذلك هم قيل لاصح شىء هذه بآلة خبر المتبادر
 قوله بنيت الإقامة ولكن بانماويل تقديره بنيت اقامته المسافر من اهل الكلام فشكله بالاصح وانما قد رنا كذا لان النج
 اذا كان جملة لا بد ان يكون غيبة فمسيره الى الغيبة وهو الذى سى رابطة بنجر بالمتبادر كما عرفت فى نسخة
 ووجه هذا القول انهم ليسوا فى موضع الإقامة فان قامت من اهل الاخبية قلت الاعراب والترك والكر والذين
 يسكنون فى المخافة هم والاصح انهم شىء أى اهل الاخبية هم مقيمون يروى ذلك من ابى يوسف شىء وفى المحيط عليه
 الفتوى وفى التحفة الاعراب الاكراد والترك والذين يسكنون فى بيوت الشعراء والصوف مقيمون لان
 مقامهم المفارقة عادة ووجه قال الشافعى واما اذا رحلوا عن موضع اقامتهم فى البيت وقصدوا موضعاً آخر فاقامته
 فى الشارحين الضمين مسيرة ثمانية ايام فانهم يصيرون مسافرين فى الطريق عند ابى حنيفة كذا فى المحيط وفى البحرى ذكر البقال
 والاصح مسافرون ان كان ابيه وعياله فى السفينة ووجه قال الشافعى السفينة ليست بوطن له وعند الحسن والزهري فى الزخيرة
 من ابى يوسف انه اذا كانوا يطوفون فى المخافة فقاموا من مرعى الى مرعى معهم قاصدهم مسافرون الا اذا نزلوا مرعى شير مكان
 واخذوا النماز وكان الكا كصنعة الإقامة صححت نيتهم هم لان الإقامة محل فالبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى
 لان الانتقال ماضى الاصل لا يبطل بالعارض ولا محل جالهم على الاصل اولى هم وان اقتضى المسافر بالتميم فى الوقت كثر
 قية بقوله فى الوقت لانه لا يقتضى المسافر بالتميم خارج الوقت لازوم بتدار الفرض بالانتقال فى حق العودة لان العودة الاولى فى
 فى حقه نفل فى حق الامام كذا فى المبسوط هم انما اربع ركعات وسوارى ذلك اقتضى به فى جزء من صلواته
 وكلها ووجه قال الشافعى واحمد وادود وقال مالك ان ادرك من صلوة التيمم ركعة بالزمره الا تمام وان كان دون ذلك لا ياتى

للممكن من القراء
 خلعوا عند
 ابى يوسف
 يصح اذا كانوا
 فى بيوت المدد
 كانه موضع
 إقامة ونية
 الإقامة من
 اهل الكلام وهم
 اهل الاخبية
 قيل لا تضم لهم
 انهم مقيمون
 ذلك عن ابى يوسف
 لان الإقامة
 اصل فلا تبطل
 بالانتقال من
 مرعى الى مرعى
 وان اقتضى
 مسافر بالمقيم
 فى الوقت
 انما اربع

لأنه يتغير فيه
الى اربع للتبعية
كالتغيرية
لاقامة
لاقتصال
المغير
بالسبب
وهو الوقت

قياسا على الجملة وقال اسحاق بن إبراهيم بن محمد بن الحسن بن علي بن المندوع عن ابن عمر عن ابن عباس عن الاورع
والشوري والشافعي والابن ثور واحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن المندوع عن ابن عمر عن ابن عباس عن الاورع
سعد بن كعب بن خزيمة عن قول الظاهر بن علي بن اسحاق بن محمد بن الحسن بن علي بن المندوع عن ابن عمر عن ابن عباس عن الاورع
يصل ركعتين عندنا وعند الشافعي في ركعتين اربع ركعات لانه الزم صلوة الامام هم لانه ليس اي لان الشان هم
يتغير فرضه الى الاربع للتبعية فمن احوال التمسك المتبادلة لانه لو افسد صلوة بعد الاقامة يسل ركعتين لانه مسافر على حال
سجدة ما قدمي فية لئلا ينقل ثم افسد ركعة اربع ركعات لانه افسد ركعة صلاوة الامام بصلوة الامام
اربع فان قلت قلت كل على هذا ما اذا افسد في المقيم المفسد في الركعة الاولى فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
ان الامام الاول صلاوة المفسد في الركعة الاولى فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
فتاخذ انما يتغير في الركعة الاولى فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
بالسبب وهو الوقت شش اراد ان سبب وجوب الصلوة هو ان يجزى القائم من الوقت فاذا وجد المغير
هو الاقامة بالمقيم في الوقت عمل عمله في السبب فاذا عمل في السبب عمل في الحكم لكون الحكم تابع للسبب
فيصير فرضه اربع ركعات لانه في الركعة الاولى فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
فلا يعمل حكمه في الركعة الاولى فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
ان اقدمي اني شفع الاول والقرار ان اقدمي في شفع الثاني لان قراءة الامام فعل والقراءة له فرض فان قلت
اذا قرئ من بعض شكل بالانوس المقيم القراءة في الشفع الاول فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
الاصح انما اؤده وكان ينبغي ان يجزى لان القراءة فرض عليها في هذه الحالة قلت لا يصح الاول بعين محله للقرارة
وجوبه والقراءة في الثاني معا فاستأنف اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
فيه بناء المعجزة على المعدم فان قلت فعله في انما ينبغي ان لا يصح اتمت اربع ركعات لا يتغير فرضه الى الاربع مع
فصل عن الامام فرض على القدي واما ان جاز قلت صلوة التفضل ياخذ حكم الفرض بالاقامة بصلوة الامام
ولمذا تقرر التفضل صلوة بعد الاقامة يجب قضاؤها اربع ركعات في الجامع الكبير للصدر المجيد واما في الاكل
فان قيل على غير فرضه بالتبعية بقوله للتبعية فكيف يستقيم تعليقه بذلك بقوله لاقتصال المغير بالسبب وهو الوقت قلت
ذلك تعليقه للتبعية عليه ومعناه ان الجامع موجود وهو لاقتصال المغير بالسبب فان المغير في الاول هو الاقامة وهو لاقتصال
وهو الوقت كما ان المغير في الثاني هو الاقامة وقد اتصل بالسبب وان اقدمي به في غير لم يجز لانه لم يصل المغير

لما اذ انوى الاقامة بعد الوقت انتهى قلت في السؤال غير وار من الاول فلو لم تكن الحاجة الى التطويل لما ذكرنا ذلك
وعلى كل واحد منها بعد ان يقاسر الاول على الثاني بعلامة تشبيهية لوجود وجه الشبه الذي هو ما يوجب في المقيمين المقيمين على كل واحد
في فائده لم يجز شئ اى وان دخل المسافر مع المقيم في صلاة فائده لم يجز الاقامة وانما قال وان دخل معي في وقت
ولم تقل وان اتيته في غير الوقت لئلا يروى عليه ما اذا دخل المسافر في صلاة المقيم في الوقت ثم وجب الوقت فانما لا
يقدر وجود الاقامة بعده لان الاقامة لزوم بالشرع مع الامام في الوقت فالتحق الوقت بغيره من المقيمين لان شئ
اى لان الغرض من التغير شئ من تعدل الى الكمال من بعد الوقت لان قضاء سبب شئ وهو الوقت من
كما لا يتغير شئ فرضه من بنية الاقامة شئ بعد خروج الوقت فلما لم يتغير فرضه لم يجز اقامته
لانه لو جاز لا يخاف اما ان يقتدر في الشفع الاول في الشفع الاخر في الاول يلزم اقتداء الغرض بالنقل في حق القعدة لان القعدة
الاولى فرض في حق المسافر نقل في حق المقيم وفي الثاني يلزم ثبوت المقتضى بالنقل في حق القراءة لان القراءة
فرض في حق المقتدى وكون الامام فاقدا للغرض بالنقل لا يجز عندنا خلافا لما شافعي والى هذا اشار المصنفين
بقوله انتهى بقوله فيكون اقتداء الغرض بالنقل في حق القعدة او القراءة شئ اذا كان اقتداءه في الشفع
وكذا اوجها لما في الملائكة اجمع كجواز اجتماعهما وموافقتهما وان صلى المسافر بالمقيمين كقمتين سلم شئ
اى المسافر الذي هو الامام سلم في آخر الركعتين اللتين هما صلاته هم واقم المقيمين شئ الوقت من هم صلواتهم
شئ وهي اربع ركعات هم لان المقتدى التزم الموافقة شئ الامام هم في الركعتين اللتين للمسلمين في صلاة الجماعة
شئ من الصلاة وهو كقمتان هم كالمسبوق شئ فانه يفرض فائده من صلوة مع الامام هم الا انه شئ اشتراط
من قوله فيفرض اى الا ان المقتدى المذكورهم لا يقرأ شئ فيما بقي من صلوة الا ان كان فرض صلوة صارا مودى
من خلاف المسبوق الذي امرك في الشفع الثاني حيث يأتي بالقراءة لانه لو ترك قراءة فائده هم في الاصح شئ اختاره
عن قول بعض المشايخ من وجوب القراءة فيما يمتون لانهم يفرضون فيه ولهذا يلزم مع سجود السجود اسما فيه فاجابوا
المسبوقين واثار الى وجوب الاصح بقوله هم لانه مقتضى تحريمه لا فعل شئ اى من حيث التحريم لاس من حيث الفعل اما مقتضى
تحريمه فانه التزم الاداء معه في اول التحريم اما لانه ليس مقتضى فعلا فلان فعل الامام قد فرغ باسلام على اس الركعتين
وكل من كان له فلاح ولا قراءة على الاصح لانه بالنظر الى كونه مقتضى بالتحريم يحرم عليه القراءة بالنظر الى كونه مقتضى فعلا
يستحب القراءة فيتم كما اجبا فلان المحرم والمستحب اذا اجتمعا فانها محرم والى هذا اشار بقوله هم والغرض شئ اى
فرض القراءة هم صار مودى شئ لقراءة الامام وقراءته قراءة المقتدى فيكون ممنوع من القراءة فاذا كان كذلك

وان دخل معي في وقت
وان دخل معي في وقت
لانه لا يجز
الوقت كافة فقام
السبب كما لا يخفى
بذلك الاقامة
فيكون اقتداء
المقتدى به في
في حق الشفع
وان صلى المسافر
بالمقيمين كقمتين
سلم واقم المقيمين
صلواتهم كالمسبوق
التزم الموافقة في
الركعتين فليقر
في الباقي كالمسبوق
الا انه لا يقرأ الاصح
لانه مقتضى
تحريمه كالفعل
والغرض صارا

في تركها التماسا
 تجوز الصلاة
 كانه ادركه
 قراءة نافلة
 فلم يتأد
 الفرض فكان
 الايتان
 اولى قال
 ويستحب
 للامام اذا سلم
 ان يقول
 اتوا صلواتكم
 فان قوم ستر
 لا تسلميه
 السلام قال
 حين يصل
 يا اهل مكة
 و هو مسافر

هم فيه كما شئ اى فيترك القراءة هم اى لا يجزى الاجتناب لما ذكرناهم بخلاف المسبوق لانه ادرك القراءة
 نافلة شئ اى قراءة الامام في الشئ الثاني هم فيه لم يوجبوا الفرض شئ تلك القراءة النافلة هم فكان الايتان شئ
 اى ايتان القراءة هم اى شئ اى من تركها فان قلت لما ادرك المسبوق قراءة النافلة ولم يتأد به الفرض فكان الايتان
 به واجبا فكيف قال فكان الايتان اولى قلت الاولوية لانهما في الوجوب كما ان الالباقية والندب لا ينافيه والمراد بالاولوية
 ترجيح جانب الوجود على العدم وهذا موجود في الوجوب وزيادة وفي البخارية ان قوله فكان به اولى للطائفة فيه يعني
 فيه كما احتياطا لكن مراده ان جعله منفردا بحجب عليه القراءة ولو تركها فبقت مسلوته اوسر من جعله مقتدر يا
 وتفضل هذا صاحب الدراية ثم قال وفيه تعقب فقله الاكمل قال وفيه نظر وكلاهما لم ينافيه ما ذكرنا
 في شئ فيه ان المعنى فكان الايتان بحسب كون المسبوق مقتدر يا اولى من الايتان بحسب كون التعميم مقتدر يا ان يكون
 القراءة سنة اولى او قراءة المسبوق فرض لما تجوز الصلوة به ونهاهم ويستحب للامام المسافر اذا سلم شئ على راس الركعتين
 هم ان يقول اتوا صلواتكم فانما قوم نفسه شئ لفتح السين وسكون الفاربع مسافر وهذا يدل على ان العلم بحال الامام يكون
 او مسافر ليس بشرط لانهم ان علموا انه مسافر فقله هذا عرفت وان علموا انه قسيم كان كذا فدل على ان المراد به اذا علموا حاله
 به ومخالفت لما ذكر في فتاوى ضيخان وغيره ان من اقتدى بامام لا يدري ان قسيم او مسافر لا يصح اقتدائه فان قلت
 ما وجه التعريف من الروتين قلت تلك الرواية محمولة على ما اذا ابوا الامام على ظاهر حال الاقامة والحال انه ليس قسيم
 وتعلم على راس الركعتين والنصر فاعلى ذلك لاعتقادهم فساد صلوة الامام وما اذا علموا بعد الصلوة بحال الامام بازت مصلو
 وان لم يعلموا حاله وقت الاقتداء فان قلت فعلى هذا التقدير يجب ان يكون هذا القول واجبا على الامام لان مصلح صلوة
 يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام فكيف قال يستحب قلت صلاح صلواتهم ليس يتوقف على هذا القول لانه
 بل اذا سلم على راس الركعتين وتعلم عاينهم وهو فانما ظاهر من حاله انه مسافر حاله الامر على صلاح فان قوله بعد ذلك زيادة
 العلم بانه مسافر فكان امر مستحبا لا واجبا وفي شرح الاشياء ينبغي ان يحجب الامام القوم قبل شروعه انه مسافر فسادا
 لم يجز اخبر بعد السلام هم لانه عليه السلام قال من صلى بابل مكة وموسى بن قيس هذا اخبره ابو داود والترمذي عن علي
 بن زيد بن ابي نصر عن عمران بن حصين عن ابي عبد الله عنهم قال غزوت مع رسول الله عليه السلام وشهدت معه فتح قنابرة
 ثمانى عشرة ليلة لا يصل الا ركعتين يقول يا اهل مكة فانما قوم غزو قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه الطبراني في معجمه بن ابي
 في مصنفه واسحاق بن ابي حنيفة والبطائسي والبخاري في مسانيدهم ولفظ قال باسافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب الا
 صلى ركعتين ثم حجبت معه وعمرت فصل ركعتين قال يا اهل مكة اتوا صلواتكم فانما قوم غزو ثم حجبت مع ابي بكر رضي الله عنه وعمرت

في مصنفه

عمران بن حصين رضي الله عنه وصديقه الى سريرة رضي الله عنه قال سافرت مع النبي عليه السلام ومع ابى بكر وعمر رضي الله عنهما
كلهم على حين خرج من المدينة الى ان جمع اليمام كعتين في المسير والقام بكثرة رواه ابو يعلى في مسنده وحديث انس رضي الله عنه
خرجنا مع النبي عليه السلام من المدينة الى مكة فكان يصلي كعتين كعتين حتى رجعنا الى المدينة قبل ان نتمم مكة قال اتونا بها شرا
رواه البخاري ومسلم ولو لم يبعد النبي عليه السلام نفسه في مكة من المسافرين لما صلى كعتين وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وهذا
شئ ابي ومن الذي ذكرنا من بطلان الوطن الاول بالوطن الثاني هم لان الاصل شئ ابي في هذا الباب هم ان الوطن
الاصلي شئ وهو ما يكون بالوطن بالاهل او بالمولد ويسمى ايضا وطن القراهم تبطل بمثل شئ وهو الذي تنقل اليه بالهجرة
صورته رجل وطنه بالكوفة فخرج الى مكة فاستوطنها ثم بدله ان يتقل باستيطانه بمكة واتخاذا دارا فاوله انه لم يتوطن بمكة
ثم بدله ان يرجع ويتخذ خراسان دارا فمكة بالكوفة يصلي بها لبعدهم وول السفرش لعن الوطن الاصلي لا تبطل بالسفر لانه عليه السلام
كان يخرج مع اصحابه الى الغزوات من المدينة ولا يتقل وطنه من المدينة ولم يجد ونية لبعدهم ووطن الاقامة شئ
وهو ان يبعث المسافر الاقامة في بلد خمسة عشر يوما فصاعدا ويسمى ايضا الوطن السكناوت والوطن المستعارهم تبطل بمثل شئ ابي
بمثل وطن الاقامة وصورة خراساني قدوم الكوفة فاقام بها واتم الصلوة ثم خرج الى الخيرة فوطن نفسه على الاقامة خمسة
يوما فاقام بالخيرة اياما على تلك النية ثم يريد خراسان ومكة بالكوفة فانه يقصر الصلوة لانه يتقصر وطنه بالحادث بالكوفة
بوطنه الحادث بالخيرة فان لم يبق المقام بالخيرة خمسة عشر يوما الا انه كان بها يتم الصلوة ثم خرج الى خراسان فمكة بالكوفة فانه
يتم الصلوة لان وطن الاقامة لا يبطل بالوطن السكناهم وبالسفرش ابي سبيل وطن الاقامة بالسفر يعني بانشاءه لان السفر
هم وبالاصل شئ ابي سبيل الوطن الاقامة بالوطن الاصلي لانه اقوى منه ثم اعلم ان عامة المشايخ قالوا الاوطان ثلثة
وطن اصلي وطن اقامة وطن سكني وهو ما اذا انوى ان يقيم المسافر اقل من خمسة عشر يوما في وطن سفره ايضا واختيارا للتحقق ان الوطن
وطنان وطن اصلي ووطن مستعار وهو وطن الاقامة ولم يبقه ووطن السكنا لانه لا يثبت فيه حكم الاقامة بل حكم السفر فيه باق
ولهذا لم يذكر المصنف رج ثم ان وطن السكنا يتقصر بالكل صورة رجل خرج من النبل وهي سواد الكوفة ومينها اقل من مسيرة
ثلاثة ايام ونزل بالكوفة فقله ثم خرج من الكوفة الى القادسية يطلب غزوة ثم خرج من القادسية يريد الشام ويريدان مكة بالكوفة
فانه يصلي بالكوفة كعتين لانه وطن سكناه بالقادسية يبطل وطن سكناه بالكوفة تبركة متاعه فيها فان نزل بالقادسية ان يقيم بها خمسة عشر يوما
بالكوفة لان وطن السكنا يبطل بوطن الاقامة وكذلك اذا انتقل الى القادسية باهله ومتاعه يصلي بالكوفة كعتين لان وطن السكنا
يبطل بالوطن الاصلي هم واذا انوى المسافر ان يقيم بمكة ونية خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة شئ لانه لم ينو الاقامة في كل واحد منها
خمس عشرة يوما وان انوى اقل من ذلك بزيادة يصير قياهم لان اعتبار النية في موضعين يتقصر اعتبارها في موضع وهو محتسب

وهذا لان اصل الوطن
الاصلي تبطل بمثل
السفر ووطن الاقامة
تبطل بمثل وبالسفر
وبالاصل واذا انوى
المسافر ان يقيم بمكة
ومعنى خمسة عشر
يوم الصلوة لان اعتبار
النية في موضعين
اعتبارها في مواضع
وهو محتسب

أي اعتبار البنية في موضع متنع والحاصل أنه لا يعتبر نية الإقامة خمسة عشر في موضعين لا يجتمعان مصر واحد أو قرية واحدة
لأنه ينبغي يلزم اعتبارها في ثلثة مصار أو أربعة مصار إلى خمسة عشر في موضعين لا يكون الشخص مقيما بنفسه في قول
ذلك فاسد هم لأن السفر لا يعبر عنه شئ إلا قليل البعث قال السفاتي هذا قول معنى ليس مذكور لفظا ووجه هذا ما ذكره
في المبسوط وقال لأن نية الإقامة ما يكون في موضع واحد فإن الإقامة ضد السفر والانتقال من الأرض إلى الأرض يكون
خروجها إلى الأرض ولا يكون إقامة ولو جاز نية الإقامة في موضعين جازنا فيما زاد على ذلك فيجوز في القول بأن السفر
لا يتحقق إلا إذا اجتمعت إقامة السافر في المرحل بما يزيد ذلك على خمسة عشر يوما لأن إقامة المرحل يضاف إلى مبيتة الأثر
أنه إذا قلت للسوقى أين تسكن يكون في محله كذا وهو بالنهار يكون في السوق هم إلا إذا نوى أن يقيم بالليل في أحدهما فيصير
مقيما بدخوله فيه شئ أي في أحد الموضعين هم لأن إقامة المرحل مضافة إلى مبيتة شئ أي موضع بتيوتته كما ذكرنا الآن في
المبسوط لا ينفك عنها فانه لو دخل الموضع الذي عزم على المقام فيه بالنهار أو لا يصير مقيما لأن موضع إقامة المرحل مبيتة
وفي المقيده والتحفة هذا إذا كان كل واحد منهما أصلا مكنته وبني أو كما لكونه والخيرة فإذا كان أحدهما تبعاً للآخر بان نوى الإقامة
في المصروف في موضع آخر تبعاً له وهو ما يلزم ساكنه حضوره بمقتضى اعتبارهما مكان واحد إلا أن ينوى أن يقيم في أحدهما بليل أو
في الآخر ثم يفيض مقيماً بدخول الذي نوى أن يقيم فيه ليلاً ولا يصير مقيماً بدخول الذي نوى أن يقيم فيه نهاراً وفي الشورى إذا
دخل الذي نوى الإقامة فيه ليلاً صار مقيماً حتى يجل وكذا إذا دخل الآخر فليسه فهو مقيم لأنه ليس بينهما مسير سفر وفي جزمه نقضه
بعضهم اعتبر الأكثر هم ومن فاته صلاة في سفر قضاها في الحضر كعتين ومن فاته في الحضر وقضاها في السفر أربعاً شئاً
الفاتنة في السفر فهو كعتان في الحضر وهو أيضاً قول مالك الشافعي في التميم وقال في الجريد لا يتصرف في الحضر واختاره المزني
وبه قال أحمد وأبو داود لأن المرض هو السفر وقد زال فيزول القصر وإما قضاء الفاتنة في الحضر وهو أربع في السفر بالاجماع
قال لا أعرف فيه خلافاً إلا ما حكى عن الحسن البصري وروى الأشعث عنه أنه لا اعتبار بحال القصر وفي المبسوط أن خرج
بعد دخول وقت الصلاة يصلي صلاة المسافر وقال ابن شجاع يصلي صلاة التيمم وفي شرح المهذب بالنودى أن سافر في ثمانية
الوقت وقد تمكن من أدائها قصرها عند الشافعي مالك الجمهور واختاره ابن المنذر قال زفران كان قارن من الوقت مقدار
ما يودي فيه ركعتان يصلي صلاة المسافر وإن كان دون ذلك يصلي أربعاً لأن القضاء بحسب الواو شئ يعني كل من جوب
عليه أو أربع تفضي أربعاً ومن وجب عليه أو ركعتين قضا ركعتين هم والمعتبر في ذلك شئ أي في وجوب القضاء بآخر الوقت
لأنه شئ أي لأن آخر الوقت هم هو المعتبر في سببته عند عدم الأداء في الوقت شئ قد قرر في الأصول أن سبب عدمه بالآخر وقت
من الوقت ولكن أصح ما اختلفوا في الوجوب الذي يتعلق بآخر الوقت فقال أكثرهم الوجوب متعلق بمقدار التيمم بآخر الوقت

لأن السفر لا يعبر عنه إلا إذا
نوى أن يقيم بالليل في
أحدهما فيصير مقيماً بدخوله
لأن إقامة المرحل مضافة
إلى مبيتة ومن فاته
صلاة في السفر قضاها
الحضر كعتين ومثل إقامة
في الحضر قضاها في السفر
أربعاً لأن القضاء بحسب
الأداء والمعتبر في ذلك
آخر الوقت لأنه المعتبر في
السببية عند عدم الأداء
في الوقت

ففي مقصده ثبوت الاحكام في كل مسافرهم ولان نفس السفر ليس بمعصية تشل الامة عبارة عن خروج بريد وموت قومي المعصية لا تشل
المفارقة بينهما وانما المعصية ما يكون بعده شئ اى بعد ما صار مسافرا كما في قطع الطريق هم اويجاورة شئ اى اويجاورة السفر
لما في الباقي وعقوبى الوالد بن من يصلح شئ اى السفر متعلق شئ اى سببهم الرخصة والله اعلم شئ لان القبح الجاد لا يقدم المشرك عليك الصلوة
وبمع وقت النداء اعلم ان السفر خمسة واجب ومنه وب وبيع ومكره ومحرّم فالواجب سفر الحج ومنه وب شئ حج النقل ومنه
طالب العلم وزيارة قبر النبي عليه السلام والصلاة في سبب الاقصى في زيارة الوالد بن والمباح سفر التجارة والمقبرة والمكره
من بدل الى بلد لا غرض صحيح واحرام السفر لقطع الطريق او الابق ونحوها فعندنا يقصر في كل سفر وفي كل وقت المالكية بين العاصي
بسفر فجزوا الرخص للشا في من الدول بقولنا قال الادزاعى الثوري ودواود واصحابه والمزني وبعض المالكية وعن ياد
بن عبد الرحمن الا انه نسي ان العاصي بسفر يقصر ويقتصر لكن المشهور عن مالك المنع بسفر المعصية وموت قول الشافعي احمد
وقال النووي في ما يلحق بسفر المعصية ان تعيب نفسه ويغيب واتبه بالركض بغير غرض وتقتل من بدل الى بلد بغير غرض صحيح
ولم يخصص السفر لمجرد رواية البلاء وليس لغرض صحيح فلا يترخص عن مالك لا يقصر العاصي التمسك و عن ابن مسعود رضي الله عنه
لا يقصر الا في السفر الواجب كالحج والعمرة وقال الطائري ان لا يقصر الا في سبيل من سبيل الخير وشهد من قال لا يقصر الا
في النجوت وكان الادوني من الشافعية يقول ان العاصي بسفر لا ياكل الميتة فاذا قبل له في المنع قتل نفسه ومحرّم
قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم يقول من توبة منظره لا تقطع تا بال اى تب كل قال ابو بكر الرازي لا يجوز قتل نفس
وان لم تب لان ترك التوبة لا يوجب قتل نفسه فيه جمع بين معصيتين وقال ابو بكر الرازي وله الخوارج ان العاصي في سفره
ياكل الاطعمة الباطنة من غير منع ويتوصل به الى غرضه المحرم ويتقوى عليه بذلك وقال ابن العربي عجا من يبيع ذلك
مع التماس على المعصية وما اظن احد بقوله فان قاله فهو خطي قال القرطبي هذا احتمال والصحيح خلاف هذا فان اكل الميتة
نفسه في سفر المعصية اشد معصيته كما هو فيه واعلمه يتوب في اثار اكل الميتة التوبة عنه ما كان منه وليس اكل الميتة رخصة
في حال النجاسة بل هو عزية واجبة حتى لو امتنع من اكلها كان عاصيا فروع الخليفة اذ اسافر ليصل صلوة السائرين
وقيل او اطاف في ولايته لا يصير مسافرا في الزينة وفي المنتهى حمل كل رجلا فذهب به ولا يدري اين يذهب قال تيم
حتى يسير ثلاثا فيقصر واعلم ان الباقي بعد ما شئ يسير ولو كان صلى كعتين من جملة اجزائه فان سار به اقل من ثلاثا عاد وحمل
وفي المبسو و لو ترك القراءة فيها فلا تغلب صححة ولو ترك القعدة الاولى ثم نوى الاقامة تجوز صلوة لانها سنة في الفراغ
ذكره الذهبي في شرح صحيح سفر الكافر وكذا العصبى عند ابى ابراهيم وعند ابى سبيل لا يصح ولا يصح السفر منها عند محمد بن القاسم
ولا يصح من الحائض في الصحيح قال السرخسي في المبسو والغنياني لا يقصر في السنن وتكلموا في الافضل في حالة النزول والاسفل

ولان هتس
السفر ليس
بمعصية
واما للمعصية
ما يكون بجدا
العمارة لا يفسد
متعلق الرخصة
والله اعلم

في حالة السير قال هشام رأيت حمرا كثيرا لا تطلع في السفر قبل الظهر ولا بعد حاد ولا يدع كثرى الفجر والمغرب وما رأيت قطيع قبل العصر
ولا قبل العشاء ويصل العشاء ثم يوتر في قيمة المينة تزوج المسافر في بلد لا يصير مقبلا به وهو قول الشافعي وفي فتاوى
خواهر زادوه يصير مقبلا ولو كان له أهل ببلدين فأما ما دخلها صار مقبلا فيا ذكر في جوامع الفقه وفي المحيط فان مات زوجته
في احداهما وتبقى له فيها وورثها قيل لا يتبع وطلبنا له اذا المقبر الاهل دون الدار كما لو تامل ببلدة واستوت سكنه ليس له
دار وقيل يتبع كما اذا حلف لا يسكن بداره او نقل عنها باله وتبقى فيها ثقله والمسافرة تحير مقبلا بنفس الزوج مسافر ومقيم
اشترى يا عبد الله يصل العبد صلوة المقيم قاله علماء الدين ابو الحسن الصاري طهيري الدين المغربياني وقال علماء الدين الحمالى الاصح
انه يصل صلوة المسافر قيل ان كانت بينهما مابة في الحذر لغيره بما فاتهم عند المقيم وقصر عند المسافر ذكره المرعيني في المقبرة
الاقامة نية الاصل دون التبع كنية الخليفة والاسير دون الجند ونية الزوج مع الزوجة والمولى مع عبده ورب الدين مع
مليونه ان كان معه ذكره في التحفة وكذا المحمول مع حامله والاجير مع مستأجره والتلميذ مع استاذه ذكره في الذخيرة
في المحيط قيل ان كانت استوفت مهرها وفي قيمة المينة السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت مهرها والافاليها وكذا
بعد الدخول في حق المعجل وكذا الجندى ان كان يزيق من الامير والافلا وفي المحيط حجة قوله وكذا العزيم مع مليونه
ان كان مغسلا لا يجيد او يلازمه وكذا الوانصر غير ظالم لانه عا عليه وكذا المينة الى الامم اذا قاده احد الافلا وفي
الذخيرة المطلق بالجهاد لا يكون تعالى للمولى فيكون نية على ما قلنا لا يبق الوالى بخلاف العبد والمرأة وفي المحيط مسافر دخل مصر
عزيمه ان كان معه القصر لانه لم ينو الاقامة وان كان موزرا وعزم ان يقضى دينه او لم يعزم شيئا قصر وان عزم ان لا يقضى دينه
فكان نوى الاقامة وفي الذخيرة ذكر ابن سامة عن ابي يوسف اذا حبس المسافر بالدين وهو مسيرتم الصلوة وكذا ان كان في
ان يكون وطن نفسه على اداءه فيقصر وفي المتن مسلم اسره العدو وان كان مقصدا ثلاثة ايام قصر وان لم يعلم سألته كان لم يخبره
وبكان العدو ويقبلا تم وان كان مسافرا فيقصر لانه تحت قصره كالعبد مع سيده فانه يسألته فان لم يخبره اتم وفي الذخيرة ان
انقلت الاسير من امر العدو ووطن نفسه على اقامته شمرى عبازا او نحوه قصر لانه محارب العدو وكذا اذا اسلمه فنه بنهم طلبوه
ليقتلوه فخرج عابا بمسيرة السفر ثم اذا لم يعلم قبل نية المتبوع للاقامة لا يلزم الا تمام حتى يعلم كما في توجبه الخطاب هو الاصح
قيل يلزمه الا تمام لانه ضمنه كغفل الوكيل والمكره بالسفر كالا لغيره وبه قال مالك واحمد قال الشافعي لا يقصر لعدم النية حتى
كافرا او ثم سلم الكافر وبغى يصيب فان بقي الى مقصد هامة سفر قصر وان لم يتبق قاله كافر يقصر دون يصيب لان نية محتملة
من اهله بخلاف يصيب وقال الفضل حكاهما حكم المقيم وقال بعض المشايخ حكاهما حكم المسافر والاختار الاول ولو ظهرت الخافض في السفر
بينهما وبين المقصد اقل من سيرة سفره تم هو الصحيح اذ في السفر ثم سلم من ساعته ونية وبين المقصد اقل من سيرة سفره

وكذا المرأة لو طلقها زوجها بائنا او رجيا وانقضت مدتها ونسبها وبين المتصلين من مدة السفر فما قبل انقضائها العدة
فحكمها في الرقعة حكم الزوج ولا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وقال الشافعي يكره قبل الجمعة قبل الزوال
له قولان أحدهما انه يكره وهو قول أحمد وقال في القديم لا يكره وهو قول مالك لو سافر في رمضان لا يكره من دخل دار الحرب لمنا
ولوى الإقامة في دارهم في موضع الإقامة صححت نيته

باب
صلوة
الجمعة

باب صلاة الجمعة أي هذا باب في بيان أحكام صلاة الجمعة ووجه المناسبة بين البابين من حيث أن في كل منهما تطهير
نفس الصلاة فالأول بواسطة السفر والثاني بواسطة الخطبة إلا أن الأول شامل في كل فوات الأربع والثاني خاص في الظهر
والخاص لعب العام وجوده الآن تنحصر ليكون الأبعد اتصافا من اجتماع كالفرة من الفراق وهي تضم كل يومين في كل
معظم أبيهم قال الشافعي يكره فيها من جميعا فاسكون كالصلاة للصلاة منه وفتح للوقت الجامع كاجتماع من اللقطة والفتح
كالعشرة وحكام من الحديث عن الفرار والاكثرون أن الاسكان تخفيف كالعقيق والفتح لغة بنى عليل وجميعا جمعات وجمع سميت
بذلك لاجتماع الناس فيها قبل كثره ما جمع الله فيها من خصائل الخير وهي اسم شرعي قيل سميت بذلك لأن آدم عليه السلام جمع فيها
خلقته ويروي ذلك عنه عليه السلام قيل لأن المخلوقات تمت فيها واجتمعت وعن ابن سيرين أن أهل المدينة سموا بها لاجتماع
جميعها قبل أن يقدم رسول الله عليه السلام فزل سورة الجمعة ولم يكن بعد فرضت قبل أول من سمى الجمعة كعب بن مالك
وكان اسمه في الجاهلية عروبة من الأعراب الذي هو التحسين فكان تزين الناس فيه فضيلتها عظيمة عن أبي هريرة قال قال الله
وثاب وشهود الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة رواه البيهقي في سننه الكشي وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
عليه السلام يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أجهط منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة
رواه سلم في صحيحه وزاد مالك وأبو داود وفيه ثوب عليه وفيه مات وما من دابة إلا وهي مهيبة يوم الجمعة من حين يصح من
طلع الشمس مشتققا من الساعة إلا بحسن والانس فراوا الترمذي وفيه ساعة لا يؤاقيما إلا عبد مسلم يصل على الله فيها ثلثا
الاعطاء إياه وفي ساعة الاجابة ثلاثه عشر قولا عن أبي هريرة هي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس الترمذي بعد صلاة عصر الجمعة
إلى غروب الشمس أحسن أبو العالية عن زر والشمس عاشره رضي الله عنه عن زر أن الجمعة تسلم في صحيحه أو أقرع الإمام على التبرقي
بصرف التوبة الساعة التي اختار الله وفيها للصلاة البودو وعن أبي ذر بن السائر تقع شبر إلى ذراع طأو
وعبد الله بن سلام من العصر إلى غروب الشمس كعب لقسم حجة في جمع الألى تلك الساعة البودو ومن حين تقام الصلاة
إلى حين الانصراف البودو التمسوها في ثلاثه مواطن بابين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بابين نزول الإمام إلى أن يكسر
وفابن صلاة العصر إلى غروب الشمس ابن عمر رضي الله عنه أن طلب ساعة يوم سيرة قرأها أنا أخفيت في اليوم يك

ابن النذر اجماع المسلمين على وجوبه قال الخطابي واكثر الفقهاء على انما من فرض الكفاية قالوا انما غلط وقال النووي في فرض
 على كل مكلف غير اصحاب الاعداء وعلى ابو الطيب عن بعض اصحاب الشافعي غلط من قال انما فرض كفاية وقال ابن العربي
 لا يطلب على فرضية الجماعة بل لان الاجماع من اعظم الادلة وروى ابن وهب عن مالك انه قال سمعوا منتهى وكلموا فيه عن
 عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم عن النبي عليه السلام انه قال الجماعة على من سمع النداء ورواه ابو داود وولد قطن
 وعن حفصة رضي الله عنهم انه عليه السلام قال رواج الجماعة يجب على كل مسلم رواه النسائي باسناد على شرط مسلم قال النووي
 وفي الدراية صلوة الجماعة فرضية يحكم جابها كافر بالاجماع وهي فرض عين للاعتناء بها من اصحاب الشافعي فانه يقول فرض
 كفاية وهو غلط ذكره في اكلية وشرح الوجيز وفرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع ونوع المعنى بالكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله الآية والمراد من الذكر في الآية ان يخطب بالخطبة المتفق المفسر في الامور
 فاذا نودى السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الصلوة فالى اصل الصلوة كان اوجب ثم اكد الوجوب بقوله وذر والبيع يوم الجمعة
 بعد النداء وتحريم المباح لا يكون من اجل واجب اما السنة فحديث جابر والى سعيه قال الخطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث وفيه
 واعلموا ان الله تعالى فرض عليكم صلوة الجمعة احدى روافقه ورواه البيهقي وقال وفيه عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو بن محمد بن
 لا تابع في حديثه وقال محمد بن اسماعيل البخاري وذكرني البسيط اكثرنا الحديث بمعنىا وبعضه ذكر صاحب المذهب واما الاجماع
 فاجمعت الامة على ذلك من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على فرضيتها من غير انكار احد لكن اختلفوا في اصل الفرض
 في هذا الوقت فقال الشافعي في الجديد ذر ورواه مالك واحمد ومحمد في رواية فرض الوقت بجمعة وانظر بدل عنها وقال الخطيب
 وابو يوسف والشافعي في القديم الفرض هو الظهور وانما امر غير العذر باستقاط اوار الجماعة وقال محمد بن رواية فرض احداهما
 غير عين تعيين اليه ولكن خص في اوار الظهور فائدة الاختلاف فظهر في حقيقته ان الظهور في اول الوقت يجوز مطلقا حتى يخرج
 بعد اوار الظهور اليها اوله يخرجها اليها لم يطل فرضه وعندهم لا يجوز ظهر سواء اورك الجماعة او لا خرج اليها او لا واما المفسر فلما
 امرنا بترك الظهور لاقامة الجماعة والظهور فرضية ولا يجوز ترك الفرض الا لفرض هو الكونه واولى ندل ان الجماعة اكد من الظهور في الفرض
 هم لا يصح الجماعة الا في مصر جامع شش شرط لزم وجمعة شش عشر سنة في نفس المصلحة وهي الحوية والذكورة والاقامة والجمعة
 وسلامة للرطين والبصر وقل يجب على الاعمي اذا وجد قاعا رابسته في غير نفس المصلحة وهي المصر بجامع والسلطان بالجمعة
 والخطبة والوقت فالظهور حتى ان الوالي لو اتى على باب المصر وجمع فيه بمشقة ولم ياذن للناس فيه بالدخول لم يحرك ذلك ذكر
 المتمر ناشي عنه وذكر محمد بن نواز الصلوة ان لم يجد الجميع جنوده في الحصن واغلق الابواب وصلى بهم بجمعة فانه لا يحرك
 واشهد المصنف على شرط الاول قوله لا يصح الجماعة الا في مصر جامع وسياقي مصر بجامع هم اذ في مصر شش عشر سنة والعيد

لا تصح الجمعة

الا في مصر

جامع اذني

مصر للمصنف

وفي الكافي والقياس لا تجب الجمعة عندنا الا في مصر وما هو في حكمه كصله العيد وفي جوامع الفقه وارياض المصنف كالمصر
 في النبايع لو كان منزله خارج مصر لا يجب عليه قال وهذا صحيح ما قيل فيه وفي قاضيهان عن ابي يوسف مروية عنه وعنه
 من لا يشترط فرسخ وعنه اذا شهد الجمعة فان المكنة البيوت بالمعجم لا تجب الجمعة واختاره كثير من مشائخنا قال ابن المنذر زوي لو كان
 عن ابن عمر رضي الله عنهما وابي هريرة ونافع ومولى بن عمر واخبرني به قال عكرمة واكرم وعطاء والا فرامى ابو الثوري يث الى
 رضي الله عنه انه عليه السلام قال الجمعة على من اواه الليل الى اعله وضعفه الترمذي والبيهقي وعن ابي حنيفة تجب اذا كان في
 خارجا مع المصر وفي الذخيرة في غلام رواية احمد بن ابي الاشبوح والجمعة الا على من سكن المصر الا يرضى وروى السفي وروى
 قريبا من مصر وبعيد عنها وعن محمد اذا كان بينه وبين المصر ميلان في ثلاثة اميال فعليه الجمعة وموقوف مالك الليث في
 المفتي على اهل السواد الجمعة اذا كانوا على قدر فرسخ من النخار وعنه اذا كان اقل من فرسخين تجب في الاكثر لا في رواية
 كل موضع لو خرج الامام اليه صلى الله عليه وسلم الجمعة تجب عن معاذ بن جبل يجب الحضور في خمسة عشر فرسخا وفي المغنياني يجوز في فناء
 وهو الذي اصابه صلى الله عليه وسلم وقدره بعض الشراح بالفتوة وبعضهم بفرسخين واختاره السرخسي وخوارج الزاد ورد
 ذلك عن الزهرني عن ابي يوسف لو خرج الامام الى مصر لم يلزمه ان يصلي على جمعة لان فناء المصر كهي قال ابو الليث
 وبناخذ وفي الذخيرة قيل جواز فناء المصر قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يجوز بناء على اختلافهم في مقداره قيل انما
 يجوز في فناء مصر اذا لم يكن بين مصر وبينه مزارع ومراعي وهكذا في المغنياني من غير خلاف فعلى هذا القول لا يجوز
 اقامته الجمعة في مصلح عيب لان بينهما مزارع قال في الذخيرة وقد وقعت مادة فافتى بعض مشايخنا بما اجدتم مجوزا وكان في
 ليس بجواب فان اياهم لم يجر ازالة العير فيه لاسيما المتقدمين ولا من المتأخرين والمصر فناءها شرط جواز اقامته
 العيد والجمعة وفي المغنياني وان كان بين مصر وبينه مزارع وفرجة فلا جمعة عليهم وان كان النذر يبلغهم قال في الفتوة
 واصل والبيهان ليس بشي وهو اختيار المحلومي وفي جوامع الفقه وعن ابراهيم يجب على كل من كان دون الكنانة
 يقصر النساء اذا وصل اليه وقال ابن العربي الوجوب على من سمع النذر عند الشافعي قال وتعلقه انفسه على سماع النذر
 يقطع عن كان في مصر الكبير اذا لم يسمعه قال ابن النذر الوجوب على من سمع النذر ويرى ذلك عن ابن عمر وابن ابي
 وعمر بن شعيب وبه قال احمد واسحاق وقال ابن المنذر يجب عند محمد بن النذر والزهرى وببيعة من اربعة اميال وقول
 المصنف لا تصح الجمعة لاني مصر جامع او في مصلح العيد قبول على بن ابي طالب وحيث لمصر وعطاء واخبرني ابراهيم ونجفي
 ومجاهد بن سيرين واليثارى حميد بن زيد بن سحنون المالكى هم ولا يجوز الجمعة في القرى شس انما قال لا يجوز في القرى
 مع انه مستعار من قوله لا تصح الجمعة لاني مصر جامع نفيا للمذهب الشافعي فانه لا يشترط المصر بل يجوزها في كل موضع اتفاقا

ولا تنجو

تجربة

فی القری

اسكنه اربعون رجلا احرار الايطفون منه شاة لاصيفاء به قال احمد وقال مالك تمام باقل من اربعين واحتجوا بحديث
ابن عباس انه قال ول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد ينافي بحرا من البحرين رواه البخاري و
في لفظ ابى داود و يحويا قرية من قري البحرين وبقوله عليه السلام كجمعة على من سمع النداء روى داود وابن ماجه عن عبد الرحمن
بن كعب بن مالك وكان قاضيهم بعد داود ب بصره عن ابى كعب بن مالك انه كان اذا سمع النداء ليوم الجمعة يرحم على سعد
بن زرارة فقلت له اذا سمعت النداء نزلت الى سعد بن زرارة قال لانه اول من جمع بنا في هذا البيت من جمعه
من نيافة في لقيع يعرف بفتح الخصمان وفي سنن البيهقي فان سعد اول من جمع بالمدينة قبل ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان لم يتم بؤنه قال اربعون رجلا كتب ابو هريرة رضي الله عنه يسأله عن الجمعة جوابا فقلت له ان جمع بها وجبت
ما كتب لنا ما ذكره المصنف من الحديث على ما ينبغي ان شار تعالى ولا حجة لهم في قصة بني رارة لانه كان قبل ما قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البيهقي في سننه الكبير وايضا نحق نقول يجوزها بالاربعةين ولا يدل ذلك على عدم
برون الاربعين قال المزني لا يفتح ما اتجه به الشافعي انه عليه السلام جمع بالاربعةين ميم قديم المدينة لان المسلمين كانوا
قد كثروا وقتوا قالوا ايضا انه كان اكثر من وفان قلت روى عن عطاء بن رباح عن عبد الله قال مضت السنة ان في كل لثمة
اما في اربعين فما فوق ذلك جمعة واضمحروا بن قدامة اذا قال الصحابي مضت تصرفت الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم
فان قلت قال في شرح المنادى حديث جابر بن زيد انهم قالوا في حديثه لا يتجبه به واما جابر بن زيد قال في الحديث
ابن الاشعثي سمع الحسن بن الحسين في البحرين وفي البسوط هي مدينة والمدينة تسمى قرية كما قال الله تعالى اخبرنا من عدة القرية
الظالم وقال عمر بن الخطاب ما كنت ارى من مثل جاثا من الاصهار وحى بضم حيمه بالنار المثلثة قوله في من من امة في
الهار وفتح الزاء المعجمة وهو موضع بالمدينة وقال ابن الاشعثي من بني حياضة موضع بالمدينة وضبطها بفتح الهاء يكون الزاء
بفتح الخصمان قرية لبني حياضة وفتح النون والخصمان بفتح النون وكسر الصاد المعجنتين وعنى او تيدفع سلبها الى المدينة
واحدة بفتح الحاء الملهة وتشديد الراء من بين جبلين فوات جارة سودهم بقوله عليه السلام لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا
الا في مصر جامع شمس قال الزيلعي هذا مرفوعا عن عبد الله بن جابر موقوف فاعن على رضي الله عنه رواه عبد الرزاق في مصنفه
اخبرنا عن ابن اسحاق عن الحارث عن علي بن رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا تحمي الا في مصر جامع او مدينة
عظيمة واخرجه عبد الرزاق ايضا وبيهقي في المعرفة عن سعيد بن زيد الزيلعي ثم قال كذلك رواه الثوري عن زبيدة بن زبيدة
انما روى عن علي موقوف لكان النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يروى عنه ذلك شئ وقال ابن خزيمة في المحلى ذلك عن علي بن خزيمة
ليس على كل القرى جمعة انما يجمع على اهل الاصهار مثل المدينة قلت فذل الزيلعي وجاباه موقوف فاقول البيهقي لم يروى عن

له عليه السلام لا جمعة
لا تشريق ولا فطر
انكلى الا في مصر جامع

عليه السلام الايتسلم عدم وقوف غيره على كونه مرفوعا والاثبات عدم على انفسى وقد ذكر الامام خواص زاده في مبسوط
 ابا يوسف ذكره في الاماير سنده امروفا الى ابني عليه السلام ابو يوسف امام الحنابلة حجة ولم يثبت عنده كونه مرفوعا
 لما قال سنده مرفوع ولكن سلمنا انه موقوف فهو موقوف صحيح وهو محمول على السماع لانه لا يدرك بالقتل وهو مقول على ضربين
 حجة هم المصالح جامع كل موضع له امير وقاض تنفيذ الاحكام يقيم الحردوش في التفسير المصالح جامع وقد اختلفوا فيه من ابي حنيفة
 وهو يجمع فيه مائة اهل وينا وينا وعن ابي يوسف كل موضع فيه امير وقاض تنفيذ الاحكام يقيم الحردوش وهو مصرح به في مجمع
 وكذا روى الحسن عن ابي حنيفة في كتاب صلوة وفيه ايضا قال سفيان الثوري المصالح جامع ما يحد الناس مصرعا والامام
 المطلقة كنجاري وسمرقند وقال الاخرى المصالح جامع ما يقيم فيه الحردوش ونفذت فيه الاحكام وهو اختيار الزمخشري وعن ابي
 البختري انه قال حسن ما سمعت اذا اجتمعوا في الكبر مساجد ثم لم يسعوا فيه فهو مصرح جامع وعن ابي حنيفة مائة كبيرة فيها ساكن
 وسواق ولها سياقين ويرجع الناس اليه فيما وقعت لهم من المحاولات وهو اختيار صاحب التحفة وقال ابو يوسف سنده
 ابن شجاع اذا كان في القرية عشرة آلا فمصر وعين بعض اصحابنا المصالح يعيش فيه كل صنعة بصناعة ويحتاج الى التحويل
 الى حنفية اخرى وفي المستقضى حسن قيل فيه اذا يوجد فيه حوائج الدين وهو القاضي المفتي والسلطان فهو مصرح جامع وعن ابي
 المصالح كل بلدة فيها ساكن وسواق ووال نصف المظلوم من ظلمه وعالم يرجع اليه في المحاولات وهو الصريح ذكره في المفيد
 وعن محمد بن موهب مصره الامام فهو مصرح حتى اذا لو بعث الى قرية ناسا الى اقامته الحردوش والقصاص في مصر فاذا غلروا
 فمحق بالقرى ويؤيد قول محمد بن ابي اسحاق انه كان لغمان رضي الله عنه اسودا زله على الرية يصيد خلفه بوزر وغيره من الصغار
 وغيره ما ذكره ابن جندب في الحكمة وقال قاضي نجان الاعتماد على ما روى عن ابي حنيفة في الحكمي كل موضع يثبت اليه اثبتة
 مفتي وقاض يقيم الحردوش وينفذ الاحكام فهو مصرح جامع وقيل اجماع ان يوجد فيه عشرة آلا مقاتل وقيل ان يكون كال
 لموقفهم عدو عليهم دفعة وكرهاني النياييع وفي الدراية نظام المذهب ما حده المصنف بقوله له امير المرو من الامير الى
 الذي يقدر على النصات المظلوم من الظالم واما قال يقيم الحردوش وينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام الاستانام
 اقامته الحردوش وان المرأة اذا كانت قاضية تنفذ الاحكام وليس لها اقامته الحردوش وكذلك الحكم والمفتي يذكر الحردوش
 لانها تقر بان في عامة الاحكام فبذلك احد ما كان مغنيا عن الاخرهم وهذا عند ابي يوسف مثل اشارة الى قوله والمصالح جامع
 كل موضع آه هم وعنه شمس ابي وعن ابي يوسف هم انهم شمس ابي ان من تجب عليهم بحقيقة من الرجال البالغين بالاحكام
 لان يكون هناك من الصبيان والنساء والجهيد اذا اجتمعوا في الكبر مساجد لم يسعهم شمس فاذا كان كذلك يكون مصرح
 جامعهم والاول شمس وهو قوله المصالح جامع كل موضع له امير الى اخره هم اعتبار الكرخي شمس كرخ سامري وكرخ بفساد

والمصالح جامع كل موضع
 له امير وقاض تنفيذ
 ويقيم الحردوش وهذا
 ابي يوسف رده وعنه هم
 اذا اجتمعوا في الكبر مساجد
 لم يسعهم الا اختار الكرخي

على انه لو كان مقيما كان الجواز بالطريق الاول وانما كشي تبنيته وحى ان الخليفة اذا كان مسافرا لا يصح مجتمعه كما اذا كان
 امير الموسم مسافرا فذكره ليعلم ان حكم الخليفة على خلاف حكم امير الموسم وفي هذا دليل على ان الخليفة اولى بالسلطان اذا كان المقيم
 في الولاية كان عليه اجمعة في كل مصر يكون في يوم اجمعة لان اقامته عليه باسره ويجوز فاقامته اولى بالسلطان مسافرا وكذا في الغزاة والظهور
 والاجماع الصغير لقاضيهان هم عند ابي حنيفة والى يوسف شمس متعلق بقوله ويجوز بنيهم وقال محمد لاجمعة بنيهم
 وبه قال الشافعي واحمد وهو قول عطاء ومجاهد من انما شمس اى لان بني والثانيث على تاويل القرية او البقعة هم من القرى
 شمس ولا جمعة في القرية وهو قول من نازل الحاج كعرفات حتى لا يعيد بها شمس نتيجة قوله لاجمعة بني لانها من القرى
 حتى لا يصلي فيها صلوة العيد فلا يصلي فيها اجمعة هم ولها شمس اى لابي حنيفة والى يوسف هم انما شمس اى لان بني
 هم تمصر شمس اى تعيدهم اهم في ايام الموسم شمس لما يكون فيها اسواق وفيها سلطان او نائبه وقاضي في ايام الموسم
 فتصير كسائر الامصارهم وعدم التعييد للتخفيف شمس في اجواب عن قول محمد لا يعيد بها وتقرر اجواب ان لا يعيد فيها
 يعني لا يصلي صلوة العيد لاجل التخفيف على الناس لانهم يتفكرون باسره الناسك لان بني من اقيمت مكة وتوابعها لا يحل
 في الحرم وتوابع شمس اى يقوم مقام ذلك الشئ وانما عرفات فانها من اكل وليست من فناء مكة وبينها وبين مكة اربعة فراسخ
 هم ولا جمعة بعرفات في قوله شمس اى في قول ابي حنيفة والى يوسف ومحمد وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحاق
 وهو قول الزهري وزعم ابن خزم انه عليه السلام صلى اجمعة بعرفات قال والاعراف انه عليه السلام خطب وصلى تعين بخدة
 صفة صلوة اجمعة قال وبارى احد انه اجبر فرسا واقطع بذلك كاذب على الله وعلى رسوله ولم يحرم كمين اجمعة
 لانه ليس بعرض قال وبما يرضيهم الى دعوى الاجماع على ذلك وهذا ممكن فبين فيه الكذب على عبيد قلت هذا رجل من كل
 على الائمة الثلاثة الاجل ابي حنيفة ومالك والشافعي واصحابهم وكلاهما متناقص لا يلتفت اليه حتى وجب اجمعة على العبد
 والسافر ونحوهما في اقامتهما في البدوى والفقار باستدالات باطله هم لان عرفات هم نصار شمس لا ابي حنيفة
 هم ومنه اقيمت شمس لقيام الاسواق خصوصا في ايام الموسم يكون فيها نائب السلطان والقاضي كما ذكرناهم والتعبيد
 بالخليفة واسير الحجاز لان الولاية لها شمس اى بالتعيين والتعيين جواز اجمعة بني عند ابي حنيفة والى يوسف بالخليفة واسير الحجاز
 لان الولاية لها في اقامته اجمعة هم امير الموسم شمس اى امير الحجاج هم فيعمل امور الحجاج لانهم ليس له ولاية غير الحجاز
 وليس له اقامته اجمعة الا اذا كان الخليفة كما ذكرناهم ولا يجوز اقامته شمس اى اقامته اجمعة هم الا لسلطان شمس اى
 بالسلطان الخليفة لانه اراد به الى الذي ليس له فوجه والى هو الخليفة هم اول من امره السلطان شمس يعني ان كل من
 يكون اقامته لمن امر السلطان وهو الامير والقاضي وكلها هم انما شمس اى لان اجمعة هم تمام جمع عظيم شمس من الناس

عند ابي حنيفة والى يوسف
 وقال محمد لا جمعة
 بني لانها من القرى حتى
 لا يعيد بها ولخصها انها
 تمصر في ايام الموسم
 عدم التعييد للتخفيف
 ولا جمعة بعرفات في قوله
 جميعا لانها فضاء وبه
 ابي حنيفة والتعبيد بالخليفة
 وامير الحجاز لان الولاية لها
 امير الموسم في امور الحجاز
 ولا يجوز اقامتها الا لسلطان
 اولى امر السلطان لها اقامته

هم وقطع المنازعة في تقديم شئ تشبه الدال المحمودة من باب الفعل بان يقول واحدنا صلى بالناس وقول الآخر
 صلى بهم والتقديم شئ بان يقول طائفة يصلي بالناس فلان يقول الآخرون يصلي بهم فلان الآخر قطع المحمودة منهم
 هم وقطع شئ أي المنازعة من غير شئ أي في غير ما ذكر من التقديم والتقديم بان يقول طائفة يصلي في مسجدنا ويقول
 الآخرون يصلي في مسجدنا فتمت المنازعة والنزاع هم فلا بد منه شئ أي إذا كان الأمر كذلك فلا بد من السلطان أو من
 أمر السلطان هم تيمنا لأمره شئ أي لا امر بجمعه وتذكير الضمير باعتبار المذكور وانصابت تيمنا على التعليل وكذلك الأمر في الأمر
 ومن أقيم أمر السلطان لقطع المنازعة وتتم مادة الخلاف وعند الشافعي السلطان ولو لم ليس بشرط صحة الجماعة ولكن سنة
 ان اتفاهم الأباذن السلطان وبه قال مالك وأحمد في رواية وعن أحمد أنه شرط كنهنا واحتموا في ذلك ما روي ان عثمان
 رضي الله عنه حين كان محجرا بالمدينة صلى على رضى الله عنه بجمعة بالناس فلم يروا أنه صلى بأمر عثمان وكان الأمر سريه فلا يشترط
 الإقامة السلطان كسائر الصلوات قال الأتزازي ولنا ما روي عن جابر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال علما
 ان الله كتب عليكم بجمعة في يومى هذا في مقامى هذا في شهرى هذا في بقية واجبة الى يوم القيمة فمن تركها جحد والماء فخطا
 بجهنم في حياته او بعد موته وله امام عادل او جابر فلا جمع له شمله ولا اتم له امره الا لصلوة له الا لركعة له الا لاجل الصلاة
 الا ان يتوب من تاب تاب الله عليه قلت لم يبين ما حال هذا الحديث ومن رواه عن جابر وذكرني شرح الاقطع عن سعيد
 بن المسيب عن جابر رواه ابن ماجه في مسنده وقال حدثنا محمد بن عبد الله بن ثمر بن عثمان بن الوليد بن بكر حدثني عبد الله بن محمد بن عبد
 عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا أيها الناس تمسكوا الى
 قبل ان تموتوا وبادروا بالأعمال الصالحة قبل ان تشغلوا واصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكنة ذكركم له وكثرة الصدقة
 في السرا والعلانية ترزقوا ونصروا وخبروا واعلموا ان الله قد فرض عليكم بجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهر
 هذا في عامى هذا الى يوم القيمة فمن تركها في عيالى او بعدى وله امام عادل او جابر استخفا فاجبا وجحد والماء فلا جمع
 شمله ولا بارك له في امره الا لصلوة له ولا لركعة له ولا حج له ولا صوم له ولا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه
 الا لا قوم امرأة رجلا ولا يوم امراي محاج الا لا يوم فاجر مؤمنا الا ان يقره السلطان بخلاف سيفه وسوطه او يخرج
 البزار من وجه آخر وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر نحوه فان قلت في مسند ابن ماجه عن عبد الله بن محمد
 قالوا انه واهى الحديث وسند البزار على بن زيد بن جده ان قال الدارقطني كلاما غير ثابت وقال ابن عبد البر ان
 واهى الاشارة قلت هذا الحديث روى من طلق ووجوه مختلفة فحصل له بذلك قوة فلا تمنع من الاحتجاج به
 باروى عن عثمان رضي الله عنه ساقط لانه يجهل ابن عليا رضي الله عنه فعل ذلك بأمره او لم يصل الى عثمان عندنا

قد تقدم المنازعة في النقطة
 قد تقدم في غيره فلا
 منه تيمنا لأمرها

أصحابنا ان وقت الظهر وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وبه قال الشافعي هم لقوله عليه السلام اذا مالت الشمس
فصل بالناس الجمعة شمس واجتجوا في ذلك بحديث النضر بن شريك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة من قبل
رواه البخاري وعن سلمة بن الأكوع قال كنا نجمع مع رسول الله عليه السلام اذا زالت الشمس ثم نرجع فتتبع النبي فتصلي عليه
فان قلت روى عن عبد الله بن مسلمان انه قال شهدت ان خطبة مع ابى بكر بنى الله عنه فكانت خطبة وصلوة قبل
وبشر تها مع عمر بن الخطاب فكانت خطبة وصلوة الى ان تقول قد انقضت النهار ومثله عن عثمان بن عفان رضي الله عنه
فما رايته احدا عاب ذلك قلت قال ابن بطال لا يثبت هذا وعبد الله بن مسلمان لا يثبت قلت روى عن ابي
الدارقطني وغيره وهو حديث ضعيف وقال الثوري في الخلاصة اتفقوا على ضعفه بن مسلمان وقد قال الشافعي
وقد صلى النبي عليه السلام والوكبر عثمان والامة بعد كل جمعة بعد الزوال فدل على انه لا اعتبار بها فلهذا روى
عن حبيب بن جابر انه اجاز ان الصلوة والروح الى احكامهم كاتحين الزوال وما رواه حديث سلمة بن حبيب عليه السلام
معناه ليس للخطبة في كثير من حيث يتنقل بالماء ر واضح منه الرواية الاخرى فتتبع النبي في وجوده لكنه قيل معلوم ان خطبة
المدنية كانت قصيرة فتمس فوقها فلا يظن النبي الذي يتنقل هناك عند الزوال الا بعد زمان طويل من حيث حديثهم انهم كانوا يخرجون
الصلوة والنداء في هذا اليوم الى ما بعد صلوة الجمعة لانهم لم يولدوا في هذا اليوم الى التكبير ايما والاستغفار لغيره كان لغيره لغيره
اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة قال السجستاني قال في كتابه الحديث وقال الزبيدي في تاريخه قال الشافعي لما روى النبي عليه السلام
معه بن عمر رضي الله عنه الى المدينة قبل هجرة قال له اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة وتبعه الاكل وقله من شربه وكذا نقله
صاحب الدرر اية ثم قال قيل هذا الحديث ما وجد في كتب الحديث ثم قال واجيب ان وجوبه في كتب الحديث ليس
ويجوز نقل بالمعنى قلت سبحان الله هذا كلام عجيب بعد من هو لا يفهم حديث صلوة حتى نقل عنه بالمعنى واصل الحديث
ما رواه الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى مصعب بن عمير بامره باقامته الجمعة وفيها
عن ابيه وعن ابني ابي علق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى انصار اليه ان يبعث اليهم قال فبعثهم فبعثهم
بن عمر بن عباد ان كان يصلي بهم وذلك ان الاوس والخزرج كره بعضهم ان يؤمهم بعض وكان قدومهم وقول الانصار في
الثانية عشرة من النبوة ولما قدروا الى النبي عليه السلام في ذمة السنة رجعوا الى قومهم فبعثهم الى الاسلام وارسلوا الى رسول
صل الله عليه وسلم معاوين عن ابي رافع بن مالك ان بعث اليها ليلتها فبعث اليهم مصعب بن عمير فبشرهم على سبعين
ذمة وكان الزبير قد روى في ذمة السنة ثمانية فبعث معاوين عن ابي رافع بن مالك اسعد بن زادة رضي الله عنهم وقال ان
والثور بن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل قبا على نبي عمر بن عوف وذلك يوم الاثنين لستى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول

لقوله عليه السلام
اذا مالت الشمس
فصل بالناس
الجمعة

يكون فيه هذا في امين انه ما حديث السائب بن زيد رواه البخاري عنه قال كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
والى كبره عن رضى الله عنه يوم الجمعة حين يجلس الامام فلما كان عثمان رضى الله عنه وكثر الناس امر بالاذان الثاني على الزوراجوه
ان الاذان لا يكون الا قبل الصلوة فاذا كان حين يجلس الامام على المنبر للخطبة دل على ان الصلوة بعد الخطبة والاخر حديث
الى موسى الاشعري اخبره سلم عنه قال لى بن عمر رضى الله عنه سمعت اباك سجدت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن ساعة
قال قلت نعم سمعت يقول سمعت رسول الله عليه السلام يقول لى بن عمر ان يجلس الامام الى ان ينفض الصلوة قال البوردة
يعنى على المنبر ثم يجلس فخطبتين يتصل بينهما بقعة نفس مقدار ثلاث في غاية الرواية وقال الشافعي مقدار ما تسمى بموضع
جاءه على المنبر جري التوارث شى اى بالفصل بين الخطبتين بقعة جري التوارث شى كذا فعل النبي عليه السلام
والامة من بعده الى يومنا هذا ونظير التوارث انما يستعمل في امره خطبة وشرف يقال توارثت الجدة كبر عن كبر ابي كبر
عن كبر في القدر والشرف وقيل على حكاية العدل عن العدل فان القيام فيها والفصل بين الخطبتين بقعة متوارث قال
ابن المنذر احتسبوا فيه وكان عطاء بن ابى رباح يقول ما جلس رسول الله عليه السلام على المنبر حتى مات وما كان يخطب الا قائما
واول من جلس عثمان رضى الله عنه في اخر عمر زانية حين كبر فكان يجلس على منبره ثم يقوم وكان الخيرة بن شعبة اذا فرغ المؤذن
قام فخطب لا يجلس تحت نزل قال والذى عليه عمل الناس ما تفعل الامة اليوم ثم بدت القعدة عندنا للاستراحة وليس
وقال الشافعي انما شرط وقال شمس الامة الشافعي الدليل على انما للاستراحة لا للاستراحة جابر بن سمرة ان رسول الله
عليه السلام كان يخطب قائما خطبة واحدة فلما من جلما خطبتين بينهما جالس في هذا دليل على انما للاستراحة لا للاستراحة قلت
هذا الحديث عريب بن عباس برواية الحسن بن عماد وقال ابن العربي وهو ضعيف ثم الخطبة الواحدة تجوز عننا
ومع ذلك عطا مالك لا وزاعى واسحاق والباقون وقال ابن المنذر اوجبا ان تجزى خطبة واحدة وقال احمد لا يكون
الخطبة الا كما خطب النبي عليه السلام وقال الشافعي يجب ان تخطب خطبتين قائما يجلس في تمام القعدة عليها وعلى الركن
وجبا اخره لو خطب قائما لفاه الفصل مكية مرة من غير جلوس قال النووي وهذا اذا مردود وقال النووي الامام
والجلوس فيها سنة عند جمهور العلماء حتى ان الطحاوي رحمه قال لم يقل احدا باستراة الجلوس فيها غير الشافعي رحمه
قائما على الطهارة شى اى يخطب الامام حال كونه قائما وحال كونه على الطهارة اما القيام فانه سنة عندنا وعند الشافعي
لا يصح خطبة قاعا لوجه قال مالك في رواية وعنه كقولنا ما وبه قال احمد واما الطهارة سنة عندنا لا شرط خلافا لابي يونس
والشافعي حتى اذا خطب على غير طهارة يجوز عندنا وكبره وعندنا لا يجوز وقال الشافعي في القديم كقولنا ما وبه قال مالك
واحمد لان القيام فيها شى اى الخطبة هم متوارث شى اى من النبي عليه السلام ومن الامة بعده الى يومنا هذا والوجه

يخطب خطبتين يفصل بينهما
بعد لوجه جري التوارث
يخطب قائما على الطهارة
ان القيام فيها متوارث

عما يقال انه اذا كان كذلك ينبغي ان يكون وضو كما قال الشافعي هو قول المصنف رحمتم ثم على مثل اى خطبة ثم شرط
 فيستحب فيها شئ اى في خطبة هم الطهارة شئ اى عن الجنبية والمحد شئ هم كالاذان شئ وجه التشبيه بالاذان
 ان الخطبة نذكرها شبه بالصلوة من حيث اقيمت مقام شرطها وتقام بعد دخول الوقت والاذان ايضا لتقام بعد دخول
 الوقت لا يقال ليس فيها شبه بل بينهما مخالفة فاذا اذن الجنب يستحب فيها الاعادة طاروا ولم يذكر خطبة اجمعة ههنا لانا
 نقول لا فرق بينهما في الحقيقة غير ان الاذان لا يتعلق به حكم يجوز فذكر استحباب الاعادة والخطبة تتعلق به حكم يجوز
 فذكر يجوز ههنا واستحباب الاعادة ههنا كقولنا في الاذان ولم يذكر المصنف انه هل يعيد الخطبة او لا فذكر في نوادر ابي يوسف
 انه يعيدها وان لم يعيدها جاز لان ليس من شرط استقبال القبلة بخلاف الاذان فانه يعيد لان الاذان شبه بالصلوة
 من خطبة الا ترى انه شرع استقبال القبلة بخلاف الخطبة ولكن يكون سمي اذ التمس ذلك لانها الصلوة حتى اقيمت
 تمام الشفع في الظهر ولان فيه دخول السجدة وجوبا ومكرهه وقال الا ترى في قوله كالاذان فيه نظر لانه يفهم من التكرار
 ان الاذان شرط الصلوة وليس كذلك لانه شئ قلت لانك لم تذكر ذلك لانه قولك كالاذان يتعلق بقوله يستحب فيها الطهارة فلا
 بقوله في شرط الصلوة هم ولو خطب قاعدا او على غير الطهارة جاز بحصول المقصود وهو الذكر والوعظ وفي المحيط بآداب
 الخطبة ذكر والمحدث واجنب يشعان ما خلا قراءة القرآن في حق الجنب وليست الخطبة كالصلوة ولا كشرطها بل انما
 تؤدى في غير مستقبل القبلة ولا يغنيها الكلام هم الا انه يكره شئ استثناء من قوله جاز والضمير في انه يرجع الى كل واحد
 من الخطبة قاعدا او في غير الطهارة ويذكر الضمير باعتبار الذكرهم بخلاف التواتر شئ يتعلق بقوله ولو خطب قاعدا او اراوا
 ما نقل عن النبي عليه السلام ومن الامة بعده من القيام في خطبته هم والفصل بينهما وبين الصلوة شئ متعلق بقوله او على غير
 طهارة واراد ان الطهارة في الخطبة على غير طهارة لاجل وقوع الفصل بين الخطبة وبين الصلوة فانه اذا خطب على غير
 يحتاج الى وضوء لاجل الصلوة فوضوءه يكون فضلا بينهما ثم ومع او خطب فنظر الناس جازا ثم انما
 لانه خطب القوم حضور وصلى والقوم حضور وكبر للجمعة والناس لم يكبروا حتى ركع ثم كبر والقوم معه ويكرههم ولو رفع راسه
 قبل ان يركعوا لا يجزيهم ولو كبر واسعه ثم خرجوا من المسجد ثم جاز او كبر واقبل رفع الامام راسه من الركوع افرأهم
 كذا في المحيط وفي المرغنيا في كبر الامام والقوم حضور لم يشعروا ان كان شئهم قبل رفع الامام من الركوع صحت اجمعة
 والا استقبلما قبل هذا قول محمد وعن ابي حنيفة ان شعروا قبل ان يقرأ آية قصيدة جازت والا استقبلما وقال ابو يوسف
 ان كبروا قبل ان يقرأ ثلاث آيات او آية طويلة صحت والا استقبلما وفي الواقعات احدث الامام وقال لو اخطب
 ولا يصليهم اجزاه ان يخطب يصليهم وفي الاصل قدم وان بعد ما خطب الاول وما يصليهم القادم لا يجوز الا ان يعيد خطبته

ثم هي شرط الصلوة
 فيستحب فيها الطهارة
 كالاذان ولو خطب قاعدا
 او على غير طهارة جاز
 لحصول المقصود الا انه يكره
 لخالفه التواتر والفصل
 بينهما وبين الصلوة

وكذا اذا امر الثاني الاول ان يصلي بهم فان الاول مستأنف ثم امر من يصلي بهم جاز ولو خطب بعده لا يجوز وان كان
بخطبة الفسار وعن ابي حنيفة يجوز والصحيح الاول عن ابي يوسف لو خطب لم يسمع الرجال جاز ولا يضربا عنهم ولو خطب
القوم نيام او هم جازت ذكره في الذخيرة ولو خطب بخطبة الامام بغير اذنه لم يجز والاذن بالخطبة اذن بالصلوة وكذا اذا
بالصلوة اذن بالخطبة او تحدها جاز وان تقدم من غير ان يقدمه الامام ان كان ابن الشرع يجوز وقيل لا يجوز الا اذا
فاخذا او صاحب رطا وواسطان ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاز فصل جاز ولو تغذ فيه واجامع فاعتقل مستقبل
فذكره في الوقعات ونية المعنى في المغرباني يوجب الى منزله فتعدى اجزاه ولو خطب بوجوب فاعتقل مستقبل في نية النية
خطب في يده فتشور الوالي صلى بالناس بالغ جاز وقال القاضي عبد الجبار ومحمد الائمة التبراني لا يجوز ولا تصح صلواتهم
بالبلغ وفي صلوة الخلفاء في شترط في الخطبة اهلية الامام في الجملة وعند الشافعي في الحديث واجنب قولان بجديته
الطهارة وكذا طهارة البدن والثوب المكان وستر العورة ولم يشترط الطهارة واحمد وداود في الوقعات لو احدث
الامام وامر من لم يحضر الخطبة ان يحج بهم لم يصح جمعهم وان امر من حضر الخطبة او بعضها فجمع بهم جاز وفي الاصل لا يجوز
ما لو شرع في الصلوة ثم استخلف من لم يشدها جاز ولو احدث الامام بعد ما خطب بل الشروع في الجملة وامر على المخطبة
ان يصلي بهم فامر المأمورين شهد الخطبة من اهل الصلوة ان يصلي بهم جاز وذكر الحاكم في مختصره انه لا يجوز ولو كان المأمور الاول
زيبا ولم يعلم به الامر فامر الذي سلمه لم يجز لانه ليس من اهل الصلوة وكذا لو كان مريضا بالامساك او اخرس او احمى
او جديا فامر وانما لم يجز ولو سلم الذي وبرز الرض منكم الاخرس تعلم الامي فمصل بهم او امر غيرهم جاز ولو امر نصراني او
فاسلم نصراني وبلغ العيسى لا يصليان حتى توران بعد ذلك اذا استقفا ولو قال للنصراني اذا سلمت فصل بالناس
او اقص جاز وكذا اصبى هم فان اقص على ذكر الله جاز عند ابي حنيفة شس اطلاق كلامه يقتضيه ان يجوز بمجرد قول الله
من غير ان يقرن به شيئا كما كهد وسبحان الله لانه ذكر الله ولكن الرواية في المبسوط وغيره انه اذا خطب بتسمية واحدا
او بهليل او بجملة اجزاه في قوله وفي المحيط ويجزى في الخطبة قليل الذكر نحو قوله الحمد لله ونحو قوله سبحان الله وقال النبي
روينا عن الشعبي انه قال خطب بياقل او اكثر في فاضيلنا تسبيح الواحدة تجزى في قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول
وكان القول الاول لا يجوز وهو قول محمد وقول ابي يوسف الا ان الله يكون سببا في غير ذلك استه وروى الحسن عن
ابي حنيفة انه يخطب خطبة خفية بجملة الله وثني عليه ويشهد ويصل على النبي عليه السلام وليط الناس ويذكرهم بغير اسوة
ذكر المرغنياني وقال ما لك بالخطبة كل كلام نوى بال وروى مطر عنه في مختصر ابن عبد الحكم اوسع او عمل او صلى على النبي
عليه السلام فلا اعادة عليه ثم اشترط عند ابي حنيفة ان يكون قوله الحمد لله على قصد الخطبة حتى لو قال يريد الحمد لله على عظامه

فان اقتصر على ذلك الله
جاز عند ابي حنيفة

لا يوجب عن الخطبة وقيل نيوب الاول جمع ونظيره التسمية على الذبحة انما تحمل اذا كان قاصدا للذبح وفي الكافي التكرار
 بشرط في الحمد لله تسمى خطبة هم وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد بن لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة من شافعي وبه قال عامة العلماء
 وقال الامام ابو بكر اقل ما يسمى خطبة عندنا مقدار التشهد من قوله التحيات بعد الى قوله عبده ورسوله وفي تجنيص الجمل
 من خطبتين وعند الطحاوي مقدار اربعين موضع جلوسه الميز في ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات وعند الشافعي تجب به قال احمد
 وذلك في رواية وفي الخطامة الفرزية في الخطبة الاولى اربع فرائض التحميد والصلاة على النبي عليه السلام والوصية بتقوى
 الله تعالى قوله آية وكذا في الخطبة الثانية الا ان الدعا للمؤمنين والمؤمنات في الثانية يدل على ان قرة الآية في
 وفي الحلية قيل تجب لقراءة في خطبتين قيل ولا تجب فيها قيل تجب في احداهما في آياتها قرا جاز والقراءة في الثانية
 مستحبة وقيل واجبة وقيل احدهم لان الخطبة هي الواجبة شافعي ينعى بالاجماع هم والتسبيحة شافعي الواحدة هم
 او التحميد شافعي الواحدة هم لا تسمى خطبة شافعي فوجب ما تسمى خطبة هم وقال الشافعي لا يجوز حتى يخطب خطبتين بقراءة
 شافعي اى للعادة لان الذي يخطب باقل من ذلك لا يسمى خطبة في عادة الناس لا يخطب بها خطيبا وصورة خطبتين
 عنده ما قد ذكرناه الان وعلى الاترازي الشافعي بقوله ان ذكر الله محمل لا يدري اى ذكره وقد فسر رسول الله عليه السلام
 بخطبتين لفضله فصار بيان الكتاب ثم اجاب عن ذلك بقوله لا نسلم ان ذكر الله محمل لان محمل ما لا يمكن العمل به الايمان
 من المحمل والعمل بالآية ممكن قبل البيان لان ما يسمى بذكر الله معان عند الناس فعل النبي عليه السلام ايمان استه ولا سلطان
 معلق بخطبة بل يجوز معلق بذكر الله وقد حصل لمن سئل ان كان الله لا يخطب كيف لا يخطب وكيف لا يخطب في تلك القارة قوله
 ان يجوز معلق بخطبة فيه نظر وكيف لا يعلق بخطبة والمراد من ذكر الله في قوله فاسعوا الى ذكر الله هو الخطبة فاذا كان
 المراد بالذكر الخطبة ما هو مفعلا وانخطا ولم يجز لهم عادو بالتقدير القليل وقوله حقيقة الخطبة موجودة في ذلك القارة غير مسلم
 لان المراد من الخطبة الشرعية التي جرى عليها التوارث وليس المراد حقيقة اللغوية ثم سأل الاترازي بقوله فان قلت ذكر الله
 يقدم على الصلاة فوجب ان لا يقصر على الكلمة الواحدة كالاذان قلت لا نسلم ان القياس صحيح لان المقصود من الاذان
 الاعلام وهو لا يحصل بكلمة واحدة بخلاف الخطبة فان المقصود منها ذكر الله وهو يحصل بكل ما يسمى بذكر الله قلت وفيها ايضا
 اعلام بان هذا اليوم فيه قامت الخطبة مقام الركعتين على ما روى عن عمر وعائشة رضي الله عنهما قالانا قصرت الصلاة
 فكان الخطبة ومعلوم ان قصر الصلاة لا يكون ما يسمى بذكر الله هم وله شافعي اى للابى حنيفة رحمه الله هم قوله تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله من غير فصل شافعي بين قيل الذكر وكثيره والمراد بذكر الله الخطبة باتفاق الفسرين وقد امر الله تعالى بالسير
 الى ذكره مطلقا من غير قيد بذكر طويل ولا خطبتين فاشترط زيادة على النفس بالفعل المقبول بخبر الواحد فيجعل ذلك مست

وقال لا بد من ذكر
 طويل يسمى خطبة
 لان الخطبة هي الواحدة
 والتسبيحة والتحميد
 لا تسمى خطبة وقال
 الشافعي لا يجوز
 حتى يخطب خطبتين
 ان اعتبارا للتعريف
 وله قوله تعالى
 فاسعوا الى ذكر الله
 من غير فصل

ورجح الرجل في منطته اذا استعلق عليه الكلام تحت الباب اي غلقته وفي النهاية لابن المثير امرنا رسول الله عليه السلام
 بارتجاج الباب اي بانغلاقه وفي مجمع الزوائد يقال للرجل الذي لم يحفظه منطلق قد ارتج عليه كان قد انشغل عليه بالخطبة
 المراد قول العامة ارتج اليه بالتشديد ليس بشئ في المغرب الكلام العربي بالتخفيف فان قلت روى عن ابى عبد الله
 انه قال يقال ارتج يعني بالتشديد ومعناه وقع في وجهه اي امتلاط قلت هذا المعنى يقيد به افروع الخطبة فتشمل على
 فرض وسنن اما الفرض فتشيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل الصلوة حتى لو خطب قبل الزوال او بعد الصلوة
 لا يجوز واما السنن فخمسة عشرة الطمارة حتى كره من اجنب الحديث وقال ابو يوسف ما شافني لا يجوز منها والقيام
 واستقبال القوم بوجه والقعود قبل الخطبتين قاله ابو يوسف والبيهقي باجماعه والثنا عليه بما هو عليه وكلتا الشاهدين
 والصلوة على النبي عليه السلام والمحافظة والتذكيرة وقراءة القرآن وقار كما سيأتي وقال الشافعي لا يجوز وقدرها
 وثلاث آيات واجلاس بين الخطبتين واعادته التحية والثنا على الله تعالى في الخطبة الثانية وزيادة الدعاء للمسلمين
 والمسلمات في الثانية وتخفيف الخطبتين بقدر سورين طوال المفضل واما الخطيب فمن السنة فيها طمارة يستقبل بها
 الى القوم وترك السلام من وقت خروجه الى دخوله في الصلوة وترك الكلام وبه قال مالك قال الشافعي واحمد
 واوصد المبرق ان يسلم على القوم اذا اتبعهم بوجه كذا روى عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قلت هذا الحديث اورده
 بن عدي من حديث بن عمر في ترجمته بن عيسى بن عبد الله الانصاري وضعفه وكذا انفعه بن جبان وقال الاثرم حدثنا
 ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو اسامة عن محمدا بن عيسى عن الشعبي قال كان سول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة اذا استقبل
 الناس فقال السلام عليكم الحديث ومعه مرسل فلما تجتمع به عنده وقال عبد الحق في الاحكام الكري هو مرسل وان اسنده
 احمد من حديث عبد الله بن لميعة فهو معروف في الضعيف فلما تجتمع به وقال البيهقي ليس يقوى يعني الحديث وفي
 الدراية واجتبه عليه امي على الشافعي قوله غايه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وما رواه يحتل ان يكون
 قبل هذا القول وفي المبسوط يستحب للقيم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وبه قال مالك الشافعي واحمد وقال ابن النضر
 وبذا كالا لجام وقال النووي كره في الخطبة ان يفعل الخطيب ما فعله اجماع من الخطباء من الدق بيمينه على المنبر
 وكذا المجازفة في اوصاف المسلمين في الدعاء لهم انتهى ويستحب ان يوكأ الخطيب في خطبة على نحو قيس وغيره وروى
 ابو داود وعن رجل له صحبة في حديث طويل انه قال شهدنا خطبة مع رسول الله عليه السلام فقام يوكأ على عصى او قوس
 وروى ابو بكر بن ابي شيبة عن وكيع عن ابن جبان عن يزيد بن البر عن ابيه ان النبي عليه السلام خطبهم يوم عيده
 يده قوس او عصي وعن طلحة بن يحيى قال رايت عمر بن عبد العزيز يخطب ويده قضيب وذكر الباقى يخطب

بالسيف في بلدة فتمت بالسيف هم ومن شر العلماء اى ومن شر الطائفة هم الجماعة لان الجماعة مشتقة
منهاش فلا يتحقق بدونها كالفارب لما كان مشتقا من الطرب لم يتحقق بدونها وكذا في سائر المشتقات فتمت
الامة على اسمها لا تصح من المنفرد والا ما ذكره ابن حزم في المحلى عن بعض الناس ان الغزالي صلي الله عليه وسلم كان لهم
شئ اى اقل الجماعة في العقاد اجمعة هم عند ابي حنيفة ثلثة مشئ اى ثلثة رجال هم سوى الامام شئ و يقال
زفر والي شئ بن سعد وحكاية بن النذر عن الاوزاعي و ابي ثور والثوري في قول ائتماره الزنى هم وقسا لاشئ اى ابي ثور
ومحمد شئ اى سوى الامام وبه قال ابو ثور واحمد في رواية والثوري في رواية وهو قول الحسن بن علي
واعلم ان في العدد الذي صح به اجمعة اربعة عشر قولا الاول والثاني ذكرناهما الان والثالث اننا نتعقد بواحد
سوى الامام وهو قول الخفي و الحسن بن حي و ابي سليمان وجميع الظاهرية والرابع بسبعة رجال وهو مروي عن عكرمة
والخامس تسعة والسادس باثنى عشر رجلا وهو قول ربيعة والسابع ثلثا عشرة رجلا ذكره في المحلى والثامن اربعون
واثنا عشر رجلا رواه ابن حبيب ذكره في المحلى والعاشر اربعين سواك ذكره ابن شاذان عن عمر بن عبد العزيز
الحادي عشر اربعين رجلا احرا را بالنعين عتلا رقيمين لا يظنون صيفا ولا تشاء الا ظعن حاجة وهو قول الشافعي وظاهر
قوله اجد ولم يوافقه على جميع شروط والثاني عشرة خمسين رجلا حكاية في المحلى عن عمر بن عبد العزيز ورواه عن احمد
والثالث عشر ثمانين ذكره المازري والرابع عشر بغير تحديد واجتج انشأ في بقعة اسعد بن
زرارة رواها ابو داود وعن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه كعب بن مالك ان كان اذ سمع النداء يوم حجة
ترحم لاسعد بن زبادة قلت له اذ سمعت النداء ترحم لاسعد بن زبادة قال لا اذ اول من جمع بيني وبينهم
في حجة نبي بيضة في بقيع يقال له بقيع اخفأت قلت كم اتم يومئذ قال اربعون رواه ابن ماجه وبيهقي ايضا
وقد ذكرناه في اول الكتاب مسروحا ولا حجة له فيه بوجهين احدهما انه كان قبل ليقدم النبي عليه السلام كما رواه ابيهقي
في سننه الكبير والثاني انه يجوز مع الاربعين ولا يدل على عدم الجواز بدون الاربعين ونحن نجوزه بدون الاربعين
وباقول من اربعين وباكثر منها واجتج الشافعي ايضا مروي عن جابر بن عبد الله انه قال مضت السنة ان في كل يوم
نماز قما جمعة ومباروى عن ابي هريرة انه اقام اجمعة بجوانا باذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيها اربعون رجلا ومباروى
عن ابي امامة انه عليه السلام قال لا جمعة الا باربعين ومباروى عنه عليه السلام انه قال اذا اجتمع اربعون فليصلوا بجمعة
وايضا لم يقل على عهد النبي عليه السلام وان خلفاء بعده اجمعة باقل من اربعين رجلا والجواب عما روى جابر ان قلت
لا يدل على نفى الجواز بدون الاربعين قلت في قول الصحابة مضت السنة خلافا بين العلماء وقال النووي في

ومشركا
الجمعة لان
الجمعة مشتقة
منها واقلهم
عند حنيفة
ثلثة سواك
وقال ائمة

جابر هذا ضعيف رواه البيهقي وغيره باسناد ضعيف وقال هو حديث لا يتجى مثله والجواب عن حديث أبي هريرة
 كالجواب عن حديث جابر والجواب عن حديث أبي امامته انه لا اصل له والجواب عما روى عنه انه عليه السلام
 اذا اجتمع اربعون فخلعوا الجمعة ان صاحبها نوجه ذكره ولم يثبت عند اهل النقل والجواب عما روى عن علي بن عبد الله
 صلى الله عليه واله وسلم انه يرويه ما رواه البخاري وسلم بن ابي صالح عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يخطبنا يوم الجمعة فقدم غير من الشام ففر الناس بقي معه اثني عشر رجلا فانزل الله تعالى واذا رايتم تجارة
 اولوا الفضة اليها وتركوك قانما قال ابو بكر الزاري وسلم بن ابي صالح انه عليه السلام لم يترك الجمعة سنة قام بالمدينة ولم يذكر
 القوم فوجب ان يكون قد صلى باثني عشر رجلا فبطل شرط الاربعين كما قال الشافعي وابن جنبل جميعا الله ولا ان
 جمعة كانت بالمدينة صلها بطبع بن عيسى رضي الله عنهما باقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشر رجلا قبل الهجرة
 فبطل بذلك شرط الاربعين فان قلت روى البيهقي والدارقطني انهم انقضوا فلم يبق الا الاربعون قلت هذا ليس
 بصحيح والصحيح ما رواه الشيخان فان قلت انقضوا في الخطبة ام في الصلوة قلت في روايات مسلم انهم انقضوا في الخطبة
 وفي رواية البخاري في الصلوة ثم قال ش ابي المصنف رحمه الله والاصح ان هذا قول ابى يوسف وحده رحمه الله
 ثم ش ابي الاصح ان كون الاثنين سومي الامام شرط لانها والجمعة هو قول ابى يوسف وحده رحمه الله ومحمد بن ابي
 رحمه الله والمذكور في عاشر نسخ المختصر ان محمدا مع ابى يوسف واحترز المصنف بقوله والاصح عن هذا ثم ش
 لابي يوسف ثم ان في اثنين معنى الاجتماع ش لان فيه اجتماع واحد مع آخرهم وهى ش ابي الجماعة ثم سبئته
 ش ابي جماعة ثم عنه ش ابي عن الاجتماع لما ذكر ان الجماعة مشتقة من الجماعة وفي الجماعة اجتماع لاجلهم
 ولما ش ابي لابي حذيفة ومحمد بنهما الله ان الجمع الصحيح ش يعني لغته ومعنى هم انما هو الثلاث ش ولما يقال
 رجال ثلثة ولا يقال رجال ثلثان هم لانه ش ابي لان ثلاث هم جمع تسمية ش ابي من حيث التسمية في اللغة
 هم ومعنى ش ابي ومن حيث المعنى ايضا ولما راجع تقسيم اهل الصفة بين اهل الفرد والثنى والجمع ونعم الجمع
 عن التثنية في قبل القائل هذا ثلثي وليس مجموع وهذا تثنية وليس مجموع فاذا صح ان الجماعة شرط في الجمعة وجب حملها على
 المطلق وهو الثلاث فان فوقها حتى يقوم الدليل على ارادة الاثنين كما قال في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقوله عليه السلام
 لا تلح الاباء وولما قال القائل فيما قاله ابو يوسف رحمه الله كذلك لانه يقبل مع الامام ثلثة اجاب المصنف بقوله
 والجماعة شرط على حدة ش ابي وحده دون الامام هم وكذا الامام ش شرط على حدة هم فلا يقبل منهم ش ابي من الجماعة لان
 الله تعالى قال فاسعوا وهو يقتضي ثلثة لانها اقل الجمع وقوله الى ذكر الله يقتضي ذكرا فذلك ربعة ومن جهة خمسة لان له

قال هذا صحيح

ان هذا قول

ابى يوسف

وحده

في المتن معنى الاجتماع

وهي مبنية عنه

وكيفما ان الجمع

الصحيح فلهو

لانه جمع تسوية

ومعنى الجماعة

شرط على حدة

وكذا الامام فلا

منه

وان يفر الناس

قبل ان يركع

الامام ويسجد

الا النساء

استقبل الظهر

عند حنيقة

وقالوا اذا نفروا

بعد ما افتتح

الصلاة صلى

الجمعة فان

نفروا عنه بعد

ما ركع وسجد

سجدتين

على الجمعة

خلافا لفرده

وهو يفعل انه

شرط فلا بد

من دوامه

كالوقت ولهما

ان الجماعة

شرط الانعقاد

فلا يشترط لهما

اذن في وقتي المتأدي وهو الموزن وقوله فاسعوا يفتتق ثلثه لانها قبل الجمع وقوله الى ذكر الله يفتتق الذكر وهو الامام
هو على كل حال يجب ان يكون لهم من يصلح اما حتى اذا كان جبارا ومجنونا يجوزهم وان نفر الناس ش يعني اذا اقتدى على الناس
بالامام في صلاة الجمعة ثم عرض للناس عارضين ذاهبين الى نفور ففقدوا وبقى الامام وحده ان كان ذلك هم قبل ان يركع
الامام ويسجد ش يعني بعد الشروع لانهم ان نفروا قبل شروعه مع الامام لا يصلي الجمعة بخلاف والخلاف في النفور
بعد الشروع قبل الركوع والسجود لما ذكره وقوله هم النساء والعبيان ش يعني لم ينفردوا فلا يتبصر بقايمهم لما يجب من سجود
هم استقبال الظهر عند ابى حنيفة ش ولو بقي معه رجلان او صبيان او نساء وقال الثوري ان بقي معه رجلان صلى الجمعة
وبه قال ابو ثور وان بقي معه واحد يصلي الجمعة هم وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا نفروا عنه ش اى
عن الامام هم بعد ما افتتح الصلاة صلى الجمعة ش وان بقي وحده وبه قال المزني في قولهم فان نفروا عنه ش اى
عن الامام هم بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة في قولهم جميعا ش اى في قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله
خلافا لفرقة من فنده صلى الظهر وعنده ما كان الفضا بعد الاحرام وليس رجوعهم بنى على احرامه اربعا والا جعلها نافذة فاف
وان الفضا بعد ركعة قال الشافعي عبد الوهاب رحمهما الله الجمعة وهو اختيار المزني وقال سحنون هو كما بعد الاحرام
فيشترط الى الانتهاء وقال اسحاق ان سبقه معه اثني عشر صلى الجمعة والظاهر كلام احمد استدائه الاربعين وقال
النووي لو احرم الاربعين المشروطة ثم الفضا ففقدت خمسة اقول اصحابهما طهرا كما لا بد ولازمي تخرجان احدهما تيمما الجمعة
واحدة كقولهما والثاني ان صلى ركعة سجد فيها اتما الجمعة وقيل ان بقي معه واحدة اتما الجمعة ونص عليه في القديم وذكر
ابن المنذر ان بقي معه اثنتان لا تيمما الجمعة وهو رواية ابو يعلى وقال صاحب تقريب تحصيل ان يكفي بالبعد والمسا فواقام
الماء وردى الصبي والمرأة مقامهما فالحاصل بقا الاربعين في كل الصلاة بل بشرط اتمام الاقوال فان قلنا لا نفعل بشرط بقا
او الاقوال فان قلنا نفعل بغير الركعة الاولى والثانية ام الاقوال فان قلنا نعم فلم يشترط قولان احدهما ثلاثة والاخر اثنتان فافاد
اختصار ذلك قلت في المسئلة خمسة اقول احدهما طهرا كيف ما كان هو الصحيح والثاني الجمعة كيف كان الثالث ان بقي معه اثنتان
جمعة وهو ظاهر الرابع ان بقي معه واحدة اتما الجمعة الخامس ان الفضا او بعضه بعد ركعة يسجد فيها اتما الجمعة والا اتما طهرا وهو قول
ش اى يقول زفر بن زهير انما ش اى ان الجمعة عنه هم بشرط فلا بد من واحد من ش اى في سائر الشروط هم كالوقت
فان دوامه شرط لصحة الجمعة فكذلك دوام الجماعة هم ولها ش اى ولا بى يوسف ومحمد رحمهما الله ان الجمعة شرط لانعقاد ش اى
انعقاد الجمعة لا شرط الاداء فلا يشترط دوامها ش والدليل على ذلك ان المتقدم اذا ذكر ركعة من الجمعة يفتتق الجمعة بالانفا
وكذا اذا ذكر الشاهد منها خلافا لمحمد رحمه الله ثم حاجة المتقدم الى الامام فوق حاجة الامام الى المتقدم الى الامام اصل والمتقدم

كالخطبة
ولا في حيفته
ان لا يعقاد
بالشروع في
الصلوة ولا يترك
ذلك الا بتمام
الركعة لان
مادونها
ليس بصلوة
فلا بد من
دوامها اليها
نحو الخطبة
فانما تنافي
الصلوة فلا بد من
دوامها
ولا معتبر
بقا النسوة
وكن الصبيان

يتبع دوام الامام لم يحصل شرط صحة صلاة المقتدى حتى يصح صلاة المسبوق في الجمعة مع ان حاجته المقتدى اليه فلان
لا يجعل دوام المقتدى شرطاً لصحة الامام اولى من كونه خطبة من وجه التشبيه بكون كل واحد من الجماعة والخطبة شرطاً
لانعقاد الجمعة ولكن دوام الخطبة ليس بشرط فذلك دوام الجماعة لا ترى ان الامام بعد ما كبر سبعة المحدث فاستخلف
من لم يشهد الخطبة اتم الجمعة فكان استخلافه اياه بعد التكبير كاستخلافه بعد ادا ركعته فمما شمله وفي التجديس خطب فرغ
سهما قد مضى القوم كلهم وجاز آخره وصلى بهم اجزاء لانه خطب القوم حضور وصلى والقوم حضور فتحقق شرط جواز الخطبة
وعند الشافعي يجب استئناف الخطبة ولو عاد ذلك القوم ولم يطل الفصل لم يجب استئنافها ولو طال الفصل ففيه خلاف
بين اصحابه قيل يجب وقيل لا يجب كذا في شرح المعجم وفي الاجناس لو خطب حده او بحضرة النساء لم يجز وبه قال الشافعي
وعن ابي حنيفة رحمه الله يجوز والصحيح الاول وعن ابي يوسف رحمه الله لو خطب لم يسمع الرجال جاز ولا يضربا بعدهم
ولو خطب القوم نيام او صم جازت ذكره في الذخيرة ولو خطب بحضرة الامام بغير اذنه لم يجز والاذن بالخطبة اذن بالصلوة
وكذا الاذن بالصلوة اذن بالخطبة وقد سبق هذا ونظيره فيما سبق هم ولا في حيفته رحمه الله انعقاد بالشروع في الصلوة
من تقديره ان ابا حنيفة يقول المقتد الاولى صحيحة وهي كون الجماعة شرطاً لانعقاد والانعقاد انما هو بالشروع في الصلوة
م ولا يتم ذلك من اى الشروع في الصلوة م اتمام الركعة لان مادونها ليس بصلوة من كونه في محل الركن لان
مادون الركعة معتبر من وجه دون وجه فالاول فيما اذا يحرم ثم قطع ليزمه القضاء والثاني فيما اذا ادرك الامام في ما سجد
لا يصير مدركا للركعة وصلوة الجمعة تغيرت من النظر الى الجمعة فلا يتغير الاتبعين لا يعين الابد وجود الركعة والذي ياتي بركعة
ياتي باركان الصلوة ولا يتغير عليه الا الركن المكرر والمصلى لم يقيد بالسجدة مستفتح كل ركن فكان باب الجماعة قيل قيدا
بالسجدة كذا بهم قبل التكبير بخلاف ما بعد التثنية بالسجدة فانه مقيد للاركان لا يفتح فافهم فانه موضع دقيق هم فلا بد من
دوامها اليها من اى فلا بد من دوام الجماعة الى الركعة اى الى تمام الركعة والفار فيه فينتج قوله لان مادونها ليس بصلوة
وفي الحقيقة الفار جواب شرط محذوف تقديره ان لم يكن دون الركعة صلوة فلا بد من دوام الجماعة الى تمام الركعة من خلاف
الخطبة من جواب عن سوال مقدار تقديره بان يقال سلمنا ان الجماعة شرط دوام الخطبة الى تلك الغاية وتقدير الجواب قوله
لانها من اى لان الخطبة من ثمانى الصلوة من لانه حين توجب الخطبة لا توجد الصلوة وحين توجب الصلوة لا توجد الخطبة
ولما خات بين الشين عبارة عن عدم الاجتماع بينهما في محل واحد في زمان واحد فلا يشترط دوامها من اى دوام الخطبة
الى الركعة والفار فيه مثل الفار فيما قبلها هم ولا معتبر في بقا النسوة من لانه لا يتعقد بين الجماعة وهو متعلق بقوله
الا النساء والصبيان بخلاف بقا المسافرين واصحاب الاعذار ومن لم يشهد الخطبة هم وكذا الصبيان من

والكاتب يجب عليه وقيل لا يجب عليه ومحقق البعض في حال سعيته كذلك في جوامع الفقه والاجير بما لا يذهب إلى الجمعة والجمعة والجمعة
 الاباذن المستاجر وكذا قاله بعض الكبار وقال أبو علي إن فاق ليس له منعه في المصير من حضور الجماعة لكن يسقط الاجر لقسطة وفي
 المجتبى ولا تجب الجمعة على الاجير الاباذن المستاجر اما العبد لوان له مولاه فهو مخير بين الجمعة والنظر والتحقيق من السلطان النظام
 يباح له ان لا يخرج إلى الجمعة والجمعة وتسقط بعد المطر والوحل وفي الذخيرة للمولى منع عبده من الجمعة والعبد من ان
 الاسافر يخرج في الحضور ش هذا الى قوله فان حضر والتعليل عقلي ولم يذكر المصنف شيئا من الحج النفلية قوله يخرج من حج حرج
 من باب علم يعلم فقال حج فدان في ارضه اذا استدلى عليه ويقال حج ايضا اذا ضاقت صدره ويقال مكان حج حج كبشر
 وقتها اى ضيق كثير الشجر لا تصل إليه البراعية والحرج فتح الرار ايضا الاثم وقال ابن الاثير الحج في الاصل لضيق ويقع
 على الاثم والحرام وقيل الحج اصيق لضيق والحرج الذي يلحق المسافر اعم من جدان اجير يحفظ رحله اذا ذهب إلى الجمعة
 او خوف القطاعه عن رفقة هم وكذا المريض والاعمى مش وكذا الحرج الاعمى والمريض في الحضور إلى الجمعة والحرج مرفوع
 شرعا وفي قيته المنية ان وجد المريض ما يركبه فهو كالاعمى على الخلاف اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كما لمقتضى
 وقيل هو كاتفاقا على المشي فيجب في قولهم وهو الصحيح قلت ينبغي ان يكون الصحيح عدم الوجوب لان في الزامه الركوب الذي
 الى الجمعة زيادة المرض فلا يلزم بالحضور والتمرض قيل كالمريض والاصح انه ان بقي ضاقتا بخروجه فهو عذرهم والعبد
 بخدمة المولى ش فاذا ازم الحضور يحصل الضرر لمولاه تبرك الخدمه فصار كالج والجمعة بخلاف الصلوة المفروضة لا يذبحها
 بنفسه في زمان يسير فلا يلزم الضرر بالمولى وكذا الصوم لانه قادر على الجمع بينه وبين خدمته المولى هم والمرأة بخدمة
 الزوج ش اى والمرأة مشغولة بخدمة الزوج فاذا ازم بالاحضور حصل الضرر هم فغذروا ش اى اذا كان كذلك
 فم عذر داو هو على صيغته المجهول المبني للفعول والضمير فيه يرجع الى المسافر والمرأة والمريض والعبد والاعمى هم وفعلا للحج
 والضرر ش اى المدفع المشتبه وهو نصب على التعليل قوله والضرر يجوز ان يكون تفسير الحج او يكون الحج في بعض
 هو لار والضرر في بعضهم هم فان حضروا ش اى فان حضروا هو لار المذكورين في يوم الجمعة الى الصلوة هم وصلوة
 مع الناس اجزاء هم عن فرض الوقت ش اى اجزائهم الجمعة عن النظر وقال ابن قدامة لا تعلم هذا خلافا وقال ابن المنذر
 اجمع من يحفظ عنه من اهل العلم على ان الناس لو صلوا الجمعة يخرجون عن النظر مع اجمعهم على ان الجمعة عليهم انتهى عن
 الحسن قال كنا نساء المهاجرين يصلين الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسبن بها من النظر ولان هو لار من اهل
 الفرض والرخصة لهم في ترك السبغ للعذر فلما حضروا زال العذر وسقط الفرض هم لانهم ش اى لان هو لار المذكورين
 هم تحمله ش اى الحج هم فصاروا كالسا فرادى اصام ش في رمضان يسقط عنه الفرض فكذا هو لار يسقط عنهم

لان المسافر

يخرج في الحضور

وكذا المقيم الا ان العبد

مشغول بخدمة

المولى والمرأة بخدمة

الزوج فغذروا

للحج والضرر

حضره وافصلوا

مع الناس اجزاء

عن فرض الوقت

لانهم يتحلوا

فصاروا كالسا فرادى

اذا اصام

الفرض بحضورهم وصلواتهم الجمعة هم ويجوز للمسافر والعبد والمرضى ان يؤموا الجمعة من اى مكان واحد ان يؤموا يومه وقال
 الشافعى في اصح قوايه وفي قول ان كان صاحبها اعذر من اربعين رجلا لا يجوز وقال مالك لا تصح امامته العبد وقال
 احمد لا يجوز خلف العبد والمسافر وفي الحل منع ذلك من حجب امامته المسافر في الجمعة قبل هو خطأ هم وقال زفر لا يجوز
 من اى لا يجوز كل واحد منهم ان يؤمهم لانه لا فرض عليه من اى فرض صلوة الجمعة هم فاشبه الصبي المرأة من ان يؤمهم
 جوز امامتهما وفي جوامع الفقه روى عن ابى يوسف من قول زفر هم ولنا ان هذه رخصة من اى سقوط الجمعة عن المذكورين
 رخصة وتامت الاشارة باعتبار الخبر وانما كان السقوط رخصة لهم دفعا للخروج هم فاذا حضر واقع فرضا من اى اذ
 تركوا الرخصة وحضروا وصلوا واقع ماصلا وعن فرض الوقت لان الاسقاط عنهم دفع الحج والقول بعدم الجواز ليدعى الى
 الحج وفيه فساد الوضع هم على ما بينا من اشارة الى قوله لانهم تجوزهم هم اما الصبي فمسلوب الالبية من جواب عن قول
 زفر فاشبه الصبي وتقديره ان الصبي لا الالبية له لعدم البلوغ فالتقياس عليه لا يجوز هم والمرأة لا تصلح لامامة الرجال من
 هذا ايضا جواب عن قول زفر فاشبه المرأة وهو خطأ هم ومتفق بهم الجمعة من اى هذه مسائله متبهاة اى متفق بالمسافر والعبد
 والمرضى الجمعة هم لانهم صلوا امامته فيصالحون للاتفاق بطريق الاما من اى لان من جازت امامته في الجمعة ليعتد به في العبد
 وفيه اشارة الى رد قول الشافعى ان هذا لا تصح امامتهم فلا يعتد بهم في العبد الذى يتفق بهم الجمعة هم ومن صلى الظهر في
 يوم الجمعة قبل صلوة الامام من اى قبل اى يصح في الامام الجمعة قبيح لانه اذا صلى الظهر في منزله بعد ما صلى الامام الجمعة
 جاز بالاتفاق هم ولا عذر له من اى والرجال انه لا عذر له قبيح لان العذر اذا صلى الظهر قبل صلوة الامام الجمعة يجوز
 بالاتفاق والعذر مثل المسافر والعبد والمرضى والمرأة هم كره له ذلك من اى ما فعله من صلوة في منزله قبل صلوة الامام
 الجمعة وجه الكراهة مخالفة امام الجمعة هم وجازت صلواته من عند ابى حنيفة وابى يوسف ونحوه والى ثور بن نافع والشافعى
 رحمهم الله في التعديهم هم وقال زفر لا يجوز من اى قال مالك واحمد والشافعى رحمهم الله في الجدي وقال ابن المنذر والعرض
 هو الذى في يمينه اذا كان الامام يؤخر الجمعة وقال الحكم بن عيينة يصحلى هم ويصنع اى ما يشارهم لان عنده من اى
 لان عندهم من الجمعة فى الفريضة احواله من اى من حيث الاصل لانه ما يورثه اى يسانى عن الشافعى انهم لم يحقق نوت الجمعة وهذا
 صورة الاجل هم والظهر كابدل عننا من اى عن الجمعة هم والاصير الى ابدال مع القدرة على الاجل من اى كالبصير مع القدرة على البناء
 وانما قال الظهر كابدل عننا لم يقم الظهر بل انما كان الاربعة لا تكون بلا عمن الركعتين حقيقة هم ولنا ان اصل الفرض هو الظهر في
 حتى بانة من اى في حق الناس كافة هم هذا هو الظاهر من اى كون اصل الفرض هو الظهر في المذهب عند صاحبنا الشافعى وانما
 الى الشافعى الاختلاف والرواية في الذخيرة فرض لو كانت الظهر عند ابى حنيفة وابلى يوسف وهو قول محمد الاول وفي قوله الاخير الفرض

للمسافر والعبد
 يؤم ان يؤم في الجمعة
 في لا يجوز لانه لا فرض
 يصح المرأة ان يؤم
 نه اذا حضر واقع
 على ما بينا اما الصبي
 نية المرأة لا تصلح امامته
 لا نتحقق بهم الجمعة لانهم
 ولانهم لا يصلحون للامامة
 في الاول ومن صلى الظهر
 نزل يوم الجمعة قبل صلوة
 ام ولا عذر له كره له
 ن جاز صلواته قال زفر
 نية لان عند الجمعة هي الفريضة
 المة والظهر كابدل عننا
 نصير الى البديل مع القدرة
 لا اصل ولنا ان اصل الفرض
 والظهر حق الكافة هذا هو

احمد

أحد ما غير عمن وإنما يتعين بالفعل إلا ان الجمعة أكسب الظهور في الدنيا بغيره وقيل لفرض صحتها أو فرضها الجمعة حتى لو صلها
بالفرض وهو الجمعة تقدمت أو تأخرت وفي المرتبة في الواجب وقيل الواجب كلاهما وليست طائفة بأداء الجمعة وفي المفيد قال
ابو حنيفة وأبو يوسف فرض الوقت الظاهر لكن في غير المعذور باستقاطه بالجمعة تمام والمعذور رخصته وقال محمد فرض الوقت الجمعة
لكن جرح له باستقاطها بالظهر ومثله في المحيط وفي الدنيا بغيره هو أصح أقواله وعن محمد أنه قال لا أعلم فرض الوقت ما هو وإنما الظاهر
ما استقر عليه فعلمه لانه ما مور استقاطه من أي استقاطه الظاهر ما دار الجمعة من عند وجود شرطها من وشرائطها من وشرائطها
أي ما ذكرنا من كون الظاهر هو الأصل وكونه ما مور استقاطه بأداء الجمعة من لانه من أي لانه المكلف من تمكن من أداء الظاهر
بنفسه من أي وجهه من دون الجمعة من أي غير تمكن أداء الجمعة من لتوقفها على شرطها من خارجة عن قدرته
هو الامام والخطبة والجمعة والمصم لا يتم من تلك الشرائط من أي المكلف من وحده من عدم قدرته عليها
من وعلى التمكن بدور التكليف من لان مدار التكليف على الواسع بالنقص فدل ذلك ان الظاهر هو فرض الوقت لكن عليه
استقاطه بالجمعة عند وجود شرطها كما ذكرنا لا ترى ان الجمعة اذا لم تحصل حتى خرج الوقت يقتضي الظاهر لاجمعة فلو لم يكن
فرض الوقت الظاهر لكانت الجمعة وثمرة الخلاف بين محمد وصاحبيه على غير ظاهر الرواية فظهر من تذكر ان عليه فروجه
ينحرف فوت الجمعة ان اشتغل بالغير ففتى بالاجابة الجمعة لان فرض الوقت هو الظاهر فاذا ترك الجمعة امكنه فعل الظاهر من
غير وقت وعند محمد لا يلى الجمعة لان فرض الوقت هي الجمعة فصار كانه من غير فروجه في آخر وقت الظاهر حيث يصلى
الظهر مثلا لا يفوت فرض الوقت من ذلك بدالة ان يحضرها من أي بات ظهر اذ الذي صلى الظاهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الامام ولا عذر له ان يجتنب الجمعة فتوجب اليها من أي الجمعة من الامام فيها من أي والحال ان الامام في صلوة
الجمعة لم يفرغ منها لم يطل ظهره من الذي صلى فيها من أي حقيقته بالسنة من أي وسعيه سواء ذكر
الامام اولاً وهما قيمان الاول قوله فان بدالة ان يحضره لانه اذا خرج من الجماعة لا يفرغ نفسه به بالاتفاق الثاني
قوله فتوبه والامام فيها لانه اذا توجه بعد فراغ الامام لا يفرغ ظهره بالاتفاق وقد اختلفت عبارات كتب اصحابنا في
هذا الباب ففي المحيط لتوجه اليها والامام لم يفرغ الا انه لا يفرغ من ادراكها بعد المسافة لم يطل ظهره في قول ابى حنيفة
عند العراقيين ويحتمل عند البغليين وهو الصحيح ولو توجه اليها ولم يعيها الامام بعد او غير عذر انما هو اني ابطالان
ظهره وانما يحتمل ان لا يطل من الحلا في لو لم يخرج من البيت ولكن اراد ان يطل الخرج اذا كان البيت واسعا لم يطل
ما لم يجرى وزا العبث وقيل يطل اذا دخلوا خلوين وفي التحفة هو على وجوب الاولى ان صلى معه او ادركه في الصلوة
بعد فاته يطل ظهره بلا خلاف والثاني معين من كان الامام في الجمعة لكن عند حضوره كان قد فرغ منها فكذلك

طه
الا انه ما مور استقاطه

بأداء الجمعة وهذا

لانه يتمكن من

اداء الظاهر بنفسه

قفها
دون الجمعة لتو

على شرطها لا تفرجه

وحده وعلى التمكن

بين التكليف

فان بدالة ان

فتوجه اليها والامام

فيها يطل ظهره عند

الى حقيقته لا بالسنة

عنده وعندهما لم ينقض ما لم يشترع معه وفي الاستحباب في الطهر في بيته ثم خرج الى الجمعة وقد فرغ الامام لايرتفع الظهور
في قولهم ولو انه حين خرج كان الامام فيها في انتهى اليه فرج منها يرفع من خلافا لها وفي الحديث ذكر الطحاوي انه اذا
كان خروجه و فرغ الامام ما لم ينقض ظهره وفي البناء اذ توجه والامام فيها اولم يشترع بعد بطل ظهره وفي المبسوط
يشترع بعد الفضا له من داره وفي قبة الميمنة يرتفع الظهور عند بادر بعض الجمعة وعند ما لا يرتفع الظهور لم يؤد بها كذا روى
الحسن ومثله في المحيط وفي التمهيد والمختلف وصلى المعذور الظهور ثم ادرك الجمعة لا يبطل ظهره عند فرغانه قدر على الاصل
بعد حصول المقصود بالبدل وعندنا ينقض لانه اذا ادعى الجمعة كانت هي الفرض عليه فلا يبقى الظهور ضرورة للتناهي
وفي خزانة الاكمل عن ابي يوسف صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة ثم دخل مع الامام في صلاة الجمعة فصلى بغيرها ثم افسد بالجزء
الظهور في منزله ولو انتهت مع الامام التلبس ظهره تطوعا وتبلى للوقوف فريضته وكذا في المحيط وم وقال لا يبطل حتى يدخل مع
الامام من كذا ذكره واقول لما في شرح الجامع الصغير وكذا ذكر ابو بكر الرازي والاسيما في في شرحها لمختصر الطحاوي وكذا
ذكر القاري في شرح مختصر الكرخي حيث قال قال لا يبطل الظهور حتى يكبر للجمعة وهذا كله يدل على ان الظهور ينقض عند هاجم
الشروع مع الامام وذكر خواهر زاو في مبسوطه ان لما لا يرتفع الظهور ما لم يؤد بالجمعة كلها حتى اذا شرع في الجمعة مع الامام
ثم انه تكلم قبل ان يتم الجمعة فانه يرتفع عند ابي حنيفة وعند ما لا يرتفع ثم قال بهذا ذكر الحسن في كتاب صلواته مع لان
السعي وون الظهور من لانه ليس مقصود بنفسه والظهور مقصود بنفسه ثم فلا يتقضى بعد تمامه شي اى فلا ينقض السعي الظهور
بعد تمام الظهور لان الاعلى لا يتقضى بالادنى مع والجمعة قوتها من اى فوق الظهور وانما انت الظهور باعتبار الصلوة ثم
يفتقضا من اى اذا كان الجمعة فوق صلوة الظهور فتقضى صلوة الظهور لا امرنا باستقاط الظهور بالجمعة فجاز ان يتقضى مع
وصار من اى هذا الذي بدال ان توجه والامام فيها ولم يدخل معه كما اذا توجه بعد فرغ الامام من شي من صلوة الجمعة
فانه لا يبطل ظهره بالاتفاق مع ذلك من اى ولابي حنيفة مع ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة من لانه لا يفتق
الجمعة بالجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقدره عن السعي في سائر الصلوات لما روى عن ابي هريرة انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا قيمت الصلوة فلا تؤم تسعون واقل تسعون عليك السكينة فما دركتم
منها فاكم فاقوا رواه الائمة الستة وغيرهم وذكر في الاسرار ان وجه كون السعي من خصائص الجمعة هو ان صلوة
الجمعة صلوة خصت بمكان لا يمكن الاقائه الا بالسعي اليها فصار السعي من خصائصها به وون سائر الصلوات فانه يصح ادائها
في كل مكان فاذا صار من خصائص الجمعة شرعا شبه الاستعمال به الاشتغال بركن منها واشتغال اذا اشتغل بالجمعة
بطل الظهور فان قلت كيف لا يبطل الظهور اذا توضأ بركن بالجمعة والطهارة من فروضها قلت سلمنا انها من فروضها ولكن

وقال لا يبطل حتى

يدخل مع الامام

لان السعي دون

فلا يتقضى بعد

تمامه الجمعة فوجها

فيتقضاها وصار

كاذ ان توجه بعد

فرغ الامام وله

ان السعي الى الجمعة

من خصائص الجمعة

لبست من الفروض المختصة بها واعترض على اصل ان حقيقة سجدة القارن فانه اذا وقعت بعرفات قبل ان يطوف
 بعمره يصير رافضا لها ولو سعى الى عرفات لا يصير به رافضا للعمرة واجيب بان في العمرة رافضا وان كان ذكرها ابو بكر الرازي حذا
 رافضا للعمرة بمجرد التوجه كما في السعي الى الجمعة فلا يرد الاعمراض الاخرى انه لا يكون رافضا للعمرة حتى يقف بها وهي الرواية
 المشهورة ووجه الفرق ان الامر وارو برخص الظهر بخلاف رخص العمرة فانه حرام فلم يجز اقامته التوجه مقام الوقوف فان
 قلت الظهر قومي لانه حسن المعنى في نفسه والسعي ضعيف لانه بمعنى في غيره فلا يتقضى الضعيف القوي قلت لما قام السعي مقام
 الجمعة اعتبر فيه صفته الجمعة لا صفته نفسه كالتأويل لما قام مقام الماء اعتبر فيه صفته الماء لا صفته نفسه فلما قام مقام القوي
 صار هو قويا في نفسه قلنا قلت السعي الموصل الى الجمعة باجتماعه والسعي الذي لا يترك به الجمعة غير موصل فيجب ان لا يطل
 به الظهر قلت الحكم به اربعين الامكان لكون الامام في الجمعة والادراك ممكن في الجمعة بانذار اهل اياه بالادراك ثم ينزل
 منزلة ماشي اي فاذا كان الامم كذلك فقل السعي منه الجمعة هم في حق ارتفاع الظهر احتياطا شئ اي لاجل الاحتياط
 او الاقوى احتياط في شئاته بالاحتياط في اثبات الاضغاث بخلاف ما بعد فراغ من شئ هذا جواب عن قياسها اي
 بخلاف ذلك بعد فراغ الامم من الجمعة هم لانه ليس بسعي اليها شئ اي الى الجمعة فلا يطل الظهر واما قيل ان السعي المذكور
 في الشئ نفس الشئ لا المشئ الجمعة القدر لا لا يخلو عن نظره وهو موضع التامل وفي العتبة سرقة المشئ والعدو
 غريب عندنا واثباته الفقهاء واختلاف في استحبابه والاصح ان يشئ على السكينة والوقار ثم ويكرد ان يصلي المذنب
 الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر شئ وقال الشافعي من لا يكره لهم ذلك بل هو افضل كما في سائر الايام ولكنه ثم يخبرنا حتى
 ان من رايهم لا يظنهم انهم يخشون الامام وفي الحاشية قال الشافعي من المستحب لصاحبها لا عذر ان يؤخر والظاهر ان
 فوات الجمعة ثم يصلونها ولكن يجب عليهم ان يقولوا اللهم صل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح الوجيز فيه وجوب
 ائدها لا يستحب لان الجماعة في هذا اليوم الجمعة وهو قول مالك وابي حنيفة وجوابهما انه يستحب به قال احمد الثوري
 ولو صلى المذنب ظهره في بيته ثم حضر واصل الجمعة فجمعه تطوع في الجديرو به قال زفر وقال الشافعي في التقيم بحسب السبب
 تعالى بايتهم اشار وفي الغاية ولو صلى المذنب وان الظهر اجزا هم ذكره النسب وابو قلابة كقولنا قال قوم اهل
 جماعة روى مالك عن ابن مسعود وقال الثوري وربما فماتت انا والاعمة وروى قال ياس بن معاوية واحمد واسحاق
 هم وكذا اهل السجود شئ اي وكذا يكره لاهل السجود اذ صلوا الظهر يوم الجمعة جماعة وخس كل لاهل السجود المسافر والمريض
 ان يجعوا واختلفوا قوله في التقيم فقوله في الجمعة فكل ابن القاسم عنه انهم يصلون افرادا ربعا وفي جوامع الفقهاء اصحاب
 الاعذار ومن لا تجب عليه الجمعة اذا صلوا الظهر بلا اذان والاقامة فرادى من غير جماعة كان احسن وفي خزانة

فينزل منزلها

في حق ارتفاعها

الظهر احتياطا

مخافة ما بعد

الفرغ منها

لانه ليس

اليها ويكره ان

المعذرون

الظهر بجماعة

يوم الجمعة

في المصر وكذا

اهل السجود

لما فيه من الاخلاص
بالجمعة اذ هي
جامعة للجماعات
والمعذور قد
يقتدى بغيره
بخلاف اصل
جمعة السواد كانه لا
عليه
ولو صلوا جزءا
لا يستجيب شراطه
ومن ادرك
الامام يوم الجمعة
صلى معه ادركه
وبني عليها الجمعة
لقوله عليه السلام
ما ادرككم فصلوا
وما فاتكم فاقضوا
وان كان ادركه
في التشهد اوفى
سجود السهو بني
عليها الجمعة

الاكس يصل الى المعذور باذان واقامة في بيته في الوضوء الى يؤذن ولا يقسم في السجود وغيره كصلوة الظهر في المسبوط
الصلوات الامام الظهر باذن المصر جازت صلواتهم وقد اساءوا وفي المغرب في اذا منع الامام اهل مصر ان يجعوا لا يجعون وقال ابو جعفر
هذا اذا منعهم باجتهاد واراد ان يخرج تلك البقعة ان يكون مصر فاما اذا منعهم تعنتا او اضرا ابرهم فلم ينكحوا على من يصل
بهم وزعم ابو اسحاق المروزي من الشافعية انها تصح على كلا القولين لم يردوا عليه من اهل الفقه اى لما في الفعل
المذكور وهو صلوة المعذورين الظهر جماعة وصلوة اهل السجود كذلك هم من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات شش
كلمة في التعليل هي ترجع الى الجمعة هم والمعذور قد يقتدى بغيره شش اى غير المعذور فلا يذهب الى الجمعة فيجعل بالجمعة
هم بخلاف اهل السواد شش وهم اهل القوى هم لانه لا جمعة عليهم شش وكذلك اهل المفاد الذين يسقط عنهم شش والجمعة
لان يوم الجمعة في حقهم كسائر الايام ويجزى صنفهم عن شبه مخالفة الامام السواد الاعظم هم وان فعلوا ذلك شش اى ان
فعلوا المعذورون الصلوة بالجماعة هم ولو صلوا في غيرهم شش فليعلم انهم لا يستجيبون شش الضمير في شش الظهر يرجع الى الفعل
الذي دل عليه قوله فان فعلوا المراد بالفعل هو صلواتهم بالجماعة هم ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه شش سواء
ادركه في الركعة الاولى او في الثانية هم وبني عليها الجمعة شش اى على ما ادركه كسائر الصلوات هم لقوله عليه السلام ما اوتهم
فصلوا وما فاتكم فاقضوا شش هذا الحديث رواه الائمة الستة في كتبهم عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذا قميت الصلوة فاتوا تسعون واتوا بمشون وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وانظروا لفظ الجميع
فيه فاتوا ولفظ المصنف اخرجه احمد في سنده وابن بيات في صحيحه عن سليمان بن عيينة عن الزهري وغيره وقال ابو داود
قال فيه ابن عيينة وحده فاقضوا وقال البيهقي لا اعلم روى عن الزهري فاقضوا لابن عيينة وحده واخطا قلت
في كل ما قالوا لفظه رواه احمد في سنده عن عبد الرزاق عن عمر بن الزهري به وقال فاقضوا ورواه البخاري في كتابه
المفرد في الادب من حديث الليث عن الزهري به وقال فاقضوا من حديث سليمان بن عيينة عن الزهري به نحوه ومن حديث
الليث عن يونس عن الزهري عن ابى سلمة وسعيد بن ابى هريرة كذلك ورواه ابو نعيم في المستخرج عن ابى داود
الطحايسى عن ابن ابى ذئب عن الزهري به نحوه فقد تابع بن عيينة جماعة فان قلت هل فرق بين اتوا وبين فاقضوا
في الاستدلال قلت استدلال بآتموا من قال ان الذي يدركه المأموم هو اول صلوته واستدل بفاقضوا من قال انما
يدركه هو آخر صلوته وقال صاحب التيقض والصواب عدم الفرق فان القضا هو الاتمام في عرف الشارع قال السيد
تعالى فاذا قضيتهم مناسككم وقال فاذا قضيت الصلوة هم وان كان ادركه في التشهد شش اى وان ادرك الامام
حال كونه في التشهد هم اوفى سجود السهو شش اى اذا ادرك الامام حال كونه في سجود السهو هم بني عليها الجمعة شش

امى بنى على صلوة الامام الجمعة يصلى ركعتين ثم عند هاشم امى عند ابى حنيفة و ابى يوسف و قال
 بن النضر هو قول النخعي والحكم بن عيينة و حماد و داود و قال محمد بن ادرک معه ش امى مع الامام ثم اكثر الركعة الثانية
 ثم اراد باكثر الركعة الثانية ادرک فى الركوع ثم بنى عليها الجمعة ش امى على صلوة الامام الجمعة يعنى يصلى ركعتين ثم
 وان ادرک اقلها ش امى اقل الركعة الثانية بان ادرک بعد ركوع الثانية ثم بنى عليها الظهر ش يعنى بنى على اقل
 التى صلها الامام صلاة الظهر يعنى يصلى اربع ركعات و يقول محمد قال الزهرى وزفر و الشافعى و مالك و احمد رحمهم الله
 وجعل النووي قول ابى يوسف معهم وهو غلط و قال النووي فى شرح المذهب وان ادرک بعد رفع الامام راسه لم يدرك
 الجمعة بل خلاف عندهم وفى كيفية نيته و جهان احدهما ينوى الظهر لانه الذى يودبه و صحهما و به قطع الرد بانى فى العملية ينوى
 الجمعة موافقة الامام قلت يعبدان يصلى الظهر نيته الجمعة و هذا لنوى الظهر فى الابتداء لا يصح و عند احمد على ما اختاره و الجواب
 ينوى ظهره و لو نوى الجمعة لا يجزى و قيل ينوى جمعة حتى يخالف الامام فان قلت ذكر فى المنافع و الجواشي انه ينوى
 الجمعة بالاجماع قلت هو محمول على اتفاق اصحابنا فكيف يكون اجماعا و فيه خلافا للشافعية و الحنابلة فان قلت كيف
 جعل الركوع اكثر الركعة الثانية قلت لان الاسهل فى الصلوة الافعال و اكثرها هو الركوع و السجود فان قلت لم يقل
 المصنف وان ادرک معه الركعة الثانية قلت لئلا يتوهم انه اذا ادرک القيام بنى عليه الجمعة و الا فلا فيكون هذا بيان
 ثلث مسائل و هى ادرک فى القيام قبل القوّة و فيه بعد القراءة و فى الركوع و بيان انه لو ادرک فى القوّة لا ينبنى
 على الجمعة ثم ادرک الاكثر و السجود الذى يأتى به مع الامام لا يعتد به ثم لانه جمعة من جهة ش اما كونه جمعة من جهة فاعتبار ما وجد
 من ش الا فى الجملة و رك التخييم و الجماعة و الامام و اما كونه ظهر من جهة فاعتبار ما عدم من الشرط فيما يقضى بجماعته و الامام ثم لفوات
 افضل شرط فى حق ش امى فى حق هذا الذى درک اقل الجمعة و هو الجماعة و الامام كما ذكرنا ثم فضلى ربعاش امى اذ كان كذلك يصلى
 اربع ركعات ثم اعتبار الظهر ش امى يعتبر اعتبار الجانب الظهر و يقع لاشيائه ش فتخرج من عنده ههنا لابد و الميم زائدة فعلى هذا
 يجوز ان يكون من الميمنة و هو الحيطة وان يكون من الحول هو القوة والحركة وعلى كل حال وزنها مفعلة ثم على رأس الركعتين
 ش و هما اللتان الكائنان للامام ثم اعتبار الجمعة ش امى نظر الجانب الجمعة والحاصل انه يعين بالشبهين و لزوم التقيد
 الاولى رواه الطحاوى عن محمد كما هو لازم للامام وفى رواية المعلى عنه لا يلزم التقيد الاولى لانها ظاهر من جهة فلا تكون
 التقيد الاولى واجبة وقيل وجوبها للاحتياط قلت فقال السرخسى هذا الاحتياط لا معنى له فانه ان كان ظهره فلا يمكنه
 بناؤها على تحريمه عقده بالجمعة ولهذا لو دخل وقت العصر و هو فى الجمعة يستقبل الظهر ولا ينييه على تحريمه الجمعة وان كان
 جمعة فالجمعة لا تكون اربعاً وفى المرغينانى روى عن الشيخ الامام الزاهد ابى حفص الكبير انه قال لمحمد بن يعقوب

عندها وقال

محمد بن ادرک

مع اكثر الركعة

الثانية بنى

عليه الجمعة

وان ادرک

اقلها بنى عليها

الظهر منه

جمعة من جهة

لفوات بعض

الشرائط فى حق

فيصلى اربعاً

اعتباراً بالظهر

ويقتصر على

على رأس

الركعتين

اعتباراً بالجمعة

لأنه تجزئة الجمعة وقد جاءت به الآثار وفي المستفاد مسا في أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد صلى الربعا بالكبير الذي دخل معه ولم يجده خلافاً وقالت طائفة من لم يدرك الخطبة صلى الربعا روى هذا القول عن عطاء وطاؤس وكحول ومجاهد مكي عن عمر بن الخطاب الشوط وهو الخطبة في حقه قبل الأبن سيرة أن من لم يدرك الخطبة صلى الربعا وهو قول أهل مكة قال النبي هذا مبني هم ويقرأ في الأخرين من شئ أسي ويؤثر ما يجوز به الصلوة في الركعتين الأخيرتين اللتين يصلينها هذا المسبوق للاجتماع هم لا احتمال الظنية من شئ أسي لا احتمال كون ما بين الركعتين أقل لانا ذكرنا أن فيه شبهة فكان في ذلك حال الدليلين هو أولى من إهمال أحدهما ولما شئ أسي ولما بنى حنيفة وأبي يوسف هم أنه شئ أسي أن هذا المدرك لا قبل الركعة الثانية هم مدرك الجمعة في هذه الحالة شئ وهي الحالة التي أدرك الإمام فيها هم حتى يشترط الجمعة شئ حتى لو نرى غيره لا يصح هم وهي ركعتان ولا وجه لما ذكره شئ أسي لا وجه لما ذكره محمد بن توفيق لانه جمعة من وجه ظهر من وجهه إلى آخره هم لانها شئ أسي لان الجمعة والظهر هم غنائمان شئ حنيفة وجماعة لان الجمعة ركعتان فيشترط فيهما لا يشترط في الظهر والظهر أربع ركعات فالظاهر خلاف الاثنين فاذا كان كذلك هم فلا ينبغي أن يفتى على تحريم الأخرى شئ لان اختلاف بينهما فان قلت فيما ذكره تحريم الجمعة مع عدم شرطها ما ذكرنا فقلت وجوده في حق الإمام جعل وجوده في حق المسبوق كما في القراء فان قلت ذكرنا ضعف قوله عليه السلام ما أدركتم شأوا أو ما فاكم فاقضوا قلت وهو حديث صحيح في معرض الاستدلال لا بنى حنيفة وأبي يوسف فوجه قوله بعد ذلك ولما أنه مدرك الجمعة أه قلت لا مان من ذلك لأنه يجوز الاستدلال على مطلوب واحد بالمتقول والمعتقول بل هو أقوى أو نقول كان الأول استدلالاً على إذا كان الذي أدركه أكثر وذلك متفق عليه في ليس الاستدلال إنما يقطع بل أهم جميعاً وكون حديث يدل على المطلوب لا ينافي لهما أيضاً لا ينافيه وهما بحث ذكره الشرح فقال السفنا في واحتج من خالف أراد من خالف أبا حنيفة وأبا يوسف في المسئلة المذكورة بآروى الزهري باسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها وليضع اليها ركعة أخرى وإن أدرك جالساً صلى الربعا وقال الأثر الذي قال الشيخ أبو نصر البغدادي ذكر الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك الإمام جالساً قبل أن يسلم فقد أدرك الصلوة وقال صاحب الدرر ربه لم أجد من جهة في المسئلة المذكورة ما روى الزهري باسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة فيضع اليها ركعة أخرى وإن أدركهم جالساً صلى الربعا وقال الأكل أيضاً يعني ما ذكره صاحب الدرر ربه ثم أجاب السفنا في بقوله قلنا لا يصح التعاقب بهذا الحديث لان لفظ الجمعة مع قوله وإن أدركتم جالساً صلى الربعا إنما قلناه ضعفاً لصحاب الزهري بهذا قاله المحاكم المشيخة

وقرأ في الأخرين

لا احتمال الظنية

ولهما المدرك

للجمعة في هذه

الحالة حتى يشترط

بنية الجمعة وهي

ركعتان ولا وجه

لما ذكرناهما

مختلفاً فلا ينبغي

أصحها على تحريم الأخرى

واما الثقات من اصحابه كعمرو والاوزاعي ومالك روى عن الزهري من اول ركعة من صلوة فقد ادركها فاما اذا ادرك
 ما دونها فاحكمه فهو مسكوت عنه فكان موقوفاً على قيام الدليل وقد قام وهو ما روى من قوله عليه السلام ما دركتم فصلوا
 الحديث واجاب الاترازي بما قاله السفناقي وزاد قوله والحديث المذكور في السير بهذا وقال معمر عن الزهري ما روى الجماعة
 الا من الصلوة ان ادرك منها ركعة فقد ادركها وان ادرك ما دونها صلى اربعاً ولو كان عنده نص في الجمعة لم يمتنع
 الى الرازي ولبن صحيح عن النبي عليه السلام قوله وان ادركهم جلوساً فمغناهم ادركهم جلوساً بعد الصلوة قبل الانصراف
 لانه لم يقل في الصلوة واجاب لامل وصاحب لدراية ايضا باذكرة السفناقي وكل منهم لم يحرز الحديث وقد تضمن
 بعضاً وليس في ادب شرح كتب الموضوعات على الاحاديث النبوية فتقول بالبد التوفيق هذا الحديث له طرق منها ما رواه
 الدارقطني من حديث ياسين بن معاذ عن ابن شهاب عن سفيان بن عيينة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك
 الركوع من الركعة الاخرة يوم الجمعة فليضف اليها اخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخرة فليضف الظهر اربعاً
 وياسين ضعيف متروك ومنها ما رواه الدارقطني ايضا من حديث سفيان بن عيينة عن ابي هريرة بلفظ اذا ادرك احدكم
 الركعتين يوم الجمعة فقد ادرك فاذا ادرك ركعة فليركع اليها اخرى وان لم يدرك ركعة فليضف اربع ركعات وهذا
 ايضا من رواية ياسين بن شهاب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك من الجمعة ركعة فليضف
 مثل اللفظ الاول وسليمان بن شهاب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك من الجمعة ركعة فليضف
 نحو الاول وصالح بن جبير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك من الجمعة ركعة فليضف
 عن ابي سلمة وسفيان بن عيينة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ادرك من الجمعة ركعة فليضف
 اليها اخرى ومحمد بن جبير متروك ورواه الدارقطني ايضا من رواية الحجاج بن ارطاة وعبد الرزاق عن معمر الزهري
 عن سفيان بن عيينة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك من الجمعة ركعة فليضف اليها
 لا لبدوه بادراك الركوع واحسن طرق هذا الحديث رواية الاوزاعي على ما فيها من تليس الوليد وقد قال ابن جابر في
 صحيحه انها كلها معلومة وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابي سلمة اصل لهذا الحديث وله طرق
 اخرى من غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن ابي هند عن سفيان بن عيينة عن ابي
 هريرة وفيه يحيى بن راشد البرادعي وهو ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديثه غير محفوظ وقد روى
 عن يحيى بن سعيد الانصاري انه بلغه عن سفيان بن عيينة قوله وهو اسند في بعض ابواب وفي هذا الباب
 عن ابن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني عن حديث شعبة حدثني يونس بن يزيد عن الزهري

واذا خرج الإمام

يوم الجمعة ترك

الناس الصلوة

والكلام حتى يفرغ

من خطبته قاطبة

وهذا عند حليفة

وقال لا بأس بالكلام

إذا خرج الإمام

قبل أن يخطب

وإذا أتى قبل أن

يكبر لأن الكراهة

للإخلال بفرض

الاستماع والسماع

ههنا بخلاف الصلوة

لأنه لا يفتقر عند ولا

قوله عليه السلام

إذا خرج الإمام

فلا صلوة ولا كلام

وإنما قوله من صلوة الجمعة فهوهم وذكر الأثر في وقال وروى خواهر زاده في مبسوطه عن أبي الدرداء عن النبي عليه السلام
 أنه قال من ذكر الإمام في التشهد يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة انتهى قلت هذا ليس أصلا ولا ذكره أحد من أئمة الحديث والعجب
 من الأثر في أن هذا طريق كنه غيبته عن علي عليه السلام وإذا خرج الإمام يوم الجمعة شئ يعني إذا خرج من منزله أو من بيت الخطابة
 لأجل الخطبة ويقال لما دبر وجهه صعوده على المنبر ثم ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته شئ وبه قال أناس
 وقيد بالكلام لأن الصلوة في هذين الوقتين تنكروا بالاجتماع أي صلوة التطوع هم قال رحمه الله شئ أي قال المصنف
 إذا خرج الإمام إلى هنا من كلام القدر في وأشار المصنف بأن هذا قول أبي حنيفة وقال هم وهذا شئ القول هم لا ينفق
 شئ أي وبهذا الذي ذكره من كراهة الصلوة والكلام وقت خروج الإمام عند أبي حنيفة واختلفوا على قوله فقال بعضهم كره
 كلام الناس التسبيح والتهليل فلا يكره وقال بعضهم كره ذلك الأول صح وهذا الشافعي يصلي تسبيحة المسجد في حال الخطبة
 وبه قال أحمد وقال بن المنذر اختلفوا فيمن دخل المسجد والإمام يخطب فقال الحسن يصلي ركعتين وبه قال كحول بن عيسى
 والمغيرة والشافعي وابن حنبل وإسحاق وأبو ثور وطائفة من الحديثين وعندنا يصلي قال بن المنذر وبه قال عطاء
 وصالح وعروة وقفاة والتخمي قال بن حنبل أن شئت كنت أن شئت جلست قال لا داعي لأن كان كره في فيه ثم قال
 والإمام يخطب بعد ولم يكره وإن لم يكن ركعها إذا دخل المسجد وقال بن بطلان في شرح البخاري والمنع قول الجمهور
 من أهل العلم وذكره بن أبي شيبة عن عمر وعثمان وعلي بن عباس رضي الله عنهم هم وقالوا ولا بأس بالكلام إذا خرج
 الإمام قبل أن يخطب شئ وبه قال الشافعي وأحمد وفي جوامع الفقه عند أبي يوسف يباح الكلام عند جلوسه إذا كان
 وعند محمد لا يباح وقوله قبل أن يخطب تعليق بقوله لا بأس بالكلام لا بقوله أخرج لفساد المعنى هم وإذا نزل قبل أن يكبر
 شئ أي لا بأس بالكلام أيضا إذا نزل الخطيب من المنبر قبل أن يكبر للصلوة هم لأن الكراهة لا خال بغير الاستماع
 شئ أي لأن كراهة الكلام لأجل الإخلال بفرض الاستماع الخطبة وعندنا خروج قبل الشروع في الخطبة وعندنا نزوله
 قبل شئ وعنه في الصلوة لا يلزم ذلك هم ولا استماع هنا شئ أي ولا استماع للخطبة في الحائذين المذكورين هم
 بخلاف الصلوة لأنها قد تمتد شئ أي قد تطول فتقتضي الإخلال ولا يمكن قطعها بغير ذلك الكلام لأنه يقطع
 متى شاء هم ولا ينفق حنيفة قوله عليه السلام إذا خرج الإمام فلا صلوة ولا كلام شئ لم يتصرف أحد من الشراح لم
 بهذا الحديث غير أن الأثر في قال روى خواهر زاده في مبسوطه عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال إذا خرج الإمام فلا صلوة ولا كلام قلت هذا غير فوجا ولهذا قال البيهقي رفعه وهم فاحتل ما هو من كلام
 الزهري رواه مالك في الموطأ عن الزهري قال خروجه يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وعن مالك روى محمد بن

صلوته قال ابني لابي ذر مالك من صلواتك لا بالقوت فدخل ابو ذر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجبه بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابني واخرجه الطيالسي في سنده والبيهقي في سننه من يقيه واخرجه ابن ابني شيبه في مصنفه من حديث الشعبي ان اباه والذبير بن العوام سمع احدهما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يقرأ وهو على المنبر يوم الجمعة قال فقال لصاحبه متى انزلت هذه الآية قال فلما قضى صلوته قال له عمر بن الخطاب لا تجعت لك فاتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال صدق عمر فان قلت اشكل على مسأله الصلوة حديث سليلك النطفا في اخرجه الائمة الستة عن عمر بن نيار عن جابر بن عبد الله ان رجلا جاريوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم خطيب فقال اصيلت يا فلان قال لا قال صل ركعتين يجوز فيهما زاد فيه سلم وقال اذا جاز احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليستحور فيهما زاد فيه ابن جبان في صحيحه وقال له لا تغتر بشئ من ذلك قال ابن جبان يريد الابطال لا الصلوة بدليل انه جاز في الجمعة الثانية نحوه فائدة بر كعتين مثلها قالت اجيب عنه باجوبة احدها ان حديث سليلك هذا محمول على قيد النبي عن الكلام في الخطبة وكان الكلام مباحا في الصلوة والخطبة ايضا الثاني ان عليه السلام قال من كان الامام وخطيبا فلا بأس له ان يتكلم لانه يخطب الخطبة من ولما الى آخرها كلام الثالث انه كان قبل الامر بالاستماع والانصات للمأمورين الرابع تحيل انه كان له بذلك بعد قطع الخطبة لارادة تعليم الناس كيف يفعلون اذا دخلوا المسجد ثم استأنف خطبته بعد ذلك فان قلت روى النسائي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا نزل عن المنبر لبس الثياب عن حواجم وعن اسعار السوق ثم يصلي وعن عمر وعثمان رضي الله عنهما انهما كانا اذا صعدا المنبر لبسا لان الناس عن اسعار السوق قلت حديث النسائي في ابتداء الاسلام حين كان الكلام مباحا في الصلوة واما حديث عمر وعثمان فمعارض بحديث ابن عمر بن عباس اخرجه ابن شيبه في مصنفه حديثا من غير عن ججاج عن عطاء عن ابن عباس بن عمر انهما كانا يكرهان الكلام والصلوة يوم الجمعة بعد خروج الامام وقال ابن عبد البر كان ابن عباس بن عمر يكرهان الكلام والصلوة بعد خروج الامام ولا يخالف لهما فان قلت جاز في الحديث ان له عار يستجاب وقت الاقامة في يوم الجمعة فكيف ليست عند ابني حنيفة قلت يقرأ الدعاء بقلية البسائه ثم اذا استغل الامام بالخطبة ينبغي للاستماع ان يجتنب بما يجتنب في الصلوة لقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا واولى عليه السلام اذا قالت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وبذا الحديث رواد البهريه واخرجه عند الائمة الستة ما نال الترمذي فاذا كان كذلك يكره رواد السلام وتسميت العاطس في القول الجديد لا شافعي فانه يردو شيئا قال شيخ الاسلام والاسماعيلي تسميت الاستماع من اول الخطبة الى آخرها وان كان فيها ذكر الولاية والدنف من الامام وفي المجتبى قبل وجوب الاستماع مخصوص بن وان اوصى وقيل في الخطبة الاولى دون الثانية لما فيها من روح الظلمة وعن ابني حنيفة اذا سلم عليه يرد قلبه وعن ابني يرد الامام وتسميت العاطس منها وعن محمد بن يونس تسميت بعد الخطبة وقيل لا لاشارة بيده ورأسه عند روية المنكر كرهه والاصح انه لا بأس

به ويصل على النبي عليه السلام عند ذكره عليه السلام في قلبه واختلف المسأخرون فيمن كان بعيدا لسمع الخطبة فقال مجزئ
سليمة المختار السكوت وهو الافضل به قال بعض اصحابنا شافعي وقال نصر بن يحيى ليس بغير القرآن وهو قول الشافعي
واجمعوا على انه لا يكلم قيل لا اشتغال بالذكر وقراءة القرآن افضل من السكوت وامار رواية الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابه
فصيل كره وقيل لا بأس به وقال شيخ الاسلام الاستماع الى خطبة الكحل وانتم وسائر الخطب اجب في الكامل وقضى الفجر اذا
ذكره في الخطبة ولو تغدى بعد الخطبة او جامع فاغتسل بعد الخطبة وفي الوضوء في بيته لا يعيد ولو صلى ركعتين فلا حسن
ان يعيدها ويستحسن ذكر الخلفاء الراشدين عن ابن حنيفة انه لا يستقبل الامام فاذا استقبل بالخطبة انحرف اليه واستقبله ويستحب
ان يقعد فيها كما يقعد في الصلوة لقيامها مقام الركعتين لا بأس ان يقعد غديا لانه ينظر الصلوة وقيل يقعد كيف شاء وان
مكروه فيها الا اذا غلب هم من غير فصل شئ اى بين ان يكون ترك الصلوة والكلام اذا خرج قبل ان يخطب بين ان يكون
تركها بعد ان يخطب ثم لان الكلام قديمه طبعيا شئ هذا دليل من جهة العقل وجواب عما قال ان الصدقة قدمت
والكلام لا يتد لانه يمكن قطعه وتقريره ان الكلام قديمه من حيث طبيعة الانسان وان كان في نفس الامر يقدر على قطعه
فاشبهه الصلوة شئ يعنى عند استداده طبعيا يشبه استداده الصلوة ثم عافضار في المنع سوارهم واذا اذن المؤذن
الاذان الاول شئ ذكر المؤذنين لفظ الجمع وان كان لا يحتاج اليه اخراج الكلام من فم العادة فانه كان المتوارث اجتماع
المؤذنين لسمع اصواتهم الى اطراف المصير الجامع واراد بالاذان الاول الاذان الذي يؤذن على المادنة وهو الاذان الذي
احدث على الذوراني محمد عثمان بن عثمان ولم يذكر واحد من المسلمين في البيضا الزور والماذنة وفي البدائع اسم المنارة
قال وقيل اسم موضع بالمدينة وقال ابن بطال الزور ايجو كبير عند باب المسي وقال البخاري الزور موضع بالسوق في المدينة
وفي المغرب الاذنين الرجل الذي سناحية في صلوة بكنية سميت دار عثمان بالمدينة ومنهم من قال لهم حديث الاذنة
بالزور وقال الجوهري هي مال كان لا يجتمع بن الحلاج الاضمارى وفي جمع المنوايز هي الاجرة تكون من تقصيرهم ترك الناس
البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذكروا اليه شئ في تفسير المتن فاسعوا الى ذكر الله فامضوا
اليه واعملوا وروى عن ابن عمر بن عمر سمعت شئ يقرأ فامضوا الى ذكر الله وسمعت عمر بن عمر يقرأ فامضوا الى ذكر الله
وروى الاعمش عن ابراهيم كان عبدا يقرأ فامضوا الى ذكر الله ويقول لو قرأتما فاسعوا سمعت حتى يسقط رادى
وهي رواية ابى النالية وعن الحسن ليس السع على الاقدام ولقد نهوا ان يأتوا المسجد الا وعليهم السكينة والوقار ولكن بالقلعة
والبيتة والخشوع وعن قتادة ان تسعي قلبك وعملك وهى المشى اليها وقال الشافعي السعى في هذا الموضع هو العمل
قال الله تعالى ان سعيكم لشتى وقال الله وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله الى موضع الا

من غير فصل

ولان الكلام

قد ميتد طبعيا

فاشبهه الصلوة

واذا اذن المؤذن

الاذان الاول

ترك الناس

البيع والشراء

وتوجهوا الى

لقوله تعالى فاسعوا

الى ذكر الله

وقيل الى الخليفة والصلوة قوله وذروا البيع يعني البيع والشراء لان البيع في الاول المغيبين وانما خص البيع من بين ما قيل
عن ذكر احد من سوا على الدنيا لان يوم الجمعة تهبط الناس فيه من قراهم ولما ذهبهم ونصبون الى المصر من كل ارض يبيعون
ههنا لهم واجتماعهم واعتنائهم الاسواق بهم اذا فتح النهار وتعالى الضحى في وقت الظهيرة وتجر التجارة وتكثر البيع
والشراء فلما كان في تلك الوقت يطل الله والبيع عرف في كرامه والمضى الى مسجد السقي ليعمل في التجارة الآخرة واستمر في
الدنيا واسعوا الى ذكر احد الاشياء التي تقع منه وارج ذروا البيع التي نفعه ليسير ورجه مقارب قوله ذروا من يذره دعوى
من يبيع واما ثور يذروا الاما في قراءة شاذة ما ودعك بك بالتحذير ثم واذا صعد الامام المنبر جلس شمس كسبر الميم
من المنبر وهو الارتفاع والقياس فيمنع الميم على عرف في موضعهم واذا في المؤذنون بين يدي المنبر ش هذا هو الاذان الاصلي الذي كان
في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واني بكر وعمر بن بعده ثم حدث الاذان الاخر وهو الاذان الاول اليوم في عهد عثمان كما ذكرنا ثم يذكر
شمس بالاذان بين يدي المنبر بعد الاذان الاول على المنارة ثم جرى التوارث ش من من عثمان بن عفان الى يونس بن مازن ثم
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان ش اذ كان في ذن بين يدي المنبر حين صعد الامام المنبر لروى البخاري
من حديث السائب بن زيد قال كان البدر يوم الجمعة اوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واني بكر
وعمر فلما ان كان عثمان وكثر الناس والتداعى على الزور كما ذكرناه وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة هو اذان المنارة لانه
لو اشتط الاذان عند المنبر ليعتدوا السنة وسارعوا في بيعه وبالفقوة او الجمعة اذا كان المصر بعيدا لاطرافهم ولقد قيل
هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع ش اى ولكن الاذان الاصلي الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين
يدي المنبر قال بعضهم وهو الطحاوي هو المعتبر في وجوب السعي الى الجمعة على المكلف وفي حرمة البيع والشراء وفي قنوى
القبالي هو المتعارو به قال الشافعي واحمد وكثر فقهاء الامصار وانص في المرغيناني وجوامع الفقه انه هو الصحيح وقال الشيخ
الاذان الاول بدفته ذكر ابن ابي شيبة في سننه عنه وقال الا تروى قوله في وجوب السعي وحرمة البيع فيه نظر لان البيع في
الاذان جائز لكنه كرهه وبه صرح في شرح الطحاوي وهذا من النعم في معنى غيره لا لعدم المشروعية قلت فيه اختلاف العلماء
فقال ابو حنيفة والابو يوسف ومحمد وزفر والشافعي سجدة البيع في كرامته وهو قول الجمهور وقال مالك واحمد والظاهرية البيع
باطل وفي المكي يصح البيع الا ان بعد الصلوة ولا يصح في وقت الصلاة ولو كان بين كافرين لا يحرم كاح ولا اجارة ولا سلم
وقال مالك كذا في البيع الذي فيه سلم وكذا في الكاح والاجارة والسلم والباح والبينة والفوض والصدقة وردى عن
ابن عباس انه قال لا يصح البيع يوم الجمعة حين نياها من الصلوة وفي بقية العقود غير البيع وجهان عند المجتابة وذكر ابو بكر
عن مسروق والضحك وسلم بن يسار ان البيع يحرم بزوال الشمس قال مجاهد والزهرى بالنداء واعتبار الوقت اذ في

واذا صعد الامام

المنبر جلس اذن

المؤذنون بين يدي

المنبر يذرك جرى

المؤذنون ولم يكن

على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم

الاذان الاذان

قيل هو للصغير وجوب

السعي وحرمة البيع

انما يجب عليهم الحضور بدخول الوقت فلا يقطع عنهم تأخير النذر وهذا المكين للنذر قبل الزوال معنى وقال السروجي ينبغي ان
 يعزم البق والشهر قبل الزوال ايضا اذا كان منتهى له بعيدا عن الجاس بحيث تفوت عليه صلاة الجمعة ص والاصح ان المعتبر هو الاول
 ش اي الاذان الاول ثم اذا كان بعد الزوال يحصل الاعلام به ش اي الاذان الاول وهو اختيارنا من المأثرة الشريفة
 واسحاق بن ابي ابيد في المبسوط الاصح ان كل من كان قبل زوال فذلك غير حبيبنا في الزوال الاذان بعد زوال الشمس
 سواء كان على المنبر او على النور قلت هذا الذي ذكره مؤلفي رواية النداية وهذا الذي واحطهم واذا فرغ من خطبة اقاموا
 ش اي فاذا فرغ الامام من خطبة اقاموا الصلوة كسائر الصلوات المفروضة ولو سمع النداء قبل الخشاء اذا خاف فوت
 الجمعة تتركه بخرج وقت المكتوبة بخلاف الجماعة في سائر الصلوات فروع لو خطب احد وصلى غيره جاز عندنا وهو قول
 مالك واحمد واحد قول الشافعي واحمد وصلى غيره جاز عندنا وعندنا لا يصح لو استدبره والامام في الخطبة صح وقد ساءوا
 لا يصح في احد الوجهين للمناجاة وكذا لو عكس كلمات الخطبة بان صلى على النبي عليه السلام ثم وعظ ثم حمدوا شئى على الله في احد
 الوجهين عندهم وفي المبسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن ابي حنيفة انه كان اذا فرغ المؤمن من اذنه
 اذ اوجهه الى الامام وكان ابن عمر والنس يستقبلان الامام اذا خطب هو قول شريح وعطاء بن رباح قال لك والاوزاعي والنوري
 وسعيد بن جبير والشافعي واحمد واسحاق قال ابن النذر وبذلك الاجماع قلت لكن اليوم سنة قبلين القبلة للحج في تسوية
 الصفوف كثرة الزحام وقال النووي يكره في الخطبة ما يفعله الخطباء من الدق بالسيف على رجب المنبر في صعوده فانه
 بدعة لا يعمل له وكذا الدعا على المنبر قبل جلوسه وكذا المجازفة في السلاطين الدعاء لهم وكذا اكرامهم في توليهم السلطات
 العالم العادل واجمعوا ان القوادة بالحد في الجمعة وفي التحفة وغيره الايقار فيما قد رايتوه في النظر لانهما بل منه وان
 قرأ في الجمعة اذ جازك المنافقون كان حسنا تبركا بالنبي صلى الله عليه واله وسلم والمواظبة عليها مكرمة لاجل ان باقى القوادة
 وابهام العامة ان ذلك بطريق النظم والوجوب في الواجبات والمرغبات في لباس بالنسبة والدون الامام اذا لم يقرأ
 وقال الفقيه ابو جعفر لابس به اذا لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ منها وهو قول مالك وقال قتادة فيخطبهم الى
 مجلسه وقال الاوزاعي فيخطبهم الى البيعة وقال الشافعي والنسعي اليها بواحد او اثنين لابس به واكره الكثير الا ان
 بعد النبوة الى الصلوة الا ان يقرأ فيسجد ثم يركع الاحسن باذنهم وقال ابن النذر لا يجوز شئ من ذلك لان الشغل في الصلاة
 والكثير مكره وكره ذلك ابو هريرة وابن المسيب وعطاء بن رباح والذين لا يؤمن الامام فضل والقبلة عند قبل القبلة عند فضل
 كلما سمع الفطنة والدعاء لله قال الخواصى الصحيح ان الدون عند فضل ففضلوا في الصف الاول كان احدا بيا يسجد
 يرون ان الصف الاول بالي المتصورة لانهم كانوا يمينون العامة من دخول المتصورة وكان في ذلك احترام فضيلة

والاصح ان

المعتبر هو الاول

اذا كان ذلك

بعد الزوال

الاصح ان

واذا فرغ من

خطبة اقاموا

الصف الاول في حق العامة اما في زماننا فلا يمنع ومن اصف الذي يلي الامام ذكره في خزانة الاكل وغيره اختلفوا في سن
لم يقدر على السجود على الارض من الزحام فكان عمر بن الخطاب يقول يسجد على ظهره رواد البيعة باسناد صحيح وبه قال
اصحابنا والشورى والشافعي واحمد واسحاق وابوثور وقال حطوا الزهرى يسجد عن السجود فاذا رفعوا سجدا وعندها
لو فعله جاز وعنده الشافعية سجوده على ظهره واجب في الصحيح واقله النووي عن ابي حنيفة وهو وهم وقال لك نفسا
ان فعلت لك قال في يومى ياروفى المغنيا في نيط حتى تقوم الناس فاذا وجد فرجة يسجد ولو سجد على ظهره سجد على ظهره سجد آخر
لم يجز وكذا لو وجد فرجة وسجد على ظهره لم يجز ولو ركع ركعتين مع الامام فيها ولم يسجد بكثرة الزحام حتى فرغ الامام قال ابو حنيفة
يسجد بسجدتين للركعة الاولى ويلقى الثانية ويقضيها وان اقام عن الثانية بطلت فبطلت كانت للركعة الاولى قال ابو جعفر على احد الروايتين
عائنا وعلى الرواية الاخرى تكون السجدة الثانية وقال ابو جعفر ان كان مع الامام في الاولى لم يسجد ركعة في الثانية وسجد فلثانية
امامة ويقضى الاولى ركوعا وسجودا اختلفوا فيمن رجم في الجمعة عن الركوع والسجود حتى فرغ الامام فعندنا يصلى ركعتين
لانه ادرك اول الصلوة فهو لاحق كما لو نام خلفه وهو قول الحسن البصري والاوزاعي والشافعي واحمد وقال قتادة و
ابو السجستان في الشافعي وابوثور يصلى اربعا وقال مالك احب الى ان يصلى اربعا وفي المبسوط الصحيح عن ابي حنيفة
ومحمد جواز الجمعة في مصر واحد في موضعين اكثر وفي جوامع الفقه عن ابي حنيفة روايتان لا تظهر عندهم عدم الجواز في موضعين
فان فعلوا فاجمعة للاولين وان وقعوا حادوا جهلت فسدنا وفي قينة المنية لما تبلى اهل مرو باقائه الجمعين لولم يسلط
العلماء في جوازها امر ابا قاسم بدار الراج بعد الجمعة احتياطا واختلفوا في نيتها قبل غروب الشمس فبطلت عليه و
الاحسن في قيل الاحوط ان يقول نويت آخر ظهر ادركت وقته ولم اصله بعد وقال الحسن اختيارى ان يصلى الظهر بهذه النية
ثم يصلى اربعا بنية السنة ثم اختلفوا في التواتر قبل القراءة الفاتحة والسورة في الاربعة وقيل في الاوليين كانا اختلفوا في
سبق الجمعة بما اذا اجتمعنا في مصر واحد فقيل بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بجاء الاول اصح وعند المالكية والشافعية
قياسا لاحرام وقيل بالاسلام ذكرها في الذخيرة وشرح الهداية لابي البقاء وقال فاذا بطلت ما يندب الى ان يجتمعوا في مكان
واحد فصلوا الجمعة قال وقيل الظهر وهو صعبت وكبره بعد الزوال يوم الجمعة ولا يكبر قبله وفي شرح الاقطع لا يكبر قبله
وبعد وفي النوادر يجوز ان يسافر يوم الجمعة قبل الصلوة من غير فصل وفي المبسوط لا يجوز السفر بعد الزوال يوم الجمعة
عند الشافعية وكذا عند المالكية ذكره في الذخيرة للقرا في قال ابو بضع لا يحل للرجل ان يغشى سوال المسجد في قناتوى
قائمه بخان قال ابو نصر من نهرهم من المسجد رجوا ان يغفروا وقال بعض العلماء من تصدق بفلس في المسجد ثم تصدق
بعد ذلك باربعين قلنا لم يكن كفارة لذلك الفلس وعن خلف بن امير ان قال لو كانت فاجبنا لا قبل شهادة من

صحيح

الصدق هو لارني المسجد الجامع وعن ابى بكر بن الصديق قال هذا فليس يحتاج الى سبعين شكك كفاية له ولكن تعقدوا
قبل ان تدخلوا المسجد وبعد الخروج منه وعن ابن المبارك قال يعجبني ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له
شيئا لان الدنيا ومتاعها حينئذ اسأل لوجه الله فقد عظم ما حقه فلا يعطى له زجرا وقال لصدور الشهداء سائل اذا كان
لايمرين يدي المصلى ولا يخطى رقبا ولا يسأل الخاف ولا يسأل لاهله لانه لا بد له منه فلا بأس بالسؤال فلا يعطى فيه ولا يعطى
يستحب لمن حضر الجمعة ان يغتسل ويدين ويسيطر بانه وجده وليس احسن ثيابه ان كان له ويستحب ثيابه البعوض ذكره
الغزالي وابو طالب المكي لبس السود وخالفهما الماوردي لانه عليه السلام خطب وعليه عمامة سودا ودخل مكة يوم الفتح
وعليه عمامة سودا وعلى بن ابي طالب بن عمر بن عمامة سور يوم قتل عثمان رضي واحد بنو العباس لبس السود وثيابه
لهم لان الرأية التي عقدت للعباس يوم الفتح ويوم خيبر كانت اسود

باب صلاة العيدين

تشتمل على بيان صلاة العيدين الفطر والاضحى وفي بعض النسخ باب العيدين على حذف المضاف لعدم
اللبس ووجه المناسبة بين البيتين من حيث انها يصليان جميع عظيم بغير منيها بالقرابة ويشتهر لاجلها ما يشتهر ولا يخر
سوى الخطبة فانها شتم طاني الجمعة ايجوز الصلوة بدونها مستحبة في العيد تجوز صلوة العيد بدونها لكن تنسب الى الاساءة
شكها السنة وايضا خطبة الجمعة تقدم على الصلوة ويؤخر خطبة العيد عنها فلو قلنا انها جائزة ولا تعاد بعد الصلوة وان
ليس في العيدين فان والاقامة ويشتركان في حق التكليف فان صلاة العيد يجب على من يجب عليه صلاة الجمعة والما
وجه تقديم الجمعة على العيد فظ وهو قوله الجمعة في نفسها بالقرابة وكثرة وقوعها ثم اصل العيد عودا لانه مشتق من
عاد ويعود عودا وهو الرجوع فلبت الواو بارسلونها وانكسار ما قبلها كالميزان والميقات من الوزن ولوقت ويجمع على
اعياد وكان من حقه ان يجمع على اعياد لانه من العود كما ذكرنا ولكن جمع بالياء للزومها في الواحد وجمع بالياء للوق
بينه وبين اعياد الخشب وسميا عيدين لكثرة عوائد الله فيها وقيل لانهم يعدون ليد مرة بعد اخرى وهو من الاسرار
الغالبية على يوم الفطر والاضحى والاصل فيه حديث النبي قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولا
المدينة يومان يلعبون فيها في الجابية فقال عليه السلام قدمت عليكم قدمت عليكم ولكم يومان تلعبون فيها في الجابية
وقد ابد لكم الله خير منها يوم النحر ويوم الفطر ورواه ابو داود والنسائي والبيهقي وقال البغوي حديث صحيح واول
عيد صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ومنها فرض زكاة الفطر ونزلت في ليلة
رمضان في شعبان وحولت القنلة وبني بعاكشة في شوال وتزوج على ربه بغاطمة ربه هم وتجب صلوة العيدين

باب

صلوة العيدين

وتجب صلوة

العيدين

على كل من يجب صلوة الجمعة من اشبار بهذا الى ان صلوة العبد واجبة كما رواه الحسن عن ابي حنيفة ثم ذكر هذه الرواية في المطبوع
 وذكر الكرخي انها تجب على من يجب عليه الجمعة وفي القبيصة هي واجبة في اصح الروايات عن اصحابنا قال قاضي خان هو
 الصحيح وفي المحيط الاصح انها واجبة وفي المربعاني كذلك وفي جوامع الفقه ومدينة المعنى انها واجبة وفي المفيد هي واجبة
 وفي البدائع هو الصحيح وفي مختصر ابي موسى الضرير هي فرض كفاية وفي الغزنوي قيل هي فرض كفاية وفي العتبة قيل هي
 فرض واطلق وقال مالك والثاوري هي سنة مؤكدة وقال الشافعي ايضا تجب صلوة العبد على كل من يجب عليه الجمعة
 وبذا منه يقتضي ان يكون فرض عين لان الفرض والواجب عنده في غير الحج واحد وهو خلاف الاجماع ولهذا اختلفوا
 فيه وقال ابن العربي في المعارضة لا اعلم احدا قال انها فرض كفاية الا الاصلطري من الشافعية قلت ظاهره ذهب
 احمد انما فرض كفاية ذكره في المعنى وقال في جوامع الفقه هو قول ابن ابي ليلى وقال امام الحرمين قال به طائفة
 مع الاصلطري قوله على من يجب عليه الجمعة يشير الى انها لا تجب على العبد والمسافر والمرضى كما الجمعة فان قلت معني
 ان تجب عليه الجمعة مع اذن مولاه لبيان الظاهر تمام الجمعة وهما ليس كذلك قلت نعم كذلك الا انها لا تجب عليه
 مع الاذن ايضا لان المنافع بالذوات لا تصيبه ملكة العبد فبقى الحال في الاذن كما في الحج فانه لا يقع عن
 حجة الاسلام وان حج باذن مولاه وكذلك العبد اذا خست في يمينه بكفر بالمال باذن المولى فانه لا يجوز لانه لم يملكه الا بالاذن
 وقال الشافعي لا يشترط انما لا يشترط الجمعة حتى يجوز ان يصلي العبد العبد والمسافر والمرأة والمفرد حيث شاء واهل الشجر
 لانها نافلة فاشبهت صلوة الاستسقاء والخسوف قال في القديم وهو رواية عن احمد نقولنا وفي الجامع الصغير
 عيدان اجتماع في يوم واحد فالاولى سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدا منهما لما ذكره المصنف ان صلوة العبد
 واجبة اراد به بلفظ الجامع الصغير ليدل على انها سنة عند محمد قال شمس الامنة السرخسي اشتبه المذهب فيهما بل
 هي واجبة ام سنة فالمدكور في الجامع الصغير من انها سنة لانه قال هم عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول
 سنة والثاني فريضة من هو تخصيص على السنة قال والظاهر انها سنة ولكننا من معالم الدين احدي بهي
 وتركنا خلافه وقال شيخ الاسلام والصحيح انها سنة مؤكدة وقال السفاتي كل موضع فيه نوع مخالفة بين رواية القدر
 والجامع الصغير لفظ الجامع الصغير ومخالفة هنا ظاهرة وهي اطلاق الواجب على صلوة العبد في لفظ القدر
 واطلاق السنة في الجامع الصغير وتبعه في هذا الكلام صاحب الداية ثم الاكمل كذلك قلت لم يتعرض للقدر في
 في مختصره الى الوجوب ولا الى السنة وانما قال واصلي الامام بالناس كيتين كبير في الاولى كبيرة الاقتراح و
 ليس ذكر لفظ الجامع الصغير الا لما ذكرنا ثم المراد من اجتماع العيدين ههنا اتفاق كون يوم الفطر ويوم الاضحي

على كل
 من يجب عليه
 صلوة الجمعة
 وفي الجامع الصغير
 عيدان اجتماع
 في يوم واحد
 فالاول سنة
 والثاني فريضة

في الجمعة وتغلب لفظ العيد على لفظ الجمعة اما لعلته الحروف كما في العمود او لتغليب المذكور كما في القرين اولان يوم الجمعة
 عيد المؤمنين باعتبار ما لهم من وعد المغفرة والكفارة قوله ولا يترك واحد منهما شي اى من العيد والجمعة اما الجمعة فلانها
 فريضة واما العيد فلان تركها بدعة وضلال وقال فخر الاسلام ومن الناس من قال بانه اذا شهد الاولى منها لم يلزمه
 سجود الاخرى لما روى انه عليه السلام قال في يوم عيد وجمعة انكم يا اهل العوالي تشهدتم معا عيدا وانما تجمعون فمن شأنا عظيم
 وفي المحلى والاشراف صلى عثمان بن العبد ثم خطب فقال انه قد اجتمع في يومكم هذا عيدان لم اصب من اهل العاليتين ان ينظر
 الجمعة فليست من احسان يرجع الى الله فليجمع فقد اذنت له قوله وانما تجمعون دليل على تركها لا يجوز وانما اطلق لهم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم عثمان لانهم كانوا اهل البعد قوى المدينة واذا رجع اهل القرى قبل صلوة الجمعة
 الا باس به فان قلت كيف قال محمد ولا يترك واحد منهما معلوم ان صلوة الجمعة فرض عين فرائض الايمان لا يترك
 قلت اخرجه عن قول بعض العلماء فانه روى عن عطاء بن رباح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 بنجرى احداهما عن الاخرى وقال بن عبد البر سقوط الجمعة والنظر لصلوة العيد ثم ركع سجود ولا يقول عليه وآله في ذلك
 في حق اهل البادية ومن لا يجب عليه الجمعة ويستحب تأخير صلوة العيد في الفطر وتعييها في النحر تعجيل الاضامى وخروج
 الوقت في اثناهما فيفسد با كما الجمعة وفي قتيبة الميته يقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة الجنازة على الخطبة
 ولو افسد با قضاء ركعتين عندها وعند ابى حنيفة لا قضاء عليه وفي سنية المفتى لا قضاء عليه ولم يجد خلافا وقال
 ابو حفص الكبير يقضى ركعتين لا يكبر فيها واثباتها في الرسايت كبره كراهته تحريم قال شرف المنة والقاضى عبد الجبار
 وقال للكر البسى فسبح وكان يغضب لذلك غضبا شديدا ثم قال مش اى المصنف ثم وهذا مش اى قوله عند ابى حنيفة
 اه ثم تنصيص على السنة مش لانه صرح بها ثم الاول على الوجوب مش اراد بالاول قوله وتجب صلوة العيد اى الاول
 تنصيص على وجوب صلوة العيد وهو رواية مش اى الوجوب رواية مش عن ابى حنيفة ثم مش رواه عنه الحسن لما ذكره
 ثم وجه الاول مش اى الوجوب ثم مواظبة النبى صلى الله عليه وآله وسلم عليها مش اى على صلوة العيد من غير ترك
 وهو خطبة النبى صلى الله عليه وآله وسلم من غير ترك يدل على الوجوب لانها صلوة تختص بمكة وضع لها خطبة فكانت واجبة كما
 فان قلت يلزم عليه الاذان والاقامة والجماعة في سائر الصلوات فانما من الشعار لتقام على سبيل الاجهار مع انه سنة
 قلت صلوة العيد شعار شرعت مقصودة بنفسها وهذه الاشياء شرعت تبعها لغيرها وهو الصلوة فانما خطبت ورجعنا عن
 درجة صلوة العيد كذا ذكر شيخ الاسلام واستدل شيخ الاسلام على وجوبها بقوله تعالى تكبروا لله على ما هدكم قبل المراد
 صلوة العيد والامر للوجوب وفي الفوائد الظهيرية الامر باللام انما يكون للغائب وهذا مخاطب لكن وفى رواية رسول الله

ولا يترك بولاحد

منها قال وهذا

تنصيص على السنة

والاول على الوجوب

وهو رواية عن

ابى حنيفة كوجه

الاول مواظبة

النبى صلى الله

عليه وسلم عليها

من غير ترك

وجه الثاني قوله
صلى الله عليه وسلم
في حديث آخر عقب
سؤاله هل على
غيره قال لا الا تطوع
والاول اتم تسمية
سنة لوجوبه بالسنة
ويستحب يوم الفطر
ان يطعم الانسان
قبل الخروج الى
الصلوة ويغتسل

صلى الله عليه وآله وسلم فذلك فطره فاحاط بالخطاب في كل ما على ذلك وجعل الاخبار من الامور مجازا لانه مستأنفا وسخى الوجوب من
الاخبار ايضا وفيه ما لا يروى عن ابن عباس ان لما ذكر كبرية ليلة الفطر بيل عطفه على كمال رمضان وقيل المداو بالآية
التعليم وقيل لما ذكر كبرية صلوة العيد وقيل في قوله تعالى فصل لربك وانحر ان لما ذكره صلوة عيد النحر فيجب بالامرهم ووجه الثاني
ش وهو كونه سنة هم قوله عليه السلام في حديثه لا اعلى سؤالي غير من قال لا الا ان تطوع ش حديثه لا اعلى اخرجه
البخاري وسلم في الايمان عن طلحة بن عبيد الله قال جاز رجل الى النبي عليه السلام من هل نجد ثاكر الراس لسمع
روى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دني من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو يسال عن الاسلام فقال رسول
صلى الله عليه وآله وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل له على غيرهن قال لا الا ان تطوع وصيام شهر رمضان
قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال هل على غيرهن قال لا الا ان
تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا يزيد علي هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فطعن
صديق قوله عقيب سؤالي امي عقيب سؤالي لا اعلى قوله الا ان تطوع بتشديد الطار والواك وفيه حالان اصحابه تطوعوا بالان
فادعيت احد الثاني الطاهر والاول اصح ش اراد بالاول وجوب صلوة العيد وأشار هذا الى انه ايضا ممن يقول
بالوجوب هم وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ش هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كانت صلوة العيد واجبة
فكيف نقول انها سنة وتقرير الجواب ان تسميته محمد صلوة العيد سنة مع كونها واجبة لاجل انها ثبتت بالسنة وهي سنة
عليه السلام عليهما من غير ترك وفي المحيط عن ابى يوسف انها سنة واجبة امي وجوبها طاعة مستقيمة هم ويستحب في يوم
الفطر ان يطعم الانسان قبل ان يخرج الى المصلى ش وبه قال مالك والشافعي واحمد لما روى البخاري في صحيحه عن
انس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغدو اليوم الفطر حتى تأكلوا تمرات وقال انس قيل ما نرجع رسول الله صلى الله عليه وآله
واله وسلم يوم الفطر حتى يأكل تمرات ثلاثا او خمس او سبعا او اقل واكثر بعد ان يكون وترا وهو قول فقهاء الامصار وكان
ابن عمر لا يأكل يوم الفطر حتى تغدو وقال بن مسعود ان شاء الله ان شاء الله لم يأكل وشك عن النخعي وقال علي بن السنينة
ان يأكل يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان بن عباس يحب عليه وعن سعد بن السبيك ان الناس لم يروا الا ان
قبل الغد في يوم الفطر يغتسل ثلثين مرة ثم يغتسل في يوم الفطر ان يغتسل وبه قال عطاء وعقمة وعروة والنخعي
والشعبي وابراهيم التيمي ومقادة ومالك والشافعي واحمد واسحاق وابن المنذر وعن الشافعي انه سنة كالحجبة وكرو في
ونهاية المطلب في المدونة غسل العيدين مطلوب وان غسل الحجة وفي الذخيرة لما كان العيد ينخفض عن الحجة في الوجوب
وهو في وقت البرودة وعدم انتشار روائح الاعوان انخط غسله عن غسلها وفي الجواهر يغتسل بعد الغفران فعل قبله اجراه

فان قلت جعل المصنف الاغتسال بها مستحباً وفي الطهارة سنة قلت اختلفت عبارات الشافعي في بعضها جعلها مستحباً
وفي بعضها سنة والصحيح انه سنة وسماه مستحباً لاشتغال السنة على المستحب ثم ويستاك شش بالنصب ايضا لان العلة التي لا تجلب
غريباً لاغتسال والسواك والتطيب في الجمعة في صلوة العيد وفي السنن عن ابي سعيد اخذ روى عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال الغسل يوم الجمعة على كل قمل والسواك ليس من الطيب ما قدر له ثم وتطيب شش بالنصب ايضا اى
يستحب في يوم الفطر ان يتطيب بطيب له رائحة ولا لون له كالبخور والمسك حلال للرجل وقد غلط من قال بخا سته ثم
لما روى انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى شش هذا دليل لقوله ويستحب في الفطر ان
يطعم قبل ان يخرج الى المصلى وقد روي عن البخاري من حديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغزو
يوم الفطر حتى يأكل تمرات وقد ذكرناه عن قريب ثم وكان يغتسل في العيدين شش هذا حديث آخر دليل لقوله فليغتسل
رواه ابن جهم من حديث الفاكه بن سعد وكانت له حجة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الفطر
ويوم النحر والفاكه بن سعد يامر الله بالغسل في هذه الايام ولا يعرف للفاكه بن سعد غير هذا الحديث وروى ابن جهم ايضا من حديث
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحية ثم ولانه شش اى ولان يوم العيد
هم يوم الاجتماع فيسبغ فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة شش اى كما سن في يوم الجمعة هم ويلبس شش بالنصب ايضا
اى ويستحب له ان يلبس هم احسن ثياب شش جديد كان او غسلا هم لانه عليه السلام كانت له جبة فرك او صوف بها
في الاعداء شش هذا الحديث غريب لكن روى البيهقي عن طريق الشافعي اخبرنا ابراهيم بن محمد الاسلمي اخبرني جعفر بن محمد
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد جرة في كل عيد وروى البيهقي من حديث جابر بن
عبد الله قال كان للنبي عليه السلام برد احمر يلبسه في العيدين الجمعة فوله جبة نكبا بالاضافة ويجوز ان يكون بالصفة وكذا
الكلام في برد جرة والفك يفتح الفاء والنون حيوان يتخذ من جلده الفرائس السحاب المجرة بالكسر الحار المهلة وفتح الباء الموحدة
برديان والجمع جرد يقال برد جرة بالاضافة والصفة عن عمر انه خرج في يوم فطر واخصى في ثوب قطن ممشى هم
صدقة الفطر شش بالنصب ايضا عطفاً على قوله ان يطعم هم اغناء للفقير شش اى لاجل انحاء لقوله عليه السلام اغنهم
عن المسالة في هذا اليوم وروى عن الطائفة رواه الدارقطني والبيهقي من رواية ابي عن نافع عن ابن عمر في رواية ابي موسى
اغنهم عن الطوائف في هذا اليوم وروى البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي من حديث بن عمر قال افرا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر ان يودها قبل خروج الناس الى الصلوة هم لتفرغ قلبه للصلوة شش اى الصلوة العيد لان
الغنى تشتغل بالسؤال ويطوف ويستغل قلبه بالتحصيل فاذا اعطى شئ من ذلك يفرغ قلبه لاجل الصلوة ثم ان المصنف

ويستاك يتطيب
لما روى انه صلى الله

عليه وسلم

كن يطعم يوم

الفطر قبل ان يخرج

الى المصلى وكان

يغتسل في العيدين

ولانه يوم الاجتماع

فيسر فيه الغسل

والتطيب كما

في الجمعة ويلبس

احسن ثيابه

لان النبي صلى الله عليه

كان الصلوة فدا

يلبسها في العيدين

صدقة الفطر لانه

للفقر ليتفرغ قلبه

للصلوة

ذكره هنا استحباب سنة اشيا وهي قوله في يوم الفطر الى قوله وتوجه الى المصلي وفي فتيمة المنيعة يستحب يوم الفطر للرجل
 اثني عشر شيئا الغسل والسواك وليس احسن الثياب لمباحته والتطيب والتحنم والتكبير وهو سره الانتباه والابتكار وهو المسارعة
 الى المصلي والافطار على حلوق قبل الصلوة واداء صدقة الفطر قبلها وصلوة الغداة في مسجد حيته والخروج الى المصلي اشيا
 وارجوع من طريق اخرى والاضحى كالفطر غير انه تترك الاكل حتى يصلي العيد وهو سنة قال كانت الصحابة رافعينون صياهم
 من المصلي الى المصلي او قال بعضهم هذه سنة لمن اراد ان يصلي بعد الاضحى حتى يكون دل كلمة من حكم الله
 فاما من لم يفتح قبل الصلوة وبعد ما في حقه سوا ذلك الخروج الى حياته سنة وهي المصلي في طرف البلد وان كان يسعهم مسجد
 الجامع وعليه عاتة الشايخ وقيل ليس بسنة وانما يفعل لضيق الجاهل والصحيح هو الاول وقال ابن المنذر قد ثبت ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج يوم الفطر يوم الاضحى الى المصلي والسنة ذلك فان صنع يوم عنه امر الامام من يصلي بهم
 في المسجد وهو الافضل روى ذلك عن علي بن ابي طالب وهو قول الشافعي والجمهور والمستحب ان يخرج الى ما ذكرنا
 عن علي بن ابي طالب ان ياتي العيد ماشيا رواه الترمذي وابن المنذر وبه قال عمر بن عبد العزيز وذكره اخفى الركوب واستحب المشي
 الثوري والشافعي واسمركوناه وهو اقرب الى التواضع وموافقة السنة والركوب مباح وفي الرغيباني لا بأس بالركوب في حق
 والعديد والمشى افضل وشك في الذخيرة وكان عليه السلام يقول عند خروجه اللهم اني خرجت اليك مخرج البائس
 فان قلت ما اصل قولك في طريق يوم العيد عند الخروج الى المصلي قلت روى عن عمران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق آخر رواه ابو داود وابن ماجه والحاكم وروى البخاري من حديث جابر انه عليه السلام
 كان يبعد يوم الفطر والاضحى في طريق ويرجع في اخرى فان قلت ما الحكم فيه قلت ذكر فيه وجوه الاول انه انما فعل
 ذلك ليكون للظريق الاخر خطا من ابادة واثنا في لان الناس يسألون عن الشرع وما كانوا يقدرون على الوقوف له
 في طريق واحد الثالث ان كل احد كان يذهب الى وجهه ولا يميز له في طريق واحد الرابع ليبين ان لكل كلمة حسن مختار
 انه كان يفعل احتياطا وتحذرا عن كيد الكفار والسواك في كل لكثرة الرحمة يروى عن ابن عمر السابح لاجل الجوار الثامن
 بين بل الطريقين في التبرك به التاسع اتعم الصدقة مساكين الطريقين العاشر لظاهر كثرة اهل الاسلام وانتشارهم في جميع
 الحكم في ذلك ان مكانا كان يشهد لصاحبها في اختلاف الطريقين كثرة الشهود وتوجه الى المصلي ش بالبرخ لا بالنصب
 يتوجه من يري صلوة العيد الى مصلي العيد ولا يكبر من يجوز ان يكون لواء للعطف ويجوز ان يكون للحال يعني ولا يكبر جهرا
 عند بل خيفة في طريق المصلي ش انما قيدنا بالجهر لان التكبير خير موضع لا خلاف في جوازه بصفة الاخفاء وذكر الطحاوي انه
 بعد والى صلوة جاهر بالتكبير في العيدين ولم يذكر الخلاف قال ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي ويحكى عن ابي حنيفة

ويتوجه الى المصلي

ولا يكبر جهرا

في طريق المصلي

انه يكبر في الاضحية دون الفطر وعليه شئنا نحن بما ورا النهر وفي عامته الكتب الخلاف في الجهرية في طريق المصلي لاني نفس التكبير
ومعنى قوله ولا يكبر اى جهر ايه عند ابي حنيفة كما ذكرنا وياتى به سر لكانى سائر الايام وهو رواية المعلى عن ابي يوسف ذكره
المصنفانى قال الا سيحاجى مثل قال الطحاوى ثم انقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي وفي رواية لا تقطعها لما لم يفتتح الايام صلوات
العيد ذكرني الميوط واختلف اصحاب الشافعي في انقطاع هذا التكبير فقال المرنى يكبرون حتى يخرج الايام وقال ابو يعلى حتى
يفتتح الصلوة وعن الشافعي في القديم حتى ينصرف من الصلوة ومثله في الاضحية ويحجر به في الطريق اجماعا وكان ابن عمر يرفع
صوته بالتكبير في العيدين وروى ذلك عن علي بن ابي طالب اى امامه الباهلي رهم ويكبر عند هاشم اى يكبر جهر عند ابي
ومحمد في عيد الفطر اى اعتبارا بالاضحية شى اى قياسا على عيد الاضحية فانه يكبر فيه جهر ابا خلاف وبه قال النخعي وسعيد بن
جبير وابن ابي ليلى وابن عبد العزيز وابان بن عثمان والحكم وحماد ومالك والشافعي ومحمد واسحاق وابو ثور واخوه ابو ثور
تعالى وتكبروا على ما بهكم وقال ابن عباس هذا وروى في عيد الفطر بديل عطفه على قوله وتكلموا العدة والمراد بالكمال
الكمال صوم رمضان هم وله شى اى والابى حنيفة هم ان الاصل في التثنية الاخفارش لقوله تعالى واذكرنا بك في
نفسك تضرعا وخيفة تدون الجهر من القول وقوله عليه السلام خير الذكر الخفى ولانه اقرب من الادب والتطوع والاعد
من الريا وقال عليه السلام خير الذكر الخفى اكم لا دعون اصم ولا غامبا وذكر ابن المنذر عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون
فقال يكبر الامام قبل الاقال مجانبين الناس وفي الحاوى سئل النخعي عن ذلك قال ذاك تكبير الجاهل فلت هذا خلاف ما حرمه
الافان يكبر وقال ابو جعفر والذي عندنا انه لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك ثقلة رغبتهم في الخيرات قال به نأخذهم و
الشرع ورد به شى اى بالجهر بالتكبير هم في الاضحية شى اى في عيد الاضحية هم لانه شى اى لان عيد الاضحية هم يوم تكبير
شى لقوله تعالى واذكرنا الله في ايام معدودات جاء في التفسير المراد به التكبير في هذه الايام هم ولا ذلك يوم الفطر شى
لانه لم يرد به الشرع وليس في معناه ايضا لان عيد الاضحية اختص بركن من اركان الحج والتكبير شرع علما على وقت افعال
الحج وليس في شوال ذلك فان قلت لاننا لان شرع لم يرد به فان الله تعالى قال وتكلموا العدة وقد ذكرنا عن ابن عباس
ما قاله فيه قلت المراد بما في الآية التكبير في الصلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا العيد فيها فان قلت روى ما منع عن
ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية رافعا صوته بالتكبير حتى ياتي المصلي رواه الحاكم والبيهقي
قلت في اسناده الوليد بن محمد وهو ترك الحديث ايضا وصح البيهقي ورفعه ورواه الشافعي ايضا موقوفا فروع قل
ابو بكر الرازي قال شئنا نحن التكبير جهر اى في غير هذه الايام لاييسر لالاباز العدة والاصوات جميعا لهم وقيل كذا في الحديث والمخاف
كلها وفي جميع النوازل ويكبر كلما اتى جمعا او هبطا ولو ياك تسليته هم ولا يفيض في المصلي قبل صلوة العيد شى وفي بعض الام

ويكبر عندهما
اعتبارا بالاضحية
ولان الاصل
في التثنية الاخفارش
والشرع ورد به
في الاضحية لانه
يوم تكبير لا كذا
يوم الفطر ولا يفيض
في المصلي قبل صلوة
العيد

قبل العيد اى قبل صلوة العيد وفي الذخيرة ليس قبل صلوة العيدين صلوة كذا ذكر محمد في الاصل ان شار تطوع بعد الفراع
 من الخطبة وقال بوبكر الرازي مناه ليس قبلها صلوة مستوفية لانها تكره الا ان تكره في نفس على الكراهية قبل العيد حيث قال بوبكر
 ان حضر المصل قبل صلوة العيد وفي التجويد ان شار تطوع بعد الفراع من الخطبة ولم يذكر انه تطوع في الجنباتة او في ميتة
 فانه قال لانه يشبه السنة فلما اراد ان يفعل في ذلك فليفعله في منزله وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول اباي صلوة الضحى قبل الخروج
 الى المصل وانما تكره في الجنباتة وعامة المشايخ على الكراهية مطلقا وعن علي وابن مسعود وجابر بن ابى اوفى انهم كانوا لا يؤمنوا
 قبلها ولا بعدا وهو قول بن عمر ومسروق والشعبي والضحاك القاسم وسالم والزهرى وعمر بن حريج ومالك واحمد وقال النس
 والحسن عروة والشافعي يصلي قبلها وبعدا وعن الشافعي في غير الامام وقال ابو مسعود البردوسي لا يصلي قبلها ولا يصلي بعدا
 وبه قال علقمة والاسود ومجاهد والثوري والنعني والاوزاعي وابن ابى ليلى وفي الجواهر لما لكية لا يتفضل قبلها ولا بعدا وفي يوم
 حكة ذلك عن ابن جبيب المالكي وهو مردود بالاجماع وعندنا شهاب لا يتفضل قبلها في المسجد ويتفضل بعدا وفي المعنى قال حطاب
 انكونه لا يتطوعون قبلها ولا بعدا هم لانه عليه السلام لم يفعل مع حصة على الصلوة ش اى لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يفعل قبل العيد حصة على فعل الصلوة وقد روى الامتة الستة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خرج فصلى بهم العيد ولم يصلي قبلها ولا بعدا وروى ابن ماجه في سنه من حديث عطاء بن يسار عن ابى سعيد الخدري قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ثم قيل الكراهية في المصل خاصة ش
 قاله محمد بن مقاتل الرازي وأشار بقوله خاصة الى انه لا يكره في غير المصل وروى عن علي بن ابي حمزة انه رأى في المصل اتموا الصلوات قبل الام
 فقال هذه الصلوة لم تكن نفعها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل له لانها بهم فقال كره ان يكون من الذين قال
 في حقهم ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى وقال احد منهم اني اعلم ان الله لا يعذب عبدا على الصلوة قال علي بن ابي حمزة انما اعلم ان
 لا يثيب على من ائتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله خاصة مضروب على الحال من الكراهية والعامل فيه قيل وكذلك الكلام في تمام
 هم وقيل فيه وفي غيره عامة ش اى قبل الكراهية في المصل وغير المصل وهو قول عامة المشايخ كما ذكرتم اذا اراد ان يصلي
 بعدا صلى اربعا وفي زاو الفقهاء ان احب ان يصلي بعدا صلى اربعا الا ان شأنا قالوا المستحب ان يصلي اربعا بعد الرجوع
 الى منزله كيلا يظن ان انه هو السنة المتواترة ولكن ذكر في تناويسي واضنيحان جواز التطوع في الجنباتة بغير كراهية اذا كان بعد
 صلوة العيد من غير ذكر عدم الاستحباب كذلك اطلق الجواز في التحفة فقال ما لو فعل بعد الغد ثم خطبة فلا بأس به هم لانه عليه السلام
 لم يفعل ش اى لم يفعل الصلوة اى لم يصلي في المصل قبل صلوة العيد ولا بعدا وعدم فعله دليل الكراهية وفي تناويسي
 والولوا سلج وعلية الفتوى وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج يوم الاضحى فصلى ركعتين ولم يصلي قبلها ولا بعدا

لان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يفعل ذلك
 مع حصة على
 الصلوة ثم قيل
 الكراهية في المصل
 خاصة وقيل
 فيه وفي غيره
 عامة لانه صلى
 عليه وسلم لم يفعل

قال

وقال ابو داود ويوم الفطر هم واذا حلت الصلوة من قال السفناني من كل لاسن الحلال ان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما كما جازني الحديث ثلاث اوقات نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال تاج الشريعة يحتمل ان يكون من الحلال يعني الوجوب ويحتمل ان يكون من الحلال لان قبل ارتفاع الشمس لا تحل الصلوة قلت الصوابا قاله علي بن ابي حمزة با ارتفاع الشمس من ارتفاعها عنديا ياضها وذكر في المحيط ان دل وقتها حين تبين الشمس آخر وقتها حين تزلها وفي البناء بيع فاذا حليت الصلوة بارتفاع الشمس يريد به اذا حل الوقت بالباح للصلوة وذلك اذا ارتفعت الشمس وبيض وجه قال مالك واحمد واكثر اهل العلم وقال الشافعي اول وقتها طلوع الشمس وليست بحرية ما قدر رجحهم دخل وقتها الزوال من ابي الى زوال الشمس عن كبد السماء هم واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر رجحهم او مجيب من قال الزبلي في هذا حديث غريب وقال السريجي قال شمس ليدن سبط بن الجوزي تنفق عليه روى ابو داود وثنا احمد بن حنبل ثنا ابو المغيرة ثنا صفوان ثنا يزيد بن جبير السخري قال خرج عبد بن نسر صاحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الناس في يوم عيد فظروا ضحى فافكر البطار الامام وقال ناكنا قد فرغنا من غننا هذه وذلك حين تسبيح ابي وقت جواز تسبيح ابي صلوة الجمعة وهي صلوة الضحى قوله على قدير رجحهم كبسة القاف وسكون يبار يقال بينا قدير رجحهم وقادرج ابي قدرهم ولما شهدوا بالاملال بعد الزوال امر بالخروج الى المصلى من الغد من هذا اهل خروج وقت صلوة العيد بزوال الشمس بانه عليه السلام امر بالخروج الى المصلى من الغد بعد شهود الشهود ولو جاز الامام بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى الا لا يجوز تأخير ما بدون العذر السماوي ولا عذرهم نيل يجوز التأخير سوى انه خرج الوقت والضمير في شهود ما يرجع الى الركب لذين جاؤا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهدوا بروية الملل في اليوم المكمل للشاهدين من رمضان بعد الزوال فعند ذلك امر عليه السلام بالخروج من الغد الى آخره ذكرناه الا ان اصل الحديث ما رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه واللفظ لابن ماجه من حديث ابي بشير جعفر بن جيثمة عن ابي عمير بن النس حديثي عمتي من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انهم علينا بلال شوال فاصبحنا حيا ما فجا ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انهم راوا الملل بالامس فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يفيطوا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد وبهذه اللفظة رواه الدارقطني في سنه وقال سنده حسن لفظ ابي داود والنسائي ان ركبا جاؤا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهدون انهم راوا الملل بالامس فامرهم ان يفيطوا واذا اصبحوا فيغدوا الى مصليهم هم ويصلي الامام بالناس كعتين من ابي يصلي الامام صلوة العيد بالناس ركعتين هم يكبر في الاولى لاقتحاح من ابي يكبر في الركعة الاولى لاجل لاقتحاح وهي تكبيرة الاحرام ثم وثنا بعد ما ش ابي تكبيرة ثلث تكبيرة بعد تكبيرة الاقتحاح ولكن بعد الثنار والتعوذ ويرفع يديه في كل تكبيرة هم ثم يقرأ الفاتحة من ابي بعد الفوا من التكبير

واذا حلت الصلوة

بارتفاع الشمس دخل

وقتها الى الزوال

واذا زالت الشمس

خرج وقتها لان النبي

صلى الله عليه

وسلم كان يصلي

العيد والشمس على

قيد رجحهم او مجيب

ولما شهدوا بالاملال

بعد الزوال امر

بالخروج الى المصلى

من الغد ويصلي

الامام بالناس كعتين

يكبر في الاولى لاقتحاح

وثنا بعد ما ش ابي

رسورة ويكبر تكبيرة
يركع بها ثم يبتدئ
في الركعة الثانية
الركعة ثم يكبر ثلاثا
بعد ها ويكبر رابعة
يركع بها وهذا
قول ابن مسعود
وهو قولنا وقال
ابن عباس
يكبر في الاولى
للافتتاح وخمسا
بعد ها وفي الثانية
يكبر خمسا ثم يقرأ

الثلاث يقرأ فاتحة الكتاب ثم سورة معها مثل اى ويقرأ سورة مع الفاتحة اوتية طويلة او ثلث آيات قصيرة هم ويكبر تكبيرة
ش اى بعد الفزع من لقوة تكبيرة واحدة لاجل الركوع وهو معنى قوله هم يركع بها مثل اى بهذه التكبير وهذه الجملة
في محل نصب لها صفة لقوة تكبيرة فكلون التكبيرات الزوائد في هذه الركعة ثلاث تكبيرات قبل القراءة وسبع تكبيرات الافتتاح
وتكبيرة الركوع خمسة هم ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة مثل كافي في سائر الصلوات ثم يكبر ثلاث بعد هاشم اى ثم يكبر ثلاث تكبيرات
بعد الصلوة هم ويكبر الرابعة مثل اى يكبر تكبيرة رابعة بعد التكبيرات الثلاث لاجل الركوع وهو معنى قوله هم يركع بها مثل
اى بهذه التكبيرات الرابعة في الركعة الثانية ايضا الزوائد ثلاث تكبيرات كما في الاولى فالجملة ست تكبيرات زوائد ولا يرفع
يؤم في تكبير الركوع هم وهذا قول عبد الله بن مسعود عن اى وهذا الذى ذكرنا بالهيئة المذكورة قول عبد الله بن مسعود
وقوله قال ابو موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر بن الزبير وابي مسعود البصري والحسن البصري عن جابر
سيرين والثوري وعلاء الكوفة وهو رواية عن احمد وهو رواية عن ابن عباس الضيا وهو قول ابن مسعود هذا رواه ابن ابي شيبة في
تساويهم انا اجمال عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيين تسعة تكبيرات خمس في الاولى
واربع في الآخرة ويؤلى بين القوتين في الاولى تكبيرة الافتتاح والتكبيرات الزوائد وتكبيرة الركوع والاربع في الركعة الاخيرة
التكبيرات الثلاث الزوائد وتكبيرة الركوع وروى محمد بن الحسن كتاب الامارنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
عن عبد الله بن مسعود انه كان قاعا في مسجد الكوفة معه حذيفة بن اليمان ابو موسى الاشعري فخرج عليه الوليد بن عقبة بن
ابى حنيفة وهو ميم الكوفة فوجدنا فقال ان غدا عيدكم فكيف اصنع فقال اخبره يا ابا عبد الرحمن فراه عبد الله بن الزبير ان يصلي
بغير اذان ولا اقامة وان يكبر في الاولى خمسا وفي الثانية اربعا وان يؤلى بين القوتين ان يخطب بعد الصلوة على
راطلته هم وهو من هاشم اى قول ابن مسعود من هاشم جماعة من الصحابة والتابعين على ما ذكرناه انفا هم
وقال ابن عباس يكبر في الاولى للافتتاح مثل اى يكبر في الركعة الاولى لاجل الافتتاح وسبعة تكبيرة الاحرام هم وخمسا
بعد هاشم اى ويكبر خمس تكبيرات اخرى بعد تكبيرة الافتتاح هم وفي الثانية يكبر خمس اى يكبر في الركعة الثانية
خمس تكبيرات هم ثم يقرأ مثل اى بعد التكبيرات الخمس يقرأ في قراءة القرآن فكلون الجملة ثمانية عشر تكبيرة سبعة
في الاولى الزوائد خمسة والثمان تكبيرة الافتتاح والركوع وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات زوائد واحدة اصلية فالجملة
ثلاثة عشر ثمانية اصليات وعشرة زوائد فالحلاف بين قول ابن مسعود وابن عباس في موضعين احدهما في عدد التكبيرات
الزوائد فعند ابن مسعود ست وعند ابن عباس عشرة والآخران التكبيرات الزوائد عند ابن مسعود بعد القراءة وعند ابن
قبلها وهذه الرواية عن ابن عباس والابن ابي شيبة في مصنفه حذيفة بن زيد بن بارون ثنا حماد عن عمار بن ابي عمار

ان بن عباس في عيده على عشرة تكبيرة سبعاً في الاولى وخمسة في الثانية هم وفي رواية يكبر اربعاً سبعاً في رواية اخرى يكبر عن ابن عباس انه يكبر اربع تكبيرات في الركعة الثانية فتكون الجملة اثني عشر تكبيرة منها سبع في الاولى وهي تكبيرة الاحرام وخمس بعدها الزوائد وتكبيرة الركوع واربعة في الركعة الاخرى زوائد واحدة اصلية فاجملة اثني عشر وعنه ابن عباس في رواية اخرى يكبر في العيدين عاتسوا ويروي ذلك عن المغيرة وانس سعيد بن المسيب والنخعي وعن ابن عباس ايضا انه يكبر في عيد الفطر ثلاث عشرة تكبيرة سبع في الاولى منها تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع وست في الثانية منها تكبيرة الركوع قبل القراءة واحدة بعدها وعن ابن عباس ايضا في رواية اخرى انه تسع يوم الفطر ويوم الاضحية واحد عشر وثلاث عشرة وعنه ايضا كذا هبنا رواه ابن ابي شيبة عن مصنفه ثنا هشيم بن خالد الحداد عن عبد الله بن الحارث قال صلى ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمساً في الاولى واربعاً في الاخرة ووالى بين القرائتين ورواه عبد الرزاق ايضا في مصنفه وزاد فيه ونقل المغيرة بن شعبه مثل ذلك وهما مسائل اخرى الاول يكبر في الاولى ستاً وفي الثانية خمساً ويقر فيها بعد التكبير وهو مذهب الزهري والاوزاعي وما كك ابو ثور واحمد في ظاهر قوله الثاني يكبر في الاولى ستاً وفي الثانية ثلاثاً سوى تكبيرة الركوع قاله الحسن البصري الثالث يكبر في الاولى اربعاً غير تكبيرة الصلوة وفي الثانية ثلاثاً بعد القراءة سوى تكبيرة الركوع وهو مذهب جابر بن عبد الله الراسبي الرابع يكبر ثلاثاً في الاولى سوى تكبيرة الافتتاح ثم يقرأ في الثانية بعد القراءة ثم يكبر للركوع وهو رواية عن الحسن البصري الخامس لتفرقة بين الفطر والاضحية وهي ان يكبر في الفطر تكبيرة الافتتاح ثم يقرأ ثم يكبر خمساً يركع باخراهن ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر خمساً ثم يركع باخراهن ثم يقدم القراءة على التكبيرات وفي الاضحية يكبر خمساً غير تكبيرة الافتتاح ثم يقرأ ثم يكبر ثنتين يركع باحداهما ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثنتين يركع باحداهما وهو مذهب علي بن ابي طالب به قال شريك بن عبد الله بن جني السادس عن علي بن ابي طالب في رواية يكبر احدى عشر تكبيرة في الفطر والاضحية جميعاً ثلاث اصلية وثمان زوائد ثلاث في الاولى واثنين في الاخرى الثامن يكبر تكبيرة بين ثم يقرأ وكذا في الثانية وفي الفطر يقول صحابنا وهو مذهب يحيى بن حماد التاسع ليس فيه شيء موقت وهو مذهب حماد بن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة العاشر ياخذ باي هذه التكبيرات ثباتاً وهو مذهب ابن ابي ليلى ورواية عن ابي يوسف الحادي عشر يكبر خمس عشرة تكبيرة ثلاث اصلية واثنان عشرة تكبيرة زائدة في ركعة ست منها وهو مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه الثاني عشر عن ابن عباس ايضا يكبر ست عشرة تكبيرة ثلاث اصلية وثلاث عشرة زوائد سبع في الاولى وست في الثانية وقد ذكرنا عن ابن عباس ست روايات قصيرة الجملة ثمانية عشرة قولاً ومع قول اصحابنا تسعة عشر قولاً ثم الاختلاف محمول على ان كل ذلك فعله رسول الله عليه السلام في الاحوال المختلفة لان اقياس الم يدل عليه حمل على ان كلوا احد من الصحابة ثم روي قوله عن رسول الله عليه السلام

وكل واحد من التابعين روى قوله عن صحابي روى الا ان اصحابنا رجحوا قول بن مسعود لوجود الاول هو كون جماعة من الصحابة
مع بن مسعود فيها ذهب اليه على ما ذكرناه الثاني لما روى ابو داود في سننه سند الى كحول قال خبرني ابو عائشة جلس
لابي هريرة بن سفيان بن العاص سال ابا موسى الاشعري وحذيفة بن كيفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبير في السن في الاصحى
فقال ابو موسى كان كبيراً ربعاً كبيراً على الجنازة فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذلك كنت الكبير في البصرة حيث كنت
عليهم فقال ابو عائشة واما حامد بن عيسى بن العاص رواه احمد ايضا في سننه قوله كبيراً على الجنازة اي التكبير على الجنازة
واستدل به الجوزي في التحقيق لاصحابنا ثم اعلمه عبد الرحمن بن ثوبان الذي في سننه فقال قال بن معين في صحيحه
وقال احمد لم يكن بالقوي واحاديثه تنكروا وفي التقييم عبد الرحمن بن ثوبان وثقة غيرة واحدة وقال بن معين ليس بابن
ابو عائشة قال بن خزم فيه مجهول قال بن لطفان لا تعرف حاله قلت ابو داود اخرج له وسكت عنه وادنى المرتبة ان يكون
حديثه حسناً فان قلت قال البيهقي خولف وانه في موضعين رفعه وفي جواب ابي موسى المشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود
فانما هم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلت سكت ابو داود ويدل على انه مرفوع لان من سب التحقيق ان
الحكم للرفع لانه زادوا ما جواب ابي موسى فيجوز ان قارب مع بن مسعود فاسند الامر اليه مرة وكان عدة حديث فيه عن النبي صلى
عليه وآله وسلم فذكره مرة اخرى وقال ابو بكر الرازي حديث الطحاوي سند الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى يوم
عيد وكبر اربعاً قبل بوجهه حين انصرف فقال تسهلوا التكبير الجنازة وأشار باصابعه وقبض بها منه وفيه قبول وفعل فتارة
الى اصل ما كيد والآخر به اولى واراد بالربع اربع تكبيرات متوالية فان قلت ما تقول فيما اخرجه الترمذي وابن ماجة عن
عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده عمرو بن عوف المزني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيد
في الاولى سبعة قبل القعدة وفي الاخرة خمسة قبل القعدة قال الترمذي حديث حسن وهو احسن روى في هذا الباب وقال
في علله الكبيرى سالت محمداً عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه وفيه اقول قلت قال بن لطفان ان في كتاب
هذا ليس صحيح في الصحيح نقوله ليس في هذا الباب شيء اصح منه يعني اقل ضعفاً وقوله وفيه اقول يحتمل ان يكون من كلام الترمذي
اي انا اقول انما هذا الحديث ان في الباب قال ونحو ان خرجنا عن ظاهر اللفظ ولكن كثير من عبد الله بن مسعود قال احمد
لا يساوي شيئاً وضرب على حديثه في المسند ولم يحدث به قال بن معين ليس حديثه بشيء وقال ابو ذرقة وهو الحديث
وقال الشافعي هو كمن من ركعات الكذب وقال ابن جبان يروى عن ابيه عن جده فسخه موضوعه لا يحل في كتاب في الكتب الا على
سبيل التعجب قال بن ماجة في كتابه العلم المشهور ولم حسن الترمذي في كتابه من احاديث موضوعه واسانيد واهية منها هذا
الحديث فان الحسن عندهم ما نزل عن درجة الصحيح ولم يرد عليه لاسن كلامه فانه قال في علله التي في كتابه الجامع والحديث

الحسن عندنا مروي من غير وجه ولم يكن شاذاً ولا في اسناده من يهيم بالكذب الوجه الثالث ان قول بن مسعود لم يضطرب
وقد ساء عدة جماعته من الصحابة الذي ذكرناهم وفي قوله غيره اضطراب لصار الاخذ بقوله اولى على انه قد نقل عن حماد بن عيسى
في التكبير في العيدين حديث صحيح قال ابو بكر بن المولى لم يثبت في التكبير شي فان قلت ذكر البيهقي في سننه احاديث متحججا بها
المذهب ما سمع بعضهم بعضا ولم يتعرض بالضعيف منها حديث عائشة زهت قلت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر
في العيدين في الاول سبع تكبيرات وفي الثانية خمس قبل القراءة سوى تكبيرتي الركوع رواه ابو داود وابن ماجه ومنها حديث
عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى خمس في الثانية والقراءة
بعد كلتيهما رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني ومنها حديث عمرو بن عوف المزني وقد ذكرناه الآن ومنها حديث عبد الرحمن
بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حدثني ابي عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاول سبعاً
قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة رواه ابن ماجه ومنها حديث عبد الله بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في العيدين في الاول سبع تكبيرات وفي الاخرى خمساً رواه الدارقطني ومنها حديث عبد الله بن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العيدين في الاول سبع تكبيرات وفي الاخرى خمس تكبيرات رواه الدارقطني ايضا قلت حديث
عائشة في سننه عن عبد الله بن مسعود وامر وظاهر وقال الدارقطني في علله فيه اضطراب وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص
جماعته منهم بن معين فان قلت صححه البخاري والنووي قلت فيه عبيد الله بن عبد الرحمن الطائفي وقد ضعفه احمد وضعفه بن
الجوزي ايضا وذكره في الضعفاء والمتروكين مع كونه موثقاً بالمذهب وحديث عمرو بن عوف ذكرنا حاله عن قريب حديث
مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عبد الله بن محمد بن محمد بن عمار ضعفه احمد به وقال بن معين ليس بشي حديث
عبد الله بن عمر في الفرج بن فضالة قال البخاري هو ذاهب الحديث الوجه الرابع في قول بن مسعود فرج لانه اثبت
ولا يرد وفيه الاضطراب ولان قوله يقي الزيادة والقوال غيره قلت والنفي موافق القياس اذ القياس على غير النقصان
ينفي او خال زيادة الاذكار فيها والاثبات بخلافه واذا ترجح قوله في العدد ترجح في الموضع اذ الرواية واحدة هم وظاهر عمل القائل
اليوم بقول عبد الله بن عباس لا مريئة الخافا رشح ابي ظهير عن الناس كل فئة بقول ابن عباس لاجل ان بنته الخافا لما
اليهم الخافا امر والناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم وليتولى سناشيه هم ذلك وعن هذا صلى ابو يوسف بالناس حين قدم بغداد
صلوة العيد وكبر تكبير ابن عباس فانه صلى خلفه يارون الرشيد وانه بذلك وكذلك روى عن محمد بن و ذلك لان السلسلة
مجتهد فيها وطاعته الامام فيها ليس فيه معصية واجبة وهذا ليس بمعصية لانه قول بعض الصحابة هم فاما المذهب
فالقول الاول شش اي فاما مذهب اصحابنا فالقول الاول وهو قول عبد الله بن مسعود وهو مذهب جماعته

وظهر على العامة

اليوم بقول عبد الله بن

عباس لا مريئة

الخلفاء فاما المذهب

فالقول الاول

من الصحابة والتابعين على ما ذكرنا من ان التكبير من غير تكبير الافتتاح والتكبيرات التي تحل في الصلوة هم ورفع
 الايدي من في الصلوة هم خلاف المعهود فكان الاخذ بالاقول في شئ اى باقل التكبيرات وهي الست الزوائد اولي
 لان الاخبار تواترت فيه فيكون ثبوته بيقين هم ثم التكبيرات من كلام الدين حتى يحجبها من فكان تكبيرة الافتتاح
 وانما انت الضمير بما ويل التكبير من فكان الاصل فيه الجمع شئ اى فكان الاصل في التكبير الزوائد الجمع مع التكبير
 الاصل لان الجمنية على الضم هم وفي الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث الفرضية والسبق
 شئ تقويه ان تكبيرات العيد لم تخرج في الركعة الاولى عن القراءة الحاقها بتكبيرة الركوع كما هو قول علي رضي الله
 بل قدرت على القراءة الحاقها بتكبيرة الافتتاح لان تكبيرة الافتتاح اقوى من حيث انها فرض ومن حيث انها
 سابقة هم وفي الثانية شئ اى وفي الركعة الثانية هم لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها من
 لوجود الجمنية هم والشافعي رحمه الله اخذ بقول بن عباس رضي الله عنهما وهو الاكثر احتياطاً لان حل شئ
 التكبير هم المروي كله على الزوائد شئ الا ان الشافعي حمل التكبير المروي كله على التكبيرات الزوائد هم فصارت
 التكبيرات عنده خمسة عشر وستة عشر شئ لان الزوائد لما كانت عنده ثلاثة عشر او ثمانية عشر وصنعت الى
 الاصليات وهي ثلاثة تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع في الركعتين تصير الكل ستة عشر والمروى على الذي
 روى عن ابن عباس لانه روى عنه سبع وخمسون تكبيرة الافتتاح وتكبير في الركوع ست عشرة تكبيرة وعشر
 على المصنف بان المراد بالمروى ان كان ما ذكره فيما مضى من قوله وقال بن عباس تكبير في الاولى لا افتتاح ان لا يحكي التكبير
 هذا المقدار لان الزوائد فيه عشرة وتسعة وبالاصليات يكون ثلاث عشرة او ثمانية عشر وان كان غير ما ذكره يكون
 في كلامه القياس في تعقيد بعلوقه عن ذلك واجيب عنه بان ابن عباس روى عنه روايتان احد هما انه تكبير في العيد
 ثلاثة عشر تكبيرة والاخرى انه تكبير ثنتي عشرة تكبيرة ففسر علماءنا روايته بان هذا ذلك انها مضافة للاصليات لانها
 ثلاث تكبيرة الافتتاح وتكبير في الركوع في الركعتين فاذا اضيفت الى خمسة وخمسة كانت ثلاث عشرة واذا
 اضيفت الى خمسة واربعه كانت ثنتي عشرة فقلت ظهر من تفسير علماءنا روايته ابن عباس ان عمل اليوم وقع
 عليه لا على تفسير الشافعي فعلى هذا قول من قال العمل اليوم في التكبيرات على ضرب من الشافعي غير مستقيم ولهذا قال المصنف ظهر
 عمل العامة اليوم بقول ابن عباس وفي الحديث ثم اعلموا برواية الزيادة في عيد الفطر وبرواية النقصان في عيد الاضحي ليكون
 عملاً بالروايتين وانما اختاروا النقصان في عيد الاضحي للاستعمال للناس لقوا فيه وفي البسوط عن ابي حنيفة انه سكت
 بين كل تكبيرتين بعد ثلاث تسبيحات لان صلوة العيد تمام مجمع عظيم فلو والى بين التكبيرات يشبه على من كان نادياً عن امام الجماعة

ن التكبير ورفع الايدي
 لوف المعهود فكان لاخذ
 اقل اولي ثم التكبيرات
 ن اعلام الدين حتى
 نه بها فكان الاصل فيها
 مع وفي الركعة لا ويجب
 حاقها بتكبيرة الافتتاح
 نوها من حيث الفرضية
 السبق وفي الثانية لم يوجد
 تكبيرة الركوع فوجب الضم
 بها والشافعي اخذ بقول
 بن عباس انه حمل الركوع كله
 على الزوائد فصارت التكبيرات
 على خمسة عشر وستة عشر

يزول هذا القدر من الكثرة ثم قال هذا القدر ليس بلازم بل تخيلت ذلك بكثرة الزحام وقلته
 ثم قال ويرفع يديه في تكبيرات العيدين شش وبه قال الشافعي واحمد وهو مذنب عطا والاذاعي وقال الثوري و
 بن ابي ليلى ومالك لا يرفع وهو مذنب الظاهرية ايضا وقال الامام حميد الدين الضرير روى عن ابي يوسف رواية شاذة
 انه لا يرفع يديه في تكبيرات العيدين قلت هذا ليست برواية شاذة فان الكرخي قال في مختصره قال ابو حنيفة ومحمد يرفع يديه
 في التكبيرات الزوائد في العيدين وقال بن ابي ليلى لا يرفع يديه وهو قول ابي يوسف وكذا ذكر القنوري في شرح
 مختصر الكرخي وابو بكر الرازي والوفض البغدادي وصاحب التحفة والمالك الشيعي في مختصر الكافي عن ابي يوسف
 كذلك ومع نقل هذه الائمة الثقات عن ابي يوسف عدم رفع اليدين فيها كيف تكون شاذة ثم ويريد به ماسوي
 التكبير في الركوع شش امي يريد القنوري برفع اليدين فيما سوى تكبير في الركوع لان تكبير الركوع لا يرفع فيه الايدي
 عندها فان قلت قد قلتم ان تكبيرة الركوع في الركعة الثانية واجبة الحاقها باخواتها فقلتم يرفع اليدين الحاقها
 بتكبيرات العيدين قلت القول بوجوب تكبيرة الركوع نوع احتياط بخلاف القول بالرفع فانه عمل على خلاف القياس
 فلا يتحقق بهام كقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن شش قدم الكلام في هذا الحديث في باب صفة
 الصلوة مستوفى وانما قال في سبع مواطن بنا ويل البقاع ثم وذكر من جهتها تكبيرات الاعياد شش امي ذكر
 في الحديث من جملة السبع المواطن تكبيرات العيدين ثم وعن ابي يوسف انه لا يرفع شش امي روى عن ابي يوسف
 انه لا يرفع اليد في تكبيرات العيد رواها عنه ابو عصمة ثم والجمعة عليه مارونيه شش امي الجمعة على ابي يوسف
 مارونيه وهو الحديث المذكور فان قلت استدلل ابي يوسف ومن ذهب الي ما ذهب اليه بعموم قوله عليه السلام
 قال اراكم ارفع ايديكم كاذناب خيل سمين سكنوا في الصلوة وبحديث البراء انه عليه السلام رفع يديه عند الافتتاح
 ثم لا يرفع ولان السنة رفع يديه عند الافتتاح وهذه التكبيرات لا تفتح بها الا ترى ان تكبيرة الركوع فيها ولا يرفع
 اليها وهي اصلية ففي الزوائد اولي قلت القياس ترك بالاثرو الحديث ليس على عمومته بالاتفاق وحديث البراء
 يحتمل عدم الرفع في غير صلوة العيد والحديث محكم فكان اوسل لا خلاف انه ياتي بالثنا بعد الافتتاح قبل القارة
 فيقدم على الزوائد وقال محمد ابو حنيفة في روايته والشافعي واحمد ياتي بعد الزوائد عند افتتاح القارة وعند
 لا يعود ولا يرفع في المبسوط لا ذكر بين التكبيرات مسنون ولا استحباب لانه لم ينقل وبه قال محمد وقال الكرخي التسبيح اول
 ذكره في القينة وقال الشافعي محمد ويصل بين كل تكبيرتين مقدار آية الطويلة ولا قصيرة ولو قال بعد الكبر كبير او الحمد ككثير
 وسبحان الله بكرة واصيلا لمحسن قد روى عن ابن مسعود نحوه ادرك الامام وقد كبر بعض التكبيرات يتابعه وفيما ادرك بعض

قال ويرفع يديه

في تكبيرات العيدين

يريد به ماسوي

التكبير في الركوع

كقوله صلى الله

عليه وسلم لا ترفع

الايدي الا في سبع

مواطن وذكر

من جملة

تكبيرات

الاعياد وعن

ابي يوسف

انه لا يرفع

والجمعة عليه مارونيه

ما فات في الحال ثم تابع امامه وبه قال الشافعي في القديم وما لك واحد وقال في الجديد لا يقضي ما فات ولو اورك بعد
 الفراغ من التكبيرات لا يأتي في الجديد وفي القديم يأتي بها ثم يفعل القراءة كذلك في تتمهم ولو اورك في القراءة كبر على راسي
 نفسه كذا لو اورك في الركوع ولم يخف فوتها يأتي بها عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف والشافعي وأحمد ولو كبر بعد
 الفاتحة قبل السورة ويعيد الفاتحة والمسبوق بركعة كبر فيها سجد على راسي نفسه كالمنفرد ولا احتج ببيع راسي الامام فيها
 ولو قرأ سبع اسم ربك الاعلى والغاشية تبركاً بقراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحسن كذا في المبسوط وعند الشافعي
 يستحب ان يقرأ في زمان الاولى سورة ن وفي الثانية اقربت الساعة وقال لك واحد يقرأ يسج والغاشية تكبيرات
 العيد واجبة حتى يحجب السجود كما وعند الشافعي لا يسجد عليه يتابع الامام في التكبير من الامام فان كان يسمع من المكنا
 فلا ينبغي ان يدع شيئاً وان كثرت قائل بخيطب بعد الصلوة خطبتين ش كذا في الجمعة لكنهما تخلف خطبة الجمعة
 وجهين احدهما ان الجمعة لا يجوز بلا خطبة بخلاف العيد والثاني انها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد ولذا
 في العيد ايضا جاز ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة وتقدم الصلوة على الخطبة قال ابو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي
 والمغيرة وابن عباس بن مسعود وهو قول ثوري والاوزاعي والشافعي وأحمد وابو ثور واسحاق وجمهور اهل العلم
 وعن عثمان انه لما كثر الناس خطب قبل الصلوة وشكك عن ابن الزبير ومردان بن الحكم ذكر ذلك ابن المنذر في الاثر
 قائل ابو بكر بن العربي هذا غلط من عثمان وفي المفيد عن الزهري اول من حدث الخطبة قبل الصلوة معاوية وفي المحيط
 الخطبة فيها سنته وهي بعد الصلوة وفي الذخيرة يجوز تركها وبغيرها عن محلها ويجوز قاعدا كما فعله النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على ناقته العصابة والركب قاعدا وذكر ركن الدين الصيادى ان الكلام لا يكره عند هذه الخطبة وفي النساء
 في شرط بصلوة العيد ما يشترط للجمعة الخطبة فانها سنته فيها وفي اللوائح شرط العيد مثل شرط الجمعة في المصنف والقوم
 والسلطان في الوقت الا الخطبة وعن عطاء عن عبد الله بن السائب قال لما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة
 قال انما خطب فمن احب ان يذهب فليذهب فليذهب رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وهذا دليل على ان الخطبة فيها
 سنة ولو كانت واجبة لوجب الجلوس لها واسماعها وفي الذخيرة ولا يخرج المنبر يوم العيد وذكر شيخ الاسلام في شهر
 ان في زماننا لباس باخراجه قال وكره بعضهم نباه في الجنابة وهذا انكاره يقول بخيطب الامام قاعدا على الارض او
 على دابته ولم يكرهه اخرون وفي جميع النوازل يبدأ بالتحميد في خطبة الجمعة والاستسقاء والكاج والتكبيرات
 في خطبة العيد ويستحب ان يفتتح الخطبة الاولى بتسبيح تكبيرات وفي الثانية سبع وبه قال الشافعي وفي الفتف
 التوراث في الخطبة اقتضاها بالتكبير ويكره من حين ان ينزل من المنبر اربعة عشر واذا صعد المنبر لا يجلس

قال الخطب

بعد الصلوة

الخطبتين

عندهما وعند بعض اصحاب الشافعي وفي رواية عن مالك ان الجلوس لا يطار المؤذن ان يفرع من الاذان والاداء
غير شريفي في العيد فلا حاجة الى الجلوس وقال بعض اصحاب الشافعي وما لك في رواية يجلس كما في الجمعة هم فبذلك
ورد النقل المستفيض شريفي بن جبير بن عبد الصلوة ورد النقل الشافعي فروى البخاري عن نافع عن ابن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ابوكرو وعمر يصيرون العيد قبل الخطبة واخرج الطحاوي وسلم ايضا عن عطاء
بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فبدا بالصلوة قبل الخطبة ثم خطب
الحديث رواه البخاري وسلم ايضا قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واني بكر وعمر وعثمان فانهم
كانوا يصيرون العيد قبل الخطبة واخرج الجماعة الا البخاري عن طارق بن شهاب عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج يوم الاضحية ويوم الفطر فيبدا بالصلوة الحديث واخرج ابن ماجة عن جابر قال
خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فيبدا بالصلوة ثم خطب قائما ثم قعد فعد ثم قام وقال النودى في الخلاصة
وروى عن ابن سبيع انه قال السنة ان يخطب في العيد بين خطبتين الفضل بينهما جلوس خفيف غير متصل ولم يثبت في
تكملة الخطبة شي ولكن المقدم في القياس على الجمعة هم ويعلم للناس فيها شريفي ويعلم الخطيب في خطبة عيد الفطر
هم صدقة الفطر شريفي انها واجبة هم واحكامها شريفي ويعلم ايضا احكام صدقة الفطر كيف يخرج ومن اى شى
يخرج وكما يخرج وفي اى وقت يخرج وغير ذلك مما يتعلق بها اهم لانها شرعت لاجل شريفي اى لان خطبة صلوة عيد
شرعت لاجل تعليم احكام صدقة الفطر والشيء في لاجله يرجع الى التعليم الذى يدل عليه قوله يعلم الناس كما في قوله
تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى اى العدل هم ومن فاته صلوة العيد مع الامام لم يقضها شريفي كلمة مع متعلقة
بالصلوة لا بقوله فاتته اى فاتت الصلوة عنه بالجماعة وليس فاته فاتت الصلوة عنه وعن الامام حاصلة اى
الامام صلوة العيد ولم يؤد بها هو وما اذا فاتت الامام ايضا فاته يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني اذا كان الغوات
بعذر وفي جوامع الفقه وقاضيان اذا تركها بغير عذر لا يقضيها اصلا وبعذر يقضيها في اليوم الثاني في وقتها وبه
قال لاوزاعي والثوري واحمد واسحاق وقال ابن المنذر وبه اقول وفي جوامع الفقه العذر مثل ان يظهر انهم صلوا بعد
الزوال في يوم غيم وعلى قول ابن شجاع لا يجوز في اليوم الثاني وبه قال مالك فان تركها في اليوم الثاني بعذر او بغير
عذر لا يصليها وقال الشافعي من فاتته صلوة العيد يصلي وحده كما يصلي مع الامام وهذا بناء على ان المنذر والشافعي
صلوة العيد فاته لا يصلي وعده يصلي قال السرخسي وللشافعي اثنان الاصح قضاؤها فان لم يجز في يوم صلى بهم
في الجماعة من الغد وهو فرض قضاها النوافل عنده وعلى القول لا حرى الجمعة يشترط الجماعة والاربعين ودار الاقامة فله

فبذلك النقل

المستفيض يعلم

الناس فيها صدقة

الفطر واحكامها

لونها شرعت

لاجله ومن

فاته صلوة

العين

الا ما لم يقضها

لأن الصلوة بهذه الصفة
لم تعرف قربة إلا بشرائط
لا تعرف المنفرد فإن غم
الهلال وشهد عند
الأمم بروية الهلال
بعد الزوال صلوا عليه
من الغد لأن هذا
تأخير بعد روقد
وغيره الحديث فإن حد
من رجع من الصلوة
في اليوم الثاني لم يصلها
بعد لأن الأصل فيها
أن لا تقضى كل الجمعة
إلا أنا تركناه بالحديث
وقد ورد بالتأخير
إلى اليوم الثاني عند
الغنى
ويستحب في يوم إلا
يقبل
ويستاك

من الغد إن قلنا إذا لا يصلها في بقية اليوم والاصلاح في نفسه وهو الصحيح عندهم وتأخيرها عنه قيل لا يسقط أنه لو قيل
إلى آخر الشهر وقال السروجي في الذي يفوته صلوة العيد مع الإمام لكنه إن أحب أن يصل في ان شارصل في ركعتين
وان شاراربعا كصلوة الصبح كسائر الأيام وشك في البدل وعن ابن مسعود يصل اربعا وبه قال أحمد لكن ان شاربمسليمة واحدة
وان شاربمسليمتين واستجبه الثوري وعند الاوزاعي يصل ركعتين ولا يجهر فيها بالقراءة ولا يكبر تكبير الإمام وقال اسحاق ان يصل
في الجماعة صلها ركعتين والاصلاح اربعا وقال السفناقي فان أحب ان يصل فالا فضل ان يصل اربع ركعات لما روى
عن ابن مسعود انه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات يقر في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية واحد
وضمها وفي الثالثة والليل والفيض في الرابعة والصحي وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدا جميلا وثوابا
جزيلا كذا في المحيط قلت قال ابن المنذر لا يصح فيه حديث ابن مسعود هم لان الصلوة بهذا الصفة من اراد بها التكبير
المخصوصة بها هم لم تعرف قربة الا بشرائط لا تتم بالمنفرد من اراد بالشرايط هي الشرايط المخصوصة بها نحو الجماعة والصلوة
والاصح والمنفرد عاجز عن ذلك فلا يجب عليه صلواتها وفي نهاية المطلب تصح صلوة العيد من المنفرد والمسافر والساكن
الدور والجدور كالنوافل غير ان الجماعة فيها مستحبة وقال ابن المنذر يصلها المسافر ومن لا تجب عليه الجمعة والاراة
في متيها والبعد وهو قول الحسن البصري وقال الاوزاعي ليس على المسافر صلوة الاضحية لا الفطرية قال مالك اسحاق
وهو قول علي بن ابي طالب هم فان غم الهلال من يضم العين المجبة على ما لم يسم فاعله معناه اذا شتره غنم غنم او غيره
فلم يسم وشهدوا عند الامام بروية الهلال من الامم هم بعد الزوال صلى العيد من الغد من اى صلى امام
العيد من الغد فذكر الطحاوي في شرح الآثار ان هذا قول ابي يوسف وهو اصح قول الشافعي واجهة وبها ابو حنيفة اذا
فات في اليوم الاول لم يقض وهو احد قول الشافعي وقول مالك هم لان هذا تأخير بعد من لان تركهم الصلوة كان لهم
روية الهلال وهو عذرهم وقد ورد فيه الحديث من اى والحال انه قد ورد في الصلوة من الغد حديث المذكور عند قوله
شهدوا بالهلال آه والقياس في صلوة العيد ان لا يقضى لانها صلوة تتخص بجماعة كاجمعة الا ان القياس ترك فيها اذا
بعد للحديث المذكور بخلاف القياس في ما تركه لا عذر على اهل التيمم فلم يتركها ما في اليوم الثاني اذا تركت هم فان ردت
عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني من الذي هو وقتها من ان لم يصلها ما بعد ان الاصل قياس اى في صلوة
العيد من ان لا تقضى كاجمعة من فانه اذا فات وقتها لا يقضى تركها على التيمم لانها تركت من اى الا ان تركنا الاصل
هو القياس من بالحديث من وهو الحديث المذكور قد ورد من اى الحديث المذكور بالتأخير من اى بتأخير الجماعة
من الى اليوم الثاني عند العذر من وعند عدم العذر يقضى على القياس من ويستحب في يوم الاضحية ان يقضى في يسار

وتطيب لما ذكرنا من اراد به عند قوله وكان يغتسل في العيدين اى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرغ من غسله ويؤخر الاكل من الغسل
عطف على ما قبله اى يستحب ايضا ان يؤخر اكله حتى يفرغ من الصلوة شى اى من صلوة العيد ثم لما روى انه عليه
السلام كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرج فياكل من اضحيته شى هذا الحديث رواه عبد الله بن بريدة عن زيد قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحي حتى يرج رواه ابن جبة والترمذي وابن جبان في صحيحهما
في مسندهما وزاد الدارقطني واحمد في مسندهما فياكل من اضحيته صحيح هذه الرواية ابن القطان في كتابه الناس في هذا اليوم اضحيته
استحب ان يكون اول تناولهم من يوم الاضحي التي هي ضيافته اذا استحب خيرا الاكل الى ما بعد الصلوة وهذا في حق
الاقوي فانه يذوق من حين اصبح ولا يسك كما في عيد الفطر لان الاضحي تخرج في القرى من الاصبح بخلاف الاضحي
لا يخرج فيه الا بعد الفراغ من الصلوة ثم يتوجه الى المصل ويكبش اى الحال ان يكبر طول الطريق بلا توقف فاذا انتهى الى
بيته كذا في التحفة وفي الكافي لا تقطعه حتى يشهر الامام في الصلوة فروع وقول العيد تقبل الله منا ومنك وفي الفقيه انما
فيه ولم يذكر الكراهة عن اصحابنا قال الكي كبرانه من فعل الاعاجم وقال احمد لا بأس به لان بالامانة الباهلي ووافقه الشافعي
كما يقولون ذلك قال لا راعى بدقه وقال الحسن بن عديت وقال احمد حديث ابى امامة حيد وروى مثله عن شيبان بن سعد
لانه عليه السلام كبر في الطريق شى هذا غريب لم يرو عن اليه احد من الشراح ولكن روى البخاري في الصحيح وقال كان
ابن عمر وابو هريرة وغيرهما يخرجون الى السوق في يوم النحر كبران ويكبر الناس مكبرهم ثم يصلون ركعتين كلفظ كذا في التحفة
جاءت من الصحابة وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وابو موسى الاشعري وحذيفة واخرون وفي ذكرنا فينا من
في ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله بن عباس ثم من خطب بعد خطبتين لانه صلى الله عليه وآله وسلم كذا فعل يعلم الناس
فيما الاضحية شى من كونها واجبة او سنة وما يتعلق بها من احكامها ثم وكبير التشريق شى اى ويعلم ايضا كيف يكبر التشريق
ثم لانه شى اى لان كل واحد من الاضحية وكبير التشريق ايام الاضحية من مشروع الوقت والخطبة بالبيت
الا لعليمة شى اى يعلم مشروع الوقت ومعنى مشروع لوقت ان كاس الاضحية وكبير التشريق بالشيخ الا في بلادنا
ثم فان كان عذري من الصلوة في يوم الاضحي صلها من الغد وبعد الغد شى يعني ثلاثة ايام ثم ولا يصليها من ذلك
شى يعني في اليوم الرابع وما بعده لان الصلوة مؤتممة بوقت الاضحية من وقت الاضحية وهو ثلاثة ايام ثم
فيقيدها بما لم تكن يسمى في التاخير فغير عذري لخالفة المنقول شى اراد بالمنقول انه عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم
لما شرب من الحجة ولم يرد غير ذلك وقوله لخالفة المنقول اصح ان يكون جوابا من سوال مقدر وهو ان يقول لما كانت
الاضحية مؤتممة بوقت فلما اخرها بغير عذري كيف يكون مسينا فاجاب بقوله لكنه يسمى لخالفة ما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

البيان

وتطيب لما ذكرناه ويؤخر
الاكل حتى يفرغ من الصلوة
لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان لا يطعم
في يوم النحر حتى يرج فياكل
من اضحيته ويتوجه
الى المصل وهو يكبر كبرانه
صلى الله عليه وسلم
كان يكبر في الطريق ويصل
ركعتين كالفطر كذلك
نقل ويخطب بعد خطبتين
لانه صلى الله عليه وسلم
يذكر ذلك فعلم الناس
فيها الاضحية وكبير التشريق
فانه مشروع الوقت والخطبة
ما شرب من الحجة ولم يرد
غير ذلك وقوله لخالفة
المنقول اصح ان يكون
جوابا من سوال مقدر
وهو ان يقول لما كانت
الاضحية مؤتممة بوقت
فلما اخرها بغير عذري
كيف يكون مسينا فاجاب
بقوله لكنه يسمى لخالفة
ما نقل عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم

هم والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشئ من التعريف مصدر مبتدأ وخبره قوله ليس بشئ وانما قيد بقوله الذي
يصنعه الناس لان التعريف يوجب المعان للاعلام والتطبيب من لغو وهو الريح او ان شال الصلوة والوقوف بعرفات والوقوف
بغيرها شيها بالها وهذا المعنى هو المراد ههنا ما يحكى لان وفي المغرب تعريف المحدث هو التشبيه بل عرفته في غير عرفة وهو ان
يخرجوا الى الصحراء فيدعوا ويضربوا وقال الازرازي التعريف في اللغة الوقوف بعرفات قال الفرزدق به اذا التقينا لمصحب
من بني صبحه يوم النحر من حيث عرفوا قلت ليس معنى هذا اللفظ الوقوف بعرفات فقط وانما يستعمل في اللغة لمعان
كثيرة كما ذكرنا الان قوله ليس بشئ اى ليس بشئ في حكم الوقوف كقول محمد بن الاصل وم السكك ليس بشئ اى ليس بشئ
في حكم الدمار وهذا لانه شئ حقيقة لكونه موجودا لانه لم يكن مقبولا لغيره اسم الشئ ويقال ليس بشئ مقبولا لغيره
والاستحباب يتعلق به الثواب وسئل لك عن ذلك قال انما مفااتيح هذه الاشياء البديع وفي المحيط ولم يرد به غير في نسخة
اصلا لانه دعا وتيسر بل راودني وجوبه كما قيل في سجدة الشكر عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد في غير رواية
الاصول لا يكره وبه قال احمد لما روى ابن عباس انه فعل ذلك بالبصرة قلنا ذاك محمول على انه كان للتشبيه بل
كان لادعائه والتضرع وهذا لوطاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه المكفر حتى لو اجتمعوا لشره في ذلك اليوم والتشبيه
جاز كذا في جامع قاضيخان الترمذى وفي جميع التفاريق عن ابي يوسف يكره ان يجتمع قوم فيعترفون في موضع يعبدون
الصدع وجل ويفخون انفسهم لذلك وابل كان معهم ابوهم وفي الكافي قيل يستحب لك لانه سبب اهل الطاعة يكون
لهم ثوابهم ولهذا فعلى ابن عباس من خروجهم الى الجبابة سنة وان وسعهم الجاهل وقال السمرقني روى عن عمر بن جرير وثابت
ومحمد بن واسع ويحيى بن معين مثل ما روى عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه لا يكره وعن احمد لابن اسود وقيل له
انت تفعل ذلك قال اما انما فلا وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان تحلوا بفسك عشية عرفة فافعل وقال
شمس الامنة السرخسي ولو فعلوا ذلك اى التعريف تشبيها بالواقفين لزمهم ان يكشفوا رؤسهم ايضا تشبيها بالواقفين
وهذا لا يقول به احد لانه تشبه بالنصارى في كتمان اسمهم وتعبدهم قال ولو فعلوا ذلك لطافوا ايضا حول مساجدهم
وبنوايتنا اخطون قوله تشبيها بالطائفين حول البيت ويسعون في اسواقهم تشبيها بالساعين بين الصفا والمروة قلت
الملازمة في الوجهين ممنوعة لان التشبه لا يستدعي العموم وهو شئ اى التعريف المذكور هم ان يجتمع الناس
يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة ش وهذا تعريف التعريف الذي يصنعه الناس وهو الذي
عليه انه ليس بشئ وقال الازرازي وحقه ان يقال بعرفات لان عرفته اسم اليوم وعرفات اسم المكان
قلت معناه بالواقفين يوم عرفة والواقفون بعرفات وادى شجقة على انه يقال جبل عرفته كما يقال جبل عرفات

والتعريف الذي

يصنعه الناس

ليس بشئ وهو

ان يجتمع الناس

يوم عرفة

في بعض المواضع

تشبيها بالواقفين

بعرفة

وذلك شائع في سنة الناس من ان الوقوف من هذا التعليل لقوله ليس بشي اى لان الوقوف بعفوات هم
عرف عبادة مختصة بكان ش اى بعفوات هم فلا يكون عبادة دون ش اى لا يكون الوقوف عبادة دون الوقوف
وفي بعض النسخ دونها اى دون عوفات هم كسائر الناسك ش اى كيفية ناسك الحج مثل الطواف والسعي
بين الصفا والمروة فان الناس لا يسعون في الاسواق كشوفى الراس تشبها بالساعين في هذه الايام بالبين الصفا
فصل في تكبيرات التشريق ش اى هذا الفصل في بيان تكبيرات التشريق ولما فرغ من بيان صلوات العيد
واحدها صلوة الاضحى شرع في بيان التكبيرات التي مختصة باباها فذلك افردها بالفصل والتشريق من غير
الحم اذا بسط في الشمس بحيث سميت بذلك ايام التشريق لان لحم الاضاحى كانت شرق فيها بنى وقيل سميت به
لان الهدى والضحايا لا تحرق حتى تشرق الشمس اى تطلع وكان المشركون يقولون اشرق تبيركا تشريق بفتح التاء
المثلثة وكسر الباء الموحدة وسكون اليا واخر حرف وفي آخره راء رجل مبنى اى ادخل انها الجبل في الشرقي وهو
ضوء الشمس كما تفسر اى يذبح للنحر وذكر بعضهم ان ايام التشريق سميت بذلك وقيل التشريق صلوة العيد لانه لا تذكرو
عند اشرق الشمس وارتقا عما كما جار في الحديث لاجمة والتشريق وفي حديث آخر لا ذبح الا بعد التشريق والاراد
بالتشريق فيها صلوة العيد كذا في المبسوط وفي الخلاصة ايام النحر ثلاثة وايام التشريق ثلاثة ويجوز ذلك في اربعة
ايام فان العاشر من ذي الحجة نحر خاص الثالث عشر تشريق خاص واليومان فيما بينهما للنحر والتشريق وقال العامة
شمس لامة الكردى هذه الاضامة لعنى اضافة التكبير الى التشريق يستقيم على قولها لان بعض التكبيرات تقع في ايام
التشريق عندها وعند ابي حنيفة لا تقع شئ منها في ايام التشريق ولكن ادنى الملايسة كف للاضامة هم ويبدأ
ش اى المصلى من تكبير التشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويقيم ش التكبير من عقيب العصر ش اى صلوة
العصر من يوم النحر عن ابي حنيفة ش وهو قول عبد الله بن مسعود وعلقته والاسود والنعش هم وقالوا ش اى
ابو يوسف ومحمد هم يقيم عقيب صلوة العصر من ايام التشريق ش وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب و
عبد الله بن عباس وبه قال سيفان الثوري وسفيان بن عيينة وابو ثور واحمد والشافعي في قول وفي التحرير ذكر
عثمان معهم وفي المفيد وابا بكر وعليه الفتوى ذكره في الكامل والتحرير وهما تسعة اقوال وقد ذكرنا القولين الثالث
يقيم بعد ظهر يوم النحر وفي ذلك عن ابن مسعود فعلى هذا يكبر في سبع صلوات وعلى قولهما في ثلاث وعشرين صلوة التكبير
من ظهر يوم النحر ويقيم في صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك والشافعي في المشهور ويحيى الانصاري وروى في ذلك
عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وهو رواية عن ابي يوسف رجع اليه حكاة في المبسوط وشرح الاقطع الخامس ظهر

لان الوقوف

عرفت عبادة مختصة

بكان ش اى بعفوات هم

فلا يكون عبادة دون ش اى

لا يكون الوقوف

عبادة دون الوقوف

وفي بعض النسخ

دونها اى دون عوفات هم

كسائر الناسك ش اى

كيفية ناسك الحج مثل

الطواف والسعي

بين الصفا والمروة فان

الناس لا يسعون في

الاسواق كشوفى الراس

تشبها بالساعين في هذه

الايام بالبين الصفا

فصل في تكبيرات التشريق

ش اى هذا الفصل في بيان

تكبيرات التشريق ولما فرغ

من بيان صلوات العيد

واحدها صلوة الاضحى

شرع في بيان التكبيرات التي

مختصة باباها فذلك افردها

بالفصل والتشريق من غير

الحم اذا بسط في الشمس

بحيث سميت بذلك ايام

في الثاني القطع بالقول الاول اذ هو الاصح في شرح المذهب للنووي الحاج سيدا بن طهر يوم النحر ويختتم في صبح
 آخر ايام التشريق بالاختلاف في فيه نصوص ثلاثة ايام كما كان في المشهور ونقصه في محققه
 المزني واليوطيسي والامام في القديم قاله الحارثي في القديم والجديد وقال صاحب اشامل هو نقصه في اكثر كتبه الثاني
 يبدؤ بخلاف المغرب ليلة التمهيلة الفطر على اصله الثالث من صبح يوم عرفة الى عصر آخر ايام التشريق كقولهما بالقول
 الاول خمس عشرة صلوة والقول الثاني ثمان عشرة صلوة وقال ابو اسحاق المروزي لا خلاف في المذهب ان يكبر من
 صبح يوم عرفة الى عصر آخر ايام التشريق وانما ذكره ليلة النحر لقياس على ليلة الفطر وظهر يوم النحر على قياس الحجج و
 اختارته طائفة منهم كابن شريح والمزني والروابي والبيهقي قال النووي هو الذي اختاره وقرره بما روى عن جابر
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكبر من يوم عرفة من صلوة الغداة الى صلوة العصر آخر ايام التشريق
 قال البيهقي برواية عمر بن عبد العزيز عن جابر الجعفي ببوار وروى الحاكم في المستدرک انه عليه السلام كان يحجر بسم الله الرحمن الرحيم
 وليقتل في صلوة الفجر ويكبر يوم عرفة من صلوة الصبح وقيطعها صلوة العصر آخر ايام التشريق قال هذا حديث
 صحيح لا اعلم في روايته منسوبا الى المخرج قلت روى البيهقي هذا الحديث باسناد الحاكم ثم قال هذا الحديث مشهور
 فغير من صحرة عن جابر الجعفي عن ابى الطيب وكلا الاسنادين ضعيف وقال النووي والبيهقي اشد تحريما من نسخة الحاكم
 والحق قلت هذا الذي هو اشد تحريما يروى عن الضعفاء وتكلف في التصحيح اذ وافق مذهبه واذا كان حديثهم
 عليه ضيعة وذكر من الكلام فيهم فاذا كان واجب التحريم كما ترى فليكن بغيره كالحاكم وانشأه من الحديثين الشافعية وفي
 جامع الاسبيعي والمجتبي وقفاوسى التتالي والتحريم والخلاصة الفتوى على قولهما اسي قول ابى يوسف ومحمد وعليه
 عن الامصار في اغلب الاحصاء نحو الفقيه ابى جعفر ان شائخنا يرون التكبير في الاسواق في الايام العشرة كذا
 في القفاوسى الظهيرة وفي جامع التتارين قيل لابي حنيفة ينبغي لابل الكوفة وغيره ان يكبر وايام التشريق في الاسواق
 والمساجد قال نعم قال الليث وكان ابراهيم بن يوسف يعني بالتكبير في الله اتي في الايام العشرة قال الهندواني
 وعندي انه لا ينبغي ان يمنع الصلاة من ذلك لقوله رغبتهم في الخير وبه قال ماخذ كذا في المجتبى هم والتكبير ان يقول
 مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر وسد الحمد ش وهو قول عمر بن الخطاب بن مسعود وبه قال
 الثوري واحد واسحاق وفيه قول آخر الاول قول الشافعي ان يكبر ثلاثا معا وهو قول بن حبان في المحيط قال
 الشافعي التكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر ثلاثا مرات او تسعا او سبعا او تسعا لان التخصيص عليه في التواتر التكبير
 قال الله تعالى والتكبير والله على ما يدركم والتكبير قوله الله اكبر قوله لا اله الا الله فتبليد قوله الحمد لله فمن شرب هذا

والتكبير اربعين
 مرة واحدة
 الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر
 والله الحمد

فقد زاد على الكتاب قال صاحبها لدرأية فعلم ان قول المصنف والكبير اه اخترا عن قول الشافعي في موضعين و
 في المدة وتعيين الكلام الثاني قول المالك انه يقف على الثانية ثم يقطع فيقول سدا كبيرا لا اله الا الله وكذا في الثلث
 عن ابن عباس سدا كبيرا سدا كبيرا سدا كبيرا وسدا كبيرا هو سدا كبيرا سدا كبيرا لا اله الا الله وسدا كبيرا لا اله الا الله
 وله الحمد وهو على كل شي قدير روى عن ابن عمر النخعي عن ابن عباس سدا كبيرا سدا كبيرا لا اله الا الله وسدا كبيرا سدا كبيرا لا اله الا الله
 على كل شي قدير اسناد عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن سدا كبيرا سدا كبيرا لا اله الا الله وسدا كبيرا سدا كبيرا لا اله الا الله
 الاساج انه ليس فيه موقت قاله الحاكم وحاده وقول صاحبنا اول لان عليه جماعة من الصحابة والتابعين لدرأية واحدة
 وعن شافعي يقول ثلاثا معا وهو قوله الجدي في القديم كبير مرتين قال لكان شيئا كبيرا ثلاثا وان شار مرتين قولنا هو
 مذبح عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وهو قول الثوري واسحاق احمد ومن هذا ما ثور عن الخليل صلوات الله عليه وسلامه
 شافعي هذا الذي ذكرناه من كيفية التكبير هو المأثور عن ابراهيم الخليل عليه السلام قال لزيلى لم اجده ما ثور عن الخليل في
 مأثور عن ابن مسعود ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه منه جيدة حدثنا ابو الاحوص عن ابن اسحاق عن الاسود قال كان عبد الله
 يكبر في صلوة الفجر يوم عرقته الى صلوة العصر من يوم النحر يقول سدا كبيرا سدا كبيرا لا اله الا الله سدا كبيرا سدا كبيرا وسدا كبيرا وقال ايضا
 حدثنا يزيد بن ابراهيم ثنا شريك قال قلت لابن اسحاق كيف كان يكبر على وعبد الله قال كان يقول لان سدا كبيرا سدا كبيرا
 لا اله الا الله وسدا كبيرا وسدا كبيرا وذكر في المفيد هو المأثور عن الخليل وسهيل وجبريل عليهم السلام فانهم لما تالمه للبحرين وتناولوه
 المدينة بالبحرين وجابر جبريل بالغار وناوى في الحوار سدا كبيرا سدا كبيرا فسمع الخليل فقال لا اله الا الله وسدا كبيرا سدا كبيرا
 واسحاق شفا اختلفوا في النسخ فقال سدا كبيرا وسدا كبيرا في المبسوط وقاضيه ان اسد ان ابراهيم عليه السلام لما استغسل
 بقدمات فوج ولده وجابر جبريل بالغار الى السمار حاف العجلة فنادى سدا كبيرا سدا كبيرا فلما سمع ابراهيم ذلك رفع راسه
 الى السمار فعلم انه جابر بالغار فقال لا اله الا الله وسدا كبيرا سدا كبيرا فسمع النسخ فقال سدا كبيرا وسدا كبيرا فصار ذلك سنة الى يومنا
 هم وهو شافعي التكبير مع عقيب الصلوات المفروضا على المقيمين الاصناف في الجماعات المستحبة عند ابي حنيفة وشافعي وهو مذبح
 ابن مسعود وكان ابن عمر اذا صلى وحده لا يكبر وبه قال الثوري وهو المشهور عن احمد وقوله عقيب الصلوات لشارة الى انه لا يجوز
 ان يخلل ما يقطع به حرمة الصلوة حتى لو قام وخرج من المسجد او تكلم لم يكبر وانما قيد بالمفروضات لخرج الوتر وصلوة
 العيدين والسنن والنوافل وقيد بالمقيمين لخرج المسافر من وقيد في الاصناف لخرج المقيم باقوى وقيد
 بالجماعة لخرج الفرد وقيد بالمستحب لخرج جماعة السمار وحدهم وفي المبسوط وجوامع الفقه والعدنوى و
 شرح الى انفسه لا يكبر بعد الوتر وصلوة العيدين والجماعة والسنن والنوافل ويكبر بعد الجماعة لانها مكتوبة وقال لكان

هذا هو المأثور
 عن الخليل
 صلوات الله
 عليه وهو
 الصلوات
 المفروضا
 على المقيمين
 في الاصل
 في الجماعات
 المستحبة عند
 ابي حنيفة

في

واحد ومائة ألف لا يكبر عقيد النوافل خلافا لما في حقه هذه يكبر في النوافل والجماعة على الأصح وفي الدراية
ولما في خلف النوافل طريقان أحدهما أنه يكبر قولاً واحداً والثاني فيه قولان وفي الحادسي طريقة والثالث أنه
لا يكبر خلفها قولاً واحداً وقيل بيمين له الجماعة من النوافل يكبر له والأخلاق يكبر خلفه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة
أنه بل يشترط لاقامة الحرة إمام لا ولا أصح أنه ليس بشرط عند السلطان ليس بشرط عند وقول المصنف على أنه
يدل على وجوب هذه التكبيرات وكذا قولهما على كل من صلى المكتوبة ونص في المفيد والمزيد وقاضيهان وجوامع الفق
على وجوبها وذكر في قوادى المرغيناني في النخبة أنها سنة وبه قال مالك والشافعي وأحمد والصحیح الوجوب لأنها من
الشعائر ككتابتها العيدين هم وليس على جماعة النساء إذا لم يكن معهن رجل شىء يعني إذا لم يكن إمامهن جازاً
كان يجب عليهن بطريق التبعية هم لا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم يقيم شىء أى وليس التكبير على جماعة النساء
إذا لم يكن إمامهن مقيماً وإذا صلى المسافرون جماعة في مصرفة روايتان الأصح أنه لا يجب عليهم هم وقال الشافعي
أبو يوسف ومحمد هو شىء أى التكبير هم على كل من صلى المكتوبة شىء وبه قال مالك والشافعي والأوزاعي وأشهر
عن أحمد أن المتفرد لا يكبر لقول أبي حنيفة وقوله كل من صلى المكتوبة أى الفرض سواء كان مصرياً أو مقيماً أو مسافراً جماعة
أو منفرداً لأنه تبع للمكتوبة شىء أى لأن التكبير تبع للفرض وكبر كل من صلاها قلنا التبعية عرفت شرعاً بخلاف
القياس لأنه لم يشترع في غيره هذه الأيام فتراعى لهذه التبعية جميع ما روي به النص والنص جعل من إحدى شرائطه
المصرفة يجب أن يشترط القوم الخاص بالجماعة كما في الجمعة والعيد والمسلمون يكبرون عقب صلوة العيد لأنها تؤدي
بالجماعة فاشتبهت الجمعة وعند غيره هم لا يكبرون لأن صلوة العيد في الأصل غير مكتوبة هم وله شىء أى ولا يبي حنيفة
هم رويها من قبل شىء وهو الذي ذكره في أول باب صلوة الجمعة والتشريق ولا فطر إلا في مصر جامع فإن قلت
هذه التكبيرات شرعت تبعاً للمكتوبات فكيف يشترطها ما لم يشترط للمبتوع قلت النص على خلاف القياس
واختلف المشايخ في اشتراط الحرة على قوله فمنهم من شرطها قياساً على الجمعة والعيد ومنهم من لم يشترطها قياساً
على سائر الصلوة وفائدة تظهر فيها إذا أم العبد صلوة المكتوبة في هذه الأيام فمن لم يشترطها لم يوجب التكبير ومن
لم يشترط أوجبهم التشريق وهو الجهر بالتكبير شىء أشار بهذا إلى أن المراد من قوله في الحديث المذكور أنها لا الجمعة والتشريق
أى ولا يكبر وإن كان متعدياً كما ذكرناه في أول الفصل وأشار إلى صحة محجى التشريق بمعنى التكبير لقوله هم كذا نقل عن أبي
بن أحمد شىء وهو من أئمة اللغة وكذا نقل عن النضر بن سبيل وقال تاج الشريعة فإن صح النقل عنهما فظاهر والأخلاق
من النقل قول الفقهاء فيقولون إن التشريق في اللغة تقديم اللحم في الشمس والمطلق من الشرع لصلوة العيد مأخوذ من وقت

وليس على جماعة

النساء إذا لم يكن

معهن رجل ولا

على جماعة المسافرين

إذا لم يكن معهم

مقيماً وقالوا

على كل من صلى

المكتوبة لأنه تبع

للمكتوبة وله

ما رويها

من قبل والتشريق

هو الجهر بالتكبير

كذا نقل عن الخليل

بن أحمد

ولأن الجهر بالتكبير
 خلافت السنة للشرع
 ودرجه عند استجماع
 هذا الشرط الا انه يجب
 على النساء اذا اقتدين
 بالرجال وعلى المسافر
 عند اقتداءهم بالتعبير
 بطريق التبعية قل
 يعقوب ب صليت
 بهم المغرب يوم
 عرفة مشهور
 ان الكبر فكله يوحى فكلما
 دل ان الامام
 وان ترك التكبير
 لا يتركه المقدي
 وهذا لا يودی
 في حق من لا يملك
 الامام فيه حتم لا يملك

الشمس اى طلوعها او اشرقتها اى اضافتها لان ذلك وقتها وتسميته ايام التشريق اما انها توالي يوم النحر اولان يوم
 الاضاحى تشرق فيها اذا عرفت ذلك يقول التكبير تصح مراد بالتشريق مجازا فيحمل النص عليه وانما قلنا انه يصح مراد لانه
 وصاوة العيد شتر كان في الوقت ويكون كل واحد منهما شعارا ليهجر به من شعائر الاسلام وما رسته بينهما من حيث انهم كانوا
 يهجران بالتكبير في الخروج الى الصلوة وهو مسنون في عيد الاضحى بلا خلاف وفي عيد الفطر في روايته ولطلاق اسم احد الملأين
 او التلأين على الآخر مجازا لا يقتضيه صحيح كاطلاق الاسد على الجوى والصلوة غير معينة في الحديث لان حكمها قد اعيد بقوله
 لا فطر ولا اضحى فان المراد بها صلوة العيدين هو ظاهر ويقول التشريق وان كان على حقيقة فانه اراد بقوله ولا تشريق ولا تكبير
 تشريق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه تقامه انتهى قلت ولهذا يجب ان قال اذا كان التشريق هو التكبير بقوله كانه قال
 تكبير التكبير وهذا ممتنع لان الشئ لا يضاف الى نفسه فانهم واعلم ان الخليل بن احمد بن عمرو بن جهم الغزالي يعلق الغزوي
 الازدي التهمى كان اماما في علم النحو واللغة وله تصانيف فيها وسبويه اخذ عنه علوم الادب في سنة خمس وسبعين ومائة
 وقيل عاش اربعاً وسبعين سنة ومن تلاحق به النص من شمائل بن حريش التميمي المازني النخعي البصري له تصانيف مات
 في سلج دى الحجة سنة اربع وثمانين فميتة تروى من بلاد خراسان وبها ولد واشأ بالبصرة فلكذلك نسب اليها هم ولان الجهر بالتكبير
 خلاف السنة من لان الاصل في الدعاء الاخفاء فلا تكون سنة الا في موضع النص والاجماع ولم يوجد فيها ذكرناه ثم قلنا
 ودرجه من اى بالجهر عند استجماع هذه الشرط من اشرار به الى الفرض والاقامة والمصر والجماحة والذكورية من
 الا انه من اى الا ان التكبير من يجب على النساء اذا اقتدين بالرجال وعلى المسافرين من اى ويجب ايضا على المسافر
 هم عند اقتداءهم بالمقيم بطريق التبعية من اى الامام في النحر غير ان المسافر تكبير جهر او للماء لا تكبير جهر ام قال يعقوب من
 اى ابو يوسف هم صليت بهم المغرب من اى بالمسافرين هم يوم عرفة من هذا مجاز لقول المغرب من النهار اولان ليلة
 النحر لحقة باليوم الذي قبلها في حكم الوقت لان مدر كما مدر الحج هم مشهور ان الكبر من اى عن التكبير فكلما ان مصدقة
 هم فكله ابو حنيفة دل من اى تكبير في حنيفة هم ان الامام وان ترك التكبير لا يدعو المقدي من كالدى تلو آية السجدة
 اذا تركها وهو امام السامعين لا يترك السامعون هم وهذا من توضيح لما قبله من لانه من اى لان التكبير هم لا يود
 في حرمة الصلوة من بل بودى في اشرارهم فلم يكن الامام فيه حماس اى واجبا بخلاف سجود السهو اذا تركها الامام لم يترك
 المقدي ايضا ثم غاب عن اى الامام هم مستحب من اى وجوده في التكبير فكله اذا تركه امامه ولكن انما تكبير قبله اذا وقع
 الياس من تكبير امامه بان قام وفي ذكر هذه المسئلة فوائد منها بيان منزلة ابى يوسف عند ابى حنيفة حيث قدس
 واقدمى به ومنها بيان حشمة استاذه حيث ذكره بسبوه فكله ليتذكر هو وكبر ومنها ان الاسناد او النفوس من بعض

نحو

لا يجزئ قيسه ويعظمه عند الناس حتى يعطوه كما فعل أبو حنيفة ومنها ان التليذ لا ينبغي ان ينشأ حرمة استاذة وان تقدمه
استاذة وعليه الاترى ان ابا يوسف شغل ذلك حتى سعى فروع فاته صلوته في غير ايام التشريق فتضاها في ايام
التشريق وعلى العكس وتضاها في ايام التشريق من العام القابل لا يكبر ولو تضاها في ايام التشريق من العام من
السنة كبر اختلفوا في المسبوق متى كبر قال الجمهور يقضى ما فات ثم كبر عقيب سلامه براءه وقال الحسن البصري كبر ثم يقضى
وعن كحول ومجاهد كبر ثم يقضى وابنه قال بن ابي ليلى محل هذا التكبير وبركل صلوته ما لم تحلل قاطع من حديث علي ومهتمة
او كلام اخر خرج من السجدة من نسبه فتذكر قبل وجود القاطع كبر وبعده لا يكبر وقال الشافعي كبر لا يكبر ليلة عيد الفطر
عند الجمهور وانما يكبر عند القدر الى صلوته العيد وعن سعيد بن المسيب عروة وداود وجوب التكبير في عيد الفطر ووقتة عروة
الشمس ليلة العيد عند الشافعي ونذهب الجمهور قول علي وابن عمر وابي امامة وآخرين من الصحابة وبه قال عبد الرحمن بن
ابن ليلى وسعيد بن جبير والنخعي وابو الزناد وعمير بن عبد العزيز وابان وابو بكر بن محمد ومحمد والحكم والملك واسحاق ابو ثور
باب صلوته الكسوف في ايام هذا باب في بيان صلوته الكسوف وجه المناسبة بين البابين من حيث انها
بالجماعة في النهار لغير اذان والاقامة وآخرها من العيد لان صلوته العيد واجبة على الاصح كما ذكرناه فيما مضى والمناسبات
بين هذه الابواب الثلاثة اعني باب صلوته العيد والكسوف والاستسقاء ظاهر واوردها على حسب تبها وقدم العيد للقرآن
وقوعها وكذلك قدم الكسوف على الاستسقاء لهذا لان الانسان حالين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والفزع
فقدم حالة السرور على حالة الفزع يقال كسفت الشمس والقمر ففتح السين فيما وكسفا على ما لم يسم فاعله وكسفا الكسوف
اللازم والكسف المتعدي واخفا وانخفا فني ست لغات في الشمس والقمر وقيل الكسوف اوله والخسوف آخره فيها لان
يقال انخفت الارض واساحت ما عليها وهو اقوى من الكسف قال النووي وقد جارت اللغات الست في الصحيحين
والاشهر في ستة النقصان تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وهو الاصح وقيل لا يقال في الشمس لاخسوف في القمر
والكسوف والقمران يرد وقيل الخسوف في الكل والكسوف في القمر فقط وقال الليث انخسوف فيها والكسوف في الشمس فقط
ابن دريد خسفت القمر وكسفت الشمس وقال القرافي لا يوجد كسفت الشمس وخسفت القمر وقيل العكس وقيل هما
سواء وقيل الكسوف تغير لونها وانخسوف تغيرها في السواد واصل الكسوف التغير ومنه كسف الببال اسي تغير الحال
والخسوف الذهاب بالكيفية ومنه قوله تعالى وخسفناه وبيداره الارض ولما كان القمر يذهب ضوهه كان اولي بالخسوف
قال شمس الائمة السرخسي في المبسوط غاب اهل الادب على محمد بن محمد في لفظة كسوف على القمر وقالوا انما يقال خسوف القمر
لأنه كسفت والقمر قال قلنا الكسوف ذهاب دائرة وانبسوف ذهاب دون دائرة وقيل الكسوف انخسوف تغير

باب صلوته الكسوف

والخسوف ذباب لونه قلت قد مر ان الكسوف والخسوف منسما لا يعاب عليه وقال السفياني كسيفت الشمس كسوفاً وكسيفت
 وسد كسفاً يتعدى ولا يتعدى قال الشاعر عرس الشمس طالعة ليست بكاسفة فتبكي عليك نجوم الليل والقمر اى ليست كسفة
 ضوء النجوم مع طلوعها ولكن ثقله ضوءها وكاؤها عليك لم يظهر لها نور وكذلك كسف القمر الان الاجز وفيه ان يقال خسف
 القمر وذكر الامام جمال الدين الاديب في شرح الابيات يري حريز بن عمر بن عبد العزيز ومعنى قوله تبكي اى غلبت
 النجوم في البكار يقال بكيت بكيتته اى غلبته في البكار وروى النجوم بالرفع والنصب فعلى تقدير الرفع كان الواو في القم
 بفتح والالف للاشباع ثم قال اذا كسفت الشمس صلى الامام بالناس الركعتين من اصل مشر وعينه صلوة
 الكسوف بالكتاب وستة والاجماع اما الكتاب فنقوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخولفوا والكسوف آية من آيات الحجة
 والله تعالى يخوف عباده ليسركوا المعاصي ويرجع الى الطاعة التي فيها فوزهم والامانة فنقوله عليه السلام اذا
 راىتم شيئا من هذه الافواع فافزعوا الى الصلوة والامالاجماع فان الامنة قد جمعت عليها من غير انكار اى ثم يحتاج
 بعد هذا الى معرفة ستة اشياء سبب شرعيتها وهو الكسوف لانها تضاعف اليه وتكرر بتكرره وشرط جوارها ان تستمر
 سائر الصلوة وصفها وهى ستة وليست بواجبة على الاصح وقال بعض مشائخنا انها واجبة للام بها ونص في الامار
 على وجوبها وكيفية اداؤها بالجماعة ولكن اختلفوا فيها كما سيحى بيان ان انتشاره تعالى وموضع صلوة انه يصلى في
 الجامع او في مصلى العيد وقتها هو الوقت الذي يستحب فيه سائر الصلوة وكون الاوقات المكرهته وبه قال لك
 وقال شافعي لا يكره في الاوقات المكرهته فنقوله ركعتين وفي المحيط عن ابى حنيفة ان شافعا صلا ركعتين وان شافعا
 صلا اربعاً وفي البدائع والمفيد والتحفة والعينية ان شافعا صلا اربعاً ركعتين وان شافعا واربعا ان شافعا اكثر من ذلك
 كذا روى الحسن عن ابى حنيفة والجماعة فيها افضل فلذلك قال يصلى الامام بالناس ويجوز فرادى ذكره في المحيط و
 في الذخيرة الجماعة فيها ستة ويصلى بهم الامام الذي يصلى الجماعة والعيدين وفي المغني ان يومهم فيها امام حميم باذن
 السلطان لان اجتماع الناس ربما اوجب فتنه وضللاً ولا يصطلون في ساجدهم بل يصطلون جماعة واحدة
 ثم كميته النافلة من غير اذان ولا اقامة هم في كل ركعة ركوع واحد مثل صلوة الفجر والجمعة وبه قال
 النخعي والثوري وابن ابى ليلى وهو نذهب عهدهما بن الزبير ورواه ابن ابى شيبة عن ابن عباس ثم وقال النخعي
 ركوعات ش اى في كل ركعة ركوعان وبه قال مالك واحمد واسحاق وعن احمد واسحاق يركع في كل ركعة ثلاث
 ركوعات وكل ابن المنذر عن حذيفة بن عباد في كل ركعة ثلاث ركوعات وعن علي رضي الله عنه خمس ركوعات
 وعن اسحاق يجوز في كل ركعة ركوعات ثلثة واربعة لانه ثبت ذلك كل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الكسوف الشمس

هـ ما بالناس

كيفية النافلة

في ركعة ركوع

قال الشافعي ركوعات

العلماء زياد لا يزال يركع ويقوم ويراقب الشمس حتى ينجلي وفي البدل قال ابو منصور لاختلاف الروايات عمل
 على الفسخ دون التخيير لاختلاف الائمة ولو كان علم التخيير لما اختلفوا هم له ش راسي للشافعي هم رواية عائشة
 ش حديث عائشة أخرجه الائمة الستة في كتبهم عن عمر بن الخطاب عن عائشة قالت خسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المسجد فقام فكبى نصف الناس راء فقرأ سورة
 طويلة ثم ركع فركع ركوعا طويلا ثم رفع راسه فقال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد ثم قام فقرأ سورة طويلة هي احدى من القرآن
 المأبى ثم كبر فركع ركوعا طويلا هي احدى من الاولى ثم قال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد ثم فعل في الركعة الاخرى
 مثل ذلك فاستكمل اربع ركعات واربع تحيات فاجتبت الشمس قبل ان ينصرف ثم قام فخطب الناس فاشنى على الله
 بما هو الله ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا يحيات احدا رايتموا ذلك فافزعوا
 الى الصلوة واخرج البخاري ومسلم ايضا عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث عائشة واخرجا ايضا نحوه من حديث عبد الله بن عمر بن عاص وحديث
 اثلاث ركعات في كل ركعة اخرجه مسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس بنحو حديث اربع ركعات في كل ركعة
 اخرجه مسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس بنحو حديث اربع ركعات في كل ركعة
 سجد وعن علي مثل ذلك وحديث آخر ركعات في كل ركعة اخرجه البوداد في الستة من حديث ابي بن كعبان البني عليه
 السلام صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس فقرأ سورة من الطول وركع خمس ركعات وسجد سجدتين وفعل في الثانية مثل ذلك ثم
 جلس يرفعوا حتى تجا كسوفها وفي اسناد ابو جعفر الرازي واسمه عيسى بن عبد الله بن امان فيه مقال وذكر ابو بكر
 وابن خرم عن عائشة انه عليه السلام صلى في كسوف عشرة ركعات في اربع سجرات وروى البوداد عشرة ركعات في
 كل ركعة ثم صورة هذه الصلوة عند الشافعي ما ذكره في شرح الوجيز اقل هذه الصلوة ان يحرم بنية صلوة الكسوف ويقول الفاتحة
 ويركع ثم يرفع راسه ويقول الفاتحة ثم ركع ثم يركع ثم يفعل كذلك في الركعة الثانية وكلاهما ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة
 سورة البقرة او بقدر ما يركع ويسبح بقدر ما يركع ثم يرفع راسه ويقول الفاتحة في القيام الثاني مقدار ما يركع من سورة البقرة ثم
 يركع ويسبح بقدر ثمانين آية ثم يرفع راسه ويقول الفاتحة كما يسجد في غير ما قال ابن شريح الطويل السجود على حسب ما قبله من الركوع
 وقال غيره لا يطيل بل هو كما يسجد في سائر الصلوة والاول اصح ثم يقرأ في الركعة الثانية بعد الفاتحة مائة وخمسين آية ثم يركع
 ويسبح بقدر سبعين آية ثم يرفع راسه ويقول الفاتحة بقدر مائة آية ثم يركع ويسبح بقدر خمسين آية ثم يركع ويسجد وهذا

له مرات وعاشته

المزني وقوله صاحب الحلية وقال السفنا في صورة صلوة الكسوف عند الشافعي ان يقوم في ركعة الاولى ويقرا فيها
 بفتح الكتاب وسورة البقرة ان كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك ما بعد اتم ركع ويكث في ركوعه مثل ما يكث
 في قيامه ثم يرفع راسه ويقوم ويقرا سورة آل عمران ان كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك ما بعد اتم ركع ثم يركع ثانيا
 يكث في ركوعه مثل ما يكث في قيامه هذا ثم يرفع راسه ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيكث في قيامه ويقرا فيه ما يقرأ في القيام
 في الركعة الاولى فيكث في ركوعه مثل ما يكث في هذا القيام ثم يقوم ويكث في مقامه مثل ما يكث في الركوع ثم يرفع راسه
 ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الاول من هذه الركعة الثانية ثم يسجد سجدتين فتتم الصلوة كذا في المحيط وذكر في الخلاصة
 الغزالية فاذا كسفت الشمس في وقت مكره او غير مكره يودي الصلوة جماعة وصلى الامام بالناس في المسجد كعتيق
 ركع في كل ركعة ركوعين او اقلها طول من او اخر اتم ذكر قراءة الطوال الرابع ثم قال ويصح في الركوع الاول قراءة آية
 وفي الثانية قدر ثمانين وفي الثالثة قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين آية من ولنا رواية سمرة وبن عمر بن شريك في اكثر المنسج
 ولنا رواية بن عمر ولم يذكر سمرة ما حديث سمرة بن جندب فخرجوا بواو وحذفنا احمد بن يونس حنا نبيه حنا الاسود بن قيس حنا
 ثعلبة بن عباد العبدى ثم من اهل البصرة انه شهد خطبة يوم السمرة بن جندب قال قال سمرة بن جندب بنينا وعللام
 من الانصار ترمى عرضين لنا حتى اذا كانت الشمس قد رجع اوريجين اولماته في عين لنا طرين الاق اسودت فقال احد
 لصاحبه اطلق بنا الى المسجد فوالله لمتخزون شان هذا الشمس له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امة حديثنا
 قد منا فاذا هو بارز فاستقدم فقام كطول ما قام بنا في صلوة قط لا نسمع له صوتا قال ثم ركع بنا كطول ما ركع بنا في
 صلوة قط لا نسمع له صوتا قال ثم سجد بنا كطول ما سجد بنا في صلوة قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الاخرى مثل
 ذلك قال فوافق تجلي الشمس جلوسه في الركعة الثانية قال ثم سلم فحمد الله واشنى عليه وشهد ان لا اله الا الله وشهد انه
 عبده ورسوله ثم ساق احمد بن يونس خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واخرجه النسائي ايضا مطولا ومختصرا واخرجه
 ابن ماجه والترمذي مختصرا وقال حديث حسن صحيح واخرجه ابن ابى شيبة ايضا والطحاوي وفي لفظهما يرمى عرضا
 لما قوله عرضين ثبت عرض بفتح العين والراء وهو الهدف قوله قدر خمسين كبسر القاف اى قدره خمسين اجمعت
 من اخن شين ايضا قوله تنومه يفتح النار المثناة من فوق وتشد يد النون وصنهما بعدا واوسا كنه ثم يم يم مفتوحة وفي
 آخره بار وهو نوع من نبات الارض فيه وفي ثمره سواد قليل ويقال هو شجر له ثمر كمل اللون قوله فاذا هو بارز من
 البروز وهو الظهور وقال الخطابي هذا تصحيح من الراوى وانما هو بارز اى يجمع كثير يقول العبد القضا منهم
 ازروا التثبت منهم ارزا اذا غصبت بهم لكسرهم واما حديث بن عمر بدون الواو في عمر لم يجده وانما المروى حديث

ولنا رواية ابن عمر

بن عمر وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب ولعل الخطأ من النسخ وحديث ابن عمر وأخرجه أبو داود والنسائي في روايته
 في الشامل عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمر وقال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكديرك ثم ركع فلم يكديرك ثم رفع فلم يكديرك ثم سجد
 فلم يكديرك ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ثم نفض في آخر سجوده فقال أفاق ثم قال رب ألم تعدني
 أنه ليعذبهم وأنا فيهم ألم تعدني أنهم تعذبهم وهم يستغفرون ففرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلواته
 وقد انخفضت الشمس وأخرجه الحاكم أيضاً وقال صحيح ولم يخرجوا من أجل عطاء بن السائب قلت قد أخرج
 البخاري عن عطاء حديثاً مقروناً بالابن بشر وقال أيوب ثقة ولنا أحاديث أخرجهما حديث أخرجه النسائي وعن
 أبي قلابة عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا خسفت الشمس أو القمر فصلوا حديث صلوة
 صليتموها من المكتوبة ورواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه وقال على شرطهما ورواه أبو داود ولفظه كسفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت وأخرجه ابن ماجه
 أيضاً وقال البيهقي هذا من أبي قلابة لم يسمع من النعمان قلت صرح في الكمال بسبأه من النعمان وقال بن خزم
 وأبو قلابة أدرك النعمان وروى هذا الخبر عنه وصرح ابن عبد البر بصحة هذا الحديث وقال من أحسن حديث ذهب إليه
 الكوفيون حديث أبي قلابة عن النعمان يظهر من البيهقي وعوى بلا دليل والعجب من النووي حكم بصحة هذا الحديث
 ثم قال إلا أنه روى بزيادة رجل بين أبي قلابة والنعمان ثم اختلف في ذلك الرجل وإنما أبي قلابة عبد الله بن زيد
 الحراني ومنها حديث أخرجه أبو داود عن قبيصة الهلالي قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فخرج فزعل بخرثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلي ركعتين فاطال فيها القيام ثم انصرف فقال أنا هذه
 الآيات تخوف الله بها فإذا رأيتموها فصلوا الحديث صلوة صليتموها من المكتوبة وأخرجه النسائي أيضاً والحاكم في المستدر
 وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ورواه البيهقي أيضاً ثم قال يسقط بين أبي قلابة وقبيصة رجل و
 هو لائل بن عامر وقال النووي في الخلاصة وهذا لا يقدح في صحة الحديث ومنها حديث أخرجه البخاري في صحيحه عن الحسن
 عن أبي بكر قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج بخرثوبه حتى انتهى إلى المسجد وبادر الناس فصلوا بهم ركعتين
 مثل صلواتكم ورواه النووي في الخلاصة فخر هذا الحديث للشيخين وإنما انفرد به البخاري ومنها حديث أخرجه مسلم عن
 عبد الرحمن بن سمرة وفيه فصل ركعتين فظاهر هذا الحديث والحديث الذي قبله أن الركعتين ركوع واحد وقد تحفظوا
 في الجواب عنها لاجل أنها عليهم فقال النووي قوله صلى ركعتين يعني في كل ركعة قياماً ركوعاً وقال أبو طي

أما أخرج عن حكم ركعة واحدة وسكت عن الأخرى قلت في هذا الجوابين إخراج اللفظ عن ظاهره فلا يجوز إلا بدليل الصانع
 حفظ النساء كما تصلون وابن جبان مثل صلواتكم يرد ذلك وفي العارضة روى الكسوف عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر
 رجلا من الرجال ترفعهم من شئ هذا جواب عن حديث عائشة رضي الله عنها التي اتج به الشافعي فيما ذهب إليه
 أن حال النبي صلى الله عليه وسلم هي الميئة التي كان عليه السلام عليها في صلوة الكسوف كشف على الرجال من النساء بقرب
 الرجال منه عليه السلام لأنهم يقومون قبل صف النساء ومن هذا أخذ محمد بن الحسن في الآثار فقال يحتمل أنه عليه السلام
 أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل الصف الأول رؤوسهم فلما منهم أنه عليه السلام رفع رأسه
 من الركوع عن خلفهم ورفع رؤوسهم فلما رآهم أهل الصف الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعوا ثمة خلفهم ركعة فلما رفع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع رفع القوم رؤوسهم ومن خلف الصف الأول ظنوا أنه ركع ركوعين فردوه على حسب
 ما رفع عندهم وشمل هذا الاشتباه فيقع لمن كان آخر الصفوف وعائشة كانت واقعة في صف النساء وابن عباس
 في صف الصبيان في ذلك الوقت فتفكروا كما وقع عندهم فحمل على هذا توفيقا بين الروايتين قلت هذا الاحتمال لا يتجدد
 شيئا لانا وان سلمنا هذا في ركوعين فماذا يقال في ثلاث ركوعات في رواية واربع ركوعات في أخرى كما ذكرنا وقال
 الأثر في قولنا في حال الكشف على الرجال فيه نظر لأن الشافعي لا يمسك بما روت عائشة من حديثه حتى يلزم
 ترجيح رواية الرجال على رواية النساء بل يمسك بروايتها ورواية ابن عباس فلا يتأتى التزجيح إلا باقتناع القائلين
 بأن ابن عباس في ذلك الوقت كان في صف الصبيان فتكون روايته وعائشة على السواء وعلى هذا قال
 الأكل فأن قيل روى حديثها من الرجال ابن عباس وقد كان في صفهم أجيب بأنه كان في صف الصبيان في ذلك
 الوقت قلت هذا أيضا لا يجري وكل منهما حام حول المحي فلم يجبا لأن الشافعي لم يتعلق بحديث عائشة في حده في
 الاحتجاج لمذهبه بل يتعلق به وبحديث جابر وعبد الله بن عمر بن العاص وغيرهما بل الصواب ههنا أن يقال اختلفوا
 في صلوة الكسوف بل يقال سيجر الكل واحد منهم تعلق بحديث رواه أولى من غيره يجب ما أدى إجماعهم إليه
 في صحته وموافقة لأصل المأمور في أبواب الصلوة وبوجوبه تعلق بأحد حديث موافقة للقياس في أبواب الصلوة
 لأن في سائر الصلوة من المكتوبات والتطوع مع كل ركعة سجدة وان فكذا لكسوف في أن تكون صلوة الكسوف كذلك قال أبو
 المروزي وأبو الطيب وغيرهما يحمل أحاديثنا على الاستحباب وأما وشم على الجواز وقال السرخسي قد لم ينقل ذلك
 بالمدينة إلا من واحدة فإذا حصل هذا الاضطراب لكبر سن الركوع واحد إلى عشر ركوعات فعل باله أصل في الشافعي
 انتهى قلت فيه نظر لأن بعضهم قالوا صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الكسوف غير مرة وفي غير سنة فروي كل واحد ما شاهده من صلواته

والحال الكشف
 على الرجال

وعنده من فعله وذكر النوى في صحيح المذهب ان عند الشافعية لا تجوز الزيادة على ركوعين وبه قطع جمهورهم قال
 و هو ظاهر نصوصه قات الزيادة من العدل بقوله عندهم وقد صححت الزيادة على الركوعين ولم يعلل بها فكل جواب
 لهم عن الزيادة على الركوعين فهو جواب لنا عما زاد على ركوع واحد وقال السرخسي وما دلت الركوعين فيما زادانه عليه السلام
 طول الركوع فيها لانه عرض عليه الجنة والنازل من بعض القوم وظنوا انه رفع راسه فزعوا رؤسهم الى اخر ما ذكرنا عن محمد بن
 قريب فيه ما فيه عما ذكرنا وقيل رفع راسه عليه السلام بخبر جالس الشمس بل انجلت ام لا وكذا قيل في كل ركوع وفيه نظر
 ايضا وقد قال نياطر محمد بن اسحاق الملعون ان الحديثين اذا جاز من وبهين اختلافا وكانت في زيادة كان الاخذ
 بالزيادة اولى لان الابي بها ثبت من الذي يقص الحديث قال نعم قال المناظر في حديث من الزيادة ما ينبغي ان يجمع
 اليه قال محمد بن النعمان بن بشير لا يذكر في كل ركعة ركوعين قال المناظر فقلت فالنعمان يرفع ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم نظر فلم يجعل الشمس فقال فصل ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين فبما قال لا قلت فانت اذا تخالف قول قول
 النعمان وحديثه انتهى قلت اتعالم ان يقول له كما قال محمد بن سوار انت ماخذ بحديث عائشة وجابر بن عباس
 فان قال نعم قيل له قد صح عنهم ما ذكر من ثلاث ركعات في كل ركعة ست ركعات فمذهبه زيادة اناخذ بها فان قال لا قيل
 له فانت اذا تخالف ما ذكرت انك اعتمدت به وتختلف ايضا وبخالفه ايضا ما ذهبنا اليه بجهتنا وقد وثقنا واحديث ابى
 بن كعب حديثا فيه زيادة رواه الحاكم من حديث ابى جعفر الرازي عن الربيع بن النضر عن ابى العاليا عن ابى بن كعب قال
 انكسفت الشمس فصلى النبي صلى الله عليه وسلم سورة من الطول وركع خمس ركعات وسجد سجدتين وهذا الحديث فيه الفاظ زائدة
 ورواية صاوتون وصححه ايضا ابو محمد الاسدي وافرغ الحفظان بن القطان وابن اوفى فكان ينبغي ان يعمل بها من قال
 خير الزيادة من التقدم فكان الترجيح لروايته ش الفار في جواب شرط محذوف اى اذا كان الحال اكشف للرجال
 من النساء يومهم من النبي صلى الله عليه وسلم فكان الترجيح له وروايته بن عمر بن العاص وقد ذكرنا انه وقع في الكتاب بن عمر بن
 الواو وليس كذلك كما بيناهم ويطول القراءة فيها ش ويطول الامام القراءة في ركعتي الكسوف لما مر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قام في الاول بقراءة البقرة وفي الثانية بقراءة آل عمران وفي المرغينا في قراءة فيها لما احب كما لمكتوبة ولو طول القراءة
 خفت الدعا وعل العكس وروى الحسن بن زياد عن ابى حنيفة في كسوف الشمس انهم ان شأوا صلوا ركعتين ش
 اربعاء وان شأوا اكثر من ذلك وان شأوا سلوا في كل ركعتين اثنا عشر في كل اربعة لانها اقله هم ويخفى ش اى القراءة
 هم عند ابى حنيفة ش وبه قال الثوري واما كهم وقال ش اى قال ابو يوسف ومحمد بن بھر ش بالقراءة وبه قال احمد
 مالك في رواية هم وعن محمد بن قول ابى حنيفة ش اى عن محمد بن النعمان لا يجهر بالقراءة كمثل قول ابى حنيفة في رواية محمد

فكان الترجيح لروايته ويطول
 القراءة فيهما ويخفى عند حنيفة
 وقال الجمهور عن محمد
 مثل قول ابى حنيفة

اما التطويل في القراءة فيبان
الافضل ويخفف ان شاء
لان المسنون استيعاب الوقت
بالصلوة والدعاء فلا يخفف
احدا طول الاخر واما الاحتفاء
والجهر فلها رواية عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم جهر فيها ولا يخففها
رواية ابن عباس وسهولة الجهر
والترجيح قد مر من قبل كيف
وانها صلوة النهار وهي عجا
وينعوا جعلها حتى يطلع الشمس

روايتان فيه وفي البدل وفي عامة الرواية مع ابي حنيفة هم اما التطويل في القراءة فيبان الافضل من البيان لوجوب
الاجل له ولطول القراءة فيها قول القدوري وروى في مختصره وهو يحتمل الوجوب وغيره فاشار بقوله اما التطويل اني اخشى
الى ان التطويل غير واجب لوقال اما التطويل في القراءة فيبان السنة لكان اولى على ما لا يخفى من تخفيف شئ التواتر من شأن
لان المسنون استيعاب الوقت شئ اى استقراهم بالصلوة والدعاء قال اذا خفف احد بها طول لاخر شئ يعنى اذا خفف
الصلوة طول الدعاء وهو بانما رانى هذا الدعا ان شارح جلس قد عني ويستقبل القبلة وان شارح قام ودعى واستقبل الناس به
هم واما الاختفاء والجهر فلها شئ اى فلا يابى يوسف ومحمد هم رواية عائشة انه عليه السلام جهر فيها شئ حديث عائشة في الخبر
النجارى ومسلم عن عروة عن عائشة قالت جهر النبي عليه السلام في صلوة الخسوف بقراءة الحديث والمراد بالخسوف
كسوف الشمس الدليل عليه ما رواه البخارى ايضا من حديث اسرار بنت ابي بكر قالت جهر النبي عليه السلام في صلوة
الكسوف ورواه ابو داود ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قراءة طويلة فجهر بها يعنى في صلوة الكسوف ورواه الترمذى ولفظه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف فجهر فيها بالقراءة وحسنه ورواه ابن ابي جابر ايضا في صحيحه قالوا واني
الفاظ ما يقع قول من تفسير لفظ الصحيحين الترمذى ولا يابى حنيفة في رواية ابن عباس وسهولة شئ حديث ابن عباس
رواه احمد في مسنده عن حكيم بن عمار قال صليت مع النبي عليه السلام الكسوف فلم اسمع منه فيها حرفا من القراءة
ورواه ابو يعلى الموصلى ايضا في مسنده والبيهقي في المحلية والطبراني في معجمه والبيهقي في المعرفة وحديث سمرة بن جندب
رواه الاربعون عن بعد بن عباد والعبدي قال قال سمرة بن جندب بينا انا وغلام من الانصار نرى عرسين لما الحديث
وفيه صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكسوف لاشبع له صوتا وقد مر هذا الحديث في هذا الباب تمامه والتزج قد مر
مبل شئ اى اذ به قوله والحال انكشف على الرجال قلوبهم كيف وانها صلوة النهار وهي عجا شئ كيف اسمع منه وبينه
ظرف وانها كيف جهر بالقراءة في صلوة الكسوف والحال انها صلوة النهار عجا شئ يعنى ما قرأه سمعته اخذ من العجا التي
هى البيبة سميت به لانها لا تكلم وكل من لا يقدر على الكلام فهو اعجمهم ويدعوا بعد ما عني اى ويدعوا الامام بعد صلوة الكسوف
هم حتى يحل الشمس شئ اى حتى تنكشف لان الصلوة كانت الدعاء فاذا فرغوا من الصلوة يجب ان يدعوا وقال
الشافعى في خطبتين بعد كما في العيدين به قال احمد قبا باروى البخارى مسلم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم انصرف قد انجلى الشمس
فخطب الناس فحمد الله واشنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر ايتان بن ايات الله لا يخسفان لحد ولا يحيا لحد فاذا رايتهم ذلك فدعوا
وكبروا وصلوا وصعدوا الحديث ولنا انه عليه السلام خطب خطبتين في الصلوة ولم يامر بالخطبة ولو كانت سنة فيها لبيها ولم يخطب
عليه السلام انه خطب خطبتين فلينس عليها دليل ولا القياس حديث بن سعد وعمر بن الخطاب في الصحيحين لم يذكر الخطبة والخطبة

عن الحديث المذكور انه عليه السلام خطب ليروهم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام فقال ان الشمس والقمر الحديثان محمول على الدمارهم لقوله عليه السلام اذ ارايتهم من هذه الاقراص شيئا فارغبوا الى الله بالدار
 شئ هذا اللفظ غريب وهو في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبه فاذا رايتهم فارغبوا الى الله فادركوا الله واخرجوه ايضا عن عائشة فاذا رايتهم فادركوا فكلوا وادعوا وروى ابو سليمان في كتاب الصلوة قريبا من لفظ المصنف عن محمد بن ابي يوسف
 عن ابيان عن ابن ابي عباس عن الحسن البصري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذ ارايتهم من هذه الاقراص شيئا فارغبوا الى الصلوة قلت هذا من هو حجة عندنا قوله فارغبوا بالراي المعجزة اي تجاؤا اليها يقال فرغ اليه اي التجاؤا والمفرغ والمجاؤ
 هم والسنة في الادعية تاخيرها عن الصلوة من شئ لما روى الترمذي في جامعته في كتاب الدعوات والنسائي في كتاب اليوم والليلة عن عبد الرحمن بن سابط عن ابي امامة قيل يا رسول الله صلعم اي الدمار اسمع قال جوف الليل الخ
 ودر الصلوة المكتوبة قال الترمذي حديث حسن بهواه عبد الرزاق في مصنفه وقال ابن القطان في عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من ابي امامة وروى ابو داود والنسائي عن معاذ بن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يمعاذ واسداني لاجلك وصيكيا معاذ
 لا يدع عن دبر كل صلوة ان تقول اللهم اعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك واحتج البخاري في تاريخه الاوسط عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعوني دبر كل صلوة هم ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة شئ يعني يصلي صلوة الكسوف بالقوم الامام الذي يصلي بهم الجمعة والعديد في التحفة وغيره باذن الامام كما في الجمعة والعديد في المصنفين
 ويومهم فيها ام حيم باذن السلطان في ساجدهم بل يصلون جماعة واحدة ولو لم يقيمها الامام صلى الله عليه وسلم في الناس فادى وفي بسوط بكر عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول لكل امام مسجد ان يصلي بجماعته في مسجده وذكر في المبوط وقال
 الاستيعاب في كمين باذن الامام الاعظم هم فان لم يحضر شئ اي الامام الذي يصلي بهم الجمعة هم صلى الله عليه وسلم في الناس اوى شئ اي منفردين واتصافه على الحال هم تحزوا عن الفتنة شئ في التقديم والتقدم هم وليس في كسوف القمر جماعة شئ في الفتنة
 محمد في البسوط وقد عيب عليه بان لفظ الكسوف لا يستعمل الا في الشمس وبان كلامه من لفظ الكسوف والخسوف مستعمل في كل واحد من الشمس والقمر وقد حققنا الكلام فيه في اول الباب وقع في بعض النسخ وليس في خسوف القمر جماعة والا
 اصح وقيل الجماعة جائزة لكنها ليست بسنة هم تغذوا لاجتماع الليل شئ اي تغذوا لاجتماع الناس في الليل كان في ما النبي صلى الله عليه وسلم كسوف القمر كما كان كسوف الشمس فلو كان فيه جماعة كما في كسوف الشمس فنقل انما نفس الصلوة فيها لا حديث المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم او خوف
 شئ لان اجتماع الناس في الليل من اطراف البلد لا يكاد يسلم عن وقوع فتنة تنم الممن بهتة وقوع الزحام والممن بهتة اختيار الامام هم وانما يصلي
 في احد بنفسه شئ يعني منفردين عند الشافعي يصلي صلوة الخسوف بالجماعة كما في الكسوف قال لك الصلوة فيه في المنعني لا بد

لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا رايتهم من هذه الاقراص
 شيئا فارغبوا الى الله بالدار
 والسنة في الادعية تاخيرها
 عن الصلوة ويصلي بهم الامام
 الذي يصلي بهم الجمعة
 يحضر صلى الله عليه وسلم في تحز
 عن الفتنة وليس في خسوف
 القمر جماعة لتعذر الاجتماع
 في الليل والخسوف الفتنة وانما
 يصلي كل واحد بنفسه

ثم اجاب الكل بعد اعراضهم بالتمثيل به عليه السلام لم يقصد الخطبة وانما قال ذلك وفعلا لقول من قال ان الشمس
 انكسفت لموت ابراهيم عليه السلام واحبا رعاها من الجنة والنار فقلت سبحان الكريم لا يكون خطبة ومتماصدا
 لا تنصرف في شيء معين ولا يساوره دانه صعد الشجر وبدأ بما هو المقصود من الخطبة فمد الله واشى عليه وعفا وذكر فضل الخطبة في ذلك
 وصعد الشجر رعاها النساء في واحد في مسنده وابن حبان في صحيحه في نظمهم ثم انصرف لبيان انجبت الشمس فقام وصعد
 فخطب الناس فحمد الله واشى عليه بما هو عليه ثم قال ان الشمس والقمر المحدث فروع لاطلعت كسوفه لم يصل حتى تم
 الفائدة وبه قال لك واحد واخر وان قال من المنذور به اقول خلافا للشافعي ووقتها الوقت المستحب للصلاة
 وفي المعبر لا يصل الكسوف وفي الاوقات الثلاثة وبه قال الحسن وخطابن الى رباح وعكرمة وعمر بن شعيب قتادة
 وايبوب واسماعيل بن علي بن احمد وقال سحاق يصلون بعد العصر لم تنبأ الشمس وبعد صلاة الصبح ولو كسفت في الغفر
 لم يصل جماعة من منير لكسوف مثل ربيع الشديدا والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار والائمة والصواعق والاركان
 وانتشار الكوكب والظهور المبك لليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والافزاع اذا وقعت صلوا
 وحذوا واسألوا وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو وعند الشافعي كذلك ولا يصل عنه جماعة في غير الكسوف
 وروى الشافعي ان عليا رضي صلى في نزلة جماعة قال ان صح هذا الحديث قلت به وقال لنودي هذا الامر لم يثبت
 عن علي رضي وفي الجواهر لا يصل للزلازل غير ما من الآيات عند ذلك وعلى اللحى عن شب لصلوة وانتاره وعند احمد
 يصل للزلازل ولا يصل للرجفة والريح الشديدة وغير ما ذكرناه الا ان وقال لا بد من من يصل لجميع ما ذكرناه
 حكاه عن ابن موسى

باب
 الاستسقاء
 قال
 ابو حنيفة
 رحمه الله
 ليس في
 الاستسقاء
 صلو مسنونة
 في جملة

باب الاستسقاء اي هذا باب في بيان حكم الاستسقاء والمناسبة بين البابين من حيث ان كلا منهما يودي به في جمع
 عظيم الا ان صلاة الكسوف اقوى لكونهما تودي به لجماعة بخلاف وفي او الاستسقاء بالجماعة بخلاف والاستسقاء على وزن
 استفعال وهو طلب استقيا بضم السين من المطر يقال سقي السحاب الغيث واستقاهم استقيت فلانا اذا طلبت منه ان
 يستيك وفي المطالع يقال سقي واستقي سقي واحد قري فستقيم معاني بطونها بالوعين وكذا ذكر الخليل سقي السحاب سقا
 وقال خرون سقيته ناولته ليشرب واستقيته جعلت له سقيا يشرب منه ويقال سقيته شفته وسقيته لما سقيته وما شفته واز
 والاسم السقي بالكسر صم قال ابو حنيفة رحمه ليس في الاستسقاء صلو مسنونة في جماعة ش وبه قال ابراهيم النخعي والبوليوسف
 في رواية وقال لنودي لم يقل احد غيري في حقيفة هذا القول قلت هذا ليس بصحيح وقد روى بن ابي شيبة في مصنفه بسند صحيح
 وقال حنفا بشيخهم عن منيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله السقي ليعتق قال فصل في المغيرة فخرج ابراهيم

حيث رآه يصلي وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ثم قال بن أبي شيبة ثنا وكيع عن عيسى بن يحيى بن عمار عن عطاء بن
 ابى مروان الاسلمي عن ابيه قال خرجنا مع عمر بن الخطاب فمضى الله تعالى عنه لم يستقم فينا زوا على الاستغفار وقد ذكرنا بعض
 المتعبدين بمن لا يبالي بما لا يرب عليه في تعصبا بالباطل فقال قال ابو حنيفة ان صلوة الاستغفار بدعة لما قال النبي
 بسنة ولا يلزم من نفي السنة اثبات البدعة لان عدم السنة يحتمل الجواز وتحتمل الاستحباب وفي المنافع مطلق الفعل لا يدل
 على كونه سنة ثم قال صلى الناس وحدنا ثم انضموا لبعض الروايات وادركوا كبريا من ركب وانصابه على الحال اى منفرد
 ثم جازش يعنى لا يمنع وفي شرح مختصر الكفرى قال ابو حنيفة ان صلوا وحدنا فلا بأس بها وقال صاحب الروضة
 وحدنا منزه وفي البدع في ظاهرها رواية عن ابى حنيفة للاستغفار بجماعة في الاستغفار وقال ابو يوسف سألت ابى حنيفة
 عن الاستغفار بجماعة في صلوة الجماعة ودعاء موقت وخطبة فقال بصلوة الجماعة فلا ولكن فيها الدعاء والاستغفار فان
 صلوا وحدنا فلا بأس وفي مختصر الكفرى السنة عندنا خير الغيث الاستغفار والصلوة في جماعة عنده ليس بسنة و
 لو لم يخرج الامام واما الناس بالجور فلم يخرجوا ولا يصلون جماعة الا ان يامر من يصلي بهم جماعة ذكره في التبعة
 وان خرجوا بغير اذنه جاز لان لطلب الرزق والمنفعة فلا يتوقف على الاذن الا انهم لا يصلون جماعة ثم انما الاستغفار
 والدعاء والاستغفار الدعاء والتضرع الى الله تعالى والطلب منه والاستغفار طلب المغفرة وليس فيه دعاء موقت انما
 روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال جاء اعرابي الى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله ثم قال اللهم استغفركم فاستغفرت
 بني امية يا مريعا طبعا فدا عا جلا غير رائت ثم ترك فيما ياتيه احد من الوجوه الا قالوا قد احيينا رواه ابن ماجه وذكره
 الشافعي الامام وروى بن حنيفة باسناوه في غريب الحديث عن النبي عليه السلام خرج للاستغفار فاصلى بهم كعتين بهر
 بالقرارة فيها وقرا ما كان يقرأ في العيين والاستغفار في الركوة الاولى بفاصلة الكتاب وسج اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية فاتحة الكتاب بل تلك حديث الغاشية فلما قضى صلوة آتت القوم بوجه وقلب رواه ورفيع يديه وكبر ثم
 قبل ان يستقمي ثم قال اللهم استغفركم فاستغفرتك فاستغفركم فاستغفركم فاستغفركم فاستغفركم فاستغفركم فاستغفركم
 مجلدا واما وروانا فاعلمنا غير رائت اللهم تحيى البلاد وسقيت بالعباد وتجلد بلافا للحاضر منا والبا اللهم انزل
 في ارضنا زميتها وانزل علينا في ارضنا سكنها اللهم انزل علينا من السماء ما يطور فاحمى به بلدة ميتا واسقه ما خلقت
 انسا وانما ولما سى كثيره فقوله فينا اى مطرقة له منيها بعض الميم من الاغاثة وهى الاغاثة قوله هنيئا هو الذى لا ضرر فيه
 قوله هنيئا بالهزة وهو الجود والعاقبة السمي للميم ان وسمى له لم يعا بفتح الميم وكسر الراء من المراجعة وهى النصب وهى معا
 بعض الميم وسكن الراء وكسر الباء الموحدة من الزين وروى مرتبا بالتاء المثناة من فوق من يمينه فيه الا بل يروى

فان صل

الناس

وحدنا لجاز

واما الاستغفار

والدعاء

والاستغفار

بأنه المثلثة بمعنى الاول قوله طبقا بفتح الطاء والباء الموحدة قال لازهرى هو الذي طبق الارض والبلاط وطرد
 كما يطبق عليها قوله ففتح الدال قال لازهرى هو كثير الماء والميرة قوله غير راى شي غير مطي قوله ما يتطور المطر
 العام وكذلك الجبال الجيم وتخفيف الدال السائل لبا الموحدة المطر ثم قوله تعالى استغفر واركع ان كان غفارا
 يرسل السماء عليكم مدرارا ثم علق نزول الغيث بالاستقنار للابصولة فكان الاصل فيه الدعاء والتضرع ودون الصلوة
 ولما روى البخاري ومسلم عن طريق عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال دخل المسجد يوم الجمعة حل من باب كان
 نحو دار القضاء ورسول الله عليه السلام قائم خطيب فاستقبله ثم قال يا رسول الله ملكك المواتى والاموال انقطعت
 اسبل فاح الذين ينبتنا قال فرخ رسول الله عليه السلام يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال انس فخلوا
 ما ترى من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلع من بيت والادار قال فطعنت من رائي سحابة كشلت الترس فلما توسطت السماء
 استنبر ثم امرط قال انس فخلوا وادارينا الشمس سبعة عشر خول من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله عليه السلام
 قائم خطيب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله ملكك الاموال انقطعت اسبل فاح الذين ينبتنا قال فطعنت من رائي
 عليه السلام ثم قال اللهم هو الدنيا ولا علينا اللهم على الاكام والنظراب وبطون الادوية ومنابت اشجر قال فاطلعت من راي
 نمشي في الشمس قال شريك فالت انس بن مالك به الرجل الاول قال لا ادرى فقد استسقى رسول الله عليه السلام
 ولم يصل له يومئذى قوله ورسول الله عليه السلام استسقى ولم يرو عنه الصلوة شى معنى في هذا الحديث الذى ذكرناه
 عليه يقوله ورسول الله عليه السلام استسقى لا يظن ان قوله ولم يرو عنه الصلوة على الاطلاق فانه رويت احاديث كثيرة
 بان عليه السلام صلى الصلوة الاستسقاء على ما ذكره الشيخ والله تعالى فى قوله نحو دار القضاء سميت القضاء لانها بيعت
 فى قضاء بن عمر الذى كتبه على نفسه بيت نال المسلمين وهي ثمانية وعشرون الف من معاوية بنى داروان قوله فى الحديث
 لا قرعة يفتح القاف والزاى فطعنت من السحاب السبع بفتح السين المعجمة وسكون اللام وبالعين المعجمة بل بالمدينة قوله
 حوينا اى ابعدها الىنا يقال ايت لنا من لوجه الله الاكام جمع مكة وهو الاربعة وقيل التفتح من الارض والنظراب
 الظاهر المعجمة جمع النظرب وهي الروافى والجبال الصفاهم وقالا شى اى ابو يوسف ومحمد يصلي الايام كعتين شى وقال مالك
 والشافعى واحدا الا ان عندهما وملك يكبر وعن احمد لا يكبر وعند الشافعى واحدا فى رواية كبر كما فى الجمعة والعيد ثم انه
 لم يذكر فى ظاهر الرواية قوله فى يوسف مع محمد وذكر عن محمد يصلي الايام او ثمانية كعتين جماعة كما فى العيد وذكر فى جمع
 قوله فى يوسف مع ابى حنيفة وكذا ذكره فى السبوطى وذكر فى رواية بشر بن غياث مع محمد وكذا ذكره الطحاوى مع محمد وهو
 والمرغيبانى قال ابو حنيفة ليس فى الاستسقاء صلوة وهو قول فى يوسف قال علماء الدين الكاشانى معناه جماعة قال

تلقى تعالى

فقلت استغفر

ربكم انه كان

غفارا الى الله

ورسول الله

صل الله عليه

وسلم استسقى

ولم يرو عنه

الصلوة وقوله

يصلى الايام

ركعتين

لما روى ان

البنى صلى

الله عليه

وسلم صلى

فيه ركعتين

كصلوة
العيد
رد الابرار
عباس
قلنا
فعلة
سرة
وتركه
اخرى
فلما
يكن
سنة

الاولى الى فان سئل عنهما لا يجزى بالقرارة وعند محمد بن كعب كصلوة الجمعة والعيدين وعن محمد بن زكريا لا يجزى ذكر ما في القضية
وفي البيهقي والتميم الا فضل ان يقرأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم اسم ربك الاعلى في الاولى وهل تلك حديث الغاشية في الثانية
كما ورد في العيين ولا يكبر فيها زوائد العيد في المشور وكبير في روايته بن كاس عن محمد بن زكريا القدر في شرحه
وقال شافعي كبر في الاولى وخمس في الثانية وقال النووي والحديث فيه ضعف هم كصلوة العيين شافعي
من حيث انه يصلي بالنهار بالجمع ويحذف بالقرارة ومن حيث انه يصلي بالاذن والاقامة ولكن لا يكبر فيها التكبيرات
الاولى في العيد ثم الاستسقاء لا يفتش بوقت صلوة العيين ولا بغيره ولا يوم وفي تنزيه زوائد الروضة قال ابو
الحمامة يفتش بوقت صلوة العيد قال في الصحيح انه لا يفتش بوقت كما لا يفتش بيوم وفي المدونة يصلي كعتين ضحوة
فوقها ولم يفتش المصنف على قوله ليس الا ما كثرين ولم يذكر كصلوة العيد لكان اولى لان شافعي احتج بقوله كصلوة
العيد على انه كبر فيها تكبيرات التشريع لانه جاء منه عاصم بن عباس رواه الحاكم والدارقطني والبيهقي عن طلحة قال سئل
عن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيين الا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم فعل بيعة على سياره وبيارة على بيعة صلى كعتين كبر في الاولى سبع تكبيرات وترك اسم ربك الاعلى وقرأ في الثانية
هل تلك حديث الغاشية وكبر فيها خمس تكبيرات قال الحاكم بن صحيح الاسناد واوجب عنه بانه ضعيف فان فيه محمد بن عبد
بن عمر قال البخاري فيه مثل الحديث وقال لسان في متروك الحديث ويقال انه معارض حديث روى عن انس بن مالك
في الاوسط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول دارة ثم نزل فصلى كعتين لم يكبر فيها الا
تكمية هم رواه ابن عباس في صحيحه رواية ابن عباس عن عبد الله بن كنانة قال سئل عن البيعة من عتبة
وكان ميله لنية الى ابن عباس ساكنا من استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
متواضعا متضرعا حتى اتى المصلي فلم يخطب بطلبكم هذه لكن لم ينزل في الدعاء والتفريع والتكبير صلى كعتين كما كان يصلي في
وقال الترمذي حديث صحيح واخرجه الحاكم في مستدركه وسكت عنه هم قلنا فعلة مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة شافعي
عن ابي حنيفة عن وايت ابن عباس التي احتج بها في فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذكره من صلوة في الاستسقاء مرة واحدة
وترك مرة اخرى وقال لاكل قلنا ان ثبت ذلك دل على الجواز ونحن لا نمنعه وانما الكلام في مناسنة ام لا وانه لم يوافق
النبي صلى الله عليه وسلم هنا فعلة مرة وتركه اخرى فلم يكن فعلة اكثر من تركه حتى يكون اظنه فلا يكون سنة انتهى قلت في نظر من جوه
الاول قوله ان ثبت ذلك غير بعيد لانه ثبت نص عليه الترمذي كما ذكرنا من الآن وانما في قوله وانه لم يوافق النبي صلى الله عليه وسلم
ليس كذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا واطب على شيء يكون اجبا وانما ذلك دار عليه وعلى المصنف ايضا وهو قوله فعلة مرة وتركه

وَمُسْتَقْبِلُ
الْقِبْلَةِ بِالْعِلَاءِ
لِمَا رَوَى أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اِسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ
وَحَوَّلَ سِرْدَاوَهُ
وَقَبَّلَ سِرْدَاوَهُ
لِمَا رَوَيْنَا
قَالَ رِجَالُنَا
قَوْلَ مُحَمَّدٍ
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
خَلَّوْفِيَّةٍ
سِرْدَاوَهُ كَلَامُهُ
فِيهِ تَبَرُّ
بِسَائِرِ
الْأَدْعِيَةِ

والراعية انه لا يخطب وانما يدعى وتضرعهم ويستقبل القبلة بالرجال لما روى انه عليه السلام استقبل القبلة ثم تحول واداره وفي المبسوط والمحيط عن ابى يوسف ان شافع يدعى بالرجال ان شملوا اشارة بصبغة لان فتح اليد بجاه
عنه فانه عليه السلام كان يجرع فوات باسطا يداه كالمنطق للمسلمين وفي النهاية علم بهذا ان فتح اليدين في الادعية كلها
جائز سوى الموضع السبعة لان الاستسقاء غير باطل واشار بظن كنه الى السماء يجوز لما روى انس بن مالك انه صلى الله عليه وسلم استسقى
واشار بهذا بظن كنه وفي شرح الوجيز قال العلماء وبذلك استند لمعنى لدفع اليد او اذا اسألك شيئا من الله جعل يدها ممدودتين
الى السماء وكذا في المبسوط وحول واداره وفي بعض النسخ قلب واداره والتحويل عن من قلبه ممدودا قاله في المبسوط
ان كان ممدودا جعل يدها ممدودتين وان كان ممدودا جعل يدها ممدودتين وان كان ممدودا جعل يدها ممدودتين
جعل والاصل يمينه على يساره عند ابى يوسف وفي الاسيما في التحفة فان كان علاه واسفله واحدا كالطليسان لم يثبت
حول يمينه على شماله وشماله على يمينه وروى محمد بن الحكم عن ابي الحسن قال جعل يدها ممدودتين على شماله على يساره
السماء على ظهره وبه قال حماد بن عمار وفي النهاية للملكية والتحويل ان ياخذ يمينه ما على عاتقه الايسر ويمر من راسه على الايسر
وما على الايمن على الايسر وفي المحيط انما قلب عليه السلام واداره ليكون اثبت على عمامته عند رفع يديه في الدعاء واداره
بالوجه تغية الحال من الجذب الى الخصب عند تغيير الرداء قلت جاز ذلك مصرعا في مستدرک الحاكم من حديث جابر ومحمد
وقيل حول واداره ليتحول القبط وكذا في رد المحتار في سنن في السجلات للطبراني من حديث انس بن مالك واداره
لكي يقلب القبط الى الخصب في سنن اسحاق بن راويه ليتحول السنة من الجذب الى اليسر وذكره من قوله وكذا هم لما روي
شراوية قوله روى انه عليه السلام استقبل القبلة وحول واداره قال احمد بن محمد انما قال المصنف هم هذا قول محمد بن
ابى قتيبة واداره قوله قال لك الشافعي واداره والاکثر من هم الماعذ في خيفة لا يقلب لانه شافعي لان الاستسقاء
هو دعاء وفيه تبارك الادعية شافعي وسائر الادعية لا يقلب فيها الرداء فذلك الاستسقاء ولم يذكر قول ابى يوسف واداره
في معنى البخاري شرح المنظومة وفي المبسوط اذ معنى من خطبته قلب واداره ولم يحاك خلافا في المرغيباني ذكر قوله
مع ابى حنيفة وكذا ذكره الحاكم وذكر الكشي مع حماد بن عمار وفي ذكره مع ابى حنيفة في موضع ومع محمد في موضع وقال
في النهاية انما خيرة اختلفت الخبر على قول ابى يوسف وفي جوامع الفقه لم يذكر قلب الرداء الا على قول ابى يوسف وفي المحيط
والبلد كع والتمه والفقهاء ذكر قوله مع محمد وفي مبسوط شيخ الاسلام ثم اذ ادعى لا يقلب رداه عند ابى حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد والشافعي يقلب رداه واجتبا جازي عن حديث عبد الله بن زيد وقد مر عن قريب وقت السجدة

عندنا من معنى صدر الخطبة وبه قال الجشون من المالكية وفي رواية ابن القاسم بعد تمامها وقيل قبل تمامها عندنا من
 وقيل من الخطبتين وبه الثمانية عن مالك والمشهور عنه بعد تمامها وبه قائل الشافعي ومرواه كان نقاشا والاش
 اي وما رواه محمد بن الحرث الذي اتج به كان لاجل نقاشا ولعلنا لم نذكر في الحزب الى انصيب فلم يكن لبيان
 المسنة وفي البسيطة والماويل لما رواه سوى انه عليه السلام تناول تبغية العتيبة لغيره المعنى ما كان عليه عيين اللهم
 الحال وفي الجنازة تحتل به عليه السلام يحول رواه فاسلمه فظن الراوي انه عليه وقية وجبان آخر ان ذكرنا باننا من
 قريب قيل في كلام المصنف قطر من حبين الاول انه تعليل في مقابلة النص وهو غير جائز والثاني انه كان في معنى
 ان يسي بالنبي عليه السلام ان كان فعله نقاشا ولا واجب عن الاول انما لا نسلم انه تعليل في مقابلة النص بل هو من
 باب العمل بقياس المتماثلين النصين بالنفي والاثبات وذلك لان اتج به محمد مثبوت وما اتج به البرصينة ناف وبه
 حديث ابن عباس ان النبي عليه السلام بكاه لمل وجده العيال قد عاهد واستسقى قال البخاري ولم يذكر انه حول ورواه
 وفيه نظر لان المصنف لم يذكر ما اتج به ابو خزيمة من الحديث وانما ذكر ما اتج به من القياس وبه النظر في عمل القياس
 مع وجود الحديث الصحيح واجيب عن الثاني بانه عليه السلام يجوز ان يكون عليه بالوحى ان الحال يتقلب الى انصيب
 قلب له في انما لا يتاخر من غير ذلك فاما في التام في التام في ظاهرا فيما يفيد القياس في نفسه لا في ان يعلم الحكم فيما فعله
 عليه السلام في ان في نفسه وكيف يقال لافادة في التام في ظاهرا ومجرب التام في من الفأادة لوجود صورة الاتباع به
 عليه السلام ولو كان في امر غير واجب التام في فعل النبي عليه السلام كيف تترك بالقياس في في المرتبة الرابعة ولا
 يعقل القوم اردتهم ش لا يعقل بالتشديد لانه لا تكسيرة خلاف قوله ولا يعقل رواه فانه بالتخفيف والارادة في جمع رواه
 وعدم تعقلهم اردتهم نحو قول سعيده بن المسيب عروة والثوري والليث بن سعد وابن عبد الحكم وابن دريب المالك
 وعند مالك والشافعي واحمد القوم كالامام فيه هم لانه لم يقل انه عليه السلام امرهم بذلك ش اي لان الشان
 لم يقل ان النبي عليه السلام امر اصحابه بذلك اي بتقليد لارادية من كانه في صلوة الاستسقاء وقيل فيه نظر لان
 استدلال المنع وهو غير جائز لانه احتياج بلاويل واجيب بان استدلال بالنفي انما لا يجوز اذا لم يكن العلم متعينة
 اما اذا كانت فلا بأس به لان اتقاء العلة الشخصية يستلزم انتقاء الحكم الاترى الى قول محمد في قوله المصنف بانه
 لا ينبغي ان اسم المصنوب لم يرد عليه فان قيل ان القوم قلبوا اردتهم حين قلص النبي عليه السلام دعاهم لغيره
 كاجيب بان قلبهم هذا الحكم النعل حتى راوه عليه السلام خلق عليه في صلاة الجنازة فلم يكن ذلك حجة فكما اذا آطقت
 تعال ان يقول لم يقل عنه عليه السلام انه عرف ذلك منهم بل انما هو ان لم يعرفه لانه كان استدلالهم فاذ كان

وماروا
 كان نقاشا ولا
 ولا قلب
 القوم
 اردتهم
 لانه
 لم يقل
 امرهم
 استدلال

ولا يحضر
اهل
الزمة
الاستقام
لانه
لاستثلال
الرحمة
واما
تترل عليم
للعنة
باب
صلوة
الخوف
اذا اشتد
الخوف
جعل
الامام
الناس
طائفتين

كذلك فلا يصح قياس ذلك على طلع النعال ص ولا يحضر من الامة الاستقام لانه ش اي لان الاستقام ص لا يستقام
الرحمة ش اي لطلب نزول الرحمة ص وانما ينزل عليهم اللعنة ش فلا يستجاب دعائهم اي لطلب نزول الرحمة قال
تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال وهو ال السخط واللغة المطلوب ذلك وفيه اختلاف فية بين اصحابنا ومنع اصبح
خروجهم وقولهم للغة من شفاء المسلمين به قال الربيزي والشافعي ولم يركول يخرجهم باساو قال سماق ولا يركول
به ولا يركول عند وجوز القاضى من المالكية والظاهرية والشافعي خروجهم منقروين اخلاء لفسادهم ومنعوا بن عيسى
كذلك لصلوات في يوم فمقتن الناس لوجوب امتع انفسهم اليهم او كن انفسهم او الى الصراط يمنعوا من ذلك في المنع في
يخرجون ثلثة ايام في المحيط والبدائع والنفقة متناوبات مشاة في ثياب خلاق او مرقعة او غسيلة من اللين متوازيين
منه ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجه و ذكر النودى انهم يصومون ثلثة ايام ويعدون في
اليوم الرابع وفي تهذيب وائمة الروضة اذا تضرعت الاجابة بل يخرجون من القل لعل المز في الجواز وفي التهذيب الاستجاب
وفي خزنة الاكل عن ابي يوسف انه قال حين ساعا فيه ان يصلوا لاسم كعتين جابر بالقرارة مستقبل القبلة بوجه
قاما على الارض دون المنبر كما على قوس يخطب بعد الصلوة بخطبتين فان خطب خطبة واحدة فمن فاذا مضى صدر خطبة
قول رواه وفي منية المفتي ان الكا على عصى او قوس كان حسا وفي الاسيحياني بل لنا قوسه معناه جعلها على منكبها
وذكر الكرخي انه يعتد على قوسه في منصرف الكرخي يعتد على قوس وسيف وعصى لانه يمينه على طول القيام وفي الذخيرة
للمالكية لا يخرج المنبر ولكن يترك على عصى واول من احدث المنبر طين عثمان وفي البلدع ولا يصعد المنبر ولو كان
في موضع الدعاء وفي الجواهر يستحب ان يامرهم الامام قبلها بالقرية ورد المظالم وتحليل الناس بعضهم بعض لان الزنوة
سبب المصائب وفي الدراية المستحب ان يصلي صلوة الاستقام في مصلي العيد ويستحب اخراج الاطفال والغيوث الكبار
والعجائز الى الصلاة لا يخرج الاستقام المنبر بل يقوم الامام والناس قعودا وان اخرج الامام جازيا
باب صلوة الخوف اي في بيان صلوة الخوف والمناسبة بين اليامين من حيث انها شرعا
باعتراض لكن قديم الاستقام لان لما رض فيه سماوى وهو انقطاع المياه وبهنا اختارى وهو الهما والذى بسبب
كفر الكافر ص اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين ش هذه العبارة للقدوى والمصنف تبعه واشتد الخوف
ليس بشرط عن عاتق العلماء من اصحابنا فانه جعل في التحفة والمبسوط والمحيط بسبب جواز انفس قرب العدو من غير
ذكر الاشتداد وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو والحققة الخوف لان حضرة العدو واقم مقام الخوف
كما في تعلق الرخص بنفس السفر فعلى هذا اذا راوا سوادا فظنوا انه العدو وصلوا صلوة الخوف فان بين ان العدو

فصلوا ثم جازية وان بين انه السوا والى وبقراد فتم فصلوا ثم غير جازية قوله جل الامام الناس طائفتين في
 انها تحتاج اليه ذاتنا في القوم في الصلاة خلف امام واحد اما اذا لم يميزوا فالأفضل للامام ان يجعل القوم طائفتين
 فيصلي كل طائفة بامام فطائفة يقومون بازاء العدد وطائفة يصلي بهم امامهم تمام صلواتهم ثم يقومون بازاء العدد
 ويصلي كل من الطائفة التي كانوا بازاء العدد وصلواتهم تمامها طائفة الى وفيه العدوش ويجوز في طائفة المنصب
 بالرفع اما المنصب فعلى تعديل طائفة واما الرفع فعلى انه غير مبتدأ كخزوف والتقدير واحد طائفة الى وفيه العدوش
 هم وطائفة خلفه ش بالوجهين ايضا نحوه هم فيصلي ش اي الامام هم بهذه الطائفة ش وهم الذين يعلمهم خلفه هم
 ركعة وسجدتين ش قيد بهذا احدنا عن قول بعض العلماء انه اذا سجد سجدة واحدة سجدة الصف الاول سجد سجد
 الثاني من العدد ثم تيار هذا الصف وتقدم الصف الثاني فيسجد بهم السجدة الثانية وسجد بهم الصف الاول
 من العدد ثم يصلي الركعة الثانية على هذا الوجه ويشهد ويسلم بهم وتسلوا بظاهر قوله تعالى فاذا سجدوا فليكبوا
 من رءسكم قلنا السجدة المطلقة تنعقد الى الكمال المحصور وهو السجدة بان فان قلت قوله ركعة كان كشي
 لان الركعة تيم سجدة ولم تنجح الى ذكر السجدين قلت ذكر سجدتين تأكيد للرفع بهذا الاحتمال هم فاذا نكس رءس
 من السجدة الثانية سقطت هذه الطائفة ش وهم الذين سجد بهم ركعة وسجدتين هم الى وفيه العدوش بحيث لا يقيم
 امام العدد ومجارت تلك الطائفة ش هم الذين كانوا واقفين تجاه العدد فصلوا بهم الامام ركعة وسجدتين
 وتشهد وسلم ولم يسلموا ش لانه بقيت عليهم ركعة وسجدتان هم وذهبوا الى وفيه العدوش ولتقون تجاههم ومجا
 الطائفة الاولى ش وهم الذين سجد بهم الركعة وسجدتين هم وصلوا ركعة وسجدتين ومدا ش يعني منفردين
 وانهما على حالهم بغير قراءة ش يعني لا يقرءون هم لانهم لا يحقون ش والاخر ليس عليهم قراءة هم وتشهدوا
 وسلموا ومنفرد الى وفيه العدوش ولتقون تجاههم ومجارت الطائفة الاخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة هم
 لانهم يسبقون ش والسبب عليه القراءة لانه في حكم المنفرد فيها عليه من الصلوة هم وتشهدوا وسلموا ش فتمت صلوة
 الطائفتين بهذا الوجه وقال مالك في سبيل الاولى ركعة وسجدتين وقفت متى تمت هذه الطائفة صلواتها
 ويسلموا قبل امامهم فيهبون الى وفيه العدوش وتلك الطائفة التي لم تعمل فصلوا بهم الامام الثانية وسلموا وتزويج
 الى وفيه العدوش وتقول ش فعي واحمد مثله الا انه لا يسلم الامام عند هابل يفت منتظا حتى تمت الطائفة الثانية صلواتها
 فيسلم بهم وتقال لنودي ثم اذا قام الامام الى الثانية يقرأ وبطليل القراءة متى تاتي الطائفة الثانية فلا يفت
 بهذه القراءة الطولية حتى اذا جاءت الطائفة الثانية يقرأ معها الفاتحة وسورة قصيرة في احد القولين وهو في

طائفة على وجه العدوش

طائفة خلفه فيصلي بهم

الطائفة ركعة وسجدتين

فلما رفع رءسهم من السجدة الثالثة

مضت هذه الطائفة

الى وجه العدد وجاءت

تلك الطائفة فيصلي بهم

الامام ركعة وسجدتين و

تشهد وسلم ولم يسلموا

وذهبوا الى وجه العدد و

الطائفة الاولى فصلوا

ركعة وسجدتين

وحد انا بغير قراءة هم

لا يحقون وتشهدوا وسلموا

ومضوا الى وجه العدد وجاءت

الطائفة الاخرى فصلوا ركعة

وسجدتين بقراءة لا هم

مسبقون وتشهدوا وسلموا

وقال في اسم لايقرب من سجدة ويكبر الله حتى حان في طائفة الثانية والطائفة الثانية اذ صلى بهم الركعة الثانية فارقه
 ليتها الركعة الباقية عليهم ولا ينفون مفارقة والتفقوا على ان الطائفة الاولى اذا صلت الركعة الاولى مع
 الامام تنوي مفارقة الامام وتمت صلواتها وتذهب الى وجه العبد وفي المستصفى للشافعية ثمانية اقوال في قول
 مثل قولنا وفي قول يصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم تجي الطائفة الاخرى فصل بمرة اخرى فان
 حذره اقتدار المنفعة من المنفصل جاز وفي قول وبه المشهور من يصلي بالطائفة الاولى ركعة فيقوم ويقف ولا يقرب
 ويعد القيام في انتظار الطائفة الاخرى كذا ذكره المذني ويصلي بهذه الطائفة تمام صلواتهم لكن ينبغي ان ينوي
 مفارقة ويسلمون حتى تجي الطائفة الاخرى فصل بمرة ركعة ولا يسلم بل يكث جالس حتى يصلي هذه الطائفة تمام
 صلواتهم من غير نيته المفارقة ثم يسلم الامام ويسلمون معه كذا في خلاصتهم والوجيز وقال ابو بكر بن العربي في المعتمد
 قد رويت عن النبي عليه السلام في صلوة الخوف روايات كثيرة اصحها ست عشرة رواية مختلفة وفي القيس شرح لمع
 صلوات رسول الله عليه السلام اربع وعشرين مرة ذكر بعضنا انه عليه السلام في عشرة مواضع والذي استقر عن ابن
 والمغازي اربعة مواضع ذات الرقل عند البخاري ومسلم عن سهل بن عبيدة بن عثمان عن جابر بن عبد الله
 عن ابي داود والنسائي عن جابر ايضا وفي غيره عند النسائي عن ابن عباس روى الياقوتي في المغازي عن
 بن عثمان عن وبس بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال ولما صلى رسول الله عم صلوة الخوف غزوة ذات الرقل
 ثم صلاها بعد عصفان بينهما اربع سنين قال الواقدي وبها عندنا ثبت من غيره قيل واغربها مارواه مسلم عن جابر بن
 انه عليه السلام صلى لكل طائفة كعتين فكانت للنبي عليه السلام اربعاء ولم ركعتان ركعتان من اغربها مارواه ابو داود
 عن مذيقة بن اليان روى انه عليه السلام صلى لكل طائفة ركعة ثم يسلم ولم يقضوا وروى عن ابن عباس والحسن واهل
 بن ابيوب ان صلوة الخوف ركعة وقيل عن جابر بن عبد الله وطائفة من الضحاك مثله لكن نقل ابو جابر عن جابر بن عبد الله ان الفضل
 على الامام ركعتان وعلى المأمومين ركعة والذي نقله الجمهور عنهم ان الواجب على كل ركعة قال النووي نذهب العلماء
 الكفاة من العصابة والتابعين من بعدهم ان الخوف لا يوجب له قصر وقال لا سيما في الخوف لا يوجب قصر الصلوة ويكفي
 المشي والانتقال وقال الحسن البصري يصلي الامام المغرب ستا واقوم ثلثا ثم والاصل فيه شئ اى في هذا الباب
 روى ابن مسعود عن النبي عليه السلام صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا شئ يعني انه جعل الناس طائفتين
 طائفة خلفه وطائفة في وجه العبد والآخر ما ذكرناه وروى ابن مسعود ورواه ابو داود وروى جابر بن عبد الله عن
 فضيل بن عفيف عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال صلى رسول الله عليه السلام صلوة الخوف

والاصح فيه
 رواية ابن مسعود
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى صلوة الخوف
 على الصفة التي قلنا

فقاموا صفوا خلف رسول الله عليه السلام وصدفوا استقبال العدو وفضل بهم النبي عليه السلام ثم جازوا الأضواء فقاموا
مقامهم واستقبل هو الأعداء ففضل بهم النبي عليه السلام ركعة ثم سلم فقال هو ولا فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا
مقامهم واستقبل العدو ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا وروى البيهقي أيضا
وقال أبو عبيدة لم يسمع عن أبيه خفيف ليس بالقوي قلت أبو عبيدة اسمه عامر بن عبد الله ثقة أخو عبد الله بن الجراح
معتقاً به في غير موضع وروى له سلم وغيره وخفيف يعني النجار الميموني بن عبد الرحمن وثقة أبو زرعة وابن منيرة
وابن سعد وقال النسائي صالح وفي الملبس يروى سالم عن ابن عمر أنه عليه السلام بالبطائين يروى بن سعد وروى البيهقي
قلت حديث ابن عمر أخو عبد الله ثقة في كتبهم واللفظ للبخاري رحمه الله تعالى قال غزوت مع رسول الله عليه
قبل نجد فإزينا العدو وقضينا نعم الله تعالى علينا فقام رسول الله عليه السلام صلى بنا فقامت طائفة مع فصله وأقبلت
طائفة على العدو وركع رسول الله عليه السلام من معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تفصل فجاءوا
فسجد ركع رسول الله عليه السلام بهم ركعتين وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه وسجد
سجدتين وقال القرطبي في شرح مسلم والفرق بين حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود أن في
حديث ابن عمر كان قضا هم في حالة واحدة وسبقه الإمام كالنخاس وحده وفي حديث ابن مسعود
كان قضا هم ثم تفرقوا على عينة صلواتهم واستدل السدي بالصحابنا بسجدتين ابن عمر فإني حديث ابن عمر لم يذكر
كيفية قضا هم ثم على تفسير ابن مسعود فأنه نص في الكيفية وبهذا نص أشب من المالكية على تفسيره فأنه وقفاً لم يسمع
وقال بن حبيب تبعاً لما رواه أبو طاهر الشافعي أحمد بسجدتين صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حنيفة
أنه عليه السلام صلى لما كذب بها في غزوة ذات الرقاع في صحبي البخاري وسلم ورواه مالك مرفوعاً لأنها كانت
ورج موقوف على سهل بن أبي حنيفة على مرفوعه وإن يكون الإمام تابعاً للبايعين له وقال النووي صلى على أبي
واخترت صحابي وفوات الزنا كبس الزنا موضع قبل نجد من أرض عطفان وقيل سميت باسم سجرة هناك وقيل
اسم سهل فيه بيان وسوا وقيل الزنا كانت في الوهم وقال النووي ولو فعل سهل رواية ابن عمر ففي
سجته قولان والصحيح المشهور سجته وقول الغزاة قال بعض أصحابنا يعيد وقال النووي أيضا وعلقت في شئيين
أحد جانباً إلى بعض أصحاب بل نص عليه الشافعي في الجدي وفي الرسالة والثاني تضيئه قلت بهم فيه أن
قال الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي وإمى شئ يكون أصح من حديث ابن عمر وقد خربت الجماعة وقال الغزاة
في الوسيط له رواية خوات بن جبير وهو غلط وإنما الراوى ابنه صالح عن سهل حيثما خربت الشيطان وجعل

المارزي حديث ابن عمر قول الشافعي واشتب وحدث جابر قول أبي حنيفة بلذا في العلم وهو سهو فيها ثم قل
ولا معنى للاختلاف إذا كان العدد بينهم وبين القبلة قلت بل أخذ أبو حنيفة وأصحابه واشتب برواية ابن عمر
والشافعي برواية سهل بن أبي حنيفة وقال لقد روي في شرح مختصر الكوفي وأبو نصر البغدادي في شرح
مختصر القروي الكل بإسنادنا الخلاف في الأولى ثم الركوب في حالة الزيادة المجبى إذا كانوا نزولا ولا يجوز أن
كان قريبا من العدو وفي التخصة فإن فصر فواركبا لا يصلح صلواتهم سواء كانوا من القبلة إلى العدو أو من العدو
إلى القبلة وهذا جواب ظاهر الرواية عن أصحابنا وفي المصنف في القكب واحد منهم عند انفارقه إلى العدو فسد
صلواته وفي المبسوط من ركب منهم عند انفارقه إلى وجه العدو فسد صلواته لأن الركوب على كثير بخلاف المشي
إلى العدو وللضرورة هم وأبو يوسف وإن أنكرته عتيها في زماننا فهو مجروح عليه بما روينا من الكلام مبني في تنبيه
الأدلة في معنى التركيب هو أن قوله وأبو يوسف آه جملة - عطوفة على ما قبلها لأن قوله وأبو يوسف مبتدأ
وخبره الجملة أعني قوله فهو مجروح عليه بما روينا ودخول القار فيها لتعلق الجملة الشرطية بالمبتدأ والاداء في قوله
وإن أنكره عطف على مقدر تقدير الكلام وأبو يوسف لم ينكره عتيه صلوة الخوف وإن أنكره فهو مجروح عليه
بما روينا ولكن كلامه لا يخلو عن نظر لأن أبا يوسف لم ينكره بشيء صلوة الخوف في زمان الرسول حتى يكون
حديث ابن مسعود مجتبه عليه لأن مراده بما روينا هو حديث ابن مسعود الذي قال والأصل فيه رواية ابن عمر
بل يمكن أن يقال هو مجروح عليه بما روينا في غير هذا الموضع منها حديث ابن العاص وأبو يعلى و
أبو داود وبنو سنان وثنائجي عن سفیان حدثني الأشعث بن سليم عن الأسود بن بلال عن ثعلبة بن نادم قال كنا
مع سعيد بن العاص بطرشان فقام فقال أقيم صلوات رسول الله عليه السلام صلوة الخوف فقال حذيفة بن اليمان
يهود لا ركة ويهود لا ركعة ولم يعضوا وأخرجوه أيضا للنساء وسعيد بن العاص كان عثمان رضي الله تعالى
استعمل على الكوفة وغزا بالناس بطرشان فافتحا وهي بلاد كثيرة المياه والأشجار شرقة كيلان ومنها ما رواه
أبو داود وغيره عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله تعالى عنه ثنا سليم بن إبراهيم ثنا عبد الصمد بن جبيب أخبرني
أنهم غزوا مع عبد الرحمن بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال صلى بنا صلوة الخوف وكأبلى بضم الباء الموحدة نأية
من بغر ظلم رعيان بنا لهمند ومنها ما رواه البيهقي عن علي رضي الله تعالى عنه صلواتنا بضم السين وغيره وقال وذكر
جعفر بن محمد عن بيان عليا رضي الله تعالى عنه صلى المغرب صلوة الخوف ليلة الهرة ومنها ما رواه أيضا عن طلق
قتادة عن أبي العالية عن أبي يوسف أنه صلى صلوة الخوف فهو لأصحابه رضي الله عنهم أقاموا بعد النبي عليه

وأبو يوسف
وإن أنكره عتيها
في زماننا
فهو مجروح عليه
بما روينا

من غير انكار احد فكل محل لجماع الموضع الثاني ان العلماء اختلفوا في مشروعية صلوة الخوف بعد رسول الله
عليه السلام فالجمهور على مشروعيتهما وفيهيب الحسن بن زياد الاولوي والمزني والابويوسف في روايت انهما
غير مشروعتين الا الحسن فالحجة عليه ما ذكرنا من حديث عذيفة مع سعيد بن العاصي اما المزني فعمل في نسخ
في زمان النبي عليه السلام حيث اخبرنا يوم الخندق وهو يوم وود جباري من يوم الاحد صليته ويوم الخندق متقدم
على المشهور فكيف نسخ المتأخر ذكره والنووي وغيره والابويوسف فانه عمل بقوله تعالى اذ اكنتم فيهم فاممت
الصلوة فقد بشر طائفة من صلوة الصلوة فاممتهم لان الناس كانوا يريدون في الصلوة خلفه بالاربعين فاممت
غيره فمشرعت بصفة الذباب والمحجبي على خلاف القياس لينال كل فريق نصيبا من الصلوة خلفه وقدر افع هذا في
بعده فلا يجوز اذ اذ ابيضته الذباب والمحجبي واجاب الجمهور في الرد عليه بما فعله الصحابة رضي الله عنهم بعده عليه السلام
وان سببها الخوف وهو تحقيق بعده عليه السلام كافي في حياته ولم يكن ذلك وليا لنيل نصيبا من الصلوة خلفه لان كل
المشي وترك الاستدبار فريضة والصلوة خلفه نصيبا فلا يجوز ترك الفريضة الا حراز الفضيلة ثم الآن يحتاجون الى
نصيحة كثيرة الجماعة فانها كانت اكثر كانت فممن عني قوله تعالى اذ اكنتم فيهم معادنتهم فيم تقابك في اقامته كما في قوله
خبر من لهم صفة وقد يكون الخطاب للنبي عليه السلام لا يقتضيه كما هو في قوله تعالى يا ايها النبي اذ طلقتم النساء كن في المحيط بالمسوط
مع ان الاصل عندنا ان تعليق الحكم بالشرط لا يوجب منه عند عدم الشرط بل هو موقوف على قيام الدليل قد قام الدليل في
فعل الصحابة بغيره فانه عليه السلام على جوده لم او نقول لما جاز للنبي عليه السلام بعد فجاز لغيره بذلك لعدا رخصة المريض ثم
اختلف اصحاب في نقل هذا القول عن ابي يوسف فقال في السبوط والفتي الجهاد انه قوله الثاني وقد رجع اليه وفي
الحديث وزياوات الشهيد وفي المرقية في اطلاق الرواية عنه من غير تعرض الى كونه قوله الاول والثاني وفي
والمزيد وشرحت مختصر الكرخي في نصيبه بعد اذ يحل ان هذا قوله الاول وقد رجع عنه ثم اعلم ان الجوز في الاول في
نقصان عدد الركعات الاربعة من الحسن البصري وطاوس حيث قالوا انها ركعة وقد ذكرنا وجهها في كل
الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين شرا وانما اختص الامام لانه لو كان مقيما نصيب
صلوة من اقدمي بواضعوا لان الامام هو الخليفة او السلطان وفي الاول باعتبار نيته لانيته الجند ولقبولنا قال
واحمد ومالك في المشهور وعن مالك لا تجوز صلوة الخوف في الحضر وقال صحابي يجوز خلفا لابن الماجنون فانه قال
لا يجوز نقل النووي عن مالك بعدم جوازها في الحضر على الاطلاق غير صحيح فان المشهور عند الجمهور كما ذكرنا وقال
ابن حزم ينسب في الحضر بكل طائفة اربع ركعات وفي المغرب يصلي بكل طائفة ثلاثا والثانية للامام تطوع ولو صلهم

فان كان

الامام مقيما

صل

بالطائفة

الاولى

ركعتين

وبالطائفة

الثانية

ركعتين

الحمد لله
 انصلى الله
 عليه
 وسلم
 صل
 انظر
 بالطائفتين
 ركعتين
 ركعتين

في العصر أربع طوائف يصلي بكل طائفة ركعة فسدت صلوة الطائفة الاولى والثانية لانها انصرفت في غير اذان
 الانصرفت فلا يرتفع لها فيه وصحت صلوة الثالثة والرابعة اما الثالثة فلانها من الطائفة الاولى لا درا كما ان
 الاول فقد انصرفت الى وانه واما الرابعة فلانها من الطائفة الثانية لانها ادركت في الشفع الثاني فقد انصرفت
 ايضا في اذانه ومن صلى صلوة ثم قام يقضي ما فاتة خلف الامام يقرأ فيما سبق لانه منفرد فلا يقرأ فيما لم يقرأ في
 الامام حكما وتقدم المأمون على ما سبق واذا لم يقرأ الملاحق يقف بقراءة الامام وان وقف اقل واكثر فلا يابست
 ومنه المنافع يقيم بقدر ما ينطبق عليه اسم القيام وقال النووي في شرح المذهب ذاب كل فرقته ركعة
 ونظر في اغما او بجي التي بعد ما فسخ جواز ما قولان وفيه عليها صحة صلوة الامام وجب البطلان بزيادة الاظهار وفي
 المعنى لابن قدامة لا يصح صلوة الاولى والثانية لانها فارقتاه بعذر وبطلت صلوة الثالثة والرابعة اذا علمنا
 ببطلان صلواتهما وفي المرتبة في لو كان الامام مسافرا والقوم قسامين يصلي بالطائفة الاولى التي معه ركعة فانه يقرأ
 بهتة العدد ووسلي بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم جاءت الطائفة الاولى فصلى ثلاث ركعات بغية قراءة اما الركعة الثانية
 فلا شك في اثم الا يقرأ فيها لانهم خلف الامام حكما وفي الاخرتين منفردون فيها وذكر الحسن في الموطأ انهم يقرأون
 فيما ذكر الحسن ان المقيم خلف المسافر لا يقرأ في الركعة فاما في رواية واحدة وان كان القوم فيهم مسافرا فليقرأ
 يصلي بالاولى ركعة فمن كان مسافرا بقى له ركعة ومن كان مقيما بقى له ثلاث ركعات ثم يغيرون الى بهتة العدد
 وتجمع الطائفة الاولى الى مكان الامام فمن كان منهم مسافرا يصلي ركعة بغية قراءة ومن كان مقيما يصلي ثلاثا بغية
 قراءة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرتين بفاتحة الكتاب لا يقرأ في الاول فاذا تمت الطائفة
 الاولى صلواتها فببيت الى وجه العدد ويجي الثانية الى مكان صلواتها فمن كان منهم مسافرا يصلي ركعة يقرأون
 كان مقيما يصلي ثلاث ركعات الاول بفاتحة الكتاب سورة والاخرين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ما روى
 ابن عليه السلام في النظر بطائفتين ركعتين شئ بهذا الحديث رواه مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قبلنا على رسول الله
 عليه السلام حتى اذا كنا بذات الرقاع الحديث وفيه ثم نفوي بالصلوة فصل بطائفة ركعتين ثم تقرأوا وصلي بالطائفة
 الاخرى ركعتين قال فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات وللقوم ركعتان ليس فيه ذكر النظر وهو عند ابى داود
 واخرجه بسند صحيح عن الحسن عن ابى بكر قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في خوف النظر فصل على بعض خلفه وبعضهم يقرأ العدد وفصل
 ركعتين ثم سلم فانطلق الذي صلوا معه فوقفوا موقف اصحابهم ثم جاءوا ذلك فصلوا خلفه فصل على بعض ركعتين ثم سلم فكانت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات واصحابه ركعتين واهل البيت ان هذا الحديث صريح في انه عليه السلام سلم في ركعتين وحديث

جاءه ليس سرياً فذكر لك حمله بعضهم على حديث أبي بكره ومنهم النودجي ومنهم من لم يحمله عليه منهم القزطبي وقال المنذري
 في مختصره قال بعضهم كان النبي عليه السلام في بعض سفره غير حكم سفرهم مسفرون وقال بعضهم هذا خاص بالنبي عليه السلام
 لفصله الصلاة خلفه وقيل فيه دليل على جواز اقتداء الفقه بالتفصيل واستغنائه عنه عليه السلام لم يسلم في السفر من كان في
 حديث جابر بن عبد الله عنه وقيل أنه عليه السلام كان مخيراً بين القصر والتمام في السفر فاختار التمام واختار من خلفه
 القصر وقال بعضهم كان في حضر بطن نخلة على باب المدينة وكان خوف فخرج منه محترساً وقيل قد يتقوى بذلك حديث آخر
 الباقى في المعرفة من طريق الشافعي أخبرنا الفقيه ابن علية وغيره عن يونس عن الحسن بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالناس صلاة الظهر في خوف بطن نخلة فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جازت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم
 وأخرج الدارقطني عن عتيبة عن الحسن بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كان محامراً النبي يجازي فتوى بالعصاة فذكره
 نحوه والاول صح الا ان فيه شائبة الانقطاع قال شيخ الشافعي مهبول والاثانية فضيلة عينية بن سعيد اقطاع الوط
 ضعفة غير واحد وقيل لم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف قط في سفره ولم يكن لحرب قط في حضر الا يومئذ
 ولم تكن آية الخوف نزلت بعد ولما ذكر الطحاوي حديث أبي بكره المذكور قال محمدان يكون ذلك كاف وقت كانت الصلاة
 يصلى مرتين فان ذلك كان يفعل والاسلام حتى نفي عنه ثم ذكر حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي
 فريضة في يومين قال والتلى يكون الا بعد الاباحة هم ويصلى بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب بالاثانية ركعة واحدة ثم
 وهذا قول جماعة اهل العلم وقال الثوري يصلي بالطائفة الاولى ركعة والاثانية ركعتين وهو واحد قول الشافعي واصحابه الاول
 وصلاً بالكل على رضى ليلة الهرير ففتح الهاء وكسر الراء من اللهاى صفتين سميت بذلك لانهم كانت لهم هرة عند كل بعضهم
 على بعض ذكر شيخ الاسلام وقال الشافعي الامام في المغرب بالخيار ان شاء صلى مثل نذبهنا وان شاء صلى مثل نذبهنا النبي
 فلو اخطأ الامام فصل بالاولى ركعة والاثانية ركعتين جازت صلاة الامام لانه لم يبرح مكانه وقال سمعون فسدت صلاته
 لانه ترك سنتاً وهو قول الشافعي فسدت صلاة الطائفتين اما الطائفة الاولى فلما نهره ففروا في غير اوان انفسهم وهو
 مفسد لوجود المشي من غير حاجة واما الطائفة الثانية فلما نهره في الاولى لادراكهم الشطر الاول قد انصرفوا بعد الثانية وهو
 اوان عودهم اليها فانصرفهم فسد للاعترض عن العبادة من غير علة وعودهم اليها فيفسد لا تقبل على الطائفة لوجوب ثلاث طوافات
 بالاولى ركعة فانصرفوا بالثانية لثانية فانصرفوا بالثالثة فصلوة الطائفة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جازية
 ويقضون ركعتين بقراءة بغير قراءة لانه لاحق فيها والاولى بقراءة لانه مسبق فيها ولو انه صلى بثلاث طوافات بكل طائفة ركعة
 فصلوة الامام تامة وصلاة الطائفة الاولى فاسدة وصلاة الطائفة الثانية والثالثة صحيحة هم لان تنصيف الركعة الواحدة

ويصل

بالطائفة

الاولى

من

المغرب

ركعتين

وبالاثانية

ركعة

واحدة

لان

تنصيف

الركعة

الواحدة

غير ممكن
فجعلها في الاول
اولى بحكم السبق
ولا يقاتلون
في حال الصلوة
فان فعلوا جللت
صلواتهم
لانه صلى الله
عليه وسلم
شغل عن
اربع صلوات
يوم الخندق
ولوحبار
الاداء مع
القتال
لما
تركها

غير ممكن شش تعليل لما قبله وتقريره ان الاصل ان صلى الامام بكل طائفة شطر الصلوة وشطر المغرب ركعة ونصف فثبتت
حق الطائفة الاولى في نصف ركعة ونصفها غير ممكن لانها لا تجزى فيثبت متم في كلهما فجعلها في الاولى اولى بحكم
السبق شش بذا كان جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال اذا كان الامر كذلك فما وجه تخصيص الطائفة الاولى كغيرين
فاجاب بقوله فجعلها اى جعل الركعة الواحدة التي هي الركعة الثانية في الاولى اى في الطائفة الاولى اى بحكم السبق
وفيه يدرك آخر وهو ان الركعة الثانية عطيت حكم الركعة الاولى في وجوب القراءة وضم السجدة والجهر بالقراءة دون
الثالثة والطائفة الاولى هي المنتهية بالركعة الاولى دون الطائفة الثانية هم ولا يقاتلون في حال الصلوة شش وقيل
ابن السلي قال الشافعي يقاتلون وعليهم الاعادة وقال ابن شريح لا اعادة عليهم وفي العامة للشافعي ثلثة اوجه في
الاول بطل رغبة صاحب المذهب والمذهبى ووافقه في الترجيح كثير من فحول الوقت بوزان مقتال المطاردة
احمد بن حنبل اخاره بن المنذر فان فعلوا ش اى فان فعلوا القتال في الصلوة هم بطبت صلواتهم وقال الشافعي
وما لك ولا يبطل نظاير قوله تعالى ولياخذوا سلاحهم والامر باخذ السلاح لا يكون الا للقتال وللهذا يجب اخذ السلاح في
صلوة الخوف عند الشافعي في قول ان كان في وضوءه فخطوان كان نظاير السلامة يستحب قتال حمزة وادود واجتنب المصنف
لاصحابنا بقوله لانه عليه السلام شغل عن اربع صلوات يوم الاحزاب ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها ش اى لما ترك البع
صلوات مع القتال وفيه نظر لان صلوة الخوف باثنت عت بعد يوم الاحزاب فان قلت روى عن ابن اسحاق والواقدي
ان غزوة ذات الرقاع كانت قبل غزوة الخندق وقد صلى رسول الله عليه السلام صلوة الخوف في غزوة ذات الرقاع
وقال لا تترامى فثبت ان صلوة الخوف كانت شرع قبل الخندق فلما ترك رسول الله عليه السلام الصلوة يوم الخندق لاجل
القتال لان القتال يمنع الصلوة قلت قال البيهقي لاجبة اهم لان صلوة الخوف انما شرعت بعد الخندق وقد جاء النص
في طريق الحديث بان صلوة يوم الاحزاب كانت قبل نزول صلوة الخوف رواه النسائي في سننه وابن شيبه وعبد الرزاق
في مصنفيهما لا يثبت في سننه والشافعي والبخاري والدارمي في سائرهم كلهم عن ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الحميد
بن ابي سعيد الخدري عن ابيه قال جئنا يومئذ من غزوة بدر الى ان قال وذلك قبل ان ينزل فربا لا ادر كبا ما وقال القاسم
عياض في اشناه الصحيح ان صلوات الخندق كان قبل نزول الآية فمضى ناسخه وكمل ان يعتد عن المصنف في استحبابه بالحديث
المذكور بانه اعتمد روى عن الواقدي لان هذا يختلف فيمن هذا قال المنودي قيل نهاى ان صلوة الخوف شرعت في
غزوة ذات الرقاع وفي سنة خمس من الهجرة قيل انها شرعت في غزوة بني النضير والحديث المذكور تقدم في اقتضاها
بويوم خمر الخندق في المدينة والاحزاب هم الذين ذكرهم الله في قوله اذا جاءكم من غيركم فممن نزل عليكم وذلك لان اهل مكة جروا

الاحزاب

الاخراج التواضعية من فوق الواوي من قبل المشرق بنو غطفان ومن اغل الواوي من قبل المغرب قرش قحوروا
وقالوا اسكون جلة واحدة متى يتاصل محررا فاسل الله عليهم سح الصبا في ليلة ثالثة ففتحت الثواب في وجوههم
وقلعت الملائكة الاوتاد وقطعت الاطناب اطفاة النيران والكفات القديرو ساحت الخيل بعضها في بعض فخر في
قلوبهم الرعب وكبرت الملائكة في جانب مدوهم فانهم سوا من غير قتال حين سمع رسول الله عليه السلام باقبالهم فخرج
على المدنية اشار عليه بذلك سلمان الفارسي رضي الله عنه واشتد الخوف وظن المؤمنون كل ظن وقال بعض المناقبين كان
محمد بن النور كسري وقصير ولا يقدر ان يذهب الى الغاية وكانوا ثم قريبا من شهر حتى انزل الله الفرة وذلك قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعمته اليكم انكم كنتم كفران فاسل الله عليهم سح الصبا وبنو المزمروا اي جنود
الملائكة الى قوله تعالى ورد الله الذين كفروا فيغيثهم لم ينالوا خيرا وكفى الله المؤمنين القتال اي بالريح والملائكة قال عليه
نصرت بالصبا والملائكة عاد بالدوهم قال شد الخوف ش يعني اذا كان الخوف اشد من الاول بحيث لا يتوكل لهم النزول
عن الاربعة لاجل هجوم العدو عليهم هم صلوا ركبا ناش احوال كونهم اربعين هم فرادى ش اي منفردون هم يؤدون بالركب
الى اي جبهة شاولا ش ويجعلون السجود اخفض من الركوع هم اذ لم يقدروا على التوجه الى القبلة ش هذا قيد الى قوله الى جبهة
شاولا وفي الزخيرة اذا اشتد الخوف صلوا ركبا لا قيا ما على قدامهم او ركبا ما مستقبل القبلة او غير مستقبلها قال القاضي
في الاكسل لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند ابى حنيفة وهو غلط منه ولا يجوز في جماعة عند ابى حنيفة والى ابو
وبه قال بن ابى السلي هم لقوله تعالى ان ختمتم فرجا لا وركبا ناش اي فان كان لكم خوف من عدو فسلوا ركبا لا اي طائر
وهو جميع رجل بالواشي لاجمع رجل قول او ركبا لا يجوز هذا لا ياء هم وسقط التوجه ش الى القبلة هم للضرورة
اي لاجل الضرورة هم عن محمد بن عبد الله ش اي ان ركبا هم يصلون جماعة ش يعني عند محمد بن جزيه قال ش
هم وليس صحيح ش اي قاله محمد بن هنادي خلاف ظاهر الرواية وهو غير صحيح هم لانهم لا يتحدوا في المكان ش اي في مكان
الصلاة وهذا لا يلزم الفصل بين المقتضى بين الامساك ليس بما كان للصلاة فليكون كما لو كان بينهما من الاطراف او حائل
وان صلوا ركبا لا والاربع تسيرون والاصل ان كل صلاة تجوز ركبا يجوز السير كالنفل وفي المحيط ولان السير كالنفل في
المحيط ولان السير فعل لاربع حقيقة وانما اضيف اليه معنى فاذا جاء الغد انقطعت الاشقة اليه بخلاف ما اذا صلى بمجوش
يفسد صلوة لان الشئ فعل حقيقة وهو ثمان بخلاف لاربع ليس يحصل في تلك الحال بل هو في جبهة
الصلاة وفي زيادات الشيد لا يجوز بالاياء في المعنى عند ابى حنيفة وعن ابى يوسف يجوز في حالة المشي بالاياء وبه قال لك
والشافعي ويصلون ركبا ومشاة في جماعة الخوف من العدو وسبع سوا فالما كف من السجود اذ لم يشطع النزول من الركبة

فان اشد
الخوف صلوا
ركبا فرادى
يؤمنون بالركب
والسجود الى
اي جهة شاولا
اذ الوثيق لا
على التوجه
الى القبلة
لقول تعالى
فان خفتم
فركبا او ركبا
وسقط التوجه
للضرورة وعن
ابن جزيه
انهم يصلون
بجماعة وليس
بصحح لانهم
لا يتحدوا في
المكان

يعلى بالأيام كالتألف من بعد وكذا كذا ساج في الجولان فعلمنا في الصلاة نصا كما لا يكون الركب الا يصلي في حاله
 السيرة اذا كان طالبا لعدم الضرورة وان كان مطلوبا يصلي للضرورة واذا راى اسودا اظن ان الله عذره فصولا وصلاة
 الخوف فافادها بالبل وبقرا ونعم تعليم الاعادة وبه قال المشافعي في قولنا بعد وافتقاره المزمع في قول لا يجب عليه الاعادة
 وبه قال لك ولو اشيا باربا من بعد وفحضرته الصلاة ولم يكن الوقت الا يصلي ما شيا وعنده المشافعي يصلي بالايام في تلك
 الحالة ثم يعيد الفرض على الدابة بعد المطر والصف في البداية فيكون اذا لم يقدر دابة على صلاة الخوف على ما وضعنا
 آخرها ولا يصليون صلاة غير مشروعة وعن مجاهد وطاوس بن الحكم والحسن قتادة وانما يصليون صلاة الخوف
 لركعة واحدة يؤمونها اياما وتروي بذراعين بياضيا وقال الضحاك فان لم يقدر واكثر كبرتين حيث كان جوبهم فقال
 اسحاق ان لم يقدر على الركعة فسجدة واحدة فان لم يقدر واكثر كبرية واحدة اخذ الاسلحة ليس بواجب وانما بالاسلحة
 صلواته بالنقص قال لك الحمد وادع عند المشافعي في جوب اخذ السلاح قولان الصحيح استحبابه وعدمه جوبه وفي التوسعة
 وكيف ما كان لا تبطل الصلاة بتركه فوجب فقهاء الامصار الى ان صلاة الخوف يصح بثلاثه افعال وامرهم وانحرجه
 العدو وتقل بوجوه بن ابي داود وعن المشافعي ان كل طائفة بثلاثه يقل عن المقر في مثله وفي المتن للمخارباته فطلعت منه ثلثه
 وقال بن حزم يصليها من ثمان من كل فردا وسلم ما يج اوسع او خمس وثلث ونارا او بمنون وميدان عا او خوف عطش او خوف
 زحف او متاع او ضلال طريق قال المنودي جى جائزة في كل قتال بين مجرمين اجبا كان قتال الكفار والبداهة وقطاع الطريق
 وكذا الصائل على الانسان بنفسه او مينا الدفع او كان مباحا قتال من تصدق بالمال او مال غيره ولا يجوز في الحرم
 قتال بل المعدل قتال بل لا بالالاخذ ما وقال القائل عصبته يجوز للغير من اذا اذ الكفار على الضعيف او كانوا امنهم من
 قتال وتخيرون الى ذرية الاطفال ولو كان عليه القصاص جوا العفو او يمكن غضبه فرب يصلي صلاة الخوف وتبعده المأمور
 وبه في غير شدة الخوف وعند مالك احمد لا يترخص في كل قتال هو حرام في قتال للمغنياني في صلاة الخوف ليست مشروعة
 في حق العاصي في السفر وفي الزبائيات لا يجوز الا انحراف بعد ما بال بعد وولت وال سبب الزهنة ولو شرعوا فيما ثم حذر العدو
 جاز الا انحراف في اوانه ولو انحرزوا على ظن العدو ثم بان انه ابل فهو المسموح به والصغوف استحسانا وفي المبسوط والسعي الامام
 في صلاة الخوف سجدة وسجدة الطائفة الاولى في سجدة وان في اتمام صلواتهم

باب
 المجتاز

باب المجتاز في بيان احكام المجتازة وبها المناسبة بين البابين من حيث ان الباب السابق في بيان حاله
 الخوف وبهذا الباب في حال الموت والخوف قد قضى الى الموت او الباب السابق في بيان حاله صلاة الحماية وبهذا في صلاة
 حاله الموت واما ما خيره في الباب عن الباب السابق في بيان الصلوات المطلقة الى الكمال وبهذا الباب في الصلاة

والابواب السابقة في الصلوات التي هي حسن بالمعنى في نفسها وبهذا الباب في صلوة حسن معني في غير ما قالوا اول تقدم على الثاني والجماع جميع جنازة وهي لفتح الجليل اسم للميت المملوك وكسرا اسم للتعش الذي يحل عليها الميت ويقال عكس ذلك كحاه صاحب المطالع ويقال الجنازة كسرا للميت وفتحها والكسرة شقاقا من خبر حتى اذا استذكره ابن فارس وغيره ومضاهيه في غير كسرة النون هم اذا اختصر الازل ثم كسروا النون وكسروا الضاد المعجمة قال في المغرب اختصر الرجل ما كان الوفاة حاضرة او لما اكتم الموت ويقال فلان اختصر من الموت قال منه اذا اختصر الرجل وفي النهاية حضر الرجل واختصر على المسمي فاعل اذا في موته وروى البخاري المعجمة وقيل هو لم يعجز وفي المحيط اختصر الرجل م في وفي موته وعلاماته ان تيرخي قدماه فلا يتقربان ويفرج الفخذين نصف صدقاه ويمتد عذبة النخبة لان النخبة تتعلق بالموت ويتردى على حدهم وبالي القبلة على شقة اليمين ش وعلية نيل الشافعي اكثر اصحابه به قال لك احمد ذكره مالك في رواية ابن قاسم سديد بن المسيب انكر على من فعل ذلك الجرم واداه اليه حتى عن ابى قتادة ان النبي عليه السلام من قدم المدينة سال عن المزار بن معمر رضي الله عنه فقالوا توفي واوصى ثلث ماله لك يا رسول الله واوصى ان يوجه الى القبلة بما اختصر فقال رسول الله عليه السلام اصابا الفطرة وقد روت ثلثة على ذلك ثم ذهب لي عليه قال اللهم اغفره وارحمه او غفرته وقد فعلت قال الحكم بن الحارث صحيح ولا علم في توجيه المختصر الى القبلة غير ذلك هذا ليس سادله على الصفة المذكورة وانما فيه مجوز الايصاء بالقبلة الى القبلة ولما حرم توجيهه حديث عمر بن قنادة وكانت له سمعة ان يمسك بالقبلة قال في شقة الشجرة باسمه واستقر في النفس التي حرم الله وكل الربا وكل اليمين والتبلى يوم الزحف وتدف المصنعات الغافلات الميمنة وعقوق الوالد بن المسلمين استكمال البيت الحرام قبلتكم احبارا واسوانا اخرجه بوداوكوفي لوصايا والنسائي في المحاربة وذكر ابو حنيفة بن شاذان في كتاب الجنائز لابي اني توجه المختصر ولم يذكر فيه اثر ابي حنيفة النخعي قال يستقبل الموت القبلة وعن عطاء بن ابي رباح نحو نبأه على شقة اليمين ما علمت احد اتركه سنة علم اعتبارا بحال الوضع في القبر يعني بغير توجيه من شرف علم الموت الى القبلة على شقة اليمين اعتبارا بحال وضع الميت في القبر توجه القبلة على شقة اليمين قال لا تازي لانه السنة ولم يبين السنة كيف هي وقال السنن في الاضطجاع على ستة افلاع اضطجاع في حالة المرض فانه يضطجع على شقة اليمين عرضا للقبلة واضطجاع في حالة الصلوة المضطجع قد ذكر واضطجاع في حالة النزح فانه يوضع كما يوضع في حالة المرض اضطجاع في حالة الغسل بعد ما مضى بوجبة فلا رواية فيه عن اصحابنا كيف يوضع على التخت الا ان العرف فيه يضع مستلقيا على فخاه بطلا نحو القبلة كما في حالة الصلوة واضطجاع في حالة الصلوة عليه فانه يضع مقبضا للقبلة على فخاه واضطجاع في حالة النوم في الموضع فانه يضع على شقة اليمين كما في حالة المرض قلت هذا كالمعرف والقياس لم يذكر فيه اثر واحد يثبت ان المصنف

اذا اختصر
الرجل
وجه الى القبلة
على شقة اليمين
اعتبارا
بحال الوضع
في القبر

لأنه اعترف
والتحليل بولاد
الاستلقاء
لأنه ليس
مخرج الروح
ولا دل هو
السنة لقن
الشهادتين
لقوله
صل الله
عليه
وسلم
لقنوا
موتكم
شهادة
لا اله الا الله
والسوراد
الذي نصب
من الموت

تأس على اضطجاع الميت في قبره وهذا الشرح ذكره كس بها وذكر صاحب الدرر اية فيما حديث البراء بن عازب المذكور
انفا وقد استوفى الكلام فيهم لانه اشرف عليهم هذا تحليل قوله اعتبارا لاجال الخلق في القبر لانه لان المختص
اشرف على القبر والاشرف على الشيء له نومه وما قرب من الشيء يأخذ حكمه والمختار في بلادنا من الاربها ما رواه الله هم
ش اى استلقا الموضع على قفاه هم لانه لا يخرج الروح لان الاستلقاء ليس يخرج الروح وبه قال شافعي في قول
شرح الوجيز ويطبق على قفاه وفي المحيط والاسباجي وغيرهما ان يعرف انه يوضع مستلقا على قفاه وقد رواه الى القبر
قالوا هو ليس يخرج الروح ولم يذكره اوجه ذلك لا يمكن معرفته بالتجربة وهو سهل التمييز شديدا عقيب الموت ومنع
اعضائه من رفع راسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة ورون السار وبه قطع الجوسي والغزالي من الشافعية قال امم الحزبن عليه
عمل الناس قال بوبكر الرازي هذا اذا لم يشق عليه فان شق تركه حال والمزمع الا يوجهم والاول هو السنة ش اى
نوجه الى القبلة على شدة الايمن بولسته ولم يبين السنة ما هي هم ولقن الشهادتين كذا بالافراد ونظما القدر روى القن اشهاد
بالتشبيه وقال سفيان في لقن الشهادتين ونظما المختصر ولقن الشهادتين وهو المراد ايضا هنا وفي نسخة الا تترى سفيان
الشهادتين ثم فسر قوله لا اله الا الله وقوله اشهد ان محمدا رسول الله وقوله السوراد بلقن الافراد ثم قال وبه في المحيط
والمبدل والاسباجي وشرح المختصر اللغوي والتجريد وجوامع الفقه وجبر مطلوب والتقنية وفي المفيد والمزيد والتخفة و
الينابيع المنافع ولقن الشهادتين وهو الصواب واكتفى فيما تقدم شهادته التوحيد لان الشهادتين بالرسالة تتبع لهما لا يابل
به ورون الشهادتين الثانية ولهذا لم يذكر الثانية في الحديث الذي يأتي بعده وبكذا اختلف كتب الشافعية وفي الذخيرة
للكاكية والمعنى للمناجاة لقن قوله لا اله الا الله ورواه جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
من هذا ان نسخة المصنف بالافراد الا تترى اصلح وانه بالتشبيه فهم لقوله عليه السلام لقنوا ستونكم شهادة ان لا اله الا الله
ش هذا الحديث روى عن ابى سعيد الخدري عن ابى هريرة وجابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
ابن عباس بن مسعود وعائشة رضي الله عنهم وحديث الخدري عن الجماعة ما خلا البخاري وحديث ابى هريرة عن مسعود بن مسعود
وحديث جابر عن الطبراني في كتاب الدعاء له من فوائده العظيمة في الضعفاء واعلم بعد الوهاب بن مجاهد وحديث عبد
بن جعفر عن الزبيري في مسنده وحديث عبد الله بن عمر عن شاذهان بن في كتاب الجنازة وحديث وأمة بن الأشعث عن
ابى نعيم في الحديث وحديث ابن مسعود وابن عباس عن الطبراني وحديث عائشة عن الطبراني في الضعفاء فواضحه وعنده النساء
لليضا ونظما القنوا بكم هم والمراد بذلك الذي قرب من الموت ش بطريق المجاز باعتبار ما يؤول اليه وذلك لان القن
معرفة ما يطاوله القن ومحصل ذلك من الميت مهمل فالامر به حقيقة يكون امر للمعاجز عند العقل باه فوجب حمل على

هذا المعنى فان قلت عند الائمة هذا على حقيقة لان الله تعالى يحويه على حارت به الامام فله على الجواز قلت لان
 القسم من ذلك ان يكون آخر كلام الميت كلمة الشهادة فالتسليم في قبره لا يساويه لم يتم وقد قال عليه السلام
 من كان آخر كلامه قول لا اله الا الله دخل الجنة وعاء البويرة واخرجه بن حبان وعزاه بن الجوزي للبغلي كينك
 فانه ليس فيه وجوب الطل في من التفت عليه وليس كمن لم يفت عليه بل يذكر من يديه او اذا قال مرة لا تعاد عليه
 الا ان يحكم ولا يقال له قل في شرح الوجيز والشرح عليه لا يعاجل بذكر من يديه وبهذا التلقين مستحب بالاجماع واما التلقين
 بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية وعندنا في استصحابنا ان لم يكن بعد الموت فيقال يا عبد الله اذيا الله الذي ذكر
 ما خرجت عليه من الدنيا من شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق والنار حق والبيت حق وان
 الساعة حق آية لا يريب فيها والى الله حيث من في القبر واكبر رضى الله عنه بالاسلام ديننا وبمحمد صلوات الله عليه وسلم نبينا
 وبالقرآن المأبى والكعبة قبلتنا وبالمؤمنين اخوانا الظاهر قوله عليه السلام لقنوا موتاكم كذا في شرح الوجيز قلت روى الطبري
 عن ابي امامة رضى الله عنه انه قال مات فلان فقلت يا رسول الله عليه السلام ان يصح بيتا ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 اذا مات احد من اهل بيته فتم التراب على قبره فليعلم احد على راس قبره ثم يلقن فلان بن فلان فانه يسمعه ولا يصحبه
 يقول يا فلان بن فلان فانه يستوى قاعدا ثم يقول يا فلان بن فلان فانه يقول رشدنا يرشدك الله ولكن
 لا تشعرون فليقل اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واكبر رضى الله عنه
 ربا وبالاسلام ديننا وبالقرآن المأبى ان منكم ولا يخذل واحدنا بعبادة صاحبه يقول انطلق بنا يا ابي عبد الله عند من
 حجة فقال جلي رسول الله فان لم يعرف امه قال فليقل الى امه حوا عليه السلام يا فلان بن فلان اسناد صحيح وقد رواه
 الصنف في احكامه كذا قيل لكن الراوى عن ابي امامة سعيد الاذوى وقد بنى ابن ابي حاتم وفي وجيزة النعمان و
 نتاوى الخطيب في بعض المشايخ التسليمين بعد الدفن ولا اراه يفعل قلت وكيف لا يفعل وقد روى عن عليه السلام انه امر بالتلقين
 بعد الدفن فيقول يا فلان بن فلان او يا فلانة بنت فلانة وبيك الذي كنت عليه الى خيرا ذكرناه في شرح الوجيز
 وقال الحلواني لاسنى ولا يورثه قال قاضي خان ان كان التسليمين لا يقع الا بعد الدفن فيجوز وحكى عن طه الدين
 المصنفي ان التسليمين لبعض الائمة من السلف بعد دفنه وادعى ان التسليمين هو ايضا بعد دفنه كذا في عباب المنتهى هم فاذا
 مات شخص اى المتخلف من شيوخنا من نفع الامم ثمانية لم يورثوا هم ونحو مناهش يعنى المطبق بخلافه هم بذلك
 ش اى شيوخنا من نفعهم يعنى هم جري التوارث من الائمة على ذلك وفى تفسير البصائر ما يورث منها
 ما خرج من مسلم في سيرة من ام سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد غسق بصره فانضمض الحديث

فاذا مات مشد لهما

وعن عيناك بذلك

جوى التوارث

ورواه ابن ماجه عنه عن شداد بن اوس قال قال رسول الله اذا حضرتم موتا لم فاعضوا البصر فان البصير الروى
 وقوله اخيرا فان الملائكة تؤمن على يقول اهل البيت ورواه احمد في مسنده واهل بن حبان بفرقة بن سويد احدثوا
 وايضا فممنه بسم الله على ما رواه رسول الله ويروى على وقاه رسول الله اللهم يسر عليا امره وسهل عليه ما بعده وسدد
 بهما لك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه هم ثم فتيه فيستحيين شئ اى فيها ذكر من شد اللحيين نعمين نعمين تحمين مودة
 الميت لانه اذا ترك التعميم بقي فظلم المنظر في العين ان الناس في ترك شد اللحيين كما ينح من قول الامام في جوفه والماء
 عنده غسله وشايعا به عريته من فوق راسه وفي المتن في العين الميت عشرة اشياء يوجه الى القبلة على قفاه او
 يمينه ويدها اعشاه ويغض عيناه ويقرأ آيس عنده ويوضع عنده من الطيب ولين كلمة الشهادة ويخرج من عنقه
 الى النقص والانشاء والجنب يوضع على بطنه سيف او راية للملائكة ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع ويكفي في
 كتب اصحابنا شافعي ذكره الله قرارة القرآن عنده واصحابنا كرهوا القراءة بعد موت حتى ينسل ويحمل على سائر الروى
 حتى لا يغيره ندوة الارض من تحتها وسع قاضيه ان والابن بكلمة من الحائض واجب عند موتته ثم المستحب ان
 ينجل في جهازه ولا يوغر ويحب ان على المريف ليق العلمة واعلمهم سياسته وابقا بهم ويذكره بالتوبة من الجنات
 والمظالم وبالوصية واذا رآه قد نزل به معا بل حلقه بان ينظر فيه بار او مشا بار مدي في سقية بقطنة ونحوها
فصل في غسل اى هذا الفصل في بيان غسل الميت وهو شق الغن في بعض النسخ فصل في غسل الميت
 ولما بين ما يفعله في وقت احتضاره شرع يعنى ما يفعله به بعد موته فبدأ بالغسل لانه اول ما يفعله بالميت ثم
 ذكر فصل التلقين ثم فصل الصلوة ثم فصل طهارة غسل الدفن على الترتيب الخارجى ليوافق ترتيب الوضوء وقال الشيخ
 ابو نصر البغدادي رحمه الله تعالى الاصل في وجوب غسل الميت ان الملائكة عليهم السلام غسلوا آدم عليه السلام
 وقالوا الولد بهذه سنة موتاكم وغسل النبي عليه السلام حين مات وفعل ذلك المسلمون بعده وقال صاحب الدرر
 هو واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة وتفرع من المعنى اما السنة فخاروى عن ابى ابن كعب صلى الله عليه
 عليه السلام انه قال ان آدم عليه السلام لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة بمحطوطه وكفنه من الجنة فلما مات غسلوه
 بالماء والسدر ثلاثا وكفنوه في وتر من الثياب وصلوا عليه عند البيت وآمهم جميعا بل عليه السلام وقالوا هذه
 سنة ولد آدم من بعده وروى انه عليه السلام قال لام عطية حيث قويت انبئة رقية اغسلوها وترثا ثلاثا و
 خمسا واكثر ان راين وقال باء وسدد وقال عليه السلام المسلم على المسلم ست حقوق وذكرتها اذا مات ان
 يغسله واحببت الامة على هذا وما المعنى ان الميت في الصلوة بمنزلة الامام حتى لا يميز الصلوة بدونه وهذا شرط

ثم فيه تحريم
فصل في الغسل

الغسل

تقدم على القوم وطهارة الامام صلوة القوم والان ما بعد الميت حال العرض على الرب والربيع عليه فوجب عليه عليه
 بالنفل تغليبا للرب وفي شرح الوجيز الغسل والتكفين والصلوة فرض الكفاية بالاجماع انتهى فقلت حديث أبي بن
 رواه عبد الرحمن احمد في السنن والفظان آدم عليه السلام غسلة للملكه ولقنوه وظلوه وحضر بالمد واليد واولوه
 ثم دخلوا قبره فوضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من قبره ثم حمله على التراب ثم قالوا يا نبي آدم هذه سكتة رزاه النبي وقد
 ام عطية اخرج البخاري وسلم واختلف المشايخ في سبب غسل الميت قال بعضهم هو الحدوث فان الميت لا يغسل
 من اصله والنبي يغسل لا اعتبار الاربعه في الحق وتكره سبب الموت لا يكره وقال الشيخ ابو عبد الله الموصلي وهو في
 المشايخ العراقي يقولون انما وجب تغيب الموت اذ لا دوى له ومن سبب غسل الميت انما هو ان الميت لا يغسل
 فيما دوى في الحيوة المبرأع لو وقع فيما بعد غسله لكان لعل ميتا على قبل غسله فوضعه في القبر فغسله في القبر
 عن محمد بن شعيب عن النبي ان الدوى لا يغسل بالموت كذا في الحديث لما لم يكن له دوى في حياته فغسله في القبر
 حكمه نجاسة بالموت وقول أبي عبد الله هو قول العامة وهو لا يظهر وعند كل واحد من ذلك وجه في خلافه في
 تجسيس الموت وقال بعض الحكماء يغسل بالموت لا يظهر بالغسل فيجب غسل الميت في القبر في حياته في حياته
 باطل بلا شك هم واذا ارادوا غسله شرب ففتح اغني عن غسل الميت هم وضعوه على سريره فيصير امارته على القبر
 الماء عنه الى غسل واختلف في كيفية الوضع قال لا يجزيه وصاحب شرح الطحاوي يؤمن بتغليبا على القبر نحو الصلوة
 كالمحقة ومثله قال بعض ائمة خراسان واختاره بعض اصحابنا انه يوضع مستقيما ضاكما يوضع في القبر وقال جمهور
 الاصحاب انه يوضع كما تيسر وفي التختة يوضع على شقه الايسر حتى تبدأ الشقة الايمن في الغسل ثم على الايسر قال لا يجزيه
 لا رواية عن اصحابنا في ذلك والعرف ان يوضع على الشق على القبر على ثوبه على ثوبه على ثوبه فخرقة شرب
 ستر العورة واجب على كل حال والادوم محرم حيا وميتا لا تترك له الا ليل للرجال والنساء والنساء على الرجال الاجابة
 بعد الوفاة وقد عرف فيما مضى من العورة انها من السرة الى الركبة والركبة عورة عن يداها وجوار الاسفل ولكن ظاهر الرواية
 خلاف هذا انما اليه بقوله ومكتبة بستر العورة الغليظة شرب وهي القبل والدير وعليه الفتوى انما لا يغسلهم هو الصحيح
 من المذهب به قال مالك ايضا ذكره ايضا في المدونة واحترز عن رواية النوادر فانه قال فيه يوضع على عورة
 خرقه من السرة الى الركبة وفي المبسوط وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يوزر بارز اسافل كما يغسله بجوته اذا اراد الا
 وفي ظاهر الرواية قال الشيخ عليه غسل ماتحت الاناء فيلتنفي ستر العورة الغليظة بخرقة ثم يسيير اشرب الى ليل تيسير
 على الفاسل ومنه البدر في الغسل عورة تحت الخرقه بعد ان يكف على يده خرقه ويخفي عنه الى خفيقة كما كان

وإذا أرادوا

غسل الميت

على سريره

ليصير الماء

وجهه الذي

على راسه

فإذا لم يلبس

الستر يلقى

بستر العورة

الغليظة

هو الصحيح

تيسيرا

يفعل في حال حيوته وعند حال النجس وفي المحيط والروضة لا ينبغي غسله بل يمسح عليه بيده قبل
 يسجل الغسل على سبعه خمرية ثم مسح اسنانه ولها فة وليته ويدخلها في منقوبه ايضا ثم يمسحها ثيابا لكي يسهل التنظيف
 ثم اتي بتطيف الميت وعن مالك مثله وهو ظاهر قول حماد بن عمار بن سيرين وقال الشافعي واحمد بن حنبل
 المستحب ان يغسل في قميص واسع الكمين وان كان ضيق الكمين خمرية لانه عليه السلام غسل في قميص ليس
 عند راية غسله وصرح به المسعودي والرافعي ويدخل الغسل يده في كمه ويغيب الما من فوق القميص ويغسل
 من تحته واستدل على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله وعليه قميص يصون الما عليه
 ويدلكونه من فوق القميص واه ابو داود وقال النووي اسناده صحيح قلت قيل له ضعيف ولكن سلمنا صحته
 فنقول كان ذلك من خصائصه عليه السلام يدل على ذلك ما رواه ابو داود وعن عباد بن عبد الله بن الزبير قال
 سمعت عائشة رضي الله عنها تقول لما ارادوا غسل النبي عليه السلام قالوا والله ما ندري انجزه رسول الله
 عليه السلام من ثيابه كما انجزه موتانا او تغسله وعليه ثيابه فلما اتموا القميص عليه السلام غسلوه حتى لم يبق من ثيابه الا
 ذوقته في صدره ثم كملوه من ثيابه البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله عليه السلام وعليه ثيابه
 فقاموا الى رسول الله عليه السلام فغسلوه وعليه قميص يصون الما فوق القميص دون ايديه وكانت عائشة
 رضي الله عنها تقول لو استقبلت من امرى ما استبريت ما غسله الا ساهه يعني لو علمنا ان رسول الله عليه السلام
 يغسل بعد الوفاة ما غسلنا الا نحن وبها يدل على ان عبادتهم كانت تتجدد بموتهم كان في زمان رسول الله عليه السلام
 عند غسلهم ونقص من ذلك النبي عليه السلام لابل حترامه وتطعيمه ولانه اذا غسل في قميصه غسل القميص باخرج
 منه وقد لا يطهر بصلب الما عليه ثياب الميت به بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مامونا في حقه لانه كان
 طيبا حيا وميتا على ان مذهبه خلاف ما فعل رسول الله عليه السلام فانه لم يغسل القميص عند غسله بل غسل في قميص
 الذي مات فيه ان صح الحديث بهم ووضوؤه من غير مضمة واستنشاقه من تشديد العناد من اجزائه التي
 وفي المبسوط ويبدأ بالميا من وضوؤه وقال صاحب المغني ولا يدخل الما فاه ولا منقوبه وفي قول اكثر اهل العلم
 وهو قول سعيد بن جبير والشافعي والناوري واحمد وقال الشافعي يفيض في قميصه كما يفعل الحي قلنا المضمة اذلة
 الما في داخل القميص ولا استنشاق او خال الما في الانف وجذبه الى الحيا ثم وهذا كله متعذر وقال النووي
 المضمة جعل الما في فيه قلت هذا خلاف ما قاله اهل اللغة وقال الجوهري المضمة تحريك الما في القميص والمام
 الحزين لم يصوب من قال مثلما قال النووي وفي المحيط والروضة فرق بين الميت والمجنب في الغسل في خمسة

ونزموثيا كيد ليكنهم للتنظيف
 ووضوؤه من غير مضمة
 واستنشاق

اشياء ولا يحسن من خلاف الجنب الميت لا يشف بخلاف الجنب الميت يدان غسل يديه وفيه خلاف الشافعي
 والميت لا مسح برأسه كذا روى عن محمد في النوادر ومثله في الايضاح وقال خواهر زادوني شرح المبسوط الصحيح ان
 الميت كالجنب في مسح الرأس الميت لا يؤخر غسل جلبيه بخلاف الجنب وفي مبسوط شيخ الاسلام الصحيح ان الجواب في
 غسل الرجلين احد وقال الجمل اسي هذا الذي ذكرني حق ابايغ والصبي العاقل اما في الصبي الغير العاقل لا يؤخر وضوء
 الصلوة لانه كان في حيوة لا يصلي هم لان الوضوء سنة الاعتسال غير ان اخراج الماء من تحت الشعر من القدم الا انهم متعذرون في ذلك
 شرا في المصنفة والاستنشاق هم ثم يفيضون الماء عليه اعتبارا بحال الحيوة شرا في يفيضون الماء على الميت ثلاث
 مرات كما في حالة الحياة هم ويحجر سريره وترأش اي منبر وفي المنزب جبرته وواجبه اذا سجد في طيب بعود واجز
 وفي تحميمه يغسل بذا عند ارادة غسله احتراما للكرامة واكرام للميت قيل المراد من التجميد ارادة الجرح والسرير وترأش
 واحدة او ثلاثا ونجا وقال لا يستحب ان لا يزاد عليها تحمين الوتر لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر واحدة
 في مسنده من حديث نافع عن ابن عمر فروما وسكت عنه وروى البخاري وسلم مع حديث ابن هريزة قال قال رسول
 عليه السلام ان الله تسعة وتسعين اسما لله الا واحدة من احصاها دخل الجنة انه وتر يحب الوتر وروى الاربعة واحمد
 عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اهل القرآن اوتروا فان الله وتر يحب الوتر قال لزيد بن مسعود
 بن خديجة في صحيحه وروى البخاري عن ابن سعد الخدي بن خزيمة عن ابن عمر فان قلت المراد من السرير قلت ذكرني في التبر
 ان المراد من السرير الجنازة فيجوز السرير الكفن وقد ترك الناس التجميد على الجنازة في ديارنا فبقي التجميد على الكفن
 وفي الكفا في معنى قوله ويحجر لومي قوله حويرة كسفير تحت بردة وقال صاحب الدراية وسياق كلام المصنف يدل على ان
 المراد من السرير التخت الذي ينيل عليه الميت وقد صرح في المجمع بقوله غسل على سريره هم لما فيه شرا في التجميد عليه
 قوله ويحجرهم من تعظيم الميت شرا واكرامه بالراحة الطيبة ولدفع الرطوبة الكريهة هم وانما يحجر وترأش
 لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر شرا قد مر الكلام فيه القاص ونيل الماء بالسدر شرا في من الاغلا من غسل
 والغليان لانه لا نزع والسدر ورق شجر البنيق وهو عود كرهت اشفافه في بعض الحنابلة الماء المسخن وخبره ما ذكره
 في الجواهر وفي المحلى من كتب اشفافه قيل المستحسن اولى بكل حال وهو قول سماق وفي الدرر في عند الشافعي وحمد
 الماء البارء فحصل الا ان يكون عليه وسخ او نجاسة لا يزول بالاماء الحار او يكون البرد شديد الا ان البارء ويشك في
 والحار ينجيه والميت استرخى فلو غسل بالماء الحار زادوا شرا في فقيضة الى التبريد فحصل الا ان كان فكان البارء او لم
 قلت الحار اولى لان المتعذر منه غاية التطهير او بالوضوء شرا في غير الماء المسخن وسكون الماء بعد الضاء والمبرور هو الاشارة

لان الوضوء
 سنة الاعتسال
 غير ان السرير
 منه متعذر
 ثم يفيضون
 الماء عليه
 اعتبارا بحال
 الحيوة
 سريره وترأش
 من تعظيم
 الميت وانما
 يغسل الوتر
 صلى الله
 عليه وسلم
 ان الله وتر
 يحب الوتر
 ودفعي الماء
 بالسدر
 او بالحر من

سأله
في التطهير
فان لو يكن
فالماء القراح
لحصول اصل
المقصود ويصل
راسه وحقيقته
بالخطي ليكون
انظف له ثم
يضجع على شقه
الايسر فيغسل
بالماء والسدر
حتى يرى ان
الماء قد وصل
الى ما يلي الثفت
ثم يضيغ على
شقه الايمن
فيغسل حتى يرى
ان الماء قد وصل
الى ما يلي الثفت
لان السنة
هو البداية
بالميامن

من مائة في التطهير ثم اى لاجل المبالغة في تطهير اليتم فان لم يكن شئ اى السدر والاشنان هم فالماء القراح
شئ يفتح القاف وهو الناحية قوله الماء سبعة والقراح صفة والخير مذون اى فالماء القراح مستعين هم حصول اصل المقصود
شئ بالخطي لان الماء هو الاصل في باب التطهير وهذا الترتيب الذي ذكره يوافق ميسوط شمس الايمه ولا يوافق ميسوط
فخر الاسلام المحيط لانه ذكر فيها اولاً بالماء القراح ثم بالماء الذي يطرح فيه السدر ثم في الثالثة يجعل الكافرو في الماء فيغسل
في المرة الاولى والثانية بالماء القراح والثالثة بالسدر وقال الشافعي فيغسل السدر بالاولى وبه قال ابن الخطاب بن
الحنابلة وعن احمد فيغسل السدر في الثالثة كلها وهو قول عطاء الخفي واسحاق وسليمان بن حرب رحمه الله هم فيغسل السدر
وحقيقته بالخطي شئ كبشر الخمار المعجزة ويوطى العراق لانه مثل الصابون في التطهير وللشافعي في استعمال السدر والخطي
في غسل الحية ورأسه وجهان وقال ابو اسحاق ره الروزي المقصود من اغسل التطهير فيجب ان يستعان بما يزيل فيه
التطهير والا طهرانه لاستعمال سبب لانه سالب للتطهيرية قلت لانهم ذكروا في التطهير بقولنا قال احمد وكره بن
سير بن الخطمي الا ان لا يجر سدرهم ليكون انظف له شئ اى يكون غسل اسه وحيته بالخطي انظف له اى للميت هم ثم يضيغ
على شقه الايسر شئ اى على جانبه الايسر وذلك ليكون بداية اغسل من الميت لانه اى السنة هم فيغسل بالماء والسدر
حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الثفت منه شئ اى بالخمار المعجزة لا بالماء لان المهمة توهم ان يغسل ما يلي الثفت يجب
في الجنب الميت المتصل بالثفت اما المعجزة فيغسل الجنب المتصل منه اى من الميت وقال ابن سيرين فيغسل شق وجهه الايمن
ثم الايسر ثم منكبه الايمن ثم الايسر ثم فخذة الايمن ثم اليسرى ثم الساقان كذلك ونفعل كذلك اجزاء ولا يترك
الميت على مبه فيغسل ظهره وعن ابى ذئبة رضى الله عنه في غير رواية الاصول انه يقعد في سبع بطنة اولاد وهو قول الشافعي
ثم يغسله بعد ذلك وفي الذخيرة للمالكية فيغسل جنبه الايمن الايسر غسلة واحدة فيغسل ثلثيها ثم يضيغ على شقه الايمن
فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الثفت منه لان السنة هى البداية بالميامن شئ فيه حديث عايشة كانت
رسول الله عليه السلام معجزة التيامن في كل شئ حتى يغسله وتجره رواه الجماعة وحديث من ام عطية رواه الجماعة ايضا
واللفظ البخاري قال لما غسلنا انبته رسول الله عليه السلام قال الله ونحن اغسلها ابدوا بميامنها ومواضع الوضوء
منها وهذه البنت هى زينب زوج بن العاص وهى الكبرى بنته وصح في رواية سلم عن ام عطية قالت لما مات
زبيب بنت سوان رضى الله عنه قال غسليها في ثوبين ابي داود ومسنده احمد واما شيخ البخاري الا وهو
انما امر كل قوم ان يجره عن ابن اسحاق وقال المنذرى في غسلة فقهية محمد بن اسحاق وفيه من يري بشيخه والصحاح
ان هذه السنة في زبيب لانهم كانوا يسمونها ثوبين ورسول الله عليه السلام قائم به وهو ما تقدم اعلمه

والكافور
على مساجد
لأن الطيب
سنة والمسا
اولى بزيادة
الكرامة
ولا يسرح
شعر الميت
ولا يحيطه
ولا يقص
ظفره
ولا يشعره

والحنوط ما يخلط من الطيب لكان الحرق في وجوه الناس من غلظته ومنه الحريق ان يود لما استفتوا بالانذار يكفون بالانذار
ويكفون بالانذار كذا يحفظون في الحيط لا يابس سائر الطيب في الحنوط غير الرضوان والورس في حق الرجال ولا يابس
في حق النساء فيل في المسك اجازة اكثر العلماء وامر به على روم واستعمله انس بن عمرو بن السيب قال مالك والشافعي
واسحاق وكثيره عطاء الحنوط وقالوا جميعهم القدانة سنة واستعماله في حنوط النبي عليه السلام حجة عليهم وفي الروضة ولا يابس بان
يسجل المسك في الحنوط وفي الصحاح الحنوط ذرية وهو طيب لميت هم والكافور على مساجد شئ ابي وسجل الكافور على
مساجده وهو جمع مسجد ففتح الجيم هي الجبهة والناف واليدان والركبتان والقدمان رواد البيهقي عن ابن مسعود قول
النعني المساجد اولى لهذه الكرامة ومن زفر يده على منية وانف وانه اجابوا الله ودعاهما قال امام الحرمين وذراعيه عليه السلام
لظفر الدوام وبالكافور يسجل طيب الرأس ويذوقه كروهما عن الميت وفيه عزيل وتغيب للميت وعظ للميت من اسرار آفة
والفساد وتقوية وينزل الالساك والدوام وكبره احد وقال تليف العنق وما سمناه الا في المساجد وقال النعني يوضع الحنوط
على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين وفي المنية وان لم يفعل لا يضرب قال ابن الحزمي والقرا في ميتة في المرة الثالثة
شئ من الكافور قال وقال ابو حنيفة لا يستحب قلت تعليمها ذلك عنه عطاء من التغطية شئ ابي تطيب الميت او التطيب
سنة والاول هو الاظهر منها واستمر في حديث ام عطية المنج في الكتب قال ابن عليه السلام غسلها ثلاثا او خمسا وجلن في
الآخرة كافورا وفي حديث عبد الله بن نفل اذا نامت فاجعلوا في آخر غسلي كافورا وكفنوني في ثوبين قميص اخرجها الحاكم
وسكت عنه وفيه حديث ابي بن كعب المتقدم في قصة آدم عليه السلام واخرج ابن شيبه في معناه وعن علي روم كان عنده
مسك فادعى ان يخط به وقال بفضل منوط رسول الله صلعم رواد الحاكم ايضا وسكت المساجد اولى بزيادة الكرامة هذا
كان جواب من سأل بهتد تقيده ان يقال لما كان الطيب سنة فبالا تضييع المساجد دون سائر البدين فاجاب عنه بقوله
هم والمساجد كوشش يعني من غير ما هم بزيادة الكرامة شئ لاسنا الاعضاء التي عليها قوام البدن وفي الروضة ولا يابس
بان شئ من مزارقه كانه وفمه وسامعه بالقطن ان يجعل القطن على وجهه جوز الشافعي ذلك في ذبيرة وتجب شئ من شئ
الاسيما في عن ابي حنيفة لا يابس بان شئ من مزارقه كالدبر والقبل والا ذنين والعم في المرفعا في قال بعضهم ولا يابس بان
يسجل القطن في صلح اذنيه هم ولا يسرح شعر الميت ولا كنية شئ التسيح محل بعض الشعر عن بعض قيل تخليد بالمشط وقال الشافعي
سرح شعره ولا يمسح بالمشط واس اذا كان ملبدا هم ولا يقص ظفره ولا شعره شئ ولا يحلق عانته ولا يمتف ابطة ولا تجر به
قال محمد بن سيرين ومالك وقال ابن المنذر هذا احب الي وقال الاوزاعي يقص الاظفار اذا طال ولا يقص غير ذلك فيها
خلاف الشافعي وذكر في البيان في ثمانية ثلثة اوجه احد بالاختين ث في نعتين الثالثة ثلث الكبر للصغرى وله قولان

في غير النخاع القديم كقولنا والجد ينفعل ذلك وقال الرازي خلاف ان هذه الامور لا يستحب وانما قولنا في الكراية
وروي عليه صحيح الكراية قال النووي وبه المنع نقله البيهقي من الشافعية وفي مختصر المزني قال شافعي تركه
اجب لهم لقول عائشة رضي الله عنها من يتكلم شئ اخبر به عبد الرزاق في مسنده اخبرنا سفيان الثوري عن حماد
عن ابراهيم عن عائشة رات امرأة تكلمون راسا بحشظ فقات علامت فنكون ميتكم ورواه محمد بن الحسن في
كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ورواه ابو عبيد القاسم بن سلام وابراهيم الحسني في كتابه
في غريب الحديث وقال ابو عبيد هو ما خوذ من نكوت الرجل لقوه لقوه اذا مدت ناصيته فاراوت عائشة رز
ان الميت لا يحتاج الى تسريح الرأس وذلك بمنزلة الانذار بالناسية وفي المغرب قبل اشتقاقه من منعت العروة
خطا قوله امر احمد على ما نقل حرف الجرحي ما لا استفاد به فاستطاع النفا للتحقيق كما في قوله تعالى يسجدون فان
قلت ذكر الرازي في كتابه وروي انه عليه السلام قال فعلوا شيئا ما تفعلوا بغيركم وذكره الفراء في الوسيط ايضا
وانظره افعلوا بغيركم ما تفعلون قال بن الصلاح تحت عنه فلم يجد له بابا وقال ابو حامد في كتاب
الساكن هذا الحديث غريب ومنهم من قال هذه الاشياء للزينة وقد تنفي الميت عنها شئ لانه فارقا وفارق لها
ولان من حكم الميت ان يثبت اجزائه فلا معنى لفصل بعض اجزائه ثم قد سعه هم وفي لمي كان نظيت الاجتماع
الوسعة تحت شئ قال صاحب الدرر في هذا جواب قول الشافعي انه تنظيف بها كالمي وقال السفاني هذا جواب
اشكال ابي الاشكل علينا لمي حيث يسرج شعرة بقميص نظفه لانه يخرج الى المدينة ولا يعتبر في هذه زوال الجزء
بخلاف الميت فانه لا ينفذ ازالة الجزء قلت الذي ذكره السفاني هو العواب لان خلاف الشافعي لم يذكر
في الكتاب حتى يباب عنه والضمير في كان يرجع الى كل واحد من قص النظر والشعر وكذا لك الضمير في قوله تحت
اي كل واحد من النظر والشعر مضار كالحنان شئ قال لا تروى يعني ان النخاع سنة في حق الاحياء
دون الاموات وكذا قص النظر والشارب وشعر الايط قلت هذا ليس معنى التركيب وهو ظاهر فاذا علم
يرجع الضمير في مضار خيل التركيب كما ينبغي والضمير يرجع الى مقدار تقديره وسائر الفرق او الحكم من الميت والمي
من ازالة الجزء ومن حيث انه لا يعتبر في حق الحي لانه يحتاج الى الزينة كما في النخاع ويعتبر في حق الميت فلا يبرز
في حق ازالة الجزء وكما في النخاع فانه لا ينفذ بالاتفاق فروع بغسل الرجال الرجال والنساء النساء الا ان
يكون الميت صغيرا لا يشتهي او صغيرة لا تشي فلا بأس ان يغسلها الرجال والنساء وقال بن المنذر حكايته بالغسل المرأة
ما لم يتكلم والرجال الصغيرة ما لم يتكلم قلت ذكرني المبسوط والصحيح الاول وقال الحسن يغسله النساء اذا كان تحت او فوقه

لقول عائشة

علامت فنكون

ميتكم ولان

هذا الاشياء

للزينة فوات

استغنى الميت

عنها وفي

لمي كان

تنظيفا

لا اجتماع

الوسعة فاته

وصار

كالحنان

يسير وقال لا وزاعي اسحاق ابن ابي حنيفة اذا كان بن السبع او خمس قال احمد واحمد بن سبيع وهو قريب من قول
 اصحابنا وكذا البخاري في حق الرجال فبين قال فضل المرأة الصنفية ونفس الرجال الصغيرة الحسن بن سيرين
 والاوزاعي واحمد واصحابهم الله قول ابن المنذر في كتاب الاجماع والاشراف والعذري واخره للاجماع
 على جواز غسل المرأة زوجها وعن احمد بن حنبل في رواية ذكرها عنه النودى واما غسله زوجة فغير جائز عندنا وهو
 قول الثوري والاوزاعي ذكره الشيخ رحمه الله وقال الشافعي ومالك واحمد واخره بن سبيح قال النودى اجتوا
 بحديث عائشة ربه قالت قلت وان سناوه بعد اراق لي فقال عليه السلام وانا واراساه يا عائشة ما ضرک
 ان مت قبلی فسلکک وکففتک الحديث رواه احمد وابن ماجة والدارقطني والدارمي والبيهقي باسناد ضعيف وفيه
 محمد بن اسحاق كذبه مالك وغيره وقال بن الجوزي رواه البخاري ومسلم نقل غلثك الا ابن اسحاق واجتوا
 ايضا ما رواه البيهقي وابن الجوزي عن فاطمة بنت اسحاق قالت لاسما بنت عميس يا اسما اذا مت فاغسليني انت
 وعلى بن ابى طالب فغسلها وقال ابن الجوزي في اسناوه عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشي وقال الثوري
 بن عروك والبيهقي رواه في سنة الكبرى ولم يكلم عليه فظن انه يخفى وقال صاحب المصنوع والبيهقي وحجامة
 غيره ان ابن مسعود اكره على علي بن ذلك فقال له اسناوه زوجة في الدنيا والاخرة يعنون ان الزوجية باقية
 بينهما لم ينقطع قلت وفيه نظر لانه لو اثبتت الزوجية بينهما لما تزوج امامته بنت زبيب بعد موت فاطمة وقد مات عمر
 اربع حرات ولو مات الرجل في السفر ومع نسائه او كانت فيمن امراته غسلة وكفنة ومولين عليه وتقوم امامه من
 موطنه وعند مالك والشافعي النساء ومنه من يسلط عليه منفذات ثم يدفنه وان لم يكن فيها امراته فمن كافر يعلم
 افضل التكفين ثم يسلط عليها النساء وقد دفن ويرى جواز غسل الكافر للمسلم عن كحول وسفيان وعلقمة
 وغيرهم لاحد وان لم يكن من كافر وكانت من صبيته لا تشتي ويطلق غسله عليها الغسل والتكفين ثم يسلط عليه النساء
 ويدفنه وان لم يكن تميمة وان ماتت وليس بها مسلمات وسما رجل كافر وكافرة او صبي لم يبلغ حد الشهوة فالرجل
 يغسلها كما تغسل وكذا المرأة تيمم عندنا وفيه قال بن المسيب الخنزي وحماد بن ابى سليمان ومالك واحمد وقال الحسن بن
 وقتادة والزهري واسحاق بنهم الله يصيب عليها الماء من فوق ثيابها وعن بن عمر بنافع تغسل ثيابها وقال
 الاوزاعي في كفاها ولا تيمم قال بن المنذر بالتيمم اقول وعند الشافعية في احد الوجهين تغسل الاجنبية بحرقه وتسنة ثوبها
 وقال قاسم بن حسين تغسل بغير خرقه بلا غلاف وتيمم المحرم بغير خرقه وغيره خرقه وكذا الامامة تيمم الرجل والرجل
 تيمم لامه بغير خرقه ذكره سنة البدائع وقال ابو قلابة يغسل الرجل ابنته وقال مالك لا بأس بان يغسل امه

ونبتة واحدة عند الضرورة وقال لا وزاعى يصيب عليها الماء وانكر احمد فعل ابى قلابه ونظر الى وجهها دون ذراعها
وقال مالك الرجل تيممها الى الكوعين والمرأة للرجل الى لمرفعين ولو كانت زوجته سالما فوضعة لا يغسله خلافها
مالك الشا فمى ولو كانت منه قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قتلت ما بينه او اباه او وطئت بشبهة قال في المحيط
في رواية الحسن عنه وبنى الحاج يحرم عليها غسلا فافروا المطابقة الرجعية تغسل به قال احمد وعند الشافعي لا
احد با الاخر كالباين والفتخ وعند مالك في الرجوع كالمذموم وفي الميسرة والمحيط لو كانت مجوسية ومجوسية مسلم
لا تغسل الا ان تسلم ولو ارتدت ثم اسلمت لا تغسل ولو وطئت بشبهة ثم مات وانقضت عدتها من ذلك الوطئ لا تغسل
لما قال في يوسف ولو طلق احدى امرأته ثلاثا وقد دخل بها لم تغسل واحدة منها وفي المحيط اذا طاهر منها ثم أتت
الاصح انها تغسل ولا تغسل امته لانه مثل الغير ولا يدبر به ولا ام ولد وفي النسخ في أم الولد روايتان في رواية
يعسل يقول زفره مالك واحمد وانما نية لا يغسله وقال النووي الاصح انه ليس لام الولد ان يغسل سيدها
وله غسلها وقال المغيرة في الغنشي تيمم قيل يغسل في ثيابه وقال سحوا في سبيل في كبره والغسل وعند الشافعية
لغسل المحرم وان لم يكن قيل يغسل من فوق ثوبه قيل تيمم لا يغسل على من غسل سيدها وهو قول عامة اهل العلم كما بن
عباس بن عمر وعائشة والحسن البصري والنعني والشافعي واحمد واسحاق وابي ثور وحكا ابو بكر بن النضر وقال
الاشعري عليه وليس فيه حديث ثابت وعن علي وابي هريرة انها قال من غسل ميتا فليغتسل وفيه قال بن السيب
وبن سيرين والزهري وقال النعني واحمد واسحاق رحمهم الله يتوضأ وقال مالك احب اليه الغسل والتحب
الشافعي وقال في ابو يعلى ان صح الحديث قلت بوجوبه والا والاصح وروى الى بهريرة انه عليه السلام
قال من غسل ميتا فليغتسل رواه ابو داود وغيره وقال البيهقي الصحيح انه موقوف على ابى هريرة وقال الترمذي
عن البخاري انه قال ان احمد وعلي بن المزني قال لا يصح في الباب شي وكذا قال محمد بن يحيى شيخ البخاري
ورواه البيهقي ايضا من واية حذيفة مرفوعا واستاده ساقط والحديث على رده انه غسل له اباه لما كان
العبي عليه السلام ان يغسل رواه البيهقي من طريق فهو حديث باطل وحديث عائشة رده انه عليه السلام كان يغسل
من الجنابة ويوم الجمعة ومن الجنابة وغسل الميت رواه ابو داود وغيره باسناد ضعيف هكذا الحديث في الوضوء من
محل الميت ضعيف وروى ابو داود والترمذي عن ابى هريرة عن النبي عليه السلام من غسل ميتا فليغتسل ومن جسد
قلبي وضاد وقال الترمذي حديث حسن قال النووي مثله عليه قوله حسن بل ضعيف من ضعفه البيهقي وغيره وقال المزني
هذا الغسل غير مشروع وكذا الوضوء من غسل الميت وحمله لانه لم تقع فيها شي وقال في المختصر لموسى فخره ان يغسل عليه شي

من الوضوء ولا يغسل فالؤمن اولى قال لنودي بذا قومي وقال اصحابنا هذا ثابت محمول على غسل اصابعه من غسالة الميت والوصي اذا حمل المصلي عليه والمحرّم وغير المحرم فيه سواء وعندنا وقال مالك مثله وقال الشافعي واحد وغطا وداود لا يغطي راسه وان كان امرأة لا تغطي وجهها ولا يلبس الخيط ولا يقرب لطيب وكذا عموم قوله عليه السلام غطوا رؤسهم وتاكم ولا تشبهوا باليهود ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يكن او كان لا يعلم الغسل فغسله اهل الامانة والورع ولو كان الغاسل غيبا او عالفا او افا فربما يتركه ولو اختلف موثق مسلمين بهو قومي الكافرين فيقتلون ان كان المسلمون اكثر وقال مالك والشافعي رحمه الله يغسل عليه بالمحرم ومن لا يدري انه مسلم او كافران كان عليه ماء المسلمين او في سبيل دار الاسلام فغسله الا فلا ولو سبي معي مع احد ابويه ثم مات لا يغسل معي الا بالاسلام او قيل في السجدة اختلف في الوضوء فغسل عليه بماء بارد ولو وجد اكثر الميت او نصف مع الراي غسل على عليه والا فلا وبه قال مالك وقال الشافعي في الغسل اقليل ايضا ويغسل عليه وقال ابن مبرين لا يغسل الا على السبيل الكامل والافضل ان يغسل الميت مجانا ولو طلب الغاسل الاجرة فان كان في البلدة غيره يجوز له اخذ الجرة وان لم يكن الا يجوز والماجرة فافط كفن وجرة اخاله فان من ارسل لمال

فصل في التكفين

السنة ان يكفن

الرجل ثلثة

قبض
اثواب ازارو

ولفافة ملابسة

ان يصلح للثمة

وسلم كفن في ثلثة

اثواب يفيحون

فصل في تكفين ش اى بذا افضل في بيان امور التكفين ولما قرئت عن بيان غسل الميت شرع في بيان كفته على الترتيب والتكفين ثلثة كفن بالثدي وتمام الجوبى كفن غزل الصوف يقال كفن من باب نصر فيصغر ثم قال وكفن معروف يقال كفت الميت كما فينا هم السنة ان كفن الرجل في ثلثة اثواب ش ذكره طهفة الهمة هذا البيان كيفية التكفين لاني اصله لان اهل التكفين واجب دليل انه يقدّم عليه الدين والوصية والارث وبديل ان الميت اذا لم يترك ثلثا او لم يكن له سن يوجب عليه ثلثة يعرض على الناس ان يكونوا ان قدروا عليه والاشياء الناس اما قول صاحب التمهيد بمن يكفن الميت بعد الغسل لانه سنة فنية تسامح وقد نص في البدائع وغيره الى انه واجب وقيل فرض كفاية كالصلوة والغسل هم ازار وقسم في ثلثة ش يجوز جرد هذه الاشياء ورثها اما الجرد فله انها بدل من اثواب اما الرث فله انها خبرية اعمد وقد وافى اى هي ازار وقسم ولفافة ورساى بيانها عن قريب هم لما روى انه عليه السلام كفن في ثلثة اثواب بيض سموية ش هذا الحديث واداه الامية الهمة في كتمان من حديث عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيض سموية كمن سلفه في ثلثة ثياب في رواية اخرى في ثلثة ثياب بيض في رواية للنسائي فذكر اعله قوله في ثوبين ويرد خبره فقالت قد ادلح بالبر ولكنهم ردوه في رواية لمسلم اما الحلة فانها تشبه على الناس انها اشترت له كفن فيها فليس له قيل استدلال المصنف بهذا الحديث لا يتم لانه حمية عليه في عدة التمهيد قلت استدلاله لا يتم لاجدث جابر

برحمته قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث أثواب قميص وازار ولفافة مرواه ابن عدي في الكمال
 وفيها ما نسب في الاستدلال حديث عائشة لا يناسب لانه صرح فيه لعدم التمسك والشافعي انكره بطا حره
 واستجبه على ان المصنفين في ثلاث اثاره وفيما قال النووي في ازار ولفافتين ليس فيها قميص الا في
 السرة واستحب لك قميص اقولنا وقال النووي اشتراك في قميصين واثبات ثلث اثاره وقال بن المنذر
 ومن قال كفيته في ثلثة أثواب طاووس والاوز اعني ما لك سجدان اذ لم يعبد فيه بها قال قال النعمان كفيته بثلث
 في ثوبين قلت السنة عند ثلاثه كما هو مذکور في كتب اصحابنا ونقل عنه خطا ولكن يجوز ثوبان وفي الحديث وموجع
 الله ثلثه أثواب قميص وازار ورداء فذكر الرداء موضع اللفافة فان قلت اذ لم يتم الاستدلال بالحديث المذكور
 فما قيل اصحابنا ان الثلثه فيها قميص الحديث ليس فيها قميص قلت اكثر اصحابنا اعتبروا بالحديث المذكور بما على
 ان القميص يخل بالحديث الذي يوافق لما ذكره ابو اليخضر ان صاحب الدار قال وكلما حديث بن عباس انه عليه السلام
 كنس في ثلثه أثواب فيها قميص قروي عبد الله بن عجل انه عليه السلام كنس في ثيابه الذي مات فيه قروي البخاري
 وسلم ان عبد الله بن ابي سلول سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطيه قميصا لئلا ينفك فيه اياه فكنس فيه قروي البخاري
 انه نال عليه السلام كنس في سبعة أثواب يعني ثلثه سبوعيه وقميصه وعمامته وسراويله وقصيده التي جعلت تحته قلت هذا
 الشايع نقله الامام حديث نقله ابو داود والبيهقي في ثوبين من ثوبين ثوبان مرواه ابو داود واحمد بن حنبل
 وعثمان بن ابي شيبة قال لا يمين او ليس عن ربه شي بن ابي رباح عن ابي عبد الله عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في ثلثه أثواب تجرأ به العاية ثوبان وقميص الذي مات فيه عثمان في ثلثه أثواب علة
 سراد وقميصه الذي مات فيه والامام حديث عبد الله بن عجل واما حديث البزار مرواه عن علي بن ربه واه احمد بن
 ابي شيبة ايضا فان قلت في سند حديث بن عباس رضي الله عنهما بن ابي رباح وهو ضعيف ولا يحتجون بحديثه قلت لا سلم
 ذلك فان سلما قد اخرج له في المسانيد وفي الكافي روى له سلم ابو داود والترمذي ولما اخرج حديثه في مسند
 عنه وذلك ليل مناه ليعبره فان قلت في سند حديث علي بن رباح بن عبد الله بن محمد بن عجل وهو شفي الخلفاء قلت قالوا ان حديثه
 المتابعات واذا انفرد فحسن واذا خالف فلا يقبل وروى الحاكم من حديث ايوب عن نافع عن بن عمر ما يقتضيه وايتيه
 عجل بنده ولنا في هذا الباب حديث آخر رواه بن عدي في الكافي عن نافع بن عبد الله الكوفي عن سماك عن
 جابر بن سمرة روى قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثه أثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن
 في كتاب الآثار خبرنا ابو ضيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كنس في ثلثه ثياب

وله في كذا
ما يليه
ساعة في حيو
فكذا
بعد ما
فانه اقصر
على قول
جاء والشو
ازاد ولفافة
وهذا كذا
الكفاية تقول
ابي بكر
ثوبى هذين
وكنون فيهما

ومعنى اخرجه عمدا في مسنده واخرج عن الحسن نحوه قوله ثلاثه اثواب الاثواب جمع ثوب وقوله بعض بكسر
الساكن من ابي بن وقوله سوايه بفتح السين ثياب منصوبة الى السؤل وهو القصار لانه سحلا اى يغسلها او كان سؤل
قرية باليمن وبالضم جمع سؤل وهو الثوب الابيض من القطن وعلى هذا ذكر ما مع بعض للتاكيد وفيه مشدود من حيث
نسبته الى الجمع والجمع على سؤل ايضا قيل بالضم ايضا اسم القرية وفى المغرب الفتح هو المشهور وقال المروى بفتح
السين هي منصوبة الى قرية باليمن وعن الازهرى بالضم وعادة فى رواية ثمانية اثواب سؤل الضم بدل من الاثواب
جمع سؤل ووجه معناه بغير هم دلالة اكثر ما يليه دقة فى ميوته فكله البعد ما تش هذا دليل على اى ملان الميت
اكثر ما يليه لثياب الثلاث عادة فى حياته فكله كذلك يبنى ان يكون كفة اثواب بعد ما اعتد ارجال الحياة وفى المبط
غير دلالة كان يخرج الى ثلاثه اثواب فى العادة تفيض صبر او يلعمامة وفيه نظر لان عادة الخاب من بيته ان
يكون فى اربع اثواب ليس فوق القيس ثيابا اوجبه او نحوها ثم الزيادة على ثلاثه فذكر فى الذخيرة فى كتاب
الحى لوصاهم كفن الرجل اربعة على ثلاثه الى خمسة اثواب كفن النساء فذكره ولا بأس به وبه قال الشافعى وقال
مالك استحب الى خمسة لارجال والنساء الى الستة مائة ومانا وفى الذخيرة فى المالكية ذكره احمد الزيادة على ثلاثه
واستقصى منها ومنه رواية اخرى تقولنا ولما ان امين عمر كفن ابنه رافدا فى ثلثة اثواب قميص وعامة وثلاث ثياب كفة
او اربعة امانات الى خمسة كفنكم رواه سعيد بن منصور وادعى النسائي بن سيرين ان يغسله غسله كفة فى خمسة اثواب ثم
الامة وتغسله بالمسكت فوقه الى قدمه رواه ابن حزم فى مسنده وفى الموطأ ذكره بعض شيوخنا العامة لانه يسير
شعنا واستحب بعض المشايخ كفن بن عمر المذكور وكان يكره الميت غسله ونهنا على الرجل بخلان الحى لانه للزينة فى الحى
وفى المصنفين الى قال لا يغسل المشايخ ان كان عالما معروفا او من الاثبات فيهم فكانت له الجلساء لا يغسلهم فانه اقصر وعلى بن جابر
والثوبان اربعة وثلاثة ثياب اى ثوبان لئلا ان اقتصر عليها اشارة لكفاية هذا ذكر فى المزيد والمزيد والتمتة والدليل
عليه عليه السلام فى المخرج النبى قصة دايرة اغسلوه بها وسدد وكشفوه فى ثوبين رواه البخارى وغيره وفى القينة آفة
من حديث بن عباس هو هذا كفن الكفاية ثياب اى الاقتصار على ثوبين كفن الكفاية لان الكفان على ثلثة تقسام كفن الستة
وكفن الكفاية وكفن الضرورة وقد ذكر كفن الستة فى حق الرجل وهذا كفن الكفاية وسيأتى بيان كفن الستة وقر
عن مستريح هم لقول ابي بكر ربه اغسلوه ثوبين بدين وكفنوه فى ثيابا ثلث هذا اخرجه احمد فى كتاب الزهد ثمانية
بن مروان اياكم ابي بكر بن خالد عن عبد الله بن القيس مولى الزبير بن العوام عن عائشة باطول منه وفيه
ذا نظر واثواب بدين فافسله بها ثم كفنوه فى ثيابا فان الحى اخرج الى الجريد منها وروى ابنه عبد الله بن أحمد

في كتاب الزهد ايضا ثانيا بارون بن معروف فثما مسدودة عن جابر بن ابي سلمة عن عباد بن شي قال لما حضرت
 ابا بكر الوفاة قال لعائشة رثه اغسلوا ثوبي هذين ثم كفنوني فيها فانما انوك احد عليين اما كسوا احسن الكسوة او
 سلبوا اسوأ السلب وروى عبد الرزاق عن حمزة عن الزهري عن عائشة رثه عنما قالت قال ابو بكر رثه ثوبي
 الذي كان بمرثني فيها اغسلوا بها وكفنوني فيها فقالت عائشة الا تشبهين لي لك جديد اقال لان الحى احيى اللى
 الجديد من الميت وروى ايضا عن جريح عن عطاء قال سمعت عبيد بن عمير يقول ابو بكر رثه اما عائشة واما اسماء بنت
 عميس بان يغسل ثوبين كان بمرثني فيها وكفنني فيها فقالت عائشة لو ثيابا جديدا قال لا خيار احق بذلك ورواه ابن
 سعد في الطبقات ابوالفضل بن كيسان باسيف بن ابي سليمان قال سمعت ابا سمر بن محمد قال قال ابو بكر رثه حين حضره
 الموت كفنوني في ثوبي هذين اللذين كنت اسي فيهما واغسلوا بها فانما لكمل والقرآن رواه ايضا عن الواقدي عن
 سند عبد الرزاق ومثله وذكره محمد بن الحسن في كتاب الآثار بلانما فقال باخنا عن ابو بكر رثه انما قال اغسلوا ثوبي هذين
 وكفنوني فيها قلت العجب من الشرع كيف يقول في الكتاب يقول في بكر الصديق اغسلوا ثوبي هذين كفنوني فيهما فانما
 له فقد روى البخاري خلافا هذا الخرج عن عائشة ان ابا بكر قال لما في كم كفن رسول الله هم قالت في ثلث اثواب
 بيض ليس فيها قميص ولا عمامة قال في اى يوم توفي رسول الله عم قلت يوم الاثنين قال فاسى هذا قال يوم
 الاثنين قال رجا فيما بين وبين الليل فنظر الى ثوب كان بمرثني فيه يروى عن من عنان فقال اغسلوا ثوبي هذين واذنيه
 به اعليه ثوبين فكفنوني فيها قالت ان هذا علو قال ان الحى احق بالجديد من الميت انما هو للمسلمة فلم يتوف حتى اسي
 من ليلة الثلاثاء ودفن قبل ان يصح ان يرفع فيخرج الرأى المطمئن والاذن لا يضر الميم وكسرتا بجمعهما هي من الميت وصديده
 والجواب عن قولها ليس فيها قميص ان معناه لم يجد قميصا جديدا ومثيلا كاملا له ودفنوا ليس ويقال معناه لم يكن
 فيها قميص لاجياء وايضا حديث عائشة رثه معارض بما روى عن عبد الله بن الفضل بن عباس والاولى ان
 يعمل بروايتها لانها خصوا مكفين النبي عليه السلام وعائشة لم تحضر والحال كشف على الرجال لانهم المباشرين فخرج
 ذلك لميت اولى من الثاني هم ولانه ادنى لباس لاجياش هذا الخليل عقلى والضمير في لانه يرجع الى الاقتصار الذى
 يدل عليه قوله فان اقتصر على ثوبين اسي لان الاقتصار على ثوبين اوفى لباس لاجيا فيقتصر ايضا في التكنفين على
 ثوبين لانها كسوته بعد الوفاة فيعتبر بكسوته في الحياة ولما اتوا بصلوته فيها بلا كراهة هم الا ان من القرن الى القهرم
 ش هذا دليل حد الاذ ار الذى هو واحد الثياب الثلاثة وارا بالقرن الراس يقال لا اول ما تطلع الشمس قرن
 الشمس قرنا الراس فوزاه اسي ما عتاه وقال الاترازي القرن ههنا بمعنى الشعر قلت كل صغيرة من ثيابنا شعر

ولانه ادنى
 لباس لاجيا
 ولا ان من
 القرن الى
 القدم

ما يكفين به الصبي الصغير ثوب واحد والصغيرة ثوبان وفي البسوط والطفل الذي لم يتكلم ان كفن في خرقتين ازار وازار
 فحسن ويجوز في ازار واحد واللفظ المولود ميتا يلبث في خرقته وقال ابن المسيب يكفين الصبي في ثوب وقال النووي
 يجوز به ثوب وقال احمد واسحاق يكفين في خرقته وان كفن في ثلثة فلا بأس ومن أحسن يكفين في ثوبين قال الشافعي
 واقله ما يستر العورة وعنهم ثوب يعم البدن واكثرهم صحح الادب امام الحرمين والغزالي والبقوي والشافعي من الشافعية
 قطع بالثاني وحسين صحيح وكذا البندجي وبنينا لما هو وجوب الثلثة وقال النووي وبوشا مردود ثم المستب في الكفن
 البياض جديا كان او غصيا وفي البدائع جاسوا وكان خفا وقال حسين والبقوي من الشافعية يغسل أفضل من كفا
 وفي الرواية وكيفن في القطن والكتان والبرودان كان له اعلامه لم يكفين فيها تماثيل وفي شرح المنذوب للنووي
 ويجوز بالكتان والقطن والصوف والوبر والشعر على بسبب عادة ويكره للرجال المزعفر المعصر والحريه والاسبريم
 ذكرنا في المحيط والايضاح وغيرهما ولا يكره للنساء وقال الشافعي يكره تكفيتها في الحريرة المعصر والمزعفر ومن يكره
 تكافين الموتى في الحريرة أسن البصري وابن المبارك اسحاق وقال ابن قدامة في تكافين المرأة في الحريرة احتمل ان
 الجواز وكره مالك المعصر في الدونة ومنع الحريرة في الرجال وروى عنه جوازها للرجال والنساء ذكره في التذخير
 وجوز ابن جبيب للنساء خاصة وكره مالك الجوز لان سدا حريرة ولنا ان ما لم يبعد موتها في حق كفن بخلاف
 الرجل وان لم يوجد الا حريرة يجوز الكفن ولا يرد على ثوب واحد حديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي
 غسلن انتبة خمسة اثواب شمس اسم عطية فسيبته بنت الحارث وقيل بنت كعب لفاصلة وحدثها بهذا اللفظ غريب
 وبغير هذا اللفظ اخرجه الجماعة واللفظ البخاري قالت لما غسلنا بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا نحن نغسلها
 ابدوا منها وموانع الوضوء منها وابند رسول الله صلى الله عليه وسلم بن زبيب زوج ابني العاص بن كعب بنات وصح
 في لفظ مسلم عن ام عطية قال لما ماتت زبيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلها وترا الحديث وفي سنن ابني داود وشيخ
 احمد وتمام البخاري لا وسط انما ام كلثوم اخرجوه من ابن اسحاق حديثي نوح بن حكيم الثقفي وكان قاريا للقرآن
 عن رجل من بني عروة بن مسعود يقال له داود وقد قارنت ام عطية بنت ابني سفيان زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن زبيب بنت
 تماث الثقفية قالت كنت فميت غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاتتها فكان اول ما اعطانا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الخف ثم الدرع ثم الثوب المنيعة ثم ادرجت بعد في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس
 عند الباب ومعه كفنهما بنا وليسها ثوبا ثوبا وقال المنذري في مختصره فيه محمد بن اسحاق وفيه من ليس بمشهور وانهم
 ان هذه القضية في زبيب لان ام كلثوم توفيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب وهو الخف

الحديث ام
 عطية ان
 النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم
 اعطى اللواتي
 غسلن انتبة
 خمسة اثواب

بالفتح والكسر وهو الميزر وقائف بالنون وهو نسبة بقائف بالياء هم ولانها تخرج فيها حالة الحيوة فكذلك العبد المات
ش اى لان المرأة تخرج من بيتها في خمسة اوثاب درع وخمار وازار وطمحة ونقاب فكذلك يكون بعد موتها وفي
المبسوط ويجوز لها ان تخرج فيها وتصل فكذلك بعد الموت هم ثم يذهبون كفن انفس اشار بهذا الى ان ما ذكره في
خمسة اوثاب في كفن المرأة وهو كفن السنة للمحدث المذكورهم وان اقتصرش على صبغة المجهول هم على ثلاثة
اوثاب جاز وهي ثوبان مختار ش والمراد من الثوبان الازار واللحافة صرح بذلك في الدنيا مع هم وهو
كفن الكفاية ش اى الاقتصار على الثلاثة بكون الكفاية في حق المرأة هم ويكره اقل سن ذلك ش اى كره
الاقتصار على اقل سن الثلاثة في حق المرأة اذا كان بغيره هم وفي الرجل كره الاقتصار على ثوب واحد
ش لانه لا يستر كما ينبغي ولهذا اجهلوا على انه لا يفي في ثوب نصف ما تحته ولا يستر وقال ابن تيمية ولا
يجوز ستر العورة وحدها خلافا لاشافى هم الا في حالة الضرورة ش اى في حالة الضرورة يستثنى في الشرع
هم لان مصعب بن عمير رضى الله عنه حين استشهد كفن في ثوب هدرش وهذا خرج الجاعة الا ابن ماجة عن جابر
بن الارت رضى الله عنه قال ما جرناسع النبي صلى الله عليه وسلم يزيد وجه الله فوق اجزنا على الله فمنا
من مضى لم ياند من اجده شيئا منهم مصعب بن عمير قتل يوم احد وترك برة فكننا اذ ارأسه بدت رجلاه واذا
غطينا بهارجلية بدت راسه فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نغطي راسه ونجعل على رجلية شيئا من اللان
استرجه الترمذى في المناقب والباقي في الجائز وكفن حمزة رضى الله عنه في ثوب واحد وامرنا عليه السلام
بتغطية رجلية بالانخر ولسل ذلك على ان ستر العورة وحده بالانخرى خلافا لاشافى والتمرة بفتح النون
وكسر الميم كسالمون والاذخر على امثال لاشافى بكة كذا قاله الا تراضى وليس بخصوص بكة هم وهذا
كفن الضرورة كش اى لثوب الواحد كفن الضرورة وسن المبسوط ولو كفنوه في ثوب واحد فقد اساءوا لان
سنة حيوة تجوز صلوة في ازار واحد مع الكراهية فكذلك بعد الموت الا عند الضرورة بان لم يوجد غيره هم وتكسر
المرأة الدرع او لا ثم يكمل شعرها بغيرتين على صدرها فوق الدرع ش وقال الشافعى يسرج شعرها ويكمل
ثلاث مقامات ويكمل خلف ظهرها لان اللاتى فمكن ابنه النبي عليه السلام فعلن كذلك والظاهر انها فعلت ذلك
بامر النبي عليه السلام قلنا هذه للزينة واليت يستغن منها واما وقيل وان حكم لا يثبت به هم ثم انما فوق
ذلك شافى هم ليس انما فوق الدرع هم ثم الازار شافى بفتح اللام تحت اللهافة ش ميني تبسط اللهافة ثم يسط الازار
فتوضع المرأة في الازار ويكون النمار تحت الازار واللهافة وتربط النمار فوق اللهافة عند الصدر وقد ذكر

ولا يهاجرهم فيها
حالة الحيوة فكذلك
بعد الممات ثم
هذان يان كفن
السنة وان اقتصر
على ثلاثة اوثاب
جاز وهي ثوبان
وخمار وهو كفن
الكفاية ويكره اقل
من ذلك وفي
الرجل يكره الاقتصار
على ثوب واحد
الا في حالة الضرورة
لان مصعب بن عمير
حين استشهد كفن
في ثوب واحد من كفن
وليس الا في حالة
يجعل شعرها بغيرتين
على صدرها فوق
الدرع ثم يكمل
ثلاث مقامات

الروايات فيهم قال ويجزئ الاكفان قبل ان يخرج فيها الميت وتراشخ الاكفان متصانين على منعه التجميد الذي عليه قوله اي
تجميد او تراشخ مرة او ثلاثا او حشا ولا يزا على ذلك وفي الامام من ابى على الموصلي من طائفة قال قال
رسول الله عليه السلام اذا جرت الميت فاوتردا والتجميد هو احراق عود في محبرة ليخبر به الاكفان وفي أبي
قيس يكتل بالتجميد جميع الاكفان وتراشخا قيل الغسل يقال حبركة اذا جمعه والاول هو الاكفان وفي الذخيرة للملكية
وللتجميد اربع احوال من خروج روبر كبره مالكة واستحسنه ابن بيب وعند غسلة يستحب تقطيع الرواح كالتجميد ثيابه وهو
متفق عليه وخلف الجنازة متفق على كرايته وقال عمر لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار رواه ابو داود ولما فيه من
النار وفي المبسوط كبره الاجار في القبر واتباع الميت بها فان اشغى اكره ان يكون اخر زاوه من الدنيا فاما
لانه عليه السلام امر باجبار اكفان ابنته وتراشخ بذا غريب لم يرد على هذا الوجه ولكن روى ابن حبان في صحيحه
من حديث جابر ثلما ذكرنا عن ابى علي انما ولكن لفظ ان النبي عليه السلام قال اذا اجتمعت الميت فاخر زاوه ثلاثا وفي
لفظه فاوتردا وفي لفظ للبيه حتى جبروا كفن الميت ثلثا قال النووي وسنده صحيح والاجار هو التطيب بشئ يقال
ثوب مجبر اي شجر الطيب يقال من باب التثجيل ومن باب الافعال ثلثه تجميد ومجبر حبر الثوب واجمعه والذي
يتولى ذلك يقال له مجبر من الاجار ومن التجميد هم فاذا فرغوا منه شئ اي عن تكفين الميت هم صلوا عليه لانها شئ في
لان الصلوة على الميت هم فريضة شئ اراد به فرض الكفاية وبذا جمع عليه وقال صبيح من المالكية هي سنة قال
ابن القاسم في المجموعه وقال سند صاحب الطراز هو المشهور بل قال مالك هي فحقت من السنة والمجبر من السج
والنافلة افضل منها الاجادة من تربي بركته اول حق قرأته او غير ما واستدلوا بانها تقوله عليه السلام صلوة الكسوف
عن الصلوة على ولده ولو كانت واجبة لكانت قال النووي هذا قول مزود لا يلتفت اليه قلت لا تعلق لهم به
فانه اخر ما حتى يجزئ فالمنع الجمع بينهما وفي البدائع والتمعة سب فريضة لقوله عليه السلام صلوا على بروفا جبر ولقوله
عليه السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الدارقطني وهو ضعيف وقال صاحب المحيط هي فرض كفاية كاجار
لكي لا يقع الاجتماع على الترك كاجار وفروع تكفين الميت واجب وقيل سنة والاول هو الصحيح نص على وجوب
في البدائع وغيره وعلى ورشته ان يكفونه في جميع ما قبل الدين والوصية والميراث كفن في ثيابه في جهنم عند
خروجه للعديد والجمعة ويستثنى عنه ما اذا كانت التركة عيدا جانيا او كانت مرهونة فاسما يقدر ان على التكفين
وفي المحكي والدين مقدم على الكفن فكيفه واجب على من حضر من المسلمين من غيرهم وغيره اشقي وقال غاير
بن عمر التكفين من الثلث وقال طاووس ان كان ماله كثير فمن راس ماله والا فمن ثلثه ولو اوصى بصلوة على

قال جبر

قبل ان يخرج

فيها الميت

لانه صلى الله

عليه وسلم

امر باجبار

اكفان ابنته

وتراشخ الاجار

هو التطيب

فاذا فرغوا

منه صلوا

عليه لانها

فريضة

كفن النمل ليعبر من ثلث ماله وبقية ماله وصاياه ومطل بالدين وبإبطال الورثة ولا تجبر الورثة على ترك كفن
الاختين بخلاف حله وحرق قبره فان لم يكن له مال يجب على من نفقته في حياته من اقاربه المالا الزوجة فانه يجب على
زوجهما عند ابى يوسف وعليه الفتوى وبكذا في الملقطحات ومنية المفتي وعامة كتب الفقه وفي شرح القرائن
السرحية لمصنفها جله قول ابى عبيدة وابى يوسف وهو الاصح في قول الشافعي رضي الله عنه وبه قال مالك وقال احمد
الزوج كالامني وهو قول الشافعي واحمد وفي جوامع الفقه ويجب على ولد باعده محمد ثم قال الاقارب فالاقرب فالأقرب
ثم على بيت المال وفي الجوامع ايضا فان لم يكن شيء من ذلك سألوا من الناس بالولاية وان لم يوجد فبذل
فبذل عليه او ترويض على قبره ولا يجب على الزوج كفن الزوجة بالاجماع لفقته وقال ابن الماجشون كفننا عليه ذلك
لما مال به رواته من مالك وفي المرغيناني والروضة وغيرهما يجب الكفن على قدر الموارث كما اذا ترك ابا وابنا
فعلى الاب السدس وعلى الابن ثلثه اسداس فان ترك بنتا واختا لاب فليهما ثلثان ولو كانت له ثلثة موصدة
مولاه الذي اعنته قال محمد كفن على حالته ومن لا يجب عليه نفقة الميحب عليه الكفن وان كان دارثا كالبن النعم
ذكره المرغيناني ولو كانت من يرثه يرثه في تركته وان كفن من اقاربه لا يرثه في التركة سواء اشهد بالزوج
اولا فص عليه في المأوى وفي جوامع الفقه ليس لصاحب الدين ان يمنع من كفن السنة وهو ثلثة اثواب من
الرجل وخمسة من المرأة مثل ما بها في العيدين والجمعة وقال الفقيه ابو جعفر كفن المشرك ميتا بلبسه غاليا وقيل بان
ثيابه وفي المرغيناني لو كان في المال كثرة وسهولة الورثة فكله فكله السنة او لم يكن على انعكاس فكله في الكفاية او
يجوز كفن السنة مع وجود الاثنيان ولا يمنع تخسين الكفن وفي الذخيرة للمالكية ليس للفرع منع الورثة من ثلثته
وان استغفرت الدين وقال النووي في شرح المذهب عند الدين المستغرق كفن في ثوب واحد في اصح القولين
وفي الوجه الثاني في ثلثته كالمفلس ترك الثياب الالفة وان نبش قبره كفن ثيابا من راس المال وقبضته
التركة ووفاء الديون تجب على الورثة دون الفرع والصحاب الوصايا وان نبش بعد ما يفتح يكفن في خرقة ولو
كفن اجنبي ثم اكله سبع او غيره فالكفن للامني لانه لم يخرج عن ملكه بعد التملك اذ الميت ليس من اله وفي
الذخيرة جله قول ابى يوسف ومحمد ولو وهبه الموارث ليكفنه به فتولد ولو جمعت دراهم كفنهم ففعلت فضلة رد
على اصحابها ان علموا ان لم يعلم معطيها صرفت الى كفن ميت آخر فان تذر تصدق بها وهو قول الحنابلة
ذكره ابن تيمية في وصية خسران وبمسئله ثوب او ثوب مباح فالجواب به وان كان الحي دارثا
فان كان الميت كفن وبخبره منظر اليه ليردوا ثلثه او سبب آخر خشي منه التلف يقدّم الحي على الميت كما لو كان

الميت ما وهنك ينظر اليه لعطش قدمه على غسلة بخلاف ما لو كانت حاجته الى الحي الى السيرة للصلوة او اسل
 الماء للطهارة فان الميت يستتر به وبما به الحق لانه باق على ملكه وانى يمكنه ان يبيت دليلا انما انما لوجود العذر
 وقالت الشافعية والحنابلة فيجمع بين الاثنين والثلاثة في كفن واحد عند الضرورة وعندنا لا يجمع بينهما في كفن
 واحد فلا سائر عورة احد با عورة آخر وفي قاضيان اشترى الوصي من التركة تابوتا وثوبا عليه واعطى العراء
 والشعراء والميت الخ الحنفية في التعزية وبني في القبر فبا انكرا او ظميرة او مقبرة لا يجوز دفنهم في ذلك الا ان
 ولو اشترى بعض الورثة من التركة تابوتا للميت من غير اذن البقية والارض يقبر فيها بغية تابوت يجب عليه نهم
 مات رجل وله اثواب هو لا لبسها عليه ويكون كيفت فيها والايام ثوبه بالدين كما في حال الحياة ما شئت السفر وانما
 صاحبه ماله وانفق في التجنيز والتكفين لا يصح استحسانا ولا تفصيل الميت ومنه صلوة الجلابي كيف انتهى الشكل كما
 يكفن الجارية ذبحش ويسبى قبره ثوب

فصل في الصلوة على الميت ش اى هذا فصل في بيان الصلوة على الميت ولما فرغ من بيان تكفينه شرح
 في بيان الصلوة عليه على الترتيب هم واولى الناس بالصلوة على الميت ش اى باقامة الصلوة على الميت هم السلطان
 شخصه لان في التقدم عليه اذ ذرا به ش اى استخفافا به والواجب تعظيمه وتوقيره هم فان لم يحضر فاقضى
 ش اى فان لم يحضر السلطان فاقضى اولى الناس بالصلوة عليه هم لانه صاحب ولاية ش فيكون اولى
 من غيره هم فان لم يحضر ش اى اقامه هم فيستحب تقديم امام الحي لانه رضيه في حال حيوته ش اى لان الميت
 رضيه اماما في حال حياته فكذا بعد مماته وبهذا الذي ذكره ترتيب القدوسى وروى الحسن في كتاب صلوة عن
 ابى حنيفة ربه ان الامام الاعظم هو الخليفة اولى بالصلوة عليه ان حضر فان لم يحضر فامام المصرو هو سلطانها
 لانه في معنى الخليفة وبعده القاضي وبعده صاحب الشرع وبعده خليفة الوالى وبعده خليفة القاضي وبعده الامام
 الحى فان لم يحضره فالاقر ببن ذوى قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من المشايخ وفي الذخيرة ذكر محمد في كتاب الصلوة
 ان امام الحى اولى بالصلوة على الميت وفي البيهقي ذكر في الاصل ان امام الحى اولى بالصلوة عليه وفي الذخيرة انما قدم
 الامام الحى في كتاب الصلوة لان الخليفة والسلطان لا يوجدان في كل بلد ولا يحضران في الجنائز وقال الكرخي
 في كتابه تقديم امام الحى ليس بواجب ولكنه اسلم ما تقدم الامام الاعظم والسلطان فواجب وقال تاج الشريعة
 اولى الناس بالامامة السلطان الاعظم ان حضر فان لم يحضر فسلطان كل مصر فان لم يحضر فامام المصرو
 القاضي فان لم يحضر احد منهما فامام الحى ومنه الخلاصة لو حضر والى المصرو والقاضى قالوا الى اولى فان لم يحضر

فصل في الصلوة على الميت

داوى الناس

بالصلوة على

الميت السلطان

عليه

الحضر لان في التقدم

ازدلاء به فان لم

يحضر فاقضى

صاحب ولاية

فان لو يحضر

فيستحب تقديم

امام الحى لانه

رضيه في حال حيوة

لكن حنفية فخليفة الحق من القاضي وصاحب الشرط والمختار ان الامام الاعظم اولى فان لم يخبر فسلطان
 المصرون لم يكن فامام المصرون القاضي فان لم يكن فامام الحنفية وقال الامام العتابي امام مسجد الجامع اولى بالامام
 مسجد الحنفية ثم قال ثم الوالي ش اى قال القدرى ثم الوالي اى بالصلوة عليه وقال النووى فى شرح المهذب
 ان اجمع الوالى والولى فقولا مشهوران تقديم الوالى ثم امام المسجد ثم الوالى والمجيد والولى مقدم وشك على الضعيف
 وبالأول قال طه بن سعد وابو هريرة وزيد بن ثابت والحسن والحسين وعلقمة والسود والحسن البصرى وسويد
 بن علقمة ومالك واحمد واسحاق قال بن المنذر وهو قول كثير اهل العلم قال به اقول وجه قوله المجيد قوله تعالى
 واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض مطلقا من غير فصل بين الحياة والمات والاعتبار بولاية النكاح ولان
 معظم الغرض هنا الدلالة للميت فمن يتيسر بالشفقة فعادة اقرب الة الاجابة بخلاف سائر الصلوات واما ما روي
 ان الحسن بن علي رضى الله عنهما فخرج الحسين والناس مع صلوة الجنازة فقدم الحسين رضى الله عنه بن العاص وكان
 امير اهل المدينة من قبل معاوية فابى سعيدان يتقدم فقال له الحسين تقدم وصل ولولا السنة ما قد يتكث لان
 بزه صلوة تقام بالجامة غالباً فيكون السلطان اولى ولان الوالى نائب الرسول عليه السلام وهو الذى كان
 اولى بالمؤمنين من انفسهم فينبى نائبه فى التقديم ولان ولايته ولاية القاضي عامته والاية محمولة على
 الموارث وعلى ولاية النكاح وليس ولاية الامامة كولاية النكاح ولان ولاية النكاح مما لا تنسل بالجامة
 فكان القريب اولى كالتكفين والغسل واما قوله لعامة القريب اولى بالاحاطة فقلنا لا بل دعاه الامام اقرب لما روي
 انه عليه السلام قال ثلاثية لا يحب دعاهم وعد منهم الامام كذا فى مبسوط شيخ الاسلام والمجيد هم والاولياء على الترتيب
 المذكور فى النكاح ش اى الترتيب المذكور فى النكاح كالترتيب فى الارث والابعد محبوب بالاتقرب وهما كذلك يستبر
 الاقرب فالاقرب من ذوى الانساب فان تساوى فى القرابة فاستأوى اولى مثل ولدين واخوين لابل وام عيين
 هامتساويان فى القرابة واحد هما كبر سنهما من الاخر ولو اجمع الاب والابن ذكر فى كتاب الصلوة ان الاب اولى
 ومن مشائخنا من قال هذا قول محمد والاعلى قول ابى حنيفة الابن اولى وبه قال مالك قال ابو يوسف والولاية
 لها لكن الابن يقدم الاب عظيمها لكما فى النكاح وقيل لابل الاب اولى وبه قال الشافعى واحمد وفى المحيط وهو الصحيح لو اجمع
 اخوان لابل وام اولاب فأكبرهم سنا اولى كما ذكرنا وبه قال الشافعى فى قول وكوارا والاسنان يقدم الاجنبى كسيرة
 ذلك الا بصرى الاخر لان الحق لها لكن قدمناه بالسنة ولا سنة فى تقديم من قدمه وفى قول الشافعى الا تقي مقدم لانه
 اولى وفى فتاوى العتائى الزوج كالاجنبى به قال الشافعى ومالك من أطعنا ان الزوج اولى من الاجنبى وكذا الجار

قال

ثم الولى

والاولياء

على الترتيب

المذكور

فى النكاح

وفي المحيط ابن عم المرأة اولى من زوجها اذ المكين لما بن من الزوج وان كان منها ولد فالزوج اولى خلافا
 للشافعي ومالك وقال القهري سائر القرابات اولى من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه لانها عصية وقال الشافعي
 الزوج اولى منها ومكي بن المنذر في الاسراف من ابي بكر الصديق وابن عباس الشيعي عطاء وعمر بن عبد العزيز واسحاق
 والحميد وان الزوج اولى بالصلوة على زوجة من المولى وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب الزهري وكثير بن الاشج
 والحكم وقتادة واصحابنا ومالك والشافعي ولا ولاية للزوج لانقطاع الزوجية بالموت قال عمر بن في امراته انتم احق
 بها بعد موتها وقال لا وزاعي والحسن البصري الاب احق ثم الزوج ثم الابن ثم الاخ وعند الشافعي واحمد بن محمد بن
 يقدم الاب على الابن وكذا الجدة عند الشافعي وعند مالك الابن اولى وعن محمد بن ابي المية اولى من ابنتها ثم ابنتها فكان بن
 غير زوجها فان كان منه فالاب اولى ثم الزوج وفي شريح الاسبيجاني ان ابنتها اولى من ابنتها لانه عصية لكن يقدم
 الجدة وهو ام الميث ولا يقدم اباه وبنوهما الا برضي الجدة ثم الاب يقدم على الجدة لكن يقدم اباه وكذا المكاتب اذا ماتت بنته
 او عبده فالولاية للمكاتب وله ان يقدم سيده وان مات المكاتب بن غيره وفاروق له اب او ابن وهاجران فالمولي
 احق فان ترك وفاد فاديت كتابته او كانت المال حاضرة الايجاف التوى فالاب احق عبد مات فانقسم في الصلوة
 عليه المولى وابن العبد وابوه هاجران فالمولي احق قيل ابوه الحوا خود الحوا ولى لانقطاع الملك بالموت وانفتوى على
 الاول ذكره في المستطعات وفي الميونة الاب احق من الابن عند الكل بهذا قاله بعض المشايخ وعن هشام عن محمد عن
 ابني ضيفة في النوا ادران الاب اوسل ولو كان الوليان فتقدم ابني ان صلى لا وليا خلفه حازت والاعتاد
 والا لا ولي اعادتها وان دفن اعاد على قبره ولا يبيد من صلى مع الاجنبي من غير الاولياء هم فان صلى غير الولي السلطان
 اعاد الولي شق قيدا بالسلطان لانه لو صلى السلطان فلا اعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي ثم هو ليس بنحصر على السلطان
 بل كل من كان مقدما على لولي في ترتيب الامة في صلوة الجماعة فصله هو لا يصح لولي ثانيا كذا في فتاوى الولي
 وفي التمهيد وكذا الوصي امام مسجد الجامع لا تعاد وفي التمهيد للقوم الاعادة ولو اقتضى بعض الاولياء مع رجل صلى ليس
 للباقيين الاعادة هم يعني ان شارش ابي الولي وانما قديبه لانه لو لم يقيد كان بينهم الوجوب ولما كان الحق له انشاء اجاز
 فعلة انشاء لم يحزم لما ذكرنا ان الحق للأولياء فيكون لهم الخيار في ذلك هم وان صلى الولي لم يحزم لاحد ان يصلي بعده
 شوبه قال النخعي والثوري والليث والحسن بن حي ومالك وقال الشافعي والاوزاعي يصلي عليه وعند احمد بن حنبل
 وقال النووي في اربعة اوجه هما باتفاق الاصحاب لا تستحب الاعادة بل المستحب تركها وفي وجه كبره اعادتها وقطع
 المتورني وصاحب العدة وغيرهما وعند الحنابلة فيها وجان وهتدوا لصلوة الصحابة على النبي عليه السلام افراد اقال ابن

فان صلى

غير المولى

او السلطان

اعاد المولى

يعني ان شله

لما ذكرنا الحق

للولي

وان صلى

المولى لو لم يكن

لاحد

ان يصلي

بعده

كان الفرض
يتأدى
بالاول والنفل
بغير مفرق
ولهذا رأينا
الناس تركوا
عن اخره
الصلوة على
قبر النبي
صلى الله عليه
وسلم
وهو اليوم
كما وضع

مجمع عليه عند السيرة والنقل وقال بن وهيب انه استحب من قوله من السماع علمه فان الخلاف منصوص عليه بل عليه عليه السلام
على موتانا ام لا يحيى بن القصار قولين وهل صلوا عليه افراد او جماعة على الاختلاف وفتاوى فميين ام قيل ابو بكر بن زكريا ابن
القصار ولا تصح لضعف روايته وحكي البزار والطبراني انه عليه السلام قال قل من صلى على رب العزة وهو موقوف قال لا يجزي
والبزار وقيل صلوا عليه بصلوة جبرئيل عليه السلام وهو معلول والصحيح انهم صلوا افراد الا يومهم احد وبذا مخصوص به قد روي انه اوصى
بذلك ذكره البزار والطبراني في حديث ابن عباس من قال انتهى عليه السلام الى قبر طيب صلوا خلفه فكبر اربعا تنفوخ عليه وحبنا
ما اشار اليها المصنف بقوله لان الفرض يتأدى بالاول ش اى فرض الصلوة على الميت تأدى بالصلوة الاولى لانها من
كفاية ولا معنى لثانيته هم النفل بها غير مشروع ش بذا كما جاب عن سوال مقدرة ان يقال لم لا يجوز ان يصلى ثانيته
وكانت نافذة كما في غير ما من لفرض فاجاب عن ذلك بقوله لا تنفل بها اى الصلوة على الميت غير مشروع يعني لم يرد بالشرع
شتم وضع ذلك بقوله هم ولهذا ش اى لعدم مشروعية النفل بالصلوة على الميت هم رأينا الناس تركوا عن اخرهم الصلوة على
قبر النبي عليه السلام وهو اليوم ش اى الحال انه اليوم هم كما لو وضع ش لان الناس التاكل ابياد الانبياء عليهم السلام فان
قلت الاقتصار على صلوة غير الاولى جائز وذلك دليل على سقوط الفرض ومع هذا لو اعاد الاولى جاز فعملهم ان تنفل بها مشروع
قلت صلوة غير الاولى انما تعتبر عند عدم تعرض الاولى فاذا تعرضت بالاعادة زال حكم صلوة غيره فكانت الميت بغير صلوة عليه
فاذا سلمت الاولى يكون ما سلمه هو الفرض فكيف يكون فلما فان قلت ترك الناس الصلوة على قبر النبي عليه السلام انما كان
خبا من ان تحضر قبره عليه السلام سجدا ولم يكن ذلك لاجل عدم مشروعية التنفل بها قلت لا يلزم من الصلوة على قبره اخذ
سجدا لا يلزم انهم جردوا ان يصلى عند قبره اهل العلم والاولياء مع مزيد اعتقاد العامة في التنفل لم يحتاج من الشرع فان
قلت حق الميت وان كان مقتضيا بالصلوة مرة فلما يجب سقوطه او لا لان الصلوة في حقيقة دعاء وهو باق كالوضوء شرع لا تقا
الفرض من الفرض يسقط بواحد لكن لو اعادة لكل صلوة كان حشا قلت الاصل ان الميت لا ينتفع بالصلوة عليه لقوله تعالى وان
ليس للانسان الا ما سعى ولكن عرفنا نساء بنحلاف اقبيا من فاذا كان كذلك سقط بالمرة الواحدة فلم يقعوا الثاني قضاء
من عندنا بالتوقيف بخلاف الدعاء فان التوقيف فيه باق كما بقى بالامر بالصلوة على رسول الله عليه السلام هذه على
سبيل الدعاء فان قلت صلى النبي عليه السلام على حمزة بن عبد المطلب سبعين مرة وكان الفرض قبا دى بالاولى قلت جيب
عنه يجوز من الاول انه كان موصوفا بين يديه فيوتى بواحد احدى من الذين استشهدوا وكان عليه السلام يصلى على
كل واحد صلوة فظن الراوى انه عليه السلام صلى على حمزة في كل مرة فقال صلى على حمزة سبعين مرة الثاني يجوز ان يكون
المراد من قول الراوى صلى على حمزة سبعين مرة المعنى اللغوي وهو الدعاء اى دعى سبعين مرة فان قلت قد سلم

عن ابي عبد الله عليه السلام منقولة قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان الصلوة كانت فرض عين على النبي
 لتعظيم حقه كالعبادة اليوم على المسلمين مرة واحدة لقوله صلوا وكان تكرار الصلوة عليه من كل احد لا اداء الفرض عليه
 واما الجواب عن حديث ابن عباس فانه عليه السلام كان هو الولي قال الله تعالى النبي او لي بالأمينين من انفسهم
 ومن العلماء من جعل الصلوة على القبر من خصائص النبي عليه السلام بليل له من قوله عليه السلام واني انور بالصلوة
 عليهم فان قلت ابن عباس يوجب هذا الوجه فقال ليس الامم كما توهموه بليل عليه السلام على هذا الناس خلفه فلو كان من خصائصه
 ان يرسم عن ذلك قلت يجوز ان يكون من خصائصه ان يدعو الى الصلوة فحيث هم وان كان الميت لم يعمل عليه صلى الله عليه وسلم
 قبره فخرج من ذلك من ان الله تعالى في اخراجه الكشاف ويصل عليه ما لم يعلم انه تمزق كذا في المبسوط وهذا
 الى انما اذا شك في تفرقه فليس عليه وقدره لا يصح عليه ان لا يصلي عليه مع الشك في ذلك كره في الميزان لم ينفذ
 وبما صرح الفقهاء وعامة المكاتب وقولنا قال الشافعي وامر به بقول ابن عمر وابي موسى وما كشته وابن سيرين والابن ابي
 شيبة في جواز الصلوة على قبره كونه مدفونا في التراب فالصحيح انه يشترط دروي بن سماعة عن محمد انه لا يشترط
 هـ لانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم على قبره من الانصار اخرج ابن عباس بنو الدغنة عن حديث خارجة بن زيد بن ثابت
 عن عمه زيد بن ثابت روى عنه وكان اكبر من زيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اردنا ان نبتع اذا هو بقبر فسال
 عنه فقالوا فلهذا فخرنا فقال لا اذن يتولى بها قبا اكانت قائمة صائمة الحديث ثم اتى القبر فصفقنا خلفه وكبر عليه
 اربعين مرة والبخاري ومسلم من حديث ابي هريرة ان رجلا اسود اكان يقرب المسج فمات فقال النبي عليه السلام قالوا
 مات فلما اذن يتولى به فدفن في قبره فاتي قبره فصفق عليه قوله يقرب المسج بقم القاف وتشديد الميم ان يكمنه ويخرج منه
 القمامة وهي الكنايسة فان قلت كيف يصلي عليه وهو غائب عن عين الناس بالتراب قلت نعم ولكن هذا لا
 يمنع جواز الصلوة الا ترى ان قيل الدفن كان غائبا بالكلية ولم يمنع ذلك عن جواز الصلوة وهذا اذا دفن بعد
 الغسل قبل الصلوة عليه واذا دفنه بعد الصلوة عليه ثم ذكره او انتم لم يغسلوه فان لم يهل التراب عليه حينئذ
 ويغسل ويصل وان بالوا التراب عليه لم يخرج بل يصلي عليه ثانيا في القبر ذكر الكرخي انه يصلي عليه وسنة
 الغزادر عن محمد بن القيس ان لا يصلي عليه وسنة الاستحسان ان يصلي عليه لان تلك الصلوة لم يبعث بها لترك
 الظهارة مع الامكان والآن زال الامكان وسقطت فريضة الغسل فليس عليه في قبره واما اذا غسله قبل الغسل
 وهو لم يدفن فانه يغسل ويعد الصلوة عليه بعد الغسل وكذا لو غسلوه وبقي عضو من اعضائه او قد رملوه كذا سنة
 المبسوط والمحيط ايضا لم يصلي عليه من الاولانية له عليه صلى الله عليه وسلم في قبره هم ويصلي عليه قبل ان يفتح قبره يعني انما

وان وصي
 الميت
 يصل عليه
 صلى الله عليه وسلم
 قبره كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى على
 قبره
 من الانصار
 ويصلي
 عليه
 قبل ان
 يفتح

يجوز الصلوة على الميت في قبره قبل ان تفتح الميت ويتمزق ثم اشار الى معرفة الطريق فيه بقوله هم والمعتبر في ذلك شئ اى في كونه قبل التفتيح شئ اكبر الراى شئ اى غالب الظن انه لم يفتتح فعلى عليه اذا شك لا يصل عليه رواه ابن رستم عن محمد بن محمد بن صالح شئ اخر ترجمه عمار روى عن ابى يوسف انه يصل عليه الى ثلثه ايام وبعدها لا يصل عليه وروى بن رستم في نوادره عن محمد بن ابى عتيقة لان الصحابة كانوا يصلون على النبي عليه السلام الى ثلثه ايام وثلثا فبعثته اوجدها الى ثلثه ايام لقول ابى يوسف انه يصل عليه الى ثلثه ايام ثانيا الى ستة كقوله احدى ثلثها الم يلى جسده والى ثلثها يصل عليه من كان من اهل الصلوة عليه يوم موته فاحسبها يصل عليه من كان من اهل فرض الصلوة على يوم موته سادسها يصل عليه ابدافعى في التجوز الصلوة على قبور الصحابة ومن قبلهم اليوم واقفوا على تضعيفه ومن صرح به المارودى والحاملى والعزازى والبعوى والمم الحزمى والنخعي وقال سحاق رحمه الله يصل على القادوم من السفر الى شهر والحاضر الى ثلثه ايام وقال سمعون من المالكية لا يصل على القبر بعد الذريقة في الصلوة على القبورهم لاختلاف الحال شئ اى لاختلاف حال الميت بالسمن والزال فانه اذا كان سينا تفتح عن قريب وان كان منزه ولا يلى في التفتيح هم والزماني شئ اى ولاختلاف الزمان فانه تفتح في الشتاء عن قريب لحرارة ماتحت الارض في الشتاء وفي الصيف يبط فيه لبرودة ماتحت الارض هم والمكان شئ اى ولاختلاف المكان فانه يبق في الارض الصلبة اكثر مما يبق في الارض الرخوة فلما اختلفت هذه الاشياء فرض الامر الى راسى المبتلى به فان قلت روى البخارى عن عتبة بن عامر انه عليه السلام صلى على قتله احد بعد ثمان سنين قلت اجاب السخسى في المبسوط وغيره ان ذلك محمول على الدعاء ولكنه غير سديدان الطحاوى روى عن عتبة بن عامر ان النبي عليه السلام خرج يوما فعلى على قتله احد صلوة على الميت والجواب السديد ان اجسادهم لم تلبس ولما انا دسا وية ان يجزى العين التي تؤخذ عند قبور الشهداء اصابها اصبح حمرة سيد الشهداء قبر النبي عليه السلام في زمن الوليد بن عبيد بن قيس لم قدم فزوعوا قالوا هذه قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمرو لا والله هذه قدم عمر بنى الله عند المدينة سمعته تاكل الميت الملح عمر بنى الله تعالى عنه بالنبي عليه السلام فانظرك به ذكره بن حنبل في العلم المشهور وفي الموطان عمرو بن الجعوف وعبد الله بن عمرو الانصاري كان السيد قد حضر قبرهما وهما من احد فوجد الم تغيرا كما سها تانا بالاسس وقصا سته واربع سنه والصلوة ان يكبر تكبيرة هذا شروع في بيان كيفية الصلوة على الميت وبينها بقوله هم والصلوة شئ اى الصلوة على الميت هم ان يكبر تكبيرة آه شئ ولم يبين كيف يجزى وحي ان يقول نويت ان اصلى الله

والمفتبر
في معرفة
ذلك أكبر
الزواجر
التي هي
الحال الزمان
والمكان
والصلوة
ان يكبر
تكميلاً

وادعوا لهذا الميت ذكره في سنة المصنوع وغيره وذكر في البدائع وغيره ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك آه
بعد التكبير وفي المحيط جلد راية الحسن عن ابي حنيفة وذكر في البدائع ذكر الطحاوي رحمه الله انه لا يستفتح فيه ولكن
النفل والعادة انتم يستفتحون في سائر الصلوات وفي الروضة يقول سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله
الذي يحيي المخلوق ويميتهم وهو من قديم ابدى لا يزدول ابد سبحان رب الارباب مسبب الاسباب واماك لا رقا
الغنى عن خلقه الذي لا اله الا هو وان قراء الفاتحة على نية الدعاء جائز وليس في صلوة الجبازة قراءة القرآن
عندنا قال ابن بطال ومن كان لا يقرأ في الصلوة على الجبازة ويكثر من الخطاب وصلى بن ابي طالب وابن
عمر وابو هريرة ومن التابعين عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وابن جبير واشعبي والحكم وقال
ابن المنذر ومجاهد وحماد وبقال الثوري وقال كثر في التسمية قراء الفاتحة ليست معمولاً بها في بلدنا في صلوة الجبازة
ومع ذلك عطاء والشافعي واحمد واسحاق بن راجويه رضي الله عنهم يقرأ الفاتحة في الاولى وقال ابن حزم
يقرأها في كل تكبيرة عند الشافعي وبهذا النقل عنه غلط وقال الحسن بن علي يقرأها ثلاث مرات وقال الحسن
البصري يقرأها في كل تكبيرة وهو قول شهر بن حوشب وعن الموزن محرمته يقرأ في الاولى فاتحة الكتاب وبورق
قصيرة حم ويحمد الله عقيدتها اي عقيدتها التكبيرية الاولى قال لا ترائي يعني يقول سبحانك اللهم وبحمدك آه
قلت الحمد اعظم من قراءة سبحانك اللهم وغيره ولكن قال شمس الائمة السرخسي اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم
بالحمد السمك في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانك اللهم الى اخره كما في الصلوات كلها وبورق راية الحسن عن
ابي حنيفة توفي دعاء الاستفتاح للشافعي قولان احدهما انه ليس بقراءة الفاتحة واجبة عنده وهو قول ائمة
لما روى جابر بن عبد الله السلام كان يقرأ فيها بسم القرآن وقراء ابن عباس الفاتحة وجبرثم قال عدا فقلت
ليعلم انه سنة قلنا كان عليه السلام يقرأ في سبيل الثناء لا على وجه القراءة وقال الترمذي حديث طبر
وابن عباس اسناده ليس بقوي هم ثم يكبر تكبيرة شمس ثمانية هم ويصلي على النبي عليه السلام ثم الصلوة الموقوفة
في التشهد وقيل يقول في الثانية اللهم صل على محمد النبي الامي البشير النذير عبدك ورسولك سيد الانبياء والمرسلين
وغير الخلق اجمعين وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم اجعل نواحي صلواتك
ونوازل بركاتك وشمعتك ورحمتك راحتك على عبدك ونيك النبي الامي وسلم تسليما كثيرا هم ثم يكبر تكبيرة
شمس ثالثة هم يدعوا فيها لنفسه وللميت والمسلمين ثم الدعاء فيها ان يقول اللهم اغفر لميتنا وميتنا وشاهديننا
وغائبنا معفيانا وكبيرنا وذكربنا وانانا اللهم من هيته مناهية على الاسلام ومن توفيقه مناهية على الايمان

ويحمد الله عقيدتها

بكبيرة تكبيرة ويصلي

على النبي صلى الله

عليه وسلو

لشركه تكبيرة

يدعوا فيها

لنفسه للميت

والمسلمين

رواه ابو داود واحمد في هذا الحديث بالروح والراية والرحمة والمغفرة والبرهان اللهم ان كان محسنا
 فرد في اسائه وان كان سيئا فتجا وتر عنه ذلك الخير والكرامة والزمعني برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم اغفر لي ولوالدي
 ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات وتابع بنينا وبينهم بالخيرات اليك بمجيب الدعوات
 منزل البركات وطارق السيات مقبل العثرات انا على كل شئ قدير ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وزاد في بعض شرح القدوري اللهم اجعل قلوبنا قلوبا يحلوها اختيارنا اللهم افسح حدة وارحم غربته وبر مشيخته
 ولقنه حجة ووسع مدخله واكرم منزله وقبل حسنة اجمع بعثتك سيادة اللهم كن له بعد الامايب حيدا وبعد الالام الاثابة
 قريبا ولدعا من دمي له سميعا مجيبا اللهم انه نزل بك وانت خير منزل به فانه ينتقل الى عفوكم وعفركم ووجودكم
 واحسانكم وانت غني عن عذابه اللهم قبل شقاقتنا فيه وارحمنا به كنه يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم عن عروضا بن
 مالك انه عليه السلام في علي بن ابي طالب فقال اللهم واعف عنه واكرم منزله ووسع مدخله واغسله بالثلج والماء
 والميرة واقمه من الخطايا كما تقي الثوب الابيض من الدنس وابدله خيرا من داره والجار خيرا من الجيران ومن زوجه
 واوعله الجنة واحده من عذاب القبر ومن عذاب النار يا ارحم الراحمين ثم قرأ سورة البقرة في الرابعة عشر
 في التكبيرة الرابعة ولا يدعوا بعدا وفي البدائع ليس في ظاهر المذهب بعد التكبير الرابعة بما سوى السلام وهو قول مالك
 واحمد ومما اشد وقد اختلفا بعض مشايخنا ما يمتنع به سائر الصلوات ويؤاخذون ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار زاد في السبوط وخبر جديك عذاب النار وعذاب القبر وشدق الحساب وقيل في الحديث
 اتفقوا على انه يجب الذكر بعد الرابعة واستحب في احد الحرمين والوجه الثاني ان يشاء قوله ويشاء تركه والذي
 يقول اللهم لا تحزننا اجره ولا تقنا بعده وزاد المحامي وصاحب التبيين واغفر لنا ولدنا وفي التقي قيل بمخسبه
 بين الدعاء والسكوت وقيل يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة آه وقيل يقول ربنا لا تزغ قلوبنا الاية وقيل
 يقول سبحان ربك بالعزة آه هم وسيلهم ش عن يمينه وعن يساره والمشيور عن الشافعي ايضا تسليمات قال
 العوراني يؤمنه في الجامع الكبير ومن الناس من قال تسليمه واحدة وفيه قال احمد واخرون لان منابا
 على التخييف وكل بل يرفع صوته بالتسليم قال في البدائع لم يتعرض له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع
 صوته لان رفعه للاعلام فلا حاجة اليه بالتسليم مقبب الرابعة لانه مشروع والافضل عقيب التكبير قال ولكن
 العمل سنة زماننا يخالف ما ذكره الحسن وفي الحديث وسيلم تسليمين وسماقت في الكل الا في التكبير وفي المرغينا في لا يرفع
 الامام الميت فيقال يذوي من يمينه في الاولى وعن يساره في الثانية وسنة الاسبقيا في وفي الحديث الميت

شرح كبر الاربعة
 وسيلم

في التسليمة الاولى لا غير ومن يساره في الثانية وفي الذخيرة من شامخ بلخ يقولون السنة ان يسبح
 الصف الثاني من الصف الاول والثالث من الثاني وعن ابي يوسف لا يسجدون كل الجهد ولا يسجدون كل الاربع
 هم لانه عليه السلام كبر اربعاً في آخر صلوة صلوات فمشت ما لما شئ لما ذكر ان التكبيرات على الجنازة اربع استدلال
 في ذلك بقوله لانه عليه السلام كبر اربعاً في آخر صلوة صلوات فمشت ما لما شئ لما ذكر ان التكبيرات على الجنازة اربع استدلال
 عنم اما حديث ابن عباس فله طرق الاول عند الحاكم في المستدرک والدارقطني في سنة عن الخزاز ابن السائب
 عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال ابي بكر الصديق عليه السلام على الجنازة اربع تكبيرات
 وكبير عمر على ابي بكر في اربعاً وكبير ابن عمر على عمر في اربعاً وكبير الحسن بن علي على علي في اربعاً وكبير الحسين بن علي
 على الحسن في اربعاً وكبير علي بن ابي طالب عليه السلام اربعاً وكبير علي بن ابي طالب عليه السلام اربعاً وكبير علي بن ابي طالب عليه السلام اربعاً
 الطريق الثاني عن البيهقي في سننه والطبراني في معجمه عن ابي عمير عن عكرمة عن ابن عباس قال في آخر جنازة علي
 عليه السلام رسول الله عليه السلام كبر اربعاً قال البيهقي تفرد به النضر بن عبد الرحمن ابو عمر الخزاز عن عكرمة وهو
 ضعيف وقدر وسي يدرسون جوداً آخر كلما غفقه الا ان اجماع اكثر الصحابة رزق على الاربع كانه دليل على ذلك الطريق
 الثالث عند ابي نعيم الا بعد ما في عنه ان النبي عليه السلام كان كبيراً على اهل بدر سبع تكبيرات ثم كان آخر صلوة
 اربع تكبيرات الى ان خرج من الدنيا الطريق الرابع عند ابن حبان في كتابه الفقه من حديث محمد بن معاوية
 وقال انه ياتي عن الثقات بما لا يتابع عليه فاستحق التبرك لا في اوافق الثقات الثقات فانه كان صاحب
 وثقات قبل ان ظهر منه ما ظهر واما حديث عمر بن محمد الدارقطني من حديث يحيى بن ابيته عن جابر عن الشعبي
 عن مسروق قال صلى عمر على بعض اهل دواع النبي عليه السلام فسمعه يقول لاصليين عليها مثل اخر صلوة صلوات رسول الله
 عليه السلام فكبر عليها اربعاً ويحيى وجابر يعني ضعيفان اما حديث ابن حبان فقد اتي عن الاسدية كما قال كان
 النبي عليه السلام كبر على الجنازة اربعاً وخمساً وسبعاً وخمسين حتى حاد موت النجاشي فخرج الى المصلى فصف الناس
 وراؤهم وكبر عليها اربعاً ثم ثبت النبي عليه السلام على اربع حتى توفي فاه التمدد وجل والبعثته هذا ابن قتيبة
 بن خاتم القرشي والعدوي والد سليمان واحداً في جميع ذكره الذهبي كذا في تجريد العجايب ثم قال له رواية
 يارواية ولم يذكر له اسم ومنهم ابو عبيدة اخراجه واسمه عبد الله وقيل عامر بن ساعدة الاوسي الحارثي والد
 سهل اما حديث ابن عمر فله طرق الاول عند الحاكم في المستدرک والدارقطني في سنة عن الخزاز ابن السائب
 عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال ابي بكر الصديق عليه السلام على الجنازة اربع تكبيرات
 وكبير عمر على ابي بكر في اربعاً وكبير ابن عمر على عمر في اربعاً وكبير الحسن بن علي على علي في اربعاً وكبير الحسين بن علي
 على الحسن في اربعاً وكبير علي بن ابي طالب عليه السلام اربعاً وكبير علي بن ابي طالب عليه السلام اربعاً وكبير علي بن ابي طالب عليه السلام اربعاً

لانه صلى الله
 عليه وسلم
 كبر اربعاً في آخر
 صلوة صلواتها
 فنسخت ما قبلها

النس بن مالك رضي الله عنه فعند الحارثي في كتاب التلخيص والنسوخ ان رسول الله عليه السلام كبر على ابي ابي
 مكبيرات وعلى بن ابي شيمس مكبيرات وكان اخر صلوة صلما رسول الله عليه السلام اربعاً حتى فرج من الكبرياء ثم قال
 اسناده وله قوله فعنوت ما قبلها اي نسخت مكبيراته عليه السلام اربع التكبيرات التي كبر بها خمساً وستاً وسبعاً وثمناً
 قبل ذلك ويزيد ما قال المصنف قول بن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انعقد الاجماع على الاربع ولا نعلم احداً من فقهاء
 الامصار قال خمساً الا ابن ابي ليلى وقال صاحب الميسرة وغيره من الاصحاب وقد ثبت ما زاد على الاربع فيعلم
 فكيف ما قول بن عمر فقيه نظر لان بن منذر ذكر في الاثر ان الحسن قول بن مسعود وزيد بن ارقم عن
 ابن مسعود كبر دون ما كبر الامام وما قول صاحب الميسرة فيه نظر لانه يمكن ان يحل الكل على الجواز مع ان الصحابة رضي
 الله عنهم فعلوا ذلك بعد النبي عليه السلام وروى ابن مريم عن بن عباس عن ابي خنيس ان كبر على الجنازة ثلثاً وكذا
 روى عن انس وقال بن سيرين انما كانت التكبيرات ثلثاً فزادوا اربعة وعبر جابر بن زيد انه امر يزيد بن ابي
 ان يكبر على الجنازة ثلثاً قال بن اسانيد في غايه النسخة وكبر زيد بن ارقم على جنازة حماد بن مسعود رضي الله عنه
 وعن علي بن ابي كبر على سهل بن حنيف ثلثاً ثم التفت اليها وقال انه يرى وذكر بن بطلان عن علي بن ابي كبر
 على البدر بن سنان وعلى سائر الصحابة خمساً وعلى غيرهم اربعاً وكبر على رضي عن قتادة سبعا ولكن ما رواه محمد بن الحسن
 في كتاب الآثار في كفاية الاجماع على استقرار الاربع قال ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
 النخعي رحمه الله ان الناس كانوا يصلون على الجنازة خمساً وستاً واربعة حتى قيل رسول الله عليه السلام ثم كبروا
 كذلك في رواية ابي كبر الصديق رضي الله عنه وروى عن ابي كبر في خطابه رضي الله عنه فقال انهم اكرموا عشرة اصحاب محمد عليه السلام
 متى تختلفون تختلف الناس بعدكم الناس حديث احمد بن حنبل في صحيحه فاجمعوا على شئ كبر عليه من بعدكم فاجمع راسي اصحاب
 محمد عليه السلام ان ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي صلى الله عليه وسلم حتى قبض فباخذونها ويرفعون ما سواه فنظروا فوجدوا
 جنازة اخر جنازة كبر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً قلت فيه انقطاع بين ابراهيم وعمر بن ابي حمزة وصح علي بن ابي كبر
 ان آخر صلوة صلما على النجاشي كبر اربعاً وثلاثين عليها حتى توفي وذكر بن بطلان عن همام بن حارث ان عمر
 رضي الله عنهما جمع الناس على الاربع الا ابل بدو فانهم كانوا يكبرون عليهم خمساً وستاً وسبعا وقال بن حزم في المحلى
 كبر عمر اربعاً وعلى اربعاً وزيد بن ثابت كبر اربعاً على امه وعبد الله بن ابي اوفى كبر اربعاً على ابنته وزيد بن ارقم
 كبر اربعاً وكذا البراء بن عازب بن عمر وابو هريرة وعقبة بن عامر رضي الله عنهم وصح ان ابا بكر الصديق صلى
 الله عليه وسلم كبر اربعاً وصلى النبي صلى الله عليه وسلم كبر اربعاً وصلى الحسن بن علي كبر اربعاً وصلى عثمان بن

على باب فكيه اربعاءم ولو كبر الامام منسالم تيا بعه الموثم خلافا لوقوعه في قول زفر قال حمد عن ابى يسلى ولفظها
 واشيعه وفي التجبى قال ابو يوسف تيا بعه في كندية وهو رواية عن ابى يوسف وكى احمد عن الشافعى في لا نقل
 اذ اكره منساليا بعه الماموم لا تبطل بها الصلوة عندنا وعند الشافعى في الاطهر وعند اصحابه وبعدها تبطل وعن صاحب
 احمد كذلك وفي الذخيرة لو زاد الامام خامسة صححت صلوة وروى ابن القاسم عن مالك الميع فيها لا تسلم شعار
 الشيعة فينظر تسليم الامام وهو المختار وفي المحيطة وهو الصحيح وفي رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه يسلم ولا ينظر
 وهو قول الشورى وملك في رواية ابن المنذر وابن القاسم العتيقة وفي الذخيرة قال ابن القاسم يسلم تسليم
 وجه قول زفر من معناه مجتهد فيه كما قلنا فتيما بعد المقتدى كما في تكبيرات العبد وجه قول ابى حنيفة واسما به
 اشار اليه المصنف بقوله هم لانه منسوخ شى اى لان الزائد على اربع تكبيرات منسوخ ولا يتا بقى في المنسوخ قال
 الاكمل قلنا ثبت ان الصواب تشاوروا في هذا الى اخر صلوة صلا با فصلا ذلك مسته غايابا عما علمت فيه نظر
 لانا قد ذكرنا من جماعة من الصحابة والتابعين ثم انهم كبر واكثر من اربع بعد النبي عليه السلام فكيف يكون اجماعا
 فكيف يكون النسخ بعد النبي عليه السلام وقال الاثر ازمى لم يحج الاقتداء
 في التكبير الزائد على الاربعة كما لم يحج الملاقاة في تكبيرات العبد اذ اذ الامام على الاربعة والجماعة فعل كلامه في
 ان تيا بعه المقتدى لم يتجاوز عن فعل الصحابة وقد ذكرنا من جماعة منهم انهم كبر واكثر من اربع بعد النبي عزم
 هم لما روينا شى وهو قوله لانه عليه السلام كبر اربعاءم وحينئذ تسليم الامام في رواية شى اشار بهذا الى انه
 اذ لم تيا بعه المقتدى في زيادة ماذا يصنع فقال فينظر تسليم الامام يعنى لما تيا بعه في الزيادة وكنته فينظر تسليم
 الامام هم فيسلم مع شى ليصير متا بعه مما وجب المتابعة فيه في الوقفات وعليه الفتوى وبه قال مالك في رواية
 وفي الحليفة في الانتظار وجبان وفي روضة الزندوسى لم تيا بعه اذ كان يسبح من الامام اما اذا كان يسبح
 من الماذنين كبر كما في تكبيرات العبد هم وهو المختار شى اى انظار تسليم الامام في الزيادة وهو المختار ومنه
 رواية من ابى حنيفة لا ينظر حقيقة للمخالفه هم والبيان بالدعوات استغفار للميت والبدنية بالشنا ثم بالصلاة
 سنة الدعاء شى اشار بهذا الى بيان المقصود من اتيان الدعوات للميت بعد التكبير الثالثة وهو ان المقصود من ذ
 استغفار للميت اى طلب المغفرة له ولكن هذه الدعاء ليست سنة يفعل بها حتى يتجنب الله تعالى بهذه الدعاء
 وهو في مبداء اولها بالتناو ثم بالصلاة عليه السلام بعد التكبير الثانية ثم ياتي بالدعاء بعد التكبير الثانية وذلك
 لقوله عليه السلام اذ ارادوا احدكم ان يدعو فليجده الله ويصلى على النبي عليه السلام ثم يدعو كذا ذكره صاحب الدعاء

ولو كبر الامام

حقسالم تيا بعه

الموثم خلافا لرواية

لانه منسوخ

لما روينا وينظر

تسليم الامام

في رواية وهو

واحد من الدعوات

استغفار للميت

والبدنية بالتناو

ثم بالصلاة

الدعاء

ولا يستغفر للصبي
ولكن يقول اللهم
اجعله لنا فرطاً
واجعله لنا اجرا
وذخراً واجعله
لنا شافعاً وشافعاً
ولو كبر الامام
تكبيراً وتكبيرتين
لا يكبر الا حتى يكبر
اخرى بعد حمله
عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف
يكبر حين يحضر
لان الاول
لان الثاني
يأتى به

ولم يبين من حسنة شيئا قلت في الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي من حديث فقهاء بن مبيد
قال سمع رسول الله عليه السلام رجلا يدعو لمحمد بن عبد الله ولم يصل على النبي عليه السلام مجل هذا ثم دعاه فقال اذا
صلى على محمد فليبدأ بتمجيد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي عليه السلام ثم يدعو بعد بما شاء قال الترمذي حديث
حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک واعتبر بذلك بالتشهد في الصلوة وفي التمجيد ولا يجزئ
من الحمد والثناء والصلاة على النبي عليه السلام والدعاء للميت لان هذه الافعال ذكر كلهم والذكر فيه الاخفاء
اولى وقال بعض المشايخ ان السنة ان يسمع الصنف الثاني في ذكر الصنف الاول ويسمع الثالث في ذكر الصنف الثاني
وعن ابي يوسف انهم لا يكبرون كل الجبر ولا ييسرون كل الاسرار فينبغي ان يكون بين ذلك وقال الكرخي وليس
ما ذكره من التثنية على الله تعالى ولا في الصلوة على النبي عليه السلام ولا في الدعاء للميت شي سوقت يقر من ذلك
ما يحضر ويتيسر عليه ذلك لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال ما وقت لنا رسول الله عليه السلام في صلوة
الجمعة قوله لا اقراة كبر ما كبر الامام واخر من طيب الكلام ما شئت وقد سبطنا الكلام فيه فيما مضى عن قريب
هم ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا اجرا وذخراً واجعله لنا شافعاً وشافعاً لان
الصبي مرفوع العلم عنه ولا ذنب له لاجابة الى الاستغفار في البدائع اذا كان الميت صبياً يقول اللهم اجعله
فرطاً وذخراً وشافعاً فينا كذا روى عن ابي حنيفة وهو مروي عن النبي عليه السلام وفي الحديث اذا كان الميت
صبياً او مجنوناً يقول اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا شافعاً وشافعاً وفي المنية يدعو لوالديه
والمتوفين وقيل يقول اللهم اغفر لي ما مضى من ذنوبي واعظم به اجرى اللهم اجعله في كفالة ابيهم ولحمته ليعالج الكافرين والذين
والاخير اسن داره والباخير اسن الله اللهم اغفر لسلفنا وفرطنا ومن سبقنا بالايمان قوله فرطاً بفتح الفاء والراء قال
الاسمى الغرط والفارط المتقدم في طلب المار والمراهنا المتقدم في امر الآخرة ومنه قوله عليه السلام انما فيكم على الحوض
اي مقدمكم قوله ذخر البصر الذال للجمعة اي خير ابا قبا ذخر قوله شافعاً من شفع له قوله شفعنا بشهيد الفاء المفتوحة اي بول
الشفاعة هم ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا حتى يكبر الامام اخرى شئ اي تكبيرة اخرى هم بعد جفورة شئ
اي حضور الثاني هم عند ابي حنيفة ومحمد شئ ثم اذ كبر الامام كبر مرة اخرى اللهم كبر في الآتي ما فات قبل ان ترفع لنا
وكذلك الحكم سواء اذكر الامام بعد التكبيرة الاولى او الثانية او الثالثة قال ابن المنذر وهو قول الحارث بن يزيد والثوري
والكوفي واسحاق واهم في رواية هو قال ابو يوسف يكبر من يحضر لان الاول شئ اي التكبيرة الاولى لا افتتاح شئ
افتتاح الصلوة كما في سائر الصلوات هم والمسبوق ياتي به شئ اي تكبيرة الافتتاح لا يفتتح كما في غير صلوة الجماعة وقوله قال

واحد في رواية ومن احرازه كبرهم وانما شئ اى ولا يضيفه ومحمد رجمها الله من كل تكبيره شئ من التكبيرات
 الرابع هم قايمة مقام ركعة شئ فلا يجوز للمسبوق ان يقضى القايمة قبل ان يشيع مع الامام والدليل على ان
 كل تكبيره قايمة مقام ركعة انه لو ترك واحدة منها ليجوز صلواته كما لو ترك ركعة واحدة لقليل الرابع كما راجع الظاهر
 ثم من بها يقيمها بعد السلام بالمترفع الجنازة ولو رقت بالايدي ولم توضع على الاكتاف كبر في ظاهر الرواية
 وعن محمد ان كانت الى الارض اقرب كبر وان كانت الى الاكتاف اقرب لا كبر وقيل لا يقطع حتى يتباعد وعند الشافعي
 قولان وقد اشار الشافعي الى ترجيح التكبيرات معا بنبيه دعاء في البوطي وفي الاشارة قال ابن السيب عطا وانما
 والزهرى بن سيرين والثوري وقاوة واماك واحمد ميم الله في رواية واسحاق والشافعي المسبوق يقضى
 ما فات متتابعاً قبل ان يرتفع الجنازة فاذا ارتفعت سلم وانصرف كقول اصحابنا قال ابن المنذر وبه اقول وقال
 ابن عمر لا يقضى ما فات من التكبير وبه قال الحسن البصري والشافعي والاوزاعي واحمد ولو جاء وكبر الامام اربعاً
 ولم يسلم لم يدخل معه وقايمة الصلوة وعند ابى يوسف والشافعي فقل معه وياتى بالتكبيرات مع ان غاف رفع
 الجنازة وفي المحيط وعليه الفتوى وعند الشافعي يقرأ القاسم ايضاً صاعداً وسوقاً باسبع او اقلع كما هو منه
 انه اتم الصلوة بالنفقة المشروعة وان نعت الجنازة هم والمسبوق لا يجدي بما فات اذ هو متخير شئ هذا جواب
 عن قول ابى يوسف والمسبوق ياتي به وقايمة ان المسبوق ليس له ان يتباعد او الجا فاته من الادراك مع الامام
 لانه اذا ابتداء به يقع في حتمها كما قيل او ادا ذكر مع الامام وانما ينسخ كان ذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وكلمة
 اذ في قوله اذ هو للتعليل يعني ان الابتداء بما فاته من نسخ هم ولو كان شئ اى الرجل الذي يريد الصلوة وقت
 قايمة التكبير الاولى هم حاضرات الامام فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية شئ اى التكبير الثانية هم بالاتفاق شئ
 بين الامة الشافعية هم لا يميزون المذكور شئ تلك التكبير ضرورة العجز عن التحار هم ويقوم الذي يصلي على الرجل السكوة
 بقدر الصد شئ اى بخلاف صدر المرأة هم لانه شئ اى لان الصدر هم موضع القلب فيه نور الايمان شئ قال الله تعالى
 اولئك كتب في قلوبهم الايمان هم فيكون القيام عنده شئ اى عند الصدر هم اشارة الى الشفاعة لا يانه شئ يعني اشارة
 الى ان يشيع لا يانه وقال في المبسوط ومن اتقاه الامام من الميت تحت الصد قال في جامع النفع هو المختار واختاره الطحاوي هم
 وعن ابى حنيفة يرم ان يقوم في الرجل بخلافه من المرأة بخلافه شئ وقال ابن ابى ليلى هو قول الثوري وفي البائع وروى الحسن
 بن ابى حنيفة يرم في كتاب الصلوة انه يقوم بخلاف الرجل مع المرأة وفي المبسوط الصد هو الوسط فان تم يد برأسه تحت يده ورجلاه
 قال صاحب النباهة الوسط يكون سيداً لا يسمي لم داخل الشئ يعني بين طرفي الشئ ليس بمرء ولا نعل الكمل من صاحب النباهة وهو الشافعي وقال

ولهما ان كل تكبيره قايمة
 مقام ركعة والمسبوق
 لا يجدي بما فات
 اذ هو متخير وشئ
 حاضراً فلم يكبر
 الامام لا ينظر الثانية
 بالاتفاق لا يجزئ
 المني لا ويقوم الذي
 يصلي على الرجل
 بخلافه الصد لا يسمي
 القلب وفيه نور الايمان
 فيكون القيام عنده
 اشارة الى الشفاعة
 لا يانه وعن ابى حنيفة
 انه يقوم من الرجل
 بخلافه رأسه ومن
 المرأة بخلافه وسطها

صاحب الدراية ونسبها بسكون السين هكذا كان معربا بخط شيخنا في العلامة لانه بالسكون اسم لفعل الشيء هكذا كان
معربا والمتحرك اسم للمركز والمداد بالوسط في الحديث الوسط المعنوي لا اللغوي والوسط المعنوي هو الصدر فان قوة
الراس مع اليدين وتحت البطن مع الرجلين وبه قسمة على كما ترى واداب الحديث ما رواه الامامة الشافعية في كتبهم من
حديث سمرة بن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من اصاب في نكاحه ما رواه الامامة الشافعية في كتبهم من
اللاترازي فانه بخط الوسط تحريك السين في مواضع عديدة ومن عادات ضبط الالفافا في تصانيفه وهو يحاط فيه
قلت العواب منه من جهة لان الوسط بالسكون يقال فيما كان متفرقا الاجزاء غير متصل كان س والدواب فيه
ذلك فاذا كان متصل الاجزاء كالدار والراس فهو بالفتح فعلى هذا بنا بالفتح ويقال كل منها يرفع الاجزاء فعلى هذا
يجوز فيه الوجوهان وعلى الصواب الفرقان ونقل القاصي عياض عن ابى كمي وغيره سكون السين في الحديث المذكور
وكذا ضبط الجبائي واجاب ابن تيمار الوجهين ذكرين فقول عن بعضهم فتحها وفي التحفة والمفيد والمشتبه من الروايات
عن الصحابي في الاصل فيه ان يقوم من الرجل والمرأة سجدة الصدر وعن ابى الحسن سجدة الوسط منها الا انه يكون في
المرأة الى راسها اقرب وعن ابى يوسف انه يقوم سجدة الوسط من المرأة وسجدة الراس من الرجل ذكره في المفيد وهو
رواية الحسن بن ابى زينة ذكره في الحديث وفي ظاهر الرواية يقوم منها سجدة صدرها وقال لك ان يقوم في الرجل عند
وسطه ومن المرأة عند كتفها وقال ابو علي الطبري من الشافعية يقوم الامام عند صدره واختاره امام الحرمين في الغزالي
وقطعه الشيخ قال السند الشريف هو اختارهما وقال الماوردي قال الصحابي البصريون يقوم عند صدره ويقول
الشوري وقال البيهقي عن عماره قال لا يشك ذلك نص من قال للمحامي في المجمع والتجريد في صاحب المحامدي
والقاضي حسين في امام الحرمين في المعنى لا يشك ان السنة ان يقوم الامام في صلوة الجبازة عند صدر الرجل
وعند تكبيره عند صدر المرأة وروى حرب عن احمد بن محمد بن ابى زينة هم لان انساؤه فعل كذلك شاقى من المرأة سجدة
وسطها وقال ابو الحسن شاقى قال انساؤه من المرأة سجدة وسطها وهو السنة وهذا الحديث اخرجه ابو داود والترمذي
وبن ماجه عن قيس بن عمار قال كنت في سكة المربد فمرت جبازة معها ناس كثيرة قالوا جبازة عبد الله بن عمر فبعثنا فاذا
انما رجل عليه ثياب على اسرة فرفقه ثيابا شمس فقلت من هذا الدهقاني قالوا انس بن مالك قال فلما وضعت الحبترة
قام انس فصلى ولم يسبح ثم ذهب فيقف فقالوا يا اباحمة المرأة الانصارية فقر بوا عليها نعش فخره قام عند
عجبة منها فصلى عليها نحو صلوة على الرجل ثم جلس فقال العلان زيدا اباحمة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
على ابنا له كصلاة كبر عليها اربعا و يقوم عند راس الرجل وعين المرأة قال نعم الى ان قال ابو غالب وسألت

لان انساؤه فعل
كذلك وقال
هو السنة

عن صنع النسي في قيامه على المرأة عند عجزها ثم لولي انه اذا كان لأم لم يكن النعش فكان يقوم الامام قدام
عجزها ليسترا من القوم بهذا القطابي داود ولفظ الترمذي عن ابي غالب قال سالت عن النسي من اباك على جنازة
رجل فقام فذا راسه ثم جاوز الجنازة امرأة من قرشي فقال يا ابنة حمزة صل عليها فقام حيال وسط السرير فقال
العلابن زيدا يا ابنة حمزة بكذا رايت رسول الله عليه السلام على الجنازة متماك منها ومن الرجل متماك منه قال
فقم فلما فرغ قال اغضوا ولفظ بن ماجة عن ابي غالب قال ايت النسي بن اباك يصلي على رجل فقلت مبال راسه
فجئ بجنازة اخرى فقالوا يا ابنة حمزة صل عليها فقام حيال وسط السرير فقال العلابن زيدا يا ابنة حمزة بكذا رايت
رسول الله عزم قام في الجنازة متماك من الرجل وقام من المرأة متماك من المرأة قال نعم فقام قاتيل علينا
بن زيدا فقال اغضوا وهذا لفظ روى احمد واسحاق بن راهويه وابو يعلى الموصلي في مسندهم وابو غالب اسمه
نافع وقيل نافع البجلي الحنظلي البصري تمامي بن عيين صالح وقال ابو حاتم شفيق قوله المرء بكسر الميم وسكون
الراء وفتح الباء الموحدة وهو الموضع الذي تكس فيه الابل الغنم ويسمى عرب المدينة والبصرة والمرء ايضا الموضع
الذي يكبل فيه الشتر لتشت والسكة الطريقة المصاعة من النخل ومنها قيل الازقة السكة الاصطفاة الردور فيها قوله
فقيه ابي يونس من وقى ثني والد بهتان بكسر الدال وفتحها رئيس اهرية وسقدم الثنا واصحاب الزراعة وهو معرب
ونونه اصلية وقيل زائدة وابو حمزة كنية انس قوله المرأة الانصارية وفي رواية الترمذي امرأة من قرشي قال
النودي لعلمها كانت من قرشي بل خلف من الانصار وعكسه قوله وعليها نعش اعصر نعش ففتح الذون وسكون الهمزة
المعلمة وفي آخره شذوذ مجتهد هو مثل المدينة موضع على السرير فلفظي فرب ما يستر بها عن عيني الناس وهي كالقبة
على السرير هم قلنا تاويله ان جنازة تملك من نعشة فحال بينها وبين نعش هذا التاويل غير صحيح لان سفي رواية
ابن داود فعبوا ما وعليها نعش اعصر فكيف ان جنازة تملك من نعشة فان قلت الماددي يكون قد اعتمد على رواية
الترمذي فانها لم يذكر فيها نعش قلت الحديث واحد في قضيته واحدة والراوى عن انس هو ابو غالب فيتحمل ان الراوى
عن ابي غالب قد اقتصروا عن ذكر النعش ولكن يمكن ان يقال ان المرأة التي صلى عليها انس كانت جنازة تملك من نعشة
ولا يلزم من ذلك ان يكون النساء التي صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة من نعشة فيصح التاويل في حال
بينما ونعيم اى من المرأة التي صلى عليها انس من القوم الذين كانوا صلوا موليتهم من القوم والحج من الشرح مع نفوذنا
لم يحرموا حول هذا المكان ولم يتبعوا التحفة بالاقامان وخصوصا الاترازي يقول قيل في تاويله لانه ميت لم يكن النعش
وكان يقوم الامام حيال عجزها لان ميتهم من القوم قلت كيف يقال لانه لم يكن النعش وقد حكى البندنجي

قلنا تاويله

ان جنازة

لو تكن منعشة

فحال بينها

وبينهم

فان صلوات على
 جنازة من كانا اجزا
 في القياس لا يفي
 دعاء وفي الاستحسان
 لا يجوز بهم الا في
 صلوة من وجهه
 التحريم فلا يجوز
 تركه من غير سب
 احتياطا ولا بأس
 بالاذن في صلوة
 الجنازة لان التقدير
 حق الولي فملك
 ابطاله بتقديم
 غيره وفي بعض
 الفسوخ لا بأس بالاذن
 اي الاعتقاد وهو
 ان يعلم بعضهم
 بعضا يقضوا
 حقه ولا يصلي
 على ميت في مسجد جامع

ان اول اتهم في ذلك رسول الله عليه السلام فانه امر بذلك ثم فان صلوات على جنازة من كانا اجزا في القياس
 لانه ما شئ ولا يشترط فيها القيام فانه يجوز باركوع ولا قراءة ولا تقبلة فيها ليس بحدوث وبه قال بعض
 المالكية هم وفي الاستحسان لا يجوز سيم لانه صلوة من وجهه لوجود التحريم فلا يجوز تركه شئ اي ترك القيام هم من
 غير عذر احتياطا شئ اي لامل احتياط وبه قال الشافعي واحمد ومالك وقال ابن قدامة رضى الله عنه
 لا اعلم فيها خلافا وارادوا التحريم التكبير الاول فانها كن فيها وكذلك يشترط فيها استقبال القبلة والطهارة
 وسر العورة وازالة النجاسة هم ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة شئ اي لا بأس بالاذن الولي بغيره بالآلة
 اذا حسن ظنه بشخص في تقديمه من يدخيره وثواب وشفاعته ارجى له من ان يقدم حق الولي شئ اي لان التقديم
 على غيره في الصلوة على الميت حق الولي شئ فيك ابطاله شئ اي يملك الولي ابطاله شئ اي تركه بغيره هم تقدم
 غيره شئ في الصلوة عليه قيل ارادوا ان ياذن الاقرب للابعدان يقدم من في الصلوة عليه قيل ارادوا ان ياذن اوليا
 الميت للمصلين عنه المصطفى قبل من الميت فانه النبي اكرم من غيره فاقبل دفنه المأذون منهم لانه عليه السلام قال
 اريدون من ولينا ما مرن في الميت قبل الدفن والمرأة تكون في الركبة وعن ابى هريرة قال قال رسول الله
 صلوا من شهدوا الجنازة حتى يصلى عليها فله قية او من شهد حتى يدفنه فله قية او طان قيل وما القير طان قال
 شغل الجليلين يتفق عليه وفي سلم حتى يرفع في القبر ويدوي القير طان شئ هم وفي بعض النسخ شئ اي تسبيح
 جالس يذبحهم لا بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم الناس بعضهم بعضا يقضوا حقه شئ اي ليؤدوا حق الميت
 لما روى عن ابى هريرة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حق المسلم على المسلم خمس والسلام وعيادة المريض
 واتباع الجنازة واجابة الدعوة وتشميت العاطس اخبره البخاري وسلم في المحيط والوجه بعض المشايخ النذاري في
 الاسواق لانه شئ عن الجارية والاصح انه لا بأس به لان فيه تكملة الجاعة من المصلين عليه والمستقرين وفي النكح
 وجوامع الفقه كبره النذاري في النجاة والاسواق وفي قاضيها قد تحسن بعض النذاري في الاسواق للجنازة
 ترغيب الناس في الصلوة عليها ذكره بعضهم ذلك والاول صرح وفي النذرية ذكره بعض مشايخ الجنازة وذكر الكرخي
 عن ابى حنيفة انه لا ينبغي ان يؤذن بها الا لاهلها وبغير انما يذبح فيها وكثير من مشايخ الجنازة لم يرد به بأسا كالنذاري
 هم ولا يصلي على ميت في مسجد جامع شئ اخره عن المسجد الذي بنى لاهلها وبه قال كثر من ابى حنيفة قال الشافعي واحمد
 وابو ثور ولا بأس بها اذا لم يخف تلويثه واجتواها روى ان سعد بن ابى قاسم روى لما توفي امرت عائشة روى با دخال جنازة
 المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لبعض من حج له بل عابا لنا س علينا ما فعلنا فقال لها نعم فقالت اسبحن

ما صلى رسول الله عليه السلام على جنازة سهل بن البشير الا في المسجد واده مسلم وانشأ الى دليلا بقوله هم يقولون عليه السلام
 مع علي على جنازة في المسجد فلا اجر له شئ هذا الحديث رواه ابو داود وابن ماجه من حديث ابن ابي ذئب عن صالح
 مولى الجوان عن ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا شئ له هذا الغلط الذي رواه ابو داود
 ابن ماجه فليس شئ وقال الخطيب المحفوظ فلا شئ له وروى فلا اجر له وقال ابن عبد البر روايته فلا اجر له خطأ جازم
 والصحيح فلا شئ له ورواه ابن ابي شيبة في مسنده بلقفا فلا صلوة له فان قلت روى ابن عدي في الكامل هذا الحديث
 وعده من منكرات صالح ثم استدل به ثعلبانه كان لا يروى عنه ونهى عنه والى ما لا يخفى وادعته شيئا فان لم يثبت ثقله
 النساكي له قال فيه نهى وقال ابن حبان في كتاب التمهيد اختلط بآخره ولم يميز حديث حديثه من غيره فاستحق الترك
 ثم ذكر له هذا الحديث وقال البشير في صالح مختلف على عدالة كان ما لا يخفى روى ابي جيب عن هذا باجوبة اصدرا
 انه تعييف لا يصح الاحتجاج به قال احمد بن حنبل هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوبة وهو ضعيف والثاني ان الذي
 في النسخ المشهورة المسموعة من سنن ابي داود فلا شئ عليه فلا اجر له في الثابت ان اللام فيه بمعنى على لقوله تعالى
 وان اسألكم فلما اسما عليها جميعا بين الامام يثبت قلت الجواب عما قلناه من وجوه الاول ان ابا داود روى هذا الحديث
 وسكت عنه فلهذا قيل في كتابه انه صحيح عنده الثاني ان الذي بنى على هذا الباب قال صالح ثقله الا
 انه اخطأ قبل موته فمن سمع منه قبل ان يكف فموت حجة ومن سمع عنه قبل ان يخطأ ابن ابي ذئب يروي عن ابي جيب عن ابي
 بن المغيرة بن الحارث واسكت ابن ابي ذئب الثالث قال ابن عبد البر منهم من يميل عن صالح ما رواه عنه ابن ابي جيب
 من صاحب الرابع ان غالب ما ذكر فيه سأل من ذلك قول النووي ان الذي في النسخ المشهورة ولم يسمعه من
 سنن ابي داود فلا شئ عليه فانه يريده قول الخطيب المحفوظ فلا شئ له وقول السجوي وفي الاسرار فلا صلوة له ومنه
 المرغينا في فلا وجه له ولم يذكر ذلك في كتاب الحديث يريده ما ذكرناه من روايته ابن ابي شيبة في مسنده فلا صلوة له
 وقال الخطيب روى فلا اجر له فاعلم اطاعه في هذا الموضع جاز فقيه من تحامل على اللام مع علي بالحكم من غير دليل ولا داع الى ذلك
 ولا سيما ان المجاز عندهم شروري لا يعار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة بيننا واقوى ما يرد كلامه هذا روايته ابن ابي شيبة وهي
 فلا صلوة له فلا يمكن له ان يقول بهذا اللام بمعنى على فساد المعنى الخامس ان قول جيبان هذا باطل جازمة منه على تعطيل الجواب
 فكيف هذا القول وقد رواه ابو داود وسكت فاقول الامران يدل على حسنه عنه وانه رضي به وحاشي منه ان يرضى
 بالبطل السادس ما قاله اجميز النقاد والامام ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في هذا الروايات لما اختلفت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يحتاج الى الكشف ليعلم المتأخر منها فيجعل ناسخا لما تقدم حديث عائشة روى اخبار عن فعل رسول الله

لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من صلى على
 جنازة في المسجد
 فلا اجر له

عليه السلام في حال الاباحة التي لم ينفذ منها شيء وحديث ابي هريرة عن سبعة رسول الله عليه السلام الذي تقدمه
 الاباحة فصارنا نسخا لحديث عائشة وأخبار الصحابة عليها ما يؤيد ذلك فان قلت من ابي قبيس يكون هذا النسخ قلت
 من قبيل النسخ بدلالة التاريخ وبيان يكون احدا من مومنين مومنين للخط والآخر مومنا للاباحة والخط صار عليها فيكون
 متاخران فان قلت لما يجعل بالعكس قلت لما يلزم النسخ من هذا ظاهر فان قلت ليس بين الحديثين منافاة فلا تعارض
 فلا حاجة الى التوفيق قلت ظهر لك صحة حديث ابي هريرة بالوجه التي ذكرناه فثبت التعارض فان قلت مسلم خرج حديث
 عائشة ولم يخرج حديث ابي هريرة قلت لا يلزم من ترك مسلم تخريج حديثه عدم صحته لانه لم يلزم من نزاع كل صاحب عن النبي عليه السلام
 وكذلك البخاري ولئن سلمنا ذلك فان حديث ابي هريرة لا يخلو عن كلام فكذا ذلك حديث عائشة لا يخلو عن كلام
 لان جماعة من الحفاظ مثل الدارقطني وغيره عابوا على مسلم على تخريجه اياه سدا لان الصحيح انه مرسل كما رواه مالك الملقب
 عن ابي النضر عن عائشة مرسل والمرسل ليس بحجة عند الختم وقد اورد بعضهم حديث عائشة بانه عليه السلام انما صلى في المسجد
 بعد المطر قيل هذا لا ينافي على تقدير الصلوة على الجنائز خارج المسجد اولى وافضل بل وجوب للخروج من الخلاف لاسيما في
 باب العبادات هم ولان بنى الاداء المكتوب شئ ابي لان المسجد لا ينافي لاقامة الصلوات المكتوبات فيكون في غير ما
 في غير المسجد اولى وافضل هم ولان يحتمل تلويث المسجد شئ ابي ولان فضل صلوة الجنائز في المسجد يحتمل تلويثه وقادرا
 بتبنيقه وقد قال عليه السلام بنبلو مساجدكم صباكم ومجانيتكم فاذا امروا ان يخرجوا الصبيان والمجانين المساجد
 قاليت اولى لاسيما لانه فلا يؤمن منه تلويث المسجد وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ شئ قولنا انما
 المشايخ ميتا وخبره قوله فيما اذا كان الميت وانتصاب خارج المسجد على التوسع يعني في خارج المسجد وذكر في تيممة التهاجر
 ما قلنا من قتادى الامام نجم الدين اذا كانت الجنائز والقوم في المسجد فالصلوة كروية باتفاق اصحابنا
 واذا كانت الجنائز والامام وبعض القوم خارج المسجد وباقي القوم في المسجد فالصلوة غير كروية بالاتفاق وان كانت
 الجنائز وصدا خارج المسجد فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يكره منهم السيد الامام ابو شجاع لما ان المسجد بنى
 لاداء المكتوبات وقال بعضهم لا يكره لان المعنى الموجب للكرهية وبما تحتمل تلويث المسجد مفتود ولا يقال يلزم
 على ما ذهب اليه السيد الامام ابو شجاع ان لا يجوز التطوع في المسجد لانا نقول ان التطوع تبع للمكتوبة فالجتي بها
 بخلاف صلوة الجنائز لانهما ليس آخره قال سماعيل المتكلم الصلوة عليه في المسجد كروية كراهية تحريم وقيل
 شرب الماء على كراهية تنزيه ذكره في فنية المنيته هم ومن استعمل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه شئ استعمل بفتح التاء
 على بناء الفاعل لان المراد بهما رفع الصوت لا الابعار فغنى المغرب الهوا الملل واستملوا رفعوا اصواتهم عند ريق

ولانه بنى لاداء
 المكتوبات ولا يكره
 يحتمل تلويث
 المسجد وفيها
 اذا كان الميت
 خارج المسجد
 اختلف المشايخ
 ومن استعمل
 بعد الولادة
 سمي وغسل
 وصلى عليه

واهل وتتم على بناء المقبول اذا ابرأ المراد وقع صوت بالبكاء عند ولادته وفي الايضاح الاستئصال ان يكون سنة ما يدل على حيوة من بكاء او تحريك عضو وان يطرف بعينه وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يصلي الا ان يطول ذلك فمحقق حيدته وعن مالك واحمد في رواية الاستئصال ان يستل صارخا وفي شرح مختصر الكرسي ومن ولد حيا ثم مات فعلا به ذلك كله يعني التسمية والغسل والصلوة وكذا اذا استل وفي التحفة وغيره اذا لم يستل لا يغسل ولا يورث ولا يسمى لان هذه الامور من احكام الاحياء وروى الطحاوي ان ابنين الميت يغسل وعن محمد في سقط استبان غلقة يغسل وكفين ويخيط ولا يصلي عليه وقال النووي في الاستئصال سقط فصله عليه محمد بن عيسى انه عليه السلام قال اذا استل سقط صلى عليه وورث وهو غريب ومن رواه جابر واما الترمذي والنسائي والحاكم والبيهقي واسناده ضعيف ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوب الصلوة على المظفر وعن ابن حنيفة لا يصلي عليه حتى يبلغ وخالف العلماء كافة وحكى القدوري عن بعض العلماء انه صلى عليه وبومرود وشاذ وعن المغيرة بن شعبه انه عليه السلام قال للراكب خلف الجنادة والماشي حيث شاول المظفر يصلي عليه رواه النسائي والترمذي واحمد قال الترمذي حديث صحيح ومن لا ذنب له يصلي عليه كالنبي والكافر الذي اسلم ومات غيبا اسلامه قبل ان يحدث ذنبا والمجنون الذي ستم جنونه من حين البلوغ حتى مات وعن ابن عمر يصلي عليه فان لم يستل فيه قال ابن سيرين واسحاق وقال احمد وداود ويصلي عليه اذا كان له اربعة اشهر وفي المحيط قال ابو حنيفة اذا خرج اكثر الولد وهو يتحرك صلى عليه وان خرج اقله لا يصلي عليه وقال ابن حزم في المحلى يستحب ان يصلي عليه استل او لم يستل ولم يجب واستدل بحديث عائشة ربه انه عليه السلام لم يصلي على ولده ابراهيم وهو ابن ثمانية عشر شهرا وقد جاء حديثان مرسلان قلت اخرج ابو داود في سننه سن طريق ابن اسحاق حديثي عبد الله بن ابي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت مات ابراهيم بن النبي عليه السلام وهو ابن ثمانية عشر شهرا فلم يصلي عليه رواه ايضا احمد والبخاري وابو يعلى الموصلي في مسانيدهم واما الحديثان المرسلان فدراهما ابو داود ايضا الاول قال حدثنا جندب بن السيري ثنا محمد بن حبيب عن وائل بن داود قال سمعت ابيته قال لما مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله عليه في القادشاني قال قرات على سعيد بن يعقوب الطائفي حديثكم ابن المبارك عن يعقوب بن الققاع عن عطاء بن النبتي عليه السلام صلى على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة وقال الخطابي ان مرسل عطاء الى الامرين وان كان حديث عائشة احسن اتصالا واغسل هو وغيره ممن سلم ترك الصلوة عليه لعل منعها نقل النبي عليه السلام عن الصلوة صلوة الكسوف

ومنها انه استغنى بفضيلة النبي عليه السلام عن الصلوة كما استغنى الشهداء بفضيلة الشهادة ومنها انه لا يصل على النبي
وقد جاء انه لو عاش لكان نبيا ومنها انه لم يصل عليه وهو بنفسه صلى عليه غيره قلت قد جاء في صلوة عليه السلام
على ابراهيم عن جماعة من الصحابة روى عنهم ابن عباس البراء بن عازب والنس بن مالك والوسعيد الخذري في حديث
ابن عباس عن ابن ماجة قال لما مات ابراهيم بن النبي عليه السلام صلى عليه رسول الله عليه السلام وقال انه لم يصنع
في الخبوة ولو عاش لكان صديقا نبيا واثقت احوال القبط واما استرق قبطنى وحديث البراء عند احمد في مسنده قال
صلى رسول الله عليه السلام على ابنه ابراهيم ومات وهو بن ستة عشر شهرا وحديث انس عند ابى يعلى الموصلى ان النبي
عليه السلام صلى على ابنه ابراهيم وكبير اربعاء ورواه ابن سعد في الطبقات وحديث الخذري عند البزار في مسنده
ابى يعلى الموصلى وقال البيهقي وكونه صلى عليه وهو شبه بالاحادith الصحيحة قلت الصلوة عليه مستحبة ولا يظن
ترك المستحب مع ان الاثبات مقدم على النفي وقال النووى رواية الاثبات اصح من رواية النفي قوله البيهقي
بفتح الباء الموحدة وكسر الهمزة وتشديد الياء اسمه عبد الله بن يسار مولى معوية بن الزبير تابعى لعيشة الكوفي
قوله في المتعدي هي مواضع تقوى الناس من الاسواق وغيرهم لقونه عليه السلام اذا استهل لم يولد صلى عليه
وان لم يستهل لم يصل عليه ش روى هذا عن جابر وعلى وابن عباس المغيرة بن شعبه وابى هريرة روى في حديث
جابر رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة عن ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله عليه السلام لا يصل على
واليرث ولا يورث حتى يستهل بهذا اللفظ الترمذي قال روى انظر للناس فيه فرواه بعضهم عن ابى الزبير مرفوعا
وبعضهم موقوفاً وكأنه اصح وسنده رواه الحاكم في المستدرک وسكت عنه ولفظ النساءى اذا استهل صلى عليه وورث
واللفظان مائة كلفظ النساءى وحديث على بن ابي ربيعة بن عبد الله في الكامل قال سمعت رسول الله عليه السلام يقول فى السقط
لا يصل على من لم يستهل فاذا استهل صلى عليه غسل وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يورث ولم يغسل وحديث ابن عباس
اخبره ابن عمر عن ابيضا عنه عن النبي عليه السلام اذا استهل صلى عليه وورث وحديث المغيرة بن شعبه اخبره الترمذي
عن النبي عليه السلام قال السقط يصل عليه ويدعو لوالديه بالمغفرة والرحمة وقال حديث حسن صحيح وحديث ابى هريرة
عند ابن ماجة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا على اطفالكم فانهم من اطفالكم وضعفه الدارقطنى وتحمل لاطفال ههنا والسقط
فى حديث المغيرة على من استهل الا فرط جميع فروا بتجريب الرأى وهو الذى تقدمت له التركة السقط مثلث ليسين هم ولا
الاستمال لالة الحجة فيتحقق في حقه سنة الموتى ش وسنة المولى المصلح الصلوة فاذا استهل سعى اكرامه لانه من نبى
ادم ويجوز ان يكون له مال يحتاج ابوه الى ان يكرسه عند القاضي فى دعوى ذلك المال واما الغسل والصلوة

لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا
استحل المولد
عليه وان لم
يسجد لم يصل
ولان الاستحالة
دلالة الحيوة فيتحقق
في حقه سنة للموتى

فلا يمانع

فلا نسكن من الموتى هم ومن لم يتصل بوج في خرقه كرامة لبني آدم ش اى اكرام لبني آدم وبقصا به على التعليل
هم ولم يصل عليه لما ويناشر اشارة الى قوله عليه السلام اذا استحل المولد والمحدث هم وغسل في غير ظاهر الرواية
ش وهي رواية عن ابى يوسف ومحمد انه يغسل فيه اخذ الطحاوى هم لانه نفس من وجش بلبيل ستيلاده
وانقضاء العدة به ولا يلزم من سقوط الصلوة سقوط الصلوة والغسل كما في الكافرهم وهو المختار ش اى غير
ظاهر الرواية هو المختار وعن محمد لا يغسل لا يصل عليه وهو ظاهر الرواية وبه اخذ الكرخى وعند الشافعى لو لم يظهر
فيه علامة الحيوة ولم يكن له اربعة اشتركت في خرقه ودفن بلا غسل ان كان قد بلغ اربعة اشهر فنفية قولان
القديم يغسل ويصل عليه وفي الحديث لا يغسل لا يصلى هم واذا سبى صبي مع احد ابويه فمات لم يصل عليه لانه تبع لهما
ش اى للابوين وفي بعض النسخ تبع له اى لاحد ابويه فمات لم يصل عليه الذى سبى صبي معهما وانما لا يتبع
وارا لا سلام لان تبعية احد الابوين اولى لان الولد جزء والتبعية على مراتب واقوا بالتبعية الابوين واحدهما
ثم المداران لم يكن معاه احد ابويه يكون مسلما بتعالى الدار لان اللد تاثيرا فى الاستتباع كما فى لقيط يوجده فى الدار
ميت يحبل على دين اهل الدار ثم بعد الدار تعتبر اليد حتى لو وقع فى الغنمية صبي فى سهم رجل فى دار الحرب فما يصح
عليه يجعل مسلما بتعالى لصاحب اليد وفى المعنى لا يصل على اطفال المشركين الا ان يسلم احد ابويه او يموت مشركا فيكون
وله مسلما او يسبى منفردا مع احد ابويه فانه يصل عليه وقال ابو ثور اذا سبى مع احد ابويه لا يصل عليه الا ان يسلم
وفى الاشراف وقال ابو ثور اذا سبى مع ابويه او احدهما او وحده ثم مات قبل ان يجازى الاسلام يصل عليه الا
ان يقرب بالاسلام وهو يغسل ش الاستثناء من قوله لم يصل عليه يبنى اذ اقربا بالاسلام والحال انه يغسل حقة الاسلام
وصفة الاسلام هى لذي ذكرت فى حديث جبريل عليه السلام انه يوم من باله ولا كلمته وكتبه ورسله واليوم الآخر
والقدر خيره ومثله من الله وقيل معناه يعقد المنافع والمضار وان للاسلام هدى واتباعه خير والكفر ضلالة
واتباعه شر وكذا الواشترى جارية وتتوصفها صفة الاسلام فلم تعلم لا يكون بذلك مومنة وانما يصل عليه عند الاقرار
بالاسلام هم لانه صح اسلامه استحسانا ش وبه قال بعض اصحاب الشافعى فى القياس لا يصح اسلامه بظاهر مذهب الشافعى هم
او يسلم احد ابويه ش بنصبه للاسلام مطلق على قوله ان يقرب يبنى يصل عليه اذا سلم احد ابويه ان لم يقرب الصبي بالاسلام لانه
ش اى لان الصبي هم يتبع خير الابوين يناشر اى من حيث الدين حتى ان الصبي اذا كان بين اليهودى والنصرانية
يتبع النصرانية لان اليهودى شر من النصرانى وكذلك بالعكس هم وان لم يسب معاه احد ابويه صلى عليه ش وبه قال بعض
الاصحاب الشافعى بتعالى للسبى حتى لو مات فى دار الحرب بعد ما وقع فى يده لم يصل عليه قال بعضهم هو على حكم الكفر وهو ظاهر

ومن لم يستحل الكفر
في خرقه كرامة لبني
ادم ولم يصل عليه
لما ذوبنا ويغسل
في غير ظاهر من
الرواية لانه نفس
من وجده هو المختار
واذا سبى صبي مع
احد ابويه ومات
لم يصل عليه لانه
تبع لهما الا ان يقرب
بالاسلام وهو يغسل
لانه صح اسلامه
استحسانا او يسلم
احد ابويه لا يصح
حتى لا يكون دينيا
وان لم يسب معاه
احد ابويه صلى عليه

فأنت عرض إلى القتل والتكفين وتاتى البيهقي وغيره من الشافعية على الاعتسال من غسل الميت مع ان البيهقي روى
 هذا الحديث في سنة من طريق ثم قال انه حديث باطل اسانيد كلها ضعيفة وبعضها منكرا واستدل ابن الجوزي بهذا
 الحديث لمن يرى بجواز غسل قريبه الكافر اذ مات وتكفينه وموارته ثم اجاب بانه كان في ابتداء الاسلام وهذا
 ممنوع وليس عليه دليل علم ان ابا طالب وخديجة بنت خويلد زوج النبي عليه السلام في عام واحد وقاله ابن
 اسحاق وقال البيهقي بلغنى ان خديجة توفيت بعد موت ابي طالب بثلاثة ايام وزعم الواقدي انها ماتا قبل
 الهجرة بثلاث سنين عام فخرجوا من الشعب وان خديجة توفيت قبل موت ابي طالب بخمس وثلاثين ليلة وقال
 بعضهم الصحيح ان ابا طالب توفي في شوال سنة عشرة من النبوة بعد خروج النبي عليه السلام من مكة بمائة شهر
 واحد وعشرين يوما وكان عمره لضعفا وثمانين سنة ثم توفيت خديجة بعد ابي طالب بثلاثة ايام وكان
 موتها قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين قال ابن كثير مرادهم قبل ان تقضى الصلوات الخمس ليلة الامة والوطاء
 اسمه عبد مناف وبولخ عبد الله لامة وكان له من الولد بعض وعلم ام باني اسمها فاخته وقيل مبد وقيل فاطمة
 وهم صبيحة هو الذي كفل رسول الله عليه السلام بعد وفات جده عبد المطلب وذهب بعض الشيعة الى انه مات مسلما
 والذي صح في البخاري سنيانه هم لكن يغسل غسل النوب النجس يعني في فروق شيا من الماء عليه بغية الوضوء وغيره البقية
 بالميا من وغير التكفين من غير طوات سنة التكفين من اعشار عدد وغير حوطا وكافهم ويغفر له خيرة ش من غير
 مراعاة ترتيب القبر وشار الى ذلك كله بقوله هم من غير مراعاة سنة التكفين والحدش وهذا يتعلق بالمسالتين
 مسألة الف من الخزقة ومسالمة القبرهم ولا يوضع فيه ش اى في اللحد يعني لكي يجعل له محذ حتى يوضع فيه من الماء
 من الخفية كما تلقى البيهقي وبقولنا قال الشافعي وقال لك واحمد ليس لولى الكافر غسله ولا دفنه ولكن قال
 لك بل له موارته ولم يبين في الكتاب ان ابن المسلم اذ مات ولدا ب كافر بل يمكن ابوه من اقيام غسله وتجهيزه
 ونسبى ان لا يمكن من ذلك بل يفعله المسلمون لان ابن اليهودى لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفكنا في المبطه الذخيرة ولم يمل مية ومن والده اليهودى ويكره ان يدخل الكافر في قبر قريب المسلم فيفنه لان
 موضع الكافر اللعن والمسلم يحتاج الى نزول الرحمة فيستز قبره بذلك كذا في المبسوط والمحيط وذكر الترمذي ان لو كان
 هناك من يقوم من اقارب الكفرة فالاول للمسلم ان يزع ذلك لهم ولكن يتبع الجنازة ان شاء الا اذا كان معها كفار فنبى ان
 يمضى على حقيقته وامام الجنازة ليكون معتزا عنهم وذكر الامام الكسانى والمجوبى ان الكافر انما يغسل لانه سنة في عامته
 بنى اوم ولانه حال جوده لم الله تعالى يكون ذلك حجة عليه لا تطهير حتى لو وقع في الماء يغسله بخلاف المسلم اذ يغسل ثم

لكن يغسل غسل
 النوب النجس يلف
 في خزقة وتحفر حفرة
 من غير مراعاة سنة
 التكفين للحد
 ولا يوضع فيه
 بل يلقى

فيه فانه لا يغسله وقيل يغسل يمينه وكذا صلى وهو حامل ميت مسلم ان كان قبل الغسل لا يجوز صلوته وبعد الغسل لا يجوز بخلاف الكافر حيث لا يجوز قبل الغسل بعده غير ان الكافر لا يجنب غسل جوفه كجوف امانه الله تعالى ولا تحال الاسلام فلما ختم له بالشفقة صار شر من المخمير وفي الخلافة والمراد ان قتل كفيه له حفيوة ولم يبق فيها كالكلب ولا يدفع الى من اتقى في دينهم ليدفعوه بخلاف اليهود والنصارى وذكر في النوازل انه يدفع الى من يدين بدينهم وقال ابو يوسف لا يدفع كما ذكرناه اذ اختلف موتى المسلمين وموتى المشركين ان وجدت علامة المسلمين في سائرهم وسر اربع الختان والختناب وطق العانة وليس السواد يصلى عليهم بهذا ذكره في البدائع فقلت في الختان نظر لان اليهود وبعض النصارى ينجثون وان لم يوجد وكان المسلمون اكثر غسلوا كلهم وكفوا واصلى عليهم وينفون بها المسلمون وان كان الكفار اكثر غسلوا ولا يصلى عليهم وقال لثافي يغسلون ويكفون ويصلى عليهم وان كان موتى الكفار اكثر يغسلون بالصلوة المسلمون وبه قال مالك واحمد والزمنابن قدامة في المغني بها اختلفت الميتة بالاجتناب او ركة بالميتات حيث لا اعتبار بالكثر وهو الزام باطل فان الميتة اذا كانت اكثر لانه لا يجزى وحكم الكل حكم الميتات وان كانت الزامة اكثر تجزى واما اذا اختلفت انتم بالاجنبيات فالتميز غايك فيما يلح عند الضرورة والبضع لا يستباح الا بالضرورة فلا يجوز التحريم وان كانوا سواء يغسلون ولا يصلى عليهم قيل لا يصلى عليهم قيل يصلى عليهم وينوي بالصلوة والدعاء للمسلمين واما الدفن فلارواية فيه في المبسوط وذكر الحاكم كليل في مختصره انهم يدفنون في مقابر المشركين وقيل في مقابر المسلمين وقيل يخدوهم مقبرة على حدة وسواهم قبورهم ولا ينسب وهو قول ابي جعفر المندواني واصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم ماتت على لا يصلى عليها بالاجماع ولكن تغسل وتكفن واختلفت الصحابة في دفنها قال بعضهم يدفن في مقابر المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن عامر واثمة بن الابقع يخدوها قبر على حدة وبذا احوط وفي بعض كتب المالكية يعجل ظهراً الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهره ووجه من فروع اخرى وعيد قتل في دار الاسلام ان كان عليه سائر المسلمين يغسل ويكفن ويصلى عليه ان لم يكن فيه روايتان الصحيح انه مسلم يحكم الدار وان جد في دار الحرب فان كان عليه سائر المسلمين فكذلك بالاجماع وان لم يكن فيه روايتان الصحيح انه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وعلى سائرهم وحده بالاجماع وفي الدار وحده روايتان الصحيح العمل بها بغلبة الظن وفي القنية حضرت صلوة في وقت صلوة المغرب قبل تقدم على سنة المغرب قيل يعيدم سنة عليها ولا خلاف في تقديم صلوة المغرب عليها وتقديمها على النية لوجوب الميت يوم الجمعة كغيره تأخير الصلوة عليه ودفنه الى وقت صلوة الجمعة ولو خافه افوات وقت الجمعة بسبب فنه

بن جبير عن بن عباس قال قال النبي عليه السلام اللهم لنا واشتق غيرنا وقال الترمذي حديث غريب من هذا الوجه وفيه
 جرير عن ابن ماجة وحديث عائشة وابن عمر عن ابن أبي شيبة في مصنفه وحديث جابر عن أبي خص بن شاهين ووروني
 الحمد للنبي عليه السلام عن جماعة من الصحابة وهم سعد بن أبي وقاص أنس بن مالك أبو طلحة من الصحابة وبريد بن الحبيب
 والمغيرة بن شعبه وابن عباس فحديث سعد بن سعد بن سلم والنسائي بن ماجة منه قال في مرضه الذي بك فيه الحمد والى الحداد
 عبدو على اللبن نصبوا كما فعل رسول الله عليه السلام وحديث أنس عن ابن ماجة من رواية مبارك بن فضالة من حميد الطويل
 عن أنس بن مالك قال لما توفي النبي عليه السلام كان في المدينة رجل يلحد ورجل يفرح وقالوا استخبر ربنا وسعت اليها قاهما
 سبق تركناه فاسأل اليها فسبق صاحب الحمد فلما الحمد فلما الحمد فلما الحمد فلما الحمد فلما الحمد فلما الحمد فلما الحمد فلما الحمد
 محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة من أبي طلحة قال
 اختلغوا في اشتق والحمد للنبي عليه السلام فقال المهاجرون شقوا كما تحفر أهل مكة وقالت الانصار الحمد كما تحفر بارفنا فلما
 اختلغوا في ذلك قالوا اللهم اختر لهنيك البعث الى بي مبيدة والى بي طلحة قايها جابر قبل لاخر فليس عمل عمله قال فجاء طلحة
 فقال الله اني لارجو ان يكون الله قد جاز انبيه عليه السلام انه كان يدعى الحمد فيجيبه وحديث بريدة عن عبد الباقى من
 حديث عاتقة بن يزيد عن ابى بريدة عن ابى براهيم قال دخل عليه السلام من قبل القبلة والحمد والحمد والحمد والحمد
 قال الباقى والابو بريدة هذا هو عمرو بن بريدة احمسي الكوفي وهو ضعيف في الحديث ضعيف بن حنين وغيره وحديث
 المغيرة عن ابن أبي شيبة في مصنفه قال الحمد للنبي عليه السلام وحديث ابن عباس عن ماجة قال لما ارادوا ان
 يحفر والرسول الله عليه السلام يعثوا الى ابى مبيدة بن الجراح وكان يفرح بفرح أهل مكة ويعثوا الى ابى طلحة وكان
 هو الذي يحفر لاهل المدينة وكان يلحد فبعثوا اليها رسولين فقالوا اللهم اختر لرسولك فوجدوا ابى طلحة فحجبه فلم يوجد
 ابو مبيدة فلم ير رسول الله عليه السلام قوله الحمد لنا يعني لاهل موات المسلمين واشتق لهم يعني لاهل موات الكفار ولو اشتقوا
 لمسلم يكون تركا لسته اللهم الا اذا كانت الارض رعوة لا تحمل الحمد فان الشقوق يتعين واشتق ان يحفر نيرة في وسط
 القبر ويضع فيها الميت وفي المبيطة ومنه اشتق ان يحفر حفرة كالنهر في وسط القبر ويبنى جانباه باللبن وغيره ومنه
 الميت فيه وشقوه وقال نوح الاسلام في الحياض الصغيرة وان تعذر الحمد فلا بأس بقبول تيمنة للميت لكن السنة ان يهرش
 فيا القرب والحمد افضل عند الله الاربعة من الشوق وقال صاحب المبيطة والمحيط والسالك وغيرهم عن الشافعي ان الشوق
 افضل عنده وبهذا نقله العراقي في الذخيرة عنه وقال لنوى في شرح المذهب اجمع العلماء على ان الحمد واشتق جائز
 لكن ان كانت الارض صلبة لا ينهار ترابها فالحمد افضل وان كانت رعوة فيمار فالشوق افضل قلت فينبغي ان تعين الشوق

وقال صاحب المناقب اختار الشق في ديارنا لرخاوة الارض فبتعد اللحد فيها حتى اجازوا الاجر ودفنوا الخشب استخاروا
التابوت ولو كان من حديد ومثله في الملبوط ويكون التابوت من راس المال ذاك انت الارض رخوة او نديا مع
كون التابوت في غير ما كروا في قول العلماء قاطبة وقال حمدان كانت الارض رخوة جعل له من الحجارة شبه اللحد ولا
الشق وفي قاضيان ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا ما يلي الميت ويحل اللبن الخفيف على بين الميت
ويساره ليصير مثل اللحد وفي المحيط واستحسن شيخنا اتحاد التابوت للنساء فانه اقرب الى السرة والحرز منها عند الوضع في القبر
هم ويدخل الميت ما يلي القبلة ش يعني يوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحل الميت فيوضع في اللحد وهو مذموم على بن
ابي طالب ومحمد بن الخنفرة واسحاق بن راهويه وابراهيم التيمي وابن حبيب هم خلافا للشافعي ش يعني خالف في ذلك خلافا
لشافعي وانتصاب خلافا لفعل الذي ذكرناه هم فان عنده سبل سلاش اى فان عند الشافعي سبل الميت سلا وهو
ان يوضع راس الميت عند راس القبر وهو طرفه الذي يكون فيه رجل الميت ثم سبل من قبل اسه سلا سبل اخراج الشئ من شئ
يجذب واريد بها اخراج الميت من الجنازة الى القبر ومنه سبل سيفه اذا نزع من عنقه ويقول شافعي قال احمد لا بأس بذلك
كله والى خير من ذلك وبه قالت الظاهرية هم لما روى انه عليه السلام سبل سلاش روى الشافعي في سننه انا الثقة عن
عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال سبل رسول الله عليه السلام من قبل اسه انا سلم بن خالد الرحبي وغيره عن ابن
جريح عن عمران بن موسى ان رسول الله عليه السلام سبل من قبل راسه والناس بعد ذلك انا بعض اصحابنا عن ابي الزناد
وربيعة وابي نصر الاخوان جريح في ذلك ان النبي عليه السلام سبل من قبل اسه وكذا لما بو كبر وعمره ومن طريق الشافعي روى
البسقي وقال هذا هو المشهور فيما بين أهل الحجازهم ولنا ان جانب القبلة معظم يستحب الا دخال منه شئ هذا يدل على علم
يذكر ليليا تقليدا غير انه اجاب عن احتجاج الشافعي في اسل فيقول روى احمد في شئ واثار ذلك على ذنب اليد اصحابنا
من الاحاديث ما رواه بن ماجه في سننه حديثا با روى بن اسحاق ثنا البخاري عن عمر بن قيس عن عطية عن ابي سعيد ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالها ومنها ما رواه الترمذي حديثا ابو كريب ومحمد بن عمر والسواق قالوا
ثنا يحيى بن اليان عن النما وابن خنيفة عن الحجاج بن اعطاة عن عطاء بن عباس ان النبي عزم دخل قبر ايليا فاسرج
له سراجا فاخذ من قبل القبلة وقال رحمت الله ان كنت لا اذات الله للقرآن وكبر عليه اربعا وقال حديث حسن منها ما رواه
الجلال في جامعه عن عبد الله بن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبر عبد الله في الجادين وابو بكر
ومحمد وهو يقول دننا مني اخا كما حتى اسنده في لحدته واخذه من قبل القبلة ومن الآثار ما رواه ابن ابي شيبة عن مصنفه
من عمر بن سعدان عليه رضى كبر على ابي بن المكلف اربعا واخذه من قبل القبلة واخرج ايضا عن ابن الجبيرة انه ولي امر

وبين خل الميت

على القبلة

خلافا لشافعي

فان عندك

سئل لما روى

انه صلى الله

عليه وسلم سئل

سئل ولما ان

ان جانب القبلة

معظم فيجب

ادخل منه

ابن عباس تكبر عليه اربعاً ودخل من قبل القبلة واخرج من ابراهيم النخعي انه عليه السلام ادخل من قبل القبلة وقال اخبرني
 من اهل المدينة ياخذون بالبيت من القبلة ثم جئوا الى السيل ليعتصروا ضيقهم قوله جانب القبلة معظم لان جنتهم من
 البحار فكانت افضل منج المستحب ودخل الميت من جانب القبلة فان قلت روى ابو داود ومن عبد الله بن زيد الخطمي الانصاري
 الصماني انه صلى على جنازة ثم ادخل القبر من قبل ابيه وقال انه من السنة وقال البيهقي اسناده صحيح قلت ما روي من ان
 يعارض هذا فلا يتم به الاستدلال على ان ابراهيم النخعي انكر السيل وقال ان السيل لا يصح فان صح فغيبه اجوبة على ما ذكرنا من
 قريب ان شاء الله تعالى هم واضطربت الروايات في ادخال النبي عليه السلام من قبل القبلة او ادخال النبي عليه السلام من قبل القبلة
 المفعول في ادخال الناس النبي عليه السلام قبره ووجه الاضطراب ما روى انه سئل ما روى انه ادخل من قبل القبلة فلا
 تعارضت الروايات لا يكون التحمل حجة للنسخ على اننا نقول حديث اسيل غير صحيح ولكن سلمنا فالجواب عنها من وجوه الاول
 ان ما رواه النخعي ما فعل الصبي او قوله وما روينا فعل رسول الله عليه السلام وليس لاحد كلام معه الثاني انه يحتمل ان رواه
 فعل خوفاً من اقامته لرخاوة الارض الثالث لم يكن من جهة القبلة بالسبع فيه وضع الجنازة لتقرب الحائط وفي الدراية
 وان صح ما رواه وقائما كان ذلك لاجل الضرورة لانه عليه السلام مات في حجرة عائشة رضى من قبل الحائط وكانت آتية
 في دفن الانبياء عليه السلام ان يدينوا في الموضع الذي قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرير قبل القبلة لاجل الحائط
 فلما سئل لا يدخل الميت من جانب القبلة لما روى عن ابن عباس وابن عمر ان النبي عليه السلام قال ان الميت
 يدخل من قبل القبلة وفي الايضاح روى عن علي رضي قال شهد النبي عوم على جنازة رجل وقال يا علي استقبل القبلة استقبلاً
 وقولوا جميعاً بسم الله وعلى مله رسول الله وضعوه لجنبه ولا يكبوه بوجهه ولا تقوه بظهره هم فاذا وضع شئ اى الميت
 هم في حقه يقول انما بسم الله وعلى مله رسول الله شئ اى بسم الله وضعواك وعلى مله رسول الله سلمناك وروى
 الحسن عن ابي حنيفة بسم الله وفي سبيل الله واهل بن ماجة عن ابن عمر وفي المحيط بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله
 هم كذا قال عليه السلام حين وضع ابا دجاجة في القبرش هذا وهم فاحش فان با دجاجة قتل شهيداً يوم الياومة سنة
 في حشر في خلافة ابي بكر الصديق روى ذكره ابن ابي حنيفة في تاريخه وفي معجم الطبراني ترجمته ابي حنيفة استعمل محمد بن
 اسحاق قال في تسميته من استشهد يوم الياومة من الانصار ابو دجاجة واسمه سمان بكسر السين المهلهة ابن خزيمة بفتح
 الحاء المعجمة واللام والشين المعجمة والياء بفتح الباء آخر الحروف مرفوعة بالبادية يعنى مقام تسليمه الكذاب وهى بلاد نجي خفيفة
 وهى اكثر نخلاً من سائر الحجاز ولما تبني بها سلة اسل اليه ابو بكر الصديق خالد بن الوليد روى وقع بينه وبين قومه قتال
 طويل واخر الامر تقدم اليه وحشي بن حرب مولى بهير بن مطهر قاتل حمزة روى فرماه بحربة فاصابه وخرجت من الآخر وسد

واضطربت

الروايات ادخا

النبي صلى الله

عليه وسلم فلا

وضع في حجرة

يقول واضحه

بسم الله صلى

الله رسول الله

الله

كن قلة رسول الله

حين وضع اباد

في القبر

اليه ابو جانه فخره بالسيف فقطه واستشهد ابو جانه ربه ما تبره بهذا الوهم التقليد فان نسخ الاسلام ذكره في الطبوط
وكذا ذكره صاحب السالك والذمي صفة النبي عليه السلام في قبره هو ذو البجا دين واسمه عبد الله وكان اسمه عبد العزى
فسماه النبي عليه السلام عبد الله ولما اسلم من قومه جردوه واكتسبوا بجا داوه الكسار الغليظ فحرب منهم مات في فزوة
بتوك البجا وكبير البجا الموحدة وبالحكيم قال ابن الاثير لما اراد المصير الى النبي عليه السلام قطعت اسمه بجا والماقط فينيل فارتد
باجد لها وارتد بالافري وقد روى في هذا الباب حديث بن ممر من طريق فروى ابن باجة من حديث الحجاج بن ارطاة
من نافع من بن عمر قال كان النبي عليه السلام اذا دخل الميت القبر قال بسم الله وعلى مله رسول الله ورواه الترمذي وزاد
لفظ بسم الله وبالله على مله رسول الله وقال حسن غريب من هذا الوجه ورواه ابو داود وفي نسخة من حديث بهام عن
قتادة عن ابى الصديق الناجي من بن عمر نحوه بلفظ بسم الله وعلى سنة رسول الله وهذه الاسناد ورواه ابن حبان في
صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ اذا وضعتهم موتاكم في قبورهم فاقرأوا بسم الله وعلى مله رسول الله وقال حديث
صحيح على شرط الشيخين فلم يخرجاه و بهام بن يحيى ثبت ما من اذا اسند هذا الحديث لا لعل عن فقه وقد وقع شعبه ورواه
البیہقی وقال تفرويه برفع بهام بن يحيى بسند الاسناد وهو ثبت الآن شعبه ويشأ ما لا يستورى وياه من قتادة موقوف
على بن عمر وقال لدارقطني في الموقوف هو المعنونا قلت رداه بن حبان في صحيحه من حديث شعبه عن قتادة به مرفوعا
ان النبي صلعم كان اذا مضى الميت في قبره قال بسم الله وعلى مله رسول الله وروى الطبراني في الاوسط من حديث
ايوب عن نافع من بن عمر مرفوعا بلفظ الحاكم وروى الطبراني ايضا من حديث عبد الرحمن بن العلاء بن الحجاج عن
ابيه قال قال لي ابى الحجاج ابن خالد ثنا ابى اذا قامت فالجدي فاذا وضعتني في اللحد نقل بسم الله وعلى مله رسول الله
ثم من على التراب سنا ثم اقرأ عند راسي بفاتحة البقرة وخاتمتها فاني سمعت رسول الله عليه السلام يقول ذلك قلت
الحجاج ابو العلاء العامري صحابي نزل شق روى عنه ابناه العلاء وخالد فروع اذا انتهوا بالميت الى قبره فلا يغير
وترد فلما اوشق لان المعبر حصول الكفاية وفي الذخيرة وقد صح انه دخل قبره عليه السلام اربع على والعباس من انه
افضل واتفقوا في الرابع ذكر شمس الائمة الحلواني ان الرابع صالح مولى عتاقة رسول الله عليه السلام وذكر شيخ الاسلام
خواهر زاده ان الرابع صيب وذكر شمس الائمة السرخسي ان الرابع المغيرة بن شعبه وابو باغ ونسبه ورواه
ابن اود دخل قبره عليه السلام على الفضل واسامة وابن عبد الرحمن بن عوف معهم وصاروا اربعة وفي بعض روايات
البیہقی عن علي ولي دفنة علي السلام اربع على والعباس والفضل وصالح مولى رسول الله عليه السلام كما ذكره الحلواني
ومن ابن عباس انهم كانوا اربعة على والفضل وقثم بن العباس وشقران مولى رسول الله عليه السلام وهو بعضهم

يغيب صاحبه مولاة عليه السلام وفي المعاصرة وقد دخل قبره عليه السلام أربعة رجال كبر السن وانفضل ابتاعوا قبره
 بن عوف واسمته مولاة وقال في ذلك الوتر فان تعذر فواحد والاقل ثلثة وألحجه عليه ما ذكرناه وذو الرحم
 المحرم اولى بوضع المرأة في القبر وفي الواقت فابل لصلاح من جواربها يلى دفنها وان لم يكن لها محرم فيضعها
 الاطباء ذكرني المحيط والوترى والمحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا وان كانا قريتين ذكر الله وري
 في شريحه والقباني في جوامع الفقه وقال مالك كذلك الا ان يوجد من قواعد النساء من تطيق ذلك من فحمة
 والاصح من قول حماد لا يباشر فيها النساء وفي شرح المذهب للنفوسى الاولى ان يتولى الدفن الرجال سواء كان
 الميت رجلا وامراة وهذا الخلاف فيه وقال صاحب البيان قال المصنف لاني يتولى الدفن المرأة من اغتسل في
 الجنابة وسلمها الى من في القبر وكل شيابها في القبر قال صاحب البيان ولم اربط الا غير المصنف لاني قالوا وقد نص الشافعي
 على ثلثة قال المصنف لاني في الامم وفي السابغ السنة ان يفرش في القبر التراب وفي كتب الشافعية والحابلة يجعل تحت
 راسه لبننة او حجر قال السرخسي ولم اقف عليه عن اصحابنا وفي المبسوط والبدائع وغيرهما ولو وضع في قبره غير القبلة
 او على شقة الايسر او على راسه في موضع رجلية وسيل عليه التراب لا ينش قبره لوجه من اليد سم فان وضع اللبنة ولم
 يسيل التراب عليه نزع اللبنة وتراعى السنة في دونه ونشيل ان لم يكن غسل قول شريح رواه ابن نافع عن مالك
 وقال الشافعي يجوز بنشله اذا وضع لغير القبلة واذا وقع متاع القوم في القبر لا ينش بل يحفر من جهة المتاع ويخرج
 كذا في المبسوط وفي جوامع الفقه لا يابن بنشله واخرجه عن المغيرة بن شعبه انه سقط فاحتمه في قبره عليه السلام فمازال
 بالصحابة حتى رفع اللبنة واخذ خاتمه وقيله بين اعينيه وكان يفتخر بذلك ويتولى انا اخر عهدا برسول الله عليه السلام
 ولو لي الميت وصار ترابا يجوز دفنه فيه في قبره وذرعه والبناء فيه وسائر الاتفاقات فيه ذكره ان يكون تحت راس
 الميت في القبر لحدوده ونحوها بكذا ذكره المرفعياني وكره ابن عباس ان يلتقي تحت الميت شي في قبره رواه الترمذي عن
 ابي موسى لا يجعل بينه وبين الارض شي وقد جعل في قبره عليه السلام قطيفة حمراء قال قال شفيان طسحت اقطيفة
 تحت رسول الله عليه السلام في القبر رواه الترمذي ولم يكن ذلك من اتفاق قيل انما جعلت اقطيفة ستحة عليه السلام
 لان المدنية سبعة وقال في المعاصرة قد روى ان العباس وعليه تنازع في اقطيفة فبسطها شفيان تحت النعج والخلاف
 ونقطع التنازع في الميراث قاله ابن ابي حنيفة وقال يامر كان عليه السلام ليس بها ويفرشها فقال شفيان ان الله لا يلبسك احد
 ابد اقالما في القبر ويسند الميت بالتراب او نحوه حتى لا يتقلب يسوى اللبرط اللد اى يسند اللحد من جهة القبر ويقام اللبنة فيه
 وفي البدائع ذكر الشريح وهو الاقامة وفي المفيد ويسند سدا تماما كيلا ينزل التراب على الميت واستعمال اللبنة فيه باجماع

وهذا لا يتحقق جنازته والمرأة عورة مستورة حتى زيد في كفنها والستريلين بالنساء والاصغرورة وهي المرأة الشديدة وطول
والشيخ على الدغلين في القبر وقد اورد بعضهم حديث سعد بن مسعود ان كفنهم لم يكن ستر يستره فليس حتى لا يقع اطلاق احد
على شيء من اعضائه وفيه تامل هم لان بنى عالمن ش اى حال النساء هم على السترش لانهم عورة مستورة هم وتبنى
حال الرجال على الانكشاف ش ولهذا اذا انكشف راس الرجل وهو في الصلوة او ظهره او بطنه لا تبطل صلوة سبلا في
المرأة فكذا انحصرت المرأة بالنعش على جنازتها وقد صح ان قبر فاطمة رضي الله عنها سجد ثوب نعش على جنازتها واوصت
قبل موتها ان ستر جنازتها واتخذوا لها نعشا من جريد نخيل فبقى سنته في حق النساء هم وكبره الاجر ش لضمهم في نعش
المرء قال الجوهري الاجر الذي يبنى به فارسي معرب ويقال ايضا اجر على فاعول قلت الاجر هو الطرق المشوي بالنار
وقال له المزمع بالدال المملة وقال الجوهري المزمع الاجر والمج المزمع البناء ويقصد به البقا والقبر ليس بموضع البقا والنعش
ش يعني كره الاجر والنعش في اللحد لان النماش اى لان الاجر والنعش هم لاحكام البناء والقبر موضع البقا والنعش
كبر البناء الموحدة من بني النوب يبنى على بالكسر فان فتحت الباء جاد قال في النجاشي والركبة بلاء الشعير وقال
اللاترازمي وعند الشافعي لا يكره الاجر ولنا ان الاجر لاحكام البناء ويقصد به البقا والقبر ليس بموضع البقا والنعش
بعض مشائخنا اذا جعل الاجر خلف اللبني على اللحد لا بأس به وفي المعنى ذكره الامام احمد والنعش وقال يراهم في
كانوا يستحبون اللبني ويكرهون النعش ولا يستحبون الدفن في التابوت لما لم يمتلئ من النبي عليه السلام ولا من
اصحابه رضيهم ثم بالاجر اثر النار فيكره تغاولا ش اى لاجل التغاول وهذا اشارة الى ان بعضهم قد فرق بين
الاجر والنعش في التعليل فكره الاجر لما نسبته النار وون النعش لما نسبته النار ووجه بعضهم لان مساس النار لا يصلح
عليه الكراهية فان السنة ان يغسل الميت بالماء والحار قد مسته النار واجيب عنه بجوابين الاول ان الماء الحار
مست احاجة اليه لزيادة النظافة ولهذا استحب الاجار الاجل بالنار عند غسل النجاسة الى دفع الرداح الكثرة
الثاني ان المكروه او قال مسته النار في القبر للتغاول بالنار والقبر محل الجنة والعذاب بالنار واول منزلة
من منازل الآخرة ولهذا يكره الاجار بالنار عند القبر واتباع الجنازة بها وقال شمس لا يمتنع الشئ من التعليل
باحكام البناء اوجب لانهم جمع في كتاب الصلوة بين استعمال الاحبار فوق النعش وهي الواجبة ولا يوجد معنى
النار فيها وقال يمتنع شئ هذا اذا كان محل الميت فان كان فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع وهذا كما
لتنعيم اللبني صيانته من البنش واذ ذلك حناهم ولا بأس بالنعش ش اى في اللحد وفي الجور ويستحب اللبني
والقصب والاشيش في اللحد وذلك لان القصب لا يقصد به البقا وهو سريح الذباب هم ومنه الجامع الصغير

لان معنى
حالمين
على الستر ومعنى
حال الرجال
على الانكشاف
ويكره الاجر والنعش
لان احكام البناء
والقبر موضع البقا والنعش
اثر النار فيكره تغاولا
ولا بأس بالنعش
وفي الجامع الصغير

وليستحب اللبن والقصب شئ انما صح بلفظ الجامع الصغير لرواية رواته القدرى لان رواية القدرى
لا تدل على الاستحباب بل على نهي المدة لا غير حيث قال ولا باس بالقصب رواية الجامع الصغير تدل عليه ولان رواته
القدرى لا تدل على جواز الجمع بينهما ورواية الجامع الصغير تدل بذا قاله الاكل ثلث ما ادعاه انما يصح اذا كان بلفظ
الجامع الصغير ويستحب اللبن والقصب بواو العطف واما اذا كان بلفظ او كما في الاصل فلا يدل على ذلك ثم قال
الاكل بعد قوله ورواية الجامع الصغير تدل لانه عليه السلام جعل على قبره طن قصب قلت ان اوقع الحديث وليا على
جواز الجمع بينهما فلا يدل على ذلك اصلا على ما لا يخفى هم لانه عليه السلام جعل على قبره طن من قصب شئ بواو او لا
فرسلا اخر جاز بن ابى نعيمه في مصنفه حيث نام وادان بن معاوية عن عثمان بن امارث عن الشعبي ان النبي عليه السلام
جعل على قبره طن قصب وفي المنزه الطبع بالجمع النعمة بالقصب وعلى عن شمس لانه الجمل في ان قال بذا في قصب لم
يجعل اما القصب المعروف بواو اي بافته اذني فقد اختلف المشايخ فيه قال بوشهر لا يكره لانه قصب كله قال بعضهم
يكره لانه لم يرد السنة بالمعول واما الصيغة اسجد من المروى فالباقوه في القبر كبره لانه لم ترد السنة بالمعول به جميع ثم
يهال التراب شئ اي يصيب التراب عليه بعد تسوية اللبن يقال بليت الدقيق في الخراب صبية من غير كبر وكبر
ارسلته ارسال الاسن رل و تراب او طعام او نحوه قلت بليت بليت ميلا و بال اي جري فالقصب منه يهال التراب اي
يصيب في طلب الطلبة بال التراب واما لاذ صبه ثم اذا صيب التراب على اللبن لا يزداد على التراب الذي يخرج من القبر
وفي التنقيح كبره الزيادة وعن محمد لا باس بان يزداد على تراب القبر والادل رواية الحسن بن ابى خنيفة ذكره في المحيط
ولا ينقل تراب قبر الى قبر اخر وفي استحباب حتى التراب عليه رواية ابى هريرة رضى الله عن النبي عليه السلام صلى على جنازة
ثم اتى القبر فحشي عليه من قبل راسه ثلاثا رواه ابن ماجه وفي شرح الوجيز روى انه عليه السلام حشي على قبر ثلاث خشيات
وهو المستحب لعل احد وفي البيه يستحب ان يقول مع الاول منها فاعلمكم في الثانية فيها فاعلمكم في الثالثة ومنها نخر بكم
ساره اخرى هم يسمون القبر شئ من التسليم وتسليم القبر فقه من الارض مقدار شبر او اكثر قليلا وفي ديوان الادب يقال قبر
مستمى غير مسطح و به قال موسى بن طلحة وزيد بن ابى حبيب والثوري والليث و مالك و احمد وفي المنعي وختار التسليم
ابو علي الطبري وابو علي بن ابى هريرة والجوني والغزالي والرويانى والحسنى وذكر القاضى حسين انفا قوم عليه خالفوا
الشافعى في ذلك فان عنده يسطح لما يحى وقال القاضى عياض في الاكمال اختار اكثر العلماء التسليم جماعة اصحابنا و
ابن حنيفة والشافعى وفي المحيط وتسليم القبر قد باع اصابع اوشبر وفي قاضيان قد شبر وفي المنبئ شخص القبر بقدر شبره ولا يسطح
شئ المحرى و قال الشافعى يسطح وشله عن مالك واتج بارواه عن ابراهيم بن محمد عن ابيه عن النبي عليه السلام

ويستحب اللبن

والقصب

صلى الله عليه

والله وسلم

جعل على قبره

طن من

قصب ثم بهال

التراب ويسلم

القبر ولا يسطح

سطح قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه الحصا وجمادى الترمذي عن ابي الفتح الاسدي واسمه جان قال لي علي
 الابنك علي يا بعتني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبره شرفا للاسوية ولا تمثالا للاسوية وجمادى الهادي ابو داود
 عن القاسم بن محمد قال قلت علي عاكشة كرم فقلت يا اماه اكشفي لي عن قبر رسول الله عليه السلام فكشفت لي عن
 ثلثة قبور الاشرفه والاطيبه سطوح مبطاه العرصة الحمراء فرايت رسول الله عليه السلام مقدما واما بكره اسمه بين
 بين كتنى البني عليه السلام وعمره راسه عند جبل البني عليه السلام ولنا ما اخرجه البخاري في صحيحه عن ابي بكر بن ابي عيسى
 ان سفيا انما رحدثه انه والي قبر النبي مسما وبوس من مرسل البخاري ولم يرد البخاري من ابن دينار ولا الثناء
 الا قول هذا وقول وقد وثقه بن معين وغيره ورواه بن ابي شيبة في مصنفه ونفذه عن سفيا قال وقلت لسبته
 الذي فيه قبر النبي عليه السلام فرايت قبر النبي عليه السلام وقبر ابي بكر وعمر مسما والجواب عارواه الشافعي
 انه ضعيف ومرسل وهو لا يحتج بالمرسل وجمادى الهادي الترمذي ان المراد من المشرفة المذكورة فيه هي المبنية التي تطلب
 بها المياة وجمادى الهادي ابو الجودان رواه البخاري تعارضا فان قلت قال البيهقي والبخاري رواية القاسم
 ابن محمد صح وادلى ان تكون محفوظة قلت قال صاحب الباب بذه كيوه منها من حديث البغض
 والخذاد والاقا حدير رج رواية ابي داود وعلي رواية البخاري في صحيحه وقال صاحب المغني رواية البخاري صح
 وادلى واسنده البخاري عن النخعي ان رسول الله عليه السلام ستم قبره وعن محمد بن علي ان قبر رسول الله عليه السلام
 ستم وعن الشعبي قال رايت قبر رشيد احمد ستمه وعن محمد بن الحنفية انه جعل قبرين عباس ستمها وقال شمس الامنة
 السرخسي التزييع من شعار الرافضة وقال بن قدامة السطوح هو شعار اهل البدع فكان كروياهم لانه صلواتي
 تزييع القبور ش هذا النسخي رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار قال خبرنا ابو حنيفة رحم قال حدثنا شيخ لنا يرفعه
 الى النبي عليه السلام انه سني عن تزييع القبور وتجميعها وقال السرجي قوله في الكتاب لانه سني عن تزييع القبور
 لا اصل له قلت اعجب منه كيف يقول هذا الكلام وقد رواه مثل الامام محمد بن ابي حنيفة واعجب منه امر الشراح
 حيث لم يميزوا حد منهم الى هذا النسخي هم ومن يشاهد قبر النبي عليه السلام اخبرانه ستم شمس كلمة من موصولة في محل
 على الابتداء وغيره قوله واخراده بالنظر الى لفظ المبتدأ وروى ابو جعفر بن ابين في كتاب الجنازة باساده الى جابر
 رحم قالت سألت ثلثة كلام كذاب في قبر النبي عليه السلام سألت ابا جعفر محمد بن علي سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر
 سالم بن عبد الله قلت اخبروني عن قبور ابا بكر في بيت عائشة فكلمهم قالوا انها ستمه وقدم مرسل البخاري في هذا فروع
 في المحيط لا يفسد القبر ولا يطعن في روايته الكرخي وكرهه مخفيع الحسن النخعي والثوري وما لك والشافعي واحمد وابن

اي لا يرد كانه
 صلعم نسي
 عن تحميم
 القبور ومن
 شاهد قبره
 اخبرانه ستم

التطمين وفي منية النخاراة لا يكره ذكره ابو حنيفة ان يقضى على القبر ويوطأ عليه او يجلس عليه او ينام عليه او يقضى عليه حيا
الانسان من بول وغائط او يعلم بعلامة او يصلي اليه او يصلي بين القبور وحمل الطحاضي الجلوس المنع منه على الجلوس لقضاء
الحاجة وكره ابو يوسف ان يكتب عليه وفي قاضيهان ولا لباس بجثابة شتى او يوضع الاحبار ليكون علامة وفي المحيط للاباس
بالكتابة عند العذر ولا لباس يرش الماء عليه فغطا للتراب على القبر حتى لا يسد من كرهه ابو يوسف لانه يجبر مجرى التطمين
ولا لباس بجوارحه بعينه عليه وعن الحسن بن الحسن بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت تسبح الاذان ما لم يطحن قبره ذكره
في المنع ويكره ان يدفن رجلان في قبر واحد وقال لقدرى في شريح والسرخسي في المبسوط والمرغنياني وفي الذخيرة
ان وقعت الحاجة الى الزيادة فلا لباس بان يدفن الاثنان واشتلاثة في قبر واحد وفي المرغنياني او نمسته وهو اجماع في القبر
ويقدم فاضلها كجبل من كل اثنين جزء من التراب فيكون في حكم قبرين ويقدم الرجل في اللحد وفي صلوة الجنازة يقدم المرأة على
الرجل الى القبلة ويكون الرجل الى الرجل قرب والمرأة عنه بعد وفي المحيط وكحل الرجل مما يلي القبلة ثم غلته الغلام ثم المرأة
ثم البهيمة وفي البوري ولا لباس تعزية اهل الميت وترغيبهم على الصبر على المصيرى الرضى بقضاء الله عنها وحل لينال ثواب الصابر
والدعاء للميت بالرحمة والمغفرة وفي المرغنياني التعزية لعصاب المصيبة حسن فلا لباس بان يجلسوا في البيت او المسجد النازل
ياقوتهم وليغزوهم ويكره الجلوس على باب الدار وما يفتح في بلادهم من فرش البسط والقيام على قوايع الطرق من ارجاء
اما التعزية فلقوله عليه السلام من فرامصا بانه مثل خبره رواه الترمذي وابن ماجة عن بن مسعود قال لنودي اسناوه
ضعيف وعن ابى بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غري بكل شئ برداني ابنة رواه الترمذي وضعفه ويقول للمعزي احم
اجرك واحسن عواك وغفر لميتك واكثرهم على انه يعزى الى ثلاثة ايام ثم يترك كيلا يتجدد عليه الحزن ولا يدفن الميت في دار
واكان تعزية اهل يدفن في مقابر المسلمين كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه وصحت الانبياء بذلك وخص ابو بكر
وعمر ومن ذلك بشرف جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم واليسع اخراج الميت من القبر بعد الدفن الا اذا اجازت المدة او كثر
والقد زل نظر الارض مستحقة واخذ الشفيع لها بالشفعة ذكرنا في الواقات وغيره وفي جوامع الفقه اموات ولد ما في القرية
ودفن هناك والام لا تعبر عنه لانه يش ولا ينقل الى بلدها وعليها ان تصبر وتستحب ان يدفن حيث مات في مقابرهم وان حل
سيلا او يملين فلا لباس قيل مادون المسفر وقيل لا يكره له سفر ايضا وعن عثمان بن عفان انه امر بقبره كانت عند المسجد ان تحول الى
البيقع وقال توسعوا في مساجدكم وقيل لا لباس في مثله وعن محمد بن ابي حنيفة ومعه في قوله وقال لما رزى ظاهرا من هذا جواز نقل
الميت من بلد الى بلد وقدمت سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زائد بالحقيق ودفنا بالمدينة وفي الحادي قال الشافعي
احب نقله الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس فانما ان نقل اليها لفضل الدفن فيها وقال البغوي في البيعة

بحر من قتله وقال القاضي حسين والدارمي يحرم تقبله قال النووي براه هو الصحيح فلم يراحموا بنا ان يحول الميت من قبره
الى غيره قال قد نيش معا ذامرته وعول طلبة وثالث الجماعة في ذلك ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار وهو قول اهل
العلم من فقهاء الامصار منهم عتبة بن عامر وسعيد بن مسيب وشريح وعطاء والثوري والشافعي واحمد واسحاق وكرهه
الحسن البصري والظاهرية حديث جابر قال نجر النبي عليه السلام ان يقبر الرجل ليلا حتى يصلي عليه الا ان يفطر انسان
الى ذلك رواه مسلم وللعامة ما روى جابر عن عبد الله قال اي ناس بارا في القبر فأتوا فاذا رسول الله عليه
في القبر واذا هو يقول نأولوني صاحبكم وهو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه ابو داود وعلي شرط البخاري مسلم
عائشة وفاطمة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة ليلا والنهي في حديث جابر عن دفنه قبل الصلوة عليه والشيء بايز
لاباس به في القبر واذا لم يدنها الماشي وهو المشهور من زهير لشافعي وكره النخلين احمد ومنع بن حزم النعال البنية
دون غير ما ذكره للنساء زيارة القبور وهو قول الجمهور لقوله عليه السلام زورات القبور رواه الترمذي وقال حسن صحيح
ورواه بن ماجه واحمد وفي القبية قال ابو الليث لا تعرف وضع اليد على القبور سنة والاستحباب لا نرى به باسا وقال
علاء الدين التاجري هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف وقال شرف الائمة بدعة قال جاء الله مشايخ مكة فيكون
ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب وفي الاضاح وعادة النصارى وقال ابو موسى الحافظ الاصبهاني قال لفقهاء
الخراسانيون لا يسمح القبر ولا يقبله ولا يمسه فان كل ذلك من عادة النصارى قال ما ذكره صحيح وقال الزعفراني
لا يلمس القبر بيده ولا يقبله قال وعلى هذا مضت السنة وما يفعله القوم الآن من السبع المنكرة ثم عادي في جواح
الفقه يزاول القبر من بعد ولا يقعد الزائد وعند الدعا للميت يستقبل القبلة وكذا عند قبر النبي عليه السلام وهو اختيار
الزعفراني من الشافعية ايضا وكيفية قطع الحشيش الرطب من القبور لانه تسبج ورجايت انس به الميت والاباس باليازر
منه وعن هذا قالوا قطع الحشيش الرطب من غير حاجة لا يستحب وفي القبية يكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وذكره
الصلوة فيه ماتت وفي بطنها ولد حتى يشق بطنها ويخرج وبه انفتحت ابو حنيفة في زمانه وخرج وعاش وسمرق بن حنيفة
ولو علم بعد الدفن فيشق بطنها ويخرج وبه قال بن شريح من اصحاب الشافعي وقال بعض اصحابه لا يشق للوزن
القابلة يلمس بطنها فربما يخرج وقال حمد يغسله القوابل فان خرج والا ترك حتى يموت ثم يدفن : السؤال في القبر
فان مات ولم يدفن اياها بان يحل في تابوت ليحمد من مصر فالمدفن لا يسأل والسؤال لكل في حق حتى ان
الرضيع يسأل بيمينه الملك وليمه الله تعالى وهل للانبيا يسألون في القبر قال الامام الزاهد الصغار ليس في قبر
ولا خير وقال غيره يسألون والسؤال لا يختص لهذه الامة في قول عامة العلماء وقال الشيخ الحكيم الترمذي في هذه الامة

فتاوى النظرية وهل يعذب الميت بكاء بل قال عامة العلماء لا يعذب والمحدث ميمون على الوحيه ويكره قتل العظم
الى المقبرة في الامياد واسراج السرج وغيرها واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن ويختم القرآن وقراءة سورة الانعام
وسورة الاخلاص الفمرة وجمع الصبيان والصلحاء وكذلك وكذا اصليح اهل الفطر لسته ايام بعذر رمضان وكلا باس بقراءة
القرآن عند القبور لكن لا يكس على القبر ولا يدخل في المقبرة ويدخل لقراءة القرآن وفي الخلاصة ولا يكسر عظم اليهود اذا دفنوا
في قبورهم وفي جمع العلوم لا يجوز النظر الى عظام النساء في المقابر قال بعض المشايخ لا ينظر الى عظم ما لاحتمال انه للمرأة
باب الشيش اى ذاياب في بيان احكام الشهيد وانما افرد هذا الباب عما قبله والكان الكل في حكم الموتى لان
حكم الشهيد ينفك حكم غيره من الموتى في حق تكفين والغسل قال صاحب المنافع لما كان المعقول ميتا باجله يلبس ذكر باب
الشهيد يعقب باب الجنائز وتحتل بها آخر وهو انه لما فرغ من بيان حال من يموت متفاته اعقبه باب من يموت بسبب
من بهته وقال لا لكل نما يوب للشهيد بحاله لاختصاصه بالفضيلة وكان اخرج من باب الجنائز باب علمه كاذرا
جبريل عليه السلام الملك وفيه ما لا يخفى واختلفوا في تسميته للشهيد فقيل لان الملكة يشهدون موته فكان يشهدوا وقيل شهودا
بالجنته فعلى ذلك يكون على وزن قيل بمعنى مفعول قيل لانه حي عند الله حاضرا ويشهد حضرة القدس ويحضر ما قيل لانه شهد
ما اعد الله له من الكرامة وقيل لانه ممن يستشهد به النبي عليه السلام يوم القيمة على سائر الامم المكذبين فعلى هذه المعاني
الشيش يشي بمعنى فاعل الشيش مبتدأ وقوله هم من قتل المشركون ش جملة في مثل الرفع على انه خبر والشهداء على
ما ذكره ثلاثة انواع الاول هذا والثاني في قوله هم او وجد في المعركة ش وبموضع القتال هم وبه اثر ش جملة وقعت
عالا اى والحال انه وجد به اثر جراحة ظاهرة وباطنة وسبب تفسيره من المصنف عن تريب هم او قتل المسلمون ش هذا النوع
الثالث وكذلك لو قتل اهل المحلة الزموا المستامنون وانما قيد بقوله هم ظاهرا ش احترازا به عاقله المسلمون رجاء
قصاصا وانما ياب على انه صفة لمصدر المحذوف اى قتل ظاهرا ويجوز ان يكون تميزا اى من حيث الظلم وفي المحيط او قتل
مدافعا عن نفسه او ماله او عن المسلمين او اهل الذمة باى آلة قتل بجديد او نحاس او صفا او رصاص او حجر او خشب
وفي البدائع لو قتل في المصر نارا برغاية اوليطة قصب او طعنه بريح لانه لا ينج له او رماه بنشابة لا ينج له او احرقه
بانارا او بكل شئ يعمل على الحديد من حرج او يفتح او طعن لا ينجل ان قتل فيما بغير سلاح كالبحر الكبيرة والخشبة الكبيرة
او بهتة القصار او خنقا او تغريق او القاء من جبل تعيل عند ابي حنيفة لانه شبه العمل بالبحر الصغير والخشبة الصغيرة
ينسل اتفاقا لوجوب الدية او مات بكرة او كثرة او وجد مقتولا في محله ولم يعرف قاتله او افترسه سبع او تردى
من جبل او سقط عليه حائط وكذا المبطلون والمطعون والغريق والحريق وما حب ذوات الجنين صاحب المهرم قتل

باب الشهية

من قتله المشركون

او وجد في المعركة

وبه اثر او قتله

المسلمون ظلما

والمرأة بموت جميع الدين عنهم رسول الله عليه السلام من الشهداء في الآخرة واحكام الآخرة وفي المحيط وان
 وجد غرقا او حرقا في المعركة ولا يدري كيف حاله لا يغسل وان كان يخرج دم فمه ان ارتقى من جوفه وهو دم صاف
 لا يغسل وان لم يكن كذلك فهو ميت حقت انفسه فيغسل كذلك النازل من اسه وعند الشافعي لا يغسل من مات في قتال
 اهل الحرب فهو شهيد سواء كان به اثر او لا من قتل ظلمنا في غير قتل الكفار او خرج في قتالهم ومات بعد انفصال القتال كان
 بحيث يقطع ثوبه ففيه قولان في قول احمد لم يكن شهيدا وبه قال مالك واحمد وفي المعنى او مات في المعركة فانه لا يغسل
 رواه احمد وهو قول اكثر اهل العلم ولا يعلم فيه خلافا الا عن الحسن بن المسيب فانما قال لا يغسل الشهيد ولا يغسل به ثم لم يك
 بقتله فيكفن ويغسل عليه لا يغسل شيعته ان قتله اكرهين بالدية حال المباشرة واحتر ذرية عن شبهة لعل والخطا صورة الخطا ما اذا
 قصد مباحا فانما يخطو او صورة شبه العمد اذا قتله بعضي صغيرة او سيف او وكره بيده او لكز به برجله فمات ولو سقط
 القصاص يعارض لالبوه وجبت الدية كان شهيدا والقصاص ليس بعوض عن الجمل بل عقوبة يوجبها الله تعالى جزاء
 للقتل ولهذا يجزى بين الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والدية عوض مالي والصلح على الدية بعد القتل لا يجوز
 عن الشهادة كذا في قتال الابنة لا يجزى عن الشهادة وكذا الوقتلست وجبها كان الواجب الاصل وجوب القصاص
 فيكفن ويغسل عليه ولا يغسل على هذا حكم الشهيد المذكور في الفصول الثلاثة وهذه افضية ثلاثة اشياء الاول التكفين
 وليس فيه خلاف على ما سيجي الثاني الصلوة عليه فيه الخلاف وسجي ايضا والثالث الغسل وليس فيه خلاف عند
 الاماروي عن الحسن وابن المسيب على ما ذكرناه هم لانه شى اى لان الشهيد الموصوف المذكورهم في معنى شهيد واحد
 ش وشهدوا قتلوا ظاهرا ولم يرتدوا ولم يجب بقتلهم دية فمن كان على صفته فهو شهيد ومن لا فلا وفي الذخيرة
 الشهيد كل مسلم مكلف طاهر قتل ظلمنا في قتال ثلاثة مع اهل الحرب او البغى او قطع الطريق باى آلة قتل ولم يرتد
 يعنى ولم ياكل ولم يشرب ولم يمش في المصرع يوما او ليلة ولم يجب عن دمه عوض مالي حتى لو حمل للتمريض ومات في
 انما له او على ايدي الناس فيسيل وان حمل كيلا يطاره انخل لا للتمريض فهو شهيد انتهى ويوم احد كان يوم السبت
 الاحدى عشرة ليلة خلت من شوال سنة ثلاث للهجرة واحمد بن حنبل على باب المدينة دون الفرج ويقال له وصيتين وكانت
 عدة المشركين فيه ثلاثة آلاف وعدة اهل المدينة ثمان وعشرون رجلا وعدة المسلمين الفاقول
 عبد الله بن ابي المنافع ثلث العسكر فوج الى المدينة هم وقد قال النبي عليه السلام فيهم زلوههم بكلوهم ودامهم
 ولا تغسلوهم ش قال الزبيدي في تاريخ غريب قلت اخرج احمد في مسنده وعن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة ان النبي
 عليه السلام اشرف على قتلى احد فقال اني شهيد على هؤلاء زلوههم بكلوهم ودامهم واخرجهم الناس عن معمر بن الزهري

ولم يجب بقتله

دية فيكفن ويغسل

عليه ولا يغسل

لونه في معنى شهيد

احد وقد قال صلى الله

عليه وسلم فيهم

زلوههم بكلوهم

ودامهم ولا تغسلوهم

عن عبد الله بن علقمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤمهم بدائهم الحديث واخرج البخاري في صحيحه واصحاب السنن
 اللاربعة عن النايث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن اجابر بن عبد الله ان رسول الله
 عليه السلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد فيقول يا اكثراخذ القرآن فاذا شئله الى احدهما قدمه في اللحد
 وقال يا شهيد على بوء لا يوم القيمة امر يدفنهم في دماهم ولم يغسلهم وزاد البخاري والترمذي ولم يغسل عليهم واخرج
 ابو داود في سننه عن ابن عباس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى احد ان يشرع عنهم الحسين بن علي بن ابي طالب
 يدفنوا بدائهم فثيابهم واخرج ابن عساق عن جابر قال رمى رجل بسهم في اوتى حلقه فأتى واودع في ثيابهم كما نحو ذلك
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنودي شرا على شرا مسلم قوله لم يؤمهم اى لغوهم فيها يقال تزل ثوبه اذا التفت فيه ايضا
 يقال كلمه كلها بالغنح وقر بعضهم دابة من الارض فكلمهم اى تجرحهم وكل من قتل ظلما بالجديده وهو طاهر بالحق ويكسب
 به عوض مالى فهو في مغايرتهم اى في معنى شهيد واحد وهما قتيود الاول ان يكون القتل ظلما احترزا عن القتل
 بسحق على ما ذكرناه والثاني القتل بالجديده وانما يشترط هذا القيد اذا كان القتل بين المسلمين واما من اهل الحرب
 والبنى وقطاع الطريق فليس بشرط مقتلهم شهيد اى شئ قتل لا يقال احترزا بالجديده وهو القتل بالثقل على قوله
 اى حنيفة رضى الله عنه لان الاحتراز عنه يحصل بقوله ولم يكسب به عوض مالى لان على قول ابي حنيفة يجب العوض المالى
 فى القتل بالثقل فلا حاجة الى قيد الجديده والقيد الثالث ان يكون طاهرا فلا يكون مجنونا وحائضا والقيد الرابع
 ان يكون بالغ ولا يكون طليبا وفى هذين خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه على ما يحكى بيانه ان شاء الله تعالى
 والقيد الخامس ان لا يجب بقتله عوض مالى احترزا من شبه العمد والخطا فان الواجب فيما المالى والشرط فيه
 ان يكون ذلك حالة القتل فان القصاص اذا وجب ثم انقلب مالا بالصلح فانه لا يمنع الشهادة وكذلك الحكم فى
 قتل الوالد ولده فانه يجب المالى فيه حالة القتل ولا يمنع الشهادة كما ذكرناه وهما قميان آخران لم يذكرهما المصنف
 الاول ان يكون مسلما والثاني ان يكون غير مرتش وما ذكره فى الذخيرة الذى ذكرناه عن قريب وهو الجاهل
 الاحسن هم فليقتل بهم ش اى بشهداء اعداء من لم يكن بمغنا بهم فليقتل بهم هم والمراد بالاثرا الجراحة ش المراد عن
 قوله او جردنى الموكمة وبه اثر هو الجراحة وعبارة القدرى به اثر الجراحة وفى النبايع يريد بالاثرا علامة تدل على قتله
 كالنخ واطعن والجرح والرض وسيلان الدم من عينه او اذنه او لا يكون ذلك الا بخرج فى الباطن وانما كان سلا
 من دبره او ذكره او انفه لا يكون شهيدا لان الدم يخرج من هذه المخاريق من غير ضرب فى العادة اذ صاحب النبايع
 يخرج الدم من دبره والجبان من يبول واما من الخرن وتسيل الاسنان بالرفان وكذا اذا وجد ميتا وليس اثره او انما

فكل من قتل

بالحد يد ظلما

وهو ظاهر بالحق

ولم يجب عوض مالى

فهو معناه فليقتل بهم

والمراد بالاثرا الجراحة

يكون ما من خوف وقد يفوت من الغيرة وكونه في المدة ليس بسبب التشديد ولا منافية فان القتل لا يكون الا بالعلم ثم لا بد
 دلالة القتل على ان لا اثر الذي هو الجرحه ودلالة القتل لان القتل ايضا في الظاهر وكذا خروج الدم من موضع غير معتمد
 اي كذا دلالة القتل خروج الدم منه ليس في العادة خروج الدم منه كما لعين نحو ما يش مثل الاذن الحلق في الزاوية ودلالة القتل
 جرحه تعتبر اذا خرج من عينه او اذنه او يصبغ في فيه فاما ما يخرج من الفم او دبره او ذكره ونزل من شيء من غير ذلك فلا يصلح دليل
 القتل لانه قد يوجد ذلك من غير ضرب عادة هم والشافعي يرحل عن النكاح في الصلوة ويقول ش لا يصلح على الشهادة
 قال مالك واسحاق وهو قول بل لمدينة وقال النوري في شرح المذهب المذهب الجزم بتحريم الصلوة عليه وقال
 بن حزم في المحلى ان شاذ اصلوا عليه ان شاذوا وتركوا ما وندبنا هو قول بن عباس بن الزبير وعقبة بن عامر
 وعكرمة وسعيد بن المسيب والحسن البصري ومكحول والثوري والاوزاعي والمزني واحمد رضي الله عنهم في رواية ذاه
 الحلال وقال في موضع آخر يصلي عليه وفي رواية المروزي الصلوة عليه اجود ويقول اي قال الشافعي هم السيف محار
 للذنوب فاعني عن الشفاعة ش تقريره اذا كان اسيف محار للذنوب لا يتقي للشهيد ذنب فيستغنى عن الشفاعة
 التي كانت الصلوة لاجلها وقوله محار على وزن فعال مبالغة ما حى من محاربوا محاربين محاربين ونحو منجاء ايضا
 فهو مجوده ويحيى صارت الواو بالكسرة ما قبلها فاعني في الياء التي هي لام الفعل هم ونحن نقول الصلوة على الميت
 لانها كرامة الشهيد اولى بهاش اي بهذه الكرامة ولهذا اختص المسلمون لهذه الكرامة والشهيد من جملة اموات
 المسلمين والصلوة عليهم فرض من فروض الكفاية عليهم فلا يستطعن غير فعلهم بالتعارض بخلاف غسله اذا انقضت شقوه
 لا معارض له هم والطاهر من الذنوب من لا يستغنى من الدعاء ش هذا جواب عن قول الشافعي السيف محار للذنوب
 وتقريره ان العبد وان تطهر من الذنوب لم يبلغ درجة الاستغناء عن الدعاء هم كالنبي والهي ش فان النبي مطهر من
 مع انه صلى عليه مع هذا لا يبلغ احد درجة الانبياء وكذلك الصبي مطهر من الذنوب وقد صلى عليه فان قلت وروى
 البخاري عن جابر انه عليه السلام لم يصل على تلميذ احد وروى ابو داود عن انس بن مالك رضي الله عنهم ان شهداء
 احد لم يغسلوا ودفنوا بداهم ولم يصل عليهم قلت روى البخاري ايضا وسلم من ابى الخزيم عقبة بن عامر الجهني ان النبي
 عليه السلام خرج يوما فغسل على شهداء احد صلوة على الميت ثم انصرف قال عقبة فكانت لآخر ما ريت رسول الله عليه السلام
 على المنبر وراؤهم حبان ثم دخل بيته فلم يخرج حتى قبضه الله عز وجل والميت ادلى من السابقي في باب التراجع على
 جابر رثا كان يومئذ مشغولا فقد قتل ابوه واخوه وخاله في ذلك فرجع الى المدينة ليرى بالهم وكيف يحمله فلم يكن ضرا
 حتى صلى رسول الله عليه السلام على شهداء احد وقد روى ما راسي وذكر الواقدي ايضا في غزوة احد قال جابر بن عبد الله

لا يراها كماله
 القتل
 خروج الدم من
 موضع غير معتمد
 كالعين ومثله
 والشافعي يرحلها
 في الصلوة ويقول
 السيف محار للذنوب
 فاعني عن الشفاعة
 ونحن نقول الصلوة
 على الميت كظها
 كرامته ولشهادته
 اولى بهما والظاهر
 عن الذنوب
 لا يستغنى
 عن الدعاء
 كالنبي والصبي

كان اول قتيل من المسلمين يوم احد قتله سفيان بن عبدس فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يذبحه وروى البهائي
عن شداد بن العباد ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ما اسن به واتبه الحديث وفيه انه استشهد في علي بن ابي
عليه السلام وروى البخاري في صحيحه انه عليه السلام صلى على شهيد احد بعد ثمان مائة من كالموضع للاحياء والاموات وعن
ابي مالك ان غارقي قال كان نجبا قتلته خمسة وحمزة عاشرهم فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيدعون له تسعة ويذبحون حمزة ثم تاتي بقية حمزة
عاشرهم فصلى عليهم فيدعون التسعة ويذبحون حمزة واهل الطحاوي والذهبي وعنه عن ابن عباس بن الزبير انه عليه السلام صلى على شهيد احد
من حمزة وكان يوتى تسعة وتسعة وحمزة عاشرهم فصلى عليهم وكبيرهم سبعة تكبيرات قال وقد صلى على غيرهم كما روي
بشير او ابن العباد انه عليه السلام اعطى اعرابيا اسلم نصيبه وقال قسته لك فقال ما على هذا اتبعك ولكن اتبعك على
الذي رمي بهنا وشار الى حلقه بسهم فاموت فاوخل بجنبه ثم بال رجل قد اصابه سهم حيث اشار فلقن في حبة النبي صلى الله عليه وسلم
فصلى عليه فكان من صلواته ان يذاع بخرج مهاجرا في سبيلك فقتل شهيدا انا شهيد عليه فلم يغسله وصلى عليه ورواه
السنائي ايضا واخرج الطحاوي في الحديث لعينين احدهما انه شاهد لما ذكره من الدلائل في اثبات الصلوة على الشهيد
والثاني روى عن علي بن ابي طالب انه لم يقتل من النبي صلى الله عليه وسلم احد من قتل في المعركة في غير غزوة احد فان قلت
لم لا يجوز ان تحمل الصلوة في الاحاديث التي ورد فيها الصلوة على الدعا ومن قال ذلك ابن حبان والبيهقي قلت
يرفع هذا قوله في الحديث الذي رواه عقبه ابن عامر المذكور صلوة على الميت فان قلت انتم لا ترون الصلوة على
القبر بعد ثلاثة ايام فكيف يكملون عليه على معنى الصلوة العرفية وقد كانت واقعة احد في سنة ثلاث من الهجرة
وصلوة عليه السلام على شهيد احد حين خروجه من الدنيا بعد وقعة احد في سبع سنين قلت المذهب عندنا الصلوة
على القبر يجوز ما لم يتفسخ والشهداء لا يلزمهم تفسخ احياء عند الله فاذا لا يجوز حمل الصلوة عليهم على معنى الدعا وكيف يجوز
هذا وقد اكد قوله صلوة على الميت لنفي احتمال الحمل فان قلت قال بن قدامة حديث عقبه مخصوص بشهداء احد فان
صلى عليهم في القبور وهم لا يرون الصلوة على القبر اصلا ونحن فيما بعد الشرح قلت اذا ثبت انه صلى على شهيد احد
صحت الصلوة عليهم بعدم القائل بالفرق وقوله وهم لا يرون الصلوة على القبر غير صحيح فاذا دفن الميت ولم يغسل
عليه صلى الله عليه وسلم القبر المغمى كما ذكرناه فان قلت الصلوة على الميت لا تصح بلا غسل فلما لم يغسل الشهيد لا تصح الصلوة عليه
قلت وكذا لا يدفن بلا غسل فلما دفن الشهيد بلا غسل دل على انه في حكم الغسلين فكانت الصلوة عليه صلوة على
المغسل حكما وهو منسول بصحة الله تعالى فان قلت الشهداء احياء عند الله والصلوة انما شرعت على الموتى
قلت هم احياء في حكم الآخرة لقوله تعالى يا احياء من دبرهم يرزقون لاني احكام الدنيا والصلوة عليهم من احكام

الدنيا كسائر الموتي ولهذا يقسم ميراثهم بين ورثتهم وتيراج نسائهم وكل ديوتهم المولية ويعتق امهات الاولاد
 ويدرهم وينفذ وصاياهم ثم يمدونهم فذل لك كلمة ان الحياة لهم عند الله بعد الموت فان قلت قال الشافعي
 لعل ترك الصلوة مع التحقير على من بقي من المسلمين قلت بذ التعليل لا يقبل ان الصلوة على الميت وعاء ولا
 يستغني احد من الدنيا كما ذكرناه وكذا لك التعليل بالتحقير فانهم يموتون القابهم ويخبرون قبورهم ويكفون نفقهم
 فان قلت الصلوة على الميت من باب اشفاعه والشفاعة لا يحتاجون الى من يشفع لهم قلت الصلوة
 عليهم زيادة كرامته لهم قضاء الحق الميت وقد اشار المصنف الى هذا المعنى بقوله والصلوة على الميت لاظهار كرامته
 وقد استوفينا الكلام هناك وقد ظهر من هذا ان ما ذهبنا اليه ابرح من وجوه عديدة الاول ان الخبر المثبت في هذا
 اولى من الثاني ان احدى ثبوتنا الذي كانت اولى قال محمد في السير الكبير اخذنا بما اجمع اهل العراق
 وروى ما انفرد به اهل المدينة فرج بالكثرة فان قلت بذ خلاف ظاهر منكم فان الترجيح بالكثرة لا يعتبر عندكم
 قلت قد ذكر بعض مشايخنا الترجيح بكثرة الروايات اذ ائيطن بصدق خبر الاثنين اقوى منه بخبر الواحد الثالث ان
 الصلوة على الموتي اصل في الدنيا وفرض من فروض الكفاية على المسلمين فلا يسقط من غير فصل احد الاربع لو كانت
 الصلوة عليهم غير مشروعة كما زعموا لنبى عليه السلام على عدم مشروعيتهما وعلته سقوطها كما نية على علة سقوط غسلهم
 الخامس يجوز انه عليه السلام لم يغسل عليهم وصلى عليهم غيره لما كان به من الجراحات وكسور ربا عيته وما اصابه يومئذ
 من المشركين اساس ان لم يكن صلى عليهم في ذلك اليوم صلى عليهم في يوم آخر لانه لا يعتبر عليهم يوم در السن
 كما ذكرناه اساج قد ثبت انه عليه السلام صلى على غيرهم من الشهداء ويقولون لا شرع لصلوة على شهيدنا الثالث من
 ان الذي ذهبنا اليه احوط في الدين وفيه تحصيل الاجر والثواب العظيم وقد ثبت عن النبي عليه السلام انه قال
 من صلى على ميت قلة قيراط ولم يفصل بين ميت وميت هم ومن قتل اهل الحرب او اهل البنى او قطاع الطريق فباكر
 شئ قتلوه لم يغسل شئ عندنا خلا فالشافعي ومالك واحمد رضي الله عنه في غير اهل الحرب وقالت الشافعية يقتل
 اهل البنى يغسل ويغسل عليه في اصح القولين ونفى قتييل قطاع الطريق طريقان وكذا في قتييل اللصوص طريقان لو
 امر الكافر مسلما وقاتلوه مبرأ فغسله والصلوة عليه وجبان اصحابنا ان ليس بشهيد وعندنا شهيد وبه قال مالك واحمد
 رضي الله عنه ولما كان في قتال اهل الحرب ليتهم الآلة فكذلك في قتال اهل البنى وقطاع الطريق لانهم في حكم قتال
 اهل الحرب حتى لا يضمن ما اتفواهم لان شهداءهم ما كان كلهم يقتل السيف والسلاح شئ لانهم من دفع بالحق
 ويمنهم من قتل بالعدا وغيره ذلك وعلم النبي عليه السلام في حق ترك غسلهم هم واذا استشهد الجنب غسل عندنا

ومن قتله اهل الحرب
 او اهل البنى وقطاع
 الطريق فباكر
 شئ قتلوه لم يغسل
 لان شهداءهم
 ما كان كلهم يقتل
 السيف والسلاح
 واذا استشهد الجنب
 غسل عندنا

اولا غسل للملكة فان قلت الواجب غسل بني آدم دون الملكة ولو كان ذلك واجبا لامر عليه السلام باعادة
غسله قلت الواجب هو الغسل اما النفاس فيجوز كائنا من كان الا ترى ان الملكة لما غسلوا آدم عليه السلام فذكر
به الواجب ولم يذكر اعادة غسله هم على هذا الخلاف ش اى خلاف المذكورين الى صفة ومما يبيهم الحائض والنفساء
اذا طهرت ش عند جلا يغسلان لان الغسل الاول سقط بالموت والثاني انه لم يجب بالشهادة وعنده يغسلان لان
الشهادة عرفت مانعة غير افعه هم وكذا قبل الانقطاع ش اى كذا يغسلان اذا قتلنا قبل انقطاع الدم هم في الصحيح
من الرواية ش عن ابي حنيفة رضي الله عنه وبه رواية الحسن عنه واحترز به عن رواية ابي حنيفة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
انما لا يغسلان لانه لم يكن الغسل اجبا حال الحياة قبل الانقطاع فلم يجب بالموت غسل آخر به الصحيح من الرواية ان حكم
الحائض انقطع بالموت فصارت انقطاع الموت قبل الموت وعند جلا يغسلان بكل حال وفي الجنازة بهذا الحديث
في النفاس يجزى على اطلاقه لان اقل النفاس لاجله اما الحائض فتصور فيه فيما اذا استمر بها الدم ثلثة ايام ثم قتل
قبل الانقطاع اما لورات يوم او يومين ثم قتل لا تغسل بالاجماع ذكره الترمذي ابعد من كونها حائضا هم وعلى هذا
الخلاف ش اى خلاف المذكورهم الصبي ش اذا استعمل بغسل عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما وللشافعي ايضا
هم لما ش اى لابي يوسف ومحمد ان الصبي احق بهذه الكرامة ش وبه سقوط الغسل لان سقوط الغسل لا يقارن اثر
منظومية في الغسل وكان اكرامه وانظوميته في حق الصبي اشد فكان احق بهذه الكرامة هم وله ش اى ولابي حنيفة
هم ان سيف كفى ان يغسل في حق شهيد احد بوصف كونه طهرا عن الذنوب ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناه جم ش
اى في معنى شهيد احد فاذا لم يكن في معناه يغسل وكذلك الخلاف في المجنون اذا استشهد وفي المبسوط الصبي غير
مكلف ولا يجامع بنفسه في حققة وانظم عنه في حققة في الآخرة هو الله تعالى فلا حاجة الى بقا اثر الشهادة لعالمهم
فان قلت ذكر ابن قدامة في المغني ان جارية بن النعمان وعمر بن ابي وقاص ناسعدا كانا من شهداء احد وجه
صليين قلت هذا غلط لان عمر بن ابي وقاص قتل يوم بدر قبل احد ويومين ست عشرة ذكره ابن سعد في الطبقات واما جارية
ابن النعمان فتوقف في خلافة معاوية وشهدت بدرا واحدا والمشاء بكلاما وانها جارية المستشهدا ما به جارية بن النعمان
الانصارى قتل يوم بدر كذا في الصحيحين غيرهما ليس في قتلى احد من اسم جارية قال ذكر ذلك تميمي في شرح الهداية
هم ولا يغسل عن الشهادة ولا يترج عنه ثيابا للمار وينا ش واشار به الى ما ذكره من قوله عليه السلام انه لو هم
ودعاهم ولا تغسلوهم وهذا يدل على عدم غسل الدم من الشهيد ولكن لا يدل على عدم نزع الثياب انما الدليل على ذلك ما روي
عن ابن عباس ان قال امر رسول الله عليه السلام بقتل احدان من نزع عنهما احد يد الجلود وان يدفنوا بدائهما ثم نيا بهم اخرجهما

وعلى هذا الخلاف
والنفاء اذا طهرتا
وكذا قبل الانقطاع
في الصحيح من الرواية
وعلى هذا الخلاف
الصبي لهما ان الصبي
احق بهذه الكرامة
ولما كان السيف
كفى عن الغسل
في حق شهيد احد
بوصف كونه طهرا عن
الذنوب ولا يترج عنه
ثيابا للمار وينا
فلم يكن في معناه
ولا يغسل عن الشهادة
دما ولا يترج عنه
ثيابا للمار وينا

ولو بقي حيا حتى مضى عليه وقت صلاة وبقيت فموتت ش اي والحال انه يعقل وامر به ا ما اذا بقى
 معنى عليه لا يكون مرتثا كذا روى من ابى يوسف وفيه خير ذكر ابن سماعة او مضى عليه وقت صلاة كامل في
 التهمة او مضى عليه وقت صلاة وبقيت ويقتل ويقتل على او انهما بالامام حتى يحجب القضاة تبركوا في التبرك والمسد
 بوقت الصلاة قدر ما يجب عليه الصلاة وتفسيره في فتمت وهو رواية عن ابى يوسف وعندهنا يوم وليمة
 ولو كان منى عليه يوم وليمة لم يكن مرتثا وعن محمد لو بقي في المعركة حيا يوم وليمة فهو مرتث وان لم
 يعقل وفي نوادر بشر من ابى يوسف اذا مكث المرح في المعركة اكثر من يوم حيا والقوم في القتال وبقيت ولا
 يعقل فهو بمنزلة الشهيد قال لا ترازى انه لو طال اليوم كله ثم خرم ميتا من جراحة اصابته في اول النهار كان شهيدا
 وان تعرض للقتال بنيم فهو جريح في المعركة فكذلك وقت صلاة لا يكون شهيدا وذكر الكرخي في مختصره ان عاشر
 في مكانه وهو لا يعقل ان زاد على يوم وليمة لانه لا يفتن بجماعة فكان كالميت هم لان تلك الصلاة نصيب
 وينا في ذمته وموش اي كون الدين في ذمته هم من احكام الاحياء فيكون مرتثا فيفضل هم قال ش اي
 المعنف رحمه الله هم وبذا روى عن ابى يوسف ش وروى عن محمد مثل قول ابى يوسف الا انه قال ان عاش في
 مكانه يوم كان مرتثا سواء كان عاقلا او لم يكن وان كان اقل من ذلك لم يكن مرتثا هم ولو اوصى بشئ من امور الآخرة
 كان ارتثانا عنده ش اي عند ابى يوسف هم لانه ارتفاق ش يحصل الثواب هم وعنده لا يكون ارتثانا لانه
 من احكام الاموات ش اي لا يعايش من امور الآخرة من احكام الاموات وقال للصدر الشهيد في الجراح الخضر
 قيل لا اختلاف فيما اذا اوصى بشئ من امور الآخرة اما اذا اوصى بشئ من امور الدنيا كان ارتثانا بالاجماع وقال
 في شرح الطحاوي قيل انه لا اختلاف فيما بيننا في الحقيقة فاجاب ابى يوسف فخرج في الذي اوصى بامور الدنيا وجواب محمد
 حجة في الذي اوصى بامور الآخرة وقال ابو بكر الرازي وان اكثر من كلامه في وصيته فقال غسل لاني لوليت
 ش من امور الموت فاذا طال ثبوت امور الدنيا هم ومن وجب قتلا في المصغر ش قيد بالمصرا لانه لو وجد في
 منازرة ليس بقرها عمران لا يجب فيه قسامة ولا وية ولا يغسل لو وجب اثره قتل هم لان الواجب فيه القسامة
 والدية فثبت اثر الظلم ش فلم يكن في معنى شهيد او احد فغسل هم الا اذا علم انه قتل بجدية ظلم ش هذا الاستثناء
 من قوله غسل يعني لا يغسل القاتل في المعصاة اذا علم انه قتل بجدية ظلم مطلوبا لكن هذا فيما اذا علم قاتله لوجوب
 القصاص اما اذا لم يعلم قاتله في غسل وان قتل بجدية لانه ليس فيه معنى شهيد او احد لانه اذا لم يعلم قاتله يجب القسامة
 والدية وعند الشافعي يغسل القاتل في المعصاة وان قتل بجدية وان عرف قاتله لوجوب القصاص هو بدل الدم

ولو بقي حيا حتى مضى عليه وقت صلاة وبقيت فموتت ش اي والحال انه يعقل وامر به ا ما اذا بقى
 معنى عليه لا يكون مرتثا كذا روى من ابى يوسف وفيه خير ذكر ابن سماعة او مضى عليه وقت صلاة كامل في
 التهمة او مضى عليه وقت صلاة وبقيت ويقتل ويقتل على او انهما بالامام حتى يحجب القضاة تبركوا في التبرك والمسد
 بوقت الصلاة قدر ما يجب عليه الصلاة وتفسيره في فتمت وهو رواية عن ابى يوسف وعندهنا يوم وليمة
 ولو كان منى عليه يوم وليمة لم يكن مرتثا وعن محمد لو بقي في المعركة حيا يوم وليمة فهو مرتث وان لم
 يعقل وفي نوادر بشر من ابى يوسف اذا مكث المرح في المعركة اكثر من يوم حيا والقوم في القتال وبقيت ولا
 يعقل فهو بمنزلة الشهيد قال لا ترازى انه لو طال اليوم كله ثم خرم ميتا من جراحة اصابته في اول النهار كان شهيدا
 وان تعرض للقتال بنيم فهو جريح في المعركة فكذلك وقت صلاة لا يكون شهيدا وذكر الكرخي في مختصره ان عاشر
 في مكانه وهو لا يعقل ان زاد على يوم وليمة لانه لا يفتن بجماعة فكان كالميت هم لان تلك الصلاة نصيب
 وينا في ذمته وموش اي كون الدين في ذمته هم من احكام الاحياء فيكون مرتثا فيفضل هم قال ش اي
 المعنف رحمه الله هم وبذا روى عن ابى يوسف ش وروى عن محمد مثل قول ابى يوسف الا انه قال ان عاش في
 مكانه يوم كان مرتثا سواء كان عاقلا او لم يكن وان كان اقل من ذلك لم يكن مرتثا هم ولو اوصى بشئ من امور الآخرة
 كان ارتثانا عنده ش اي عند ابى يوسف هم لانه ارتفاق ش يحصل الثواب هم وعنده لا يكون ارتثانا لانه
 من احكام الاموات ش اي لا يعايش من امور الآخرة من احكام الاموات وقال للصدر الشهيد في الجراح الخضر
 قيل لا اختلاف فيما اذا اوصى بشئ من امور الآخرة اما اذا اوصى بشئ من امور الدنيا كان ارتثانا بالاجماع وقال
 في شرح الطحاوي قيل انه لا اختلاف فيما بيننا في الحقيقة فاجاب ابى يوسف فخرج في الذي اوصى بامور الدنيا وجواب محمد
 حجة في الذي اوصى بامور الآخرة وقال ابو بكر الرازي وان اكثر من كلامه في وصيته فقال غسل لاني لوليت
 ش من امور الموت فاذا طال ثبوت امور الدنيا هم ومن وجب قتلا في المصغر ش قيد بالمصرا لانه لو وجد في
 منازرة ليس بقرها عمران لا يجب فيه قسامة ولا وية ولا يغسل لو وجب اثره قتل هم لان الواجب فيه القسامة
 والدية فثبت اثر الظلم ش فلم يكن في معنى شهيد او احد فغسل هم الا اذا علم انه قتل بجدية ظلم ش هذا الاستثناء
 من قوله غسل يعني لا يغسل القاتل في المعصاة اذا علم انه قتل بجدية ظلم مطلوبا لكن هذا فيما اذا علم قاتله لوجوب
 القصاص اما اذا لم يعلم قاتله في غسل وان قتل بجدية لانه ليس فيه معنى شهيد او احد لانه اذا لم يعلم قاتله يجب القسامة
 والدية وعند الشافعي يغسل القاتل في المعصاة وان قتل بجدية وان عرف قاتله لوجوب القصاص هو بدل الدم

الدية

وكذا ما قاله المصنف بقوله هم لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة من امان الدنيا ان وجد واما في الآخرة
ان لم يوجد هم والقاتل لا يخاف من عناش اي من العقوبة هم ظاهر اش من حيث ظاهر الامر ما في الدنيا
ش ان وجد هم او في الآخرة ش ان لم يوجد كما ذكرنا والقصاص عقوبة وليس يجوز حتى ينفذ اثر الظلم
وان كان عومنا لكن نفعه وايضا الى الورثة لانه فلم يمتنع الميت به بخلاف الدية فان نفعها يعود اليه حتى
يقضى سدادته ونفعه وصاياه كذا في مبسوط فخر الاسلام والسرف في ان وجوب المال دون القصاص دليل
منه الحياة بدلالة ان المال ثبت بالثبوت والقصاص دليل منته الجناية لان المال ثبت بالثبوت والقصاص
يجب الشبهة وعند ابى يوسف ومحمد ما لا يثبت بمنزلة السيف ش اراد بهذا انه لا يشترط في اقتصاصه
في المعصر ان يقتل بالسيف عند جليل لا يثبت في الباب مثل القتل من الجرح والخشب مثل السيف مندها منته
لا ينسب القتل ظاهرا في المعصر اذا علم قاتله وعلم انه قتل بالقتل لوجوب القصاص عندهما وعند ابى حنيفة رضى الله
عنه للسبب القصاص في القتل بالقتل لانه لو وجب فلا يخاف امان يستوفي وما اوجزها فلا يجوز الاول لقوله
عليه السلام الا بالسيف ولا يجوز المال في اللزوم لزيادة والقصاص مبناه على المأثملة هم ويعرف ذلك
في الجنايات ان شاء الله تعالى ش اي يعرف حكم عدم القصاص من ابى حنيفة خلافا لما في كتاب الجنايات
على ما في ان شاء الله تعالى هم ومن قتل في حد او قصاص مسل وصلى عليه ش بذا بالاتباع الا ان ما لا يقبل
لم يعزل الامام على المرحوم والمقتول قصاصا وصلى على غيره ولانه عليه السلام لم يعزل على عاص وصلى على غيره
وقال الزهري لا يصلى على المرحوم هلاكم لانه ش اي لان المقتول في الحد والقصاص هم باذل نفسه
لا يفاضل حتى يستحق عليه هم اي واجب عليه هم وشهد الحد بذلوا نفوسهم لاتباع مرضات الله تعالى ش اي يطلب
رضي الله عن غير ان يكون عليهم حق هم فلا يمتنع بهم ش اي بشهادة احد في ترك الغسل واما ما عرفت
رواية الجناري انه عليه السلام صلى عليه ونسج ان عليه السلام صلى على المرحومة في الزنا
او من قتل في تعذيب او عدا على قوم فقتلوه بعين لانه ظالم نفسه فلا يكون شبيه اهم ومن قتل
من البغاة ش بعضهم البغاة الموحدة جمع بان كقتلوا جميع قاتل وهو الذي يخرج عن طاعة الامام وهما
مجاوزة حدهم او قطع الطريق لم يعزل عليه ش وفي الذخيرة عن محمد قاطع الطريق لا يصلى عليه سواء
قتل في الحرب او قتله الامام حدا في الملتقطات او قتلوه بعد اذ وقعت الحرب او زاروا على عليهم يعني البغاة
وكذا قطع الطريق اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم واما لا يصلى عليهم اذا قتلوا في حال المجاورة والحرب

لان الواجب فيه القصاص
وهو عقوبة وان لا يتخلص
عنها ظاهر امان في الدنيا واما في
وعند ابى يوسف ومحمد
ما لا يثبت كالسيف ويرون
في الجنايات ان شاء الله تعالى
ومن قتل في حد او قصاص مسل
وصلى عليه لا ينسب
باذل نفسه لا يضاء
حق مستحق عليه
وشهد احد بلوا
انفسهم لا يتغافروا
الله تعالى فلا يصلى
ومن قتل من البغاة
او قطع الطريق لم يعزل
عليه

وفي الذخيرة ذكر الصدر الشهيد في الواحات ان قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت الحرب
 اوزارها صلى عليهم وكذا اقطاع الطريق مثل ما ذكر في المقتطعات قال ابو الليث وبنه ناخذ ولم يذكر انهم لم يغسلوا
 وذكرهم الدين النسفي اختلاف المشايخ قيل يغسلون للفرق بينهم وبين الشهداء وحكم المقتول بالمعصية حكم
 الباغي ولكن قتل بوجه لا يصلي عليه ابانه له ذكره في جوامع الفتاوى ومن قتل نفسه خطأ بان قصد رجلا من العدو
 ليضربه بالسيف فاخطا واصاب نفسه يغسل ويصلى عليه بلا خلاف ومن قتل نفسه بجدية ظاهرا ذكر الصدر الشهيد
 في الجوامع الصغرية انه يغسل ويصلى عليه من داني خيفة رضى الله عنه ومحمد بن جلاب الباغى وفي شرح السير ان فيه
 اختلاف المشايخ قال شمس الأئمة الملقب في الاصح انه يصلى عليه وقال القاضي ابو الحسن السعدي انه لا يصلى
 عليه لانه باغ على نفسه وذكر السروجي ومن قتل نفسه او قتل من المغنم يغسل ويصلى عليه وقال مالك والشافعي
 وداود واحمد رحمهم الله لا يصلى عليه الا بانه باغ على نفسه وذكر السروجي ويصلى عليه بقتل الناس وقال الاوزاعي
 وعمر بن عبد العزيز لا يصلى عليه وبورواية من اصحابنا ويغسل وكذا الزنا ويصلى عليه منه جميع اهل العلم خلافا
 واهل البغاة فذكر الشافعي يغسلون ويصلى عليهم واختلف اصحاب احمد في ذلك وولينا فيه ما اشار اليه المصنف
 بقوله هم لان عليا رضي الله عنه لم يصلى على البغاة ش ذكر بن سعد في الطبقات قتيبة اهل السردان وليس
 فيما ذكر الصلوة ونقطة قال لما كان بين علي ومعاوية ما كان وقع بعينين في صف سنته سبع وثلاثين
 ورجع على ربه الى الكوفة فرجعت عليه الخوارج عن اصحابه وغسلوه بجر ذالك سمو الجوزية فارسل اليهم عبد الله
 ابن عباس فحاصمهم وحيابهم فخرج منهم كثير ونجت آخرون على رايهم وساروا الى سرهوان وقتلوا عبد الله بن
 خطاب بن الارت فصار اليهم على رضى الله عنه فقتلهم السردان وقتل ذوالشديد ذكرك سنة ثمان وثلاثين
 ثم رجع على رضى الى الكوفة فلم يزلوا يسيرون عليه من الخوارج حتى قتل رضى الله عنه وقال السروجي ولنا
 ان عليا رضي الله عنه لم يغسل اهل السردان ولم يصلى عليهم فقتل له الكفارهم فقال لاخواننا بغوا علينا قتالناهم ذالك عقوبة
 لهم ليكون زجرا لغيرهم كما مصلوب يتحرك على خشبة عقوبة له وزجرا لغيره فخرج اذا قتل باغى في المعركة
 للكفار لا يغسل ولا يصلى عليه وكذا الذي قتل بالحق عليه رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رضى الله عنه وسنة
 الخلاصة حكم من قتل البغى في الارض بالسواد كما ببرين والحق الذي خلق غير مرة والمقتولين بالمعصية حكم
 اهل البغى وقطاع الطريق وحكم من قتل مسمى لا يومف بانظرا كما اذا افرس السبع او سقط عليه البناء او سقط
 من شاطئ جبل او سال عليه الواوي وغرق في الماء حكم المقتول برجم او قصاص ومن قتل في المعركة ليليا مسلما

لن عليا رضي الله عنه لم يصلى عليه

أو غير سلاح نهار أو خارج المصير بسلاح أو غيره ولم يجب دية فيكون شبهة امتداد أو لا فلا + + +
باب الصلوة في الكعبة شئ ما في هذا الباب في بيان أحكام الصلوة في الكعبة وهي اسم للبيت الحرام
 وتسمى البيت بذلك لثلاثة من قولهم يركع ركعتين إذا كان فيه شئ محرم ولما كانت الصلوة فيها مخالفة لسائر
 الصلوات من حيث جواز الصلوة فيها بالتوجه إلى الجهات الأربع فقد اختلف غير ما وصارت كسائر الصلوات
 آخرها ما عدا ذلك فقله دورا بالنسبة إلى غير ما دلكون مساس الحاجة إلى غير ما أكثر وأما وجه المناسبة
 في ذكر ما عقيب باب الجنائز ببيان البيت ضامن الأمن من دخله بالنسبة فذلك القبر ضامن البيت
 هم الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها شئ ارتفاع فرضها ونفلها بالبدلية من الصلوة بدل الاشتغال
 وبقولنا قال جماعة من السلف منهم الثوري والشافعي أيضا وقول المصنف هم خلافا للشافعي فيها شئ ما
 في الفرض والنفل ليس كما ينبغي قال والشافعي كان هذا اللفظ وقع سوا من الكتاب فان الشافعي يرى
 في الصلوة في الكعبة فرضها ونفلها كذا ورده أصحابه في كتبهم من الوجيز والخصلة والمذخيرة وغيره ولم
 يروا أحد من علمائنا أيضا هذا الخلاف فيما عدى من الكتب كالملبس والاسرار والإيضاح والمحيط وشروح
 الجامع الصغير وغيره ما خلا أنه يشترط البسرة المتصلة بالأرض اتصال قرار إذا كان المصلي في عرفة الكعبة
 كالحائط وأشجرة قلت ذكر في الوجيز لو أنه تمت الكعبة والعيادة بالتمتع صلوة خارج الكعبة متوجها إليها كمن
 صلى على جبل بن قيس والكعبة تمتع ولو صلى فيها لم يجز إلا أن يكون بين يديه شجرة أو يتيته حائط والواقف
 على سطحها كالواقف في العصة فلو وضع شيئا لا يجزيه ولو غرزة خشبة فيه وجها في الظلمة لغيره يجوز الصلوة في الكعبة
 إلى بعض ثباتها وقال الإمام برهان السمرقندي في جواب ما قاله الشافعي بأن تزداد أصحاب الشافعي
 في كتبهم جواز الصلوة فيها لا يدل على أن عدم الجواز ليس قوله كما في كثير من المسائل وعدم إيراد أصحابنا هذا
 لا يدل على ذلك أيضا ومن له أدنى مسكة من العقل إذا تأمل ذلك للحل لا يلزم بطلان قول هذا القائل قال
 الشيخ الإمام عبد العزيز في الرد عليه العجيم ما ذكره الشافعي فان اتفاق أصحابه على إيراد الجواز في كتبهم
 وتعليقهم واتفاق أصحابنا على عدم إيراد الخلاف في كتبنا يدل على عدم الخلاف مع اجتماع كل فريق في
 بيان الخلاف وجههم في بيان الأقوال لرفع شبهة المضموم بقدر الإسكان وقال السروجي نصرة للمصنف
 وما ذكر في الكتاب عن الشافعي محمول على ما إذا توجه إلى الباب وهو مشروح فان كان الباب مردودا ولو
 مقبلة قدر ثلثي ذراع يجوز قال النووي هذا هو الصحيح وفي وجهه يقدر بذراع وقيل كفى كوجها وقيل يشترط

باب الصلوة في الكعبة
 الصلوة في الكعبة جائزة فرضها
 ونفلها خلافا للشافعي فيهما

ومن ما دل قول بلال بن رباح رضي الله عنه في حديث بن عمر انه صلى ركعتين رواه البخاري
ولكن رواية بلال ورواية ابن عباس صحيحان ووجهها انه عليه السلام دخلها يوم انصرف لم يصل ودخلها
من الغد وذلك في حجة الوداع وهو حديث مروي عن ابن عمر اخبر به الدارقطني في سنة باسناد حسن
عن يحيى ابن جعدة عن بن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج وبلال خلفه فقلت لبلال هل صلى قال
لا فلما كان من الغد دخل فسالته بلال هل صلى قال نعم صلى ركعتين وحسب الدارقطني ايضا والطبراني
في مجمع من جيب بن ابى ثابت من سعيد بن جبير عن ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فصلى
بين السائتين ركعتين ثم خرج فصلى بين الباب والحجر ركعتين ثم قال هذه القبلة ثم دخل مرة اخرى
فقام فذبح ثم فرج ولم يصل واما حديث اسامة ابن زيد فروى عنه خلافا لاهل السنة وبن حبان
في صحيحه عن ابن عمر اخبرني اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين السائتين قلت خاص
الكلام في هذا الباب ان المخلص بين هذه الروايات المختلفة ما ذكرناه او لا مع انه روى عن بن عمر
ابن الخطاب وعبد الله بن السائب انه عليه السلام صلى في الكعبة فحدث عمر رواه ابو داود في سنة من حديث
مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان قال قلت لعمر بن الخطاب كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل
الكعبة قال صلى ركعتين وفي اسناده زيد بن زياد وفيه مقال له انهم قالوا روى له مسلم مقرونا بغيره
واحتجبت له الاربعة والطحاوي وحديث عبد الله بن السائب رواه بن حبان في صحيحه قال حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم الفتح وقد صلى في الكعبة فخلع نعليه فوضعهما على يساره ثم افتتح سورة المومنين فلما بلغ ذكر موسى
وعيسى اخذته سحابة فركب واما الجواب عن قول مالك فنقول انه استقبال شطر المسجد الحرام وهو المأمور قال
موتى قول وجب شطر المسجد الحرام فيجزيه قياسا على المصلى خارجا فانه فيشبهه لا يتوجه الى الكعبة واستدراك
البعض مع احتمال البعض لا يعزله ما امر بالتوجه الى الكعبة في حالة واحدة لانه غير ممكن والانه يصر الى
ما في الوضوء وفي وسعه توجه البعض فيكون مأمورا بذلك لا غير وليست الصلاة كالطواف لان الطواف
بالبيت مأمور لافيه والطواف بالكل ممكن فيجب الطواف خارج البيت ليقع على الكعبة لا ترى ان الطواف
خارج المسجد الحرام لا يجوز بخلاف الصلاة والاستدبار خارج البيت مفيد لعدم استقباله هو مأمور لا الاستدبار
فوقع الفرق بين الاستدبارين كذا في المبسوط والامرهم ولانها صلوته شئ دليل على اى دلان الصلوة
في الكعبة صلوته هم استجعت شدة الطهاش من الطهارة عن المحذرين وطهارة الثوب والمكان

وكأنها صلوته استجعت شدة الطهاش

لوجود استقبال القبلة
 لان استيعابها ليس
 بشرط فان صلى الامام
 بجماعة فيهما فحجل بعضهم
 ظهره الى ظهر الامام جاز
 لانه متوجه الى القبلة
 ولا يعتد امامه على الخطأ
 مخدوف مسئلة الترخي من
 جعل منه ظهره الى وجه
 الامام لم يخرج صلوة لتقدمه
 على امامه ولا صلى الامام
 في المسجد الحرام فتحل في التاخير
 حول الكعبة و صلوا بصلوة
 الامام فمن كان منهم اقرب
 الى الكعبة من اوجه امام جاز
 صلوة اذا لم يكن في جانب
 الامام لان التقدم والتاخير
 اما يظهر عن استيعاب الجاهل

والنية هم لوجود استقبال القبلة ش لا يستقبل جزءا من الكعبة واستقبال الكل ليس بممكن ولا هو شرط وهو
 معنى قوله لان استيعابها ليس بشرط ش اي استيعاب اجزاء الكعبة هم فان صلى الامام فيها ش اي في
 الكعبة هم بجماعة فحجل بعضهم ش اي يجتمع بجماعة هم ظهره الى ظهر الامام جاز ش اي جاز فعلا لكن يضي صلوة وفي
 المضي في وجوب واسع الفتحة لوصولها فيها بجماعة جازت صلواتهم سواء كان المتقدم وجهه الى ظهر الامام او الى
 وجهه او الى جنبه او ظهره الى ظهره او الى جنبه لكن كره اذا كان وجهه الى وجه الامام لاستقبال بصلوة
 بحائل ولا يجوز صلوة ثلاثة من كان ظهره الى وجه الامام والثاني من كان وجهه الى الجبهة التي وجه الامام
 اليها وهو من بينه ويقدم عليه بان كان اقرب الى الجاهل من الامام والثالث من يساره مثله لتقدمه
 على الامام علم بذلك ولم يعلمهم لانه متوجه الى القبلة ولا يعتد امامه على الخطأ ش اي والحال انه لا يعتد
 على الخطأ قال لا تترأى هذا الثعلب ليس بكاف يجوز صلوة من جعل ظهره الى ظهر الامام لان هذه العناية
 وهي توجهه القبلة وعدم الاعتقاد خطأ الكمام حاصلة فيها اذا جعل ظهره الى وجه الامام ومع هذا صلوة فاسدة
 وكان ينبغي ان يرد فيه قيد آخر بان يقال انه متوجه الى القبلة غير متقدم على امامه ولا يعتد امامه على
 الخطأ وان باب عنه الاكمل بانه لما علل عدم جواز في الوجه الرابع بالتقدم على الامام دل على انه مانع فاقصر
 عن ذكره في الاول فتمادى على انه انهم من الثاني هم بخلاف مسئلة الترخي ش يعني اذا صلوا في ليالي مظلمة
 فحجل بعضهم ظهره الى ظهر الامام قد علم حال امامه لا يجوز صلوة لانه اعتد امامه على الخطأ هم ومن جعل منهم شر
 اي من القوم هم ظهره الى وجه الامام لم يخرج صلوة لتقدمه على امامه ش قديده لانه اذا كان وجهه الى وجه الامام
 جازت صلوة كما ذكرنا وفي الايضاح ش يعني لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام سترة احترازاً للبتشية
 بجاء الصورة هم واذا صلى الامام في المسجد الحرام فحجل الناس على وجهه بصلوة الامام فحجل الناس جملة وقعت
 حالاً والجملته الشبهة الماضية اذا وقعت حالاً يجوز اشبات الواو وحذفه ولكن لا بد من قد ظاهراً او مقدرة
 والعيب من الاكمل حيث قال نقال اجنبهم ان يحلق حال تقديره فتدركه استغرابه او كسده الى
 البعض مع ان معنى انه تركيب على هذا وليست بجواب اذا وجاب اذا هو قوله هم فمن كان منهم ش اي من
 القوم هم قرب الى الكعبة من الامام جازت صلوة او المكين في جانب الامام ش لانه استقبال الجوز من الكعبة
 وليس بتقديم على امامه فصاح كين بسبب خافه وبذا هم لان التقدم والتاخير انما يظهر عند اتحاد الجانب ش لانها
 من الاسباب الاضافية فلا يظهر الا عند اتحاد الجبهة بخلاف ما اذا كان من جهة الامام لانها يكون مستدرك

الكعبة متقدما عليه في ذلك يجزبه عن حكم الاقتداء ومن صلى على ظهر الكعبة شئ اسمى على سطمها ولعل اقتاره
لفظ الظهر لورود الحديث بهم جازت صلوة شئ ولكن يكره وكذا على جدارها اذا كان متوجها الى ظهرها
الذي هو سطمها وان جعل السطح الى ظهرها لا تصح صلوة ذكره في جوامع الفقه وقال مالك لو صلى على ظهر الكعبة
يعيد ابدأ وقال اشهب يعيد في الوقت وقال ابن عبد الحكم لا يعيد وقال صاحب الجلاب تكره المكتوبة
على ظهر الكعبة وفيها وفي الحجر خلافا للشافعي شئ فانه لم يجوزها على سطح الكعبة الا اذا كان بين يديه شجرة
متصلة وان كان بين يديه عصا مغروزة غير مبنية ولا مستمرة فوجبان ولو جمع تراب السطح والعروة وهو
حجرة فوقت فيها واستقبل شجرة ثابتة ولو استقبل خشبنا متبنا وخشبة فوجبان وقال ابن شريح يصح
في الكل وان وقف على طرف سطح الكعبة واستدير باليجوز بلا خلاف ثم لان الكعبة هي العروة شئ يبكون
الراءم والهواء الى عنان السماء شئ بفتح العين وفي ديوان الادب الغنان اسحابهم عندنا دون
البناء لانه يتقل شئ وفي المحيط والوبرى وغيرهما القبلة هي موضع الكعبة والعروة مع الهواء الى عنان السماء
لان الجدران مؤلفة من الحجارة والطين والجير ونحوها وكل ذلك مما يتقل ويحول ثم الا ترى انه لو
على جبل ابي قبيس جاز ولا بناء بين يديه شئ وكذا لو صلى على غيره من المواضع العالية وفي شرح المنذ
لو انهدمت الكعبة والغياد بالله فوقت خارج العروة واستقبلها في صلوة بطلت بلا خلاف اما اذا توقفت
على وسط العروة وليس بين يديه شئ شاخص لم تصح صلوة على المنصوص وقال ابن شريح يصح صلوة
هم الا انه يكره شئ استثناء من قوله جازت صلوة ويتذكر التمهيد انه تاويل فعمل الصلوة اوداهاهم
لما فيه شئ اسمى في المصلى على ظهر الكعبة هم ومن ترك التعظيم وقد ورد النبي عنه عن النبي عليه السلام شئ
من ترك التعظيم وقيل من دار الصلوة على ظهرها وجبت النبي رواه بن عمر واخرجه الترمذي وابن ماجة من
نافع عن ابن عمر ان رسول الله عليه السلام سئل ان يصلي في سبعة مواضع في المذبة والمجبرة والمقبرة
وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاظن الابل وفوق ظهريت الله قال الترمذي حديث حسن ليس اسناؤه
بالقوى مشروع امرأة وقعت سجدا الامام وقد نوى امامته النساء فاستقبلت الحجة التي استقبلها
الامام فندت صلوة الكل وان استقبلت حجة اخرى لا تقصد ذكره المغنياني وقال القرافي في الذخيرة
بل المشروط في الاستقبال بعض هو اسما وبعض بناؤها او جميع بناؤها فالاول قول بي حنفية ومنه والثاني
قول الشافعي هم وانما شئ قول لكانوا يعلم بالصواب اليه المرجع والمآب عليه كل ما ياتي

ومن صلى على ظهر الكعبة جاز
صلوته خلافا للشافعي
لان الكعبة هي العروة
والهواء الى عنان السماء
عندنا دون البناء لانه
ينقل الا ترى انه لو صلى
على جبل ابي قبيس جاز
ولا بناء بين يديه لانه
يكره لما فيه من ترك التعظيم
وقد ورد النبي عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الزكاة

أما في كتاب بيان أحكام الزكاة، فقررنا بالصلوة تناسبا واقتداء بما ذكر الله تعالى في أي من القرآن في قوله تعالى وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة وكذلك في السنة نبي الإسلام عليه خمس شهادية أن لا اله الا الله محمد رسول الله وأقام الصلوة وابتداء الزكاة واما تقدم الصلوة عليها فلا هنا من في معنى في نفسها لكن بالواسطة فكانت هي احدى رتبة من الصلوة ويقال وجه تمايزها بالصلوة بكون سبب في وجوب العبادة نعم الله تعالى والنعمة بدنية ومالية والنعمة البدنية اعظمها واهمها فكان صرف عنايته المكلف الى نعمها حق والعبادة المالية بديهة المالك لهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة عماد الدين والزكاة فطرة الاسلام فاقترنت حكمه الله تعالى بتقديم الصلوة على الزكاة وجعلت الزكاة ثانيا للصلوة للمذكورة ثم لفظ الزكاة قائم المصدر اعني التزكية يقال زكى بالتهذيب اذا دمي عنه زكاته وحصل ما به ياتي لمعان بمعنى الطهارة قال الله تعالى وخانا من لدنا وزكاة أي طهارة وقال الله تعالى وتزكيتهم أي تطهيرهم وبمعنى انما يقال في الزرع اذا نحرى وقال الجوهري زك الزرع يتركوز زكاة ممدودة أي ينمي وازكاه الله تعالى وبمعنى نعم قال لاموي زكا الرجل يتركوز زكوا اذا تم وكان في خصب وبمعنى خر يقال هذا الامر لا يتركوز بطلان أي لا يليق به وبمعنى آخر يقال تزكى الرجل أي تصدق وبمعنى هذا المخرج يقال زكى نفسه قال الله تعالى فلا تزكوا أنفسكم وبمعنى التنازل الجليل ومنه زكى للتنازل فخرج الزكاة يحصل للتنازل الجليل وزكاة الناقمة بولدها اذا دبر به بين رجلها وسميت صدقة لدلالة التماس على صدق العبد في العبودية اذا ادأها لانها على النفس اشق وأما معناه الشرعي فانه قال الشيخ قوام الدين الكاكي وشرفا عند المقتدين من اصحابنا ايتا جزء مقدس من انصب النبل الى الفقير لله تعالى قلت هذا يحتاج الى قيد آخر وهو ان يقال الى الفقير غير الهاشمي وقيل الزكاة اسم للمودى لانه تعالى امرنا بايتاء الزكاة والمراد بالايتاء اخراجها من العدم الى الوجود وقال السفناقي قال المتصوفة من اصحابنا ان الزكاة في عرف الشريعة اسم لفعل الاداء بدليل قولنا الزكاة واجبة والوجوب من صفات الافعال لاسن صفات الاعيان كذا في السبوط ثم قال يجوز ان يقال ان الزكاة في اصطلاح الشريعة عبارة عن حراج المور البالغ المسلم العاقل ذا ملك نصيبا ملكا تاما ناقصة من المال الى المصرف لرضي الله تعالى لاستقطاع الغرض على وجه يقطع مع المودى وقال ج الشريعة الزكاة في الشريعة عبارة عن ايتاء جزء من النصاب المور الى الفقير لاسنما توصف بالوجود الذي هو من صفات الفعل ثم اطلقت على قدر المخرج الى الفقير مجازا لانه

كتاب الزكاة

يوصف بظهر الخرج من الذنوب اولاً ثم يفي له ويبارك له وفيه مدفعاً لتلف المال المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم
 ما تأملت لصدقة ما الا الا بالهبة والاسخ هذا ما قاله الشيخ حافظ الدين النفي النفي الزكوة تملك المال من فقير مسلم غير غني
 ولا مولا بشرط قطع النفقة عن المالك من كل وجه لله تعالى قالت ولو قال تملك جزء من المال لكان حناً وتقبل الكلام
 في صفتها وسبب جوبها وشروطها وعلمها اما صفتها فهي فريضة تجب بكونها على ما عيى بيانه عن قريب ان شاء الله
 تعالى وفي ائسته اثنتان من العجزة فرضت الزكوة وآما سبب جوبها فالمان لهذا انضاف الى المال فيقال زكوة المال
 والواجبات تضاف الى اسبابها ولكن المال سبب باعتبار عين الملك والعين لا تحصل الا بالمال مقدرو به بالنصاب اما
 شرطها فثلاثة اربعة في المالك وموان يكون حراً بالغاً عاقلاً مسلماً وليس عليه دين وثلاثة في المملوك وموان يكون
 النصاب كما لا حوليا ومسانا او منجزاً بقله او بعلمها فانه يخرج عن عمدة التكليف في الدنيا والنجاة عن العقاب
 ووصول الثواب في الآخرة كذا في المبسوط هم الزكوة وجهه شئ قال لكاكي اراد بالوجوب الفرض في لكاكي وجهه
 وصفت بالوجوب مع انها فريضة لانه اريد بالثبوت والالزام فيكون واجبا قطعاً اولان صلباً ثبت بالدليل القطعي ولكن
 مقدار ثابت باخبار الاحاد فان قوله تعالى وآتوا الزكوة محل في حق المقدار ولعل صاحب الكتاب نظر الى هذا
 عن لفظ الفرض والوجوب والفرض يلتقيان في حق العمل فصح اطلاق احداهما على الآخر مجازاً وقال السنفاقي وفي عليه
 والوتر فرض يرى بذكره لما ان الاصح من ذهب في حقيقته ان التروجب الاول في اقبال فيه اراد بالوجوب للزم
 والثبت لانه يمتنع منه لغة وقال السروجي وفي البدائع والتمتعة وغيرهما انها فريضة اراد بالوجوب للتحقق والمثبت قال
 عليه الصلوة والسلام وببت اسي ثبتت وتحقت اولاً لانه لو قال فرضاً لكان من المفضل الذي هو التقدير وهو النجاة
 في باب الزكوة لانه جزء من قدر في جميع صنوف الاموال هم على الحر البالغ العاقل المسلم شئ احرار والمجور وتعلقان بقوله
 وجهه ذكر اربعة اشياء الاول الحرية فلا تجب على العبد الثاني العقل فلا تجب على المجنون والثالث البلوغ فلا تجب على الصبي
 والرابع الاسلام فلا تجب على الكافر وسجي بيان كل احد منها عن قريب لان هذا الكتاب شرح القدر في نفس الامر
 هم اذا ملك نصاباً كاملاً ملكاً تاماً وحال عليه الحول شئ الملك الاختصاص المطلق الحائز وقيل هو القدرة على التصرف على
 وجه لا يتعلق بملك بجهة في الدنيا ولا غرمة في الآخرة والنصاب اصل هو كل ما لا تجب فيما دونه الزكوة والملك التام المذكور
 يكمل جميع اثار الملك وهو تزيين من مال لمديون وملكات من مال لضيان وبطل الخلع والمقبول القبض وقال السنفاقي صاحب
 الدين يستحقه عليه ويأخذ من غير قضاء ولا رضئ وذلك لانه عدم الملك في المودعة والمغضوب قال ولا يلزم على هذا الزكوة
 فيما ذهب حيث كان لا الرجوع في جهته وهو لم يمنع تمام الملك للموهب له حتى تجب عليه الزكوة لانا نقول انه لا تملكها عليه

الزكوة واجبة على
 الحر العاقل البالغ
 المسلم اذا ملك
 نصاباً كاملاً
 وحال عليه الحول

الاقتضاء او برئاءة او بالصدق قبل التبرع فان بالحق عمل الملك وتام بما هو المقصود لا يحصل الا بالتبرع فيه
نسب الزكاة بناء على تمام المقصود لا على حصول الملك حتى لا تجب الزكاة في مال النسيان وان وجد أصل الملك
ونذا في الميسر وقيل قيل ان يكون قوله ملكا تاما احترازا عن البيع قبل القبض حيث لا زكاة فيه لان ملكه لم يتم
ولهذا لا يجوز تصرفه فيه والملك عبارة عن مطلق التصرف فيكون الملك فيه ناقصا ولا يلزم عليه من اصيل لان فيه
تامة تمامه اما الوجوب فاقوله تعالى واتوا الزكاة وقوله عليه الصلوة والسلام وادوا زكاة اموالكم شئ اى اما وجوب الزكاة
فاقوله عز وجل قيموا الصلوة واتوا الزكاة وقدم الله تعالى بآية الزكاة والصلوة المطلق للوجوب على التمام عند الاصلين
والفقهاء وقال المروزي فيه من شأني الآية مجملته قال السبكي هو المنهية من حيثها الشئ لكن أصل الوجوب ثابت
بها وقال بعضهم مجملته بل كان ما بيننا ول سهم الزكاة فالآية تقتضي الوجوب والزيادة عليه تعرف بالنية والاعمال
المطلقة متوقفة على البيان عند بعض الشافعية ذكره السرخسي قوله وقوله عليه الصلوة والسلام وادوا زكاة اموالكم شئ لقوله
عليه الصلوة والسلام وهذا من حيث اخرجه الترمذي في آخر ابواب الصلوة عن مسلم بن الحجاج قال سمعت ابا امامة يقول
سمعت رسول الله عليه السلام يقول خطيبا حجة الوداع فقال اتوا الله واصلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة اموالكم
واطيعوا الله اذا امركم بذلك ائتموه ركبم وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان صحيح والحاكم في مستدركه
وقال حديث صحيح على شرط مسلم والترمذي لم يخرجه و قد اتفق مسلم باجماع الحديث سليمان عامر وسائر رواة
متفق عليهم وروى في الايضاح رواية الى الدرر ورواه الطبراني في كتاب سنن ابنه ابن النجاشي بسند الله عليه وسلم
قال فخلصوا عبادة ركبكم واصلوا خمسكم وادوا زكاة اموالكم وصوموا شهركم وجوبت ركبكم فخلصوا عبادة ركبكم وفيه قصه هم وعليهم
الامة شئ اى على وجوب الزكاة اجماع ائمة محمد صلى الله عليه وسلم من بعد الاول الى ما ناستحق كفو واجادنا وفتقوا
ما كنا كذا في شرح الميوط وقال الكاشاني في السبلح الدليل على فرضية الزكاة الكتاب والنية والاجماع والمعتول في اعراض
عائيه ان الشئ لا يثبت بها الفرض الا ان تكون متواترة او مشهورة لاسيما فرضا كغيرها جده والزكاة جادة فكيف ونية
الواردة فيها اخبارا واحدا ومحل وبها يثبت الوجوب دون النية والعقل لا يثبت وجوب زكاة واهلولة وغيره من الامور الشرعية
وان ما دام المعتول لتالية المستنبطة لا يثبت بها الفرضية وقال الكاشاني اما المعتول فمن مشورة لامة الاول انه من باب عانة
التي هي تقوية على اداء ما فرض الله تعالى عليه من التوحيد والعبادة والوسيلة الى اداء المفروض مفروض ورواها بكن حصول
السنة فيه بغير هذه الوسيلة فلا يكون فرضا قال الشافعي انها تطهير للموذي وتزكية اخلاقه وتخليق بالجوهر والكرم
ورواها بعد قال الثالث فيه شكر نعمة المالك شكر النعم فريض عطا ورواها لاني فروع اذا اتفق من ادوا الزكاة

اما الوجوب فاقوله تعالى
واتوا الزكاة ولتقوا على الله
عليه وسلامه والى زكاة اموالكم
وعليه اجماع الامة

ولم يجد وجوبها اخذت وغرو لا يفتننا في رواية علي بن ابي طالب في قول كثر اهل العلم مثل لك والشافعي واظهر قوله احمد
ابن حنبل واصحابه وقال سحن الحسن وعبد العزيز واخذ في رواية والشافعي في قوله لا يقرم ياخذ بالامام
ونظر ماله وفي رواية عن اسحق بن عمار عنهما مثلما قال قلت روى ابو داود والنسائي من حديث بن جسيم
بن معاوية عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في كل سائمة الايل في كل اربعين نبت لبون من
اعطانا موتجرا فله اجرنا ومن ابى فانا اخذنا وشطر ماله غريمه من غرامات ربنا لا ياكل لاكل محمد صلى الله عليه وسلم
منها شي قلت كان ذلك في بدو الاسلام حيث كانت العقوبات بالمال ثم نسخ هم والمراد بالواجب الفرض
لانه لا يشبهه فيه شي امي المراد من قولنا في اول كتاب الزكاة واجبة الفرض لانها ثبتت بدليل لا يشبهه فيه
وهو الكتاب والسنة والمتواترة واجماع الامة وقد مضى الكلام فيه هناك هم واشترط امره شي مرفوع
بالابتداء وخبره معذون اي اشتراط الحرية في وجوب الزكاة هم لان كمال الملك بها شي اي بالحرية اذ العبد
قد يملك اليه وانصرف بالكتابة والاذن وقد قال لكائي وقال عليه الصلوة والسلام ليس في مال المكاتب
حركة حتى يفتق فلما لم تجب في مال المكاتب سح انه حر من وجبه وقن من وجه فحق غير المكاتب اولى لانه قن من كل
وجه والزكاة ونظيفة ماله ولا مال للعبد فقطعت الحرية بالاجماع وقال لا تارزني انما اشتراطت الحرية لما ذكر
الشيخ ابو بكر العبد لغيره الرازي في شرح الطحاوي بسنده الى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ليس في مال المكاتب زكاة حتى يفتق وقال السروجي العبد الماذون له ان كان عليه دين يحيط كسبه
فلما ملك سيده عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما يستحق العرف الى غرامه وان لم يكن عليه دين تجب
الزكاة فيه على مولاه وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال لكائي رضي الله عنه لا تجب الزكاة في مال العبد لا عليه ولا على
سيده قال ابن المنذر وهو قول ابن عمر وجابر بن الزبير وقنادة والابن عبيدة والحمد وقال ابن المنذر
ايضا ووجهها طائفة على العبد وجوزوا اخذ الصدقة من حرمتها على الفقه وهو قول عطاء بن ثور وداود
هم والبلوغ واعتل لما ذكره شي اي واشترط البلوغ واعتل لما ذكره عن قريب وهو قوله وليس على
الصبي المجنون وكوة هم والاسلام شي اي واشترط الاسلام في وجوب الزكاة هم لان الزكاة عبادة فلا
تتحقق من الكافر شي لان الامر بالعبادات لينال به المودى الثواب في الآخرة والكافر ليس باهل الثواب
للعبادة عقوبة له على كفره حكاهما من الله تعالى وبدون الاهلية لا يشب وجوب الاداء ووجوب العقوبات
عليهم للزجر وهو اليقين بهم بخلاف الجنب والمحدث لان الميمنة غير معدومة لسبب الجنابة والمحدث لانها

المراد بالواجب الفرض
لانه لا يشبهه فيه
فاشترط الحرية
لان كمال الملك بها
والعقل والبلوغ لما
نذكره ولا اسلام
لان الزكاة عبادة
ولا تحقق العبادة
من الكافر

سبا حان لكن الطمارة لها شرط صحة الاداء وبعد شرط اقوم الابلية هم ولا بد من ملكها بالنصاب لانه صلى الله عليه وسلم قد السبب به يش اى لان النبى صلى الله عليه وسلم قد سبب وجوب الزكاة بالنصاب وبما ذكره في صحيح البخارى عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر صدقة وليس فيما دون خمسة زود من اابل صدقة هم ولا بد من احوال ش اى ولا بد من وجوب الزكاة من حولان الحول وقال ابو هريرة وقولهم لا بد من كذا كان قال لا قوام له قلت هذا من الاسماء المبنية على الفتح واصله من البدو هو للتفرق ومعناه لا تفرقة من هذا ونحوه لا محالة هم لانه يش اى لان لسان هم لا بد من مدة تتحقق فيها النماش اى نما المال من بنى المال وغيره نما وربما قالوا يتمموا او انما الله انما وذكر ابو عبيدة ثمانية اوسق هم وقد راى الشارع باحوال ش اى قد المدة المذكورة اشاع باحوال لان الحول قال شهاب الدين القرافي في احوال حول لان الاحوال تحول فيه كما تسمى سنة السنة الاشياء فيها وسنة التغير وتسمى عاما لان الشمس عامت حتى قطعت جملة الفلك لانها تقطع الفلك كله في السنة مرة وتقطع من كل شهر ربعا من البروج الاثنى عشر فلذلك قال الله تعالى وكل في فلك يسبحون في المغرب حال الحول اى معنى وحالة النحلة حملت عاما وعاما لا احوال لغة وحال الشئ تغير عن حاله ومنه قال شاذان وقد جعل حول الزكاة من الدور اى المعنى لاسن التغير فالاول مردود وفي الصحاح احوال السنة واهلية والقوة هم لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه احوال ش اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم ولا يقال نه اضا قبل الذكر لان القرائن تدل عليه واحديث رواه على وابن عمر واسم عائشة رضى الله عنهم اما حديثه على بن فرواه ابو داود وفي سنة من وايت البخارى الا عورثه عن النبى صلى الله عليه وسلم وفيه عام من نعمة واما حديث الا عورثه عام ثم ثقه ابن معين وابن المدينى والنسائى وتكلم ابن مبان بن عيسى فاحديث حسن لا يقرح فيه ضعفت احاديث المتابعة عام ثم له واما حديث عبد الله بن عمر فرواه الدارقطنى عن سمائل بن عياش عن عبد الله بن عمر عن نافع ابن عمر فرواه ليس في مال زكاة حتى يحول عليه احوال ش اى ميل بن حياش ضعيف وثني روايت عن نعيم بن معين قال الدارقطنى ورواه عمرو وغيره عن عبيد الله موقوف قال الصلوب انه موقوف وله طرق اخرى واما حديث انس بن فخر بن الدارقطنى ايضا في سنة عن حسان بن سياه عن ثابت عن النضر بن عمار ورواه ابن عيسى في الكامل واهل حسان بن سياه قال لا اعلم يرويه عن ثابت بن نعيم وقال ابن حبان حسان بن سياه منكر الحديث جدا لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد واما حديث عائشة فرواه ابن ماجة في سنة عن عارشة بن ابى الربيع عن عمر بن عمر عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه احوال ش اى حارثة بن ابي حنيفة وقال ابن حبان تركه احمد بن حنبل في مسنده

ولا بد من معنى
النصاب لانه صلى الله
عليه وسلم قد راى
ولا بد من احوال
لا يشك من مدة
يتحقق فيها الفلك
وقد راى الشارع باحوال
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا زكاة في مال حتى يحول
عليه احوال ولا بد من ملكها
من الاسماء

ش اى لان الحول هو المكنون هو على وزن القاعل من التكنين الاستئناس طلب العلم والاستئناس على الفصول المختلفة ش اى لاشتمال
 الحول على الفصول المختلفة وهى الربيع والصيف والخريف والشتاء فان التجارات ما يتسبب الاستئناس فيها فى الصيف واول
 الشتاء وقد يكون على العكس وكذلك فى الربيع والخريف فذلك علق الاستئناس بحولان الحول ثم لما اقيم حولان
 الحول مقام الاستئناس فبعد ذلك لم يعتبر حقيقة الاستئناس حتى اذا ظهر التماس ولم يظهر كسب الزكوة كالسفر لما اقيم مقام
 المشقة لم يعتبر جود المشتقة فذلك ههنا والغالب ثبوت الاسعار فيها فادبر الحكم عليه ش اى اكله جواب
 من موال مقدروه وان يقال لم اعتبر اشتمال الحول على الفصول المختلفة فاجاب بقوله ان الغالب تفاوت الاسعار
 اى اسعار الاشياء فيها اى فى الفصول فادبر الحكم عليه ش اى على الغالب شرط حولان الحول شرط الحول ش اى الحول ش اى الحول
 اموال التجارة والاسواق بخلاف زكوة الزرع والشرى رحمه الله تعالى على الحول وصفا للسبب لم يجعله شرطا وقال قوله
 حتى فى قوله حتى يحول عليه الحول ليست للشرط وقال مالك ولشأنه فى الله تعالى اذا نهم النصاب بالربح عند اخر الحول
 تجب الزكوة وان لم يكن نصابا فى ذلك وسياق بيانه ان شاء الله تعالى ثم قيل هو جيب على الفور ش اى قاله هو الكثرة
 فانه قال هو وجيب اداء الزكوة وجب على الفور اى على الحال كذا قال فى المغرب وهو فى الاصل مصدر فارت الله
 اذا غلبت فاستعملت للشرعة ثم سميت بالحالة التى لا يرب فيها ولا يثبت ففعل جاز فلان وخرج من فوره اى من
 ساعته قال تلج الشرعية رحمه الله تعالى والمراو به ان يجب الفعل فى احوال وقات الامكان وهو ايضا قول عامة
 اهل الحديث كذا روى عن محمد بن فضال عن محمد بن اذ كان له ما تدارهم فحال عليها حولات ولم يترك فقد اساء لا يترك
 له ما منع وعليه كوة حول احد وعنه ان لم يود زكوة لا قبل شهادته وان التاخير لا يجوز ذكره فى المحيط ومن اختار من
 اصحابنا ان يطلق الامر على الفور الامام ابو منصور الهاتريدى فى ميزان عنه لا يعقد فيه الفور ولا التراخي الا ببليل زكوة
 يدور الامر وفى لوترى لم يذكر فى ظاهر الرأى بل تجب جوبا موسعا او مضيقا ههنا متقضى مطلق الامر ش اى لان الفور
 متقضى مطلق الامر لان الامر لحاجة تأخير وهو دفع حاجة الفقير والدليل عليه انه اذا دى فى اول وقات الامكان
 يخرج من العدة هم قيل على التراخي ش القائل هو محمد بن شعاع البلخى وكذا روى ايضا عن ابى بكر الصمغنى الرازى
 وروى هشام عن ابى يوسف انه يسهل التأخير فرق بينهما وبين الحج ان الحج يخفى بوقت ياتى فى سنة مرة وفى التأخير
 تفويت ليس فى ذلك فى الزكوة وفى لوترى لومع السائمة على المصدق قيل يضمن بالملك كبيع الوديعة والعارية قيل
 لا يضمن هو الصحيح ويمنع الزكوة على الفقير لا يضمن لعدم تعيينه فان كان يدفعها الى غيره وعند الشافعى على الفور ويضمن
 بالتأخير بعد الحكم به اى قيل التمكن فى اكله الا الجانبى قولان هم لان جميع العمرة وقت اللواش اى وقت اداء الزكوة

لاشتمال على الفصول

المختلفة والغالب

تفاوت الاسعار

فيها فادبر الحكم

عليه ثم قيل

هو واجبة على الفور

لان مقتضى مطلق

الامر وقيل على

التراخي لان

جميع الحكم

وقت الاداء

فلا يجوز تقييده بأول وقت إمكان الاداء هم ولذا لا يضمن بهلاك النصاب بعد التقريطش اى ولكون بيع العمر وقت
الاداء لا يضمن المزكى بهلاك النصاب اى نصاب كان بعد التقريطش اى التقصير بعدم الاداء فى وقت التمكن وقال الشافعي
وما لك واحمد رضى الله عنهما يضمنان فى الاستهلاك لانه صار وينا فى ذمتنا قلنا الواجب حرمين النصاب فلا يتصور بيعه الجزاء بعد
بلاك النصاب بخلاف ما اذا استهلكه لانه دخل فى ضمانه فحق دينا على ذمته هم وليس على الصبي والمجنون زكوة عندنا
وبه قال ابو داود وسعيد بن جبيرة النخعي والشافعي والشافعي وحكى عنه انه اجماع الصحابة وقال سعيد بن المسيب
لا تجب الزكوة الا على من جبت عليه الصلوة والصدقة وذكر حميد بن نجيبة النخعي انه نهى عن بيع النصاب فى الملبس وهو قول
على رضى الله عنه ايضا عن جعفر بن محمد عن ابيه مثله وبه قال ابن شريح ذكره الشافعي وقال سائر اهل العراق لا يردن الزكوة
على الصبي الا على وصيقه لولا التجب لزكوة الا على من جبت عليه الصلوة وعن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال ذابح انك شاكى واش
ترك وقال لا وزاعى سعيد بن جبيرة تجب الزكوة فى ماله ولا يخرجها الوصى ولكن يصيرها فاذا بلغ اعلم معنى تركه فيه وقال ابن
ابى ليلى الزكوة فى ماله فاذا اداها الوصى ضمن قال ابن شريح لا اذكر فى الذهب الفضة ولكن اذكر فى الابل والبقر والغنم والغير
وما غاب لم يطلبه كره ابن المنذر فى الاسرارهم خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه شى انتصاب خلافا على انه مصدر فعل محذوف
والقصد سيرنا خلفا قال كذا للشافعي وبقره قال لك واحمد رضى الله عنهما فقالوا تجب الزكوة فى مال الصبي والمجنون لطلب
الوصى والولى بالاداء وبانهم بالترك وان لم يخرج الولى وجب عليها بعد البلوغ والاقامة اخراجهما معنى من سنين قال
الشافعي وعبارة الشافعية لا تجب الزكوة عليهما بل تجبى ماله وعندهما بل تجبى عليهما ذكره فى معنى واحكام ذلك
بما رواه الترمذي عن الثعلبي بن ابي بصير عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم خطب الناس فقال من لى بيننا ماله فليخرجه ولا يترك حتى يراكا الصدقة قال الترمذي انما روى هذا الحديث من
الوجه واسناده فقال ان الثعلبي يضعف فى الحديث وقال صاحب التفتيح قال لى سالت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال
ليس بصحيح وله طريق آخر خربه الدارقطني فى سننه بن عبد الله بن ابي اسحاق الشيباني عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خوة قال الدارقطني صحيح انه من كلام ابن بطريق آخر خربه الدارقطني
عن محمد بن عبد الله الفزري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مال التيمم زكوة
قال الدارقطني صحيح الفزري ضعيف وعبد الله بن اسحاق ايضا ضعيف وقال صاحب التفتيح هذه الطرق الثلاثة ضعيفة واحكامها
ايضا بحديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجردوا فى اموال الميتامى لا تأكلها الزكوة اخرجه الطبراني
سنة الا وسطا حدثنا على بن سعيد الرازي حدثنا الفرات بن محمد الفراءى حدثنا سحرة بن عيسى الفارسي عن محمد بن عبد الملك

وليس الا يضمن بهلاكه

النصاب بعد التقريط

وليس على الصبي

والمجنون زكوة

خلاف الشافعي

باعتبار المهر وكون الواجب جزءا من الثمن ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم شئ اى لو افاق
 المجنون في بعض الشهر يعني هذا اذا كان مغيثا في جزء من السنة بعد ما انصافه او لما اوفى انما اقل ذلك وكثر تكملة الزكاة كما
 لو افاق في جزء من شهر رمضان يوم اولياته يلزمه صوم شهر كله المجنون على توبين اهل بهوان يدرك وهو مجنون محكم
 البعض يثبت ابتداء الحول مرجح لان التكليف لم يبق هذه الحالة فصارت الافاقه كالبلوغ وعارض بهوان يدرك متيقنا
 ثم يحكم حكمه اذا افاق في شئ من السنة وان قلت تجب الزكاة لتلك السنة كما ذكره محمد بن زواور الزكاة لان المعتبر اول الحول
 كما ثبتت الافاقه واخره لانه ثبتت الوجوب فكان مكافيا فيما ولا يفتره والى العقل فيما بين ذلك هم وعن ابى يوسف رضي الله تعالى
 عنه يثبت اكثر الحول ولا فرق بين الاصل والعارض شئ هذا رواه شام عن ابى يوسف انه معتبر الافاقه في اكثر الحول وان كان مضيقا في
 اكثر الحول يجب الاقلال لان اكثره يوقم مقام جميع فاذا كان مضيقا في اكثره فقد غلب الصلة المجنون فصاعدا مجنون ساعه فوجبت الزكاة
 فاذا كان مجنونا في اكثره صار كانه من تبيح الحول قال الكرخي والذي يربن ويضيق بمنزلة يصح لان هذا المجنون لا يتحين بل هو كالمجنون
 والافق عليه فهو كالمجنون في اكثره في وقت صلوة او يوم رمضان يلزمه صلوة ذلك الوقت ولا صوم ذلك اليوم قوله لا فرق بين الاصل
 اى بين المجنون الاصل والمجنون العارضى معنى في ظاهر الرواية معنى تجب الزكاة اذا افاق في بعض السنة ولا يعتبر اول الحول من بين الافاقه
 لان الحول مدة العباد فاذا افاق في جزء منه تعلق بالوجوب كما في رمضان فاعلى غير ظاهر الرواية فيبين الاصل والعارض فرق وقد
 ذكرناه هم وعن ابى غنيمه انه اذا بلغ مجنونا يعتبر الحول من حين الافاقه بمنزلة الصبي اذا بلغ شئ هذا يوم انه ردايه عن ابى غنيمه وهو
 كذلك بل هو منسب الى صفة فانه قال ذابغ الصبي مجنونا يعتبر الحول من حين افاقته من المجنون بمنزلة الصبي اذا بلغ حيث تعتبر التكليف
 عليه من حين البلوغ هم لا يسلح المكاتب كونه ليس بك من كل جهة شئ لانه مالك يد لا رقبته لان قية للمولى هو لوجوه الماني وهو المولى
 شئ الماني كونه مالك من كل جهة هو المولى لانه عبد البقي عليه درهم بالحيث على يده في بابهم ولما شئ اى لكونه في ملك من كل
 وجه هم لم يكن من الا ان يتيق عبده شئ لان ملكه ناقص هو يمنع وجوب الزكاة وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على
 ان لا زكاة في مال المكاتب حتى يتيق وهو قول طبر بن عبد الله بن عمر وعطاء وسرق والثوري ومالك والشافعي ابن منبر وشيخ وقال
 ابو ثور ابو عبد الله بن خزيمة مع الظاهر تجب الزكاة في مال المكاتب انتهى والاعلم لما ذن فان كان عليه من يحيط بكسبه فلا زكاة فيه
 على احد عند ابى غنيمه لان المولى يملك كسبه عند ما ان كان يملك فهو مشغول بالدين والاعمال المشغول بالدين لا يكون نصا بالزكاة
 وان لم يكن عليه من يكسبه لولاه وعلى المولى فيه الزكاة اذا تم الحول كذا في المبسوط هم ومن كان عليه من يحيط بما له فلا زكاة عليه شئ
 بقول عثمان بن عفان ابن عباس بن عطاء بن مسلمان بن يسار والزهري ابن سيرين والثوري والليث بن سعد وحمد بن
 فضيل قال لك تمنع وجوب الزكاة في الامهات بلفظة لانى لما شئهم وقال الشافعي تجب شئ اى الزكاة وللشافعية ثلثة اقوال اصحابها

ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته
 في بعض الشهر في الصوم وعن ابى يوسف
 انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين الاصل والعارض
 وعن ابى غنيمه انه اذا بلغ مجنونا يعتبر
 الحول من وقت الافاقه بمنزلة الصبي اذا بلغ
 وليس على المكاتب زكاة لانه ليس بمالك
 كل وجه هو المولى الماني وهو الوقت وهو
 لم يكن من اهل ان يتيق عبدا ومن
 كان عليه من يحيط بما له فلا زكاة
 وقت آك الشافعي ويجب

سنة

حكاه عن زفر بن عيسى العشر ايضا في رواية عبد الله بن المبارك في رواية ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية لا يمينه ضمان لذكر قبل الاستحقاق
 وضمان العصب الاول الرجوع على الثاني ثم حتى لا يمين دين النذر والكفارة ش لانه لا يطالب به حتى العباد وكذا صدقة الفطر وجوبه
 الحج وهو في المتعة والاضحية وفي اجماع دين النذر لا يمين حتى انتهى ميثاق الزكاة بطل النذر في يمينه لا يمينه ثم نذر ان يمينه بها من مال
 الجمل سقط النذر بقدر ما يمين نصف لا يمين على ما انتهى من كمال الزكاة وحيث ان نصف يصدق للنذر بسبب تسعين نصف في قوله
 بما يمينها النذر يقع وحيث ان نصف عن الزكاة لانهما تقيين تعيين النذر فلا يمين في يمينه ولو نذر بيمينه لم يمينه لان محل النذر في يمينه
 فلا يصدق بما يمينها النذر يقع وحيث ان نصف الزكاة ويصدق بمثلها عن النذر لانه يمين في النصاب ثم وحيث ان الزكاة في مال
 خارج النصاب ش قال تاج الشريعة لكن الزكاة تمنع الوجوب عند ابي حنيفة ومجوز في الاموال الظاهرة والباطنة سواء كانت احرار
 او في لزمته باستهلاك النصاب عند زفر لا تمنع وعند ابي يوسف فلهذا انما كان في يمينه يمين وان كان الذمة لليمين وهو يمين على
 الالف يمين اقراره بعباده لان الجمل حتى وجبت خمسة عشر وفي يمين الزكاة ثم حصل له اربعون يمين اقراره على الجمل فعند ابي يوسف
 زكاة الالف المستهلك لا تمنع الوجوب في هذه الاربعة عشر عند يمينه زفر يقول ان هذه عبادة مخفية فظهر اثر الوجوب في احكام الآخرة فصار
 كالنذر والكفارات ابو يوسف يقول ان زكاة النصاب المستهلك لا يطالب به فلا يمين بجملة من النصاب بل يمين على ما في يمينه
 فيطالب به حتى هم وكذا بعد الاستهلاك ش اى فكذلك ما يمين به استهلاك النصاب ذلك مثل ان يمين عليه الزكاة في النصاب ثم سئل ان
 ملك نصابا اخر لا يوجب زكاة في ذلك النصاب ثم خلافا لرواية ش اى يمين الزكاة والاستهلاك راوا ان يمين الزكاة ودين الاستهلاك
 لا يمين وجوب زكاة عند زفر ثم لا يمين في الثاني ش اى في المال الذي جف فيه دين الاستهلاك اراد ان ابا يوسف يمين النصاب
 في يمين الاستهلاك وفي يمين الزكاة حيث يقول ان يمين زكاة يمين الزكاة ودين الاستهلاك لا يمين وقد مر من قريب ثم على
 ما روي عنه ش اى من ابي يوسف لما لم يكن يمينه ايجابا بل رواية لابي يوسف ثم قال على روى عنه وكلمة على ههنا تصلح ان تكون
 للتعليق نحو وتكثير الله على هذا المسمى لهذا المعنى ههنا لما روى عنه ثم لان لش اى للنصاب اية التام ثم مطالبة بالشر
 جميع العبادهم بعباد الامام ش اى الذي لا فائدة الزكاة هم في السوم ثم لا يجوز ان يمين به فيطالب به يمينه لان طاعة المطالبة به
 ونائبه ش اى نائب الامام للمطالبة به في اموال التجارة ش ولكن لما اقيمت الملاك مقام النواب عن الامام في مطالبة الزكاة عمر
 وجبت عليه طاعة مقام الامام في اية القبول لهم فان الملاك لو ابر ش اى لو ابر الامام على ان يمينه قوله تعالى فماذا من اموالهم صدقة
 ثبت للامام من الاخذ من كل ان لم يفرق الحكم بين الاثنين فلذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته من بعده كالوا
 ياخذون كل ان فرض عثمان في خلافة اداء الزكاة عن الاموال الباطنة الى ارباب الاموال المصلحة وانما المعد في ذلك ان
 المذبح كل طابع فكله تفتيش السعاة على التماس اموالهم فمضوا لا اذ اليمينهم وليس في دور السكنى ونياب البدن ثلث المذبح

حق لا يمين دين النذر والكفارة
 دين الزكاة ما ذكره حال بقاء النصاب
 لا يمين في دين النصاب كذا بعد
 الا في اموالهم
 ولا يمين في الثاني على ما روي
 في اية مطالبة وهو الامام في السواثم
 ونايبه في اموال التجارة فان المذبح
 فتابه وليس في دور السكنى ونياب البدن
 وثالث المذبح

ودواب الكروب عبيد تجردت وسلخ الاستعمال زكاة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية ش الحاجة الاصلية ما ينفق المالك على الناس
تحتها او تقدرية كما نفقة والشياب التي يحتاج اليها لرفع الحرج والبرود كذا الطعام اليه وتجهيل به من الادوية اذا لم يكن من الذبب النفقة
وكذا الجود اللولو والياقوت والياشمع الزمرد ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا لو اشترى فلبسها للنفقة ذكره في المبسوط ثم
بنائية ايضا ش وليست هذه الاشياء المذكورة بنائية ايضا والنماء على نوعين خلقى كالذهب الفضة وفعلى باعادة التجارة
وكلاهما بعد ونسب الاشياء المذكورة وبقية لنا قال شافعي واما ابو ثورهم وعلى هذا كتب العلم لاهما ش اى وعلى ما ذكرنا من
وجوب الزكاة حكم كتب العلم لاهما قال لا ترازجى انما قيد بقوله لاهما لانها اذا كانت للبيع تكون فيها الزكاة لوجود النماء بالتجارة
وقال الكافى قوله لاهما قيد غير مفيد لانه لو لم يكن من اهلها وليست هي للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم
النماء وانما قيد ذكره لابل فى حق مصرف الزكاة فانه اذا كانت له كتب تبلغ النصاب وهو مقلج اليها للتدريس غير يجوز له اخذ
الزكاة اما اذا بلغت النصاب لم يكن يحتاج اليها لا يجوز صرف الزكاة اليه كذا فى النماية هم وآلات المحترفين لما قلنا ش اشارة
الى ما قلنا من قوله لانها مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنائية وآلات المحترفين مثل قدور الطباخين والصباغين وهوايين
الخطارين وآلات التجارين فظروف الامتعة وفى الذخيرة لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم توخرها فلان زكاة فيها ولو كان
نحاسا اشترى دواب يبيعها واشترى لها جلا لا وتاود وبيعها ونحوها فلا زكاة الا ان يكون من نية ان يبيعها وان كان يربح
نية ان يبيعها آخرها فلا عبرة لهذه النية والاخر اذا اشترى اعيانا لا يقي لها اثر فى المعهود كالصابون والقلل والاشنان
واغسل لا تجب فيها الزكاة لان ما يافده الاجير هو ما يافده لاهما بالاناء الملك لا اعيان وكذا الخباز اذا اشترى حطابا ولم يملكه فلا
زكاة فيما ولا زكاة فى الشحوم والادوية التى يبيع بها وفى المحيطين بها وان كان يقي اثرها فى العمول كالعصفور والزعفران
والصنم فنية الزكاة وكذا لو اشترى خبازا سمسما يجعله على وجه الخبز فنية الزكاة قال ابو يوسف الاصل فى هذا ان يبيعها لاهما
من الاموال لا تجب فيه الزكاة حتى يبيعها الى الملك طلبا لتمام التجارة او بالسوم هم ومن على خروين فنية شين ثم قامت به
بنية لم يتركها لما مضى ش اى ما مضى من شين معنى قوله ثم قامت باى الدين بنية ما كانت له بنية او لا ثم صار هم بان اقر
غض المديون هم عند الناس ش اى كان شهوده فاسبين فمضوا بكنهين او تذكروا بعد ما نسوا او انما قيد بقوله ثم قامت
به بنية لانه اذا كانت له بنية تجب عليه الزكاة وفى مبسوط شيخ الاسلام لو كانت له بنية عاد وليجب الزكاة فيها معنى لانه لا
بعدنا واما ان حجة البنية فوق حجة الاقرار به رواية هشام بن حماد وفى رواية اخرى عنه قال لا يلزمه الزكاة لما مضى من
كان يعلم ان له بنية او ليس كذلك شافعي بعده وكذا قاض يعيل هم وفى ش اى هذه المسألة هم مسألة مال الضمان ش اى
الضمان للمال فالب الذى يربح فاذا ربح فليس يضمنه عند ابي حنيفة فلهذا هو القريب والفقهاء ومنه

ودواب الكروب
وعبيد الخدم
وسلخ الاستعمال
زكاة لانها مشغولة
بالحاجة الاصلية
وليست بنائية
ايضا وعلى هذا
كتب العلم لاهما
والآلات المحترفين
لما قلنا ومن كذا
على خرد بن محمد
سنيين شقامت
بينة لم يتركها
مضى معاصدا
بينة باراق
عند الناس
وهي مسئلة المال
الصنم

الضمان

وفيه خلاف
 زفره والشافعي
 ومن جعلته
 المال المفقود
 والآبق والصال
 والمفوض الالم يكن
 عليه يئنة والمال
 الساقط في البحر
 والمد ثون المفارة
 اذا سنى مكانه
 والذي اخذه
 السلطان ^{درة} _{مما}
 ودجوب
 صدقة الفطر
 بسبب الآبق
 والصال المفوض
 على هذا الخلاف
 لهما ان السبب
 قد تحقق وقوا
 اليد غير محل
 بالثجوب
 كمال ^ب _{سبب}
 وتقول على الاذكرة
 في مال الضمار

في قلبه شيئا واتفق من التسمية وقال ابن النصار على وزن فعال بمعنى فاعل ومفعول في لغو اللطيفة قبل انصارها
 تكون عليه قائما ولكن لا يكون منتفعا به شئ من قولهم نبيه ضامر وهو الذي يكون فيه اسل يحرق ولكن لا ينتفع به شئ
 به لانه وفيه شئ اى وفي انصارهم خلاف زفر وشافعي شئ منصرف وشافعي شئ منصرف وشافعي شئ منصرف وشافعي شئ منصرف
 احمد راج مضمي عن اسنين وقال مالك رضي الله عنه تجب عليه زكوة حول واحد لان في الزيادة ضرا
 عليه هم ومن جملته شئ اى ومن جملة انصارهم المال المعقود شئ لانه كالهالك لعدم قدرته عليه
 هم والابن شئ اى والعبد الابن اى العارب لانه انصاره النواصي ولهذا لا يجب صدقة الفطر عنه فان
 لو احدث الابن عن كفارة يجوز ولو كان كانا وى لما جاز كالاعلى والزم من قلت يجوز اتفاق المكاتب مع نوى
 الملك يه المال التجري على الرق دون اليد والرق لا يتقن بالابق ولا بالكتابه هم والمغضوب ذالمكين عليه بنية شئ
 فاذا كانت عليه بنية تجب وفي المحيط عن محمد انه لا زكوة في المغضوب المحجور ان كانت له بنية اذ ليس كل شئ يدقول
 وقد اتفق العدل في عدة الغنى وان اقره انما يجب في المغني في الاثني السائمة واتباعه الرأى وجوب زكوة على الغني
 لعدم ملكه قال اسجاري على القياس ان تجب على المالك ثم فبرم المناسبات والمال الساقط في البرش لانه في حكم العدم
 هم والمدفون في المغارة اذ انسى مكانه شئ قيد بالمغارة استرازا عن المدفون في ارضه او كرم او غيط او بيت وقال السنو
 والمدفون في البيت نصاب عند الكل ان كان في ارض او كرم او غيط او بيت او في الدار الكبيرة فذكره في البدائع
 وفي خزائنه الاكمل اذ دفنه في غير خزونه فهو خارج عن المدفون في البحر وقال السرخسي وبذا يقتض بالدار الكبيرة لا مكان لول
 اليه هم والذي اخذوا لسلطان مصاهرة شئ هذا عطف على قوله المال المفقود قال في ديوان الادب صادرة على له اى فاقتر
 واتصاف صادرة على التميز اى من حيث المصادرة هم وجوب صدقة الفطر شئ هذا مبتداهم بسبب الاتيق شئ اى بسبب
 الاتيق هم والفضال شئ اى بسبب الفضال اى التاب وبه يشتمل الفضال بسبب يد ومن ابيوان الذي تجب فيه الزكوة هم
 والمغضوب شئ اى بسبب المغضوب هم على هذا الخلاف شئ غير المبتداهم اى على خلاف المذكورة يعني لا تجب عندنا خلافا
 عنه لانه والشافعي هم لما شئ اى لزفر والشافعي هم ان اسبقت تحقق شئ اى بسبب الوجوب هو ملك النصاب لنا من قد
 ستمت هم وفوات اليد شئ اى فوات يد الملك هم غير من بالوجوب شئ اى بوجوب الزكوة هم كمال ابن اسيل شئ لقيام
 ملكه وفوات يده لا يخرج من ملكه هم ولنا قول على انه لا زكوة في المال انصار شئ قال السرخسي روى هذا موقوف فاحرفوا
 النبي صلى الله عليه وسلم نقل الاصحاب كصاحبين سوط والحيط والبدائع وغيرهم وقال الزيني هذا غريب قلت اراد
 انه لم ثبت مطلقا ثم قال وروى ابو عبيد في كتاب الاموال في باب الصدقة حديثا يزيد بن ماريون اخبرنا بشام

برحمة الله تعالى قال في بعض الوقت الذي يودى الرجل فيه زكوة ادى من كل مال عن كل دين الا ما كان منه من امواله
هم وان سبب هو المال النامي ولا نماء الا بالقدرة على الشرف والقدرة عليه شئ اى على الشرف فلا زكاة وذلك لان النماء
شرفه وجوب الزكاة وقد يكون النماء تنقيها كما في عروض التجارة او تقدير الكفاية في التقدير والمال الذي لا يجزى عوده لا
يتحقق الاستثناء فيه فلا يقدر الاستثناء ايضا كذلك هم وابن ابي ليلى يقدرون بنائية شئ هذا جواب عن قول فروان شافعي حيث قال
المال النماء على ابن ابي ليلى وتوجيه اجواب ابن ابي ليلى مقدور على الانتفاع به بنائه ببل يمكنه من بيعه وجوازيه ببل لا يقدر
على تسليمهم والمدفون في البيت نصاب شئ يعني في بيت نصابا وقبة البيت اتفقت لان المدفون في البحر اذا نسي مكانه
ثم علم بعد ان يحول يجب فيه الزكاة سواء كان مدفونا في البيت او في الدار وهو نسي مكانه ليس الوصول اليه شئ لثبوت القدرة
عليه بواسطة مخرج البيت هم وفي المدفون في الارض ولكلهم اختلاف المشايخ في شئ شائع بيننا يعني وادله بالارض المأبودة
لان حكم المدفون في المغارة قد علم قبل هذا وقال ابن ابي ليلى ان حفر جميع الارض يمكن فلا يقدر الوصول
اليه فيمنه نسيه البيت الدار وجب من قال بعدم الوجوب ان حفر جميعها ان لم يتدبر فيه شئ ويجوز وجميع متفق حتى لو كان
دارا عظيمة والمدفون فيها نسيه فلا يقدر نصابا هم ولو كان الدين على مقر شئ اى غنى مقتدره في المغرب وقال
ابن ابي ليلى المال الموقر الشقة اخفى وقد على فهو على بين الملاء والملايك المدوقه الناس فيه بترك العزرة وتشد يد الياء وتحت يكون
باب فعمل بفعل الغنم فيما هم او معشر شئ اى او كان على مسرى عسرا او افقرهم تجب زكاة لامكان الوصول ابتداء شر
اى لامكان الوصول الى الدين ابتداء بلا واسطة لوجوب الغنى هم او بواسطة التحصيل شئ يعني في المعسر بواسطة الكسب لا
يمكن ان ثبت ما لا في احوال وبهية آخر وقال الحسن بن زياد ان كان الدين على معسر عسرة فمضى عليه حول ثم قبضه فلا
زكاة لانه لا يمكن الانتفاع به فهو كذا وسمى هم وكذا لو كان على جارية بنية شئ اى وكذا تجب الزكاة لو كان الدين على جارية
اى منكروا احوال ان عليه بنية لامكان الوصول وروى هشام عن محمد بن ابي حنيفة ان كان لصاحبه بنية فلم يقبضها حتى مضى
اول فلا زكاة فيه وقال في تحفة الملوكة وايضا رواية هشام لان البينة قد تقبل وقد لا تقبل فلم يمنع ذلك من توى
المال هم او علم به القاضى شئ اى او علم بالدين القاضى فانه تجب زكاة لان القاضى يقضى بجملة في الاموال فصاحبه
قصره الاستدراك فلا يعيدهم لما قلنا شئ وهو ان كان الوصول فروى المعنى عن ابى يوسف رحمه الله ان الغريم اذا كان
يقصره اسره وسجده في العالانية فلا زكاة في الدين لعدم الانتفاع به وروى ابن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
فمنه شئ ثم تذكره فيه الزكاة قال الهذلي وروى هذا صحيح هم ولو كان على مقر فليس شئ اى ولو كان الدين على رجل
مقر فليس الدين فليس هم ففتح الفاء وفتح اللام المشددة قال لا تترادى في هذا الرواية وهو الذي فلسه احكام

وكان السبب
هو المال النامي
ولا نماء الا بالقدرة
على الشرف ولا يقدر
على تسليمهم والمدفون
في البيت نصاب
لثبوت الوصول
وفي المدفون في الارض
او الكه لا يقدر الوصول
ولو كان الدين
على مقر فليس
تجب الزكاة كما كان
الوصول اليه
ابتداء بواسطة
التحصيل وكذا
لو كان على جارية
بينة او علم به القاضى
لما قلنا ولو كان
على مقر فليس

اي ناوله بافلاس قال الكاكي في بعض المسح من الافلاس معنى بسكون الفاء وكسر اللام حقيقته قال ولم ينفى ذلك
مختلفان باختلاف اللفظ اما المعنى فيقال فليس له اصل فليس اى صارت واربعة فلو سلمنا يقال فبش الرجل اذا صارت
اصحابه جبنوا واما فلسه القاضى فاوى عليه نه فلسه اى ما حكم فقال بعض المشايخ اختلاف في تظليل لاني الافلاس فان
في الافلاس الدين عليه فليس بالاتفاق فيه كذا اذا قيل ان الافلاس فليس ففصل عندهم كما هو اصله وتعليل الحكم
بقوله لان تظليل القاضى يدل على ان اللفظ بالتشديد هم فلو فصل عندهم عن حقيقته معنى الله تعالى عنه شىء يعنى تجب الزكاة
فيه قبل القبض هم لان تظليل القاضى الصريح عنده شىء اى عند حقيقته معنى الله تعالى عنه لان المال عاد وراج فزمنه
بعد تظليل صحيحه كما هى قبله هم وعندهم لا تجب شىء اى الزكاة هم لتحقق الافلاس عند تظليل شىء اى عند تظليل القاضى
لانه يكتفى به المال الناولى والمجرب بمنزلة ما فعل من سلبه بحيث لا يقدر عليه كذا ذكره اصحابنا وغيرهم وباب يوسف
رحمه الله مع محمد رحمه الله في تحقق الافلاس شىء متى تسقط المطالبة الى وقت اليسار هم ومع ابي حنيفة في حكم الزكاة
شىء يعنى تجب الزكاة لما مضى عند ابي حنيفة وابي يوسف هم رعاية بجانب الفقرا و شىء اى لاجل رعايته جانبهم وذكر
ابو اليسر قول ابي يوسف مع قول محمد في عدم الوجوب مطلقا من غير اختلاف الرواية بناء على اختلافهم في تحقق الافلاس
وفي جامع الكردسى وهذا في الفلاس الذى فلسه القاضى لان عند ابي حنيفة معنى الله عنه لتحقيق الافلاس خلا فالما
وابو يوسف ترك اصله اعتبارا لاهل الزكاة ورعاية بجانب الفقرا و قال الكاكي وعلى هذا اختلاف وجوب صدقة الفطر
بسبب اهل البيت والفقراء والمعتوب اذ المكين للمالك بينه وحلف وذكر الترمذى ولم يذكر وجوبه
على قول ابي حنيفة وينبغي ان لا يجيب لان نفس الملك لا يرفع امكن الوصول لا يكتفى لوجوب الاثنية كما فى ابن ابي ايل
بخلاف الزكاة فان المالك مع امكن الوصول كفى لوجوبه بها ومن اشتري باريه للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنها
الزكاة بالاجماع لاتصال النية بهل وهو ترك التجارة شىء لان النية اذا كانت مقرونة بفعل كانت اجبة الاعتبار
لان النية تتميز باختلاف من انواع الفعل فلا تتصور مع عدم الفعل والتجارة عمل مخصوص والاستخدام ترك ذلك لما
نواها للخدمة وترك التجارة فبما اتصل المعنوى بالعمل الذى هو اسال للاستخدام فيعتبر بطل الزكاة وعن مالك رحمه الله
لاتصل للخدمة بمجرد النية هم وان نواها للتجارة بعد ذلك شىء اى بعد ان نواها للخدمة هم لم تكن للتجارة حتى يبيعها
فيكون في ثمنها زكاة لان النية شىء اى لان النية للتجارة هم لم تقبل بالعمل اذ هو لم يجر فاعتبر شىء اى نية التجارة
لان التجارة تصرف فلا يحصل الا بفعل بطلت استعدتها فانها ترك التصرف فيحصل بحجب النية هم ولهذا شىء اى والله
اعتبار النية عند اتصالها بالعمل وعدم اعتبارها بانفصالها عن العمل هم حجب الميسرة فبقيا بمجرد النية شىء لان الاتفاق

فهو فصل عنده اى حقيقته
لان تظليل القاضى لا يعنى عند
وعندهم لا كايحقيق كذا
عندهم بالتظليل وابي يوسف
هم محمد في تحقق الافلاس
ومع ابي حنيفة في حكم الزكاة
رعاية بجانب الفقرا ومن اشترى
سجارية للتجارة ونواها للخدمة
بطلت عنها الزكاة لاتصال النية
بالعمل وهو ترك التجارة وان
نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن
للتجارة حتى يبيعها فيكون ثمنها
زكاة لان النية لم تقبل بالعمل
اذ هو لم يجر فلم يعتبر له العمل
المسافر مقوما بمجرد النية

عدم السقوط بموت زفر وملك الشافعي والحمد لله ورواية من محمد بن الحسن والفضل والفرس كلاهما مشروران فلا بد من
نية التبيين وجه الاستحسان وهو قوله هم لان الواجب جزو منه شئ اى من جميع المال هم فكان شئ اى الجزو منه
هم متعين فيه فالاجابة الى التبيين شئ لان التبيين انما شرط لمرامته سائر الاجزاء فلا اوى الجميع على وجه الاستدراك
المرامته فقط الغرض لو جرد الاداء الجزو الواجب ضرورة وبذلك لا يصح في رمضان لانه ليصاب بمطلق الاستمعية
فلا يحتاج الى التبيين هم ولو ادى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى شئ بفتح الدال هم عند محمد لان الواجب شائع في
شئ فلو تصدق بالبيع اجزاء من زكوة وكذا اذا تصدق بالبعض اجزاء من قدره ومن ابى خيفة كقول محمد هم
وعند ابى يوسف لا يسقط لان بعض غير متعين للكون الباقى مثلا الواجب شئ اى لو اصاب زكاة لمرامته سائر الاجزاء
هم فكان الادل شئ وهو التصديق بالجميع لعدم المرامته فيه فمروغ في الايضاح تصديق بمجموعه ونوى بها الزكاة
بالتلوع وقع من الزكاة عند ابى خيفة لان الغرض اقوى وعند محمد كفت نية وبه قال مالك والشافعي وجمهور
وفي الروضة وقع الى فقير بلانية ثم نواه عن الزكاة ان كان قائما في يد الفقير اجزاه والا فلا ولو اعطى رجلا مالا
تطوعا فلم يتصدق المما وجه حتى نوى الامر من الزكاة ولم يقل شيئا ثم تصدق به للمما وقع من الزكاة وكذا لو قال
تصدق عن كفارة بين ثم نواه من الزكاة ولو وقع زكاة الى رجل لم يصدقها الى المصدق عن نصاب الشاة ثم حوّل منه
الى لابل فهو على الادل بملك امه الى التجارة فانما تقع عن الزكاة ولو نطق الكيل وراهم المالكين ثم تصدق بها
من زكوة فهو من سلف المحيط وهب وبنه ما تقي وراهم من عليه بعد ان يكون المديون غني لم تسقط الزكاة وضمنها
وفي النوازل الخمين ولو كان فقيرا ولم ينو الزكاة اجزاه من زكاة هذا الدين استحسانا ولو تصدق به اجزاه قياسا
واستحسانا قيل هما سواء ومن ابى يوسف رحمه الله فعين زكوة ولو وهب كل الدين من عليه بمر فنية الزكاة
عين او من آخر لا يجوز به قياسا واستحسانا ونية زكاة هذا الدين لا يجوز به استحسانا لا قياسا وفي الشرح ادا العين عن الدين
يجوز لان العين خير من الدين واداء الدين من العين لا يجوز وهو ان يكون له على رجل ما تقي وراهم وقال عليه السلام وله
على اخيه خمسة دنانير جعلها من لسانه لا يجوز وفي المنع ادا الدين من العين في الزكاة لا يجوز لانه استقاط والواجب ما
التكليف به قال محمد ولو نفع وراهم كليله ليتصدق بها تطوعا ثم نوى من زكاة ماله فتصدق بها لما سوره جاز ذكره في
منية الغنى ومثله في شئ المذهب ولو ادى الزكاة عن مال غنيه فاجاز المالك وهو قائم في يد الفقير يجوز والا فلا ولو ادى
زكاة غيره من مال نفسه بغير امره فاجاز لا يجوز وراهم يجوز له مائة دين ومائة عين تب فيهما زكاة ذكر هذه المسائل في
منية الغنى فتعتبر نية الموكّل في الزكاة دين الكيل ولو لم يعلم المسكين انه زكاة يجوز له لان النية للمزكى قاله شيخ الاسلام

لان الواجب
جزء منه فكان
متعينا فيه
فلا حاجة
الى التبيين
ولو ادى
بعض النصاب
سقط زكاة
المؤدى
عند محمد
لان الواجب
شائع في الكل
وعند ابى
لا يسقط لان
البعض غير
متعين للكون
الباقى محلا
للاوجب
مخلاف
الاول والله
اعلم بالسرائر

وفي جميع العلوم عن أصحابها ان من اعطى بالانبياء الصدقة والمتصدق عليه لا يعلم انه يعطيه لم يكن صدقة ولم يجزه من الزكاة
نوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقارب في العيدين او لمن باقى بالبشارة او لمن ياتي بالبكورة اجزاه من الزكاة لان شيئا
من ذلك ليس بواجب نوى الزكاة بهما يدفع الى غليظة ولم يتاجره ان كان تخليفة بحال لو لم يدفعه يعلم الصبيان ان
والافلا وكذا ما يدفع الى اقارب من الرعايا النساء الذين لم يتاجروهم في الاعياد وغيره بالانبياء الزكاة كذا في الحديث
باب صدقة السلوم ثم في هذا باب في بيان حكم صدقة السلوم واراد بالصدقة الزكاة كما في قوله تعالى انما الصدقة للفقراء
والسلوم جمع سائمة وهي المال الراعي كذا قال صاحب الديوان من لهم سامت الماشية سوما اذا رعت واسماها صاحبها
وعن الاصمعي كل بل ترمي ولا تغلف في الابل فهي سائمة كذا في المغرب وفي التحفة السائمة هي التي تسام في البري لقصد الد
لنهل لا تقصد الحمل والركوب والبيع وفي التي تسام لقصد البيع زكاة تجارة ثم الشراطين تسام في غالب السنة لاني جميع السنة
وانما اعتبر السلوم ليعتق النما هو النما يحصل بالزيادة فيها سمناء بالتوالد ومنها بعد زيادة اذا نعت الموت فاذا انكشرت عليه النما
لا تغلف لا يحصل معنى واذا اعتبر السلوم اعتبر الاغلب لان حكم الغالب ان قلت ما وجدته في البقرة بصدقة الماشية ثم البقرة
بذكر الابل قلت لان قاعدة هذا الامر كانت في العرب هم ارباب المواشي والبداءة بذكر الابل لان كتاب رسول الله صلى الله عليه
كتبه لابي بكر رضي الله عنه وكتبه ابو بكر رضي الله عنه في السنة الثانية كان هكذا في المطبوع يد محمد رحمه الله كتاب الزكاة
بذكر المواشي في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ياد فيها بركة المواشي وقال النكاحي لان زكاة الماشية السائمة
تمح عليها خصوصا في حق الابل فان الامام عيسى اتفقت الى مائة وعشرين وعطية اجتمعت الامة الامام عيسى من على رضي الله عنه
فانه قال في خمس وعشرين خمر شاة وفي ست وعشرين بنت مخر قال سفيان الثوري في هذا غلط وقع من رجال علي اما
فانه افقه من ان يقول كذا لان في المواشي بين الوطين لا وقص منها وهو خلاف اصول الزكاة فان بني الزكاة على ان
الوقتة تملو الوجوب سجي مزيد الكلام فيه ان شاء الله تعالى

باب صدقة السلوم
فصل في الابل

فصل في الابل في بيان كوة الابل قد علم ان الكتاب لجميع الابواب الباب جميع الفصول الفصل منها وصل نوى
ومنها قطع لاني ان الاعراب لا يكون في المفردات والابل كالبهيمة والبداءة ويجوز تسكين الباء تخفيفا وجعل وشك في الصفا
اليز وهي المرأة القصيرة العظيمة النخبة وقال ابن اسحاق في الثالث لما ذكر السيد في اربعة وزاد عليها اطلاق وهو حاضر
وابد الاوشية من ايموان التي تملك كل عام وقال الجوهري الابل على وزن الابل المولود من امته او فان وقال ابن عصفو
في القنع فيما رسمه بهو يعلم بان فعل الابل الابل لاجته فيه لان الاشرف فيه ليز بالتشديد فيمكن ان يكون تخفيفا ولا حاجة في الظاهر
لانه لم يات الا في الشعر نحو قول امرئ القيس لعل في مساقي لعلته فميرزان يكون فيها انقلب الطاء والهمزة للهمزة

وحاوية لثمة في الوبدية وجه للفتح من الانسان والباطل والحق على الذكور والاناث وللفطما ونبت تقول
 ابل سائمة وقال محمد في اكل ابل البعير ايجوز اجناس الناقة للانشى وفي الصالح ابل اسم جمع لا واحد لها
 من لفظها ولكن مؤنثة ولا تظلم الناقة الا اذا تصغيرها وكل زوج الناقة والبعير بمنزلة الانسان يقال للبل بغير وللناقة
 بغير وشربت من لبن بغير ولا يقال له بغير الا اذا اجزعه ولا حمل الا اذا اربع وايجوز ويقع على الذكر والانثى وهي مؤنثة يقال
 النودى تقول ابل للغة يقال لولد الناقة اذا وضعت ربع لبنم الراود نوح الباء والمودة والانثى ربة ثم مبع ومبيعة و
 في الصالح الفصح سيل نتج في الرضيع وهو اول اللبن فاذا نتج في اخره مبع ومبيعة وناقة مرتبة نتج في الرضيع في
 مراتب الضام في الذخيرة ابلع الذي يولد لغيره حيتة فاذا فصل من امه فهو فصل وبيد في جميع اسنة حوار وقيل دل كبحر
 يسمى سبيلا ثم عا الى ان يفصل ثم فصلا الى ان تمام الحمل فاذا دخل في اسنة الثانية فهو ابن مخاض والانثى بنت مخاض
 مضنا فالاشكارة وقد يضن ان المودة يسمى بذلك لان امه حملت بعده وهي ماخص يقال مضنت ابل مخاضا اي مضنت
 وجمع الولادة ومنه قوله تعالى فاعلم بانها من النواضع من النوق والمناض ايضا للنوق او
 واحد ما خلف فاذا دخل في اسنة الثانية فهو ابن لبون والانثى ابنة لبون سمي بذلك لان امه وضعت غيره فصارت
 ذات لبنين بالباء غالباً واذا وجب في الرابعة فخرج والانثى حقة لانه آمن ان كيل وحركت وتحت من الجاهل وتكمل منه
 اذا كانت انثى ولذا جاء في الحديث طروقة الحمل طروقة الحمل عموه مطروقة الحمل وكونه واذا طلع في اسنة
 فهو جنح بفتح الذال المعجمة والانثى حذرة وهي آخر الانسان المنحوس عليها في الزكوة وما فوقها من الكرايم واذا طلع في اسنة
 فهو نقي والانثى ثنية سمي بذلك لانها ثنية وبوادى الانسان الجوزية في الاضحية من الابل وفي السابعة رابع و
 رابعة قال المطري بفتح الميم والباء وقال النودى يباع بضم الراود ولا يزال ربا عا او رابعة حتى تدخل السنة الثامنة فهو
 سدس فاذا دخل في التاسعة فهو ابل الذكر والانثى لانه بذل ما يطلع وفي العاشرة خلف للذكر والانثى فاذا اكبر فهو
 عود والانثى عودة ومنه واقى العود بالعود بهم فاذا هم فهو بفتح الهاء وكسر السين المعجمة والانثى عودان وشارف وقال الا
 الشارف اسنة العرب الكبر الصغيرة من ذكور الابل الدارخي الابل تستوي الى مدين من بنيان قوم من اهل اليمن والاهلية
 من اهل اليمن وكذا النجدية وافصلية كقوله صلاب كرام بلغ الواحد منها مائة دينار والقار له بن السرك والعاريج يحول
 سديس في العراب فصح انك والواحد سمي كروم وادى ونزل ونزكى او صلا لربك يحسب بين السرك والبنان قيل
 هو يسيل الصم دون سنين ثم ليس اقل من خمس ومن الابل لسائمة صدقة ش اضافت الخمس الى الذود من قبل ضا
 العود والتميزه كما في قوله تعالى طسعة رهط والذود بفتح الذال المعجمة ويكون الواو من الابل من الثلاث الى العشرة قيل

قال ليس

في اصل

من محس

ذود منه

قال ليس

أولهم يروى الشرع يجعل السائمة فصلا بربع بعير أو ثمنه أو عشرة وتعلقوا بقوله فان أدت وقالوا الزيادة تحصل بأكثر من
 والربع هم لما روى انه عليه الصلوة والسلام كتب اذا أدت الابل على مائة وعشرين ففى كل خمسين شاة لكل اربعين بنت
 لبون من غير شرط عود ماد ونماش قال الثقفاني اى نادون الاربعينات والخمسينات ومادون ذلك شاة او بنت مخاض
 يعنى اوجب النبي صلى الله عليه وسلم فى كل اربعين بنت لبون وفى كل خمسين ناقة من غير ان يوجب فى الخمس شاة ومن
 غير ان يوجب فى خمس وعشرين بنت مخاض وقال تاج الشريعة قوله ماد ونماش ذكره بتوصيف التميمي ثم قال اى مادون
 بنت لبون فانها هى المذكورة من قبل وكذا قال لا تراعى لكنه ثم قال اراد بما دونها الشاة وبنت المخاض ثم
 الذى استدلى به الشافعي هو فى حديث ابى بكر المذكور ونحن نعلم به ايضا الا ترى ان فى تسعين ومائة تجب ثلاث حقات
 وبنت لبون لكن على النعم بحديث عمرو بن حزم وأشار اليه بقوله هم ولنا انه عليه الصلوة والسلام كتب فى آخر ذلك
 شاة اشارة الى آخر قوله فى الحديث المذكور اذا أدت الابل آدهم فى كتاب عمرو بن حزم ثم شاة بن زياد وانما انخرجه
 الانصاري من نبي مالك بن النجار لم يشهد به راووا له مشاهير اخذوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن مالك
 وهم باسماث بن كعب هو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم فى الدين ويعلمهم القرآن واخذ صدقا منهم وذلك مضى ستة
 عشر بعد ان بعث اليهم قاله بن الوليد فاسلموا وكتب له كتابا وهو الذى مضى فى حديثه مات بالمدينة سنة احدى
 وخمسين فوسل ستة اربع وخمسين هم فاما كان اقل من ذلك شاة اى من خمس وعشرين هم ففى كل خمس ذود شاة
 فنعمل بالزيادة شاة وهو ما كتب فى آخر كتاب عمرو بن حزم وقال الكافى لما رواه الشافعي رضى الله عنه نحن قائلون
 به لاننا نوجب فى الاربعين بنت لبون لان الواجب منهما ما هو الواجب فى ستة وثلاثين وفى الخمسين ناقة وبنا ان هذا
 لا يتعارض ليعنى الواجب عاوده وانما هو عمل بمفهوم النفس ونحن علمنا بانفس اعراضنا عن مفهومه لما رويناه وهو اقل من الايام
 هم والبخت شاة بغيرم الباء الموحدة وسكون الحاء الموحدة جمع نختى وهو الذى يولد من اسرى وانجى وقدم مرة هم
 والعرب شاة بكسر العين المعلقة جمع عربى نسبة الى العرب وهم الذين استوطنوا المدن والقرى والعرب اهل البادية
 واختلف فى اسمهم والاصح انه نسبوا الى عربى فتمتتين وهى تامة لان اباهم اسمعيل عليه السلام سمي بها كذا فى
 المغرب هم سواء شاة مرفوع على السخيرية وانما كانا ساء هم لان مطلق اسم الابل شاة المذكور فى الحديث هم يتناوونما شاة
 واختلفا فى النوع لا يخرجيا من خمسين

فصل فى البقر فصل فى بيان حكم زكوة البقر قدم فصل البقر على فصل النعم لقربها من الابل فى النخامة والقيمة
 وذكر صاحب كتاب الزكوة ان لفظ البقر من البقر وهو شاة لانه يتبع الارض اى يشقها والبقر جنس وانواعه اقسام

لما روى عنه
 عليه السلام
 كتب اذا أدت
 الابل على مائة
 وعشرين ففى كل
 خمسين ناقة
 وفى كل اربعين
 بنت لبون
 من غير شرط
 عود ماد ونماش
 ولنا انه عليه السلام
 كتب فى آخر ذلك
 فى كتاب عمرو بن
 حزم فاما كان اقل
 من ذلك
 ففى كل خمس
 ذود شاة فنعمل
 بالزيادة والنجى
 والعرب سواء
 لان مطلق اسم
 يتناوونما
 والله اعلم
 بالصواب
فصل فى البقر

فان الذي اختاره البغوي حكاه الرازي وجماد وقال ايضا استدلك عموم ذكر البقرة في علي ان بقرة الوحش اذا ملك تجب فيه
 الزكاة كغيرها وعن احمد روايتان احدهما الوجوب والاخرى المنع وهو قول مالك وابجمهورهم وهي التي طعن في الثالثة
 شئ اى التبعية هي التي دخلت في السنة الثانية سمي التبع تبعاً لانه تبع امه وقيل لان قرينه تبعان اذ منه وسكن
 المنسنة بذلك لزيادتها منها وقال الخطابي ان لم يسل ا دام تبع امه فهو تبع الى تمام سنة هو جزء ثم ثني
 ثم رابع ثم سدس ثم ثمن ثم ثلث وهو المنس في فست الشافعية التبع والمنسنة مثل ما فسر صاحبنا ومثل ما سجد جاني حيث
 قال في البحرين التبع ماله دون سنة وقيل ماله سنة والمنسنة ماله سنة وقيل سنتان وكذا قول الغوري في الابانة التبع
 ما استكمل سنة وقيل الذي تبع امه وان كان له دون سنة وفي الواقعي ان جماعة طعنوا في التبع ماله سنة اشهر وفي السنة
 ماله سنة ولم ير الاصحاب هذا اخلاف معدودا من المذهب قال ابن حزم ان التبع والتبعية ماله سنتان وان السنة
 ماله اربع سنين وهو المشهور عند المالكية هم وهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ رضي الله عنه شئ اى
 هذا الذي ذكرنا كنيته صدقة البقر امر النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل حين وجهه الى اليمن وقد ذكرناه الآن
 هم فاذا زادت شئ اى البقر على اربعين فجب شئ اى الاداء هم في الزيادة بقية ذلك السنة ستين عندنا في
 شئ اى قال ابراهيم حماد وكقولهم ففى الواحدة الزائدة ربع عشر سنته وفي الاثنين نصف عشر سنته وفي الثلاثة
 ثلثه اربع عشر سنته شئ اى لفاء تفسيرية تفسير ما حكم الزائد على الاربعين وهو ربع عشر سنته وهو جزء من اربعين جزءا
 من سن او خمسة اذ جزء من ثلاثين جزء من ربع او ثلث عشر ماله سنة وهي اثنتين الزائدتين على الاربعين
 جزءان من اربعين جزء من سن او ستة وثمانين جزءا او جزءان من ثلاثين جزءا من ربع او ثلث عشر ماله سنة
 او ثلث عشر ماله سنة وفي الثلاث الزوائد على الاربعين ثلثة اجزاء من اربعين جزءا من سن او ستة وثمانين جزءا او
 ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة
 حذرا من سن او ستة وثمانين جزءا او جزءان من ثلاثين جزءا من ربع او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة
 وثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة
 ثلاثين جزءا من ربع او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة او ثلث عشر ماله سنة
 رواية الاصل شئ اى هذا المذكور وهو رواية الاصل اى المبسوط رواها ابو يوسف عن ابي حنيفة كما ذكره ابو بكر
 الجصاص الرازي وهو ظاهر الرواية هم لان العفو شئ اى عدم الوجوب هم ثبت نصا شئ اى من جهة انفسهم هم سئلوا
 القياس شئ اى ماله من اخلاء المال عن الواجب مع قيام اليقينة الوجوب باللفظ هم ولا نص هنا شئ اى في العفو فلا يثبت

وهي التي طعن
 في الثالثة بهذا
 امر رسول الله
 عليه السلام
 معاذ رضي الله عنه
 فاذا زادت
 على اربعين
 وجب في الزيادة
 بقية ذلك ماله
 ستين عندنا في
 ففى الواحدة
 ربع عشر سنته
 وفي الاثنين نصف
 عشر سنته
 وفي الثلاثة
 ثلثه اربع
 عشر سنته
 وهذا رواية
 الاصل في
 ثبت هنا
 بخلاف
 القياس
 ولا نص
 هنا

من البقر الى اثنين وقيل فسر الصحابة رضي الله عنهم قلنا قد قيل ان المراد منها الصغار ش اي المراد من الاقطار
الصغار من البقر وهي العجايل وبه نقول انه لا شئ فيها او المراد بها ان اريد به لغو فله المعد في الابداء وادون
الوقص في الحقيقة اسم لما لم يبلغ نضجا وذلك في الابداء كذا في المبسوط ثم في اثنين تبيعان او تبيعان
اي ثم الواجب ستين من البقر تبيعان او تبيعان هم وفي سبعين ستة وتبيع وفي ثمانين سنتان وفي تسعين
ثلاثمائة اتبعة ش لا يتبعة جمع تبيع وفي تسعين ثلاثمائة اتبعة من كل ثلاثين تبيع هم وفي المائتين تبيعان ومسته
ش اي الواجب المائة من البقر تبيعان ومسته في اثنين تبيعان وفي الاربعين مسته هم وعلى هذا ش اي
وعلى الوجه المذكور فمقتضى الفرض في كل عشرة من تبيع الى ستة ش ففي مائة وعشرة تبيع ومشتان وفي المائة
والعشرين ان شاء المالك دفع ثلاث مائة وان شاء اربعة اتبعة واخيار للمالك عندنا وبه قال احمد وعندهما
وبعض اشافعية انجب للمصدق وعلى هذا حكم ما زاد على ذلك هم لقوله عليه الصلوة والسلام في كل ثلثين من البقر
او تبيعة وفي كل اربعين من او مسته ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم وقد مر هذا في حديث معاذ اخبر به الطبري
وفي حديث علي رضي الله تعالى عنه اخبر به ابو داود وهم واجبو اميس من البقر سواء ش يعني في الزكاة في كل واحد منهما
وفيهم اعدوا الى الاثر لأكمل النصاب واجبو اميس جمع ما موس هو موب كونه من انواع البقر اسم البقر
يطلق عليها الا ان اجابوس اخذ في المحيط واجابوس كالبقر لانه بقر حقيقة مسته لو حاف انه لا يشترى بقر ايجنت
بشراء اجابوس انكره وعلى الله يعني قوله في قوله واجبو اميس البقر سواء نجبا ما نوعين للبقر فكيف يكون احد نوع
البقر ونوعا البقر من اجابوس من العرب سواء هم لان اسم البقر تينا ولسمه اذا هو نوع منه ش اي اجابوس اسم نوع لصحة اطلاق
اسم البقر عليهما الا ان اديام الناس لا تتبع اليه ش يعني الى اجابوس في ذكر البقرهم في ديارنا ش اي اقليم
هم اقلته ش اي اقلته اجابوس هم فكل ذلك لا يجنت بش ش اي ياكل ثم اجابوس هم في بيته لا ياكل ثم بقر ش لعدم
العرف لان بني ايبين على العرف مسته لو كرر في موضع ينبغي ان يجنت كذا في المبسوط فان قلت اسم البقر تينا وال
الوشى ولا تجب فيها زكاة قلت اجابوس على ذلك وشى والوشيات من البقر والغنم وغيره لا يفتقر في النصاب
المشترى من الوشى كذا قال الكافي في بني ايبين لا تجب الزكاة في بقر الوشى لم يقل به احد عند الشافعي لا تجب مطلقا وبه
قال اود وعندهما ان كانت الام ابية تجب ان كانت وشية لا تجب وبه قال مالك

فم فصل في الغنم فصل في بيان احكام الصدقة الغنم والغنم اسم منس لا واحد له من لفظه وهي موشة ولهذا يقال في
التصنيف موشة وكانه ماخوذ من الغنمة وقال ابو هريرة الغنم اسم موشة موشة للجنس يقع على الذكور والاناث وعليهما

قلنا قد قيل ان
منها هنك الصغار
ثم في الستين تبيعان
او تبيعان وفي سبعين
وتبيع وفي ثمانين
مشتان وفي تسعين
ثلاثة اتبعة والمائة
تبيعان ومسته
وعلى هذا في تبيع
الفرض في كل عشرة ش
الى مسته ومن مسته
الى تبيع لقوله عليه السلام
في كل ثلثين من البقر
تبيع او تبيعة
وفي كل اربعين
مست او مسته
ولجواميس من البقر
سواء لان اسم البقر
يتناولهما اذ هو
نوع منه الا ان
ارهام الناس
لا تتبع اليه
في ديارنا قلناه
فلذلك لا يجنت
في بيته لا ياكل
لحم بقر والله اعلم
فصل في الغنم

ليس في اقل من
اربعين من الغنم
الساعة صدقة
فاذا كانت اربعين
ساعة وحال عليها
الحول ففيها شاة
الى مائة وعشرين
فاذا ازادت
واحدة ففيها
شاة ثان الى اثنين
فاذا ازادت واحدة
ففيها ثلث شاة
فاذا بلغت اربعة
ففيها اربع شاة
شاة في كل مائة شاة
هكذا في البيان
في كتاب رسول الله
عليه السلام وفي
كتاب ابي بكر
وعليهما عقد
الاجماع والاضان
والمغرس

بهما فاذا صدقتهما الباء قلت غنيمته لان سائر الجموع التي لا اواصلها من لفظها اذا كانت اربعة لاديين فالتاثير
لها لا يزعم يقال لها خمس من الغنم ذكر فيونث العدد وان عيبها لكاس اذا كان ثلثه من الغنم لان العدد يجري في تركه
وتاميره على اللفظ لا على المعنى هم ليس في اقل من اربعين من الغنم ساعة صدقة شاة اي زكاة قد مر وجه هذا في
اول الكتاب هم فاذا كانت اربعين ساعة وحال عليها حول ففيها شاة شاة الشاة من الغنم تذكر وتونث وفلان
كثير الشاة والبقرة في معنى الجمع لان الالف واللام للجنس وحال الشاة شاة لان تصغيرها شاة وجمع شياه
بالاء في العدد سواء ثلاث شياه الى العشر فاذا جاوزت نيا لتاء هم الى مائة وعشرين فاذا ازادت واحدة ففيها
شاة ثان الى اثنين فاذا ازادت واحدة ففيها ثلاث شياه فاذا بلغت اربعائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
شاة اي في كل مائة بعد اربعائة شاة وهذا قول جمهور اهل العلم منهم مالك والشافعي واحمد واسحاق وهو قول الشافعي ايضا
وقال النخعي ووالانس بن صالح ان زادات الغنم على ثلاثمائة واحدة وجب فيها اربع شياه الى اربعمائة فاذا زادت واحدة وجب
فيها خمس شياه وهو رواية عن احمد وروى الشعبي عن معاوية ان الغنم اذا بلغت اربعين لم ينسها حتى تبلغ اربعين واثنين
فيؤخذ منها ثلاث شياه فاذا بلغت ثلثمائة ولم ينسها حتى تبلغ اربعين وثلاثمائة فيؤخذ منها اربع شياه وفي المغني في روايته
اذا زادت على ثلاثمائة واحدة ففيها اربع شياه ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمسمائة فيكون في كل مائة شاة وفي شرح
المداية لابن الخطاب في اربعمائة واحدة خمس شياه وفي خمسمائة واحدة ست شياه وبكذا حتى تسنّى وقال ابو بكر في اربعة
مئات مصادمة للمحدث لفظا ومجازة بغير معنى فلا يتبرر به بكذا في البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه في كيفية صدقة الغنم ورد البيان في كتابه عليه الصلوة والسلام ان كتاب
النبي صلى الله عليه وسلم فراه الترمذي من حديث الزهري عن ابي سلمة عن ابيات رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب
الصدقة الى عماله فلم يخرجوا حتى قبض فقرض سيفه فلما قبض على ابو بكر فحسب قبضه فقبض وقدم عن قريب من الكلام فيه ما
كتاب ابو بكر الانس فراه البخاري وقدم ايضا اتج شمس لائمة الخسفي في المبسوط برواية انس كتب كتاب الصدقات
اسميت وكذا لك اتج لمصنف وقال السرخسي اصحابنا لم يعلموا بجمع ما في كتاب انس من بعض فيه وترك باقية للصعب
وكان الاستدلال في هذا الكتاب عمر بن حزم وهو الاوجه وعليه العقد الاجماع اي وعلى وجوب الصدقة الغنم على المذكو
العقد الاجماع هم والفقهاء المغرسلون والفقهاء الممردون ويؤيد بتخصيصه بالاسكان كما في راسه بوجوب ضائفة بهمة قبل النون
الركب وكتب يقال ايضا ضان بفتح الهمزة بحار بن ومحمدين ويجمع ايضا على ضون كعادته في قول هذه كلها ليست بجمع على
الاصح بل هي كلها اسم جمع والمغرسلون اعيان اسكانها اسم جمع الواحد مغرسل والمغرسلون الميم واللاموز بضم الهمزة

بمبنى المذكور كذا في كمال النصاب الذي دار الواجب فان ذكرنا في بقية لان لفظة الغنم تشاؤا لكل شئ لان لفظة الغنم خبر والنصاب
 والمسنونون وان يصح احدهما الى الآخر في تكميل النصاب هذا لا خلاف قيم والغنم وشيئ اى بلفظ الغنم وهو ما كتب في كتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في قوله في بعين من الغنم شاة هم ويؤخذ الشئ في زكوتها شئ اى في زكوة الغنم ولا يؤخذ الجذع من النصاب الذي في زكوة
 عن ابن حنيفة شئ بفتح السين والذال لمجتمعا قال الازهرى سم اول ولد الغنم من ولد ابن قدامة في المتن لفتح السين
 وكسر الذال كان او اثنى من النصاب او المعز ثم سبعة للذكر والانثى فاذا بلغ اربعة اشهر فصل من امه فولد المعز جفرة ومجها
 بفاريا لكسر اذا ادعى وقوى فهو يضرع عنوه وهو في ذلك كله حدى والانثى غنات وفيها ممنوق على غير قياس من اثنى بالميات
 احوال عليه ذال اى احوال عليه فالكسر ليس الاثنى عروضة الثانية الذكر في ذرع والانثى جذعة وفي الثانية شئ والانثى ثنية
 وفي الثالثة ربيع وفي الخامسة سدين في السوا ستة خداع ولا يؤخذ له بعد ذلك اسمهم ولشئ منها تمت سنة شئ اى الشئ من
 الغنم ما قد اتي عليه سنة هم والجذع ما اتي عليه كثر ما شئ اى كثر السنة في المبسوط الجذعة التي تمت لها سنة طعنت في الثانية
 ولشئ الذي تمت له سنتان طعن في الثانية وذكر النووي في النصاب المعز وكذا في اصحاب جمع الغنم الجذع اى
 تمت له سنة ودخل في الثانية وهو الذي يميز في الاضحية قال كسبة انما يميز في الاضحية لان الجذع من النصاب يميز في ذرع
 والمعز لا يميز في ذرع في ذرع في السلم والاسبغابى والوترى وجوامع لفظة وغيره من كتب الفقه الجذع ما اتي عليه سنة شهر
 وفي بعضهما اكثر السنة شئ اى ذكرهما ولشئ ما تم له سنة ودخل في الثانية وفي الذخيرة للملكية الجذع ابن سنة وقيل ابن شقة
 اشهر وقيل بن نصف سنة جمع الشئ ثنيان وثنيان اجمع الثنية ثنيات وجمع الجذع جذعان جذعان وجمع الجذعة جذعات وقيل
 لولد الشاة في السنة الثانية جذع ولولد البقرة في سحاف في السنة الثانية وللابل في السنة الخامسة هم وعن ابى حنيفة في
 وهو قولهما انه يؤخذ الجذع شئ وروى الحسن بن نيار من ابى حنيفة انه يؤخذ الجذع من النصاب بقول الى يوسف وذكر
 والشافعى الجذع قال مالك الجذع من النصاب والمعز ما تم له سنة يجوز لاطلاق النصب قال الشافعى وهذا الجذع من المعز
 لا يجوزهم لقوله عليه الصلوة والسلام انما هذا الجذعة ولشئ شئ لم تضر الى حد من اشباع وهو غريب لا يعرف من واه
 ولا من اخرجه وقال السجدي هذا في حق الابل بعيد لان الجذع من الابل لا يؤخذ في الزكاة اذ الذكر لا يميز فيها ولشئ من الابل
 لا يؤخذ لانه لا يجاوز الجذعة من الابل وقال اصحاب التوسيع وبمعناه اخرجه ابو داود وابن ماجه في الضحايا عن طهم بن كليب عن
 قال قتاد بن ربعى عن ابي سلمة بن عبد الله عليه السلام قال له عباس بن عبد المطلب ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان الجذع والى ما يولى منه الشئ ورواه احمد في مسنده حديثا محمد بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن
 عن ابي عبد الله عن رجل من مزيعة وجميلة قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل الاثنى عشر يوما من يوم

لان لفظة الغنم
 شاة لكل
 والنص في ربه
 ويؤخذ الشئ
 في زكوتها كذا
 الجذع من النصاب
 الا في رواية الحسن
 عن ابى حنيفة
 والشئ منها تمت
 سنة والجذع
 ما اتي عليه
 اكثرها من الجذعة
 وهو قولهما
 انه يؤخذ الجذع
 لقوله عليه السلام
 انما هذا الجذعة
 والشئ

ولانه يتكادى على صحة
فكدة الزكاة وجبة الظاهر
حد يشي على موقوفنا
ومرفوعا لا يؤخذ
في الزكاة الا الشئ
فصاعدا كان
الواجب هو الوسط
وهذا من الضعاف
ولهذا لا يجوز
فيها الجنب
من المعز وجوز
التضيعة به
عرف نصا
والمراد بما روى
الحج عسة
من الابل ويجوز
في زكاة الغنم للزكاة
والاناث لان
اسم الشاة
ينتظمهما وقد
قال عليه السلام
في اربعين شاة
شاة والله اعلم

اعطوا جذعين واخذوا ثنيا فقال عليه الصلوة والسلام ان السجدة تجزى ما يجزى عنه اثنتية وعاصم بن كليب اخبر انه سئل
م ولانه يتكادى به لانه يتكادى في باب الاضحية اضيق الاترى ان التضحية بالبيع والتهبقة لا يجوز
ويجوز انهما في الزكاة فاذا كان للجنب دخل في باب التضحية فعلى الزكاة اولى وقال لا ترازى بعد ان قال فكه الشيخ ابو
الفتوح عن علي رضي الله عنه انه قال للجنب في الزكاة الا الشئ فصاعدا على ما لا يخفى من كلام المصنف وتاويل الحديث كما
احديث الذي ذكره المصنف اجزء من الابل توفيقا بينه وبين ما روى عن علي رضي الله عنه فان احدثين المذكورين
كلهما لم يصح فلا يحتاج الى التوفيق هم وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوف ومرفوعا لا يؤخذ في الزكاة الا الشئ نصا
ش اى وجه ظاهر الرواية حديث علي وهذا الحديث لم يثبت مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا موقوفا على علي رضي الله عنه
والعجب من صاحب التحفة انه قال لم يروى عن غير علي خلافة فكان كالا لاجماع وروى ابراهيم الحارثي في كتابه غريب الحديث
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لا يجزى في الضما بالالا شئ فصاعدا هم ولان الواجب هو الوسط ونه عن الضما
ش اى ولان العجب في الاخذ هو لوسط بالنص كما يحكي قوله وهذا اى اجزء من الضان من الضان من الضان قوله
ولهذا ش اى ولان كونه من الضان لا يجوز فيه ش اى في الاخذ في الزكاة هم اجزء من الضان من الضان بالاتفاق
هم وجوز التضحية به عرف نصا ش هذا جواب عن قوله ولانه يتكادى به الاضحية فكدة الزكاة فغنية نظر ولان جواز التضحية باب
من الضان نصا لا يمنع قياس جواز الزكاة عليه قوله به اى اجزء من الضان قلت احسن الاوجه ان يقال النص يلو
مسلم عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز الاضحية الا ان ليس عليكم فتدبوا اجذعة
من الضان اما الحديث الذي ذكره الكافي فرواه الترمذي عن ابي هريرة وقال حديث غريب هم والمراد بما روى
اجزء من الابل ش هذا جواب عن قوله انما ضما اجزء واشئ وقد مر الكلام فيه من قريب هم وبوخذ في زكاة المغنم
الذكور والاناث لان اسم الشاة ينظمهما ش اى تينا ولما وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجوز الزكاة الا اذا كان
كلها ذكورا ذكره في شرح مختصر الكيسني وقال لاكتل يؤخذ الشئ من الضان الذكر والاشئ فيه سواء في المعز يؤخذ الاثر
وقال الشافعي واحمد يستوزر اجذعة من الضان واثنتية من المعز وعند مالك يجزى اجذعة منها هم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
في كل اربعين شاة شاة ذكره الحديث لان المذكور فيه الشاة وهي تم الذكور والاناث وروى هذا الحديث ابو داود
والترمذي عن ابي سالم عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الطبراني في الاوسط عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام كتب له عماله في سنة اصدقات في كل اربعين شاة شاة ورواه كذلك ابو داود عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم والشاة الاولى نصبت على التميز والثانية مرفوعة على انه مبتداء لقدر خبره

فصل في الخيل اى هذا فصل في بيان احكام زكاة الخيل بنحو جمع للمركب البشريين ذكره ابو اناثما كما ركب وذا واحد لهب
من لفظها واحد بافرس وقال ابو بصير يذكو ويوث ويصغر بغية تار وهو شاذ واخيل الفرسان قال الله تعالى
واجلب عليهم نكلك واخيل ايضا الخيول والثاني جمع اسم الجمع كالقوم والاقوام واخيل ايضا اصحاب الخيل وقال
ابن الاثير في النهاية يا خيل الله اركبى اى يا فرسان خيل الله اركبى يخذف المشاف قيل لاحاجة الى حذف المشاف
لان الخيل هى الفرسان كما قال ابو بصير ويدل عليه قوله اركبى واما ذكر فصل الخيل بما قاله بنفصل السواثم اوى
سائمة ايضا وآخرة عن الفصول الثلاثة لان الاحتياج اليها اكثر من فصل الخيل ولتقدم اختلاف فيها بخلاف فصل
الخيل هم اذا كانت الخيل سائمة ذكره ابو اناثما فصاحبها باختيار ان يسار اعطى عن كل فرس دينار وان سار
قومها واعطى من كل ما تى درهم خمسة درهم شمس اما قال صاحبها باختيار ان يسار اعطى عن كل فرس دينار وان سار
الى العامل فى كل ما يحتاج الى حامية السلطان ولم يذكر نصاب الخيل كم هو ولا ذكره فى اكثر الكتب الا صاحب غير ان صاحب
تحفة الملوك قال ان نصاب خيل قيل اثنان وقيل ثلاثة وعن الطحاوى خمسة ذبا على قول ابي حنيفة رضى الله عنه
والاصح ان لا تقدير لعدم النقل بهم وهذا شمس اى هذا المذكور هو هم عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه شمس
وقال حماد بن ابى سليمان واسمه سليم وهو شيخ ابي حنيفة رضى الله عنه وبقوله قال النخعي حكاه عنه فى الروضة وهو
قول زيد بن ثابت من الصحابة رضى الله عنهم ذكره شمس الائمة السرخسي كما ذكره فى الكتاب هم وهو قول زفر
ش اى قول زفر بن النضريل هو قول ابي حنيفة رضى الله عنه هم وقال الاش اى قال ابو بصير وهو رضى الله
هم لانه فى الخيل شمس وبقوله عطاء بن ابي رباح ومالك والشافعي واحمد ويرى ذلك عن عمرو بن عبد الله رضى الله
عنه واختاره الطحاوى وقال الخطابي اختلف الناس فى زكاة الخيل وذكر من عمر رضى الله عنه انه قال
لا زكاة فيها وقال ابن المنذر وابن قدامة من السحناء بله الخطا الراشدون لم يكونوا ياخذون منها صدقة
وقال السروجي هذا باطل ذكره ابو عمر بن عبد البر باسنادوه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لعلى بن ابي مية
تاخذ من كل اربعين شاة شاة الا تاخذ من الخيل شيئا فخذ من كل فرس دينار فاضرب على الخيل دينار ودينارا فمضى
فى الخيل دينار ودينارا وقال ابو عمر بن النضر فى صدقة الخيل عن عمر بن مسمي عن حديث الزهري عن السائب بن
زيد ان عمر رضى الله عنه امر ان يؤخذ من الفرس شاتان او عشرة ودينار وقال ابن رشد المالكي فى القول
قد صح عن عمر رضى الله عنه انه كان ياخذ الصدقة عن الخيل هم لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم فى عبده
ولا فى فرسه صدقة شمس اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم وهذا الذى اخرجه الائمة الستة فى كتبهم عن غير

فصل فى الخيل

اذا كانت الخيل سائمة ذكرها

او اناثا فصاحبها باختيار ان يسار

اعطى من كل فرس دينار وان سار

قومها واعطى عن كل ما تى درهم خمسة

درهم شمس وهذا عند ابي حنيفة

وهو قول زفر بن النضريل هو قول ابي حنيفة

فى الخيل لقوله عليه السلام

وليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه

صدقة

ابن مالك عن أبي هريرة رفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فريسيته
 واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه وزاد فيه الا صدقة الفطر وبذره الزيادة عند مسلم ايضا وقال ابن حبان
 دليل على ان العبد لا يسلك في لومك لو جئت عليه صدقة الفطر ومن الى حنيفة رفر فيه روايتان قالوا سنان
 وقال الا ترازني المشهورين الى حنيفة رفر انه لا يجب فيها شيء وفي فتاوى قاضيهما والاختصاص والغنى على قولنا
 في الاسر قولنا فقال لا يجب في بينهما شيء ومعنى زكاة السائمة على ان الواجب جزء من العين للامام فيه حتى لا يخذل
 ولا يخذل الامام صدقة انجيل بالاجماع هم ولا شيء اى والابى حنيفة رفرهم قوله صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة
 دينار وعشرة دراهم شيء اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث انور جلد القطن ثم البيهقي في سننها
 عن الليث بن حماد الا مطهرى حديثنا ابو يوسف عن فروك بن اعصر عن عبد الله بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في انجيل السائمة في كل فرس دينار وقال الدارقطني تفرد به
 فروك وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفا وقال البيهقي ولو كان هذا الحديث صحيحا عند ابو يوسف لم يخالف قال ابن القفط
 في كتابه وابو يوسف هذا هو ابو يوسف يعقوب القاضي وهو مجهول عندهم قلت فروك معروف ابى جعفر بن محمد بن ابي القفط
 بالرجال وقول ابن القفط لم يعذر من عاقل وهل يقال في نخل ابى يوسف مجهول وهو اول من سمى بالقاضي القضاة ولم
 يخلع في بيع الدنيا الذي هو عمل الاسلام وهو امام ثقة حجة ونحن نترك الاستدلال بالحديث المذكور عن ابى حنيفة ونسند
 بما رواه البخاري ومسلم عن ابى هريرة رفر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر انجيل فقال رجل رطبها تغتسل وتصفا
 ثم لم يمسح حق الله في رطبها ولا في نخلها باقى لذلك ستر فان قلت قاله انهما اعارتا رجل المنطقين عليهما اذا كانا
 ثم نسخ به بيل قوله قد عفوت لكم عن صدقة انجيل ان الغنم لا يكون الا من شيء لازم قلت ثبت ان صلى الله عليه وسلم
 قال ولم يمسح حق الله في رطبها وهو الزكاة لانهم اتفقوا على سقوط سائر الحقوق غير الزكاة وانه لاحق في المال غير الزكاة
 وما ورد فيها من اطراف فحولما واعارة فكورها وغيرهما مستوخ بالزكاة عند الجمهور وقد ذكرنا عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه ما يسا عد قول ابى حنيفة رضى الله عنه هم وناويل ما روى في الغار في قولنا عن زيد بن ثابت
 رضى الله عنه شيء هذا جواب من جهة ابى حنيفة رفر عن الحديث الذي رواه ابو يوسف ومحمد رحمهم الله من قوله صلى الله
 عليه وسلم في الحديث المذكور ولا فرسه وان تاويله ان المراد من فرس الغار لان انجيل كانت عزيزة في ذلك
 القلتها وما كانت الامعة للجماد ثم كثر بعد ذلك ولا سيما في بلاد العرب خصه صافي بلاد الهند فان انجيل في
 بلاد سائمة في البرارى ترمى ولا يعرفون العلف فمنهم من يملك منها الف راس اقل واكثر فصارت كالابل البقر والغنم

وله قوله عليه السلام
 في كل فرس سائمة دينار
 او عشرة دراهم وناويل كرونيها
 فرس الغازى وهو المنقول
 عن زيد بن ثابت رفر

لان الدقيق اذا كان للتجارة تجب فيه الزكاة فكذلك الخيل اذا كانت سائمة لان التجارة والاسامة يثبتان
في معنى دخول النمار بسبب وجوب زكوة هو المال النامي وايضا لما قرن النبي صلى الله عليه وسلم الفرس بالعبد
كان ذلك قرينة على ان المراد عبد المملوك وقرن الزكوة فانما اذا كانا للتجارة تجب فيها الزكاة بالاجتماع
وفي المبسوط نص على انه لا يثبت من عينها لان مقتود الفقيه لا يحصل بذلك لان عينها غير مأكول اللحم عنده ولم يثبت
ابو حنيفة رحمه الله الامام ولاية الاخذ لان الخيل مطمع كل واحد من اهل الطمع فانما سلاح وآلة الظاهر ان الائمة او المملوك
لا يتركون لصاحبه قوله هو المنقول عن زيد بن ثابت الصحابي وهذا غريب وقد ذكره ابو زيد البوسري
في كتاب الاسرار فقال ان زيد بن ثابت ثابت لما بلغه حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما بنا فرس الغازي ومثل هذا لا يعرف بالراي انه مرفوع وتروى احمد بن ربيعة في كتاب الاموال حديثا في
ابن الحسن حديثا في ابن عيينة عن ابي طاوس عن ابيه انه قال سالت ابن عباس عن معنى الله عنهما فيهما صدقة
فقال ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة هم والتخمين بين الدينار والتقويم ما تروى عن عمر رضي الله عنه
شئ هذا الاثر غريب اخرجه الدارقطني في سننه عن ابي اسحاق عن حديثه بن مغرب قال جازئاس من اهل الشام
الى عمر رضي الله عنه فقالوا انا اصبنا اموالا خيلا ورفيقا وانما تجب ان تركيها فقال ما فعله صاحبى قبلى فافعله
انا ثم استشار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا احسن سكنت على رضى الله عنه فقال جازئاس هو من اهل الشام
جزيرة رتبة يوحى بها بعد كل فخذ من الفرس عشرة دراهم ثم اعاده قريه بامنه بالسنة المذكورة الفقهية وقال فيه يضم
على كل فرس دينار وقيل هذا في افراس العرب لتفاوت قيمتها وانما في افراسنا فالتقويم والاداء عن كل ما تسمى
درهم خمسة دراهم هم وليس في ذكور المنفردة شئ اى وليس في ذكور الخيل حال كونها منفردة هم زكاة لانها
لا يتنازل شئ هذا على الرواية المشهورة وذلك لعدم النمار بالتنازل والتولد وفي المبسوط لا تجب في الذكور
الا في رواية شاذة وفي المحيط المشهور عدم الوجوب هم وكذا في الاناث المنفردة في رواية شئ اى وكذا لا تجب
الزكاة في الخيل الاناث المنفردات في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله عدم النمار بالتولد هم وعدم الوجوب فيها شئ
اى وعن ابي حنيفة رحمه الله الوجوب للذكورة في الاناث المنفردات هم لانها تتنازل بالفحل المستحاض شئ اى لانها
يوجد فيها النمار بالفحل المستحاض فيكون النمار لصاحبها هم بخلاف الذكور المنفردة لعدم التنازل هم وعدم
انها شئ اى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الزكاة هم نجب في الذكور المنفردة ايضا شئ لاللاق الحديث وفيه ايضا
باعتبار اناسا سائمة هم ولا شئ في البغال والتحميم لقوله صلى الله عليه وسلم لم ينزل على فيها شئ اى في البغال التحميم

والتخمين بين الدينار والتقويم
ما تروى عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكورها
منفردة زكاة لانها لا تتنازل
وكذا في الاناث المنفردات في رواية
وعنه الوجوب فيها لانها تتنازل
بالفحل المستحاض
الذكور وعنه انها نجب
في الذكور المنفردة
ايضا ولا شئ في البغال
والتحميم لقوله صلى الله عليه وسلم
لم ينزل على فيها شئ

والحيث روي انه البخاري ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ولكن ليس فيه ذكر البغال ونظما الحديث طويل فلو انما
ثلاثة وفي آخره فمستل البني صلى الله عليه وسلم عن النخعي قال ما انزل علي فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفاوة فمن عمل
مشقال ذرة خير ابره ومن يعمل مشقال ذرة شر ابره قوله الفاوة بتشديد الذا المبيد اسي المنفردة في معناها
والفدا الواحد وقد اخذ الرجل من اصحاب ذا شئ اعنهم وتقي منفردا وقيل سباح جامعة لاشتمال اسم النخعي على
النوع الطاعات والشعر على انواع المعاصي ودلالة الآية على الجواب من حيث ان سوالهم كان احكاما حكم النفس
ام لا فاجاب بان ان كان نخير فلا بد ان يرى خيره ولان لعش في الليل الصريح في عدم وجوب الزكوة من النخعي روي انه
من حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عنك لكم عن
صدقة العجبة والكسوة والنخري قال بسا احدث روي انه العجبة النخيل والكسوة البغال والحمير والنخري والمرسات في البيوت
والحديث ضعيف لان فيه سليمان بن ارقم وهو متر وك الحديث لا ينجح به قاله البيهقي وقال في ربه ان الادب بعجبة النخيل
والكسوة الحمير والنخري البقر العوازل قلت الكسوة بضم الكاف وسكون السين المعطاة وقال ابن الاثير النخري بفتح النون
وضمها هي الرقيق وقيل الحمير وقيل البقر العوازل وقيل البقر العوازل بالضم وغيره بالفتح
وقال الفرار النخري ان ياخذ المصدق دينار بعد فراغه من الصدقة هم لان الزكوة حينئذ شئ اى حين كونها للتجارة
هم متعلق بالمالية كسائر اموال التجارة شئ لوجوده بالنار بالتجارة كما في غرض التجارة وغير ذلك من الاحكام
فصل شئ مما فصل بين اموال لا يوزن هم وليس في الفحلان واحكامان العجا جيل صدقة عند ابى حنيفة رضي الله
عنه شئ لما في من بيان احكام الكسوة شرع في بيان احكام الصفاة الفصلان بضم الفاء جمع فصل وكذا النان من
فصل الرضيع عن امه واحكامان بضم الحاء وفي مذهب لدريد ان يكسر با جمع اكل بفتح التين قال ابو هريرة في باب الام
اكل البرق وقال في باب لفاق البرق اكل فارسي معرب وفي المغرب اكل بفتح التين ولد الصفاة في سنة الاولى والحكم
احكامان والعجا جيل جمع عجول بمعنى عجل كما بابل جمع ابول كذا اكل من الكسائي وفي المغرب اكل من اولاد البقر
تصديقه الى شهر وجميع العجولة والامال في جمع فلم اسمع والعجول مثله والعجا جيل الجمع قوله صدقة اى زكوة عند
ابى حنيفة رضي الله عنه هم وهذا آخر اقواله شئ اى آخر اقوال ابى حنيفة رضي الله عنه هم وهو قول مجتهد
وبه قال الثوري والشعبي ابوسليمان داود وهم وكان يقول اولايجب فيها ما يجب في المسان شئ اى كان اى في
يقول في اول الامر يجب في الفصلان واحكامان العجا جيل يجب في المسان وهو جمع مسنة وهي ذات السن من السجدة
والثنية هم وهو قول زفر وما لك زفر شئ وبه قال داود وابوبكر من اصحابه هم ثم رجع وقال فيها واحدة منها

والمقادير تثبت سماعا الا ان يكون
للتجارة لان الزكوة حينئذ
تتعلق بالمالية كسائر اموال
التجارة فصل وليس الفصلان
والعجا جيل والحق ان صدقة
عند ابى حنيفة لا الا ان يكون
معها كباد وهذا آخر اقواله وهو
قول مجتهد وكان يقول ولا يجب فيها
ما يجب في المسان وهو قول
زفر وما لك زفر ثم رجع وقال فيها
واحدة منها

شئ اى ثم رجع ابو حنيفة رضى الله عنه عن هذا القول وقال تجب فيها واحدة منها وهذا قوله الثالث هم وهو
قول ابى يوسف والشافعى رضى الله عنهما في الجدي وبه قال الاوزاعي واسحق وذاكر الطحاوى رحم في اختلاف العلماء
عن ابى يوسف قال دخلت على ابى حنيفة رضى الله عنه فقلت ما تقول فيمن ملك ربيعين ملكا فقال فيها شاة مسنة فقلت
ربما تاتي قير للشاة على اكثر باو جميعا فتأمل ساعة ثم قال لا ولكن تؤخذ واحدة منها فتلقت او يؤخذ اكل
في الزكوة فتأمل ساعة ثم قال لا اذن لا يجب فيها شئ واخذ بقوله الاول زفره بقوله الثاني ابو يوسف رضى الله عنه
محمد وعنه من مناقبه حيث تكلم في مجلس ثلاثه اقاويل فلم ينع شئ من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد بن شعيب
لو قال قولار ابعالا فخذت به انتهى فقلت وجار فيه قول ربيع ومهوان ياخذ المصدق مسنة وبر على صاحب المال
فضل ما بين السنة والصغيرة التي هي في ماشية وهو رواية عن الثوري ووجه المناقلة وجار فيه قول خامس فهو صنف
جدا لم يتصل عن غير كتابه انه يجب في خمس وعشرين من الفصلان واحدة منها وفي ست وثلاثين واحدة منها كس
واحدة منها مرتين في ست واربعين واحدة منها مثل سن واحدة منها ثلاث مرات وفي احدى وستين واحدة مثل
سنة اربع مرات والحاصل ان ابى حنيفة رضى الله عنه هنا اربع روايات كما ظهر من كلام الطحاوى ومن الشانخ
من رد هذا وقال ان مثل هذا من الصبيان محال فالكذب بابى حنيفة رضى الله عنه وقال بعضهم لا معنى له وفاته
مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه على ما يليق بحال ابى حنيفة رضى الله عنه وقيل انه استحسن ابى يوسف بل يهتدى الى
طريق المناقشة فلما عرف انه يهتدى الىه قال قوله لا حول عليه كذا في الفوائد الظهير وقال صاحب التحفة كظم الفقهاء
في صورت المسئلة فانها مشككة لان الزكوة لا تجب بدون معنى الحول وبعد الحول لم يبق اسم اعلان والفصلان
والعجايل قال بعضهم اختلاف في هذا لان الحول بل يتقيد على هذه اهم لا ويعتبر انعقاد الحول من حين الكبر قال
بعضهم اختلاف فيمن كانت له امهات فصفت ستة اشهر فولدت اولاد ثم ماتت الامهات وبقيت الاولاد ثم تم الحول
وهي صغار وعلى هذا اذا استفاد صغار في اثناء الحول ثم ملكت المسنات وفي اجماع الصغير ملكت الامهات بعد
عشرة اشهر بقيت الاولاد وقيل بان له نصاب هو مسنات فاستفاد قبل حوله صغار ابشر او بهيمة او نحوها ثم ملك المسنات
وبقي المستفادهم وجه قوله الاول ان الاسم المذكور شئ من اسم الشاة والابل والبقرهم في الخطاب شئ يعني
في النص في قوله خذ من الابل هم يتناول الصغار والكبار شئ كاسم الآدمي ولهذا الوجه لا ياكل لحم الابل فكل
فصيل لا يمتش هم ووجه الثاني شئ اى القول الثاني وهو قوله فيها واحدة منها هم تحقيق النظر من اجماعين
شئ اى من جانب الفقير والغنى وهذا لان في ايجاب الكبير عزرا بالغنى وفي عدم ايجاب اضرار بالفقر فوجب واحدة

وهو قول ابى يوسف
والشافعى رحمه الله
الاول ان الاسم المذكور
في الخطاب ينتظم الصغار
والكبار ووجه الثاني
تحقيق النظر من اجماعين

كما يجب في المهازيل واحد
منها ووجه الاختيار المقتدر
لا يخلها القياس فاذا تمت
ايجاب ما ورد به الفقه المتعم
اصلا والاكل فيها واحدة
من المسان جعل الكل تعالى
في انعقادها انصبا دون
تأدية الزكاة شمس عند أبي يوسف
لا يجب فيها دون الاربعين من
الحملان وفيما دون الثلثين
من العجايل ويجب لخص
وعشرين من الفصلا
واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ
مبلغا لو كانت مسان يثني لوجب
ثم لا يجب شيء تباع مبلغا
لو كانت مسان

من الصغار كما يجب في المهازيل واحد منها شمس المهازيل جمع منزول من النزول وهو خلاف السنن ووجه التنبية
هو وجوب واحد من لصاب لابل او البقر او الغنم المهذبة تحقيقا لنظر من ابجانبين وفي الاسرار اقتار قول أبي يوسف
لانه عدل فانما انما نقصان بالنزال رد الوجوب لاصل الى واحد منها ولم يسل اصلا فكذا كل نقصان السن
مع قيام الاسامة وسم الابل وفي الناية ونقصان الوصف لا يستط الزكاة اصلا حتى ان في العجايل المبالغة
تجب لذكوتها بحسبها فكذا كل نقصان السن هم ووجه الاختير شمس اي القول الاخير وفي بعض النسخ الآخر وهو قوله
ليس في الحملان الفصلان والعجايل صدقة وقوله ووجه الاختير مقتدا وقوله هم ان المقادير لا يد علمها القياس
ش خبره هم فاذا استنع ايجاب ما ورد به الشرع ش وهو بنت مخاض في خمس عشرة من الابل والثني
من الغنم هم استنع اصلا ش اي استنع الوجوب بالكيفية لان اخذه من الصغار اخذ خيار المال وذلك لا يجوز
واذا كان فيها ش اي في الصغار هم واحد من المسان جعل الكل تعالى ش اي الكل من الصغار تبعا للوحد
من المسان هم في انعقادها انصبا ش اي في انعقاد الصغار يعني منقدا انصبا لصغارهم دون تأدية الزكاة
منها ش اي من الصغار حتى اذا دفع واحد منها لا يجوز بل يجب ما ورد به الشرع حتى لو بلك مسان بعد
حوالان الحول سقطت الزكاة عن الكل عند أبي حنيفة رحمه الله عنهما هذا ان يتجه كون الصغار تبعا لو احد من المسان
صورته رجل له ستة وثلثون حملا وستة واحد فاذ كانت الستة وسطا أخذت وان كانت جيدة لم تؤخذ
يودي صاحب المال شاة وسطا وان كان دون الوسط لم يجب لانه وان بلكت الكبيرة بعد الحول بطل الواجب
كله عند أبي حنيفة ومحمد هم لان الواجب شمس اي وجوب زكوة هم يتعلق بالمال وقد فات شمس بالملك
هم وعند أبي يوسف يجب في الباقي شمس في ستة وثلثين جزا من اربعين جزا من عمل لان الفصيل على الحمل انما
وجب باعتبار الكبيرة فنظر بلاكها واذا بلكت الكل الا الكبيرة فان فيها جزا من اربعين جزا من شاة ستة لان
كل الواجب لم يكن فيها بل كان فيها وفي الصغار تبعا لو كانت الصغار كانا كبارا فاذ بلكت الصغار بقيت الكبيرة
لقبيلها هم ثم عند أبي يوسف رحمه الله لا يجب فيها دون الاربعين من الحملان وفيما دون الثلثين من العجايل ويجب
في خمس عشرة من الفصلا واحد شمس اختلف الرواية عن أبي يوسف في كيفية اداء الزكاة من الفصلا
ففي رواية بشر بن اسماعيل قال ابو يوسف رحمه الله اذا بلغ الفصلا عددا وهو خمس وعشرون يجب فيها فصيل واحد
منها هم ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان يثني الواجب شمس يعني لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان
يثنى الواجب فيه وهي ستة وسبعون اذ فيها يجب بثلثا بون هم ثم لا يجب فيها شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان

ثلث الواجب شئ اى ثم لا يجب شئ حتى تبلغ مبلغا اى عددا وهو مائة وخمسة واربعون لو كانت كباثلث الواجب
 وثلث على صيغة المجهول من التثنية ومعنى ثلث الواجب هو ان يجب فيها ثلاثة من الفصائل لان مبلغ ثلث
 به الواجب من الكبار حيث تجب مائة وبنيت مخاض وقد اعترض محمد على ابي يوسف رحمه فقال انما واجب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في جنس الابل بصفة مخصوصة وهى وجوب الزكاة من خمسة الى عشرة وعشرين ومن خمسة وعشرين
 الى ستة وسبعين وبما لا يجب في هذين الموضعين كذلك في غيره وجب من جهة ان الفرض يتغير بالسنة العدد في الابل لا
 في الفصائل فوجب اعتبار التغير بالعدد هم ولا يجب فيما دون خمسة وعشرين في رواية شئ اى في رواية عن ابي
 رواه عنه الحسن بن مالك رمه وعنه شئ اى وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية رواد ابن شجاع عنه انه
 شئ اى ان الثمان هم تجب في الخمس شئ بفتح الخاء سبعة خمس فصائل هم خمس فضيل شئ بضم الخاء هم
 وفي العشر خمسة فضيل شئ اى ويجب في العشر من الفصائل خمس من فضيل هم على هذا الاعتبار شئ بفتح
 بجرى على هذا القياس الى خمس وعشرين تجب فيها واحدة منها فكانه اعتبر البعض الكل هم وعنه شئ اى
 ومن ابي يوسف رمه انه ينظر الى قيمة خمس فضيل شئ بضم الخاء هم وفي الخمس شئ بفتح الخاء اى في خمس
 من الفصائل هم والى قيمة شاة فيجب قلها شئ اى اقل القيمتين قيمة خمس الفضيل وقيمة الشاة وذلك لان اقل
 ميتين هم وفي العشر الى قيمة شاتين والى قيمة خمس فضيل شئ اى ينظر في العشر من الفصائل الى القيمتين
 شاتين وقيمة خمسين من الفضيل هم على هذا الاعتبار شئ اى بجرى على هذا القياس فينظر في خمسة عشر الى قيمة ثلث
 شاة وقيمة ثلث اخماس فضيل وفي العشرين الى قيمة اربع شياه واربعة اخماس فضيل وفي الخمس العشرين تجب
 واحدة منها ثم لا شئ حتى تبلغ عددا يثلث الواجب فيه في الكبار فيجب ثلاثة فصائل وقد مر بيان ذلك ثم قال ومن
 وجب عليه من شئ اى ذات من على خدق المضاف واقامة المضاف اليه تمامه وسمى بها كما سمي الهن من النوق
 بالبال لان السن ما استدل على سن من الدواب هم فلم توجد اخذ الصدق شئ كبسر الدال المشددة وهو ما مل الزكاة
 التي يستوفونها من اربابها يقال صدقهم بعد قتم فهو متصدق هم اعل مناشئ اى اعل من السن هم ورد الفضل
 شئ اى فضل القيمة مثلا اذا كانت قيمة السن المتبقية للوجوب ثلثين درهما وقيمة الاعلى منها اربعون درهما
 اخذ المصدق الاعلى ويرد عشرة دراهم لصاحب المال هم واخذ دوخا شئ اى دون السن هم واخذ الفضل
 شئ مثلا اذا كانت قيمة السن ثلثين وقيمة الذي اخذه عشرون ياخذ من بل مال عشرة دراهم وقال ابو يوسف
 اذا وجبت بنت مخاض ولم توجد اخذ ابن لبون وبه قال مالك الشافعي واخذ وعندهما لا يجوز ذلك لا بطريق القيمة

ثلث الواجب
 ولا يجب فيما دون خمس
 وعشرين وفي رواية وعنه انه
 يجب في الخمس خمس فضيل
 وفي العشر خمسة فضيل
 على هذا الاعتبار وعنه انه
 ينظر الى قيمة خمس فضيل
 في الخمس والى قيمة شاة
 فيجب قلها وفي العشر الى قيمة
 شاتين والى قيمة خمس فضيل
 على هذا الاعتبار قال
 ومن وجب عليه من فلم
 يوجد اخذ المصدق اعلها
 ورد الفضل واخذ دوخا
 واخذ الفضل

وهذا ينبغي على ان
احد القيمة في باب
الزكاة جائز عندنا
على ما نذكره
ان شاء الله تعالى
الا ان في الوجه
الاول له ان لا يفتن
ويطالبه بعين
الواجب او بقيته
لانه في الوجه
الثاني يجبر لانه
لا يبيع فيه بل هو
اعطاء بالقيمة يجوز
دفع القيمة في الزكاة
عندنا وكذا في الكفارة
وصحة الفطر والعشر
والنذر وقل الشافعي
لا يجوز

هم وهذا اى وهذا المذكور من اخذ الاعلى ورد الفصل واخذ الادنى واستردوا الفضل هم معنى على ان القيمة
في باب الزكاة جائز عندنا على ما نذكر ان شاء الله تعالى واصل ذلك رواه البخاري حديثنا محمد بن عبد
انا الى حديثنا امامنا ان الشافعي انما يكره من الله عنه كتب في زكاة الصدقة التي امر الله رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغت عند
من الابل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حق فانهما تقبل منه الحق ويجعل معها شاتين ان شئت له
او عشرة من درهماين بلغت عنده صدقة الحق وليست عنده الحق وعنده الجذعة فانهما تقبل منه الجذعة
ويعطيه المصدق عشرة من درهماين او شاتين كحديث ثم المعبر ما بين القيمتين في الرد والاسترداد اى شئ كان
لان القيمة متفاوتة بالانتماء الى الرخص والغلظة لقيمة العشر من في الحديث ليس يلزم لانه كان بحسب الغالب
في ذلك لزمانهم الا ان في الوجه الاول شئ وهو قول اخذ المصدق علما ورد الفصل هم شئ اى المصدق
هم ان لا يأخذ شئ اى الاعلى هم ويطلب شئ صاحب المال هم بعين الواجب بقيته لانه شئ شئ
ولا اجبار في الشارح قال الا تترامى وفيه نظر عندي لانهم قالوا ان خيار صاحب المال حتى يكون رقابه لان الزكاة
وجبت بطريق اليسر فاذا كان للمصدق ولاية الامتناع من قبول الاعلى لزم العشر فيعود على الموضوع بالنقص
فلا يجوز قلت ان خيار المصدق ذكره صاحب التجر يد في الوجه الثاني شئ وهو قول اخذوا ونهاهم بحجر
شئ اى المصدق هم لانه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة شئ فاذا امتنع بحجر لان دفع القيمة جائز هم
ويجوز دفع القيمة في الزكاة عندنا شئ وهو قول عمر واتبه ابن مسعود وابن عباس معا ووطاؤس
رضي الله عنهم وقال الشافعي يجوز اخراج العروض في الزكاة اذا كانت بقيتها وهو من ذهب البخاري
واحدى الروايتين عن احمد ولو اعطى عرضا عن ذهاب ففقه قال اشهب يكره قال الطرطوسي هذا قول بين في
بوز اخراج القيمة في الزكاة قال وجميع اصحابنا على انه لو اعطى ففقه عن ذهاب اجزاه وكذا ذلك اعطى ذهابا
عن ففقه عند مالك قال سحنون لا يكره وهو وجه للشافعية واختار ابن حبيب في القيمة اذا رآه الحسن السليم
هم وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر والنذر شئ اى وكذا يجوز دفع القيمة في الكفارة واداء الكفارة
المالية واذا ادى نصف قيمته ثم جرد من قيمته ثم ردى وفي قيل في النذر فانه يجوز عند محمد وزفر ولا يجوز عند
ابن حنيفة وابي يوسف روى في صدقة الفطر لو ادى نصف صاع من تمر عن صاع من شعير بطريق القيمة لا يجوز فاذا
غير المنصوص من المنصوص يجوز في غير الروايات ذكره في اجماع وكذا يجوز الاستدلال بالتمسك والمنذور ولو يمينهم
وقال الشافعي روى لا يجوز شئ وبه قال داود واحمد وبه قال مالك لانه قال يجوز اخراج الذهيب عن النذر

ابتاعا للمصوم
على الزكاة
ولنا ان الامر
بالاداء الى الفقير
ايصال الموزق
امس عودا
فيكون لبطالا
لغير المشاة
فصار كالجزية
محبذ
الهدايا
لان القرية
فيها الرقة
الدم وهو
لا تحقل بوجه
القرية في المتنازع
فيه سد خللة
الحاجة وهو
معقول وليس
في العوامل
والحوامل
والعلوفة
صدقة

عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني ابيع اشافعي ابتاعا للمصوم من موقوفه صلى الله عليه وسلم
في خمس من الال شاة وفي اربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو محمل في الكتاب فان الاتيان منصوص عليه في الموقوف غير المذكور
فيه فالحق احمد ميث بيان لما هو محمل الكتاب كان قال وانه الزكاة في اربعين شاة شاة فلا يجوز التقادم لا يقال حق الفقير في العز
لان الحق يستحق مراعى بصورته ومعناه كما في حقوق العباد هم كما في الهدايا والنفعاياش اى كما يقع المنصوص
في الهدايا والنفعايا لانهما متعديتان باعيان معلومة شرعا فلا تنادي بالقيمة هم ولنا ان الامر بالاداء في اى الام
بادا الزكاة الى الفقير هم ايصال ش اى لابل لا يصل هم للموزق الموعود اليه ش اى الى الفقير بقوله تعالى
وامن دابة الا على الفقير فبادا امر الفقير بادهائها وهو حق التداي الفقير الذي هي فيه حكم البعد علم ان المقصود من الامر
بادائها ايصال ذلك للموزق الموعود وكفاية الفقير فكما يحصل رزق الفقير وكفاية بعض الشاة يحصل بقيتها بل هي اولى
لانه يتوصل ببعض الشاة الى النوع من الكفاية وهي الاكل وبقية ما يتوصل الى النوع من الكفاية فالت كذا ذكره الشيخ فلهذا
ان يقول في اخذ عين الشاة تحصل كفاية الاكل وميعها بعد الاخذ يحصل كل النوع من الكفاية والاحسن ان يقول التقيد
على الكتاب بنحو العوام لا يجوز بالاتفاق الا ترى ان عليه العادة والسلام قال في خمس من لابل شاة وكلمة في حقيقة العطف
وعين الشاة لا توجد في الابل فعرف ان المراد قد روي المال هم فيكون ابعالا لتقدير الشاة ش اى فيكون الامر بالاداء في
ابطال التقيد بالشاة المنصوص عليه لا يقال انما لم فيه تقيد قيمة الشاة المنصوص عليها بالتعليل لان القول لا نسلم كذا انما اراد
بالنقل القلي الذي يوجب اداء الرزق الموعود بالاية المذكورة هم وصار كالجزية ش اى احكم كما ذكرنا كذا القيمة
في الجزية فانه يجوز بالاتفاق لانه ادى الى ما لا يتصور ما عن الوجوب فكذلك يجوز القيمة في الزكاة لهذا المعنى هم بخلاف الهدايا لان الفقير
فيها اقامة الدم ش هذا جواب من قياس اشافعي على عدم جواز اخذ القيمة في الزكاة عنده وعلى عدم جواز اخذ القيمة
في الهدايا والنفعايا فانه يستفي عليه الجواب ان معنى القرية في الهدايا والنفعايا انما هو الدم وهي لا تقوم فلا يقيم شيء آخر
مقام ذلك هم وهي لا تقدر ش اى اقامة الدم غير معقولة ولا مستقيمة فالمستحق اقامة الدم متى لو ملك بعد الذبح
قبل التصديق به لا يلزم شيء هم ووجه القرية في المتنازع فيه ش وهو حكم اخذ القيمة في الزكاة هم سد خللة المحتاج ش
يعني سد احتياج الفقير هم وهو معقول من اى يدرك بالحق فبقاى فيه الضرر بالقيمة لان المقصود كفاية الفقير فان قلت
لا نسلم ذلك ولما لا يجوز اداؤها الى الفقير الكافر والى الوالد والى الولد وان كانوا فقرا قلت الشريعة لم يامر بالاداء اليهم فان
قلت لمراد بكفاية الفقير كفاية احوالهم لا يكون له خادم ودار وما يتاد بهم الاداء بهم قلت المقصود الكفاية كما حصلت بقدر الزكاة
لا ذاك فذاك فانهم هم وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة ش اى زكاة الحوامل جميع حال وهي التي احدث محل لا يقال

خلافا
لمالك له
ظواهر النصوص
ولنا قوله
عليه السلام
ليس في الحوامل
والعوامل
ولا في البقرة
المشيرة
صدقة
ولان السبب
هو المال النامي
وذلك الاسامة
او الاعداد
للتجارة
ولم يوجد
ولان في العلوفة
تتراكم
المسئنة
فينعدم التماضي

كذا قاله الكافي وقال تاج الشريعة جمع عاملة قال في الطلبية العوالم المعدت للأعمال العائقة بفتح العين ما يعلف من الغنم والجمال
فاجمع سوارو العلوفة بالضم جمع علف كذا قال المطرزي يقال علفت الدابة ولا يقال اعلفتها والدابة معلوفة وعليف
كذا في الجموية وعدم الزكاة في هذه المذكورات في مذنبنا وهو قول عطاء بن رباح النخعي وسفيان الثوري وسعيد
جبير والليث بن سعد والشافعي واحمد بن ابى ثور وابى عبيد بن المنذر ويروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ذكره في الامام
وقال قتادة وكول مالك ربح تجب الزكاة في المعلوفة واجتج بالعمول وهي مذهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد
بن عبد العزيز وخمس بن صالح هم خلافا لما كتبتش فانه اوجب الزكاة فيها لما ذكرناه من كش اي لا اكتب ثم قاله النخعي
ش لان ظاهر قولنا بتاخذ من اموالهم صدقة وقوله عليه الصلوة والسلام في كل خمس ووشاة يقتضي وجوب الزكاة من
ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ليس في العوامل ولا في البقرة المشيرة صدقة ش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا الحديث بهذا اللفظ غريب وفي العوامل احوالها ما رواه ابو داود من حديث زهير بن شاذان ابو اسحق عن عاصم بن حمره
واسمار عن علي بن ابي طالب عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال با تزكاة ربع العشر الحديث وقال فيه ليس
على العوامل شي ورواه الدارقطني مجزوا قال ليس فيه قال زهير بن جابر قال ابن القطان هذا صحيح وكل من فريضة معروف رواه
عبد الزاقي في مصنفه موقوفنا فقال قل اخبرنا الثوري ومهر بن ابى اسحاق عن عاصم بن حمره عن علي قال ليس في العوامل البقرة
صدقة وتسا ما رواه الدارقطني من حديث طاووس عن ابن عباس مرفوعا ليس في البقر العوامل صدقة وفي سنده سوار بن مصعب
فعل ابن مكي تصنيف من البخاري والنسائي وابن معين وفتحهم وقال عاصم ما يرويه غير محفوظ وتسا ما رواه الدارقطني ايضا في باب
بن عبيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا نحوه وقاله البيهقي عليه قال يحيى بن شقيق قال لا
متروك في الحديث المشيرة فراده الدارقطني من حديث ابى الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في المشيرة صدقة
قال البيهقي اسنده ضعيف والصحيح انه موقوف رواه عبد الزاقي في مصنفه من ابن جبرج عن ابى الزبير عن جابر موقوفنا ونحوه
تفسير كحول العوامل واما البقرة المشيرة فهي التي تشار بها الارض اي تحث من لافاة وهي التحوك الرفع هم ولان السبب ش
اي سبب وجوب الزكاة هم هو المال النامي ودليله ش اي دليل المال النامي هم الاسامة ش بكسر الهمزة يقال اهتمت لافية
فسامة اي اهتمت وعت وبلا سامة تزداد المشية تسنا وهذا اجل السومها كحول لان النملوا تخفق ذكره ونموا وسنلا با كحول هم
او الاعداد بالتجارة ش بكسر الهمزة من اعدت شي اذا سبأه والمعنى او دليله سبأ المال للتجارة لا رايح هم ولم يوجد شي اي
واحد من الاسامة والاعداد للتجارة فلم تجب الزكاة لان الحكم بارى الدليل وهو عدم هم ولان في العلوفة ش بفتح العين
كما ذكرنا عن قريب هم تراكم المؤنة ش اي تراكمهم فنيعدم التماضي ش فلا تجب الزكاة وفي البقرة ان سميت كحول الزكاة

او هم فلا زكاة فيها وان سميت للتجارة ففيها زكاة التجارة حتى لو كانت ارباعا من الابل او ثقل تساوي ما تبي درهم تجب فيها زكاة
وان كانت خمسة لا تساوي ما تبي درهم لا تجب فيها الزكاة وان سميت للدر النسل ففيها زكاة السائمة وفي الذخيرة اشترى
ابلا السائمة بنية التجارة وحال عليها المحول تجب فيها زكاة التجارة دون زكاة السائمة وجموعا على انه لا يجمع بين زكاة السائمة
وزكاة التجارة وهو قول الشافعي والاك واهلهم ثم السائمة هي التي تكفي بالرعي في اكثر المحول حتى لو علفها نصف المحول
او اكثر كانت ملحوظة لان القليل تابع للكثر لان صاحب السائمة لا يجدون بدلا من ان يعلفوا سواء تمهم في البر او التلج فحبل الاقل ارباعا
للاكثر ولا خلاف ان السائمة في جميع المحول تجب فيها الزكاة والعلوفة في جميع السنة لا تجب فيها الزكاة وانما الخلاصة ان السائمة
في اكثر المحول فعندنا واهلنا وبعض اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم لم يفت في نصف السنة او اكثر كانت علوفة وقال الشافعي
في الاصح ان السوم شرط في جميع السنة حتى لو ترك لا سائمة في نيان لو لم يعلف فيه يحوان يموت ينقطع السوم واذ اترك العلف
في يوم او يومين بل ينقطع ام لا يختلف اصحابه فيه فمنهم من قال لا ينقطع لثقة المدة ومنهم من قال ينقطع كيف ما يوجد العلف
ومنهم من قال لو تعلف لعلف وقطع الاسامة ينقطع المحول ولو كان لعلف ساعة واحدة هم ولا يأخذ المصدق شئ وهو
اخذ الزكاة هم خيار المال ولا رد الشئ الرزاة لضم الدرر وتخفيف الدال المعجمة جمع اذول هو الدون من كل شئ هم و
يأخذ الوسط شئ به اجمع عليه من اهل العلم فقال الزهري اذا جاء المصدق قسم المال اثلثا ثلث خيار وثلث او ساط وثلث شرا
ويأخذ المصدق من الوسط واه ابو داود قوله الشاه جمع شياه والمرد من الشرا الما ذيل المفيدة ومن خيار السمان الجبا درهم
للقوله عليه الصلوة والسلام لا تأخذ من حريرات اموال الناس اى كرامتها وخذ من حوائى اموالهم اى اوساطها
ش اى لقتل النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث بهذا اللفظ غريب روى البيهقي عن بعضه من سلا عن هشام بن عروة عن
ابيه عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المصدق لا تأخذ من حريرات اموال الناس شيا خذ الشارق والبكر وذوات العيب
ورواه ابن ابي شيبة عن حفص عن هشام بن عروة ورواه ابو داود وفي المراسيل حدثنا موسى بن عمار عن حدثنا حماد عن هشام بن عروة
من حريرات اموال الناس جمع حريرة بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى وبالراءى وهي خيار مال الرجل سميت حريرة لان
صاحب المال يحذر بان نفسه سميت به الحريرة الواحدة من الحرير ولذا اضيفت الى النفس في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
والبكر بالفتح هو الصغير من الابل بمنزلة الغلام من الناس قوله اوساطها جمع وسط وفي المنتقى الا وساطا الى الادون و
ادون الا على وقيل اذا كان عشرون من ابقان وعشرون من المعز اخذ الوسط ومعرفة ان يقوم الوسط من المعز ابقان
فمنه خذ شاة تساوي نصف كل واحد منها مثلا الوسط من المعز يساوي عشرة دراهم والوسط من ابقان يساوي عشرة من فخذ
شاة قيمتها خمسة عشر ولو لم يكن فيها الادامة وسط يجب فيها ما يجب في الاوساط وان لم يكن فيها وسط يعبر افضلها فيكون لوزن

ثم السائمة
هي التي تكفي
بالرعي في اكثر
المحول حتى
لو علفها
نصف المحول
او اكثر كانت
العلوفة لان
القليل تابع
للاكثر ولا يـ
اخذ الزكاة هم
خيار المال
ولا رد الشئ
ويأخذ الوسط
ش اى لقتل النبي
صلى الله عليه
وسلم هذا الحديث
بهذا اللفظ غريب
روى البيهقي عن
بعضه من سلا عن
هشام بن عروة عن
ابيه عروة ان النبي
صلى الله عليه وسلم
قال المصدق لا
تأخذ من حريرات
اموال الناس شيا
خذ الشارق والبكر
وذوات العيب
ورواه ابن ابي
شيبة عن حفص عن
هشام بن عروة
ورواه ابو داود
وفي المراسيل
حدثنا موسى بن
عمار عن حدثنا
حماد عن هشام
بن عروة من
حريرات اموال
الناس جمع
حريرة بفتح
الحاء المهملة
وسكون الزاى
وبالراءى وهي
خيار مال الرجل
سميت حريرة لان
صاحب المال
يحذر بان نفسه
سميت به الحريرة
الواحدة من
الحرير ولذا
اضيفت الى
النفس في حديث
النبي صلى الله
عليه وسلم
والبكر بالفتح
هو الصغير من
الابل بمنزلة
الغلام من
الناس قوله
اوساطها جمع
وسط وفي
المنتقى الا
وساطا الى
الادون و
ادون الا على
وقيل اذا كان
عشرون من
الابقان
وعشرون من
المعز اخذ
الوسط
ومعرفة ان
يقوم الوسط
من المعز
ابقان
فمنه خذ
شاة تساوي
نصف كل
واحد منها
مثلا الوسط
من المعز
يساوي
عشرة
دراهم
والوسط
من ابقان
يساوي
عشرة
من فخذ
شاة
قيمتها
خمسة
عشر
ولو لم
يكن
فيها
ادامة
وسط
يجب
فيها
ما
يجب
في
الاوساط
وان
لم
يكن
فيها
وسط
يعبر
افضلها
فيكون
لوزن

ولان فيه
دظل من
الجانبين
قال
ومن كان
نصاب
فاستفاد
في اثناء
الحول من
جنبه
فتمه اليه
وزكاه به
وقال الشافعي
لا يضم لانه
اصل في حق
المالك
فكذلك في فليفته
مخلف
الاكاد والارباب

وفي الجاهل الكبير ولو اخذ شاة سميت بغير قيمتها شاة طين سطين يحول لان الجاهل ان مستوفى النصاب عليه به الوسط وفي الحديث
لو كان في السواك المعيا والعرجا والعجاف تعد من النصاب لطلاق الاسم ولكن لا تؤخذ في الصدقة الا ان يكون قيمة المعيب مثل القيمة
هم ولان فيه نظر من احوالهم من اى ولان في اخذ الوسط نظر الجاهل في الفقيه وصاحب المال هم قال شافعي اى القدر من هم
ومن كان له نصاب استفاد في اثناء الحول من جنبه ضم اليه شافعي اى ضم الذي استفاده الى النصاب لذي معه هم وزكاه به
شافعي اى زكي الذي استفاده بالنصاب لذي معه المستفاد على نوعين الاول ان يكون من جنبه كما اذا كانت له ابل فاستفاد ابل
في اثناء الحول يضم المستفاد الى الذي عنده فيزكي عن الجميع والثاني ان يكون من غير جنبه كما اذا كان له ابل واستفاد بقرة فزكاه
في اثناء الحول لا يضم الى الذي عنده بالاتفاق بل يستأنف دفع آخر النفع الاول على نوعين ايضا احدهما ان يكون المستفاد لغير
كالاولاد والارباب فانه يضم بالاجماع والثاني ان يكون مستفاد بالسبب مقصود كالموث والمشتري والموهوب فانه يضم عندنا
هم وقال الشافعي رضي الله عنه لا يضم شافعي اى قال الشافعي في شرح المذهب ان استفاد في اثناء الحول شاة او بقرة
او ارباع او نحوها مما يستفاد لا يضم الى ما عنده في الحول بل ينفك وان يضم اليه في النصاب على المذهب فيه وجاز لا يضم كالحول واذا
كان المستفاد دون النصاب لا يبلغ النصاب لثاني ما يتعلق بالزكاة وان كان دون نصاب بلغ النصاب لثاني بان ملكك ثلاثين
بقرة ستة أشهر ثم اشتري عشرة فعليه بعد تمام الحول في الثلاثين تباع وعند تمام حول العشرة قيراع سنة وعند ابن شريح لا ينعقد
حتى يتم حول الثلاثين ثم يستأنف حول الجميع انتهى وقال مالك اذا اكمل النصاب بالاولاد قبل مجي الساعي زكي والوجوب بمجي الساعي
لا يحولان الحول وقال لا ينفك لان استفاد من غير الامهات لا يضم وقال ابن حزم ان الحكم للشافعي في الوجوب واعلى مالك وابي ثور
ونقل الشافعي في الامم والقديم قال ثم تناقضوا ثم قالوا ان ابنا عام او عامين لم يسقط الفرض وجب فخذ بالكل عام وعلى القديم
عن الحسن البصري رحمه الله والنخعي ان السخا لا يضم الى الامهات بل هو اما من وقت الولادة وقال الشعبي وداود لا زكاة في السخا
ولا ينعقد عليها الحول هم لانه اصل في حق المالك شافعي اى ولان المستفاد اصل له ملك بغية السبب لذي ملك النصاب الا ان يستفاد
عنده هم فكذا في فليفته شافعي اى وجوب لزكاة هم بخلاف الاولاد والارباب شافعي اى يعني تضم الاولاد والارباب لانها تابعة للملك
حتى ملكك بملك لا عمل ملكك على صيغة المحول والاصل هو الامهات المال الذي حصل عنه الربح فان قلت ما تقول في الحديث الذي
استدل به الشافعي رحمه الله رواه الترمذي وقال حبان بن موسى حدثنا يارون بن صالح الطلمي المدني حدثنا عبد الرحمن بن زيد
بن اسلم عن ابي جهم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول وفي الحديث الذي
رواه ابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
قلت اما حديث ابن عمر فانه ضعيف لان فيه عبد الرحمن بن زيد قال الترمذي وهو ضعيف في الحديث ضعيف احمد بن حنبل

وعلى بن الحسين وغيرهما من أهل الحديث وهو كشيء الخطأ وقال الترمذي أيضا وروى أبو عبد الله بن عمر وغير واحد عن نافع
عن ابن عمر بن الخطاب قال قلت لفرقة الترمذي باخراج هذا الحديث وانظر ايضا بالموقوف والاحاديث ابن ماجة فضية حارث بن محمد
وقال احمد بن حنبل في حديثي ثقة ولو كتب لما كان مخالفا لما بينا لان حول الاصل حول الزيادة فكما قالوا في الاولاد والاولاد
والزيادة في البدن باليمن هم ولما ان الجاهلية هي العلة في الاولاد والارباح شس يعني في الضم وهو موضع الاجماع هم
لان عندنا شس اي عند الجاهلية هم يتصل التمييز فيعتبر اعتبار حول لكل مستفاد واما شرط المحول الاللتيسير شس لان المستفاد
ما يكثر وجوده ولا يمكن مراعاة المحول عند كل مستفاد والاللتيسير احوال ذلك من الكيفية والزمان وفي ضبط هذه الجملة
عند الكثرة خرج خصوصا اذا كان النصاب اهرم وهو صاحب غلة يستفيد كل يوم درهما ودرهمين وغير ذلك كذا في مسبوقة شيخ الاسلام
وفي المستصفى اعتبار المحول في المستفاد يؤدى الى العسر ويؤدى على موضوعه بالنقص استدلال الترمذي لاصحابنا بقوله لان المعنى
على الله عليه وسلم اوجب في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض التي خمس ثلاثين فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون فلم الفصل
بين الزيادة في اول المحول او في اخباته واطال الكلام فيه قلت الذي تصدى لشرح كتابه يعني ان يتبع متن هذا الكتاب كذا
كله حتى يستفيد الناظر في هذا الشرح والاللاستفيد صلاحيه لان المتن في ناحية والشرح في ناحية ثم قال الاترازي فان قلت قد صح
في الحديث وقد ذكر الحديث الذي ذكرنا عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم ثم طول الكلام من تعرض لمقت الكتاب فسيحان الله
كيف قال قد صح واحكام انه لم يصح كما ذكرناه واتجج الشرحي بقوله ولما رواه الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال ان
من السنة شهر تودون فيه زكاة امواك لما حدث بعد ذلك فلان زكاة فيه حتى يجي راس الشهر ثم قال وقال سبط ابن الجوزي وسواك
بعنه دليل انه موقوف على ثمان وقال السكاكي ايضا واما قوله عليه الصلوة والسلام علموا ان من السنة شهر تودون فيه زكاة امواك
الحديث ثم قال رواه الترمذي وجزم بذلك لم يره في الترمذي وللعجب من من لا يستدرك في هذا الى يتصل بالذهب ولا
يذكره فالباب من واهن الصلابة ولا كيف حاله ولا من اخر جبر مع دعوى بعضهم بعلم الحديث ثم علم ان هذا في باب النصاب
هو قول عثمان بن عفان بن عمر بن الخطاب بن مسعود قال في النبي وهو قول مالك بن انس لسائمه هو قال شس
اي القدر الذي هم والزكاة منه الى حنيفة وابي يوسف في النصاب دون العفو شس يعني اذا اجتمع في المال نصاب وعفو
يتعلق الوجوب بالنصاب دون العفو عندهما وبه قال الشافعي رضي الله عنه في العبد وما لك الله واختاره المزي في هو قال
محمد بن زفر فيهما شس اي الزكاة في النصاب العفو جميعا وبه قال الشافعي في القديم هم حتى لم يك العفو والقي النصاب تجي
كل الواجب عند ابي حنيفة رضي الله عنه وابي يوسف شس هذا نيتجه قول ابي حنيفة وابي يوسف وكان يعني ان يذكر في قول
وقال محمد بن زفر فيهما والعفو هو الذي تزيده بين نصاب نصاب لا يخلو عن الوجوب هم وعند محمد بن زفر يسقط بقدره شس

ولما الجاهلية

هي العلة الاولى

والا يرام كان

عندها التمييز

في اعتبار المحول

لكل مستفاد

واما شرط المحول

الاللتيسير قال

والزكاة عند

ابي حنيفة

وابن يوسف رحمه الله

في النصاب

دون العفو وقال

محمد بن زفر جميعا

فيهما حتى ولو لم يك

العفو

بقي النصاب قبل ذلك

عند ابي حنيفة

وابن يوسف جميعا

عند محمد

وزفر يسقط بقدره

لمحمد بن فراس

وجبت شكر النعمة

للال وكل نعمة

ولهما قوله عليه

فخصموا الاصل

الساعة شاة و

ليس في الزيادة

شيء حتى تبلغ

عشر او هكذا

قال في النصاب

نحو الوجوب

عن العفو

العفو تبين

فلا يصح ان يصر

الهدايا

الى المتبع

كالبيع فما ل

المضاربة

ولهذا قال

الوجيعة

يصح والاصل

بعد العفو

النصاب لا يحد

فانما لا يحد

اي بقدر العفو صورته ربل لثلاثون شاة فما ل احوال عليها فملك ريعون بقيت الشاة الواجبة عند ابى حنيفة وابي يوسف
 هذا فالملك في العفو وعند محمد وزفر بن يحيى نصف الواجب حصة للمالك في الكل شاة لهم لمحمد وزفر ان الزكاة وجبت
 بشكر النعمة المال والكل نعمة من شاة فتعلق الوجوب بالكل لان الشارع اخبرني قوله في خمس من الابل شاة الى تسع ان
 في الكل لانه حد الوجوب الى تسع هم ولها من شاة اي وابل مئنة وابل يوسف هم قوله عليه الصلوة والسلام في خمس من
 ابل السائمة شاة وليس في الزيادة شاة حتى تبلغ عشرة اشياء اي قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في حديث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا لصدقة وكان فيه في خمس من الابل شاة اخبرني ابو داود والترمذي وابن
 ولقد تقدم في كتابنا من عند البخاري في خمس ذوات شاة قوله وليس في الزيادة شاة حتى تبلغ عشرة ليس من الحديث المذكور انما
 روى عنه ابو عبد الله القاسم بن سلام حدثنا زيد بن ارون عن جبيب بن جبيب عن عمرو بن حزم عن محمد بن عبد الله
 الانصاري ان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب عمر بن الخطاب في الصدقات ان الابل اذا زادت على عشرة من وابل ليس
 فيما دون العشرين شاة يعني حتى تبلغ اثنين واثنتي عشرة شاة في كل نصاب من شاة لم يثبت بها من الحديث المذكور ولا
 من غيره وهذا انما ذكره جلال الدين في تحريم بعض موضعهم ففي الوجوب من العفو من شاة اي ففي النبي صلى الله عليه وسلم
 وجوب الزكاة من العفو هو الرفض وفي الذخيرة الرفض لاشي فيه وذكره في الطبراني لملك الشاة في تعلق الزكاة بغير
 قولان والاصح عن الشافعية والمالكية تعلقا بالنصاب دون الرفض وهذا نص في القديم واكثر كتبه الجديده وقال ابو علي
 في كتبه الجديده يتفق بالجمع قال في معنى النصاب يتعلق بالنصاب ون الرفض عند اصحابنا لان العفو تبع للنصاب فيملك
 اوله الى قوله لان العفو لا يملك بالنصاب ومع ذلك الاصل هو النصاب فيعرف المالك الى التسع من الزكاة ثم كالتبع
 في كل الزكاة من شاة وان الملك من اذ لا يعرف الى البيع ثم الى راس المال وجب الشاة كون النصاب مال المضاربة اصلين
 دون الزكاة فيعرف المالك الى التتابع اولى هم ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله من شاة اي ويكون النصاب مالا
 هو لوقوعه في ملك المالك بعد العفو النصاب لا يحد في المالك الى الذي يليه الى ان ينتهي من شاة اي النصاب لاول ذمة انما
 كغيره من ملك النصاب من الابل فما ل عليها احوال فملك منها ربع شاة عند ابى حنيفة وابل يوسف ولها من المالك الى الاربع
 الوقوف عند محمد وزفر بن يحيى تسع الشاة الواجبة ويسقط اربعة التساع ما وكذا فرضت الشافعية والمالكية وانما بل
 في كتبهم في تفصيل عند محمد فانما تملك خمس فعند ما يسقط خمس شاة وعند محمد وزفر تسقط خمسة تساع شاة ولو مال على غيره
 شاة فملك منها ريعون شاة عند ابى حنيفة وابل يوسف وعند محمد وزفر ربع شاة عند ابى حنيفة وابل يوسف وعند محمد
 منها ثلاثون شاة عند ابى حنيفة وابل يوسف كان احوال على باقي وعند محمد وزفر ربع شاة ويسقط ثلثا ابل

ولو كانت مائة واحدة وعشرون شاة فملكك الاربعون تجب شاة عند ابى حنيفة والى يوسف ويعرف المالك الى انصاب
 الاخير ثم ونظم الى ان ينتهي الى النصاب الاول كذا ذكره محمد بن جرير رحمه الله ولم يذكر قول نفسه ولا قول زرارة قائل ان
 اربعين جزا من مائة واحدة وعشرون جزا من شاة فيذكر ابو يوسف قول نفسه في الامالي مثل قول محمد بن جرير في شاة
 من ذكر قول ابى يوسف مع قول ابى حنيفة في هذه المسئلة كما ذكره في اجماع والاول اصح واليطال كثره والقاضي ابو حامد
 هم ان الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه تابع شئ ان كان الاصل في وجوب الزكاة هو النصاب الاول وليس له العمل بالزيادة
 عن نصب كثيرة وفي ملكه نصاب احد جاز فثبت ان النصاب الاول هو الاصل فيصرف المالك الى التابع هم وعند ابى يوسف
 يصرف الى العفو ولا ثم الى النصاب شاة كما شئ اى فيما غنم يعرف الى النصب من حيث الشيوع اما العفو الى النصاب لا فلهما
 الواجب من السقوط واما الصرف الى النصب شاة لان الملك سبب ليس في صرف المالك الى البعض صيانة الواجب بل ان من
 خمسة وثلاثين من الابل حال عليها احوال فملك منها خمسة عشر فعند ابى حنيفة رضى الله عنه في الباقي اربع شاة ومن ملك
 مائة كان لم يكتف عن ابى يوسف رحمه الله في الباقي اربعة اخماس من بنة فحاض وعند محمد رحمه الله في الباقي اربعة اسباع ابنة
 مخاض لشيوع الواجب في الكل هم واذا اخذوا خرواج شئ هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام العدل بحيث
 يستحلون قتل غير العادل والتباويل القرآن ودواؤا ذلك قالوا من اذن بمنيعة او كبيرة فقد كفر بالله عند رجل
 قتله الا ان يتوب ومتسكون بظاهر قوله نعم ومن يعص الله ورسوله فان له اجره منهم خالد فيها الآية كذا في الفوائد الغريبة
 هم وصدة السواكم شئ اى واخذوا زكاة السواكم من الابل والبقر والغنم هم لا يثنى عليهم شئ اى لا يؤخذ منهم
 ثانيا هم لان الامام لم يحبسهم شئ لاننا توخذ باعتبار اعماقهم ولذا قال عمر بن الخطاب اى ان كنت لا تجرم فلا يحبسهم فقد نصيب الامام
 حيث لم يحبسهم من اهل البنى فلا تؤخذ منهم ثانيا هم واجباية باعماية شئ اى جباية السعاة بسبب حمايتهم اى خففتهم بجباية
 من جى المال اى جمعه ومنه سميت جباية الاوقات ونه الذي ذكره في حق اصحاب السواكم وما لا تاجر اذ امر على عاشقين اهل البنى
 ففسره ثم مر على عاشق اهل العدل يعيش ثانيا لان صاحب المال هو الذي عرض له عليه فلما يقدرهم واقتوا شئ على من يوجب
 واصلا فتيوا من الافتار استغلت الضمة على الياق فقلت الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فالتمس ساكنان الياق والواو
 فحذفت الياق لانه الواو على الجمع والعنى المفتى يقول لهم هم بان يعبدوا شئ كلمة ان مصدرية اى ما عادت تمام فبهم
 ويبنى الله عز وجل لا ثم لا يصرفونها مصارف الصدقات هم دون اخراج شئ يعنى لا يفتون باعادة اخراج هم لانهم
 شئ اى لان اخراجهم مصارف اخراج كونهم مقاتلة شئ لانهم يقاتلون اهل الحرب هم والزكاة معروفة القدر
 شئ هذا كانه جواب من سأل مقدار تقديره ان يقال ما معنى تعين لهم باعادة الزكاة دون المفتى فاجاب بقوله واكثر زكاة

كان الاصل
 هو النصاب الاول
 وما زاد عليه
 تابع وعند ابى
 يعنى الى العفو
 او لا ثم الى النصاب
 شاة واذ النصاب
 الخرواج الخراج
 وصدق تعالى
 لا يثنى عليهم
 لان الامام
 لم يحبسهم
 والحجاية بالحماية
 وافقوا بان
 يعبدوها
 دون الخراج
 فيعلمونهم بربهم
 لانهم مصارف الخراج
 لكونهم مقاتلة
 والزكاة
 مصروفة القدر

فلا يصح فريضة
اليهم وقيل
اذ انوى اذ لم
التصد عليهم
سقط عنه
وكن ما دفع
الى كل جائز
لا نفهم بما عليهم
من التبعات
فقرء ولاول
احول وليس
على الضم
من بني تغلب
في سائمته
على وعلى المرأة
ما على الرجل منهم
لا ان السلم قد
حري على
سقف ما يؤخذ
من المسلمين
ويؤخذ من سائر
المسلمين
جسما فمهم

عنهما الفقهاء هم والايه فريضة اليهم ش اي الى الفقهاء هم وقيل ش قالوا الفقهاء بوجعهم فانه يقول هم اذ انوى
بالدفع التصديق عليهم سقطت عنه ش اي سقطت الزكاة عن الدافع هم وكذا الدفع ش اي وكذا الكوفي دفع الزكاة
السقوط هم الى كل جائز ش اي ظالم من الملوك واصحاب الشوكه هم لانهم بما عليهم من التبعات ش اي الظالم الحقوقي
التي عليهم كالديون والغصب نحو باجمع تبعه بفتح التاء وكسر الباء فقار لان ما في ايديهم سوال الناس ليردوا ما عليهم
الى اربابهم بقي في يد سيم شني فم بمنزلة الفقر حتى قال محمد بن سلمة يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن يوسف
من امان وال فرسان وكان امير الحج وجبت عليه كفارة يمين فسال الفقهاء عما يكفر به فافقهوا بالصيام ثلاثة ايام
هو الاول احوط ش اي القول الاول وهو اعادة الصدقة دون اخراج هو الاحوط لما ان فيه خروج عن العدة بيقين
وكذلك كلما يؤخذ من تجليات اذ انوى عند الدفع من عشرة وركوته جاز وفي اجماع الضمير لقاضي خان كذا سلطان
اذا اصادر جلا واخذ منه اموالا فزوى صاحب المال الزكاة وعند الدفع سقطت عنه الزكاة وكذا اذا وصى بثلاث ماله
لفقره ارفع للسلطان الظالم جاز وقال الشيبه بن ابي صدقات الاموال ظاهرة واما اذا اصادره السلطان وفزى
هو الزكاة اليه فعلى قول طائفة يجوز الصريح انه لا يجوز لانه ليس للطالب خذ زكاة الاموال الباطنة هم وليس على الصحر
من بني تغلب في سائمته شني قيد بقولني سائمته لان العشر يؤخذ منهم مضاعفا وتغلب بفتح التاء المثناة من فوق
وسكون الفين المعجمة وكسر اللام وبني تغلب قوم من الفساري العرب بعرب لروم قلما اراد عمر بنان يؤخذ عليهم الجزية
قالوا نحن من العرب بانف اذ الجزية فان وطفت علينا الجزية يحقنا باعدك من الروم وان رأت ان تاخذها بما يؤخذ
بعضكم من بعض ففقه علينا فشا وعمر بنى الله تعالى عنه الصحابة وكان الذي بينه وبينهم كروم تغلبى فقال يا ايها الرجل
صالحهم فصالحهم عمر بن علي ذلك قال هذه جزية فسموها باسميتهم فوقع الصلح على ضعف ما يؤخذ من المسلمين لم يتغير هذا العلم
بعده عثمان رفر فلهزم اول الامة واخرهم وقال محمد بن النواذر وكان صلح صيفنا ولكن بابه كالا لاجماع وبقول الرسول الله
صلى الله عليه وسلم الا ان ملكا ينطق على لسان عمر بن وقال عليه الصلوة والسلام ابن ماذر الحق يدور ثم ان الصبي تغلب
اذا كانت له سائمته من ابل والبقر والغنم لا يجب عليه فيها شئ لانها من جمل العبد على ان يضعف عليهم ما يؤخذ من المسلمين والصبيان
من المسلمين لا تؤخذ منهم زكاة فذلك لا يؤخذ من صبيانهم هم وعلى المرأة ما على الرجل منهم ش اي يجب على المرأة من الزكاة
بالضعف بما على الرجل منهم هم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين يؤخذ من مسلمة المسلمين دون صبيانهم ش
ورد في الحسن عن ابي منقذ رضى الله عنه انه لا يؤخذ من نسائهم وبه قال الشافعي رحمه الله ورواه قول الشافعي ايضا
وقال الاخرى وهو الاتيسر نه بديل الجزية ولا جزية على النساء وقال ابو بكر الرازي لا ينفذ عن مالك فيهم شني ويجب العشر من اموالهم

على مبيئتهم لانه مؤنة هم وان ملك بعد وجوب زكاة سقطت الزكاة شئ وبه قال الثوري وابو ثور وداود واحمد
في رواية اذ لم يمتنعها هم وقال الشافعي يضمن اذا ملك بعد تمكن من الاداء لان الواجب في الزمة فصار كصدقة الفطر
شئ لانه اذا تمكن بقرار الوجوب عليه فاذا تلف فقد عجز عن الاداء فيكون عليه في الاداء وصدقة الفطرهم ولا يخفى
بعد الطلب شئ لانه مطالب عام فصار كالاستهلاك شئ لانه لما كان مملوكا ومنه تسلك به كما لو كان حرا ولنا ان الواجب شئ
اي الواجب عليه في الزكاة هم جزر من النصاب شئ اي المتعلق بالوجوب بين يدي الزكاة بالزكاة ونحوها على ان الزكاة
تجب في العين وفي الذمة فعندنا تجب في العين وهو المشهور من وجوبها في العين فلو لم تكن في قول اخر في الذمة والعين
مرتبة بها هم تحقيقا للتيسير شئ اي لاجل التيسير ان يكون الواجب من غير النصاب ذالا انسان انما يحتاج اليه عليه
وهو قادر على اداء الزكاة عن النصاب عن مال مطلق يجوز ان لا يكون في ذلك سببا لربا لموشى فانهم يسكنون
في المفاد ولا يقدرون على تحصيل الذمة بغيرهم عن البلاد وتزودهم من الاسواق اذا كان الواجب جزرا من النصاب
بهلاك النصاب لغوات الجزار لغوات العمل هم فيسقط بهلاك محل شئ لان المأمور به خراج الجزار فلا يتصور بدون عمله
وهو النصاب هم كدفع العبد الجاسية بالجناية يسقط بهلاك شئ هذا تمديد لسقوط الحق بعد فوات محله كما اذا جنى
عبد جناية فقد دفعه مولاه فمات العبد يستحق دلي الجناية لموت العبد لغوات محله وكذا العبد المملوك اذا جنى الشغل الذي
فيه الشفعة اذا صار له الحق في الشفعة وثبتت الشفعة عندنا لا يجوز المأمور به على الاداء ولكن لغوات العمل الذي منيف اليه
فلا يتقي بدونه فلا يضمن هم والمستحق فقير شئ هذا جواب عن قول الشافعي رضى الله عنه ولا منع بعد الطلب يعني الزكاة
فقير لانه من المصارف لكنه هو الفقير الذي هم بعينه المالك شئ للدفع يعني ليس المستحق كل فقير وانما تعيين تعيين المالك
هم ولم يحقق من الطلب شئ اي من الفقير الذي بعينه ولم يكن لهلاك بعد طلب المستحق فلا يكون تقديرا فلا يضمن بخلاف اذ
استهلكه لانه دخل في ضمانه فصار ديناني ذمته فلا يسهط هم وبعد طلب الساعي قيل يضمن شئ يعني اذا ملك النصاب بعد
طلب الساعي قيل يضمن الزكاة والقائل به هو الشيخ ابو الحسن الكرخي لانه امانة عنده وقد ملك بعد طلب من يملك المطالبة بضمير
كما اذا اطلب صاحب لوديفة لوديفة فنفعا الموضع امكان الاداء هم وقيل لا يضمن شئ القائل بعدم ضمان البوطان والدار
وابو سهل الزجاجي وفي المبسوط مشائخنا يقولون لا يضمن وهو الاصح وفي المفيد والمزني وهو الصحيح وفي البدائع ومشائخنا
قالوا لا يضمن وهو الاصح وجه عدم ضمانه هو قوله هم لانه امانة التقويت شئ لان المالك كان خيرا في اعطاء العين او قيمتها
فان لم يوفّر الدرع لتحقيق الغرض وفي المبسوط اذا جيس ساعته بعد ما وجبت الزكاة حتى ماتت لم يضمنها وليس له بدله
ان يضمنها العلف في المارقان ذلك استهلاك وبه يصير ضمانا انما مراده ان يضمنه البودي من محل آخر لانه مخير بين الاداء بين

وان ملك لئلا بعد
وجوب الزكاة سقطت
الزكاة وقال الثوري
ولا يضمن اذا ملك
بعد تمكن من الاداء
لان الواجب
في الذمة فصار
كصدقة الفطر
ولانه متعه بعد
الطلب فصار
كالاستهلاك
ولنا ان الواجب
جزر من النصاب
تحقيقا للتيسير
فيسقط بهلاك
محله كدفع العبد
الجاني بالجناية
يسقط بهلاك
والمستحق فقير
المالك ولم يحقق
منه الطلب بعد
طلب الساعي وقيل
لا يضمن لان

وفي الاستهلاك
 وحيد النعم
 في هلاك
 البعض سقط
 بقدر اعتبار
 بالكل وان قد
 الزكاة على المحل
 وهو مال
 للنصاب
 جاز لانه
 ادى بعد
 سبب الوجوب
 فيجوز كما اذا
 كفر بعد المحرم
 ومنه
 حنك
 ماله

او من غير ان يلاصقها منها هم وفي الاستهلاك فجد القديش
 اراوان فيما شبه الملاك على الاستهلاك غير صحيح لانه في الاستهلاك متعلق بملك
 هم البعض بقدره في ملك في ملك بعض النصاب اي بقدره في ملكه
 اعتبار المالك بجزءه اراوانه اذا ملك كل النصاب في ملكه فكل لو جوب فذلك ان
 بعض لو جوب اعتبار البعض في كل ولو زال النصاب بغير عوض كالمسبة او جوب ليس
 واخرج ونحو اصداره استا بقى البعض في يده اراوانه لو رجع في المسبة بقضائه
 ولو اشترى بالمال المحول عبد للمخدومة ثم رده بالعيب فبقضائه
 على المحول وهو مال للنصاب جاز في بان قدم المالك الزكاة قبل حوالان
 هم لانه ادى بعد سبب لوجوب فيجوز في سبب لوجوب هذا النصاب لانه في يوجبه
 واحمد واسحق والوثور وهو قول الحسن البصري والتميمي والنزهري والثوري
 وبمسند بن يحيى كما اذا كفر بعد ايج ش عن الموت لوجوب السبب هو ايج
 على حوالان يحول خلاف المالك فان عنده لا يجوز ربه قال ربيعة
 واحسن البصري وعند المالكية قول آخر وهو التعجيل قبل الستة فمع
 ابن القاسم شبر وقيل ثمانية عشر يوما لان الاداء استقاط الوجوب
 ولهذا استدلل الشرح لاحصا بنا فقال الا ترى لنا ما روى الشيخ ابو
 من العامل زكاة عاين وقال المسكاك ولنا ما روى انه عليه الصلوة والسلام
 وابو داود عن علي بن رفران العباس عن سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 في ذلك قال السفناني ولنا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانه حال الاحاديث على القديش ولم يذكر شيئا غير ذلك اما الكاكي فانه
 اما لفظ الترمذي فانه قال حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن قال
 عن الحكم بن عيينة عن عبيد بن عدي عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في ذلك روى ايضا باسناد آخر عن علي بن رفران العباس عن سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 الى داود بن مكي فلهذا الترمذي واما الذي ذكره السفناني فاخرجه البزار والطبراني في الكبير
 عن عبد الله بن مسعود

ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل من العباس صدقة سنتين وفي اسناد محمد بن ذكوان ضعيفة البخاري في النساء والذرية وقوله من
 خبان قال السفناني عندنا يجوز التعجيل ولكن بين الاداء وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو ان في المعجل يشترط ان لا ينقص
 النصاب في الحول وفي الاداء في آخر الحول لا يشترط بيان انه اذا عمل شاة من اربعين فحال عليها اربع وعنده سنة
 وثلاثون فلزكاة عليه حتى انه اذا كان حرم للفقر وقعت نقلا وان كانت قائمة في يد الامام اخذ بالساعي وان يعمل الام
 ضمنها واما اذا كان دك في آخر الحول فمقتضى الزكاة وان ينقص النصاب دانه وفي الايضاح لو نقص النصاب في آخر الحول فلعل المال
 ان ياخذ من الساعي ان كان قائما وكذا ان باء الساعي ان كان قائما وان اراد الى الفقير يقع نقلا وكذا في الزيادة في الزيادة في الزيادة
 للفقر اثم لم يصدق بتمهيد ورد عليه الثمن لو دفعه الامام الى فقير فليس قبل الحول او مات او ارتد جاز عن الزكاة وقال الشافعي ربا
 واحمد يسترجع ما دى من الساعي ان كان باقيا وان كان بالكا الطال بقيمة ولو دفعه الساعي الى الفقير استرجع من الفقير ان كان
 باقيا وان كان بالكالزم الساعي قيمة يوم الدفع في اقله لو جيب هو قول احمد وفي وجه الزكاة قيمة يوم العمل الزكاة بنفسه
 فقير في الفقير او ارتد لم يقبل تمام الحول لم يجر عن الزكاة ويسترجع ما دفعه اليه لو استرجع من الفقير من جهة الزكاة قبل الحول يسترجع
 وان استغنى قبل من جهة الزكاة لا يسترجع كذا في اقلية وفي الزيادة لو كان عنده درهم ودنانير وعروض فعمل زكاة جبرها في
 جاز التعجيل عن الباقي لان الجميع جنس واحد وانما يكمل نصابا لهما بالآخر واما في السوء ثم المخلقة لا يقع عن الآخر وعن ابي يوسف
 جاز تعجيل العشر بعد الزكاة وبه قول علي بن ابي هريرة من صاحب شافعي وعنده محمد لا يجوز حتى يثبت ثم ويجوز التعجيل اكثر من شاة
 وبما قال الشافعي منى الله عن في وجه في وجه لا يجوز قال صاحب الوجيز والوجه الاول اصح هو لوجود السبب في وجهه ونصاب قال احمد
 لا يجوز اكثر من سنتين في السنتين عند او متين ثم ويجوز شاة التعجيل ثم السبب في سنتين وهو جمع نصاب يعني او عمل عن سنتين
 يجوز عندنا هم اذا كان في مكانه باجا فخلها فان شاة وفي حال الشاة ثم يجوز ان لا يجوز التعجيل الا من نصاب المبرور وفي ملكه
 اذا كان الخمس من قبل فعمل اربع شاة ثم الحول وفي ملكه عشر شاة نصابا ثم تعجيل عن الفل عند زفر حله الله لا يجوز الا من
 زكاة الخمس لا يعمل باليسف ملكه لا يجوز هم لان السفناني ولولا اصل في السبب والزم عليه باع شاة في النصاب ولو لم يكن كالم
 حكم المتبوع ان الاداء بعد تعجيله جاز كما لو كان السارق او اصابه غنائم الرطل اذا حصل في او او جاز لوجود سبب لوجوب
 باب حكم زكاة المال شاة اي في باب في حكم زكاة المال لما فرغ من الكلام على زكاة المشاة شاة في بيان زكاة المال لانه نوع من انواع
 كتاب زكاة وكتاب جميع الايات اراها المال التجارة كالنقد من عروض التجارة وعقار التجارة وغيره من اموال التجار وان كان
 اسم المال مثل السوء وغيره قد روى عن محمد بن عبد الله ان المال كلها في ملك الانسان من درهم او ذرية او ذهب وفضة او خط او حجر
 او حيوان او ثياب وصلاح او غير ذلك من الثور في المال النصاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يباد بهنم كذا في موهزي واصل في موهزي

ويجوز التعجيل اكثر من شاة
 من سنة لوجوب
 ويجوز النصاب ان
 في نذره
 نصاب
 واحد
 حله
 لوجوبه
 لوجوبه
 الاول هو الاول
 في السبب
 والزايد
 عليه
 نصابه
 والله اعلم
 باب
 زكاة المال

فصل
في الفضة
يسرميا
 دون مائتي
 درهم صدقة
 لقوله
 عليه السلام
 ليس فيما
 دون خمس
 اواق صدقة
 ولاوقية
 من بعون ورجا
 ما اذا كانت
 مائتين جمال
 عليها الخول
 فيم الخمسة درهم
 لان عليه السلام
 كتب الى معاوية
 ان خذ من كل
 ما عني درهم
 خمسة درهم
 ومن كل مائة
 شقلا من ذهب
 شقلا

الاجرة المتعاقبة بالجمع في ضرب عدد في شل كما التسمية مفرقة الثلاثة في الثلاثة وهم يسمون الثلاثة شيارا اذا كان مجبولا وهو البيت
 يسمون الثلاثة ضلعاء التسعة مبعاد سائر اقسام يسمون الثلاثة ضربا التسعة مبعودا وفي المغرب الجبال العين المفروب وغيره من الذهب
 والفضة سوى الموهو والصفو والبقيار والهامت مثله وذكره في الاجوف الواوي قال باليهول مياال وتقول بمعنى اذا صار المال
 ويقول بمول الشيء اذا اتخذ الاوسنة لنفسه قلت المال عبارة عما يتمول بيطلق على القليل والكثير حتى لو اقر رجل قال فلان
 مال يقبل قوله القليل والكثير قال صاحب الهداية لا يصدق في اقل من درهم لان درهم من المال الكسوف يطلق عليه السلام عادة يجمع على اموال
فصل في الفضة ش اي هذا الفصل في بيان احكام الفضة في باب الزكوة وقدم فعملها لانها اكثر من الذهب اروج واكثر
 لغزار الا ترى ان المهر والفضا ايجزته والسرقة التي يتدبى الامم وضعها متبادون الذهب الفضة تتناول المفروب وغيره
 ليس فيما دون مائتي درهم صدقة ش اي زكوة هم لقوله عليه الصلوة والسلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة ش اي
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه البخاري ومسلم من حديث ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس
 فيما دون خمسة اواق صدقة ولا فيما دون خمسة زرو وصدقة ولا فيما دون خمس اواق صدقة والا واتي جميع اوقية هم والا واتي
 اربعون درهما ش الاوقية بعزم المزة وتشديد الياار وجمعها اواق بتشديد الياار وتخفيفها او يمكن الحكماني ان يقال الاوقية وقبح
 على وقايا كركية وركايا وكر غير واحد ان يقال وقية بفتح الواو وزن الاوقية افعوله من اوقاية لانها تقي صاحبها من الفقر
 وقيل هي فيل من الاواق لفعل ووزن الجمع بالتشديد فاعل كالاسناجي والاضحية وفي التعريف افاعل وفي الاخير للمالكية
 كانت الاوقية في زمنه صلى الله عليه وسلم اربعين درهما والنواة خمسة دراهم والتقص الفضة درهم بفتح الفاء وكسرها
 والاول المشهور ويقال درهمها حكا ابو عمرو والزيادة في شدة وقال جال الدين المخرج قوله في الكتاب
 والاوقية اربعون درهما يحتمل ان يكون من تمام الحديث ويحتمل ان يكون من كلام المصنف فان كان من
 تمام الحديث فشاهد ما اخرجه الدارقطني في سنة عن يحيى بن يزيد بن يسار بن يزيد بن ابي شيبة عن ابي الزبير بن جابر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكوة في شيء من الفضة حتى تبلغ خمس اواق والاوقية اربعون درهما
 انتهى قلت خيال كونه من الرسول بعينه الحديث ضعيف فان يحيى بن يزيد بن يسار بن يزيد بن ابي شيبة عن ابي الزبير بن جابر
 هم ما تاتي درهم وصال عليها الخول فمما خمسة دراهم لان عليه الصلوة والسلام كتب لي ساذن بن جيل رضي الله عنه ان خذ من كل مائتي
 درهم خمسة درهم ومن كل مائة شقلا من ذهب نصف شقال ش اي لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لي ساذن بن جيل فمما
 حين وجهه الى اليمن ان خذاه روى الدارقطني باسناده الى محمد بن عبد الله بن جش عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر معاوية بن
 جيل رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن ان ياخذ من كل اربعين دراهم دينار ومن كل مائتي درهم خمسة دراهم الحديث وهو

فيكون فيما درهم
شعير كل أربعين
درهم وهذا حديث حنفية
وقالها إذا على المائتين
فركتة بحسابها هو
قول الشافعي لا لقوله
عليه السلام في حديث
علي بن رضاء ما زاد على
المائتين بحسابه
وكان الزكاة وجبت
شكر النعمة المال
ولشرائط النصاب
في الابتداء لتحقيق
الغنا وهو النصاب
في السوائف فخره من
التشخيص بحقيقة
قوله عليه السلام
في حديث معاذ بن
أنس لا تأخذ من الكسوة
شيئا

فيكون فيما درهم شئ أي ولا شئ بواجب في الزيادة على المائتين حتى تبلغ الزيادة أربعون درهمًا فيكون فيما درهم واحد
مشم في كل أربعين درهمًا درهم شئ أي شئ يجب في كل أربعين درهمًا التي تزيد على المائتين درهمًا وهذا شئ أي هذا الدرهم
عن أبي خنيفة شئ وبه قال الحسن البصري رحمه الله ومكحول وعطاء وطاوس في رواية وعمر بن دينار والزهرى والاوزاعي
والشعبي وسعيد بن المسيب ومحمد بن عيسى بن الخطاب وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم وأرواه عنها الحسن البصري هم وقال صاحبها
شئ أي صاحبها أبي خنيفة وبها أبو يوسف ومحمد بنهما الدرهم ما زاد على المائتين فركتة بحسابها شئ أي بحساب ما زاد وفي بعض
بحسابها وكتب بعضهم بحسبه أي بحساب المائتين حتى إذا كانت الزيادة درهماً يجب جزء من أربعين جزء من ثم
ويقول ما قال مالك والشافعي وأحمد والنعني وداود وهو قول علي وابن عمر رضي الله عنهم وقال طاوس إذا زادت الدرهم
على المائتين لا يجب شئ حتى تبلغ أربعين ففيها عشرة دراهم وفي ثمانية عشر عشر درهمًا وهو قول الشافعي شئ أي قول
صاحب أبي خنيفة قول الشافعي كما ذكرناه لقوله عليه الصلوة والسلام شئ أي نقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه على
وما زاد على المائتين بحسابها شئ وقال الأتراسي حديثه على نماز وحساب ذلك وتبعه الأكل في هذا القدر قلت هذا الحديث
رواه أبو داود وعن ابن دريب خبرني جبريل بن حازم وشخص آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كان لك مائة درهم وطال عليه الحمل فبقيت خمسة دراهم الحديث وفي آخره نماز وحساب
ذلك قال ولا أوري على يقول فحساب ذلك ما رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو داود ورواه شعبة وسفيان
غيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي ولم يرفعه هم ولأن الزكاة وجبت شكر النعمة المال شئ والكل نعمة فجب فيه الزكاة
هم واشترط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنا من هذا جواب من قال النصاب يشترط في الابتداء فكذا هذا النصاب الأول
فاجاب بقوله فاشترط النصاب في الابتداء لتحقيق الغناهم ليعيه الكفاف به لا لما غناهم وبعد النصاب في السوائف فخره من التشخيص
شئ هذا جواب من قال لو كان اشتراطه كذلك لما شرطه كذا في السوائف في المائتين كما شرطه في الابتداء فاجاب بقوله وبعد
النصاب أي واشترط النصاب بنصاب الأول في السوائف لاجل التحريم من التشخيص لأن فيه ضرر الشركة على المالك هم
ولا في مئنة خمسة الله قوله عليه الصلوة والسلام شئ أي قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ بن أنس لا تأخذ من
شيئا شئ قال الأتراسي رواه أبو بكر الرازي في شرحه مختصر الطحاوي مسندًا إلى معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمره حين وجه إلى اليمن أن لا يأخذ من الكسوة شيئًا وذكره الأكل في شرحه والكل كذا قلت هو الذي رواه
الدارقطني في سننه من طريق ابن إسحاق عن المنهال بن الجراح عن عيسى بن أبي نجيح عن عباد بن قيس عن معاذ
بن جبل رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره حين وجه إلى اليمن أن لا يأخذ من الكسوة شيئًا الحديث

وهو ضعيف قال الدارقطني السهال بن الجراح موالو العطر لم يترك الحديث وعيادة بن تيس لم يسجد من سافو وقال جابر بن
كان يكتب وقال عبد الحق في احكامه كذاب وقال ابن ابي حاتم سالت ابي عنه فقال لم يترك الحديث اذا لم يكتب حديثه وقال
ابو محمد الدارمي في مسنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب مع عمرو بن حزم الى شرجيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال
ان في كل جنس اوراق من الورق خمسة دراهم فما زاد فمضى كل اربعين درهم وهاورهم وكلال بنعيم الكاف ونخيف اللام وقال
الاكل معنى الحديث لا تأخذ من اشئ الذي يكون المأخوذ منه كسورافسها كسور باعتبار ما يجب فيه قاتلته عن شيخه الكاكي و
قال الكاكي وقيل من فيه زائدة وفيه نوع تاملهم وقوله في حديث عمرو بن حزم ليس فيما دون الاربعين صدقة شئ
اي وقول النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث قد مر في باب صدقة السواكهم ولان الحرج مدفوع شئ شرجيا كباب
فيما زاد على المائتين شئ الى الاربعين هم وفي ايجاب الكسور ذلك شئ اي الحرج هم لتعذر الوقوف شئ عليه في بعض
لفظ عليه موجودا في الكسور الا ترى ان من كان له ما تدورهم وسبعة دراهم يجب عليه في السنة الاولى خمسة دراهم
وسبعة اجزاء من اربعين درهم على قولهما وفي السنة الثانية يجب خمسة دراهم وجزء واحد من اربعين جزء من درهم صحيح
وجزء آخر من اربعين جزء من ثمانية وثلاثين جزء من اربعين جزء من درهم وهذا لا يفهمه كثير من الفقهاء فكيف بالغا
الذي لا خبرة له اصلا كذا ذكره الترازى وقد اخذ من بسوط الى اليسم والمعتبر في الدراهم شئ التي تحسج
في الزكوة هم وزن سبعة مثاقيل شش وقد مضى بقوله هم وهو ان يكون عشرة مثاقيل اي من الدراهم هم وزن
سبعة مثاقيل شش والمثاقيل جمع مثقال قال ابن الاثير المثقال في الاسل مقدار من الوزن اي شئ كان من قليل او
كثير والناس يطلقونه في العرف على الدينار خاصة وليس كذلك وقال الجوهري والمثقال واحد مثاقيل الذهب قيل
عشرون قيراطا من الذهب هو مثقال وهو الدينار الواحد والدينار الواحد ستة ومانق والمانق جمع ومانق ومانق
كسر النون ونحتها وهو قيراطان قاله في المعرب وفيه ايضا ان اول من احدث الدنانق الجاهل وقال ابو عبيد الله
سدس درهم فقلت ذلك بنو امية فاجتفت الامة عليه والقيراط نصف ومانق قاله الجوهري وقال سراج الدين ابو الطاهر
بن عبد الله الرشيد السجواني في تصنيفه في قسمة الشركان فقال اعلم ان الدينار ستة ومانق والمانق اربع ميسجات
والطسوج جتان والجمعة شعيراتان واشيرة ستة خراول والحزول شئ عشرة فلسا والفلس ست قبيلات والقبيلة ست شعيرات
والشيرة ثمان قطيرات والقطيرة ثمان عشرة ذرة وذكر فيها الدينار بحباب اهل الحجاز عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات والدينار
عندهم طسوجا وخمسة وفي المناق الدينار ثمانية شعيرات عند اهل الحجاز وعند اهل سمرقند ستة وستون شعيرة والقيراط خمس
شعيرات وهو طسوجان والطنسوج جتان والجمعة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والدرهم

وقوله في

حد شعيرة

بن حزم

فيما دون

الاربعين

صدقة

وكان الحرج

مدفوع

لجواب الكسور

ذلك لفظ

الوقوف والغبة

في المطهرهم

وزن سبعة

وهو ان

سكون

العشرة

منها وزن

سبعة

مثاقيل

بن لك سحرى التقى
في ديوانه
واستقر له عليه
واذا كان الغالب
على الورق الفضة
فهو في حكم الفضة
واذا كان الغالب
عليها الفضة
فهو في حكم الفضة
يعتبر ان تبلغ قيمته
نصاب لان الدرهم
لا تخلو عن قليل
غش لا ينفك القطع
الابيه وتخلو عن
ركبة في جعلنا الغلبة
فاصلة وهو ان يرد
على النصف
لمتبالا الحقيقة
وسنذكر

سبعة اشبار للمقال فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون جبة ومستمدة اشبارية وعشرة عشر حبة وهو درهم الزكاة قال
عياض وزعم بعضهم ان الدرهم لم يكن معلومة الى زمن عبد الملك بن مروان وانه جمعها باوى العلماء وجعل كل عشرة دراهم
سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة وواثنى وهذا لا يصح ولا يجوز ان يكون الدرهم مجبولة والا فقيمة مجبولة وهو يجب ان يكون
في اعدادهما وتقع بهما البياعات والا فلكونه كما ثبت في الاماوات الصحيفة قال النووي حرم الله درهم الصواب الذي يجب ان يكون
وهما كانت مجموعا من ضرب فارس والروم وصنار او كبار او قطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة وبهذه مضروبة فمجموعا
اصغرا واكبرا فغيره على وزنهم وتغير المثال في الجاهلية ولا في الاسلام واجمع اهل العصر الاول فمن بعدهم
الى يومنا هذا عليه وقيل اول من ضربها عبد الملك بن مروان بالعراق في سنة اربع وسبعين حكاه سعيد بن اسبثم
بضربها في النواحي سنة ست وسبعين وقيل اول من ضربها سعد بن الزبير بمرافية بمدة من الزبير سنة سبعين على
ضرب الكاسرة ثم غيرا الحجاج وقيل اول من ضرب الدرهم والدنانير آدم عليه الصلوة والسلام وقال اولادى
هذه فخرجوا بحجم الابها وبقدر الكلام فيه ايضا في هذا الفصل هم بذلك جزى التقدير يش اى بالمذكور وهو قوله والمعتبر
الى آخره هم في ديوان عمر بنى الدعة ش الديوان اى البحرية التي كانت فيها يتلقى بالمرسلين وهي قطع من
التمليس المجبولة من وزن الثوب اذ اجبها ويروى ان عمر بنى الدعة اول من دون الدراون اى ثوب اجزا
للدعة والتمناته هم واثقوا امر عليه ش اى على الذي قدره عمر بنى الدعة هم واذا كان الغالب على الورق فضة
ش الورق فيخرج الواو وكسرا هو المضروب من الفضة وقسما الدراو كذا الورقة بكسر الراء ونحو القاف لفضة وقيل
الورق الدرهم فاسته ونقل صاحب البيان من الشافية ان الرتبة هى الذهب والفضة قال النووي رحمه الله هو غلط فاش
وفي الذخيرة لاقى الرقة الدرهم المعكوك ولا يقال غيرا بالورق المعكوك وغيره وقيل هما المعكوك وفي النافع لفضة ثانيا
الغوب وغيره والرقة تختص بالمضروب هم فهو في حكم الفضة ش لان النش اذا كان قليلا لا يعتبر به لان الفضة لا تطلع
الما يقبل النش فخل القليل غفوا وول الكثير فاعمل منها بالغايبه فايها كان اغلب يعتبر به واذا كان الغالب النش فهو في
حكم العروض ش جج عرض نقيع العين وسكون الراء وهو ليس بنقد وقيل هو الناع هم يعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا
حتى تجب فيها الزكاة هم لان الدرهم لا يكون قليل غش لانما ش اى لان النقص لا تطلع ش اى لا تطاوع نصيب
والتمين لاجل تناسها في العمل والصياغة هم الاب ش اى بالنش اليسير وتكون الكثير فنجبت الغلبة فاصولها
بين القليل والكثير هم وهو ش اى الكثير ان يزيد على النصف اعتبار الحقيقة ش اى حقيقة الامر بين القليل والكثير
لانها لا تحقان الا بالزيادة على النصف لان الكثير يتقارب قليل والقليل يتقارب كثيرا وسنذكر ش اى وسنذكر

هذا وقد ذكرهم في الصرف ان شاء الله تعالى الا ان في غالب النش لا بد من نية التجارة بش لوجب الزكاة هم الا اذا كان
يخلص منها فخته تبلغ انصاف النش الاستثناء من قوله لا بد من نية التجارة لان الفضة لا تشرط فيها نية التجارة قال الا تراه
والظاهر ان خلوص الفضة من الدراهم ليس بشرط بل المقبول ان يكون في الدراهم فضة بقدر انصاف انتفى قلت لا يسيل الى معرفة
كون الفضة فيها قدر انصاف الا بالخلوص ولا خلوص الا بالنار وقال صاحب الينابيع قوله واذا كان الغالب عليها
ففي حكم العروض يريد به اذا كانت الفضة لا تخلص بالنار وان كان شيء يخلص منها لا يكون حكمها حكم العروض بل يجمع ما فيها
من الفضة ويعتد به الى ما عنده من ذهب او فضة او مال تجارة وبزكي الكل وان كانت الفضة ونش سواء تجب فيها انصافا
ذكره ابو نصر في شرح القدرى وقيل لا تجب وقيل تجب فيها درهمان ونصف وفي المحيط والبلد والتمهة ونش لا تجب
في الذهب والفضة صفقة زائدة على كونها فضة او ذهباً تجب في المضروبة والنقرة والحلى والتمر والمصوغ والحلية
والكيس والمنطقة واللباس والسرير والاواني والمسامير المكية في المصحف واللوايب فيها او اخلصت بالادوية والحواريهم
الاهورة وغيره او يجمع بين ذلك فاذا بلغت انصافاً تجب فيها الزكاة ولو كان وزنها دون المائتين ونقصها ونقصها تساو
المائتين لا تجب وفي الينابيع اذا كانت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب وان قل نقص في البائع لو نقصت
المائتان جبة من ميزان وكانت تامة لا تجب الزكاة لاشك لاشافية وجهان هما وبقطع الحامل ولتندجى والماء وى
وآخرون لا تجب عنه لا تمنع الجبة والبيتان وعنه لو نقصت وانقاود فحين تجب الزكاة وبه قال جمهورهم لانه لا تعتبر في
عين الفضة القيمة ولا نية التجارة بش اى ولا تعتبر فيها نية التجارة بخلاف العروض وقال الا تراه في نظره لانه لا حاجة
الى ذكر القيمة وكان ينبغي ان يقول لا يعتبر في عين الفضة نية التجارة انتفى قلت في تظهير نظره لانه لا مانع من ذكر القيمة
وهذا من هفتها الكاشفة فلما يجوز فلا محذور في ذكرها فلا محل للنظر منه فافهم

فصل في الذهب اى هذا الفصل في بيان احكام الذهب ووجه تاجيده عن الفضة قد مر في اول فصل الفضة
هم ليس مينا وون عشرين مثقالا من الذهب صدقة شش وقال الحسن البصرى رحمه الله ليس اقل من اربعين
دينار صدقة وهو شاذ وذهب طائفة ان الذهب اذا بلغت قيمته مائتى درهم فضية الزكاة وان لم تكن عشرين
مثقالا وهو قول عطاء وطاؤس والزهري واليوسف ليجتاني وسليمان بن حرب وكذا الزكاة في عشرين حتى
تبلغ قيمتها مائتى درهم فاذا كان عشرين مثقالا شش وحال عليه الحول هم فيها نصف مثقال المار وينا شش
يعنى المار وينا في فصل الفضة وهو حديث معاوية والشمال ما يكون سبعة مناسش الضمير في قوله منها راجع الى
قوله ما يكون في سبعة مثاقيل قال الحسناتى واخذ منه الكاكي فقال هذا خضراهم وزن عشرة دراهم شش ارتفاع

في العروض الا اذا كان
يخلص منها فضة
تبلغ انصافا لانه
لا يعتبر في عين
الفضة القيمة
ولا نية التجارة بش

فصل

في الذهب ليس فيها

دون عشرين مثقالا

من ذهب صدقة

فاذا كانت عشرين

مثقالا ففيها نصف

مثقال المار وينا

والمثقال ما يكون

كل سبعة

منها وزن

عشرة دراهم

وهو المعروف
تحت كل لجة
مقابل قيراطان
لأن الواجب
ربم عشر ذلك
فيما
قلنا
إذا كل مثقال
عشرون
مقابل
وليس فيما
دون أربعة
مقابل
صدقة
عند
إلى حنيفة
وعندها
حب مجتبا
ذلك

وزن على الخبرين قوله والمثقال وزن عشرة دراهم وقال الشراح كلهم ان هذا دور فانه عرف في فصل القنفة والمعتبر
في الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والدور باطل لتوقف كل منهما على الآخر واجاب الامل ان
ما عرف الدرهم بالمثقال في فصل القنفة وانما قال المعتبر من اصنافها ما يكون وزن سبعة مثاقيل فكان ذلك معروفا فيما بينهم ثم
قال ههنا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم ثم قال هم وهو المعروف شل الدرهم بالمثقال ههنا هو المعروف فيما
بين الناس الذي عرف به وزن الدرهم ولادور في ذلك انتهى كلامه وقال الا تراه في قوله وهو المعروف ليس بعذر
عن البيع فلو قال والمثقال هو المعروف لكان بان الامر هو ما ولكن البيان الدرهم والدينار ثم قال وذكر البعض في شربه
في هذا الموضع ما يكون من التحقيق بعد الف مزج انتهى قلت غرضه بهذا التنبيه على السعيا في فانه قال نعم فيه دور الا انه وقع ملك شبهة
بقوله وهو المعروف فان الشيبين اذا كان عرويين في انفسهما وكان الجمالة او هم من نسبة كل منهما الى الآخر يجوز ان يكون
نسبة ذاك بهذا النسبة ذاك هذا ذاك بانه انما اذا عرفت زيدا وعمر والعينها ولا نك لا تعرف نسبة كل منهما الى الآخر بما هي
فتقول من زيدا فيك المسؤل عنه بانه ابن عمر وشم مضي زمان ثم غفلت عما عرفت فطريق البصير فتسأله فتقول من عمر فيقول
لك ابو زيد فتصير لك معرفة نسبة كل واحد منهما الى الآخر بالتصريح ولا يستبعد احد وكذلك ههنا ذكر تعريف المثقال ان كان
الاستثناء وقع بما ذكرنا لك لكن لم يكن ذلك بطريق التصريح مع الممارعة ليقوله وهو المعروف انتهى وكذلك الكلي كما
بهذا وفيه كناية بعرف بها البعد عن التحقيق منه وبين ما قاله الماترا في اكثر من الف فرسخ ثم في كل اربعة مثاقيل
قيراطان شل اي ثم الواجب بعد عشر مثاقيل في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الواجب مثاقيل ثمانية قيراطا فكان
القيراطان رابع عشرة وهو عشر مثقال لان المثقال كان ثمانية عشر دراهم وفي اصحاب القيراط نصف دانق ومعلمه قيراط
تشد يد الرايدل عليه حبة على قيراط بضعيف الراء فادلت من اجرة في تصفيف ياد وكذلك دينار اصله دينار ثمانية النون
وقول الجوهري القيراط نصف دانق غير صحيح لان الدانق سدس الدرهم والقيراط نصف سيج وكل دانق قيراطان وثلاث وني
الحرب الدانق قيراطان كما في الصحاح الا ان يدعي ان الدرهم كانت اثني عشر قيراطا وقد كان من الدرهم ما هو كذلك على
عمد عمر رضي الله عنه او عبد الملك ثم صار الدرهم اربعة عشر قيراطا وكان كذلك في ايام الجوهري والمطرز في الحواشي
القيراطان نصف دانق وشعيرة قولك اثني عشر شجرة هم لان الواجب اربع العشر شل اي الواجب في الزكاة ربع اقسام
وذلك فيما قلنا شل اي رابع العشر فيما قلنا وهو ان في كل اربعة مثاقيل قيراطين والقيراطان من كل اربعة مثاقيل ربع العشر
هم اذ كل مثقال عشرون قيراطا شل فمكون اربعة مثاقيل ثمانية قيراطا وعشر الثمانين ثمانية وربع الثمانية اثنان فيكون
القيراطان ربع عشر اربعة مثاقيل هم وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة وعندهما بحسب ذلك

اي عند ابي يوسف ومحمد جميعا الذئب فيما دون اربعة مثاقيل كسباب ما زاد وقال في الجاه وهو رواية عن ابي حنيفة من
 هم وهي مسئلة كسور شئ اي هذه المسئلة وهي وجوب الزكاة فيما دون اربعة مثاقيل عند ما عدم وجوبها فيه عند
 ابي حنيفة رحمه الله مسئلة كسور يعني ان الكسور لا زكاة فيها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا تجب كسباب ذلك وقد
 مر الكلام فيه في فضل الفضة من الجاهلين والخلاف في الموهنين وانهم وكل دينار عشرة دراهم في اشرح شئ قال الا ترى
 فيه نظرا لانه اراو بهذا التقدير ان الدينار والمثقال سواء وقد قرئ قبل هذا ان عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل لا وزن نيا
 واحد فيكون الدينار مثل عشرة دراهم انتهى قلت الذي قاله قبل هذا كان في ابتداء الامر ولقد رعب ذلك كل دينار بعشرة دراهم
 الا ترى ان الدية قد قرئت من الذهب بالف دينار ومن الورق بعشرة آلاف درهم وفي السرة لا قطع في اقل من دينار
 او عشرة دراهم هم تكون اربعة مثاقيل في هذا شئ اي في الخلاف المذكور بين ابي حنيفة وبين صاحبيه رحمهما الله
 كاربين درهم مثل في مسئلة المائتين عند زيادة الاربعين ودرهما عليها لان الزيادة في كل واحد منها خمس النصاب
 هم قال شئ اي القدر الذي هم في تبر الذهب والفضة شئ التبر كسيرة الماء المنة من فوق وسكون الباء الموحدة
 لما كان خير من ريب من الذهب والفضة هم وعليها شئ بضم الحاء وكسر اللام اي جمع على بفتح الحاء وسكون اللام
 وهو ما تولى به المرأة من ذهب او فضة وقيل او جوهرا والحمية الزينة من الذهب والفضة هم واواينها شئ اي
 الاواني المعمولة من الذهب والفضة هم الزكاة شئ مرفوع بالابتداء وخبره وهو قوله مقدما وفي تبر الذهب والفضة
 هم وقال الشافعي لا تجب في على النساء وفاتمة الفضة للرجال شئ وبه قال مالك والشافعي وفي رواية اسحاق وقد كان
 الشافعي يقول هذا في العراق وتوقف في مصر وقال ناهما استخيرا منه وفيه وقال الليث ما كان من على ليس ويعار
 فلا زكاة فيه وان اتحد للحر من الزكاة فنية الزكاة وقال النسائي المدعي يركبها عاما واحدا لا غير وقال ابن البصري
 وعبد الله بن عتبة وقادة واحمد مرة وكانه عارية ويروي ذلك عن ابن عمر وجابر او زكاة من ذكره من السام
 هم لانه شئ اي لان الحلي ممتثل في مباح شئ وهو الحلي الذي يباح استعماله وكلما كان كذلك فلما ذكره فيه
 هم فثابته شئ اي الحلي يباح استعماله ثيابه هم ثياب البذلة شئ وهي ثياب المنة هم ولنا ان اسباب شئ اي
 وجوب الزكاة هم مال نام شئ اي اصله نامي كقاضي هله قاضي فاعل اعلاهم ودليل النما هو جوش كانه جوا
 عن سوال مقدور وهو ان يقال ضمن ابن النما فيه فاجاب بقوله ودليل النما هو جوش وهو الاعداد ولا زكاة
 شئ اي من حيث اخلافة فلا تطل بهذا الوصف باعداوه للاستعمال هم والدليل هو المعبر شئ اي الدليل الذي
 يدل على انه من التجارة من حيث اخلافة هو المعبر لانفس النما هم بخلاف الثياب شئ هذا جواب عن قوله فثابته ثياب البذلة

وفي مسئلة كسور
 وكل دينار عشرة
 دراهم في الشرع فيكون
 اربعة مثاقيل في هذا
 كما هو في درهما
 قال في ثياب البذلة
 والفضة وعليهما
 واواينهما الزكاة
 وقال الشافعي في
 لا تجب في على النساء
 رخصة الفضة
 للرجال كانه ممتثل
 في مباح فثابته
 ثياب البذلة
 ولنا ان اسباب
 مال نام ودليل
 النما هو جوش
 وهو الاعداد
 للتجارة خلقته
 ودليل هو المعبر
 بخلاف الثياب

لأنه لا اعدوا فيها لاسن الحرف ولا من لم يشرع وقولنا نذرع بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمرو بن العاص والي موسى الاشعري وابن جبيب وابن جبير وعبد الله بن شداد وعطاء مونس بن
مهران وسمون بن مهران واليوب وابن سويل ومجاهد والضحك وجابر بن يزيد وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز
والثوري والزهرى وذكر الله واني والضحك وجابر بن زيد والحسن بن جنى وسحر الحسن قال الزهرى نص القرآن في المعلى
الزكاة وهو قول عائشة وام سلمة وفاطمة بنت قيس وذكره عبد الحق في الاحكام الصغرى فان قلت ما سدا اسماء في النافذ
قلت روى ابو داود والنسائي عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت النبي صلى
عليه وسلم ومعهما ابنة لها وفي يديهما مسكتان فليطان من ثوب فقال لعلين زكاة هذا قالت لا قال اليسرك ان يسورك
بهما سوارين من النار فخلعهما واقطعهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لروى له واسكتان تشيته سكتة بالفتحات اسوا
وروى ابو داود ايضا في سننه حديثنا محمد بن آدمي الرازي حديثنا عمرو بن الرزيع بن طارق حديثنا يحيى بن ايوب عن
عبيد الله بن ابي جعفران محمد بن عمرو بن عطاء جره عن عبد الله بن شداد بن الهاد وقال وعلنا على عائشة رضي الله عنها
قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال يا هذا يا عائشة فقلت منتهن اتزين
لكم بين يار رسول الله قال تودين زكوتين قلت لا قال هذا حسبك من النار حتى ولتفتحات جميع فتحة بالفاء وسكون الهمزة
من فوق وبالهاء المعجمة وهي النختم الذي لا فقص له وروى احمد في مسنده حديثنا احمد بن علي بن عاصم عن عبد الله بن
عيمان بن خيثم عن شهر بن حوشب عن اسماء بنت زيد قالت دخلت انا وخالتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهما
من الذهب فقال لهما العطيان زكوتها فقلنا لا فقال لنا اما تخافان ان ليسوا كما الصد من نار او يار زكوت وروى الدارقطني
في سننه عن خضر بن مراحم عن ابي بكر المذلي حديثنا شبيب بن طليحان عن الشعبي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول اتيت
النبي صلى الله عليه وسلم بطرف فيه سبعون مثقالا من ذهب فقلت يار رسول الله فخذ منه الفريضة فخذ منه مثقالا وثلاثة
ارباع مثقالا وروى الدارقطني ايضا عن يحيى بن ابي الليث عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال
قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ان لامرأتي عليا من ذهب عشرون مثقالا قال فاؤزكوت نصف مثقال وروى ايضا
عن قبيصة عن علقمة عن عبد الله بن ابي ابي الليث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان لي عليا وان لي بن ليان و
زوجي خفيف اليس فجزى عنى ان جعل زكاة الحلى فيهم قال نعم وروى الدارقطني ايضا عن ابي حمزة عن الشعبي عن طهمة
بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان للحلى زكاة وروى ابو داود ومن حديث ام سلمة قالت كنت لبس اوصافا من
ذهب فقلت يار رسول الله انكر هو فقال يا بلع ان توذى زكوتة فزكى فليس كنز انتهى والواضح جمع وضع وهو الحلى فان

قلت روى الترمذي حديث عمر بن شعيب المذكور عن خبيبة من ابن ابي عمير عن عمر بن شعيب الحديث ثم قال ابن ابي عمير ضعيف
ولا يصح في هذا الباب شيء انتهى قلت ما علينا من هذا الباب والطريق الذي رواه ابو داود وصحيح وقال ابن القطان في كتابنا
استاده صحيح وقال الترمذي اشارة لاسحاق فيه وقال ابن الحوت امام فقيه حجة به البخاري وسلم وكذلك جدهما جسيم المعلم
وقول الترمذي ولا يصح في هذا الباب شيء انتهى قال في الترمذي لعله قصد الطريقين اللذين ذكرهما ابو داود فان حديث ابن داود
رحمه الله لا متعلق فيه وعمر بن شعيب وان كان يحكم فيه بعضهم فقد قال شيخنا زين الدين وعلي البخاري وتبعه فيما كانا
الترمذي عنه قال رأيت احمد بن حنبل وسماع بن رافع وعلي بن المديني وابا بصير وعامة اصحابنا يجتمعون بحديث عمر بن
شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد من المسلمين من الناس من بعدهم فان قلت في حديث عائشة رضي الله عنها محمد بن عمر
قال الدارقطني هو مجهول قلت قال البيهقي في المعرفة هو مجهول من عمر بن عطاء لكنه بالنسبة الى جده فظن انه مجهول وليس كذلك
وتبع الدارقطني في تحميلة عبد الحق وقال ابن القطان خفي عليه كما خفي على الدارقطني وهو من الثقات ويحيى بن ايوب حرج
له مسلم وعبد الله بن ابي جعفر من رجال ابي حنيفة وكذلك عبد الله بن شداد والحديث على شرط مسلم واخرجه الحاكم
في مستدركه عن محمد بن عمر بن عطاء وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فان قلت في حديث اسمعيل بن عاصم را
زيد بن ابراهيم بالكذب وعبد الله بن حنيفة قال بن معين حديثه ليس بالقوية وشهر بن حوشب قال ابن عدي لا يسمع
بشيء قلت سفي بن عاصم بن حبيب بن سنان الواسطي وثقة احمد وروى عنه وقال يحيى بن زكريا صدوق
وروى له ابو داود والترمذي وابن ابي برة وعبد الله بن حنيفة وعبد الله بن عثمان ابن حنيفة القاري من القراء
قال يحيى بن معين وثقة تامة ووثقة اجمعي وابو حاتم والنسائي روى له مسلم والاربعة وشهر بن حوشب الاشعري
السنامي احمي ويقال وثقة يحيى وعنه ثبت وعن احمد ما حسن حديثه ووثقه وروى له مسلم مقرونا بغيره وروى
الاربعة فان قلت في حديث فاطمة بنت قيس نصير بن مراحم قال ابو قتيبة كان كذابا وقال ابن معين حديثه ليس بشيء
وابو بكر المندواني قال الدارقطني متروك وقال ابن الجوزي قال عندرو وهو كذاب وقال ابن معين وابن المديني ليس بشيء
قلت اخرجه ابو نعيم الاصفهاني في تاريخه اصغمان في حرف الشين عن شيبان بن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب
النجباب به سواء فان قلت حديث عبد الله بن مسعود قال الدارقطني هو مرسل موقوف قلت فليكن حسن من غير به وعنه
عن قبيصة بن عقبة احد شيوخ البخاري واكثر منه في الصحيح والماتت الى ما قاله ابن القطان فان قلت حديث ام سلمة فيه
ثابت بن جهمان قال البيهقي تفروضا ثابت قلت لا يعرفان البخاري اخرج له واخرجه الحاكم في مستدركه عن محمد بن مهاجر
عن ثابت به وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ومحمد بن مهاجر قال ابن حبان يصنع الحديث عن الثقات وقال ابو داود

فصل
في الموضع

الزكاة واجبة

في عروض

القسط

کائنات

مساكنات

إذا بلغت

قیمت

رضا

مس. البرق

في الصحيح وهذا هو الصحيح فان محمد بن معاذ الكذاب ليس بهذا فان الذي يروى عن ثابت بن مبريد ان ابي شيامي واخرجه له مسلم في صحيحه واما محمد بن معاذ الكذاب فانه متاخر عنه واما احاديث الخصوم فمنها ما رواه ابن الجوزي في الحقيقة بسنده عن علقمة بن ايوب عن ابي ثعلبة بن سعد عن ابي الربيع عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحلي زكوة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اهل له وفيه عاقبة بن ايوب مجهول فمن احتج به فروعا كان مقرا بدينه واخلا فيما يعيب به من كتحج بالكذابين وقال السروجي رحمه الله في غريب من البيهقي مع نقضه الشافعي وقال ابن الجوزي هو ضعيف مع انه موقوف على جابر رضي الله عنه ومنها ما رواه مالك رضي الله عنه عن ابن عمر ابن الخطاب كان يكي لسناده وجواز به الذهب ثم لا يخرج من طين الزكوة ومنها ما رواه الدارقطني عن شريك بن عبد الله بن سليمان قال سالت انس بن مالك رضي الله عنه عن الحلي قال ليس فيه زكوة

فصل في العروض اى هذا الفصل في بيان حكم الزكوة في العروض العروض لضم العين جمع عرض هو المتاع يقتضى
وقيل هو ما ليس بثبت والعرض لغتين حطام الدنيا كذا في العرب والصحاح وفيه العرض ليعكون الرأاء المتاع وكل شئ
منه عرض سوى الدراهم والدنانير قال ابو عبيد اللثة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا وقال
السفنا في فعلى هذا جعل العروض هنا جمع عرض ليعكون الرأاء اولى بل هو واجب لانه في بيان حكم الاموال التي هي خير الدرام
والدنانير والحيوانات والعرض بالضم الجانب ومنه اوصى بعض من ماله اى بجانبه بالتعيين والعرض بالكسرة الجهد
الرجل ويذكر عند وجوده ويحرمه وانما اخذ هذا الفصل للاختلاف منها اولانها تقوم بالتقدير فيكون بناء عليها هم الكو
واجبة في عروض التجارة تش قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على وجوب الزكوة في العروض ويناه عن بيعه وبن عيا
والفقهاء السبعة ابن السيب والاعلم بن محمد وعروة بن الزبير ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وخارجه بن
وعبد الله بن عبيد الله بن عيينة وسليمان بن بشر وطلح بن عيسى واصل بن ابراهيم النخعي والاوزاعي والثوري وشيخنا
واحمد والحق وغيرهم وقال ربعة وما لا زكوة في عروض التجارة ما لم تنفس وتقصير وراهم او دنانير فحينئذ زكوة ما
واحد وقال في المبسوط وان مضى عليها احوال وقالت الظاهرية لا زكوة في العروض للتجارة وعن ابن عباس كذلك
هم كانه ما كانت تش كلمة ما مصدرية وكانت تامة وكاتمة لضرب على الحال والتقدير الزكوة واجبة مال كائن كونها
من اى شئ كان من جنس ما تجب فيه الزكوة كالسواكم او من جنس ما لا تجب فيه الزكوة كالشباب والبعال والحمل لان
فيها العين بقيتها وذلك موجود في جميع الاشياء اذ بلغت قيمتها ش اى قيمة العروض هم نصا بما من الورق
تش بكسر الهمزة اى الفضة المفروقة هم او الذهب تش المفروب وفي الذخيرة والمرغيا في يعتبر في تقويم العروض

نقطه

duke

المسلم

نہ

1. 1990

فیو ذی

—

کامیابی

در

حکومت

۷۰۰

[illegible]

كلها مع الاستيفاء
بعد المد المد
فأشبه المد
بعد الشرع ويشتر
نية التجارة ليثبت
الأعداد ثم قال بقي
بما هو مفعول للمساكين
احتياطاً للحق الفقراء
قال رضي وهذا رواية
عن أبي حنيفة في الأصح
لأن الثمين في تقدير
قيمة الأشياء بهما
سواء وتفسير الألف
أن يقيم بها بمبلغ
نصاباً عن أبي يوسف
أنه يقيم بها
بما اشترى
أن كان الثمن
من النقود
لأنه أبسط
في معرفة
المالية

عبد الرزاق عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم قالوا في العروض تدار الزكاة كل عام لا تؤخذ منها الزكاة
حتى لا ياتي ذلك الشئ من عام قابل هم لا يناسش اي ولا ينال العروض هم معدة من اي مية هم لا يناسش
اي للثمن النماؤهم باعدوا العبد فاستب المعبد باعدوا الشرع ش المعبد فبهم الميم ونفع العين وتشديد الدال وبهذا
والنقطة هم ويشترط فيه نية التجارة ليثبت الأعداد ش اي حاله الشرع اما اذا كانت النية بعد الملك فلا بد من اقتران
عمل التجارة بنية لان مجرد النية لا يبطل فلا يصير حتى يبيع بالاجماع الا عند الكرايم من صواب الشاخي رضي الله عنه فانه يصير
للتجارة مجرد النية جوامع الفقه السالمة او انوى انه ان وجد بها يبيعها لا يبطل السوم ولو نوى ان يبيعها علوة او يبيع
عليها لا تبطل السوم بالمد فيبطل بخلاف التجارة بخلاف عروض التجارة اذا نواها للقيمة حيث تبطل التجارة وكل العبد اذا
نواه للمدته ولو اشترى الجلاب شهاها والقصاب اللحم فني للتجارة وان رعاها في المفاضة لم يبطل كونها للتجارة لان
التصنيف في المؤنة هم ثم قال رحمه الله ش اي القدر دري او محمد رحمه الله هم يقيمها بما هو النفع للمساكين احتياطاً
لحق الفقراء ش اي يقوم العروض التي للتجارة بالذي هو النفع للفقراء وهو ان يقيمها بالنفع النقيدين عند التقويم
ولا بد ان يقيم بما يبلغ نصاباً حتى اذا قومت بالدرهم تبلغ نصاباً واذا قومت بالذهب لا تبلغ نصاباً تقوم بالدرهم
وبالعكس كذلك فان قلت في خلافه فلهذا ما لك ونفعه لقيمة لا ترى انه عليه الصلوة والسلام نفي عن اخذ كراهة الاموال
في الزكاة واشترط الحول فيها قلت المالك سقط حقه باستئذاة الحول فيوفى خط الفقراء بالتقويم بالنفع مراعاة
للحقين بقدر الامكان هم وبهذا ش اي الذي ذكرنا بالتقويم بما هو النفع للمساكين هم رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
ش في التقويم اربعة اقوال اعداها المذكور وكذا ذكر في الاما ليقيمها بالنفع النقيدين للفقراء وفي الثمنه واقعية تقويمها
باو فريقيتين وانظرهما واكثرهما زكاة هم وفي الاصل ش اي البسيط هم خيره ش اي خير البعثة هم رحمه الله المالك
في التقويم بما شاء من التقديرين وبذا هو القول الثاني هم لان الثمين في تقدير قيمه الاشياء بهما سواء ش لان التقويم
معرفته مقدار المالية والنقدان في ذلك سواء هم وتفسير النفع ان يقيمها بما يبلغ نصاباً ش هذا كانه جواب عن سوال
مقدر تقديره ان يقال الما المراد من قوله في القول الاول يقيمها بما هو النفع فان النفع الذي هو الافضل محتمل
ان يكون من جنه الصالح النفع للفقراء مطلقاً فاجاب بقوله وتفسير النفع يعني المراد بالنفع من هذه الخشية يعني كون
التقويم بما يبلغ نصاباً هو النفع لهم لا مطلق النفع هم وعن أبي يوسف رحمه الله انه يقيمها بما اشترى ش وبه قال
الشاخي في وجهه وبذا هو القول الثالث يعني يقوم العروض بالثمن الذي اشتراها هم ان كان ثمن من النقود ش
اي من الدراهم او الدينار هم لانه يبلغ في معرفته المالية ش لانه ظهر قيمته مارة بهذا النقد الذي وقع به الشراء والظاهر

ان اشتراها بغيرها فكان هذا نقد الثمن لغيرها من نقد آخرهم وان اشتراها بغير النقود بان اشتراها بالعروض
 يقوم بالنقد الغالب شئ في نقد البلد فانه لو اشتراها بغير شئ فانه لا يصح تقويم الاشياء وكذا لو ورثه فوجب التقويم
 بغالب نقد البلد وان كان مسافرا يقوم ما في البلد الذي يصير اليه هم وعن محمد رحمه الله انه يقوم بها بالنقد الغالب على كل
 حال شئ هذا هو القول الرابع وبه قال الشافعي في وجه قوله على كل حال يعني سواء اشتراها باحد النقيضين او بغيره
 لان كل ما يحتاج فيه الى التقويم يعتبر فيه النقد الغالب هم كما في المصنوع استهلك شئ اى كما يقوم بالنقد الغالب
 وقت الحاجة الى التقويم المصنوع والذي استهلكه انصب فلا يقوم الا بالنقد الغالب وقت الحاجة في البلد وفي البيت
 الوجوب بالعروض عندنا باعتبار قيمتها حتى يخير بين اداء ربيع عشر قيمتها او ربيع عشر عينها وهو احد قولى الشافعي و
 في قول عنه يودى ربيع عشر قيمتها حتى لو اوى ربيع عشر عينها لا يجوز وقال بعض اصحاب الشافعي رضى الله عنهم فيه
 ثلاثة اقوال في قول يخرج ربيع عشر القيمة وهو نفسه في الامم وعليه الفتوى وفي قول ربيع عشر العوض وهو قول
 ابى يوسف ومحمد وفي قوله يخير بينهما وهو قول ابى حنيفة كذا في الحليته هم واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول
 فنقصانه فيما بين ذلك شئ اى فيما بين طرفي الحول هم لا يقطع الزكاة شئ وانما قيدنا بالنقصان احترازا عن
 هلاك كل النصاب فانه يقطع الحول به بالاتفاق وذكر النصاب مطلقا ليتناول كل مال تجب فيه الزكاة كالنقد عين
 والسوالم وقال زفر شير طكمال النصاب من اوله الى آخره والشافعي رحمه الله فيه اربعة اقوال احدها انه لو
 بعض النصاب وانما يقطع الحول وقال مالك احمد رحمه الله ان تلفه لقصد الفراع عن الزكاة لا يقطع الحول
 والا يقطع والثاني مثل نهبا والثالث اعتبر في اخر الحول والرابع اعتبر بعض التقيص دون بعض الكسوف وفي
 السوالم والنقد ينشتر طكمال النصاب في جميع الحول وفي الحيط اشترى عصير للتجارة ثم خمر ثم خلل فهو للتجارة و
 كذا اشاة التجارة اذا مات فذبح جلد بها فهو للتجارة وعبد التجارة اذا قتل خطأ فذبح بدله فانما في التجارة بخلاف
 لو ضاعه الولي على عيب او غيره لم يكن للتجارة وبطل بالكتابة وانما عجز لا يعود للتجارة ولو باع مال التجارة في الحول
 او بغير عينها لا يقطع الحول الذي في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان وقال زفر رحمه الله يقطع هم لانه
 يشق اعتبار الكمال في اثنا عشر شئ اى يشق اعتبار كمال النصاب في اثنا عشر شئ لانه قد يزيد وقد ينقص اعتبار
 الزيادة والنقصان في كل ساعة فيبقى الى المخرج وذلك مدفوع شرعاهم الا لا بد منه شئ اى من كمال النصاب
 هم في ابتداء شئ اى في ابتداء الحول هم لا ينعقد شئ اى لا ينعقد سبب هم وتحقق الغنا بالنصاب وفي نها
 شئ اى انتهاء الحول هم لا يوجب شئ اى لوجوب الزكاة هم ولا كذلك شئ اى وليس الحكم كما ذكرنا

وان اشترى بها
 بغير النقود
 فومها بالنقد
 الغالب عن
 محمد رحمه الله
 يقوم بها بالنقد
 الغالب على
 كل حال كما
 المصنوع
 والمستهلك
 واذا كان النصاب
 كاملا في طرف
 الحول فنقصه
 فيما بين
 ذلك لا يقطع
 الزكاة لانه يشق
 اعتبار الكمال
 في اثنا عشر شئ
 لانه قد يزيد
 وقد ينقص
 اعتبار
 الزيادة والنقصان
 في كل ساعة
 فيبقى الى المخرج
 وذلك مدفوع
 شرعاهم الا لا بد
 منه شئ اى من
 كمال النصاب
 هم في ابتداء
 شئ اى في ابتداء
 الحول هم لا ينعقد
 شئ اى لا ينعقد
 سبب هم وتحقق
 الغنا بالنصاب
 وفي نها
 شئ اى انتهاء
 الحول هم لا يوجب
 شئ اى لوجوب
 الزكاة هم ولا
 كذلك شئ اى
 وليس الحكم
 كما ذكرنا

فيما بين ذلك
لانه حالة البقاء
بمختلف ما لو ملكه
الكل حيث بطل
حكم الحول ولا
الزكوة كالعدم
النصاب في الجملة
ولا كذا للثلاثة
الاولى لان بعض
النصاب باق
فبقى الانقضاء
قل وقضية
العروض الى ان
والفضة حتى يتم
النصاب لان الزكوة
في الكل باعتبار
التجارة وان اختلفت
حصة الاعداد
وليعم الذهب
الى للفضة للجملة
من حيث القيمة
ومن هذا الوجه
سيانهم في القيمة
عند حقيقته وكونها
بما لا حبراء

هم فيما بين ذلك شئ اى فيما بين الابتداء والانتها هم لانه حالة البقاء بمختلف ما لو ملك الكل حيث بطل حكم الحول ولا تجب
الزكوة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فبقى الانقضاء وشئ اى بقا شئ من
النصاب فيضم استغناء اليه ولو ختم فضة وذلك لتكفل القول ببقاء الانقضاء حتى لو ملك جميع النصاب في اثنا الحول القطع الجواب لعدم
النصاب والانقضاء جميعا لعدم المحل هم قال وتضم قيمة العروض الى الذيب والفضة حتى يتم النصاب شئ هذا بالاجماع هم لان
الوجوب بشئ اى وجوب الزكوة هم في الكل شئ اى في قيمة العروض الذيب والفضة هم باعتبار التجارة وان اختلفت به الاعداد
شئ اى القيمة للتجارة لان الاعداد في العروض جهة العباد لا اعداد التجارة وفي الذيب والفضة من اعداد عروض حيث خلقها للتجارة
هم وليعم الذيب الى الفضة شئ عندنا خلافا لما شافى رحمه الله من ان صاحبنا انما يخلق في كيفية انضمام على ما يحب الان قال الشافى
واحد رضى الله عنه في رواية وابو ثور وداود لا يضم له هم للجملة من حيث القيمة شئ اى على انضمام وهو العروض فلان يكون
في الاقرب اولى هم ومن هذا الوجه صار بشئ اى من حيث القيمة صار لكل واحد من الذيب والفضة سببا لوجوب الزكوة
ودليل الشافى رحمه الله انما جئنا مختلفان فالا فاضم احداهما الى الآخر لتكيد النصاب بل ببيت كمال النصاب به لكل واحد منهما
كالسوم ثم قلنا انما يقتضى يضم العروض الى العروض في الدراهم والدينار والسمان ان العا انضمام الى الجائز من الذيب
والفضة لانها يقوم بها الاشياء والذابين عروض التجارة والذيب والفضة لان لكل التجارة بمختلف السوم كما لانها لا تسمى
فيها عن اختلاف الجنس فلا يضم بعضها الى بعض وكذا الامم خمسة منها وبين الذيب والفضة لانها ليست للتجارة ولانها ايضا
ما روى عن بكر بن عبد الله الاشج انه قال من سنة ان يضم الذيب الى الفضة الايجاب الزكوة ونسبة اذا اطلقت ياربها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذكره صاحب بسط الوارد وغيره لا يكره بن عبد الله الاشج القهر شى روى له الجماعة هم ثم انضم القيمة
عنه ابى حنيفة رحمه الله شئ ان شار قوم العروض مئتين الى الدراهم والدينار وان شار قوم الدراهم والدينار فيضم قيمتهما الى
قيمة العروض وبه قال الاوزاعي والثوري واحمد في رواية هم وعند جابا الاجزاء شئ اى عند ابى يوسف ومحمد انضم
بالاجزاء به قال مالك واحمد في رواية ولا يرى الشافى بالضم وبه قال احمد في رواية وابو ثور وداود وذهب آخرون
الى ان انضم انما يكون اذا اكمل النصاب من اجزاء بيان ذلك او كان احدهما ثلثا النصاب فلا بد ان يكون الاخر ثلثي النصاب
وكذلك النصف وغيره ولو كانت عشرة ونايئة ومائة درهم وقيمة الدينار مائة يجب ان يضم بالاتفاق على اختلاف الترخيع
عنده باعتبار القيمة وعندهما باعتبار الاجزاء ولو كانت مائة درهم وخمسة ونايئة قيمتهما خمسون لا يضم بالاتفاق كذا
التحفة ولو كانت مائة وخمسين درهم وخمسة ونايئة وقيمة الدينار تسعين مائة يجب الزكوة على قولها واختلف
الشافى على قول ابى حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا تجب عنده لان انضم عنده باعتبار القيمة ويضم الاقل الى الاكثر

لان الاقل تابع للماكثر فلا يكيل الضاب وقال الفقيه ابو جعفر يجب على قوله وهو الصحيح ان نعني بالماكثر الى الاقل كذا
 في المتكلمات وذكر البرزوي نعني بالقيمة وبالاجزاء عنده وعندهما بالاجزاء فقط وفي الاسمي بالاجزاء وغيره معنى الضم بالاجزاء
 ان يكون من كل واحد منهما نصف لضاب من غير نظر الى قيمتهما او من احد هما نصف ورابع ومن الآخر ربع او من ايهما
 نصف ورابع ومن الآخر ثمن وفي المحيط لوزاد على الضامين اقل من اربعين درهما او اقل من اربعة مثاقيل
 من الذهب فنعم احدى الزاويتين الى الاخرى ليقيم الضاب اربعين درهما او اربعة مثاقيل عند وعندهما لا يضم
 لان الزكاة تجب في الكسور عندهما والنصف ليس بشرط فيها هم وهو رواية عنه شمس اي يضم بالاجزاء وانما هو من
 مذهب صاحبيه ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله رواها هشام عنه وفي المنير رواها الحسن عنه هم حتى ان من كان
 له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافا لما شمس نذبايان نتيجة اختلاف بين
 ابي حنيفة رحمه الله وصاحبيه في كيفية ضم الذهب الى غيره والفضة وهو ظاهر هم بما يقولون شمس اي يقولون
 ومحمد يقولون هم ان المعبر فيهما القدر دون القيمة شمس اي الاعتبار في الذهب والفضة القدر يعني قيمتهما
 هم حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه اقل من ثمانين وقيمة فوقها شمس في مصوغ نحو ابريق او كاس او نحوهما اذا كان
 وزنه اقل من ثمانين درهم وقيمة ما زادهم لا تجب الزكاة فيها بالاتفاق لان القيمة ساقطة الاعتبار فيها كما في سائر
 حقوق العباد هم يقولون شمس اي ابو حنيفة يقول هم ان يضم للجبان شمس اي يضم الذهب الى الفضة للجبان
 بينا في الثمنية هم وهي شمس اي الجبان هم تحقق باعتبار القيمة دون الصورة شمس لان في اعتبار الاجزاء
 اعتبار الصورة ومسلية الصورة ليست فيما نحن فيه اذ ليس فيها ضم شيء الى آخر حتى تعتبر القيمة فان القيمة في النقود
 انما تظهر شرعا عند مقابلة احد هما بالآخر وهذا ليس كذلك هم فيضمهم شمس اي فيضم الذهب الى الفضة بالقيمة يعني باعتبار
 باب ثمانين مائة على العاشر اي هذا باب في بيان حكم من مير على العاشر والحق هذا الباب بكتاب الزكاة اتباعا
 لليسوط وشرح الجوامع الصغير ووجه المناسبة فيه ظاهرة لان العشر المأخوذ من المسلم المار على العاشر هو الزكاة بعينها
 الا ان العاشر كما يأخذ من المسلم يأخذ من الذمي والمسلم ليس المأخوذ منها زكاة فقدم الزكاة على هذا الباب على ما بعده
 لان الزكاة احدى اركان الدين واما تقديم الصدقة عليها فظاهر ونفد العاشر اسم فاعل من عشرة القوم اعشرهم
 عشر بالضم او اخذت منهم عشر او العلم فعلى هذا فثبته العاشر الذي يأخذ العشر انما يستقيم على اخذه من الحر من المسلم والله
 لا يأخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحر في العشر فاعلى كل حال يطبق عليه اسم العاشر وفي الصحاح
 عشر القوم اعشرهم لغو الشئ عشر العيين او اخذت عشر او العلم ومنهم العاشر والعشار يشدد وعشرة غيرهم العاشر

وهو رواية عنه
 حتى ان من
 كان له مائة درهم
 وخمسة مثاقيل
 ذهب تبلى
 مائة درهم فعليه
 الزكاة عنده خلافا
 لهاها ابي حنيفة
 المعبر فيهما القدر
 دون القيمة حتى
 لا تجب الزكاة في
 مصنوع وزنه
 اقل من ثمانين
 وقيمته فوقها
 هو ويقولون
 الضم للمجانسة
 وهو تحقيق
 باعتبار القيمة دون
 الصورة فيضم بها
 والله اعلم
 باب في من
 يمر على العاشر

واذا اخرج
الخامس
بمال فقال
اصبته منذ
اشهر او على
دين وحلف
صديق
والخامس
من فضبه
الامام
على
الطريق
ليأخذ
الصدقات
من التجار
فمن
اسكر
منهم

بالفتح اذا صرت عاشرهم وعاشر العشرة احدى عشر وعاشر التسعة عشر عشرة بنفسه والعاشر من بعينه الامام لا يأخذ الصدقات
من التجار من المال الذي تجب فيه الزكاة لئلا يسب التجار عاشره في المفاد من قطاع الطريق وللمصوم فان قلت روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن العاشر من وذهبهم قلت هذا محمول على من يأخذ اموال الناس ظلما وهم اليوم المكاسون
الذين يأخذون من التجار في العصر والشام وقلت في اكثر من عشرة مواضع ظلما وعدوانا وليقولون ما هذا الزكاة و
يكفرون بسبب ذلك وهم الذين لعنهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال لا يدخل الجنة صاحب كس هم اذا امر الرجل على العاشر
بمال شئ اى اذا انقص على العاشر مبال من الاموال الباطنة واما قلت كذا لان في الاموال الظاهرة وهى
السواهم لا يحتاج العاشر الى مورو صاحب المال عليه في ثبوت ولاية الاخذ له فان لا يأخذ عاشر الاموال الظاهرة
منه وان لم يمس صاحب المال عليه وكذا في الاموال الباطنة لان الاداء لصاحب المال لكونه غير محتاج الى الحماية فاذا اخرج
الى المفاد وازاد الحاج اليها فصار كالسواهم فقال اصبته منذ اشهر شئ اى فقال صاحب المال اصبته هذا المال يعنى
يكل عليه الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول فان قلت قوله منذ اشهر كيف يراد به ما دون الحول قلت انما اشهر جمع
قلته يقع على عشرة فيأدونها فلا بد ان يراد بها ما دون اشهره هذا الطريق ورايت بخط التتار منى منذ شهر بالافراد و
الظاهر انه سهو منه وفي نسخ كلها بافظ اشهر وكذا الشرح شوا عليه او على دين شئ اى او قال على دين يراد به
دينا محيطا بالمال والمراد من الدين دين العباد الذي عليه المطالبة من جهتهم والذي لا يطالب من جهتهم لا يمنع الزكاة
وهذا ايضا اذا لم يكن في يده مال اخر من ميسر الغناب قد حال عليه الحول فاذا كان في يده شئ من ذلك لا يفتى بالزكاة
الى قوله ويأخذ من هذا المال لم يكل عليه الحول لان شفا وعندهنا يضمن الى ما عنده من الغناب الا ان يكون من اهل الزكاة
فحينئذ لا يأخذ باعتبار الغناب آخر عند حال عليه الحول وكذا لا يأخذ اذا كان المال للصبى او للمجنون هم وحلف صدق
شئ لان القول لا ينكر مع يمينه وكذا لا يأخذ اذا صدق مع يمينه او قال ليس المال لى وانا جبر فيه او ودية عندي
او ايضا عن اوليس للتجارة او قال انا مضارب او كاتب او عبد ما دون له في التجارة وفي خزانه الاكل اذا كان رب المال
منه فانه ليس به وعندنا في يوسف رحمه الله لا يمين عليه في هذه الوجوه كلها لانها عبادات ولا يبرئ من عبادات كالصوم واعتد
والحج ووجه ظاهر الرواية انه لا يكذب له في العبادات يكذب العاشر وهذا يحصل الجواب عن سوال اسفا في بقوله الزكاة
عبادة تدل على كمال الصوم والصاوة فلا يشترط التحليف فان قلت يراد عليه حد القذف فانه لا يستخف فيه وان انكر ودينه
حق العبادات شرعت ليمين للكل والفقهاء بالكل متعذر في الحمد وهم والعاشر من الغناب الامام على الطريق شئ
اى الطريق الذي يمر عليه صاحب الاموال هم لا يأخذ الصدقات من التجار شئ اى الزكاة هم من انكر منهم شئ اى

لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يد من المال يحتاج اليها من اي الى الحماية ولو لم تكن الحماية الامان كان سبياس
امواله وانما لم يصدق في شئ من الفصول لعدم الفائدة في تصديقه لانه لو قال لم يتم المحول فلا اعتبار اليه لان اعتبار
التحصيل التمام والحماية لم تمت بنفس الامان وكذا لو قال علي دين لان الدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطالب
به في دارنا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون الدين المدعى وجب في دار الاسلام قبل مروره على العائنه وفي الولي الحق لانهم
لا يصدقون تجارتنا في دعوى ذلك فنحن لا نصدق ايضا حتى لو علم انهم اعيه قوتهم لصدقتهم نحن ايضا وكذا لو قال المال
لصناعته لانه لا حرمة له ما جها ولا امان وكذا لو قال لتجار لان الظاهر كونه لا لا يتكلم في نقله الى غير داره فلم يكن له
وكذا لو قال او يتما الى عائنه آخر لان الماخوذ اجرة الحماية وقد وجدت بنفس الامان هكذا قالوا وفيه نظر لانه يتكرر الاخذ
من غير تجدد الايمان وهو غير مشروع وكذا لو قال او يتما انا لا يصدق لان اعتقاده كانه يبيعهم في داره ونسب من في
يده صحيح شئ في بيان استثنائه في قوله اني الجوارى لان كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء بالنسب كما ثبت في دار الاسلام ثبت
في دار الحرب وبه يخرج من ان يكون مالا والاخذ لا يكون الا من المال المحرور بهم فكذا بابية الولد شئ اي فكذا ايجع اقاربه
بان هذا ام ولدى هم لانها شئ اي لان امية الولد هم تبني عليه شئ اي على النسب وفي بعض النسخ لانه تبني عليه قال
الاثر اني اي لان الشان اي امية الولد على النسب هم فانهم من صفته المالية فيمن شئ اي في امهات الاولاد لانهم
يقيمون الاباقرهم فلا يؤخذ الا من المال شئ وكذا لو قال هم اولادى لهذا المعنى وان قالهم برون لا يثبت اليه
لان التدبير منه لا يصح في دار الحرب كذا في الجامع المحبوبي وكذا لو قال كنت مقتنم في دار الحرب لا يصدق لان مقتنمها
لا يصح كذا فيهم والاخذ لا يجب الا من المال شئ اي اخذ العائنه لا يجب الا من المال المرويه هم قال شئ اي عندئذ
هم ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر من الحربى العشر شئ اي الذي يؤخذ من المسلم الزكاة لانه لما اتمت جهته
الى البرارى احتاج الى حماية الامام فنثبت له ولاية اخذ الزكاة منه كما في السوائم والذي اخرج الى الحماية اذا اطلقه يفتقر
والسارق الى اموال اهل الذمة اكثر فذلك وجب الاخذ بضع ما يؤخذ من المسلم لتحقيق ذلك بالذمة والى الجاني فانه يؤخذ من المسلم
لما ثبت بضع في الذي ثبت بضع في الحربى تحقيقا بفضل الذل ويؤخذ من المسلم كونه متوضع موضع الزكاة وتستهلك عند
زكاة تلك السنة ويؤخذ من الذي ليس بزكاة ولا يؤخذ بشئ الا الزكاة ولحق في منتهى الجزية والخراج ولا تسقط عنهم جزية يوم
في تلك السنة وكذا ما يؤخذ من الحربى يصرف الى مصارف الجزية وكيفية الاخذ المذكور يذهب الى غنيته حسب العدم احكامه
وبه قال ابن ابي السلي واثنا في الثوري وابو عبيد وقال مالك يؤخذ من تجار اهل الذمة العشر اذا تجروا الى غير بلادهم
مما قل او اكثر اذا باعوا ويؤخذ منهم في سفره كذلك ولو مرار في السنة وان اخرجوا في بلادهم لا يؤخذ منهم شئ ويؤخذ

لان الاخذ

منه بطريق

الحماية وما في

يد من المال

يحتاج الى الحماية

اقراره بنسب من

يجهنهم فكذا

بأموية الدولة

تبني عليه

فانهم من

صفته المالية

فيهم ولا يثبت

لهم الاخذ

ويؤخذ من المسلم

ربع العشر

ومن الذي

نصف العشر

ومن الحربى

المسلم

هكذا امرهم من سعة فان
 مرجعي بخمسين درهم
 لم يؤخذ منه شيء الا ان يكون
 يأخذون مناسا مثلهما
 لان الاخذ منهم بطريق الجواز
 لا بأس به والذي لان الزكاة
 اكله اوضعها فلا بأس
 من المصلحة في هذا في الجملة لبعض
 في كتابه
 الزكاة لا تأخذ من القليل
 وان كانوا يأخذون
 من ثلثه كان القليل لم ينزل
 فهو ولائحة لا يحتاج الى الحماية
قال وان مرجعي بمائتي درهم
 ولا يعلم كذا يأخذون مناسا
 ياخذون منه الا عشر لقوله محمد
 فان اعياكم فاعشروا من ثلثه
 يؤخذون من ثلثه عشر ونصفه
 يأخذون من ثلثه وان كانوا يأخذون
 الكل لا يأخذون الا من ثلثه
 وان كانوا لا يأخذون الا
 لا يأخذون من ثلثه الاخذون
 فان كانوا لا يأخذون الا
قال ان مرجعي بمائتي
 عشرة وخمسة عشر درهم

من اخرجني ذلك الا اذا حملوا الى المدينة من جهة والبيت خاصة فانه يؤخذ منهم نصف العشر فقط وبهذا يجب جداهم كذا
 امرهم رضي الله عنه سعة مثل يعني مثل المذكور امرهم من الخطاب رضي الله عنه سعة يعني سعة سماع وهو عامل الزكاة
 رواه عبد الزراق في مصنفه اخبرنا هشام بن سنان عن النضر بن سبيع قال اخبرني النضر بن مالك رضي الله عنه على الالة
 فخرج لي كتابا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة من كل
 عشرة درهما درهم ومن لا زكاة له من كل عشرة دراهم درهم وروي الشيخ ابو الحسن القندوري في شرحه لمختصر الكافي
 ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب العشار وقال لهم خذوا من كل درهم ربع العشر ومن الدرهم نصف العشر ومن اخرجني العشر
 وكان هذا بمختصر الصحابة رضي الله عنهم من غير خلاف فكان اجماعهم وان مرجعي على ما شرع بخمسين درهما يؤخذ منه شيء الا ان
 كانوا يأخذون من ثلثه ما مثل اي من ثلثه خمسين لان الاخذ منهم بطريق الجواز بخلاف السلم والذي هم لان المذكور
 زكاة مثل يعني من السلم او من ثلثه اي او المانعة ومن اخرجني نصف الزكاة وهو نصف العشر فاذا كان كذلك
 هم فلا بد من الضمان لانه شرط في الاصل فاذا في المعافاة هم وبذا في الجواز لا غير مثل اي الذي ذكرا كذا
 ذكر في الجواز العشر لمرجه لمدهم وفي كتاب الزكاة مثل يعني المذكور في كتاب الزكاة المذكور في الاصل وهو مبسوط
 لمرجه لمد الضمان لا يؤخذ من ثلثه اي الزكاة من القليل هم وان كانوا يأخذون من ثلثه شيء اي من القليل هم لان القليل
 لم ينزل فلو استلقت عادة فانهم القليل فلم ولا تامة في نظام الا ترى انهم لو يأخذون جميع الاموال من التجار
 لا يؤخذ منهم الجميع لانه قدر كذا في المبسوط وغيره وفي الحديث ان اخذوا من الجميع يؤخذ منهم الجميع الا قدر ما يلزمهم الى ما
 هم ولائحة شيء اي ولان القليل هم لا يحتاج الى الحماية شيء لانه يفتت اليه غالبا هم قال مثل اي محمد رحمه الله وان مرجعي
 بمائتي درهم وللعلم كم يأخذون من ثلثه العشر يقول عمر رضي الله عنه فان اعياكم فاعشروا من ثلثه قول عمر رضي الله عنه غريب
 لم يدرك معناه فان عجز عن معرفته ما يأخذون من ثلثه العشر يقول عمر رضي الله عنه فاعشروا من ثلثه فاعشروا من ثلثه فاعشروا من ثلثه
 من اي وهو الجبل فالتعني فان جعلكم يعني اذا اشتبه الحال عليكم بان لم يعلم العاشر ما يأخذون من ثلثه لا يؤخذ منهم شيء
 هم وان علم انهم يأخذون من ثلثه عشر ونصف عشر يأخذ بقدره وان كانوا لا يأخذون الكل لا يأخذون الا من ثلثه لو قومه
 بعد الحماية والفرض حرام ولانه امانة عدم الامان وفي مبسوط شيخ الاسلام يؤخذ من ثلثه الجواز بطريق الجواز لا يؤخذ منهم
 صنعه حتى يبرأ هم وان كانوا لا يأخذون الا من ثلثه شيء اي وان كان اهل الحرب لا يأخذون من ثلثه الاصل لا يؤخذ من ثلثه
 بطريقهم لا يؤخذون من ثلثه الا ان احتج بكراهم الاخذ من ثلثه لان عدم اخذهم من ثلثه لا يدل على انهم من ثلثه بل يدل على
 هم قال مثل اي محمد رحمه الله وان مرجعي على عاشر عشرة شيء اي فانهم لا يؤخذون من ثلثه شيء اخر شيء بعد دخوله دار الحرب

من التجارهم تمام الحول ش اي قال حال الحول هم او الفراع من الدين شس بان قال على دين محيط بما لي هم كان
 منك الوجوب شس اي لوجوب الزكاة هم والقول قول المنكرين ليسين وكذا اذا قال اديتها الى ما شر آخر شس اي غير
 هذا العاشرهم ومروءه او اكان في تلك السنة ثمانية اذ اوعى وضع الائمة موضعها بخلاف ما اذا لم يكن ما شر آخر في تلك السنة
 شس فانه لا يصدق هم لانه ظهر كنهه بيقين وكذلك شس اي وكذا القول قوله فيصدق مع يمينهم او اقال اديتها الى ما
 الى الفقراء في العشر لان المادوا كان مفوضا اليه شس اي الى المالك هم فيه شس اي في المهرم وولاية الاخير شس الساعي ثانيا
 بالهم بالمرور شس اي بمرور المالك على الساعي هم لدخوله تحت الحماية شس بالمرور عليهم وكذا الجواب في مسئلة اسود
 شس او اقال العاشر في الابل والبق والنعمهم في ثلثة فصول شس اولها اقيمتا شس ثانيا شس قوله او على دين
 والثالث قوله اديت الى ما شر آخر وفي تلك السنة ما شر آخر ففي هذه الفصول الثلاثة او اطلق صدق فيكون القول
 قوله وفي الفصل الرابع وهو ما اذا قال اديت بنفسى الى الفقراء في السنة لا يصدق وان جلف وقال الشافعي رحمه الله
 يصدق شس فيكون القول قوله وهذا قول الشافعي رحمه الله في الجريد وقال في القديم لا يصدق به قال
 مالك واحمد وقال النووي رحمه الله في شمس المذهب اما الاموال الظاهرة على الزروع والثمار والمواشي والمعادن
 ففي اصح القولين وهو الجريد جواز تفرقة بينه وفي القديم منه فان دفعه بنفسه فعليه ومنها ان الى الامام او نائبه
 وسواء كان الامام مالا او جازا هم لانه اوصل الحق الى مستحقه شس وهو الفقير واستقل المنة عن الساعي هم ولما
 ان حق الاخذ كان للسلطان فلا يملك المالك ابطاله شس اي ابطال حق السلطان هم بخلاف الاموال الباطنة شس
 لانها موقوفة اليهم ثم قبل شس اشار به الى ان في الفصل الرابع لم يصدق في قوله واخذ منه الساعي ثانيا ما يكون ثانيا
 وهو ان فيه الخلف فقال لعينهم هم الزكاة في الاول شس يعني اتع الزكاة به في دفعه بنفسه لانه اوصل الحق الى
 مستحقه هم والثاني شس وهو اخذ الساعي ثانيا هم سياسة شس يكون سياسته زجره حتى لا يفعل ذلك مرة اخرى
 وزجره غيره صلى الاقدام على ما ليس له وسياسة القيام على شس بما يعمل وهو من الجوف الواو شس وفي المغرب
 يقال ليسوس الدواب او اقام عليها وسياسها ومنه الوالى ليسوس الرعية سياسة اي على امرهم هم وقيل هي شس
 اي الزكاة هم في الثاني شس يعني في اخذ الساعي لان الزكاة حق الله تعالى وانما يستوفيه من نصب ثانيا في استيفاء حق الله
 فلا تبرأ منه الا بالعنف اليهم والاول يتقلب نفلا شس هذا كانه جواب عن سوال مقدر لقد يرد ان يقال الزكاة
 اذا كانت في اخذ العاشر فماذا يكون حكم الذي دفعه المالك الى الفقير فاجاب عنه بان الاول وهو دفع المالك الزكاة
 الى الفقير نفلا كمن صلى في منزله لظهر ثم سعى الى المحبة يتقلب نفلا هم وهو الصحيح شس اي القول الثاني هو الصحيح

تمام الحول او الفراع من الله
 كان منك الوجوب شس اي لوجوب
 قول المنكرين ليسين وكذا
 اذا قال اديتها الى ما شر آخر
 ومروءه او اكان في تلك السنة
 شس فانه لا يصدق هم لانه
 ساعي ثانيا
 بالهم بالمرور شس اي بمرور
 شس او اقال العاشر في الابل
 في تلك السنة لانه ظهر
 كنهه بيقين وكذلك
 قال اديتها الى ما شر آخر
 في السنة الا اذا كان غفيرا
 اليه فيه ودلاية الاخذ
 بالمرور الى خوله تحت
 الحماية وكذا الجواب
 في مسألة السواهم
 في ثلثة فصول
 الرابع وهو ما اذا قال اديت
 بنفسى الى الفقراء في السنة
 وان جلف وقال الشافعي رحمه
 الله يصدق شس فيكون القول
 قوله وهذا قول الشافعي
 مالك واحمد وقال النووي
 في اصح القولين وهو الجريد
 جواز تفرقة بينه وفي القديم
 منه فان دفعه بنفسه فعليه
 ومنها ان الى الامام او نائبه
 وسواء كان الامام مالا او جازا
 هم لانه اوصل الحق الى مستحقه
 شس وهو الفقير واستقل المنة
 عن الساعي هم ولما ان حق
 الاخذ كان للسلطان فلا يملك
 المالك ابطاله شس اي ابطال
 حق السلطان هم بخلاف
 الاموال الباطنة شس لانها
 موقوفة اليهم ثم قبل شس
 اشار به الى ان في الفصل الرابع
 لم يصدق في قوله واخذ منه
 الساعي ثانيا ما يكون ثانيا
 وهو ان فيه الخلف فقال لعينهم
 هم الزكاة في الاول شس يعني
 اتع الزكاة به في دفعه
 بنفسه لانه اوصل الحق الى
 مستحقه هم والثاني شس
 وهو اخذ الساعي ثانيا هم
 سياسة شس يكون سياسته
 زجره حتى لا يفعل ذلك
 مرة اخرى وزجره غيره
 صلى الاقدام على ما ليس
 له وسياسة القيام على شس
 بما يعمل وهو من الجوف
 الواو شس وفي المغرب
 يقال ليسوس الدواب
 او اقام عليها وسياسها
 ومنه الوالى ليسوس
 الرعية سياسة اي على
 امرهم هم وقيل هي شس
 اي الزكاة هم في الثاني
 شس يعني في اخذ الساعي
 لان الزكاة حق الله
 تعالى وانما يستوفيه
 من نصب ثانيا في
 استيفاء حق الله
 فلا تبرأ منه الا
 بالعنف اليهم
 والاول يتقلب
 نفلا شس هذا كانه
 جواب عن سوال
 مقدر لقد يرد ان
 يقال الزكاة اذا
 كانت في اخذ
 العاشر فماذا
 يكون حكم الذي
 دفعه المالك الى
 الفقير فاجاب
 عنه بان الاول
 وهو دفع المالك
 الزكاة الى
 الفقير نفلا
 كمن صلى في
 منزله لظهر
 ثم سعى الى
 المحبة يتقلب
 نفلا هم
 وهو الصحيح
 شس اي القول
 الثاني هو
 الصحيح

ثم فيما يصدق في السوء
واموال الجاهل لم يشترط
خروج البراءة في الجامع
الصغير وشروط في كل واحد
وهو طريقة الحسن
عن أبي حنيفة فإنه
ادعى لصديق له عولا
علامة فيجب ابرأها
وجه لاول الخط يشبه
الخط فلا ينبغي علا
قل وما يصدق
فيه المسلم يصدق
فيه الذي كان
ما يوجب منه
ضعف ما يوجب
من المسلم في ذلك
الشروط تحقيقا
للضعف
فيما يصدق في السوء
الاني يصدق في حق
من سمات اولاد
او غامر معه يصدق
هم اولاد

واتر زب عن القول الاول وجه لثمة ثمانية ولاية الاخذ لسلطان شرعاني الاموال الظاهرة كان او كبر المال فعمنا
لنوكا لاولادى الجزية الى المتقاتلة بنفسه ثم فيما يصدق شى اى فى الذى يصدق رب المال م فى السوء اثم
واموال التجارة لم يشترط شى محمد رحمه الله خراج البراءة شى اى خط البراءة اراد به العلامة وفى المغرب البراءة اثم
لخط الابرار من يرمى من الدين ولعيب براءة والجمع بركات والبراءات لثمة العامة م فى الجامع الصغير شى وهو الذى
صفه الامام محمد رحمه الله وشروط شى اى شرط محمد رحمه الله خراج البراءة م فى الاصل شى اى البسوط م وهو
رواية عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لانه ادعى شى اى لان رب المال ادعى الرفع م ولصدق وعواد عانة
فيجب ابرأها شى اى انما رها بالان العادة ان العاشر اذا اخذ كتب بذلك براءة فاذ لم يكن معه براءة فالظاهر
يكذب فلم يقبل قوله من غير براءة كالمراة اذا اخبرت بالولادة فان شهدت القابلة بتبكت والافلام على قول من
شروط اخراج البراءة على شيعة بلبيين معافاة اختلف فيه وفى المحيط وجامع التمر شى اى لم يكلف لم يصدق عند أبي حنيفة
رسمه ولم يصدق شهدادة الظاهر م وجه الاول شى اى وجه القول الاول وهو عدم اشتراط
اخراج البراءة م ان الخط يشبه الخط شى لان التزوير يدخله فلا يمكن جعله حكما فلم يعتبر علامة م وقال الامام
فيهما وقال صاحب الهادي م فى قوله فيما يصدق فى السوء واموال التجارة نظر لان يصدق فى السوء الغفول
الثمانية المذكورة لانه اذا قال على دين او اصبحت منذ اشهر او اوتيتا الى الفقر فى المصر فمن اين ياتي بخطوط براءة
العاشر ولا يصدق ذلك الا فى صورة واحدة وهو ان يقول اوتيت الى عاشر آخر وفى تلك السنة عاشر آخر فاجاب
الاکس عن ذلك بانه ذكر العام واراد ان يخاص اى بصورة المذكورة مجاز امتى قلت كانه اخذ الجواب من كلام الامام
الاية اعترض بالمذكور اجاب هكذا ولا يخلو عن تامل فانهم قال شى اى قال محمد رحمه الله وما يصدق فيه المسلم
شى اى كلما صدق فيه المسلم من قوله على دين او لم عمل عليه الحول او اوتيت الى عاشر آخر او هو ليس للتجارة
او هو بضاعة عندي م صدق فيه الذى شى اى اذ حلف م لانه ما يؤخذ منه شى اى الذى هم ضعف ما يؤخذ من المسلم
شى لانه يؤخذ منه نصف العشرة م شى اى انما الشرائط شى وهى القناب وحولان الحول والفراغ من الدين م
تحقيقا للضعف شى اى لابل تحقيق للضعف وهو اخذ نصف العشرة ضعف ما يؤخذ من المسلم وهو ربع العشرة لضعف
اشى اى انما يكون ان كان الضعف على اوصاف الضعف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا لى اى فيه الشروط المذكور م ولا يصح
الجزى الا فى الجوارى يقول بن امهات اولادى شى اى لا يصدق الجزى الذى دخل دارا بالان ومضى على العاشر
فى الفصول المذكورة كلها الا فى الجوارى اذا قال بن امهات اولادى هم علمان معه يقول هم اولادى

فيل حولان الحول لم يشتر حتى يحول عليه الحول من قبل فيه تناقض لانه قال حتى يحول عليه الحول ثم قال لانه لا يمكن
 من القام الا حولا وقال المترامي وقد تكلم بعضهم في تصحيح هذا اللفظ وقال المراد الى ان يحول الحول وهذا تكلف بعيد
 خارج عن الغريبة فلعن السهو من المكاتب لانه لا يجوز ان يكون كلام صاحب البداية لانه لا يمكن من القام حولا بدون حرف
 الاشتناء قبل قوله حولا ويجوز لانه يمكن من القام الا حولا بدون حرف انفي قبل قوله يمكن انتمى قلت اراد بقوله وقد
 بعضهم من كتب حاشيتي هذا الوضع على هذا الوجه وقال السفنا في في قوله لا يمكن من القام الا حولا اي الا قريبا من الحول
 وكذا اوله الكافي ورايت في بعض النسخ كلمة الاكشولة فكانتم كشطوها حتى لا يروى عن مصنف شئ وليس هذا الصريح وان اشتر
 ذكر واكتبة الا واجاب كل واحد جواب هم لان الالف في كل مرة يستعمل المال من اي استمدك للمال هم وفي الالف
 لحفظ شئ اي لحفظ المال اراد ان الالف من الجوزي لحفظ ماله لا يستعمله هم ولان حكم الامان الاول باق شئ
 الحول ولم يرجع الى دار الحرب هم وبعد الحول تجدد الامان لانه لا يمكن من القام الا حولا شئ قد مر الكلام فيه
 القام والافدية من شئ اي بعد الحول هم لا يتاحل المال من الامكان الزكهم والبن عث شئ اي وان اتد
 العاشرة عشر الحز في هم فرج الى دار الحرب ثم يرجع من يومه ذلك عشر والافدية شئ اي ياخذ عشرة ثانيا وثالثا ولو كان
 في يوم واحد لجدد الامان فيه قال الحق والبولثور والبعيد عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم لا يروى
 في السنة وقال ابو عبد الله اذا كان المال الذي مر به يمين في المرة الاولى وان كان غيره اخذ منه هم لانه يرجع بالما
 جديد شئ اذا العصبية تنقطع بالرجوع الى دارهم والعود اليها ثبت عصمة جديدة فصار كالمال المتجدد فيؤخذ منه ثمانية
 كذا في الايضاح هم وكذا الالف لجدد شئ اي بعد الرجوع هم لا يفتى الى الاستعمال شئ لاحتمال حصول الز
 في سفره فاقيم نفس السفر مقامهم فان مر في خبر او خبره شئ اي مر به بنية التجارة وبها يساويان باق درهم هم عشر
 وون الخبر شئ اي لا يشتر الخبر درهم وقوله شئ اي وقول محمد عشر الخبر اي قيمتها شئ اي من قيمتها اي من
 قيمة الخمسة لانه من هذا اقران من قول مسروق فانه يقول ياخذ من عين الخمرهم وقال الشافعي لا يشتر بما لا يلا
 قيمتها شئ اي الخمر والخمر هم وقال زفر عيشة بما لا يستواء انما في المايه عند شئ وكذا في التقويم في حق اهل الذمة ولهذا
 يجب الضمان على متلف خمره الذي كما يجب على متلف خمره فيعشرهما هم وقال ابو يوسف ليس بهما ان مر بهما جملته كان
 شئ اي كان ابا يوسف هم جل النخريه تبعا للخمر شئ لان مائة الخمر انظر بدليل ان اسلم يربث الخمر ولو اخرجت من
 دار الحرب تدخل في الغنمية ويملكها المسلم حتى لو خلت تصير ملكا للمكاتب اذا عجزوا خمر يصير ملكا للمولى بخلاف الخمر يرب
 مفعلة تبعا للخمر اولى هم فان مر بكل واحد على الاخر وعشر الخمر دون الخمر يربث لادم التبعية كما ان ابا نيفة لا يرب

لوحشته حتى يحول الحول
 لان لاخذ في كل مرة
 استعمال المال حتى
 الاخذ لحفظه وكان
 حكم الامان الاول باق
 وبعد الحول يتجدد الامان
 لانه لا يمكن من القام
 حولا الاخذ بعد الاستعمال
 المال وان عثر فرج الى
 دار الحرب فخرج من يومه
 ذلك عشر ايضا لانه يرجع
 بامان جديد فلذلك لا
 بعد كما لا يفتى الى
 الاستعمال وان مر
 ذي حجر او خمر عشر
 الخمر دون الخمر وقوله
 عشر الخمر اي من قيمتها
 وقال الشافعي لا يشتر
 لانه لا قيمة لها وقال زفر
 بعشرهما الاستواء
 للمال يفتى هم وقال
 ابو يوسف لا يشترهما
 اذا ام بهما جملته كان
 الخمر تبعا للخمر فان
 مر بكل واحد على الاخر
 عشر الخمر دون الخمر

ووجه الفرق على
 الظاهر ان القصة
 في ذوات القيم لها
 حكم العين والخزير
 منها وذوات الامثال
 ليس لها حكم والخزير
 منها وان حق الاخذ
 للحماية والمسلم على حر
 نفسه للتخيل فكذا
 يحجمها على غيرة
 ولا يحج خزير نفسه
 بل يجب تسديده
 بالاسلام فكذا
 لا يحجمه على غيره
 ولو رمى وامرته من
 بني تغلب بمال
 فليس على الصبي شيء
 وعلى امراته على الزوج
 لما ذكرنا في السواثر
 ومن رمى على عاتق
 جاثية درهم
 واخبره انه له
 في منزله مائة لغيره
 قد حال

فأذا انقضت الى سائر الاموال بقيت ما يتبعها من وجه الفرق على الظاهر من اى على ظاهر الرواية لافى ظاهر الرواية ان الخنزير
لا يشترط فيه مما سواه من بهاء او على الانفراد هم ان القيمة في ذوات القيمة من اى خنزير من ذوات الامثال هم لما حكم العيين والخنزير
منه من اى خنزير فاما بالقيمة اخبرت على القبول كما لو اتاها بالعين هم وفي ذوات الامثال
ليس لها هذا الحكم من اى لا يكون في معنى المشي لان ما يكون من ذوات الامثال يجب ان يكون بدله مثله اعتبار
بما منه المنسوب وان لم يكن مثله الا لا يكون اخبرها كذا ولا كذا الخنزير لان من ذوات الامثال واذا القيمة فيها
لا يكون من ذوات الامثال ينزل منزلة هذا العيين والدليل على ذلك انه لو تزوجها على خنزير فاما بالقيمة لم تجز على القبول
فان قيل لا نسلم ان القيمة لما حكم العيين في ذوات القيمة الماترى ان الذمى او باع داره بخنزير وشقيعا مسلم بانها
بقيمة الخنزير فلو كان لما حكم العيين لما اخذوا بسبب بالقيمة فما القيمة تمام العيين كما لا حقيقة فعما لما شبهت العيين
لما ذهبت القيمة لم يتر في حق العبا والماترى بهم بخلاف الشر وهو حق العز وجل حيث اشبهت بذهبت القيمة لا يستفاد انما
فان قيل لا يقتضى ما قلتم بغير اى اى القيمة خنزير له استملاكه حتى آخره وتبقى بها وينا عليه وقتها المعاد قيمة بية وبين صاحب له
وعند ذلك يحتاج السبب واختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف الامكان هم والخنزير منها من اى من ذوات الامثال
هم ولان قيل الاخذ بالحمية والمسلم يحى نفسه الخنايل وكذا الحمية على غيره ولا يحى خنزيره نفسه من كسب الحمية بالاسلام فكذا
لا يحى على غيره من ثم انتهى الى غيره وبسبب الحمية المسلم لا يملك نفسه حتى ان الذمى او اذله ولو كان له غنما او غنما غيره
تعلقه او خنايل بغيرها فيكون والماترى ما به وغيره عند دخول سبب الحمية وهو السلطنة وليس المسلم حمايته من غير نفسه حتى
ان الذمى او اذله وجب عليه الحمية بها ولا يملك ان يخطها فلما يكون له ولاية حمايته خنزيره غيره عند وجود سبب الحمية
وقال انكافى قوله ولا يحى على غيره عند وجود سبب الحمية فان قيل المسلم او الذمى اذا غصب خنزير ذمى وتكاكسا
الى القاضى فالقاضى يأمر بالرد وهو التسليم والامر بها حمايته فلما وجب له حمايته لغيره لغيره يستوفيه ولان ذلك القضا
نافع قاضى ولو مرضى او امرأة من بنى تغلب بالمشى انما فيه من بنى تغلب لان العبدى من اهل الحرب المار
على العائدين انهم مال التجارة لو غنمه العشرة لان المأخوذ من بنى تغلب له حكم الزكوة والمأخوذ من الحر فى معنى وجه
الجازات لا يتوخى الحماية والظاهر انهم يأخذون من مبياتنا حتى لو علم انهم لا يأخذون من مبياتنا لاننا نأخذ من مبياتهم
ايضا فليس على الصبى شئ وعلى المرأة ما على الرجل لما ذكرنا في السوائم من اى المأخوذ منهم في حكم الزكوة فيؤخذ
من النساء ومن المبيات لان صاحب مال التجارة لما مر على العائدين مائة مائة السوائم في الحاجة الى الحماية هم
ومن مائة مائة مائة درهم من السوائم كان المارسل او مياهم واخبره ان له في منزله مائة اخرى قد حال

عليها الحول لم يترك الماء التي مربها انما يشي اي ولان ادنى ما يستحق بحماية شئ هو الضارب هم وما في بيته لم يخل
تحت حماية شئ فلا يصحهم بما مربها الى ما في بيته فلا يشترهم فلو مربها حتى ورثهم اجنعة شئ قال لا تارزى قوله لبقا
بالجوع على انما صفة لما قبلها وتقبل ان يكون عالما وفيه نظر والبغاة طائفة من المال يدفن الربح تجزئ لنفسه هم
لم يشترها لانه غير مأذون له باذركوتها شئ اي زكاة المائتين بغاة طائفة بل هو مأذون في التجارة فلو اخذها غير الزكاة
وليس له اخذ شئ سوى الزكاة هم قال شئ اي تحريمه لهم وكذا المضارب يبيعون في التجارة فلو اخذها غير الزكاة
اي بالهام وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول او لا يبيعه طائفة حتى المضارب شئ لانه مضارب بقرته للمالك هم حتى لا يملك
رب المال نيته شئ اي من المضارب هم من التبع في نيته باماره ونفاس شئ اي ابدانها بال المضاربة عرو
اي استعته بالبيع والشراء هم فنزل منزلة المالك شئ بغيره المالك هم شئ اي ابو حنيفة رحمه الله هم
الى ما ذكره في الكتاب شئ وهو جامع الصغير هم وهو قوام شئ اي الذي يربح اليه وهو قول ابى يوسف ومحمد
لانه شئ اي لان المضارب هم ليس بمالك من يربح وهو ظاهرهم ولا نائب عنه شئ اي عن المالك هم في اداد
الزكاة شئ بل هو نائب في حق التجارة لا غير والنائب يقتصر ولا يبيعه على ما في يده من المالك بل بمنزلة الاستيفاع هم
ان يكون في المال ربح يبيع فيه مضارب شئ اي لان المضارب يبيع انما يبيعهم في حوزة شئ اي الذي يربح
نصيبهم لانه ملك له شئ اي لان المضارب بالمال ملك المضارب الذي هو حوزة من الربح هم ولو مربها مأذون
له بما تى ورثهم وليس عليه دين عشرة شئ اي عشرة العشرة المأذون له في التجارة هم قال ابو يوسف لا اذ
ان اباحه ينفقه رجع عن اهام لا يشي قال الكافي والصحح رجوعه في المضارب رجوعه في العبد المأذون فانه وكذا ذكر
في المصنف وشرح المصنف للكرخي هم وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قوله لانه لا يشتر لان المالك يربح في المأذون
وله التقرب شئ لان المأذون الطلاق وفك في الحجر مضارب كالمضارب شئ اي مضارب المأذون كالمضارب
في انه ليس بمالك ولا نائب عن مولاهم وقيل في الفرق بينهما شئ اي بين العبد المأذون كالمضارب في انه ليس
بمالك ولا نائب عن مولاهم ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعبرة شئ عند ظهور المستحق اي هم على المولى شئ بل
يباع فيها وما زاد فيطالب بعد التمتع هم فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعبرة
على رب المال فكان رب المال هو المحتاج الى الحماية فلما يكون الرجوع في المضارب رجوعا منه في العبد وان
كان مولاه معه شئ اي وان كان مولى العبد المأذون معه يوم فوزه منه شئ اي من المولى هم لان المالك
شئ اي المولى هم الا اذا كان على العبد ودين يخط به المالك شئ فيفسد لا يؤخذ من المولى ايضا ما لا تضاف

عليها الحول لم يترك القى ودينا
لفقته وما في بيته لم يخل تحت
حمايته فلو مربها حتى ورثهم اجنعة
لم يشترها لانه غير مأذون له باذركوتها
قال دكن المضاربة يعني اذا
م المضارب به على العاشر وكان
ابو حنيفة رحمه الله يقول او لا يبيعها
لفوق حق المضارب حتى لا يملك
رب المال فيه عن التفرقة بعد اصدار
عنه وضائق من منزلة المالك ثم رجوع
الى ما ذكر في الكتاب هو قولهما
لانه ليس بمالك ولا نائب عنه
في اداد الزكاة الا ان يكون المالك
ربح يبيع فيه مضارب فمؤخذ منه
لانه ماله ل. ولو مربها مأذون
بما تى ورثهم وليس عليه دين عشرة
قال ابو يوسف لا اذ
ان اباحه ينفقه رجع عن اهام لا يشي
ام لا وقياس قوله الثاني في المضارب
وهو قولهما انه لا يبيع لان المالك
فيما في يده المولى وله التقرب
فصار كالمضارب وقيل في الفرق بينهما
ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع
بالعبرة على المولى فكأنه هو المحتاج
الى الحماية والمضارب يتصرف
بحكم النيابة حتى يرجع بالعبرة
على رب المال فكان رب المال
هو المحتاج فلا يكون الرجوع للمضارب
رجوعا منه في العبد وان كان
مولاه معه يخط به المالك
الا اذا كان على العبد ودين
يخط به

لا خدام املا

اول الشغل قال

ومن على عائلته الخ

في ارض قد غلبوا عليه

فغزو بنى على الصدقة

معناه اذا مر على الناس

اهل الدار كان التقدير

جاء من قبل من حيث

انه

عليه

باب في

المعادن

والسركاز

قال معدن د

او فضة او حديد

او برص او صخر

في ارض خارج او غير

ففيه الحصى من قال الاش

لا شئ عليه كذا من سفت

بيد اليه كذا كذا اذا كان

المستخرج ذهب او فضة

فيجب فيه الزكوة

لانتقام الملك من ابى ابي غنيمة زعمه الله لان المولى لا يملك ما في يده ولما اذا اتفق عبده المادون لا يلحق غنيمة
 رحمه الله من اول الشغل من يفتح الشين يعني لكون العبد مشغولا بالدين عندهم ما هو الحاصل ان عندهما ايضا يوفون وان
 كان يملك المولى ما في يده على صلها لكن كونه مشغولا بالدين يمنع من الاخذ بقوله لانتقام الملك يرجع الى ابى غنيمة رحمه
 على صلها وقوله اول الشغل يرجع الى ابى يوسف ومحمد على صلها هم قال شئ اى محمد رحمه الله ومن مر على ما شتر الخواج
 في الارض قد غلبوا عليها فغزوه شئ اى غنمه ما شتر الخواج هذا المال عليه اى اخذ منه العشرة شئ اى عليه الصدقة شئ
 اى يوفون منه ثانياهم معناه اذا مر على ما شتر اهل العدل لان التقدير من قبله شئ اى من قبل المادون من حيث اى مر عليه شئ
 اى على ما شتر الخواج واما اذا غلب اهل البنى فانه والعشرة لا يوفون ثانيا لان التقدير من قبله بل جاء من قبل السلطان حيث
 خذهم فلم يسمهم والانتقام بالجمالية

باب في المادون والركاز والمال المستخرج من الارض لا سما وكثيرة كثر معدن وركاز فالكثرة اسم لما وفته بواحد
 والمعدن اسم لما خضع الله في الارض يوم خلقها والركاز اسم لما جيعا فقد يذكروا يدركون ويذكروا يدركون المعدن
 ثم المراد من الركاز في الباب الكثرة لان الباب شئيل على بيان المعدن والكثرة فلو لم يدرك المعدن يلزم محض التكرار بلا فائدة
 ولما اقبل الباب التماشى باب في بيان المعدن والركاز وقال تاج الشريعة الجواهر استخراج من الارض تنوع الى مخلوق
 تعالى والى يدفون الناس ويعرف النوعان باسماء شتى وباسماء المعدن اكثر والركاز هم قال شئ اى محمد رحمه الله في
 الجامع الصخير معدن ذهب او فضة او برص او حديد او صخر شئ اى بعض المعادن قال الجوهري هو الذي تقبل منه الاواني
 وفي ديوان الادب هو النحاس الحديد ومن ابى عبادة جاء فيه كسر الصاد هم وجد في ارض خارج او شتر شئ قيد بان
 خارج او شتر لانه لو وجد في ارض تملوكة او دار لا يجب فيه خمس عند ابى غنيمة كما يجي وسواء كان الواجد لما افوضا
 او صلبا او امرأة او عبدا او مكا تباهم ففيه خمس عندنا شئ اى يوفون خمس من الواجد والباقي له وبه قال الاوزاعي والجمهور
 وابو عبيد واخا ره الزهري وبني على هذا سائل وهى ان من يحفر بواحد الايام يخرج الخمس منه وباقيه له وان حضر
 فلم يصل شيئا وجاء آخر فخر ووصل الى العلق فوله لانه الواجد وان شتر كان في الحضر فواجب ما دون الاخر فلو الواجد من
 تقبل من سلطان معدنا واستاجر آخر او شتر جزء المعدن وتجب فيه الخمس والباقي للتقبل وان عملوا البعير فون التقبل
 فاربعة انما س لهم دون التقبل ولو باع الركاز فاحسن على شترى ويرجع على الواجد البايع نجس الخمس هم وقال الشافعي
 لا شئ عليه في شئ وبه قال مالك هم لان باع سبقت يده اليه كالصيد شئ فلو ان اخذه هم الا اذا كان استخراج شئ
 بفتح الراهم ذهب او فضة نجب فيما الزكوة شئ وبه قال احمد لكن عند الشافعي في الواجب في الذهب انفسه ثلثة اقال

اصحها ان الواجب فيه ربع العشر وبه قال احمد ومالك في رواية والثاني ان الواجب فيها الخمس مثل قولنا وهو قول
 الحنفى والثالث ما ناله بلائع وموتة فنية العشر وما ناله يتوب موتة كالمعالجة بالنار ونحوها فنية ربع العشر وبه قال مالك
 في روايته وعن احمد يجب في المعدن وفي كل ما يخرج من الارض حتى القيروان كلهم فلا يشترط الحول في قولهم للشافعي وهذا
 هو الصحيح من مذهبه وبه قال مالك وفي قول اخر يشترط الحول لانه كالكسوة وفيه شتم ان قلنا ان الواجب فيه الخمس لا يشترط
 الحول قولنا واحد وان قلنا ان الواجب فيه العشر فنية وجهان احدهما انه يشترط ان يتعلق بالذهب والفضة فيعتبر فيه الحول
 كالزكاة والثاني وهو الصحيح لا يشترط لانه من انزال الارض فلا يعتبر فيه الحول كما في المحبوب العشرة هم لانه مثل اي ان
 كل واحد من الذهب والفضة هم ما كسب يعني عدين النماء هم والحول للقيمة مثل يعني شرع الحول للقيمة فالنماء عدين
 النقيضين فلا يجب اشتراط الحول فان قلت ذكر في جانب الشافعي عدم اشتراط الحول ولم يذكر في جانبنا مع ان عندنا
 كذلك قلت لان الشافعي قائل بالزكاة وكان عليه ان يشترط الحول فنفاه بما ذكره من الدليل ونحن نقول بانس
 فلا يشترط فيه الحول هم ولما قلنا عليه الصلوة والسلام مش اي قول النبي عليه الصلوة والسلام وفي الركاز خمس
 رواه الامامة السنة في كتبهم من حديث ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمعوا
 جبار والبير جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس اخرج به طولاً ومختللاً والركاز يطلق على المعدن وعلى المدفون كما ذكرنا
 وجه التمسك به انه سئل عليه الصلوة والسلام عما يوجب في الطريق الماروا والخراب العادي فقال فيه وفي الركاز الخمس
 فخطف الركاز على المدفون فعلم ان المراد منه المعدن وفي رواية عن ابي هريرة سئل ما لركاز يارسول الله قال الذهب
 الذي خافه الله في الارض فان قلت لو كان الموجود في المعدن ما دون النصاب والواجب فقيه يعني ان لا يجب
 لما ان مصرف الخمس الفقير وهو فقير كما في النقطه وكذلك لو كان الموجود لصاباً والواجب مد يول قلت الحديث عام في
 الفقير والمديون فان قلت لو كان الواجد ذمياً ينبغي ان يؤخذ منه الكل كما لو كان حربياً لانها في الكفر سواد لا
 استحقاق لهما في الغنيمة قلت لا بل للذمى حصة الغنيمة فان اهل الذمة لو قاتلوا اهل الحرب فانه يرضع لهم في الغنيمة فجاز ان
 يكون لهم حظ فيها له حكم الغنيمة اما الحربى فلا حظ له فيها سواد قاتل باذن الامام او بغيرة اذ لا يعطى له من الغنيمة شئ فان
 قلت الجوز لا تجب فيه الزكاة كالحديد ونحوه لا يجب حق المعدن كالفير ونحوه لا ينطبق فان قلت حتى اربع العشر
 عليه الصلوة والسلام قطع لبلال بن الحارث المعاود القبليته وهي مواضع بناحية المدينة فاخذ منها الزكاة ربع العشر
 فيؤخذ منها ربع العشر الى يوم القيامة واه مالك ابو داود والقبلة بفتح القاف والباء الموحدة وقال البكري هي من حجارة
 الفرع انهم القاد والراوى من اعمال المدينة والصغرى والواحى لها من الفرع ومضافة اليها قلت قال ابن عبد البر ان

ولا يشترط
 القول
 في قول
 لانه مما
 كلد الحول
 للتنمية
 وكنا
 قوله
 عليه
 السلام
 وفي
 الركاز
 الخمس

لما بينا انهم اوجبه
 في الارض مباحة فلهذه
 الخمسة للواجد لانه
 ثم الامور اذ لا علم به
 لتفانيه فيختص هو به
 وان وجد في الارض ملكه
 فكل الحكم عند أبي يوسف
 لا ريب في تحقيق تمام
 الحيازة وهو ماله
 وعند أبي حنيفة لا
 هو المختص بالملك
 ملكه الاسلام من النجوة
 اول الفقيه لان سبقت
 يده اليه وهي يده
 الخصوص فملكه
 ماني الباطن وان كان
 على الظاهر كمن
 اصطاد سمكة في بطنها
 دية ثم بالبيع لم يخرج
 عن ملكه لان مو د فيها

اصحابنا فيمن يتحقق اربعة الاحتماس فالأول اختلاف في جوب شخص هم لما روينا من ابي لقوله عليه الصلاة والسلام وفي الركعة
 الخمس ثم ان وجده من ابي الحسن في ارض مباحة من كالمعاوز والجبيل وغيرهم فاربعة انما هي للواجب لانه لم يأت
 منه من ائمة الشي احرزه احرزا اذ حفظه وضعمه اليه وصانته عن المأخذهم اولا علم به الغائبين من الدليل على
 لانه لم يأت احرز منه ابي من الواجب المذكور قوله بـ ابي احرز الواجب فاذا كان كذلك لم يفتش موجب من ابي تحق الواجب بالدلي
 احرزه والاصل فيه ان الغائبين لهم الاستيلاء والاحراز به لكن هذا الوجه يقتضي بالاحراز فانقص بالشي من الخمس فهو اربعة
 فان قلت احرزه بالحرز ليس بجواب فكيف وجب فيه الخمس قلت ابتداء احرزه بالواجب كذا لو كان وجده في ارض
 مملوكة فكذا الحكم من ابي فكذلك من الحكم ههنا يعني يؤخذ منه الخمس الباقي له عند ابي يوسف لان الاستحقاق
 بتمام احرزه من غير ما يكونه اذ قبضه وملكه ويستبد به وهو من من من ابي احرزه انما يشبه من الواجب عند ابي
 وغيرهما المدة لم يخط له ابي الذي اخط له ونسره بقوله وهو الذي ملكه الامام هذه البقرة اول الفتح من ابي يوم
 وذكر ان الامام اذا فتح بلدة يجعل لكل واحد من الغائبين نادية ويجعل ملك النامية له ويجعل لها علامة ويختط عليها خطا
 يعلم انه قد احتاز او منعت خطط البصرة والكوفة وموضع خطط بالاسم لانه سبقت يده اليه من ابي الذي اخذ
 هم وهي ان يخصص من ابي اختط بيده بسبقه اليه فيملك به من ابي بالخصوص مافي الباطن هم وان كانت من يده هم
 على الظاهر من كناية ان الموعول ابي بالخصوص هذا الوجه ورد في نسخة اور وباشيخ الاسلام في موطأ طبعها ان يد الخط
 ثابتة من وجه من حيث ان اليد على الظاهر تدل على الباطن تقدير اريد الحكمة لا مثبت الملك كما في حق الغائبين فان لهم يد
 ثابتة على مافي الباطن ومع هذا لم يصر ملكا لهم والجواب ان يد الخط له يد خاصة واليد الحكمة اذا كانت بهذا الثابتة مثبت الملك
 في المباح كما في المعدن الا ترى ان تصرف الغازي بعد اقباضه ما قد وقبلها غير نافذ لثبوت اليد الحكمية على الخصوص هم من
 اصطفا ومكة في بطنها وة ثم بالبيع من ابي مبيع السمكة هم لم تخرج الدرّة عن ملكه لانه موضوع فيها من ابي في السمكة هكذا
 فسر الا ترى ان هذا الموضع حيث قال كمن اصطفا ومكة في بطنها وة ثم بالبيع ابي مبيع السمكة لم تخرج الدرّة عن ملكه لانه موضوع فيها
 ابي في السمكة لا تخرج الدرّة عن ملكه لانه بخلاف المعدن كما ذكره في المتن وقال السفن ابي مبيع السمكة ابي مبيع الارض التي
 تحتها كمن يخرج من ملكه بلفظ التذكير ابي لم يخرج الكثر عن ملكه بل لانه قوله لانه بالتذكير ولم يقل لانه لا تخرج الى الدرّة لانه
 موضوع فيها ابي لان الكثر موضوع في الارض وكذا فسر الكافي بحاله وهو الصواب ثم ذكر شيخ الاسلام في سلسلة الدرّة
 فقال في ظاهر الرواية لم يفصل بين كون الدرّة مشقوبة او لا وقيل ان كانت مشقوبة لم تدخل في ملك المشتري لانها بمنزلة
 الكفر وان كانت غير مشقوبة تدخل كمن اصطفا ومكة فوجد في بطنها غير لانه شيش ياكله السمك فيكون يتعاله وفيه المحيط

ش اراد به فارة وموتها الاملاك لاحد فيهم فموله ش اى كماله ولا خمس عند الشافعي خمس هم لانه ليس يد احد على
 الخصوص فلا يعذر ان ش فان قيل يد يد ثابته على الصحران المستامن لوجود شيئا من ذلك في دارنا في الصحران
 لا حق له فيه لثبوت يدنا عليه حكما فيجب ان يكون كذلك وما وجد المستامن مناس في دارهم ثبتت اليد على ما في الصحران
 لا حقيقة واجب بان دارنا وار احكام فتعبر اليد الحكيم فيها بخلاف دارهم فانها دار قمر لا حكم فتعبر فيها اليد الحقيقية لا الحكيم
 وذلك لم يوجد على ما في الصحران كذا في جامع شمس الامة وفي شرح الطحاوي وما ان اصاب الاسير في دار الحرب والمسلم
 الذي لم يهاجر اليها من كثر او معدن فهو كالمستامن الا فيما اصابا في ملك الحربي فهو له ما باع عشرة ولا خمس واذا اخرجوا
 فللباس المستامن ان يخلص ما في ايديهم بوجه ما في حرم مسلم او ذي اموال كتاب او مدبر او وام ولد مسلم او ذي اموالهم حتى
 يستقذروهم وان اتي ذلك على قتل بعضهم لا هو لا يخزي عليهم ولما اوطقوا كانوا غالين في اساءتهم هم ولا شئ في شئ
 اى لا خمس فيهم لانه بمنزلة متخلص عن مجاديش اى لان هذا الواجد في الصحران متخلص الذي يتخلص اى شرا
 للصوم خفية من غير استيلاء وهو منى قوله غير مجاديش قال ش اى محمد في الجامع اجتمعهم وليس في الفيرونج الذي
 يوجد في الجبال خمس ش انا في قوله في الجبال اخرجنا عما يوجد هذا وغيره مما ذكره بعد من الزبيق واللؤلؤ في خبر
 الكفار فاصيب قمر فانه خمس بالاتفاق لانه هذه القيمة كسائر الاوال هم لقوله عليه الصلوة والسلام ش اى لقول
 صلى الله عليه وسلم لا خمس في الحرب ش انا في خبره انا في الكمال عن عمر بن ابي عمر الكلاعي عن عمر بن شبيب عن ابي
 بكرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا زكوة في الحج ومنع ابن عبي عن ابن عمر بن ابي عمر قال انه مجبول لا علم عنه
 بقية وحديثه مكر وغير محفوظ واخرجه ايضا عن محمد بن عبد الله الغزالي عن النجاشي وابن معين في والقلاسنة
 فمعه فيه واخرج ابن ابي شيبة في ضعفه عن عكرمة قال ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد زكوة الا ان يكون للتجارة فان كان
 للتجارة ففيه الزكوة وقال الشافعي لا خمس في الحج والفيرونج حجر لانه لا يطبخ ويكون لقيمة الا ان بعض الاحبار منهم من بعض وذكر
 في المبسوط لا زكوة في الحج وهو معرب بيزره هم وفي الزبيق خمس ش اى ان الزبيق يجب فيه خمس هو فارسي معرب قد
 عرف بالحق وفتح الباب واحدة ومنهم من يقول بكسر الباء بعد الهمزة هم في قول ابى حنيفة اخذ هو قول محمد خلافا لابي يوسف
 ابو حنيفة يقول اول الاشئ فيه وفي قوله الاول كان يقول اول الاشئ فيه وكنت اقول فيه خمس فلم ازل اناظره واقول
 كالمصاص حتى قال فيه خمس ثم ريت ان لا شئ فيه فصار الماهل ان قول ابى حنيفة الآخر هو قول ابى يوسف الاول وهو
 قول محمد فيه خمس وعلى قول ابى يوسف الآخر هو قول ابى حنيفة الاول لا شئ فيه لانه لا يمنع من معينه ولا يستطيع رب نفسه
 فهو كالقير والقرط وقال الترمذي قال ابو يوسف لا خمس في بديل اليه يستقي بالمال او فصار كالنقط ولما

فموله لانه ليس في حد
 على الخصوص فلا يعذر ان
 ولا شئ فيه لانه بمنزلة
 غير محله قال ليس في الفيرونج
 الذي يوجد في الجبال خمس
 لقوله عليه السلام لا خمس
 في الحج ومنه الزبيق خمس
 ابى حنيفة ولا اخذ هو
 نعم راجح خلافا لابي يوسف

انه جازم وادوية حرارة واحدة فصار كما لو اذيق بالنا وديناهم ولا منسج اللؤلؤ و العنبر من ذبيحة ومحمد بن الوليد
 بهن من ولوا ومن اللام والاشية بالواو والادلى بالهزة وبالكس قال في الاول اربع لغات قيل لا يقال خفيف العنبر
 لانه واللؤلؤ شطر الصبح تقع في الصدق فيكون لؤلؤا فعني هذا بعد ما ولا شئ في المال وقيل ان العنبر من ذبيحة ان كان في اللؤلؤ
 والعنبر قيل انه من ذبيحة في البحر من ذبيحة البحر كذا رواه ابن ستم عن محمد وقيل انه شجر نيك فيقطف المروج الى السائل ليس
 في الاشجار شئ وقيل ان شئ وابه وليس في انشاء الدواب شئ ذكروا ان كل في البسوط وقيل يخرج من بين في البحر
 قيل العنبر نبت يكون في قعر البحر فربما يتبله الحوت فاذا استقر في بعضه فله مرة والم تبيح الحوت فهو الجيد وقيل ان
 زبد البحر قالوا ان البحر اوطأ من في الامواج صارت منها الزبد فلما يزال يضرب الریح بعضها على بعض حتى يكت من
 صفي الزبد فينقى عنه ثم يجذبة في السائل ويذهب ما لا ينفع من الزبد جفا، واليه اشار الله تعالى في كتابه
 فاما الزبد فيذهب جفا، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض ولا تحسن في الماء، والزبد منه هم وقال ابو يوسف فيهما
 شئ اي يجب الخمس فيهما اي في اللؤلؤ والعنبر وفي كل حلية شئ اي يجب الخمس في كل حلية ايضا ثم خرج من البحر
 خمس شئ الحلية على وزن فعلة بالكسر وسه ما يزين به من الذهب والفضة وغيرهما وفي البسوط قال شئ
 لوجود الذهب والفضة في قعر البحر فيجب فيه شئ لان ما في البحر ليس في يد احد قط لان قعر البحر شئ ثم خرجهم لان عجم
 رضى الله عنه اخذ الخمس من العنبر شئ هذا غريب عن عمر بن الخطاب واما هو عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم رواه عبد
 في مصنفه اخبرنا محمد بن سمار بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز اخذ الخمس من العنبر ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حاشا
 وكج عن صفيان عن ابي ثاب ان عمر بن عبد العزيز خمس العنبر فان قلت روى ابو عبيد في كتاب الاموال انما الحكم بن حماد
 عن عبد العزيز بن محمد عن جابر بن روي عن رجل قد سماه عبد العزيز عن ابن عباس عن ابي بن امية قال كتب الى عمر بن
 ان اخذ من العنبر العشر قلت قال ابو عبيدة هذا اسناد ضعيف وقول ابى يوسف هو قول الحسن البصري والزهري
 وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم ولما شئ اي ولابي حنيفة ومحمد ان قعر البحر لم يرد عليه القوت شئ يعني بالاسئلة
 لعدم القدرة هم فلا يكون المأخوذة منه نية شئ ولا شئ فيه هم وان كان المأخوذة منها افضة شئ وصل
 بما قبلهم والروى عن عمر رضي الله عنه شئ هذا جواب من استدلال ابى يوسف بقوله لان عمر اخذ الخمس من العنبر وهو اي
 روى عن عمر بن محمد بن نيار وسره البحر شئ اي دفعه وراه الى البرهم وبه تقول شئ اي بوجوب الخمس من العنبر الذي وسره
 البحر نقول فلم يبق حجة لابي يوسف في حديث عمر وقال السنائي لكن لا يتم في قول ابى يوسف بطلان ما ذكره
 في الكتاب من وسره البحر الذي يجب فيه الخمس فان في حديث ابن عباس كان العنبر ما وسره البحر ايضا على ما ذكره

د خمس اللؤلؤ والخبر عدا
 ابي حنيفة ومحمد رواه وقال ابو يوسف
 ده فيها ادنى كل حلية يخرج
 من البحر خمس لان عمر رضي الله
 الخمس من العنبر لهما ان قعر البحر
 لم يرد عليه القوت لا يكون المأخوذة
 منه افضة وان كان ذهبيا
 افضة والروى عن عمر رضي الله
 وسره البحر وبه تقول

في البسوط وفي الخمس سنة فلما بد من زيادة القية الذي يوجب الخمس لغيره. وقول وسره البحر في حديث عمر وهو ان يقال والمروي
عن عمر رضي الله عنه فيما وسره البحر الذي من دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فوجدوه على ساحل بحر دار الحرب فاخذوه فكلوا
ففيه ثياب الخمس اما حديث ابن عباس فيما وسره البحر الذي في دار الاسلام واخذوه واحسن الناس او فيما وسره البحر
الذي في دار الحرب ولكن ائتمته واحد من المسلمين فلما حسن فيه لانه بمنزلة المتكسب لا كما للجاهل فليس فيما اخذ بالتكسب خمس
قلت هذا الطويل لا يفيد الا الاثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يثبت كما ذكرنا بل روي عنه خلافه كما مر واما اثر ابن عباس فان
ابا بصير روي عن ابن جويم عن داود عن عبد الرحمن العطار سمعت عمر بن دينار يحدث عن ابن عباس قال في الغنم شئ روي
عنه خلافه رواه عبد الزاق اخبرنا الثوري عن ابن طاووس عن ابية عن ابن عباس عن ابراهيم بن سعد ان عاصم بن سنان سأل ابن
عباس رضي الله عنه ما من الغنم فقال ان كان فيه شئ فالحسن يستدل الاثر ابي يوسف بقوله ما روي النخعي بن
ابيه كتب الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غنمته وجرت على ساحل البحر فكتب اليه ذلك سيب الديلمي من ابناء وفيما وفيما
الحسن قلت لم يبين من روي هذا من اهل الحديث وهل هو حديث صحيح او ضعيف مع ان له دعوى عن ابي حنيفة في بابها وانه
السبب به ووضع لقطه واحدة بعد السنين بحسب ان فيطير الناطق فيه انه سبب بيانين موحدين وليس هو السبب بفتح
المهامة وسكون اليا آخر الحروف وفي آخره باد موحدة وقال الزعفراني رحمه الله السبب جمع سيب يريد به المال الموقوف
في الجبابية او المعدن وقال ابن الاثير السبب الركاز وقيل السبب عروق من الذهب والفضة لتيب في المعدن
اي مسكوب فيه ويظهر اني قلت ذكر الاثر انه في هذا الاثر حجة لابي يوسف غير مناسب لانه لا يطابق قول ابي يوسف
في اخذ الخمس في الغنم على ما ذكره في الكمال هم متناع وجدر كما ذكرنا من متناع بقرينة قوله ركازا نصب
على الحال اي وجد المتناع حال كونه ركازا لا حال كونه موقفا على ابيته وغيرهما من النقيض في الاسم بمنزلة المصدر
باب الحال تقول هذا الطبيب منه طبيا وانهم الركاز ولم يفسره كما فسر فيما قبل ففسره الاثر ابي يوسف بقوله متناع وجدر كما ذكرنا
اي كثر يعني اذا وجد كثر متناع في ارض غير مملوكة يجب فيه الخمس قال تاج الشريعة الفاظ الشماخ في تفسير المتناع مختلفه لكن الصحيح
انه جملة ما لا يربط كل شئ باو انا ما او طعاما او آتية ذهب او فضة او رصاصا او حديد او قال السفنا في المتناع آتية
به في ابيته من الوضاح ونحوه وقيل المراد بالثياب متاع وتفسيرهم بالذهب والفضة مما لا يكاد يصح لانه يقع تكرار
مختصا من غير فائدة في حق الذهب والفضة وان لفظ الكتاب وهو قوله لانه فيمنه بمنزلة الذهب والفضة يقتضي ان
يكون المراد بالمتناع الذهب والفضة قلت روي في الامام عن ابني هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الركاز الذهب الذي ثبت بالارض ورواه البيهقي في المعرفة وفيه ابو يعلى جابر بن العري قال يحيى صدوق

متناع وجد كما ذكرنا

وقال ابو زرعة ليس بثقة ورواه البیهقي ايضا عن ابی هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة انفس قبل وبالكرا
 يا رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله في الارض يوم خلقت فذكره في الامام ايضا ولم يتكلم عليه فدل على ان تحتها وجههم فلو ان
 وجده ش خبر البتة ادم وفيه خمس ش اي يجب فيه الخمس منه ووجد في ارض لاما لك لما ش قيد يقوله لاما لك لما لانه اذا
 كان لاما لك فالحكم فيه كما ذكر في الذهب والفقعة لانها غنيمة بنزلة الذهب والفقعة ش يدل عليه حديث ابی هريرة المذكور
باب زكوة الزروع والثمار اي هذا باب في بيان احكام الزروع والثمار لما فرغ من
 بيان العبادات المالية المطلقة شرع في بيان احكام العبادات المالية المقيدة وبهذا المعنى عبادة مينة
 معنى العونة على ما عوف فيكون مقيدا واطلاق اسم الزكوة عليه ان المشرع يبرق مصارف الزكوة
 وقال الامام بدر الدين الكورسي رحمه الله تسمية الزكوة هنا خرجت على قولها لانها مشتقة من الغنم فكان النوع
 زكوة ولم يقدّم صدقة الفطر على العشر لان مناسبة العشر بالزكوة اقوى ليكون كل واحد منهما نية على القدرة الميسرة ولا
 تتأدبها وهو الملك بخلاف صدقة الفطر لان سببها الراس والاهل في وجوب العشر قوله تعالى انفق باسن طيبات ما يستمر
 ومما اخرجنا لكم من الارض قال المفسرون الاتفاق من المكسب اخراج الزكوة والاتفاق من الخرج من الارض
 اخراج العشر وقوله تعالى واتوا هذه يوم حصاده وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري من حديث الزهري
 عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وكان الشجر بالعشر وفيما سقي بالنبع بالعشر
 واخرج مسلم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وكان الشجر بالعشر
 وفيما سقي بالنبع نصف العشر قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليل واختبة الارض وكثيره العشر ش المامل عشر وان كثر السبب
 في الحبان ويقصد به سقيها واشتغال الارض قمح العشر الحبوب والبقول والرباط والراعيين والوسمة والزعفران
 والورد والورس وهو نذهب ابراهيم وحماد وزفرود قال احمد قال عمر بن عبد العزيز ذكره ابو عمرو وروى
 عن ابن عباس قال قال ابن النذر لا تقدم احد اقله غير النعمان قال السريجي فقد كذب في ذلك فانه لا يخفى عليه من قال
 غيره وانما عصبه تحمله على ارتكاب شتم سواء سقي حاش السبع الماء الجاري من ساج الماء سيما اذا جرى على الارض وتفتأ
 على انه مقبول ثلث حتى كما في قوله تعالى وسقوا ما حياهم او سقوا السماء ش الاولي ان يقبل العشر ونصف العشر لان قول
 احد هذين على ما جاء في الحديث الذي مضى قلنا من تسمية الشيء بالغلب الاسمين لان وجوب العشر في بلاد المسلمين
 اكثر اولا لارض التي تسمى من الانهار ومن المطر اكثر مما يلقى بالاد واليب نظيره العمران في ابى بكر وعمر لان علما
 عمر كانت جامة من ولايته ابى بكر فمكث عدل عمر اكثر فكذا ادم الا الخطب والقبب والمشيئ ش وكذلك ليشيئ البنين

فهو الذي وجب فيه

الحكم في ملكه وجب في

الارض كما مالها بها

لانه غنيمة فغزاة

الذهب والفضة والله اعلم

باب زكوة الزروع

والثمار قال

ابو حنيفة في قليل

ما خرجته الارض وكثير

العشر سواء سقي سقي

او سقته السماء القصب

والخطب المشيئ

وليسف وذكر في المبسوط الطر فاعوض لطلب وليسف ورق جريد النخل الذي يصنع منه الماروح وغيره والمراد بالقصب الفارسي وهو الذي يدخل في الابنية وتيجانه الاقلام قيل هذا اذا كان العصب تنبت في الارض والجبال الماروغز الارض بقصبه فايكب فيه العشر ذكره الاسيحي والفرغاني واوربري وتجب في قصب السكر والذريرة وروى اصحاب الاملا من ابى يوسف انه سئل في قصب الذريرة وهي رواية عن ابى حنيفة وفي نسخة خراجة وسحوة عطر يقرب الى البياض بصفة يجلب من الهند وسبي ذريرة لانه يدق ذرة ذرة ويسحق الكلام فيه في الكتاب م وقال الاشعري ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجب العشر الا في الثمرة باقية شس كالنخلة والشعير والجوز واللوز وفيه اشتق على قول ابى يوسف وعلى قول محمد لا يجوز وفي الفرغاني عن محمد انه لا عشر في التبن والقمح والجوز واللوز والبنق والتوب والموز والخروب وعنه يجب في التبن والقمح قال المكي سوي صحيح عنه ولا في الاطبخ وسائر الادوية والسدر والاشنان ويجب فيما يجي منه باقية سنة كالعنب والطلب وغيرهما من ثمرات ان كان انجب منه الزبيب الرقعة لا يجب فيه عشر ولا يجب في الصفرة والصنوبر والحلقة وعن ابى يوسف انه اوجب العشر في الخنا وقال محمد الاشعري في كاريهين في المبسوط عن محمد في التبن والاباص والعناب روياتان وفي الثوم والبصل روياتان وذكر في العمون ان التبن الذي يسحب فيه العشر ولا عشر في التفاح والنخوخ الذي يسقى ويس ولا شى في بذر الطين والفسا والنجار والربطية وكل بذر لا يصلح الا للزراعة ذكره القدروري ويجب في بذر العنب وبن عيانه ويجب في المكسور والكروية والخزول لان ذلك من جملة الجوز ولا زكوة عنه الشافعي في التبن والتفاح والسفرجل والرمان والنخوخ والجوز واللوز وسائر الثمار سوى الرطب والعنب ولا في الزيتون في الجدي وفي الورس في الجدي وادجها في القديم من غير شرط العناب في قليله وكثيره ولا يجب في الترس الجدي وقول مالك مثل قول الشافعي وزاد عليه وجوب العشر في البرس والسم والزيون والوجوب في الزيتون قول الزهري والافراعي والثوري والليث ورواية عن احمد وهو نذهب بن عباس وابن عمر وقال احمد يجب فيها اشغال والبرس والكيل من الجوز والثمار سواء كان قليا كالنخلة والشعير والسلت وهو نوع من الشعير وفي المغرب نوع من الشعير لا قشر له يكون بالغور والحجاز والفسس وهو نوع من النخلة يزرع في ارضه اذا خرج من قشرة لا يبقى بقا غيره من النخلة ويكون منه مبيتان وثلاث في كمام واحد وهو طعام اهل صنعاء وفي المغرب هو بفتح حين مته سودا اذا ابد الناس خططوها واكلوها هم اذ بلغ خمسة اوسق شس ذكرت ثلثة قبود في نذهب الصاميين الاول الثمرة احمر اذن غير الثمرة والثمرة اسم شى متفرع يصلح للاكل المشا في البقاء وحده ان يبقى سنة في الغالب من غير معالجة كثيرة كالنخلة والشعير وغيرهما واحتربه من الورود والاس والوسمة الثالث ان يبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم اوسق بفتح الواو وروى بكسر الهمزة ايضا ذكره القاضي مياض وهو ستون صاعا قال الخليل هو حمل البعير والوفر عمل البغل والحمار

وقالوا لا يجب
العشر الا في الخنا
ثمرة باقية اذا
بلغ خمسة اوسق

والوسق عند محمد اربعة مائة رطل وثمانون رطلا بالبغدادى وخمسة الف رطل واربع مائة رطل وعند ابى يوسف الف وست مائة رطل وربع
قال الشافعى وملك واحد والوسق ثلث مائة رطل وعشرون رطلا بالبغدادى عندهم وقال السفناني هم الوسق ستون صاعا
بصاع النبى صلى الله عليه وسلم ثمانية وسق الف وما يما من لان كل صاع اربعة من وقال شمس الائمة هذا قول اهل الكوفة
وقال اهل البصرة الوسق ثلث مائة من هم وليس فى النخفوات عند جماعة شمس والنخفوات نقيع النخا ولا خير نحو الفواكه كالتفاح
والكثير وغيره البقول كالكرث والكرنس واشكل ابن الاثير فى النهاية جمع النخفوات على نخفوات قلل وقياس ما كان على هذا
الوزن من الصفات ان لا يجمع على هذا الجمع لانه قد صار اسما لهذه البقول لا صفة لهم فالخلاف شمس لى بنى بين ابى حنيفة
وصاحبيه فى موضعين شمس احدهما فى اشتراط النصاب شمس والاخر قوله هم شمس اشتراط البقار شمس فابو حنيفة لم يشرط
وبما شرطها هم لما فى الاول شمس اى لابي يوسف ومحمد فى الاول وبه شرط النصاب هم قوله عليه الصلوة والسلام
شمس اى قول النبى صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة شمس هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من حديث
يحيى بن عماره عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة ذوا صدقة
وليس فيما دون خمسة اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وفى لفظ لمسلم ليس فى حب ولا فى صدقة حتى تبلغ
خمس اوسق وزاد ابو داود وفيه والوسق ستون جببا وزاد ابن ماجة والوسق ستون صاعا والمراد من الصدقة النسيئة
زكوة التجارة تجب فيما دون خمسة اوسق اذا بلغت قيمة ما تبيعهم هم ولان صدقة فيشرط النصاب فيه النصاب لتحقيق النسيئة
دليل على ذلك لان خمس صدقة كالزكوة تتعلق بها المال او يدل على انه لا يجب على الكافر ابتداء وتصرف مصارف
الصدقات وقيمة خمسة اوسق ما تبيعهم فيشرط فيه النصاب لابل تحقيق النسيئة ولا فى حنيفة قوله عليه الصلوة والسلام
شمس اى قول النبى صلى الله عليه وسلم ما اخرجته الارض ففقيه العشر من غير فصل شمس هذا الحديث غريب بهذا اللفظ
ومناه ما اخرج به البخارى عن الزهري عن سالم بن ابن عمر الحديث وقد ذكرناه فى اول الباب وليس فيه اشارة الى انما
لانه عام يتناول القليل والكثير فيدل على الوجوب من غير تقييد واخراج بعض الخارج من الوجوب واخلاص من حقوق الفقراء
وقال ابو بكر بن العربي فى عارضة الاجرومى واقوى المذاهب فى المسئلة نذهب الى حنيفة دليلا واحوطا للمساكين واولا
قياما لشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث فان قلت العشر شبه الزكوة من حيث انه يعرف الى اهل السمان المذكور
فى الآية فيجب ان يكون لما لا ينفقوه ونصاب قلت العشر كالمس حتى اذا اخذ مرة لا يؤخذ ثانيا وان تكرار لهنون فبقي الباب
لرب المال والعشر يجب على الفقراء فيجب ان لا يتعلق بقدر معين لما لا يجب تحقيق الارض فيجب فى القليل والكثير قوله من
غير فصل ليس من الحديث لى من غير فرق بين القليل والكثير وتاويل ما رواه زكوة التجارة شمس هذا جواب عن تنبيها

والوسق عند محمد اربعة مائة رطل وثمانون رطلا بالبغدادى وخمسة الف رطل واربع مائة رطل وعند ابى يوسف الف وست مائة رطل وربع
قال الشافعى وملك واحد والوسق ثلث مائة رطل وعشرون رطلا بالبغدادى عندهم وقال السفناني هم الوسق ستون صاعا
بصاع النبى صلى الله عليه وسلم ثمانية وسق الف وما يما من لان كل صاع اربعة من وقال شمس الائمة هذا قول اهل الكوفة
وقال اهل البصرة الوسق ثلث مائة من هم وليس فى النخفوات عند جماعة شمس والنخفوات نقيع النخا ولا خير نحو الفواكه كالتفاح
والكثير وغيره البقول كالكرث والكرنس واشكل ابن الاثير فى النهاية جمع النخفوات على نخفوات قلل وقياس ما كان على هذا
الوزن من الصفات ان لا يجمع على هذا الجمع لانه قد صار اسما لهذه البقول لا صفة لهم فالخلاف شمس لى بنى بين ابى حنيفة
وصاحبيه فى موضعين شمس احدهما فى اشتراط النصاب شمس والاخر قوله هم شمس اشتراط البقار شمس فابو حنيفة لم يشرط
وبما شرطها هم لما فى الاول شمس اى لابي يوسف ومحمد فى الاول وبه شرط النصاب هم قوله عليه الصلوة والسلام
شمس اى قول النبى صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة شمس هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من حديث
يحيى بن عماره عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة ذوا صدقة
وليس فيما دون خمسة اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وفى لفظ لمسلم ليس فى حب ولا فى صدقة حتى تبلغ
خمس اوسق وزاد ابو داود وفيه والوسق ستون جببا وزاد ابن ماجة والوسق ستون صاعا والمراد من الصدقة النسيئة
زكوة التجارة تجب فيما دون خمسة اوسق اذا بلغت قيمة ما تبيعهم هم ولان صدقة فيشرط النصاب فيه النصاب لتحقيق النسيئة
دليل على ذلك لان خمس صدقة كالزكوة تتعلق بها المال او يدل على انه لا يجب على الكافر ابتداء وتصرف مصارف
الصدقات وقيمة خمسة اوسق ما تبيعهم فيشرط فيه النصاب لابل تحقيق النسيئة ولا فى حنيفة قوله عليه الصلوة والسلام
شمس اى قول النبى صلى الله عليه وسلم ما اخرجته الارض ففقيه العشر من غير فصل شمس هذا الحديث غريب بهذا اللفظ
ومناه ما اخرج به البخارى عن الزهري عن سالم بن ابن عمر الحديث وقد ذكرناه فى اول الباب وليس فيه اشارة الى انما
لانه عام يتناول القليل والكثير فيدل على الوجوب من غير تقييد واخراج بعض الخارج من الوجوب واخلاص من حقوق الفقراء
وقال ابو بكر بن العربي فى عارضة الاجرومى واقوى المذاهب فى المسئلة نذهب الى حنيفة دليلا واحوطا للمساكين واولا
قياما لشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث فان قلت العشر شبه الزكوة من حيث انه يعرف الى اهل السمان المذكور
فى الآية فيجب ان يكون لما لا ينفقوه ونصاب قلت العشر كالمس حتى اذا اخذ مرة لا يؤخذ ثانيا وان تكرار لهنون فبقي الباب
لرب المال والعشر يجب على الفقراء فيجب ان لا يتعلق بقدر معين لما لا يجب تحقيق الارض فيجب فى القليل والكثير قوله من
غير فصل ليس من الحديث لى من غير فرق بين القليل والكثير وتاويل ما رواه زكوة التجارة شمس هذا جواب عن تنبيها

والزكاة
غير منفي
فتعين
العشر
وله ما روي
ومر بهما
محمول
على صدقة
ياخذ
الحاشر

الحديث وفي إحدى الروايات ليس في المنفريات صدقة وجريمت وفي أسناده عبد الله بن عبيد قال ضعيف قال أبو حمزة
الحاكم ذاهب الحديث وأما حديث انس فخرجه الدارقطني الصيغ من رواية جريمت عن عطاب بن السائب عن موسى بن طلحة عن انس بن
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس في المنفريات صدقة وجريمت عن عطاب بن السائب بعد اختلافه وأما حديث عائشة عن
فخرجه الدارقطني أيضا ومن طريقه البيهقي عن عائشة قالت جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق
زكاة الحديث وفي آخره وليس فيما انتبت الارض من المنفريات زكاة وفي أسناده صالح ابن موسى الطليعي وهو ضعيف وقال الزهري
منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وقال المنذري مترك وأما حديث عبد الله بن عمر فخرجه الدارقطني أيضا في رواية
أشعث بن القطان العرابي عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال سئل عبد الله بن عمر عن الجوهري والدر والنصوص الحديث وفيه
وليس في البقول زكاة وقد قال شيخنا زين الدين لم يكلمه الدارقطني في أسناده وهو ضعيف فان العذر في الذي لم يسم فيه
هو محمد بن عبيد النوري قال أحمد ترك الناس حديثه وقال ابن معين لا يكتب الناس حديثه وقال القلاسي مترك
وقال النسائي ليس بثقة وقال صاحب الميزان هو من شيعة الشيعة المجمع على ضعفه ولكن كان من عباد الله الصالحين وأما
حديث جابر بن عبد الله فخرجه الدارقطني أيضا من رواية عدي بن الفضل عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر قال لم يكن
للقاضي فيما جاء به معاذنا أخذ الصدقات من البر والشعر والتمر والزبيب وليس في القاني شي وقد كانت تكون عند الفقهاء يورث
مشرقة آلاف فلا يكون فيها شي ولم يكلم الدارقطني في أسناده وهو ضعيف فان عدي بن الفضل مترك الحديث قاله ابن معين
والبو حاتم وأما حديث أبي موسى الأشعري فخرجه البزار في الحاكم في مستدركه ومن طريقه البيهقي من رواية طلحة بن يحيى عن
أبي هريرة عن أبي موسى ومعاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى الذين يملكون الناس امرؤنهم لا يأخذون
الصدقة من هذه الاربعة الشعر والمنطقة والزبيب والتمر وقال الحاكم في أن أسناده صحيح وأورده شهاب الحديث عن موسى بن طلحة
عن معاذ بن عمرو فخرجه السما والصبغي واليسيل العشرون في آخره فاما الفتا والبطن والربان والعنب فخرجه عن عمار بن
صلى الله عليه وسلم وأما حديث عمرو بن الخطاب فخرجه الدارقطني في سننه من رواية عبد العزيز بن ابان عن محمد بن عبد الله
بن الحكم عن موسى بن طلحة عن عمرو بن الخطاب قال أما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الاربعة المنطقة
والشعر والزبيب والتمر وعبد الرحمن بن ابان القرشي قاضي واسط ضعيف جدا منسوب لوضع الحديث هم والزكاة غير مقيمة
فتعين العشر يعني في الحديث لو كان نصابه في بعض المحول لما لا يقطع عنه حكم الزكاة بل يجب حكم الزكاة عند المحول هم
وله ما روي في حنفية ما رويناه وهو قول عليه الصلوة والسلام ما خرقت الارض فضية العشر هم ومنزوها
محمول على صدقة يأخذها العاشر شئ أي ما رواه أبو يوسف ومحمد محمول على صدقة يأخذها العاشر لاجل الفقراء عند الحاجة

وبه يأخذ أبو حنيفة
فيه لأن الأرض
قد تستغنى بها كالحق
والسبب هي الأرض
النامية ولهذا يجب
فيها الخراج أما الحطب
والقصب والخشيش
لا تستغنى في الجبان
عادة بل تبقى عندها حتى
لواخذها مقبلة
أو مخرجة أو مبنية بالخيش
يجب فيها العشر والمراد
بالمذكور القصب الفارسي
أما قصب السكر وقصب
الذريفة ففيهما العشر
لأنه يقصد بهما
الأرض بخلاف السعد
والسبن لأن المقصود
الحب والشجر ونهما

قال وما سبق
بغريب لودالية

عن من القية هم وباندا بونيفة مثل أي وبها الجمل المذكور أخذ أبو حنيفة هم فيه مثل أي في الحديث الذي روي أنه وهو قوله
ليس العشر زوات مدقة فيكون عاملا بالمعنيين هم ولأن الأرض قد تستغنى بالبقية مثل كالحق والشجر لأن ربع العشر زوات
أنشأت في أن محمدا وضع الخراج على الحكم أكثر مما وقع على الرزق لأن به المنع هم والسبب هي الأرض النامية مثل
الواو فيه الحال والعامل فيها تستغنى أي والحال أن السبب هو الأرض النامية وهي موجودة فلهذا لم يجب العشر فيها لا يتقضى بها
أما السبب عن الحكم في موضع يتقضى في أثبات ذلك الحكم وهو لا يجوزهم ولهذا يجب فيها الخراج مثل أي لاجل كون السبب
هو الأرض النامية يجب فيها الخراج وفي بعض النسخ يجب فيها الخراج على تأويل المكان هم وأما الحطب والقصب والخشيش
لا يستغنى في الجبان عادة مثل لما ذكر هذه الأشياء في أول الباب على وجه الاستثناء ولم يبين وجهه وذكرها لتبليغ عدم الوجوب
بما يتقضى أما التفصيلية قوله لا يجب أي لا يطالب بآثار في الجبان أي في البستان عادة هم بل تبقى منها مثل أي بل تبقى
الجبان عن هذه الأشياء تبقى على صيغة الجمل من النقية هم حتى لو اتخذها مثل أي حتى لو اتخذ الجبان هم مقبلة مثل
أي موضع القصب لاجل الاستغلال هم أو شجرة مثل أي أو موضعا لا شجرا فغرسها لاجل الحطب هم أو نباتا خشيش مثل
أو اتخذ موضعها نباتا خشيش هم يجب فيها العشر مثل والمراد بالمذكور أي يجب في كل واحد من هذه الأشياء العشر لأنها
تعتبر غلة يجب فيها العشر هم والمراد بالمذكور مثل أي في قوله والقصب في أول الباب القصب الفارسي هو الذي
يتخذ منه الأقلام يدخل في الابنية وقدم بيانهم أما قصب السكر وقصب الذريفة ففيهما العشر مثل هذا في الرجوع
إلى ما قاله أول الباب الحطب والقصب لأنه هناك لم يبين التفصيل الذي فيه لأنه ذكر القصب مطلقا وبنا بين أن
المراد من القصب المذكور هناك هو القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الذريفة فيجب فيها العشر وقال شيخ الإسلام
في مبوطه وقصب السكر أن كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر والأغلا وقامر الكلام هناك استوفى هم لأنه يقصد بهما
استغلال الأرض مثل أي لأن قصب السكر وقصب الذريفة يقصد بهما الاستغلال فيجب فيها العشر هم بخلاف السعد
والتبن لأن المقصود الحب والتمر مثل والسعد نبتة الملتين وباناء وهو مخزون النخل ومنه قول بعضهم لو أنف الغراب أذنه
في كل صيدة ما صارت الغرابان في سقف النخل لا يجب بينهما لأن المقصود بالغرس والزرعة العشر والحب هم دونهما
مثل أي دون السعد والتبن فإن قلت ينبغي أن يجب العشر في التبن لأنه كان واجبا وقت كون الرزق نصيبا
والتبن هو الفصيل ذاتا لأنه زادت فيه السيور وبها لا يتغير الواجب قلت إنما لا يجب العشر في التبن لأن العشر كان
واجبا قبل ادراك الرزق في السابق حتى لو فصله يجب العشر في الفصيل فإن ادرك تحول العشر من السابق إلى الحب
هم بما سبق بغريب مثل نبتة العنب البعيرة وسكون الرأ وباناء الموصلة وهو الذي لو أعطية هم أو دالية مثل أي النخون

يديرها البقرة والناحورة لمخرج الماء من دلت الدونزمتا كما في الصراح وفي المنزب الدالية جذع طويل قريب
تركيب مذاق الارز في راسه مغزفة كبيرة ليستقي بها هم او سانية شش وهي الدالة التي ليستقي عليها ماء الجمع السواني هم
فغير نصف العشر على القولين شش اي على اعتبار القولين قول ابي حنيفة وقول صاحبه فان منه في حديثه يجب
نصف العشر من غير شرط النصاب والبقاء على اصله وعندنا كذلك لكن بشرط النصاب والبقاء على اصلهما لان
المؤنة شش اي الكلفة هم أكثر فيه شش اي في الذي يستقي بالغرب والدالية والسانية هم وثقل شش اي المؤنة
هم فيما يستقي بماء السماء شش اي المطر هم او سياتي شش اي واسقي سياتي بالدالية فالمعتبرة اكثر السانية شش انما ذكر المبلغ
بالباون المعطوف عليه لما ان السج اسم لهما دون الدالية فان الدالية الله المستقما فلما يصح ان يقال وان سقي
بالية لان الدالية غير متية بل هي آله السقي فذلك ذكر بالمالا هم كما مر في السانية شش اي المعتبر في السانية اكثر السانية
في الرعي وبه قال عطاء والملك واحد وهو احد قولي الشافعي لم اعتبار الغالب شش وان سقي نصفها كانت نصفها
اي كلفه فمنا بالملك الشافعي واحمى يجب ثلثه رابع العشر فيه خذ نصف كل واحد من الوظيفتين هم قال ابو يوسف فيما
لا يوسق شش اي فيما لا يغل تحت الوسق هم كالزعفران شش فانه بالانما هم والقطن شش فانه بالاحمال هم
يجب فيه العشر اذا بلغت قيمة خمسة اوسق من اوني مايوسق كالذرة شش انهم الذال المجرية وفتح الراء وفي البوكي
من اراد ان يشترى الايوسق كالذرة هم في زماننا شش وفي بين النسخ في ديارنا هم لانه لا يمكن التقدير شش
فيه فاعتبرت قيمة شش اي لا يمكن التقدير الشري كالوسق قوله فيه اي فيما لا يوسق فاعتبرت القيمة فاذا بلغت
قيمة الايوسق فيه اقل شش يغل في الوسق كالذرة يجب فيه العشر والا فاقام كما في عروض التجارة شش اي كما مر ذلك
في نصاب الدائم في العروض التي هي للتجارة هم وقال محمى يجب فيه العشر شش اي يجب فيه العشر فيما لا يوسق هو اذ بلغ
الخارج خمسة اعدا ومن اعلا ما يقدر به نوعه فاجتبر في القطن خمسة احمال كل حمل شش كبسة الحاء كذا في الغرب هم شش
ثمانية من شش بالعراقي كذا قال ابو بكر الجعفي الراسي وهي سمانية رطل وبجملة ثمانية الاف رطل بالبغداد وهي لانا
تقول عندى اوقية ورطل ومن وقطار وحمل من القطن فاحمل اعلا مقادير قبل كان ينبغي له ان يقدر بالقناطير
لان القطار اعلا يقع به القنار والاقا نوفة وثا اعتبار بالحمل فيها هم وفي الزعفران خمسة امانا شش انما قال
امنا لان مفردة منى قال الجوهري المنى تصدور الذمى يوزن به والشيء مثوان والجمع امنا وهو موضع من المن يشبه لمن
والجمع امنا هم لان التقدير بالوسق كان باعتبار انه اعلى ما يقدر به شش انما وان البنى على الدالية وسلم اعتبر
اوسق وهو في زمانه كان باعتبار انه اعلى ما يقدر به المكيلاست فوجب على هذا ان يعتبر في كل نوع اعلا ما يقدر به ثم انصى

اوسانية ففيه نصف
استشر على القولين كل
المؤنة اكثر فيه وثقل في
يستقي بالسماء او سياتي
وان سقي سياتي سياتي
فالمعتبر اكثر السنة كما هو
في السائمة وقال ابو يوسف
فيما لا يوسق كالزعفران
والقطن يجب فيه العشر
اذا بلغت قيمته خمسة
اوسق من اوني مايوسق
كالذرة في زماننا هم
لا يمكن التقدير الشري
فيه فاعتبرت قيمته
كما في عروض التجارة وقال
محمى يجب العشر اذا بلغ
خمس اعدا من اعلا ما يقدر
نوعه فاعتبر في القطن
خمس احمال كل حمل ثلث
مائة من وفي الزعفران
خمس امانا كل
التقدير بالوسق كان
باعتبار انه اعلا ما
يقدريه

وفي الغسل العشر

اذا اخذ من

ارض العشر

وقال المشافعي

لا يجب لانه

متولد من

الحجوان فاشبه

الابريسم

ولنا قوله

عليه السلام

في الغسل

العشر

ما يقدر به القطن الحمل فانه يقدر اولا بالا باهر ثم بالاسنا ثم بالحمل ثم ما يبعده تصغير الحمل والبال الزعفران فانه يقدر
ألا بالادوية ثم وزن بالطل ثم بالمن ثم ما يبعده تصغير المن وحده مالك والشافعي واحمد رضي الله عنهما
لاشي في الزعفران والقطن وانما اخذ ابو يوسف في التقدير بالادوية لان الغالب عنده في العشر معنى العاد
واستدل عليه بصره من مصارف الزكاة فكان الاحتياط في ذلك الاخذ بالادوية وانما اخذ محمد بالاسن
لان الغالب فيه عنده معنى المونة واستدل عليه ابو حنيفة في مال الهبي والجوز والمكاتب والمادون والمديون
وار من الوقت فلا ينبغي على الاحتياط فلا يقدر بالادوية في الشك والامل براءة الذمة هم وفي الغسل العشر اذا اخذ
من ارض العشر شئ اى يجب في الغسل العشر وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والزهري وربيعه وكول
ويحيى بن سعيد وابن وهب بن المالكية وسلمان بن موسى الفقيه الاحمد بن المشقي واسحق وابي حنيفة احمد بن محمد بن
وانما قال اذا اخذ من ارض العشر لانه اذا كان في ارض الخراج فلاشي فيه وارض العرب كلها عشرية وهي
من اول العرب والفارسية الى آخر حرج باليمن هي طيلا ومن سر من الدهنا ورث ملك الى مسامرة الشام عرضا
وانما من الخراج فتواد اليراق كلها فاجبية وهي ما بين العدن الى عقبة حلوان عرضا ومن العث الى عباد
طولا وكل ارض فتحت غزوة وقر وتركت على ماوى اهلها ومن عليهم الامام فانه ليصح الجزية في اعناقهم اذ الم
يسلموا والخراج على اراضيهم يسلموا ولم يسلموا هم وقال الشافعي لا يجب شئ فيه العشر وهو قول ابن ابي ليلى وابن
بن صالح وما لك هم لانه متولد شئ اى لان الغسل متولد هم من الحيوان فاشبهه الابريسم شئ اى لذي يكون من
ود والقر وهو كبشر الهمة وكسر الراء وفتح اسين قال ابو بصير هو سرب هم لنا قوله عليه الصلوة والسلام شئ اى
قول النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل العشر هذا الحديث بهذا اللفظ رواه الترمذي في كتاب الضحاة من طريق
عبد الرزاق اخبرنا عبد الله بن محرز عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضى الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال في الغسل العشر وليس في مصنف عبد الرزاق هذا اللفظ وانما لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن
ان يؤخذ من اهل الغسل العشر وهذا اللفظ رواه الهيثمي من طريق عبد الرزاق والحديث معلول بعبد الله بن محرز
قال ابن جابر كتبنا بالصفحة كان من خيار عباد الله لانه كان يكتب ولا يعلم وتقليد لا اعتبار ولا يقيم عباد الله
مير تثنيد الراء المنفعة وتكرار ما قال لعلوا المشاي متروك وقال ابن عيينة ليس بثقة وقال الماتريزي في هذا
ونما مروى الشيخ ابو الحسين اتفق وروى الشيخ ابو نصر البغدادي في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يؤدون الى النبي صلى الله عليه وسلم العشر من غل النخل كان يقيم من كل عشرة قرب قرية وكان يكتبها

ولما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل على تلك الناحية سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يروى اليه ما وقلوا انما كنا
توحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر فكتب اليه عمر انما نحن في باب عيسى يسوقه العذر قالوا في انك اووا اليك ما كانوا يروون
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وادهم والافعل بينهم وبين الناس فادوا اليه ذلك وحجى لهم وادهم ثم قال لا تروى
في الحديث في السنن ايضا قلنا ليس الحديث في السنن كذا وانما الذي ذكره في بعض الطراني قال قلنا اسلم بن الحسن اعفان
العري حدثنا احمد بن صالح حدثنا ابن وهب اخبرني انا بن زيد بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان بني سنانة طين من قوم
كانوا يروون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نخل كان لهم العشر من كل عشر قرب قرية وكان يحجى واديين لهم فلما كان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل على ما سأل سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يرووا اليه شيئا وقلوا انما كنا نرويه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر فكتب اليه عمر انما نحن في باب عيسى يسوقه العذر وقل زقا الى من يشاء فان
اووا اليك ما كانوا يروونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وادهم والافعل بينهم وبين الناس فادوا اليه كانوا
يروونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحجى لهم وادهم ولان النخل ثيابا ولان الانوار والثمار من اي الانوار اجمع نور
نفتح النور وهو الزهر وفيها العشر من اي في كل واحد من الثمار والانوار العشر فكذا فيما يتولد منها من اي فكذا
يجب فيما يتولد من الثمار والازهار بخلاف دود القرش اي الذي يتولد منه الابريسيم وهذا جواب عما قاله الشافعي
فاشبه الابريسيم وحاصله ان يقال لا نسلم ان القياس صحيح لان النخل تاكل الثمر والزهر وفيها العشر فكذا فيما يتولد منه بخلاف
دود القرم لانه يتناول الاوراق من اي اوراق شجر التوت ثم ولما عثر فيها من اي في الاوراق وكذا فيما يتولد
منها وهو الابريسيم ثم هذا في حقيقة رضي الله عنه يجب فيه ش اي في العسل هم العشر قل اوكثر لانه لا يتيقن انما
ش لا لطلاق الحديث المذكور الذي رواه ابو هريرة وهو حديث الكتاب م وعن ابي يوسف انه يتيقن فيه القيمة ش
يعني اذ بلغ العسل قيمة خمسة اوسق فقيمة العشر وهذا ظاهر الرواية عنه كذا قاله الامام الابي جابي رحمه الله كما هو اصله
ش اي كما هو اعتبار القيمة في اصله في قيمة خمسة اوسق من اوني ما يوسق هم وعنه ش اي وعن ابي يوسف هم
انه لا شئ فيه ش اي ان العسل لا شئ فيه اي لا يجب فيه شئ هم حتى يبلغ عشر قرب ش بكسر القاف جمع قرية خمسون
كذا في شرح الطحاوي م لحديث بن سياره انهم كانوا يروون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ش اي عشر
قرب ثم انه وقع في بعض النسخ بكذا الحديث بن سياره ففتح السين المهملة وتشديد اليا آخر الحروف وبن الالف را وكذا
تصنيف وكذا وقع سياب بالسين المهملة وبالباء الموحدة بعد الالف وهو ايضا تصحيح والصحيح بن سنانة ففتح السين
المهملة وتخفيف الباء الموحدة يقال بنوا سنانة قوم بالطاء من حيثهم كان تيزون النخل حتى نسب اليهم العسل

ولان النخل
يتناول من كان
والشارع فيها
للعشر فكل اية
تدور من سنانة
دود القرم لانه
الاوراق وكذا
فيها ثم عندنا
يجب فيه لانه
قل وكذا لانه
النضاب عن
انه يتيقن
فيه قيمة
اوساق كلها
اصله وعنه
لا شئ فيه
يلزم عشر قرب
لحديث بن
شبابه انه
كانوا يروون
الى رسول الله
صلى الله عليه
كذا

وعنه خمسة املاء
وعن محمد بن خمسة
افراق كل فرق
ستة وثلاثون رطلا
لا اقصى ما يقدر
وكن في قصب السكر
وصايد حب في الجبال
من الصل والثمار
ففيه الحشرون ومن
ابي يوسف
ان لا يجب الاخذ
السبب وهي
الارض النامية
وجه الظاهر
ان المقصود
حاصل وهو الخراج
قال

فيقول عسل شباتي وشبابي يعقيف يعني بالمعطة وقال ابن مولو لا شبابة بفتح الشين المعبر به بالمعطة مكررة بطن من فيهم وسياية
يسين مملية بعد ما ياء معجمة ياتين من تحتها وبعد الالف با معجمة بواحدة فهو سيايا بن عامر مع النبي صلى الله عليه وسلم يقول انا
ابن العوامك بن مسلم فقال ابو جهمري في فضل السنين وهم سياية قوم بالاطاف وذكر في فضل السنين الثلثة وبه سمي الربيع
في ذكر في فضل الرازي في فضل السنين السيادة العاقلة وقوله من اصبح من غير اني سياراة وهو ابو سياراة العدي والى كان
يدفع بالناس من جميع اربعين سنة على حمارهم وعنه خمسة املاء ش ابي وعن ابي يوسف في رواية اخرى يجب
خمس مائة رطل وهي رواية الامالي م وعن محمد بن خمسة افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا ش وكان من حق الكلام
ان يقول وقال محمد انتهى في هذا النظر نظر لانه انما قال وعن محمد بن شيرازي ان لحد ايضا اقوالا فذكر عنه قولاه اعدا
ولم ياتهم ان يذكر الجمع وفي السروجي وعن محمد بن شيرازي روايات اعداها خمس قرب والقرية خمسون مائة ذكره في النهاية
وفي المعنى القرية مائة رطل والثانية خمسة املاء والثالثة خمسة افراق قال السروجي وهي اربون مائة والفرق ستة وثلاثون
رطلا والفرق بفتحين قال الازهرى النخويون على السكون وكلام العرب على التحريك وفي الكلمة وقرق بينهما في المعنى
فقال الفرق بسكون الراء من الاولاني والمقادير ستة عشر رطلا وبالفتح كمثال يانعا ثلاثين رطلا وقيل بالسكون مائة
وعشرون رطلا وقيل بالسكون اربعة ارمال وذكر المعنى انه ستة وثلاثون رطلا ومثله من القاصي من الحنابلة
وفي الصحيح الفرق من السكون وقيل تحريك والافراق هو الذي يجمع فرق يدل على تحريك الراوي في المفرد لان الفرق
بالسكون يجمع على افراق و فروق وعند احمد وصار العدد وعشرا واثق وهو قول الزهري ويروى من عمر بن مكرم لانه
اقصى ما يقدر به ش اى لان الفرق اعلا ما يقدر به في هذا الموضع هم وكذا في قصب السكر ش قال المازني
يعني ان في السكر يقدر خمسة املاء عند محمد وعند ابي يوسف خمسة اوسق كما في الزعفران كذا ذكره الحاكم الشهيد اجماعا
والامام الاسيبجاني وغيرهم من رباط ابي يوسف ومحمد في السكر قال وهو على هذا البيان عطف على قوله كذا زعفران
والقطن اى حكم الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في قصب السكر كما في الزعفران والقطن انتهى قلت عطف على الاواب
هو الاصل والمعنى وكذا اقصى ما يقدر به في السكر الذي هو ستة وثلاثون رطلا م وما يوجب في الجبال من العسل انما
فيه العشر ش ذكر محمد في كتاب الزكوة وهي رواية اسد بن عمرو وم عن ابي يوسف انه لا يجب ش كذا ذكره في
الاملاوية قال الحسن بن زيارهم لا لغرام بسبب ش اى بسبب الوجوب هم وهو الارض النامية ش الاول
ان يقال السبب ملك الارض ولم يوجبهم وجه الظاهر ش اى وجه الظاهر الرواية وهو الوجوب هم ان المقصود
حاصل وهو الخراج ش مجرد الخراج لا يكفي للوجوب لانه مباح كالصيد والحشيش هم قال ش اى قال محمد

له ارض عشر فغلبه العشر مضاعف
ذلك باجماع الصحابة رضوان
الله عليهم وعن محمد بن ابي
اشترته بالتغلب من المسلم
واحد ارض الوظيفه عند لا
تغير للمالك فان اشترتها
ذمى على حالها عندهم بخلاف
التضعيف علي بن الحجة كما اذا
سرع على العاشر وكذا اذا اشترتها
منه مسلم او اسم التغلب عند
ابي حنيفة ربه سواء كان الضعيف
اصليا او حادثا لان الضعيف
صار وظيفه لجا فتنتقل الى مسلم
بما فيها كالحراج وقال ابو يوسف
يجوز ان يشره لرواى الداعى الى
قال الشافعي هو قول محمد بن ابي
اختلف الشافعي في قوله والارض منه
ابي حنيفة في بقاء الضعيف لان
لا يملك الا في الاصل لان الضعيف
الحادث لا يتحقق عند عدم
تغير الوظيفه ولو كانت الارض
لمسلم باعها من نصراني يربى
به فسيأخذ تغلب قبضها فعليه
الحراج

من الاسم الذي ينسب اليه ساكن الا انصح مع الكسرة كما في تغلب فانه يجوز فيه الفتح لان التالي فيه كالمعروف فصار كمن قال فيمن قال فيمن
وقد ذكرنا ان بني تغلب قوم من الغناري بقرية الروم هم لارض عشر فغلبه العشر مضاعف اش اي مال كونه مضاعفاهم عرف ذلك
باجماع الصحابة بنسب وهو اجماع سكوتي وذلك ان عمر بن الخطاب اقرهم على الضعيف حيث قالوا لميتنا العار باوارة الجزية وكان ذلك
بمقر من الصحابة فاستقر الامر عليهم وعن محمد بن حماد بن ابي اشترته بالتغلب من المسلم عشر او احد عشر انصاف عشر اعلى انه
اسم ان وجوه مقدم قوله فيما اشتراهم لان الوظيفه عندهم اش اي لان وظيفه الارض عند محمد بن حماد لم لا تغيره المالك
ش كالحراج في الارض الحراجية اذا اشترها مسلم بهذه رواية عنه وفي بعض الكتب انه يصاعف عليه العشر كما هو ذمهم بها فان
اشترتها من اش اي من تغلبى هم ذمى على حالها اش اي الارض على حالها من الضعيف هم عندهم اش اي عندنا باننا الشافعي هو بخلاف
عليه في الحجة اش الى الذمى اي يجوز تضعيف على ذمى غير تغلبى في الحجة هم كما اذا اشترى العاشر اش فانه يؤخذ منه نصف العشر من مسلم
ربع العشر والنصف نصف الزرع هم وكذلك ان اشترى ثمانية اش اي من تغلبى هم مسلم اش فالارض العشرية على حالها من الضعيف هم
او اسم التغلبى اش اي الارض على حالها من الضعيف هم عندنا في حنيفة سواء كان الضعيف اصليا اش بان وشرها بالتغلبى من
ابا لكذا وتداوله الاكيدين الشرا كذلك هم او حادثا اش اي عاصبا بان اشترى بان اسمهم لان الضعيف صار وظيفه
لماش اش اي الارض هم منتقل الى مسلم بما فيها كالحراج اش وان كان فيه ذمى لعقبة لان الاسلام لا ينافى لعقبة كالمعروف وذكر
ابو بكر الرازي سمى في احكام القرآن عن عمر بن الخطاب على ما اخذنا من اش لم يبق على ارضه هم وقال ابو يوسف رحمه الله ليوالى عشر
لزوالم الداعى اسم الضعيف اش هو الكفر لان الضعيف كان بسبب الكفر وقد زال هم قال
في الكتاب اش اي قال شمس الائمة في كتاب الزكوة في البسوط هم وهو اش اي العشر الواحد هم قول محمد بن حماد
فيما سمع منه اش اي في القول الصحيح عنه اي عن محمد بن حماد لان الضعيف الحادث لا يتصور عنده فان تغلبى اذا اشترى
من مسلم يجب عشر واحدا هم قال اش اي الضعيف رحمه الله هم اختلاف بين نسخ اش اي نسخ البسوط او اجماع هم في بيان
قوله اش اي قول محمد بن حماد في بسوط شمس الائمة ذكر قول محمد بن حماد مع ابي حنيفة منهم قال وذكر في رواية في بيان
السئلة بعده او ذكر قول محمد بن ابي يوسف هم والاصح انه مع ابي حنيفة في بقاء الضعيف اش اي الضعيف العشر هم
ان قوله اش اي قول محمد بن ابي حنيفة في الاصل اش اي في الضعيف الاصل هم لان الضعيف الحادث لا
يتحقق عنده اش اي عند محمد بن حماد لم يبق الوظيفه اش اي لان الوظيفه اذا استقرت في شى لا تغير من
وصف الى وصف وهو اختيار الكرخي وهو الاصح هم ولو كانت الارض اش اي الارض العشرية هم لمسلم باعها من
نصراني يربى به فسيأخذ تغلب قبضها اش اي قبض النصارى في الارض فبطل العشر فاذا بطل هم فعليه الحراج

عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه يشي أي لأن الخراج هم ائبق بحال الكافر مش لأن الكفر بما في أداء العباد بغير خلاف
 الخراج لأن الاسلام لما في العقوبة هم وعند أبي يوسف عليه العشرة مش حال كونه مضافا مش لأنه
 اهل التصنيف هم ويعرف مش أي العشرة المضاعف هم مصارف الخراج مش أي إلى اوراق القتالة ورمه الطريق
 ونحو ذلك على الصحيح في باب العشرة والخراج لما في ذلك لأنه إنما يعرف ما كان له تعالى بطريق العباد
 وما كان الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج هم اعتبارا بالتبليغ مش لأن التصنيف وظيفته فلا يتغير وهو مش
 أي التصنيف هم اهلون من التبديل مش لأنه في الوصف والخراج واجب عند الشافعي بالخراج عليه لأنه لا يكون
 من الارض ولما عشرين ايام البعير وعند مالك رحمه الله لا يبيع البعير هم وعند محمد بن عبد الله بن عيسى عشرة على حاله لأنه صار
 مؤنة لما مش أي لأن العشرة صار مؤنة للارض لأن العشرة مؤنة فيها شبه العباد فلا تجب على الكافر ابتداء ولا
 تبطل عند قبضه مؤنة في قوله فلا يتبدل كالخراج مش على المسلم هم ثم في رواية مش على قول محمد وهو
 رواية السبكي عليه يعرف مش هذا العشرة هم مصارف الصدقات مش تتعلق حق الفقراء به كمتعلق حق القتالة
 بالارض الخراجية هم وفي رواية مش عن محمد وهي رواية ابن سماعة عنه يعرف هم مصارف الخراج مش
 لأنه إنما يعرف إلى الفقراء ما كان له تعالى بطريق العباد وما كان الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج
 كمال اخذه العاشر من اهل الذمة كذا في الايمان هم وان اخذنا منه مسلم مش أي وان اخذ الارض المشية
 مسلم من النصراني الذي اشتراها من المسلم هم بالشفقة مش أي بسبب الشفقة بأن يباع هذا النصراني هذه الارض
 العشرة وان اخذنا مسلم منه بحق الشفقة هم اوردت مش تلك الارض هم على البائع مش وهو المسلم هم بفناء
 البيع فهي عشرة كما كانت مش اولها وبطل الخراج او التصنيف هم اما الاول مش وهو صورة الائمة بالشفقة
 هم ففتحوا نصفه مش أي العقد من المشية النصراني هم إلى الشفعة مش وهو المسلم هم كانه اشتراها منه مش أي
 فان المسلم اشتراها ابتداء هم واما الثاني مش وهو صورة الرد بالفناء هم فلا يرد مش أي رد البيع هم مش
 مش أي وضمه هم بحكم الفناء وجعل البيع كان لم يكن مش في الاولى هم ولأن حق المسلم مش وهو البائع هم لم ينقطع
 بهذا الشر الكونه يتحقق الرد مش لوقوعه فاسدا فلا خراج ولا تصنيف اذا وذر التمر تاشي كذا لور على البائع بخيار وكذا اذا
 كان الرد بالسبب قبضا فانه ايو كما كانت لزوال المانع قبل تفرده ولو كان الرد بلا تعارض او باعها من مسلم او مسلمة
 خراجية لأن الاسلام لا يدين الخراج هم قال مش أي قال محمد بن عبد الله هم اذا كان المسلم دار خطه مش اضافة الدار
 إلى الخطه للبيان كما في قولك خاتم ففقه قال الشافعي كذا كان عقيدة بخطه شفي رحمه الله ويجوز نصب خطه بالتميز من

عند أبي حنيفة رحمه الله
 ائبق بحال الكافر وعند
 أبي يوسف عليه العشرة
 مضافا ويعرف مصارف
 الخراج اعتبارا بالتبليغ
 وهذا هو من التبديل
 وعند محمد بن عيسى عشرة
 على حاله لأنه صار مؤنة
 فلا يتبدل كالخراج ثم في
 رواية يعرف مصارف
 الصدقات وفي رواية
 مصارف الخراج فان
 اخذها منه مسلم بالشفقة
 اوردت على البائع الفناء
 البعير فهي عشرة كما كانت
 اما الاول ففتحوا نصفه
 إلى الشفقة كانه لئلا يباعها
 من المسلم واما الثاني
 فلهذا بالرد والفناء هم
 الفناء جعل البيع كان
 لم يكن اهل حق المسلم
 لم ينقطع بهذا الشر
 لكونه مستحق الرد قال
 واذا كانت لمسلم دخل

فجعلها بستانا
فعلية العشر مضافا
اذا سقاها ببل العشر
اما اذا كانت تسقى
بماء البئر ففيها
الحزب لان المونة
في هذا مخرج الماء
وليس على المجوسى
في دارة شئ كان
غيره من جعل المساكين
عندها وجعل بستانا
فعلية الحزب وان
سقاها بماء العشر
اعتذر ايجاب العشر
اذ فيه معنى القرية
فنعين الخراج هو
عقوبة تليق بحاله
وعلى قياس قولهما

تمام بالتقنين كما في غنزي رافو خلا انتهى كلامه في المخطوط بالكسرة والكان الذي انتظم البناء اذ لا غير ذلك من العايرهم فجعلها
بقا تاش البستان كل ارض يحيط بها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجارهم فعلية العشر منها اذ سقاها بماء العشر واما اذا كانت
تسقى بماء الخراج شئ كانا رالا عابهم فغيره الخراج لان المونة شئ اى الكلفة هي شئ بذاته ومرت الماء شئ
لان التماسك على به قال الامام الزاهد في القبا في هذا الشكل لان هذا ايجاب الخراج من المسموع ابتداء وذكر الشيخ الامام في
المشترى في الجاهل بعد ان عليه المنة بكل حال وهو الاظهر فان سقاها مرة من ماء العشر ومرة من ماء الخراج فعليه العشر لانه
اتق بالمشترى من الخراج وان تقي ليس يحسن او يحسن او رجاءه ان العشر تمت ابي يوسف رحمه الله فراجي وعند محمد رحمه الله مشترى
وقال الامام في الجواب عن الاشكال المذكور ان وضع الخراج على المسموع ابتداء بطريق الجاهل لا يجوز اذ كان انما هو المسلم
في غير ذلك وقتما انتهى حيث سقاها بماء الخراج الماشي ان المسلم اذا سقى امة امية باذن الامام وسقاها بماء الخراج يجب
عليه الخراج فكلما بدأ قلت به الجواب في المسموع وليس على المجوسى في دارة شئ شئ انما جف من المجوسى بالذکر وان كان الحكم
في اليهودى والنصارى كذا في الامان المجوسى بعد من الاسلام بسبب من كان لهم ذبا يحكم فبذلك يجب في دارة المجوسى في
بذرة فلا ولى ان لا يجب في دارة ما كان في دارة امية هم لان من جعل المساكين عفا شئ انما غريب لكن ذكره السيد
في كتاب الاموال ان عمر بن عبد العزيز جعل الخراج على الذين التمس من ذوات الحب ثم التمس من ذواته على من كان المساكين
والدور التي هي منازله لم يجعل فيها شيئا ذكره غير سند وقال شيخ الاسلام رحمه الله انما قل المجوسى بالذکر لانه قبل لعمري ان هذا
عن ابن الجوزي كذا في الامان المجوسى وفي القوم عبد الرحمن بن عوف من مقال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول سمعنا ابا الجوزي سنة اهل الكتاب غير نكحى نسائهم ولا اكل ذبا يحكم فلما سمع عمر رضي الله عنه بذلك امر عماله وان يسحبوا
الزكاة ويؤخذوا عليها الخراج بقدر الطاعة وغنى عن رقاب دورهم وعن رقاب الاشجار فيها فلما ثبت الغنى في مقدم مع كبرهم
ابعد عن الاسلام ثبت في عهدهما بطريق الاولى هم وان جعلها بستانا شئ اى وان جعل المجوسى دارة فثبت بانها فعلية الخراج
شئ لانما استنامية كما لو جعل العلوقة مائة ثم عايد الخراج سواء سقاها بماء العشر او بماء الخراج او بماء العشر لان الكفر في احواله
بخلاف المسلم اذ جعل دارة بستانا يعتبر الماء لان الاسلام لا ينافى العقوبة فاستقام توقيف الخراج عليه وان سقاها بماء العشر
شئ واصل بما قبله وقد ذكرنا الان سواء سقاها بماء العشر او بماء الخراج هم لتعذر ايجاب العشر اذ فيه معنى القرية شئ اى
لان في العشر معنى القرية واذا كان كذلك هم فنتعين الخراج وهو عقوبة تليق بحاله شئ اى بحال المجوسى وقيد بقوله جعل
داره بستانا فاذا لم يجعلها بستانا ولكن فيها اشجار تخرج اكرار من التمر في علم الدار وليس فيها شئ كذلك في البسوط و
في فتاوى قاضيهان وعليه اجماع الصعابة رضى الله عنهم وعلى قياس قولهما شئ اى قول ابي يوسف ومحمد وهو جواز

نحسب العشر
في الماء العشر
الا ان سئل
شخص عن عشر
وعند ابى يوسف
عشران وقد
عمر الوجه ثم الماء
العشرى ماء السماء
والا بار العيون
والبحار التي لا تظلم
تحت الولاية
احد والماء
الحار الجي الذي ينفار
التي تنفصها
الاصحاح وما

ايكباب العشر على الكافر في الارض العشرية هم كيب العشر في الماء العشر في شئ يعني الماء الذي يسقى به الارض العشرية هم الا ان سئل
رحمة الله عشر واحد شئ اي كيب عشر واحد هم وعند ابى يوسف عشران شئ اي كيب عشران هم وقدم الوجه شئ اي وجه
من الجانبين قدم وهو الذي اذا اشترى من مسلم ارضا عشرية وجب عند ابى يوسف عشران وعند محمد رحمه الله عشر واحد قد
مرت روليان ايضا في الصرف في رواية يعرف الى معارف الخراج وفي رواية يعرف في معارف العشر هم ثم الماء العشرى
ما السماء ووالا بار والاعمار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية احد شئ هذا بيان للياه انما على نوعين مياه عشرية
ومياه خراجية فقوله ثم الماء العشرى الى قوله ولاية احد بيان للياه العشرية فالما تاج الارض فان كانت الارض عشرية
فالما الخارج منها عشرى وان كانت خراجية فالما الخارج منها خراجى في قوله ما السماء وهو المطر فان كل ما ينزل
على الارض العشرية اي من المياه العشرية وان كان نزل على الارض الخراجية اي من المياه الخراجية قوله والابار اي
الابار التي حفرت في الارض العشرية والعيون التي ظهرت في الارض العشرية وفي المحيط بحرف في الارض العشرية
وعين لم في ارض العشر كان الماء فيها عشرية اياها الارض وفي الارض الخراجية كذلك يتبع الارضى هم والاه الخراجى
ما الاثمار التي تنبت في الارض العشرية في بلاد الخراج مثل من المالك ونهر يجره ونهر من والذور لان
مثل هذه الاثمار ما الخراجى فصار ما خراجيا وصارت الارض خراجية بعمالها وكذا في بسطه فخر الاسلام ثم اعلم
ان الارض العشرية ستة الاول ارض العرب كالبحر واليمن ونحوها الثانية ارض اسلم اهلها على ذلك طوعا او
ارض فتحت عنوة وتمت بين العائنين الرابعة ارض احييت وسقيت بماء العشر الخامسة ارض الخراجية انقطع عنها الماء
نسقيت بماء عشرى السادسة جبل داره بستانا بماء العشر والارض الخراجية ثمان الاول التي فتحت عنوة وتركت
في ايديهم بالخراج المعروف عليها كما فعل عمر رضي الله عنه في ارض سواد العراق ومصر والثانية ارض احياءها كافر في بلاد
الامام او قاتل فرسخ له الامام في التبعة الثالثة جبل داره بستانا وان سقاها بالعشر والرابعة للرب بعض الكفار من الام
ان يعرف على ارضهم خراجا من غير قهر والخامسة ارض احييت ببلاد الخراج والسادسة ارض اشترىها مسلم من كافر
والسابعة ارض العشر اذا انقطع عنها الماء العشر نسقيت ببلاد الخراج الثامنة لسامرا وخطه فبجملها بستانا وسقاها ببلاد الخراج
وقد تقدم ذكر ذلك كله في الولو الجي وغيرهم وما يجيئون شئ قال الاترازي ما يجيئون اسم لنهر في وقال السفناني
نهر تزدكيسر الساء والذال المعجزة وتبعه الاكل في ذلك قلت قال صاحب المرأة هو نهر في نهر ومنبعه لعيون ببلاد الب
ونهر في نهر تزدكيسر واسوان ويعني حتى يصيب في سجوجان ومقدار جولة على الارض مقدار ثلثماية فرسخ وقال
الاصطخري في كتابه ان نهر جيحون يخرج من حدود ديجان ثم ينضم اليه انهار كثيرة في حدود الجبل ووشن فيصير نهرها

هم يعني العشر المضاف في العشرية ش يعني في الارض العشرية هم والخراج ش يعني الخراج هم الواحد في العشرية
ش يعني في الارض الخراجية هم لان الصلح ش اي صلح عمره على ما سئل هم قد جرى على تصديق الصدقة ش
اي على تصديق ما كجب على المسلمين من العباداة او ما فيه مضافهم دون المونة المخصصة ش اي الخالية عن معنى العباداة
وارادوا الخراج لانها مونة ليس فيها معنى العباداة وذلك ان صلح عمره وقع مع بني ثعلبة في تصديق الصدقة دون
الخراج فلما يؤخذ من بيتهم صدقة مضافه وخراج واحد فان قيل الصبي الثعلبي والمرأة الثعلبية اذا مرا
على العاشر باخذ من المرأة دون الصبي فكيف يؤخذ منها من الصبي الثعلبي منه بانه مضافه قليل لا لاية الابلية
لأنك في العشر حتى يجب في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين بخلاف الزكاة هم اذا كان من المسلمين ش
حيث يقتبر فيها الابلية للمالك والعاشر باخذ الزكاة ولا زكاة على الصبي هم ثم على الصبي والمرأة العشر ش اي يجب
هم في نصف ذلك ش اي العشر هم اذا كانا ش اي من في ثلثهم قال ش اي محبة حمه لهم وليس في ش
ش كبره القات وهو الرقت ويقال له القار اي طعامهم والنقط ش بفتح النون ونسبها وهو اللاح وهو ومن يكون
على وجه الماء في العين وفي البسيط لاشي في القيراط والنقط والملح لانها فورة كالماء هم في ارض العشرية لا ليس
من ازال الارض ش هو جمع نزل بضم النون وسكون الراء ونزل الارض ايها وهو يتسفل منها وغيره الارزاق
كالخنة ونحوها والنقط عين تقو كمين الماء ولا عشر في الماء فكذا في القير والنقط وهو معنى قوله هم وانما هو ش اي انقط
هم بين فورة ش من فارت القدر اذا ضلت وهي صيغة مبالغة وشبه فوارتها بقورات الماء الذي يخرج
من العين وهو معنى قوله هم كعين الماء ش اي الذي يفوق حتى يخرج منها هم وعليه في ارض الخراج خراج
ش الضمير عليه يتل مرجعه وجهين احدهما ان يرجع الى النقط يعني عين النقط والقير بان ينبع موضع النقط
والقير تابعا لارض وهو اختيار بعض المشايخ والآخر ان يرجع الى الرجل الذي تدل عليه القرينة اي وعلى الرجل
في عين النقط والقير في ارض الخراج خراج هم وهذا ش اي الذي ذكرناه هم اذا كان حرميا ش اي
حريم عين النقط والقير هم صا لالزراعة لان الخراج يتعلق بالتمكن من الزراعة ش وروى ابن سامة عن محمد
لا يبيع موضع العين لانه لا يبيع للزراعة وهو مختار ابى بكر الرامي ومنهم من قال لا خراج فيها وعلى ما هو لانا
كالارض البتة فلا تصالح للزراعة

هم باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز ش اي هذا باب في بيان من يجوز دفع الزكاة اليه ومن لا يجوز
دفعها اليه لما فرغ من بيان انواع الزكاة وبيان المعدن والركاز شرع في بيان معارفها من هو منها ومن

يعني العشر المضاعف
في العشرية والخراج الجدل
في الخراجية لان الصلح
قد جرى على تصديق
الصدقة دون المونة
المخصصة ثم على الصبي والمرأة
اذا كانا من المسلمين
العشر في نصف ذلك
اذا كانا منهم قال وليس
في عين القير والنقط
في ارض العشرية ش
لانه ليس من ازال
الارض من وانما هو عين
في ارض الخراج خراج
وهذا اذا كان حريمها
صالحا للزراعة لان
الخراج يتعلق بالتمكن
من الزراعة
باب من يجوز
دفع الصدقات
اليه ومن لا يجوز

ليس منها وقال تاج الشريعة لما فرغ من بيان السبب وقدر الواجب والنصاب المطلق والمقيد بشرع في بيان معارفها ولم
يقدم صدقة الفطر للتفاوت في مصرفها فان صدقة الفطر يجوز وفيها الى الذمى قال لاسل فيه شى اى فيمن يجوز ان تصرف
اليه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية شى يجوز في الآية الرخ والغيب اما الرخ فعلى الابداء وخبره
محذوف وتقديره الآية بما هما والنصب فعلى المفعولية والتقدير اقراء الآية قوله انما كلمة محروقة والقصر تصغير
اعداد الامر بن بانه وحصره فيه قال علماء المالكي والبيان انما يحصر الشى في الحكم كقولك انما زيد منطلق واحصر الحكم في آخر
كتو لكر انما المنطلق زيد لان كنهه ان للثبات واللفظي ليقضي ثبات المذكور وفي ما عداه معنى الآية والى ما علم الصدقات
للاصناف المذكورة لا غيرهم كقولك انما الخلافة تفريش اى لهم لا غيرهم ثم ذكر الاربعة الاولى باللام والاربعة الاخيرة
بغنى لا يابان بانها راجع في استحقاق المصدق عليهم من شى ذكره لان في الدعاية على انهم احق بان توضع فيهم
الصدقات وذلك لما في نيل الرقاب من الكتابة او الرق او الاسر وفي قتال الفارين من الغوم من التخيض ولا يابا لهم
الغنائم الفيرة وانقطع في الحج بين الفقر والعبادة وكذلك ابن اسيل في فضل وترجيح لذين على الرقاب والغنائم الصدقات
جمع فالة والفقراء والمساكين جمع كثرة فكيف يناسب شمة القليل على الكثير من فالة جمع القلة او جعله لام التعريف كان للكثرة
والاستزراق وايضا يجمع الفالة ليشتمل الكثرة وبالكس قال الله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اتمام وقوله ثمانية قروم
ثم ثمانية اصناف شى اى المذكورون في الآية الكريمة ثمانية اصناف وهو جمع صنف بكسر الصاد قال الجوهري رحمه الله
الصنف النوع والضرب والصنف بالفتح لغة فيه وقد سقط منها شى اى من كنيته اصنافا ثم المولفة قلوبهم شى وهم ثمانية
عشر رجلا ذكرهم الحافظ ابو موسى محمد بن ابى بكر الدينى في الملية عنه وذكر عدى بن قيس فم ابو سفيان بن حرب من بنى امية الحجاز
ابى هشام وعبد الرحمن بن مربيوع بن بنى خزروم وحكيم بن هشام بن خويلد بن بنى اسد بن عبد العزى وصغوان بن امية من بنى
بهبه عدى بن قيس من بنى سهم وهمل بن عمرو وحوليط بن عبد العزى بن عامر بن لوى والحلاب بن عامر من ثقيف
والعباس بن مرداس من بنى سليم وعيينة بن حصين من بنى لقيس من فزارة وما لك بن عوف من بنى حنظلة والاقوع
بن حابس فاعطاهم النبى صلى الله عليه وسلم مائة مائة من الابل الاحوليط بن عبد العزى وعبد الرحمن بن مربيوع اعطاهما
خمسين من الابل وذكر في الاسلام زيد الخيل وعقبة بن ملائكة فم وفي الكامل للمراية بنى من الذين يذهب فقتله رسول الله
سلى الله عليه وسلم ارباعا اعطاهم اربعة الاقوع بن حابس النجاشى وربعا زيد الخيل الطامى وربعا عقبة بن حنظلة بنى
وربعا عيينة بن حصن الغارمى وكانوا من المولفة ومنهم ابو سفيان واسمه صخر بن حرب وصغوان بن امية واعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الزبير فان بن بدر بن امرئ القيس كان يقال له قمرى له وحالة اسلم سنة تسع فولاه رسول الله

قال رضي الله عنه
قوله تعالى
ت
الذين
لم يفر
فيهم ثمانية
اصناف
سقط منها
المولفة قلوبهم

صلى

صدقة قوم واقرة عينا ابو بكر وعمر بن الخطاب ومنهم عدي بن حاتم ومنهم عباس بن مرواس السلمي واعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اباسنيان وصفوان والارقع بن خالصة وصينية كل واحد منهم مائة من الابل وقال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاه
 وهو انقض الناس الى فما زال يعطيني حتى كان عليه الصلوة والسلام احب الناس الي رواه مسلم قال النووي رحمه الله
 هو لا كلهم صحابة وفي المحيط والمبسوط كان عليه الصلوة والسلام يعطيهم سبعا من الصدقة تيا لفهم على الاسلام
 وقيل كانوا قد اسلموا وقيل كانوا اوعى وابل الاسلام وقيل كانوا قوما يربون خيولهم ويتصرفون على غيرهم من الكفار
 وضرب منهم بخلاف شربه وفي المذاق المولفة قلوبهم المذاق ثمانية صنف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم لمسلموا
 او مسلم قومهم الاسلام وصنف اسلموا وفي اسلامهم صنف فيريد بذلك اقرتهم على الاسلام وصنف يعطيهم لرفع شرهم
 فان قلت ما وجه اعطاه عليه الصلوة والسلام ابائهم فوجاه من شرهم والثاني انهم لا يخافون احد اسوي الله عز وجل
 قيل ما كان ذلك من الخوف منهم بل كان يعطي المولفة من الزكاة والذي كان اعطاه عدي بن حاتم والزيبرقان
 من خمس الخمس الذي اعطى من كان اقرتهم عن الجهاد والعتق من سهم الغزاة وقيل من سهم المولفة والذي اعطى
 من كان يؤخر منهم الزكاة وقيل اليه من الزكاة وقيل من سهم الغنيمة هم لان الله تعالى اعز الاسلام وافترق عنهم
 ش اي عن المولفة بالتمرد وقوة الاسلام وكانوا يستولون ما كان يعطي المولفة في خلافة ابى بكر ثم قال الامام الاخير
 رحمه الله في شرح الطحاوي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم مائة الف درهم على الاسلام فلما قبض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جاؤا الى ابى بكر فقاموا له فاستبوا لوامنة فظالمهم فبذل لهم الخط ثم جاؤا الى عمر بن الخطاب فبذل لهم فافترقوا
 من يديهم وفرقة وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطيكم ليؤلفكم على الاسلام فاما اليوم فقد اغترابتم
 فليس بنبيكم ولا سيف الاسلام فاضربوا الى ابى بكر ثم قالوا انت اخليفة ام هو قال هو انت اخليفة ام هو قال هو انت اخليفة
 ولم يكره عليه لطل قسهم من ذلك اليوم وبقى سبعة وعشرون ابى عبيدة انه قال جاء عيينة بن حصص والارقع بن خالصة
 الى ابى بكر ثم قالوا يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عندنا ارضا ليس فيها كالا ولا منفعة فان رايت ان
 يعطينا فاننا ايانا فاشترى عمر فكتب لهما عليها كتابا وليس عمر في القوم فانطلقا اليه فلما سمع ما في الكتاب ولدن
 ايديهما فقتل عيينة ففاداه فاداه وقال ام قاله سنة فقال عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطيكم
 والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اعز الاسلام اذهبا واحدا وواجد كما لا ادعي الله عليهما وروى انها ذكرا
 ذلك لابي بكر ثم قالوا لانت اخليفة ام هو فقال هو انت اخليفة ام هو فقال هو انت اخليفة ام هو فقال هو انت اخليفة
 اتفاقا منها على قطع ذلك وبقى للمسلمين الاقدار باسماحة وتامها الصلابة في ذلك فكان اجماعا واثار المصنف

لان الله تعالى
 اعز الاسلام
 واغنى عنهم

مروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال مالك وابو اسحاق المروزي من اصحاب الشافعي رضي الله عنه وبه
قال من اصحاب اللغة الاخفش وتغلب والفراء وفي الكامل عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة الفقير الذي لا يسأل
والمسكين الذي يسأل وقيل الفقير من المحتاج والمسكين الصحيح المحتاج والشافعي يفرق بينهما قولان من قول شريط
في الفقراء الزمانية وعدم السؤال وفي قول لا يشترط فيها بل من له حاجة قوية وفي المسكين قولان في القديم المسكين
هو السائل او من له حرفة وفي الجديد السؤال ليس بشرط بل لمعتبر فيه وجود شيء من المال والقدرة على تحصيله كذا في
تبيينهم وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الفقير الذي يسأل ويظهر الفقارة وحاجته الى الناس والمسكين
هو الذي يسأل ولا يطلب وبه زمانة قال تعالى او مسكين ذات مرتبة اي لا يصح بالتراب من الجوع والعوى وفي النبايح
قال ابو حنيفة رضي الله عنه الفقير المذكور في الآية هو المحتاج الذي لا يسأل ولا يطلب على الابواب والمسكين الذي
يسأل وفي المرتبة في الفقير والمسكين الذي لا يملك نصا باخبر ان المسكين يسأل والفقير لا يسأل وروى ابن جماعة
رحمه الله عن محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الفقير سواء حاله من المسكين وذكره المرتبة في وقيل تفسير الفقير الذي
في الآية فقراء المهاجرين والمساكين الذي لم يهاجروا قال الضحاك وقيل الفقير من به زمانة والمسكين الصحيح المحتاج
وهو قول تناوذة وقيل الفقير من لا مال له يقع منه موت او اذى ولا يعينه سائلا كان او غير سائل وقال ابن المقدم رحمه
يعني هذا الى الشافعي رحمه الله وقيل المسكين الذي ينجس وتمسك وان لم يسأل والفقير ينجس ولا ينجس وهذا قول عبد الله
بن الحسن البصري بن عبد الله الصيرفي وقال محمد بن سلمة رحمه الله الفقير الذي له سكن يسكنه والناوم والمسكين الذي لا مال له
وفي طلبه الطالب المسكين الذي اسكنه العجوة عن الطواف للسؤال والفقير المحتاج وقيل الفقير من المسكين والمسكين من
اهل الذمة يروى عن عكرمة رحمه الله وقيل الفقير الذي ليس له مال وهو بين اهل عشرية والمسكين الذي ليس له مال
ولاعشيرة هم وقيل على العكس شئ يعني ان المسكين من له ادنى شئ والفقير من لا شئ له وبه قال الشافعي والظاهر
والاصح من اهل اللغة وابن المباركي واستدل الشافعي وابن المباركي بقول الشاعر هل لك من اجر عظيم توجب
تسب مسكينا كثير اسكره عشرة شيئا سمعه وبعوه وقال الله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين فاقبضت لهم سفينة وروى عائشة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجني مسكينا واقتني مسكينا واشترني في زمرة المساكين واعوذ بالله من الفقر
رواه البخاري وسلم واجني مسكينا وامتنى مسكينا واد الرزقي والبيهقي واسناده ضعيف فدل على ان الفقراء
لان الفقير يعني الفقير وهو المكسور الفقار ولان يقال قد علم على المساكين والتقديم يدل على الاهتمام بهم دون
غيرهم وللجمهور قوله تعالى للفقراء الذين احصوا في سبيل الله الآية ساء لهم فقرا ووصفهم بالتعفف وترك التمسك

مروى عن ابي حنيفة

وقد قيل

على العكس

ولان البائل لا يحسب نفيا الا اول ظاهره من سيرة خسة فدل على ان ملكه للظليل اليه نفقة الفقر وانشد عن ابن الاعرابي يبيع فبذل
 بن مروان ويشكر سامة اما الفقير الذي كانت ملوثة وفق العيال ولم ترك له سيرة سامة فقرا مع وجود الملوثة وهي الناقة التي
 تكتب ويقال ماله حاله سدد ولا بدا شي وقال الجوهري ينفق لا قيل ولا كثير والجواب عن الشعر الذي اخرج به ابن الانباري
 ان قايده مجهول ولانه لم يرد وان له عشرة شياه بل لو حصل له عشرة شياه لكانت سعة وبصره والجواب من الآية اناسهم مسكين
 ترعاهم يستغنوا فكما يقال لمن استغن بكنية وبلية مسكين وفي الحديث مسكين اهل النار وقيل لا نسلم ان اخذنا النفقة لهم
 بسبل الحقيقة بان كانت ملكا لهم فلم لا يجوز ان يعاف اليهم بسبل المجاز لكونها في ايديهم عارية او اجارة والجواب عن الحديث
 انه لم يرد بمعنى الفقر وانما راوا بقوله اي مكيانا اي مكيانا متواضعا لند تعالى غير متكبر ولا جارا لما قوله فلان الفقير بمعنى الفقير
 وهو كسور الفقار منوع فان الاخش قال الفقير من قولهم فقرت له فقرة يعني اعطيته وكون الفقير من له قطعة من المال
 لا نفية واما وجه تقديم الفقر فلانهم لا يسألون او قدوا اكثر منهم وتيسر وجودهم على ما حب الزكاة بخلاف المسكين ومثل
 المذهب ان المسكين اسود ولا من الفقر وعند الشافعي رحمه الله على العكس الاول قول ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد
 وعكرمة والزهرري والحسن ومالك وشعبة من ابن زهد وابي عبيدة جيلوس وابن السكيت وابن قتيبة والعلبي والاقش
 وفتيب وقال السنناني رحمه الله هو قول اهل اللغة جميعا وكل وجه شئ اي وكل واحد من الوجهين وجه وفائدة
 الخلاف لا تنكر في الزكاة بل تظهر في الوصايا والماقات والتذرع ثم ما صنفان او صنف واحد شئ اي الفقير او المسكين
 صنفان او صنف واحد لم يبين ذلك واحال البيان الى كتاب الوصايا بقوله هم وسنذكره في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى
 شئ قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير ومن ابى يوسف انها صنف واحد حتى قال منين اوصى بثبت ماله لفلان
 ولا فقره والمسكين ان لفلان نصف الثلث وللغير يقين جميعا نصف الثلث لانها صنف واحد وقال ابو عبيدة رضي الله
 لفلان ثلث الثلث فمجدد اثنين قال الاترازي اقول هذا هو الصحيح لان العطف للنافية وقد عطف احدهما على الآخر
 في الآية قلت يحتاج ان لا يثبت الاترازي الصحة لقوله فان هذا الذي ذكره فخر الاسلام لنبته هم والعامل شئ هذا المصنف الثاني
 ذكره بن المسكين كما في الآية وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله هم يدفع الامام اليه شئ خبره وهو الذي يبيته الامام
 بحماية العداقات وهو الذي يسمى الساعي هم ان عمل شئ قال تاج الشريعة رحمه الله قوله ان عمل نفق الجار عن العا
 باعتبار ما كان هم ليقدر عمله فيعطيه باليعة شئ اي بقدر ما يكفيه هم واعوانه شئ بالنسب اي وليقدر باليعة اعوانه
 والاعوان جميع حون وهو الخوفا الساعد وتمي قنواي قاضين ان رحمه الله يعطى الامام كفاية ثلثا كان او اقل وفي المفيد
 فيعطيه ما يكفيه هم وعيالهم واعوانهم عدة ذهابهم وايابهم لانه فرغ نفسه لهذا العمل وكل من فرغ نفسه ليل من امور المسلمين

ولكل وجه

ثم ما صنفان

او صنف واحد

وسنذكره في

كتاب الوصايا

ان شاء الله تعالى

والعامل يدفع

الامام اليه

ان عمل بقدر

عمله فيعطيه

ما يسعه عوا

يستحق على ذلك من ذلك ما كان قضاة وليس ذلك على وجه الجارة لانه لا يكون الا على عمل معلوم و مدة معلومة واجرة معلومة وقال النووي رحمه الله ويعطى الماشر وهو الذي يجمع ارباب الاسوال والريف وهو الذي يعرف السجى اهل الصدقات كالنقيب للقبيلة والجانب والقاسم والكاتب كلهم يأخذون من سهم العاقل ولا يأخذون في اجرة عمليه وتزاد في عدد هو الا بقدر الكفاية واما الامام والقاضي فلا يعرف اليما من الزكاة وفي الذخيرة وروى مالك السلمي والداودي وهو شاذ وفي الذخيرة لو اخذ عماله من غير الزكاة فلا باس به وان تملك الى الامام نفسه لا يستحق العاقل من تلك الصدقة وفي جوامع الفقه لو كان كفاية العاقل تستغرق الزكاة كلها اخذ لنفسه اذا اخذ النصف من الاصل ولو ضاع المال من يده سقطت عماله واجرى المودى كالمضارب اذا ملك مال المضاربة في يده بعد التصرف كذا في المبسوط والايضا هم غير مقدر بالمشن خلافا للشافعي رحمه الله شئ غير مقدر نضب على المال من قوله ما يبيع اى مال كون ما يبيع غير مقدر بالمشن قال تاج الشريعة واما قال بالمشن نظر الى الاضاف الثمانية والمراد السجى بسقوط المولقة فلو بهم وقال الكاكي فان قيل كيف يستقيم قوله غير مقدر بالمشن على قول الشافعي فان المولقة سقطت بالبراع خفي ان يقول غير مقدر بالبيع قلت المولقة مضافان كفارة مسلمون فان عنده سقوط نصف كفارة فقط فسبق مقدر بالمشن هم لان استحقاقه شئ اى لان استحقاق العاقل هم بطريق الكفاية شئ لان ما يأخذ اجرة من وجه لاجل عمل و صدقة من وجه لانه عامل لى فصار مضافا للصدقة والصدقة لا توجب التقدير والاجرة توجب التقدير بالكفاية فوجب رزقه على حسب الكفاية ثم في الكفاية يعتبر الوسط لا الشدة لانها حرام لكونها اسرافا محض وعلى الامام ان يبيع من يرزى بالوسط من غير اسراف ولا تقبیرهم ولذا يأخذ وان كان غنيا شئ اى ولا لاجل استحقاقه بطريق الكفاية لاجل عمله يأخذ العاقل وان كان غنيا لان ما يأخذ هو عوض عن عمله والزكاة لا يجوز ان ترفع عوضا عن شئ فان قدرت العاقل من مذهب عليه ثمار كسائر الاصناف قلت سائر اصناف يستحقون المدفع اليهم كل حال والعاقل لا يستحق الا بالاعمال هم الا ان فيه شعبة الصدقة فلا يأخذها العاقل الماشي تنزيها لقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ شئ ان الاستثناء في الحقيقة من قوله لان الاستحقاق بطريق الكفاية حاصله ان ما اخذ بطريق الكفاية وان كان اجرة ولكن فيه شبهة الصدقة لكونه عاقل مدقالي كما ذكرنا واذا بان فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العاقل اذا كان باثما لقوله عليه الصلوة والسلام ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس وانما لاجل المحمد ولآل محمديه واهل بيته وسلم وقوله عليه الصلوة والسلام نحن اهل البيت لا نخل لنا الصدقة رواه البخاري والماشي ينسب الى نبي باشم وهم اهل عباس وآل جعفر

غير مقدر

بالشأن خلافا

للشافعي كليون

استحقاقه

بطريق الكفاية

ولهذا يخل

وان كان غنيا

الا ان فيه

شبهة الصدقة

فلا يأخذها

العاقل الهاشي

تقريباً لقراءة

الرسول عليه

عن شبهة

المدق

والغني لا يؤاد
في استحقاق
الكرامة فلم
تعتبر الشهادة
في حقه ^و
الرقاب ^{التي}
المكاتبون
منها في ذلك
رقابهم

والحارث بن عبد المطلب قوله من يهاى لابل التزيرة لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب مالك من كذبنا وقيل
هو مذهب الشافعي ايضا في الصحيح ويحرم على بني المطلب ايضا وفي النهاية الاصح جواز صرفها الى العامل منهم فان بعض المالكة
يجوز ان ليتاجر بعض بني هاشم على حراستها وسوقها قال ابن العربي ولا يجوز لان حراستها وسوقها كجهما وضهما
وفي الذخيرة اجاز محمد بن نصران يكون العامل هاشميا او عبيدا او رهبانا او ذيبا بقياس على عامل بني قنظا وصلاح الناس
لا ينافي الغنى وينا في الهاشمي لشرفه والعبد لعجزه والكا فزهدم ولا ينافي على السلم فان قلت ما تقول في استدلال
الشافعي رضي الله عنه بانه عليه الصلوة والسلام بعث عليا رضي الله عنه الى اليمن مصدقا وفوض له فان الظاهر انه فوض
له فيما يراه فقلت ليس فيه بان انه عليه الصلوة والسلام فوض له في الصدقات وقد كان عليه الصلوة والسلام
فوض اليه امر الحرب والظاهر انه فوض له من الغنى لامن الصدقات هم والغنى لا يوازيه من استحقاق الكرامة فلم
تعتبر الشهادة في حقه شئ هذا جواب عن سوال مقدر من جهة الخصم تقديره ان يقال اذا كان المانع في جواز
استعمال عامل هاشمي وجود معنى الصدقة فيما يراه فالتغنى كذلك ينبغي ان يمنع من العمل لان غناه يمنع اخذ الصدقة
فاجاب بقوله والغنى لا يوازيه اي لا يوازي الهاشمي في استحقاق الكرامة فلم تعتبر الشهادة فيه لان فيه شبهة
الاجرة ايضا والهاشمي يمنع لان فيه حقيقة الصدقة فانهم يحتفظون في رقاب شئ هو الرابع من المصارف اي
من الزكاة في فك رقابهم وموضع الزكاة في الرقاب وهو جمع رقبة هم ان يمان المكاتبون مناشئ اي من الزكاة
هم في فك رقابهم شئ هذا التفسير لقوله وفي الرقاب المذكورة في الآية اي يعاقبون على اداء بدل الكتابة وبه
قال الشافعي ومالك واحمد في رواية وهو قول اكثر العلماء رضي الله عنهم وقال مالك واحمد في رواية المراد به ان
يشترى بخير مال الصدقة عبد فيعتقه وهو المروى عن ابن عباس والحنن البصري وقال ابن تيمية ان كان معه
وقاد الكتابة لم يعط لابل فقهه لانه عبد وان لم يكن مع شئ اعطى الجميع وان كان معه بعضه ثم سواه كان قبل حلول
او بعده وليس مع شئ فتفسخ الكتابة وياخذ مع كونه قويا مكتوبا ويجوز دفعها الى سيده لانه يعمل لعتقه وعند الشافعية
ان لم يعمل عليه تخيم ففي صرفه اليه وجان وان دفعه اليه فاعتقه المولى وابراه من بدل الكتابة او عجز نفسه والمال سعة
المكاتب رجح فيه قال النووي رحمه الله وهو المذهب وفي الغنى ان نفست الكتابة فما في يده لبيده وهو قول عطاء بن رافع
واصحابه ورواية المروني والكوسج عن احمد كساير الكسابة فان ادعى انه مكاتب كلف البينة ونقل فيها الاستفاضة وان
صدقه سيده انه يقبل اذ من تلك الاشياء ملك الاخبار ولقرف الى المكاتب باذن سيده ولا تقرف الى سيده الا
باذنه ولا تقرف الى مكاتبه وهو المذهب وجوز ابو يعلى بن حيران قال وهو ضعيف قلت اشتراط اذن المكاتب

في الدخ الى سيده بعينه جدا لانه تعاضد بين المكاتب بغير اذنه وقضا والديون من الايجاب لا يتوقف على اذن المدينون وفي الحديث
وقد قالوا لا يدفع الى مكاتب الهاشي بخلاف مكاتب الفنى وفي الجوامع يشتري بها الامام الرقاب فيقتبها عن المسلمين والاول
بجميعهم هو المنقول شئ اى عون المكاتبين من الزكاة هو المنقول كذا قاله الاثر اذنى وقال السنن انى هو المنقول عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قال الاكل ثم قال فانه روى ان رجلا قال يا رسول الله دلني على عمل يدخلى الجنة قال
فك الرقبة او اتق النسبة قال اوليس اسوا يا رسول الله قال فك الرقبة ان لتين في ضقة قلت هذا الحديث اخرجه ابن حبان
والحاكم عن البراء بن مازب قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله دلني على عمل يقربني من الجنة
وباعدني من النار قال اتق النسبة وفك الرقبة قال اوليس اوحدا قال لا اتق النسبة ان تعرف لبعثتها وفك
الرقبة ان لتين في ثمن انتى هذا ليس منه القصد فان مراد المصنف رحمه الله تفسير الآية لا تفسير الفك لغم الحديث
يعني في معرفة الفرق بين المتق والفك فمن هذا عرفت ان الصواب مع الاثر اذنى وروى الطبراني في تفسيره من
طريق محمد بن اسحق عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري ان مكاتبا قام الى النبي صلى الله عليه وسلم في رضى الدعنة وموئيد
الناس يوم الجمعة فقال ايها الامير حب الناس على كيب عليه اى موسى الاشعري فالقى الناس عليه بنات يلقى عمة
وهذا يلقى طايه وهذا يلقى خاتما حتى التقي الناس عليه سوادا كثيرا فلما راي ابو موسى ما التقي عليه قال اجمعوه ثم امر به
فبيع واعطى المكاتب كتابته ثم اعطى الفضل في الرقاب نحو ذلك ولم يروه على الناس وقال ان هذا الذي اعطوه
في الرقاب هم والغارم من الزمة دين ولا يملك نصا با فاضلا من دينه شئ هذا هو الغارم من المصارف يعني يصير
للغارم ايضا قوله من الزمة دين الى آخره تفسير الغارم وهو من الغرم وهو من الخسران وكان الغارم هو الذي
خسر ماله والخسران النقصان وقال ابو نصر البغدادى الغارم من الزمة دين وان كان في يده مال لانه يستحق له
نصار كن لالمال له وفي الذخيرة الغارم ان يكون له قدر دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذه فوغنى على نظام
وتسل له الصدقة وقال محمد رحمه الله الغارم هو الذي له مال غائب وديون لا ياخذ من الصدقة الا قدر حاجته
بخلاف الفقير حيث ياخذ فوق حاجته وقال الشافعي رضى الدعنة من تحمل غرامة في اصلاح ذات البين شئ اى انما
من تحمل الغرامة اصل الغرامة الزوم منه قوله انى ان خدامها كان غراما ويطبق الغريم على المدينون وصاحب الدين وتلا
الانه يرى معنى اصلاح ذات البين اصلاح حال الرجل بعد المباشرة والبين يكون وصلا ويكون فرقة وقال تاج
الشرعية هو اصلاح ذات البين يعني الاحوال التي بينهم واصلا حبا بالاحسان والاتفاق حتى تغير احوال اختلف
ايمانا ووقفا بعد ان كان احوال اختلف ونفاق ولما كانت الاحوال ملازمة هم والمفاء النائرة بين القبليتين

هو المنقول

والغارم مؤنونه

دين ولا يملك

نصا با فاضلا

عن دينه وقلا

الشافعي مؤنونه

غرامة في اصلاح

ذات البين

والخلاف النائرة

بين القبليتين

ش النار العداوة كما هنا فاعلم من النار والمقاومة عبارة من تسكين الفتنة وفي الحلية والغارم ضربان ضرب لاصلاح
 ذات البين بان كل الاثم في حرب لتسكين فتنة فيه وجان ادبها انه يعطى من الغنا الذي تحمل الحماة وضرب عزم لصلوة
 نفسه من الدين في غير معصية فكل يعطى مع الغنا فيه قولان قال في الامام يعطى مع الغنى لمعوم الآية والثاني لا يعطى لانا
 لو تصدينا دينة بعد التوبة لا يمين من ان نفي التوبة حتى ياخذ المال ثم يعود الى الفسق وفي سبيل الصدقة هو الساس
 اى وموضع الزكاة ايضا في سبيل الصدق وفي تفسيره خلاف على ما ذكره الا انهم منقطع الغزاة ش اى في سبيل الصدق
 هو منقطع الغزاة هم عند ابى يوسف رحمه الله لانه ش اى لان قوله في سبيل الصدق هو التسليم عند الاطلاق ش لان
 سبيل الصدق عبارة عن جميع القرب لكن عند الاطلاق يعرف الى الجهاد و عند محمد رحمه الله منقطع الحاج ش
 وفي المبسوط في سبيل الصدق الغزاة عند ابى يوسف و عند محمد رحمه الله فقراد الحاج وقال السروجى بعد ان عد جملة من كتب
 اصحابنا لم يذكر احد منهم قول ابى حنيفة ثم قال فكشفت من ذلك من نحو ثلاثين مصنفات لم لا يتكلم الامام في معرفة سبيل
 مع وقوع الحاجة الى ذلك وفي الوبرى هم الحاج والغزاة المنقطعون عن اموالهم وفي الاسيحي اى ارا دية الفقراء من
 اهل الجهاد ولم يكتفوا فيه علانا فيجوز ان يكون ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله وقال الكاظمي منقطع الغزاة وهو المراد من قوله
 ش وفي سبيل الصدق عند ابى حنيفة و ابى يوسف والشافعى ومالك و عند محمد واحمد منقطع الحاج قلت لم يبين في اى كتاب
 روى ان ابى حنيفة مع ابى يوسف ولكن قيل انه اطلع عليه في موضع خفي ذكره معه وقال ابن المنذر رحمه الله قول ابى حنيفة
 رحمه الله و ابى يوسف ومحمد في سبيل الصدق هو الغارمى غير الغنى وحكى ابو ثور عن ابى حنيفة انه الغارمى و دون الحاج وذكر
 ابن بطال في شرح البزار ما انه قول ابى حنيفة ومالك والشافعى ونقله الثوري في شرحه وقال السروجى فقولوا انما
 قول ابى حنيفة ثم وجدت في خزائن الاكل ما يوافق نقل هؤلاء الجماعة فقال في سبيل الصدق فقراد الغزاة عندنا و عند محمد
 منقطع الحاج فمزيد على ان ذلك رواية عن محمد و هى قول ابن عباس وابن عمر و به قال احمد في رواية و هما
 واختاره البزارى وقال ابن عبد الحكم يدخل فيه يبر الناحى والجمال والمراكب وكذا النوا بنة للغزو تدفع للجواسيس
 الضارى وقال النووي في شرح المعذب هو الغزاة المنقطعون الذين لا حق لهم في الديون وفي المصنفين
 وقيل في سبيل الصدق طلب العلم وقال البنى صلى الله عليه وسلم ما رية العلم ارسل للناس ليعين لهم ما نزل اليهم
 غالب من اتبعه في اول الاسلام فقراد منقطعون لان العلم عنه كالبى هرية وغيره وكانه عبر منهم بعبارة فيصنعها اهل الزمان
 الا انهم اعلم وقال السروجى رحمه الله وهذا بعيد فان الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبية العلم هم لما روى
 ان رجلا جعل بغيره في سبيل الصدق فامر به البنى صلى الله عليه وسلم ان يحل عليه الحاج ش هذا الحديث له المصنف في

وفي سبيل الله منقطع

الغزاة عند ابى يوسف

لانه هو المتفهم عنه

الواصلات وعند محمد

منقطع الحاج لما روى

ان رجلا جعل

بغيره في سبيل

فامر به رسول الله

صلى الله عليه وسلم

ان يحل عليه الحاج

الكافي المروا بالنفي ايتوة البدن والقدره على الكسب انما تكون بقدره البدن لا يملك المال فان الغاربي اذا استغفل
بالكسب يعقده عن الجهاد فجاز له الاخذ والذليل عليه ما روى في حديث آخر ورواه من فقرائهم كذا في البسيط وقال
فيه نوع تامل لان القادر على الكسب غير مالك التصايب كل له اخذ الزكاة عندنا مطلقا لما ملك له الا ان يعطل على جبهه
الالزام وقال الرازي في احكام القرآن قد يكون الرجل فقيرا في اهل بلده بالدار والاثاث والخدم والفرس
ولفضل مال تجب عليه الزكاة فيه ولا تكل له الصدقه فاذا عزم على الخروج الى الغزو احتاج الى آلات السفر
وسلاح الغزو والعدة فيجوز له اخذ الصدقه او قد انفق الفضل فيما يحتاج اليه من السلاح والعدة ولولا سفره
لغزو لو كان غنيا او لا يحتاج في اقامته الى اتفاق الفضل فاذا قعد الغزو جاز له اخذ الصدقه وهو في هذا الوجه فيجوز
مضى قوله عليه الصلوٰه والسلام الصدقه تمل للغاربي الغني امقي وقيل حديثهم يعني المحصر في الخمسة المذكورة بين الغني والفا
ويذكر العبد والخمسة وقد جوز والدفع الى الغنياء والمواثقه وليسوا من الخمسة فوجب تأويل حديثهم وقال السروجي رحمه الله
ولعلنا من قال بقولهم حديث معاوية بن جبل رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال له اعلم ان الله تعالى فرض
عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتروني فقرائهم متفق عليه ولا يعارضه حديثهم لانه لم يصح ولو صح لا يبلغ رتبة الحديث
الثابت في الصحيحين هم وابن السبيل شئ هذا هو المصنف السابغ اى توضع الزكاة في ابن السبيل هم من كان له مال
في وطنه وهو في مكان آخر لاشي له فيه مثل اى ابن السبيل من كان له مال في وطنه والحال انه في مكان لاشي له فيه يسمى
المساكين ابن السبيل لكثرة ملازمته البيل لانه لما حصل له كثره الملازمة صار كانه ولد الطريق ومنه قوله للصوفي ابن السبيل
كذا قاله الاثر اى وفيه نظر لان من سافر في عمره مرة وجري له هذا يطلق عليه انه ابن السبيل ويكل له اخذ الزكاة
ولو كانت ملازمته البيل شدة لما جاز لهذا ان ياخذ الصدقة فانهم وقال السروجي يجوز ان يقال ابن السبيل ملازمه
من بلد الى بلد كما تدفع الآدمي الارحام سبي ابن السبيل ويسبل يذكر ويؤث في الدنيا سبي ابن السبيل هو المختار في مصر
قد قطع به او احتاج ارا والاضراف الى اهلهم ولم يجد له تجل به وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس فيه شيء
وان كان له مال في بلده ومن له ديون على الناس ولا يقدر على اخذها بنيتهم او لعدم البنية او لا مسارهم او
تأهله يكل له اخذها وقال بعضهم ابن السبيل هو من عزم على السفر وليس معه ما يكل به يكل هذا خطأ لان ابن السبيل هو الطريق
من لم يكل في الطريق لا يكون ابن سبيل وكذا لا يعبر ابن سبيل بالاعزم على السفر وابن السبيل كعابر السبيل وقال ابن
عباس ثم في قوله تعالى الا عابري سبل هم المسافرون لا يجرون الماء عليهم فكذلك ابن السبيل هو المسافر لا من عزم
على السفر وفي الدنيا سبي ابن السبيل منقطع الغزاة وفي كتاب علي ابن صالح الجرجاني ابن السبيل هو الذي لا يقدر على مال

وابن السبيل

من كان

له مل سنة

وطنه وهو

في مكان

آخر كاشي له فيه

| | |
|-----------------|---|
| قال فهذا جهاد | في سفره وهو غني ويقدر ان يتقرب فالتقرب خير له من قبول الصدقة وان قبلها اهل من يعطيه ولا يلزمه الاستقراض |
| الزكاة للمالك | لاحتال عجزه عن الاداء وفي خزائنه الاكل لا يجب على ابن السبيل اداء زكاة حتى يرجع على ماله ولو لقصد غيره بغير |
| ان يدفع الى | امره فبأنه فرضي به لم يجزه وبامره يجوز قيل اذا كانت قائمة في يد الفقير ينبغي ان يجوز لان الاجازة اللاحقة كالوكالة |
| كل واحد منهم | السابقة على ما عرفهم قال شئ اى صاحب الكتاب هم فمذهبات الزكاة مثل اى هذه التي ذكرنا بها من الاصناف |
| وله ان يقتصر | اى جبات الزكاة اى مصارفها لا يستعملها عندناهم وللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم شئ اى من الاصناف |
| على صنف واحد | السبعة المذكورة هم وله ان يقتصر على صنف واحد مثل من سبقه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى بن ابي طالب |
| وقال الشافعي | وعبد الله بن عباس وعذيقه بن اليمان ومعاذ بن جبل وشيبة قال سعيد بن جبيرة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر |
| له يجوز الادان | بن عبد العزيز وابو العالاية وعطاء بن ابي رباح واليه ذهب الثوري ومالك واحمد في ظاهر الرواية وابو ثور |
| يصر الى ثلاثة | وابو عبيد وعن النخعي اذا كان المال كثيرا تجوز تقسيمه على الاصناف فتسببهم وان كان قليلا صرف الى صنف واحد |
| من كل صنف | هم وقال الشافعي لا يجوز الا ان يعرف الى ثلاثة من كل صنف شئ فيكون واحدا وعشرين نفسا وكذا صدقة الفطر |
| لان لاضافته | وخمس الزكاة وقال الشافعي نعم الا العالمين عليها فانه يجوز ان يكون العامل واحد فان فرق زكاة بنفسه او |
| بحرف اللام لا | بوكاية سقط نصيب العامل فيفرق الباقي على سبعة اصناف احد وعشرون نفسا ان وجدوا حتى لو ترك واحد |
| ولنا ان لاضافته | منهم ضمن نصيبه وهو قول عكرمة وداد والطاهري وقال الاصطخري تصرف صدقة الفطر الى ثلاثة من الفقراء |
| سبقت | لثلاثة واختاره الروياني في الحلية هم لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق مثل اى لان اضافة الصدقات |
| بحرف اللام لا | اليوم بحرف اللام تقتضي الملك اذا اضيف به الى من يصح منه الملك كقولك المال لزيد فان اوصى بثبات ماله الى |
| ولنا ان لاضافته | هو لا لاضافته لم يجز وان بعضهم فكذلك في امر الشرع هم وانما ان الاضافة شئ اى اضافة الصدقات اليهم |
| ليبين انهم مصلو | هم لبيان انهم مصارف شئ وان تعبير العاقبة لهم هم للاثبات الاستحقاق شئ لان الجهول لا يصح مستحقا واللام |
| لا ثبات | للاختصاص بالملك كما يقال ابل للفارس وللملك له وكان المراد اختصاصهم بالبصر اليهم ومعاني اللام تنفي |
| الاستحقاق | الى اكثر من عشرة ولكن اصلها للاختصاص ولم يذكر الزمخشري في الفصل غير الاختصاص لمومه فقال اللام للاختصاص |
| | كقولك المال لزيد والسرج للداية واللام في الآية للاختصاص يعني انهم مختصون بالزكاة ولا تكون لغيرهم كقولهم |
| | انما لثلاثة لقرينش والسقاية لثلاثي اى لا يوجد ذلك في غيرهم ولا يلزم ان تكون مملوكة لهم فتكون اللام لبيان |
| | عمل صرفها وايضا الفقراء والمساكين لا يصحون اكثر من ثلثة ولا يجوز لغيرهم ولا يصحون اكثر من ثلثة قال النووي |
| | رجحه انه لو كان في اكثر من ثلثة من الضعف لاثبت ملكهم ولا ينتقل الى ورثتهم بوترهم فدل على عدم الملك فيطل |

ووجههم ان اللام للملك بخلاف الثلاثة عندهم وايضا قوله تعالى وفي الرقاب وفي سبل الله كاللام فيها فاذا عمل عليه على الاختصاص تهتكم الجميع ولا يستقيم الملك في الطرق وهذا كشوف بين وايضا انهم قالوا يجوز للام ان يدفع صدقة الرجل الواحد واكثر ان فيقر واحد واللام يقوم مقام رب المال في التصرف فالبطلان للام الملك والعدد ولم يتبعوا اما والعنف الواحد ايضا قال الشيخ شهاب الدين رحمه الله بن العراقي وهذه الصورة هي مذنب في الملك وقال ابن عباس رضي الله عنهما في الآية بيان المصارف قال انما فت الى احد من الافراد كما ان الله تعالى امرنا باستقبال القبلة في الصلوة فاذا استقبلت جزمنا كانت متمثلة للامهم وهذا شئ اى ما ذكرنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف للام لا لاشياء الاستحقاق هم لما عرف ان الزكاة حق الله تعالى شئ لانا عبادة ولا يستحقها الا الله تعالى هم وبلغة الفقهاء صاروا مصارف شئ اى بلغة الفقهاء والاحتياج صارت الاضافات المذكورة مصارف للزكاة لان الله تعالى ذكرهم باوصاف تمنى عن الحاجة هم فلا يبالى شئ على صيغة المجهول اى فلا يلتفت ولا يعلمهم باختلف جهات شئ اى لبيب اخذت جهات المصروف وانما ذكر الضمير لانه يرجع الى المصرف الذي يدل عليه لفظ المصارف هم والذي ذهبنا اليه من شئ اى من الاقتصار على صنف واحد في دفع الصدقات هم مروى عن عمرو بن عباس رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاخرجه الطبري في تفسيره من حديث ليث عن عطاء قال انما الصدقات للفقراء الآية قال ايما صنف اعطيتهم من هذا الجزاء اخرجه عن حصص عن الليث عن عطاء عن عمر انه كان ياخذ الفرض في الصدقة ويحمله في صنف واحد اما المروى عن ابن عباس فاخرجه الطبري ايضا عن عمر بن عيسى عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية قال في اى صنف وصنفه اجزاك وقاله الامام الاسيوطي في شرحه مختصر الطحاوي حجة ما يحكى ويجمع في بيت المال من الاموال اربعة انواع فروع منها الصدقات وهي زكاة المساكين والعشور وما اخذه العاشر من المسلمين الذي يرون عليه من التجار ونوع آخر ما اخذ من خمس النخلم والمعدن والركاز ويعرف في هذين النوعين في الاضافات التي ذكرها الله تعالى في كتابه وهو قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئى الآية ففى الآية الاولى بيان مصروف السبعة وفى الآية الثانية ما ذكره الله فيما هم الله تعالى ورسوله واحد لان ذكر الله تعالى للبتك وسهم رسول الله سقط بموتة وسهم ذوي القربى ساقط عندنا وهم قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الى ثلاثة اصناف الميائى والمساكين وابن السبيل وخذ الشافعى منهم ذوي القربى ثابت والنوع الثالث هو الخراج والجزية وما صوئ عليه مع بنى سحران من العلل ومع بنى تغلب من الصدقة المصنعة وما اخذ العاشر من التمان من اهل الحرب وما اخذ من تجار اهل الذمة تصرف هذه في عمارة الرباطات

وهذا لما عرف
ان الزكاة حق
لله تعالى
وبلغة الفقهاء
صاروا مصارف
شئ اى بلغة
الفقهاء
والاحتياج
صارت الاضافات
المذكورة
مصارف للزكاة
لان الله تعالى
ذكرهم باوصاف
تمنى عن الحاجة
هم فلا يبالى
شئ على صيغة
المجهول اى
فلا يلتفت
ولا يعلمهم
باختلف جهات
شئ اى لبيب
اخذت جهات
المصروف
وانما ذكر
الضمير لانه
يرجع الى
المصرف الذي
يدل عليه
لفظ المصارف
هم والذي
ذهبنا اليه
من شئ اى
من الاقتصار
على صنف
واحد في
دفع الصدقات
هم مروى
عن عمرو
بن عباس
رضي الله
عنهما
عن عمر
بن الخطاب
رضي الله
عنه
فاخرجه
الطبري
في تفسيره
من حديث
ليث عن
عطاء
قال انما
الصدقات
للفقراء
والمساكين
الآية
قال ايما
صنف
اعطيتهم
من هذا
الجزء
اخرجه
عن حصص
عن الليث
عن عطاء
عن عمر
انه كان
ياخذ
الفرض
في الصدقة
ويحمله
في صنف
واحد
اما
المروى
عن ابن
عباس
فاخرجه
الطبري
ايضا
عن عمر
بن عيسى
عن عطاء
عن سعيد
بن جبير
عن ابن
عباس
رضي الله
عنهما
في قوله
تعالى
انما
الصدقات
للفقراء
والمساكين
الآية
قال في
اى صنف
وصنفه
اجزاك
وقال
الامام
الاسيوطي
في شرحه
مختصر
الطحاوي
حجة
ما يحكى
ويجمع
في بيت
المال
من
الاموال
اربعة
انواع
فروع
منها
الصدقات
وهي
زكاة
المساكين
والعشور
وما
اخذ
العاشر
من
المسلمين
الذي
يرون
عليه
من
التجار
ونوع
آخر
ما
اخذ
من
خمس
النخلم
والمعدن
والركاز
يعرف
في
هذين
النوعين
في
الاضافات
التي
ذكرها
الله
تعالى
في
كتاب
ه
وهو
قوله
انما
الصدقات
للفقراء
والمساكين
وهو
قوله
تعالى
واعلموا
انما
غنمتم
من
شئى
الآية
ففى
الآية
الاولى
بيان
مصروف
السبعة
وفى
الآية
الثانية
ما
ذكره
الله
فيما
هم
الله
تعالى
ورسوله
واحد
لان
ذكر
الله
تعالى
للمبتك
وسهم
رسول
الله
سقط
بموتة
وسهم
ذوي
القربى
ساقط
عندنا
وهي
قرابة
رسول
الله
صلى
الله
عليه
وسلم
في
يوم
الى
ثلاثة
اصناف
المساكين
والمساكين
ابن
السبيل
وخذ
الشافعى
منهم
ذوي
القربى
ثابت
والنوع
الثالث
هو
الخراج
والجزية
وما
صوئ
عليه
مع
بنى
سحران
من
العلل
ومع
بنى
تغلب
من
الصدقة
المصنعة
وما
اخذ
العاشر
من
التمان
من
اهل
الحرب
وما
اخذ
من
تجار
اهل
الذمة
تصرف
هذه
في
عمارة
الرباطات

والنظار والجور وسد الثغور وكرى الانهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كبحون والفرات ودجلة ويعرف الى ارضها
 القضاة وارتاق الولاة والتبشير والصلح والعتاق والعتاق وارتاق العتاق ويعرف الى رصدا الطريق في دار الاسلام عن
 اللصوص وقطاع الطريق والنوع الرابع ما اخذ من تركته لميت الذي مات ولم يترك وارثا او ترك زوجا او زوجة فمصرف
 هذا نفقة المرفى في اوديتهم وعلاجهم وهم فقراء وكفن الموتى الذين لا مال لهم ونفقة اللقيط وعقل جنابة ونفقة من هو جنة
 عن كسبه ليس له من يفتق عليه في نفقته وما اشبه ذلك فيجب على الائمة والسلاطين والولاة ايعال الحقوق الى
 اربابها فان لا يكسبوا عنهم على ما يرون من تفصيل ولستوية من غير ميل في ذلك الى هوى ولا ميل لهم منها الا مقدار
 ما يكفيهم ويكفي اعدائهم بالمعروف وان قصر في ذلك عليهم وصار فظامة مضنين هم ولا يجوز ان يدين الزكاة الى
 ذي شئ وقال زفر رحمه الله الاسلام ليس بشرط في صرف الزكاة وغيرها وقال الزهري وابن شبرمة يجوز دفعها
 الى الذي هم لقوله عليه الصلوة والسلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن عفراء من اغنياهم ورواه
 في فقرائهم شئ اى هذا الزكاة والخطاب لمعاذ بن جبل واخرج الائمة التت حديث معاذ بن حديث ابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن الحديث مشهور وفيه ان اقرض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنياهم
 وتروى على فقرائهم قوله فخذها من اغنياهم اى من اغنيا المسلمين هذا بالاجماع لان الزكاة لا تجب على الكافر وكذا العنبر
 في فقرائهم يرجع الى المسلمين للمالك اعم انهم وقال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه انه لا يجوز دفع الزكاة الى ذي
 ويجوز صرف صدقة الفطر والنفقات اليهم ويجوز دفع صدقة الفطر الى الربان عمر بن شريك ومرة الهبة
 وعن ابى يوسف رحمه الله ثلاث روايات فيها والاصح انه لا يجوز دفع الصدقة اليهم الا التطوع وبالمنع قال مالك والشافعي
 واما الجوزي فلا يجوز دفع صدقة مال الى بالاجماع حتى التطوع وفي خزائنه الاكل يجوز صرف صدقة الفطر وصدقة النذر
 الى اهل الذمة اما الكفارات فلاهم قال في دفع اليه شئ اى الى الذي هم ماسوي ذلك من الصدقة شئ اراد به صدقة
 الفطر والنفقات والكفارات كما ذكرنا فان قلت لم لا يجوز دفع الزكاة الى الذي كما ذهب اليه زفر نعموم النفس ولا يجوز
 الزيادة عليه بنجر الواحدة قلت هذا خبر مشهور للامة بالقبول فجاز الزيادة بهم وقال الشافعي رحمه الله لا يدفع شئ
 اى ماسوي ذلك من الصدقة الى الذي هم وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله شئ اى قول الشافعي بالمنع رواية
 عن ابى يوسف هم اعتبارا بالزكاة شئ بان يقال هذه صدقة واجبة فلا يجوز دفعها الى الذي كالزكاة هم ولنا
 قوله عليه الصلوة والسلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الماديان كلها شئ هذا حديث
 مرسل رواه ابن ابي شيبة في معناه حديثنا بريد بن عبد الحميد عن اشعث عن جعفر بن سعيد بن جبل قال قال رسول الله

ولا يجوز ان يتنم

الزكاة الى ذي

لقوله عليه السلام

لمعاذ بن عفراء

من اغنياهم

ورجلكي فقرائهم

قال يدفع اليه

ذلك من الصدقة

وقال الشافعي لا

لا يدفع وهو رواية

عن ابى يوسف

اعتبارا بالزكاة

ولنا قوله عليه السلام

تصدقوا على اهل

الا ديان كلها

لا تصدقوا الا على اهل ذكركم فانزل الله تعالى ليس عليكم بهنهم الى قوله وانفقتم من غير خوف اليكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل
الاديان والخرنى ولستم من خرجا من زكاة الله تعالى انما فيه حكم الله عن الذين قالوا لكم الآية وبالاجماع ينبغي اهل الذمة واخلافه فان قلت هذا الحديث
لا يقبل تخصيصه لقطع الاحتمال بلغة الحديث فلفظ الكل تأكيد لاديان الماهل بل يقتضي احتمال فيجوز تخصيصه بهم ولو لا حديث معاوية لم نقلنا بما هو
في الزكاة شس لا طلاق الآية كما قال زفر بنه احد فتدولوا حديثه ما هو جواب عن الثاني فلم يكسب عن الاول وجوابه ما ذكرناه لانه مخصوص
في حق الحرى ولستم من يقول انما فيكم الله عن الذين الآية قيل فيه نظر لانه لحقه بيان التقرير وهو ليس بالخصوص بوجوب
بما ذكرناه ان كلمة كل تأكيد لاديان الماهل بل قيل فيه غرض ولئن سلمناه ولكن يقتضى ان يكون تخصيص مقارنا
عنه وليس ثبات على ان في الآية انتهى عن القولى لامن البر فليكون التعلق بالصدقة قيل في صدر الجواب نحن امرنا
بقسمات القائل فان كان شى منها متاخرا عن هذا الحديث كان ناسخا في مقدمه والالم يقب الحديث مسمولا به في مقدمه
لان الصدقة عليهم مرتبة اهم ومواساة وهي منافية لقتضى الآية وليس في مقدماتها وسقط العمل في مقدمه وقبى مسمولا به في
حق اهل الذمة عملا بالدليل بقدر الامكان هم ولا ينبغي بهما مسجد شى اى لا يبنى بالزكاة مسمى لان الركن في الزكاة هو
من التبرع ولم يوجد لهم ولا يكتفى بهما ميت لانهم التمايك شى من الميت هم وهو الركن شى وكذا لا يبنى بها القنات
والسقايات ولا يحفر بها الآبار ولا تصرف في اصلاح الغرقات وسد الشقوق والحج والجهاد ونحو ذلك مما لا يملك فيه
فان قلت روى عن انس و الحسن بن اعطيت من الجسور والطريق صدقة ما خيتمت بها اموالهم عليها وليس مرادها
عمارة الجسور والطريق بل معناه اعطاء الزكاة لمن يبنى الجسور والطريق من العشار الذين يقيم السلطان لخدمتهم الزكاة
والعشيرة وان ذلك ليقط الغرض ووجه الوهم اما قال ما اعطيت من الجسور والطريق ولم يقولوا في الجسور كذا في كتاب
الى عمير وقرا عليه بعض من نظرية فخر بن على من والحق في ليتيم الكلام على المعنى الذى توهمه ولم يعلم ان الرواية
صواب واما الوهم في معناه هم ولا يقتضى بهاديين ميت لان قضاء دين الغير لا يقتضى التملك منه شى اى من الغير
بدليل ان الدائن والمديون اذا تقارفا على ان لا دين بينهما ولم يودى ان ليس به المقبوض من القابض فلم يصير هو
مكالا للقابض واما قيده بقوله دين ميت فانه لو قضى بهاديين حي بامره يجوز وتقع الزكاة كانه لصدق على المديون
والقابض وكيل في قبض الصدقة كذا في شرح الطحاوى رحمه الله وكذا لو لو ابهى لو امر فقير بقبض دين له من كذا
ماله جاز لانه قبض عينا والعين تجوز عن العين والدين جميعا اما لو صدق بال على الذى هو له عليه دين وهو
فقير جاز عن ذلك ولم يجز عن العين لان في الوجه الاول اوى المال قبض الناقص من الناقص فيجوز وفي الوجه
الثاني اوى الناقص من الكامل فلا يجوز وقال ابو ثور وابن حبيب من المالكية يقتضى بهاديين ميت وجلاء من الغنى

ولو كان كل واحد من

لقلنا بالجواز في

الزكاة ولا يبنى بها

مسجد ولا يكتفى

بها ميت انعدام

التمليك وهو الك

ولا يقتضى بهاديين

كلان قضاء دين

الغير لا يقتضى

التمليك منه

التمليك

والمعنى ما ذكرناه وبه قال الثوري ومالك والشافعي واحمد لا يسا من حيث كان في نسخة الا تراه في نسخة
بدون لا فقال هذا على خلاف استعمال العرب لان قياس كلامهم ان يقال لا يسا وهي من كلمات الاستثناء قال صاحب
المقصد اما لا يسا فله وجهان احدهما ان يقول كما في القوم لا يسا لانه فيهم جرح وجعل ما زاناه كانك قلت لا سي زيد بمنزلة
لا مثل زيد والوجه الثاني ان تقول لا يسا زيد فجعل ما بعني الذي وزيد فبه بدأ محذوف كانك قلت لا سي الذي هو
زيد وقيل الجرح لا يسا كثيرة والرفق قليل وقد يجوز النسب ومما لا يقلل في المبدأ في حمله في كتاب السادى
للسادى ان لا يسا كلمة تخصيص اى احص ما يذكره بعده اذا قلت الكرمى الناس لا يسا زيد اى خاصة زيدهم ولا ايتى
بهاش اى بالزكاة هم رتبة تحقق خلاف المالك فيسب اليه شى اى الى جواز شراء العبد بالزكاة لان العتيق وبه قال
اسحاق وابو ثور وعبد المدين الحسن العنبري ورواد البخاري عن ابن عباس نفهم في تاويل قوله تعالى وفي الرقاب
شى اولانه قال شيرى مملوك فيعتق لان لفظ الرقاب يقتضى ذلك هم ولنا ان الاعتاق اسقاط الملك وليس يملك
شى لان التملك ركن لانه الماصل منه دفع الزكاة فان قلت انتم جعلتم اللام فى الآية كناية بته ودعوى التملك
بدلالة اللام فلم يبق الا دعوى مجردة قلت معنى جعل اللام للعاقبة ان المقبوض يصير ملكا لهم فى العاقبة ثم يحصل لهم الملك
بدلالة اللام فلم يبق دعوى مجردة هم ولا يدفع شى منها شى اى الزكاة هم الى شى شى اى الذى يملك الضاب لان
الغنى ثمانية انواع احدها الغنى الذى يتلىق به وجوب الزكاة وهو ان يملك نصيبا من المال الدامى الفاضل عن حاجته
والثاني الغنى الذى يترحم له الصدقة وتوجب به الفطرة والاضحية وهو ان يملك ما يساوى ما يتي ورجه فاضلا عن ثيابه
وثياب اهل بيته وخادمه ومكنته وفرسه وسلاحه والثالث الغنى الذى يحرم له السؤال وعليه العامة وفيه عن احمد
روايان فى الغنى المانع من اخذ الزكاة انهم ساء مالك حسيين ورجها اذ فيه ثمانى الذيب وان لم يقل بكفاية حتى شربنا
الهديا لابي الخطاب روى ذلك عن علي وابن مسعود وسعد بن ابى وقاص والغنى والثوري وابن المبارك وابن
جنى وابن راهبوت والرواية الثانية والغنى المحرم لاخذ الزكاة بالحصيل به كفاية الانسان حتى لو كان محتاجا جالت له
الصدقة وان كان يملك نصيبا وهو قول الشافعي نفه وفي رواية عن مالك وعندنا ملك الضاب الذى يصير بغنيا
على ما ذكرته وهو قول ابن شبرمة ورواية الميعة عن مالك والتقدير بالحاجة من ملك الضاب ضيف اذ لا ضابط
للحاجة ولم يرد به شرع والضاب ضابط شرعى لان الغنى دافع لا اخذ وقال الحسن البصري وابو عبيد الغنى من ملك
او قية وهي اربعون درهما ومن محمد رحمه الله لو كان للرجل وارثاوى عشرة الاف درهم ليس فيها من فضل على سكتها
يحل له اخذ الزكاة وان فضل فيها من ذلك ما يساوى ما يتي وهم لا تمل له ولو كانت ضيفته عليها لا تفضل عنه ومن عياله

لا يسا من حيث

لا يشترى بها

رتبة تحقق خلوا

لما لا يشترى به

في تأويل قوله

تعالى وفي الرقاب

ولنا ان الاعتاق

اسقاط الملك

وليس بتمليك

ولا شى من الغنى

لا تحل الزكاة عند ما وعده محمد رحمه الله تعالى له لانها مشغولة بحاجته وليست عليه بها ولو كان له فيها الحرفة لاحتل له الزكاة
عند ما وعده محمد رحمه الله تعالى لانه تبع للضيعة وفي فتاوى الفضل قيل لرجل كيف حالك قال انا غني عن ابي يوسف فيستر
عند ما وعده محمد رحمه الله تعالى بل ملك دار او حرا نيت تساوي الوفاء لكن لا تكفي خلتها بقوة وقوة عياله عند ابي يوسف رحمه الله
فتى لا تحل له الصدقة وعند محمد فيقول له الصدقة وعن الحسن البصري وان كانت الصدقة تحمل للرجل وله دار وعاديه
وسلاح ليا وي عشرة الاف درهم عن بهما وفي المغني ان لو كان له كسوة ثيابا لا يحتاج اليها في الصيف لا تحل له الزكاة
عند ابي يوسف وقياس هذا لا تحل له الزكاة اذا كان له طعام سنة يبلغ ثوبا او موطافا او مشورا وفي المحيط وجامع الفقه
لوزا وعلى طعام شه مبلغ مائتي درهم لا تحل له الصدقة وذلك وفي الذخيرة هذا القول الشايع واختاره الصدوق الشهيد
بعض الشايع اعتبر ان ادعى انه لم يلقه عليه الصلوة والسلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل
الصدقة لغني شئ هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة ثم فعن عبد الله بن عمر اخبره ابو داود والترمذي عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مرة سوى وعن ابي هريرة رضي الله عنه اخبره النسائي وابن
ماجة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لغني ولا الذي مرة سوى واخبره ابن حبان الايف وعنه ابن
ابن جبار قال اخبره الترمذي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو واقف بعرفة الحديث
وقيه ان المسألة لا تحل لغني ولا الذي مرة سوى الا الذي فقره فنع او عزم وانقره الترمذي وعن جابر اخبره البطر
في الاوسط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سال وهو غني عن المسئلة يشرب يوم القيمة وهو خوش عن الوارث
بن نافع عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله قال جاءت رجل صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة قد تركه فقال
انا لا اتقبل لغني ولا يصح سوى ولا لعل قومي وقال ابن حبان الوارث بن نافع يروي الموضوعات عن الثقات
على قدر روايته وعن طلحة بن عبد الله اخبره ابو يعلى الموصلي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا الذي
مرة سوى ضعيف وعن عبد الرحمن بن ابي بكر عن اخبره البطراني في معجمه نحو حديث طلحة وعن ابن عمر عن اخبره ابن عدي
سفي الكمال نحوه وهو ضعيف وعن الشافعي اخبره ابو داود وابن ماجة ان رجلا من الانصار اتى النبي صلى الله
عليه وسلم يسأله فقال انا في بيتك شئ قال بل عسل لبس لبغته وبسط لبغته ولبت لشرب فيه الماء الحديث وفيه ان
المسألة لا تصح الا لثلاثة لذي فقر يرفع ولذي عزم منقطع ولذي دم موجد وعن عمر بن الخطاب عن اخبره تمام
قواته من حديث مسروق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال الناس لبره او مال فانما هو ربح من النار
ليتمه فمن شاء فليقبل ومن شاء فليكنتم وفيه يحيى بن السلمي ضعيف كمال مرره وعن عمران ابن حصين اخبره احمد

لقوله عليه السلام
لغني
لا تحل الصدقة

والدارمي من رواية الحسن عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أشهر في شهر في وجهه يوم القيمة وعن ثوبان
 أخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال من قال من
 قال تسعة أشهر في وجهه يوم القيمة واسناده صحيح وعنه مسعود بن عمرو أخرجه البخاري وابن ماجه
 باسنادهما عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يهلك وجهه فلا يكون له عند الله وجه
 وعن رجل من بني هلال رواه أحمد بن حنبل في رواية في تزييل قال حدثني رجل من بني هلال قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تحل له تسعة نفق ولا الذي مرة سوى وعن رجلين غير مسلمين أخرجه ابو داود والترمذي من رواية
 عبدة الله بن عدي بن النضر قال أخبرني رجلان انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة
 فسالاهما فرفع فينا البصر وخففت فينا جلدنا فقال ان شئكما اعطينكما ولا اخطئكما الغني ولا القوي بكسب التهمة
 بكسر الميم القوة والشدة ومنه قوله تعالى في يومئذ جبرئيل عليه الصلوة والسلام ذو مرة فاستوى والسوى الصبح
 الاعضاء ومدفع بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الفاء والهمزة من معاملة هو الشدة وهو من المدفع وهو القرب ومعناه
 يقتضي بصاحبه الى الدنيا والنعيم رشي لا يرضى له منفع بفتح الميم وكسر النون والمجيب وهو الشدة في قوله لذي وم بالهمزة
 المهمة وتخفيف ومودع بكسر الجيم وهو ما وجب عند الحاكمية من العتية وهو بالهمزة حجة على الشافعي في معنى العتية
 تش فانه يجوز وقوع الزكوة الى الغني وان كان غنيا فان قامت فخره منه العامل الغني حيث يحل له انما الصدقة وان قيل
 الذي لا الكثير في بيته قامت لا تسلم التخصيص لان الذي يأخذه العامل اجرة عليه لا باعتبار صدقة وان الذي يأخذه
 ابن ابي اسير باعتبار فقيره في بده الحالة فان قلت جاء في حديث ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني الا في نيل الله او ابن ابي اسير او جارية فقير فقدم عليه فقير في كذا او يدعوك لما ناله فقيرا
 بدل لما قاله قامت معناه الغني بكسبه اي استغنى عن السؤال فانه ان استغنى بالكسب لا تحل له الصدقة الا اذا كان
 غاريا لا يحل له ان يستغنى بالجهاد عن الكسب ثم وكذا حديث معاوية بن جبل رضي الله عنه على ما روينا من ابي وكذا حديث
 معاوية بن جبل حجة عليه وقامهم قال قال ابي قال القدر رضى الله عنه قال ولا يدفع الزكوة الى ابيه جوا
 وان علما ولا الى ولده وولد ولده وان سفل مش وكذا لا يدفع اليهم عشرة وسائر واجباته بخلاف الكانز واوجه
 له ان يطى خمسة من هون اهل الحاجة منهم ولو بقي ام ولده لم يطله وكذا اخوه الكمل من ماله بالزناهم لان منافع
 الاملاك منهم متصلة مش حتى يتفقد احد ما مال الاخر ولهذا لم يقبل شهادة البعض لبعض فكان انه موقوف اليهم صدقا
 الى نفسه من وجهه فاما تحقيق التملك على الكمال مش فالشرط التملك الكامل ولا الى امرأة مش ولا

وهو باطل لا حجة

على الشافعي في غني

الغني هو كذا حديث

معاوية بن جبل

على ما روينا

قال ولا يدفع

الزكوة الى ماله

الى ابيه وجبر

وان علما ولا الى

ولد ولده

وان سفل لان

الاملاك بينهم

فلا يتحقق التملك

على الكمال ولا الى

يدفع الزكاة الى امراته هم للامتناع في المنافع ماوة تش قال الصدوق في ووجدك ما ملأنا فني قيل اي بال تحب
 وسوا كانت امراته في عدة رجبى او بانب بواحدة او بثلاث ولو تزوجت امرأه الغائب فولدت اولاد اقال ابو حنيفة
 الاولاد من الغائب ومع هذا يجوز دفع الزكاة اليهم لاشهاد الاولاد له ذكره الامام الترمذي رحمه الله وفي المبسوط
 وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه يجزئ اذا دفعها الى امراته لانه لا حرمة بينها وتزوج شهادته لها عنده وفي الحديث وهذا قول
 سند والشيوخ عن الشافعي انه لا يجوز في الايجالي واما الاخوة والافخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات
 واولادهم فلا بأس بدفع الزكاة اليهم وذكر الزندبسي ان الافضل في مصرف زكاة المال الى هؤلاء البقية اخوة
 واخواته الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامهم وعمة الفقراء ثم اخواله وخالاته الفقراء ثم زوجه ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكنه ثم
 اهل مسرههم ولا تدفع المرأة من اى الزكاة هم الى زوجها عند ابى حنيفة غم لما ذكرنا من اى للامتناع في المنافع
 وبه قال مالك والشافعي واخاره الحنفي وابوبكر من الخليليه هم وقال لا تدفع اليه ش اى وقال ابو يوسف ومحمد رضي الله
 عنهما تدفع المرأة زكوتها الى زوجها وبه قال الشافعي وشب من المالكية وقال الفراني كره الشافعي وشب قلت على
 الثوري ان زوجها افضل عند الشافعي هم لقوله عليه الصلوة والسلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم لك
 اجران اجر الصدقة واجر الصلوة قاله لامرأة ابن مسعود وش هذا الحديث اخرجه مسلم واخرجه الجماعة الا اباءا وادومن
 زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاشر النساء تصدقن ولو من عليكن قالت تزيت
 الى عبد الله فقلت انك رجل خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امرنا بالصدقة فانه فاساله فان كان
 يجزي لك عني والاهرتهما الى غير ذلك قالت فقال لي عبد الله ائتيه انت فانطلقت فاذا امرأة من الانصار بباب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد افي عليه النهاية قالت فخرج
 بلال غم فقلنا له انبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرتين بالباب يسالانك التجوزي الصدقة منهما على ازواجهما
 وعلى ايتام في تجورهما ولا تجزرن نحن قالت فدخل بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من هما فقال امرأة
 من الانصار وزينب قال اى البنائب قال امرأة عبد الله بن مسعود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اجران اجر
 القرابة واجر الصلوة واسم امرأة ابن مسعود زينب وهى بنت عبد الله بن معاوية الثقفي ويقال اسمها ربيعة ويقال
 ربيعة ويقال اسمها زينب وربيعة لقب لها وقيل ربيعة زوجة اخرى لابن مسعود وهى ام ولده ذكرها ابن الاثير في
 الصبايات وقال الطحاوي وربيعة هذه هى زينب امرأة عبد الله ولا نعم ان عبد الله كانت له امرأة غيرهما في زمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ساله عن الصدقة على زوجها ش اى والحال ان امرأة ابن مسعود سالت النبي صلى الله

للاشتراك في المنافع

لا تدفع المرأة الى زوجها

ابى حنيفة كل ما ذكرنا

وقاله تدفع اليه

لقوله عليه السلام

لك اجران اجر الصدقة

واجر الصلوة قاله

لامرأة ابن مسعود

وقد سألته عن

النسرة عليه

عن القدر على ابن مسعود قال ما هو محمول على النافاة من هذا جواب عن حديث زبيب وهو انه محمول على صدقة التطوع
 الا ترى انها سالت عما كانت تنفق على عبد الله وقيامه لما في حجره او معلوم ان صدقة المحض اذا كانت ذليقة فلا يجوز
 في ولده فملك بذلك انها كانت نافاة هم قال ولا يدن الى مكاتبه من اى ولا يدن زكوة الى مكاتبه وبه قال الثوري
 والشافعي وجوب العباد لان كسب المكاتب موقوف على سيده فلم يوجب الاخراج الصحيح واذا وقع الى مكاتب غيره
 وان كان مولاه غنيا لان اداء الزكوة الى الغني يجوز وفي الجملة كالعامل النقي وابن السبيل اذا كان له مال في وطنه
 هم وانهم ولده من ثمن لقيام الملك فيها ولما راعى فيها ما يحرم بيعها ومدايرها من سواد كان مقيدا او مطلقا
 لقيام الملك فيه وهذا يجوز تحريمه وهذا التعليل يرجع الى الكل ثم التفت الى ان المكاتب ليس له مال في وطنه في كسب مكاتبه
 فلم يتم التعليل من هذا التعليل يرجع الى الكل ثم ولا الى عبد الله قد اعتق ابوه في غنيته رحمه الله لانه بمنزلة المكاتب
 عنده من ان كانت الرواية بنعم العمرة على ما لم يسم ثمانية مضمورة اذا ربح من عبد الله اختصه الراهن وهو مفسر هذا
 العبد يسمى والسنة عنه كالمكاتب فان ادعى الراهن زكوة اليه لا يجوز عنه ولانه عدى الى مكاتبه وهو محمول على
 ما اذا اعسر به وجوب الزكوة عليه وقال السروجي يوجب على صاحب الخواشي في كل من نية الاول كون المستع عنه
 كالمكاتب ليس من الاطلاق فمارة يكون حكم المكاتب عنه الا انه لا يد الى الرق المجزؤا فمارة يكون حرا وهو
 يسعي بالاتفاق وهذا في مسائل ذكرها في زيادات تبيينان رحمه الله منها اذا قال العبد لاني لامة اعتقتك على ان
 تزوجني فذلك كقبضته عتقت فان ابرأته انسي في قيمتها وحره بالاتفاق ونيا اذا اعتق الراهن العبد المربون فيه
 مفسر في قيمته هو حر بالاتفاق وحكم الثمانية وهو قوله اذا اعتق الراهن العبد المربون يسمى وهو عنه كالمكاتب
 عنه بل هذا غلط بل يسعي وهو حرهم وقال لا يدن الى لانه حر يدون عنه عايش وفي الكافي هذا الاستقراء على قولهما
 لانه لو اعتق نصف عبده لابقى كله بلا سعاية وانما يقيم على قولهما اذا اعتق احد الشريكين نصيبه وهو مفسر في زيادات
 حر يدون قبل في جوابه هذا بعد عتقه كونه مديونا لانه خرج عن الرق وليس له شئ ولا يملك كسب في الحال
 فلا بد من حقوق الدين غالبا وهو غير قوي هم ولا يدن الى مملوك غني من باضمانه المملوك الى الغني اى مملوك رجل
 غني هم لان المالك واقع لمولاه من لان العبد لا يملك شيئا ولا بد من قيد الى مملوك غني غير مكاتبه وفي تحفة
 لا يجوز الى مملوكه او لم يكن عليه دين كدين الاستهلاك او دين التجارة وان كان مستغرا في بيعه ان يجوز
 عندنا في حقيقته رحمه الله لانه لا يملك كسبه عنه وكذا لا يجوز وفيها الى مدبر غني وام ولد او المكين عليه ما دين مستغرا
 وفي الذخيرة اذا كان العبد ذميا وليس في عيال مولاه ولا يبيع شيئا يجوز وكذا اذا كان مولاه غنيا وان كان

قلنا هو محمول
 على النافاة قال
 ولا يدن الى مكاتبه
 ومكاتبه وام ولده
 لفقدان التعليل
 اذ كسب المملوك
 لسيده وله حق
 في كسب مكاتبه
 فلم يتم التعليل
 ولا الى عبد قد
 اعتق بعضه عنه
 ابى حقيقته را
 لانه بمنزلة
 المكاتب عنه
 وقال لا يدن الى
 لانه حر يدون
 عندهما ولا يدن
 الى مملوك غني
 لانه المالك
 واقع لمولاه

ولا الى ولد
اذا كان صغيرا
لا نه يج غنيا
مبال ابيه لجله
ما اذا كان كبيرا
فقيرا لا نكلا بعد
غنيا بيسار ابيه
وان كانت نفقة
عليه بجله طوة
الغنى لا نهادان
كانت فقيرة لا
غنية بيسار ابيه
وبقدر النفقة
لا يصير تكون مؤسرة
ولا تنزع الى
بنى هاشم لقوله
عليه السلام
بابنى هاشم
ان الله فعله
حرم عليكم

غنيا يروى عن ابى يوسف هم ولا ابى ولد حتى اذا كان صغيرا لا بعد غنيا بال ابيه ش لا تنجب ولاية الاب وموته وفى
تقنية النية او لم يكن للصغير اب وله ام غنية يجوز الدخ اليه وفى الذخيرة وذكر فى بعض شروح الجامع الصغير ان على
قول ابى حنيفة غنى يجوز الدخ الى ولد ابى غنى اكان او كبير او قال ما جابه يجوز فى الكبير دون الصغير بخلات ما
اذا كان كبيرا فقيرا لانه لا يعر غنيا بيسار ابيه وان كانت نفقة عليه ش كلمة ان واصلة باقباها اى وان كانت نفقة الوالد
الكبير على الاب بان كان استا او اعمى او انشى هم وبخلاف امرأة الغنى لانها اذا كانت فقيرة لا تعد غنية بيسار الزوج وبخلاف
النفقة لا تكون مؤسرة ش لان مقدار النفقة لا ينعينها وفى النفقة يجوز الدخ الى امرأة الغنى اذا كانت فقيرة وكذا
الى بنت الكبيرة الفقيرة ليعنى وهو ان روى الروتين عن ابى يوسف رحمه الله لان الزوج لا يدفع حواج الزوجة وبنت
الكبيرة وفى النكاح يجوز دفع الزكاة الى امرأة الغنى عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لان فرض القاضى النفقة على
الزوج لا يجوز وقيل قول محمد بن ابى حنيفة وهو الاصح وان لم يرض القاضى النفقة لما جاز بالاجماع وانما شرط
القضاء بالنفقة على قول ابى يوسف لان الاستغناء بأكلا ان نيل القضاء لا ينعين بأكلا فى النكاح ولو دفع
الى بنى خيرة ما قل نفقة هو الى روى ابيه لا يجزى من الزكاة ويجوز يقض الصغير بنفسه اذا عطل ذلك ولو دفع الى المسوقة
بما جاز بخلاف الجعون هم ولا ينفذ الى بنى هاشم ش اى ولا يدفع الزكاة الى بنى هاشم وفى الايصاح الصدقات الواجبة
كلما عليهم لا تجوز بالاجماع الائمة الارابعة وروى ابو بصير عن ابى حنيفة غنى لا يجوز دفع الزكاة الى الهاشمى وانما كان
لا يجوز فى ذلك الوقت استنوا خمس الخمس ويجوز النفل بالاجماع وروى ابن ساعدة عن ابى يوسف انه قال لا بأس
بعددته بنى هاشم بعتهم على بعض ولا اوصى الصدقة عليهم ولا عليهم من غيرهم وفى شرح الامار عن ابى حنيفة رحمه الله
لا بأس بالصدقات كلما على بنى هاشم والحرمة للعرض وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك بوجه عليه الصلوة والسلام حلت
لهم الصدقة قال الطحاوى وبناخذ وفى السيرة يجوز الصدقة الى بنى هاشم فى قوله فلما نالها وفى المبسوط يجوز دفع صدقة
التكسوع والاوقاف الى بنى هاشم وروى عن ابى يوسف ومحمد فى النواذر وفى شرح مختصر الكرخى والاسيبى ابى
والعقيد اذا سوا فى الوقف وفى الكرخى اذا اطلق الوقف لا يجوز لان حكمهم حكم الاغنياء وفى الذخيرة الوقف على
اقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز وانما الصدقة لا تتحل لهم وفى النسخ عن ابى يوسف يجوز صرف صدقات
الاوقاف الى الهاشمى اذا سعى فى الوقف وفى شرح التجرىد للكرورى الصدقة على بنى هاشم بطريق الصلة والبر
قال بعض اصحابنا قل وقال بعضهم لا تتحل وفى شرح القدر روى الصدقة الواجبة كزكاة والشهد والمسلم
لو كفارات لا تجوز لهم لقوله عليه السلام ش اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم هم يا بنى هاشم ان الله حرم عليكم

عسالة الناس واوساخهم وعقوبكم منها خمس الخمسة شئ هذا الحديث بهذا اللفظ غريب وروى الطبراني في معجمه من
حديث عكرمة وروى مسلم في حديث طویل من رواية عبد المطلب وربيعه فرفعهما ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس
واما ما نقل محمد ولا لآل محمد وروى الطبراني في معجمه من حديث عكرمة من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه لا ياكل لكم اهل البيت من الصدقات شئ انما هي عسالة الایدی وان لكم في خمس الخمس لما يفتنيكم وعن ابی هريرة قال انفا
الحسن بن علي رضي الله عنهما من ثمر الصدقات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ كخ ارم بها انا علمت انما لا ياكل الصدقة
متفق عليه وكخ كخ لجزء العبدان والورع وقال الداودي هي كخ كخ عجمية عربها العرب ويروي بفتح الكاف والتثنية
وفي رواية ابی ذر بكس الكاف وسكون الناء ويروي بتشديد الناء والياء هم تجلات التطوع شئ اي يجوز صرف صدقة
التطوع الى بني اشمهم لان المال بمساكالماء يتدس باسقاط الفرض شئ اراد ان حكم المال في هذا الباب حكم الماء
فانه يصير مستعملا باسقاط الفرض هم اهل التطوع شئ اي الماحدة من التطوع هم بمنزلة التبر بالماء شئ حيث لا يترش
المؤدى به منزلة الماء المستعمل وفي النقل تبرع باليس عليه فلا يتدس به المؤدى المن تبر بالماء او نقول الماء في التطهير
فوق المال لان المال ليطهر حكماء الماء حقيقة وكما فيكون المال مطهرا من وجه دون وجه فجعله تدنسا في الفرض دون
انقل عملا بالشبهين واجيب بالوجه الثاني عن اعراض من يقول بان التشبيه بالوضوء على الوضوء كان لهيبا بمتبا
وجود القرية بما هم قال وهم شئ اي بنو اشمهم هم آل علي آل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب
وهو عليهم شئ اي موالى هؤلاء اعلم ان العباس والحارث عان للبنی علي الله عليه وسلم وجعفر وعقيل اخوان علي بن
ابي طالب رضي الله عنهم فكانهم يتدس الى اشمهم بن عبد مناف لان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله
بن عبد المطلب بن اشمهم بن عبد مناف وولد اليه طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم بن عبد المطلب طالبا ولا عتب له و
جعفر وجعفر اذا البنانيين قتل يوم مؤتة وعقيل وعديا واعمم فاطمة بنت اسد بن ميثام بن عبد اشمهم بن عبد مناف
وكان بين طالب وعقيل وعشر سنين وبين جعفر وعقيل وعشر سنين وبين جعفر وعلي عشر سنين قال ابو نصر البنداري
واما عدل المذكورين لا تحرم عليهم الزكوة وليتويه قول الاسيب جابي في شرح القدر روى انهم كانوا يسيرون
الى اشمهم بن عبد مناف الا من الطل انفس قرابة وهم بنو ابی لب وعن احمد روايتان في بني عبد المطلب وقال اصبح هم
عشرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قرون للذين امروا بانذارهم الى قصي وقيل قریش كلها وفي الحال كل من نسب
الى فهر ليس بقرشي وان من تقدم هذا فلا يقال انه قرشي وفهر ابو قریش وقال محمد بن اسحق قریش هو النضر وتابعه
عليه ابو عبيدة واكثر الناس وحكي الطحاوي رحمه الله في معاني القرآن ان ولد المطلب منهم قال ولم اجد في ذلك رواية

عسالة الناس

واوساخهم

وعقوبكم منها

مخمس الخمس

للفنعة

مخلة للتطوع

لان المال ههنا

كالماء ينس

باسقاط الفرض

اما التطوع فممنزلة

التبر بالماء

قال وهم علي

والعباس وال

جعفر والي عقيل

والحارث

بن عبد المطلب

وهو مواليتهم

اما هو لانه فلا هم
ينسبون الى هاشم
بن عبد مناف
ونسبة القبيلة
واما مواليتهم
فلما روي ان مولى
لرسول الله صلى
عليه وسلم سأل
اتخذ لي الصدقة
فقال لا انت مولى
لرسول الله صلى
عليه وسلم ما اذا
القرشي عبد
نصرانيا حيث
توخذ منه الجزية
وليتبر حال المتق
لان القياس
والالحاق بالمو
بالنص وقد
خص الصدقة

عنهم وجعل بنى ابي لب من اهل البيت فقتلوا ان تحرم الصدقة عليهم وهذا خلاف ما ذكره ابو بصير والاسمى بن جابر
هم اما هؤلاء من اشرارهم الى قوله وهم آل علي الى آخره هم فلا ينسبون الى هاشم بن عبد مناف من اشرارهم
عنهم وانما سمي هاشم لانه سمي الترياق لقومه واسم عبد مناف الميرة هم ونسبة القبيلة اليه من اشرارهم
الى هاشم بن عبد مناف وذكر الزبير بن بكار ان العرب ستة طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبلطن وفخذ وفصيلة قالوا
كنانة بن خزيمه قبيلة وقريش بن النضر بن كنانة عمارة وقصى بلطن وهاشم فخذ العباس فصيلة وشعب فوق الكل
يجمع القبائل والقبيلة تجمع العمار والعمارة تجمع البطون والبطون تجمع الافخاذ والفخذ يجمع الفصائل والشعب مثل
مفروجة وحمير مدرج هم واماموا اليهم من جمع مولى ابي واماموا به ودخل مولى بنى هاشم في حكم بنى هاشم في حرمة
اخذ الصدقات فلما روي ان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل اتخذ لي الصدقة فقال لا انت مولى لانا
هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن شعبة عن الحكم بن عيينة عن ابن ابي رافع مولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لبث رجلا من بنى مخزوم على الصدقة فقال لابي رافع اصعبني فانك نصيب
منها فقال لا حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فأتاه فسأله فقال مولى القوم من انفسهم وانا لا اتكلم لانا
وقال الترمذي هذا حديث صحيح واخرجه احمد في مسنده والحاكم في مستدركه واسم ابن ابي رافع عبد الله واسم ابي رافع
اسم وقيل ابراهيم وقيل ثابت وقيل هرقل وكان كاتب علي رضي الله عنه قوله رجلا من بنى مخزوم موالا لارقم بن ابي
الارقم القرشي المخزومي بين ذلك النسائي والخطيب كان من مهاجرين الاوليين وكنت ابو عبد الله وهو الذي استخفى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في داره بكة في اسفل الصفا حتى كملوا اربعين رجلا آخرهم عمر بن الخطاب نعم وهو الذي اتى
تقرب بالخيزران قوله اتكلم لانا الصدقة العزة فيه للاستفهام على وجه الاستعجاء والمراد بالصدقة الزكاة ولاشأنني
في الوالى وجهان احدهما مثل ذهابنا وفي وجه لا تدفع هم بخلاف ما اذا اعتق القرشي عبد النصرانيا حيث توخذ منه
الجزية وليتبر حال المتق من يفتح التاء هذا جواب عن سوال مقدر ببيان ان يقال كيف اتق مولى بنى هاشم في
حرمة الصدقة ولم يلحق مولى القرشي في منع اخذ الجزية اذ لا يجوز وضع الجزية على القرشي ويجوز وضعها على عبده
النصراني اذا اعتقه فقال في جوابه خلاف ما اذا اعتق آه وحاصله ان القياس ان يتبر حال المتق بفتح التاء ولا
يلحق بالمتق كبسر التاء في حال الا ان كل واحد منهما اصل بنفسه من حيث اليلوغ والعقل والحرية وخطاب الشرع
هم لان القياس والالحاق من اى الحاق المتق بالمو لا من اى الحاق من كان هم بالنص وقد خص من
اى النص هم الصدقة من مولى والنص خاصا بالصدقة فانما نص على مولى والنص لوروده على خلاف القياس

فلما يتعداه ولهذا يؤخذ من مولى أبي ثعلبي الجزيه دون الصدقة المصاعفة ثم قال ابو حنيفة ومحمد بن النضر اذا دفع الزكوة
الى رجل يظنه فقيرا ثم اتي حاله كونه الدافع ليكن الرجل الذي دفع اليه الزكوة فقيرا ثم بان من اي ظنهم انه فقير او
او كما فرادى وضعه في زكوة في ظنهم بان انه ابوه او ابنه فلما اعادته عليه ثم اتي لا يحب عليه اعادته الزكوة وهو قول
الحسن البصري وابي حنيفة ومحمد بن مالك والشافعي واحمد بن حنبل في قول هذا من النسخة عنده واما في الكافر فظاهر القولين لا انا
وبه قال مالك واحمد وكذا الوبان باسما او احدا بويه او ابنة فانه يبيد ما عندهم وفي طريق آخر ان كان الدافع من جهة
الامام فيه قولان وان كان من جهة رب المال فعليه الاعادة قولوا واحدا قوله او كما فرادى او به الذي وقد صرح
ابو بكر البرزقي رحمه الله في شرح مختصر الطحاوي وقال صاحب التحفة واجمعوا انه اذا ظهر انه حربي او مستامن لا يجوز
وفي التحفة ايضا اذا دفعها الى المذكورين فهذا على ثلثة اوجه الاول ومنها بنية الزكوة ولم يخطر بباله ان يغني او فقير
او علم او دمي فهو على الجواز الا اذا ثبت من بينه الثاني ومنها على وجه الشك ولم يتجرأ وتحري بقلبه ولم يفهم
وليس الفقير فالاصل الفساد الا اذا ثبت ان فقير يجوز الثالث اذا تحرى وطلب وفي المهنوط مساله فاجره انه
فقير او كان جالسا مع الفقراء او كان عليه ذمي الفقير وفي المعتبر وكان يصنع بعضهم من يداليه او كان ضريرا او
معه عصى فخطر خلافه فلما اعادته عليه عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله ثم قال ابو يوسف عليه الاعادة شش وبه
قال الشافعي وهو قول الثوري وابن حبان وهو رواية عن ابني حنيفة رحمه الله ثم نطروا خطا بيقين وانما
الوقوف على هذه الاشياء شش فيكون مقصرا فعليه الاعادة ثانيا ولا نفع الا في ذمي الزكوة فليس مغناه
انه يجب اشراد او ما دمي لانه لا يرد بالاتفاق واهل الطيب المقيض للقبض ذكر الحلواني رحمه الله انه
رواية فيه وانما غوا فيه فعلى قول من لا يطيب اذا يصنع بها قبل تصديق به وقيل يرد للعطى على وجه التملك
ليعيد الا داهم وصار كالاولاني والنياب شش اي صار الحكم في هذه المسألة كالحكم في الاولاني والنياب يعني اذا
توضا من انا بحسن على اجتهاده انه ظاهر وصلى في ثوب بحسن على اجتهاده انه ظاهر ثم بين انه بحسن تلمذه الاعادة
والاولاني الظاهرة اذا اختلطت بالنجاسة فان غلبت الطهارة شش ان يكون انا ان طاهر ان او احسن فانه
لا يجوز له ان يترك التحري فاذا تحرى وتوضا ثم ظهر الخطا وليد الوضوء واما اذا غلبت الطهارة او تساوى بينهما ولا
يتحري الا في الظاهر اذا اختلطت بالنجاسة وليس ثم علامته يعرف بها فانه يتحري مطلقا فاذا صلى ثوب بها بالتحري
ثم ظهر خطاؤه اعاد الصلوة ثم ولما شش اي حولا في حنيفة ومحمد بن حنبل عن بن يزيد فانه عليه السلام قال بينه
يا يزيد لك مكتوبت ويا من لك ما اذنت شش هذا الحديث اخرجه البخاري عن بن يزيد قال بالبيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابو حنيفة
ومحمد اذا دفع الزكوة
الى رجل يظنه فقير
ثم بان انه غني او هاشمي
او كافر او دافع في ظنهم
فبان انه ابوه او ابنه
فلا اعادة عليه
وقال ابو يوسف
عليه الاعادة لظنهم
خطا بيقين واسكان
الوقوف على هذه
الاشياء وصار كالاولاني
والنياب له حديث
مع بن يزيد فانه
عليه السلام قال بينه
يا يزيد لك مكتوبت
ويا من لك ما اذنت

وقد دفع اليه وكيل ابيه
صدقة وكان الوقوف
على هذه الاشياء بالاجتهاد
دون القطع فيقول الامر فيها
على ما يقع عند كذا اذا اشتهرت
عليه القبلة وعن ابي حنيفة
في غير الغني ان لا يجزيه والظاهر
هو الاول وهذا لا يخفى ودفع
في الكبر الى ان لا يشك
ولم يخبر اخى فدفع في الكبر
رائه انه ليس بمقتضى
الاذا اعلوا فقيه هو الصحيح
ولو دفع الى شخص ثم علم انه
عبد او مكاتب لا يجزيه
لان عدم التملك لعدم اهلية
الملك وهو الركن على ما مر
ولا يجوز دفع الزكاة الى ملك
مصاب من اى مال كان الغنى
للمشترى مقدرا بشرط ان يكون
فاضلا من الحاجة
الاصلية

انا ابى وجدي وخطب على فاكنى وخامست له وكان ابى يزيد اخرج وناية تقييد بها قوله عند رجل في المسجد فاقول
فقال والله ما اناك اروت فخاصمت الى رسول الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما اخذت يا من وجوز ذلك ولم
يتسفر ان الصدقة كانت فرعية او تطوعا وذلك يدل على ان المال لا يختلف اولا ان مطلق الصدقة ينصرف الى الفرعية
م وقد دفع اليه شى الى من م وكيل ابيه صدقة مثل هذا بيان صورة الواقعة ومبنيها في متن الحديث لكن
ليس في الحديث ان وكيل ابيه دفعه اليه وانما فيه هو الذي اخذه ولم يدفعه اليه وكيل ابيه م ولان الوقوف
على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع شى الى هذا جواب عن قول ابى يوسف رحمه الله وان كان الوقوف على
هذه الاشياء يعني سلما ان الوقوف على هذه الاشياء يمكن لكنه بالاجتهاد دون القطع واذا كان كذلك فمبنيها
فيها على ما يقع عند من لان العلم بحقيقة الفقر والغنى غير ممكن فان الانسان قد لا يعرف احوال نفسه فيها كغنى
يعرف احوال نفسه في غيرها والتكليف بحسب الوسخ وسعة الاجتهاد دون القطع م كما اذا اشتهرت عليه القبلة
شى فانه تجزى بحسب وسعة فضلي ما يقع على تحريم م وعن ابي حنيفة رضى الله عنه في غير الغنى انه لا يجزى شى
اذا بان انه ناشى او كافرا او ابوه او ابنة فانه يعبده م والظاهر هو الاول شى اى ظاهر الرواية من
ابى حنيفة رضى الله عنه هو الاجزاء في الكل م وهذا شى اى عدم الاعادة م اذا تجزى ودفع في الكبر
انه شى اى والحال ان في الكبر ايه م مصرف شى اى للزكاة م اما اذا شك فلم تجزى وتجزى ودفع
وفي الكبر ايه ليس بصرف لا يجزى الا اذا علم انه فقير تجزى هو الصحيح شى احترازه عن قول بعض مشائنا
انه لا يجزى عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله م ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا يجزى شى
وكذا اذا ظهر انه مدبره او ام ولده وبه صرح في شرح الطحاوى م لا تقام التملك شى لانه لم يوجد
الاخراج عن ملكه م لعدم اهلية الملك وهو الركن شى اى والحال ان التملك هو الركن في الزكاة ولم
يوجد لان العبد وما في يده لمولاه والمكاتب عبدا بقى عليه درهم م على ما مر شى اشارة الى قوله فقرا ان
التملك اذ كسب المملوك لبيده وله حق في كسب المكاتب فلم يتم التملك م ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك
مصابا من اى مال كان شى ليعنى سواء كان من الفدين او من المروض او من السوا م لان الغنى اشترى
مقدربه شى اى بالنصاب م والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة الاصلية شى اى بشرط عدم جواز دفع
الزكاة اليه ان يكون النصاب فاضلا عن الحاجة الاصلية لانه اذا كان غير فاضل عن حاجة الاصلية لم يجز
اليه والحاجة الاصلية في حق الدراهم والدنانير ان يكون الدين شغولا بها وفي غيرها احتياجا اليه في الاستعمال

واحوال المعاش ومن هذا ذكر في المبسوط لو كان له الف درهم وعليه الف درهم وله دار وفادوم غير الحاجة
 قيمة عشرة آلاف درهم فلما زكوة عليه لان الدين معروف الى المال الذي في يده واما الدار والنفاء فمشمولان
 بحاجة الاصلية فلا يصرف الدين اليه وعلى هذا قال مشايخنا ان الفقيه اذا ملك من الكتب ما يساوي مالا عظيما ولكنه
 يحتاج اليها كمل له اخذ الصدقات الا ان يملك فاضلا من حاجته ما يساوي ما يتقى درهم وذكر المرتضى في من كانت ماله
 كتب فقه او حديث او آداب يحتاج الى ورستها يجوز دفع الزكوة اليه وكذا المصاحف وفي جوامع الفقه الزائد
 على مصنف والكتب التي لا يحتاج اليها اذا بلغت قيمتها مائة درهم من جواز الدفع الى مالكها عن الحسن البصري رحمه الله
 ما تعطى الزكوة لمن له عشرة الاف درهم من الفرس والسلاح والاثاث والثياب والنفاء والدار كذا في الايضاح
 هم واما النمايش شرط الوجوب مثل معنى الشرط في عدم جواز الدفع ملك النصاب الفاضل عن الحاجة الاصلية
 ما كان او غير نام والنمايش شرط وجوب الزكوة لا كلام فيه فلا يشترط لحرمان الصدقة لان الحرمان بالنفاذ
 هو كعزل بالنامي وغير النامي ولهذا يجب عليه صدقة الفطر والاضحية هم ويجوز دفعها مثل اي دفع الزكوة
 هم الى من يملك اقل من ذلك مثل اي من النصاب وقال احمد رحمه الله لا يجوز دفعها الى من يملك من
 درهم قوله عليه الصلوة والسلام من سأل الناس وعنده ما يغنيه با يوم القيمة ومسئلة في وجهه قدوش
 قالوا وما يغنيه يا رسول الله قال ممنون ورها وقيمتها من الذهب ذكر الكافي هذا الحديث ولم يبين من اخرجه
 ولا اجاب عنه قلت هذا الحديث اخرجه الترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قدوش وفي رواية الترمذي
 ممنوش او كدوح الممنوش هي الخدوش وهو جمع خدش وهو قشر الجلد والكدوح جمع كدح وهو كل اثر
 من خدش او عض وبهذا الحديث استدلل الثوري وابن المبارك واحمد وسحق ان من كان عنده ممنون
 درهم لم تحمل له الصدقة وخالفهم في ذلك ابو حنيفة ومالك والشافعي فلم يرووا الحديث المذكور حجة لضعفه وهو
 ان حسنة الترمذي فقد ضعفه ابن حنبل والسنائي والدارقطني وغيرهم لان في اسناده عليم بن جبير قال الترمذي
 وقد تكلم شعبه في حكيم بن جبير من اجل هذا الحديث وقال شيخنا زين الدين رحمه الله في شرحه وسئل شعبه عن حكيم بن جبير
 فقال اخاف النار وقد كان يروي عنه قديما وقد ضعفه جماعة هم وان كان صحيحا لم يسبب لانه فقير فافترقوا به
 شمس هذا اصل ما قبله اي وان كان هذا الذي يملك اقل من النصاب صحيحا غير من ولا امي قادر على
 الاكتساب واخر زب من قول الشافعي رضي الله عنه فان عنده لا يجوز الدفع الى فقير قادر على الكسب وان لم
 له مال هم ولان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها شئ اي لان حقيقة الفقر والغنى لا يعلمها الا الله عز وجل اذربا

واما النساء

شرط الوجوب

ويجوز دفعها

الى من يملك

اقل من ذلك

وان كان صحيحا

مكتسبا لانه

فقير والفقراء هم

المعاصرين

لان حقيقة

الحاجة لا يوقف عليها

فادير الحكم على دليلها
وهو فقد النصاب
ويكون ان يدفع الى واحد
سأنتي درهم فصاعدا
وان دفع جاز وقال
ذخره لا يجوز لان الغناء
قارن الاداء فحصل
الاداء الى الغنى ولكن
ان للغنى حكم الاداء
فيتعقبه لكنه يكره
لقرب الغنى منه كمن صله
وقربه بخاتمة قال
وان يغني بها انسانا
احب الى معناه
الاغناء عن السؤال
لأن الاغناء مطلقا

شخص عليه آثار الفقر وهو اغنى القوم ورب شخص عليه آثار الغنى وهو افقر القوم في نفس الامر لا يملك شيئا فادير الحكم على دليلها
ش اي على دليل الحاجة هم وهو ش اي دليل الحاجة هم فق النصاب ش اي عدم النصاب وهو دليل ظاهر في مقام
حقيقة الحاجة كما في الاخبار عن النجدة فيما اذا قال ان كنت تحبني فانت طالق فقالت احبك وقال الشافعي رضي الله عنه
لا يجوز دفعا الى الفقير الكسب وقد ذكرناه وقال النووي رحمه الله في شرح المعذب القوي من اهل البيوعات
لم يجز عادة بالتكسب بالبدن لانه اذا زكوة ولو شغل بالشغل وترك الكسب ويرعى له النفع حلت له الزكوة هم ويكره ان
يدفع الى واحد ما يتي درهم فصاعدا ش قال في المبسوط الكراهية فيما اذا لم يكن عليه دين او لم يكن صاحب عيال
اذا اذا كان مديونا يجوز له ان يطبق قدر دينه وزيادة عن دينه دون المائتين وكذا اذا كان صاحب عيال يحتاج
الى نفقتهم وكسوتهم قوله فاما عد النصاب هم وان دفع جاز ش اي وان دفع اكثر من مائتي درهم جازهم وقال في
لا يجوز لان الغنى قارن الاداء ش لانه كما يحصل الاداء يحصل الغنى اذا الحكم بقارن العلة هم فحصل الاداء الى الغنى
ش وبه قال الحسن بن زيادهم ولما ان الغنى حكم الاداء ش يعني يحصل الغنى بعد الاداء وكما له فلا يكون الغنى اللاحق له
من جواز الاداء لان المانع يكون سابقا لا لاحقا ومعنى قوله هم فيتعقبه ش اي فيتعقب الاداء قيل فيه نظر لان
حكم العلة مقارن فلا يثاخر عنها كما في العلة الحقيقية فان الاستطاع مع الفضل عند اهل السنة فكيف يسج قوله فيتعقبه
واجيب بان الكل وان قارب التملك لكن الغنى ثبت بحقيقة الاداء لان الغنى يقع ثم يقع للاغناء به والاستثناء انا
ثبت بانكسب والماقتدا على التصرفات وذلك باقية عليه ولا يقرن به وقال في الامام الاداء طاقى الفقر وانما ثبت
الغنى بملكه وحكم الشئ لا يحصل بان لا لان المانع اليه لا يمتنع والجواز لا يحصل البطان لان البقاء يستغنى عن الفقر
لكنه ش اي لكن دفع المائتي درهم الى واحد هم كونه قرب الغنى منه ش اي من دفع المائتين هم كمن على وبقية ش
ش فان صلواته جازة مع الكراهية هم قال ش اي قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير وان نيتي بانما
احب الى ش قال اللاترازي قال محمد رحمه الله افناؤك واحد احب الى من افناؤه الى الكثير وقال السفناقي وبعه الكاكي والاكل
بذا خطاب يخاطب ابا حنيفة وابا يوسف رضي الله عنهما قلت الذي قال اللاترازي اقرب الى الصواب على ما لا يخفى فيكون
اغتاب من محمد الى دافع الزكوة وانما كان احب اليه لان المراد منه الاغناء عن السؤال بادا وقت يومه واليه
اشار بقوله معناه ش اي منى كونه احب هم الاغناء عن السؤال ش في يومه ذلك لقوله عليه الصلوة والسلام
انتم هم عن المسئلة في ش هذا اليوم هم لان الاغناء مطلقا كرهه ش بان يجعله غنيا بالكا بالنصاب للنصاب وقال
فخر الاسلام من اراد ان يتصدق به هم فاشترى به فلو سألهم فمافقه فصرف في الصدقة لان الجمع كان اولي

عائذ

من التفرق وفي قاضيه ان اذا ادا ان يتصدق بدرهم فالصدقة على واحد اولى من ان يشترى به فلو ساء يتصدق
بما على جماعة من الفقراء وفي الحاوي وضع زكوة الى فقير واحد افضل من تفرقة على جماعة للحصول الغنا للواحد وكون
الجماعة هم ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد شش وفي بعض النسخ ويكره الى انما الزكاة قال محمد بن واما يفرق
صدقة كل فدينق فيهم لما روي من حديث معاوية بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو اخذ من انفسهم وتروى في فقرتهم
هم وفيه شش اي في ترك النقل الى بلد آخرهم رعاية حق الجوارش لان رعاية حق الجوارش مما يجب ومنها كانت
المجاورة بقدر كانت رعايتها اوجب ولو نقل الى غيرهم اجزاء وبه قال الشافعي رضي الله عنه في قول وبعض المالكية
لان الصدقات في عمدة على السيرة عليه وسلم كانت تفتل اليه من القرى والقبائل وفي اصح قول الشافعي لا يجوز
النقل الا اذا تجميع المستحقين وقال السرخسي وذهب الشافعي ليعزب والاصح حرمة النقل وعدم الاجزاء
وفي قول لا يجرى ويجزى وفي قوله يجرى ولا يجرى في الاصح بين مسافة القصير وغيره او مع النقل او صا
احمد ولم يفرق بين مسافة القصير وغيره وبين الاحوج والقرابة وغيرهما وفي المنى فان خالف ونقلها جاز
اجزاء عند اهل العلم واختاره ابو الخطاب وهو قول الليث والاك وجوز النقل في رواية الى البقر وهو قول الحسن
عبد الرحمن بن مهدي ومنع النقل سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز منهم الا ان نقله الانسان الى قرابته شش
هذا استثناء من قوله ويكره نقل الزكاة لان فيه اجزا الزكاة واجزا الصلوة هم او الى قومهم شش اي او نيقه الى
قومهم احوج من اهل بلده شش لان المقصود سد حاجة الفقير من كان احوج كان اولى هم لما فيه من الصلة
شش في النقل الى قرابة وغيرهم هم احوج من اهل بلده ووجد الجوز ان يطلق الفقراء هم او زيادة من الحاجة
ولو نقل الى غيرهم اجزاء وان كان كروا شش واصل بقلبه وجبه الكرامة في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه وقدم
هم لان المصروف شش اي مصروف الزكاة هم مطلق الفقراء بالفضل شش في قوله تعالى انا الصدقات للفقراء والمساكين
ولم يقيده بغير شش

باب صدقة الفطر شش اي هذا باب في بيان احكام صدقة الفطر وجب ناسبتها الى الزكاة ظاهر لان كلاهما من الزكاة
المالية واوردوا في البسوط بعد الصوم بالنظر الى الترتيب الوجودي واوردوا بالصفة منها رعاية لجانب القيمة
وكان حق هذا الباب ان يقيم على العشر لان العشر مؤنة فيما بيني في العبادة وهذه عبادة فيها معنى المؤنة
لكن العشر ثبت بالكتاب وهي ثبتت بخبر الواحد ووضع الطحاوي رحمه الله الباب في مختصره في باب مصارف
الصدقات هذا هو المناسب لان وجود الصدقة مقدم على الصرف وقال النووي رحمه الله صدقة الفطر لفظة

ويكره نقل الزكاة من
بلد الى بلد امانا لفرق
صدقة كل فريق
فيهم لما روي من حديث
معاوية بن النخعي
حق الجوارش لان نقلها
الانسان الى قرابته
اولى قومهم احوج
من اهل بلده لما فيه
من الصلة او زيادة
دفع الحاجة ولو
نقل الى غيرهم اجزاء
وان كان مكرها كان
المصروف مطلق الفقراء
بالنصوص والله اعلم
باب صدقة
الفطر

مؤكدة عربية ولا معتبر بل هي اصطلاحية لفقهاء كان من الفطرة التي هي النفوس والمخلة أي زكاة المخلة قلت ولو قال نقطة
اسلامية فكان أولى لانها ما عرفت الا في الاسلام وقال ابو بكر المبرقي واما على لسان صاحب الشرح وهذا يؤيد ما ذكرته وتبين
لما صدقة الفطر وزكاة الفطر وزكاة رمضان وزكاة الصوم ومنها ما سمعنا لا يعطى من المال بطريق الصدقة والعبادة وما
مقدرا بخلاف الهبة لانها تعطى صدقة تكرر بالاتر كما ذكره في الخيط والصدقة هي العطية التي يراد بها التقرب عند الله تعالى وسميت بها
لانها نظير صدق الربل هم قال صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم من غير عيب العقل والملك ما يحضر من رعيته من يومئذ
عليه والى بكر بن الاشعث وابن اللبان من الشافعية وعلى ابن عبد البر من بعض المالكية المتأخرين والداود ودية وذكر في الخبر
عن مالك في رواية انها سنة وليست بواجبة واستدلوا بحديث ابي عمار غريب عن حنيفة عن قيس بن عباد قال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يامرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ورواه النسائي وابن
ماجة والحاكم في مستدركه والحوادث ان نزول فرضها لا يوجب سقوط فرض آخر واجوبابها على معنى الاصطلاح وهو ثابت
بدليل فيه شبهة هم اذا كان مالكا لمقدار النصاب شئ من اى مال كان حال كون النصاب هم فاضلا من مكنته شئ حتى
لو كان له وار ان دار ليكنها والدار الاخرى لا يكتفي باجرها ولا يوجبها لتبعية قيمتها حتى لو كانت قيمتها ما تسمى درهم
تجب عليه صدقة الفطر وكذلك لو كانت له دار واحدة ليكنها والفضل عن مكنته شئ فتعتبر قيمته الفاضل هم وشيابه
وانما في فريضة وسلامه وجبده شئ كذلك في هذه الاشياء ان فضل عنه شئ تعتبر قيمته الفاضل وفي شرح الطحاوي
رحمه الله عن العيون ان كان له متاع بيت وموعدة متفنن وقيمة ياتي درهم وجب عليه صدقة الفطر ولم تقل الصدقة
ولو كانت له دور وعوانيت للثمة وهي لا تكفي عياله فهو من الفقراء عند جمهور علماء وتقل له الصدقة فلما قال لا يوجب
وعلى هذا الكرم والاراضى اذا كانت خلتها لا تكفي واذا كانت له كتب العلم وقيمتها تساوي ما تسمى درهم وهو يحتاج
اليها في حفظ الدرهم والتعجيل ذكر في خلاصة الفتاوى انه لا يكون لضافا على له اخذ الصدقة فيها كان او حيا
او اوبالكتاب المنة والبدلة والمصحف على هذا وان كان زائدا على قدر الحاجة لا يكل له اخذ الصدقة وان كانت له
نتمان من كتاب النكاح هو الطلاق فان كان كلاهما من تعين معنف واحد فاحدهما يكون لضافا يعني لضاف
حرمان الصدقة ووجوب الفطرة وان كان كل واحد من تعين معنف الزكاة فيها والمراد من العبيد عبيد الخدم
لان في عبيد التجارة لا تجب صدقة الفطر عندنا بل تجب فيها الزكاة هم اما وجوبها شئ اى اما وجوب صدقة الفطرة
هم فلقوله عليه الصلوة والسلام شئ اى فلقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في خطبة ادوا عن كل حر وعبد صغير وكبير
نصف صاع من براوصاع من تمر او صاعا من شعير شئ قوله ادوا فعل امر يدل على الوجوب وعند الشافعي

قال صدقة الفطر واجبة

على الحر المسلم اذا كان مالكا

لمقدار النصاب فاضلا

عن مسكنه وشيابه واثاته

وفرسه وسلاحه وعبيده

اما وجوبها فلقوله عليه السلام

في خطبة ادوا عن كل حر

وعبد صغير وكبير نصف

صاع من بر او صاع من شعير

فرضية على اصحابه لا فرق بين الواجب والفرع لكن هذا نزاع فلفظي لان الفرعية عنده نوعان مقطوع حتى لا يكون جاعداً
 وغير مقطوع حتى لا يكون جاعداً ومن جملة صدقة الفطر لا يكون بالاجماع ولهذا لا يكون من قال انها مستحبة وقد ذكرنا من
 قريب وذكر في المستصفى للفرع في هذا المصطلح ولا مناقشة في الاصطلاح وفي الجرد انما سنة منعناه ثبت وجوبها بالنية
 قوله صغيرا وكبيراً بدون الواو لكونها صدقة للذي يجب لاجله ويجوز ان يكون هما صفتين لصاحب وهذا واضح فلا يجوز ان
 يكونا زعمين الى الجرد والعبد لانه لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويحل ان يرجع الصغير الى الجرد والكبير الى
 العبد ويجب الاداء عن العبد الصغير بدلالة النص لانه لما وجب عليه لبيب عبده الكبير فلا يجب عليه لبيب عبد الصغير
 ادلى قوله نصف صاع من بر هذا ذهب اصحابنا وعند الشافعي ثلث صاع من بر ايضا ويسمى الكلام منه
 ان شاء الله تعالى هم رواه ثعلبة بن صغير العدوي شئ اى روى الحديث المذكور ثعلبة بالباء والثلاثة
 ابن صغير بنهم الصادق ففتح العين المثلثين وسكون اليا آخر الحروف وفي آخره راء والمذكور في نسخة ابن داود وثعلبة
 بن ابي صغير بالكية وفي كتب الفقه ذكره بالاكنية وقال ابن معين ثعلبة بن عبد الله بن ابي صغير وفي الكمال ذكره في ترجمة
 ابيه عبد الله فقال ابن عبد الله بن ثعلبة بن صغير ويقال ابن ابي صغير بن عمرو بن زيد بن سنان بن المهاجر بن
 سليمان بن عدي بن صغير بن حمران بن كابل بن عدي الشاعر الغدري حليف بن نهره وعذرة هو من سعد
 بن زيد بن ليث بن سعد بن اسلم بن الحاف بن فضايلة وقال المزني عبد الله بن صغير صح رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجهه وراسه زمن الفتح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل انه ولد قبل الهجرة بربع سنين وقيل
 ولد بعد الهجرة وان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو ابن اربع سنين وتوفي سنة سبع وثمانين وهو ابن
 ثلاث وستين وقيل توفي ابن ثلاثين وثمانين وقال الاثراني قال حميد الدين الضرير الغدري ربح منسوب الى
 بني عذرة اسم قبيلة والعدوي منسوب الى عدي وهو جده قلت قال الراسطي العدوي في قبائل ثم عداه والغدري
 بنهم العين المعطاة وسكون اليا المعجمة بالراء والكلام في هذا الحديث كثير روى من وجوه كثيرة فان قلت كيف تبدل
 المصنف رحمه الله لهذا الحديث وقد تحلوا فيه واشتوا فيه عللا وادعى بعضهم ارساله قلت ما استدله الا على اصل
 وجوب صدقة الفطر لا على مقدار الواجب واستدل على المقدار بحديث ابي سعيد وسياق في فضل مقدار الواجب
 ان شاء الله تعالى ولهذا قال هم وبمثل ثبت الواجب لدم القطع شئ اى وبمثل هذا الحديث الذي هو خبر الواحد
 ثبت الواجب لا الفرض لانه ليس بدليل قطعية هم وشرط الحرية لتحقيق التملك شئ فاعل شرط الامام القدوري
 رحمه الله اى بشرط الحرية في قوله صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم تحقيق التملك لان العبد لا يملك المال فكيف يملك غيره

رواه ثعلبة بن صغير الغدري
 وبمثل ثبت الواجب
 لحرم القطع بشرط الحرية
 لتحقيق التملك

والاسلام يشي اي شرط الاسلام لم يقع قربته ش لان الصدقة قربته وفي نفل الكافر لا يقع قربته هم واليسار
ش اي وشرط اليسار ليقوله اذا كان مالك هذا والخصاب هم لقوله عليه الصلوة والسلام من ش اي لقول النبي
صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا من ظهر غنى ش في الحديث رواه احمد في مسنده حاشيا ليلي بن عبيد اخبرنا عبد الملك
عن عطاء بن ابى هرة عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا من ظهر غنى ش وذكر الاترازي من ابى هرة
عن الذي اخبره البخاري باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى هذا الحديث رواه احمد
في مسنده وفيه وايد ابن ليقول وهذا غير مناسب للفظ ولا المعنى وهو غير ظاهر قوله عن ظهر غنى احد صادرة عن
غنى ولفظ الظاهر هم وهو حجة على الشافعي ش اي هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله يجب على من يملك زيادة
على قوت يومه لنفسه وعياله ش لانه ذكر في آخر حديث ابن عمر عن غنى او فقير ولانه وجب ظهره للفاقم لقول النبي
صلى الله عليه وسلم فيستوي فيه الفقير والغني آه قلنا حديث ابن عمر محمول اما على ما كان في الابتداء ثم اتسع لقوله
لا صدقة الا من ظهر غنى واما على الذي قال في آخره انه فيكم فيركيه الله وما فقركم فيعطيه الله افضل مما اعطى هم
وقدر اليسار بالخصاب ش قدر على صيغة الجهمول واليسار مرفوع به هم تقدر الغنائم الشرع به ش اي بالتقاضي
حال كونه هم فاضلا عما ذكر من الاشياء ش التي تملك مسكنة وثيابا وثالثا وفرسا وسلاحا وجهدا للخدمة هم لانها
ش اي لان هذه الاشياء هم مستحقة بالحاجة الاصلية ش وهي يكون قايما به هم يستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم
ش كالماء الذي يحتاج اليه في الشرب ش بل هم كالمعدوم ش في حق جواز التمسك هم ولا يشترط فيه النوش اي لا شرا
في هذا الخصاب ان يكون ناميا لوجوب صدقة الفطر لانها تجب بالقدرة المكنة لا اليسرة لا ترى انها تجب على
من ملك لخصابا من ثياب البذلة ما يساوي ما تاتي درهم فاضلا عن حاجته الاصلية فلا يتحقق التماسك بالبذلة ولذا
لا تقطع عنه الفطرة اذا المال ليد الوجوب بخلاف الفطرة فان وجوبها بالقدرة والميسرة فيشترط في الخصاب
الما يتحقق اليسر ولذا اذا ملك المال ليد الوجوب سقط عنه الزكاة هم ويتعلق بهذا الخصاب ش اي الفاضل
عن الحاجة الاصلية بدون شرط النافعية هم حرمان الصدقة ش يعني لوجوب هذا الخصاب يجرم عليه اخذ الصدقة
هم ووجوب النافعية ش يعني يتعلق بهذا الخصاب وجوب النافعية هم والفقير ش اي يتعلق به ايضا وجوب
صدقة الفطر ويتعلق به ايضا وجوب نفقة المحارم عليه هم قال يخرج ذلك عن نفسه ش اي يخرج المقدار
المشار اليه المذكور من نفسه اي لا بل نفسه ويخرج من الاخراج وفاعله مضمرة يعود الى الذي وجب عليه
صدقة الفطر هم حديث ابن عمر عن ش وهو ما رواه الائمة الستة في كتبهم من طريق مالك بن نافع عن ابن عمر

والاسلام يشي اي شرط الاسلام لم يقع قربته ش لان الصدقة قربته وفي نفل الكافر لا يقع قربته هم واليسار
ش اي وشرط اليسار ليقوله اذا كان مالك هذا والخصاب هم لقوله عليه الصلوة والسلام من ش اي لقول النبي
صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا من ظهر غنى ش في الحديث رواه احمد في مسنده حاشيا ليلي بن عبيد اخبرنا عبد الملك
عن عطاء بن ابى هرة عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا من ظهر غنى ش وذكر الاترازي من ابى هرة
عن الذي اخبره البخاري باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى هذا الحديث رواه احمد
في مسنده وفيه وايد ابن ليقول وهذا غير مناسب للفظ ولا المعنى وهو غير ظاهر قوله عن ظهر غنى احد صادرة عن
غنى ولفظ الظاهر هم وهو حجة على الشافعي ش اي هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله يجب على من يملك زيادة
على قوت يومه لنفسه وعياله ش لانه ذكر في آخر حديث ابن عمر عن غنى او فقير ولانه وجب ظهره للفاقم لقول النبي
صلى الله عليه وسلم فيستوي فيه الفقير والغني آه قلنا حديث ابن عمر محمول اما على ما كان في الابتداء ثم اتسع لقوله
لا صدقة الا من ظهر غنى واما على الذي قال في آخره انه فيكم فيركيه الله وما فقركم فيعطيه الله افضل مما اعطى هم
وقدر اليسار بالخصاب ش قدر على صيغة الجهمول واليسار مرفوع به هم تقدر الغنائم الشرع به ش اي بالتقاضي
حال كونه هم فاضلا عما ذكر من الاشياء ش التي تملك مسكنة وثيابا وثالثا وفرسا وسلاحا وجهدا للخدمة هم لانها
ش اي لان هذه الاشياء هم مستحقة بالحاجة الاصلية ش وهي يكون قايما به هم يستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم
ش كالماء الذي يحتاج اليه في الشرب ش بل هم كالمعدوم ش في حق جواز التمسك هم ولا يشترط فيه النوش اي لا شرا
في هذا الخصاب ان يكون ناميا لوجوب صدقة الفطر لانها تجب بالقدرة المكنة لا اليسرة لا ترى انها تجب على
من ملك لخصابا من ثياب البذلة ما يساوي ما تاتي درهم فاضلا عن حاجته الاصلية فلا يتحقق التماسك بالبذلة ولذا
لا تقطع عنه الفطرة اذا المال ليد الوجوب بخلاف الفطرة فان وجوبها بالقدرة والميسرة فيشترط في الخصاب
الما يتحقق اليسر ولذا اذا ملك المال ليد الوجوب سقط عنه الزكاة هم ويتعلق بهذا الخصاب ش اي الفاضل
عن الحاجة الاصلية بدون شرط النافعية هم حرمان الصدقة ش يعني لوجوب هذا الخصاب يجرم عليه اخذ الصدقة
هم ووجوب النافعية ش يعني يتعلق بهذا الخصاب وجوب النافعية هم والفقير ش اي يتعلق به ايضا وجوب
صدقة الفطر ويتعلق به ايضا وجوب نفقة المحارم عليه هم قال يخرج ذلك عن نفسه ش اي يخرج المقدار
المشار اليه المذكور من نفسه اي لا بل نفسه ويخرج من الاخراج وفاعله مضمرة يعود الى الذي وجب عليه
صدقة الفطر هم حديث ابن عمر عن ش وهو ما رواه الائمة الستة في كتبهم من طريق مالك بن نافع عن ابن عمر

قال من رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعا من تمر او صاعا من تمر على كل حرا
 وبعده ذكر او انشئ من المسلمين ثم قال شئ اي القدوري رحمه الله ثم فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
 الفطر على المذكور والانشئ اي حديث سنن جوزني لفظ الحديث الرنح على تقدير الحديث تمامه ويجوز الغصب على تقدير
 اقرار الحديث او اية وتامه احرر المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير تعدل ان من يصف صاعا من بر ثم يكتسبه
 اولاده الصغار لان السبب شئ اي سبب وجوب صدقة الفطر هم راس يونه شئ اي يقوته من مائة اذا
 وعن ابى عبيدة قلت الرجل يونه اي تمت بكفايته واقلت مونه اي ثقله هم ويلى على شئ اي شئ
 الولاية عليه نفسه كالولد الصغير البسر ولنا الايام على الجدة عن ان يودي عن ابن ابنه لانه لا يستحق الولاية
 عليه بنفسه بل بن جته الابن فصلا كالوصي يودي الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان عليه ان يودي عن
 ابن ابنه اذا لم يكن بن من قال لانه كالميت ثم لا يخاف شئ اي لان صدقة الفطر هم تضاعف اليه شئ
 اي الى الراس ثم يقال كاه الراس وهي اماره السببية شئ اي علامته كون الراس سببا بالامارة بفتح العزة وهذا
 لان الاضافة الى الاختصاص واتوى وجوه الاختصاص اضافة السبب الى سببه كقولك كسب فلان وعمل فلان
 وقال فلان الى غير ذلك وفي الجوهرة كل من وجبت نفقته بملك او قرابة او مكان تجب صدقة الفطر وقال القوافي
 في الاشارة ابو حنيفة رحمه الله اعتبر بالولاية التامة قال ووصف الولاية طردا وعكسا لان المجنون وانما سق
 لا ولاية له مع وجوبها في مالها وانما حكم له ولاية ولا وجوب عليه انتفى قال السروجي نفقة خطا وخطا سبب
 عندنا الولاية التامة والموتة التامة فاحكم لا موتة عليه فلم يوجب الموت في حق المجنون الموتة و
 كذا ولاية الاب والولاية للغير عن النظر لنفسه وذهب فاسد واعتبار النفقة وحدهما باطل طردا وعكسا لان
 العبد الموصى به الانسان وخدمته لا تجب صدقة فطره على صاحب الرقبة على المذهب عندنا
 ونفقة على صاحب الخدمة وعبد الكافر وزوجت النصرانية واليهودية نفقتهم عليه لا تجب عليه صدقة الفطر
 عنهم وكذا الاجرة نفقة تجب عليه نفقة ولا تجب صدقة عليه ولا تجب صدقة عبده الماربا ومكاتبه
 عليه عند ولا تجب نفقة عليه فبطل قوله هم والاضافة الى الفطر باعتبار انه وقت شئ هذا الجواب
 عن سوال مقدمه تقديره ان يقال لو كانت الامارات اماره السببية كان الفطر سببا للاضافة اليه فقال صدقة
 الفطر وليس كذلك عندكم فاجاب بقوله والاضافة اي اضافة الصدقة الى الفطر باعتبار انه وقتية اي وقت الوجوب
 فكانت اضافة مجازية هم وهذا يتعد ويتعد الراس مع اتحاد اليوم شئ اي لاجل ذلك تعد الصدقة تعد

قال فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر
 والانثى الحديث ويخرج عن
 اوكاه الصغار لان السبب شئ
 يمونه دليل عليه لا يضاف
 اليه يقال زكاة الرأس وهي اماره
 السببية والاضافة الى الفطر
 باعتبار انه وقتية اي وقت الوجوب
 يتعد الرأس مع اتحاد اليوم

الراس ان لم يتبين والفظر فسم ان الراس هو السبب في ايوام فان قيل تكرر تكرر الوقت في السنة اثنتي عشرة مرة والراس
 ولم جزم مع اتحاد الراس ولو كان الراس سببا لكان الوجوب مستكررا مع اتحاد اجيب بان الراس انما حصل
 سببا بوجوب الصدقة في كل سنة فبقي الزمان فصلا لراس ثابتا تكرر ومنه كالنكر نفقه كما في ان السبب هو
 التكرار حكاهم والاصل في الوجوب ش اي في وجوب صدقة الفطر هم راس ش اي راس الذي وسبب
 هم وهو يوجب ويولي عليه فيلحق به ما هو في مناه ش اي في المونة والولاية هم كاولاده الصغار لانه يمولونه
 ويولي عليهم ش اي يولي امورهم وما ليك ش بجز عطف على قوله من اولاده الصغار هم لقيام المونة
 والولاية ش اي في المالك هم وهذا ش اي الذي ذكرناه من الوجوب هم اذا كانوا ش اي المالك
 هم للمدونة ش لانهم اذا كانوا للتجارت يجب عليه الزكاة هم ولان المال للصغار ش اي هذا الذي ذكرنا من
 وجوب صدقة الفطر عن اولاد الصغار في حال كونهم لآمال هم فان كان لهم مال تؤدي من المهر عن ابني خفيقة
 والي يوسف ش يخرجها عنهم البهائم او وصي ابيهم او وصي وصيه او وصي وصيه او وصي نصبه القاض
 ومثله في الاضحية ذكره الاستحبابي ولا تجب على الوصي باتفاق الروايات والمجوز على هذا الخلاف هم خلافا لمحمد
 ش فسمه لا يجب عليه ش وبه قال زفره الشافعي واحمد وحق بن داود وبن المنذر والظاهرية لان الصغار
 عبادة فلا تجب على الصغير ولو ادى من مال الصغير ضمن لآماله كونه في السنة بنية كزكاة المال فلا تجب على الصغير
 هم لان الشرع ابراه ش اي اجري وجوب صدقة الفطر هم محي المونة ش يتولاه عليه الصلاة والسلام و
 عن يوتون هم فاشبه النفقة ش حيث تلزم الاب اذا كان الصغير لآمال له فاذا كان له مال يزره في ماله
 هم ولا يؤدي ش اي صدقة الفطر هم عن وجبة ش وبه قال الشوري والظاهرية وابن المنذر وابن
 سيرين من المالكية وخالفوا الكافي وقال مالك احمد والشافعي والليث وسحقهم تجب على الزبون وكذا عن فاعما قال
 ابن المنذر واجمع اهل العلم قاطبة على ان المرأة تجب فطر متاعا على نفسها قبل ان تنكح وثبت انه عليه الصلاة والسلام
 قال صدقة الفطر على كل ذكر وانشي ولم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا الخبر وليس اجماعا
 فلا يجوز استقاطعا عنهما واصحابنا على غير ما يغيره ليل قال ابن خزم في هذا عجيب عجيب هو ان الشافعي يؤول بالمرسل ثم
 اخذ بهنا بامر مرسل في العالم وهو رواية ابي اسهم بن يحيى الكذاب عن جعفر بن محمد عن ابي اسهم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر وانثى لمن يملكون واجاب الاستاذي عن هذا بقوله معنى انجران صح يمولون
 الولاية بل ليل ان الفطرة لا تمر منه عن انية وذوي قرابته ولا حاجب انما سابعهم هم لقصور الولاية والمونته فانه ش

والاصل في الوجوب راسه هو
 يمولونه ويولي عليه فيلحق به ما هو
 في معناه كاولاده الصغار لانه يمولونهم
 ويولي عليهم وسماء ليك لقيام
 المونة والولاية هذا اذا كانوا لآمال
 وكما قال للصغار فان كان لهم مال
 يؤدي من مالهم عن ابني خفيقة
 وابني يوسف خلافه ليعين
 لان الشرع ابراه محي المونة
 فاشبهه النفقة ولا يؤدي عن
 زوجته لقصور الولاية والمونته فانه

أي فان الزكوة هي لا يملكها أي لا يملكها في غير حقوق المكاتب بل في غير الروايت بمعنى روايت
عليها معصية في غير شاملة بغيرها المكاتب هم ولا يملكها في غير الروايت معصية
والكسوة والسكنى والادوية من رتبة أي ثابتة من رتبة إذا ثبتت هم كالمداواة معصية إذا مضت فأنها لا تكون
كغير الروايت هم ولا عن اولاد الكبار معصية أي ولا تجب عليه عن اولاد الكبار لانه لا يستحق عليه ولا يملكها نصا
كما لا جانب هم وان كانوا في عياله لانها من الروايت معصية واسهل ما قبله بان كانوا اقارب له مناد العيال جمع عيال كجاء
جمع جيد وفي الرجل عياله إذا ما شتم وفي القاطن بمن حال يعول إذا اقامت وفي الميطة إذا كان الأب فقيرا
مجنونا تجب على الابن الاولاد والمجنونة والمجنون على حفاته ان غارن كانوا في عياله ذكره في الحقيقة وروى الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله انما تجب عليه وهو قول الشافعي رضي الله عنه وفي اليتامى على الأب إذا كان فقرا وفي
الحليلة روايتان عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورواية الحسن في ظاهر الرواية لا تجب عليه إلا في الأول فظهر بغيره في الزكوة
عن أبي حنيفة رحمه الله على الأب صدقة فطر ولد له الكاكية الذي ذكره من قبله ان كان عاقلا شهما من اليتيم وقال حماد
رحمته الله لو جن في صغر فلم يزل مجنونا حتى ولد له ولم يرب عليه صدقة الفطر عن ولده وان جن جنونا لم يطع في
حال صغره فهو بمنزلة البصير تجب على ابيه ولو كان اليوان تجب على كل واحد منها صدقة كاملة عن أبي يوسف رحمه الله
وحكي عن عطاء بن رافع قوله في الاسحافي قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعند حماد عليه السلام صدقة واحدة وان مات
احد من الزوجين التام في ميراثه صدقة الزوال المرحومة وفي الحقيقة لا تجب على الزوجين صدقة واحدة في الزكوة
الفقران وفي رواية الحسن رحمه الله لا تجب على الحمل عند عدم الأب وان كان الأب فقيرا لا تجب عليه بالانفاق الروايات
وتجب عليه نفقة ولا تجب على الجنين عند الجمهور واستحب احمد رحمه الله ولم يوجب وفي رواية اوجبه وهو ما يوجب وادود
اصحابه وروى عن عثمان انه كان يعطي صدقة رمضان عن اخيل وقال ابو قلابة ربه كانوا يعطون حتى عن اخيل من
الموتى لا تجب عن نوسه لاهن غيره من ساير الحيوانات عن المتيق وماروى عن عثمان او غيره معمول على القطع هم
ولو اوى عنهم معصية أي عن اولاد الكبار هم او عن زوجة معصية أي او اوى عن زوجتهم بغير امرهم اجزاء استحسانا للثبوت
الما دون عادة معصية والقياس بان لا يصح كما اذا اوى الكوفة بغيرها وجه الاستحسان ان الصدقة فيها معنى الميراث فغيره
ان تسقط باوار العين وان لم يوجد الاذن وفي المعاداة الزوج هو الذي يورث عنها وكان الاذن ثابتا عادة بخلاف الزكوة
لانها عادة محضة لا تصح بدون الاذن صريحا والاستحسان الربعة انواع ما ثبت بالامر كاسلم وبالجاء الاستصناع وبالضرورة
كقطر احياء والا باره الاواني والقياس بخفي وهو كغير النظر في الفقة كما اذا اختلفا في الثمن قبل قبض البع لا يجزئ الثمن على البائع

لا يملكها في غير حقوق المكاتب
في غير الروايت كالمداواة معصية
الكبار وان كانا في عياله لا يملك
الزكاة ولو اوى عنهم او عن زوجة
بغير امرهم اجزاء استحسانا
لثبوت الاذن

ولا يخرج عن مكانه لعدم الولاية
ولا المكاتب عن نفسه فقره في الدين
ولم الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج
عنهما ولا يخرج عن مالكه للتجارة
خلافا للشافعي ان كان عنده وجوب
على العبد ووجوب الزكاة على المولى
فلا تنافيه وصحنا وجوبها على المولى
بسبب كونه زكاة في يد المولى النماء
والعبد بين شريكين لا فطر على
واحد منها لقصور الولاية والموت
في كل واحد منهما وكذلك العبد بين
اثنين عندنا بغير حليفة ولا على كل منهما
ما يخص من الرؤوس دون الاشتراك
بنحو قوله لا يخرج من الرقيق ديارجا

لانه المدعى لا المنكر ويجب استحسانا لانه يكره وجوب التسليم بما عاهد المشتري من الثمن وهذا المراد النور الثاني لا يجوز عندنا
عنه الشافعي فيهم ولا يخرج عن مكانه لعدم الولاية فكيف في التبعة المكاتب الدبر والمستثنى لا يجب عليه صدقة فطرهم
لانه لا يجب في تفتقهم ولا يجب عليهم ايضا لانهم لا ملك لهم هم ولا المكاتب عن نفسه لفقره في الدين ولا يخرج المكاتب صدقة الفطر
عن نفسه لانه فقير وبه قال الشافعي رضي الله عنه في الجدي واهل بيته في القديم ثم يودي المولى عنه وهو قول عطاء وفي المدبر
وام الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عن مكانه لعدم الولاية ولا يخرج عن مالكه للتجارة خلافا للشافعي رضي الله عنه في
هم فيخرج عن مكانه فيهم اليارسن الاخراج هم ولا يخرج عن مالكه للتجارة خلافا للشافعي رضي الله عنه فيهم ويقول قال مالك
رضي الله عنه فان عده وجوبها على اي وجوب الفطرة هم على العبد وجوب الزكاة على المولى في الشافعي بين اثنين
لانما كانا متعلقان هم فلا يتبدلان من فجب الفطرة في وقتها وزكاة التجارة بعد تمام احوالهم وعندنا وجوبها على المولى
سبب شاي بسبب العبد يعني كان اولاه على المولى وجوب صدقة الفطرهم كالمركب شاي يعني كوجوب الزكاة عليه بسبب
ايضا لاجل التجارة هم فيؤدي الى الشافعي كسبهم المولى المولى فيؤدي الى الشافعي وهو لا يجوز له اطلاق قوله
عليه السلام لا يشي في الصدقة اي لا يوفى في السنة مرتين فان قلت سبب الزكاة فيهم المالية وسبب الصدقة موقوفة
محل الزكاة بعض النصاب محل الصدقة الذمة فاذا ما جحقا متعلقان سببا ومحلها فاشي فيه قلت مبنى الصدقة على
الموتة والعبد بينهما معد للتجارة لا للموتة والنفقة لطلب الزيادة فيسقط اعتبارها بحكم القصد فانه السقوط حقيقة كما في
الاباق والخصم فم لا تجب الصدقة لزال سبب الوجوب وهو الموتة لا النافي بين الوجبين فانهم هم العبد بين الاثنين
شاي اي العبد الكاين من الشريكين للخدمة لا للتجارة وبه صرح في المبسوط هم لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية واهل بيته
في حق كل واحد منهما لان الولاية والموتة الكاين بسبب ولهم وجوبه قال الشافعي مالك احمد على كل واحد منهما بغير نصيب
هم وكذا العبد بين اثنين شاي اي وكذا العبد ان كان بين اثنين لا فطرة فيهم اصلا هم عندنا بغير حليفة رحمه الله
كما لا فطرة في العبد الواحد بينهما بالاتفاق هم وتعالى على كل واحد منهما ما يخصه من الرؤوس دون الاشتراك شاي اي دون ايضا
وهو جميع شقص وهو النصيب يعني لو كان بينهما خمسة اعبدا مثلا يجب على كل واحد منهما في الثاني لقصور الولاية واحاصل انه
يجب في الزوج دون الفرد كالثلثة والخمسة والسبعة فلا يجب في الثالث والخاص من السباع اتفاقا ويجب في اثنين
واربعة وستة عندنا هم بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق شاي اي قال ابو حنيفة هذه المسألة على بناء على انه لا يرى قسمة
الرقيق فلفاوت الفاش فلا يحصل لكل واحد من الشريكين ولاية كاملة في كل عبيد وجوبها بانها شاي اي ابو يوسف ومحمد رضي
عنه يريان القسمة قياسا على البقر والغنم والابل ثم قول ابو يوسف مثل قول محمد وفي بعض كتب اصحابنا وفي بعضها مثل

قول ابي حنيفة وهو الماتع هم وقيل هو بالاجماع من اي صوم وجوب الفطر لاني العبيد من اثنان باجماع من
 علامنا الثلاثة وهو قول الحسن البصري والثوري وعائشة هم لانه لا يجمع النسيب بعد القسمة فلا تتم الرقبة لكل واحد منهما
 ش لان اجماع النسيب بالقسمة ولم يجمع بعد فلم يتم تلك الرقبة الكاملة لكل واحد من الشيعة من يهودى المسلم الفطرة
 عن عبده الكافر من اي صدقة الفطرة وهو قول ابي هريرة وابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والحق
 والثوري واصلح وادوم لاطلاق ما روينا من حديث ثبته في اول باب وهو قوله عليه الصلوة والسلام
 ادوا عن كل حر عبد هم لقوله عليه الصلوة والسلام من اي واقبول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس
 رضي الله عنهما ادوا عن كل حر عبد يهودى او نصرانى او مجوسى الحديث هذا اللفظ اخبره الدارقطني في نسخة وليس فيه
 ذكر المجوسى عن سلام الطويل عن زيد العمى عن عكرمة عن ابن عباس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادوا صدقة
 عن كل صغير وكبير ذكر او انثى يهودى او نصرانى حرا او مملوك نصف صاع من بر او صاعا من شعير او صاعا من تمر او من
 شعير وقال لم يسنده عنه غير سلام الطويل وهو متروك ومن طريق الدارقطني رواه ابن ابى عمير في الموضوعات و
 القول في سلام عن السامى وابن معين وابن جبان وقال يروى عن الثقات الموضوعات كما كان التقدم بها ولم يرد
 اكثر الشراح بهذا الحديث هم ولان السبب قد تحقق من وهو اس ميونة بولائه عليهم والمولى من الهش اي من اهل
 الوجوب وليس هو بضمير قبل الذكر لان الشهرة قايمة مقام الذكرهم وفيه خلاف الشافعى من اي في الحكم المذكور فاعلم
 الشافعى رحمه الله بقوله قال مالك احمد وعن بعض اصحاب الشافعى رحمه الله مثل قولنا للاختلاف بينهم ان الوجوب على العبد
 يحمل على المولى او على المولى ابتداء بل حمل فيه قولان هم لان الوجوب عنده من اي عبد الشافعى رضي الله عنه هم
 وهو من اي العبد هم ليس من اهل الهش اي من اهل الوجوب هو متدل بالاثبات هذا اللفظ بجواب ابن عمر فاعلم ان
 النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على كل حر عبد فان كلمة من لا يجاب ولما قوله عليه السلام والصلوة ادوا
 عن تموتون والوجوب لمن غوطب بالاداء وهو المولى وكلمة طعن في حديث ابن عمر فمعنى عن كفاي قوله تعالى اذا
 اكتملوا على الناس سيقونون آتى عن الناس هم ولو كان على العكس من اي لو كان الامر على عكس المذكور بان كان المولى كافرا
 والعبد مسلما فلا وجوب بالاتفاق من اي بيننا وبين الشافعى في الماعذ فان اعلان الصدقة عبادة والكافر ليس سائما
 اهلها فالتجب عليه واما عذره فلان الخاطب هو المولى وان كان الوجوب على العبد عذره وان كان الكافر ليس مخاطبا باداء العبادة هم
 قال من اي محرم من اهل الجاهل الصغير هم ومن بلع عبدا واحدا بما يخاف من احوال ان اهل التعاقدين انما هم فقطرة
 من اي فطرة العبد هم على من يصير له العبد من اي هذا التفسير في الاسلام وفي شرح اجماع الصغير من قول محمد رحمه الله فطرة على

وقيل هو بالاجماع لانه لا يجمع
 النسيب قبل القسمة فلم تلتزم
 لكل واحد منهما ويؤدى المسلم الفطرة
 عن عبده الكافر كاطلاق ما روينا
 ولقوله عليه السلام في حديث
 ابن عباس من ادوا عن كل حر عبد
 يهودى او نصرانى او مجوسى الحديث
 ولان السبب قد تحقق والمولى اهل
 وفيه خلاف الشافعى لان الوجوب
 على العبد وهو ليس من اهل
 ولو كان على العكس فلا وجوب بالاتفاق
 قال ومن باع عبدا واحدا
 بالخيار ففطرته على من يبيعه

من له الخيار يعني اذا تم البيع فعلى المشتري وان انتقص فعلى البائع هم. فلو اشترى مني ثوبا فقلت يا هذا الكلام من نصف
 يفسر كلام محمد الذي قاله في اجماع يعني معناه هم اذا مر يوم الفطر يعني في مدة الخيار هم والخيار باق من ثوب قال الامام حماد
 الفطر يعني منه هذا من قبيل اطلاق اسم الكل وارادة البعض لان معنى كل يوم الفطر ليس بشبه يومهم وقال زفر على من له الخيار
 شئ اى صدقة الفطر على من له الخيار ان كان للبائع فعلى البائع وان كان للمشتري فعلى المشتري وان كان الخيار
 له جميعا او شرط البائع لغيره فعلى البائع ايضا سواء تم البيع او انتقص هم لان الولاية له شئ اى لمن له الخيار وله اذا
 جاز البيع ثم قال شئ انتقص او الفطر تجب بالولاية والموتة فوجب الفطرة على من له الخيار هم وقال الشافعي على من
 له الملك شئ اى الفطرة تكون على من له الملك يومئذ لان شئ اى لان صدقة الفطر وذكر الضبي باقتبال الصدقة
 هم من وظائف شئ اى من وظائف الملك هم كالنفقة شئ اى مدة الخيار على من له الملك يومئذ فكلما الفطرة
 وقال لا تترى رحمه الله فذكره في ثمرات اجماع الصغير قول زفر كما ذكر صاحب الهداية قول الشافعي قالوا والقياس
 ان تكون الفطرة على من يكون له الملك يومئذ ثم قالوا وهو قول زفر وقال الكاكي اختلاف المذكورين الشافعي
 وزفر متوافق لما في البسيطة وشبه الطحاوي رحمه الله مخالف لما في الاسرار وقادى قاضي خان فان المذكورين
 عكس ما ذكر في الكتاب من اختلاف حيث ذكر فيها اعبر زفر رضي الله عنه الملك الشافعي الخيار ونسب المحيط قال زفر
 واكسب الشافعي رضي الله عنه واختلافه على من له الملك ان الخيار للبائع فعليه وان كان للمشتري فعليه عند مالك
 على البائع بكل حال ولكن ما ذكر في كتبهم من التهمة والتعليق موافق لما ذكر في الكتاب فقالوا في تبيينهم ما اشترى مبادى شرط
 الخيار وفي التعليق اوباء بشرى بالخيار فاعلم ان في زمان الخيار فطرته على من له الملك ان قلنا الملك للبائع فالفطرة عليه ان قلنا
 للمشتري فالفطرة عليه وان قلنا الملك موقوف فالفطرة كذلك فتصير على من له الملك هم ولنا ان الملك موقوف شئ
 اى على ما يبنى عليه اى لان كل ما كان موقوف فالبني عليه كذلك لان التزود في الاصل يستلزم التزود في الفرع هم
 لا لزوم له يعود الى قديم ملك البائع ولو اجزئ ثبت الملك للمشتري من وقت العقد فيوقف على ما يبنى عليه بخلاف
 النفقة شئ اى اجاب عن قول الشافعي منه كالنفقة هم لانها للحاجة الناجزة شئ اى الواقة في الحال من
 سخر الشئ بالكسر اذا تم باليقظة هم فلا يقبل المتوقف شئ على شئ فخطيل قياس ما يقبل المتوقف على ما يقبل
 هم وكوة التجارة على هذا الخلاف شئ سورة رجل له عبد للتجارة فباعه بعروض التجارة بشبه الخيار ثم
 تم الحول في مدة الخيار فزكاة على اختلاف المذكور على من يصير له الملك على من له الخيار على من له الملك مستند وقال الكاكي
 رحمه الله لو باع عبد للتجارة فحال الحول في مدة الخيار فالمشتري للتجارة بشبه الخيار من وقت البيع في حق من ثبت

معناه انه اذا مر يوم الفطر والخيار باق
 وقال زفر على من له الخيار ان الولاية
 وقال الشافعي على من له الملك لانه
 من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك
 موقوف لانه لو لم يعود الى ملك
 البائع ولو اجزئ ثبت الملك للمشتري
 من وقت العقد فيوقف على ما يبنى
 بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة
 فلا تقبل المتوقف وكوة التجارة
 على هذا الخلاف

الملك قبل صورته لاحد عشر ونينا والآخر عرضا وبها في القيمة وهدار حوله على السوار ففي آخر
احول باع صاحب العروض من عرضه من الاخر بشرط ان يار له او لا يشترى فادوات قيمة العروض في هذه النجا
قبل تمام الحول ثم ثم الحول فان تقرر الملك لا يلزم يجب عليه بحصة الزيادة شئ وان تقرر للمشتري يجب عليه
ذلك ايضا عندنا

فصل في مقدار الواجب وقته

الفطرة نصف صاع من دقيق

او سويق اذ يبيع صاع من تمر

او شعير وقال الزبيبي عن ابنه

وهو رواية عن ابن حنبل في الاول

رواية الجامع الصغير وقال الشافعي

من جميع ذلك صاع لحد

ابي سعيد الخدري قال كنا

نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى

عليه وسلم

فصل في مقدار الواجب وقته ش اي هذا فصل في بيان مقدار الواجب في صدقة الفطر وفي بيان وقته
الفطرة نصف صاع ش اي صدقة الفطر نصف صاع هم من براد دقيق او سويق ش السويق البر
المقلع هو اوزيب او صاع من تمر او شعير وذكر هذه الاشياء اليه وقد اختلف اهل العلم فيها اختلافا شديدا على
ما ذكره منها البر وهو الحنطة فلم يخالف فيه الا اذ ولد للظاهر في فان عنده لا يجب الا من التمر والشعير ولا يجوز
عنده نخل ولا دقيق شعير ولا سويق ولا جز ولا زبيب ولا غير ذلك فانه ذكر في حديث ابن عمر التمر والشعير
فلم يذكره غيره اتفاقا عليه منها الدقيق فقد ذكر في الذخيرة القرافية شيخ مالک الدقيق وفي المدونة لا يخرج في تيق
ولا سويق وقال السجستاني رحمه الله وقال مالک ح يخرج من قسمة وهي القمح والشعير والسمك والذرة والذخن والارز والتمر
والزبيب الا قسما ورواه ابن حبيب كعكس فصارت عشرة وقال ابن حزم في المحل الجيب قيل العجيب اجازة مالک من اذ
الدقيق ومنها السويق نصف بعض النجالة لم يخرج السويق لبراد بعض النافع وقال الشافعي نعم ايضا لا يجوز الدقيق والسويق
في الفطرة على ما يجي بآية انشا الله تعالى ومنها الزبيب فيه خلاف اظهره كذا ذكره كذلك خلافا في غير التمر
وقال ابو بكر بن العرب بن خنيز من عيش كل قوم من اللبن لبناء من اللحم كما يخرج اللوبيا وغير ذلك وقال النووي
رحمه الله يخرج في الذهب كالحص والعدس لانه قوت وفي الجبن واللبن عندهم خلاف هم وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله الزبيب بتمر الشعير ش يعني لا يخرج منه الاصاع مثل ما يخرج صاع من الشعير وهو رواية عن ابي
حنيفة ش اي قوليهما في الزبيب رواية عن ابي حنيفة رواها ابن عمر ورواه ابن حنبل في الاول والاولى رواية بجامع
الصغير ش يعني الزبيب مثل البر نصف صاع كذا روي عن ابي حنيفة في الجامع الصغير وقال الشافعي من جميع
ذلك صاع ش اشار به الى المذكور في قوله من براد يعني لا يخرج من هذه الاشياء الاصاع كامل هم حديث ابي
سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ابي سعيد الخدري رواية
الشيعة مختصرا ومطولا قال كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حرا ومملوكا
من طعام او صاعا من اقطا او صاعا من تمر او صاعا من زبيب فلم نزل نخرج حتى قدم معلوية حابا او تمر او صاعا من طعام

واما حديث عثمان بن عفان في خطبته ادوا ذكاة الفطر بين من خطبة قال البيهقي هو موصول
 عنه اما حديث علي بن ابي طالب جده بعد الرزاق عنه قال علي بن ابي طالب جري عليه ثقتان نصف صاع من برا وصاع من شعيرة
 ثم صاع ومارواه في نسخة السند عن من حديث ابي سعيد ثم عمول على الزيادة تطوعا
 ش اي على الزيادة على قدر الواجب من حيث التطوع بدليل انه قال كنا اذ كنت ولم يقل امر النبي صلى الله عليه
 وسلم وكان الناس في ذلك الزمان حرصا على التطوعات فكموا اذ الشقص ليس البر كالتبر والشعيرة فان التبر والشعيرة
 ليس بما كوله هو النواة والتخالة وعلما هو ما كوله واما البر كاله كوله فان الفقير ما كوله دقيق الحنطة بخالته بخلاف
 الشعيرة فلا يمكن قياس البر عليها ولها ش اي لابي يوسف ومحمد ثم في الزبيب والتمر يتقاربان في المقصود
 ش وهو النقلة والاشغال فالزبيب يشبه التمر من حيث انه حلو ما كوله ولا عجم التمر نواة ثم ولا ش اي ولا في حنيفة
 رضي الله عنه ثم انه ش اي الزبيب والتمر يتقاربان في المعنى ش هو الاكل ثم لا ش اي لان الشان ثم يوك
 كل من اجزاء ش اما الزبيب فانه لا يرضى منه شي ولا يرضى نواة الا من يتامع في المأكول واما البر
 فان الفقراء لا يرضون منه شي فاما ويلقى من التمر النواة ومن الشعيرة التخالة ش هذا جواب عن قولنا ان الزبيب
 بتمر لانه الشعيرة وان الزبيب والتمر يتقاربان فاجاب بان الزبيب ليس بمقارب من التمر لان التمر يلقى منه النواة ولا
 يوزن بميزلة الشعيرة والشعيرة يلقى منه التخالة ثم وبهذا ش اي ولكن البر ما كوله كله ويكون التمر يلقى منه نواة ثم
 طهر التفاوت بين التمر والبر ش فوجب الفطرة من التمر صاعا ومن البر نصف صاع ثم وماراه ش اي محمد
 الله وقال الكاكي والشيخ ابو الحسن القدر بن محمد من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر ش يعني دقيق الحنطة وهو يقبض
 اما دقيق الشعيرة ش يعني ش من شعيرة وذكر في المصنف وطريق الحنطة كالحنطة ودقيق الشعيرة عنده نواة قال الكاكي
 من اصحاب شافعي ثم عن شافعي ان لا يجوز الدقيق والسويق في الفطرة ثم والاصل ان ياعى فيما ش اي في الدقيق والسويق ثم
 القدر والقيمة حيا طاش حتى اذا كان مخصوصا لهما يتاوى باعتبار القدر وان لم يكونا باعتبار القيمة فلهما ان يودي
 نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمة نصف صاع من برا وادى نصف صاع من دقيق البر لكن لا تبلغ قيمة نصف صاع
 من برا ليكون عالما بالاحتياط وفي جامع البر ثاني قال بعض مشايخنا يجوز باعتبار العبد لانه مخصوص عليه قال بعضهم يجوز باعتبار
 لان الدقيق يزيد على الحنطة غالباً حتى لو نقص لا يجوز ثم ان نص على الدقيق في بعض الاخبار ش اي او هل ما قبله وارا بعض الاخبار
 ما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ادوا قبل خروكم زكاة فطركم فان على كل مسلم من منحة ودقيقة قال في
 التباينة كذا في البسوط وقال الاثراني وذكر الشيخ ابو نصر حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ادوا قبل خروكم زكاة فطركم فان على كل مسلم من منحة ودقيقة قال في

وماراه لا محمول
 على الزيادة تطوعا
 ولها في الزبيب
 انه والتمر يتقاربان
 في المقصود لانه
 والتمر يتقاربان في المعنى
 لان يوك كل كل
 بجميع اجزائه
 ويلقى من التمر النواة
 ومن الشعيرة التخالة
 ولهم اظهر التفاوت
 بين التمر والشعيرة
 من الدقيق والسويق
 ما يتخذ من البر
 اما دقيق الشعيرة
 كالشعيرة الاولى
 ان ياعى فيهما
 القدر والقيمة
 احتياطا
 وان نص
 على الدقيق
 في بعض الاخبار

وقال الکاکي وولنا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام فذكره ولم يبين واحد منهم من حديث هذا الحديث
وما حاله ولقد استنت النظر في كتب كثيرة من كتب الحديث فما وقفت عليه غير ان النساني رضي الله عنه
روى عن ابي سعيد رضي الله عنه انه قال لم تخزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا صاعا من تمر او صاعا
من زبيب او صاعا من دقيق الحديث هم ولم يبين ذلك في الكتاب **ش** اي لم يبين محمد رحمه الله ذلك
اشار به الى الرعاية بين القدر والقيمة واراها الكتاب اجماع الصغير اعتبارا للتأليب **ش** فان التأليب
ان قيمة نصف الصاع من التمر يساوي نصف صاع من البرم وانجز **ش** بتدريج وتولية لم يفتبر
فيه القيمة **ش** خبره يعني اذا ادى من منون من خبر الخطبة باعتبار القيمة لا يجوز قال الكاكي لانه لم يرد
الحديث في من النصوص وكان بمنزلة الذرة ولان انجز نظير الخطبة من معنى الفتوت لكن لم يفتبر في القدر
فان الخطبة كبلية وانجز بموزن فلا يجوز الا باعتبار القيمة هم وهو الصحيح **ش** من كونه باعتبار القيمة واحترز
به عن قول بعض المتأخرين حيث قالوا يجوز بما اعتبرا القيمة فاذا ادى منون من خبر الخطبة يجوز لانه لما جاز
من الدقيق والسويق باعتبار العين فمن انجزه جوز لانه انفع للفقراء هم ثم يعتبر نصف صاع من بر وزن ابر
عن ابي حنيفة **ش** رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان العلماء لما اختلفوا في مقدار الصاع
انه ثمانية اطلال او خمسة اطلال ثلث رطل فقد اتفقوا على التقدير بما يمدل بالوزن وذلك دليل على اعتبار الوزن قيد
هم وعن محمد رحمه الله انه يعتبر كيلاش رواه ابن رستم عنه انه يعتبر كيلاش قال قلت له لو وزن الرجل منون من
الخطبة واعطاها الفقير هل يجوز عن صدقة قال لا فقد تكون الخطبة ثقله الوزن وقد يكون حقيقة الوزن فانما يعتبر
نصف الصاع كيلاش والدقيق اولى من البر والدراهم اولى من الدقيق فيمادى عن ابي يوسف **ش** اما اولوية الد
اسن البر فلانه اعجل بالنفقة واما اولوية الدراهم من الدقيق فلان الدرهم يقضى بهما شيئا كثيرة وهذا ظاهر من وفي
جامع الميموني قال محمد بن سليمان رحمه الله كان في زمن الشد قال ادا من الخطبة او قيمة فضل من الدرهم وفي زمن السعة الدرهم
افضل هم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر **ش** اي كون الدقيق اولى من البر وكون الدرهم اولى من الدقيق كما روى
عن ابي يوسف هو اختيار الفقيه ابي جعفر وقال الاترازي هذا الذي ذكره في الهداية خلاف ما ذكره الفقيه ابو الليث
رحمه الله فوارد حيث قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول دفع الخطبة افضل في الاحوال كلها لان فيه موافقة السنة
واظهار الشريعة هم لانه دفع الحاجة واعجل به **ش** اي يدفع الحاجة هم وعن ابي بكر **ش** تفصيل الخطبة **ش**
اي وعن ابي بكر **ش** ان الخطبة افضل هم لانه بعد من خلاف **ش** لان الخطبة تجوز بالاتفاق ولا يجوز الدقيق

ولم يبين ذلك
في الكتب اعتبارا
للغالب والخبير
يعتبر فيه القيمة
هو الصحيح ثم يعتبر
نصف صاع من بر
وزن ابر ما يرد عن
ابي حنيفة لانه عن
محمد انه لا يعتبر كيلاش
والدقيق اولى
من البر والدراهم
اولى من الدقيق
فيما يرد عن ابي يوسف
وهو اختيار الفقيه
ابي جعفر لانه
ادفع للحاجة واعجل
وعن ابي بكر **ش**
تفصيل الخطبة
لانه بعد
من الخلاف

والقيمة عندنا هي رضى الله عنه وهو معنى قوله ثم اذنى الدقيق والقيمة خلاف الشافعي في كلمة اذنى للتيسر الى كل
 خلاف الشافعي في جواز الدقيق في الفطرة وجواز القيمة هم والصاع عند ابى حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق
 شافعي اى بالارطال العراقي وهو عشرون استرا والاسار ستة درهم ووافقان او اربعة مثاقيل والصاع
 بالعراق اربعة امداد كذا ذكره في الاسلام وقيل ثمانية ارطال بالبعداوى والارطال البعداوى مائة وثمانية عشر
 درهم واربعة اسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما وقيل مائة وثلاثون درهما قال النووي رحمه الله الاول
 اصح وقول ابى حنيفة رضى الله عنه هو قول جماعة من اهل العراق وقول ابراهيم النخعي وهو قول فرائضا فيما قاله ابو بكر
 هم وقال ابو يوسف خمسة ارطال ثلث رطل شافعي الصاع خمسة ارطال وثلث رطل هم وهو قول شافعي
 رضى الله عنه شافعي وقول مالك احمد ايضا هم لقوله عليه الصلوة والسلام صاعنا اصغر الصيعان شافعي اى لقول
 ابنه صلى الله عليه وسلم صاعنا اصغر الصيعان وهذا غريب وروى ابن جبان في صحيحه عن ابن خزيمة عن العلاء بن
 ابيه عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل له يا رسول الله صاعنا اصغر الصيعان ومدنا
 اكثر الامداد فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قايديننا وكثيرنا واجعل لنا مع البركة بركتين انتهى قال
 ابن جبان وفي نزل السقفة الاكهار عليهم حيث قالوا صاعنا اصغر الصيعان بيان واضح ان صاع المدينة
 اصغر الصيعان ولم يحرر من اهل العلم الى يومنا هذا خلافا في هذا الصاع الا ما قاله البخاريون والعراقيون وزعم
 البخاريون ان الصاع خمسة ارطال وثلث وزعم العراقيون ثمانية ارطال من غير دليل ثبت على صحة فان قلت
 روى الدارقطني في سننه عن عمران بن موسى الطائي حدثنا اسمعيل بن سعد بن اخضر اساني حدثنا اسحاق بن
 سليمان الرازي قال قلت لمالك بن انس رضى الله عنه يا ابا عبد الله كم وزن صاع النبي صلى الله عليه
 وسلم قال خمسة ارطال وثلث بالعراق يا ابا عبد الله خالف شيخ القوم فقال من هو قلت ابو
 حنيفة يقول ثمانية ارطال قال فعضب غضبا شديدا وقال قال الله الله ما اجراه على الله ثم قال بعض حلبائيه
 يا فلان هات صاع جدك يا فلان هات صاع عمك يا فلان هات صاع جدتك فاجتمعت اصوع فقال
 مالك ربه ما تخفون في هذا فقال بعضهم حدثني ابى عن ابيه انه كان يودى هذا الصاع الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال الآخر حدثني ابى عن اخيه انه كان يودى بهذا الصاع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك فماذا
 عززت هذه فوجدتها خمسة ارطال وثلث قلت يا ابا عبد الله حدثك باعجب من هذا انه يزعم ان صدقة الفطر
 صاع والصاع ثمانية ارطال فقال هذه اعجب من الاول بل صاع تمام عن كل انسان هكذا ذكرنا علماءنا ببلدنا

اذنى الدقيق

والقيمة عندنا

الشافعي ر

قال الصاع

عند ابى حنيفة

ومحمد ثمانية

ارطال

بالعراق

وقال ابو يوسف

خمسة

ارطال

وثلث

رطل

وهو قول

الشافعي ر

لقوله

عليه السلام

صاعنا

اصغر

الصيعان

وَتَنَافُ
مَارُودِي
أَنَّهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَانَ
يَتَوَضَّأُ
بِالْمَدِ
رَطِيلِينَ
وَيَغْتَسِلُ
بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةً
أَرْطَالَ
وَهَكَذَا
كَانَ
صَاعُ
عُمَرَاءِ
وَهَؤُلَاءِ
أَصْفَرُ
مِنَ الْهَاشِمِيِّ
وَكُنَانُ
يَسْتَعْمَلُونَ

قلت قال صاحب التبيين اشناد منظم وبعض رجاله غير مشهورين والمشهور ما أخرجه البيهقي عن الحسين بن الوليد القزويني وهو ثقة قال قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال لي أريد أن أفتح عليك باب من العلم شيء تفحصت عنه فقد رت للمدينة قتالت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمطرت في سواد فقال فبيرة فاذا هو منسب ابطال وثمكت بنقصان سيرة خرايت انظر ما ترك قول أبي حنيفة رضي الله عنه في الصاع واخذت بقول أهل المدينة هذا هو المشهور من قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا تترادى به وجه قول أبي يوسف قوله عليه الصلوة والسلام اصفر الصاعان قلت قد علمت بما ذكرناه الان أن هذا ليس لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكيف نيسب الا تترادى الى النبي صلى الله عليه وسلم مع وجوده وان له في الحديث وكذا كالكافي والاكمل واخر من علي هذا السؤال من رونا مروي انه عليه الصلوة والسلام كان يتوضأ بالمدرطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ابطال ش هذا انما قال وانا ولم يقل ولما لانه صرح بذلك في حديثه ثمانية مع أبي يوسف فذلك قال وانا وفي الحديث احب الدار قطي في سنة عن انس رضي الله عنه من ثلث طرق منها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بمدرطلين ويغتسل بصاع ثمانية ابطال وضعف البيهقي في هذا الطريق كلها والذي صح وثبت عن انس رضي الله عنه ليس في الحديث مروي في الصحيح قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمدرطلين ويغتسل بالصاع واستدل الطحاوي في الحديث ومحمد بن رواه عن ابن عمر ان باسناد الى مجاهد قال دخلنا على عائشة رضي الله عنها فاستسقى بعضنا بعضا فاقى بعد فقالت يا عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمدرطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ابطال قال وفي السنن ايضا عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمدرطلين ويغتسل بالصاع ثم قال وجه الاستدلال بهذا حديث الآثار على ان الصاع ثمانية ابطال ان تقول قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع لكن كان مقداره غير معلوم فعلم من ذلك من حديث مجاهد عن عائشة حيث قدره ثمانية ابطال ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمدرطلين فعلم من حديث انس رضي الله عنه ان مقدار المدرطلان فاذا ثبت ان المدرطلان يلزم ان يكون صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة امداد وهي ثمانية ابطال لان المدرطلين صاع بالاتفاق هم وبكنا كان صاع عمر رضي الله عنه سبعة امداد يعني ثمانية ابطال وهو صاع من اشد من الصاع الهاشمي لان الصاع الهاشمي اثنان وثلاثون رطلا هم وكانوا يتحلون

الشافعي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل العراقي وهو اصغر بالنسبة الى الماشي بوضع عمر رضي الله عنه و
 قال في الخلاصة صاع العراق صاع عمر رضي الله عنه وذكر الطحاوي باسناد الى موسى بن طلحة وابراهيم قالوا عازرا
 الصاع فوجدناه مجابيا والشافعي ثمانية ارطال بالبغدادى وقال في الخلاصة صاع عمر بن فضل فاجاب المجابى وكان
 بمن على من العراق ويقول في خطبة يا اهل العراق يا اهل الشقاق والتفارق ويا مساوى الاخلاق الم اخرج لكم صاع
 عمر فلهذا كسحى صاعا مجابيا قيل لا خلاف لان الرطل كان في زمن ابى جيفة ثمانين استارا والاشارة رستم وراهم ونصفا
 فاذا ماثلت ثمانية ارطال على ان هذا الحساب خمسة ارطال وثلاث تجر كل واحد منها الفاد ابرمين وراهم على ذلك كله
 صاحب الميماذج وقال فيه غير سديد الصريح ان اختلاف بينهم في الحقيقة لان الكل اعتبر الرطل العراقي فانه ذكر في
 عن ابى يوسف رحمه الله في كتاب العشر واخراج خمسة ارطال كل رطل ثمانون استارا وثلاث رطل العراقي وفي الاصل
 خمسة ارطال كل رطل ثمانون استارا او ثمانية ارطال وكل رطل عشرون استارا سواء في المستصفي وقيل لا اختلاف
 بينهم في الرطل لانه الصاع وفي شرح الارشاد الاختلاف بينهم في المد فان المد عند بارطلان وعندهم رطل
 وثلاث ولا خلاف ان الصاع اربعة امداد ثم التقدير بالارطال وكون الامتار لجة القلما عندهم
 قال وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطرش وفي اكثر النسخ قال وجوب الفطرة اى قال الله
 يعنى وقت وجوب صدقة الفطرة تثبت بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر و به قال الشافعي رضي الله عنه في القيم
 يعنى في القديم واحمد في رواية والكل في رواية وهو المشهور عند المالكية وهو قول ابن القاسم وابن مطوف وابن
 الماجشون وابن وهب قال الليث والوثوري وآخرون هم وقال الشافعي رضي الله عنه بزوب الشمس في اليوم الاخير
 من رمضان ش وبه قال سفيان واحمد في رواية وهو قول الثوري ايضا ومن بهم من قال يجب بطلوع الشمس
 كصلوة العيد وقال ابن العربي رحمه الله لا وجوبه حتى ان من اسلم اول ليلة الفطر يجب عليه فطرة غنما ش
 بزيان ثمة اختلاف في المسئلة المذكورة فوجب الفطرة عندنا في هذه الصورة هم وعنده لا يجب ش اى و
 عندنا نفي رضي الله عنه لا يجب الاصل في هذا ان وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر
 فعلق وجوب الاداء بالمشترط لا بوجوب الاداء بالسبب او الفطرة شرط وجوب الاداء لا سببه فلهذا ثمة ذلك في
 يستلزم احداهما ان الرجل اذا قال لبيد او اذا جاز يوم الفطر فانت حر فجاز يوم الفطر عتق العبد ويجب على العبد صدقة
 الفطر قبل العتق لا بعد والثانية ان العبد اذا كان للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة اذا تم التحول بالفتوى الفجر
 يوم الفطر وقال الشافعي رحمه الله بان المسلمين شاهدين على الاصل المسمود وهو ان المملوك تعان العلة في

الهاشمي

قال

وجوب

الفطر يتعلق

بطلوع الفجر

من يوم

الفطر وقال

الشافعي

بغروب الشمس

في اليوم

الاخير

من رمضان

حتى ان

من اسلم

اول ليلة

الفطر يجب

فطرته

عندنا

وعند

لا يجب

وعلى عكسها
فيما من ماليك
اوله له انه
فقد بالظن هذا
وقته ولنا والافقة
لاختصاصه
الفطر باليوم دون
الليل والليالي
الناس الفطرة
يوم الفطر قبل الزكاة
الى المصل لان
عليه السلام كان
يخرج قبل ان يخرج
ولا يلام بالانغناء
كيلا يتشاعل
الفقير المسئلة
الصلوة وذلك
بالتقديم فان
قد موما
على يوم الفطر
حاز

والشرط يتعقب عن الشرط والمشرط متعقب عن الشرط في الوجود وعلى عكسها من مات في حيا من ماله او ولده
ش اي على عكس الحكم المذكور يعني لا تجب عندنا لعدم تحقق شرط وجوب الاداء وهو طلوع الفجر من يوم الفطر وتجب
عندنا انما في تحقق شرط وجوب الاداء وهو غروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان وهو حي ومن مات بعد طلوع الفجر
تجب الفطر عنه بالاتفاق ثم لا شيء للشافعي ثم لا شيء اي ان وجوب الفطرة هم يتحقق بالفطر وهذا وقت
غروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان ومننا ان الامانة هي اي امانة الصدقة الى الفطر فلا اختصاص
واختصاص الفطر باليوم دون الليل ش اذا المراد فطر لصدقات الصوم وهو في اليوم لان الصوم فيه حرام الا ترى ان الفطر
كان يوجد في كل ليلة من رمضان ولا يتعلق الوجوب به فدل على ان المراد به ما يضاف الصوم هم واستحب ان يخرج
الفطر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه طيلة الصلوة والسلام كان يخرج ش نعم البيان الاخراج اي كان يخرج صدقة الفطر هم قبل ان يخرج
ش نعم البيان اي قبل ان يخرج المصلى قال لا تترأض في قوله واستحب السحب ان يخرج الناس الفطرة قبل ان يخرج
الى المصلى وهذا المروي في السنن عن نافع عن ابن عمر قال قال امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان يودي قبل خروجه
الناس الى الصلوة وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الفطرة قبل ان يخرج الى المصلى انتهى قلت هذا الذي
صنفه غير مرتب لان صاحب الكتاب لما ذكر قوله فالمستحب آخره استدل عليه بقوله عليه الصلوة والسلام كان يخرج فلا شك ان
الدليل والمدلول في حكم شيء واحد فجا لا تترأض في كتابنا فبينما ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنه دليل المدلول المصنف وسبب
قوله لانه عليه الصلوة والسلام كان يخرج ثم ذكر قوله وروى تصنيفه الترمذي من غير تعويض لبيان من اخرجه وما حاله وهذا ليس
بصنع من يدعي ان له في الحديث وهذا الذي ذكره المصنف في ذكره في حديث رواه الحاكم الجليل في كتابه
علوم الحديث وهو مجلد كامل في باب الاحاديث التي افرد ابن زبدا وفيها رواه احمد حديثا ابو العباس محمد بن يعقوب حديثا
محمد بن ابيهم السمرقاني حديثا ابو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال قال امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم ان يخرج صدقة الفطر عن كل من كثر
ابنه ما كان من بين صاعين حتى اربعة اصاعين فما كان باكثر من ذلك فليؤد بها قبل ان يخرجها قبل الصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها
قبل ان يصرف الى المصلى ويقال اعتوهم عن الطواف في هذا اليوم هم ولان الامر بالانغناء وهو قوله عليه الصلوة والسلام
اغنىهم عن المسئلة هذا اليوم هم كيلا يتشاعل الفقير بالمسئلة عن الصلوة ش اي عن صلوة العيد هم وذلك ش اي
الانغناء هم بالتقديم ش اي بتقديم صدقة الفطر فان تقدمها على يوم الفطر جاز ش ولشافعية ثمانية اوجه او ليعا
تبعيلها في رمضان ولا يجوز قبله ثمانية اوجه او ليعا يجوز قبله ثمانية اوجه او ليعا يجوز قبله ثمانية اوجه
يجوز في جميع السنة وعندنا كماله يجوز يوم اول يومين وقيل بنصف الشهر وقال الحسن بن زياد وما كان لا يجوز تبعيلها

وميت وقت وجوبها لم لا ارى بعد تقرير السبب ^{في} وهو ان سببها هو موتها وعمل عليه من فاشية النقص في الزكوة ^{في}
 بعد تقرير سببها وهو ملك المال قيل وقت الوجوب وجوب لان اكولهم ولا تفصيل من مدة ومدة ^{في}
 في جواز تقديم صدقة الفطرة بين مدة ومدة بل يجوز التقديم مطلقا هم هو الصحيح ^{في} اخترت به عن قول مفسرين
 اليوب ونوح بن ميرتم حيث قال حلف بجزء تقديرها بعد دخول شهر رمضان لا قبله وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال
 نوح بن ميرتم يجوز تعجيلها في الشهر الاخير العرب وعن الكشي يومين ويومين وبه قال محمد بن ابراهيم بن رستم ^{في}
 عن محمد قال لو اعطى صدقة الفطر قبل الوقت استين جاز وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال في اخلاصه وذكر ان ^{في}
 وقع اتفاقا بل يجوز مطلقا لوامي عشر سنين او اكثرهم وان اخذوا عن يوم الفطر لا تسقط ^{في}
 اريدوا ملكا وتسقط بتاخيرها عن يوم الفطر كالاضحية فانها تسقط بمضي ايام النحرهم وكان عليهم ان اجمالان وجه القرية
 فيها معقول ^{في} وجه القرية كونهما صدقة مالية والتصدق بالمال متبعية مشروعة في كل وقت ووجه القرية ^{في}
 معقول وهو دفع حاجة الفقير والاعناع المسلمة فلا يتقدر وقت الاداء ^{في}
 بل يجوز ان ينفي الى غير ذلك تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة هم بخلاف الاضحية ^{في}
 بمضي ايام النحر لان القرية فيها اراقة الدم وهي لم تعقل تبعة ولذا لم تكن قربة في غير هذه الايام فيقتصر على مورد ^{في}
 ولا تسقط بتاخير الاداء وان اقتصر لانها متعلقة بالذمة دون المال كذا في فتاوى الولولاجي وانفاسه خان ^{في}

کتاب الصوم

ای ہذا کتاب فی بیان احکام الصوم ذکر محمد رحمہ اللہ فی اجماع الکبیر کتاب الصوم عقیب کتاب الصلوۃ
 لکون کل منہا بما قد بدینہ ولكن الزکوة ذکر متصرف بالصلوۃ فی الکتاب البیتہ فلذا ذکر عقیب الصلوۃ ترت علی الصوم وعبرہ الصوم
 فی اللغۃ عما یزنی المساک ای المساک کان قال سعد تعالی انی فزرت للرحمن صوما ای صمتا وسکوتا وکان مشروعا عند
 وقال التایبہ خیل حیا م فیل غیر صائمہ تحت العجاج واخری فغاک الہما ای قائم علی غیر علف قال الجوهري
 وقال ابن الفارض مسکۃ عن السیر وصام النهار اذا قام غیر قائم الظہیرہ وقال ابو حیدر کل مسک عن طعام
 او کلام او سیر صائم والصوم رکود الروح والصوم السمت والصوم ذرق الحما م و سلخ الغام والصوم اسم شجر فی لئہ
 بنیل والصیام صمد رکب الصوم وفي المشرع الصوم ہذا الامساک عن الفطرات الثلاث نہار مع النینہ وختلف
 ای صوم وجب فی الاسلام اول اقلیل صوم عاشوراء وقیل ثلثۃ ايام من کل شہر لانه علیہ الصاۃ والصلوات ما فیہ من النیۃ
 جعل یوم من کل شہر ثلثۃ ايام ردوا البیتقی لما فرض رمضان خبر بنیہ و بین الاطعام وفرض صوم شہر رمضان

لا اله الا الله
 بعد تقرير
 السبب فاشبه
 التعجيل في الزكوة
 ولا تفصيل بين
 مدة ومدة
 هو العليل
 وان اخرها
 عن عليم
 الفضل ثم نقط
 وكما عليهم
 اخرها
 لان وجه القرية
 فيها معقول
 فلا يتقدر
 وقت الاء
 فيها انجد
 الاضحية
 والله اعلم
 كما بالصورة

قال
 الصوم
 ضربان
 واجب
 والعاجب
 ضربان
 ما يتعلق
 بزمان بعينه
 كصوم رمضان
 والنذر
 المعين
 بغيره
 من الليل
 وان لم يصر
 حتى يصبح
 اجزائة
 ما بينه
 وبين الزوال

في السنة الثانية من الهجرة قبل وقته بدو قيل في شيان فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات وفيها
 حلت القبلة وامر بركوة الفطر وسبب مشهور الشرح لان الصوم ايضا ان اليه يقال صوم شهر رمضان وشطر الحوت
 والسنة والطباق ركنه اكلت من الفطرات وحكمة الثواب وسقوط الواجب عن الذمة هم قال الصوم ضربان
 شئ اى نوعان وفي البدرية جرت العادة بين اهل التحقيق الابتداء بالتحديد ليسهل امر التقييم وقد
 بالتقييم سهل امر التحديد وصاحب الكتاب بدار بالتقييم فان قلت الصوم واحد باعتبار القرية وقهر النفس فكيف
 يتنوع قلت تنوعه باعتبار ان هذا الصوم له اوطى هم واجب وفل شئ اى احدهما واجب والآخر
 ما قلناه لفظ الواجب يشتمل الواجب بجا بل تعالى او الواجب باليجاب العبد كذا في المستصفى وقيل اراد بالواجب
 الفرض وقيل سنا وانما ثابت علينا هم فالواجب ضربان شئ اى نوعان هم منه شئ اى من الواجب الذي
 هو ضربان هم ما يتعلق بزمان بعينه شئ اى الذي يتعلق بزمان معين هم كصوم رمضان شئ اى كصوم شهر رمضان
 وهو غير متصرف للعلية ووجود الالف والنون المزيدتين المضارعيتين لانه التانيث واشتقاقه من رمض الشيء
 بكسر الميم يرمض لفتها اذا كثر حره وقيل من الرمضاء وهي التجارة الحارة لانه قد ياتي في وقت الحر وقال الفراء رمضان
 يجمع على رماضين كسلاطين وسراطين وقيل الجوسر جمع الله على ارامض ورمضانات وقال ابن الانباري رحمه الله
 يجمع على رماض هم والنذر المعين شئ اى وكالصوم المنذور للمعين بشهر او يومهم فيجوز الصوم شئ في هذا النوع
 وهو رمضان وصوم النذر المعين هم بنية من الليل شئ اى من بعد غروب الشمس وكلية من الاجزاء الثلاثة وهو الاصل
 فيما حتى ان باقية ساعاتها لا تخلو عنها وان لم ينو حتى اصبح اجزائة النية ما بينه وبين الزوال شئ يعني وان لم ينو في
 هذين اليومين حتى اصبح اجزائة النية ما بين الصبح والزوال عبارة حافظ الدين رحمه الله احسن من هذا حيث قال وصح
 صوم رمضان والنذر المعين والمقيد بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار لان النية انما تصح اذا وقعت في الليل او
 في اكثر النهار لان اكثر حكم الكل لان على قول المصنف الذي هو قول القدر رحمه الله لا تقع النية في اكثر النهار لان اكثر
 حكم الكل لان على قوله لان نصف اليوم من طلوع الفجر الصادق الى الصخرة الكبرى لا وقت الزوال وبهي كلام
 المصنف رحمه الله في هذا قوله هو قول سيد بن المسيب الا وراعي واسحاق وعبد الملك وابن العلاء عن مالك
 وقال نضر رحمه الله يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وهو مذاهب عطاء ومجاهد وقال ابن جرير الطاهري
 سنة الحسن ان من نسي ان ينوي من الليل نية في وقت نواه من النهار الثاني في ذلك السبله صح صومه سوار اكل او شرب
 وطى ارجع من ما لا يلهي اوله فيل شام ذلك يحرمه ذلك لا تقصا عليه ولو لم ينو من النهار لا مقدار ما ينو فيه الصوم ان

لم يزل يصوم له ولا يقصر عليه كذا من جاره خبر لطلال رمضان بعد ما اكل وشرب او جامع فتوى الصوم بمثل
 المقرب يصبر به صومه ان لم ينوه فلا صوم له ولا يقصر عليه وان لم يذكر حتى غربت الشمس فلا يقصر عليه
 وحسن ابن شريح والطبري وابن زيد الرومي من الشافعية يصح النفل بعد هذه الاشياء المتناهية
 للصوم وهو في غاية الضعف هم وقال الشافعية رخص الله عنه لا يجزيه شي لان تصديق نية الرضا
 والنية يتبها من الليل شرطه وبنه قال احمد وقال مالك جابر وابن زيد والمزني وداود ومالك بن النخعي
 لا يجوز الفرض والنفل الانبئية من الليل هم اعلم ان صوم رمضان فرضية ش كان من حسن الترتيب
 ان يذكر في اول الباب ثم يذكر افتوح الصوم مع الاشارة الى اختلافات هم لقوله تعالى كتب عليكم
 الصيام من ش اي فرض عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلهم يتقون على الانبياء عليهم والسلام والامم من ان
 آدم عليه الصلوة والسلام له حمدكم قال طرخم عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام والصوم مما
 قدية ما اذن الله امته من افرا منه عليهم وتوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه بدل على فرضية هم وعلى فرضية الفقه
 الاجماع ولهذا يكفر جاحده ش اي منكره قوله بكفر بضم الياء وفتح الفاء من غير تشديد يعني من الاكفالات
 التكفير معناه حكم بكفر جاحده والامامة اجتمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبير احد
 هم والمنذر واجب لقوله تعالى وليوفوا نذرتهم ش بناء على ان الامر للوجوب فان قلت كان ينبغي ان يكون
 فرضا لكونه ثابتا بالكتاب كصوم رمضان قلت هذا عام خص منه النذر بالمعصية والنذر بالطهارة وعبادة الله
 وصلوة الجماعة فيثبت به واجب غير قطعي كالواجب بجم الواحد بخلاف قوله كتب عليكم الصيام فانه غير مخصوص
 به واجب قطعي فان قلت قد خص منها ايضا المجانين والعبيان واصحاب الاذكار ومع هذا ثبت الفرضية قلت
 هذا المخصص بالليل لفعلة وهو لا يخرج النص عن القطع لان العقل دل على اعتبار عدم دخول هو لا فلا يكون
 تخصيصا وقد يقال ان الامر لتفريع الذمة عما وجب عليه بالسبب فان كان من الشارع كشهود الشهر في
 رمضان يكون الثابت به فرضا وان كان من العبد يكون واجبا كما في النذر فرتابين ايجاب الرب ايجاب
 العبد هم وسبب الاول ش يعني فرض هم الشهر ش يعني حضورهم ولهذا ش اي ولكون اشهر سبب
 فرض الشهر هم ايضا فاليه ش والاضافة دليل السببية هم ويكرر بذكره وكل يوم سبب وجوب صومه ش
 اي صوم ذلك اليوم لان صوم رمضان بمنزلة عبادات متفرقة لا تخلل بين يومين زمان لا يصلح للصوم لا اداء
 ولا اقتضار وهو الليالي فصارت كالصلوة كذا اختاره صاحبها من ان في الاسلام وقال شمس لا يمتد السرخسي الليالي

وقال الشافعي في
 لا يجزيه لعلهم ان
 صوم رمضان
 فرضية لقوله تعالى
 كتب عليكم
 الصيام وعلى
 فرضيته لفعلة
 الاجماع ولهذا
 يكفر جاحدا
 والمنذر وجوب
 لقوله تعالى
 وليوفوا نذرتهم
 وسبب الاول
 الشهر ولهذا
 يضاف اليه
 ويكرر بذكره
 وكل يوم سبب
 وجوب
 صومه

وسبب الثاني
النذر والنية
من شرطه
وستبينه تفصلاً
ان شاء الله تعالى
وجه قوله
في الخلاصة
قوله عليه السلام
لا صيام لمن
له من الصوم
من الليل
ولانه لما فسده
الحسن والادل
لفقد النية
فقد الثاني
من قوله انه
لا يتجزئ

كأول الأيام سبب في سببهم وسبب الثاني في سببهم اي سبب المنذر والنية من شرطه
ش اي شرط الصوم لان الاعمال والنيات هم وسبب في سببهم اي سبب المنذر والنية من شرطه
صوم يوم فيتوقف الامساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة هم وتفسيره ان شاء الله تعالى
لتعينة من تعالى لان النية عبادة عن تعبد بعض التملكات فكان اذكره تفسير النية هم وجه قوله في خلاصة من ش اي وجه
قول الشافعي رحمه الله في السالكين في هذه النية قبل الزوال بحسب ما فهمت من قوله عليه الصلاة والسلام
اي قول النبي صلى الله عليه وسلم لم لا صيام لمن لم يؤخر الصيام من الليل ش هذا الحديث بهذا اللفظ وقع في رواية ابن ابي
ماجم قال سالت ابي عن حديث واوه اسحاق بن حازم عن عبد الله بن ابي بكر سالم عن ابيه عن حفصة مرفوعاً لا صيام لمن لم
ينوم من الليل مرفوعاً يحيى بن ايوب عن عبد الله بن ابي بكر عن الزهري عن سلم عن ابيه عن حفصة مرفوعاً قلت ايما صح
قال لا ادرى لان عبد الله بن ابي بكر اذكره سالم مروي عنه فلا ادرى سمعته في الحديث منه او سمعته من الزهري عن سالم
وقد روي هذا من الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قوله هو عن حفصة مرفوعاً لا صيام لمن لم يؤخر الصيام من الليل
من حديث عبد الله بن عمر عن اخيه حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام
له هذا اللفظ في رواية الترمذي ولفظ ابن ماجه لا صيام لمن لم يفرض من الليل وجميع النسا من الملقطين ورواه ابو داود
مرفوعاً وموقوفاً ورواه الترمذي عن عيسى بن ايوب عن عبد الله بن ابي بكر قال هذا الحديث لا تعرفه مرفوعاً الا من هذا الوجه
وقد روي عن ابن عمر قوله هو ما صح ورواه النسائي من طريقين قال الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه لان يحيى
ابن ايوب ليس بذاك القوي ثم اخرج عن مالك عن الزهري عن عائشة وحفصة موقوفاً ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر
قوله روي الدارقطني في سننه من حديث يحيى بن ايوب عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم
يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له ثم قال ورجاله كلهم ثقات واقرب الينا في سننه وفي خلافاً
قلت في رجال عبد الله بن عباد غير مشهور وقال ابن جنان وهو ثقات الاخبار وفيهم يحيى بن ايوب ليس بالقوي كما
فان قلت اخرج الدارقطني ايضا عن الواقدي باسناده الى سمونة ثبت سعد يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من اجمع الصوم من الليل فليصم ومن اجمع ولم يجمع فلا يصم قلت اعلم ان ابن عمر في التحقيق والموافق قوله ولم
يجمع قال ابن الاثير من الاجماع وموافقا للحكم النية والعزيمة وقال غيره بالتشديد والتخفيف يعني من الجميع والاجماع يعني
قوله لم يفرض من الليل اي لم يقطعه ولم يفرضه ويؤخر من لم يفرضه قال ابن الاثير مرة يقال فرضت المتق او فرضته اذا غرمت
عليه الاصل المعززة هم ولانه لما فسده الحزم الاول لهذا النية فساداً في ضرورة انه لا يتجزئ ش اي لان الشان

مختلف
النقل
لا يتجزأ
عند
ولنا
قوله
صل الله
عليه
وسلم
بعدهما
شهدا
برويته
الهلال
الاسن
كل
فلا
يأكلن
بقية
يومه
ومن
لويكل
فليصم

كما مر اجزاء الاول من الليل كعدم الغيبة فيه فبما اشأن لان الصوم بنا جميع اليوم لانه لا يتجزأ ثم بخلاف النقل لانه
متجزئ عند شئ اى لان النقل خيسر عند الشافعي رضي الله عنه وفي الوجيز وشرحه والتميم يجوز النقل بنسبة
في النهار قبل الزوال وفيه الغيبة بعد الزوال قولان ثم اذا فوس قبل الزوال وبعدوه وما و نحو صام من قبل
النهار في الاصح وقيل من وقت الغيبة وهو اختيارنا انتقال ثم على القول الاصح يشترط اخلاؤا اليوم عن الاكل
والشراب كالحاصل فيه جهان احدا لا يشترط وهو قول ابن شريح لان الصوم محسوب له من وقت الغيبة فكان
ما مضى بمنزلة جزاء من الليل والاصح انه يشترط والابطل مقصود الصوم وكذا لا يشترط اخلاؤا اليوم عن الكفر ونحوه
وما مضى قولان في قول لا يشترط لما ذكرنا وفي قول بشرط وهو الاصح انتهى قلت قول المصنف لانه متجزئ لانه الاصح
قول ابن شريح فانهم هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم بعد ما شهد الاعراب
ببروياه لالهلال الامن اكل فلا ياكلن بقية يومه ومن لم ياكل فليصم ش هذا حديث غريب ذكره ابن ماجه في صحيحه
وقال ان هذا الحديث لا يعرف وانما المعروف انه شهد عنده بروية الهلال وامر ان ينادى يا ايها الناس ان يصوموا غدا
وقدر واه الدار قلن بلقطه صرح ان اعرابيا جارية شهر رمضان فذكر الحديث واستدل ابو نصر رحمه الله لا سيما باننا
في شهره للتقدم فقال ولنا ما روى ان الهلال نهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صبحوا جابرا ع
فشهد بروية الهلال فامر النبي صلى الله عليه وسلم مناديا فنادى الامن اكل فليصم بقية يومه ومن لم ياكل فليصم
صاحب الزيادة لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كذا في التحصيل الامساك لله تعالى فيه بالنية في اكثر النماز
فصار الله تعالى كما في شهر رمضان فلا ثبت الزيادة لانه لا نسخ وفي حديث مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم صبحوا
يوم النكاح ففطر بن مشهورين اى غير عازمين للصوم ولا اكلين فانه بعد الاكل تعيين الفطر فلا يتبعه بعد متلوم مع
الامساك بلانية حتى ان تبين انه في شعبان اكل وان تبين انه في رمضان فلا خرج ولو كان الصوم لا يصح بنية
في النهار في الفرض لم يكن المتلوم منه وفي حديث مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في يوم ففطر
الاسن اكل فلا ياكل بقية يومه ومن لم ياكل فليصم امرهم بالصوم من النهار فثبت انه جائز وتبعه الكافي فذكره جميع
ما قاله وقال في الحديث الذي اخرج به المصنف لا تعرفه وان المروي انه عليه الصلوة والسلام بالاذن في الناس
فليصم بقية يومه فليصموا ففطر واه ابو داود والترمذي وابن ماجه قلت الحديث المشهور هو الذي رواه البخاري وسلم
عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امر رجلا ان اسلم ان اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية
يومه ومن لم ياكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء قال الطحاوي رحمه الله فيه دليل على ان تعيين عليه صوم يوم لم يرد

وماروا
محمول
على نفى
الفضيلة
والكمال ومغله
لعمري انه
صوم من
الليل ولا نه
يوم صوم
فيتوقف
الامساك
اوله على النية
لتأخره
مقتضية
الكثرة كالنقل
سدا
لعموم
يكن
س
م

يلا ان يجوز بها قبل الزوال فان قلت قال ابن الجوزي في التحقيق لم يكن صوم يوم عاشورا واجبا فلهذا النية
يدل على ان حجة جاهد في الصحيحين عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بهذا يوم عاشورا لم يفرض
علينا صيامه فمن شارب منكم ان يصوم فليصم فاني صائم فصام ابن اس قال وفيه دليل انه لم يامر من اكل بالقضاء قلت
سنة حديث معاوية ليس مكتوبا عليكم الا ان ولم يكتب عليكم ليدان فرض رمضان وبذا ظهر فان معاوية اسلم عام
وهو انما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما اسلم في سنة تسع وعشرين نسخ صوم عاشورا رمضان ورمضان ففرض في السنة
الثانية وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشورا يوما تقصونه فريش في الجابية وكان عليه الصلوة والسلام
يصومه فلما قدم المدينة صامه وامر بصيامه ولما فرض رمضان قال من شارب صامه ومن شارب تركه متفق عليه
عن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة ان صوم عاشورا كان فمنا قبل ان يفرض رمضان
فلما فرض رمضان فمن شام صام ومن شارب ترك وذكره ابن شاذان في اجكامه وما تزل بالامر بالقضار فان لم يدرك
اليوم كاملا لا يلزم قضاء كما قيل فمين بلغ او اسلم في اثار يوم رمضان فان قلت اخرج ابو داود في سننه
عن سعيد بن ابى عروة عن قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن اسلم انت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال صتم يومكم فذا قالوا لا قال قاتوا القيت يومكم واقضوه قال ابو داود يعني عاشورا قلت هذا حديث
مختلف فيه فقال البيهقي رحمه الله عبد الرحمن هذا مجهول مختلف في اسم امية فلا يدري من محمد وقال المنذري
عبد الرحمن بن مسلم كما ذكره ابو داود ومثله عبد الرحمن بن مسلمة وقيل ابن المنهال بن سلمة واسحق بن عمار رواه النسائي
وليس في روايته فاقضوه وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى ولا يصح هذا الحديث في القضاء هم ومارواه
شاي ومارواه الشافعي رضي الله عنه من قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم يؤ الصيام من الليل
وقد اجاب عنه بقوله ومارواه هم محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه لم يؤانه صوم من الليل من كما
في قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لجالس المسجد الذي المسجد قال تاج الشريعة رضي الله عنه ولين قال ما ذكرناه
حقيقة قلنا نعم ولكن فيه عمل يوم النقص في نفي الجواز تركه لان صوم النقل يجوز قبل الزوال هم ولا نه
يوم صوم من هذا دليل معقول وهو ان يقال سلمنا ما رواه ليس محمول على شي مما ذكرناه فيكون سارضا لما روينا
في صمد لما بعد من الحج وهو القياس وهو حنى لانه يوم صوم لان الصوم فيه فرض وكل صوم يوم هم فيتوقف
الامساك في اوله على النية المتأخرة المقرنة بالكثرة كالنقل من لان وقت واحد فبا النية في اوله يترجى جهة
الوجوب كما في النقل هم وفيه اي توقف الامساك على ما ذكرناه هم لان الصوم ركن واحد ممتد

شمس تحت الحمل العادة والعبادة واما كان كذلك بحيث ان الى بالعبادة والعبادة فلا بد من ذلك وهو من قولهم والنية
 لتعينه شمس اي لتبين الصوم من الله تعالى شمس فنظر ان وجدت النية من اوله فلا كلام له والام قترج
 بالكثر شمس اي بوجود ما في اكثر اليوم من حينه الوجود شمس اي جانب الوجود لان اكثر يقوم مقام الكل في كثير
 المواسم واذا كان كذلك يمكن اقتران النية بالشروع بشرطه بخلاف الصلاة واجب شمس حيث يشترط اقتران
 النية بحال الشروع فيها ولا يجعل الاكثر كالمكمل لانها اركان شمس مختلفة كالركوع والسجود والوقوف والطواف
 من يشترط فيها شمس اي قران النية من بالفسد شمس اي بحال الشروع من على ادائها شمس كما تحلوا بفعل الاركان
 عن النية من بخلاف القضاء شمس باجواب عما يقال لو كان الصوم كالأجزاء اتمته او النية المتأخرة فيه حادثة
 كذلك لم يمكن في القضاء اشتراط النية من اليل فاجاب عنه بقوله بخلاف القضاء من لانه شمس اي لان الاساس
 من يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل شمس يعني يومه ذلك اليوم بالعلقت شرعية بحج اليوم بالسبب آخر من نحو
 القضاء والكمالية فيكون الصوم فاقع عنه فلا يمكن جعل من القضاء الاقل ان يقع ككون الغيم منه وذلك انما يكون
 بينة من اليل من بخلاف ما بعد الزوال شمس باجواب عما يقال ان كان كذا واحدا مستلزمه ان يكون اقترانها
 بالتفصيل والكثير سوار فاجاب عنه بقوله من لانه لم يوجد اقترانها شمس اي اقتران النية من بالكثر شمس اي بالكثر النهار
 من فتره شمس بجنته الفوات شمس لانه لم يوجد الاكثر الذي يقوم مقام الكل بعد الزوال من ثم قال في المختصر شمس
 اي ثم قال القدر في مختصره النسب اليه من ما بينه وبين الزوال شمس بقوله فيه فانه لم يثبت في وجوب اجزاء النية
 ما بينه وبين الزوال من وفي الجائع الصغير شمس اي قال في الجائع الصغير ان النية من قبل نصف النهار شمس اي النية
 الشرعية وهو من طلوع الفجر الى الزوال فثبت انما من ذلك وقت الضحوة الكبرى من وهو شمس اي الذي ذكره في اجزاء
 من الماسح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية
 قبلما شمس اي قبل الضحوة الكبرى من يتحقق شمس اي النية من في الاكثر شمس اي في اكثر النهار فانه الكلام
 في اوائل الباب من ولا فرق بين المسافر والمقيم شمس يعني في جواز النية قبل نصف النهار من خلافا للزفر رحمه الله شمس فانه
 يقول المسافر في اول النهار لم يكن مستقيا الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المساك المقيم في البسوط
 لو نوى المسافر وقت دم مصر ولم يكن اكل جاز صومه عن الفرض عندنا خلافا للزفر فان عنده لا يجزئ للمسافر الاية من الليل
 لان المسافر في اول النهار لم يكن مستقيا الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المساك المقيم في البسوط
 النية عند زفر وقال مالك الاية وابن المبارك في رواية كفي نية واحدة في كل رمضان من لانه لا تفصيل فيما ذكره من الليل

والنية قبل عبادة الله تعالى فانه
 بالكثر فمبنة الوجه بخلاف الصلاة
 والحج لانها اركان فيشترط قرانها
 بالعقد على ادائها بخلاف القضاء
 لانه يتوقف على صوم ذلك اليوم
 وهو النفل ويجوز ما بعد الزوال
 لانه لم يوجد اقترانها بالكثر
 من تحت جبهة الفوات ثم قال
 في المختصر ما بينه وبين الزوال
 وفي الجائع الصغير قبل نصف النهار
 وهو الاصح لانه لا بد من وجوب النية
 في اكثر النهار نصفه من وقت طلوع الفجر
 الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال
 فتشترط النية قبلها لانه لا بد من
 ولا فرق بين المسافر والمقيم خلافا
 للزفر لانه لا تفصيل فيما ذكره من الليل

وهذا الضرب من العلوم يتاوى
 بمطالع البنية وبنية النقل وبنية
 واجب شروقال الشافعي في بنية
 النقل عاين في مطلقه قوله
 لانه بنية النقل معروض عن الفرض
 فلا يكون له الفرض ولذا ان الفرض
 متعين فيه فيصايب اصل البنية
 كما هو في الدار يصاب باسم جنسه
 واذن النقل اولها الخوف قد نوى
 اصل الصوم وزيادة جهة وقد عرفت
 في كل ما مر من ذلك في بيان السفر
 والمقيل والصحيح والسقيط عند أبي يونس
 وجهه وكان الرخصة كيلا تلزم
 للمعذور مشقة فاذن تحملها التحق
 بغير المعنى من عند أبي حنيفة في انصاف
 المريض والسافر بنية واجب حقيقة عنه
 لانه شغل الوقت بآلامهم لتحمله
 في الحال وتخير في صوم رمضان
 الى اكمال العدة وعند أبي بنية
 تقسمه رومان

من لبنى المعنى الذي لما جله جملته حق المقيم وهو اقامته السنية في الاكثر مقاما في جميع موجود في حق المسافر والمقيم
 الوقت في حق المسافر والمقيم في هذا سواء ان يتأرق المقيم في حق الرخص بالقطر ولم يرض فيه وفي الولو لم يكن صام المسافر
 بنية قبل الزوال باء لانه كالمقيم اذا اختار جعل الواجب من هذا الضرب من اي ما خلق في زمان معين من الصوم يتاوى
 بطلاق السنية بان يقول نويت الصوم وبنية النقل من اي ويصنع بنية النقل بان يقول نويت ان اصوم تطوعا
 فبنية واجب فرض بان نوى كفارة او غير ما يقين قال الكاكي قوله بنية واجبة آخر سنية في صوم شهر رمضان فاما في الزيادة
 المعين فاما لانه يقع عما نوى من الواجب اذا كانت البنية من الليل ذكر في اصول شمس الايام وغيره فمخ قول المصنف
 هذا الضرب لا يتجس على الاطلاق ثم قال الكاكي قال شيخ العلامة قلت هو الشيخ عبد العزيز يمكن ان يقال هو بوجوب كلام
 ان يتاوى بالجميع فيظهر لكلامه وجه الصحة وقول الشافعي رحمه الله في نية النقل عاين من ان يثبت اي لا يكون سببا
 لا فرضا ولا نظاما وفي بطلانها اي في مطلق النية من اي لا يثبت في صوم قوله ان شافعي في قول يقع عن فرض نية
 وفي قول لا يقع والاصح انه لا يجوز به قال مالك رحمه الله لانه في النقل معروض عن الفرض ش لما ينما من المغارة
 فلا يكون له الفرض من لا غرضه بترك السنية من هذا يظهر وجه قوله الاخر لانه لم يصرف فرضا فيه فجزم ولنا ان الفرض متعين فيه
 ش اقول عليه السلام اذا شغل شعبان فلا صوم الا رمضان من فيصايب اصل النية من اي فيذكر باصل البنية وفي القول
 الاصابة الادراك من كما يتوحد في الاصابة باسم جنسه بان يقال ما حيوان كما يصاب باسم نوعه بان يقول عند عدم
 اذا كان موجودا اليه اذا كان غائبا فلا يصوم من هذا المسح موجود قلت انه موجود من حيث الشرعية وهذا الموجود من حيث
 واعرفنا ولم يطلق الاسم من اذ انزل او اجابا آخر شافعي في نوى واجبا آخره فقد نوى اصل الصوم من هو بنية من وزيادته
 اي مع زيادته بنية من نية واجب فرضه قد ثبت بجملة شافعي في قوله او اجابا آخره في الوقت لا بد منه بجملة من في
 الاصل ش اوليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل من وهو كاف ش اي هنا الاصل كاف لما شرع فيه من الصوم
 المستحق من ولا فرق ش اي في المسئلة المذكور ومن بين المسافر والمقيم والصحيح واستقيم عند أبي يوسف محمد شافعي به قال الشافعي
 وملكك الحمد لان الرخصة كيلا تلزم المعذور مشقة ش اي لان الرخصة انما شرعت كيلا يلحق المعذور مشقة من فاما بجملة
 اي اشقة التي بنية المعذور ش فصار كالصحيح الذي لم يرض ذلك من وعند أبي حنيفة من اثنه اذ صام المريض او المسافر بنية واجب
 اخر يقع عنه ش اي من واجب آخره لانه شغل الوقت بالاجتهاد وهو اسقاط الفرض عنه من التحريم في الحال ش
 لان القضاة لازم في الحال فيواخذ به من وتبينه من صوم رمضان الى اكمال العدة ش في ايام آخر حتى اكمالها قبل
 ادراكه عدة من ايام الحمد ليس عليه ش ومنه ش اي وعن أبي حنيفة رحمه الله في نية التطوع روايتان ش في روايته

ابن سنان يفتي عن الفرض في رواية الحسن بن عمار عن عمار بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصوم من اكل من ثمره في رمضان لان رمضان في حق كسبجان في حق المقيم ومبني في كسبجان
 تقع عماري نفل كان او وجبا فكذا ايامهم وانفرد على احد هاشم ابي على ابي عبد الله عليه السلام انما صوم الوقت الى الايام
 وهو استلزام الفرض عن دونه فانما قصده تصحيح الصواب في الفرض الكسبي قال في الفرض الثاني من قوله
 في اول الباب الواجب ضمان وقدم الضرب الاول وشرع به في بيان الضرب الثاني من وهو ما ثبت في الذمة من المدين
 الذمة في الذمة كونه مستحقا فيها من غير اتصال له بالوقت على ما قبل الفرض على ضرب ما لا يملكه كقضاء شهر رمضان وصوم
 شهر في كفارة اليمين والظهار وكفارة قتل الصيد والحاف والمتعة وكفارة رمضان هم فلا يجوز الا بنية من الدليل لانه غير
 متعين فلا بد من التعيين في الابواب المان صوم القضاء واجب في زمان يوصف تحريم الاكل فلا يجوز ان لم يبين الدليل
 على هذا ايضا المنع الذي يقين لا يجوز الا بنية من الدليل في صورته ان يقول مدة صوم يوم او صوم شهرهم والنقل كله
 شش عيني سوار كان من الصحيح والسيقيم والمساقرم يجوز بنية قبل الزوال خلافا لما لك فانه يتسك باطلاق ما
 رويناه في شش وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا يصيام لمن لم يوا الصيام من الدليل هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
 قوله النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان البع غير نائم في ايامهم شش قوله في ايامهم بقول القول الحديث رواه سالم بن عيسى بن
 عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال بل عندك شئ فقلت لا فقال في
 صائم ثم اتاني يوما فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدرى لنا فيقول اذنية فقلت اصبر صائما فاكل هم ولان المشرع في الصوم
 هم خارج رمضان هو انقل فدية تفلاساك في اول اليوم على صيرورة صوما بالنية على ما ذكرناه شش شاربا في قوله ولان صوم يوم فدية فدية
 في اوله على النية لتأخره المتقدمة بالكتابة كالنفل هم ولو نوى بعد الزوال لا يجوز شش اي ولو نوى الصوم تطرعا بعد الزوال الشمس عن كيد السمار
 لا يجوز لان لا يكون محلا لنية صوم الفرض لا يكون محلا لنية صوم اقل هم وقال الشافعي جاز وبصيرة صائما من حين نوى اذ هو متجز
 عند ذلك ويصير على الشك والعلامة ينشط بعد الزوال لان من شطبه الامساك في اول النار شش وهذا على الصحيح
 من نية صوم في تتميم اذ جوزه بعد الزوال فوصاهم في اول النية في الاصح وقبل من وقت النية وهو اختيار البقال وقد
 ذكرناه هم وعندنا يصير صائم من اول النار لانه عبادة قهر النفس هي انما تحقق باسماك مقدرة قيعبة قرآن النية بالكتابة
 شش اي بالكتابة والنداء وقد مر ان الاكثر لقيام مقام الكل في مواضع كثيرة وفي المرتبة في لو نوى الاطعام بعد شروعه في الصائم
 لم يطره حتى ياكل وكذا لو نوى الرجوع عنه لا يكون رجوعا ولهذا لو نوى الكلام في الصيام لم لا يفسد حتى
 يتكلم وقال الشافعي وما لك واحمد لو نوى الاطعام ففقد الاطعام في الليل لو نوى الاطعام من النية بعد نية
 يكون رجوعا ولو اكل او شرب او جامع او نام لا يكون رجوعا الا عند المروءة من الشافعية وقال الاصطخري

والفرق على احد النما انه ما صوم
 الوقت الى ايامهم والضرب الثاني
 ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان
 وصوم الكفارة فلا يجوز الا بنية
 من الدليل لا بنية متعين ولا بد
 من التعيين من لا بد من النفل
 فلا يجوز بنية قبل الزوال خلافا
 لما لك فانه يتسك باطلاق ما رويناه
 ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
 بعد ما كان يصوم غير صائمه
 ان اذ الصائم وكان المشرع خارج
 رمضان هو النفل فدية تفلاساك
 اليوم على صيرورة صوما بالنية على
 ما ذكرناه لو نوى بعد الزوال لا يجوز صوما
 وقال الشافعي لا يجوز ويصير صائما
 يجوز من حين نوى اذ هو متجز
 لكونه مبيحا على الشك والعلامة
 ينشط بعد الزوال لان من شطبه
 الاطعام في اول النهار وعندنا
 يصير صائم من اول النهار لانه عبادة
 قهر النفس وهي انما تحقق
 باسماك مقدرة قيعبة قرآن النية بالكتابة

قال يبي

الناس في الصوم

الدلال في اليوم

التاسع والعشرين

من شعبان

فان راد صاموا

وان غم عليهم

اكلوا حتى يشبعوا

ثلاثين يوما

فم صاموا القوا

على الله عليه

صوموا الرويته

وافضل الرويته

فان غم عليكم

الهدال فاكلوا

عدو شعبان

ثلاثين يوما

كان افضل

بقدر الظهر

فلا ينقل عنه

الابدل ولا يجوز

ولا يصومون

يوم السبت ولا

رحم الله هذا خرق للاجماع وان نوس ان يصوم هذا انتشارا لدعائهم محببته لان الهية عمل القلب دون اللسان فلا يمل فيه الاستفهام وقال الحسن بن علي بن فضال في رواية لهؤلاء المسئلة وفي القياس لا يصير صياما كالا والعتاق والبسيع وفي الاحتقان يصير صائما لانه لا راد بالابطال بل هو استعانة وطلب التوفيق من الله تعالى قال المرتضى في يوم الخميس في قول الشافعي في وجبه واحمد في رواية هم قال وينبغي للناس ان يتيسر الهلال في شهر رمضان من اليوم التاسع والعشرين من شعبان لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما والاثنا عشر يكون عشية اليوم التاسع والعشرين لان اليوم التاسع من ثلوث النحر والتاسعة يكون من الغروب عند الغروب هم فان راد صاموا وان غم عليكم الهلال اكلوا عدو شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا شهر رمضان يوم تمام الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال مع الضحى اجماع من الامية انه لا يجب بل هو ينعى عنهم هم اقول عليه الصلاة والسلام صوموا الرويته وافطروا الرويته فان غم شافعي الغني البسيع في تشديد الميم في ان ستر غطى عليكم الهلال هم فاكلوا شعبان ثلاثين يوما في هذا الحديث احسنه النجاشي وسلم عن ابي هريرة واللفظ للنجاشي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتموا الهلال فاصوموا واذا رايتموه فافطروا وان غم عليكم فاكلوا عدو شعبان ثلاثين ومنه لفظ لهما ف. والثلاثين ومنه لفظ فاكلوا والعدو ومنه لفظ فاصوموا ثلاثين يوما والمصنف اخرج لهذا الحديث عن ابن عمر ان اليوم الثلاثين من شعبان يوم شك اذا غم هلال رمضان فانه لا يجوز صومه الا تطوماهم والان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بدليل ولم يوجد في شافعي قال الكاكي قوله فان غم عليكم الهلال من تمتعه حديث وروى ان قال فان حال فيه ومن منتظره سحابة فطره فعدو ثلاثين يوما قلت هذا الحديث احسنه ابو داود والترمذي عن سماك عن حكيم بن عمار عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا قال صوموا قبل رمضان صوموا الرويته وافطروا الرويته فان حال عليكم فية سحاب فاكلوا عدو ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ولا وقال الترمذي حديث من صحيح ورواه ابن حنبل وسليم وابن جابر بنه صحيحا ورواه ابو داود والطبراني حديثا ابو عوانة عن سماك عن حكيم بن عمار صوموا الرويته وافطروا الرويته فان حال بينكم وبينه عمامة او صابة فاكلوا شهر شعبان ثلاثين ولا تستقبلوا رمضان يوم من شعبان ولا يمتد قول النجاشي بالاجماع ومن رجح الى قولهم فعدو خالف الشرع وقد قال عليه الصلاة والسلام من اتى كاهنا او نجما صدقة فيما قال ففكفر ما نزل على محمد ولا يصومون يوم الشك الا تطوما ثم قال الشافعي في يوم الشك هو الاخير من شعبان الذي يمتد من اول رمضان او آخر شعبان وفي المبسوط الشك

الشك انما يقع من جهتين اما بان علم ليل شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلاثون منه او الحادي والثلاثون او علم ليل
 رمضان فوقع الشك في يوم الثلاثين من شعبان ام من رمضان وفي الفوائد الظهيرة يوم الشك هو اليوم الذي تيمم به الثلاثون
 في المستقبل فلم يزل الليل ليله لاستقرار السماء بالنعام وفي المجتبى اذ لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء تنجلي فوقع الشك اما لو
 كانت السماء مضيئة فلم يزل الحال فليس يوم الشك ولا يجوز الصوم ابتداء الا فخره ولا فخره وقال احمد يوم الشك بان تباعد الناس
 في طلب الهلال او شهيد بروية من يروى الحاكم شهادته ونقل هذا القول عن جماعة من الصحابة والتابعين وفي تيمم الشك
 صورة الشك ان الشهيد بروية الهلال من لا يقبل شهادته كالعبدة والمرأة والصبي واهل الذمة او يقع في لسان القوم
 ان الهلال قد رعى هم لقوله عليه الصلوة والسلام شمس ابي يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم لا يصام اليوم الذي يشك فيه
 انه من رمضان الا تطوعا شمس هذا غريب جدا او الشرح كلهم تقوله على انه حديث ولم يبين احد منهم ما حاله هم وبه المسئلة
 على وجوه شمس اى مسئلة الصوم يوم الشك على وجوه وهي ستة على ما ذكره هم احد شمس اى احد الوجوه الخمسة هم ان
 ينوي صوم رمضان وهو مكره لما روي شمس وهو قوله عليه السلام وهو لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان
 الا تطوعا هم ولا تشبهه بابل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم شمس وذلك لاجل مجي صومهم في ايام اخره وزادوا فيه
 فاذا نوى في صوم يوم الشك انه من رمضان يكره وفيه خلاف ابو هريرة وعمر ومعاوية وعائشة واسما رضي الله عنهم
 فان عندهم يجب صوم هذا اليوم مطلقا ذكره ابن المنذر في الاشارة وقال احمد وطائفة قليلة يجب صومه في الشهر
 يوم يفخروا قال قوم ان الناس تبع للامام ان امام صاموا وان افطر فطروا وهو قول الحسن وابن سيرين وسواد العجمي
 والشعبي في رواية واحمد رحمه الله في رواية وذكر الطحاوي معنى ان يصح يوم الشك فطر متلو ما غير اكل ولا عازم على
 الصوم حتى اذا تبين انه من رمضان قبل الزوال نوى والافطر وكذلك ذكره النووي رحمه الله في خزانة الامثل
 وعليه الفتوى هم ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان يخبر به شمس اى ان ظهر يوم الشك الذي صام فيه انه من رمضان يخبر به
 عن رمضان وبه قال النووي والاوزاعي هم لانه شهد الشهر شمس اى شهر رمضان هم وصامه وان ظهر انه من شعبان فكان
 شمس اى صومه تطوعا وان افطر شمس اى في ذلك اليوم هم لم يقضه لانه في معنى المنظون شمس ولم يقل لانه منظون الا
 حقيقة المنظون ان ثبت به الظن بعد وجوبه بيقين والحال انه قد اداه فشرع فيه على ان لم يودعه ثم علم انه اداه
 واما ههنا فلم يثبت وجوبه بيقين فلم يكن منظونا حقيقة هم والثاني شمس من الوجوه الخمسة هم ان ينوي شمس يعني في
 يوم الشك هم عن واجب آخر وهو مكره ايضا لما روي شمس يعني من قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من
 رمضان الا تطوعا هم الا ان يداون الاول في الكراهية شمس اى الا ان يداون الوجه دون الاول في الكراهية

لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يصام اليوم
 الذي يشك فيه
 انه من رمضان
 الا تطوعا وهذه
 المسئلة على وجوه
 احدها ان ينوي
 صوم رمضان
 وهو مكره لما روي
 لانه تشبه باهل
 الكتاب لانهم
 زادوا في مدة صومهم
 ثم ان ظهر ان اليوم
 من رمضان يخبر به
 لانه شهد الشهر
 وصامه وان فطر
 انه من شعبان
 ان كان تطوعا وان
 افطر لم يقضه في معنى
 المنظون والثاني ينوي
 عن واجبه وهو مكره
 ايضا لانه ان يداون
 دون الاول في الكراهية

فإن ظهر أنه من رمضان
فزيد لوجود أصل النية
فظهر أنه من شعبان فقد
قبل يكون تطوعا لأنه
منه عند فلا يتأدى به
الواجب قبل يزيه عن
الذي فواه وهو الأصح
المنه منه هو نفس ما
يصوم رمضان لا يقوم
بكل صوم بخلاف يوم
العبد لأن المنه عنه وهو
ترفعه جابته بل لازم كل
صوم والكراهة هنا بسكو
الغنى والثالث أن ينوى
التطوع وهو غير مكره لما
ينادى وهو حجة على الشافعي
في قوله يكره على سبيل الابتداء
والمراد بقوله صلى الله عليه
وسلم لا تقدر موا رمضان
يصوم يوم ولا يصوم يومين
الحديث فكيف تقدم بصوم
رمضان لأنه يؤديه قبل
اوله

لأن الأول يستلزم التشبه بالكتاب دون هذا ثم أنظر أنه من رمضان بخبره لوجود أصل النية
وإن ظهر أنه من شعبان فقد قيل يكون تطوعا من رمضان بخبره لوجود أصل النية
الواجب الكامل فلا يتأدى بالانقص فيقع تطوعا من رمضان بخبره لوجود أصل النية
هذا القول هو الأصح وكان المقصود أن يقول وهو الصحيح كما قال في المحيط وهو الصحيح
رمضان من لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقدر موا رمضان يصوم يوم ولا يصوم يومين رواه الأئمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم هم يصوم رمضان لا يقوم بكل صوم من شهر بقوله المنه عنه وقوله
وهو التقدم على رمضان يصوم رمضان عليه معتد وقوله لا يقوم بكل صوم بل يوجد يصوم رمضان
هذا المراد من القيام الوجود تقديره ما ذكرناه في الجامع البراءة في غير الصوم ليس مني عنه لأن الوقت وقت الصوم
والإنسان لا ينهي عن الصوم في وقت فأنه لا يصوم رمضان أو الزيادة على ما شرع وهذا لا يوجد
بكل صوم وإنما يوجد يصوم رمضان وكان ينبغي أن لا يكره واجب آخر لانا اثنتان النوع الكراهية لأنه مثل رمضان
في الفرعية أو لعموم قوله عليه الصلوة والسلام لا يصوم اليوم الحديث فلا يؤثر في نفس الصوم بالنقصان فصالح الاستقاط
ما وجب عليه كالصلوة في الأرض المصنوعة فانه لا يؤثر كراهته في استقاط القضاء من بخلاف يوم العيد من أي بخلاف
صوم يوم العيد فان الصوم فيه مكره بما يصوم كان وهو معنى قوله من لأن المنه عنه وهو ترك الاجابة من إلى دونه
تعالى من بلان كل صوم من أي حصل لكل صوم من صوم التطوع أو القضاء أو الكفارة من والكراهية هنا الصورة
من هذا جواب عما يقال فعلى هذا كان الواجب أن يكون صوم واجب آخر مكره فاجاب بقوله والكراهية هنا الصورة
وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا يصوم اليوم الذي يشك فيه الحديث من والثالث من أي الوجه الثالث من الوجوه
الخمس من أن ينوى التطوع من أي يصوم في يوم الشك من وهو غير مكره لما روينا من وهو قوله عليه الصلوة والسلام
لا تطوعا وبه قال مالك من وهو حجة على الشافعي رضي الله عنه في قوله يكره على سبيل الاعتبار من يعني بأن لا يكون له عاقبة
صوم يوم الخميس مثلا ما إذا اتفق يوم الخميس كونه يوم الشك فيكره صومه خيفة ما إذا وافق عادة فلا يكره
واستدل على ذلك بقوله عليه الصلوة والسلام لا تقدر موا رمضان يصوم يوم ولا يصوم يومين إلا أن يكون صوم يوم
رجل فليصم ذلك اليوم وهذا النص على الجواز واجب المصنف عن هذا بقوله من والمراد بقوله عليه الصلوة والسلام لا تقدر موا رمضان
يصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث من يعني أتم الحديث وتماه ما ذكرناه لأن وقوله والمراد بمبتداء وقوله التقدم
يصوم رمضان خبره من نهي التقدم يصوم رمضان لأنه يؤديه قبل أو أنه من أي قبل وقته لأن فيه تقديم الحكم

على السبب وهو باطل والدليل على ذلك ان ما قبل الشهر وقت الطلوع للصوم الشهر فلا يتصور التقدم بالطلوع فان
قلت صوم رمضان هو ما يقع فيه فكيف يتصور التقدم فيه اجيب بان معناه ان ينوي الغرض قبل الشهر وهذا كما يقال مثلاً
قدم صلوة الظهر على وقتها فان معناه انما قبل دخول وقتها وقال حنيفة احدى الهديات بعد ذكر الحديث المذكور
وآخر الحديث به تاويل صاحب الكتاب يعني الهداية فانه السند للشافعي ثم ان وافق صوما كان يصومه شمس على
سبيل العادة بان كان اعتاد يوم الخميس مثلاً وافق يوم السبت يوم الخميس من الصوم افضل والاجماع وكذا اذا
صام ثلثة ايام من آخر شهر شعبان اى شهر شعبان فاضاعداً شمس اى اكثر من ثلثة ايام وانتصابه على الحال وقال الشافعي
رضي الله تعالى عنه بكره الطلوع اذا انتصف شعبان لحديث ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا انتصف شعبان فلا تقوموا رواه ابو داود والترمذي والنسائي قلنا ليعارضه حديث عمر بن الخطاب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يعمل بل صمت من شهر شعبان شاك قال لا قال فاذا افطرت فقم رواه البخاري
ومسلم وابو داود والنسائي قال النذري الصحيح ان سرار الشهر اخره سمي بذلك لاستئثار القمريه وقال احمد بن حنبل
حديث ابى هريرة الذي ذكره الشافعي ليس بحفظاً قال وسالنا عبد الرحمن بن محمد بن فليح بن ثنابه قال وكان يوفاه
واكرهه من حديث العلاؤ في رواية حرب عن احمد بن حنبل متكرراً وقال الحافظ ابو جعفر بن علي وجه الاشتقاق على
صوام رمضان لا اكثر اية في صومه حتى لو علمت انما يحصل له ضعف في صومه منعاه قلت وكيف وقد رخصه حاشي
عديدي محتاج اليه منها ما رواه البخاري عن ابى هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله
وسنة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه الا قليلاً رواه مسلم ومنها ما رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من السنة شهر الا الاشعبان ورمضان ومنها ما رواه الشافعي
رحمه الله عن اسامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو شهر تغفل الناس عن صيامه فدل على ان الصوم فيه افضل
من الصوم في غيره وان افرد شمس يعني لم يوافق صوما صومه ثم فقد قيل الفطر افضل شمس وهو قول محمد بن مسلمة
ثم احترازاً عن ظاهر النعمي شمس وهو قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه الحديث ثم وقيل الصوم افضل شمس وهو قوله
نصير بن يحيى ثم اتمد الباعثه وعلى رضي الله عنهما فانها كان يصومانه شمس قال تاج الشريعة رحمه الله كان يصومان
يوم الشك من شعبان وكانا يصومان لان الصوم يوم من شعبان احب النيام من ان تفطر لوما من رمضان وكذا
ذكره الاكل وغيره وقال حنيفة الا حاديث هذا غريب يعني لم يثبت على هذا الوجه وفي التحقيق لابن الجوزي رضي الله
عنه ذهب على وحاشه رضي الله عنهما انه يجب صوم يوم الثلثين من شعبان اذا حال دونه عيم ونحوه قال

شمان وافق
صوماً كان
يصومه فاصو
افضل كالاجماع
وكذا اذا صام
ثلثة ايام من
آخر الشهر
فصاعداً او
افرد فقد
قبيل الفطر
افضل احترازاً
عن ظاهر النعمي
وقيل المقصود
افضل اقل
بعلی رضوانه
وانها كانا يصومان

وهو اصح الروايتين عن احمد رضي الله عنه قال وعلى بن زيد الرواية لا يسمى يوم شك بل هو من رمضان كما قال السري
وقد صح عن اكثر الصحابة رضي الله عنهم واكثر التابعين ومن بعدهم كراهة صوم يوم الشك انه من رمضان منهم عمر رضي
وعلى وابن مسعود وخديجة وابن عباس والزهري والنسائي رضي الله عنهم والبودايل وابن المسيب واكرمة
والنخعي والاوزاعي والثوري والائمة الاربعه والوعبيد والبودايل على الجواز عن جماعة
من الصحابة وعن ابي حريم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه يقول لان اتجل في صوم رمضان الى من
ان اتاخر لاني اذ التجلبت لم يغتبتني واذا تاخرت فانتني ومثله عن عمرو بن العاص رضي الله عنه وعن معاوية
لان اصوم يوما من شعبان احسب لي من ان افطر يوما من رمضان ويروى مثله عن عائشة رضي الله عنها
واسما بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهم والمتن ان يصوم المفقئ بنفسه شئ يعني خاصة دون ان يامر غيره
بالصوم وفي جامع الكندي والمتن ان يفقئ الخواص بالصوم والعوام بالتكوم والفرق بين الخاصة والعامة
هو كل من يعلم نية يوم الشك هو من الخواص والا فممن العوام هم اخذوا بالاحتياط شئ اى لاجل الاحتياط
عن وقوع الفطر في رمضان هم ويفقئ العامة بالتكوم شئ اى بالانكسارهم الى وقت الزوال شئ اى الى
وقت زوال الشمس من كبد السماء اى لم يفقئوا بالفطرهم ثم بالافطار نفيا للتمتة شئ قال السفياني في
رحمة الله ثم الكاكي اى تمتة الروافض وفي الفوائد الظهريه لا خلاف بين اهل السنة انه لا يصام يوم الشك بنية
رمضان وقال الروافض يجب صومه وقال الكاكي او نفيا لثبوت الزيادة في رمضان لانه لو افقئ للعوام
ربما يقع في صلواتهم يوم جواز الزيادة على رمضان لانهم لا يميزون بين رمضان وغيره وذكر الامام مالك
انه لو افقئ العوام باوار النفل فيه علمه يقع عندهم انه خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الشك او يقع عندهم لما جاز النفل يجوز الفرض اولى لانه اهم ولا ينبغي
لهم ان يصوموا بذلك نفيا للامتناع وذكره في شرح الاسلام رحمه الله في هذا الحكاية ابو يوسف رحمه الله وسببه
ماروى اسد بن عمرو انه قال اتميت باب الرشيد فاقبل ابو يوسف رحمه الله القاضي وعليه امامته سودا جوف
اسود وهو راكب فرس اسود عليها سحج اسود ولبد اسود وعليه شئ من البياض الالجبنة البيضاء وهو يوم الشك
فافقئ الناس بالفطر فقلت له او مفطرت فقال اذن الى قال لي اذن صامهم وانما يعني بالفطر بعد التلوم
زمانا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اصبح اليوم الشك فنظرت في سلبهم حتى انتهى وفي بعض نسخ الحديث
نفيا للتمتة يعني تمتة العصيان الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم

والمتن ان يصوم
المفقئ بنفسه
اخذاً للاحتياط
ونيفقئ العامة
بالتكوم الى وقت
الزوال شئ
بالافطار نفيا
للمتمة

المتن

انتجى ولا ورى نه من السن الذي الف المصنف او كان حاشية فاسلمتها لبعض النسخ بالسن ولكن في كلام خرج
 الاحاديث ما يدل على انه من السن حيث ذكر هذا الحديث من جملة الاحاديث التي ذكر بانها الباب ثم قال هذا
 غريب والمعروف بهذا من قول عمار بن ياسر رضي الله عنه اخرجه اصحاب السنن الاربع في كتبهم عن ابي
 خالد الاحم عن عمرو بن مس اللالى عن ابى اسحاق عن حيلة بن زفر قال كنا عند عمار في اليوم الذي شكى
 فاقى اشباة ضليلة فتحنى بعض القوم فقال عمار رضي الله عنه من صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه
 وسلم ثم والمربع شى اى الوجه الرابع هم ان يضح شى اى ان يرد من التضييع بالقضاء المحجة والعين الهمة
 يقال يضح في الامر اذا وهن وقصر واصله من الضحى وهو الضعف كما ذكره المطرزي رحمه الله وابن مابر
 وفي المغرب الضحى في الامر الترو وفيه هم في اصل النية بان يؤمن ان يصوم هذا النكان من رمضان
 ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون صائما لانه لم يقطع غريمه شى اى لم يخرج من بيته هم وصار شى اى صار
 حكمه بياهم كما ان النوى انه ان بعد غدا شى اى في عدم غدا ليعطروا ان لم يجد يصوم شى وكذا ان قال ان وجدت سمورا
 صمت والا لا اصوم فانه لا يكون نادياهم والخامس شى اى الوجه الخامس هم ان يضح في وصف النية بان
 يؤمن ان كان غدا يصوم عنه وان كان من شعبان فمعن واجب آخر وهذا كرهه لثروه بين امرين
 كره بين شى وبها صوم رمضان وصوم واجب آخر ثم ان ظهر انه من رمضان اجراه شى اى عن رمضان هم
 لعدم الترو وفي اصل النية شى لان الترو كان في وصفها ومن المشايخ من قال اذا ظهر انه من رمضان لا يكون
 صائما عن رمضان روى ذلك عن محمد رحمه الله وان ظهر انه من شعبان لا يخرج عنه واجب آخر لان النية لم
 شى اى جهة واجب آخر لم تثبت له وفيها واصل النية لا كيفية شى لعدم التبيين وروى ولا بد منهم لكنه شى
 اى لكن صومه يكون تطوعا شى موصوفا بكونه غير مضمون بالقضاء شى لانه اذا افسده لم يلزمه القضاء ثم شرع
 فيه شى اى في هذا الصوم حال كونه مستقطا شى احد الوجهين هم لا ياتر شى اى لا يشترط حال كونه قلنا
 لانه لو سعى عن رمضان او عن واجب آخر على ظن انه يسقط عن ذمته هم والسادس شى اى الوجه السادس
 هم ان نوى رمضان النكان غدا منه وعن التطوع شى اى ونوى عن التطوع هم النكان من شعبان كره لانه لا يفرق
 من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجراه عنه شى اى عن رمضان هم لما شى اى من قوله عدم الترو وفي
 اصل النية هم وان ظهر انه من شعبان جازع قلنا لانه شى اى لان النقل هم تياوى باصل النية شى لان اصل النية كما
 للجوازهم ولو افسده يجب ان لا يقتضيه لدخول الاستقاط في غريمه من وجه شى لان القضاء انما يجب اذا جرم نفسه

والرابع ان يضح في اصل
 النية بان ينوى ان يصوم
 غدا ان كان رمضان ولا يصوم
 ان كان من شعبان وفيه
 الوجه كصبيهما كما لا يعلم
 عنقه فصا كما اذا لقى انه ان
 وجد غدا غدا يطلو ان يصوم
 والخامس ان يضح في وصف النية
 بان يتوكل ان كان غدا من رمضان
 يصوم عنه وان كان من شعبان
 فعن واجبه هذا كرهه لثروه
 بين امرين كره بين ثم ان ظهر انه
 من رمضان اجراه عنه شى اى عن رمضان
 وان ظهر انه من شعبان لا يخرج عنه
 واجب آخر لان النية لم
 تثبت له وفيها واصل النية لا كيفية
 شى لعدم التبيين وروى ولا بد منهم
 لكنه شى اى لكن صومه يكون تطوعا
 شى موصوفا بكونه غير مضمون بالقضاء
 شى لانه اذا افسده لم يلزمه القضاء
 ثم شرع فيه شى اى في هذا الصوم حال
 كونه مستقطا شى احد الوجهين هم لا
 ياتر شى اى لا يشترط حال كونه قلنا
 لانه لو سعى عن رمضان او عن واجب
 آخر على ظن انه يسقط عن ذمته هم
 والسادس شى اى الوجه السادس هم ان
 نوى رمضان النكان غدا منه وعن التطوع
 شى اى ونوى عن التطوع هم النكان من
 شعبان كره لانه لا يفرق من وجه ثم
 ان ظهر انه من رمضان اجراه عنه شى
 اى عن رمضان هم لما شى اى من قوله
 عدم الترو وفي اصل النية هم وان ظهر
 انه من شعبان جازع قلنا لانه شى اى
 لان النقل هم تياوى باصل النية شى لان
 اصل النية كما للجوازهم ولو افسده
 يجب ان لا يقتضيه لدخول الاستقاط في
 غريمه من وجه شى لان القضاء انما
 يجب اذا جرم نفسه

ومن رأى هلال رمضان
وحد صام وإن لم يقبل
الإمام بشهادته لقوله
صلى الله عليه وسلم
لرويته وأفطر والرواية
وقدر أى ظاهر أو أن
فعليه القضاء دون الكفارة
وقال الشافعى عليه الكفارة
أن أفطر بالوقوع لا بفطر
رمضان حقيقة ليقينه
وحكمه ولو وجب الصوم عليه
ولنا أن القاضي قد شهد
بدليل شرعى وهو قوة
الغلط فأورث شبهة
وهذه الكفارة تدرى
بالشبهات ولو أفطر
قبل أن يؤاها بشهادته
اختلف المشايخ فيه
ولو اكمل هذا
الرجل فلتين يوماً
لو فطر

وهنا لم يجزم به وذكر المصنف رحمه الله هنا ست وجوه وتبقى وجوه أخرى وهو أن ينوى الفطر فيه لم يبين قبل الزوال أنه
من رمضان فنوى الصوم فانه يجزى به وفي شرح المذهب للنوى رحمه الله إذا قال أصوم هذا من رمضان إذا كان
منه والافاناً فطر أو متطوع لم يجزى عن رمضان إذا بان أنه منه وقال المزني يجزى عن رمضان هم ومن رأى هلال رمضان
وحده شىء أى حال كونه وحده هم صام وإن لم يقبل الإمام شهادته لقوله عليه الصلوة والسلام صوموا الروية شىء
قطعة من حديث أخرجه البخارى رحمه الله ومسلم عن أبي هريرة وقدمهم وقد رأى ظاهر الشىء لأنه يفيد العلم في حقه
وقال الحسن البصرى وابن سيرين وعطاء بن عثمان والشافعى وإسحاق ابن راهوية والشافعى والشافعى والشافعى
بل الإمام يقبل شهادته أم لا قال في التحفة يجب على الإمام رد شهادته لتمامه الفسق إن كان بالسماطة والتفتيش
إن لم يكن بها علة وكان عدلاً وفي البدائع إذا رأى الهلال وحده ورد الإمام شهادته قال المحققون من شيوخنا
لا رواية في وجوب الصوم عليه وإنما الرواية أنه يصوم وهو محمول على الذنب احتياطاً في التحفة يجب عليه وفي
المبسوط عليه صومه وعن أبي حنيفة رضى الله تعالى عن الإمام شهادته لأنه أجمع في شهادته ما يوجب القبول وهو العدالة
والإسلام وما يوجب الروى ومنها لغة الظاهر في ترجيح ما يوجب القبول احتياطاً لأنه إذا صام يوماً من شعبان كان خيراً
من أن يفطر من رمضان وفي المبسوط أنما ورد الإمام شهادته إذا كانت السماطة صحيحة وهو من أهل المصر وأما إذا كانت
مغيبة أو جاز من خارج المصر من مكان مرتفع يقبل شهادته هم وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة شىء سواء
كان أفطاره بالاكل والشرب واجتماعهم وقال الشافعى رضى الله تعالى عن الكفارة أن أفطر بالوقوع شىء
اجتماعهم وبه قال مالك وأحمد رضى عنهما هم لأنه في أفطر في رمضان حقيقة ليقينه شىء أى بر رمضان ولا يلزم لليقين
اقوى من الروية وشك غيره لا يعتبه هم وكلما شىء أى فافطر الفياض حيث حكم وذلك هم لوجوب الصوم عليه شىء
لأن وجوب الصوم عليه بني على ربه فكذلك وجوب الكفارة لأنه عبادة هم ولنا أن القاضي رد شهادته بدليل شرعى
وهو تهمة الغلط شىء فأنما مطلق التقدير وما نشره عالمنا في شهادته الفاسق هم هنا ركنه لأنه لما ينادى غير في النظر
ظاهراً أو النظر وحده البصر ووجه المرقى وبعد المسافة فظاهر عدم اختصاصه للروية من بين سائر الناس فيكون
عاطاهم فأورثت شبهة وهذه الكفارة تدرى بالشبهات شىء واحترز لقوله وبه الكفارة يعني كفارة الفطر
عن كفارة اليمين وكفاة الظهار وإنما يدرى بالشبهات بدليل عدم وجوبها على المعذور والمخطئ كذا في المبسوط
هم ولو أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته اختلف المشايخ فيه شىء أى في وجوب الكفارة والصحيح أنه لا تجب الكفارة
كذا في فتاوى قاضينا رحمه الله ولو اكمل ثم الرجل شىء وهو الذى رد الإمام شهادته هم فلتين يوماً لم يفطر

مع الامام لان الوجوب عليه الاحتياط في امي لان وجوب الصوم عليه بعد روى الامام شهادة كان لا يعمل الاحتياط لكونه قدرا
 هم والاحتياط بعد ذلك في امي بعد وجوب الصوم عليهم في تأخير الانظار في اذا حصل الخط وقع له كما روى في
 حديث غيره انه امر الذي قال رايت الهلال ان يمسح حاجبه بالمار ثم قال ابن بلال فقال فمقدته فقال شعرت فمقتا
 من حاجبك فمستعها بالام ولو افطر لا كفارة عليه اعتبارا للتحقيق التي عنده في صوم ثلثين يوما بالبرية وتكون
 قال البيهقي وملك واحمد رضي الله عنهما وقال الشافعي رضي الله عنه ليقطر سركا روى عن مالك هم واذا كان
 بالسما على قبل الامام شهادة الواحد العدل في رواية الهلال رجل كان او امرأة حر كان او عبدا لانه امر في
 شئ يعني اذا خبر عن امر في وهو وجوب اداء الصوم على الناس فيقبل خبره اذا لم يكن له ريبا فيهم
 من موضع الخبر فانفتحت رواية دون غيره بخلاف ما اذا كانت السمار مصححة لان الظاهر يكذبهم فاشبه
 رواية الاخبار في امي رواية الاحاديث وقول الواحد العدل في الديانات هم ولهذا في امي وكونه خبر من
 عن امر فيهم لا يختص بلفظ الشهادة في الشئ لانها ملزمة لغيره بخلاف الاخبار هم لانها ملزمة بحالهم في الشئ
 العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبول اذا لم يقبل مردود لان حكمه التوقف قال الله تعالى
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولا يميز منه الردم وتاويل قول الطحاوي عدلا او غير عدل في شئ اذا كان جواب
 عن امير او على قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل فاجاب بقوله وقال الطحاوي عدلا او غير عدل هم ان يكون
 مستورا في غير معروف العدالة في الباطن وفي المجتبى فان بعض الشائع قال الطحاوي رحمه الله عدلا او غير
 عدل لا يصح وفي المحيط والذخيرة في غير الرواية والمستور لا يقبل في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابنه في
 انه لا يقبل وهو الصحيح وفي التمهيد كلف العدالة الظاهرة وفي الذخيرة وان كان فاسقا قبل من العدالة الصوم من
 باب الديانات لامن باب العلامات وفي جوامع الفقه قال الطحاوي رحمه الله معناه العدل بحكم الاسلام وقيل
 معناه العدل بحكم الاسلام وقيل لو كان معناه ذلك لم يحتاج الى اشتراطها والعلة غيم او غبار في ما شرط
 في قبول خبر الواحد العدل ان يكون في السماع ففسرنا بقوله والعلة غيم او غبار في المطلق هم او نحوه في نحو
 الدخان والصاب وفي الذخيرة عن ابى جعفر الفقيه قبول خبر الواحد في رمضان سواء كان بالسما علة او لا
 وعن الحسن انه قال يحتاج الى شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان في السمار علة او لا وذكر في القدر
 انه تقبل شهادة الواحد للصوم والسماحة صحيحة عن ابى جعفر ثم خلافا لهما وفي الذخيرة بين كيفية التفسير في كبر
 محمد بن الفضل قال اذا كانت السمار مصححة انما تقبل شهادة الواحد اذا فسروا وقال رايت الهلال فاجاب البلدة

مع الامام لان الوجوب
 عليه الاحتياط والاحتياط
 بعد ذلك في تأخير الانظار
 ولو افطر لا كفارة عليه اعتبارا
 للتحقيق التي عنده واذا كان
 بالسما علة قبل الامام
 شهادة الواحد العدل في
 رواية الهلال رجل كان او امرأة
 حر كان او عبدا لانه امر في
 فاشبه رواية الاخبار
 ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة
 وتشرط العدالة لان
 قول الفاسق في الديانات
 غير مقبول وتاويل قول
 الطحاوي لا عدلا كان
 او غير عدل ان يكون
 مستورا والعلة غيم
 او غبار او نحوه

في اطلالوت
جواب الكتاب
سيدخل المحمد
في القذف بعد
ماتاب وهو الظاهر
الرواية لا نذكره
وعن أبي حنيفة انها
لا تقبل لانها شهادة
من وجهه وكان
الشافعي رافيا لحد
قوله يشترطه
المثنى والحجة عليه
ما ذكرنا وقد
علم ان النسبي
صلى الله عليه
قبل شهادة الواحد
في رواية هارون

في المحرار او يقول رايته في البلدة بين غل السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يجلي اما بدون التفسير فلا يقبل
لكن التهمة وفي المحيط ويكتفي ان يفسر حجة الروية وان احتمل رويته ليقبل والا فلام وفي اطلاق جواب الكتاب
ش اى القدرى وهو قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل ثم يدخل المحمد في القذف بعد ماتاب ش
لان الصحابة رزقوا قبل شهادة ابى بكر بعد ما حذى القذف كذا في المبسوط وهو ظاهر الرواية لانه خبر ديني ش
امى عن امر ديني هم وعن احنيفة انها لا تقبل لانها شهادة من وجهه ش من حيث انه يجب العمل به بعد التقضا
ومن حيث انه يخص مجلس القاضي او من حيث انه ليقط العدالة فلا يقبل قوله وان تاب كسابر المحقوق هم و
كان الشافعي في احد قوايه اشترط المثنى ش امى شهادة الاثنين وبه قال مالك والاوزاعي واحمد في رواية
واصح قول الشافعي وقول احمد من قولنا وفي السروجي المذهب عند الشافعية ثبوت العدل واحد ولا فرق
بين الفهم وعدمه عند عدم الميثاق قول العبد والمرأة في الاصح ويقبل قول المستور في الاصح بشرط عطا وعمر بن
عبد العزيز المثنى هم والحجة عليه ش امى على الشافعي هم ما ذكرناه ش وهو قوله لانه امر ديني هم وقد صرح ان النبي
صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في روية بلال رمضان ش هذا الحديث اخرجه اصحاب السنن الاربعة
عن زاهد بن قدامه عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهم قال جاز اعز ابى الى النبي صلى الله عليه وسلم
نقال انى رايت الهلال قال ان اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال
يا بلال اذن في الناس فليصوموا رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما او الحاكم في المستدرک وقال
على شرط مسلم انه اجمع اسماك والنجاشي اتبع لعكرمة ونفط ابن خزيمة وابن حبان وابن ماجه قال يروى
انى رايت الهلال ليلة الهلال يعني بلال رمضان وقال الترمذي حديث ابن عباس فيه اختلاف روى
سفيان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وقال شيخنا زين الدين
رحمه الله قول الترمذي ان سفيان وغيره روه عن سماك عن عكرمة مرسلًا فيه نظر من حيث انه اختلاف فيه على
الثوري فرواه الفضل بن موسى الشيباني والبوهاصم عن الثوري فذكره في ابن عباس وكذلك قوله واكثر
اصحاب مالك يرويه عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه نظر فيه نظر من حيث انه رواه عن سماك موصولا
زائدة والوليد بن ابى ثور وجابر بن ابراهيم الجلبى ومحمد بن سلمة فحديث زائدة في السنن الاربعة ويصح ابن حبان
والمستدرک حديث الوليد عند ابى داود والترمذي وحديث حازم عند ابى على الطوسي في المحكيات والدارقطني في سننه
وحديث حماد بن سلمة عند ابن عبد البر في الاستذكار وفي هذا الباب حديث عن ابن عمر اخرجه ابو داود وقال يروى الناس

عجله فما اذا كان
بالسما علة لانه قد ينشق الغيم
قد ينشق الغيم
موضع القمر ينفتح
لبعض من الناس للظن
قيل في حد الكثير اهل
الحلة وعن ابي يوسف
حنسون رجلا
اعتباراً بالقسامة
ولا فرق بين اهل
المصر ومن ورد من
خارج المصر وذكر
الطحاوي انه تقبل الشهادة
الواحد اذا جاء من خارج
لمصر لقلة الموانع اليه
الاشارة في كتاب
لواستحسان وكذا
ذا كان على مكن تقم
في المصر ومن راي
لال فطر وحده لم يقبل احتياطاً
وفي الصوم الاحتياط
في الاحتياط

جما كثير يحتاج الى تقدير وهو ان يقال حتى يكون القوم من الرايين جمعا كثيرة او لغير ذلك هم بخلاف ما اذا كانت
بالسما علة لانه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيفتح للبعض من الناس النظر في وفي المنافع قصد به اى صاحب
العداية السج باعتبار ما بول اليه والالا يسمى قمر الا بعد ليثين وفي الصحاح يسمى بلا لالا الى الثلاث هم ثم قيل في حد كثير
اهل الحلة شش اشار بهذا الى حد الكثير قاله حتى يراه جميع كثيرة فقال حد الكثير اهل الحلة ولا يكون اهل الحلة غالبا الا
جمع كثيرهم وعن ابي يوسف رحمه الله خمسون رجلا شش اى حد الجمع الكثير خمسون رجلا هم اعتبارا بالقسامة شش
اى هو اعتبارا بالقسامة ويروى اعتبارا بالقسامة بالنصب وهو الظاهر وقيل بانه ذكره في خزانة الاكمل وعن
ابي حفص الكبير انه يعقب الوفا وقيل اربعة آلاف بخارجي قيل وقيل خمسة مائة في قيل روى ذلك عن خلف وكذا
في هلال شوال فدى الحجة كبره شان ذكره في الخزانة المصنوعين وقيل يفوض ذلك الى راي الامام او القاضي فان استقر
ذلك في قلبه قبل والا فلا وقيل نذا قول محمد قلت ما شبه هذا بقول ابي حنيفة في تفويضه الى راي المسلمين به وما بعد
قول من اشترط اربعة آلاف والوفاء من الصواب وعن محمد رحمه الله جواز الخبر من كل جانب يحصل العلم به و
بكذا روى وعن ابي يوسف جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي الخلاصة مقدار القلة والكثرة مفوض الى
راي الامام وفي البديع قيل ينبغي ان يكون من كل مسجد واحد واثنا عشر وقيل من كل جماعة رجل او رجلان هم ولا
فرق شش اى في عدم القبول هم بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر شش اذ لم يكن بالسما علة هم وذكر الطحاوي
رحمة الله انه تقبل الشهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلة الموانع شش وهي الخبر والدخان ونحوهما لان المطالع
تختلف فيه بصفاء الهواء خارج المصر وكذا كونه في مكان مرتفع في المصر واليه الاشارة في كتاب الاستحسان شش
اى الى ما ذكره الطحاوي واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ونقطة فاذا كان الذي يشهد بذلك في المصر ولا علة
في السما لم تقبل شهادته ووجه الاشارة في الرواية يدل على نفى ما عداه وكان تخصيصه بالمصر ونفى العلة في عدم
قبول الشهادة وليد على قبولها اذا كانت الشاهد خارج المصر وكان في السما علة هم وكذا شش اى ذكره تقبل
هم اذا كان الراي على مكان مرتفع في المصر شش لعدم الموانع هم ومن راي هلال الفطر وحده لم يقبل احتياطاً شش
كون ذلك اليوم من رمضان وتفرده بالنظر لا يخلو عن علة هم وفي الصوم الاحتياط في الاجاب شش اى الاحتياط في
اجاب الصوم عليه وفي خزانة الاكمل وفي هلال شوال وحده لا يقبل لمكان الاشتباه وقيل الكل سواء كما قال الشافعي
ولو افطره ان لا كفارة عليه في المحيط ذكر شمس الا انه اخبرني من راي هلال لا يفطر وحده ولم يقبل القاضي شهادته ما ذكر
ليفعل قال محمد بن مسلمة مسكت منه ولا يتوى بصومه وقال احمد رحمه الله لا يجزى اكله وقيل ان تبغض افطره يا كل سراً

والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب
والجماع ونحوها
مع النية في الشرع
لان الصوم حقيقة
اللغة هو الامساك
لوروده استعمال
الا انه زيد عليه
النية في الشرع
لتميز بها العبادة
من العادة ولخص
بالنهار لما تلووا كونه
لما تعذر الوصال
كان تعيين النهار
اولى ليكون على
خلاف العادة
وعليه مبنى العبادة
والطهارة عن المحض
والنفاس شرط
لتحقق الاهداء الحق

فتمتع اعرابهم وهو نصب على الظرفية ولا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح وذكره الزمخشري في الكشف يوم الامساك
نفس الامانة الى الحرف وقال ابن مالك فيه وجان فان اضيف الى الجملة الاسمية معرف وقال ابن جني يني قوله والخطان
تثنية خيط وها يبيض النهار وسواد الليل وقوله من الفجر هو الذي بين بياض النهار وسواد الليل لانه نزل بعد قوله حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود ومن الفجر لهذا المسمع عدى بن حاتم هذه الآية على خطين احدهما ابيض والاخر
اسود وكان ياكل حتى يتبين له الخيط الابيض من الخيط الاسود ففعل ذلك يوما فاذا الشمس طالعة فجاء الى النبي
صلى الله عليه وسلم وقال انك امرئ اضعف اللسان ورواية ان وسادتك لعرضية اى منك طوي وقال انما ذلك
بياض النهار وسواد الليل وفي المجتبى في مبسوط كبير اختلف المشايخ في ان العبرة بالاول طلوع الفجر الثاني ام الاستطارة
قال الحلواني الاول احوط والثاني اوسع وفي شرح الارشاد والثاني اصح والاول احوط والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب الجماع نهارا من النية في الشرع قبل هذا منقوض طرذا وعكسا اما عكسا فياكل الناس فان صومه بات
والامساك فاميت واما طرذا فمن اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لما ان النهار هو اسم لزمان هو مع الشمس
وكذلك في الحائض والنفساء فان هذا الجوع موجود والصوم فاميت واجيب عن الاول من فوات الامساك
لان المراد بالامساك الشرعي وهو موجود وعن الثاني فان المراد من النهار النهار الشرعي وهو اليوم بالنفس
وعن الثالث بان بالحيف خرجت عن الهية الاداء بشرع اقلت هذا السؤال والجواب للشيخ الامام المعظم بدر الدين الكوفي
رحمه الله لانهم لانهم في حقيقة اللغة هو الامساك لوروده الاستعمال في معنى الامساك وقد
منعوا الكلام فيه في اول الكتاب لانهم في الامساك من زيد عليه النية في الشرع لتتميز بها العبادة من العادة
لان النية هي الاصل في العبادة وانما يخص في اي الصوم هو بالنهار لما تلووا ش وهو قوله تعالى ثم اتوا الصيام
الى الليل ثم ولا يش دليل عقله لما تعذر الوصال ش وهو وصل النهار بالليل في الصوم كان تعيين النهار
اولى ليكون على خلاف العادة ش لان العادة في النهار الاكل والشرب مع وعليه ش اى على خلاف العادة
م مبنى العبادة ش لان العبادة في نفسها مسئلة واقاب النفس ليحصل الاجرة فكانت على العبادة ما كان من
ذلك شىء والطهارة عن المحض والنفاس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء ش اى لتحقيق اداء الصوم لان المحض
والنفاس متان للصوم لقوله عليه الصلوة والسلام احدكن تقدر شطر عمر لا تصوم ولا تصلي فلو كان الصوم مشروعا
سعد لما قعدت بخلاف الجنائز حيث لا تمنع الصوم وهو قول عامة اهل العلم منهم على بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وذرير بن
ثابت والوالد رداء والوذروا بن عمرو بن عباس وعامر وام سلمة رضي الله عنهم وبه قال اصحابنا والثوري واحمد في

أهل العراق والشافعي ومالك في أهل الحجاز والاوزاعي في أهل الشام والليث بن سعد في أهل مصر وأبو داود في أهل الظاهر
 وإسحاق وأبو عبيد في أهل الحديث وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول للصوم له ويروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال من أصبح صائما فلا صوم له ثم رجع عنه وقال سعيد بن المسيب رجع أبو عبيدة عن فتياه بذلك وحكي عن الحسن
 وسالم بن عبد الله أنه يتم صومه ويقضي وعن النخعي يقضي الفرض دون النفل وعن عروة ومالك أن من علم بحجابه في
 رمضان ولم يقبض فمؤقت وان لم يعلم فموصا ثم قال الخطابي حديث أبي هريرة منسوخ والله أعلم والله أعلم
 ثم باب ما يوجب القضاء والكفارة في بيان ما يوجب القضاء والكفارة على الصائم على ما يحكي
 بيانه الله تعالى وما فرغ من بيان الصوم والنواحي شرع في بيان ما يوجب عند البطالة لأنه امر عارض على الصوم
 فناسب أن يذكره مؤخرا ثم قال وإذا أكل الصائم أو شرب أو جامع فاسياش أي حال كونه ناسيا لم يفطر ثم
 قال الكافي لم يفطر بالتشديد والتخفيف ثم الأول يكون مستندا أو مامعة قلت فيه لتسفي لأنه يقال ح الصمير في لم
 يفطر يرجع إلى الأكل الذي دل عليه اكل وكذا ينبغي أن يرجع إلى الشرب الذي دل عليه شرب والجماع الذي
 يدل عليه اجماع فم ينبغي أن يقال يفطر بنون الجمع وبذلك تكلف والاحسن أن يكون الصمير في لم يفطر راجعا
 إلى الصائم أي لم يفطر الصائم بالاشياء المذكورة في الأكل والشرب ناسيا لا يفطر عند جماعه من الصحابة والفقهاء
 وغيرهم وهم علي بن أبي طالب وأبو هريرة وابن عمر وعطاء ومجاهد والحسن البصري والحسن بن صالح وعبد الله
 بن الحسن وأبراهيم النخعي وأبو بشر وابن أبي ذهاب والاوزاعي والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأحمد
 وابن المنذر وأما في الجماع ناسيا فمؤقتا وهو قول مجاهد وإسحق البصري والثوري والشافعي وقال عطاء والاوزاعي
 والليث عليه القضاء وقال أحمد عليه القضاء والكفارة ثم والقياس أن يفطر وهو قول مالك ش وربيعة وابن سعد وسعيد
 بن عبد العزيز لم يوجد في الصوم ثم وجودا لغيره والشافعي لا يستحقه ووجود الغندين معهما فصا كالأكل
 ناسيا في الصلوة ثم حيث تفسد بطلوته ثم وجه الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام ثم أي قول النبي صلى الله عليه وسلم
 هم المذمي أكل وشرب ناسيا ثم على صوابك فانما أطعمك الله وسقاك ثم هذا الحديث رواه الأئمة استه في كتبه من حديث
 محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه واللفظ لا في داود وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال يا رسول الله اني
 أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم فقال الله أطعمك وسقاك ثم هذا أقرب إلى لفظ المعنف ولفظ الباقين من شرب
 وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواه ابن حبان والدارقطني في مسنده ابن رجلا سال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني كنت صائما فاكلت وشربت ناسيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتم صومك فان الله

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قال إذا أكل الصائم

أو شرب أو جامع

ناسيا لم يفطر ولا قضاء

ان يفطر وهو قول

مالك ولا يجوز

ما يضاف الصوم

فصار كالكلام

ناسيا في الصلوة

ووجه الاستحسان

قوله عليه الصلوة

والسلام الذي

اكل وشرب ناسيا

ثم على صومك

فانما أطعمك الله

وسقاك

غيره ياكل ناسيا كره له ان لا يذكره اذا كان قويا على صومه وان كان يفتقر بالصوم لا يكره لان ما يفعله ليس بمعصية عند العلماء
وفي فتاوى امي قاضي خان ان كان شابا يجرب اذا كان شغيا ضعيفا لا يجبره وفي الخزانة لوقايا ناسيا ياكل فيه الفسدة صومه ولو اطلع
تأني المصنفه خطا فيفسد صومه وذا قول اكثر العلماء وقال عطارد الحسن وقتاده وابن ابي ليلى والشافعي والحمد لله
وقال ابي اسيم النخعي لا يفيد في الفرض وفيه في النفل ثم خلافا للشافعي فانه يعتبر بالناسي شمس امي يقيسه على النكاح
والجماع عدم القصد وقال الكاكي للشافعي قوله لان احدهما فيطر كقولنا وبه قال مالك واختاره لمزني والثاني انه
لا فيطر وهو الصحيح عنه وبه قال احمد وابو ثور واختلف اصحابه فمنهم من اطلق القولين من غير فصل وان لا يبالغ ومنهم
من قال كذلك على الخالين ان بالغ لطل صومه وان لم يبالغ فقول لان احدهما لا يطل وهو الصحيح هم والشافعي
امى ان كل واحد من الخطاء والنسيان والاكرام لا يغيب وجوه وغدا والنسيان غالب شمس يكون استباره فاسدا
لان على خلاف القياس هم وكان النسيان شمس اشارة الى فرق آخر وهو ان النسيان هم من قبل من لا انتم شمس والحق
لله تعالى هم والاكرام من قبل غير شمس امى من قبل غير من له الحق واذا كان كذلك هم فمفيدة فان شمس ولا يصح ان
يبيحوا على السوا ثم ذكره لا فيطر بقوله هم كالمقيد والمرضي في حق قضاء الصلوة شمس فان المقيد الذي قيده احد اذا
صله قاعد القيد لا يقتضي والمرضي اذا انقضى لان المقيد من قبل من ليس له الحق بخلاف المرضي فان مر منه
من قبل من له الحق هم فان ما فاتكم شمس امى انزل هم لم فيطر شمس باجماع الامة لا رجعت لم فيطر هم بقوله
عليه السلام شمس امى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم ثلاث لا فيطرن الصيام الفتي والحجامة والاعتلام شمس هذا الحديث
اخرجه الترمذي حدثنا محمد بن عبيد الحمالي حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابي عبيد عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد
الخدري رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا فيطرن الصيام الحجامة والفتي والاعتلام وقال
ابو عيسى حديث ابي سعيد الخدري حديث غيره محفوظ وقدر روى عن عبد الله بن زيد بن اسلم وعبد العزيز بن وهب
من اهل الحديث عن زيد بن اسلم ولم يذكره وافية عن ابي سعيد وعبد الرحمن بن اسلم ضعيف في الحديث وقال الشافعي
ذكره وانه الحديث في معرض الاستدلال ولم يذكره الا تراسي واستدل بما يقوله وهذا لما روى صاحب السنن
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا فيطر من قام ولا من احتلم ولا من اجتم ولم يذكر من هو صاحب سنن والى
اسم الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هذا الحديث اخرجه الطبراني في الاوسط عن ثوبان عن
صلى الله عليه وسلم ولا يوافق سنن حديث المصنف الا لفظ الترمذي هم ولان لم توجد صورة الجماعة شمس وهو
ايلاج القبح هم والناسي شمس امى ولان معنى الجماعة هم وهذا لانهم عن شمس بالكتابة شمس يعني عن الرجل

خلوا فالشافعي به
فانه يعتبر بالناسي
ولشانه لا يغيب
وجوده وعن
النسيان غالب
ولان النسيان
من قبل من
له الحق ولا كره
من قبل غير
في فقرات
كالمقيد والمرضي
في حق قضاء الصلوة
فلم يطر
صلى الله عليه
وسلم ثلاث لا فيطر
الصيام الفتي والحجامة
والاعتلام ولا
لم توجد صورة الجماعة
ولا معنى وهو
عن شمس بالكتابة

وكذا اذا نظر
الى المرأة فامنى
لما بينا وصار
كالمتفكر اذا
وكالمستمنى
بالكف على
ما قالوا ولو
ادهن لحو
يفطر لعدم
المنافى وكذا
اذا احتجب
لهذا ولما
روينا

والمرأة هم وكذا شئ اى لا يفطرهم اذا نظر الى المرأة فامنى شئ اى انزل النسيء لما بينا شئ وهو قوله لانه لم يوجد
سورة الجماع ولا منعه ثم انه سوار اذا نظر الى وجهها او فرجها بخلاف حرمة المصاهرة فانما تثبت بالنظر الى
فرجها وقال مالك ان نظرت مرة وكذلك وان نظرت مرتين فسدت وفي السري بالنظر لا تقصد الصوم وان تكرره وكذا
بالانزال مع من غير تكرره وهو قول جابر وزيد والثوري والشافعي وابي ثور واختيار ابن المنذر وقال مالك
يفسد وان صرف وجهه عنها وهو رواية حبل عن ابن حنبل ولا كفارة فيه عندهم وصار كالمتفكر اذا امنى شئ
يعنى اذا تفكر فى امره حسنا فانزل النسيء لا يفطر ولا صحاب مالك فى التفكر روايتان وخالف فيه بعض الخبايلة
هم وكالمستمنى بالكف شئ يعنى ان الصائم اذا عالج ذكره فامنى او عالج امره لم يفطرهم على ما قالوا شئ اى المشايخ
وهو قول ابى بكر الاسكاف وابى القاسم لعدم الجماع صورة وعائتهم قالوا لا يفسد صومه وعليه القضا هو
قول محمد بن سلمة وهو اختيار الفقيه ابى الليث فى النوازل وقال المصنف فى التحيين الصائم اذا عالج ذكره حتى
امنى يجب عليه القضاء وهو النحر لانه وجب الجماع معنى وقيل فيه نظر لان معنى الجماع يعتمد المباشرة على ما قلنا ولم يوجد وجوب
بان معناه وجبه وهو المقصود من الجماع وهو قضاء الشهوة وبه يحل ان لا يفعل ذلك ان اراد الشهوة لاجل لقوله
عليه الصلوة والسلام نكح اليد ملعون وان اراد به لتكسين ما بين الشهوة ارجوان لا يكون عليه وبال وقال الاثرانى
رحمه الله قيل لابي بكر الاسكاف يحل للرجل قال مثل ما ذكرنا ثم قال فى آخره وهو ما جوزه قال الفقيه ابو الليث
روى عن ابى حنيفة انه قال اما كيفيه ان يجبر اسابره اس وقال الاثرانى والاصح عندي قول ابى بكر لان الجماع لم يوجب
لا صورة ولا معنى لعدم الايلاج والانزال باليد الا انما كبره احتياطا ونظم فيه شيخنا جلال الدين النمرى رحمه الله
جمله نظم ياقاضى نجان **س** وجاز للمازب المسكين انما باليد لتكسين **هـ** وعن احمد والشافعي فى التقديم يرخص فيه
وفى الجدي يجرم ولو عملت المرأة عمل الرجال ان انزلنا عليها القضاء والا لا قضاء ولا كفارة ولا غسل عليها
ولو ادهن لم يفطر لعدم المنافى شئ يعنى اذا دهن شعره وشاربه ليس بمنافى لصومه فلا يفطر لان المنافى للصوم المظفر
الثلاث ولم يوجد واحد منها هم وكذا شئ اى لا يفطرهم اذا احتجم لذات شئ اى لعدم المنافى هم ولما روينا شئ
وهو قوله عليه الصلوة والسلام ثلاث لا يفطن الصائم الحجامته والقي والاحتلام ولكن تكره الحجامته ولا يفسد صومه وبه
قال مالك والشافعي وداود وقال احمد وبعض اصحاب الشافعي لا يفطر الحجام والمجحم وفى وجوب الكفارة بما رواينا
عن احمد وحديث اطر الحجام والمجحم وروى عن جماعة من الصحابة تمتهم رافع بن خديج رواه الترمذى وقال حديث مسن
صحيح وعلى بن ابى طالب اخبر عن حديثه النسائى واختلف فى رفعه وقضه وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنه

أخرج حديثه ابن عدي في الكامل وفيه داود بن الزبير فإنه متروك وشداود بن اوس أخرج حديثه ابو داود والنسائي
 وقوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرج حديثه ابو داود والنسائي بنوا بن ماجة وآسانة بن زيد أخرج
 حديثه النسائي وفي مسنده اختلاف وعائشة أم المؤمنين أخرج حديثها النسائي واختلف في رفعه ووقفه وعقيل
 ابن يسار أخرج حديثه النسائي ايضا فروعا وموقفا وأبو موسى أخرج حديثه النسائي ايضا وابو هريرة روى أخرج حديثه
 ايضا فروعا وموقفا وابن عباس أخرجه النسائي روى فروعا وموقفا وأبو موسى أخرج حديثه ايضا فروعا
 وموقفا وبلال أخرج حديثه النسائي ايضا وفي مسنده اختلاف والنس بن مالك أخرج حديثه البزار ايضا والفرزدق
 الانصاري أخرج حديثه ابن عدي وفيه ضعف والوالد رواه أخرج حديثه الوليد بن مسلم وفيه ضعف وقال شيخنا الذين
 في شرح الترمذي وقد ذهب أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحجامة لا تفرط وتب
 قال من الصحابة سعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد بن ارقم والحسن بن علي بن ابي حمزة
 والنس وعائشة وام سلمة رضي الله عنهم ومن التابعين الشعبي وعروة والقاسم وعطاء بن يسار وزيد بن اسلم
 وعكرمة وابو العاتية وابراهيم النخعي ومن الائمة سفيان الثوري ومالك وابو حنيفة بنو الشافعي وقال ابن
 عبد البر الا حادوث متداخلة متناقضة في افساد صومهم من احتجم فاقبل احوالها اذا السقط الاحتجاج بها والاصل
 بان الصائم لا يقضي فانه قال وصح النسخ فيما قلت لان قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم كان في
 عشرة من رمضان عام الفتح فالفتح كان في السنة الثامنة واحتجامة عليه الصلوة والسلام كان في السنة العاشرة
 ذكره جماعة هم ولو اكتحل لم يفطر شئ هذا على اطلاقه قول عطاء والحسن وابراهيم النخعي والاوزاعي والشافعية
 وابي ثور ومنه مذهب النس بن مالك وعائشة وان لم يصل الى جوفه لم يطل بل اختلف فان وصل نفسه او ظاهرها
 لفسد صومه عند مالك واحمد وهو قول ابن ابي ليلى وسليمان اليتيمي ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة واسحاق وسنة
 شرح مختصر الطحاوي لا لباس بالكل سوا وجذ ظلمه او لم يوجد واذا في المحيط كما لو اخذ خنطة في فيه فوجد مرارته في
 حلقه او ما فوجد عنده او يد او يدي في حلقه وكذا الوصب لبناني عينه او دواء قطر طعمه او مرارته في حلقه لا يفسد صومه ولو برق
 بعد الاكتحال فوجد الكحل من حيث اللون قيل لفسد ذكر في جامع الفقه هم لا ليس بين العين والدماغ فنفذ شئ فاجد في حلقه
 من طعمه انما هو اثره لا عينه وقال الا تراه في رحمته الله وليس بين العين والجوف منفذ فلا يصل من الكحل من العين الى الجوف
 وانما وصل اليه اثر الكحل وهو الطعم فقد وصل اليه من المسام فلا يفسد كما لو فقتل بالمار البارد فوجد برودة في الباطن ثم قلت
 هذا كلام غير سديد والصواب ما قاله المصنف ليس بين العين والدماغ منفذ وذكر الجوف ليس له صفة طلاء لا يخفى وقوله ايضا

ولو اكتحل لم يفطر
 لانه ليس
 بين العين
 والدماغ منفذ

وانما قيل اليه اثر الكحل وهو المقطر غير صحيح والطعم الذي هو اثر الكحل كيف يوجد في الجوف ولا يوجد الا في الكلى فيغذ اليه
من الدماغ والدمع تيرشح كالعرق في جواب عن سوال مقدرو هو ان يقال لو لم يكن بين العين والدماغ منفذ
لما خرج الدمع فاجاب بقوله والدمع تيرشح اى ينزل من الدماغ شيئا فشيئا كما تيرشح العرق من مسام الجلد والدخل
في المسام لا ينافي شئ هو من جملة المسام قال الكاكي المسام المنفذ ماخوذ من سم الابرة وان لم يسمع الا من الطب
قلت ذكره الازهرى والمراد به مسام العرق لان المنفذ التي هي المخارج المتعاقدة هم كما لو اغتسل بالماء البارد
شئ ذكره في نظير المناسبة فانه لا ينافي الصوم مع انه يجب برودة الماء في باطنه فان قيل هذا التعليل في مقابلة النفس
وهو باطل وذلك لما روى معبد بن بهودة عن الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليكم بالاشد المروج وقت النوم
ولتيقه الصائم اجيب بان النبي صلى الله عليه وسلم ندب الى الصوم يوم عاشوراء والاكتحال فيه وقد اجتمعت الامة
على الاكتحال يوم عاشوراء فيوراج على الاول انتهى قلت هذا الحديث رواه ابو داود ومن رواه عبد الرحمن
بن النعمان بن معبد بن بهودة عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالاشد المروج عند النوم وقال لتيقه الصائم و
رواه البخاري في تاريخه وقال ابو الينعم حدثنا عبد الرحمن بن النعمان الانصاري عن ابيه عن جده وكان ابي
به النبي صلى الله عليه وسلم ففسح راسه وقال لا تكتحل وانت صائم كتحل ليل الاشد يحلوا البصر ونبت الشعر انتهي قلت لا
يكسرة المنزلة بالفارسية ترمذ وذكره ابن الجوزي في باب شددل على ان الالف فيه زائدة وقال الاشد يخرج كتحل المروج
بضم الميم وقع الراء وتشديد الواو المفتوحة وبالحاء المهملة اى المطيب بالسك لانه جعل الرائحة تفنوج بعد اذ
لم يكن له رائحة وقول الاكمل قد اجتمعت الامة على الاكتحال يوم عاشوراء فيه نظر يحتاج الى الدليل على هذا وادعاء السؤل
لحديث معبد غير موجه لان يحيى بن معين قال حديث معبد يشكرك لا يحتج به وعبد الرحمن ضعيف فاذا كان الامر كذلك
فكيف يقول الاكمل هذا التعليل في مقابلة النفس وهذا باطل ثم يجيب بقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ندب الى الصوم
يوم عاشوراء والاكتحال فيه ومع هذا لم يبين كيف ندب ومتى ندب فان قال ندب فحديث معبد قلنا قد سمعت مال بن ابي
وان قال روى البيهقي في شعب الایمان من رواية حسين بن البشر عن بن المسيب عن جبرير عن الضحاك عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتل بالاشد يوم عاشوراء لم يرد ابد قال قال البيهقي بعد ان رواه اسناد
ضعيف وجبرير ضعيف والضحاك لم يكن ابن عباس وقال الاثراني في معرض الاستدلال بان الاكتحال لم يفيط ولنا ما روى
ابوكبير الجصاص الرازي في شرح مختصر الطحاوي عن عبد الباقي بن مانع عن عبد الرحمن بن احمد عن محمد بن سليمان عن جابر
بن علي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالاشد وهو صائم وقال الشيخ

والدمع تيرشح
كالعرق والدخل
من المسام
لا ينافي كالأولى
اغتسل بالماء البارد

الاشد

ابن الحسين القدوري في شرح مختصر الكسري قال ابن مسعود كان كيتل بالامم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وعيناه مملوءتان من الكحل كحلته ام سلمة رضي الله عنها انتمى قلت الذي يصعدني شرح كتاب يذكرون فيه احاديث في معرض الاستدلال ينبغي ان لا يكتفى بهذا المقدار لان الحزم لا يرضى به اما حديث ابني رافع فقد اخرج ابن عدي في الكامل باسناده نحوه وهو حديث نيكه قال النجاشي محمد بن عبد الله بن مسعود الحديث وقال ابن معين ليس حديثه بشي واما حديث ابن مسعود الذي ذكره فليس بصحيح من وجهين احدهما ان الحديث ليس لابن مسعود وانما هو لابن عمر واه ابن مسعود في الكامل قال اخبرنا ابو علي قال حدثنا سعيد بن زيد بن واخوه حماد بن زيد حدثنا عمرو بن خالد القرشي عن جبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر عن محمد بن علي عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت حفصة وقد اكتحل بالاشم في رمضان وقال ابن عدي هذه الاحاديث التي يروونها عن جبيب بن ابي ثابت ليست بها المحفوظة ولا يروونها فيها وهو المفهم فيها وقال شيخنا زين الدين عمر بن خالد الهذلي الواسطي وقال ابو طاهر وقوله القرشي بديل كذا بعرض لانه كذاب الثاني من الوجهين انه حديث لا يخرج به فان قلت هذا روى عن علي بن ابي طالب الثمار واه الحارث بن حديث ابني اسامة قال حدثنا ابو ذر يا حدثنا سعيد بن زيد عن عمرو بن خالد عن محمد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب وعنه جبيب بن ثابت عن نافع عن ابن عمر قال انظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان يخرج في رمضان فخرج من بيت ام سلمة ركة كحلته ومات عيني كحلته انتمى قلت قد وقعت على حال عمرو بن خالد وقال شيخنا زين الدين وانه ان الحارث بن ابي اسامة ليس بصحيح للكحل للصائم انما ذكره فيها رمضان فقط ولعله كان في رمضان فان روى ابن الجوزي في كتاب فضائل الشهور من رواية شرح ابن يوسف عن ابني الزبيري عن ابيه عن الاعمش عن ابني هرة رضي الله عنه في حديث طويل فيه صيام عاشوراء والاكتحال فيه قلت رواه في الموضوعات لهذا الاسناد ثم قال هذا حديث لا يشك فيه عامل في وضعه فان قلت روى الطبراني في الاوسط عن جريرة قالت رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكتحل بالاكحل وهو صائم قلت قال شيخنا زين الدين وفي اسناده غير واحد يحتاج الى الكشف عنهم ولوقيل لعله لا يصوم يومه يريد به اذا لم ينزل شئ ابي يزيد القدوري او محمد بن الجاهل الصغير بقوله ولوقيل لا يصوم يومه انه اذا لم ينزل المعنى هم لعدم المناس صورة ومعنى شئ ابي لعدم ما ياتي في الصوم من حيث العمارة وهو انما ياتي في الفرج ومن حيث المعنى وهو لانزال بالمس عن شهوة وقد روى النجاشي محمد بن علي عن عائشة روى عنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر بعض نسائه وهو صائم وكان الملك لم لا ربه قوله لا لربه بكسر الهمزة وسكون الراء قال ابن الاثير ابي الحاجة يعني انه كان غالباً لموا وقال الكسري يروونه لفتح الهمزة والواو والعينون الحاجة ولعقبهم يروونه بكسر الهمزة وسكون الراء ولتاو طيان بعد هاروت بالحاجة وتقال

ولو قبل امرأة

لا يفسد صومه

يريد به الاثم

ينزل لعدم المناس

صوته ومعنى

ففيها الاربع والمائة والثاني ارادت به عضو وعست به من الاعضاء المذكورة فان قلت روى ابن ماجه من روايته
 يزيد بن جبير عن ابي يزيد بن النبي من ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل
 امراته وهما مسلمان قال قد افطر جميعا ثم قال فينبغي ان لا تجوز القبلة للصائم اذ كان في الصلاة او انزل بالقبلة
 كروقيها من الحديثين انتهى قلت هذا الحديث ليس بشي لانها لا يصح هذا الجواب اذ كان الحديثان متساويين في الصحة
 حديث ميمونة هذا لا يصادم حديث عائشة رضي الله عنهما لان في اسناده ابا يزيد الغنوي لا يعرف اسمه وهو مجهول وقال الترمذي
 في كتاب العلل المفروقات محمد عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكرا لا يحدث به واختلف العلماء في القبلة
 للصائم على اربعة مذاهب احدها اياها مطلقا وهو قول ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وسعد بن ابى وقاص
 وابى هريرة وعائشة رضي الله عنهم وقال عطاء الشعبي والحسن البصري وهو قول احمد السحلي وداود واثارة ابن عبد البر
 والثاني كراهيتها مطلقا للصائم وهو قول ابن مسعود وابن عمر وقال ابو عمر عن ابن السيب بن شبرمة ومحمد
 بن الخليفة ان من قبل فعليه قضاء ذلك اليوم والثالث الفرق بين الشيخ والشاب وعبر بعضهم عنه بقوله بالتفرقة بين
 من تحرك القبلة شهوة وبين من لا تحرك وهو قول ابن عباس وقول ابي حنيفة رضي الله عنهما وسفيان الثوري
 والرابع التفرقة بين صيام الفرض وصيام النفل تذكره في الفرض ولا تذكره في النفل وهي رواية ابن وهب
 عن مالك فان قلت حديث عائشة رضي الله عنها كان يقبل في شهر الصوم الذي رواه الترمذي ومسلم كما مر الآن لا يلزم
 منه ان يكون معار لان ليل الصوم من شهر الصوم قلنا في الذي رواه النجاشي ومسلم وهو صائم كما مر الآن فان قلت لا يلزم
 منه ان يكون في رمضان قلت في رواية ابي بكر السبكي عن مسلم كان يقبل في رمضان وهو صائم فان قلت الصائم
 منهي عن الجماع فينبغي ان يمنع من القبلة ايضا لانها من ذواتها فقلت هذا غير وارد لان المحرم ممنوع عن الطيب
 وهو من ذواتها والصائم ليس بمنع عنه وفي جوارح الفقه كبره من فرجها ولا باس بالقبلة والمعاينة اذا امن
 على نفسه او كان شيخا كبيرا وعن ابي حنيفة تذكره المعاينة والمصافحة وعن تكملة المباشرة الفاحشة لا شوب وذلك
 ان المعاينة وهما متحوران وليس فرجها ظاهر فرجها والقبيل الفاحش مكره وهو ان يمنع شفقتها بخلاف الرخصة
 والمصاهرة وش يعني انها ثيبان بالقبلة بالشهوة وكذا بالمس وان لم ينزل هم لان الحكم هناك ش اي في الرخصة
 والمصاهرة هم او ير على السبب ش اذ حرمة المصاهرة تنبثق على الاحتياط واما هنا فالفساد وتعلق بالمواثقة
 ولم توجد صورتنا ولا نمنا ولا لئلا لا تقيد الصوم لغير التكاحم على ما ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى
 ش يعني في باب الرخصة هم ولو انزل القبلة لمس فعليه القضاء ش لانه يجب بحره الانفساء هم دون الكفارة

مخلاف الحق

والمصاهرة

الحكم هناك

ادبر على السبب

على ما ياتي في

موضعنا

ولو انزل بالقبلة

او لمس فعليه

الكفارة

القضاء دون

شأن لانها لا تحجب الاكمال الجنبية لانها تسقط بالشبهات ككونها دابرة بين العباداة والعقوبة وعدم صورة الجماع صفة
 شبيهة فلم تحجب الكفارة فان قيل لا نسلم ان كمال الجنبية شرط لوجوب الكفارة الا ترى انما تحجب نفس الايلاج وان لم
 يحصل الانزال والاكمال الالهي اجيب بان الايلاج يحصل بنفس الايلاج ولهذا تحجب غسل انزال او لم ينزل اما
 الانزال فامر زائد على الجماع ولهذا لا يشترط في تحليل الفرج الثاني لانه شيع ومباينة فيهم لوجود معنى الجماع شش
 وهو قضاء الشهوة بالمباشرة وهم ووجود الثاني شش للصوم هم صورة شش اى من حيث الصورة هم اى معنى شش
 اى او من حيث المعنى هم كفى لا يوجب القضا احتياطا شش اى لاجل الاحتياط هم واما الكفارة فتقتصر الى كمال
 الجنبية لانها تدرى شش اى تدفعهم بالشبهات شش وهنا الشبهة عدم صورة الجماع كما ذكرناهم كالحج ودش
 يعنى شش الحد وفانما تدرى بالشبهات هم ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه اى الجماع وانزال شش
 قال السفنا في صحت الرواية بكلمة او وقال الكاكي الرواية في النسخ المقررة على المشايخ كلها وقال الاثراني في
 الرواية عن مشايخنا بما رواه بكلمة او الوجه عندي ان يذكر الوالان الامان على ابدىهما ليس يكافى ادمهم كذا
 بل الامان منها شرط لعدم الكراهية حتى اذا امن الجماع ولم يامن الانزال تكرر له القبلة لتعريض الصوم على
 الفساد وقال تاج الشريعة رحمه الله قوله اى الجماع او الانزال انما ذكر كذا لان المشايخ اختلفوا على قول
 محمد رحمه الله اذا امن على نفسه قال بعضهم اراو بالامن عن الوقوع في الوقاع وقال بعضهم اراو به الامن
 عن خروج النوى هم وكبره اذا لم يامن شش يعنى اذا لم يامن الانزال والجماع هم لان عينه شش اى عين القبلة ذكره شش
 باعتبار التقبيل والمراد من عين القبلة نفسها لم يفسد شش وبذا ظهرهم وربما يصير فطر العاقبة شش يعنى
 باعتبار المال بوجوب الجماع او الانزال هم فان امن بعينه عينه شش اى نفس القبلة هم وارجح له شش اى القبلة
 لانها ليست بنفسها بقطعة هم وان لم يامن شش اى الجماع او الانزال هم تعقبه عاقبة شش اى ماله هم وكبره شش
 حينئذ هم والشافعي اطلق فيه في الحالين شش اى جوزه له القبلة فيما اذا امن على نفسه ولم يامن وفيه نظر لانه ذكر
 في خبرهم وكبره القبلة للشارب الذي لا يملك اربهم والحج عليه ذكرناه شش اى الحج على الشافعي رضى الله عنه
 ما ذكرناه وهو قوله لان عينه ليس بمقطعة هم والمباشرة الفاشية شش وهو ان يمانعها مجردين ويس فرجه طاهر فرجها هم
 مثل التقبيل في ظاهر الرواية شش كبره اذا لم يامن ولا كبره اذا امن هم وعن محمد انه كبره المباشرة الفاشية لانها تدرى
 ماتحلو عن العتقة شش عن الوقوع في الجماع وهذه رواية الحسن عن ابى حنيفة رضى الله عنه هم ولو دخل حلقه وباب وهو
 ذكره لصومه لم يفسد شش لانه مغلوب فيه كما في الثبار والدخان هم وفي القياس فسد صومه لو حصل المفسد الى جوفه

لوجوه معنى الجماع وهو ان
 صومه او معنى يكفى
 لا يوجب القضا احتياطا
 واما الكفارة فتقتصر الى
 كمال الجنبية لا يوجب
 شش رضى بالشبهات
 كالحج ودش ولا بأس بالقبلة
 اذا امن على نفسه
 اى الجماع او الانزال
 وكبره اذا لم يامن كان
 عينه ليس بقطعة
 يصير فطر العاقبة
 فان امن بعينه
 وارجح له وان لم يامن
 تعقبه عاقبة وكبره
 والشافعي اطلق فيه
 في الحالين والحج عليه
 والمباشرة الفاشية مثل التقبيل
 في ظاهر الرواية من محمد
 انه كبره المباشرة الفاشية
 لانه تدرى ماتحلو عن العتقة
 ولو دخل حلقه وباب وهو
 ذكره لصومه لم يفسد في

ذكرنا
 في ظاهر الرواية من محمد
 انه كبره المباشرة الفاشية
 لانه تدرى ماتحلو عن العتقة
 ولو دخل حلقه وباب وهو
 ذكره لصومه لم يفسد في

وان كان لا يتعدى شئ من المأكول وغيره كالشراب والحصاة وجه الاستحسان انه لا يستطاع الامتناع عنه فاشبه العباد والدخان شئ فانه لا يستطاع دفعهما وان وصل الذباب الى جوفه ثم خرج حيالم لغير ذكره في الحادى وهو قول سحنون من المالكية وفي خزانة الاكل ولو دخل جوفه وهو كاره لم يفسدهم واختلفوا في المطر والبلج شئ يعنى اختلف المشايخ في المطر فقال بعضهم المطر لفسد والثلج لا يفسد وقال بعضهم على العكس وقال عاتق بن عيسى بافسادهما والاصح انه ليفسده شئ لحصول الفطر معنى هم لا مكان الامتناع عنه اذا اواه شئ اى فيه من نية او سقف شئ قلت اذا كان في البرية وليس عنده نية ولا شئ يمنع المطر عنه فالقياس ان لا يفسده ولو خاض الماء فدخل اذنه لا يفسده بخلاف الدهن وان كان بغير صفة لوجود اصلاح بدنه فلو صب الماء في اذنه فالصحيح انه لا يفسده لفقده اصلاح البدن لان الماء يغير بالدماغ وفي الخزانة لو دخل حلقه من صومعه او عرق حبس قطران او نحوهما لا يفسده والكثير الذي يحيد لوصفه في حلقه لفسد صومه ولو نزل المخاط من الفم في حلقه على تعدد شئ فلا شئ عليه ولو بلغ براق غيره افسد صومه ولا كفارة عليه كذا في المحيط وفي البدائع لو اتبع ريق بجمية او صدقة قال الحلواني عليه كفارة لانه لا يعان به بل يندب وقيل لا كفارة فيه ولو جوع ريقه في فيه ثم ابتلع لم يفسد وكذا ذكره المرعشي فيهم ولو اكل لحم ابي اسنان لم يفسده شئ يعنى اذا كان قليلا ولم يفسد كثير الفطرة وقال زفر رحمه الله ليفسده في الوجين شئ يعنى في القليل والكثير هم لان الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة شئ وبه قال الشافعي واحمد وفي تمتع ان قدر على اخراجه فابتلعه ليطهر والا لا وفي شرح الارشاد وان كان مما يجبرى به الريق لا يفسد عنده وان كان لا يجبرى ليطهرهم ولنا ان القليل تابع لاسنانة بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يبقى فيما بين الاسنان شئ فكان الاحتراز عنه مكلما وقال محمد رحمه الله في الجامع الصغير ان اذا ابتلعه فاما اذا استخرج فانه بغيره ثم ابتلعه يجب ان يفسد صومه ومنهم من قال لا يفسد صومه سواء تعدا ابتلاعه او لم يقصد الا ترى قال محمد في الجامع الصغير عن محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الصائم يكون في اسنانه اللحم فاكله متعمدا فقال ليس عليه قضاء ولا كفارة هم والفاضل شئ اى بين القليل والكثير هم مقدار الحصة شئ والحكمة بتشديد الميم المفتوحة قال ثعلب هو الخمار وقال المبروك بن عيسى هم وما دونها شئ اى وما دون الجمجمة فهو هم قليل شئ ولم يذكر محمد في المبسوط والجامع الصغير وذكر في شرح زفر ويعقوب لابن شجاع ابي عبد الله البلخي قال اخبرني ابن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة انه كان بين اسنانه في قدر الجمجمة فطره اجعل قدر الجمجمة كثير لانه لا يبقى بين الاسنان غلبا وما دونه يقي قال الصدوق الشيبان رحمه الله الحصة فصاعدا كثيرة وما دون ذلك قليل قال ابو بصير

وان كان لا يتعدى به
كالشراب والحصاة وجه
الاستحسان انه لا يستطاع
الاحتراز عنه فاشبه
العباد والدخان لاختلاف
في المطر والثلج ولا صفة
يفسد كما كان الامتناع
اذا اواه حنيفة او سقف
ولو اكل لحم ابي اسنان
فان كان قليلا لم يفسد وان
كان كثيرا لم يفسد وقال زفر
يفسده في الوجين ان
الفم له حكم
الظاهر حتى لا يفسد
صومه بالمضمضة
ولنا ان القليل تابع
لا سنانة بمنزلة ريقه
بخلاف الكثير لانه
لا يبقى فيما بين
الاسنان والفاضل
مقدار الحصة وما
دونها قليل

الدوسي اذا اراد ان يتبعه بغير ريق فهو كثير وان لم يكن ذلك بغير استئذان بالبراق فهو قليل ثم فان اخبر بشئ
اي فان اخبر الذي بين اسنانه ثم واخذه بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومته لا مكان الاضطرار عنه كما روى
عن محمد بن ابي بالقياس على ما روى محمد بن ابي ان الصائم اذا ابتلع سمته شئ كائنه من اسنانه لا يفسد صومه
شئ لانه قليل وبه قال زفر والشافعي واحمد في الخلاصة يجب ان يفسد صومه على هذا لو اخذ لثمة من الخبز وهو نازك
لصومه فلما مضى ذكر انه صائم فابتلعها وهو ذاك ان ابتلعها قبل الاخراج من فيه عليه الكفارة وان اخر حجبها
ثم اعادها لا كفارة عليه وبه اخذ الفقيه هم فلو اكلها ابتداء شئ ابي لو اكل سمته من الخارج هم لا يفسد صومه
شئ لانها من جنس ما ياكل ويتغذى به كذا في فتاوى الرواسي كجبه هذا اذا لم يمتنعها ولم يمتنعها لا يفسد
لانه يتلوا شئ بالفتح شئ وكذا لو منع جبه خطه لا يفسد صومه لانه لا يترك ريق باسنانه فلا يوصل الى جوفه لانه يصير تابعا
لريقه ولو ابتلع ريقه لا يفسد باجماع الامة ولو استنشج مخاطه فخرجه من فيه لا يفسد كريقه ولا تجب الكفارة لغيره
في الظاهر وفي رواية تجب ولو عمل على الابر لسيم فاذا نزل الابر لسيم في فمه فخرجه فخرجه الفصح او صغره او حمرته
فاختلط بالريق فصار الريق احمر او اخضر وابتلع الريق وهو ذاك لصومه لا يفسد كذا في الخلاصة هم وفي مقدار
الحصنة عليه القضاء وان الكفارة عند ابي يوسف رحمه الله وعند زفر عنه الكفارة ايضا شئ ابي مع القضاء
هم لانه طعام متغير شئ فلا يمنع ذلك وجوب الكفارة كما اذا اكل اللحم المتين هم لابي يوسف انه يعاينه الطبع شئ
ابي كيريه ايقال اعاف المارعيان كيريه وذلك لانه لما بقي بين الاسنان دخل في معنى الغذاء نقصان لونه
اذا تخلص ريقه وبما يكون له رايحة كيريه كيريهما الطبع فلما دخل في معنى الغذاء نقصان قصرته الحماية ومع قصورها
لا تجب الكفارة هم فان ذرعه القئ شئ ابي سبق الى فيه وغلبه فخرج منه ذكره في المغرب وقيل غشبه من غير تقدير
من باب منع وهو بالذال المعجمة هم لم يفطر شئ وبه قال علي بن ابي طالب وابن عمر وزيد بن ارقم والاوزاعي
والكوفي والشافعي واحمد واستحق قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عنه العلم قال وبه اخذ قال وعنه
الحسن البصري رحمه الله روايتان في الفطر وقال العبد روى نقل عن ابن مسعود وابن عباس ان الاقطر
في القئ مطلقا وعند المالكية خلاف في فطر من ذرعه القئ وعن احمد رضي الله عنه يفطر في الفاش هم القول عليه
والسلام شئ ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من فطر فلا قضاء عليه ومن استفاد غارا فعليه القضاء شئ
هذا الحديث رواه الائمة الاربعه عن عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فطر الحديث وقال الترمذي حسن غريب وقال محمد بن عيسى النجاشي الا اراه محفوظا رواه الحاكم

وان اخبره واخذه
بيده ثم اكله ينبغي ان
يفسد صومه كما روى عن
محمد بن ابي ان الصائم
اذا ابتلع سمته شئ
بين اسنانه لا يفسد صومه
ولو اكله الشئ لا يفسد
صومه ولو مضى بها
لا يفسد لانه شئ
بللضم ومقدار الحصنة
عليه القضاء دون
الكفارة عند ابي يوسف
وعنه زفر عليه الكفارة
ايضا لانه طعام به
متغير ولا يفسد
اذا يعاينه الطبع فن
ذرعه القئ لم يفطر لقول
صلى الله عليه وسلم
من فطر فلا قضاء
عليه ومن استفاد غارا
فعليه القضاء

وليسقوى فيه ملاء الفم
 نعادونه فلو عادوا وكان ملاء الفم
 فسد عند أبي يوسف لأنه كان
 خارجا حتى انتقض به الطهارة
 وقد دخل وعند محمد لا
 لأنه لم توجد صورة الفطر
 الابتلاء وكذا أمنا لأنه
 لا يتعدى به عادة وان
 أعاد فسد بالإجماع لوجود
 الإدخال بعد الخروج فيحقق
 صورة الفطر وان كان أقل من
 ملاء الفم فعاد لم يفسد صوما
 لأنه غير خارج ولا صم له
 في الإدخال فان أعاد فسد
 عند أبي يوسف لعدم الخروج
 وعند محمد لا يفسد صوما
 لو جئوا لصنعه منه في الإدخال
 فان استقاء عمدا ملاء فيه فعليه
 لما روي بالقياس من قوله
 وإه كفاة لعدم الصورة وان
 كان أقل من ملاء الفم فسد
 عند محمد لا لأنه صلا في الحديث
 وعند أبي يوسف لا يفسد لعدم
 الخروج حكما

في المستدرك وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الدارقطني رحمه الله رواه كثر من ثقات قوله استقاء
 بالمد استعمل من قاري يعني طلب الشيء وكذلك تقياد لا تقضاء عليه في القى لأن كماله يخرج من البدن لا يفسد الصوم
 كالبول والغائط ونحوهما فكذا القى وكان هذا هو القياس في الاستقاء إلا أن أثار كراهه بالحديث فان قيل روى
 الطحاوي عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فافطر ينبغي ان يكون القى مفسرا كما هو مذموم
 الشعبي والبعض أجيب بان معناه قار فضعف فافطر توفيقا بين الحديثين هم ويستوى فيه شئ اى في القى الذي
 ذرعه هم ملاء الفم وما ذرعه شئ يعني اذا ذرعه القى لا يفطر سواء ملاء الفم او أقل منهم فلو عاد شئ اى القى الذي
 ذرعه هم وكان ملاء الفم شئ اى والحال انه كان ملاء الفم فسد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج شئ
 حقيقة هم حتى انتقض به الطهارة وقد دخل شئ اى الخارج فيفسد الصوم هم وعند محمد رحمه الله لا يفسد لأنه لا يوجد
 صورة الفطر وهو الابتلاء وكذا معناه شئ اى معنى صورة الفطر لأنه لا يتعدى به عادة شئ لان الاعتبار
 بمحصل التغذية او التروى الى الجوف قيل لا نسلم عدم حصول الفطر معنى الا ترى ان بالقى يندفع الصفراء
 او البلق وفيه صلاح البدن وأجيب بان صلاح البدن اذا كان الخارج لا يؤثر في نقص الصوم ولذا لا يفسد الصوم
 بالقصد وفيه صلاح البدن ولهذا يسمى الاطباء الاستقراء الكلى هم وان أعاد شئ اى وان أعاد الذي قار فيه
 فما اذا ذرعه فيه ملاء الفم فسد شئ اى صومه بالاجماع لوجود الإدخال بعد الخروج فيحقق صورة الفطر
 بدخول الخارج في الجوف بنفسه هم وان كان شئ اى القى الذي ذرعه هم أقل من ملاء الفم فعاد شئ يعني بنفسه الجوف
 هم لم يفسد صوما لأنه غير خارج ولا صنع له في الإدخال شئ لان الدخول يترتب على الخروج ولم يوجد الخروج هم فان
 أعاد شئ اى فان أعاد الذي تقياهم فسد شئ اى لا لنفسه هم عند أبي يوسف لعدم الخروج شئ فلا يوجد
 الخروج هم وعند محمد رحمه الله يفسد لوجود ما صنع منه في الإدخال شئ وهو فعله والبعض اثر الفعل هم فان استقاء عمدا
 ملاء فيه فعليه القضاء شئ وذكره العمد تأكيد لان الاستقاء استعمال من القى وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف الا
 بالعمد كذا قال الأثراني وقال الكاكي قوله عمدا اشارة الى انه لو استقاء ناسيا لصومه لا يفسد صوما قلت هذا وجه من الاول هم لما
 روي شئ وهو قوله عليه الصلوة والسلام من استقاء عمدا فعليه القضاء هم والقياس مترك به شئ اى بالحديث المذكور لان
 القياس ان لا يفطر الا بالدخول لا ترى انه لا يفسد بالبطل وغيره ولكن ترك القياس بالحديث وكذلك ان عليه ملاء
 كفارة عليه عدم الصورة شئ وهو الدخول هم وان كان أقل من ملاء الفم فسد عند محمد رحمه الله شئ اى لنفسه ملاء
 الحديث شئ لأنه لم يحصل بين القليل والكثير هم وعند أبي يوسف رحمه الله لا يفسد لعدم الخروج حكما شئ اى من

حيث الحكم ولهذا لا يفتقر به الطهارة هم ثم ان عاوش الى جوفه بنفسه فيما اذا استقار اقل من ملاء الفم هم لم يفسد عنه
 شي اى عند ابى يوسف رحمه الله لم يفسد حتى يخرج وان اعادة شي اى اعادة ما صنعوه فمعه شي اى فعل ابى يوسف
 رحمه الله انه لا يفسد شي في رواية هم لما ذكرنا شي يريد به عدم سبق الخروج ومعه شي اى وعن ابى يوسف رحمه الله
 في رواية اخرى هم انه يفسد فالحق بلاء الفم لكثرة الصنع شي ومعه الاستقار فيصنع الامادة هم قال ومن ابتلع الحصة او الحبة
 شي انما قال ابتلع ولم يقل اكل لان الاكل هو المضغ والابتلاع جميعا والمضغ لا يحصل في الحصة ونحوها بخلاف الابتلاع
 فانه يحصل لانه عبارة عن اذخال الشئ في الكلي هم افطر شي الا على قول من لا يمتد على قوله وهو الحسن بن صالح فانه يقول
 افطر باقتدار الشهوة وهو قول بعض اصحاب مالك هم لو وجد صورة الفطر شي بايجال الشئ الى باطنه هم لا كفارة
 عليه اى هم المعنى شي اى عدم معنى الفطر هو التغذي والتمسك الى البدن وقال مالك يجب عليه لانه مفسر غير مذور
 وكل من هو كذلك يجب عليه عنه كذا قال الاكل وهو خلاف ما نقله في الذخيرة القوافية ولو اتبع حصة او نواة او مالا
 يتجدد يقال مالك يقتضي ولا يكفر نعم قال مخزون من اصحابه عليه الكفارة ان تقدمه والافاقه ضاع وقال ابن القاسم
 الاشئ في سوره وفي حمة الكفارة وذكره في الجواب وهو من كتب الى كتيبة عن بعض الخريجين من المالكية الا فيط وشهوره
 الفطر وعدم الكفارة وفي البدائع لو ابتلع بالاليوكل عادة كالحج والهدى والجوسه والذهب والنقصة فطر ولا كفارة عليه كذا لو
 ابتلع حسا او مشيشا او جوزة رطبة او يابسة او تلبعا كقرو قيل ان عمل القشر الى علقته او الم كلفه وان وضع فشققة مشققة
 تجب الكفارة وان لم تكن مشققة لا تجب الا اذا مضغها وفي الارز والمجبن لا تزيده الكفارة ولا في دقيق الحنطة ولا
 الا عند محمد وفي دقيق الارز قالوا يلزمه وفي الذخيرة قيل ان الله سبحانه وتعالى وجب الكفارة بكلمة وفي الملح وحده لا تامة
 الكفارة الا اذا اعتاد ذلك وفي الذخيرة قيل في قليله دون كثيره لانه مضغ وقيل تجب مطلقا وابتلع حبة من طرية الكفارة
 بخلاف حبة الشعير الا اذا كانت مقلوبة ولو اكل الحما غيرة لم يزد من الكفارة بخلاف الشحم وقال الفقيه ابو الليث حرمة
 والاصح عندى في الشحم لزمهما وفي الشحم اللحم القبيح يجب الكفارة لا سيما لو كان بذلك ذك ولو اكل لحم الميتة وهي مشقة
 قد تدرت الكفارة عليه والافعال الكفارة وفي المحيط لو ابتلع مسبة فطر وقيل لا تزيده الكفارة لعدم اليقين بوصولها
 الى الجوف وقيل يجب الكفارة روى ذلك عن ابى حنيفة ايضا وهو الاصح وبه قال محمد بن مقاتل الرزازي والاول قول الصفا
 وان مضغها لا يفيط لانه لا شئ وثبني بن اسنانه وفي خزانة الاكل في التفاحة والخوخة الكفارة وان ابتلع راية صبيحة
 فلا كفارة عليه وفي كتاب الصيام للحسن بن زيا وفي مفسر زمان رطبة وجوزة رطبة وعلية كفارة ولا كفارة في الكسبة
 ومنها ولو ابتلع لوطلة او ففصة ففسد عنه القشر كقرو في ابتلاع منك او زعفران الكفارة وفي الخزانة ولو اكل طينا

ثم ان عدم يفسد
 عند عدم سبق
 الخروج وان اعادة
 فانه لا يفسد
 ملاذ كذا وعنه انه
 يفسد فالحق
 بلاء الفم لكثرة
 قال من ابتلع الحصة
 والحديد افطر
 صورة الفطر ولا
 عليه لعدم المعنى

فعليه القضاء والافاء الى الطين الارضى عليه الكفارة الا عندنا في يوسف رحمه الله فانه كسائر الاولين عنده وقال محمد بن
 بنسنة الغاريقون يدارى به وفي ابتلاع الحليج رويان م ومن جامع في احاديث المسلمين عامداً ش بها قبل والبرقيد
 بقوله عم الا اذا كان ناسيا لا يجب عليه شي أصلاً فعليه القضاء ش وعليه جمهور العلماء قال الاوزاعي وبعض اصحابنا
 ان كفر بالصوم لا يجب عليه القضاء لانه من جنسه وان كفر بخبره وجب على قول عن الشافعي انه اذا كفر بالقضاء عليه
 لانه عايد الصلوة والسلام من الاعرابي الكفارة ولم يبين حكم القضاء وثانيه البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وقال صلى الله
 عليه وسلم من افطر متعمداً فعليه على المطهر وليس على المطهر يسوي الكفارة ش وانما انه وجب عليه الصوم بشهود الشهود وقد
 انعدم فلهذا القضاء كما لو كان معذورا فلم يوجد فليصمه ما عذره كما في حقوق العباد وانما اراد عليه الصلوة والسلام بقوله
 فليصمه ما على التماس سبب القطر به فنقول لكن وجوب القضاء عن اقضية الادارة غير شكل كذا في المبسوط ثم استدرك
 لما صليته النجاسة ش يعني لاجل الاستدراك للمصلحة التي فاته بافساد المصلحة من الشارع حكيم لا يجره بالاسك الحكم فاد
 قوت هذه الحكمة والمصلحة بالافساد يجب القضاء ليدركها فالتفت هذه الحكمة المصلحة في النفس المارة بالسوء في الجماع بقوت
 قوت النفس المتنافية بينهما فيجب القضاء لا يستدرك القضاء بحسب على المعذور وعلى غير المعذور او لم يجره والكفارة ش
 اى وعليه الكفارة ايقام التكامل الجنائية ش صورته وهي ما يلحق الفسخ في الفسخ وهو قول الجمهور وقال الشافعي لا يجرى
 وصحبه بن جبر الكفارة عليه هو قول الجمهور ما بين ما يجرى بينا وبيننا في حقيقته في رواية من عنه لا تجب الكفارة
 في الوضوء في الذكر والافاء في الذكر والافاء في الذكر والافاء في الذكر والافاء في الذكر والافاء في الذكر والافاء في الذكر
 ولم يوجد لهم ولا يشترط الانزال في الحليج ش اى في القبل والبرم اعتبارا بالانزال ش يعني اذا دخل فترك
 وجب عليه الغسل فكذا الكفارة وقيل الكفارة تدرج بالشبهات والافاء معنى الجماع وهو قضاء الشهوة في رتبة
 والغسل يجب الاحتياط فقياسا لاجل ما على الاخر غير صحيح واجيب منع معنى الجماع لم لان قضاء الشهوة تحقيقه وونه
 ش اى بدون الانزال والانزال شيع وليس بشرط الا تدرج ان من اكل لقمة وجبت عليه الكفارة وان لم يوجد شيع
 واليه اشار بقوله هم وهذا ش اى قولنا الانزال هم وهذا انما ذكره ش هذا جواب عن سوال ذكره في المبسوط فان تكامل الجنائية
 شرط لاجباب الكفارة وذلك لا يحصل بدون الانزال قلنا انقضاء شهوة المحل تيمم بالاملاج والانزال شيع ولا تخبر
 في تكميل الجنائية هم وعن ابى حنيفة انه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المذكور ش وهو البرم اعتبارا بالحد عند
 ش اى عند ابى حنيفة فني المدونة فانه لم يحل هذا الفعل جنائية كاملة في ايجاب العقوبة التي يدرى بالشبهات وهذه
 عقوبة تدرى بالشبهات كالحمد وفي جانب المفعول ليس لقضاء الشهوة وبه قال بعض اصحاب الشافعي رضي

ومن جامع في احد
 السبيلين عامداً
 وعليه القضاء استند
 المصلحة العامة والمصلحة
 لتكامل الجنائية ولا يشترط
 الانزال في المحل اعتبارا
 بالانزال متسل وهذا لان
 قضاء الشهوة يتحققه
 وانما ذلك شيع عن ابى
 انه لا يجب الكفارة بالجماع
 في الموضع المذكور اعتبارا
 بالحد عند

بإزالة التحمل عنها لان التحمل بسبب الزوجة ولم يوجد ولذا لا يلزم منه شيء ما دام الاعتسال الثامن اذا كان نائما فاستدلت
 بكونه فعليه الكفارة لان الرجل لم يحملها مفطرة التامع اذا قدم الرجل من سفر مفطر انجا معهما فان ظن انها مفطرة فلا
 يتحمل ولو جاعلها مع العلم بصومها فيه وجهان احدهما التحمل والثاني يتحمل ولنا قوله عليه الصلوة والسلام شئ اى
 قول النبي صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاہر شئ قال الامام ابي ذر روى انه سئل انى كان فيكم فذكر
 السقيا في ثم تبعه الاكل مجر من غير بيان في حاله ولا النسبة الى احد وقال الكاكي في المبسوط اخرج علما ابا بقوله عليه الصلوة والسلام
 من افطر في رمضان فعليه ما على المظاہر روى ابو هريرة روى وقال يخرج احاديثه هذا حديث غريب لم أجده واستدل ابن
 الجوزي في التحقيق لمذموبا ومذموبا روى البخاري وسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر رجلا افطر في رمضان ان يعطين رقبته او يصوم شهرا من ثمانية عشرين او يطعم ستين مسكينا انتهى قال ووجهه ان الكافي
 بالافطار وهو معنى صحيح وقال الكاكي ورواه في المتن روى الدارقطني بمبناه قلت روى الدارقطني في سننه
 عن حماد بن عيسى بن سماعة بن محمد بن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي
 افطر بويافى في رمضان بكفارة انظارهم وكلمة متفق الا اننا والذكر وش قال الترمذي ومن اقصيت منكم وفي بعض النسخ
 تنظم المذكور والانا شئ اى سبب الكفارة هم جنات الافساد شئ اى افساد الصوم هم الافساد الوقاع
 شئ وانما اذا حصل الوقاع ولم يوجد الافساد لا يجب الكفارة كما في الوقاع في ليالي رمضان هم وفي شدة فيها شئ اى
 في جنات الافساد مشاركتهم في الكفارة فوجب عليهم كما يجب عليهم من قول الشافعي عن قوله الاول هم ولا تحمل لانا
 شئ اى لان الكفار هم عبادة او عقوبة شئ وايضا ما كانت لا تفرقهم ولا يحرم فيهم شئ اى في العبادة والعقوبة
 هم المحمل شئ لان العبادة فعل اختياري فلو جاز التحمل يحصل الجبر اللازم منه فتفتت الملازمة واما العقوبة فقد
 شرعت رجرا على الجاني لا على غيره وهذا جواب عن قوله الثاني هم ولو اكل شئ اى الصائم هم او شرب ما يغذي به او
 شربا او شئ في نهار رمضان وكان عداهم فعليه القضاء شئ اى قضاء ذلك اليوم وقال الاوزاعي ليس عليه القضاء
 واستدل بحديث الامام ابي فان النبي صلى الله عليه وسلم بين حكم الكفارة ولم يبين حكم القضاء قلنا انه وجب عليه الصوم شهرا
 وقد اعدم الادارة فيلزمه القضاء وانما بين للاعرابي ما كان مشكلاهم والكفارة شئ اى من القضاء وهو
 قول جمهور العلماء منهم الشعبي والزهري والثوري والحسن البصري وعطاء ومالك واسحاق والبخاري ومحمد
 ابن حريز الطبري وكان سعيد بن جبير يقبل الكفارة على المعطر في رمضان اى مفطر كان لان في آخر حديث
 الامام ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل انت وعيالكم فان شئكم الكفارة ولنا ما ياتي عن قريب

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم

من افطر في رمضان

فعليه ما على المظاہر

وكلمة من تنقطع الذ

والذوات والذ

نفس

جنات الافساد

الوقاع وقد شاركته

فيها ولا تحمل لانا

عبادة او عقوبة ولا

فيه الشئ ولو اكل او

صابت عن به او ما يندو

به فعليه القضاء والكفارة

وقال سعيد بن المسيب يومئذ قال عطاء عليه تحريم رتبة فان لم يجد فبذرة او بقرة او عشرة من صاعا من طعام على اربعين مسكينا
وقال ربيعة بن ابى عبيد الرحمن عليه ان يصوم اثنى عشر يوما لقوله تعالى ان عدة الصووم عند الله اثنا عشر شهرا وعنه
ابراهيم النخعي عليه ان يصوم ثلثة آلاف يوم رواه عنه حماد بن ابى سليمان وقال ابن عمر بن عبد البر هذا لا وجه له الا ان
يكون كل سنة فذبح على وجه التغليط والغصب وعن ابن عباس رفع عليه عتق رتبة او صوم شهرا او الطعام ثلثة اشهر مسكينا
وعن ابن سيرين يقضي يوما ويوم رواه عن الشعبي ومذهب ابن جبرير رواه القاضي بكار عن النخعي وعنه رضي يفتي
يوما ويصوم مسكينا واحدا وعن الحسن البصري انه سئل عن رجل افطر اربعة ايام ياكل ويشرب في كل يوم اربع
رتاب فان لم يجد فاربعة من البدن فان لم يجد فمشرق صاعا من التمر لكل يوم فان لم يجد صاعا لكل يوم لوتين
وروي في مثله من طريق ابن المسيب وعن علي وابن مسعود فافطروا الا يقضيه ابدأ وان صام الدهر كله فبذره
ابو هريرة رضي قال ابو عمرو بن فضالهم وقال الشافعي رحمه الله الكفارة عليه شش ولكن بعينه ربه الساطان وحرب
عليه اسماك بقرية يومه وبه قال احمد وداود وهم لانها شش ايام لان الكفارة هم شرعت في الوقاع شش ايام الجنايات
هم بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا قياس عليه غير شش بيانه ان الاعوان جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم تأبانا واما التوبة رافعة للذنب بالنقص ومع ذلك اوجب النبي صلى الله عليه وسلم الكفارة فاعلم ان الكفارة
على خلاف القياس وما كان كذلك الا القياس عليه غيرهم وان الكفارة تعلق بجناية الاططار شش ايام لان
الكفارة في الوقاع تعلق بجناية الافساد والصوم هم في رمضان على وجه الكمال لانفس الوقاع وقد تحققت شش ايام
الجنايات في الاكل والشرب فوجب القول بوجوب الكفارة بالطريق الاولى لان الكفارة وردت زجرا او الزجر
انما يكون في اتيان حرام تدعو اليه النفس وداعية النفس في الصوم الى الاكل والشرب اكثر منها الى الجوع
فلما وجب في الجماع الزجر فلان تجب الكفارة في الاكل والشرب او لم تجز قيل لا نسلم عدم تعلق الكفارة
بنفس الوقاع لانه حرام في الصوم واجيب بان وقاع التوبة موحى به ليس بحرام بالنقص فاعلم ان الكفارة رافعة
بالفساد والصوم فليل لا نسلم تعلقها باقسام الصوم والفساد ما حصل منه الاططار بالمحصاة والنواة فاجيب بخمس
لكن لا على وجه الكمال فيما ذكر لعدم ثبوت معنى الصوم وهو قهر النفس بالتجويج هم وباجاب الائمة
اعرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجنايات شش هذا جواب عن قول الشافعي رحمه الله ان الكفارة شرعت في الوقاع
بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة وبيانه ان يقال لا نسلم ان هذه الجنايات ترفع بالتوبة فان الشرع لما
اوجب الاعاق ككفارة هذه الجنايات علم انها غير مكفرة لها كجناية السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد

وقال الشافعي
لو كفارة عليه
لا فاشهرت
في الوقاع
القياس
الذنب بالتوبة
فلا يقاس عليه
غيره وكذا ان الكفارة
تعلق بجناية
الاططار في رمضان
على وجه الكمال
الوقاع وقد تحققت
وباجاب الكفارة
تكفيراً عنها
في التوبة
في رمضان

شتم قال والكفارة مثل
كفارة النكاح لما روي
ولله في ذلك
قال يا رسول الله ضلكت
واهلك فقال ماذا صنعت
فقال وقعت امرؤ في بئر
رمضان متعمدا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق رقبة فقال لا ماله
الا رقبتي هذه فقال سم
شهرين متتابعين
فقال هل جاءني ما جاء
الامر الصوم فقال اطعم
سنتين مسكينا فقال لا
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يوتي بقرق من تمر ويروي
بقرق فيه ثم خمسة عشر صاعا
وقال فترقا على المساكين فقال
والله ليس ما بين لابتي هه
احدا احوج مني ومن عيالي
فقال كل انت وعيالك
يؤتيك ولا يجزئ احدك

التوبة بل بالحد والباقي بايجاب الحق متعلق بقوله عرف والتقدير يعرف بايجاب الشارع الاعناق ان التوبة غير
كافرة وقوله تكفير الصب على التعليل اي لاجل التكفير فان قال الخصم للجمل مقرر في استدعاء الزاجر لغلط في الجناية
والثبوت الحكم في غيره من زجره الاول ان الجماع يلزم الفطر من الحكم فكان اشد بخلاف الاكل والشرب والتسا
ان الامرام فليسبب الجماع ولا فيفسد سائر مخطورات الاحرام وانما الثالث ان الشارع اوجب في الوقوع عند
عدم الملك ولم يشتر في الاكل عند عدم الملك فكان اشد والرابع ان تمام الجوع يبيح الفطر عن الضرورة
بما روي في الفقه بوجوب شبهة الاباحة والكفارة لا تجب بشبهة بخلاف الوقوع فانه لا يباح اصله في حق الصائم وانما في الوقوع
بما روي في اعيان من نظره بخلاف الاكل فكان اشد واجيب عن الاول بانه لا فرق بين جماع الصغير والكبير والمكتملة
على اصله وليس فطره ان ومع ذلك وجبت الكفارة وعن الثاني خوف الجماع في الحج اقوى حتى لا يرتفع بالحق
انما ان يطوف طواف الزيارته بخلاف سائر المخطورات حتى ترتفع بالخلق وهذا كله سواء وعن الثالث التسوية بين الاكل
والشرب في الركنية حرة واباحة وعن الرابع ان تمام الجوع لا يبيح الفطر عن الضرورة لان الضرورة عبارة
عن ما لا يقدر عليه من خوف الهلاك على نفسه بسبب من الجوع لان الجوع عبارة عن شدة الجوع وقوع الحاجة عن الاكل
وهذا الرابع بحال والضرورة عبارة عن غلو المعاناة التي تعلقها بقاء الطبيعة وذلك الخلو لا يتصور بعضه بل لا بد
او الثاني ولا يخفى ونحو الجوع عما فيه لا يتصور بعضه وعن الخامس فهو الجواب عن الاول هم ثم قال والكفارة مثل
كفارة الظهار في اي الكفارة التي تجب بالوقوع مثل كفارة النكاح وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من براء صاع من تمرهم لما روي في
قوله عليه الصلاة والسلام من افطر في رمضان فعليه ما على الظاهر من الحديث الا ان في فانه قال يا رسول الله ضلكت
واهلك فقال ماذا صنعت فقال وقعت امرؤ في بئر رمضان متعمدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتي هذه فقال هم شهرين متتابعين فقال بل جاني وما جاني الا من الصوم فقال
اطعم ستين مسكينا فقال لا اجد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوتي بقرق من تمر ويروي بقرق من تمر
فيه خمسة عشر صاعا فقال فرقا على المساكين فقال والله ليس بيني وبينك لدية احد اجمع مني ومن عيالي فقال
كل انت وعيالك يجزيك ولا يجزي احد البعدك ثم الكلام في هذا الحديث على انواع الاول ان هذا الحديث
اخرجه الائمة الستة من حديث ابي هريرة فقال البخاري حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهري قال
اخبرني حميد بن عبد الرحمن حدثنا ابو هريرة رضي الله عنه قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم

سنتين مسكينا قال الرجل يا رسول الله اجده فاني بفرق من ثم فقال خذ هذا فصدق به قال يا احد ارجع يا رسول الله
 مني فضلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت اينا به ثم قال كله ورواه من طريق اخر يروي وقال ابن ماجة حدثنا
 ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا سفیان بن كيسان عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم رجل فقال بلك فقال وما اهلك قال وقعت على امرأتي في رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 احتسب رقبته قال لا اجد ما قال صم شهرين متتابعين قال لا يطيق قال اطعم ستين مسكينا قال لا اجد قال احلب ثلث
 فبينما هو كذلك اذا في مكيل يدعي الفرق قال اذهب فصدق به فقال يا رسول الله والذي لعنك بالحق ما بين
 لا يتب ما اهل بيت ارجع اليه منا قال فانطلق فاطعم عيالک النوع الثاني في معناه قوله بنينا اصله من فاشبعت فتحة
 النون فصارت بنيا ثم ربت فيه الميم فصارت بنيا وتضاف الى جملة اسمية وفعلية وتحتاج الى جواب تميم به المعنى
 وجوابه بنيا هو قوله اذ جاء رجل زعم ابن السكوال ان هذا الرجل هو سلمة بن خضر البياضي فها ذكره ابن ابي شيبة
 في مسنده وعن ابن الجارود وسلمان بن سخروفي جامع الترمذي سلمة بن خضر وهذا في المتن الحديث الاعلى والاعلى
 نسبة الى الاعراب والاعراب ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الامصار ولا يدخلون في الاماكن الحارة
 والعرب اسم لهذه القبيل من الناس سواء اقاموا بالبادية او بالمدن والنسبة اليه على قوله بلك في رواية الشيخ
 وكذا في رواية الباقية وفي متن حديث الباب بلك وبلك واليه في المتن بلك وبلك وقال الخطابي
 رحمه الله هذه اللفظة غير محفوظة واصحاب سفیان لم يرووها في قول بلك فلفظ غير ان بعض اصحابنا
 حدثني ان المعلى بن منصور روى هذا الحديث عن سفیان فذكر في الخبر فيه وهو غير محفوظ والمعلى بن ابي
 القوس في الخطوط والاتقان انتهى قلت اخرجه الدارقطني في سننه عن ابي ثور حدثنا سليمان بن منصور حدثنا سفیان
 بن عيينة عن الزهري به وفيه بلك وبلك وفي رواية الباقية في سننه ايضا جاءه رجل في وقت فخرج يديق صدره
 ويقول بلك الابد وبلك وفي رواية ويدعو بالويل وفي رواية ويطعم وجهه وفي رواية الحجاج بن ارطاة ويدعو ويل
 وفي مرسل حميد بن المسيب عن الدارقطني وحشي على راسه باله ابي قوله قال ما كنت في رواية مسلم وما اهلك وكذا
 في رواية الترمذي وابن ماجة وفي رواية ابي واود وما شاكك وفي نسخة الكتاب ما واخذت قوله بفرق بفتح الفاء
 والراء مكيا ل تسع سنين عشرة رطل والعرق بفتح العين والراء واما قوله في رواية حميد بن الربيع الصواب عند اهل اللغة قال
 واكثرهم يروونه اسبون الراء وفي رواية الادب العرق التزيل قال ابو عمرو القاسمي الكليل والكليل الكبر
 من الفرق والعرقه زنبيل وفي المحكم الفرق واحدة فرق قوله في الحديث ثمانية ثمانية الاربعة قال الاصمعي اللابة

الحديث وهو الاثر في قد العتبات حجارة سود بها الابواب ولوب قوله يخبرك لا يخبرني احد البكر لم يرد في كتاب
 من كتب الحديث في ذلك الاثر ان باب الحديث يدل على بيان كفارة من افطر في رمضان عدا على الترتيب المذكور
 فيه وفيه كلام كثير لا نقل هنا الموضع بانه ممن اراد ذلك فليشعر بالخيار الذي سميناه عمدة القاري في
 شرح النجاشي هم وروايتهم في حديثه المأثور على الشافعي في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله
 الصوم في الطهارة مطلقا في باب الصوم في الحديث في الطهارة في قوله وهو حجة على الشافعي في قوله يخبرني بلين
 من الكتاب فان الشافعي يقول يا يحيى في الحديث في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله
 في شرح الموطا وابن القثير في الاثر في الحديث في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله
 والحسن بن حي والشافعي احمد في الحديث في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله
 في كتاب الطهارة في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله في كتاب الطهارة في قوله
 يسبق على شمس الاثر في الحديث في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله في كتاب الطهارة في قوله
 على الترتيب ظاهر في الحديث في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله في كتاب الطهارة في قوله
 صلى الله عليه وسلم في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله في كتاب الطهارة في قوله
 بان حديث الاثر في الحديث في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله في كتاب الطهارة في قوله
 لا يخبرني قلت حديث سعد بن ابى وقاص رواه الدارقطني في سننه وعلى مالك شافعي ابي حنيفة
 هم في نفي التتابع في قوله يخبرني ابي يحيى من عليه الكفارة بلين قوله في كتاب الطهارة في قوله
 اتماكل بنفي التتابع هو ابن ابي ليلى ومالك لا يقول الا بالتتابع لقولنا وفي الذخيرة في باب الكيفية يحجب صوم شهرين
 متتابعين عند مالك وقال ابن قدامة في المعنى لا اختلاف بين من اوجب الصوم انه شهران متتابعان وفي السنن
 عند ابن عباس شهر واحد عند ابن ابي ليلى شهرين ولم يوجب فيها التتابع فذكره القزويني وغيره للنص عليه في
 لنص الحديث على التتابع حيث قال هم شهرين متتابعين وكل صيام لم يذكره الله في القرآن متتابعان فصالحهم بالخيار
 ان شاء تابع وان شاذ فارق وكل صوم ذكره في القرآن متتابعين فعليه التتابع والصيامات المذكورة في القرآن ثمانية
 اربعة منها ثلاثة صوم رمضان وكفارة القتل وكفارة الطهار وكفارة اليمين عندنا واربعة منها صامها بالخيار
 قضاء رمضان وصوم التمتع وصوم كفارة الحلق وكفارة جزاء الصيد في المبسوط من مشائخنا من قال كل كفارة
 شرع فيها عتق فصاحبها بالخيار فيخبر في كفارة الفطر ومن جامع فيها دون الفجر شافعي اراوه الاستعمال

وهو حجة على
 الشافعي في قوله
 يخبرني لان مقتضاه
 الترتيب وحلي
 مالك في نفي التتابع
 للنص عليه
 ومن جامع في اودا
 الفرج

فانزل فعليه
القضاء لوجوه
الحج معنى الكفارة
عليه لا نغذاه
الصوم وليس في
افساد الصوم في غيره
رمضان ككفارة
لان لا افطار
في رمضان ابلغ
في الحجابة فلا
يلحق به غيره
قال ومن احقن
او استعطوا
افطر في اذنه
افطر لقوله صلى
عليه وسلم
لفطر عما دخل

في نخذ المرأة او في بطنها ولم يروبه الواطه فانه فيما تجب الكفارة هم فانزل فعليه القضاء لوجوه والحج معنى ش وهو الزال
عن المس لشهوة هم ولا كفارة عليه ش وبه قال الشافعي وقال مالك واحمد وابو ثور تجب الكفارة لوجوه وتك حرمة
الصوم ولهذا يجب عليه القضاء بالاجماع هم لانعدام الصورة ش اى صورة الجماع وهو ايلج الفرج في الفرج هم
وليس في افساد الصوم في غير رمضان كفارة ش على ان فتاوة ان الكفارة تجب بافساد قضاء رمضان اعتبارا
باوانه هم لان الافطار في رمضان ابلغ في الجنائية ش لان فيه تك حرمة الصوم هم ولا يلحق به غيره ش اى غير رمضان
برمضان وبذلك الخلاف الكفارة في الحج حيث ليستوى فيه الفرض والنفل لان وجوبها لحرمة العبادة وفي رمضان
لحرمة الايمان بالنفس العبادة فانقرض صوم رمضان وغيره هم قال ومن احقن ش اى وضع الحقنة في الدبر او في
بفتح ان كذا في المغرب وقال ابن الاشيب الحقنة ان يعطى المريض الدواء من اسفله وهي معروفة عند الاطباء وفي
الحديث انه كره الحقنة وقال اصحابنا لا باس بالاحقن حال الضرورة وهو قول النخعي وقال مجاهد واشيب كره
هم او استعط ش بفتح الش ايضا اى صب السعوط في الالف وهو بفتح السين اسم دواء يعطى الف المريض ش
اياء ولا يقال استعط على بناء المجول والرجود دواء يعطى في وسط الفم او اقطر في اذنه ش وقطره مثله
واقطره وقطره بفتح قطر اسال هم فطر ش بالعجاوب من اى افطر الصائم بالاحقن والاسقاط والافطار في
الاذن عند عامة العلماء الا عند حسن بن صالح وداود فانما قالوا لا افطر وقال مالك والاوزاعي في السوط
ان انزل الى حلقه لفيطر والا لا ولما لك في الحقنة روايتان وفي الاخرى من الحقنة توجب الفدية ولا يقع بها الرضاع
نقله عن نوادر مشاهير لان الرضاع انما ثبت باللبين الذي يشبه الصغار بمعنى النشوي والعمود والتغذية لا ترى
انه في حال الكبر لا يوجب والحقنة مفارقة للشرب في هذا المعنى لم يقر له عليه الصلاة والسلام الفطر مما دخل ش
هذا الحديث رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا محمد بن عيسى حدثنا هرون بن معاوية عن زرين البكري قال
حدثنا مولاه ان يقال لما سلمى بن بكير ابن واكمل انما سمعت شيعة فماتوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا عائشة بل من كسرة فاتيته بقرص فوفته على فمها قال يا عائشة بل من لبن من شئ كذا لك قبله الصائم
انما الافطار مما دخل وليس مما خرج وروى عبد الرزاق في مصنفه هذا موقوف على ابن مسعود فقال انما الكفارة
عن واكمل بن داود عن ابى هريرة عن عبد الله بن مسعود قال انما الوتر مما خرج وليس مما دخل والافطر في الصوم
سما دخل وليس مما خرج ومن طريق عبد الرزاق ان رجلا طبا في معجرو رواه ابن ابى شيبة في مصنفه موقوف على ابن
عباس فقال حدثنا وكيع عن الاعمش عن ابى ظبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما فقال حدثنا وكيع عن الاعمش

عن أبي طيبان عن ابن عباس قال الفطر ما دخل وليس مما خرج ثم لا يوجد معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف شئ أي إلى جوف الرأس والبطن ثم لا كفارة عليه لأنهم الصورة شئ أي صورة الفطر وهو الوصول إلى الجوف من المنفذ المعمود وهو الفم ولو افطر في أذنه الماء أو دخل شئ أي أو دخل الماء أو أنه بنفسه لم يفسد صومه لأن الفطر هو الصورة شئ أي إلى جوف البطن وهو معدوم لأن الماء الذي يدخل في الأذن لا ينفذ ولا ينفذ وارا بالصورة الوصول إلى الجوف من المنفذ المعمود وهو الفم وعند الشافعية لو اقطر في أذنه ماء أو دنا فوصل إلى دماغه فطره في أحد الوجهين ويقال القاضي حسين والقوزاني وأسيح لا يفطره وصححه العراقي ولو انفتل فدخل الماء أو أنه فاشى عليه أو تسببه فيها فعليه القضاء والخيار لا شئ عليه فيها وهو قول مالك والاوزاعي وداد وفي خزانة الأكليل أبو صليب في أذنه لا يفطره كذا عند بعض مشائخنا بخلاف الذين يفعلونه فعليه القضاء وفي السليمانية من تنجس بالبدن أو جوف لم يفسد الصوم وفي حادثة القيسي الصوم وفي الخزانة عن أبي حنيفة رضي الله عنه فيمن استنشق فوصل الماء ودماغه لم يفسد صومه بخلاف ما إذا دخله الدن شئ يعني افطر إذا دخل في أذنيه الدهن لوجود صلاح البدن ثم ولو دوى بانه شئ وهي الطغنة التي تبلغ الجوف ثم أو أمة شئ بعد الفقرة والتشديد وهي الشجة التي تبلغ أم الرأس وأمة يرمي من أمة إذا ضربت بالعصا أو ضربت أم رأسه وهي الجلبة التي تجمع الدماغ والناقل للشجة أمة على معنى ذات أم كصفة رقيقة ثم بدوا يصل إلى جوفه شئ يرجع إلى الجائفة ثم أو دماغه شئ يرجع إلى الأمة ثم افطر عند أبي حنيفة رضي الله عنه ويقال الشافعي وأحمد والذي يصل هو الرطب شئ أشار بهذا إلى أن المراد من قوله يصل إلى جوفه هو الدواية الرطب لأن الخاف فيه وأما إذا كان يابساً لا يفسد صومه بالاجماع كذا في البيهقي وخفة الفقهاء وغيرهم لا يفسد صومه قال الشافعي والشافعي والشافعي رحمه الله قد فرق في ظاهر الرواية بين الرطب واليابس وأكثر مشائخنا على أن العبرة للوصول حتى إذا علم أن اليابس يصل إلى جوفه فسد الصوم وإذا علم أن الرطب لم يصل لا يفسد وفي الأجnas لا فرق بين الرطب واليابس إذا وصل إلى الجوف فطر فإذا لم يصل إلى الجوف لم يفسد ثم قال كذا في نسخة محمد بن شعيب في تفسير الحمد وما ذكره في الأصل مطلقاً في الرطب أنه يفطر فهو بناء على الغالب لأنه يصل إلى الجوف غالباً ثم قال رسول ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن كان الرطب يصل إلى جوفه ولم يفرق القدرى رحمه الله بين الرطب واليابس في كتاب التفسير بل حقق الخلاف فيها جميعاً بين أبي حنيفة وصاحبيه ثم قال لا يفطر لعدم اتساق الوصول شئ أي المنفذ الأصل والمنا في الصوم هو الوصول إلى الجوف من الخافق المتأخرة التي خلفتها الله تعالى في البدن ثم لا يفسد صومه مرة والتساعة أخرى شئ أي إذا ظهر أن المنفذ إذا انغم وانغم لا يصل منه شئ إلى الباطن وإذا تسع يصل فلا يتيقن ذلك

ولو جسد معنى الفطر
وهو وصول ما فيه
صلاح البدن إلى
الجوف لا كفارة عليه
لأنهم الصورة
لأنهم الصورة
ولو اقطر في أذنه
الماء أو دخله الأذن
صومه لا يفسد
والصوم لم يفسد
الدهن ولو جسد
أو أمة بدوا يصل
إلى جوفه أو دماغه
عند أبي حنيفة
لا يفسد صومه
بالاجماع
المنفذ

اذا كان لها منه بدش اى اذا كان للمرأة من السبع بدش اى عدم احتياج بان وجبت طيبا ونحو ذلك وقال ابن المنذر وروى
عن ابن عباس قال لا بأس ان تضع العائنة لصبيا الطعام وكرهه الاوزاعي وما لك ذوق الطعام حتى لا تطبخ وكره
يشترى ويضعه للطفل وكذا اطلق الشوكراية وفي الذخيرة للمالكية كره ذوق الطعام ومنع الطعام في الفهم
لجوفه وقال سيد الطرازان وجب طعمه في حلقه ولم يثبت بالابتلاع فطامه المذهب افطاره خلافا للبايع وفي المنع
ان وجب طعمه في حلقه فطرهم لما بينا ش اشار الى قوله لما فيه من تعرض الصوم على الفسادهم ولا بأس اذا لم تجزئه
بدش حتى لا يفسد له ليدش لانها لا يباع لها الا افطار عند الضرورة فالمنع اولى ولان حق السبع يفوت لا اسهل بل
يفوت الى بدل وهو القضاء لان حق العبد مقدم والمدعوى وجب مستغن عن الحاجة هم الا ترى ان لها ان تفر اذا كانت
وعلى ولد باش هذا توضيح لقوله ولا بأس اه فاذا كان لها الا افطار عند خوفها على الولد اذا صامت فالمنع اولى كما قلنا
هم ومنع العلك ش كسب العين الذي يمنع واما بالفتح فهو مصدر من علك ليلك علكا اذا لأك هم لا ينظر الصيام
لانه لا يعيل الى جوفه ش وبه قال الشافعي لانه لا يدري في الفم ولا يعيل الى الجوف هم وقيل اذا لم يكن ملتصقا ش
سقط ما هو بان غننه غيره حتى انقضت اجزائه هم لفساده لانه لا يعيل اليه ش اى الى جوفه هم بعض اجزائه ش لانه
اذا لم يكن ملتصقا فقتل فيدخل في حلقه من ذلك ش حتى يفسد صومه هم وقيل اذا كان ش اى العلك هم الصبي
ش لان الاسود يذوب ويعيل بها جوفه منه ش واذا كان اجنبا ملتصقا لا يفطرهم وان كان ملتصقا ش واصلا ما قبله
اى الاسود لفساده ولو كان ملتصقا هم لانه تنفقت ش فيدخل منه ش الى الحلق هم الا انه كره للصائم ش هذا استثناء
من قوله ومن منع العلك لا يفطرهم لما فيه من التعريض للفساد ش لانه يؤمهم وصول شى منه الى الباطن فيكون
موضعا للصوم على الفسادهم ولا يتم الا افطار ش وفي بعض النسخ ولانه يتم بالا فطار لان من راه من بعد لظن انه
يفطر وقال على بن ابيك وما سبق الى القلوب انكاره وان كان غنكه اغذاه وقال الشافعي رضى الله عنه كرهه
لانه يخفف الفم ويعيش فكه في التذيب عنه لكن يدبر المعدة ويضم الطعام ويشتهي الاكل ذكره في المأثور واشار
في الجامع الصغير الى انه لا يكره العلك اغية الصائم ولكن يستحب للرجل تركه الا من عذر مثل ان يكون في فمه خرم ولا
يكفه للمرأة اذا لم تكن صائمة لقيامه ش اى لقيام العلك هم مقام السواك في حقن ش لضعف اسنانهم وضعفه
ينقي الاسنان ويشبك اللثة كالسواك وقال الكاكي وانما قال ولا يكره وان لم يكن موضع اللثة لان موضع العلك يورث
نهال الجبن هم ويكره ش اى العلك هم للرجل على ما قيل ش ذكره في الاسلام هم اذا لم يكن ش اى العلك هم من غير
ش اى من اجل علة في فمه لان الاشتغال به عند عدم الحاجة تفال بما لا يفيدهم وقيل لا يستحب ش اى العلك للرجل

اذا كان لها منه بدش
بينا ولا بأس اذا لم تجزئه
بدش صيانة للولد الا ترى
ان لها ان تفر اذا كانت
على ولدها ومضغ العلك
لا يفطر الصائم لانه لا يعيل
الى جوفه وقيل اذا لم يكن
ملتصقا يفسد لانه يعيل
دجته اجزائه وقيل اذا كان
اسود يفسد وان كان
صلت لانه لا ينفقت
اذا انه يكره للصائم لما فيه
من التعريض للصوم الفساد
ولانه ينفقهم بالا فطار
ولا يكره للمرأة اذا لم تكن
صائمة لقيامه مقام
السواك في حقن ويكره
للرجل على ما قيل اذا
لم يكن من علة وقيل لا

هو ثمانية من المشية بالنسبة الى النفس عن شبه الرجال بالنسبة الى ان قلت قد ذكر قبله ذكره في قوله الاستيعاب تكرار
قلت قال بعضهم لا فرق بينهما وليس كذلك بل بينهما فرق لانه يجوز ان يكون المشي خيرا مستحب وغيره كراهه كالمباحات في المشي
والقيام والوقوف في الامر المباح هم ولا يابس بالكل شي نفع الكاف مصدر من كل شي كمال مثل نصره نصره او يجوز ان يكون
بالضم فيكون اسما بمعنى الاكتمال والاول اولى هم ومن اشرب شربا كذا في قوله النور بان وقع الدال او في فيكون معنى الاكتمال
هم لانه شرب اي كل واحد من الكمال والدين ليس من مستوعبات الصوم فاذا لم يمتص الصوم فلا يابس بهام نوع ارتفاق وهو ليس
من مخطورات الصوم وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم على الاكتمال يوم عاشوراء شربا لم يمتص من اكثر الشرب الى ذكر حديث الاكتمال
يوم عاشوراء غير ان السمرجى قال في شرحه وندب النبي الى الصوم يوم عاشوراء تصحيح ولم يرد الذنب الى الاكتمال فيه فيما علمت من كتب الرواية
ثم قال روى شمس الامامة السمرجى رحمه الله عن ابن مسعود ورفران النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم عاشوراء من بيت
ام سلمة وعيناه مملوءتان كالحلأ كذا ام سلمة اتممت قلت روى البيهقي رضي الله عنه في شعب الايمان من طريق جابر عن
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكتمل بالاشد يوم عاشوراء لم يرد له ما يشاء قال اسناده ضعيف
فجوابه ضعيف والضحك لم يلق ابن عباس ومن طريقه روى ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن الحاكم فيه حديث
موضوع وضعه قلنا الحسين انتهى وجوه قال فيه ابن معين ليس بشي وقال احمد متروك واما الضحاك لم يلق ابن عباس
فروى ابن ابى شيبة في مصنفه حدثنا ابو داود وعن شعبه عن عبد الملك بن مسيقه قال لم يلق الضحاك ابن عباس النافق سعيه
ابن جبير فاخذ عنه التفسير روى ابن ابى شيبة ايضا عن ابن داود عن شيبه قال اخبرنا س قدامت الضحاك بن ربه
ابن عباس قال لا وروى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق ابن ابى الزناد عن الاسود عن الاخرج عن ابى هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكتمل يوم عاشوراء لم يرد له ما يشاء قلنا وكذا قال وسفي رجاله من غيبه
تفصيل قدس عليه احاديث الثقات واما الحديث الذي رواه شمس الامامة عن ابن مسعود والذي ذكرناه الآن فما
رايت احدا من اهل الشأن ذكره عن ابن مسعود واما الحديث رواه الحارث بن ابى سامة عن ناسعة بن زيد عن عمرو بن خالد
عن محمد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابى طالب وعن جده ابن ابى ثابت عن نافع عن ابن عباس قال انتظر قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان يخرج في رمضان فليصوم من بيت ام سلمة وقد كذا وكذا عن ابن عباس قال انتظر قال النبي صلى الله
في الكحل للصائم ان ذكرته رمضان فقط واعد كان في رمضان في الليل وقال الترمذي باب ايجاز الكحل للصائم
حدثنا عبد الله بن علي بن اصل حدثنا الحسن بن عبيدة حدثنا ابو عاصم عن النضر بن قال جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال انتبكت عيني فالتحل وانا صائم قال نعم ثم قال الترمذي حديث النضر ليس اسناده بالقوي ولا يصح عن النبي

لثمانية من التثنية
بالنساء ولا يلبس
بالكحل ودهن الثمنا
لا من نوع ارتفاق
وهو ليس من
لمخطورات الصوم
وقد ذكر
النبي صلى الله
عليه وسلم الى
الاكتمال يوم
عاشوراء

صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيئا من احواله فكذلك ضعيف قال البخاري فيه منكر الحديث وقال ابو حاتم الرازي في اعيان الحديث
وقال النسائي ليس بثقة واسم ابى حاتم طريق بن سلمان وقيل سلمان بن قيس بن سلمان بن طارق وروى ابن حبان في الكمال
والبيهقي من طريقه والطبراني في الكبير من رواية حبان بن علي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن ابيه عن جده ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالاشد وهو صائم ومحمد بن ابي حاتم قال البخاري فيه منكر الحديث وقال ابن معين ليس حديثه شئ
ابن ماجه من رواية بقيقه الزبيري عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة روت قالت اكلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
صائم والزبيري هذا هو سعيد بن ابي سعيد الزبيري قال الترمذي هو من مجاهيل شيوخ بقيقه في رواية لا يتابع عليه
وقال شيخنا زين الدين رحمه الله ليس بمجبول بل مشهور بالضعف ضعفه ابن عدي والدارقطني والخطيب هم واسط
الصوم فيه شئ اى وذهب ايضا الى الصوم في يوم عاشوراء ما روى البخاري ومسلم عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه
قال لعنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابنا من اكل في يوم عاشوراء فامروا ان يؤذن في الناس من كان لم يصوم فليصم بقيقه يومه
ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وروى مسلم عن جابر بن سمرة روت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يامرنا بالصيام يوم عاشوراء ونحن عليه ببقاء هذه الحديث وروى فيه احاديث كثيرة هم ولا بأس بالاحتمال
للرجال اذا قصد به التداوى دون الزنية شئ لان الزنية للنساء وقال الاترازي يعنى احتمال الرجل بالكل
سلاح اذا قصد به التداوى فاما الزنية فلا قلت لم ادر ما فائدة قيد الكل بالاسود وليس الكل الا لاسود وقال الشافعي
ولا بأس بالاحتمال للرجال في الصوم وغيره التداوى دون الزنية قلت اختلفوا فيه فذهب الثوري والبخاري
واحمد واسماء الى كراهية الكل للصائم وكل ابن المنذر عن الشافعي في جوازها باكرامة وانه لا يضر به سواء وجب
لمعه في حلقه انه ما وقال شيخنا زين الدين وكذا روى عن عطاء بن الحسن البصري والنعنى والاوزاعي وابى منيفه
ابى ثور روت وكل من نالت واحدا من احواله في الحلق فطر وكل الصيام سليمان التميمي وسليمان بن المعتمر
وابن شبيب وابن ابي ليث انهم كانوا يبل به صومه وقال قتادة جوزه بالاشد كبره بالصبر وقال الثوري واسحاق كبره
وفي سنن ابى داود عن الاعمش قال ما رايته احدا من اصحابنا كبره الكل للصائم وفي المجتبى لوجه طعم الكل في حلقه
او دماغه لا بأس بخول راحة المسك والعود ورائحة الغدات ودفان النار فانها غير معتبرة بالاجماع ولو بريق قمر
اشرا لكل ولو في براقه لا يفسد عند الاكثر فان قلت هذا الاحتمال مرة في هذا الباب فمما فائدة ذكره ثانيا بعد هذا
قلت قال الكاكي انه من النهاية قلنا لكل موضع فائدة فانه يفتقد من الاول عدم الفطر به ولا يلزم منه عدم
الكرامة بل يجوز ان يكون الشئ مكرها للصائم وهو غير مفطر كما اذا ذاق ثيابا لسانه وبه المسئلة يعلم انه مكره ثم

والى الصوم فيه
ولا بأس بالاحتمال
للرجال اذا
قصد به التداوى
دون الزنية

قد تخلف حكمه بين الرجال والنساء كما في العلك تعلم المسئلة بالمسئلة الثانية انما لا يفترقان اذا قصد الرجل شيئا غير الزنية
مع ان هذا من خواص الجامع الصغير وذلك من مسائل القدوري والثالث من مسائل الفتاوى هو يستجن من الشارب
شرب كذا البقعة الدال قطعاً مصدر من ومن راسه او جده اذا طلاه بالذين يضم الدال هم اذا لم يكن من قصد الزنية
قال فخر الاسلام رحمه الله اصل ذلك ان الصوم كف عن الشهوة وليس في ومن الشارب شهوة لا صورته ولا معنى
فلم يكن مخطوياً بالصوم وليس يحرم بالصوم الارتفاق ولا يجب بالشعث بخلاف الاحرام فانه يحرم به ومن الشارب
وقال الاثراني وقد دل على هذا انه يستحسن ومن شعر الوجه وبذلك جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قيل
عمل الخضاب انتهى قلت السنة التي جاءت باستحسان ومن شعر الوجه تؤخذ مما رواه الترمذي عن ثوبان بن موسى قال حدثنا
عبد الرزاق عن ميمون بن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا الزينة
واوهنوا به فانه من شجرة مباركة وقوله او بهنوا به شمل ومن شعر الوجه وغيره من عذات السنة التي جاءت بالخضاب
ما رواه الترمذي الفيا قال حدثنا ابن ميمون قال حدثنا حماد بن خالد الخطاط قال حدثنا قايده لا بأس به رافع عن
عمر بن عبد الله عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما كان فيكم من رجل الا كان فيكم من رجل الا كان فيكم من رجل الا كان فيكم من رجل
فوحته والائمة الا اهرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتفق عليه الخاء هم لا يعمل عمل الخضاب شرب اى لان
ومن الشارب يعمل عمل الخضاب بالخضاب جاءت السنة ولكن اذا لم يكن لقصد الزنية بل لحاجة اخرى يدل عليه دينه
عن الترمذي وفي المبطل لا بأس بالخضاب لاجل النساء ولا لاجل الحرمة فان خضاب لاجل النساء لا يخلو عن الزينة على آية
هم ولا يفعل شرب اى الدهن لم تطويل اللحية اذا كانت شرب اى اللحية لم تقدر المسنون وهو القبيضة شرب يضم الكاف و
قال الكاكي طول اللحية بقدر القبضة عندنا وما زاد على ذلك يجب قطعه كذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يأخذ من طولها او رده ابو موسى اسحاق في جامعة قلت له في الترمذي كان يأخذ من عرضها وطولها اخر
حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ الحديث وقال في الحديث غريب قلت هذا
لا يدل على ان الذي كان يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم القبضة نعم جاءه اثران فيه احدهما عن ابن عمر رضي روه ابو داود
والناساني من حديث مروان بن سالم المقنع قال رايت ابن عمر رضي القيفض على اللحية فقطع ما زاد على الكاف وذكره
النجاشي تعليقا فقال وكان ابن عمر رضي اذ اجم او عتم قبض على الحبة فما فضل اخذته وجعل من قال روه البخاري
وانما يقال في مثل هذا ذكره ولا يقال روه والاخر عن ابى هريرة اخرجه ابن ابى شيبة من حديث ابى ذرقة قال
كان ابو هريرة يقبض على اللحية فيأخذ ما فضل عن القبضة ولكن ليأرض بها حديث ابن عمر رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم

ويستحسن هو الشارب
اذا لم يكن من
قصده الزنية
لانه يعمل عمل
الخضاب
ولا يفعل لتطويل
اللحية اذا كانت
لقدر المسنون
وهو القبضة

رواه صلى الله عليه وسلم
في خلال الصائم
سواء كان من غير
فصل وقال الشافعي
كرهه بالعشي لما فيه
من إزالة الأثر
لحموه وهو الخلو
نشابة الشهيد
لما هو أثر العباد
اللائق به الإخفاء
فله دم الشهيد
بأنه أثر الظلم ولا
يزق بين الرطب
لا خضر وبين
لمبلول بالماء
أدنى فضل

في حكم السواك للصائم على ستة أقوال الأول أنه لا بأس به للصائم مطلقاً قبل الزوال وأبعد ما ليس به رطب وهو قول أبي بصير ومحمد بن سيرين والي حنيفة بن عمرو وأصحابه والثوري والأوزاعي وابن عيينة وبيروني عن علي وابن عمر أنه لا بأس بالسواك الرطب للصائم وهو في ذلك أيضاً عن مجاهد وسعيد بن جبيرة وعطاء الثاني في كراهته للصائم بعد الزوال واستحبابه قبله رطب أو يابس وهو قول الشافعي في أصح قوليه والي نويس عن علي بن كرامته السواك بعد الزوال رواه الطبراني الثالث كراهته بعد العصر بيروني عن أبي هريرة الرابع التفرقة بين صوم الفرض وصوم النفل فبيده في الفرائض بعد الزوال ولا يكره في النفل لأنه بعد عن الربا حكاها السجود وغيره من أصحابنا عن أحمد بن حنبل وحكاها صاحب المعجم من النشابة عن القاسم بن حسين الخامس أنه يكره للصائم بالسواك الرطب دون غيره سواً أو أول النهار وآخره وهو قول مالك وأصحابه السادس كراهته للصائم بعد الزوال مطلقاً وكرهته الرطب مطلقاً وهو قول أحمد وإسحاق بن زبويه وهو قول عليه الصلوة والسلام في شيء من حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في خلال الصائم السواك في حديث رواه ابن ماجه في شيء من حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة بنحو ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير خلال الصائم السواك والخلاف بكونه من غير النشابة جمع كلمة بالفتح وهو الخلو قاله أبو هريرة من غير فصل شيء يعني الحديث مطلقاً لم يفصل في شيء من حال حاله ونشابة بفتح النون رجمه الله أن الرطب لما يكرهه وهو قال الشافعي كرهه بالعشي شيء أي كرهه السواك للصائم بالعشي وهو بعد الزوال ثم لا في شيء أي لأن السواك بالعشي من إزالة الأثر المحموم وهو الخلو شيء بضم الخاء المعجمة قال الأثر أي بالضم لا غير قال الخطابي في شرح غير الحديث أن أصحاب الحديث يقولون يقع النحر وانما هو خلو بضم الخاء معدر خلع فيه خلع خلوفاً إذا غلبت الخلو يقع النحر وهو الذي بعدتم الخلع وقال السجدي نعم النحر والخلاء وقال السفناقي ما لفتان هم نشابة وهم شبيد شيء أي نشابة الخلو دم الشهيد فإن كل واحد منهما مبدوءة بفتح عجمة وصف بالطيب أي في الخلو فمن قوله صلى الله عليه وسلم في صوم الصائم عند الطيب من ريح المسك آتاهم الشهيد فقوله عليه الصلوة والسلام الذين لون الدم والريح ريح المسك وما يكون محموداً عند الله فبذلك الاستيقاظ كما في دم الشهيد حيث قال عليه الصلوة والسلام زلومكم بكمو معكم ودما نهم قتلنا هو أثر العباد شيء أي خلو فم الصائم أثر العباد هو واللائق به الإخفاء شيء أي اللائق بأثر العباد الإخفاء قراراً عن الربا هم بخلاف دم الشهيد فإنه أثر الظلم شيء فيبقى عليه ليكون شهيداً له على خصمه يوم القيمة فاما الصوم فبين وبينه فلا حاجة إلى الشاهد هم ولا فرق بين الرطب والخضر وبين المبلول بالماء شيء هذا في قول أبي يوسف رحمه الله حيث قال يكره إذا كان مبلولاً بالماء لم يرد شيء أراد به قوله عليه الصلوة والسلام من غير خلال الصائم السواك فقدم عن قريب فم فصل شيء أي هذا فصل لا يعرف إلا إذا قدرنا بهذا لأن الأعراب لا يكونون إلا في الجزاء المركب ولما فرغ من مسائل الصوم

شعر في هذا الفصل الموجود في بيان وجوه الاعتذار بالسيعة للفطر في الصوم ومن كان مريضاً في رمضان شئ اى حتى يبرأ من مرضه
والمرض منه ينزل به ويجلوه في بدن الحى اعتذار الطباع الاربعة فان قلت ما هذه الاربعة في قوله ومن كان مريضاً قلت سمعت
سنن الاسامة الكبار ان هذه الاربعة التي تذكر في اول الكلام الذي لم يذكر حتى قبله سببها او الاستفهام ولم يذكر النجاة هذا هم
خوف ان صام او ادم مرضه افطر شئ هذا يشير الى ان مجزى المرض لا يمنع اى لا يوجب اباة الا افطر نفسه بل لعله المشتقة تاجع
عامة العلماء وقال او يوجب الاباة بنفسه لظاهر الآية وعلى عن ابن سيرين بكراً قلنا الآية محمولة على مرض يوجب المشقة
بالصوم بل قيل قوله تعالى يريد التذكير ليس ولا يريد التمسك بها لانه لا يخلو عن شقة بخلاف المرض فانه
نوعان ما يوجب المشقة وما لا يوجبها فوجب الفصل فكل مرض يصير الصوم يوجب الاباة وما لا يوجبها كان خوف ازدياد المرض
منه فصار للفطر خوف الهلاك وذكر الامام المكي في معرفة طريق ذلك اما باجتهاده او بقول طبيب عاقل وقال القاضي اجماع
الطبيب طمأنم المرض على اقسام سبعة خفيف الشيق معه الصوم ونعقد وخفيف الشيق منه ولا نعقد وشاق لا يزيد
بالصوم وشاق يزيد وشاق لا يزيد به ولكن يوشع الصوم عنه اخرى وشاق يخشى طوله ويخرج شيق المرض به فالاول
والثاني كالصحيح الذي لا يصير الصوم فلا يفطر والثالث تخير الرابع والخامس السادس لفطر وان صاموا اجزاهم
على الصحيح الذي يخشى المرض به كالمريض يخشى زيادته وهذا الفرع الاخير في المغنى للمصنف وفي المرضين في الالبية خوفه من المرض
وتسعة الذخيرة المرض الذي يمنع الفطر ما يخاف منه الفتور او زيادة المرض وفي المحيط البدائع خوف ازدياد المرض
كاف واليه وقعت الاشارة في الجامع الصغير ان لم يفطر نزلوا جميعاً وعينا اوجى شديدة افطر وعن ابى حنيفة في
اذا كان يجوز الاداء قاعداً يجوز له الاقطارهم وقضى شئ لقوله تعالى فذا كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام أخر
هم وقال الشافعى رضي الله عنه لا يفطر شئ بمعنى خوف ازدياد المرض ومنه شافعى اى الشافعى لم يعتبر خوف الهلاك في
نفسه او فوات العضو شئ اى يخاف فوات عضوين اعضائه لم يعتبر في التيمم شئ بمعنى لا يجوز عنه تركه شئ من الاعمال
للمريض الا اذا خاف على نفسه او عضواً منه فيجوز له التيمم بزيادة المرض ومنه نقول ان زيادة المرض في الزيادة
قد يقضى الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه شئ اى عن الانصراف الى الهلاك فلو بقي من المرض كفى الضعف باق بل يفطر
سئل القاضي الامام فقال لا والبيع المرض لا الضعف فلو خاف ان يعود المرض لو صام قال الخوف ليس شئ وذكر الامام
التمه ناشئ الامة او الضعف في البطن والجزء الغسل فما خلت افطرت وقفت وفي النصاب وكذا الذي ذهب اليه
سوى السلطان للجماعة فاشتد الحر وضعف فاكل لم يذ ولو خاف ان صام يضعف فيصير قاعداً عن محمد رحمه الله
يصوم ويصلي قاعداً وعن ثمة الائمة النجاشي من اشتد مرضه كره صومه ولو خاف نقصان العقل او زيادة المرض

ومن كان
مريضاً في
رمضان ف
ان صام
ازداد مرضه
افطر وقضى
وقال الشافعى
لا يفطر وهو يعتبر
خوف الهلاك
او فوات العضو
كما يعتبر التيمم
ونحن نقول ان
زيادة المرض
واستدل لا قد
تفصى الى الهلاك
فيجب الاحتراز عنه

وان كان مساكنا
 يستصبر بالصوم
 بغيره افضل
 وان افطر وفتح جارا لا يفر
 لا يفر عن المشقة
 تجعل نفسه عذرا
 بخلاف المصن فانه
 قد يخفف بالصوم
 فشرط كونه مفضيا
 الى الحج وقال الشافعي
 الفطر افضل لقوله
 صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر الصيام
 في السفر ولما كان معنا
 افضل الوقتين
 فكان له داء فيه
 في ما رواه المحمولى
 في حالة الجهد

يفطر ولو اتعب نفسه عمل حتى اجبه العطش فانطو كفر لانه ليس لمريض ولا مسافر ومسيل بخلافه وبما قاله الباقر
 وقال مالك في الموطا ومن اجبه الصوم افطر وقضى ولا كفارة عليه ولو علم القاضي لقينا انه يقاتل العدو وخاف الضعف
 يفطر قبل الحرب ومن كان مسافرا لا يستصبر بالصوم ففصومه افضل ثم وبما قال مالك والشافعي على ما ذكره في كتبهم وقال
 النووي هو المذهب ولكن قللت فيه المسئلة من كتب اصحابنا على خلاف ما وقعت في كتبهم فان الغزالي ذكر ان الصوم
 احب من الافطار في السفر لثبته في سنة وهو مذهب الشافعي والشافعية وخليفة وابن عباس وماتية رضي
 عنه قال عمرو بن الزبير وعمر بن ميمون والوكيع بن عبد الرحمن وطاوس والفضيل بن عياض وابن المبارك والوكيع
 والوكيع بن عمرو بن زبير والثوري والشافعي ومجاهد وعنه ابن عمر وابن المسيب والشافعي والادزاعي والشافعي
 الفطر افضل في حقه وعند احمد رحمه الله عنه الصوم في السفر كونه وذكره في المغني عن عمر وابي هريرة لا يصح للصوم
 في السفر وعنه عبد الرحمن بن عوف الصوم في السفر كالفطر فيه سواء ذكره المذمري في شرح مختصر سنن ابني داود
 وقال ابو عمر بن عبد البر بن عوف بن علي بن علقمة والشافعي في قول وعنه قال الصوم احب الى الله وان افطر
 اسي المسافر ومقتضى جازئ للشافعي البوار وفيه من ان السفر لا يجرى عن المشقة ثم لانه في المشقة لكل حال
 فادبر الحكم فيه على اصل السفر ثم جعل نفسه في اسي نفس السفر ثم عذر بخلاف المرفق لانه قد يخفف بالصوم ثم في المشقة
 ونحو ما في شرط كونه ثم اسي كونه المرفق ثم مفضيا الى الحج ثم ولهذا لا يجوز الافطار في السفر كما ذكرناه
 فان الشافعي الفطر افق على ثم اسي من الصوم ثم قوله عليه الصلاة والسلام ثم اسي لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 من البر الصيام في السفر ثم في الحديث ما رواه البخاري ومسلم من حديث باقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سفر فامى زجرا ورجل فمطل عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر وروى مسلم في لفظ وعلم
 برخصة الله التي رخص لكم وروى ليس من ابرام صيام في ام سفروى لثمة بعض العرب رواه عبد الرزاق في مصنفه وقد
 ذكرنا ان هذا القول من الشافعي لم يصح ولا يملك عنه ولكن مذهب احمد كذا نقل عنه ابن الجوزي واستدل به بهذا الحديث
 ثم وان ان رمضان افضل الوقتين ثم اراد بها خارج رمضان وفي مبسوط فخر الاسلام لا شك ان رمضان افضل
 الوقتين الا ترى ان عدة من ايام اخرها خلف من رمضان والخلف لا يساوي الاصل بحال واليه صلا الله عليه وسلم
 اختار لنفسه الصوم ثم ذكر الرخصة عند شكواهم الجهد كما روينا من حديث ابى هريرة فدل ان الصوم افضل وهو معنى قوله
 ثم فكان الاداء فيه ثم اسي في رمضان اولى وفي المبسوط الصوم غيرية والفطر رخصة والاخذ بالغيرية اولى وما رواه
 ثم هذا جواب عن الحديث المذكور وهو ما رواه الشافعي رضي الله عنه ثم محمول على حالة الجهد ثم نفع الجهد اسي المشقة

و نحن نقول به وانما كره الصوم في السفر لم يوجب بالاجماع و انما مات المريض او المسافر من اى اوقات المسافر
 وهو على ما لم يمش اى وال حال انما على حاله العيني مات المريض في مرضه والمسافر في سفره لم يلزمهما القضاء لانها
 لم يدركا حادثة من ايام اخرش لان شرط وجوب الادراك عدة الايام الاخر بالنفس فلم يحصل الادراك فلم يلزم
 هم ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة شئ في المرض هم والقامة شئ اى وبقدر الاداء
 في المسافر لوجود الادراك شئ الى ايام اخرهم بهذا المقدار وفائدة شئ اى وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية
 بالاطعام شئ يعنى يجب عليه ان يوصى بان يلزمه من ثلث ماله لكل يوم يسكنه بقدر ما يجب صدقة الفطر وان لم يوصى وشئت
 جاز فان لم يتبرعوا الا يلزمهم الاداء ليقط في حكم الدنيا عندنا خلافا للمشافعي على ما يجب هم وذكر الطحاوى في شئ اى
 في المذكور في المسئلة اوفى وجوب الوصية بالاطعام عن الشئ في هم خلافا بين ابى حنيفة رضي و ابى يوسف وبين محمد شئ
 فقال عندنا اذ اصح لو ما يلزمه قضاء الجميع فيلزمه الوصية على الصحيح وعند محمد تلزمه الوصية بالاطعام على ما لم يصح ما قرر على قضاء
 تجب الوصية بالاطعام عنه ان لم يصح بالاتفاق هم وليس يصح شئ اى هذا الخلاف ليس يصح وقال ابو بكر الجصاص الرازي في
 الخلاف الذي يوافق الطحاوى ولا نعرفه عنهم بل المشهور من قولهم جميعا انه لا يلزم الا قضاء ما ادرك وقال في
 ذكر الطحاوى رحمه الله هذه المسئلة على الخلاف ثم قال وهذا خطأ وقال صاحب الايضاح والصحيح ان الخلاف بينها
 وقال المصنف وليس يصح هم وانما الخلاف في النذر شئ فان المريض اذا قال للذلي ان الصوم شهرا فمات قبل
 ان يصم لم يلزمه وان صح يوما واحد الزوم ان يوصى بجميع الشهر في قول ابى حنيفة رضي و ابى يوسف وقال محمد رحمه الله يلزمه
 بقدر ما صح لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى قضاء كفارة رمضان هم والفرق لما شئ اى ابى حنيفة و
 ابى يوسف رضي الله عنهما بين قضاء رمضان والنذر هم ان النذر سبب شئ وقد وجد المانع وهو عدم صحة الذمة
 في التزام اداءه قد زال بالبرء واذا وجد السبب المقضي وزال المانع هم فيظهر الوجوب شئ لامحالة ومصارح الصحيح
 نذر فمات قبل الاداء واذا اكله الوجوب ولم يتحقق كما لا بل بعضها يتحقق هم في حق الخلاف وفي هذه المسئلة اسبب
 العدة فيقدر بقدر ما ادرك شئ لان وجوب القضاء مشروط بشرط ادراك العدة فوجب بقدر الادراك وقيل
 تعصب ان ارى الطحاوى بانه لا يتهم في غارة علمه واجتماعه وورعه وتقديره ثم ذكر مولده ووفاته ثم مدح كتابه
 معاني الآثار وقال بل ترمى له الظير في سائر المذاهب فخصنا عن مندوبنا وقال قد نشأ جماعة بعده بكثير من الزمان
 باعتبار ان الخلاف لم يبلغهم فذلك ليس بحجة لهم عليه لان جعل الانسان لا يعتبر حجة على غيره وفي آخر كلامه اصدت
 من قائل كل بين الصبح لذي عشرين هم وهذا كله لا يفيد في تعصيه لان كل من اشأ بعد الطحاوى فقد اعترف بفضله

واذا مات المريض والمسافر
 وهو على حاله لم يلزمهما
 القضاء لانهما لم يدركا
 عدته من ايام اخر ولو
 صح المريض واقام المسافر
 ثم ماتا لزمهما القضاء
 بقدر الصحة والقامة
 لوجود الادراك بهذا
 المقدار وفائدة وجوب
 الوصية بالاطعام وذكر
 الطحاوى في خلافه بين
 ابى حنيفة و ابى يوسف
 وبين محمد و ابى حنيفة
 وانما الخلاف في النذر الفرق
 لهما ان النذر سبب
 فيظهر الوجوب في حق الخلاف
 وفي هذه المسئلة السبب
 ادراك العدة فيقدر
 بقدر ما ادرك

على القضاء فعليه القضاء في البدل الفيا على الترامي عند عامة مشايخنا ونصيب عليه عند آخر عمره وعند الكهني على الفور و
 مكاه عن اصحابنا والعجم الاول وكل الكهني اليفع عن الاصحاب انه سوفوف بما بين الرقمانين وهو خير سديد ولا فورية
 عليه خلاف الشافعي رحمه الله يقول الشافعي عليه الفدية وبه قال مالك و احمد قالوا عليه لكل يوم مدين الطعام ولو اضر
 القضاء الى الرضعان ان في اثم عندهم ومنهم من روى عن ابن عمر و ابى جبرية و ابن عباس مرفوعا ومنه ما في
 وابن مسعود و يقول قال الذي هو ان وجوب القضاء على الترامي متى يكون له ان يتطوع فيش لا بد له ان يكون وجوب القضاء
 على التامير لما كان له ان يتطوع لان تأخير الواجب عن وقته الضيق بالنفس لا يجوز فان قدمت روى الدارقطني عن
 ابى جبرية بن ابي ركان رصفان ثم اخبر عن شريح ولم يثبت حتى دخل رمضان الذي اذ كان في رمضان
 عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا ما كانت في اسناده من موسى بن جعفر وهو ضعيف جدا وروى عنه ابيه اسهم بن نافع وهو
 ايضا ضعيف هم والحامل والمرضع شش الواجب عن اولان الكهني كل واحد منهما ثابت على الاثر او بدله ما ذكر في
 اذا خافت الحامل والمرضع على نفسها او ولدها او الحامل التي في بطنها ما ولد والمرضع التي لها لبن ولا يولد له غيرها
 كما في حائض وطالق لان ذلك مما من الضعفة الثابتة لا الحائض فمما كان من الضعف الجاهل ما من الضعف
 كل ابن و تاجر يعني ذات حمل وذات ارضاء وذات ثمن وذات طلاق وقال سيوطي بالاسان او شئ مما لم يولد
 واذا اراد به الحدوث يجوز اذ خال التامير انما كانت الاذن او عند او في الفدية في الدار من الموضع الضعيف لا النجا
 اذا كانت ام ولد والمولودات لا يكثر الاثم لان الصوم واجب عليها او لا في غير واجبة انما قال شيخنا
 ينبغي ان يشترط ان يكون الاب موسرا او ياخذ الولد بغيره اما اذا كان الاب مسرا او الولد ان ياخذ بغيره
 فحينئذ يجب عليه امره الارضاع هم اذا خافوا على نفسها او ولدها او غيرها فاشربوا لبنهم او ثمنهم او
 قول علي بن ابى طالب وعبد الله بن عباس و ابى جبرية والنسائي ابن عمر وعكرمة ومجاهد وسعيد بن المسيب
 و ابى الزناد والنسائي يحيى بن سعيد و احمد و اسحق وسعيد بن جبير وطائوس والاوزاعي والثوري وقال مالك الكعب
 عليه شئ ويروي ذلك عن ربيعة و خالد بن دريد و ابو ثور و داود بن علي الطاهري و قتادة و الطحاوي رحمه الله و
 ابن المنذر ويحيى ذلك عن القاسم وسالم و كحول وسعيد بن عبد العزيز لانه عاجز عن الصوم فاشبهه بالرضع اذا ما
 قبل البو والمسا اذا ما قبل الاقامة والصبي والمجنون وللشافعي قولان اعدا لا تجب الفدية عليها اذ هم وجوب الصوم
 عليها و الثاني تجب الفدية لكل يوم مدين طعام وهو الصبي وعدم وجوب الفدية هو القاسم و الرضوع هو الجدي و في السبوي
 هي مستحبة هم دفعا للحرج شش اى دفع الحج عنها في الصوم قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج هم ولا كفارة

لا بد من تطوع
 لا بد من تطوع
 على الترامي حتى
 على ان يتطوع
 والحامل والمرضع
 اذا خافتا على نفسها
 او ولدها او غيرها
 وقضاء و فمما كان
 من الضعف

على حدة نبيلة صوم يوم وعن الشافعي رضي الله عنه كل ملوثة مداوى النوازل روى عن محمد بن الحسن انه قال تصيب
لكل ملوثة من من حنطة وبه قال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوسيلة لو فخر بخير وهو قول الزهري وابي ثور
وما لك وادود وهو قول طاووس وقاوة والحسن ايضا وعندهما الصوم الولي عنه صوم النذر وهو مندوب ابن عباس
ويطعم عنه في يوم رمضان ورواه الاثرم واختار ابن عثيمين ان صوم النذر كرمضان لا يصام عنه وقال احمد بن
الاخيثم بالولي بل كل من يصوم عنه يجزيه لقوله عليه الصلوة والسلام من اى القول النبى صلى الله عليه وسلم لا يصوم
احد من هذا الى ما عن احمد بن حنبل بن ابي حنيفة روى موقوف عن ابن عباس وابن عمر فحدث ابن عباس روى عنه
في سنة الكبرى في الصوم من رواية عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال لا يصام احد من احد ولا يصوم احد من احد
ولكن يطعم عنه مكان كل يوم من من حنطة وحدث ابن عمر روى عنه الزبائى في معناه في كتاب الوصايا ابن عمر قال
لا يصليمن احد من احد ولا يصوم احد من احد واستدل اصحابنا في هذا الباب باروى الترمذى عن ابي حنيفة بن سوار عن
محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم مات وعليه صيام يطعم عنه كل
يوم لمسكين قلت وقال الترمذى ولا تعرفه مرفوعا الاسن هذا الوجه والصحيح عن ابن عمر انه موقوف ومطعمه عبد الله بن
احكامه حدثنا شعيب وابن ابي ليلى وقال السفيى الاصح هذا الحديث قال محمد بن ابي ليلى كثير الوهم وروى اصحاب نافع
عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله وروى ابو بكر الرازى في شرحه لمطعمه الطحاوى قال حدثنا ابن نافع قال
حدثنا محمد بن بشير عن محمد بن عبد الله بن سعيد المستنقى عن اسحاق الزرق عن شريك عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه رمضان فليطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع لمسكين فان مات روى
البخارى من حديث عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وروى
ايضا باسناوه الى مسلم البطي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افاتقنيه عنها قال نعم فدين الله ان تقيى قلت المروى من حديث عائشة
الا طعام الذى يقوم مقام الصوم مجازا بديل حديث ابن عمر واما حديث ابن عباس ففيه منته اضطراب لانه في رواية
عطاء ومجاهد عن ابن عباس قالت امراة للنبي صلى الله عليه وسلم ان اتى ماتت كذا فى الصحيح وفي رواية الحكم عن سعيد عن
ابن عباس قالت امراة للنبي صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت وعليها صوم نذر كذا فى الصحيح ايضا ولا يصح الاحتجاج
به على انا نقول انما ذكر فيه القضاء وذلك يحصل بالا طعام فلا يراو الصيام فان قلت يروى عليكم الحج حيث يقضى
عن الميت قلت لا ايرا ولان كلامنا فى العباد والبدنية فما للصحة والحج عبادة تتعلق بالبدن والمال جميعا

لقوله صلى الله
عليه وسلم
لا يصوم احد
عن احد ولا يصلي
احد عن احد

اعتماد ما بالشورم لان شرط الخلفه استمرار العجز شى اى لان شرط كون الفدية غافعا عن الصوم فى حق الشيخ الخامس
 دوام العجز فلما قدر على الصوم انتهى شرط الخلفه وشى هذا الاصل فى ان يتقدم له ما يلزم من العجز بجماعه الصلوة فان قلت
 يلزم العجز ايضا فى الشيخ الثانى لانه اذا اظم لكل يوم مسكينا نصف صاع ثم قدر على الصوم فانه يقبض الصوم ويطول
 الفدية يلزم العجز لانه لا يقع ماله بلا فائدة وهو وجه قلت المعنى فيه ان الشيخ الثانى قدر على الاصل قبل حصول المقصد
 بالتلف وهو استمرار العجز فقبل حكم الخلفه هناك ثم رجع الاصل بعد حصول المقصد بالخلف فاما مطلق حكم الخلفه كمن كفر
 بالصوم ثم وجد اليقين فان الوجود لا يلزم فى حق ما حصل الفدية منه من مات وعليه تمسك رمضان فادعى بيش منه
 قرب من الموت فادعى يقبض رمضان لان الاصل بعد الموت لا يصورهم اظم وليفى لكل يوم مسكينا نصف صاع
 من براوصا من تروا شبيه شى روى كذلك سليمان التميمي عن عمر بن الخطاب وابن عباس رضيهم الله عنهما
 فى آخر عمره ونصاركا الشيخ الثانى شى بوزار الفدية عنه بسبب العجز الكمال هم ثم لا بد من الاصل فخذ شى
 اذا وصى يلزم الاطعام عنه على الولي من ثلث ماله وبه قال مالك بن نجيبة انشاء الله ونظم ليويس الا يلزم على الوصي
 الاطعام ومع هذا الوطعم جاز انشاء الله هم نوافل الشافعى شى فغده للاجابه الى الاصل بلى يلزم الولي ان لا يلزم عنه
 او لم يوصى وبه قال احمد وهو على هذا الزكوة شى اى وعلى هذا الخلاف الزكوة وسدقة الفطر لئلا يات ان لم يات
 بذلك يلزم على الولي اخراجهما عن الزكوة وان فلا ذلك اذا تبرع الوصي باخراج الزكوة وسدقة الفطر بسا
 وعند الشافعى رضى الله تعالى عنه يجب الاخراج والتم يوصى هم هو لئلا يوصى شى اى الشافعى لئلا يوصى بالزكوة
 شى اكل ذلك حتى مالى تجرى فيه النية بهم وكما ان دين العباد يخرج من جميع المال وان لم يوصى شى فذلك الكسب
 هم ولنا انه شى اى ان الاطعام الذى دل عليه قوله اظم عنه وليفى عبادته ولا بد فيه من الاختيار شى ولم يبق ان يتا
 بعد الموت هم وذلك شى اى الاختيار هم فى الاصل دون الوراثة لانما شى اى لان الوراثة هم جبرية شى لا
 اختيار فيها هم ثم هو شى اى الاصل هم تبرع ابتداء حتى يتبرع عن الثلث شى اى من ثلث المال ليست وعند الشافعى
 واحمد من جميع المال بدون الاصل هم وقول مالك كقولنا ولما كان الموت سقطا للعبادة فى احكام الدنيا والشر
 الاصل هم فجاز من الثلث هم والصلوة كما الصوم شى لئلا يوصى حكم الصلوة كما الصوم فى بوزار الاطعام عندهم باستحقاق الشا
 شى لان القياس عدم الجواز لان الصلوة لا توى بالمال حال الحيوة فكذلك بعد المات الا ان الشا استحسنوا التجرى
 لما انما شبه الصوم من حيث كونها عبادة بدنية هم وكل صلوة تقبض الصوم يومهم بواحد الصحيح ولا يصح هم عنه الولي ولا القياس
 احقره عن قول محمد بن مقاتل فانه قال يجب للصلوة يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع فقال كل صلوة فرض

لان شرط الخلفه استمرار
 العجز ومن مات وعليه قضاء
 رمضان فادعى به المقتضى
 وليفى لكل يوم مسكينا نصف
 صاع من براوصا شى
 او شديدا يستبرئ من الابد
 فى آخر عمره ونصاركا الشيخ الثانى
 ثم لا بد من الاصل فخذ شى
 مثلا فالشافعى لا يوصى بالزكوة
 هو يعتبره بدون العباد اكل
 ذلك حتى مالى تجرى فيه النية
 ولنا انه عبادته ولا بد فيه
 من الاختيار وذلك فى
 الاصل دون الوراثة
 الا انها جبرية هم هو تبرع
 ابتداء حتى يتبرع عن الثلث
 والصلوة كالصوم باستحقاق
 المشا وكل صلوة تقبض
 الصوم يوم هو الصحيح
 ولا يصوم عنه اوله الا يصلى

فمن دخل في صوم النطوع شئ يعني شئ فيه ثم اوفى صلوة النطوع ثم افسد بقضاء شئ
 وجوز قول ابى بكر بن عباد بن عباس و ابراهيم النخعي و الحسن البصري و طحطاوي و ابو داود و اسمعيل بن عيسى و الشافعي شئ
 و بقوله قال احمد و قال مالك يلزمه الاتمام لكن لو افسد بالعذر كما لسفر لا يلزمه القضاء في احد الروايتين منه و به قال
 ابو ثور لم شئ اى للشافعي عمه المذموم انه تبرع بالمودى شئ ففتح الدال المشدودة هم فلا يلزمه ما لم يتبرع به شئ لقوله
 تعالى يا اهل المدينة من سبيل و هو محسن فيما يفعل فلو وجب عليه القضاء لكون عليه سبيل هذا يمكن اخراجه و يمينه ليصدق
 بهما فتصدق باحدهما لا يلزمه التقديق بالآخر و لنا ان المودى قرينة و عمل فتجب صيانته بالمضى عن الابطال شئ
 قال الله تعالى و لا تبطلوا اعمالكم و انى عن الابطال لوجب الاتمام فاذا ترك الاتمام الواجب عليه يجب عليه القضاء
 كما لفظه فان قلت ابطال العمل غير متعين لا قبل العمل بدم و بعده تلاش الالة عرض و حال المودى و غيره موجود على التمام
 و انما على الابطال اذ اطر على المودى و به فقه و اذا قارنه منعه النفع في المودى و لا يسمى ابطالا قلت لو لم يقصود ابطال
 العمل لم يرد به النفي كما في الآية المذكورة و النفي يقتضى التصور لا المحالة و طائفة للتحرر و الترويض المذكورين و ارد
 لان ابطالان في اللغة هو الذباب و التلاشي فاذا اضيف الى العمل لا يرد به ذاته و لا شيء بل يرد ذاته قوات
 الفرض المتعلق به و هو الثواب منها فان قلت روى ابو داود و الترمذى و النسائى حديث ام باني حرفة عا
 الصائم المتطوع امية نفسه ان شاء صام و ان شاء افطر و قال الا ترازى و فى بعض الروايات ان شئت فاقصد
 و ان شئت فلا قال ذلك محمول على عدم وجوب القضاء على الفور قلت قوله و فى بعض الروايات انه ليس بمكروه
 في رواية المذكورين و لكنى هنا ان يقول هذا الحديث مختلف فى لفظه و تكلم عليه البيهقي و قال النسائى و فيه سكت
 بن حرب و قد اختلف عليه ليس هو مما يعتمد عليه اذ انفرد فى الحديث فان قلت روى البخارى عن ابى جعفر
 قال اخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين سلمان و ابى الدرداء الحديث و فيه فجار ابو الدرداء ففجع لظعا ما قيل
 كل فاني صائم فقال ما انا اكل منه تاكل فاكل و فيه فاني النبى صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال عليه الصلوة و السلام
 صدق سلمان و جعل عليه الصلوة و اسلام منه بقوله صدق سلمان و لم يامر به بالقضاء قلت كان افطر لعذر الضيافة
 و قد امر بالقضاء فى غير من الاعاديث و قال الكاكي و روى عن عائشة و حفصة ثم قال كانتا صائمتين متطوعتين
 فابدى لنا طعام فافطرنا فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته عن ذلك فقال عليه الصلوة و السلام
 افضتيا يومكما ذكره فى الموطا و الترمذى و النسائى انتهى قلت لم اره فى الترمذى و النسائى و انما رواه
 البزار و الطبرانى فى الاوسط و فى الطبرانى ايضا عن ابى بصير و ابى ثعلبة و حفصة و هما صائمتان فاكلتا

ومن دخل في صلوة

النطوع اذ في صوم النطوع

ثم افسد قضاءه

لشافعي له انه

تبرع بالمودى فلا

يلزمه ما لم يتبرع به

وكان للمودى قر

وعلى فتجب صيانته

بالمضى عن الابطال

فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال اتعصبا يوما مكاذا ولا تقوا ان وفي اسناد محمد بن ابي سلمة اسكنه ذكره العلق
 في اتعصبا وقال الا يباح على حديثه وروى ابن حزم هذا الحديث عن حماد بن عمار عن يحيى بن سعيد الا انضاري عن عمر
 بن ماسية رضى الله عنهما قال وقد خرج اتعصبا بالافطار في ذلك ويرى في المواطن عدة طرق مرسل او قال الدار
 قطنى فيه فخرج وجوز في فقهنا انما هو بن زيد وعباد بن العوام ويحيى بن ايوب فرواه عن يحيى بن سعيد بن علي وهم جماعة
 من المدول القنات وقال ابن الصغار ايضا هذا سند صحيح ورجالهم رجال الصحيح ولا فيه والارسال وقال ابو الفهم
 لا يقبل من الدار قطنى اذا انفرد به لما عرف من عصبية فان قلت اخبر مسلم عن عائشة روافد المؤمنين روافد
 وعمل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال بل عندكم شيء قالت لا قال اني صائم ثم اتى يوما آخر فقلنا يا رسول الله
 اهدى لنا جيب فقال اية فلقد أصبحت صائما فاكل فعملكم ان نغيبه لازم قلنا زاد الناس في فيه ولكن الصوم يوم كان
 وصح به الزيادة ابو الهيثم بن عبد الرحمن فان قلت روى الدار قطنى عن ام سلمة رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصوم صائما ويومئذ الصوم فيقول عندكم شيء فنقول عليه صم صائما فيقول بل ولكن لا بأس ان افطرا لم يكن
 فزاد اتعصبا من رمضان قلت في سنده محمد بن عبد الله الغدري ولا يتج به فان قلت روى ابو احمد من حديث جعفر
 بن الزبير عن القاسم عن ابي اسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان صائما تطوعا فمؤاخذة بالخيار ما بينه وبين حفظ
 ثقات جعفر بن الزبير مشروك وكان رجلا صالحا وذكره القزويني فلو كان ثابتا لكان بيانا لاحتجاشه في الصوم لانه الصحيح
 شرعه بعد نصف النهار وما اذا وجب المضى وجب اتعصبا بتركه شرا لانه لو لم يلزم اتعصبا يلزم البطلان العمل واللازم
 منتف بقوله تعالى والامطروا اعلم انكم في هذه المدة وموعدم لزوم اتعصبا ثم عندنا الا يباح الافطار فيه شرا اى في الصوم
 وكان هذا بيان للنبي الاختلاف وهو ان الافطار بعد الشروع ليس مباحا ثم بعينه مذهبنا في احاديث الروايتين لما بين
 ويباح بعذر شرا وذكره الكرخي رحمه الله والبرادى رحمه الله عن اصحابه انه لا يباح له الفطر الا بعذرهم والضيافة بعذر
 شرا اى على الاطلاق وفي البسوط والجبتي والاطم من ابي حنيفة روافد الضيافة عذرهم ورواية هشام عن محمد بن عمرو
 الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه لا يكون عذرا في الرغنى في الصحيح من المذهب ان صاحب الدعوة اذا كان يرضى
 بمجره ومغفوره لا يفطر ومسألة اليمين على هذا التفصيل في المحيط ان طلق الطلاق امراته فيطرق في التلويح ورون الفرنس ومجر
 قول ابي الليث وقال في الدارية واختلاف الشايع فليس طلق الطلاق امراته ان يطلق قال ابو الليث الا ولس
 ان يفطر وقال نصيب وخلف بن ايوب لا يفطر وروى عبيد بن ربيعة عن ابي بكر بن ابي القيل والقال اذا كان في تركه
 عتق الوالد بن او احد هما في الفرض والواجب لا يفطر الا بعذر والضيافة ليست بعذر وكذا السفر الذي

واذا وجب المصطفى وجب اتعصبا
 بتركه شرا عندنا لا يباح
 الافطار فيه بغير عذر
 في احد الروايتين ما بينا
 ويباح بعذر الضيافة

ان شاء

ان شأه فيه وعذر فيما عداه والمرض عندني الايام كلها فذكر ذلك في الذخيرة وروى الشيبه عن ابي يوسف اذا كان معناه
في الثمار او نذر او قضا رمضان لا يفطر وان افطر يصوم يوما مكانه لقوله عليه الصلوة والسلام شئ ابي لقول الشيبه
عليه السلام فافطر واقض يوما مكانه شئ قال الا تترامى هذا ليس بحديث النبي صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام
الصحابه رضي الله عنهم قلت هذا وهم فاحش فقد رواه ابو داود الطيالسي في مسنده من حديث ابي سعيد الخدري في
قال صنع رجل طعاما وسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم لظراخوك تكلف وصنع لك طعاما فافطر واقض يوما مكانه وروى
نحوه الدارقطني من حديث محمد بن النضر عن جابر بن عبد الله عن ابي خزيمة قتول اني صائم كل يوم يوما مكانه هم
واذا بلغ الصبي او الكافر في رمضان شئ ابي في يوم من ايام رمضان هم امسكا ببقية يومها شئ وكذلك
الحائض اذا طهرت والنفساء والحجون اذا افاق والمرضى اذا برأ والمساكين اذا اقام حكمهم في الامساك
عن المفطرات سواء وكذا اكل معذور زال عذره بعد طلوع الفجر اما الزوال قبل طلوع الفجر لم يصوم وقولنا
قال احمد في صحيح الروايتين وبعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه والبولثوري هو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل
واسحق وابن الماجشون وقال الشافعي في ذلك وادور في استحب الامساك ولا يلزم لان هذا شخص لا يلزم الصوم
لان ظاهره او لا باطن فلا يلزمه الامساك كما في حالة العذر هم قضاء حتى الوقت بالتشبيه شئ يعني لقضاء حتى الوقت
بالتشبيه بالصائمين ولما تعرض لنفسهم للتمتع وفي النهاية اختلفوا في امساك بقية اليوم انه على طريق الاستحباب
لا ينعطف فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات وقال الشيخ الامام الزاهد الصنار رحمه الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك على
طريق الاستحباب انتهى وعلى قول ابن شجاع لا خلاف بيننا وبين الشافعي رضي الله عنه ومن معه هم ولو افطر شئ
ابي الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم في شئ ابي في اليوم الذي بلغ فيه الصبي واسلم الكافر هم لا قضاء عليها
لان الصوم غير واجب فيه شئ وقال زفر واسحاق واحمد في رواية يجب القضاء قيا على الصلوة واذا بلغ الصبي
قبل الزوال يكون صائما فلا اذا نوى الصوم في ظاهر الرواية لانه اهل للفعل بخلاف الكافر وعن ابي يوسف
رحمه الله يجوز صومه من الفرض بخلاف الكافر كذلك عنه ولو اسلم في غير رمضان ونوى الصوم قبل
الزوال كان صائما حتى لو افطر لم يزمه قضاءه وفي رواية الغنيتين لا يصح نقلا ولا فرضا بخلاف خارج رمضان حيث يكون
نقلا في حق الصبي ولا يتعلق به الزوم وفي المحيط اذا اسلم بعد الطلوع لا يصح صومه لا فرضا ولا نقلا وقيل يصح نقلا
وفي ظاهر الرواية لا يصح واذا قدم المسافر من سفره قبل الزوال وكان قد نوى الاقطار فتوى الصوم انراه
واذا كان في رمضان وجب عليه الصوم لزوال المرض في وقت النية وكذا لو كان مقبلا في اول الوقت فساخر لا يصح الاقطار

لقوله صلى الله عليه وسلم

افطر واقض يوما مكانه اذا

بلغ الصبي او اسلم

الكافر في رمضان امسا

بقية يومها قضاء

الوقت بالتشبه ولو افطر في

لا قضاء عليهم

لان الصوم غير واجب فيه

لو افاق في نهار رمضان ولم يكن اكل شيئا فنوى الصوم حيث يقع صومه عن افترض الان المجنون اذا لم يستوعب
 الاية في اية الوجوب اما الصبا والكفر فمقتضيان اية الوجوب ثم واذ النوى المسافر الافطار ثم يعني في غير رمضان
 بليس قوله فيما بعده وان كان في رمضان هم ثم قدم الى المصالح اى مصرهم قبل الزوال فنوى الصوم اجزاه لان
 السفر لا ينافي اية الوجوب ثم اى وجوب الصوم وهذا مخرج اداه في السفر ثم ولا معة الشروع لانه لو لم يصح
 وان كان في رمضان ثم اى وان كان السافر الذي نوى الافطار وقدم مصرهم قبل الزوال في رمضان قال الله عز وجل
 هذا اكبر من المنع لان ما قبله ايضا في مسافر قدم لم يصح قبل الزوال في رمضان بلالة التعليل بقوله لان السفر لا ينافي
 اية الوجوب وبمثل هذا الكلام لا يستعمل في النقل قلت قال الشافعي ان المراد من قوله واذ النوى المسافر الافطار
 في غير رمضان كما ذكرنا من قريب فهذا او من حمل كلام المصنف على التكرار وكذا قال الاكل ان الاول في غير رمضان
 والثاني في رمضان فلا يميز ثم كذا وقال تاج الشريعة رحمه الله قوله واذ النوى المسافر الافطار ثم قدم الى المصنف قبل الزوال
 فنوى الصوم ان كان مراده من هذا الصوم تطوعا فيكون من الوجوب في قوله لا ينافي اية الوجوب الثبوت وان كان
 مراده معينا فالمراد الوجوب الاصطلاحي وانما قلت كذلك لانه ذكره بعده وان كان في رمضان انتهى قلت يمكن الرد
 بالشق الاول على التعليل الاترازي في دعواه التكرار في كلام المصنف فليست له فمصلحة ان يصوم له زوال المخصص
 ثم وهو انه هم في وقت النية الا ترى انه لو كان قريبا في اول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيح الجانب الاقامة
 ثم على جانب السفر وعرضه على الاقامة التي هي الاصل ثم هذا اولى ثم يعني ترجيح الاقامة اولى وجبه الاولوية
 ان المخصص هو السفر قائم في وقت الافطار في تلك المسئلة ومع ذلك لم يوجب له الافطار فلا يباح في هذه المسئلة
 وهو ليس بقائم فيه اولى ثم الا انه شى اى الا ان المراد المذكور هو اذ افطر في مسلتين شى يعني في مسئلة الذي اقام
 ومسئلة المقيم الذي سافر ثم لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة الميسر شى هو السفر لاننى الاصل مبيح للفطر فاذا اتقن
 بالسبب الموجب للكفارة يكون موثقا بشبهة مسقطه للكفارة وان لم يصير الفطر مباحا له بمنزلة النكاح الفاسد لا يتوقف
 على ذلك بل يمين سبي الموطى ومن اعني عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغما بوجود الصوم فيه وهو الاساك
 المقرون بالنية اذ انطأ وجوده ناشى اى وجود النية هم منه وقضى ما بعده الانعدام النية شى اى قضى ما بعد ذلك
 اليوم الذي حدث فيه الاغما لعدم النية فيه لان الاغما يمنع وجود النية ولا يصح التديم بدونه ولو كان المراد الذي
 اعني عليه في رمضان من تلك اعماد الفطر في رمضان او كان سافرا فيه يقضى الكل لعدم النية في الكل ثم وان اعني
 عليه اول اية منه قضاءه كله غير لو لم تكن الية لما قلنا شى اشار به الى قوله لوجود الصوم فيه هو الاساك المقرون

واذا نوى المسافر الافطار

ثم قدم المصنف قبل الزوال

فنوى الصوم اجزاه لان السفر لا ينافي

اية الوجوب ولا معة

لشروع وان كان في رمضان

فعليه ان يصوم لمزوال المخصص

في وقت النية الا ترى انه

لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر

لا يباح له الفطر ترجيح الجانب

الاقامة فهذا اولى انه اذا افطر

في المسئلة لا تلزمه الكفارة

لقيام الشبهة باليوم من اعني عليه

في رمضان لم يقض اليوم الذي

حدث فيه الاغما لوجود الصوم فيه

وهو الاساك المقرون بالنية

اذ الظاهر وجودها منه وقضى

ما بعد ذلك لانعدام النية وان

اعني عليه اول ليلة من

قضاءه كله غير يوم تلك الليلة

ما قلنا

يقال ما لا يلزم لا يقضى ما بعده
 لان صوم رمضان عند
 يتأدى بنية واحدة بمنزلة الا
 وعندنا لا بد من النية لكل يوم
 في اعياد منتهية متفرقة لانه
 يتحمل بين كل يومين ما ليس
 بزمان لهذه العادة بخلاف
 الاعتكاف من اعنى عليه
 رمضان كل قضاء لا يقع من
 يضعف القوي ولا يزيل الحجي فيصير
 عذرا في التجيز لا في الاستقاط من
 حين في رمضان كل توقيف خلافه
 هو تقيده بالاعمال وان المسقط
 هو الحزم والالتزام لا يستوعب
 عادة فله هو المحزون يستوعب
 فيتحقق الحزم وان افاق المحزون

بالنية هم وقال مالك لا يقضى ما بعده لان صوم رمضان يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف من لان الله تعالى اوجب الصوم
 باسم الشهادة في واحد وانما قصد له الفطر بالليل لا يتكلم من الاداء فاعتبر الشهر في حق الشهر النية في واحد كما لا يخفى لا يتأدى
 بنية لكل يوم هم وعندنا لا بد من النية لكل يوم لانما شئ اى لان صيامات اشهر عبادات متفرقة شئ اى يوم كل يوم
 عبادة واحدة والاشهرى ان الفسق الاصل لا يمنع صحة الباقي فكانت اعلو متخلقة فيستدعى لكل نية واحدة هم لانه تحليل
 بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العادة شئ وهو الليلي فيصير صوم كل يوم عبادة طول الشهر فمحتاج الى تعدد النية
 بتعددا لا يامر ولا عبادة الا بالنية هم بخلاف الاعتكاف شئ لانه لم تحليل بين كل يومين فيه ما ليس بزمان العادة
 اذ الليل ايضا وقت الاعتكاف ولذا فيفسد بوجوده في الليل فكان شيئا واحدا في نية واحدة هم ومن اعنى عليه
 رمضان كله فمحتاج شئ اى قضي كل رمضان بذابا لاجماع الاماروى عن الحسن البصري وابن شيراز من اصحاب الشافعي
 فيما اذا استوعب لا يقتضيه عليه كما في المحزون لان سبب وجوب الاداء وهو شهود الشهر لم يتحقق موجبا في حقه لعدم فهم
 وجوب القضاء في غيرهم لانه نوع مرض شئ اى لان الاعمار نوع مرض هم لضعف القوى ولا يزيل الحجي شئ كلب الحرام المحلة و
 يتبع الحجة مقصودا هو العقل الاتري ان الانبياء صلوات الله عليهم كانوا يمتنعون بالاعمار دون المحزون لانه منفي عنهم والفرق بينهما
 ان العقل يكون في الاعمار مغلوبا في المحزون مسلوبا هم فيصير شئ اى الاعمار هم عذراني التاخير شئ اى في تأخير الصوم
 وقت زوال الاعمار لافي الاستقاط شئ اى لا يكون عذراني استقاطا بعلية هم ومن حين رمضان كل لم يقض شئ اى
 اذ اذن قبل غروب شمس من اول الليلة لانه لو كان مفقدا في اول الليلة ثم من رمضان الى آخر الشهر فمحتاج صوم الشهر كماله
 تعذر يوم تلك الليلة وذكر شمس الامة في اصوله وفي جميع النوازل اذ افاق اول ليلة من رمضان ثم ارجع مجنونا واستوعب الشهر
 اختلف فيه ائمة بخارجي والفتوى على انه لا يلزم له القضاء لان الليلة لا يصام فيها وكذا لو افاق في ليلة من وسطه وفي آخر
 يوم من رمضان بعد الزوال كما في المحبته وقال المحلواني رحمه الله المراد من قوله كل مقدرا ما يمكنه ابتداء الصوم
 متى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان لا يلزمه القضاء لانه لا يصح فيه كالليل هو صحيح كذا في فتاوى
 فاضل خان هم خلافا لما لك شئ فان عنده يقضيه به قال احمد في رواية وابن شيراز من اصحاب الشافعي روى
 هم هو شئ اى مالك لم يعتبره شئ اى لم يعتبره هم بالاعمار شئ لان المحزون المستوعب لا ينافي اية الوجوب قياسا
 على الاعمار اذ استوعب فلا يمنع الوجوب كغيره المستوعب هم ولنا ان المسقط شئ اى للوجوب هم هو المحزون شئ
 والاعمار لا يستوعب الشهر عادة هم لان المنع عليه لا ياكل ولا يشرب شئ وصومه الى شهر لا ياكل ولا يشرب نادرا فاذا كان كذلك
 عرفنا ان شئ اى هم والمحزون لا يستوعب شئ اى لا يستوعب الشهر فمحتاج المحزون شئ من الاستقاط يتعلق الحزم وان افاق المحزون

ومن لم يؤمن رمضان
كله وهو ما ولا فطره فليطه
قضاؤه وقال زفر بن رادي
صوم رمضان بدون
النية في حق الصائم
لأنه لا مساك مستحق
عليه فعلى أي وجه يؤديه
يقع عنه كما إذا اذهب كل
الدين من الفقير ولأن المستحق
الامساك بحجة العبادة ولا
الابالية وفي حجة النص
وجد نية القرية على هام
في الزكاة ومن اصبح غافرا
فكل كفارة عليه عند حنيفة
وقال زفر بن رادي الكفارة لانه
لا يتاوى بغير النية عند
وقال ابو يوسف ومحمد
إذا اكل قبل الزوال تجب
الكفارة لانه فوت
امكان التحصيل

كما لعيسى ولا رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه
قضاؤه منعه وبه قال ابن الماجشون المالكي وفي المذهب الجعوني العارضي اذا افاق في اوله او في وسطه
او في اخره قنعه بمبيعه وفي الاصل روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه سوى بينهما ومن لم ينو رمضان كله
لا صوما ولا فطرا فليطه قضاؤه شش هذا المسألة من خواص الجامع الصغير ثم لا بد من التاويل لهذه المسألة
لما ان دلالة حال السلم كافي لوجود النية الا ترى ان من اعنى عليه بعد ما غابت الشمس من الليلة الاولى
من رمضان انه يصير صائما في يومه لم يعرف منه نية الصوم ولا الفطر لما انا حملنا امره على النية على
ظاهر حاله قال السفنا في ثم قال مشايخنا تاويل هذه المسألة ان يكون رمضان او مسافرا او منتكبا اعتادا
في رمضان حتى لا يصلح حاله وليلته على الغربة ونية الصوم كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر بن رادي
صوم رمضان بدون النية في حق الصائم المقيم شش ابو شجاع هو الذي روي هذا القول عن زفر وروى كذا
عطا ومجاهد واستبعدوا هذا من زفر رحمه الله وكان الكرخي يملك ان يكون هذا مذهبه عنه يقول بانه يتاوى كذا
وهو قول مالك واسحاق ورواية عن احمد وانما قيد بالصحيح والقيم لان المدين والمساقر لا يلزم من ائنت بالافتر
هم لان الامساك مستحق عليه فعلى اوجه يوجب يقع عنه شش لانه متعين باصاؤه وصنفه تبين الله عز وجل فلما لم
يلزم تعيين الوصف لم يلزم تعيين الاصل لتبنيه هم كذا اذا وجب كل النصاب من الفقير شش فانه لست طه عنه الزكاة
هم ولان المستحق الامساك بحجة العبادة ولا عبادة الا بالنية شش لقوله عليه الصلوة والسلام الاحكام
بالنيات هم وفي هبة النصاب ومعدنية القرية على امر في الزكاة شش باختيار العمل وجد منه القرية لاجته
العمل الا ترى ان من وجب لفقير شيئا لا يملك الرجوع لحصول الثواب له فان قلت اعطاء النصاب لفقير واحد
للكفارة باطل عند زفر فكيف ذكر الجواز هنا على مذهبه قلت قالوا جاز ان يكون المراد منه اي على مذهبه وقيل تاويله
ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكاة بالاتفاق هم ومن اصبح غافرا شش اي حال كونه غافرا
هم للصوم فكل الكفارة عليه عند ابي حنيفة رحمه الله شش سوا اكل قبل الزوال او لغيره وكذا لو جامع ولقول ابي حنيفة
رحمه الله قال مالك والشافعي واسمهم وقال زفر بن رادي الكفارة لانه يتاوى عنه بدون النية شش يعني النية
ليست بشرط هم وقال شش اي قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اكل قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت
التحصيل شش اي تحصيل الصوم لان قبل الزوال يجب حكم الامساك موقوف على ان يصير صائما قبل نصف النبا
فصار باكله مغفورا لا مكان تحصيل الصوم بعد الزوال فاما كذا فيموتون على لك فلا يصير مغفورا فالكفارة عليه وقال ابو بكر

الرازي في شرحه المحقق الطحاوي المشهور عن محمد رحمه الله انه مع الى حنيفة رحمه الله فصار كفا صلب لغاصب
 من فان الغاصب كما يضمن الغاصب الاول التقويت الاصل لغصين غاصب الغاصب التقويت المكان الرد
 هم ولا في حنيفة رحمه الله ان الكفارة تعلق بالافساد من اي بافساد الصوم وهذا المتناع من اي عن الصوم
 لا افساد له اذ لا صوم الا بالنية من فلا كفارة عليه لانه غير صائم هم ولو اذ افسدت المرأة او فست من بضم النون
 اي صارت نفسا هم افطرت وقضت من اي الصوم هم بخلاف الصلوة من لا تقضى الصلوة هم لانه يخرج من
 يقع فيه من في قضاءها من لكنهما من في الصلوة من اي بيان الفرق بين الصوم والصلوة في وجوب قضاء
 الصوم دون الصلوة في باب الحيض فان قلت هذه الصلاة كزيرة لانه ذكر في باب الحيض قلت ذكر في باب الحيض
 ان الحيض لا تقسم لكن لم يذكر ان السائبة اذا ما نسيته افطرت هم واذ اقام المسافر من اي من هم ووطئت المرأة
 في بعض النهار امساك بقية يومها من كل امساك عنه الصائم فكيف اذا نسيته هم وقال الشافعي لا يجب له امساك
 في بقية يومها من كل هذا الخلاف من في بينا وبين الشافعي من كل من صارا باللائزوم من اي للزوم
 الامساك هم ولم يكن كذلك من اي والاصل ان لا يكون امساك لايوم الامساك من في اول اليوم من مثل الكافر يسلم
 يبلغ والمجنون يفتق في بعض النهار من يومه بالامساك بقية يومهم فذا في الشافعي من يوم من اي الشافعي من
 يقول التشبيه خلف من اي عن الصوم من لا يجب الا على من تحقق الاصل من وهو الصوم من في حقه كالمفطر متعمدا
 من اي كالذي افطر عدا هم او مخطيا من اي كالذي افطر حال كونه مخطيا كالذي اكل يوم الشك ثم طهر منه من رمضان
 او تسو على ظن انه ليس وكان المفطر عدا او كالذي اخطا في المنع منه ونزل المار في خوفه لا يفطر عنده وفي الكافي الاصل عنده
 من كان له الاصل سباحا في اول اليوم ظاهر او باطنا لا يلزم الامساك في بقية يومه ففى المفطر عدا او مخطيا لا يلزم الامساك
 اجماعا وفي الحائض والنفسا لا يجب جماعا فان قيل ما وجه قولنا ومخطيا وعند الشافعي رحمه الله لا يتحقق الفطر بالمخطا فلما اخطا
 بالخطي من لم يصح صومه اليوم عنده لعدم قصده في افساد صومه كمن اكل يوم الشك ثم طهر منه من رمضان فانه يتحقق منه الا
 ومنها يجب التشبه بالاتفاق هم ولنا انه من اي ان التشبيه من وجب قضاء لمحق الوقت اصلا من اي من حيث الاصل من
 لا خلفا من اي لا من حيث الخفية هم لانه قد يخطئ من ولذا وجبت الكفارة على المفطر عدا دون غيره واذ كان خطا وجب
 قضاء حقه بالصوم ان كان بالامساك ان لم يكن خطا هم بخلاف الحائض والنفسا والمرضى والمسافر حيث لا يجب من اي الامساك
 عليهم حال قيام هذه الاغذار من وهي الحيض والنفسا والرضى والسقم لتحقق المانع عن التشبيه من في الحائض والنفسا فان
 عليها من التشبيه بالامساك في المرض والمسافر فلان الرخصة في حقهما باعتبار الحج فلو ازمنا التشبيه على موضوع بالهم تحققت

فصار كفا صلب الغاصب
 ولا في حنيفة ولا ان الكفارة
 تعلقت بالا فساد وهذا
 امتناع اذ لا صوم الا بالنية
 واذا احاضت المرأة او فست
 افطرت وقضت بخلاف
 الصلوة لا يفتقر في فعلها
 وقد مر في الصلوة واذ اقام
 المسافر ووطئت الحائض
 في بعض النهار امساك بقية
 يومها وقال الشافعي لا
 لا يجب الامساك وعلى
 هذا الخلاف كل من صاد
 اهلا للزوم ولم يكن كذلك
 في اول اليوم هو يقول التشبيه
 خلوف ولا يجب له على
 من يتحقق الاصل في حقه
 كالمفطر متعمدا او مخطيا ولنا
 انه وجب قضاء الحق الوقت
 كخلفا لانه وقت معظمه
 الحائض والنفسا والرضى والمسافر
 حيث لا يجب عليهم حال
 قيام هذه الاغذار لتحقق
 المانع عن التشبيه
 حسب تحققة

عن الصوم
قال واذا

وهو يظن ان

الفجر لم يطلع

فاذا هو قد طلع

او افطر وهو

ان الشمس

قد غربت فاذا

هي لم تقرب

امسك بقية

يومه قضاء

لحق الوقت بالحق

الممكن او نفيا

للتعقبة وعليه القضاء

لان الحق مضمون

بالمثل كما في الرقعة

ولا كفارة عليه

لان الجنابة فاصح

لعدم القصص

وفيه قال عمر بن الخطاب

ما تجا لنا لا ثم

قضاء يوم علينا

سير

عن الصوم من اى مثل تحقق المانع عن الصوم اراد ان المانع من التشبه بتحقيق كما ان المانع من الصوم تحقق وذلك لان كان
 حراما كان ما يشبهه حراما كعبادة الضم فاما حرام والصلاة بين يديه ايضا كونه لما يشبهه عبادة الصوم قال واذا الشمس في الكثر
 السخ قال واذا تسواى قال القدوري م وهو يرى من لضم الياء وفتح الراء الى والجمال انه يظن وفي بعض النسخ ومبطلين
 والمراد من الظن غلبة الظن حتى لو كان شاكا تجب الكفارة كذا ذكره الامام حميد الدين الضرير وحافظ الدين السبكي في مستطفا
 قال الاترازي وذلك لا يصح على الطائفة لان الرواية سنة اهل المتشبه بالشاك بخلاف ذلك لا ترى الى ما ذكر في شرح الطحاوي
 رحمه الله لو شك في طلوع الفجر فلا يفضل له ان لا يسحر فان تسحر مع الشك لم يفسد صومه ولا قضاء عليه لانه في اليقين من الليل
 وشك في النهار والاصل ان اليقين لا يزدل بالشك لا اذا تسحر واكثر ان الفجر طالع وقت السحر واجب علينا ان
 يتقنه ثم قال كذا ذكر في كتاب الصوم من ان الفجر لم يطلع فاذا هو قد طلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت فاذا هي
 لم تقرب امسك بقية يومه وقضا لحق الوقت بقدر الممكن او نفيا من اى الاصل الفهم للامم من ان فانه اذا اكل ولا
 عذره اتهمه الناس بالفسق والتور عن مواضع التهمة واجب بالبرهنة ثم وعليه القضاء من ان فانه لا ينزل الى السلي وعطو
 والمجايد واسحق بن راجويه وداود والمزني فان عذريهم لا يجب عليه القضاء لان صومه لا يفسد من لا يشك اى ان
 قوات الادام من منضمون بالشك من شرعا فاذا افوته قضاءه من كفا في الرعين والسافر من اى كما في قضى الرعين
 والسافر بقدر مرضه والسافر بقدر صومه ولا كفارة عليه لان الجنابة فاصح لعدم القصص من خلاف البعض من حيث
 الكفارة من وفيه من اى مثل ما قلنا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما تجا لنا لا ثم وقضا يوم علينا سير من ان قال
 الاترازي في شرحه هذا رواه ابو بصير في كتاب غريب الحديث عن ابي معاوية عن الاعشى عن زيد بن وهب عن عمر
 رضي الله عنه انه افطر في رمضان وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم نظر فاذا الشمس طالعة فقال عمر رضي الله عنه لا
 ما تجا لنا لا ثم اى ما لنا اليه ولا تعدناه ونحن نعلمه وكل باطل فهو متجاف جنت قال تعالى فمن خاف من موص جفعا
 ميلا اما قوله لا يقضيه فتا وبه قال له قال كان الشمس طلعة وقد ثمننا فقال روا عليه لا اى ليس الامر كما ظننت اى تقضى ما ليس كان
 يوم ليس علينا غيره وشك قوله تعالى لا قسم بيمين القيمة فاراد من انكره البعث وشك قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون بهذا الذي ذكرنا عن
 رحمه الله وهو الصحيح من الرواية عند الثقات ما ورد في بعض نسخ البداية بفتح الهمزة فقال ليس بصحيح وقد اورد بعضهم في شرح البداية
 ان عمر رضي الله عنه حتى فطر مع اصحابه يومه الموفى ان لما ذكره وقال الشمس اى المومنين قال ابن ابي عمير لا اى اعلام الناس
 ولا ما قضا لا اى ثم قال ما تجا لنا لا ثم من الموصفات فلا تلفت اليه لي سبها كلام الاترازي في تفسيره من جوه الاول تاويله في قوله لا يقضيه فتا
 او كلف هذا ان بن ابي شيبة روى في مصنفه هذا ابو معاوية عن الاعشى عن ابن ابي عمير قال خروجه عباس من بيت حفصة رضي الله

عن أبي سعيد

وعلى السحاب فظن ان الشمس غابت فافطر وادخله بنو النضير فاعطوا له من الطعام ما يشاء
 حديثنا على بن شمر عن الشيباني عن خالد بن سمير عن علي بن حنظلة عن ابيه قال شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رمضان في صلاة
 ثلث فبشر بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت فان تقى الموزن فقالوا الدنيا امة المؤمنين ان الشمس طالعة لم تغرب فقال عمر
 الله عنه من كان افطر فليصم يوما مكانه ومن لم يكن افطر فليصم حتى تغرب الشمس او عاهد من طريق آخر وادفنه فقال الله تعالى ان الله اشرك
 ولم يفتك اعيا وقد اجتمعنا وقضايوم لبيد انتهى وروى محمد بن الحسن في كتابه لانا را خبرنا ابو عبيدة حمزة بن عبد الله بن عمار
 بن ابي سليمان عن ابي اسحق الخفي قال فطر عمر بن الخطاب رضي الله عنه واصحابه في يوم غيم فظنوا ان الشمس غابت قال فطروا
 فقال عمر رضي الله عنه فطرنا نجف فتم هذا اليوم ثم قضى يوما مكانه الثاني ان هذا الاثر الذي ذكره عن ابي عبيدة هو بالاسناد الذي
 رواه ابن ابي شيبة والاختلاف في المتن والاختلاف في المتن الذي رواه ابن ابي شيبة اولى واما عبد الله بن المتين الذي رواه ابو عبيدة
 على ما نحن عليه وان كان ابو عبيدة ااما كسيرة وان كان ابو عبيدة ايضا ااما كسيرة ولكن ابن ابي شيبة
 من مشايخ البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد بن حنبل وابن
 كثير بن من الامية والابو عبيد لم يروا البخاري وذكره في كتاب القراءة خلف الامام وعلى عنه ايضا في كتابه فقال لباد
 اننا لنت ان قوله الذي ذكرنا عن عمر رضي الله عنه هو الصحيح مجرد دعوى ولم يروى عن علي بن ابي حمزة الذي ذكره غيره وقوله اورد
 بعضهم في شرح الحديث ايراد السفياني فانه هو الذي ذكره في النهاية واتبه الكاكي على ذلك ثم اكمل الرابع ان قوله ثلث
 واعمالا راعيا فذلك ليس بصحيح يظهر لك ما ذكرنا عن ابي شيبة الخامس في آخر كلامه من الموضوعات احترازه
 حيث نسب الامية المذكورين الى الوضع وكانه لم يطلع على مصنف ابن ابي شيبة واوسع كلامه على عادة في غير ما لم يطلع
 كلام المصنف وهو والمراد بالفجر ش يعني في قوله ان الفجر لم يطلع هو الفجر الثاني من وهو الفجر الصادق وهو المختبر في الصلوة
 والصوم لا الفجر الكاذب وقد بيناه في الصلوة ش في باب المواقيت ثم تم المستحب من التسحر اكل السحور الفجر
 وهو ما ياكل وقت السحور وشار الى استحبابه قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة والسلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 تسحر واقل في السحور بركة ش اى في اكل السحور بركة قيل المراد من بركة زياده القوة في اداء الصوم ليل قوله عليه الصلوة
 والسلام استعينوا بالقائمة النهار اى قبل ليله على قيام الليل باكل السحور على صيام النهار جاز ان يكون المراد به ان السحور
 لاستانه ليلتين المرسلين عليه بانه مخصوص بالليل لا لسلام فانه عليه الصلوة والسلام قال فرق بين صامنا وصيام اهل
 الكتاب اكل السحور والمستحب فيه ش اى تاخير السحور فيكون مستحبا في مستحب لما ان نفس السحور وهو اكل السحور مستحب تأخير
 الى آخر الليل مستحب ايضا فيكون مستحبا ايضا في مستحب لقوله عليه الصلوة والسلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم

والمراد بالفجر

الثلثي وقد بيناه

في الصلوة ثم

التسحر مستحب

لقوله عليه السلام

تسحر واقل

في السحور بركة

والسحور ثلث

ثلث

لقوله عليه السلام

ثلث

من اخلاق المسلمين لا يفطاروا تاخير السجود والسواك من هذا الحديث اخرجه الطبراني في معجمه حدثنا جعفر بن محمد بن جابر
 العبادة في حديثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن علي بن ابي طالب عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الصلي عليه وسلم ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الفطر وتأخير السجود والسواك ووضع اليمين على الشمال في الصلوة وذكره
 ابن ابي شيبة في مصنفه موتوفاه والدارقطني رواه في الاثر من حديث حذيفة فروعا بنحو حديث ابي الدردار قال الاثر
 روى عن الحسن البصري انه قال ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الفطر وتأخير السجود ووضع اليمين على الشمال في الصلوة
 ولم تكلم احد من الشراح في حال هذا الحديث غير ان كلامهم قال لقوله صلى الله عليه وسلم هذا الاثر اراي سنة الى البصري قال
 السفاني بعد ان ذكر الحديث مجردا في المنافع ذكر وضع اليمين على الشمال في الصلوة مكان السواك ولكن ما ذكرنا من موافق
 لما ذكر في المبسوط وروى البيهقي من رواية ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما عشر الانبياء
 امرنا ان نجعل فطارنا ونؤخر سجودنا ونضع ايماننا على شمالنا في الصلوة ورواه ايضا بهذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه
 ومن رواية ابي برة رضي الله عنه ثم قال قلما صنعتها فان قلت على تقدير صحة يدل على ان تأخير السجود واجب اذا كان تأخير
 واجبا يكون السجود ايضا واجبا قلت الحديث الذي في المتن يدل على انه مستحب وسنة والعمل بهذا الحديث وفي المحيط
 السجود مندوب اليه وفي البداية سنة فاذا كان نفس السجود مندوبا وسنة يكون تأخير كذلك فان قلت ما حد تأخير قلت
 اخر الليل عن النبي صلى الله عليه وسلم الاخر وقال ابن عباس عطف الاثر على اكل حتى يبين الفجر وقال السجود وهو قول الجمهور
 وقال النووي لو شك في طلوع الفجر جاز لا اكل الشراب الجماع حتى يتحقق الفجر قال لم يقل حد تأخير السجود الا انك فانه حرمه وجب
 عليه الفضل بن ابن عمر رضي الله عنه قال كان الرسول صلى الله عليه وسلم يذوق لبلال وابن ابي بكر يذوق لبلال وابن ابي بكر يذوق لبلال
 ان ينزل هذا ويرى هذا رواه البخاري مسلم وعنه بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم قمنا الى الصلوة قلت كم كان قدرا بينهما قال خمسين آية رواد البخاري ومسلم فان قيل ما وجه تأخير السجود من اخلاق المسلمين
 خصوص اهل الاسلام فان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين صيامنا وصيام اهل الكتاب باكل السجود اجيب بخلافه
 ايضا احد هما ان يقال لا نسلم انه لم يكن من التعميم لانه ان يكون ونحن لا نعلم والاخر انه عليه الصلوة والسلام قال ثلاث
 من سنن المسلمين اي ثلاث خصال اسم فلا يلزم منه ان يكون لكل واحد منهم ثلاث خصال لانه ان يكون
 كل واحد منهم مخصوصا بخصلة كما يقال للعلماء خصال حميدة في البحث والمناظرة والتصنيف فلا يلزم ان يكون
 الكل مجتمعة في واحد ورايت حاشية نسبت الى شيخنا علام الدين السبكي رحمه الله وهو انه قال الاثنية في الجواب
 ان يقال الام في المسلمين للجنس ولا يعمد فيكون من اخلاق جنسنا صلى الله عليه وسلم لان الجنس يعمد على اولاد

من اخلاق

المسلمين

تعجيل الفطر

وتأخير السجود

والسواك

او يكون ذلك من خواصهم والحمد اعلمم الا انه اذا شك في الفجر ش فجب ترك التسليم والاستسباب لا تتراد عن العمل
 في الحرام ومع هذا لا يجب عليه ذلك كما ينبغي ان ان لم ومعناه ش اي معنى الشك هم تساوي الغنيين فلا فضل ان
 يدع اكل تخرا عن الحرم ش قبل هذه العبارة فيها مساواة لان الظن رجحان الاعتقاد فليكن يكون لبقار الليل عنده
 على طلوع الفجر وطلوع الفجر اجماعا على لبقار الليل والظن مبراج والمرجوح وهم واذا ايساويان وماراه بذلك تساوي
 الامارتين فلا فضل ان يدع اكل والشرب هم ولا يجب عليه ذلك ش اي ترك السجود وروى الحسن حمه الله انه
 عليه ذلك احتياطا في امر الدين هم ولو اكل فعصيته تام لان الاصل هو الليل ش اي في رواية عن مالك بطل صومه
 في الفرض اذا شبان الفجر قد طلع هم وعن ابى حنيفة انه اذا كان في موضع لا يتيسر الفجر او كانت الليلة مقمرة او متغيمه او
 يضر صلاة وهو يشك لا ياكل ولو اكل فقد اساء ش رواها الحسن عن ابى حنيفة هم لقوله عليه الصلوة والسلام ش
 اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم مع ما يريك الى ما يريك قال السفناني وتبعه الكاكي فان الكذب رتبة وان
 الصلوات طمانينة ولم يذكر من رواه من الصحابة ولا من ترويه من الائمة واما الا تترادى والاكمل فانها لم تذكر اه
 وليس هذا من ادب الشرح وليس في ذلك لاس من العجز قلت هذا الحديث رواه الترمذي في كتاب الطب النبوي في كتاب
 الاشارة عن ابى الجون السعدي قال قلت للحسن بن علي رضي الله عنه احفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال حفظت من ذوق ما يريك الى ما يريك رواه الترمذي فان الصدق طمانينة والكذب رتبة وقال الترمذي حديث
 حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد ولم يخبر به ورواه الطبراني في الصغير باسناد
 الى عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخصال بين الحرام بين مباح ما يريك من
 قوله ما يريك من راب ربا سلكه والريبة الشك التهمة اي مع الشك لا يعمل نيك لريبة وهي في الاصل قلق النفس
 سكنت والطمانينة هم وان كان الكبر ربا انه اكل والفجر ش اي المال ان النجس طالع فعليه قضاءه ش اي قضا
 ذلك لايوم هم علام الغالب لراى وفيه الاحتياط ش لان قضاءه ليس عليه ولي من قضاءه عليه وعلى غيره
 لا قضاء عليه ش وفي الاصحاح هو الصحيح هم لان الغنيين لا يزال الامتلاء ش لان الليل هو الاصل فلا ينقل عنه
 الا بيقين وكذا روى عن ابى يوسف رحمه الله وجعل هذا في الكتاب ظاهرا لرواية هم ولو ظهر ان الفجر طالع لا كفارة
 عليه ش اي لو ظهر طلوع الفجر فيها اذا اكل وفي الكبر ربا ان النجس طالع لا تجب عليه الكفارة هم لا ينبغي
 الامر على الاصل ش لان الليل هو الاصل هم فلا تتحقق العمد بيش استحقاق القصد على الاطلاق
 في رمضان لظهور طلوع الفجر فلا تجب الكفارة وسنة بعض النسخ العمد بفتح النون وسكون الهم وكسر الهم

الا انه اذا شك في الفجر
 ومما لا تساوي الظنين
 الا فضل ان يدع اكل
 فخر عن الحرم ولا يجب
 عليه ذلك ولو اكل فصوم
 تام لان الاصل هو الليل
 وعن ابى حنيفة انه اذا كان
 في موضع لا يتيسر الفجر
 او كانت الليلة مقمرة او
 يضر صلاة وهو يشك
 او كان بصلاة وهو يشك
 لا ياكل ولو اكل فقد اساء
 لقوله عليه السلام مع ما
 الى ما يريك وان كان الكذب
 انه اكل والفجر طالع فعليه
 قضاءه علام الغالب لراى وفيه
 الاحتياط على علم الزوال الا قضاء
 لان الغنيين لا يزال الامتلاء
 ان الفجر طالع لا كفارة عليه
 لانه بنى الامر على الاصل
 فلا تتحقق العمدية

ولو لم يكن في غروب الشمس
لا يحل له الفطر لان
الاصل هو النهار ولو
اكل فعليه القضاء عملاً
بالاصل وان كان البراءة
انما كل قبل الغروب فعليه
القضاء رواية واحدة
لان النهار هو الاصل
ولو كان شاكاً فيه تبين
انها لو تغرب ينبغي ان
الكفارة نظر الى حاله
الاصل وهو النهار ومن
اكل في رمضان ناسياً
وظن ان ذلك يفطر
فاكل بعد ذلك متعملاً
عليه القضاء دون
الكفارة لان الاشتباه
استند الى القياس
فحقق الشبهة

وتشديد الباري والاصح العمل بضم الدال وبه الجورم ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر الا بالاصل هو النهار
ولو اكل فعليه القضاء عملاً بالاصل من وهو النهار وان كان الكبرياء ان اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة من ان
بقوله رواية واحدة احرازها اذا كان اكل وفي الكبرياء ان الخبر طالع لان في وجوب القضاء وتبين ولم تعرض لمصنف
رحمه الله وجوب الكفارة في هذا فقال صاحب التمهيد ليس عليه الكفارة لاحتمال قيام الغروب فيكفي شبهة فلا لما قال بعض الفقهاء
انه يجب عليه الكفارة لا يمتنعين بالنهار لان النهار هو الاصل من فيجب عليه القضاء ومن لو كان شاكاً فيه فيسش امي في غروب
الشمس من تبين انما لم تغرب شش لمي فكل ان الشمس لم تغرب من فينبغي ان تجب الكفارة شش انما قال ينبغي لان في
وجوب الكفارة اختلاف الشيوخ وفي الخلاصة يلزمه القضاء بالاتفاق وفي وجوب الكفارة اختلاف في جامع شمس
لمزمنة الكفارة وعن محمد رحمه الله لا يكفر من نظر الى ما هو الاصل وهو النهار شش يعني بالنظر الى ما هو الاصل وبالاختصاص
وفي النهاية ليشكل على هذا اذا شهد اثنان ان الشمس قد غابت وشهد آخر ان انما لم تغرب فا فطر ثم انما لم تغرب
عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق مع ان تعارض الشهادتين يورث الشك لا محالة فلا تجب الكفارة بهناك
الاتفاق مع ان الشك فيه موجود فكيف وجبت بهناك الشك الجواب انه لم يثبت التعارض لان الشهادة بعد
ليست بشهادة لكونها على النفي فثبتت الشهادة بالغروب خالية عن المعارض فتقبل فلم تجب الكفارة وفي المحيط
انسانا بطالع الفجر فافتره بالطلع فان كان عدلاً لا يجب عليه جوزه الاكل ان كان او ملوكا ذكر ان كان او انثى وان كان
تبعاً عاقلان غلب على ظنه لا ياكل ولو افتره عدل بالطلع وعدل بعد حرين كافا او عبيد او احد هما تجرى ويأخذ
يقول عاقلان اذا عارضه اوان العدلان والعبد ان يأخذ بقولي العدلين وان كان اكل فافتره عدل واحد
بالطلع فاقم الاكل وكذا في الجماع لا كفارة عليه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ولو كان ممسكاً فاكل بعده او استدام
الجماع كفر بالجماع وقال شمس لا يمينه لا بأس بالتسحر اكره الراي اذ لم يخيف عليه شمله والا فيدع الاكل والشمس
بغرب طول السحر ان كان من جوانب البلد او احد يعتمر عدالة يجوز ان عرف فسقه لا يمينه عليه وان لم يعرف
حاله تخيلاً واختلف في صباح الديك من اكل في رمضان شش حال كونه من ناسيا وظن ان ذلك
يفطره شش امي والتمس انه قد ظن ان الاكل ناسياً يفطره بضم الياء وتشديد الطاء من فاكل بعد ذلك متعملاً
شش امي حال كونه قاصداً الاكل من فعليه القضاء دون الكفارة لان الاشتباه استند الى القياس شش
والقياس الصحيح يقتضي ان لا يمتنع الصوم بانتفاء ركنه بالاكل ناسياً فاذا اكل بعده لم يلاق فعلة الصوم فلا
تجب عليه الكفارة لتحقيق شبهة وهو مني قوله من فحقق شبهة شش الاستناد الى القياس من

المجلة الحديث سن وهو ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سئى أحدكم فأكمل
 أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه هم علمه سن أي وعلم معنى الحديث وهو أنه لا يفسد هم فكذا لك
 شس أسبب فكذا لك لا تجب عليه الكفارة في رواية عن أبي حنيفة وفي رواية الحسن بن صالح في ظاهر الرواية
 عن أسبب حنيفة رحمه الله أنما سن أي الكفارة هم تجب كذا عنما سن أي وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله
 ومحمد أن الكفارة تجب هم لأنه لا اشتباه سن أي في معنى الحديث لأنه لا علم معنى الحديث علم أن القياس
 ترك به فلم يشبه عليه الحال هم فلا شبهة سن أي تبقى شبهة وبين الشبهة والموترة في إسقاط الكفارة لأن ثلثة فروع
 بالحديث هم وجه الأول سن أي وجه المذكور الأول وهو عدم وجوب الكفارة هم قيام الشبهة بالحكمة بالنظر إلى قياس
 سن أي الشبهة وهي شبهة المحل وهو عدم لأن الشئ لا يشي مع فوات ركنه كما روي في هذا الأصل الثاني ثم
 العالم فلا تجب الكفارة خصوصاً إذا تأيدت تلك الشبهة باختلاف العلماء فإن عندنا الكتب ببيت الرازي وابن أبي
 يوسف وهو بالكل ناسياً وهو اختيار محمد بن مقاتل الرزني من أصحابنا واختلاف العلماء رويث أشبهه وقال
 المحبوبي لا يلزم الكفارة وإن كان عالماً لأن شبهة تملك في المحل باعتبار عدم ركن الصوم حقيقة وفي مثل
 الشبهة العالم لياو أي الجابل كالأب إذا وطى جارية ابنه لا يلزمه الحد سواء علم بربوبتها أو ظن أنها فعل له وهو معنى
 قوله ولا ينبغي بالعلم كوطى الأب جارية ابنه سن يجوز فيما لا ينبغي التذكير باعتبار عدم الضمير الذي فيه إلى القياس بوجه
 التامث باعتبار عوده إلى شبهة وتحقيق في سقوط الحد عن الأب في الصورة المذكورة أن قوله عليه السلام
 أنت وما لك لا يبكي ليقن أن يكون بال الابن لمكا للأب لكن انتفى ذلك بليل آخر فثبت الاختلاف
 مؤثرة الشبهة وهي شبهة المحل فاستوى فيها العام وعدمه فلم تجب الحد لاستناد الشبهة إلى أصل هم ولو اتهم فظن
 ذلك سن أي الاجتهاد هم لغيره ثم اكل متعمداً شس أي قصد هم فعليه القضاء والكفارة لأن الظن استند
 دليل شرعي سن أي لأن الظن المحتمل استند إلى دليل شرعي متى سقط عنه الكفارة فإن الجحامة كالنفس
 في خروج الدم من العروق والنفوس لا يفسد وكذا الجحامة وقد صرح في الزاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم اتهم قوم
 نوم واتهم ومهاتم فدل هذا على أن الجحامة لا تفسد النعائم هم إلا إذا افتاد فتية بالفساد سن استشار من قوله
 والكفارة يعني لا تجب الكفارة على المتعمد إذا اكل بعد افتاد فتية بفساد صومه بالجحامة وقال الكاكي فتية من الجحامة
 لأن عندهم لغير الجحامة والجحوم بظاير قوله عليه الصلوة والسلام انظر الجحامة والجحوم وقال المحبوبي يشترط أن يكون
 ممن يؤخذ منه الفتوى ويعتمد في فتواه في البلدة ولا يجزئ غيره وكذا روى الحسن بن علي حنيفة رحمه الله عنه وابن

بلغه الحديث علم

فكذا لك في ظاهر الرواية

وعن أبي حنيفة أي تجب

وكن أعني أنه لا اشتباه

فلا يشبهها وجهاً

فبهم المشبهة

الحكمة بالنظر إلى

القياس فلا ينفك

بالعلم كوطى كالأب

جارية ابنه وله

وظن أن ذلك يفسد

انضم اكل متعمداً

عليه القضاء والكفارة

لأن الظن ما استند

إلى دليل شرعي إلا

إذا افتاد فتية بالفساد

عن محمد وبشر بن الوليد عن ابي يوسف رحم الله ان الفتوى دليل شرعي في حقه لان العامي يلزمه الرجوع الى فتوى الفقيه وقد اختلف الفقهاء فيه فصار ذلك عذرا في شبهة هم وويلته الحديث من وهو قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمجوم هم فاعتمده من ابي الهيثم ثم كلفه ذلك عند محمد من ابي لا تجب الكفارة هم لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم بيان من لا ينزل عن قول المثنى من بيان هذا ان قول المفتي بانظر الحاجم يكون عذرا في سقوط الكفارة فتقول الرسول صلى الله عليه وسلم هو فوق كل قول اولى بان يكون عذرا في عدم وجوب الكفارة هم وعن ابي يوسف خلاف ذلك من ابي خلاف المذكور عن محمد ومرواروي ابن سماعة وبشر بن الوليد عن حماد بن اذينة عن ابي الهيثم عليه التماس والكفارة هم لان على العامي الاقتداء بالفتاوى لهم لا يستلزم في حقه الى سقوطه الا اذا ثبت من ابي الهيثم عليه التماس لا ان ياخذ بظاهره لانه لا يستلزم الى معرفة احواله لانه قد يكون شرا او متروكا او موقوف على ظاهره هم فان عرفنا وويلته من ابي تاويل الحديث هم تجب الكفارة لانها شبهة من حاصل المعنى ان العامي اذا بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمجوم وعرفنا وويلته ولم يعتد به فكل بعد ذلك عند تجب الكفارة لعدم الشبهة وتاويله ما ذكره الطحاوي في شرح الآثار باسناد الى ابي الهيثم الصنفاني قال انما قال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمجوم لانها كانتا بان جنبي جيبا اجرهما بالغيبه فصار كما لم يظن لانها افطر حقيقة والمجوم هو معتقل بن سنان قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به وجماعة معه وبانها احسنه فقال عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمجوم اى فطره بما صنع به فوقع عند الراوي انه قال افطر الحاجم والمجوم بغير الواو على ان المجوم مفعول فاعتمده وبه روايته والرواية المشهورة بالواو على ان المجوم عطفت على الواو هم وقول الاوزاعي رحمه الله لا يورث الشبهة لما لفته القياس من هذا جواب عن سوال سدير بن يقال لانسلم ان نشأ الشبهة ذلك وصد بل قول الاوزاعي بذلك نشأ لما ايضا بقوله ان الجماعة فطر الصائم قال محمد ايضا فاجاب بان قول الاوزاعي لا يورث شبهة في سقوط الكفارة لما لفته القياس وهو ان الفطر ما يذلل لا ما يخرج لا يقال في عبارة تناقض لانه قال الا اذا اختلفا فقيه وفتواه لا يكون الا بقوله ثم قال وقال الا لا يورث الشبهة وايضا في هذا الباب لا يكون الا مخالفا للقياس فكيف يكون شبهة من غير الاوزاعي ودونه لا يقول ذلك بالنسبة الى العامي وبذا بالنسبة الى من عرفنا وويلته واسم الاوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بن ابي الهيثم من الاوزاعي وهم لطن من جدان وقال الواقدي رحمه الله كان ليكن بيروت وويلته بالجماعة ومات ببيروت سنة سبع وخمسين وولته وهو ابو عبد الله بن اثنى عشر وسبعين سنة هم ولو اكل بعد ما اغتاب مستحدا فعليه القضاء والكفارة

لان الفتوى دليل

شرعي في حقه ولو

بلته الحد يفتا

فكان ذلك عند محمد لا

لان قول الرسول عليه السلام

لا ينزل عن قول المفتي

وعن ابي يوسف لا

خلاف ذلك لان

على العامي الاقتداء

بالفقهاء لعدم الاستدلال

في حقه الى معرفة الحد

وان عرفنا وويلته تجب

الكفارة لانها شبهة

وقول الاوزاعي لا يورث

الشبهة لما لفته القياس

ولو اكل بعد ما اغتاب

ستعد فعليه القضاء

والكفارة

كيف ما كان من بني سوار من ان الغيبة فطرته او استفتت فقيها فافتاه بفناء الصوم او تناول الحديث بانها فطرته
فاكل بعد ذلك مما يجب عليه القضاء والكفارة ثم لان الفطر من لبنه بالغيبة هم يخالف القياس من لان
القياس ياتي ذلك من الحديث من قوله عليه الصلوة والسلام الغيبة فطر الصائم كذا قاله الاثر في وقوله
الكل في قوله عليه الصلوة والسلام ثلاث يفترون الصائم وتقتضى الوجوه ويهد من اعتقل الغيبة والتمية والنظر الى
عاسن المرأة ونسب الان حال الحديث من اول بالاجماع من تأويله بان المراد به ذهاب الثواب فلم يوجد له دليل
النافي للحرمة في ذاته فلا يكون شبهة بملكات حديث الجماعة فان بعض العلماء اخذ لظاهره من غير تأويل وذكر شيخنا
زين الدين رحمه الله في شرح الترمذي قد اختلف العلماء في الجماعة والفتنة للصائم فذهب من الصائبة
ابو موسى الاشعري وعلي بن ابي طالب ومن العلماء عطاء والاذاعي وابن المبارك واحمد واسحق وعبد الله
بن مدي وابن المنذر وابن خزيمة من الشافعية وداود الطاهري الى انها تفترون الصائم قلت وردت
احاديث في كون الغيبة منقطة للصائم كلما دخلت فان الحديث الاول اخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده
من حديث يزيد بن ابان الراشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اعتاب لصائم
فقد افطر والحديث الثاني رواه ابن الجوزي عن انس ايضا مرفوعا ولفظه خمس يفترون الصائم وينقضون
الكذب والتمية والغيبة والنظر شبهة واليمين الكاذب ثم قال هذا حديث موضوع ثم اذا جردت الامة
او المجنونة وهي صائمة عليها القضاء ودون الكفارة من الصائم النائمة فظاهره والصوم المجنونة فقد حكموا في صحته لانها لا
المجنون وعلى عن ابي سليمان الجوزي انه قال لما قرأت هذه المسئلة على محمد رحمه الله قلت كيف تكون المجنونة صائمة
فقال لي روع هذه فانها انتشرت في الآفاق ومن المشايخ من قال كانت في الاصل مجبورة ففطر الكاتب انها مجنونة
ولمذا قال محمد رحمه الله روع واكثر المشايخ قالوا تأويله ان العاقلة نوت الصوم ثم حبت في بعض النار ونات ثم جاسا
تم افاق بعد ذلك استيقظت وعلمت لفعل الزوج فعليها القضاء والكفارة كذا في جامع الاسياني والسبكي و
في الفوائد الطبرية عن يحيى بن ابان انه قال قلت لمحمد بن عبد المجنونة فقال لا بل مجبورة اي المكسرة فقلت لا تجعلها مجبورة فتسار
بلى ثم قال وكيف وقد سارت بها الركبان فوجوبها وبقولنا قال لك محمد الله وقال احمد لو جاسدت المجنونة يطلعت
وتجرب الكفارة ولو اكله بالاكل لا يطلعت صومه وقال زفر والشافعي لا قضاء عليها من اي على النائمة والمجنونة الكثر
هم اعتبار بالناسي من اي اعتبار بالناسي من والعذر الخ من اي العذر في النوم والمجنون البالغ من العذر في
لان الناسي قاصد لاكل النائمة المجنونة لا قصد صلا وهو معنى قوله من عدم القصد من فتيه لان الجماع في قصد انام

كيف ما كان لان

الفطر بخلاف لقياس

والحديث ما دل

بلا جمل واذا جمل

النائمة او المجنونة

وهي صائمة

عليها القضاء

دون الكفارة وقا

زفر والشافعي

لا قضاء عليهم

اعتبار بالناسي

والعذر البالغ

لعدم القصد

ولنا ان النسيان يغلب
وجوده لا نادر ولا
الكثرة لانعدام الجبابة
فصل فيما يوجب على
نفسه واذا قال الله
على صوم يوم الخ فطرو
فهو التفسير صحيح عندنا
خلاف الزفر والشافعي ربه
هما يقولان انه نذر عام
معصية لورود النهي
عن صوم هذه الايام
ولنا انه نذر بصوم معتد
في نية وهو نذر
اجابة وعدة الله تعالى
فيهم نذر ما يكفه بفعله
عن المعصية المجلد لشم
يقضي اسقاط الواجب
وان صام فيه يخرج
عن العدة

بفعله بخلاف النائم والمجنون ولنا ان النسيان يغلب جوده من فيضه الى الحج ولا يقع الجماع بالناسي من هذا
اي جاع النائم والمجنون من نادر من فاقضا لا يفيض الى الحج ولا تجب كفارة لانعدام الجبابة من عدم القصد
ويقول زفر والشافعي قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية وابو ثور وعلى هذا الخلاف اذهب الماء في طاق الصائم
فم فصل فيما يوجب على نفسه من ايجاف في بيان حكم ما يوجب الشخص على نفسه لما فرغ من بيان ما يوجب الله تعالى
شرح في بيان ما يوجب العباد على أنفسهم اذ ايجاب العبادة بوجوب الله تعالى في النهاية وانما حصل ما ذكره ينبغي ان
النذر لا يصح الا بثلاث شروط في الاصل لا اذ اقام الدليل على خلافه احد بان يكون الواجب من جنس ما يوجب الله تعالى
والثاني ان يكون مقصودا لا وسائيا والثالث ان يكون واجبا عليه في الحال او في بيان الحال فلذلك لا يصح النذر لعبادة
المرغى لانعدام الشرط الاول ولا بان يكون جهة السأوة لانعدام الشرط الثاني ولا بصلوة الظهر وغيره من المفروقات
لانعدام الشرط الثالث فان قلت يشكك على هذا النذر بالحج ماشيا ولا عكاف واعتناق الرغبة حيث تجب هذه الاشياء
بالنذر مع ان الحج بصفة اشئ غير واجب شرعا وكذلك نفس الاعكاف من غير مباشرة بسبب وجوب الاعكاف
غير كونه كذلك لا اعتنا قلت هذه العصور من المستثنى الذي قام الدليل على وجوب بخلاف القياس من واذا قلنا سد على
صوم يوم النذر فنظر من لان الصوم فيه منى عنه من مقتضى من لان من غير الصوم لا تفصل بين صوم وصوم فالصوم
في ذاته عبادة لان فيه لها الخفض مدغره بل وتكليفه ولكن تعلق بصوم هذا اليوم منى يجب اتشالاهم فهذا النذر صحيح عندنا
منش كونه نذرا بما يشهد به من يجب لنفسه وصيانه ايم خلافا لافرو والشافعي من واذا قلنا اصد وهو قول ابو حنيفة رحمه الله
في رواية ابن المبارك عنه وقال مالك لو نذر صوم يوم قدم فلان تقدم يوم العيد قال ابن عبد الملك ليقضيه وبقيل
الشافعي رضي عنه المدرة هم بما من اى زفر والشافعي رضي الله عنهما يقولان انه نذر من اى هذا نذرهم بما
معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام من وهو يوم العيد والايام التشريق و اشار بهذا الى حديث عمر رضي الله
اخرجه البخاري ومسلم عن عبيد قال شهدت العبد مع عمر رضي الله عنه فبدا بالصلاة قبل الخطبة ثم قال ان سواك
صلواتك عليه وسلم منى عن صيام هذين اليومين الا يوم الاضحي فتاكلون من لحم نسككم واما يوم النذر فنظركم من صيامكم
هم ولنا انه نذر بصوم مشروع من بالنظر الى نفس الصوم ولكن اقترن بالنسي من والنسي بغيره من اى لمنى في غيره
هم وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى من لان الناس ضحايا الله تعالى في هذه الايام من فصيح نذره من لان النذر
غير لا يمنع صحته من حيث ذاته هم لكنه يطرأ اثره من المعصية المجاورة من وبى النسي المذكور ثم يقضى اسقاط الواجب
من اى الاجل اسقاط الواجب وهو النذر من وان صام فيه من اى في يوم النحر من يخرج عن العدة من اى مدرة

م لانه اذ اواه كما التزمه من كما اذا نذر ان يصل عند طلوع الشمس صلى في وقت آخر فاذا صلى في ذلك الوقت خرج
عن عمدته لانه اذ اواه كما التزمه من وان نوى يمينا ش يعني ان نوى يمينا في قوله صلى على الصوم النحر فعليه كفارة بين يمين
اذا افطر ش الفرق بين النذر واليمين ان في النذر يلزمه القضاء دون الكفارة وفي اليمين تجب الكفارة دون القضاء
م وهذه المسئلة على وجوه ستة ش الاول هو قوله م ان لم ينو شيئا ش يعني قال مد على الصوم يوم النحر
الم ينو النذر ولا يمينا م او نوى النذر لا غير ش يعني لم ينو اليمين هذا هو الثاني من الوجوه الستة م او نوى النذر
نذر ان لا يكون يمينا ش هذا هو الثالث م يكون نذرا ش يعني في هذه الوجوه الثلاثة م لانه نذر يصح منه ش ففتين
النذر في الوجه الاول بلانيته لكونه حقيقة كلام وفي الوجه الثاني تعيين الطريق الاول لانه قد ادا النذر بغزمية وفي الثالث
اولى واسم اخرى لكونه مراد لانه قد قرر النذر بغزمية وفي غير ان يكون مرادهم كيف وقد قرر بغزمية ش اي كيف
لا يكون نذرا والجمال انه قد قرر كلامه بغزمية اي بنية م وان نوى اليمين نوى ان لا يكون نذرا يكون يمينا ش نذر
هو الوجه الرابع م لان اليمين محتمل كلامه ش لان الالام كحي بمعنى الباب كقوله تعالى افتمم الي به الا ترى الى قول
ابن عباس رضي الله عنهما دخل آدم الجنة فله ما غرت الشمس حتى خرج اي فبايدهم وقد عتقت ش اي وقد عتقت
بنية وفي غير فصار المحتمل هو المرادهم وفي غير ش فلم يلزم حيث فاهم وان نواها نذر هو الوجه الخامس م
وان نوى النذر واليمين م يكون نذرا ويأخذ في حقيقته ومحمد رحمة الله ش حتى لو لم يصح حجب القضاء والكفارة
القضاء باعتبار النذر والكفارة باعتبار اليمين م وعند ابى يوسف يكون نذرا ش كما يحكي دليله فيه ولو نوى اليمين
ش هو الوجه السادس م ولو نوى اليمين فقط في المسئلة المذكورة م فكذا لك ش اي فكذا لك يكون نذرا
ويمينا كما في الوجه الثالث م عند جاس ش اي عند ابى حنيفة ومحمد رحمة الله م وعنده ش اي عند ابى يوسف
رحمة الله م يكون يمينا لابي يوسف رحمة الله ان النذر فيه ش اي في قوله صلى على الصوم يوم النحر اذ به حقيقة ش
لعدم توقفه على النية م واليمين ش اي واد اليمين م مجاز حتى لا يتوقف الاول ش اي النذر م على النية
يتوقف الثاني ش اي اليمين م على النية فلا ينطبقها ش اي فلا ينطبق كلامه النذر واليمين محال لانه يلزم الجمع بين الحقيقة
والجواز بلفظ واحد وهو لا يجوز وذلك كما في قوله لامرأة انت على حرام ان نوى به الطلاق كان طلاقا وان نوى
به اليمين كان يمينا فلا يجتمعان م ثم المجاز متعين بنية ش اراد انه اذا ادا الجواز متعين بنية وتطل الحقيقة حينئذ لا تنافي
بينهما وعند نيت جاس ش اي وعند نية النذر واليمين ساهم تخرج الحقيقة ش وهذه النذر فلا يكون الجواز م لو فافا
نوى اليمين فليس المجاز بنية فلا يكون الحقيقة مرادة م وليما ش اي لابي حنيفة ومحمد رحمة الله انه لا تنافي بين

لانه اذا التزمه من كما
يمينا فعليه كفارة يمين
يعني اذا افطر هذه المسئلة
على وجوه ستة ان لم ينو شيئا
او نوى النذر لا غير او نوى
النذر ولا يمينا ان لا يكون يمينا
يكون نذر لانه نذر يصح منه
كيف وقد قرر بغزمية وان
نوى اليمين ونوى ان لا يكون
نذر لا يكون يمينا لان اليمين
محتمل كلامه قد عتقت في
غيره وان نواها لا يكون نذرا
وعند جاس في حقيقته رح
ومحمد وعند ابى يوسف
يكون نذر او نوى اليمين
فكذا لك عند جاس وعنده
يكون يمينا كما في يوسف
ان النذر فيه حقيقة واليمين
مجاز حتى لا يتوقف الاول
على النية ويتوقف الثاني
ينطبقهما ثم المجاز متعين
وعند نيت جاس الحقيقة لها
انه لا تنافي بين الحقيقة

لأنها يقضيان الوجوب
 لأن النذر يقضيها
 والمعين للمعينين
 عملاً بالدليلين كما جعنا
 بين جهتي التبرع والعبادة
 في العبادة بفطر العوم ولو
 قال الله على صوم هذا السنة
 أفطر يوم الفطر ويوم النحر
 التبرع وقضاها لأن النذر
 بالسنة المعينة نذر هذا اليوم
 وكذا إذا لم يعين لكنه بفطر
 التابع لأن المتابعة لا تؤثر
 عنها لكن يقضيها في هذا
 تفصل موصولة تحقيقاً
 للتابع بقدر الإمكان ويتأق
 في هذا الخلاف زفر والشارح
 للنهي عن الصوم فيها وهو
 قوله عليه السلام لا أدعوا
 في هذه الأيام فأنها أيام اكل
 وشرب وبعال

سأشأى من جهة النذر ووجهة المعين هم لأنها شأى لأن البتة هم يقضيان الوجوب شأى أراد أن كلا منهما
 الوجوب في ذاته لكن يختلف من حيث البتة أشار إليه بقوله هم لأن النذر يقضيها شأى يقضي الوجوب هم المعين
 شأى ولما يجب القضاء بتركهم والمعين غير شأى أى يقضى المعين الوجوب بغيره وهو صيانة أهم منه من التناك
 ولما لا يجب له فساد بل يجب الكفارة ويجوز أن يكون الشئ واجباً للمعين وواجباً لغيره كما إذا حلف لأصليين ظهر هذا اليوم
 في الوقت فيجب داراً لغيره لغيره حتى يجب القضاء باعتبار وجوب عينه والكفارة باعتبار وجوب غيره ولا يسي هذا جازاً
 ولكل واحد من هذا دليل شرعى يجب العمل به إذا أمكن والعمل بهذا يمكن لعدم التناهي بينهما فمن جعنا بينهما شأى أى من
 والمعين هم عملاً بالدليلين شأى الذين نشأوا من النذر وآلا من المعين يعني نشأوا من جهتهما كما جعنا بين
 التبرع والمعاونة في السنة الشريعة العوم شأى جعل بينه في الابتداء المخطط السنة وبينها في الانتهاء لانه المعنا ونية لهذا
 الجمع الرجوع قبل القبض اعتباراً بالمتبرع ثبتت الشفعة بعد الشفع اعتباراً بالبيع فلم يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 الوجهة فكذا فيما نحن فيه وهو قال الله على هذه السنة أفطر يوم النحر ويوم الفطر واليوم التشرى شأى وهي ثمانية أيام
 بعد عيد النحر وقضاها شأى أى الأيام الخمسة لأن النذر بالسنة المعينة نذر هذه الأيام شأى لأن السنة لا تخلو
 عن هذه الأيام وصار نذر السنة المعينة نذر هذه الأيام والنذر بالأيام المنبهة صحيح عندنا لأن الشئ لا يعدم المشروعية
 ولم يجب قضاء رمضان لأن صومه لم يجب بهذا النذر وكذا شأى أى لفطر الأيام الخمسة وقضاها هم إذا لم يعين شأى
 السنة يعني لم يقل هذه السنة بل قال الله على صوم سنة هم لكنه شرط شأى أى لكن النادر شرطهم التتابع شأى أى
 قال صوم سنة تتابعهم لأن التتابع لا يعرى عنها شأى أى عن الأيام الخمسة المذكورة هم لكن يقضيها شأى أى لكن
 يقضي هذه السنة المذكورة هم في هذا الفصل موصولة شأى أى قضاء موصولة بالمتابعة على أنه صفة للمصدر محذوف
 هم تحقيقاً للتتابع بقدر الإمكان شأى أى لأجل تحقيق التتابع وأن لم يتابع لم يحجره صوم هذه الأيام ويقضي خمسة
 يوماً خمسة للأيام الخمسة وثلاثين لرمضان وبني جواز هذه الأيام وعدم جوازها واجب كالملا يتأدى ناقصاً وواجب
 ناقصاً جازاً أن يتأدى ناقصاً ويتأدى شأى ويتأدى هم في هذا شأى أى في قضاء صوم هذه الأيام هم خلاف زفر
 والشافعي رضي الله عنه شأى لا يقضي عندنا من الصوم فينا وهو شأى أى الشئ هو قوله عليه الصلو
 والسلام شأى أى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم لا أقصوا من هذه الأيام فأنها أيام اكل وشرب وبعال شأى هذا
 الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بن عباس رضي الله عنهما رواه الطبراني في معجمه عن عكرمة عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أرسل أيام منى صائعين إلا لا تقصوا من هذه الأيام فأنها أيام اكل وشرب وبعال

وقال الفراء عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه الدارقطني في سننه في الضحايا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل بن ورقاء الخزاعي على حمل اورق يصيح في فجاج سجستان الان الذكوة
في الحلق واللبنة والتجملوا الا نفلسن تزيهق واياهم من ايام اكل وشرب ولها وفي سعيد بن سالم رماه احمد بالكوفة
وعن عبد الله بن عمار اخبره الدارقطني ايضا بسند الواقدي قال ابن حذافة الجعفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رحلته
ايام منى نادى ايها الناس انما ايام اكل وشرب لجال وقال الدارقطني الواقدي ضعيف قلت لا يثبت اليه في هذا
وعنه حملة الانصارية رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن عمر بن خلدة عرامة قالت بعث رسول الله
عليه وسلم علينا ساديا ينادي ايام منى ايام اكل وشرب ولها يعني النكاح وعن زيد بن خالد الجهني رواه ابو يعلى
في مسنده باسناد عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بجل فنادى ايام التشريق الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب
ونكاح وعن ثوبان بن عبد الله رواه مسلم في صحيحه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام التشريق ايام اكل وشرب
في طريق وذكره وقال المنذري هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة مع كثرة طرقها منها ما هو مقصور على اكل
والشرب ومنها ما هو فيه وذكر الله ومنها ما فيه وصلاة وليس في شيء منها ولها وهو لفظ غريب هم وقد بينا الوجه فيه
اي في قوله صلى الله عليه وسلم يوم النحر هم والعذر عنه من شئ اي وبنا العذر عنه اي عن وجه الشئ وهو ما ذكره في اول الفصل
بقوله ولما انذار بصوم مشروخ والشيء غيره وارادوا بالعذر الجواب عنه هم ولو لم يثبت في التتابع من شئ اي ولو لم يثبت في التتابع
التتابع في قوله صلى الله عليه وسلم يوم النحر لم يثبت في التتابع من شئ اي في الايام الخمسة المذكورة هم لان ما
فيما يثبت الكمال من فلان ينادي بالانقضاء لان ما وجب فلا يتاوى بالانقضاء من شئ اي في الايام الخمسة المذكورة هم لان ما
لما كان الشئ من فيه بالحديث المذكور من خلاف ما اذا عينا من متصل بقوله لم يثبت يوم هذه الايام يعني بخلاف ما اذا
عينا من شئ بان قال صلى الله عليه وسلم يوم النحر يوم هذه الايام فيهم لان الزمزم بوصف النقصان فيكون الاوار
بالوصف الملتزم من الفتح الزاوي لان ما وجب ما قصا يتاوى بناقص من عليه شئ اي على ان ذكر المذكورهم كفارة يمين
ان اراد يميننا من لان كلامه يميننا وقد سبق وجهه اي وجه هذا على عند قوله صلى الله عليه وسلم يوم النحر وفي بعض النسخ وقد سبق وجهه
من سبق في بعضها وقد سبق وجهه من وكذا هو في نسخة الاثر اي وفيه بقوله اي وجه ما اذا قال صلى الله عليه وسلم يوم النحر
عند قوله صلى الله عليه وسلم يوم النحر واراد به الوجه لئلا يمتنع من شئ اي لا يقتضيه
لان القصة انما هي على سلامة الموجب عن شأبه الخنزير الصوم في يوم النحر حرام فلا يجب شي من
ابي يوسف ومحمد في النواذر ان عليه القضاء لان الشرع لازم كالنذر من شئ اي في ما سأل الله صلى الله عليه وسلم يوم هذه الايام هم وصار من

وقد بينا الوجه فيه
والعذر عنه ولو لم يثبت
التتابع لم يجره صوم هذه
الايام لان الاصل فيها
بأنه الكمال والمؤدى
ناقص لما كان النحر
ما اذا عينا لانه الزم
بوصف النقصان فيكون
الاداء بالوصف للملزم
قال وعليه كفارة يمين
ان اراد به يميننا وقد
سبق وجهه ومن
اصح يوم النحر ما شئ
افطر لا شئ عليه وعن
ابي يوسف ومحمد
في النواذر ان عليه
القضاء لان الشرع
لازم كالنذر وصار

كالشروع في الصلوة في الوقت المذكور من مثل وقت طلوع الشمس وقت الزوال وقت الغروب حيث يجب القضاء فيها الوقت المذكور والفرق لا في حيفته بل وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائما حتى يحثبه الحالف على الصوم فيصير تركها للنهي فوجب ابطاله فلا تجب صيانه ووجوب الفضل يفتي عليه ولا يصير تركها للنهي بنفس النذر وهو انذ ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى ينور ركعة ولهذا لا يحث به الحالف على الصلوة فوجب صيانه المودى ويكون مضمونا بالقضاء وعن ابي حنيفة ان لا يجب القضاء في فضل الصلوة ايضا شئ يعني اذا دخل في الصلوة عند الزوال ثم افسد لا يجب عليه القضاء ولا ينوع عن الفضل البتة عليه والظاهر شئ اي لا يطرأ الاثر من رواية عن اصحابنا مودى شئ اي المذكور الاول مودى القضاء بالشروع في الصلوة في الاوقات الثلاثة اذا افسد ما علم ان في الوقت لا في حيفته رحمه الله وجوب اخرى في ذلك المصنف الاول ان الشروع في الصلوة بالتكبير لا افتتاح وهي ليست من الصلوة عند انفصل الشروع بها ولا مني بخلاف الصوم الثاني ان الصلوة وجوبها بالقول كالنذر بخلاف الشروع في الصوم فانه بالنية الثالثة ان الصلوة الزومها بالقول النية بايجاب الصوم بالنية وهذا كان الاول قوي فلا يلزم من ضمان لا قومي ضمان لا ضعف الرابع ان الصوم لا يمكنه الفعل الا على وجه المعصية والصلوة يمكن داوبا على غير وجه المعصية بان يصير حتى يخرج وقت الكبر فيصير على وجه الاستحباب كذا لا يكون تركها للنهي بنفس النذر مع ان النذر بمنوع في رواية ابي يوسف وعبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله ذكره في البدائع وغيره وفي شرح التكملة شرح في يوم يوم النحر افسد لم يقينه قال محمد رحمه الله عليه القضاء ولم يذكر خلافه لا في يوم رجمه الله في العيون جعل قول محمد مع ابي حنيفة رحمه الله والتمسك لا في يوسف رحمه الله فقلت يجوز التطوع بالصوم من عليه صوم رمضان وبقوله قال علي بن محمد قال احمد لا يجوز من عليه يوم فرض القولية عليه الصلوة والسلام من صام تطوعا عليه

م كالشروع في الصلوة في الوقت المذكور من مثل وقت طلوع الشمس وقت الزوال وقت الغروب حيث يجب القضاء فيها اذا افسد ما لم والفرق لا في حيفته رحمه الله شئ يعني من النذر لصوم يوم الغروبين الشروع في الوقت المذكور في الاوقات المذكورة م وهو ظاهر الرواية شئ اي عن اصحابنا كذا قال الا تراهي والاولى ان يقال وهو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ومحمد وهذه جملة معترضة بين المبتدأ والجزء اعني قوله والفرق مبتدأ وخبره هو قوله ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائما شئ يعني اطلاق اسم الصائم عليه حتى يحث به الحالف على الصوم شئ فيما اذا حلف انه لا يصوم فصام يوم النحر فصيير تركها للنهي شئ المودى م فوجب ابطاله شئ لاصل النهي م فلا تجب صيانه شئ لكونه محصية م ووجوب القضاء يفتي عليه شئ اي على وجه صيانه المودى م ولا يصير تركها للنهي بنفس النذر وهو الموجب شئ اي النذر وهو الموجب لانها ايجاب في الذمة وهو لم وجار للعقل ان مجرد الاصل عن الوصف فلم يكن تركها للنهي م ولا بنفس الشروع شئ اي لا يصير القضاء تركها بنفس الشروع م في الصلوة حتى تتم ركعة شئ لان الشروع في الصلوة ليس بصلوة لان تمامها بالكبر والسجود ولهذا شئ ا ولاجل كون الشروع لا يسمى صلوة م لا يحث به الحالف على الصلوة شئ اي لا يحث الحالف بالشروع اذا حلف على ان لا يعمل بالمركب ويسجد فاذا ركع وسجد صارت ركعة فبحث بها حينئذ م فوجب صيانه المودى شئ يعني لما كان شئ مده فيها صحيحا يجب عليه صوم المودى م ويكون مضمونا بالقضاء شئ هذا هو المشهور عن اصحابنا م وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب القضاء في فضل الصلوة ايضا شئ يعني اذا دخل في الصلوة عند الزوال ثم افسد لا يجب عليه القضاء ولا ينوع عن الفضل البتة عليه والظاهر شئ اي لا يطرأ الاثر من رواية عن اصحابنا م مودى شئ اي المذكور الاول مودى القضاء بالشروع في الصلوة في الاوقات الثلاثة اذا افسد ما علم ان في الوقت لا في حيفته رحمه الله وجوب اخرى في ذلك المصنف الاول ان الشروع في الصلوة بالتكبير لا افتتاح وهي ليست من الصلوة عند انفصل الشروع بها ولا مني بخلاف الصوم الثاني ان الصلوة وجوبها بالقول كالنذر بخلاف الشروع في الصوم فانه بالنية الثالثة ان الصلوة الزومها بالقول النية بايجاب الصوم بالنية وهذا كان الاول قوي فلا يلزم من ضمان لا قومي ضمان لا ضعف الرابع ان الصوم لا يمكنه الفعل الا على وجه المعصية والصلوة يمكن داوبا على غير وجه المعصية بان يصير حتى يخرج وقت الكبر فيصير على وجه الاستحباب كذا لا يكون تركها للنهي بنفس النذر مع ان النذر بمنوع في رواية ابي يوسف وعبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله ذكره في البدائع وغيره وفي شرح التكملة شرح في يوم يوم النحر افسد لم يقينه قال محمد رحمه الله عليه القضاء ولم يذكر خلافه لا في يوم رجمه الله في العيون جعل قول محمد مع ابي حنيفة رحمه الله والتمسك لا في يوسف رحمه الله فقلت يجوز التطوع بالصوم من عليه صوم رمضان وبقوله قال علي بن محمد قال احمد لا يجوز من عليه يوم فرض القولية عليه الصلوة والسلام من صام تطوعا عليه

من رمضان لم يقضه فانه لا يقبل منه حتى يصوم وفي مستدرك الحديث ان من لم يصوم في رمضان
 رمضان في يوم العشر فليصوم يوم العيد وهو قول سعيد بن المسيب الشافعي واحمد واسحاق وروى
 ورويت كراهية عن علي والحسن والزهرى ومرواية عن احمد وفي المصنف ما يفتح جوازها على من صلى الله عليه وان كان
 على الصوم يوم فري على لسانه شهر الزم شهره ولو قال بعد على الصوم يوم آخر من اول الشهر واول يوم من آخره
 والسياسة عشر ولو تدرعوم يوم عدا ولو ي كل ما دار العدا تصح نيته ولو قال يوم يوم ولو ي كل ما دار يوم
 ذكره في حياته الله ولو قال صوم الجمعة بزمه صوم يوم الجمعة لا غير الا اذا نوى الايام الاسبوع وان ذكر الجمعة لزمه الاسبوع
 ولو قال بعد على ان الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد علم ليل الايلة شي لان اليوم اسم للبيان وكذا ان تقدم بعد ذلك
 ثم انما لا يفيض عن الى يوسف رضى الله عنه يقتضيه ان تقدم بعد الزوال فاما رواية فيه وقال الشري الاظهر التسوية بينهما
 قدم قبل الزوال مما بعده لجا. رقت الية وفي الواقعات قال بعد على ان الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله
 والاولى يصح تقدم في يوم رمضان تأييداً كما في يمين لا تقدر عليه لو قال بعد على ان الصوم الا بقتعت عن الصوم

اشتغال بالعيشة لان الغلبة للطلب

هم باب الاحتكاك من اي بابا في بيان كذا آية من الصوم لانه شرط مقدم طبعاً في تقدم دفعه والاحتكاك من تقدمه
 من عكف وهو متعدي فصد والمكث ولازم فصد والكوف والمتعدي يعني المحبس والمع ومنه قوله تعالى والدمى
 معكوف ومنه الاحتكاك في المسبب لانه مسبب النفس منه اللازم الاقبال على الشيء بطريق المسبب لانه قوله تعالى كما هو
 على صنام لهم وهو من ضرب من باب المسبب يعني يجوز في مقارعة كسوف الشمس وضمها الى الشمس والاحتكاك من تقدمه
 في المسبب مع الفية وفي النهاية تفسير شريعة هو الثابت والقرآن في السبب لانه الاحتكاك من تقدمه
 اللغوي مع زيادة اشتراط المسبب وصفته انه سنة وركنه فهو تفسير وتفسيره وفطره الصوم وجه الجماعة والافضل لانه سبب
 الاحتكاك في حق الرجال وان كان يجوز للمرأة ان تعكف في سبب الجماعة وسببه ان كان اجبا فالنذر وان كان اجبا
 الداعي الى طلب الثواب حكمه ان كان واجبا ما هو حكم سائر الواجبات وان كان نفل ما هو حكم سائر النفل ونقيضه الخلف
 الجماعة لازمة لطبعا وشرعا ومطلوارة الجماع ورواية او اربان لا يتكلم الا بخبر وان يلزم الاحتكاك عشر من
 وان يتجمل افضل المساجد كالمسبب الجرام والمسبب الجامع من الاحتكاك مستحب في المبسوط قربة مشروعة وعامة
 هو جائز فقال ابو بكر محمد بن عارضة الاحوذى قول صحابها جازعيل منهم يعني المالكية هم والصحيح انه سنة
 ذكره في المحيط والبدائع والفتحة وقوله لا يصح اتر از عن قول القدوري انه مستحب لان النبي صلى الله عليه وسلم

باب الاحتكاك
 في الصوم
 من عكف
 وهو متعدي
 فصد
 والمكث
 ولازم
 فصد
 والكوف
 والمتعدي
 يعني
 المحبس
 والمع
 ومنه
 قوله
 تعالى
 والدمى
 معكوف
 ومنه
 الاحتكاك
 في
 المسبب
 لانه
 مسبب
 النفس
 منه
 اللازم
 الاقبال
 على
 الشيء
 بطريق
 المسبب
 لانه
 قوله
 تعالى
 كما
 هو
 على
 صنام
 لهم
 وهو
 من
 ضرب
 من
 باب
 المسبب
 يعني
 يجوز
 في
 مقارعة
 كسوف
 الشمس
 وضمها
 الى
 الشمس
 والاحتكاك
 من
 تقدمه
 في
 المسبب
 مع
 الفية
 وفي
 النهاية
 تفسير
 شريعة
 هو
 الثابت
 والقرآن
 في
 السبب
 لانه
 الاحتكاك
 من
 تقدمه
 اللغوي
 مع
 زيادة
 اشتراط
 المسبب
 وصفته
 انه
 سنة
 وركنه
 فهو
 تفسير
 وتفسيره
 وفطره
 الصوم
 وجه
 الجماعة
 والافضل
 لانه
 سبب
 الاحتكاك
 في
 حق
 الرجال
 وان
 كان
 يجوز
 للمرأة
 ان
 تعكف
 في
 سبب
 الجماعة
 وسببه
 ان
 كان
 اجبا
 فالنذر
 وان
 كان
 اجبا
 الداعي
 الى
 طلب
 الثواب
 حكمه
 ان
 كان
 واجبا
 ما
 هو
 حكم
 سائر
 الواجبات
 وان
 كان
 نفل
 ما
 هو
 حكم
 سائر
 النفل
 ونقيضه
 الخلف
 الجماعة
 لازمة
 لطبعا
 وشرعا
 ومطلوارة
 الجماع
 ورواية
 او
 اربان
 لا
 يتكلم
 الا
 بخبر
 وان
 يلزم
 الاحتكاك
 عشر
 من
 وان
 يتجمل
 افضل
 المساجد
 كالمسبب
 الجرام
 والمسبب
 الجامع
 من
 الاحتكاك
 مستحب
 في
 المبسوط
 قربة
 مشروعة
 وعامة
 هو
 جائز
 فقال
 ابو
 بكر
 محمد
 بن
 عارضة
 الاحوذى
 قول
 صحابها
 جازعيل
 منهم
 يعني
 المالكية
 هم
 والصحيح
 انه
 سنة
 ذكره
 في
 المحيط
 والبدائع
 والفتحة
 وقوله
 لا
 يصح
 اتر
 از
 عن
 قول
 القدوري
 انه
 مستحب
 لان
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم

واطلب عليه العشرة الاواخر من رمضان شئ هذا خراج الاممة الهتة في تقسيم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتكف العشرة الاواخر من رمضان حتى يقبضه الله ثم اعتكف ازواجه من بعده الا ابن ماجة فانه اخبر عن ابى بن كعب
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكف العشرة الاواخر من رمضان فساوفا فلما كان العام القابل اعتكف عشرة
يو او اخبره ابو داود والنسائي ايضا ولفظهما ولم يتكف عامهم واموا لفته دليل الهتة شئ قبل المواظبة دليل الوجوب
واجيب بان المواظبة دليل الهتة المؤكدة وهي في قوة الوجوب والاحسن ان يقال بان عليه الصلوة والسلام ثم تكفي
على من تركه ولو كان واجبا لكان وكان المواظبة بلا ترك معارضة ترك النكار وذكر في المبسوط والبدائع ان الزبير
قال عجا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كانه لفي فعل الشئ وترك الاعتكاف حتى شرب
عليه الصلوة والسلام قبل في جوابه ان اكثر اصحابه عليهم الصلوة والسلام لم يعتكفوا قال مالك حمه الله لم يبلغني ان
ابا بكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه وابن السبيت لاحد من سلف هذه الامة اعتكف الا ابا بكر
ابن عبد الرحمن رضي الله عنه وراهم تركوه لشدة ليل ليله ونهاره سواء وقال في المجموع تركوه لانه كره في حقهم اذ هو كال
النسي عنه قال شئ اي القدوري م وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنه لانه نية
شئ اي لان الاعتكاف يجزئ عن اللبث م فكان وجوده بشئ اي فكان وجود الاعتكاف باللبث م والصوم
من شرطه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله شئ اي الصوم الواجب من شرطه وهو نية على ابي عبيد بن جابر عن عائشة
وعامر الشعبي وابراهيم الخنسي ومجاهد والقاسم بن محمد ونافع وابن السبيت الاوزاعي والزهرري وبقال مالك الثوري
والحسن بن جني والشافعي في القديم قال الشافعي واحمد ليس بشرط وبه قال داود وابو ثور لاني الواجب لاني الغفر
وهو قول عبد الله بن مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم والنية شرط كما في سائر العبادات شئ
ليني في كل العبادات لقوله عليه الصلوة والسلام الاعمال بالنيات م هو شئ اي الشافعي رضي الله عنه م يقول
ان الصوم عبادة يحصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره شئ وبه قال احمد في رواية وهو نية على ابن مسعود كما قلنا فالنية
مع الشافعي رضي الله عنه لان كونه شرطا لبقية ان يكون تبعا وبين الاصل التبعية منافاة ولما تركنا القياس استبان
بالحديث الذي اشار اليه قبوله م ولما قلنا عليه الصلوة والسلام شئ اي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم
بهذا الحديث رواه الدارقطني ثم المبيته من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا اعتكاف الا بصوم فيه سويد بن عبد الغزي قال الدارقطني انه روى وقال البيهقي وسعيد بن جبير لا يقبل الا بقرينة روى عن
عفا عن عائشة روى ابو داود في سننه عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهرري عن عروة عن عائشة قالت الهتة على

اطلب عليه العشرة

لاواخر من رمضان

يلواظبه دليل الهتة

هو اللبث في المسجد

مع الصوم ونية

لاعتكاف ما للبت

فركنه لانه يني عنه

فكان وجوده به

والصوم من شرطه

عندنا خلافا للشافعي

والنية شرط كما في سائر

العبادات هو قبول

عبادة وهو اصل نية

فلا يكون شرطا لغيره

قوله عليه السلام

لااعتكاف الا بالصوم

ان لا يعود مرصدا ولا يشهد جبانة ولا يميس امرأة ولا يخرج لحاجة الا بالضرورة ولا اعتكاف الصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع
وقال المنذري في مختصره وعبد الرحمن بن اسحاق اخذ المسلمون ولقد ابن معين وغيره ورواه البيهقي في شعب لايمان عن النبي
عن عقيل عن ابن شهاب بن فيه قالت السنة في المعتكف ان يصوم وقال خرابة في الصحيح روى قوله والسنة في المعتكف
الى اخره فقد قيل انه من قول عروة وروى ابو داود والنسائي عن عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر
ان عمر بن الخطاب جعل عليه ان يعتكف في الجمالية ليلة او يوم عند الكعبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصوم والنبيا
في مقابلة النص المنقول غير مقبول من هذا الظاهر ولكن فيه بحث من وجهين احدهما ان الله تعالى شرع الاعتكاف
مطلقا بقوله ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فان شرط الصوم زيادة عليه بغير الواحد وهو نسخ لا يجوز والثاني ان
يتحقق في الليالي والصوم فيها غير مشروع وفي ذلك تحقق المشروط دون الشرط وهو باطل فدل على انه ليس بشرط
والجواب عن الاول بان الامساك عن الجماع ثبت بشرط لصحة الاعتكاف بهذا النص القطعي ومنه احرر كني الصوم فاحتر
والركن الآخر وهو الامساك عن شهوة البطن بل لا بد لانه لا تستوا لهما في الخطر والاباحة كما ان الجماع بالاكل والشرب باسيا
في حق بقائه للصوم بالدلالة لهذا المعنى ثم لما ثبت وجوب الامساك على المعتكف عن الشهوتين لله تعالى كان صوما
والثاني بان الشرط انما ثبت بحسب الامساك فان المرأة عليها صوم الشهر متباها ثم ينقطع التتابع بعذر الحيض والصوم
في الليالي غير ممكن ثم الصوم شرط من بني فنداهم فلهذا الواجب من شئ اى من الاعتكاف والواجب ان يقول الله
على ان اعتكف يوما وشهرا او ليلته بشرط فيقول ان الشئ في العدد يعني الاعتكاف والنفل ان يشرع فيه من غير اجابة بل ان
هم رواية واحدة من شئ اى ليس فيه اختلاف الروايات فمعناه في جميع الروايات هو وصية التطوع من شئ اى الصوم بشرط
ايضا لصحة الاعتكاف التطوع فيمارى الحسن بن ابى حنيفة في ظاهره ونيا على هذه الرواية لا يكون شئ اى الاعتكاف من اقل من يوم من شئ
لان الصوم مقدر باليوم من وفي رواية الاصل من شئ اى المبسوط وهو قول محمد رحمه الله اقله ساعة من شئ لان الاعتكاف
ليست في مكان فلا يقدر بوقت كما لو توف بعرفة فاذا لم يقدر بوقت يكون مستكفا بقدر اقام ولا ثواب المتكفيين ايام في المسجد
بنية الاعتكاف وعن ابى يوسف رحمه الله ان قدر اقل الاعتكاف ان نفل باكثر اليوم فامة لاكثر من تمام الكل من فيكون
من غير صوم من شئ لئلا اذا كان اقله ساعة فلا يكون فيه صوم من لان معنى النفل على المسألة الا ترى انه يشهد في صلوة انفل
مع القدرة على القيام من شئ لان باب النفل اوسع من الشرع فيه من شئ اى في الاعتكاف النفل من ثم قطع لا يلزمه
القضاء في رواية الاصل لانه غير مقدر شئ اى يكون اقل على ما أتى به الشرع فلم يكن القطع ابطالا من شئ لكونه قاضيا
غير لازم وفي رواية الحسن بن ابي حنيفة شئ اى القضاء لانه مقدر باليوم كالصوم من ضرورة لزوم القضاء في شئ

والقياس في مقابلة

النص المنقول غير مقبول

ثم الصوم بشرط لصحة الواجب

منه رواية واحد وصحة

النفل فيمارى الحسن

عن ابى حنيفة في ظاهر

ما رواه على هذه الرواية

لا يكون اقل من يوم حتى

رواية الاصل هو قول

محمد اقله ساعة فيكون

من غير صوم لان معنى

النفل على المسألة الا ترى

انه يقع في صلوة النفل

مع القدرة على القيام ولو

شرع فيه ثم قطع لا يلزم

القضاء في رواية الاصل

لانه غير مقدر فلهذا

القطع ابطالا من شئ اى

الصوم باليوم لا يلزمه

بالسبب المذكور

ومو الصوم هم ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد الجماعة من اراد به سجدة يصل في جماعة لبعض الصلوات كما جدد الاسواق
 هم يقول خذ لينة رضى الدعنة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة من هذا رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج
 بن سمائل حدثنا ابو عوانة عن معين عن ابراهيم النخعي ان خذ لينة قال لابن مسعود لا تعجب من قوم بين دارك ودار ابى
 بن عمون انهم متكفون قال فلعلم اصابوا واخطات اذ سئلوا فليسيت قال لما اذا علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة
 هم وعن ابي حنيفة رضى الدعنة انه لا يصح الا في مسجد جماعة هم تصل في الصلوة الخمس لانه عبادة انتظار الصلوة فيتحقق
 به كان تروى فيه الصلوة من هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى الدعنة لا يجوز الا في مسجد امام وموذن وتصل فيه الصلوة
 كما رواه في الناموس يجوز الاعتكاف في الجامع وان لم يصل فيه بالجماعة لما اذا كان يصل فيه الصلاة الخمس بالجماعة
 فانه كان فيه افضل قال الامام الربيعي في شرح الطحاوي الفصل لا اعتكاف ان يكون في المسجد الجامع ثم في مسجد
 الدعنة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد بيته المقدس ثم في المساجد الثلاثة التي كثر فيها في النسخ
 عن ابي يوسف رضى الدعنة لا يجوز الا في غير مسجد الجماعة وفي البدائع الاعتكاف الواجب
 والنقل لا يصحان الا في المسجد قال الطحاوي رحمه الله صلى الله عليه وسلم في كل مسجد وقال الا ترائى ولا يصح عندى انه يصح في كل مسجد
 قالت هذا قول الطحاوي رحمه الله صلى الله عليه وسلم الى نفسه اما المرأة فتكف في مسجد بيتها من المزود من بيتها هو المكان المستحب
 للصلاة هم لانه هو الموضع الصالح فيها فيتحقق انتظارها فيه من اى انتظارها للصلاة اى في الموضع الذى تصل فيه بغير
 انفسى والثورى وابن حلية وفي السروجى ولا تكف في مسجد ذكره في الاصل وفى نية المصطفى لو اشككت في المسجد
 جاز فى البيهقي الحسن رحمه الله عن ابي حنيفة رضى الدعنة جاز في المسجد وفى البدائع وليس لها ان
 في بيتها في غير مسجد بيتها وهو الموضع الصالح لصلواتها وفى الرغنية لا يجوز في بيت لا مسجد فيه وقال ابن بطلال قال
 الشافعى رضى الدعنة تكف المرأة والعبد والساورة حيث شاءوا وقال الثوري المذنبان المرأة لا يصح اعتكافها الا في
 م ولو لم يكن لها بيت مسجد تكف في بيتها لو لم يكن في مسجد بيتها موضع تكف فيه في بيتها لو لم يكن في مسجد بيتها
 فليس له جمان بيتها وان لم يكن لها بيت تكف في بيتها لو لم يكن في مسجد بيتها موضع تكف فيه في بيتها لو لم يكن في مسجد بيتها
 لهم ان منهم من يصح ويلزم ويأثم وبه قال الشافعى وقال مالك ليس له ان يمتعا والمكاتب لو اعتكف لغير اذنه يصح
 وليس له منه وقال مالك له منه ولو طلقت المتكف في المسجد او توفى عنها زوجها جاز له الرجوع الى بيتها المتكف
 فيه ثم ترجع الى المسجد على اعتكافها وعند مالك رحمه الله نعم اعتكافها في المسجد ولا يجزئ ش
 المتكف من من المسجد الا الحاجة الانسان من وهو المتكف واراثة المولود هم او المجتبه من اى او المجتبه

ثم الاعتكاف لا يصح
 الا في مسجد الجماعة
 نقول نحن دفعنا
 لا اعتكاف الا في مسجد
 جماعة وعن ابي حنيفة
 انه لا يصح الا في مسجد
 يصل فيه الصلوة
 الخمس لانه عبادة
 انتظار الصلوة فيتحقق
 به كان يروى فيه
 الصلوة من هذا رواية
 الحسن عن ابي حنيفة
 رضى الدعنة لا يجوز
 الا في مسجد امام
 وموذن وتصل فيه
 الصلوة كما رواه في
 الناموس يجوز
 الاعتكاف في الجامع
 وان لم يصل فيه
 بالجماعة فانه كان
 فيه افضل قال
 الامام الربيعي في
 شرح الطحاوي
 الفصل لا اعتكاف
 ان يكون في
 المسجد الجامع
 ثم في مسجد
 الدعنة في مسجد
 رسول الله صلى
 الله عليه وسلم
 ثم في مسجد
 بيته المقدس
 ثم في المساجد
 الثلاثة التي
 كثر فيها في
 النسخ عن ابي
 يوسف رضى
 الدعنة لا يجوز
 الا في غير مسجد
 الجماعة وفي
 البدائع الاعتكاف
 الواجب والنقل
 لا يصحان الا في
 المسجد قال
 الطحاوي رحمه
 الله صلى الله
 عليه وسلم في
 كل مسجد وقال
 الا ترائى ولا
 يصح عندى انه
 يصح في كل
 مسجد قالت
 هذا قول
 الطحاوي رحمه
 الله صلى الله
 عليه وسلم الى
 نفسه اما
 المرأة فتكف
 في مسجد بيتها
 من المزود من
 بيتها هو
 المكان
 المستحب
 للصلاة هم
 لانه هو
 الموضع
 الصالح فيها
 فيتحقق
 انتظارها فيه
 من اى
 انتظارها
 للصلاة اى
 في الموضع
 الذى تصل فيه
 بغير انفسى
 والثورى
 وابن حلية
 وفي السروجى
 ولا تكف في
 مسجد ذكره
 في الاصل وفى
 نية المصطفى
 لو اشككت في
 المسجد جاز
 فى البيهقي
 الحسن رحمه
 الله عن ابي
 حنيفة رضى
 الدعنة جاز في
 المسجد وفى
 البدائع ليس
 لها ان في
 بيتها في
 غير مسجد
 بيتها وهو
 الموضع
 الصالح لصلواتها
 وفى الرغنية
 لا يجوز في
 بيت لا مسجد
 فيه وقال
 ابن بطلال
 قال الشافعى
 رضى الدعنة
 تكف المرأة
 والعبد والساورة
 حيث شاءوا
 وقال الثوري
 المذنبان
 المرأة لا
 يصح اعتكافها
 الا في م ولو
 لم يكن لها
 بيت مسجد
 تكف في بيتها
 لو لم يكن في
 مسجد بيتها
 موضع تكف
 فيه في بيتها
 لو لم يكن في
 مسجد بيتها
 فليس له
 جمان بيتها
 وان لم يكن
 لها بيت
 تكف في بيتها
 لو لم يكن في
 مسجد بيتها
 موضع تكف
 فيه في بيتها
 لو لم يكن في
 مسجد بيتها
 لهم ان منهم
 من يصح ويلزم
 ويأثم وبه
 قال الشافعى
 وقال مالك
 ليس له ان
 يمتعا والمكاتب
 لو اعتكف لغير
 اذنه يصح
 وليس له منه
 وقال مالك
 له منه ولو
 طلقت
 المتكف في
 المسجد او
 توفى عنها
 زوجها جاز
 له الرجوع الى
 بيتها المتكف
 فيه ثم ترجع
 الى المسجد
 على اعتكافها
 وعند مالك
 رحمه الله
 نعم اعتكافها
 في المسجد
 ولا يجزئ ش
 المتكف من
 من المسجد
 الا الحاجة
 الانسان من
 وهو المتكف
 واراثة المولود
 هم او المجتبه
 من اى او
 المجتبه

لانه موضع اعتكاف
لا يفسد حتى يكون
نصف يوم وهو الاستحسان
لان في القليل ضرورة
قال دامما الاكل والشرب
والنوم يكون في معتله
لان النبي عليه السلام
لم يكن له ما دى لا المسجد
وكذلك يمكن قضاء هذه
الحاجة في المسجد فلا
ضرورة الى الخروج

لانه موضع اعتكاف من فلا يفتره ذلك م الا انه لا يستحب من اشتد من قوله لا يفسد اعتكافه بل لا يفسد اعتكافه باقائه
المستكف في الجامع اكثر من صلوة وسنتها الا ان يشبه فيه بعد الفراغ لا يستحب بل يكره ذلك م لانه التزام ادائه
في مسجد واحد فلا يتم في مسجد من غير ضرورة من رعاية للمسجد الذي اعتكف فيه بقدر الاسكان م ولو خرج من المسجد
ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله من العذر الخروج لخطا او لول او جمعة لانه لا بد منه وكذا اذا انهدم
المسجد وفي السقف يجوز له ان يتحول الى مسجد آخر في خمسة اشبار احدا ان يهدم مسجد الثاني ان يتفرق اليه فلا يجزئ
فيه الثالث ان يخرج منه سلطان الرابع ان يأخذه ظالم الخامس ان يخاف على نفسه وماله من المكابرين وفي المرتبة
ان خرج لمرض يبطل اعتكافه لان وقت المرض غير معلوم فلم يكن مستثنى وقال الحاكم في الكافي وكذا يبطل لو اخذه غريم
فجسه ساعة قوله في المتن ساعة يعني وان كان قايلا وسوار كان عاد او ناسيا وفي المبسوط والتفتة قول أبي حنيفة
اقيس م لوجود الثاني من لابت م وهو من اى قول أبي حنيفة رحمه الله يوم القياس من وبه ان ذلك
والشافعي واحمد الا ان عندنا لك رحمه الله كسج لعيادة البوي ولا يخرج لجنارتهام وقلاش اى ابو يوسف رحمه الله
ومحمد م لا يفسد حتى يكون من اى الخروج م اكثر من نصف يوم من لان الكثير منه ككل الاقل منه عذر وان كان بغير
عذر ومو اذا خرج الحاجة الانسان فتا في اى م لا يفسد اعتكافه فان كان يحتاج الى الثاني في اى م لانه في حكم المسجد
وفي الفقرة الاختلاف في الاعتكاف الواجب ما في المنفل فالاباس ما لا يخرج بغير عذر لان التطوع غير مقدر في ظاهر
الرواية م وهو من اى قولها يوم الاستحسان لان في التعليل ضرورة من والضرورة مستثناة م دامما الاكل والشرب
والنوم يكون في مستكف من اى في موضع الاعتكاف م لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما دى الا المسجد
من معنى في حال كونه مستكفا وهذا معلوم من الاماديث والخصوص المتطابقة ويقال في غالب احواله لم يتخذ ما دى
الا المسجد فكان اكله متعمدا فيه فلا ضرورة الى الخروج وبه قال مالك ابن شريح من اصحاب الشافعي رضي الله عنه
ومحمد الاظهر عند صاحب التمهيد وقال المزني واكثر اصحابه له الخروج للاكل والشرب لان في تكافه الاكل في المسجد
مستقرة فلو عاين ترك الروة ايضا فانه قد يمتار ان لا يعرف جنس طعامه لفقره او لتورعه فلو كلفناه الاكل بقوت غرضه
ايضا قد يكون في المسجد غير فيشق عليه الاكل ومنه ولو اكل منه لم يكن الطعام مفعلا له ذلك عذرا في ابائه الاصل
في النزول كذا في التتم وفي شرح الويز عطلت لم يجزئ في المسجد لا يخرج وان جدد فيه فوجبان الصحما لا يخرج م ولانه
يمكن قضاء هذه الحاجة من اى حاجة الاكل والشرب م في المسجد فلا ضرورة الى الخروج من قيد بقوله لانه يمكن لانه
ان لم يمكن يخرج وفي البدائع لا يخرج لاكل وشرب ونوم ولا عيادة مريض ولا صلوة جنازة فان خرج فسد اعتكافه

حاشا او ناسيا بخلات المخرج مكر باو في شرح الارتداد لا يخرج لاداء الشادة وان لم يكن لاداء السلالان هذا لا يقع الا نادرا فلا
 حجة لنا ووجه قال مالك عند الشافعي معنى الصدقة لو عين او ارباعا عليه لا تبطل بالخروج وان لم يمين تبطل في الذخيرة
 المالكية يوردها في المسجد ولا يخرج م ولا باس بان يبيع من اى المعتكف م او يتباع من اى او يشتري م في المسجد
 من غير ان يحضر السلعة من وفي التبيين هذا اذا لم يبيع او يشتري الحاجة الاصلية للتجارة فانه للتجارة كرهه لان المسجد
 بني للصلوة لا للتجارة وفي الذخيرة ان يبيع ويشترى في المسجد الطعام وما لا بد منه واذا اراد ان يخذه ذلك متجرا كرهه وقال
 الكرخي قوله من غير ان يحضر السلعة دليل على انه لا باس به مطلقا سواء كان له منه بدا ولم يكن وقال الشافعي يشترى لا يكره
 منه وقطع الماوردي بكماله البيع والشراء من المعتكف وقال في البويطي اكره البيع والشراء في المسجد ومثله عن ابي حنيفة
 قال النووي في شرح الغريب هو الاصح وكرهه عطاء والزهرى وكان مالك م يقول يبيع لشراء الطعام ثم يرجع في جوامع الفقهاء
 للمعتكف ان يبيع ويشترى في المسجد من غير احضار السلعة ويخرج ويكره بيع وعمره وتطيب يرد في فواحي المسجد و
 يصعد المنارة ووجه قال مالك عند الشافعي وقال معمر لا تطيب المعتكف وقال عطاء لا تطيب المعتكف وفي الخزانة كرهه التمرز
 للمعتكف ومنع سمعون من المالكية امانة المعتكف في امد قوله في الفرض والنقل وكذا اذا اذانه في غير المنارة والمنارة منه
 المالك مرة واجاره اخرى مع العلم ان لا يبيع اى لان المعتكف م قد يحتاج الى ذلك من اى الى البيع والشراء م بان
 لا يجر من يقوم بحاجة الا انهم قالوا من استثناهم كرهه احضار السلعة للبيع والشراء لان المسبحا بمنزلة من على البهول
 من التوريز بالجماعة المسلمة معناه ان بقعة المسجد قد تحوزت م عن حقوق العباد من فصارت خالية حقا لله تعالى م
 وفيه شغل بباقي اى وفي احضار السلعة تشغل بقعة المسجد لفتح الشين بها اى بالسلعة فيكره معه بالبيع للتجارة م ويكره غير ذلك
 البيع والشراء في م اى في المسجد لقوله عليه الصلوة والسلام من اى القول النبوي صلى الله عليه وسلم حينوا مساجدكم
 الى ان قال ويحكمونكم من م هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة م والكره الاستسقاء روى عنه ثمة ابن ماجه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حينوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشرككم وبكم وخصواكم ورفع اصواتكم واقامته حدودكم
 وسل سبواكم واتخذوا على ابوابها النظائر وجروا في الجمع ورواه الطبراني في معجمه عن ابي عبد الله عن ابي بكر عن ابي الدرداء
 وابي الهيثم ورواه قالوا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره وسنده ضعيف ومعاذ بن جبل م روى عنه
 عبد الرزاق في مصنفه من حديث م كمول عند ان سؤل م صلى الله عليه وسلم قال حينوا مساجدكم الحديث باللفظ المذكور
 وروى النسائي عن ابي هريرة م عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رايتم من يبيع او يتباع في المسجد فقولوا لا
 ابي او تجاركم م قال ولا تكلموا به م قال الله تعالى قل لعبادي يقولوا التحيات هي احسن اى قل للذين

ولا باس بان يبيع

ويبتاع في المسجد

من غير ان يحضر

السلعة كانه قد

يحتاج الى ذلك

بان لا يجد من يقوم

بحاجته الا فقهوا

يكراه احضار السلعة

للبيع والشراء لان

المسجد بمنزلة من

العباد وفيه شغل

ويكره له المعتكف

والشراء فيه لقوله

عليه السلام حينوا

مساجدكم صبيانكم الى ان

قالا يحكمونكم قال

ولا تكلموا به بخير

اجتمعوا للمشركين الكلمة التي هي مسجى المين لا تتأشروهم فانفسهم في ان لا يكلمهم خارج المجد الماخر فالمسجد اوله
 قرارة القرآن والحديث والعلوم الشريفة وكما جاء في اسرار الدين وسامع العلم قال الشافعي عياض والوكبر بن العربي في
 ما كان من ذلك وجوب قول ابن حنبل في اعتبارهم بالطواف والصلاة وقال ابو الطيب في الجوهري قال الشافعي في الامام
 والبيع الكبير لابس بان اتيس في المسجد لان التمسك وعظيمة في قوله النوري اقاله الشافعي في قول علي الاحاديث
 المتسوية والمغاري والذوق جاليس في روضه ولا تتأخر في العوام والامام في الامام في التواريخ والتقصص من قصص الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام وحكاياتهم ان بعض الانبياء جرى له كذا من فتنة لا تخر اذان كل ما يمنع منه انتهى فالت يمنع من
 ذلك لمن كان غير مكلف ومنع الطريقة الذي ملون المواعيد في المساجد وبورود الاماويث المذمومة والاقبال
 ليست لها حجة وفي جوامع الفقه كره التعليم فيه باجر وكذا الكتاب المصنف باجر والميزان في ان الجناح يحفظ المسجد فلا بأس
 بان يخط فيه ولا بأس في الدخول وكبره على من يكره فيه من ويكره له الصمت من في الحديث مع الناس قال الامام
 حميد بن ابراهيم في غير ما يكره الصمت اذا اعتقد قربة الما لوالم بفتنة قربة فلا يكره لقوله عليه الصلاة والسلام من سمع نبي رواه
 عبد السدين حمزة وقال الكاكي قبل مني الصمت نذر بان لا يتكلم احدكم كما كان في شريته من قبلنا وقيل ان يسكت فلا يكلم
 اصلا قال الامام بدر الدين خواجه زادهم لان دعوم الصمت ليست تجزئ في شريتنا من قالوا ان دعوم الصمت
 من نخل الجوس وروى ابو حنيفة عن ابى هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام في عن صوم الومسان دعوم الصمت من
 ابن عباس رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر جلندران ان يقولوا في الشمس ان يتكلم ولا ينطق ولا يدعو ان يحلس
 وينطق ويتكلم رواه البخاري وعن علي رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يتكلم احدكم الا بالسلام ولا يصح ان يقول في الليل
 رواه ابو داود وفي المتن الصمت من الكلام ليس من شريته الاسلام واجازة ابو ثور وابن المنذر هم كذا في كتاب
 ما يكون انما ش من فصل لقوله كره له الصمت يعني يتجرب بان شاء بعد ان لا يكون في كلامه ثم والماتم من الاثم من
 ويكره على المتكلم الوطى لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد معش قبل كيف نبينا للمعاني الوطى
 واجب بان يجوز له الخروج للحاجة فغدا ذلك النساء بحرم الوطى عليه لما ان اسم المتكلم لا يزل عنه بذلك الخروج
 في شج الناطقات كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يقبلون فيرجعون الى مكانهم فزل ولا تباشروهن
 وانتم الاية رسوا كان الوطى بالليل او بالنهار عاكف كان او ناسبا وبه قال مالك واحمد وسواهما كان في المسجد
 او خارجا وعند الشافعي رضي الله عنه ان كان ناسبا لا يفتك في او بالاجرة لم يتكلم على المذهب وبه قال داود
 ونقل المزني عن الشافعي ان راعى كفا لا يفسد الوطى الا بالوجبة الحمد وقال الامام الحرمين فيمنع هذا ان لا يفسد

في قوله تعالى
 فان صومها صمت
 ليس بقربة في شريته
 لكنه تجانس
 فيكون عاكفا
 فيمنع من المتكلم
 الوطى بقوله تعالى
 ولا تباشروهن
 وانتم عاكفون
 في المساجد

في

بالوطي في البرود على البهيمة اذا لم يوجب فيها الحدود وعلى امام الحرمين فقال النودي المذهب المشهور ان الاعتكاف
 يفسد بكل وطى سواء فيه المرأة او البهيمة او اللواط وغيره هم وكذا لمس القبلة شئ اى وكذا يحرم لمس وجهه وقلبه اى
 وفي بعض النسخ ويكره لمس وقال الشافعي رضى الله عنه اذا كان المسلم بعرضه فلو لا يمتنع وفي نزهة الكحل لمس القبلة
 المكان معهما انزال يفسد اعتكافه ويدون الانزال لا يفسد وان نظر فانزل او افكر او اجتملم لا يفسد وفي الجمل والبدان
 والتخف والمناقع قالوا يحرم عليه لمس القبلة ان كان معهما انزال ولم يشترطوا فيها الشهوة وفي العبدان نظر الى امر
 بشهوة فاشى لا يفسد بل يغسل ويغسل الى مكانه وفي المغيثا في كره للمخاف الساهرة الفاشية وان امن على نفسه ولا يكره
 للسامك اذا امن وبهذا يدل على ان لمس من غير شهوة لا يحرم على المعتكف وان اطلقوا الحرمة في الكسب المشهورة
 وعن ابن سامة انه ذكر عن بعض اصحابنا ان جماع الناس لا يفسد الاعتكاف الا بفرج الصوم هم لانه شئ اى لان
 من لمس القبلة هم من دواعيه شئ اى من دواعي الوطى هم فيحرم عليه ان يوطى غيره من شئ اى ان يوطى غيره
 الاعتكاف هم كما في الاحرام شئ اى كما هو مخطور في حالة الاسراء والخبر في الفتنة المتبع وكثيرا ما يوجب الاحرام يقال
 ان شئ اذا حرمتهم بخلاف الصوم شئ جواب عن سوال بقدر ان يقال الجماع يفسد الصوم كما انه لا يفسد الاعتكاف
 فاجاب بقوله بل خلاف الصوم لان الكف شئ اى حرمان الجماع هم كنه شئ اى ركن الصوم هم بالخطوة فلم يبعد
 انى دواعيه شئ اى فلم يبعد حكم الحرمة من الوطى الى غيره فلهذا الموضوع ان الجماع مخطور في الاعتكاف بالجماع
 بنحو ان الصوم فان تقبيل اللبس لا يحرم بالصوم لان الجماع ليس بخرام في الصوم لكن الكف عن الجماع ركن فيه ويست
 ما يجمع انما ثبتت القوات الركن منورة وجوب الكف فلم تنفذ الحرمة الى دواعيه الا اذا خاف الوقوع في الجماع وفي ذلك
 اكرن من الابطال لا الكف عن الجماع فكان الجماع من مخطورات اللبس بليل ان الحرمة تثبت بالنهي بقوله تعالى
 ولا يأتوا من ورائكم فالتون في السابا وسوجب للنهي الحرمة الى دواعيه لانه من توابع المخطورات كما في الاحرام
 هم فان جامع شئ اى المعتكف هم ليلا ونهارا شئ اى في اللبس او في النهار فانه كونه عامدا شئ اى في
 هم او سياتي شئ اى دواعيه حال ثيابا هم بطلان الاعتكاف شئ اى قال مالك احمد وسوا فيه انزل اولهم ينزل
 وقال الشافعي رضى الله عنه اذا جامع ناسيا لا يطل اعتكافه وفي ابن سامة من الثمانيات مثله هم لان اللبس مخطور
 الاعتكاف بخلاف الصوم شئ اى اراد بهذا بيان ان كل كان من مخطورات الاعتكاف لا تختلف فيه حكم الصوم واهم
 والتميز والاعتكاف لانه اذا جامع ليلا ونهارا عامدا او ناسيا كان من مخطورات الصوم بخلاف
 فيه حكم الصوم والاعتكاف لانه اذا اكل او شرب ليلا عامدا او ناسيا لا يفسد ولو اكل في النهار ناسيا

وكذا اللبس والقبلة
 لانه دواعيه في
 عليه اذ هو مخطور
 كما في الاحرام بخلاف
 الصوم لان الكف
 ركن في الصوم مخطور
 فلم يبعد الى دواعيه
 فان جامع ليلا ونهارا
 عامدا او ناسيا
 بطلان الاعتكاف
 كنه شئ اى
 شئ اى
 مخطور في الصوم

وحالة العاكفين مذكورة فانه
يعذر بالنسيان ولو كان فيهما
دون الفرج فانزل او قبله
فانزل يطل اعتكافه لانه في معنى
الجماع حتى يفسد به الصوم
ولو لم ينزل لا يفسد ان كان
محرم لا ليس في معنى الجماع
وهو المفسد ولهذا لا يفسد
الصوم ومن اوجب على نفسه
اعتكاف ايام لزم اعتكافها
ليسا كمالها في كل ايام على سبيل
لجمع يتناولها اياها من الليالي
يقال ما رأتك منذ ايام والرد
لياليها وكانت متتابعة لان
ليست شرط التتابع لان مبنى
الاعتكاف على التتابع لان
الافاق كلها قابلة له بخلاف
الصوم لان مبناه على التفرق
لان الليالي غير قابلة للصوم
على التفرق حتى ينص على التتابع
وان نوى الايام خاصة صححت
بينه لانه نوى الحقيقة

لا يفرق ذكره لوجامع في النهار ناسيا لا يفسد الصوم وان نسي الاعتكاف ولو اكل في النهار عامدا لا يفسد الاعتكاف لانه
هو وحالة العاكفين مذكورة فلا يعذر بالنسيان من اشار بهذا الكلام الى التفرق بين الصوم والاعتكاف وجوان
اقرن به ما ذكره وهو حالة العاكف فلا ينسى بالنسيان عادة ولا يعذر بالنسيان والصائم لم يفرق بين حالة تذكره فيعذر
بالنسيان وهو ايضا جواب عن سوال مقدر ليقال الاعتكاف فرع على الصوم والفرع بالاصل في حكمه فلو جامع ناسيا
في رمضان لم يفسد الصوم فكيف نفس الاعتكاف فاجاب بقوله وحالة العاكفين مذكورة وهو لوجامع من اى المنكف هم نسيان
دون الفرج من مثل الطين النقي من فانزل او قبله لم ينزل يطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم
لانه انزل بمباشرة فصار كالانزال بالولي من حيث قفصار الشهوة وللشافعي فيه ثلاثة اقوال احدها انه لا يفسد اعتكافه
وان انزل كما لا يفسد الاحرام بها وان انزل فانما استقراره في المنكف لان كل واحد منهما يدوم الليل والنهار والثاني
ان يفسد بها الاعتكاف وان لم ينزل وبه قال مالك وموافقه والثالث مثل قولنا وبه قال الزنى واصحاب احمد هم ولو لم ينزل
لا يفسد ان كان محرما لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد من اى الجماع هو المفسد ولهذا لا يفسد الصوم من اى
ولا اجل ان التقبل او اللبس من غير انزال لا يفسد به الصوم لانه ليس في معنى الجماع ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام
من نحو ان يقول لمد على ان اعتكفت ثمانية ايام من ايام اعتكافها بلياليها لان ذكر الالبام على سبيل الجمع متناول
بابها من الليالي ليقال انك منذ ايام والرد بلياليها من لان ذكر احد العديدين على طريق الجمع ينقطع بابها من
من العدد الا ترى الى قصة ذكرها عليه السلام حيث قال ان تكلمت ثلث عشرة ايام لا افرق قال ان تكلمت ثلث ليال سبعا اربعة ايام
هم وكانت من اى الايام هم متتابعة وان لم يشترط التتابع لان مبنى الاعتكاف على التتابع من لوجوده في اليوم
والليالي هم لان الاوقات كلها قابلة له من اى الاعتكاف قوله كلها بالنصب لانه لو كيد الاوقات وخبر ان قوله قابلة
ولقولنا قال مالك احمد واحده في نذر الصوم المطلق عدلتان في وجوب التتابع وقال زفر والشافعي هو بالجماع
تابع ان شاذ فارق كان نذر الصوم من جملة الصوم لان مبناه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فيجب على التفرق
ينص على التتابع من نحو ان يقول لمد على ان اصوم شهر متتابع بالجمعة المتتابع وانما قال لمد على ان اصوم
شهر يكون له الخيار ان شاء تابع وان شاء فرق لان التفرق فيه اصل لوجوده في النهار خاصة هم وان نوى ايام
خاصة صححت نيته لانه نوى الحقيقة من اى حقيقة كلامه اذ اليوم اسم لبياض النهار فان قيل الحقيقة منفردة باللفظ
بدون قرينة دلتها فوجه قوله لانه نوى الحقيقة اجيب كانه اختار ما ذهب اليه بعض ان اليوم مشترك بين من
النهار ومطلق الوقت واحده من المشترك يحتاج الى ذلك لتبيين الدلالة لا التفسير الدلالة على نصيبه بمراتب

مختاره ما عليه الاكثرون وهو انه مجاز في مطلق الوقت فجاوبه ان ذكر الايام على سبيل الجمع صارف عن الحقيقة فيحتاج الى النية وفعال الصارف عن الحقيقة لا للدلالة ثم ومن حبس شئ على نفسه ثم احتكاف يومين بلزيمه بليلتين من هذا الظاهر الرواية لان الليلتين متناوالتان يومها عرفا يقال لم ارك مذليتين فيدخل الغروب في اليوم الثاني ولوندر عتكان ليلة لا يصح لانه لا يتناول يومها واليلية ليست بحمل للعموم واذا نذر اعتكاف يوم صح وم قال ابو يوسف رحمه الله لا نذر اليلية الاولى لان المشنة غير الجمع من كون المشنة غير الجمع ظاهر ولما كان كذلك كان لفظ المشنة ولفظ المفرد سواء ولو قال على ان اكلت يوما لم تدخل ليلة بالاتفاق فكذلك في المشنة وفي المتوسطه من شئ اى في الليلة المتوسطه وفي الليلة الوسطى هم ضرورة الاتصال من شئ لعنى اتصال البعض الآخر ببعض هذه الضرورة لم توجد في الليلة الاولى قبل ان ابويوسف ترك اصله لان المشنة لم يحكم الجمع عنده كما في المسئلة الطريق ومحاذاة النساء وجوابه يحتمل ان يكون روايتان في ان المشنة لم يحكم الجمع ام لا وقال الاكمل فان قيل لما كان المشنة غير المجموع وجب ان لا يكتفى في الجملة بالاثنتين سوى الامام وقد اكتفى بالاثنتين كما تقدم في باب الجمعة اجيب بان الاصل ما ذكرت ههنا بان العمل فيه باضع الوجودان والجمع الا اني وجدت في الجملة معنى لم يوجد في غير ما وموانه انما سميت جمعة لمعنى الاجتماع وفي الجماعة والاشنة ذلك فان كانت الشنية في تحقق معنى للجماع كالمع فاكثرت بها انتفى قلت كلاما بعده العبارة يومهم انه هو القائل مما قال حيث اسنده على نفسه وليس كذلك فان القائل لهذا هو ابو يوسف رحمه الله حيث قال في النهاية واما ابو يوسف فيقول كان من حق حكم المشنة ان يغاير حكم الجمع في كل موضع لان فيه علما بالادعاء وهو وحدان وثنية وجمع الا انه قد وجدت في الجملة فذكره الى آخره وذكره الاكمل وقال صاحب النهاية قوله قال ابو يوسف رحمه الله لا تدخل الليلة الاولى كان من حقدان يقال عن ابى يوسف رحمه الله كما هو المذكور بلفظ عن في نسخ شروع المبدؤ والجامع الكبير وم وجه الظاهر من اشارته الى ان ما ذكره ابو يوسف خلاف الظاهر من ان في المشنة معنى الجمع فلم يمتد به من شئ اى بالجمع هم احتياط من شئ اى لاجل الاحتياط من امر العبادة من شئ اى لاجل امر العبادة وفيه اشارة الى ان ابا حنيفة ومحمدا لم يمتدوا المشنة بالجمع في الجملة لعدم الاحتياط في ذلك لان الاحتياط في الخروج عن عمدته ما عليه تعيين ولكن في اللاحق غير معين لان الجماعة شرط على عدة بالاتفاق وفي كون المشنة بمعنى الجمع ترد وتجاوز المفرد والجمع اذ هي مبنيان في اشتراط الجمع لا ترد في الخروج وكان شرطاً وامان في الاعتكاف ففي اللاحق بالجمع خروج عنهما بيقين لان ايجاب ليلتين مع يومين احوط من ايجاب يومين بليلة فافهم + +

م كتاب الحج

ومن اوجب

اعتكاف يومين

بلزيمه بليلتها

وقال ابو يوسف

لا تدخل الليلة

الاولى لان المشنة

غير الجمع والاشنة

ضرورية الاتصال

وجه الظاهر ان

في المشنة معنى

الجمع فيلحق به

احتياط الامر القبا

والله اعلم

كتاب الحج

في هذا الكتاب في بيان احكام الحج واما ذكره في رعاية الترتيب بين العبادات الاربعه اما الصلوة فاما عموما والدين فاما
 عبادة متكررة فذكرت اولها واما الزكاة فذكرت ثانيا للصلوة واما الصوم فذكرت ثالثة فاما الحج فذكرت رابعة
 مركبة من البدن والمال واخر عن الصوم لان المفرد قيل المركب ولان الصوم يتكرر دون الحج فالحاجة اليه اكثر
 الا ان اذى بهما اذى الناس ثم قال هذا الملاءمة فاطره في وجه المناسبة في هذه المقام ونسبة الشخص شيئا لنفسه مع كونه مسوقا
 به لا يتجرب به والحج في اللغة القصد لفتح الحار وكسر واو في الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص على وجهه
 في اوان مخصوص وذكر بعض العلماء كتاب المناسك عوض الحج منهم الطحاوي والكرخي وصاحب لايفساح والمنا
 جمع المناسك لفتح السين بمعنى المناسك هو ما يقترب به الى الله تعالى لكنه اختص في العرف بافعال الحج والعمرة
 والحج من الشرائع القديمة وروى ان اوم عليه الصلوة والسلام لما حج تلقته الملائكة وقالت برحمتك فانا قد حججنا هذا
 البيت قبلك بالفي عام وقال تعالى لا ابراهيم عليه السلام واذا في الناس بالحج الآية عن ابن عباس رضي الله عنهما كانت الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام يحجون مشاة فاجابهم عن ابراهيم عليه السلام وسمي عليه السلام حجاجا مشيرا عنه صلى الله عليه وسلم
 كما ينبغي من الانبياء اذ الملك تومر بن كثر بعد الله تعالى حتى يموت وكذا من موفات فيما لوح وهو وحده
 وشيخ عليه الصلوة والسلام وقبورهم بن زفرم والحج فوج عليه السلام تسبل الطونان حج ايضا
 كل نبى بعد ابراهيم عليه السلام قد حج ثم قال الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذ اقدر واعلى الزاد
 والراحلة فاعلان عن المسكن ما لا بد منه وعن نفقة عيال الى حين عوده اذ اذ ان الطريق اذ انا مشى هذه فله عبارة النفقة
 بعينها ذكرها المصنف ثم شرع في حكاية كلمة وذكر الشرح كليم ان المصنف ذكره بالنفقة المجمع فقال على الاحرار البالغين العقلاء
 الاصحاء وذكر في الزكاة بالنفقة الواحد فقال الزكاة رتبة على الحر العاقل المسلم ثم اجابوا عن ذلك بتارة على عادات الناس
 انهم يوردون الحج في الغالب بجمع خطيهم فلهذا وجبة فلان كل احد يوردى زكاة ماله لما اجتمع فالت هذا الجواب السليم
 في عبارة القدر وروى رحمه الله ان المصنف رحمه الله نقل عبارة على هذا الوجه ولم يقل من عنده وجواب آخر في
 القدوري ان الامن واللام اذ اذ خلا على الجمع بطل معنى الجملة ويراد به انفسهم وصفه بالوجوب من حيث
 ومن القدر في الحج بالنفقة الوجوب والتفسير المرفوع في وصفه يرجع الى القدوري والمفهوم من كلام الشرح ان يرجع الى
 المصنف وليس كذلك قال وصفه بالوجوب وسكت الكفار بما ذكره في اول كتاب الزكاة بقوله والراو بالوجوب
 المصنف لانه لا يشبهه في شيء انه اشار الى هذا ايضا بقوله وهو فريضة محكمة ثبتت فريضته بالكتاب من
 لان قوله ثبتت فيه يمنع الالوان معنى الوجوب الثبوت بالكتاب لا يكون اثبات بالكتاب الا بالقرآن

ثم واجب على الاحرار البالغين

العقلاء الاصحاء

اذ اقدر واعلى الزاد

والراحلة فاصلا

عن المسكن

وما لا بد منه

وعن نفقة عياله

الى حين عودته

وكان الطريق امنا

وصفه بالوجوب

وهو فريضة محكمة

ثبتت فريضته

بالكتاب

هم ذوو سبب اى الكتاب هم قوله عز وجل ومنه على الناس حج البيت لآية من فيه وجوده من التاكيد منها قوله على الناس
 وكلايه على اللازم اى حجت واجب في رقاب الناس ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل من استطلاع اليه سبيلا بدون
 تكبيره ليعمل وفي هذا الابدال من التاكيد احاديث اهل البيت عليهم السلام في الزيادة والنقصان اذ الينا بعد الابهام في قوله
 ومنها قوله من كفوفهم الغنى عن العالمين فكان قوله من لم ينج فليظن على تارك الحج وكذا قال صلى الله عليه وسلم
 ولم ينج الحديث كذا قال الكاكي فان قلت روى الترمذي من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه مرفوعا من ملك
 زادوا راحلة تبلغ الى بيت الله ولم ينج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وقال الترمذي غريب وفي اسناده قتادة
 وقد روى عن علي بن موقوف ومنها ذكر الاستخارة وذلك مما يدل على الاقطر والسطح والمخدرات ومنها قوله فان المشغى
 عن العالمين ولم يقل عنه لانه اذا استغنى عن العالمين تناوله الاستخارة لا محالة وقيل انما قال على الناس ولم يقل
 على المؤمنين لان هذا الحج غير واجب على الملوك مع شمول اسم المؤمنين لهم وليلدل على عدم اختصاصه بزمانه
 الآية بحسب الظاهر ولا يجب في العمر اذ مرة واحدة لانه عليه الصلوة والسلام شئ اى لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع سبب في الحديث رواه
 ابو داود وابن ماجه في سننهما عن يمين بن حسين عن الزهري عن ابى سنيان يزيدي بن امية عن ابن عباس رجا
 ان الاصح بن عاصم رضي الله عنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الحج في كل سنة او مرة
 واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ورواه الحاكم في مستدركه وقال حديث صحيح الاسناد الا انما لم يخرجوا
 بن حسين ويوسف بن الثقات هم ولان سبب سبب اى سبب الحج هم البيت سبب اى الكعبة هم وهي لا ينفرد فلا
 الوجوب سبب وقد علم ان السبب في التاكيد لا يتكرر السبب انما كان سبب البيت لا صفة اليه يقال حج البيت
 والاصناف وليس سببته وقال الكزباني في مناسكه ان بعض الناس عن بعض الناس يجب في كل سنة وهو مردود
 وقال بن العربي في الفاضل يجب في العمر مرة واحدة باجماع الامة الا من شذف فقال يجب في كل خمسة اعوام مستقلة
 ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال على كل مسلم في خمسة اعوام ان ياتي بيت الله الحرام عن ابن العربي
 قلنا روايت هذا الحديث حرام فكيف العمل به وقال السجدي رحمه الله وزاد ما يدل على استحبابه كثرة ولما جرد عن
 ابى سيرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل ان من صحت وسعت عليه لم ينزني من
 كل خمسة اعوام عام لم حرم اخذه ابو ذر الرضى والوكبر بن ابى شيبة وسعيد بن منصور ويروى اربعة اعوام ايضا وسعيد
 حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ولفظه ان الله تعالى يقول ان عبد صحت له سيرة وسعت عليه المعيشة

وهو قوله تعالى الله

على الناس حج البيت

الآية ولا يجب في العمر

واحدة لانه عليه

قبل له الحج في كل عام

ام مرة واحدة فقال لا

مرة فما زاد فهو تطوع واحد

فكان سبب البيت

وانه لا يتعد فلا

سبب الوجوب

ثم هو واجب على الفور
عند أبي يوسف روى عن
أبي حنيفة لا ما يدل عليه
وعند محمد والشافعي
على التراخي لأنه وظيفة
العمر فكان العمر فيه كالوقت
في الصلوة وحده الأول
أنه يختص بوقت خاص
الموت في سنة واحدة
غير قادر على تحقيق الاحتياط
ولهذا كان التخييل الفصل
تعد وقت الصلوة لأن
الموت في مثله نادر وإنما
شعر الحرية والبلوغ لقوله
عليه السلام أيا عبد حج
أو عسر حج ثم اعتق فعليه
حج أو إسلام وإيا من
يجوز بشرح ثم بلغ خطيه
بجدة الإسلام

عليه أربعة أحوال لا يورث الموت وقال ابن وهب يريدني الحج ثم موسى أي الحج ثم واجب على الفور عند
أبي يوسف ش وبه قال أحمد وفي البيع والتعنة على الكرخي أنه على الفور والامام أبو منصور الماتريدي يحل للمسلم
على الفور معنى يجب الفور في عند استجماع شرط الوجوب بتعيين العام الأول عند أبي يوسف رحمه الله حتى يأتيه
بالتأخير عنه والمراد من الفور أن يلزم المأمور به في أول أوقات الاستحسان مستعرا للسرعة من فارت القدر فورا
إذا غلت هم وعن أبي حنيفة ما يدل عليه ش أي وروى عن أبي حنيفة رحمه الله ما يدل على أنه على الفور
مثل قول أبي يوسف وهو ما قال ابن شجاع كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول من كان عنده ما يجب به وكان يريد القدر
فانه يذهب بالحج لأنه فرغته وبما يدل على أنه على الفور في المحيط والمرغبات في الكرخي أن صح الروايتين عن أبي حنيفة
رضي الله عنه أنه على الفور في قينة البنية تحجب مضيقا على التثاقل وفي الاداءير تفتح الأثم هم وعند محمد والشافعي
رضي الله عنهما على التراخي ش وبه قال أبو حنيفة في رواية وذكر الامام علي بن موسى السني أنه على التراخي ولم
يفره إلى أي وجوه من غطاه اصحابنا والضعيف في انقضاء مذمب الشافعي وذكر أبو عبد الله البجلي أنه قال على التراخي
عن اصحابنا جميعا وفائدة الغلات أنه ياتهم بالتأخير عنه إلى يوسف ولا ياتهم بالتأخير عنه محمد رحمه الله يعني قول محمد على التراخي
أن العام الأول تعيين لكن عند محمد رحمه الله السنة التأخير بشرط أنه لا يفوت بالموت وإذ مات عنه ثم وعند الشافعي
لا ياتهم وقال ابن الصواب ياتهم بالتأخير عن السنة الأولى إذ مات في ما وقال بعضهم ياتهم بالتأخير عن السنة التي مات فيها
هم لأنه ش أي الحج ثم وظيفة العمر ش الأثر في الروايات في السنة الثانية كان موديا لا تقضيهم فكان العمر فيه كالوقت
في الصلوة من ش لأنه إذا أخر الصلوة إلى آخر الوقت يجوز وكذا إذا أخر الحج إلى آخر الشرط لأن لا يفوتهم وهو وجه الأول
وهو قول أبي يوسف رحمه الله عنه ثم يختص بوقت خاص ش وهو أشد الحج من كل عام وكل اختص بوقت خاص
وقد فات عن وقته لا يدرك إلا بذكر الوقت بعينه واللا يكون مختصا وذلك مرة لم يأت له في الحياة هم أو
في سنة واقده ش شتمه على الفصل اللاحقة لا يفتح المراج هم غير أنه في تحقيق احتياط ش لا تحقيقهم وإنما ش
أي ولا جل الاحتياط هم كان التخييل الفصل من التفاهم خلاف وقت الصلوة ش جواب من قوله كالوقت
في الصلوة هم لأن الموت في زمانا ورسول يعني لأن الموت في مثل وقت الصلوة فمما نادر هم وإنما ش
السلوك والحرية لقوله عليه الصلوة والسلام ش أي لقول النبي صلى الله عليه وسلم أيا عبد حج أو عسر حج ثم اعتق فعليه
حج أو إسلام وإيا من يجزى بشرح ثم بلغ خطيه بجملة الإسلام ش في سنة واحدة من حديث محمد
بن الحسن حديثا يزيد بن ربيع حديثا شاذيا لا يثبت من أبي سليمان عن أبي جابر رضي الله عنهما قال قال رسول الله

عليه وسلم لما مضى حج ثم بلغ المحدث فعليه ان يحج حجة اخرى واياها اعرابي حج ثم باجر فعليه ان يحج حجة اخرى وابا عبد
 حج ثم اعتنق فعليه حجة اخرى وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فان قلت رواه البيهقي في سننه ثم قال البيهقي
 ونفذت فربما يرد محمد بن المنهال عن يزيد بن دراج عن شعبة ورواه غيره عن شعبة موقوفاً قلت قال الشيخ رواه الاصح
 جملة الحديث سليمان الاعمش عن الهارث بن شرحبيل عن ابي عمرو قال الجواد بن ابي يزيد بن زرير بن مرفوعة قال
 التفرغ وليس في رواية الحاكم عشر حج وذكرنا فيه بيان الكثرة لان احسن من الاعاد للبيان انحصار الحكم عليها قال
 ابن المنذر اجمع اهل الاسن لا يحد بخلافه ان يصي والبعد لا يعتبر جهما في حجة الاسلام فاذا بلغ العصى واعتنق بعد
 وجد اليه سبيلاً يجب عليه هكذا قال ابن عباس مفر وعطا والفتح والثوري ومالك الشافعي وابن حنبل والبوثري والاعرج
 محمول على انه حج قبل اسلامه ثم اسلم واما لو حج بعده واما لو حج عليه الاعادة لانه كان باجراً بالحكم الحج وكانوا يحج
 في ذي القعدة فلا يعتد بهم ولانه من اهل البيت والحج من عبادات باسرها موضوعه عن الصبيان من لا تقدر
 العلم نعم الى وقت البلوغ والاعادة فانه يجب عليه الصلوة والصوم ولا يجب الحج لان الحج لا يتاخر في بدون المال غالباً
 ولا يملك العبد شيئاً وان ملك في الصلوة والصوم لم يمتنع من اسباب الحرية والحقل شبهة لصحة التكليف من غير البيان
 قوله العقلاء وقولهم وكذا صحة الجراح من كتمان قوله الاصحى الى وكذا صحيح الخارج شرط لانه التكليف بدون الوسع ولما
 لا يجب على من لا يملك في جوارحه كماله ان يفصلهم طارفاً فانهم ومنه من اسس دون الصحة من ان
 الواجب لا يجب عليه الا في حاله اذا كان له مال قد لم يحج وعنه غيره من قال انى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره وجب زاولاً ومدة
 لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة منى الدعة من وبه قتل مالك واما مؤنة سفره من يقوده الى الحج وداره الزاد والنفقة
 يكفيه فاما بابا وبالراحلة النجيب والنجيبة من الابل ولا يشرط الراحلة في اهل مكة ومن حولها وقيل يشترط ان لا يشترط
 الى عرفته اربعمائة سنة وفيه حج ولا يجب عليه الحج في قوله المشهور وذكر الحاكم الشبيه في المسئلة انه يكره من زاد على
 والذخيرة الملوحة لا تسمى زاداً وراحلة ولم يرد كما لا يرد من الحج بنفسه في قوله لم يلجب الاتيان عند المال من ابي حنيفة
 لا يجب وعنه ما يجب من خلافها لما من اى لابي يوسف ومحمد فانه يجب عليه من بابا وذكر الشيخ الاسلام بايمه فاسا
 على الجبهة ولما قال الشافعي واسمهم وقدم في كتاب الصلوة من اى وقد مر الكلام في هذه المسئلة في كتاب
 الصلوة من كتاب الحج من ابي حنيفة انه من اى الحج من يجب عليه من وبه قال الشافعي واسمهم
 ونهذروا في الحسن عن ابي حنيفة منى الدعة المشهور عنه خلاف ذلك وفي التبيد لا يجب على يصي الى الجوارح
 والكافر والمقعد والهرمن والاعمى والمجنون والمجنون من لا يملك زاداً والراحلة فان وجد الاصحى في ذلك المقعد والمقعد

ولا من عبادة
 والعبادات
 باسرها موضوعه
 عن الصبيان
 والعقل شرط
 لصحة التكليف
 وكذا صحة الجراح
 لان الحج دونها
 لانهم لا يصي
 اذا وجد من يكفيه
 مؤنة سفره ووجد
 او راحلة لا يجب
 عليه الحج عند ابي
 حنيفة قاله وقد مر
 كتاب الصلوة واما
 المقعد من ابي حنيفة
 المستحب

لا بد من طهارة
 في الاستطاعة
 بالراحلة وعن
 ان لا يجزى عنه
 قادر على الاداء بنفسه
 مجاوزة الا على كانه
 لو هو ييؤدي بنفسه
 فانه يبيد الاستطاعة
 ولا بد من نقد
 على الزاد والراحلة
 وهو قد يركب كونه
 شوقا لاجل الزاد
 راضية وقد النفقة
 ذاهبا وجائيا كانه
 عليه السلاوة
 سئل عن السبيل
 فقال الزاد والراحلة

انما يكسب او اعارته او اجازته لا يجب عليه عند الى حنيفة وعند ما يجب على الاعشى دون المقعد والزمن وفي مناسك
 الكفاي لا يجب على المستطوع باعين المهلة والنفاد المبرجة وهو الذي لا يستمكن على الرحلة المباشرة وكلفته عظيمة
 من كبرن او ضعف بين او حمله الشلل او الفالج او مقطوع اليدين او الرجلين او كان مموسا بالاسان الخفاص وتجب
 في الاموالهم دون ابدانهم وفي الوبى لواج صاحب لعة غيره ثم التيقن اقلو عاوان الحج غير ثم عجز ومانت لا يجزى عن
 حجة الاسلام حتى لو استغنى بعد ذلك لا يلزمه ثانيا لو ارجع غيره لا يسقط عنه وعند الشافعي رضي الله عنه لا يجوز ومن احمد
 روايتان من لانه مستطوع لغيره فاشبه المستطوع بالراحلة من شى اى لان المستطوع ان يودي افعال الحج بان يحمله
 شخص فيود الناسك به فيصير كالمستطوع بالراحلة من وعن محمد بن احمد بن محمد بن ابي بكر بن قاور على لا و بنفسه
 الاعشى لانه من شى اى لان الاعشى هم يودي شى على صيغة الجمع اى لو لم يودي بنفسه فاشبه الفضال عنه
 من شى اى فاشبه الاعشى الفضال اى الثابتين الطريق والتمسك الى المشايخ والموقفت والمطاف فانه يجب
 عليه لانه قادر على ما لا يحتاج الى مرشد وكذا لك الاعشى حاصله لا يسقط عنه كما لا يسقط عن الفضال هم والبدن
 المتقدمة على الزاد والراحلة من شى هذا شرح قوله في اول الكتاب اذ اقر على الزاد والراحلة ثم في الزاد والراحلة بقوله
 هم و هو قد سألنى بشئ محمل من شى شيخ الميم الاولى وكسر الثانية اى جانبى لان الجانبين وكفى ذلك انساب حد جانيه هم
 اى من زانه من شى الرحلة البعير الذى يحمل عليه المسافر متاعه ولعمارة من زيل الشئ عمله يقال لها بالفارسية شاة
 هم فقد النفقة من شى اى ولا بد من قدر النفقة حال كونه ذاهبا وجائيا من شى اى ذاهبا الى مكة باشيا الى طحال كونه
 هم راكبا من شى وفي شرح الطحاوى وروضة الناطقى وذاهبا وجائيا راكبا الاشياء بنفسه وسط بلا اسراف ولا تقيير هم لانه
 عليه الصلواة والسلام من شى اى لان النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراحلة ثم
 هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بن عمر رضي الله عنه روى حديثه الترمذى وابن ماجه بن ابراهيم
 يزيد الجوزى عن محمد بن عباد بن جعفر الجوزى عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله من الحاج فقال ابراهيم
 النفل فقام آخر فقال اى الحاج انفل فقال النفع والنجى فقام آخر فقال يا سبيل يا رسول الله فقال الزاد والراحلة
 قال الترمذى حديث غريب لا يرفقه الاسن حديثه ابراهيم بن يزيد الجوزى وقد حكم فيه بعض اهل العلم
 من قبل حفظة انتهى قال في الامام وقال النسائى متروك وقال ابن معين ليس به وقال مرة ليس
 بمتقة قال الدارقطنى متروك الحديث وعن ابن عباس بن مزيروى حديث ابن ماجه من حديث عكرمة عنه ان النبى
 صلى الله عليه وسلم الزاد والراحلة ليعنى قوله من استطاع السبيل واخرجه الدارقطنى من طريق اخرى عن ابن عباس قال قيل يا رسول الله

قال لا قبل فما السبيل المدة قال زادوا الرحلة وعن انس روى حديثه الحاكم في مستدرک عن سعيد بن ابی عروبة عن
 قتادة عن انس في قوله ثم وصل على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله السبيل قال زادوا
 قال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعن عائشة رضي الله عنها روى حديثها الدارقطني قالت سال رجل رسول الله
 الله عليه وسلم عن قوله وصل على الناس حج البيت الآية قال سبيل زادوا الرحلة وعن جابر روى حديثه الدارقطني ايضا
 من حديث عمر بن دينار عن جابر بن عبد الله لفظ حديث عائشة رضي الله عنها وعن ابن مسعود رضي الله عنه حديثه الدارقطني ايضا
 رواية ابراهيم بن حماد بن ابي سليمان قال ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود نحوه وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مسعود
 لكنه ان يكثرى عقبة فلا شئ عليه شئ اى ان الكمن من يريد الحج ان يكثرى عقبة اى توبة واكثر العقبة ان يكثرى حجابا
 بعير واحد متعاقبان عليه في الركوب يركب كل واحد مرحلة وتشي مرحلة قوله فلا شئ عليه اى فلا حج عليه من لا يناس
 اى لان الرحلين اللذين يريدان الحج هم اذا كان متعاقبان لم توجد الرحلة في جميع السفر شئ والشرط ان يكون الرحلة
 في جميع السفر وشتر ان يكون فاضلا عن المسكن شئ بنبايان لقوله في اول الكتاب اذا قدرنا على الزاد والراحلة
 فاضلا عن المسكن اى ايشترط ان يكون ما قدرنا من الزاد والراحلة فاضلا عن مسكنه الذي يسكن فيه وقال الاكمل
 وهو هناك منصوب على الحال من الزاد والراحلة انتهى قلت ان هذا الاكمل بنها من كلام صاحب التمام ولكن يكمل قوله
 كانه قال هناك في اول الكلام فاضلا عن المسكن حال من الزاد والراحلة سواء كان حقه ان يقال فاضلا عن المسكن لكن قوله
 على تأويل كل واحد منهما انتهى قلت ان هذا لا يوافق صاحب التمام على ان هذا لا يوافق صاحب التمام على ان هذا لا يوافق صاحب التمام
 على الزاد والراحلة ان يكون لغير الطريق الملك او لا يتجار على وفيه شغل قدر ذلك الملك والاشياء من حاجة الاصلية
 فان المال المشتري بالحاجة الاصلية في حكم الدرهم فلا يكون يشتري حوائج التجهيز الا اذا قدرنا انما على الزاد والراحلة
 الملك لا بطريق الاباحة والعمارة سواء كانت الاباحة من جهة لامتة كالمواليدين او من جهة لامتة كالمواليدين
 وبه قال احمد وقال الشافعي رضي الله عنه ان كانت من جهة لامتة لم يجب عليه وان كان من جهة الاجنبى فله فيه فدية
 اما لو سببه انسان لا يلجج به لا يجب عليه القبول عنه يروى قال الشافعي فيه قوله ان في الايضاح ذكر ابن شجاع اذا كان
 له دار ليسكنها وعبد لا يشتريه وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعه ويخرج به ويحرم عليه الزكاة اذا بلغ نصا باشتى قلت
 فذلك قيد بقوله فاضلا عن المسكن هم وعمالا به من شئ اى ايشترط ايضا ان يكون الزاد والراحلة فاضليتين
 عمالا به من هم كالنخادم واثاث البيت شئ قال الجوهري الاثاث سماع البيت كالفرش والبسط وآلات الطبخ
 ونحو ذلك هم واثاث البيت شئ شئ التي ليس بها نجوم لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الاصلية شئ والمشتري بالثابت

وان اسكنه
 عقبة فلا شئ
 لا ينصا اذا كانا
 يتعاقبان ليعتد
 الرحلة في جميع
 السفر في شتر
 ان يكون فاضلا
 عن المسكن
 وعمالا به من هم
 كالنخادم واثاث
 البيت واثابه
 لون هذا
 مشغولة بالحاجة
 الاصلية

الاصلية في حكم العدم وذكر في فتاوى قاضين فاضلا عن فرسه وسلاحه وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يملك
 ما لو وقع منه الزاد والراحلة لذم له وايضا به ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقتى بعد رجوعه على حال
 التجارة التي تجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان حرا يملك بما يكفي الزاد والراحلة وتقتى له آلات الحراثة من
 البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والا فلا بهذا كله اذا كان افاقيا وان كان كنيا او ساكنا تقرب مكة كان عليه الحج وكان
 كان غير الا يملك الزاد والراحلة هم ويستترط ان يكون فاضلا عن نفقة عياله من هذا ايضا بيان لقوله في اول
 الكتاب وعن نفقة عياله الى حين عودته من شئ العيال جمع عيال كجاءه وجيد كذا في المغرب وذكره في باب الواو
 فيدل على انه اجوف واوى يقال عيال عال عياله انهم والفق عليهم وعيال الرجل من عليه نفقة ولكن قول المصنف
 رحمه الله فاضلا عن نفقة عياله ثم تحليله بقوله هم لان النفقة حق مستحق للمرأة من شئ يدل على ان المراد من عياله مواليهم
 وايضا قال هم وحق العبد مقدم على حق الشرع بامره من يدل على ذلك لكن ليس المراد من العيال المرأة وحده
 وقد قال قاضيتان رحمه الله فاضلا عن نفقة عياله واولاده الفخار وانما كان حق المرأة مقدما على حق الشرع
 يعني على حق الله تعالى في احكام الدنيا لاجابة العبد وغنى العبد وجعل قوله بامره اي بامر الشرع والباطل يعلق بقوله
 مستدروك ولم يقدر النفقة بمدة معلومة لان مدة السفر تختلف باختلاف المواضع فتقدر او ذلك مطلقا قد مضى عودته
 وقال الكاكي ثم قدر النفقة مرة شهرا ومرة سنة على حسب اختلاف المسافة وعن ابي يوسف ونفقة شهر بعد عودته قال
 الرغيفاني يستخرج شهر عن الكسب وفي المحيط عن ابي عبد الله ونفقة يوم بعد رجوعه الى وطنه لانه يتعذر عليه الكتاب
 في يوم قدومه وقال الاكراني رحمه الله ويجب نفقة الحقة فلم يمس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حولهم
 الراحة لانهم من شئ اي لان اهل مكة واهل من كانوا حولها هم لا يحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى
 شئ في عدم اشتراط الرحلة هم ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا يثبت ودونه من شئ هذا
 بيان قوله في صدر الكتاب اذا كان الطريق امنا والمراد من امن الطريق ان يكون الغالب فيه
 السلامة ولو كان مبنية وبين مكة بحر يلزمه الحج عندنا ولا يلزم عند ابي يوسف والشافعي رضي الله عنه وقال
 عامة اصحابنا لا يلزمه ذكره في قاضيتان غيره وقيل ان كان التجارة هو الغالب يجب وبه قال احمد وسحاق
 والاعظم من اصحاب الشافعي رضي الله عنه والصحيح انه لا يجب بكل حال وبه قال بعض اصحاب
 الشافعي رضي الله عنه لان كل احد لا يقدر على ركوب البحر والفرات والدمجلة وسبحون وجمعون انما
 وليست بجار وقال بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه ان كان الرجل ممن يتبادر ركوب البحر كالملاحين وانما

ويستترط ان يكون
 فاضلا عن نفقة
 عياله الى حين
 عودته كاش النفقة
 حق مستحق للمرأة
 وحق العبد مقدم
 على حق الشرع بامره
 وليس من شرط
 الوجوب على اهل
 مكة ومن حولهم
 الرحلة كما هم
 لانهم مشقة
 زائدة في الاداء
 السعي الى الجمعة
 ولا بد من امن
 الطريق لان الاستطاعة
 لا يثبت ودونه

لا يمنع الوجوب والامتنع لدعوته عليه وفي الحلية نفس في الامن ان البراءة من الوجوب هم ثم قيل في شئ الى ان
 هم شرط الوجوب من شئ عند البعض ومرواية ابن شمعان عن ابى حنيفة انه شرط الوجوب عند البعض وهو رواية
 وقال الشافعي والكرخي والوجه فضل الكبير من اصحابنا هم يستحبون الوجوب عليه ان يكون له وجه من
 ابى حنيفة رحمه الله عنه شئ هذا ثمرة هذا القول فيمنه ان كان له وجه من الوجوب عليه الوجوب
 عليه الوضعية بالحلج لانه لم يجب عليه الحج لعدم شرط وهو الامن هم وقيل به شئ
 امن الطريق هم شرط الاداء دون شرط الوجوب من شئ وبه قال احمد وسواء جميع هم لانه عليه العمارة والسلامة
 بالزاد والراحلة لا غير شئ شئ لمن يذكر امن الطريق فلو كان شرطاً لبيته لان تاخير البيان عن الحاجة لا يجوز وفي
 الايضاح ثم الفرق بين الزاد والراحلة تحقيق فاذا عدا لم تثبت الاستطاعة وبما خوف الطريق فيجوز عن الاداء بانفع
 وسعاضن فلا يتعدم الاستطاعة به واعتبر بما لم يحسن فان المقيد بالمنوع عن شئ لا يكون نظير المرفض لا يقدر
 على هذا القول يجب عليه الايضاح في الغنية والمجتهى قال ابو جري القادر على الحج ان يتبع المكنت الذي يؤخذ من
 وبه قال الشافعي والملك ان كان يسير لزمه وكذلك لو كان في الطريق نفارة وقال ابو جري يجب الحج وان
 علم انه ياخذ من المكنت قال صاحب الغنية والمجتهى وعليه الاعتماد وفي غنية الغنى لو قتل بعض الحاج فمؤخر في تركه
 وقال نجم الائمة الجلسي والواليث ان كان الغالب في الطريق السلامة تجب وان كان خلاف ذلك لا يجب عليه الاعتماد
 وذكره في الغنية وفي مناسك الكلباني رحمه الله ان كان الغالب الانهزام والخوف وقطع الطريق لا تجب وفي البدع ان
 كان بينه وبين مكة بحر حار ولا سفينة او عدد حائل لا يجب في شئ المذهب للنووي شرط الامن في ثمانية اشياء المفسر
 والمال والصبي في حق النساء ولا يشترط ان يكون كامن المحضر بل يشترط ان يبق بالبادية ويكره بدل المال للمصد
 في المارصد ولا يجب الحج مع ذلك وان استاجر وامن بحفيرة في الطريق وجهان في وجوب الحج وحسن الحج بغير اذن
 والدية اذا كان الطريق وفي ركوب البحر يخرج الابا ونها وباذن احد هما لا يخرج واذا كانا كافرين او احدهما مسلماً وكره ما خرج
 او الكافر منهما ان لم تخف الضياع عليه فان خاف لا يخرج وعند حامد الابوين الذين الى الجدين من قبل ابويه والجمدة
 من قبل امه وسئل الكرخي عن حج عليه الحج الا انه لا يخرج الا ان القراطة تدل على الناس بالهادية فقال سئل
 البادية عن احد يعني ان ذلك ليس بجزء والبادية لا تخلو عن الكافات كقاعة الماء وشدة الحر والحرمان حج البسمم بالبحر
 بعض اصحابنا وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا اشك في سقوط الحج عن النساء في زماننا وانما اشك في سقوط
 عن الرجال والبادية عندي دار الحرب وعند ابى حنيفة واسيد عبد الله الميمني ليس على اهل خراسان حج

ثم قيل هو شرط
 الوجوب حتى
 لا يجب عليه
 الايضاح هو
 روى عن
 ابى حنيفة
 وقيل هو شرط
 كذا دون
 الوجوب لان
 البني عليه السلام
 فسر الاستطاعة
 بالزاد
 والراحلة
 لا غير

قال ويعتبر
في المرأة ان يكون

لها محرم

الحج به او زوج

ولا يجوز لها

ان يحج

تغيرهما

اذا كان بينهما

وبين مكة

ثلاثة ايام

وقال الشافعي

يجوز لها الحج

اذا خرجت في

رفقة ومعها

نسلة ثقات

لحصول الامن

بالمرافقة

وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا قول الحج فرفقة في زماننا قال سنة ست وعشرين وثلاث مائة وافق ابو بكر الاسكاف
بغداد اذ قيل سقط الحج عن الرجال ايضا في هذا الزمان وبه قال ابو برة والبرهان الصغير بخوارزم والابو الفضل الكوفي
بخراسان وعن شيخنا ابى بكر الوراق انه خرج حاجا فلما سافر من مكة قال لا صواب في انكسب سبع مائة كبيرة في مرحلة
واحدة فزوده هم قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوج من شئ وفي اكثر النسخ قال ويعتبر ابى قال القدر
رحمه الله ويعتبر في المرأة آه وسوار كانت المرأة شابة او عجوزة قاله في القاضي خاف الوطواط وصنفه المحرم كل من
لا يجوز من كونهما على التام بغير ابى وجه كانت الحرمة بقرابة او رضاع او صهرية لان الحرمة تنزل التهمة والعهد والحرمة
فيه سواء الا ان يكون مجوسيا فيفسد نكاحا فلا بأسا فربها معه ولا يجب عليها ان تخرج معها الا ان يجب على الفقير
اكتساب المال لاجل الحج وقال محب لدين الطبري وافق ابو حنيفة في اشتراط المحرم او الزوج اصحاب الحديث
قول الشافعي والحسن البصري وسفيان الثوري والي ثور وابن حنبل واسحاق بن راهويه واحد قول الشافعي قال
ابن المنذر والمحرم لها من اصيل وقال البغوي من الشافعية القول باشتراط المحرم اولى والفقهاء على انها لا
يغير محرم في غير الفرض وقال ابن سيرين تخشع مع رجل من المسلمين وقال حماد رحمه الله لا بأس ان تسافر مع
قوم صالحين بغير محرم ولا يجوز لها ان تحج بغيرها من شئ اي بغير المحرم والزوج يعني بغير واحد منهما ولا يشترط كونها
معها اذ كان بينهما وبين مكة ثلاثة ايام او قيل قل من ذلك يحرم على ما يجبي عن قريب قيل لما سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن ابي بل نساء بالزوا والراحلة ولم يذكر المحرم فلو كان شرط لذكره واجيب بان السائل كان
رجلا وقيل جاء في الحديث لما تمنعوا الماء من مساجد الله واجيب بان المراد به حضور الجماعة ولم يرد الحج بدليل سائر
الجزء ويؤيد من غير لسان قيل جازت لما الهجرة الى دار الاسلام بلا محرم فتجوز الحج واجيب بان خوفنا في دار
في دار الحرب اكثر من خوف الطريق هم وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقات
لحصول الامن بالرافقة شئ وقال مالك رحمه الله وفي شرح الوجيزة بل يشترط ان يكون مع واحدة منهم محرم
فيه وجهان نعم وبه قال الفقهاء والجمهور الا ان لم يجد نساء ثقات لم يكن لها الحج بهذا الظاهر المذهب رواته
احد هما ان تخشع مع المرأة الواحدة ذكره في الاما واختار جماعة من الامامة ان عليها ان تخشع وحدها
اذا كان امنا معك هذا عن الكلبسي وهو قول الاوزاعي واما في حج النقل فالاصح ان لا تخشع مع النساء
وحدها وفي السروبي وقال الشافعي رضي الله عنه في قول تخشع مع نساء ثقات ولا تخشع مع واحدة
وان منتهوني قول تخشع مع واحدة وفي قول تخشع وحدها وقال مالك رضي الله عنه في المدينة

يخرج لما يحرم مع رجال مؤمنين وفي المرأة الواحدة الماسونة لا يشترط المحرم ولا الزوج هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
 تس ائحى اللى بنى صلى الله عليه وسلم هم الا لا تحن امرأة الا ومهما محرم من هذا الحديث رواه الزراري في مسنده حدثنا
 عرقون على حدثنا ابو عامر عن ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار انه سمع محمدا بن ابي عباس رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخرج امرأة الا ومهما محرم فقال رجل يا بنى الله اني اكتسبت في غزوة كذا وامراتي حاجبة قال ارجع
 فخرج معها ورواه الدارقطني في سننه عن جراح عن ابن جريح به ونلفظ قال لا تحن امرأة الا ومهما محرم وروى الطبراني من
 حديث ابى امامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة ان تخرج الا مع زوجها او محرم
 واخرج البخاري ومسلم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة ثلثا الا ومهما زوج او محرم
 واخر جاعن ابى هريرة مرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلثا الا ومهما زوج او محرم
 منها وفي لفظ المسلم ثلثا وفي لفظه فوق ثلث وفي لفظه ثلثة ايام فصاعدا واخر جاعن ابن عباس رضي الله
 مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم ولم يوقت فيه شيئا وقال المنذرى ليس في هذا الروايات تباين ولا اختلاف
 فانه يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قالها في مواطن مختلفة بحسب الاسوة لا يحتمل ان يكون ذلك كله مثيلا
 لاقبل الاعداد واليوم الواحد اول العدد والاثنتان اول الكثير والثلث اول الجمع وكانه اشار ان يشمل
 هذا في كل الزمان لا يحل لها السفر فيه مع غير محرم فكيف بما زاد وقد ورد الاترازي بحديث ابى هريرة المذكور والاول
 يدل على ان خروجها الى دون السفر غير محرم لا يجوز ثم اجاب بما نخصه بان الاحاديث ان كانت سورة الزميمة
 ما دون الثلث وان كانت مقدمة يقع العمل ايضا الى آخر ما ذكرنا قلت دعوى النسخ لا يصح لعدم العلم بالنسخ ولا
 ما ذكرناه هم لا ينافون المحرم بنات عليها الفتنة وتزاد بانفهام غير الياسم فان البتوتة اذا اعتدت في
 بيت الزوج بكيالها لم يكن انفهامها اليها فتنة اجيب بان انفهامها اليها فتنة اجيب بان انفهام المرأة
 اليها اجنبها ومشاورتها وتعليمها عسى ايجز عنه الفكر بما دانما لم يكن في الفتنة كذلك لان الالقائمة موضع اعين
 وقدرة على دفع الفتنة وقال الاكمل وفيه نظر لان مثلها لا بعد الفتنة والكلام فيها ولان جواب المسند ناقص
 جواب المنع والاولى ان يقال من ناقصات دين وتقتل لا يؤمن ان تمنع فيكون عليها الافساد وتوسط
 في التطيين والتكليف فتخرج عن نهائى السفر وهذا المعنى مخدوم في الخبر لا يمكن الاستعانة به سواء ورد الكاكة اشكالنا قول
 بنات عليها الفتنة وسواءه ليشكل على هذا سفرها جرة لان لها الهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام
 بغير محرم مع ان الهجرة ليست من اركان الدين والحج منها فينبغي ان يجوز لها الحج بغير محرم بانظر الى

ولنا قوله عليه السلام
 الا لا تخرج امرأة الا
 محرم ولا تسافر
 المحرم بخاص
 عليها الفتنة
 وتزاد بانفهام
 غيرها اليها

الاعلى قلت قد مر جوابه عن قريب فحضر انعيده هنا فتقول المهاجرة لا تيسر السفر ولكنها الفقيرة النجاسة التي لا ترى لها
اذا وصلت الى حس من المسلمين من دار الحرب صارت امنة ليس لها بعد ذلك ان تسافر بغير محرم ولاننا مضطرة هنا
لنحوها على نفسها لا ترى ان العدة لا تمنعها من الخروج هناك لو كانت مستدة لم يكن لها ان تتخرج للحج وتأثير فقد المحرم
في المنع من السفر كذا في العدة فاذا منعت من الخروج لسبب العدة كذلك ليسيب فقد المحرم ولما اتهم المحرم
اي ولاجل زيادة الفتنة بالنظام المرأة اليها تحرم الحلاوة على الزوج هم بالاجنبية من اى بالمرأة الاجنبية ومن كان
معها غير باسش اى مع الاجنبية غيبه لاجنبية فان قلت اذا شهد على الزوج بطلاق امرأته ثلثا قلمت بحال مبنيا ومنية مائة
فتنة حتى تركى الشهود وكذا قلمت بالحيولة فتعقبت في الطلقات الثلاث اذا اعتدت في بيت الزوج فبهم حلتهم النظام
المرأة الى المرأة فتنة اجيب بان الاقامة بموضع من الامنية مقدرة على دفعه في مثله بخلاف السفر فانه منطمة العجز عن
مع ان النفس فرق بينهما بخلاف ما اذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلاثة ايام من سفر هذا متصل بقوله ولا يجوز لها
ان تتخرج بغيرهما معنى يباح لها الخروج بدونها اى بدون الزوج والمحرم لانها يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير المحرم
من سفر فان قلت ما تقول في حديث ابى هريرة رضى الله عنه المذكور عن قريب آجابه الاترازي بان الخبر الذى
يكون معموله بوجهين اولى بالاعتد من الخبر الذى يكون معموله من وجه اراد ان الخبر الذى فيه الثلاث معمول
بالوجهين يعنى في الثلاث وفيما دونه معمول به من وجه وقيل فيما دون مسافة القصر اضطراب كثير وقال الرغباني
فيما دون مسافة القصر قال ابو يوسف رحمه الله انه ان تسافر لوما وكذا عن ابى حنيفة روى فان قلت روى البخاري
من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوشك ان تتخرج الطعنة من الحيرة تقوم البيت
لاحرم معها الاثاث الا ان قال عدى رايته الطعنة ترثل من الحيرة حتى تطون بالبيت لا تخاف الا الله والمسلمين
محا ولا زواجان والحيرة بكسر الحاء الملمة قرية بقرب الكوفة والنسبة اليها جبرى وعارى على غير قياس والوجه بقسم الجهم
كسر بالذات قلت حديث عدى هذا يدل على الوقوع ولا يدل على الجواز بوجه من وجوه الدلالة بمطابقة ولا بالترام
لان روى في معرض الثنا على الزمان بالامن والعدل وذكر خروج المرأة على ذلك بلا خفي لبيان الاستدلال
عليه ولا يقال تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز لانا نقول ما اخره بل بين حرمة خروجها في عدة احاديث
صريحة ثابتة ولان الطعنة سبب المودع والمرأة الراكبة والغالب انها لا تسافر في هذا السفر البعيد مع مودعها
الا معها يحلها ويركبها هو وجها ويخدمها ويخدم عليها والغالب كالتحقق سالت عائشة فان قلت اخرج الشافعي في
عنه ياروى عن عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت سالت عائشة رضى الله عنها فاجرت ان اباسيد الخندري

ولهذا انعم الخلط
بالاجنبية وان
كان معها غيرها
مخلوف ما اذا كان
بينها وبين مكة
اقل من ثلاثة ايام
لا يباح لها الخروج
الى ما دون السفر
بغير محرم

والمواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان الامور فاما المواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان الامور خمسة عشر الواقي اول المواقيت واوال استفتاح وقد ذكرنا مرة والمواقيت مرفوع بالابتداء وخبر خمسة اى خمسة مواضع وهو جمع ميعات اصله موقات قلت الواقي السكونا وانكسار قبلها كاللوح لمع ميزان اصله ميزان ففضل به ما ذكرنا والميعات على وزن مفعال وهو الوقت المحروفاستيعر للمكان قال الجوسري رحمه الله الميعات موضع الاحرام لابل المدينة ش ويجوز ان يكون التقدير لابل المدينة البونية طرف مستقر وقال الكشي هم ذو الخليفة ش تصغير حلقه وهي بين بنى جشم بن هوازن وبين فحاجة القبلتين بنية وبين المدينة او عمره وكان نزل تحت شجرة في موضع المسجد الذي بنى الخليفة اليوم قال ابن حزم على اميال من المدينة وقال عياض في الاميال على سبعة وقال النودي نحو ستة اميال وقال ابن الصباع ميل وقال محب الدين الطبري رحمه الله في خطابه ظاهرا قلت وذكر الكوفي منها وبين المدينة ميل وهو ايضا خطأ لان الحسن يروى ذلك وقال شيخنا في الحرم بنية وبين مكة عشرة اصل قيل عشرة ايام بنية وبين المدينة فرسخان ستة اميال هذا هو الصواب الميل ثلث فرسخ و الفرسخ ثلث الف خطوة وقال السجدي الميل اربعة آلاف ذراع نزار بن محمد بن فرح الشاسي قلت النوام يسعون يسعون ذوالخليفة ابا على رضي الله عنه هم ولابل العراق ذات عرق ش كبر العيين الكلام فيه كالكام في ذى الخليفة لابل المدينة وهذا الثاني من المواقيت وهو ما بين الشرق والشمال من مكة قال الكوفي رحمه الله ميعات جميع اهل المشرق بينها وبين مكة اثنان اربعون ميلا قال غيره وثنيان طمان قال الشافعي هذا اصل في حقه في حلال المشرق الاحرام من التحقيق اسم لذات عرق وهو سهو منه وبينها حلة وعن ابن عمر سفر لرافعة هذا المشرق ان الواقيتين رضي الله عنه فقالوا يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبل بعد قرافانه جوزه عن طريقنا وان اردنا ان غاتي قرافان حلينا قال فانظر واخذوا من طريقكم قال محمد لم ذات عرق رواه البخاري وقال الشيخ الفقي الذين في الامام المصرا البصرة والكوفة وغيرهما يقرب منها قال وهذا الحديث يدل على ان ذات عرق فيها لا منصوبة قلت انكر ذلك عليه وقد اخرج مسلم في صحيحه من حديث ابى الزبير عن جابر قال سمعت ابا عبد الله رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاخذ ابل المدينة ذوالخليفة والطريق الاخرى الجحفة ومحل ابل العراق ذات عرق ومحل ابل نجد من قرن ومحل ابل اليمن من ملهم فان قلت شهد الراوي في رفعه قلت اخبره ابن ماجة من حديث ابى الزبير عاين قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال محل ابل المشرق من ذات عرق ثم قبل بوجهه اى الافق فقال اللهم اقبل بقلوبهم وهذه الرواية ليس فيها شك من الراوي فان قلت في نسخة ابراهيم بن زياد

والمواقيت
التي لا يجوز
ان يتجاوزها
الانسان
الاحرام
خمس
المدينة
الخليفة
العراق ذات عرق

الجوزي ويخرج بقلت روى ابو داود في سنة عن طلح بن حميد عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقت لابل العراق ذات عرق رواه النسائي ايضا فان قلت كان احمد بن محمد بن عبد الله بن
 ابي حمزة قال ابن حمزة قلت روى عبد الرزاق روى مالك عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وقت لابل العراق ذات عرق فان قلت كان الدارقطني يقول عبد الرزاق لم يتابع على ذلك رواه اصحاب مالك عنه
 لم يذوا فيه مبيقات اهل العراق قلت روى الزبيري في مسنده عن مسلم عن خالد بن ابي يحيى عن جريح عن عطاء بن ابي عباس
 قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل الشرق ذات عرق ورواه الشافعي اخبرنا سعيد بن سالم اخبرني جريح اخبرني
 عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل الشرق ذات عرق رواه الشافعي فذكره مرسلاتجانبه فلم يوجب الاكار على
 الشيخ تقي الدين فيما قاله لان الصواب منه وقال الاثراني فان قلت كيف وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات عرق لابل العراق ولم يفتح العراق الا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اجاب بانه مثل ما وقت لابل الشام
 ولم يفتح الشام الا بعد عليه الصلوة والسلام وقد كان لعلم بطريق الوحي ان العراق سيكون والا سلام كما كان لعلم ان الشام
 كذلك م ولابل الشام جفنة شش الكلام فيه مثل الكلام على ما قبله وهذا هو الثالث من المواقيت وهي مبيقات اهل
 المغرب والشام من طريق بترك وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة مبنيا وبين مكة اشان وثانون سيلما وقال
 رضي الله عنه مبنيا ثلث مراحل او اكثر لوقل وقيل اربعة مراحل وقال الفزالي في بسطة فمسكون فرسما وقال في الشارح
 مبنيا وبين البصرة اسيال ومبنيا وبين المدينة ثلاث مراحل ويقال لها مبيقة كبر النمار على وزن مبيقة وضبطت في
 ابني وراسكان المار ففتح اليا على وزن مفعلة والاول الصحيح وانما سميت بالجفنة لان العماليق اخرجوا نوة عادم من
 فز لوانه مبيقة فصار السبل في فمهم اي استا صلح من قوله لم جفنت بهم الذنب اذا استا صلح وقد ذكرت في شرح الكثر هو ان
 الجفنة موضع بالقرب من الكع ومبرسم قال لا يسكن به الخوام يقولون جفنة به الرام وليس كذلك بل هي مثل
 ما ذكرناه ولابل نجد قرن شش هذا هو الرابع من المواقيت وهو لفتح القاف وسكون الراء بلا خلاف ويقال لقرن
 المنازل وقرن الثعالب وقال الجوهري القرن لفتح الراء موضع وهو مبيقات اهل نجد ومنه اويس القرني قال
 السراج هو اخذ عليه من مكانين في سنة تترك الراء ونسبة اويس الى قرن لطن مراد غلطه القاض
 وغيره ونسبة في الاكل قيل هو بالسكون اسم الجبل الشرقي على الموضع وبفتح متقرن الطرق وبفتح النون
 قال صاحب المطالع فلما من عمل اليمامة وفي مناسك الطبرية قرن مبيقات نجد اليمين ونجد الحجاز ونجد
 ونجد الطائف وقرن شش في مكة مبنيا اشان واربعون ميلا وكانت فيه وفرة الطمان على بنه عام يقال

ولا اهل الشام

محفة ولا اهل

نجد قرن

بيت المقدس عام العامين وذكر انه شكوا الحكم بدوثة الجندل فلما اتفق عمرو بن العاص واليوسى من غير اتفاق
 نفى البيت المقدس فاحرم منه رواه مالك وسعيد ويعل على صفة ذلك ان علي بن ابي طالب وعبد
 بن مسعود وعمران بن الحصين وابن عمرو بن عباس وعبد الله بن عامر رضي الله عنهم اجمعين احرصوا من المواضع
 قبل المواقيت وهم فقهاء الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم علموا
 ان احرامه عليه الصلوة والسلام من ميقاته كان تيسير على اصحابه ورخصة لهم وابن عمر كان اشد الناس
 اتبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القرطبي كان احرام ابن عمر وابن عباس من الشام وكان
 احرام عمران بن الحصين من البصرة وابن مسعود من الفارسية وكان احرام علقمة والاسود وعبد الرحمن بن
 يزيد اشجعهم رحمه الله من بؤتهم واحرام سعيد بن جبير من الكوفة على لغة رواه سعيد بن منصور رضي الله عنه وهو قول
 الثوري والحسن بن حنبل وقال اسمعيل القاضي والذين اجر موا قبل الميقات من الصحابة والتابعين كثير
 لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق ش اي لان الشان انه يجوز التقديم الاحرام على المواقيت بلا خلاف وقد
 لان الكلام فيه ثم الا فتى ش هو من كان خارج المواقيت قبل الصواب يبقى نسبة الى المفرد وهو الا فتى وال
 واحد فان السلام والارض وبني نواحيها اذا انتهى اليها ش اي الى هذه المواقيت هم على قصد دخول مكة عليه
 ان يحرم قصد الحج او عمرة او لم يقصد عندنا ش وعند الشافعي يجوز له مجاوزة الاحرام اذا لم يرد النكس
 في النهاية قال الشافعي رضي الله عنه فاما يجب لاحرام عند الميقات على من اراد دخول مكة للحج والعمرة فاما من اراد
 دخولا لغير ذلك فليس عليه الاحرام عنده سواء واحد لان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها يوم الفتح بغير احرام فان اراد دخولا
 للبيعة او طلب غريم فيه قولان وفي السج للنودي من قصد مكة غير محرم لا شك ان يستحب له ان يحرم بحج او عمرة وفي
 قول يجب لان تكرر دخولا كخطاب وعلاء وقال مالك من دخل مكة غير محرم متعمدا او جالبا فقد اساء ولا شئ عليه في
 النوا ويرحم على غير المتردين ودخلوا وان لم يرد نسكا وفي المعنى قال احمد رحمه الله لا يدخلها احد بغير احرام وعنه ما يدل
 على ان الاحرام مستحب لم قوله عليه الصلوة والسلام لا يبا وزاحد الميقات الاحرام ش اي لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا عبد السلام بن حرب عن حصين
 عن سعيد عن ابن عباس سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبا وز الوقت الا باحرام ورواه
 الطبراني في معجمه و لان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والمقيم
 وغيرهما ش اي غير التاجر والمقيم مثل طلب غريم له في الحرم او ما رب من احد او طالب حاجته ونحو

لا يباحون التفتت
 عليها بالاتفق
 ثم الا فتى
 اذا انتهى اليها
 على قصد
 دخول مكة
 عليه ان يحرم
 قصد الحج والعمرة
 المراد يقصد
 عندنا لقوله
 عليه السلام
 لا يبا وزاحد
 الميقات كما يحرم ما
 وكان وجوب الاحرام
 لتعظيم هذه البقعة
 الشريفة فيستوى
 فيه التاجر والمقيم
 وغيرها

ذلك لان المقصود من الاحرام عند الميقات تعظيم مكة شرفها الله تعالى والمكة بالاسيطان لما اولما حولها
 جعل نفسه تباليها فلم تصور منه القدوم عليها فلا يلزمه ما يجب بحق القدوم على الانا في فانهم كالحراس حول
 الحصن وقال ابو بكر رحمه الله في العارضة الدخول بغير احرام لاجل القتال حلال بادل واجب حتى لو غلبت فيها
 كفار يجب قتالهم فيها بالاجماع هم ومن كان في داخل الميقات من اهل مكة ومن كان ولنه بين الميقات ومكة
 هم لان يدخل مكة بغير احرام لحاجة شئ لاجل حاجته هم لانه كثير دخوله مكة وفي ايجاب الاحرام في كل مرة حرج بين
 شئ اى ظاهر والخروج مدفوع شرعا هم فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخولها بغير احرام لحاجتهم شئ
 روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام رخص للمطهرين ان يدخلوا بغير احرام وانظروا بغيرهم
 لا يجاوزون الميقات فدل انه من كان داخل الميقات هم بخلاف ما اذا قصدوا اداء النسك شئ اى الحج
 او العمرة حيث لا يجوز دخوله بلا احرام ولا مجاوزة الميقات بالاحرام ان خرج عن الميقات هم لانه يتحقق احياها
 شئ اى ان قصد من كان داخل الميقات ان النسك يتحقق في بعض الاحيان هم فلا حرج شئ حينئذ بخلاف
 قصد غير ذلك ليس بحطب وبمشيش ونحوها فانه كثير وفي ايجاب الاحرام حرج هم وان قدم الاحرام
 على هذه المواقيت شئ اى المواقيت المذكورة هم جاز شئ وهذا الجماع خلاف الداود والنظارى فانه يجوز ولا حرج
 له هم لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ان احرمكم بها شئ اى بالحج والعمرة هم من ديرة بله كذا
 قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما شئ حديث علي رضي الله عنه رواه الحاكم في المستدرک في المتبر من حديث
 اوم بن ابى اياس حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن ابى سلمة المرادى قال سئل على رضي الله عنه
 عن قول الله عز وجل واتموا الحج والعمرة لله قال ان تحرم من ديرة اهلك وقال حديث صحيح على شرط الشيخين
 ولم يخرجاه ورواه البيهقي في سننه وقال وروى من حديث ابى هريرة روى عن فروعا وفيه نظر وحديث ابن مسعود
 رضي الله عنه غريب وقال الا ترازى روى ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ولم يبين حال تخيرهما قال في
 النهاية كان شيخى رحمه الله كثيرا يقول ان ذكر الدار ههنا بلفظ التصغير بمقابلة تعظيم بيت الله تعالى يعنى ان بيت
 تعظيم وغيره من البيوت يصغرهم والافضل التقديم عليها شئ اى الافضل تقديم الاحرام على المواقيت هم لان
 اتمام الحج مفسده والشقة فيه اكثر والتعظيم له او فر شئ وقال الشافعى رح الاحرام من الميقات هو الافضل لان
 الاحرام عند من الاداء وبه قال مالك واحمد وهو اختيار المزنى والبيهقي وعن الشافعى رضي الله عنه كقولنا وفي شئ
 الوجيز وهو الاظهر وعن ام سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه الصلوة والسلام قال من احرم من المسجد

ومن كان

دخل الميقات له

ان يدخل مكة بغير

احرام لحاجته كانه

يكثرو دخوله مكة وفي

اجاب الاحرام في كل مرة

خرج بين فصاروا كاهل

مكة حيث يباح لهم الخروج

منها ثم دخولها بغير احرام

لحاجتهم بخلاف ما اذا

قصد اداء النسك كانه

يتحقق احياها فلا حرج

فان قدم الاحرام على المواقيت

جاز لقوله تعالى واتموا الحج

والعمرة لله انما هما ان يحرم

بهما من ديرة اهلك كذا

قاله علي ابن مسعود رضي

الله عنهما ولم يبين حال تخيرهما

قال في النهاية كان شيخى رحمه

الله كثيرا يقول ان ذكر الدار ههنا

بلفظ التصغير بمقابلة تعظيم بيت

الله تعالى يعنى ان بيت الله

تقديم وغيره من البيوت يصغرهم

والافضل التقديم عليها شئ اى

الافضل تقديم الاحرام على المواقيت

هم لان اتمام الحج مفسده

والشقة فيه اكثر والتعظيم له

او فر شئ وقال الشافعى رح

الاحرام من الميقات هو الافضل لان

الاحرام عند من الاداء وبه قال

مالك واحمد وهو اختيار المزنى

والبيهقي وعن الشافعى رضي الله

عنه كقولنا وفي شئ الوجيز

وهو الاظهر وعن ام سلمة زوجة

النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه

الصلوة والسلام قال من احرم من

المسجد

وعنی بحقیقۃ رء
اذا کان یملک نفسه
ان لا یقع فی محظور
ومن کان داخل
المیقات فوقه
الحل معناه الحل الذی
بین المواقیت
وبین الحرم لا ینجی
احرام من دونه
اهله وماوراء المیقات
الی الحرم مکان واحد
ومن کان بمکة فو
فی الحج الحرم فی الحرم
الحل کان البنی
علیه السلام امر
اصحابہ ان یحرموا
بالحج من جوف
مکة وامراخا
ان یمروا من

الاخصی الی المسبب الحرام کج او عمرة غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له المکة وفی رواية وان کانت
اکثر من زبد البحر رواه ابو داود واهن ماجه والدارقطنی فان قلت ما حاله قلت ابو داود اذا اخرج حدیثا ولم
یکلم فی رجاله کان حجة لان فیہ مسارعة الی الطاعة هم وعن بحقیقۃ رحمه الله انما یکون شئ اسی التقدیم هم فضل
اذا کان شئ اسی الذی یحرم قبل المواقیت هم یمک نفسه ان لا یقع فی محظور شئ من محظورات الاحرام وفی المجتبی
قال اصحابنا وكلما قدم الاحرام علیها فهو افضل اذا ملک نفسه وعن بعض اصحابنا شافعی یتستحب التقدیم عنده قول
واحد فان قلت کیف یکون التقدیم افضل والبنی صلی الله علیه وسلم احرم من المیقات قلت کان ذلک لبيان المکة
لمن لا یس علی نفسه ارتکاب محظور الاحرام والاحرام شفقة علی الضعفاء هم ومن کان داخل المیقات فو قه الحل
شئ اسی موضع احرامه الحل وقد فسر بقوله هم معناه اهل الذی بین المواقیت و بین الحرم لانه یجوز احرامه
من دونه اهل شئ بذل لیل لما ادعاه من معنی الحل معنی المکة اهل الذی بین المواقیت و بین الحرم لا مطلق کل
ان لو کان مراده المطلق فحینئذ یصیر هو کالاتا فاقی ولما جازله ان یحرم من دونه اهل و حیث جازله ذلک حازه
ان یحرم من دونه اهل جاز من اسی المواقیت شئ من اصل و مثله اذا کان من اهل بستان بنی عامر ونخلة او عسنان
او خلیص فالافضل ان یکون احرامه من منزله ویجوز عندنا تأخیره الی الحرم ولا سنی لذكر الحل الذی هو قبل
منزله الی المواقیت ومثله فی المواقیت الی آخر الارض وفی المحيط والبدائع من کان داخل المیقات کاهل بستان
بنی عامر فمیقاته فی الحج والعمرة من داره الی الحرم ومن داره افضل ولذا الا فاقی اذا حل فی البستان والمکة اذا
اخرج الیه من الحرم یکون حکم حکم اهل البستان هم وماوراء المیقات الی الحرم مکان واحد شئ فی حقه بدیل
حل الا صلبا ووالا خطاب فی هذه الاماکن هم ومن کان بمکة شئ اسی ومن کان وطنه بمکة هم فو قه شئ
اسی فموضع احرامه هم فی الحج یعنی فی قصده فی الحج هم الحرم شئ یعنی یحرم منه هم وفی العمرة شئ اسی فی قصده
العمرة هم الحل شئ اسی خارج الحرم هم لانه علیه السلام امر اصحابه ان یحرموا بالحج من جوف مکة شئ بذل
اخرجه مسلم عن ابی الزبیر عن جابر قال امرنا رسول الله صلی الله علیه وسلم ان نحرّم اذا توجهنا الی منی قال فاهله
فاهلنا من الا بطح وذكره البخاری تعلیقا فقال وقال ابو الزبیر عن جابر اهلنا من البطح هم وامراخا عاکشة رء
ان یعبروا من التیمم شئ اسی وامر البنی صلی الله علیه وسلم فاکشیت بهو عبد الرحمن بن ابی بکر رضی الله عنهما وذا
الحديث اخرجه البخاری ومسلم عن عائشة رء عنما قالت خرجنا مع رسول الله صلی الله علیه وسلم موافقین فی الحج فلما
کان بذی الحليفة الی ان قال فلما کان لیلة الصدر یعنی رسول الله صلی الله علیه وسلم عبد الرحمن فذهب بها

وهو في الحل
وكان اذا لم
في عرفة و
في الحل فيكون
الاحرام من الحرم
ليحقق نوع
سفر واداء العمرة
في الحرم فيكون
الاحرام من الحرم
لهذا ان
افضل لو رد
اشرب والله اعلم
باب الاحرام
قال واذا ارادوا
اغسل او توضأ
والغسل افضل
ما روى انه
عليه السلام
اغسل كاحرامه
الا انه للتنظيف

الى التيمم فاقبلت بعمرة مكان عرفت فطافت بالبيت فقصي الله عمرتها وجعلها من عتق
هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها سمي تيمنا لان يمينه جبلا يقال له نعيم وعن شماله جبل يقال له ناعم
هم ولان اداء الحج في عرفة من كبره اداؤه في عرفة يعني بوقوفه هم مرمى في الحل شئ اى والحال
ان عرفة في الحل قال الاثر اى قوله عرفة وهي في الحل وفيه نظر لان اسم الموقف عرفات سمي بجميع اذ ادى كذا في
الاكتشاف وعرفة اسم اليوم التاسع من ذى الحجة والذي في الحل فهو الموقف لا اليوم انتهى قلت فظهر ليس بوار ولا
اعترف بكلام الزمخشري رحمه الله لان اسم الموقف آه ان اطلاق عرفة مفرد لا يجوز على الموقف وليس كذلك فانه
يطلق عليه عرفة ايضا قال صاحب المغرب عرفات علم للموقف يقال لها عرفة ايضا فانهم لانها خارجة عن حد الحرم هم
فيكون الاحرام من الحرم للتحقق نوع سفره شئ لان الحج عبارة عن سفره هم واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحرم
لهذا شئ للتحقق نوع سفره هم الا ان التيمم افضل شئ هذا اشارة من قوله وفي العمرة اكل يعني ان اجرام المكي في العمرة
اكل ويجوز له ان يكرم من حيث شاء من الحل الا ان احرامه من التيمم افضل هم لو رد الاثر شئ وهو الجهر الذي مضى
به شئ اى بالاحرام من التيمم

باب الاحرام شئ هذا باب في بيان صفة الاحرام ولما فرغ من ذكر الموقيت شرع في بيان ان الاحرام كيف
ليحصل عند اداء الاحرام مصدر من احرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تنكح كما تقول استأذني اذا دخل في شئ وفي عرف
الفقهاء ان يحرم المباحات على نفسه لا هذه العبادة فان من العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما ليس
لها ذلك كالصوم والزكاة وفيه من الامور ما لا يتعدى اليه الفعل كلبس غير المحيط وترك التطيب وترك النطافة ورمى
الحصى المعدودة وهي كلها تشبه بالاموات وكان الاشارة الى انه مات في سبيل الله هم قال واذا اراد الاحرام شئ
الواو وفيه للاستفصال كما سمعته من مشايخ الكبار اى اذا اراد من قصد الحج هم اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روى
ابن عمر رضي الله عنهما وسلم اغتسل للاحرامه شئ هذا الحديث رواه الترمذي عن عبد الله بن يعقوب لم ينفى عن ابي الزناد عن
خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه زيد بن ثابت انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه لا اله الا الله قال
قال حديث حسن غريب واخرجه البطراني في معجمه والدارقطني في سننه ونقطها اغتسل للاحرامه وقد ذكر الاثر اى هنا
احتمال في غسل من اراد الاحرام ولكن كلها احاديث القول وليس منه حديث يطابق متن الكتاب والذي وني
عن الترمذي هو المطابق هم الا انه للتنظيف شئ اى الا ان هذا الاغتسال لزيادة تطهير البدن واثار الى انه غير
خلافا لاداء الظاهرى فانه واجب عنده ونقل عن بعض اهل الذم ان الدم يجب تركه وعن الحسن البصري اذا تركه ناسيا

يغتسل اذا ذكره والمهور على ان هذا الغسل مستحب للاحرام هم حتى تؤمر به المايض شئ والاحرام استيجاب هم وان لم يقع فرضا عنها شئ اي عن المايض لان اغتسالها قبل الطهر لا يخرجها عن الحدث وانما هو لقطع الرابحة وتنظيف البدن وحرمة اليقات وكذا النساء هم فيقوم الوضوء مقامه شئ اي في حق اقامته ليستة لافي حق الافضلية هم كما الجمعة والعبدان لكن الغسل افضل لكن معنى النظافة فيه تم شئ لانه يشيل البدن فيتم النظافة ولا يعتبر التيمم عند العجز عن الماء كما الجمعة والعبدان قال مالك واحمد وقال الشافعي رضي الله عنه ليس التيمم عند العجز عن الماء وفي جوامع الفقه ليستة ان يغتسل قبل احرامه احدث بعده ثم توضأ لم ينل فضل الغسل للاحرام كما الجمعة هم لانه عليه عليه السلام اختاره شئ اي لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل الغسل كما مر في حديث الترمذي وروى الطبراني في معجمه الاوسط من حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج الى مكة اغتسل حين يريد ان يحرم هم قال ولبس ثوبين جديدين او غسيلين شئ اي ولبس ثوبين غسيلين وقال شيخ ابو بكر الرازي في شرحه مختصر الطحاوي انما ذكر جديدين او غسيلين لانه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم ساءوا اذا جدد جديدين يكون عتيقين غسيلين هم اذا روي وادخل شئ كما يهاهون بان على التميز لان في قوله لبس ثوبين اعم من ان يكون مخيطا وغير مخيط وقوله اذا اور وادخل بان المراد من اللبس ان يكون غير مخيط لان المحرم ممنوع من لبسه ويرجع المعنى الى تقدير لبس ثوبا كالازار في وسطه وثوبا آخر تيمم به والازار من السترة والرداء كالميت اشترى بالكفن ولهذا ليس لبس المخيط لان لبس المخيط من الزينة وزينة الارزاق يدخل تحت يمينه ويلقيه على كتفه الا اليسر يعني كتفه الايمن مكشوف ولا يزره ولا يحمله بحال ولا يمسكه ولا يشد ازاره بحبل على نفسه ولا يعقد الرداء على عاتقه ولو فعل ذلك يكون ميبا ولا شئ عليه وقال الدارقطني وهو مذموب الشافعي رضي الله عنه مالك عليه الفدية ولا لباس بالطينسان والمزهر وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما قال لبس لي لباس به وان زره وفي البدن وهو قول ابن عباس لانه ليس بمخيط وعن الحكم بن عتيبة انه كان لا يرى لباسا ان يتوضأ المحرم بثوبه ويعقده على فتاه ذكره ابن منصور وهو قول ابن المسيب باحد امام الحرمين والنعزالي والمتولي كالازار وغيره وعن ابى نصر العراقي انكر انه يكره ولا شئ عليه به قال ابو ثور وابن المنذر وقال النعمي هو شاذ ومردود ولا مستبره لان الائمة على خلافه وروى عليه الصلوة والسلام محرقة عقد ثوبه فقال انزع الجلب ولبسك لكن لم يامر بالفدية وقال ان تيزر سف روية ازاره وقال في المبسوط واللبس ولا لباس ان تخرم بهامة شئ لبس لا يعتقد اهام لانه عليه الصلوة والسلام تارة زوار تيمم عند احرامه شئ اي لان النبي صلى الله عليه وسلم اترز بالهزمة افتعل من لا تزار لان اصله اترز بمزمتين وقال في المغرب تزيين ثيبيته على اسة لبس الازار واللقى على كتفه الرداء والحدث اخبره النجاشي في صحيحه عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما تم جل واد من لبس ناره ورواه هو واصحابه الحديث بطوله هم ولانه شئ

حتى تؤمر بالمايض

وان لم يقع فرضا

عنها فيقوم الوضوء

مقامه كالماء في الجمعة

لكن الغسل افضل

لان معنى النظافة

فيه اتم ولانه عليه

اختاره قال

ولبس ثوبين

جديدين

او غسيلين لا اكره

لانه عليه السلام

انفرد وارتدى

عند احرامه لانه

لأنه مبين عن حال
وصلى ركعتين لما روى
جابر بن عبد الله
صلى بدي الحليفة
ركعتين عند أحرامه
قل وقال اللهم اني
اريد الحج فيسره لي
لأن ادعاء في السنة
متفرقة وأماكن متباينة
فلا يعرف عن المشقة
عادة فيسأل التيسر
وفي الصلوة ليعذر مثل
هذا إلى غير ذلك
بسيارة وإدعاء عادة
متيسر قال ثم يلي
عقب صلوة ما روى
أن النبي عليه السلام
لبي في دبر صلوته

لم يجعل تباهم لأنه مبين عن حال
وإذا حلف لا يلبس هذا الثوب فدام على لبسه حث فان قلت استدلال محمد رحمه الله بآية الطلوع بالسناء إلى صفوان
بن أسبى علي بن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالجعبة أنه وعليه جبة وهو يصفر لحية ورا
فقال يا رسول الله اني احرمت وأنا كما ترى فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة ورواه أحمد أيضا واستدل
أحمد أيضا بما رواه مالك في الموطأ عن نافع عن أسلم بن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه وجده يرح طيب فقال ممن رآه
هذا الطيب فقال معاوية بن أبي سفيان قال مثل عمر بن الخطاب فقال معاوية ان أم حبيبة طيبتي يا أمير المؤمنين
فقال عمر نعم عزمت عليك فلتخرج فلتنسله قلت الجواب عن حديث يعلى أن الطيب كان خلوقا وهو مكره
لرجل لا لأحرام وعن حديث معاوية أنه أمره بالنسل قطعا لوجهه إلى العمل أنه فعله بعد الإحرام وفي الذخيرة
يكره للحج ثم الريان والطيب والثمار الطيبة ولا شئ عليه وسلم عن مالك ولا يكره عند الشافعي رضي الله عنه هم
قال شئ أي القدوري رحمه الله وصلى ركعتين شئ أي في غير الأوقات المكروهة وفي بعض النسخ وصلى ركعتين
بلفظ المضارع وكذا في متن القدوري وليس في بعض النسخ فقط قال وفي الرواية يستحب أن يصلي وفي النسب
بذاته سنة وتجزئة المكتوبة كالتي هي لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند أحرامه
نسبة هذا الحديث إلى جابر لم تصح والذي في حديث جابر غير صحيح عد علي ما رواه جابر في حديث طويل أنه صلى في مسجد
في الحليفة ولم يذكر عدد النعم روى أبو داود وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
مابفا صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه الحديث ثم قال شئ أي قال القدوري هم وقال
شئ الذي يريد الحج وقال الأكل وقال الذي يريد الحج وفي النهاية في بعض النسخ لم يذكر قال الأول والحق بحديث جابر
صلى النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة وقال أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصح الأول لأنه هو المثبت في الكتب
المقررة على الأسانيد هم اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني لأن أدأ بأشئ أي لأن هذه العبادة وهو تعليل
مسألة التيسر لأنه عبادة عظيمة تحصل بانفعال في أزمته متفرقة وأماكن متباينة فلا يعرف عن المشقة عادة
فيسأل التيسر شئ لأنه عبادة عظيمة تحصل بانفعال شائعة فاستحب طلب التيسر والتيسيل من الله تعالى هم وفي
الصلوة لم يذكر شئ هذا لأن مدتها يسيرة وأدائها عادة متيسر شئ وفي التهمة والقنية وغيرهما قال محمد
في الصلوة يجب أن يقول اللهم اني أريد صلوة كذا فيسره لي وتقبلها مني كما في الحج فلا فرق هم قال ثم يلي عقب صلوة
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في دبر صلوته شئ وبقية قال مالك وأحمد والشافعي في التيسر وهو قول الترمذي

والنساء على من عبد السلام بن حرب حدثنا خصف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل
 في بوز صلوة وقال حديث حسن غريب هم وان لم يبعدهما استوت به راحته من قال في المغرب اى قامت ستوت
 على قوائمها والراحلة هو النجيب والنجيبة من الابل هم جازش وبع قال الشافعي في المصح وهو قول ابن عمر رضي الله
 هم ولكن الاول افضل لما روينا شاشا شاربه الى قوله لبي في وبع كل صلوة وجه الافضلية انه اكثر عملا لان من عصى
 صلوة لبي اذا استوى على راحته واذا على شرف البعدا دون العكس والاحاديث اختلفت في تلبية رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال بعضهم اهل حين صلى وقال بعضهم اهل حين استوت به راحته وقال بعضهم حين ارتفع على البعدا وبين
 وجه الاختلاف في شرح الآثار مسند الى سعيد بن جبير قال قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في اعلان النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ابن عباس فما نعلم عن ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل في صلوة فشهد قوم فاجروا بذلك فلما
 استوت به راحته اهل فشهد قوم فقالوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة وانما كان بلال النبي صلى الله عليه وسلم في مصلا
 فشهد قوم فاجروا بذلك هم وان كان مفردا لم يجزى تلبية الحج لانه من اى لان الحج هم عبادة والاعمال بالنيات من هو فلفظ
 الحديث في رواية هم والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لبيك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك من لبيك لبيك
 من المصادر التي يجب حذف فعلها لوقوعه في معنى فلفظ مشق من الابل الرجل اذا اقام في مكان فمضى لبيك اقيم على
 عبادتك قامت بعد اقامته لان التنية هناك للتكرير والتكثير ويقال معنى لبيك ان اقيم على طاعتك منصوب على المصدر من قولهم لبيك
 واللب اذا اقام به ولم يكن حقه ان يقال لبيك كقولك الحمد ولكن معنى التاكيد لبيك لبيك لبيك لبيك من قولهم اقامة
 اى حجة لزوجها فمعناه اخلاص لك من قولهم لبيك اى خالص ومنه لب الطعام وقال الحربي الابواب القرب وقيل خصوص عاك من
 قولهم انما لب بين يديك اى خاص ذكر ذلك في الامام هم وقوله ان الحمد والمنة لك بكسر الهمزة لا بفتحها ليكون ابتداء
 من اى ليكون ابتداء الكلام غير متعلق بما قبله هم لانا من اى لا يكون بنا على قبول فيكون المعنى اثنى عليك لان
 الحمد لك فيه معنى التخصيص بخلاف الكثرة لان فيها معنى التعميم فهذا الاولى هم اذا فتمت من اى فتحة الالف هم صفة
 الاولى من اى كلمة الاولى وهى قوله لبيك ولم يرد به الصفة النحوية بل اراد به الصفة الحقيقية وهى القائم بالذات
 معناه التعليل معنى لان الحمد لك وابتداء التثنية الاولى وفى شرح الارشاد هم وهو من اى الكسر اختيار جماعة من
 اهل اللغة والفقه ومنه الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم ما قبلت لا يعرف ذلك من النبي صلى الله
 عليه وسلم هم احسب ان لاء الحليل صلوات الله وسلامه عليه من اى ذكر التلبية اجابة ابراهيم الخليل عليه
 الصلوة والسلام هم على ما هو المعروف فى القصة من اى فى قصة ابراهيم عليه الصلوة والسلام لما فرغ من

وان لم يبعدهما استوت به راحته من قال في المغرب اى قامت ستوت
 على قوائمها والراحلة هو النجيب والنجيبة من الابل هم جازش وبع قال الشافعي في المصح وهو قول ابن عمر رضي الله
 هم ولكن الاول افضل لما روينا شاشا شاربه الى قوله لبي في وبع كل صلوة وجه الافضلية انه اكثر عملا لان من عصى
 صلوة لبي اذا استوى على راحته واذا على شرف البعدا دون العكس والاحاديث اختلفت في تلبية رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال بعضهم اهل حين صلى وقال بعضهم اهل حين استوت به راحته وقال بعضهم حين ارتفع على البعدا وبين
 وجه الاختلاف في شرح الآثار مسند الى سعيد بن جبير قال قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في اعلان النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ابن عباس فما نعلم عن ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل في صلوة فشهد قوم فاجروا بذلك فلما
 استوت به راحته اهل فشهد قوم فقالوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة وانما كان بلال النبي صلى الله عليه وسلم في مصلا
 فشهد قوم فاجروا بذلك هم وان كان مفردا لم يجزى تلبية الحج لانه من اى لان الحج هم عبادة والاعمال بالنيات من هو فلفظ
 الحديث في رواية هم والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لبيك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك من لبيك لبيك
 من المصادر التي يجب حذف فعلها لوقوعه في معنى فلفظ مشق من الابل الرجل اذا اقام في مكان فمضى لبيك اقيم على
 عبادتك قامت بعد اقامته لان التنية هناك للتكرير والتكثير ويقال معنى لبيك ان اقيم على طاعتك منصوب على المصدر من قولهم لبيك
 واللب اذا اقام به ولم يكن حقه ان يقال لبيك كقولك الحمد ولكن معنى التاكيد لبيك لبيك لبيك لبيك من قولهم اقامة
 اى حجة لزوجها فمعناه اخلاص لك من قولهم لبيك اى خالص ومنه لب الطعام وقال الحربي الابواب القرب وقيل خصوص عاك من
 قولهم انما لب بين يديك اى خاص ذكر ذلك في الامام هم وقوله ان الحمد والمنة لك بكسر الهمزة لا بفتحها ليكون ابتداء
 من اى ليكون ابتداء الكلام غير متعلق بما قبله هم لانا من اى لا يكون بنا على قبول فيكون المعنى اثنى عليك لان
 الحمد لك فيه معنى التخصيص بخلاف الكثرة لان فيها معنى التعميم فهذا الاولى هم اذا فتمت من اى فتحة الالف هم صفة
 الاولى من اى كلمة الاولى وهى قوله لبيك ولم يرد به الصفة النحوية بل اراد به الصفة الحقيقية وهى القائم بالذات
 معناه التعليل معنى لان الحمد لك وابتداء التثنية الاولى وفى شرح الارشاد هم وهو من اى الكسر اختيار جماعة من
 اهل اللغة والفقه ومنه الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم ما قبلت لا يعرف ذلك من النبي صلى الله
 عليه وسلم هم احسب ان لاء الحليل صلوات الله وسلامه عليه من اى ذكر التلبية اجابة ابراهيم الخليل عليه
 الصلوة والسلام هم على ما هو المعروف فى القصة من اى فى قصة ابراهيم عليه الصلوة والسلام لما فرغ من

بنار الكعبة امر بان يدعو الناس الى الحج فصدوا بالقيس وقال ان الله تعالى امر بنار البيت له وقد بنى الامم
فبلغ الله تعالى صوته الناس في اصحاب ابائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة ومنهم من اجاب مرتين واكثر
على حسب جوابهم فحجرون وبيان هذا في قوله تعالى واذن في الناس بالحج الآية فالتبئية اجابة الداعي بالخلاف وكذا
الخلاف في الداعي اشار المصنف الى ان الداعي هو الخليل عليه الصلوة والسلام وقيل الداعي هو الله تعالى كما قال
تعالى يدعونكم ليغفر لكم من ذنوبكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ان سيد ابنى دارا واتخذ فيها مودة
وربعت واعيا وادبالداعي نفسه عليه الصلوة والسلام هم ولا ينبغي ان يحل بشئ من هذه الكلمات شئ ليك اللهم
ليك آه قوله يحل انفعم الباء من الاضلال وفاعله هو المحرم يجوز ان يكون على صيغة المجهول ايضا هم لانه هو المنقول
شئ اى ذكر التبئية على التسمية المذكورة هو المنقول هم باتفاق الروايات فذكره منقول باتفاق الروايات فذكره
حديث التبئية عن عائشة وعبد الله بن مسعود وليس فيه والملك الاثر كذا في حديث عائشة ثم اخرجه النجاشي صحيحه
عن ابى خزيمة عن عائشة رضي الله عنها قالت اني لا اعلم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي ليك اللهم ليك
لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك ليك وحديث ابن مسعود واخرجه النسائي في مسنده عن حماد بن زيد عن ابي
بن ثعلب عن ابى اسحاق عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله قال كانت تبئيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك
اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك ولم يخرجه في الشرايح لهذا وسكتوا عنه غير ان الاثر انى تنج
المصنف على هذا حديث قال في تفسيره قوله ولا ينبغي ان يحل شئ من هذه الكلمات اى لا ينقص من التبئية المذكورة
المشهور باتفاق الرواة عليها واخرج مسلم عن ابن عمر قال وكان عمر بن الخطابضى الله عنه يهليل بالاطال رسول
صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول ليك اللهم ليك ليك وسعدك والخرقة يدك ليك ورغبته
ايك واعمل وروى اسحاق بن راهوية في مسنده اخبرنا وهيب بن جرج بن حازم قال سمعت ابى جرح عن اسحاق
المداني عن عبد الرحمن بن زيد قال مجينا في اماره عثمان بن عفان رضي الله عنه عن عبد الله بن مسعود فذكر حديثا
فيه طول وفي آخره وزاد ابن مسعود في تبئيه فقال ليك وعد التراب وما سمعت قبل ذلك ولا بعده وروى النسائي
وابن ماجه عن اسحاق بن عمار عن ابى هريرة قال كان من تبئيه النبي صلى الله عليه وسلم ليك الى الحق ليك هم ولا ينقص عنه شئ
اى عن ذكر التبئية المذكورة وفي الامم جاني ان زاد عليها ونقص جزء ولا يضره شئ هم ولو زاد فيها شئ اى تبئية
المذكورة هم جاز خلافا للشافعي رضي في رواية الربيع عنه شئ اى عن الشافعي في رواية الربيع والربيع هو ابن سليمان
بن الجباز البصري مولاهم المصري الموفون راوى كتب الامهات عن الشافعي ثم وادها جرح الشافعي ابى جعفر الطحاوي

ولا ينبغي ان

يحل شئ من

هذه الكلمات

لانه هو المنقول

باتفاق الرواة

فلا ينقص عنه

ولو زاد فيها جاز

خلافه للشافعي

في رواية الربيع عنه

وروي في رواية النسائي وابن ماجه وذكره ابن حبان في الثقات مات سنة سبعين ومائتين قال الطحاوي وكان
 من ذك الجاهل وبقسطا مصره اخبر قال الربيع بن سليمان الجعفي المصري الاخرج ممن روي عن ابي شافع
 عنه الطحاوي ايضا وثقة ابن معين يونس وقال مات سنة ست وخمسين ومائتين روي المزني عن ابي شافع جواز الزيادة
 في شيخ ابو جبير لا يستحب الزيادة على بنية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكرهها روي قال ابو حاتم ذكره بل الحرف
 عن ابي شافع روي عنه انه ذكره الزيادة على ذلك وقال هو غلط لا يكره ولا يستحب بل يكرهها واختاره ابن المنذر
 شافعي ابي شافع روي عنه انه اعتبر بالاذان والتشهد في ابي عتبة ذلك بنية بالاذان والتشهد في الصلوة هم
 من حيث انه ذكره مطلقا شافعي ابي شافع بالفاظ مخصوصة لا يجوز التغير فيها كما لا يجوز في الاذان والتشهد هم ولنا ان
 شافعي ابي ابلانهم والكاظمهم كابن مسعود وابن عمر وابي هريرة شافعي ابن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله
 روي اسم ابي هريرة اختلاف كثير ولا اكثر على ان اسمه عبد الرحمن بن سخر الدوسي يميناني وقال اليشتم من عدي كان اسمه في
 الجابية عبد الشمس قال ابو هريرة روي في نسخة في رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن انما كانت ابي هريرة لا وحدثت بركة فماتها
 في كفي فقبل لي انت ابو هريرة وليس له رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم في كفي بركة فقال يا ابا هريرة هم زادوا على ما
 شافعي يعني في التلبية الزيادة ابن عمر في الحديث الذي اخبره السنة عن ابي شافع عن ابن عمر عن ان التلبية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك او كما هو المذكور المشهور ثم قال وكان عبد الله بن عمر يزيد في التلبية ليك ليك والنية
 ليك والركعتي ليك وتكمل واخرج مسلم ايضا في الزيادة من قول عمر ايضا وقد ذكرناه عن قريب وعن ابن مسعود انه
 ليس غداة جمع فقال رجل ومن هذا الاخر ابي فقال عبد الله ليك عدا محصى والتراب فيقول لاني مسعود فانا سباب
 الرجل في الناس رواه سعيد بن منصور وذكره في الاسرار والمبسوط وفي جات المجوب في اجمل الناس مطالع العهد
 ليك عدد التراب واراد الله بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ليك حقا فحان عبد الله بن عمر قال ليك عدد التراب
 ليك اذا المعارج ليك ليك الى الملق ليك ليك ليك من عبد الله بن عمر واما زيادة ابي هريرة روي عنه على
 التلبية المشهورة فقد ذكرنا عن قريب هم والمان المتفق في التنا والظهار للعبودية فلا يمنع من الزيادة عليه شافعي لانه كما
 زاد من ذلك كان افضل اما الاذان فلانه لانا علام بدخول الوقت فاذا زاد على المشهور بنية ذكر للتنا على الله
 لا لانا علام بدخول الوقت واما التشهد فانه يدعو في الشافعي بان شاء والزيادة على التشهد الاول اخلال بنظم الصلوة فان
 قلت بل ورد ان الابتداء كانوا يلبون اذ اجزأ قلت ذلك كفي مناسكا لطريق عن الارزقي بنية الانبياء عليهم الصلوة
 والسلام شافعي منهم يونس بن ميسرة عليه الصلوة والسلام يقول ليك فراح الكعب وكان موسى عليه الصلوة والسلام

هو اعتبر بالاذان
 والتشهد من حيث
 ذكره مطلقا ولنا ان
 ابي ابلانهم والكاظمهم
 وابن عمر وابي هريرة
 على المأثور كان المتفق
 الشافعي والظاهر العريضة
 فلا يمنع من الزيادة عليه

الحج اذا لم يقدر

او لم يقدر اذا لم يقدر

لا بد من العادة او الشك

او بالنية كما انه

لم يذكرها لتقدم

الاشارة اليها

قوله اللهم اني اريد

الحج ولا يصير مشاوعا

في الاحرام في النية

ما يأت بالتلبية

خلافه الثاني لا

لانه عقد على الاداء

ولا بد من ذكر كانه

تحريمه الله لا يصير

مشارعا بذكر يقصد

به الاحتياط في النية

فلا يسيء كانه عية

هذا المشهور عن

يقول لبيك انا عبدك لبيك لبيك ولبيتي عيسى عليه الصلوة والسلام لبيك انا عبدك وابن ابيك هم قال
ش اى القدورى رحمه الله واذ ابنى فقد احرم من شىء بى دخل فى الاحرام هم بى اذ انوى شىء لا يصير محرما
بجواز التلبية فلا بد من النية هم لان العبادة لا تكون الا بالنية شىء الحديث المشهور وقال الا تزامن واجب من صاحب
المدية مع جلاله قدرة تكلم فى هذا الموضع بلا تفكير حيث فسره قول القدورى بقوله لبيك اذ انوى طول كلامه فيه ثم قال
ولقد صدقوا فى قولهم لكل جوارح كسوة حاصل كلامه ان القدورى اشار الى النية فيما تقدم بقوله لبيك اذ انوى
فان كان الفرد بالحج نوى تلبية الحج وصوم بالنية ومع التقيح كيف يجوز ان يقال لم يذكر النية وكيف يحتاج من له
تمييز الى تفسير ذلك بقوله لبيك اذ انوى قلت سبحان الله هذا الكلام لا طعم له فانه ما تركب شيئا لوجب الاكثار عية غاية
ما فى هذا الباب من زيادة الايضاح وتنبية الى لزوم النية من كل بدور بما لا يطالع احد على قوله فيما مضى واطالع على
هذا الموضع وليس فيه الاشارة الى ان يتوجه من النية ليست بشرط فاراد ذلك المقصود بقوله لبيك اذ انوى
ولقد اغتره المصنف فى ذكره بقوله لبيك اذ انوى بقوله لان العبادة لا تتأدى الا بالنية هم الا انه شىء اى القدورى
رحمه الله لم يذكر ما شىء بى النية هنا هم لتقدم الاشارة اليها فى قوله اللهم اني اريد الحج شىء حاصل هذا ان الذي
فعله القدورى من باب الاكتفاء والذي فعله المصنف من باب الايضاح والتأكيد والاسياح هو فى طبقة الشرح هم
لا يصير شارعا فى الاحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية شىء بدون النية وفى المحيط لوالاد الاحرام بنوى بنية الحج
والعروة يلى وفى الايضاح لا يصير شارعا فى الاحرام بمجرد النية حتى يضم اليها سوق الهدى او التلبية هم خلافا
لما فى رضى المدعى شىء فان عنده يصير محرما بمجرد النية لبيك او لم يلب وبه قال مالك واحمد وابو يوسف فى قوله
وروى ابو عوانة البصرى عنه ان قوله كعب بن مالك وهو اختيار ابن جبير ابن ابى هريرة رضى الله عنه والزمير من
اصحابه هم لانه شىء اى لان الحج هم عقد على الاداء شىء اى على عبادة تشتمل على اركان مختلفة وكلما كان
كذلك هم فلا بد من ذكر شىء يقصد به التعظيم هم كما فى تحريمه الصلوة شىء حيث اشترط الذكر فى الابتداء وهو التكبير
ويصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت او عربية شىء ويحتمل ان يكون الضمير فى كانت ارجبا
الى التلبية حاصل الكلام ان كل ذكر فيه تعظيم يعجز به الشرع سواء كانت بلبية او غير باعربا او فارسيا وكذا اذ لم يلى
بالفارسية هم هذا هو المشهور عن اصحابنا شىء لبيك اذ انوى بقوله لبيك اذ انوى بقوله لبيك اذ انوى بقوله لبيك اذ انوى
فى شرحه هو المشهور عن ابى يوسف رحمه الله رواه ابن ابى مالك وبشر وسلي وروى الحسن بن زياد عنه انه لا يكون
محرما الا بالتلبية وقال فى التحفة لو ذكر التميل او التسبيح او التمجيد ونوى الاحرام يصير محرما سواء كان بنية التلبية

اولا وكذا لانه انما اى بلسان اخر سواء كان كمين العربية او لا يحسنها هذا جواب ظاهر الرواية وروى الحسن عن
ابى يوسف ان كان لا يحسن التلبية جاز والافلا كما فى الصلوة اما ابو حنيفة فانه مر على اصله وهو ان الذكر
الموضوع فى ابتداء العبادة لا يختص بهذه العبادة بعينها ولا يلحقه ككيفية الصلوة واما ابو يوسف رحمه الله
فقد فرق بين الاحرام والصلوة على ما هو المشهور منها وهو ان غير الذكر يقوم مقام الذكر وهو التلبية على ذلك
غير العربية بخلاف الصلوة هم والفرق بينه شى اى بين الاحرام هم وبين الصلوة على اصلها شى اى على اصل
ابى يوسف ومحمد ان باب الحج اوسع من باب الصلوة شى الا ترى انه يصير شارعا بسوق الهدى هم حتى يقيم
غير الذكر مقام الذكر كتقليد البدن شى اوسوقهما هم فكذا غير التلبية وغير العربية شى اى فكذا غير التلبية يقيم
مقامها غير العربية كذلك اذا كان يذكر يقصد التعليم ويقضى اى المحرم اى يجب فى بعض شى هم قال شى اى القدورى
هم وينتفى ما شى الله تعالى عن النجس والفسوق والجدال والاصل فيه شى اى فى وجوب الانتفاء عن هذه الاشياء
قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج شى قرأ ابن كثير وابو عمر وفلا رفث ولا فسوق بالرفع والتنوين
وقرأ نافع وعاصم وابن عاصم وابن عاصم والكسائي فلا رفث ولا فسوق بالفتح بدون التنوين وكلامهم اتفقوا على فتح
اللام فى ولا جدال بدون تنوين هم فهذا معنى بصفة النفي شى وهو المنع فى الترك والمعنى فلا ترفثوا ولا
تجادلوا هم والرفث الجماع شى كذا فى نسخة ابن عباس وابن عمر وروى عن عطاء بن ابى رباح وعطاء بن السائب ومجاهد
والحسن البصرى والزهري والنخعي وقادة هم او الكلام الفاعل شى اى الرفث الكلام الفاعل كذا فى نسخة ابو حنيفة
هم او ذكر الجماع بحضرة النساء شى اى الرفث ذكر الجماع بحضرة تنهين وقيل مطلقا هم والفسوق المعاصى شى هو الخرج
عن طاعة الله تعالى هم وهى شى حرام مطلقا وهى هم فى حالة الاحرام اشد حرمة شى فلا تظلموا انفسكم هم
والجدال ان يجادل رفيقه شى وهى حالة الاحرام اى يخاصمهم هم وقيل مجادلة المشركين فى تقديم وقت الحج وتأييده
شى حال الذم شى ان قرىبا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام وسائر العرب يفتقون بعرفة وكانوا
يقصدون الحج سنة وهو البنى فوده الله الى وقت واحد والوقوف الى عرفته فاجاب الله تعالى انه قد ارتفع الخلاف فى
الحج هم ولا يقتل صيد شى اى لا يقتل المحرم صيدا قال الا ترى اى لا يذبح ولا يقتل لان القتل يستلحق فى
الحج اعم قال ابو ذر المحرم الصيد ورام قلت لا يحتاج الى هذا التفسير لان القتل حرام فان القتل اعم وفى القرآن ايضا
مذكور بلفظ القتل لا بلفظ الذبح قوله صيدا يريد به الصيد لا المصدر اذ لو اراد به المصدر وهو الاصل لما صح ان
القتل ليد والاراد صيدا يريد به الصيد اعم من صيد البر وما دام متم حراما شى والحج هم حرام معنى محرمون

والفرق بلبية ويهين

الصلوة على اصلها

باب الحج اوسع من باب

الصلوة حتى يقام غير

الذكر مقام الذكر كتقليد

البدن فكذا غير التلبية

وغير العربية قال يفتى

ماضى الله تعالى عنه

من الرفث والفسوق

والجدال ولا يفسق فيه

قوله تعالى فلا رفث ولا

فسوق ولا جدال فى هذا

فى بصفة النفي والرفث

والكلام الفاعل وذكر

الجماع بحضرة النساء والفسوق

المعاصى حرمة

المعاصى هو حال الاحرام اشد

والجدال ان يجادل رفيقه

وقيل مجادلة المشركين فى

تقديم وقت الحج وتأخير وقت

صيد القولة لغاؤه قتل

الصيد وانما حرم

ولا يغير اليد ولا يترك
 حذيث أبي قتادة
 انه اصحاب حمار وحش
 وهو حمار من حمار
 خرمون فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا صحابه بل اشترى
 هل ذلكم هل عنده
 فقالوا لا فقال اذا
 نكلوا كانه ازالة لاشي
 عن الصيد كانه
 اقرب بتوضيحه بعد
 عن الامير قال
 ولا يلبس قميصا ولا
 سراويل ولا عمامة
 ولا قلنسوة

والصيد هو الذي وان المتوحش المتعش في اصل الحلقه وصيد البحر طلال للحجر وهو ما كان تولده وشواه في البحر وصيد البر ما كان تولده وشواه في البر
 اما الذي يكون في البحر وتولد في البر فهو من صيد البر الذي تولد في البحر ويكون في البر فهو من صيد البحر كما مضى لان الاصل هو
 التولد والاكينونة عارض فتعين الاصل وهو انما مضى هم ولا يشترط ان يمشي الى الصيد هم ولا يدل عليه شئ اى على الصيد
 الاشارة ان يشير الى الصيد باليد والدلالة ان يقول ان في مكان كذا صيد والاشارة تكون في المنصور والدلالة تكون في
 الغيبة هم لحديث ابى قتادة رضى الله عنه اصحاب حمار وحش وهو طلال وحماره محرمون فقال صلى الله عليه وسلم لا يصح بل اشترى بل اشترى
 فقالوا لا فقال اذا نكلوا شئ هذا الحديث اخرجه الامم في كتبهم عن ابى قتادة رضى الله عنه فقال اذا نكلوا هذا الحديث اخرجه الامم
 السنة في كتبهم عن ابى قتادة انهم كانوا في سفر لم يجدوا محرم وبعضهم ليس بمحرم قال فرأيت حمارا وشاة فركبت فرسي وانفذت
 الرج فاستعتم فالجواب يعينونى فاختلست صوابهم وشدت على الحمار فاصبته فاكلوا منها فتبعوا فقال فسا له النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال انكم احد امرؤ ان يحل عليها او اشار فقالوا لا فكلوا ما بقي منها وفي لفظ المسلم والنسائي بل اشترى بل
 اعتم قالوا لا قال فاكلوا واسم ابى قتادة الحديث بن بى الانصارى وجب التمسك به لانه عليه الصلوة والسلام عن قول الابا بقره
 الاشارة والدلالة فدل على انها من مخطورات الاحرام وانما الواعظ سكتا ليدبر به وليس به سكين واراد خروج الشئ من موضع
 السهم لم يسه به كان ذلك وانما تحت الاعانة والاشارة وقيل لا عانة والاشارة من المحرم محرمة فان علم المحرم مكانه وكذا
 ان لو اعطاه سكين او معه سكين لا طلاق الحديث قلنا اذا كان عالما بكانه فالموجود من الخلال لغو فلا اعتبار به وكذا
 السكين والسهم وفي المبسوط قال السروجى الاصح عندى انه الاشئ على غير السكين من الغنم هم ولا يشترط اى وان لا يكون
 من الاشارة والدلالة والاعانة هم ازالة الامن عن الصيد لانه امن توحشه ويعدنه عن الامن شئ لان ازالة الامن بما
 يطرق بها الى القتل وفي الخيرة لا يخفى على الدال سواء كان محررا او علالا في صيد المحرم هم قال شئ احمد رضى الله عنه بالدلالة
 واخيها قال شافعى رضى الله عنه لا يضمن بالدلالة لانه لا يلزم حفظه هم ولا يلبس شئ اى المحرم هم قيساش ولو كان من
 جدهم ولا سروج شئ قيل انه عجمي نكرة مفرد غير منصرف لانه وافق بناء بناء لا يصر من العربى فهو قنديل قلت هذا قول بيهية
 وقيل انه جمع سرج في التقدير وليس فيه عجمية بل هو عربى وقيل بل هو جمع محقق قال الشافعى عليه من اللعدم سرجا لانه
 ليس برق المتضعف هم فعلى هذا الكلام في منع الصرف ولو لبس السراويل عند عدم الازار لزمه دم الا ان يشقها نصفين
 يترز بها القصر بمنزلة الازار ولا يشقها ولا شئ عليه هم ولا عمامة ولا قلنسوة شئ قال صاحب المطالع القانسوة معروفة اذا
 تمت القاف نعمت السين كان بالواو وان نعمت القاف كسر السين كان بالباء وبي شتقته من قلنسوة شئ اذا اعطاه النون
 الزائدة فالنون رية وقال ابن التبارى فيها تسع لغات بلوا او قلنسوة قلنسوة وقلنسوة قلنسوة قلنسوة

نقل

وقال في وصية الله العاقبة لما وليني بالفارسية وبالبرية الشيخ وطول الجوع في فيه الكلام حاشا له ان يجمع
 فلما لبس وفلا تلبس وتلاست واسلمه فليسوف في منه الاول لانه ليس في الاسماء اسم اخره حرف علة وقبلها
 شمة يقال فليس فليس فليس اى لبست اعلنسوة فيها هم ولا قبارش اى ولا ليس قبار الدابة لبس المتبادر
 حتى قال ابو حنيفة ارضى الله عنه لا يحرم لبس القبار على المحرم الا اذا دخل يديه في كفه وبه قال النووي وابو ثور
 والمزني من الثمانية وعند الشافعية والمالكية والحنابلة لا يتوقف تحريم لبسه على ادخال اليدين في كفيه هم ولا يفتن
 ش اى ولا لبس خفين هم الا ان لا يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين ش وقال عطاء واحمد بن حنبل فليقطعها
 لاسد الابهر ش ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات من لم يجد النعلين فليلبس الخفين
 ومن لم يجد ازارا فليلبس السراويل ولم يذكر القطع ولنا حديث الكتاب هو قوله هم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سئى ان لبس المحرم هذه الاشياء وقال في اخره ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين ش اراد بهذه
 الاشياء القميص والسراويل والعمامة والقنطرة والخفين والحديث اخرجه الائمة الستة في كتبهم عن ابن عمر رضي الله عنه
 قال رجل يا رسول الله ما قرأت ان لبس من الشباب في الاحرام قال لا لبس القميص والا السراويل ولا العمامة ولا
 البرنس ولا الاخفاف الا ان يكون احد ليس نعلان فليلبس الخفين وليقطع اسفل الكعبين الحديث والعمل بحديث
 ابن عمر رضي الله عنهما من العمل بحديث ابن عباس رضي الله عنه لانه لم ينقل عنه صفة لبس الخفين ونقلها ابن عمر رضي الله عنهما من
 زاد حفظه لم يحفظ الذي اختصه والعجب من الاختصاص انهم يحلون المطلق على المقيّد ولا سيما في حادثة واحدة وهذا
 ابو اسمن ذلك فان قلت زعمت المناقلة ان حديث ابن عمر رضي الله عنهما منسوخ بحديث ابن عباس رضي الله عنه لانه بعرفات وحديث ابن عمر
 كان بالمدنية وكذا ذكره الدارقطني اجيب بان هذا جمل باصول الفقه لان المطلق لم يقيّد بالتيقن ان عندهم مع ان حديث
 ابن عباس رضي الله عنه رواه ايوب والثوري وابن عثيمين وحماد بن زيد وابن جريج وشعبة كلهم من حديث عمر بن دينار
 جابر بن زيد ولم يقل احد منهم بعرفات غير شعبة وانفراد الواحد عن الثقات يوجب الضرر فما انفرد به عندهم فان قلت
 ذكر الشيخ ثقة الدين في شرح العمدة ان ذلك من رواية جعفر بن برقان وقد روي في موضعين احدهما انه
 قال نافع وليقطع الخف اسفل من الكعبين والثاني انه قال فيه فمن لم يجد ازارا فليلبس السراويل وليس هذا في حديث
 ابن عمر رضي الله عنه واخذ به الشافعي رضي الله عنه وابن حنبل واكره مالك في الموطا وقال ابو عبد الله لا يسيل الاغصان
 بحديث السراويل على بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنه وهو رجل من اهل البصرة لا يعرف قلت قلت اى غاي من يقدح
 في رواية الحفاظ الذين رفعوا القطع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلت قال عطاء في قطعها فسادا والله

ولا عمامة
 ولا خفين الا
 ان لا يجد
 نعلين فليقطعها
 اسفل من
 الكعبين
 لما روى ان النبي
 عليه السلام نعى
 ان يلبس المحرم هذه
 الاشياء وقال في
 ولا خفين الا
 ان يجد نعلين
 فليقطعها اسفل
 من الكعبين

لا يجب المفسدين قلت قد ثبت الامر من صاحب الشريعة بقطعها وبموصفة على الشان بحكمه ولان حكم الفصل فساد
انما يعرف من جهة الشرح وقال امر به ولا يامر بالفساد والامر بقطعها مع ما فيه من خلاف المالية يدل على خلاف ما قالوا فاستش
سنا في الغين وسع ابن جليل في السريين واما في الفتاوى ما واول البس لطيفين من غير قطع لمنه الفدية وقال ابن بطال
في شرح النجاشي والبطري في سناسكه ان عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه تجب الفدية من قطعها قلت هذا النقل عنه غير صحيح
لا اصل له ولا تجب الفدية به عندنا مع القطع وان وجد النعلين فلبس الخفين متطوعين فلا شيء عليه عن زنا كالمراش نحوه
وعنه مالك واحمد يعني ولشافعي قولان هم ولا يجب من الفصل الذي في وسائطهم عند معتقد الشراكش انما قال
بنا معنى في باب الحج اقترار عن الكعب المذكور في باب الوضوء فان الكعب بناه لذي نفاه بقوله دون الثاني بالنون
والا والثناة من توقي من المشهور وهو الارتفاع هم فياروى هشام عن محمد بن حماد السدي هشام بن عبد الله الراوى
فانه روى عن محمد بن الحنفية ان الكعب هو الثاني قالوا ان ذلك وهم عن هشام في نقله عن محمد بن محمد قال ذلك
في مسئلة الوضوء وقد مر الكلام فيه هناك هم ولا يعطى راسه ولا وجهه شى وبه قال مالك واحمد في رواية وفي بعض الشيوخ
ولا يعطى راسه ولا وجهه والاول اصوب على ما لا يخفى هم وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز للرجل تعظية الوجه شى
وبه قال مالك واحمد في المشهور عنه هم نقوله عليه الصلوة والسلام شى يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم احرام الرجل
في راسه احرام المرأة في وجهها شى هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه عن هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر رضي الله
عن نافع عن ابن عمر قال احرام الرجل في راسه احرام المرأة في وجهها قال بذه قسمة تقطع الشكره هم ولنا قوله عليه السلام
لا تخمر ووجهه ولا راسه فانه يبعث يوم القيمة عليها قاله في محرم توفى شى هذا الحديث رواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس عن رجل ان وقعته راحته فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلوه بما وسدر وكفنوه
في ثوبيه ولا تسموه طيبا ولا تخمر وراسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيمة طيبا ورواه الباقون ولم يذكر وانيما وجبا فان قلت
قال عاكف ابو عبد الله النيسابورى ذكر الوجه في هذا الحديث تصحيحا من الرواة لاجماع الثقات لاثبات من اصحاب عمر بن
دينار ولا تعلموا راسه وهو المحفوظ قلت المرجع في ذلك الى سلم الى الحاكم فانه كثير الاوهام وايضا في التصحيح انما يكون الرواية
المتشابهة واما مشابهة بين الراس والوجه في الحروف وشى هذا البيهقي من التصحيح فان قلت كيف يستدل اصحابنا بشى
هذا الحديث في منبنا على خلاف حكم هذا الحديث في محرم يموت حيث يضع به يصنع بالخمال من تعظية راسه ووجهه بالبس عندنا
خالفنا لشافعي رضي الله عنه وبسبب شى هناك بشى هذا الحديث قلت اجيب بان الحديث فيه دلالة على ان الاحرام ثابته في
ترك تعظية الراس والوجه فانه عليه الصلوة والسلام على ترك التعظية بانه يبعث طيبا شى نحو ما تم الجهة الثاني تعظية راس

والكعب من الفصل
الذي في وسط
القدم عند معتد
الشراكش فيمارى
هشام عن محمد
ولا يعطى وجهه
ولا راسه وقال
الشافعي يجوز للرجل
تعظية الوجه لقوله
عليه السلام
احرام الرجل في راسه
واحرام المرأة في
وجهها ولنا قوله
عليه السلام
لا تخمر ووجهه
ولا راسه فانه
يبعث يوم القيمة
طيبا قاله في محرم توفى

المحرم ووجهه اذا مات ما روى عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن محرمات فقال نحر وراسه ووجهه ولا يمس باليهود ووجهه حديث الاعرابي ابو النضر روى عنه راحته تاويله ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف بطريق الوحي خصوصية بقرا احرامه بعد موته وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحض بعض اصحابه شيئا فقلت الشرح ذكره انذاك او قالوا عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فكذا يدل بظاهره انه محرم وليس كذلك فانه متصل انما يرد قلبي عن عبد الرحمن بن صالح اللاروي حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكروا وجوه موتاكم ولا تشبهوا باليهود والعجب من الاترازي انه ذكر هنا للشافعي رضي الله عنه في جواز تغطية الوجه ما رواه النجاشي عن ابن عباس ان رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم وقصته راحته الحديث وهو الى بيت الذي ذكرناه عن مسلم في الاستدلال الذي استدله المصنف فذكره الاترازي للاستدلال الشافعي رضي الله عنه وذكرنا حديث ابن عمر فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرمة لا تنكح ولا تلبس القفازين قلت هذا رواه ابو داود عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الاترازي فاذا لم يجد المرأة تغطية وجهها مع ان كشف وجهها موجب فانتهى فادنى ان لا يجوز للرجل تغطية الوجه لان الاحرام في الرجل كدنه في المرأة انتهى وقد انصف في هذا بيت قال حيث ذكرت حديث النجاشي للشافعي وليس فيه ذكر الوجه ولا يذكر الوجه الا في رواية مسلم كما ذكرنا وترك الحديث الذي ذكره المصنف للاستدلال الشافعي رضي الله عنه في خلافه في وجه الرجل هم ولان المرأة لا تغطي وجهها مع ان كشف وجهها في الرجل بطريق الاول مشيئتي ان لا يغطي وجهه وفائدة ما روى الفرق في تغطية الراس مشيئتي اي وفائدة ما رواه الشافعي رضي الله عنه وبني قوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها والفرق في تغطية الراس يعني يجوز للمرأة ان تغطي وجهها ولا يجوز للرجل ان يغطي وجهه في الاحرام قلت ذكرني روضة الشافعية يعطى اذنيه ولحيته ما دون ذقنه ولا يمسك الفم بثوب لا لباس في امساكه بيده ولا يعطى منه ولا العارضين قال احمد رحمه الله عليه ولا يعطى اذنيه لقوله عليه الصلوة والسلام الاذان من الراس وبه قال مالك رحمه الله عليه وعلى الطيب او طاب له او حابه او خشب او حجر او زجاج اشغل وهو المصنف او عدل او جواز في حطة فلا شيء عليه وفيه باجر وفيه باجر فعليه الفدية وفي شرح المذهب للنووي لو وضع على راسه زنبلا او حلا يجوز في اصح الطريقتين وعن عطاء رضي الله عنه لا لباس بالمكبل على راسه ويكره ان يكب وجهه على محبة بخلاف خبره ولا ان يضع يديه على راسه وكذا يد غيره ونجس الماء ولو غطى راسه بطير فشد به بالنا فعليه الفدية وعند الشافعي احمد رضي الله عنهما الحائض يطيب وفي المجامعة استدلال على وجهها ثوبا ان اردت ولا من يطيب وفي اكثر النسخ هم قال لا يمس طيبا مشيئتي اي قال القنوري رحمه الله والطيب بالرجل طيبه وفي

ولان المرأة

لا تغطي وجهها

مع ان في

الكشف فتنة

فالرجل بالطريق

الاولى فائدة

ما روى الفرق

في تغطية

الرأس قال

ولا يمس طيبا

الحلية الطيب يا طيب به تخدمه الطيب كالمسك والزعفران والعنبر والصندل والورد والياسمين والكافور وفي
الريحان لغاري قولان وكذا المزجوش والينلوخ والنرجس عنه بعض اصحابنا وفي تسميته التفاح على المحرم شي من الرمان
وفي الحديث انه راحة مستلذة كالزعفران والبنسج ونحوها والحناء طيب خلافا للشافعي رحمه الله وهو سمى طيبا
عن ابي يوسف رحمه الله في الحناء طيب عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما قيل الخلاف في خطي العراق هم اهل قوله عليه
والسلام شي اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الجاهل اشعث التفل شي هذا الحديث اخرجه الترمذي وابن بابويه عن ابي بصير
بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل فقال يا رسول الله من الحاج فقال اشعث اشعث
اشعث بفتح الشين المعجمة وكسر العين المحلة وباء المشنة وهو منكر من اصله من اشعث وهو النشاء الغبر وتغيره اقله بعد
ومنه يقال رجل اشعث وامرأة شعثان التفل بفتح التاء المشنة وكسر الفاء تارك الطيب واصله من التفل وهو الحج الكريمة
هم وكذا لا يد من شي اي كما لا يمس طيبا لا يد من ايضا وبه قال مالك رحمه الله خلافا للشافعي وابن حبيب في شجر المهند بالزيت
والشجر والسمن ونحوهما من الادوية لا يحرم استعمالها على المحرم في بدنه اذ لم تكن طيبته وتحرم في الرأس الميطب منه يمنع في جميع
البدن واستدلوا على الاباحة بحديث فرقة المسيحي الزاهد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
او من زيت غير معيت وهو محرم رواه البيهقي قال النووي رحمه الله هو ضعيف وقال فرقة ليس بشي وقال ابن حبان
كانت فيه غفلة وراو حفظه وكان يرفق المسند ويرفع ويسند للموقوف من حيث الايفهم فبطل الاحتجاج به وضعفه يحيى
بن معين قوله لا غير معيت اي غير طيب هم لما روينا شي هو قوله عليه الصلوة والسلام الحاج اشعث ليقبل هم ولا يحاق
رأسه ولا شعره من شي مثل شعر الطير وفانته وكذا حلق الحية واخذ شاربه هم لقوله تعالى ولا تأكلوا من ثمره حتى يدخل الوباء
على النبي لحاق الرأس وبه دلالة النبي عن حلق شعر البدن لان شعر الرأس يمتنع الا من عن الزالة لكونه ناسيا يصل الازفة
بازالة وبه المعنى في شعر البدن فليحلق به دلالة هم ولا يقص من لميته لانه في معنى الحلق شي من حيث الاتفاق بهم
ولان فيه شي اي في القص من اللحية هم ازالة اشعث شي قد مر تفسيره عن قريب هم وقضاء التفث شي بفتح التاء
المشاة من فوق والفاء بالمشنة وقال المطرزي هو الوسخ ولم يرد قضاء ازالة التفث وقيل هو فسق الاحرام فغناه
بجملته الرأس الاغتسال وقال الكاكي قضاء التفث ازالة بقص شارب قلم الاطفار وتنف الاطبار والاستياد
وبقولنا قال الشافعي واحمد ومالك في رواية وقال اصحابنا طاهر لا يجب شي في غير شعر الرأس به قال مالك في روايته
قال ولا يمس ثوبا مصبوغا من شي الورق والواو وسكون الراء وبالسيد المحلة وهو نبت طيب الرائحة وفي القاموس
احمر فانه يشبه نحو الزعفران مجلوب من اليمن وفي الصحاح الورس نبت اصفر يكون باليمن في الديوان خضبا اصفر

لقوله عليه

السلام الحاج

الشعث

التفل وكذا لا يد

لما روينا ولا

جلق رأسه

ولا شعر من

لقوله تعالى ولا تأكلوا

ثمره حتى يدخل

الوباء على النبي

لحاق الرأس

لانه في معنى الحلق

ولان فيه ازالة

الشعث وقضاء

التفث قال لا

يلبس ثوبا مصبوغا

بورس

ولئلا عثمان كان يضرب له قسطا في احراسه من روى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع حدثنا ابي بصير
عن قتيبة ابن مهران قال رايت عثمان رضي الله عنه بالاطفي فسطاطا مضروب وسيفه معلق بالشجرة ذكره في باب المحرم
بكل سلاحهم ولانه من ابي ولان القسطاط هم الاعميس بدنه فاشبه البيت من فلا يكره لان الاستطال في البيت بالسقف
هم ولو دخل تحت استار الكعبة حتى غطته ان كان الايصاب راسه والوجه فلا بأس بل لانه استطال من فيكون استطال
بالثوب في المعنى كره ذلك هم ولا بأس بان يشد وسطه بالهيان من وهو ما يوضع فيه الرجم والذبايرهم وقال مالك في
كرهه اذا كان غير نفقة غيره لانه الاضرة له في ذلك من وان كان منه نفقة فلا بأس بهم ولنا ان من اشد الهيان وسطه
هم ليس معنى لبس الخيما فتوت بل لالتان من يعني نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر ونقص في الهيان المنطقة للمحرم
ابن عباس وسعيد بن المسيب عطا وطاوس ومجاهد والقاسم والنخعي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور رضا جميعين غير ان
قال ليس ان يعقيل يذلل بسوء بعضنا في بعض وقالت عائشة رضي الله عنها في المنطقة للمحرم او سبق عليك نفسك كره
محب الدين الطبري هم ولا يغسل راسه ولا الحية بالخطي من كسر الماء في المحيط وكذا اجسده وبه قال مالك وفي شح في اليد
لا يكره بالخطي قال والسدوفي القديم كرهه ولكن لا فدية عليه وبه قال احمد لانه من ابي لان النفس بالخطي هم نوع طيب من
بذافي خطي العراق لان له راحة طيبة هم ولا يقتل هوام الراس من تشد يدهم جميع مائة وايدى بالقتل من مائة اذا غسل
راسه ولجته بالخطي يجب عليه الدم عند ابي حنيفة ثم قال تجب عليه الصدقة وعن ابي يوسف روايان اخرين احدا
انه لا شيء عليه بغيره لانه الاثنان والثمانية يجب عليه دمان دم لانه طيب دم لانه يقتل هوام الراس وجميعه الوغسل بالارض
او بالصابون او بالماء القراح لانه من ابي القاروري رحمه الله هم ويكثر من التلبية عقيب الصلوة من وفي بعض
النسخ الصلوات وفي المحيط عقيب المكتوبات ودون الغفامات والافضل في ظاهر الرواية وعليه الاجماع الا عند مالك احمد
قال الا يبي عند اصطدام الرقاق هم وكلما علا شرفا من ابي سعد مكانا ثم تفعاهم او مبط واديا او في ركب من شرف الرقاق
وسكون الكاف وهو صاحب البابل في السفرهم وبالا سحر من شغل على قوله عقيب الصلوة ابي كثير من التلبية ابي ايضا بالاسرار
جمع سحرهم لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الاحوال من هذا غريب وروى ابن ابي شيبة في مصنفه
حدثنا ابو خالد الاحمر عن ابن جريج عن سباط قال كان السلف يستجوبون التلبية في اربعة مواضع في دبر الصلوة واذا مبطوا
واويا او طوه وعن القاء الرقاق وعن ابي معاوية عن الاغش عن خيرة قال كانوا يستجوبون التلبية عند دبر الصلوة
واذا استقبلت بالرجل راحته واذا اصعد شرفا او مبط واويا واذا اتى بعضهم بعضا وفي الامام كان عليه الصلوة والسلام
بالي ذالتي ركبوا او اصعد او مبط واويا وفي اوبار المكتوبة وفي آخر الليل وقال النخعي كان السلف يستجوبون التلبية

ولئلا عثمان كان يضرب له قسطا في احراسه من روى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع حدثنا ابي بصير
عن قتيبة ابن مهران قال رايت عثمان رضي الله عنه بالاطفي فسطاطا مضروب وسيفه معلق بالشجرة ذكره في باب المحرم
بكل سلاحهم ولانه من ابي ولان القسطاط هم الاعميس بدنه فاشبه البيت من فلا يكره لان الاستطال في البيت بالسقف
هم ولو دخل تحت استار الكعبة حتى غطته ان كان الايصاب راسه والوجه فلا بأس بل لانه استطال من فيكون استطال
بالثوب في المعنى كره ذلك هم ولا بأس بان يشد وسطه بالهيان من وهو ما يوضع فيه الرجم والذبايرهم وقال مالك في
كرهه اذا كان غير نفقة غيره لانه الاضرة له في ذلك من وان كان منه نفقة فلا بأس بهم ولنا ان من اشد الهيان وسطه
هم ليس معنى لبس الخيما فتوت بل لالتان من يعني نفقة ونفقة غيره وقال ابن المنذر ونقص في الهيان المنطقة للمحرم
ابن عباس وسعيد بن المسيب عطا وطاوس ومجاهد والقاسم والنخعي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور رضا جميعين غير ان
قال ليس ان يعقيل يذلل بسوء بعضنا في بعض وقالت عائشة رضي الله عنها في المنطقة للمحرم او سبق عليك نفسك كره
محب الدين الطبري هم ولا يغسل راسه ولا الحية بالخطي من كسر الماء في المحيط وكذا اجسده وبه قال مالك وفي شح في اليد
لا يكره بالخطي قال والسدوفي القديم كرهه ولكن لا فدية عليه وبه قال احمد لانه من ابي لان النفس بالخطي هم نوع طيب من
بذافي خطي العراق لان له راحة طيبة هم ولا يقتل هوام الراس من تشد يدهم جميع مائة وايدى بالقتل من مائة اذا غسل
راسه ولجته بالخطي يجب عليه الدم عند ابي حنيفة ثم قال تجب عليه الصدقة وعن ابي يوسف روايان اخرين احدا
انه لا شيء عليه بغيره لانه الاثنان والثمانية يجب عليه دمان دم لانه طيب دم لانه يقتل هوام الراس وجميعه الوغسل بالارض
او بالصابون او بالماء القراح لانه من ابي القاروري رحمه الله هم ويكثر من التلبية عقيب الصلوة من وفي بعض
النسخ الصلوات وفي المحيط عقيب المكتوبات ودون الغفامات والافضل في ظاهر الرواية وعليه الاجماع الا عند مالك احمد
قال الا يبي عند اصطدام الرقاق هم وكلما علا شرفا من ابي سعد مكانا ثم تفعاهم او مبط واديا او في ركب من شرف الرقاق
وسكون الكاف وهو صاحب البابل في السفرهم وبالا سحر من شغل على قوله عقيب الصلوة ابي كثير من التلبية ابي ايضا بالاسرار
جمع سحرهم لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الاحوال من هذا غريب وروى ابن ابي شيبة في مصنفه
حدثنا ابو خالد الاحمر عن ابن جريج عن سباط قال كان السلف يستجوبون التلبية في اربعة مواضع في دبر الصلوة واذا مبطوا
واويا او طوه وعن القاء الرقاق وعن ابي معاوية عن الاغش عن خيرة قال كانوا يستجوبون التلبية عند دبر الصلوة
واذا استقبلت بالرجل راحته واذا اصعد شرفا او مبط واويا واذا اتى بعضهم بعضا وفي الامام كان عليه الصلوة والسلام
بالي ذالتي ركبوا او اصعد او مبط واويا وفي اوبار المكتوبة وفي آخر الليل وقال النخعي كان السلف يستجوبون التلبية

قال ثم ابتداء
بالحج الاسود
وكبر وهلل ما روى
ان النبي صلى الله عليه وسلم
دخل المسجد فابتدأ
بالحج فاستقبله كبر
وهلل قال يرفع
يد يسه لقوله
عليه السلام
لا ترفع الا يدي
ان في سبب موطن
وذكر من جعلتها
استلام الحج واستلامه
ان استلامه من
ن يوذى سلما
باروى ان النبي
صلى الله عليه وسلم
قال اسود ووضع
شفيقه عليه

قول فذلك وروى الشافعي رحمه الله عن سفيان بن عيينة عن ابن جريح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر البيت رفع يده
وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما واغفر له ذنوبه وشركه واكبر ما كانت له من قبل الله
ومن عطاء رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا التقى البيت قال اعود برب البيت من لا يرج الفخر فحق
الصدر وعذاب القبر قلت هذا ايضا مفضل هم قال ثم ابتداء بالحج الاسود فاستقبله وكبر وهلل باروى ان النبي صلى الله عليه وسلم
دخل المسجد فابتدأ بالحج فاستقبله وكبر وهلل ثم الحج الاسود في الركن الذي يلي باب البيت من جانب الشرق ويسمى الركن
الاسود والركن العراقي عند من يسمى الذي يليه في طواف الركن الشامي والذى بعده الركن العراقي وارتفاعه من الارض ثلاثة
افرع الاسبع صابع يقين بحاله يستقبله بوجهه وقوله كبر اى قال الله كبر اى قال لا اله الا الله ثم قال يرفع يديه ثم يكبر في عند
افتتاح الصلوة كذا في الحديث وفي التفسير فرفع يديه كما في الصلوة ثم يسهل ثم يسلم في البدن واليمنى واليسرى يرفع يديه
كما في الصلوة لكن جرو منكبيه وهو الصحيح في الكبراني خذوا ذنيه هم لقوله عليه الصلوة والسلام ثم اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواضع وذكر من جعلتها استلام الحج ثم قدم الكلام فيه مستقصى في صفة الصلوة وليس فيه
استلام الحج وذكر في شرح الآثار مستدلى ابراهيم النخعي رضي الله عنه قال ترفع الايدي في سبع مواضع في افتتاح الصلوة وفي التكبير
القنوت في الوتر وفي العيدين وعند استلام الحج على الصفا والمروة وبجى وعرفات وعند المقيمين وعند المتمتعين وعند
في كتاب النصال ترفع الايدي في سبع مواطن اربعة منها افتتاح الصلوة والقنوت وتكبيرات العيدين واستفتاح الطواف واخمس
الباقيات عند الصفا والمروة وعند المتمتعين والموقوفين هم واستلمه ثم اى الحج واستلامه تناول باليدين او القبلة او مسحه
بالكف من السليمة بفتح السين وكسر اللام و... المحجب و الاستلام طلبه وعند الفقهاء والاستلام ان يضع كفيه
على الحجر ويقبله فيه وقال الازهرى استلام الحج من السلام وهو التحية ولذلك اهل اليمن يسمون الركن الاسود المحببة
ومعناه ان النامس بحبته افتعال من السلام وقال المعنى هو افتعال من السلام بكسر السين وهى الحجرة تقول سلمت
الحجر اذا سلمته بضم او يد وقال ابن الاعرابى هو ميموز تركت هيمزة ماخوذ من المسالمة وهى الموافقة هم وقبله ان يتطلع
من غير ان يوذى سلما باروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود ووضع شفيقه عليه ثم هذا الحديث روى
بهذا اللفظ ابن ماجة في سننه عن محمد بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال استقبل النبي صلى الله عليه وسلم الحجر ثم وضع
شفيقه عليه يمينه طويلا ثم التفت فاذا هو بعمر بن الخطاب يميني فقال يا عمر منها تسكب البعرات ورواه الحاكم في مستدركه وقال
حديث صحيح الاسناد ولم يخبر به ولم يتقبه الذهبي في محققه ولكنه في ميزانه عليه محمد بن عون ونقل عن النجاشي انه قال
هو منكرا الحديث وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء بتقليد الرواية فلما صحح به الا اذا وافق الثقات وقال في الامام

وان لم یستطع شیئاً من
استقبله وکبر وھل محمد
صلی اللہ علیہ وسلم
قال ثم اخذ عن عینہ
مما یلی الباب وقد اضطجع
رداءه فبطون بالبيت
سبعة اشواط لما روی انہ
علیہ السلام استلم الحجر
ثم اخذ عن عینہ مما یلی
الباب فطواف سبعة اشواط
والاضطجاع ان یجعل رداءه
تحت ابطہ الايمن ینقیہ
علی کفہ الايسر ھو سنۃ
وقد نقل ذلك عن
رسول اللہ علیہ السلام
قال ویجعل طوافہ
من وراء الخطیو ھو
اسم موضع فیہ المیزاب
یسمى بہ لانه حطم من
ای کسر

وقدم تفسیر الحج انفا قوله استلم الاركان اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني فاجمعه باعتبار تكرار الاشواط
هم وان لم يستطع شيئاً من ذلك كمش اي من الاستلام للحجر او امساك بعرجون وغيرهم استقبله من هذا الاستقبال
استحب غير واجب لما روی الترمذي من حديث ابن عباس عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال یحشر الحجر الاسود
وله عینان یصران ولسان یطلق به فیشد لمن استلوه ویتقبله ویتقبل الاستقبال ان یستقبل الحجر ویجعل باطن
کفیه نحو الحجر لالی السمار ویكون طهر عا لیهیم وکبر علی وحمد اللہ تعالی وصلی علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال ثم اخذ
عن عینہ مما یلی الباب من الضیم فی عینہ یرجع الی الاخذ الطائف دون الحجر وقید به لانه لو اخذه عن یساره یكون
الطواف منکوسا فاذا طاف منکوسا یعید به عند ما دام بحکة فاذا رجع قبل الاعادة فعلیہ وم کذا فی الذخیرة وفی
بسوط شیخ الاسلام وقال الشافعی واحمد وما لک الی معتد به وفی البسوط لولا فتحة الطواف من غیر الحجر فلم یدکر محمد
رحمہ اللہ فی الفصل فی الاصل وقد اختلف المتأخرون فیہ فقیل لا یجوز وقیل یجوزهم وقد اضطجع رداءه من
الصواب برداءه وهذا سہو منه وبذه جملة وقعت حالا بکلمة قد لان الجملة الفعلیة الماخیة اذا وقعت حالا لا بد
فیها من کلمة تطاہرة او مقدرة نحو قوله تعالی او جاؤکم حصرت صدورهم ای قد حصرت صدورهم وانشقاق
الصبح من اضطجع وهو العصد وهو افتعال منه قلبت تاؤه طار لاجل الرضادهم فبطون بالبيت سبعة اشواط
من ای سبع مرات وهو جمع شواط لقال عد اشواط ای طلعا بفتح تین وهو البناء وهو الغایة هم لما روی ان النبی
صلی اللہ علیہ وسلم استلم الحجر ثم اخذ عن عینہ مما یلی الباب ثم طاف سبعة اشواط من هذا الحدیث اخره مسلم عن جعفر
عن ابن محمد عن ابيه عن جابر رضی اللہ عنہ قال لما قدم النبی صلی اللہ علیہ وسلم مكة بدأ بالحجر الاسود فاشتمه ثم مضى
علی عینہ فزل ثلاثا ومشی اربعاهم والاضطجاع ان یجعل رداءه تحت ابطہ الايمن ویقیہ علی کفہ الايسر من
ای یدئى کفہ الايمن ویغلی الايسر هم وهو سنۃ من ای الاضطجاع سنۃ وعن مالک رحمہ اللہ اعرف الاضطجاع
وما رایت احد فعله وعن احمد یستحب الاضطجاع ولو ترک الاضطجاع والرمی لاشی علیہ عند الجمهور وعلیہ الاجماع وعن
احسن البصری والنووی وابن الماجشون علیہ دم ولا یضطجع عند السعی عند الجمهور وعن الشافعی رض یضطجع قیاسا
علی الطواف هم وقد نقل ذلك من ای الاضطجاع هم عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من ہذا رداء ابو داود ومی
من حدیث ابن جریج عن ابی یعلی عن یعلی قال طاف النبی صلی اللہ علیہ وسلم فاضطجعا هم ویجعل طوافہ من وراء المیزاب
ای من خارج المیزاب هم وهو من ای المیزاب اسم موضع فیہ المیزاب یسمى بہ لانه حطم من البيت ای کسرت علی صیغۃ
الجمهور وكذلك حطم وهو من الحطم وهو الکسر وهو علی وزن فعیل بمعنى مفعول ای محطوم لان البيت رفع وترك

هو معطوف ما وقيل فمبني فاعل اي حاطم لان العرب كانت تطرح فيه ما طاعت بين الباب فتبقى حتى يحطم بطول الزمان
قال المصنف الحليم موش في الميزاب اي نيزاب الرحمة وقال صاحب النهاية الحليم لموضع بينه وبين البيت كزجهم
وسمي جمراتش اي وسمي الحليم جمراتش لانه يسكنون الحليم وبالراهم لانه جمرته ش اي من البيت وقال تاج الشريعة
هو فصيل بمعنى مفعول من جره اذا منعه لانه موضع مجرور وسمي الحليم على العكس توسع قال ابن دريد في الجهرة
وفيه قبر جابر واسمبيل عليهما السلام وهو من البيت ش اي الحليم من جهة البيت هم لقوله عليه الصلوة والسلام ش اي
لقوله النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة رضى الله عنه فان الحليم من البيت ش اي الدريثا فخر الجباري وسلم الحليم لمسلم قالت
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لا يدخلونه في البيت قال ان قومك قصرت
بهم النفقة قلت فما شان بابهم فمما قال فعل قومك ليدخلوا من شانهم ويعينوا من شانهم لان قومك حديث عهد بغير
واخاف ان تكلموا بهم فنظر ذلك اذ دخل الجدار في البيت والزق بابه بالارض وروى ابو داود والترمذي عن طلحة
عن امه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت احب ان ادخل البيت واصلي فيه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي
فادخلني في الحجر فقال صلى في الحجر اذا اردت دخول البيت فانما هو قطعة من البيت فان قومك اقصر وامين بتوا
الكعبة فاخرجوه من البيت انتهى والجرح موطأه ورعى صورة نصف دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشام ليس
كله من البيت بل مقدار ستة اذرع من البيت بحديث عائشة رضى الله عنها في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ستة اذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت هم فلهذا يجعل اطراف من وراءه ش اي فلكون الحليم من البيت
يجعل اطراف من وراءه اي من خارجه هم حتى لو دخل ش اي الطائف هم الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز ش
اي بين الحليم وبين البيت لا يجوز وكان الاحتياط في اطراف ان يكون ما رآه اي يكون الحليم من البيت هم لانه
اذا استقبل الحليم وجره لا تجزئه الصلوة ش هذا استثناء من قوله وهو من البيت جواب سؤل مقدر بان يقال
لو كان الحليم من البيت لمآزة الصلوة اذا توجه المصل الى الجاب بان الصلوة لا تجزئه اذا توجه اليه دون
البيت هم لان فيضة التوجه الى البيت بغض الكتاب ش وهو قوله تعالى قولوا اوجوهكم لله فاستجاب بان نص القائل
يأبى بان ثبت هم بالجرح الواحد احتياطاً ش لان فيه شبهة والاحتياط في اطراف ان يكون وراءه ش اي ورا
الحليم ليستغرق اطراف البيت هم قال ش اي القدر يريهم ويرى في الثالث الاولي من الاشواط والزل ش
بفتح الميم والظان كذا البرولة اشار اليها بقوله هم ان يبرز ش اي ان يحول هم في شبهة الكافرين كالمبارز فيجوز بين
الصفتين مع الاضطباع ش اي مع كونه مضطبعاً في هذه الحالة وقوله في شبهة الكافرين على وزن فعلة بكسر الفاء

وسمي حجر لا يتجزئه منه اي
منه وهو من البيت لقوله
عليه السلام في حديث
عائشة رضى الله عنه فان الحليم
من البيت فلهذا يجعل
للطواف من وراءه حتى
لودخل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز الا اذا
اذا استقبل الحليم وحده
لا تجزئه الصلوة لان في بيعة
التوجه اشبهت بنص الكتاب

فلا ينادى بما ثبت بخير
الواحد احتياطاً للاحتياط في الطواف
ان يكون وراءه قال
ويرى في الثالث الاولي
من الاشواط والرمل
ان يجر في مشية المكثفين
كالمبارز فيجوز بين الصفتين
وذلك مع الاضطباع

وكان سببه

اظهار الجدل

للمشركين

حين قالوا اننا هم

سحى يثرب ثم

بقي الحكم بعد

نزال السبب

في زمن النبي

عليه السلام

وبعد قال

وميشي في الباقي

على هينه على ذلك

اتفق رواة نسائي

لرسول الله عليه السلام

والذين من الحج الى الحج

هو المنقول من

رامل النبي عليه السلام

لان الفعل للمعاذ والفضل للفتح للقرعة وقال بعضهم لارمل اليوم على اهل المأفاق وقال ابن عباس لارمل في الطواف
وانما فعله صلى الله عليه وسلم اظهار الجلالة للمشركين على ما روى في عمرة القضاء انه عليه الصلاة والسلام لما قدم مكة للقرعة
عام الحديبية سده المشركون عن البيت فصالحهم على ان ينصرف ثم ياتي في العام الثاني ويدخل مكة بغير سلاح فيعتمر ويخرج
فلما قدم في العام الثاني اخلوا البيت ثمانية ايام وصعدوا الجبل فطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اصحابه فسمع
بعض المشركين يقول بعض اصحابهم حمي ثرب اي المدينة فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيه وراى وقال لاصحابي
نعم انهم اخذوا من نفسه جدا فاذا كان الرمل لاظهار الجلال يومئذ وقد زال ذلك المعنى الان فلا معنى للرمل قلنا انه سنة
لحديث ابن عمر رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام طاف يوم النحر في حجة الوداع فرمل في الثلاثة الاولى ولم يبق المشركون
يومئذ بكلمة وروى ان عمر رضي الله عنه لما اراد الرمل في طوافه فقال يا غلام امركتني وليس بنا احد يراه ولكني
مع الحكم مستغن عن بقس السبب كما نرى رمي الجمار سبه وطرد الشيطان عن ابراهيم عليه السلام ثم بقي
ذلك الحكم وان زال السبب وقيل الخلة في الرمل اليوم اراه القوة والجلادة في الطاعة فانه
حسن في الطاعة تحمل فيها المشاق وقيل انما يرسل الشيطان بان السفر باضنا حتى ينقطع طعمه
في وسوستنا في المناسك وقال سعيد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد لا يرمل فيها بين الركن اليماني والحجر وانما
يرمل من الجانب الاخير ويده مارواه الطحاوي رضي الله عنه الى ابي الطفيل قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر
الحجر ثم كان سببه شي اي سبب الرمل هم اظهار الجدل للمشركين شي اي شي كي كلمة هم حيث قالوا اننا هم شي اي اننا
وورينهم هم حمي ثرب شي اي المدينة هم ثم بقي الحكم شي اي حكم الرمل هم بعد زوال السبب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وبعد شي اي وبني النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه هم قال عيشي في الباقي شي اي من الاشياء هم على هنية شي اي
اي على السكينة والوقار تعظيما وتواضعا لله تعالى هم على ذلك شي اي على ما ذكرناه هم اتفق رواة نسائي
ج هم رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلاثا وشي اربعارواه البخاري وسلم
وسهم جابر قال في حديث طويل حتى اذا قمنا بالبيت سلم الركن فرمل ثلاثا وشي اربعارواه مسلم ومنهم من لم يطالب
وروه حديثه ابو داود وابن ماجه عن هشام بن سعد بن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر رضي الله عنه يقول قيم الرمل ونشف لنا
وقد اغر الله الاسلام ونفى الكفر والبه مع ذلك فلا مانع شيئا كذا فعله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هم والرمل من
الحجر الى الحجر شي اي من الحجر الاسود الى الحجر الاسود وخالف فيه سعيد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد وقد ذكرناه
الآن وروينا عليهم بما المنقول شي اي الرمل من الحجر الى الحجر بما المنقول هم من رمل النبي صلى الله عليه وسلم شي

وروي مسلم ابو داود والنسائي وابن ماجه عن عبيد بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الحج
 وفي لفظ مسلم ان ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الحج ان يمشي الى الجبل ويصلي عليه ويصلي على الصفا ويصلي على
 منى يعني وقف الى ان يحضر فريضة الليل وانما قال قام ولم يقل وقف ليشير الى انه لا يتقبل يقف قائما وفي المجتبى جانا
 فاذا وجب فريضة رمل فان رمل في مكة انتهى عليه هم فاذا وجب يسلك المشي يعني فريضة رمل به لانه لا بد له فيقف قائما حتى
 يعقبه على وجه السنة مشي وهو ان يطوف بهون الرمل في تلك الثلاث هم بخلاف الاسلام مشي اي اسلام الحج اذ اعتد لانه
 لا يقف اذا اورد هم لان الاستقبال بل المشي لاسلام واذا اعتد لاسلام ايتى بالاستقبال هم قال يستلم الحجر
 كلما هم به استطاع لان اشواط الطواف ركعات الصلوة مشي لانه في كل شوط يصلي الطواف هم فكما يفتتح المصلي كل ركعة
 بالبسمة وكذلك يفتتح الطواف كل شوط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام قبل مشي وجب سبب هو لا يفتتح فانهم ان لم يستطع الاستلام لا يركع
 او يغيره استقبال الحجر هم وكبر وجل على ما ذكرنا مشي عند قوله واستلم ان استطاع من غير ان يودي يسلمهم ويسلم الركبن
 اليماني مشي وهو بخلاف الشامي لانها لا بد على عين الكعبة والنسبة اليه اليماني بالتحقيق على قولنا الف من احدى ياء
 النبوة والنسبة اليه في المسمى بتبشيرا لياهم وهو مشي اي اسلام الركبن اليماني هم من في ظاهر الرواية مشي قال ابو بكر الرازي
 في شرحه لم يفتتح الطواف اي اما الركبن اليماني فان سلمه فحسن وان تركه فضره في قول يمينه واني يوسف رخصهما هم وعن محمد
 انه سنة مشي لما روي ابو داود في سنة عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الحج ان يسلم الركبن اليماني
 والحج في كل طوافهم ولا يستلم غير ما مشي اي غير الركبن الذي فيه الحجر الاسود والركن اليماني وذلك لان الركبن اليمانيين
 ليسا من ركان البيت لان بعض اهل البيت لم يبيت فيكون هذا الركبن اذا من سبط البيت وليسا بركنين على الحقيقة بل هما
 يعمل الطواف من ثلث اهل البيت وقال الشافعي رضي الله عنه يسلم الركبن قال مالك يسلمه بيده ولا يقبل بيده
 وبعضها على فيه وعن احمد يقبل الركبن هم فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم بين الركبن لم يسلم غير ما مشي غير الركبن اليماني
 والركن الذي فيه الحجر وبذلك الحديث اخرجه الجماعة الا الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الحج ان يسلم الركبن اليمانيين هم و
 يجزم الطواف بالاستلام يعني اسلام الحج مشي لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حجة الوداع هم قال مشي اي
 القدوري رحمه الله ثم ياتي المقام مشي يعني بعد فراغه من سبعة الاشواط ياتي مقام برايم عليه الصلوة والسلام
 هم فيصلي عنده ركعتين وحيث تيسر من السجود مقام برايم عليه الصلوة والسلام الحج الذي فيه اثر قدسية والموضع الذي
 كان فيه الحج عيون وضع قدميه هم وهي مشي اي الركعتان المذكورتان هم واجبة عندنا مشي وبه قال الشافعي في قوله
 قال مالك الا ان عند مالك اتصالها بالطواف شرط ويجب تركها الدم هم وقال الشافعي رخصته لانهم ارام

فان رخصته الناسخ الرطل قام
 فاذا وجب يسلك المشي
 لا بد له فيقف قائما حتى
 يعقبه على وجه السنة فخلو
 الاستلام لان الاستقبال
 بل قال يستلم الحجر
 كلما امر ان استطاع لان
 اشواط الطواف ركعات الصلوة
 فكما يفتتح المصلي كل ركعة
 كل شوط باستلام الحجر وان لم
 يستطع الاستلام استقبال
 وكبر وجل على ما ذكرنا ويستلم
 الركبن اليماني وهو حسن
 في ظاهر الرواية وعنه
 انه سنة ولا يستلم غيرهما
 فان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يستلم هذين الركبن
 ولا يستلم غيرهما ويختار الطواف
 بالاستلام يعني اسلام الحج
 ثم ياتي المقام خديعة الركعتين
 احيث تيسر من السجود واجبة

عنه قوله الشافعي

لا نغدرم دلیل الوجوب
ولما قوله عليه السلام
وليصل الطائف لكل
اسبوع ركعتين الا
للوجوب ثم يبعث الى الحجر
فيستلمه طاروا ان النبي
عليه السلام لما صلى
ركعتين عاد الى الحجر
ولا اصل ان كل طواف
يعد سعي يبعث الى الحجر
لان الطواف لما كان
يفتحة بالاستسلام فكذا
السعي يفتحه به فخلات
ما اذا لم يكن بعد سعي

الدليل على وجوبها وفي بعض النسخ هم لا نغدرم دليل الوجوب ولما قوله عليه الصلوة والسلام وليصل الطائف لكل
اسبوع ركعتين ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر
قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين الحديث وهذا يدل على الوجوب على ان
الافطاح الذي ابا القاسم عام ابن محمد الرازي روى في فوائده باسناده الى نافع عن ابن عمر قال سن رسول الله صلى
عليه وسلم لكل اسبوع ركعتين استدلالا لرازي على الوجوب بقوله ولما قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى قرا ابن
ابو عمير ورواه احمد والاسامي كسرا لما على عينة الامر ومطابقة الوجوب فتى قلت هذا يعني من كلام المصنف لان
الاستدلال على وجوب ركعتين بهذا الحديث فينبغي ان يكون الكلام فيه فان قلت ذكر صاحب الايناع لما فرغ النبي صلى الله
عليه وسلم من الطواف صلى ركعتين عند المقام وتلى قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى رواه الترمذي وغيره وعن
عمر بن الخطاب عليه الصلوة والسلام نسى ركعتي الطواف فقتضا بان يركع ركعتي الطواف فقلت قال بعضهم الام
في الآية بانها بالبقعة يعطى وليس فيها الامر بالصلاة وروى عليه بان حمل الآية على ذلك لا يصح لانه كان لا يعطى قبله ولان
اتخذوا البقعة ليس لينا انما لينا فضل الصلوة فلا يجوز حمله عليه وقال صاحبنا في حديثنا في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام
صلى ركعتين بعد طوافه وتلى هذه الآية فنبه عليه الصلوة والسلام ان صلواته كانت امتثال الامر الله تعالى وامره للوجوب وقال
السيد وقادة امره وان يصاوا عند المقام وقال بوطاهر الاظهر وجوبهما في الطواف الواجب بالدخول في الطواف قال
ولا خلاف بين ارباب الازاهب انما يساركونا والذهب انها واجبتان بحران بالدم قال وقال ابو حنيفة رضي الله عنهما
عند حنيفة رضي الله عنه ومجاهد بن عبد الله بن عيسى في اي مكان شاء ولو بعد رجوعه الى مكة وهو قول الشافعي واحمد رضي الله عنه
وعند الثوري يصلح ما دام في الحرم وليست شرط الصلوة الطواف عند المائة الثالثة مع صحابهم ولا دم في تركها عندهم وللشافعي
قولان في وجوبهما وصحما انما شئته مؤكدة وعند احمد شئته مؤكدة وهو معنى الوجوب عندنا وقد قلنا للنيابة فيما
عند الشافعي رحمه الله فان الاخير يصلحها عن المتأخر عنه وعندنا لا مدخل للنيابة في الصلوة وهو قول مالك
رضي الله عنه ولو طاف وصلى ركعتين ففي وقوعهما عن العصى وجهان هم والامر للوجوب لان الامر لمطلق الجود
عن القرآن يدل على الوجوب ثم يعود الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر ثم يبعث الى الحجر
ان النبي عليه السلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاصل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر لان الطواف لما كان
يفتتح بالاستسلام فكذا السعي يفتتح بسعي اي باستلام الحجر وبه قال الشافعي لان السعي للطواف لانه يقبل بشروطه وبه استدل
بين انشورين كذا بين الطواف والسعي بخلاف ما ذكره المكيين بجيش اي بعد الطواف هم سعي ش لان قدم فرغ من الركعتين

فلا ينبغي للمعول ما بدأ به الطواف ثم قال هذا الطواف من أي الطواف الذي ذكرناه طواف القدوم ويسمى طواف التيمم من
 ويسمى أيضا طواف التمتع وطواف أحداث العهد بالبيت ثم وهو من أي طواف القدوم من سنة وليس واجب من أي طواف
 امتد ولم ليس بواجب عندنا وبه قال المشافعي وأحمد وقال مالك أنه واجب وبه قال أبو ثور ثم لقوله عليه الصلوة والسلام
 أي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج البيت فليحج طواف من وطلق الأمر للوجوب فإذا كان واجبا يجب الدم تركه عنه وفي
 الحلية وقال مالك أن تركه قبل فاعلم شي عليه وإن تركه مطبقا فعليه الدم وهذا الحديث غريب ثم ولنا أن الله تعالى أمر بالطواف من
 في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت المستقيم والأمر المطلق لا يقتضي التكرار به من ولا يرد به إلا الواجب وقد بينت من بالأمر
 طواف الزيادة بالاجتماع من فلما بقي غير مراد ولا يلزم التكرار فلا يجوز وقال الأثراني هذا الاستدلال ضعيف لأن لقائل أن
 يقول سلمنا أن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار وسلمنا أيضا أن طواف الزيادة هو المراد بقوله تعالى وليطوفوا لكن لا نسلم أن طواف
 سنة واجب بليل آخره وجبة الزيادة للأمر فالليل الآخر من غير الكتاب الذي يوجب لأن غير ذلك لا يعمل به لأنه نافي بالليل
 القطعي فلا يعمل به وقوله ولما قلنا إلى آخره وأردناه يوتي به بعد تمام التحلل فلو جعلناه وجبا لا يندى إلى تكرار الواجب في
 الآخر من وأما الجواب عن بنية فقد انشأ إليه المصنف بقوله ثم يماروه من في الحديث الذي رواه مالك ثم من أي من
 الطواف من تحية وهو دليل الاستصحاب من لأن التيمم في اللغة آتم الأكرام بتدبيره على سبيل التبرع فلا يدل على الوجوب وإن كان
 على صيغة الأمر كما في قوله عليه الصلوة والسلام أكرموا الشهر وفان قلت يشكل في بقوله تعالى فحجوا بآسن فما وجوبا إسلاما وجبا
 وإن كان بانفظة التيمم قلت الجواب لم يقبل بالاحسن غير واجب فكانت التيمم بمنفعة الاحسن فان لفظة التيمم مناصح على طريق المطابقة لقوله
 وإذا التيمم تحية فلا يدل على عام وجوبهم وليس على أهل مكة طواف القدوم لأن عدم القدوم في حقه من لأنهم حاضر من قال ثم
 يخرج إلى الصفا من باب بني مخزوم ويسمى باب الصفا والميعين بل هو مستحب وهو أقرب الأبواب إلى الصفا وللشافعي روى
 جعل الخروج منه سنة وأصح أنه مستحب به قال مالك ويقدم عليه اليسرى في الخرج ويقول بسم الله والسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اللهم أنت على الباب رحمتك وأدخلني فيها وأخرجني من الشيطان الرجيم ثم فيصعد عليه من بقدر ما يرى البيت والصعود
 على الصفا مستحب وقيل سنة وهو المشهور عن الشافعي وعنه أنه ركن ذكره الطبري في مناسله وعن أحمد أن لم يصعد عليه فلا شيء عليه
 مالك ثم يستقبل البيت ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ثم يركع نحو الشمال أول يكبر ويصل ثم يركع نحو الشمال
 سجدة من حوائج الدنيا والآخرة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى إذا نظر إلى البيت قام مستقبل القبلة
 يدعو الله تعالى من ذاتي حديث جابر أخرجه مسلم طولا ومختصرا ثم قال في هذا الحديث على ما قاله من الصلاة من على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم يقيدان على الدعاء فربما إلى الحاجرة من أو بهذا أن الدعاء بحوائج بعد الشفاء على الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال وهذا الطواف طواف

القدوم ويسمى طواف

التيمم وهو سنة وليس

بواجب قال مالك الله وأ

لقوله عليه السلام من

أتى البيت فليحج بالطواف

ولنا أن الله تعالى أمر بالطواف

والأمر المطلق لا يقتضي التكرار به

وقد بينت من طواف الزيادة بالاجتماع

وفيما رواه سماه تحية وهو

دليل الاستصحاب أو كس على

أهل مكة طواف القدوم

لأن عدم القدوم في حق

قال ثم يخرج إلى الصفا

فيصعد عليه وليستقبل

البيت ويكبر ويصل ويصلي

على النبي صلى الله عليه وسلم

ويرفع يديه نحو الشمال

ولما روى أن

النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا

حتى إذا نظر إلى البيت قام

مستقبل القبلة يدعو الله لأن

الثناء والصلوة على

يقدمان على الدعاء فربما إلى الحاجرة

فما أقرب إلى الاجابة لانها وسيله اليها فلا جرم كان في غيره من الدعوات من اى كما يقدم الدعاء والصلوة
 في الوقتين الاتيين ان الدعاء في الصلوة يكون بعد قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام وكل في كل موضع يدعوا المستحق بحججه
 بعد ان يثنى على المدعى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم واما ذكر الدعاء ومنها ولم يذكر عند استلام الحجر وفي الطواف لان حاله
 الاسلام حاله ابتداء العبادة والطواف تشبه الصلوة والدعاء يوتى به بعد الفراغ من العبادة والسجدة تمت فذلك فاشبه آخر الصلوة
 فاستقام له بالحق فيه هم والرفع سنة الدعاء شمس اربع اليمين سنة وروى فيه حديث منها ما أخرجه ابو داود وفي سنة في
 الدعاء من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمشكلة ان ترفع يدك عن منكبيك ونحوها والاشعار ان
 انشيد بجمع واحدة والانهال ان تمديدك ثم أخرجه عن ابن عباس ايضا موقوفاً ومنها ما رواه ابو داود ايضا من حديث
 السائب بن يزيد عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعى رفع يديه فمسيح وجهه بيديه وفي مسند لهيئة وهو معلق به ومنها
 ما رواه ابو داود ايضا من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله بطريق الكفاية لا تسلكوا بطريقا فاما
 فرغمتم فاستسحبوا وجوهكم وقال ابو داود وروى هذا الحديث من غير وجه كلها وابنته وبهذا الطريق اشكلها وهو ضعيف ايضا واما
 ما رواه الترمذي وفي الدعوات من حديث سليمان بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المدعى كريم يستحي من عبده ان يرفث
 يديه فيزدحمهما فاصفر خاتمين وقال الترمذي حسن غريب وبعضهم لم يرفعه ومنها ما رواه الترمذي ايضا من حديث
 سالم بن ابيه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركب بيده الدعاء لم يحطها ثم يمسح بها وجهه
 وقال حديث غريب لا تعرفه الا من حديث حماد بن عيسى قد تقدم وروى ابن حبان في كتاب الصغائر ما بن عيسى لبعض يروى
 المعاولات التي يظن انها مسبوكة لا يجوز الاحتجاج به وقال النووي رضى الله عنه وقد ثبت انه عليه الصلوة والسلام يرفع يديه الدعاء
 ذكرت من ذلك نحو عشر من حديثنا في شجرة المذهب ثم وانا يصعد فابقده رايه البيت بل يرمى منه من اى بمنظر الحاج الصاعده
 لان الاستقبال شمس الى البيت هم هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اى باب شمس من ابواب المسجد واما ما خرج في
 صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب للابواب الى الصفاش روى الطبراني في الكبير من حديث
 نافع عن ابن عمر انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المسجد الى الصفا من باب بني مخزوم هم لانه من شمس واما كان قربه من
 الصفا وروى سائر الابواب هم قال ثم يخط شمس اى يزل من الصفا حامدا هم نحو المدة شمس في بعض النسخ قال ثم يخط اى قال
 القدر يخطهم ويخطهم ويخطهم على هنيئة شمس اى على سكونه ووقاوم فاذا بلغ بطن الوادي قبل لم يبق اليوم اليوم لم
 شمس لان الرسول سنة ولم يبق له اثر الا انه جبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الوادي فيسعى الى بين البيلين كذا في
 المسبوطة هم يسعون بين البيلين الاحضر من سعياش اما ذكر الادب من بطريق التعليب لان القدر احضر والاخر اصغر كما ذكرنا

فما أقرب إلى الاجابة لانها وسيله اليها فلا جرم كان في غيره من الدعوات من اى كما يقدم الدعاء والصلوة
 في الوقتين الاتيين ان الدعاء في الصلوة يكون بعد قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام وكل في كل موضع يدعوا المستحق بحججه
 بعد ان يثنى على المدعى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم واما ذكر الدعاء ومنها ولم يذكر عند استلام الحجر وفي الطواف لان حاله
 الاسلام حاله ابتداء العبادة والطواف تشبه الصلوة والدعاء يوتى به بعد الفراغ من العبادة والسجدة تمت فذلك فاشبه آخر الصلوة
 فاستقام له بالحق فيه هم والرفع سنة الدعاء شمس اربع اليمين سنة وروى فيه حديث منها ما أخرجه ابو داود وفي سنة في
 الدعاء من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمشكلة ان ترفع يدك عن منكبيك ونحوها والاشعار ان
 انشيد بجمع واحدة والانهال ان تمديدك ثم أخرجه عن ابن عباس ايضا موقوفاً ومنها ما رواه ابو داود ايضا من حديث
 السائب بن يزيد عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعى رفع يديه فمسيح وجهه بيديه وفي مسند لهيئة وهو معلق به ومنها
 ما رواه ابو داود ايضا من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله بطريق الكفاية لا تسلكوا بطريقا فاما
 فرغمتم فاستسحبوا وجوهكم وقال ابو داود وروى هذا الحديث من غير وجه كلها وابنته وبهذا الطريق اشكلها وهو ضعيف ايضا واما
 ما رواه الترمذي وفي الدعوات من حديث سليمان بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المدعى كريم يستحي من عبده ان يرفث
 يديه فيزدحمهما فاصفر خاتمين وقال الترمذي حسن غريب وبعضهم لم يرفعه ومنها ما رواه الترمذي ايضا من حديث
 سالم بن ابيه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركب بيده الدعاء لم يحطها ثم يمسح بها وجهه
 وقال حديث غريب لا تعرفه الا من حديث حماد بن عيسى قد تقدم وروى ابن حبان في كتاب الصغائر ما بن عيسى لبعض يروى
 المعاولات التي يظن انها مسبوكة لا يجوز الاحتجاج به وقال النووي رضى الله عنه وقد ثبت انه عليه الصلوة والسلام يرفع يديه الدعاء
 ذكرت من ذلك نحو عشر من حديثنا في شجرة المذهب ثم وانا يصعد فابقده رايه البيت بل يرمى منه من اى بمنظر الحاج الصاعده
 لان الاستقبال شمس الى البيت هم هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اى باب شمس من ابواب المسجد واما ما خرج في
 صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب للابواب الى الصفاش روى الطبراني في الكبير من حديث
 نافع عن ابن عمر انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المسجد الى الصفا من باب بني مخزوم هم لانه من شمس واما كان قربه من
 الصفا وروى سائر الابواب هم قال ثم يخط شمس اى يزل من الصفا حامدا هم نحو المدة شمس في بعض النسخ قال ثم يخط اى قال
 القدر يخطهم ويخطهم ويخطهم على هنيئة شمس اى على سكونه ووقاوم فاذا بلغ بطن الوادي قبل لم يبق اليوم اليوم لم
 شمس لان الرسول سنة ولم يبق له اثر الا انه جبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الوادي فيسعى الى بين البيلين كذا في
 المسبوطة هم يسعون بين البيلين الاحضر من سعياش اما ذكر الادب من بطريق التعليب لان القدر احضر والاخر اصغر كما ذكرنا

بالجبر قلت ان اراد بالجبر راداه الشافعي رضي الله عنه فلا يصح لان الجبر ضعيف شكرا لما ذكرناه ولم يذكر ما وجب اللحد والاختلاف
 فيه الشافعي من قول علي بن ابي طالب راداه لانه ثبت في الحديث وجب الايجاب ومنهم من قال بادل الآية وهو قوله تعالى ان الصفا
 والمرودة من شعائر الله فان الشما ترجمية شعيرة وهي العلامة وذلك يكون فرضا فاول الآية بدل على الفرضية واخرها
 على الالباقه نعمانها بها وتلقا بالوجوب لانه ليس بفرض على ما هو فرض عملا فكان فيه نوع من كل واحد من الفرض والاحتياط
 وقيل بالاجماع قلت الذي قال علي بن ابي طالب راداه لم يقف على حال الحديث وكيف يصح به وهو حديث ضعيف
 حتى قال احمد احاديث راداه هذا الحديث منكروة وقال ابن حبان رضي الله تعالى عنه لا يجوز تجميع خبره هم ولان الركنية اثبتت
 الا بدليل مقطوع به ولم يوجد حديث يبين فيما راداه الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم يبي ما روى شاي الشافعي رضي الله عنه
 هم كتب استجابا لما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت لادفعوا الهمم للمواريث والافواه
 كانت فرضا ثم نسخت فكان كتب دلالة على الفرضية قالوا وان ذلك ليس بمجمع عليه بل قال بعضهم ليست بمنسوخة بل
 بمجمع لاوارث من الوصية والميراث والماله كيفية ذلك هم ثم يقيم بكة حراما من شاي ثم يردوا عنه من الطواف واسمي يقيم بكة حراما
 لا يحلق ولا يقصر هم لانه محرم بالحج فلا يحل قبل الايتان بانعاله من شاي بانعالم الحج فيقيم محراما في يوم النحر وهو وقت
 التحلل قال الكاكي قوله ثم يقيم بكة حراما احراز عن قول ابن عباس رضي الله عنهما فانه قال يحلق او يقصر على
 لما روى عن جابر رضي الله عنه انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من لم يحججه ومنا من لم
 بعمره وفكنت فيمن لم بعمره فدخلنا مكة فصبغنا اربعة ايام في الحج فطافنا وسينا امر النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بعثته
 بالاحلال فاطلنا وادقمنا النساء والجواب عنه انه منسوخ لانه كان في الايام اربعين كان الناس يبدون العروة في شهر
 الحج من انحر العروة فامرهم ان يحلوا او يحلوا بعمره لقرية الحكم الشرعي ورواه الحكم الجعلي ثم نسخ ذلك واذا فرغ من السبي وهو
 بعمره حلق او قصر وكذا المتفق الذي يثبت المدي وبه قال احمد رضي الله عنه وعندنا ذلك والشافعي جاسوس ويكث بكة حلالا
 الى يوم التروية ثم يحرم بالحج يوم التروية من ايتقات بل كنه وان قدم او امه كان افضل وان كان سفر والحج او تمتع
 ساق المدي لا يحل بل يعني محراما وليودى انما الى او ان التحلل هم ويطوف بالبيت كلما بدا له شاي كلما ظهر ان
 يطوف هم الا شاي لان الطواف هم يشبه الصلوة من معنى في الشواهد وان الحكم الاتري ان الانحراف والشبهة لا يفسد
 هم قال عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة من هذا الحديث رواه ابن حبان رضي الله عنه من حديث طاووس عن
 ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلوة الا ان الله تعالى قد اهل فيه المنطق فمن
 نطق فيه فلا ينطق الا بنجر واخرجه الحكم ايضا وسكت عنه ومعنى قوله صلوة يعني يشبه الصلوة لانه ليس بعلمة حقيقة ولهذا يجوز

ولان الركنية كانت

الا بدليل مقطوع

ولم يوجد شئ معني راد

كتب استجابا كما في

قوله تعالى كتب

عليكم اذا حضر احدكم

الموت لادفعوا الهمم

بكم حراما لانه محرم

بالحج فلا يحل قبل

الايتان بانعاله

ويطوف بالبيت

كلما بدا له شاي

الصلوة قال عليه السلام

الطواف بالبيت صلوة

المعرفة كل منها الاخرهم خطب الامام خطبة من اى خطبة واحدة من بحيرة طيبة بين الخطبتين بعد صلاة الظهر
يعلم الناس فيها الخروج الى منى مشى وهي قرية فيها ثلاث سالك بينها وبين مكة فرسخ وهي في الحرم لانها من حرمه
يكون في الحرم والمناكب على منى التذكير والصرف وقد كتب الف ذيت مبنى لان الخيل تلتاق الى منيا ما وهو
جمع منية وهي الموت وقيل لما تبنى من الدمار اى تبارق وقيل ان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق ادم
قال ما ذاتنى فقال ادم الجنة تسمى ذلك الموضع منى هم والصلوة بعرفات مشى اى يعلم الصلوة بحبل عرفات
هم ولو فوق بها والا فانتة واسما حصل ان فى الحج ثلاث خطب اولها ما ذكرناه مشى وهو الذى ذكر ان الامام
يخطب بكة يوم التروية هم والثانية مشى اى الخطبة الثانية هم بعرفات يوم عرفة مشى قبل صلوة الظهر
خطبتان كس بينهما جاسته خفيفة قال ابو حنيفة بنى المدعى بتدنى الخطبة اذا فرغ المودون من الاذان
بين يديه كخطبة الجمعة وقان ابو يوسف رحمه الله تعالى يخطب الامام قبل الاذان فاذا مضى صدر من خطبة
اذن المودون هم والثالثة مشى اى الخطبة الثالثة هم بنى فى اليوم المادى عشرين مشى يعلم الناس
فيها انصرفوا الى الصدر ولا يحتاج يوم النحر الى خطبة ما نهم قد علموا ما يحتاجون اليه فى خطبة يوم عرفة
وما روى ان ابنى صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر فاشتمل على خطبة من خطب الحج وانما كانت من خطب
الوداع عليهم الاحكام لما علم انه لا يتحقق مثله بعد ما من الاجماع والاشرة هم بفصل بين كل خطبتين يوم
اى يفصل الخطيب لذي هو الامام بين كل خطبتين من الخطب الثلاثة بيوم وذلك كما ذكره ان الاول قبل يوم
التروية بكة والثانية يوم عرفة وبينها يوم وهو يوم التروية الثامن من الشهر والثالثة فى يوم الحادى عشر
وبينها يوم وهو يوم العيد العاشر من شهره هم وقال زفر بنى المدعى يخطب فى ثمانية ايام بتوايلات مشى
هم اولها يوم التروية لانها ايام الموسم مشى اى لان هذه الايام الثلاثة ايام الموسم وفى المنرب موسم اسماج
سوقهم مجتمع مشتق من الموسم وهو الدابة هم ومجتبى اسماج مشى اى موضع اجتماعهم وذلك لان المقصود تجميعهم
فى هذه الايام مشى نخب ان تكون الخطب فيها هم ويوم التروية ويوم النحر ليا اشتغال مشى جمع شغل ليا يوم التروية ويوم
حاجتهم الى الخروج الى منى واما يوم النحر فاشتمل على كل ما كان من الطواف والتمتع والخطبة فيها وبقولنا قال الشافى
رضى الله تعالى عنه وعن احمد بنى المدعى لا يخطب فى اليوم السابع هم فكان ما ذكرناه مشى اى من المقرين بين كل خطبتين
هم انفع مشى ما قاله زفرهم وفى القلوب انجع مشى من نجع الوعد اذا اتهم فاذا صلى فجر يوم التروية بكة منج الى منى
مشى معنى بعد طلوع الشمس وعند عمر بن عبد العزيز بنى المدعى الى منى قبل الزوال وبه قال مالكه وتجب ان ينزل عند

خطب الامام
خطبة يعلم بها
الناس الخروج الى منى
والصلوة بعرفات
والوقوف والا فانتة
والحاصل ان فى
ثلاث خطب ولها
ما ذكرناه الثانية
بعرفات يوم عرفة
والثالثة بنى فى اليوم
الحادى عشر فيفصل
بين كل خطبتين
بيوم وقال زفر
يخطب ثلاثة ايام
متوايلة اولها يوم
التروية لانها ايام
الموسم ومجتبى
الحاج وتلك المقصود
منها التجميع ويوم
التروية ويوم النحر
يوم اشتغال فكان
ما ذكرناه انفع
وفى القلوب
انجع فاذا صلى فجر
يوم التروية
بكة خرج الى منى

ش لا بد قد يكون فيه من لا ترد دعوتهم وتقبل مبادئهم اي مراد محمد رحمه الله تعالى من قوله وينزل مع انك
 هم اي لا ينزل على الطريق كيلا يضيئ على المارة ش يشهد به الراوي الناس الذين يرون في الطريق وفي فتاوى
 انظر تيه وينزل بعرفات في اي موضع شاء الا انه لا ينزل على الطريق وبه قال الشافعي رضي الله عنه في قوله والنزول
 يقرب ببل الرحمة افضل وقال مالك واحمد رضي الله عنهما ينزل بطن شجرة والنزول فيه افضل به قال الشافعي رضي الله عنه
 قول قالوا انزل عليه الصلوة والسلام فيه ثلثا ثمرة بعرفة وقد قال عليه الصلوة والسلام ارتعدوا من بطن عشرة ونزول عليه
 والسلام فيه لم يكن عن قصدهم فاذا زالت الشمس ش شئ يوم عرفة وفي الاصل واذا زالت الشمس اغتسل ان لم يستنج
 وليس بواجب كما في الجملة والبيدين هم يصلي الامام بالناس انظر والعقبة ش اي قبل الصلوة هم يخطب خطبة يعلم بها
 الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ش هي الشعر الحرام وقال في المطالع من الارزلاق ولا تخافوا من احد وقربوا
 قال الهروي رحمه الله سميت بها لاجتماع الناس في زمني الليل وقيل الذي لان حواديد منها اي لاجتماعها يسمى الجموع
 لاجتماع الناس فيها ومزدلفة فوق منى من الجانب الشرقي وعرفات فوق مزدلفة من الجانب الشرقي ايضا يسيل الى الجنوب من
 مزدلفة الى مسجد عرفات ثلثة اميال والى منى ثلثة اميال هم درمي البحار والنحو والحق وطواف الزيارة ويخطب خطبتين
 يكس منها جاسة كما في الجملة كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ش يعني في حديث جابر رضي الله عنه انه عليه الصلوة
 والسلام خطب بعرفة قبل صلوة الظهر وصفت الخطبة ما ذكره الكرخي رحمه الله وهي ان الامام يجرد عن ثيابه ويخطب عليه ويخطب
 ويكبر ويخطب الناس وبامرهم يجوب عليهم فيناهم عما هم فيهم الله تعالى عنه ويحذر الناس معالم جنتهم وملتيمتهم في قوله تعالى حجاب
 ثم ينزل وفي الذخيرة ويتبدوا بالتكبير الخطبة العبد هم وقال مالك رضي الله عنهم يخطب بعد الصلوة لانها فطرية وغاية كبرها
 خطبة العيد ولما رويناه ش اشار به الى قوله كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان المقصود منها ش اي من خطبة
 هم تعليم الناس ش من الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي البحارهم وجميع منها ش اي اجمع بين الصلواتين من الناس
 هم وفي ظاهر المذهب اذا صعد الامام المنبر ش فجلس من المودون هم كما في الجملة ش انما قال كما في الجملة لان رواية جابر
 روى تقيفة الاذان بعد الخطبة ورواية اخرى تقيفة قبلها فتعارضت يصير الى القياس على الجملة هم وعن ابني يوسف رضي الله عنهما
 قبل خروج الامام ش لان الاذان لا يقرأ الا في سائر الامام هم وعند ش اي وعن ابني يوسف هم ان يؤذن بعد الخطبة
 ش وبه قال مالك رضي الله عنه وفي البداية عن ابني يوسف ثلث روايات وظاهر الرواية كقولها وتقول الشافعي في الاذان
 من الخطبة الاولى يكس جلسته خفيفة ثم يقوم وليفتح الخطبة الثانية والمودون ياندون في الاذان معه ويخفف بحيث يكون
 في اخره مع فراغ المودون من الاذان هم وجميع ما ذكرنا ش اي اجمع من المذهب ما ذكرناه وهو ظاهر المذهب قال الاكمل

وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق

كيلا يضيئ على المارة قل واذا

زالت الشمس الامام بالناس

الظهر العصر فليتخطب خطبة

خطبه يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة

والمزدلفة ورمي البحار والنحو والحق

وطواف الزيارة يخطب خطبتين

يفصل بينهما مجلسه كفي الجملة

هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال مالك لا يخطب بعد الصلوة لانها

خطبة وعظ وتكبر فليخطب بعد

ولما رويناه لان المقصود منها تعليم

الناس والجموع منها وظاهر المذهب

اذا صعد الامام المنبر فجلس من المودون

كفي الجملة وعن ابني يوسف انه يؤذن

قبل خروج الامام ورواية اخرى يؤذن بعد

الخطبة والصحيح ما ذكرناه

مع كونه من الاشتغال بشئ بالتعليل وجه ظاهر الرواية اى لان اشتغال الامام بم التلويح او بم التلويح او بم التلويح فور الاذان الا ان
شئ اى اتصال الاذان يقال فلان فعل ذلك من فعله واصل الفعل بالآخر لا بالثابت بينهما فمفيد للعصر شئ اى لا قبل صلوة
العصر فان صلى بم خطبة اجزاء لان هذه الخطبة ليست بمقضية شئ اى لم يمتد من كمن بخلاف خطبة الجمعة فانها خفت
عن الركعتين ثم قال ومن صلى الظهر شئ في كثر النسخ قال اى القدوري رحمه الله ومن صلى الظهر في رطله شئ اى في منزله
حال كونه م وحده صلى العصر في وقته شئ يعني للجمع العصر مع الظهر وبذلك شئ اى هذا المذكور ثم قال في حقيقته حرام
شئ ونبه قال اى لم يمتد من كثر النسخ قال اى القدوري رحمه الله ومن صلى الظهر في رطله شئ اى في منزله
عن ابن عمر عايشة رحمهم الله واليه ذهب عطاء وسحاق وبقية الثوري وقال ابن حزم لو فاتته مع الامام بفرض عليه ان يحج بينهما واحد
ثم لان جواز الجمع للمحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد محتاج اليه شئ لان حال الوقوف حال تقصير واشتغال بالعادة فيحتاج
الى الامتداد مع ذلك المنفرد ايضا محتاج اليه ثم ولا في حقيقته حرام امتداد المحافظة على الوقت شئ اى على وقت الصلوة ثم فرض
بالنصوص شئ قال الله تعالى ما فعلوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
اى فرضا موقوتا فلا يجوز تركه شئ اى تركه الفرض الموقت ثم لا فيما ورد والشرع به شئ اى بالترك ثم وهو الجمع بالجماعة
مع الامام شئ اى ما ورد الشرع به وهو الجماعة مع الامام ثم والتقديم لصيانة الجماعة شئ هذا جواب عن قولها تقريره الاسلام
ان جواز الجمع بالتقديم لامتداد الوقوف بل لصيانة الجماعة ثم لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعد ما تقربوا في الوقت شئ
لان الموقف موضع واسع وطول وعرض لا يمكن إقامة الجماعة الا بالاشتغال بالصلوة كما لا يتقيد بالاكل والشرع
نفوتهم فضيلة الصلوة بالجماعة لمق الوقوف لان الجماعة تغتفر لالى خلف وقت الوقوف ينادى قبل وبعدهم لا لما ذكره
شئ اى التقديم لاجل الصيانة للاجل ما ذكره ابو يوسف ومحمد رحمهم الله وهو الحاجة الى امتداد الوقوف ثم اذا سافاة
شئ اى لانه لا سافاة بين الصلوة والوقوف لان الوقوف لا ينقطع بالاشتغال بالصلوة كما لا يتقيد بالاكل والشرع
والتوضي وغير ذلك ثم عند ابي حنيفة رحمه الله الامام شرط في الصلاتين جميعا وقال زفر رحمه الله في العصر خاصة
شئ اى الامام في العصر خاصة ولم يذكر قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما الامام ليس بشرط اصلا ثم لانه
هو المنع عن وقته شئ اى لان العصر هو الذي غير عن وقته حيث قدم قبل وقته بخلاف الظهر فانه في وقته فجاز له ان
يصل في العصر مع الامام وان صلى الظهر في منزله ثم وعلى هذا الخلاف الاحرام بالجمع شئ اى بخلاف الذي ظننا في الامام انه شرط
في الصلاتين عند ابي حنيفة رحمه الله وشرط عند زفر في العصر حده الاحرام بالجمع قال ابو حنيفة رحمه الله الاحرام بالجمع شرط فيها
جميعا حتى اذا صلى الظهر مع الامام وهو حال من اهل مكة ثم احرم بالجمع فانه يصل في العصر لوقته ولا يجوز كقولنا في شرح الطحاوي

كان الاشتغال بالتلويح
او بعمل آخر يقطعه فور الاذان
الاول فيعيد العصر فاذن
صلى بم خطبة اجزاء لان
هذه الخطبة ليست بمقضية
قال ومن صلى الظهر في
رحله وحده صلى العصر في وقته
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال فيهم
بينهما المنفرد اذن جواز
الجمع للمحاجة الى امتداد
الوقوف والمنفرد محتاج
ولا في حقيقته ان المحافظة
على الوقت فرض بالنصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد
الشرع به وهو الجمع بالجماعة
مع الامام والتقديم سم لصيانة
الجماعة لانه يعسر عليهم
الاجتماع للعصر بعد
ما تقربوا في الموقف كما
ذكره الا انه منافاة ثم عند
ابي حنيفة رحمه الله الامام شرط في
الصلواتين جميعا وقال
زفر في العصر خاصة
انه هو المنع عن وقته
على هذا الخلاف الاحرام بالجمع

ولا يحنف ولا يميل في ان التقويم
على خلاف القياس فخر
شرعية فيما اذا كانت العصور
مرتبة على نظم مؤدبى بالجملة
مع الامام في حالة احرام
بالج فبقعه عليه ثم لا بد من
الاحرام بالج قبل الزوال في
رواية قد عاين الاحرام على
وقت الجمع وفي اخرى يكفي
بالتقديم على الصلوة لان
المقصود هو الصلوة قال
ثم يتوجه الى الموقف فيقف
بقرب الجبل والقوم معه
انصرفهم من الصلوة
لان النبي عليه السلام
الى الموقف عقيب الصلوة
والجبل يسمى جبل الرحمة
واوقوف موقف الاعظم
قال وعرفات كلها موقف
الابطن عنة لقوله عليه السلام
عرفات كلها موقف ارتفعوا
عن بطن عرفة والمرتدة
كلها موقف وارتفعوا
عن وادي محسر

رحمة الله عليه ولا يحنف ولا يميل في ان التقويم
مشتبه في بعض النسخ عننا شرعية فيما اذا كانت العصور
مرتبة على نظم مؤدبى بالجملة فخر
عليه شى على مورد النص انما قيد الاحرام بالج لما روى محمد بن ابي حنيفة رحمه الله كان حين صلى الظهر مع الامام محمدا
بالعرة ثم احرم بالج قبل العصر لم يجز لان احرام العرة لا تأثير له في جواز الجمع فوجوده وحده سوارهم ثم لا بد من الاحرام بالج
قبل الزوال شى اى لا بد في جواز الجمع بين الصلاتين بان يكون محراما من قبل الزوال لان الاحرام شرط جواز الجمع وشرط
الشيء يسبق لهذا لا يجوز الجمع قبل الزوال هم في رواية تقديم شى اى لاجل التقديم هم للاحرار على وقت الجمع شى تحقيق وجه
بذو الرواية لان بالزوال يد قبل وقت الجمع ويختص بهذا الجمع المحرم بالج فبقعه عليه ثم لا بد من الاحرام على الج قبل الزوال هم وفي رواية
اخرى شى اى وفي رواية اخرى هم يكفي بالتقديم شى اى بتقديم الاحرام هم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة شى
اى لان المصنف اشترط الاحرام بوجوب الصلوة لاجل الوقت حتى ان الحلال لو صلى الظهر مع الامام ثم احرم فصلي
العصر المحرم بالعره صلى مع الامام ثم احرم بالج فصلي العصر معه ثم تجزى العصر الا في وقتها هم قال شى اى القدر
هم ثم يتوجه شى اى الامام هم الى الموقف شى بكسر القاف هم فيقف بقرب الجبل شى اى الجبل الذى يسمى جبل
الرحمة وهو الجبل الذى بوسط عرفات يقال له الال على وزن هلال والجوهري فتح بمنزلة وقال النودى المعروف كسر
وفهب ابن جريد والمادروى الى انه يستحب الوقوف على جبل الرحمة الذى هو بوسط عرفات ويقال له جبل الدعا
قيل هو موقف الانبياء عليهم السلام وقال النودى رحمه الله اصل له اذ لم يرد به حديث صحيح ولا ضعف الصلوة
الاكتفاء بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم والقوم معه شى اى يتوجه القوم مع الامام هم عقيب انصرفهم
من الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم اراح الى الموقف عقيب الصلوة شى كمانى حديث جابر الذى رواه مسلم طولا
هم والجبل يسمى جبل الرحمة والموقف شى اى ويسمى الموقف هم موقف الاعظم قال عرفات كلها موقف شى اى موضع
سنا وقف جازهم الابطن عنة شى بضم العين المهملة وفتح الراء والنون قال في ديوان الادب عنة وادى
عرفات وعامة اهل العلم على هذا الاستثناء وشدا ملك فجز الوقوف بطن عنة ووجب معه ما قال
عياض روى ابن المنذر عنة لانه لم يثبت في حديث جابر الطويل كما لو ثبت الاستثناء في حديث ابن عباس رحمه الله
وهو الذى ذكره المصنف بقوله الابطن عنة هم لقوله عليه السلام والصلوة والسلام شى اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
هم عرفات كلها موقف ارتفعوا عن بطن عنة والمرتدة كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسر
من الصحابة رضى الله عنهم وهم ابن عباس جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه غدير بن عباس فخره الطبراني

ما روى ان النبي عليه السلام
كان يدعو يوم عرفته ما
يدركه المستطعم المسكين
ويدعو بما شاء وان ورد
الا ناربعض الدعوات
وقد اوردنا تفصيلها
في كتابنا المترجم بعد
الناسك في عدة من
المناسك بتوفيق الله
قال ونبين للناس ان
يقفوا اقرب الامام كانه
يدعوا ويعلم فيقولوا
وينبغي ان يقفوا احكام الامام
ليكون مستقبل القبلة هذا
بما الافضلية لان عرفات كلها
موفية على ما ذكرنا قال
وبسبب ان يغسل قبل الوقوف
بعرفة ويحتمل في الدعاء
اما الاغتسال فهو سنة
وليس بواجب ولو اكتفى بالوضوء
جاء في المجتهد والعديد من
الاهل حرام واما الاجتهاد
فلا نه عليه السلام

من نصب على المصنوع الذي قبله لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو يوم عرفته ما يدركه المستطعم المسكين
شبه الحديث رواه البيهقي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما رايته عليه الصلوة والسلام يدعو بعرفة ما يدركه
كالمستطعم المسكين ورواه البرقي في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الفضل رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانما بوقفة ما يدركه المستطعم او كونه المستطعم في تقديم المستطعم الذي هو صفة فامة وفي المباعدة في تحقيق المدان الشبهة
حينئذ انما تحصل بكلمة الاستطعام وهي حال الاحتياج هم يدعوا بما شاء من الادعية بحسب تيسره وكثير من الدعاء في
في هذا اليوم ان تغرب الشمس ويبقى ساعة فساعة في تشارك الدعاء ويدعوا سجد بحاجة الدينية والدينية فانه مستجاب فيه
مروود ويحتمل ان تغرب من عينية قطرات من الدمع فانه دليل القبول والاجابة ويدعوا بالبورية ولا بد من الاخوان ولا صاحب من
وجبرته ويحتمل في الدعاء قوة الرجال الاجابة ولا يقتصر فيه هم وان وردت الاثار ببعض الدعوات شئ كلته ان واصلة باقبلها
ذلك لان كل الناس بالتقديرون على حفظ الدعوات وبهذا الدعاء بناء على اليسير ومن الادعية الماثورة في
هذا اليوم ما رواه الترمذي في جامعه مسند النبي صلى الله عليه وسلم قال قال خير الدعاء
يوم عرفته وخير اوقاتنا والنبين من قبل الا لا اسجد وحده ولا شريك له له الملك له الحمد وهو على كل شئ قدير هم وقد
اوردنا تفصيلها في تفصيل الدعوات هم في كتابنا المترجم شئ في المسبى هم بعدة الناسك هم بضم العين لنا
السلام هم في عدة شئ بضم العين من الدعوات الناسك بتوفيق الله عز وجل شئ من عدة والعدة ومن الناسك
والناسك جناس هم قائل فينبغي للناس ان يقفوا اقرب الامام لانه يدعو ويعلم فيقولوا شئ فيحفظوا من الوعي اصلا ويعلموا
حذفت الواو وتوهموا بين اليا والكرة واشتغلت الغضة على اليا فحذفت بعد سلب حركتها الى ما قبلها هم ويسموا
حذفت النون منه من قوله فيقولوا علامة للذهب لانها مدطوفة ان على قوله ان يقفوا الذي سقط منه النون لاجل
الناسك هم وينبغي ان يغفل الحاج ورا الامام ليكون مستقبل القبلة شئ لان وجب الامام في القبلة فشكل من يقف
وراء يكون مستقبل القبلة هم وبما شئ اي وقوف الحاج ورا الامام هم بيان الافضلية لان عرفته كلها موقوف شئ
ففي شئ موضع من عرفته موقوف جازم على ذكرنا شئ شاربه الى قوله عليه الصلوة والسلام عرفته كلها موقوف الى آخره هم قال
ان يغسل قبل الوقوف بعرفة ويحتمل في الدعاء اما الاغتسال فانه سنة وليس بواجب شئ نأقوال ولا وليستحبان يغسل
ثم قال اما الاغتسال فهو سنة لانه في مسند الشرح الكلام القديري فانه قال يستحب ان يغسل ففعله ثم قال نه سنة وكل
سنة مستحبة من غير عكس قيد بقوله ليس بواجب دفع وهم من يتوهم ان الاغتسال سنة مؤكدة وهي الواجب في القوة وما رايته احد
من الشرائع فنبه لثقل الدعاء هم ولو اكتفى بالوضوء جازم في المجتهد والعديد من الاجرام واما الاجتهاد فانه عليه الصلوة والسلام

شىء من ذلك البنى صلى الله عليه وسلم اجتمع في الدعاء في هذا الموقف لانه فاستجيب له الا في الدار والمظالم شئ اخر
 ابن ابي عمير في سننه عن عبد القاهر بن العسري عن عبد الله بن كنانة عن ابن عباس بن مروان عن ابيه كنانة عن ابيه
 عباس بن مروان ان النبي صلى الله عليه وسلم عصى لامة عشية عوفة بالمظفرة فاجاب في قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني
 اخذ المظالم قال رب ان شئت اعطيت المظلوم الجنة وغفرت له المظالم فلم يحجب غشيتة فلما اصبح بالمدونة اعاد الدعاء فاجاب
 باسأل فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فقبض فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باني انت اعمى ان هذه ساعة كنت
 تضحك فيها فالذي اضحكك الله ضحكك الله قال ان عدوا الله ليس لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفرت لامي هذا
 فجل جلاله على راسه وبعده بالويل والثبور فاضحك باني ايت من جنة ورواه الطبراني في معجمه احمد بن حنبل في مسنده ابيه
 وابي يعلى الموصلي في مسنده ورواه ابن عدي في الكامل واعاد كنانة واستعن عن البخاري انه قال كنانة روى عنه ابيه
 وقال ابن جبان في كتاب الفسحة كنانة بن العباس بن مروان السلمي روى عن ابيه وروى عنه انه منكر الحديث جدا
 ولا يورى التخليط في حديثه منه ومن ابيه ومن امه كان فهو ساقط الاحتجاج باروى وذلك لعظم ما اتى من المناكير عن
 المشايخ وروى ابن الجوزي في الموضوعة من طريق الطبراني حدثنا اسحاق بن البرسيم النخعي حدثنا عبد الرزاق
 حدثنا سمر عن سماع عن قتادة يقول حدثنا جالس ابن عمر عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 عليه وسلم يوم عرفة ايها الناس ان الله يقول عليكم في هذا اليوم فغفر لكم الا التبعات فيما بينكم وذهب سيكم لحكمكم اعطى لحكمكم
 ما سأل فافهموا اليوم ايها الناس ان الله يقول عليكم في هذا اليوم فغفر لكم الا التبعات فيما بينكم وذهب سيكم لحكمكم اعطى لحكمكم
 ثم قال في حديث لا يصح والراوى عن قتادة مجهول وجلاس ليس بشي قال ابو بوب لا يورى عنه فانه ضعيف قوله الا في الدار
 جمع دم والمظالم جمع مظلمة وهو الظلم المتعلق بحق العباد بها ما في حق الدم الذي يجب قصا صافا في صاحبه عن الاستغفار واما
 في حق المظالم التي وجبت لبعضهم على بعض فاجوز صاحبه عن الانتصاف قيل توقف دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة في
 الدار والمظالم الى المدونة فاستجيب له فيها في الدار والمظالم ايضا في الروي عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الله يقول على اهل عرفة فباسي بابل عرفة يوم عرفة فيقول انظروا يا ملائكة التي انظروا الى
 عبادي شفا غير ارا قبلوا الضربون الى من كل فج عميق فاشهدوا في قد غفرت لهم الا التبعات التي بينهم قال ثم ان القوم فافهموا
 من عرفات الى جمع قال ملائكة التي انظروا الى عبادي فافهموا عادوا في الطلب العتبة والمستأشده والى قد وبيت سيكم
 لمستم وتمت عنهم التبعات التي بينهم واد ابو ذر عن ابن ابي عمير روى في مسنده روى في موقفه ساعة بعد ساعة شئ
 قال لاكل يعني يستديم ذلك الى ان يرى دل حصة من العقبة قلت ليس المراد ان يستمر على التابنة بل يلبس ويكبر

احتج في الدعاء
 في هذا الموقف
 استجيب له
 لانه في الدعاء
 والمظالم ويكفي
 في موقفه ساعة
 بعد ساعة

وقال مالك لا يقطع
التلبية كايقف
بعرفة لان الاجابة
باللسان قبل الاشفاع
بالاركان وكذا ما روي
ابن النبي عليه السلام
ما زال يلبى حتى
اتي جمره العقبة
ولان التلبية فيه
كالتكبير في الصلوة
فيأتي بها الى آخره
من الاحرام قال
واذا غربت الشمس
افاض الامام للناس

ويصل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم تكون التلبية في ثبانه ذلك من غير القطع وذلك لان التلبية في الاحرام كالتكبير في
الصلوة ولذا ياتي في الاستعالات واختلاف الاحوال كما في التكبير في الصلوة فكما تحلل بين التكبيرات في الصلوة باثباته كذلك
ينبغي ان تحلل بين التلبية بالتكبير التسهيل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التلبية لآخر خبر من الاحرام وهو
الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل يلبى حتى رمى جمره العقبة متفق عليه وقال مالك يقطع التلبية
كما يقف بعرفة لان الاجابة باللسان قبل الاشتغال بالاركان شئ منهي عنه الكلام ان التلبية اجابة اللسان والاجابة
باللسان قبل الاشتغال بالاركان كتكبيره الافتتاح في الصلوة وهو لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يلبى حتى
رمى جمره العقبة شئ من الحديث اخرجه الائمة الستة في كتبهم عن الفضل بن عباس وقد ذكرنا ذلك في سابق وهو قول
ابن سعد وابن عباس عطاء وطاوس بن النخعي وابن ابي ليلى والثوري والشافعي واحمد واسحاق قالوا يلبى حتى يرمي جمره
العقبة ويقطع مع اول حصاة يرميها وغدا واسحاق والظاهرية يقطعها اذا رمى الحصاة السبع باسرها على
ابن ابي طالب صلى الله عليه وسلم انه كان يقطعها اذا راغت الشمس من يوم عرفته ثم كان التلبية فيه شئ من يلبى في كل تكبير
في الصلوة فيأتي بها من اى بالتلبية شئ الى آخر خبر من الاحرام شئ وهو يكون عند رمي جمره العقبة وكان يقام
ان تكون التلبية الى خارج الحج الا ان القياس ترك فيها بعد الرمي بعد الاجماع فبقى ما رواه على اصل القياس والقارن
مثل المفرد بالحج في قطعة التلبية وقال الكوفي يقطع التلبية في اول حصاة في جمره الفاسد والاحرام بالمره فانه يقطع
التلبية حتى يتسلم الحجر الاسود عند ذلك حمله اذا رمى البيت وعند جمره اسد والذي يفوته الحج تحلل بجره
ويقطع التلبية حين يات في الطواف الذي تحلل به ويقطع الحصر التلبية اذا فرج به لانه لا يوجب التحلل وقال القنوري
في شئ من فان حلق الحج قبل ان يرمي جمره العقبة قطع التلبية لانه تحلل من الاحرام والتلبية لا تثبت بعد التحلل قال
فان زالت الشمس قبل ان يرمي او يذبح او يحلق قطع التلبية في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله رواه هشام بن محمد
محمد بن اسد عن ابي يوسف رحمه الله قال يلبى بالمحلق او تزول الشمس من يوم النحر وروى ابن سماعه عن محمد
رحمه الله ان من لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس يوم النحر اما اذا فرج قبل ان يرمي فقد ذكر الكوفي رحمه الله
ان هشام بن محمد عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله انه يقطع التلبية لانه تحلل بالذبح وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله
انه لا يقطعها الا لم يرم او يحلق وقال الحسن بن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله انه يقطع التلبية لانه تحلل بالذبح انما يقطع
التلبية بالذبح والقارن والمنتهى واما اذا فرج المفرد لم يقطعها لان تحلل لم يقف على ذبحه قال غزير الشمس شئ من
يوم عرفة فافاض الامام شئ من رجح فاما قال فافاض اتباعا لقوله تعالى فاذا انفضت من عرفات هم والناس منه

خلوكت قليلا بعد
 غروب الشمس فافضة
 الامام لحوف الزحام
 فلا بأس بملاروى
 ان عاتشة ربه بعد فاضلة
 الامام دعوت بشارب
 فافطرت ثم فاضلة
 قال واذا اتى مزدلفة فاستيقظ
 ان يقف بقرب الجبل الذي
 عليه الميقات يقال قرح
 لان النبي عليه السلام وقف عند
 هذا الجبل وكذا يكرر ويكرر في الزمر
 عن الطريق كذا يكرر بالمرارة
 فيزل عن عينه ويسار ويستيقظ
 يقف امام ما بينا الوقوف
 برفقة قال ويصلي الامام بان
 المكوا العشاء بالان واقامة
 قال فربا بان اقلتين لعلنا
 بالجمع برفقة بشارب
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جمع بينهما بالان واقامة ولعل

بالاقتناع ولو بدعيه فمتبعه حتى خرج من عفات اذا خرج بغيره فغلبه دم ولا يسقط بالعقد في الحيط وخرانه الاكل وقال ابو يوسف حملا
 لا يحفظ فيه شيئا عن ابي حنيفة رحمه الله ولو كنت قليلا بعد غروب الشمس فافضة الامام لحوف الزحام فلا بأس بشيئا كذا لحوف عاتشة
 من العلل هم لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد فاضلة الامام دعوت بشارب فافطرت ثم فاضلة الامام دعوت بشارب فافطرت ثم فاضلة
 في مصنفه حديثنا ابو خالد الاحمر عن يحيى بن سب عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها انما كانت تدعو بشارب فافطرت ثم فاضلة
 هم واذا اتى مزدلفة فاستيقظ ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميقات كالميم موضع كان اهل الجابية يوقدون عليه النار
 يقال كذلك الجبل قرح بضم القاف كذا في المغرب وقيل انما كانوا ادم عليه السلام هم يقال قرح شئ اي يقال لك الجبل
 قرح بضم القاف وقرح الزمر بالمرارة وهو غير مصنف للعلل العلمية كذا قاله الكاكي قلت هو مصنف تقديره كانه معدول عنها
 خارج كزفر عن زافر وفي الحديث لا يقول قوس قرح من سماء الشياطين قيل سمي بقرح لتسوية الناس بحجته الى المعاصي
 من القرح وهو الجبل وقيل من القرح وهو الطريق والاولان التقي في القوس الواحدة فزجرك ويمكن هذا ايضا في الجبل
 كونه وانما الطريق والاولان هم لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند هذا الجبل شئ يعني جبل قرح رواه ابو داود والترمذي
 وابن ثابة عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي رضي الله عنه واللفظ للترمذي قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم برفقة
 الحديث فلا اصح اتى قرح فوقف عليه روى الحاكم في المستدرک عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين
 وقف برفقة هذا الموقف وكل عرفة موقف قيل حين وقف على قرح قال هذا الموقف وكل مزدلفة موقف هم وكذا علم رضي الله
 عنه شئ كذا وقف عمر رضي الله عنه على قرح وهذا غريب يعني ليس اصلهم ويخبر في النزول عن الطريق كيلا يظلموا
 فينزل عن يمينه او يساره شئ قال الكوفي واذا جاء الامام المزدلفة وهي المشعر الحرام وهي التي اقصيت من وادي عاتشة
 الى بطن محسرة فانزل بها حيث شئت عن يمين الطريق وعن يساره ولا تنزل على جادة الطريق فتؤدي الى الناس وذلك
 لقوله عليه الصلوة والسلام مزدلفة كلما موقف وارتفعوا عن بطن محسرة والنزول على الطريق فهو ممنوع بالمزدلفة وغيرها
 لانه يقطع الناس عن الاجتيازهم ويستحب ان يقف شئ اي الحاج هم ورا الامام لما بينا في الوقوف برفقة شئ شاربه
 الى قوله لانه يدعوا ويعلم فبعوا ويستمعوا هم قال ويصلي الامام بالناس المغرب الشاربه هو باذان واقامة واحدة شئ في
 اكثر النسخ قال ويصلي الامام اي قال القدوري رحمه الله في مختصرهم وقال فربا بان واقامتين اعتبارا بالجمع برفقة شئ
 اي قيا ساعية واختار الطحاوي وبه قال الشافعي في قول ابو ثور وابن الماحون لما كان في قول الشافعي حمله على ما جاز
 دون الاذان هم ولما رواه جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة شئ اي جمع
 بين المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة يعني في المزدلفة ونداء ابن ابي شيبة في مصنفه عن عاتشة حاتم بن اسمعيل عن

ابن جعفر بن محمد بن جابر بن عبد الله قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء جميعاً باذان واحد واقامة واحدة ولم يسمع بينهما وبينها حديث غريب فان الذي في حديث جابر الطويل عند مسلم انه صلاهما باذان واقامتين بل يفتخرون في الحديث مضلي بها المغرب العشاء باذان واحد واقامتين لم يسمع بينهما شيئاً الحديث وعند النجاشي ايضا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء جميعاً كل واحد منهما باقامة ولم يسمع بينهما ولا على اثر واحد بينهما وهذا مما رواه ابن ابي شيبة وقال لا تترجمي رحمه الله والتمس لفظنا بان نقول ان حديث جابر رضي الله عنه مضطرب كما ترى لانه حدث في رواية باذان واقامتين وفي رواية باذان واقامة قلت انما يصح الحكم بالانطراب لو كانت زيادة روايته في الصحيح والصحيح والرواية التي تنجيز باذان واحد واقامة واحدة ليست في الصحيح ولان العشاء في وقتة شئى موداة في وقتة هم ولا يفرق بالاقامة اعلاماً شئى لاجل الاعلام لانه معلوم في جميع اهل الموقفهم خلاف العصر في وقتة لانه شئى لاني لان العصر مقدم على وقتة فاود بها شئى بالاقامة هم لزيادة الاعلام شئى فان قلت برديكم الفتاوى لانه ان شئى اذن واقام لكل صلوة وان شئى اقصر على الاقامة فيبقى ان يكون هذا كذلك قلت الفتاوى كل واحد منهما صلوة على صفة فينفرد كل منهما بالاقامة بخلاف الصلوتين بالزلفه فانها صار كاصلة واحدة بدليل انه لا يجوز التطوع بها فلاجل هذا انفرد كل واحد بالاقامة هم ولا يتطوع بينهما شئى اي بين المغرب والعشاء والزلفه هم لانه يحل الجمع شئى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما هم ولو تطوع شئى اي بينهما لم يتطوع شئى شئى مثل التفتيش افتقاراً لنية في نحو ذلك هم اعاد الاقامة لوقوع الفصل شئى فيحتاج الى اعلام آخر قال الكاكي رحمه الله قال شئى العلامة رحمه الله يوسى بين التطوع والتفتيش والتفتيش شئى آخر في عادة الاقامة وهو يوافق بما ذكر في المبسوط ولكن اشتط في المبسوط لا يسجد في الذي اختصه في مبسوط الزدوي الى اعادة الاقامة والى اعادة الاذان والاقامة في النفس وغيرهم وكان ينبغي ان يعيد الاذان ايضا شئى لقول زفر رحمه الله كما في الجمع الاول شئى اي كما يعيد الاذان ايضا في الجمع الاول وهو الجمع بين الظهر والعصر بعرفة هم الا اننا اكتفينا باعادة الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بالمزلفه ثم تعشى شئى اي كل العشاء هم ثم افرد الاقامة بالعشاء شئى اي بصلوة العشاء وهذا الحديث غريب وتمثيلية لفعل النبي صلى الله عليه وسلم شكل لانه قد ذكره لا قبل هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع باذان واقامة واحدة واخرج به على زفر رحمه الله في افرد الاقامة وكان ذلك هو الثابت الصحيح عنده ضرورة وبعد ثبوته لا يمكن التمثيل كما ذكره بعد لانه لم يصح ولم يثبت لانه عليه الصلوة والسلام لم يحج الامر واحدة فكيف يستدل فان قلت هذه صورة التعارض فيعمل كل واحد على حاله قلت لا يمكن هذا لاننا انما نفي صحة الحديث الذي ذكره فمن اين ياتي التعارض حتى يوفقوا

ولان العشاء في وقتة
فلا يفرق بالاقامة
اعلاماً مختلف
العصر بعرفة لانه
مقدم على وقتة
فاود بها زيادة
الاعلام ولا يتطوع
بينهما لانه ينفرد
بالجمع ولو تطوع او على
بشئى اعاد الاقامة
لوقوع الفصل كان
ينبغي ان يعيد الاذان
كأن في الجمع الاول الا
اننا اكتفينا باعادة
الاقامة لما روي النبي
صلى الله عليه وسلم
صلى المغرب بمزلفه
ثم تعشى ثم افرد الاقامة
للعشاء

ولا تشترط الجماعة لهذا
الحجم عند أبي حنيفة والشافعي
مؤخره عن وقتها بخلاف
الحجم بعرفة لأن العزم مقدر
على وقته ومن صلى المغرب
في الطريق لمؤخره عند أبي حنيفة
ومحمد وعليه إعادتها لم
يطلع الفجر وقال أبو يوسف
غيره وقد ساء وضى من الخلو
أصلها فانتفى أبى يوسف
أنه إذا هان وقتها فلا يلزم إعادتها
كما بعد طلوع الفجر إلا أن التعخير
من السنة فيصير مسئلة تركه
ولهما ما روى أنه عليه السلام
قال لا سامة في طريق المؤدفة الصلوة
مناه وقتها لثابتة إلا أن التأخير
واجب والمأجوب لم يمكنه الحجم
بين الصلوتين بالمؤدفة فكان
عليه إعادتها ما لم يطلع الفجر
ليصير جامعا بينهما وإذا اطلع الفجر
لا يمكنه الحجم فسقطت إعادتها

بينهما بذلك وقال الكافي رحمه الله إذا ترجحت اعني الرواية المؤدية في الصحيح انتفتت الاخرى وحلت على سوا الراوى فلا يلزم
التمسك به انتهى قلت فلا يلزم ذلك اختيار الطحاوى رحمه الله ذهب زفر جرحه لصحة دليله وترك الرواية الاخرى هم ولا تشترط الجماعة
لهذا الجمع شىء أى الجمع الذى فى المؤدفة هم عند أبي حنيفة رحمه الله لأن المغرب شىء أى صلوة المغرب هم مؤخره عن وقتها
بخلاف الجمع بعرفة لأن العزم مقدم على وقته شىء أى معنى من جميع ما ورد به النص وهو لا دار مع الإمام فى حاله الأحكام والمالجمع
بمؤدفة فلم يلزم القياس لأن المغرب مؤخره عن وقتها وقتها الصلوة بعد وقتها أمر معقول لوجود السبب بعد وجوبه
فلم يشترط فيه إعادتها ما ورد به النص وهو لا دار مع الإمام ولكن لا يفضل أن يصلى مع الإمام بالجماعة لأن لا دار بالجماعة أولى كفى
الابيضاح وقال الإمام المجتوبى لا يشترط الأحكام والسلطان ايضاً هم ومن صلى المغرب شىء أى صلوة المغرب هم فى الطريق
شىء قبل أن يأتى إلى المؤدفة هم لم يؤخره عن أبي حنيفة ومحمد ما روى عليه أنه إذا لم يطلع الفجر شىء أى قال زفر الحسن بن زياد رحمه الله
قال هم وقال أبو يوسف حملة تخريجه وقال سائر شىء أى لفظة السنة وبه قال الكافي رضي الله عنه والتاخير فاحضى الله
عناهم وعلى هذا الخلاف شىء أى بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف جميعهم إذا صلى شىء أى أى المغرب هم بعرفات
شىء فغند بها لا يخبره وعنده أبي يوسف حملة تخريجه وفى الابيضاح وكذا الكوفي العشاء الآخرة بعد دخول وقتها فى
الطريق لا تأخره عليه المغرب فاذا تم تجزئ المغرب فماتت عليه أى تركه لم لا يوجب حملة إعادتها فى وقتها فلا يلزم
عليه إعادتها كفى فى بطلان شىء أى كما إذا صلى بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير شىء أى تأخير المغرب ليلة المؤدفة
هم من السنة ويصير مسئلة تركه شىء أى تركه لتأخيرهم ولها شىء أى والى أبي حنيفة ومحمد ما روى أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال لا سامة فى طريق المؤدفة الصلوة المأمك شىء أى الحديث أخرجه البخارى ومسلم عن سامة
بن بريد حاشية مؤلف النبى صلى الله عليه وسلم وكان يسمى حب النبى صلى الله عليه وسلم قال سامة دفع النبى صلى
عليه وسلم من غزوة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم تواضع لم يسبح الوضوء فقلت له الصلوة فقال الصلوة المأمك
الحديث معناه أى منته قوله المأمك وقت الصلوة ومكان الصلوة لأن الصلوة فعل المصلى وفعله
لا يتصور أن يكون تأخره فاذا أدام فى الطريق فقد أدام قبل الوقت لتأخره بهذا الوجه فوجب إعادتها كما إذا صلى الظهر
فى منزله يوم الجمعة فأنه يومه بالقضاء حتى يأتى على هذا الوجه لا الكمال هم وبذا شىء أى قوله الصلوة المأمك هم إشارة إلى
أن التأخير شىء أى تأخير صلوة المغرب هم واجب وإنما وجب ليكنه الجمع بين الصلاتين بالمؤدفة شىء أى دأب وقت
العشاء بقيامهم وكان عليه إعادتها ما لم يطلع الفجر ليصير جامعا بينهما شىء أى بين الصلوتين هم وإذا اطلع الفجر لا يمكنه الحجم
فسقطت الإعادة شىء أى قال القدورى إذا كان تحت شىء أى يطلع الفجر قبل أن يصلى إلى المؤدفة صلى المغرب لأنه إذا

اذا اطلع الفجر فالت وقت الجمع كذلك ان صلى العشاء الاخرة في الطريق بعد دخول وقتها لم تجز الا على التقدير خوف طلوع
الفجر فان قلت قوله عليه الصلاة والسلام قام عن صلاة الحديث خبر واحد يوجب الترتيب تجب عليه عادة وان ذهب
ومنهنا لم تجب الوقت فاستبان وجوب الاعادة هناك لوجوب الترتيب هو قائم بالمعنى لا بالكثرة ومنهنا وجوب الاعادة وانما
الجمع فيصير مكان الجمع لغوات وقت العشاء فان قلت قوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة الا ابتداء الكتاب لا تجب
الاعادة لو صلى بين فاتحة الكتاب ناسيا او عامدا ومنهنا وجبت ما دام الوقت باقيا قلت خبر الواحد يوجب العمل على وجه
اليهودي الى ابطال الكتاب ثم منهنا الاعادة من باب العلم ادام الوقت باقيا لما انه صلى قبل الوقت الثابت بخبر الواحد قبل
الوقت لا يجوز فتجب الاعادة كما في سلة الترتيب اما خبر الكفاية فقد علمنا بطلانها حيث قلنا يوجب سجدة السهو اذا تركها
مساهيا بالاثم او تركها عامدا لا بالقول بالاعادة كان خبر الواحد مبطلا لاطلاق قوله تعالى فاعرفوا ما تيسر الآية وذلك لا يجوز فان قلت
نفى حديث سامة ايضا القول بوجوب الاعادة في الوقت فوجب الابطال قوله تعالى ان الصلوة كانت على التواتر
كما بامور قوتنا قلت قالوا الاعادة فيه لشيء فسا واقتصر خبر الواحد للفساد قومي فلو قلنا بالاعادة بعد الوقت لكانا
قائلين بالفساد لتوذي فيمنه كذا مبطلين بوجوب قوله تعالى ان الصلوة كانت على التواتر كذا بامور قوتنا ولا نقول
فان قلت خبر سامة خبر واحد فلا يجوز تاخير المغرب عن دقته لان محافظة الوقت واجبة بالدلائل القطعية لو كان
من المشايخ تجب الاعادة على الإطلاق لانه ذمى للمغرب قبل الوقت الثابت بالحديث المشهور قلت قال الشيخ الكاكي رحمه الله
وجوب التاخير ثبت الجمع بمزدلفة وهو من المشايخ يجوز للزيادة به على الكتاب فصار للعصر عرفات والمغرب بمزدلفة
وقتان احدهما ثابت بالدليل القطع والثاني ثابت بالسنة المشهورة الا انه مأمور بالاداء في الوقت الثابت بالسنة
فاذا ادان في الوقت الثابت بالكتاب ثبت له اصل الجواز وكان منبئا الى لغة السنة المشهورة فيومر بالاعادة تحقيقا
للجمع فاذا فات وقت الجمع فلا فائدة في الامر بالاعادة بعد ما ثبت جواز الاداء ما علمنا شكل عن ابي يوسف رحمه الله
بان صلوة المغرب التي صلانا في الطريق اما ان وقت صحته ولا فان كان الاول فلا تجب الاعادة لان في الوقت
ولا بعده وانما الثاني وجبت فيه بعده لانها وقت فاسدة فلا تنقلب صحته بمضيق الوقت واجيب بان الفساد
موقوف على ظهره في الثاني لخال كما في مسألة الترتيب من قال واذا اطلع الفجر شئ من يوم النحر يصلي الامام بالناس الفجر
شئ من صلوة النحر بغلس شئ من ختمين وهو اخر ظلمة الليل قاله الارزقي ثم قال كذا في الديوان وقال الاكل الناس ظلمة
آخر الليل وفي بعض الشرح ناقلا عن الديوان اخر ظلمة الليل وقد وافق على ما نحن فيه على ما سيظهر انتهى قلت اد بعض الشرح
شرح الارزقي من رواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها يومئذ بغلس شئ من ارواه البخاري في مسلم

قال واذا

طلع الفجر

الامام بالناس

بغلس

ابن مسعود

ان النبي

عليه السلام

صلاها يومئذ

بغلس

عن عبد الرحمن بن زيد عن ابن مسعود قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلوة الالمقاتلة الاصلتين صلوة المني
والشباب جمع صلوة الفجر ومن قبل ميقاتها قوله قبل ميقاتها معناه المني والمعتاد في كل يوم لانه صلوات قبل الفجر ولكنه غلب بها
كثيرا بنية لفظ البخاري وصلى الفجر حين طلع الفجر وفي لفظ مسلم انه صلى الفجر حين طلع الفجر حين طلع الفجر
ليقول لم يطلع الفجر ولا يذبح قول من يقول ان الدليل غير مطابق للدلول لان الدليل يدل على انه عليه الصلوة والسلام
صلواتا فليس المدلول قوله ولا يذبح الفجر يصل الى الامام بالناس الفجر فليس هم ولان في التعليل دفع حاجة الوقوف فيجوز
اي التعليل هم كتحريم العصر فترش اي كمال يجوز تقديم العصر بغيره قبل وقتها لدفع حاجة الوقوف بها او اعترض عليه ان
بنا الدليل القليل الى السابق المدلول بيانه ان تفسيره في التعليل دفع حاجة الوقوف وموضع الحاجة يجوز التقديم للعصر بغيره
وتقديم العصر كان على وقتها فيكون هنا التحجج للثبوت وهو خلاف المطلوب واجب بان مناه لما جاز قبيل العصر على وقتها
الحاجة الى الوقوف بها فانه يجوز التعليل بالفجر وهو في وقتها ادلى ثم وقف ش اي ثم وقف الامام بعد ان غلب
بصلوة الفجر هم اي وقف من الناس فدعاش باشار من الادعية ويرفع يديه ويستقبل بها وجهه سبطا وفي النوازل
ويدهو بالمدونة نحو ما دعي بغيره اللهم حرم الحرام وشعري ودمي وعظمي جميع جوارحي من النار يا رحمة الرحمن هم لان النبي
صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع يدعوه حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما واستجيب له دعاؤه لامتته
حتى الداء والمظالم ش فيه حديثان احدهما قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع واشارة الى المشرك
الذي هو الجبل الذي يقال له فخرج ويدعوه بقوله تعالى فاذا رآه من المشرك الحرام وبذا في حديث جابر الطويل رضي الله
حيث قال ثم ركب اسي النبي صلى الله عليه وسلم القصور حتى اتى المشرك الحرام فاستقبل القبلة فجاه وكبره وهداه ووجه
فلم ينزل واقفا حتى اسفر صبا فذبح قبل ان تطلع الشمس الحديث الثاني هو حديث عباس بن مرداس رضي الله
عنه وليس هو حديث ابن عباس الذي هو عهد الله وقول المصنف في حديث ابن عباس رضي الله عنه وهم
ملوكهم على هذا احد من الشراح واعتذر بعضهم بان المصنف انما راوا ابن عباس رضي الله عنه كفاية بن عباس
بن مرداس وهذا خطأ من جميع احدهما ان ابن عباس اذا اطلق لا يراد به الا عبد الله بن عباس فاذا اريد كفاية
لقية والثاني ان المصنف ليس من علوة ان يذكر الشافعي دون الصحابي عند ذكر الحديث فلما يليق به
ذلك واما حديث ابن عباس بن مرداس فقد ذكرناه عند قوله واما لا يقبها وقلنا عليه الصلوة والسلام احب
في الدعاء في هذا الموقف لامتته فاستجيب له الان في الداء والمظالم وهذا استجيب له دعاؤه لامتته حتى الداء والمظالم
بالرفع فيها والمظالم جمع مظلمة وهو الظلم او اسم ما خوف ظلمه يعني حتى استجيب له دعاؤه في الداء والمظالم والاصل

ولان في التعليل
دفع حاجة الوقوف
فيجوز تقديم العصر
بغيره ثم وقف في وقتها
معه الناس في علم
ان النبي عليه السلام
وقف في هذا الموضع
يدعوه حتى روي
في حديث ابن عباس
فاستجيب له دعاؤه
والمظالم
ولا امتته حتى الدعاء

ان يبقى حقوق العباد لكن قالوا ان الله تعالى يرضى الخصوم بالازدياد في ميوتهم حتى تركوا خصوماتهم في الدنيا والمظالم واستوجبوا المنفعة فان قلت هذا خاص بالذي يحج اول عام اول اقلت لا بل هو عام لجميع امته ملاقرنية للتقليص ثم الكلام في اوجابه حتى الدمار والمظالم فقد ذكرنا انه بالرفع فيها لان حتى للعطف كفا في قولهم قدم الحاج حتى المشاة ويجوز الجزاء فيها على ان تكون حتى جازة كفا في قولك اكلت السمكة حتى رسا وهما قيل حتى ظهر ما قبلها لان الراس داخل في اكل السمكة فتقدير الكلام استحباب له عاوده ولا تمت في ذنوبهم حتى الدمار والمظالم فان قلت الشرط في الرفع ان يكون ما بعده مجازا لما قبلها وفيه الدمار والمظالم ليس من حين الدمار قلت لا بد من التاويل وهو ان يقال ان معناه استحباب له كل ذنب لامته حتى استحباب له في الدمار والمظالم ثم في الوقوف شئ اى الوقوف بالمزدلفة هم واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يتركه الدم ثم من ان تركه فمذرا لادحام وقبيل السير الى منى فلا شئ عليه قاله في المحيط والمبيت بمزدلفة سنة وبقال حجاب وعطا وقتادة والزهرى والثوري واسحاق وابونور هم وقال الشافعي انه ركن شئ اى ان الوقوف بالمزدلفة ركن ونسبته هذا القول الى الشافعي غير صحيح لانه ذكره في غيرهم ان الوقوف بالمزدلفة سنة قال الاراذي رحمه الله ان صاحب الهداية وجد نقلا صحيحا عن الشافعي رحمه الله انه ذكره وقال الشافعي وقال الكاكي رحمه الله نسبة هذا القول الى الشافعي رحمه الله وقع سهوا من الكاكي لما انه ذكره في كتبهم انه سنة وذكره في المبسوط للبيهقي بن سعد مكان الشافعي وفي الاسرار علقته وفي فتاوى قاضيهان رحمه الله مكانه وذكره في المحيط بالكاو الشعبي وعلقته ونسبته هذا ايضا الى مالك رضي الله عنه سهوا لان الصحيح من مذهبه ان الوقوف بها سنة والتزول بها واجب وكذا الوقوف مع الامام سنة عنده وذهب علقته بن قيس والشعبة والنفخ والحسن البصري والاذاعي وحادين ابي سليمان الى ان الحج ليعتد بمقتضى الوقوف بالمزدلفة ويروى عن ابن عباس الزبير في المبسوط وعلى قول الليث بن سعد هذا الوقوف ركن وقالت الظاهريه من لم يركب مع الامام صلاة الصبح بالمزدلفة لطل حجة ان كان رجلا ولو دفع من عرفته قبل غروب الشمس فلا شئ عليه حجة تام لقوله تعالى فاذا ذكرتم عند المشعر الحرام وبمثل شئ اى وبمثل هذا الامر الذي في الآية الكريمة هم ثبت الركنية شئ لانه نص قطعي فامر بالذكر عند المشعر الحرام والذكر يكون مع الوقوف فيكون فرضا ولما روى انه عليه الصلوة والسلام قدم ضعفة اهل الليل شئ اى الى بيت اخرج به اصحاب السنن الاربعة عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفة اهل العباس يامهم لا يرمون الحرة حتى تطلع الشمس وروى البخاري رضي الله عنه ومسلم عن سالم عن ابيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يقدم ضمة

ثم هذا الوقوف

واجب عندنا

وليس بركن حق

لوتركه بغير عذر

يلزمه الدم وقال

الشافعي بركن

ركن لقوله تعالى

فاذكروا الله عند

المشعر الحرام وعند

يثبت الركنية

وان ما روى انه

عليه السلام قدم

ضعفة اهل الليل

ولو كان ركنا لما فعل ذلك والمذكور فيما تلاه الذكر وهو ليس بركن بل لا يجاع وانما عرفنا الوجوب لقبول الصلاة من وقف معنا هذا الموقف وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه علق به تمام الحج وهذا يصح امانة للوجوب غير انه اذا امره بعد بان يكون بمنصف او على او كانت امرأة تخاف الزحام لا شئ عليه لما روينا قال والمزدلفة كلها موقف الا وادى محسرا وينا قال فاذا اطلعت الشمس افاض الامام والناس من ثباته في قال العهد الضعيف عليه الله

الجملة الحديث والضعفة على وزن فعالية جمع ضعيف وجمع على منفعلة ايضا وادى بهم النساء والولدات والخدم هم ولو كان شئ الى الوقوف بمزدلفة لم يكن لما فعل ذلك شئ اى تقديم الضعفة لان ما كان كذا لا يجوز تركه للمعروف في الايفعال الركن لا ينبت لا بدليل مقطوع به وقد اجبت الامانة ان الوقوف بعرفة وطوائف الزيادة من جملة الاركان وفي الوقوف بمزدلفة لم ينبت لا اجاب بل الحديث ورد به والمذكور فيما تلاه الذكر شئ هذا جواب عن استدلال الشافعي رحمه الله بالآية وتقريره ان المأمور به في الآية هو الذكر وهو ليس بركن بالاجماع شئ فكذلك ما كان وسيلة اليه هو المحذور في الوقوف هم وانما عرفنا الوجوب من شئ جواب عن حال مقدس يقال اذا انقضى الكيفية عن الوقوف بالمزدلفة فمن اين يقولون بوجوبه فقال وانما عرفنا الوجوب اى وجوب الوقوف بمزدلفة هم لقوله عليه الصلاة والسلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم من وقف معنا هذا الموقف فقد كان افاض قيل هذا من عرفات فقد تم حجه شئ من الحديث اخر جصاص السنن الاربع عن عروة ابن نبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد صلاتنا هذه ووقف منا حتى يرفع يده وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضى فطره واخرجه ابن جابر رضى الله عنه عن صحبه واما كفى مستدركه قال هو الصحيح على شرط كونه ائمة الحديث قوله هذا الموقف اشار به الى موقف المزدلفة والواوى وقد كان الحال قوله افاض اى رجع ووقع من علق شئ اى علق رسول الله صلى الله عليه وسلم به شئ اى بالوقوف بالمزدلفة هم تمام الحج وهذا شئ اى تعليق تمام الحج بالوقوف هم بصلح المارة للوجوب شئ بفتح النون الى علامته وجوب الوقوف هم غير انه اذا ذكر شئ اى اشار به من قوله هذا بصلح المارة للوجوب يعنى الوقوف بمزدلفة واجب الا انه افاخر الى الوقوف هم فبدا شئ اى بسبب عذر مثل الخوف من الزحام او عروض علة من العلة اشار اليه بقوله هم لم يكونوا بمنصف او على او كانت امرأة تخاف الزحام لا شئ عليه لما روينا قال والمزدلفة كلها موقف والمزدلفة كلها موقف ادى محسرا في الحديث وقت الوقوف بمزدلفة بعد طلوع الفجر من يوم النحر الا ان سفر جدا وفي الاسابيع ابى لجواز هذا المزدلفة قبل طلوع الفجر عليه م الا لعلة او ضعف تخاف الزحمة فخرج منها ليلا او من بها من غير ان يقف خارجا لوقوف بعرفة وفي التهمة لو مر في حررا هذا المزدلفة حاز ومكسر السين المشددة فاعل من حشر بالقتل يدل ان فيه اصحاب حشر فيه اى اعصى وقيل عن السير وهو اوبى من منه والمزدلفة وسعى ادى التارقي ان جلا اصحابا وقيمة فترات تار فخرته وقيل لانه يحسركه كما يدوسهم ذكره المنذرى وملا المزدلفة بابين ادى عنده وقرن محسرا يميننا وشمالنا من الشباب والجمال فذكره النووى رحمه الله وحكم الاسراع فيه مخالفة النصارى لانه موقفهم قال شئ اى التقديرى هم واذا اطلعت الشمس افاض الامام والناس سمع على يمينه حتى ياتوا معنى قال لعبد الضعيف عهده من شئ الى المنصف

الحج

هم كذا وقع في بعض النسخ المختصر وهو غلط والصحيح إذا سافر فافض الامام والناس من شئ من قول الماترازي
 هذا الذي قال صاحب الهداية رحمه الله صلى الله عليه وسلم لكن الغلط وقع من الكاتب الامن القدوري رحمه الله ففسد الماترازي ان
 الشيخ ابا الفهر البغدادي رحمه الله وهو من تلامذة الشيخ ابي الحسن القدوري رحمه الله في هذا الموضع في الشرح
 بقوله قال ثم يفيض الامام من مزدلفة قبل طلوع الشمس والناس معه حتى ياتى منى واشتت الامام
 ابو الحسن القدوري رحمه الله في مختصره لكرخي مثل هذا فقال ويفيض الامام قبل طلوع الشمس فياتي فاعلم
 ان ذكر صاحب الهداية منقولاً في مختصر القدوري رحمه الله فذلك سهو من الكاتب الامن القدوري والشيخ
 ابو الحسن القدوري رحمه الله اخذ نصاً من ان نزل قدمه في هذا القدر وهو محذور حال في الفقه وغث ودرار في
 الحديث وناهيك من دليل على غرارة علمه في مختصر القدوري رحمه الله فاذا طالعته عرفت انه محله في الفقه كان
 عند الصيوب والينا له بكل احد ويرج طرف الناظر الى منزلة من كلال ودرارته قلعت هذا كله لا ينافي وقوع السهو منه
 لان تعرض له كبوه والعلم له زلة وقد وقع من اكابر العلماء ممن تقدموا من السهو والخطا مع هذا وقوع السهو
 لا ينافي جلاله قدره وغرارة علمه ولكن سمعت من استاذ الكبار يقول ان القدوري رحمه الله لما فرغ من تصنيف
 مختصره المنسوب اليه ووافد المختصر معه ولما فرغ من طوافه سئل ان يوقفه على خطا فيه وسهو
 عن قلمه ان فتح المختصر وتصرفه ورفقه الى اخره فوجد فيه خمسة مواضع او ستة مواضع غلطة وهذا ما يوجد
 ان وقوع هذا الخط من الكاتب الامن والاعلم ومختصر القدوري رحمه الله الذي عنده بفرادي وجدى وقصر على
 شيخ الشافعي كذا او المزدلفة كلها موقوف الا بطن محشر ثم افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى ياتوا
 منى قوله والصحيح اذا سافر ذكره في المحيط محمد رحمه الله لا سافر يقال اذا لم يبق من طلوع الا مقدار ما يصلي فيه
 ركعتان هم لان النبي صلى الله عليه وسلم وقع قبل طلوع الشمس شئ من الحديث رواه الجماعة الاسلام
 عن عمر بن سيمون قال شهدت عمر بن عبد الله بن مسعود صلى الله عليه وسلم وقف فقال ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى
 تطلع الشمس ويقولون اشرك بشيء وان النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ثم افاض قبل ان تطلع الشمس ثم يفيض الناس
 المناشئة وكسر الباء الموحدة اسم جبل وكانوا يقولون اشرف نه كما يفيض من الافارة بالعين المعجمة هو الاسراع قال فتبدي بحجة
 العقبة شئ من بعض النسخ هم قال شئ من اي القدوري رحمه الله في تبدي بحجة العقبة بحجة الجاهل الصغير وجمعا الجاهل وبها سعى
 المواضع التي يرسم بها اوجاراد حجات لما بينا من اللابسة وقيل الجمع ما بينا لك من الحصى من حجر
 المقوم اذا اجتمعوا سميت بحجة العقبة لانها جبل في طريق منى كذا في موطأ البكري رحمه الله وذكر في موطأ شيخ الاسلام

هكذا وقع في
 نسخ المختصر
 غلط والصحيح
 اذا سافر فافض
 الامام والناس
 لان البغوي عليه
 وقع قبل طلوع
 الشمس
 قال فيستد
 بحجة العقبة

فيريها من بطن الوادي
 سبع حصيات مثل:
 حصي الخذف كان
 النبي عليه السلام لما
 انى متى لو يعرج على شئ
 حتى يرى بهم العقبة
 وقال عليه السلام عليكم
 بحصى الخذف لا يؤذى
 بعضكم بعضا ولو رمى
 باكر منه جاز للحصول
 الذي غير انه لا يرى بالكر
 من اكله تجار كذا في بلاد
 به غدا ولو رماها من
 ذاق العقبة اجزاء كان
 صاحبها موضع السمك
 والله فضل ان يكون
 من بطن الوادي طاوينا

انما سميت بهذا الاسم لان النبي عليه السلام لم يذبح الولد جارا شيئا ان يؤسس فكان ابراهيم عليه السلام يرمى اليه الا حجارا طر ذلك وكان
 بجمرتين يديه يسرع في المشي الاسرع في المشي ثم فيهما من بطن الوادي ثم في الحجرة من اسفل الوادي الى اعلاه
 كما رواه عمرو بن مسعود في الصحيحين والترمذي عن ابن مسعود انه عليه السلام لما رمى حجرة العقبة جعل البيت عن يساره ثم
 عن يمينه وفي رواية انه اسطى قال ابن مسعود رضي الله عنه هذا المقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وانما نحن بسورة
 البقرة لان معظم مناسك الحج فيها ولو رماها من اعلاها جاز والاول السنة فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رماها من اعلاها للزحام وفي
 البدل والتخفة باخذ الجار من المزدلفة او من الطريق وفي المحيط ياخذ من الطريق وفي مناسك جمال الدين المحص في
 قد جرى التواتر بحمل المحصى من جبل على الطريق فيحمل سبعين حصاة وفي مناسك الكرواني رحمه الله يرفع من المزدلفة سبع
 حصاة لحديث الفضل بن السنته وقال قوم ياخذ منها سبعين حصاة ويكره كسر الحجارة الا عن غدر وليستب التقاطها
 من الطريق والامر في ذلك ما سيجب حصيات مثل حصيات الخذف بالجماء والذال المعجمين الرمي بروس الاصابع والخذف
 بالي المهملة الرمي بالتقبض قال الحسن البصري في مناسك حصي الخذف مثل النواة وقال لشافعي رضي الله عنه يكون
 اصغر من النواة طول او عرضا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما انى رمى الحجج على شئ حتى رمى حجرة العقبة في انى حديث
 جابر النخيل حملا فرفع قبل ان يطلع الشمس حتى الى بطن محس فحمله عليه انتم سلك الطريق اوسط التي تخرج على الحجرة
 الكبري حتى الحجرة التي عند الشجرة فراءم سبع حصيات مثل حصي الخذف لان النبي صلى الله عليه وسلم لما انى رمى لم يعرج
 على شئ حتى رمى حجرة العقبة ثم فعل يعرج على شئ اى لم يقف عنده يقال مررت به فاعربت عليه يى توقفت وعجبت
 باقاف هم وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا يؤذى بعضكم بعضا ثم في الحديث رواه الطبراني رحمه الله
 بنحو الاوسط من حديث شافعي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما انى محس عليكم بحصى الخذف في
 رواية ابن جبر من حديث سليمان بن عمرو بن الاحص عن ابي قتادة ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الحجرة من بطن الوادي
 الحديث في اخره واذا ريتم الحجرة فارموا بمثل حصي الخذف ثم دلورجى باكر منه شئ اى بجركر من حصي الخذف ثم جاز للحصول
 الرمي غير انه لا يرمى بالكبار من الاجار كذا في رواية اخرى في المحيط لا يستحب الكبار وعند محمد بن عمرو في كجركر لا تجزئه وقال
 رحمه الله عنه يستحب ان يكون اكبر من حصي الخذف والكر القرطبي والشافعي وقال لا بد اصح عن قول الشافعي انه مثل حصي الخذف
 السنة الاكبر من ذلكم دلورما من فوق العقبة اجزاء ش جان الحصول الرمي غير انه لا يرمى بالكبار كذا في رواية اخرى اجزاء هم لان
 ما هو اما من نعم الله ش لان بعض الصحابة رضه كانوا يرمونها من فوق العقبة لا ترى ان عبد الرحمن بن زيد قال ان الناس
 يرمونها من فوقها ولو رماها بالناس الصحابة والتابعين رضه والا فضل ان يكون من بطن الوادي لما روينا ش وهو انه صلى الله عليه وسلم

ومقدار الرمي ان يكون
بين الرمي وبين موضع
السقوط خمسة
اذرع كذا روى الحسن
على الصحيح انه كان
مادون ذلك يكون طرحا
ولو طرحا طرحا لانه
رمى الى قدميه لانه
مسعى لخالفه السنة
ولو وضعها وضعا لم يجز
لانه ليس رمي ولو طرحا
فوقعت قريبا من الجرة
يكفيه لان هذا القدر مما
لا يمكن الاخر اذ عنه ولو وقعت
بعيدا منها لم يجز لانه
لم يعرف قربة الا في مكان
مخصوص ولو رمى بسبع حصيات
جملة فهدا الجرة طرحا
المنصوص عليه تفرق
الافعال باخذ الحصى الى
موضع شاء الا من عند الجرة
كان ذلك يكره لان ما عند
من الحصى مردود هكذا علم
في الاثر فينشام به

عند وسط السبابة ويرمي بطرف السلام في البدان عند عليه الصلوة والسلام ثم يضع احد سبابتيه على الاخرى كأنه يحذف
وكيف رمي جازهم ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع كذا روى الحسن عن ابى صيفة
رحم الله الان ما دون ذلك يكون طرحا شريطة ان يكون مسبا لخالفه السنة ثم ولو طرحا طرحا لانه رمية الى قدميه
الا انه سعى لخالفه السنة ولو وضعها وضعا لم يجز لانه ليس رمي شريطة ان يكون القاضى عياض رحمته اسد من المالك
ان الطرح والوضع لا يجزى قال وقال اصحاب الراى سيجزى الطرح ولا يجزى الوضع قال ودافعت ابو ثور
لانه قال ان كان يسمى الطرح رميا اجزا وكل امام الحرم من بعض اصحاب الشافعية رحمته اسد انه يكفي
الوضع هم ولو رما فوقعته من الجرة كيكفيه بان هذا القدر مما لا يمكن الاخر اذ عنه ولو وقعت بعيدا منها لم يجز
لانه شريطة ان يكون الرمي لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص شريطة ان يكون الرمي ليس
بقربة فلا يقع قربة الا في المكان المخصوص الذي عينه الشارع هم ولو رمى بسبع حصيات جملة فهدا الجرة واحدة
شريطة ان يكون رمية واحدة فعليه ان ياتي بالبقية هم لان النصوص عليه تفرق الافعال شريطة ان يكون الرمي
هو فعل الرمي بسبع حصيات متفرقات لا عين الحصيات وقال الحاكم الشهيد رحمته اسد في الكافي وان رما ما باكثر
من سبع لم تضره تلك الزيادة هم وياخذ الحصى من اى موضع شاء لان عند الجرة فان ذلك يكره شريطة ان يكون الشانى رحمته
وقال احمد رحمته اسد وابن شعبان المالكى لا يجوز وقال الحاكم الشهيد في الكافي فان رما ما بجصاة اخذها من عند
الجرة واجزاء وقد اساءوا وقال القدورى رحمته اسد في شرحه فان رمى بحجر من الجرة جاز وقال مالك رحمته اسد
لا يجوز لنا ان الرمي لا يغير صفة الحجر فجاز الرمي كما جاز في الابدان بخلاف الماء المستعمل عندنا حيث لا يجوز
استعماله ثانيا لانه تعلقت النجاسة اليه بالاستعمال وقال القدورى والعجب من مالك رحمته اسد حيث جاز الوضوء
بالماء المستعمل وان كان الاستعمال يغير اسم الماء ومنع الرمي بالحجر وان كان الرمي لا يغير صفة انتهى قلت ذكر المالكى
مالك والشافعية هما الذين في هذه المسئلة هم لان ما عندنا من الحصى مردود شريطة ان يكون ما عند الجرة من الحصى
مردود لم يقبل اسد من رمية هم هكذا اجاب في الاثر شريطة ان يكون مردودا جازا الحديث هم فينشام به شريطة ان يكون مبيدا
بافعاله والاشراخية ابو النعمان في دلائل النبوة عن عبد الله بن خراش عن العوام عن نافع عن ابى عمر بنى اسد عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل حج امرئ الى الاربع حصاة ورداه اسحاق بن باهويه في مسنده عن ابن عباس عن علي بن عبد الله
قال في حصاة الجمار قبل منه رفع وما يقبل منه تركه روى ابى شيبه ايضا نحوه موقوف على الحاكم في مسنده كذا في القطف
في سننه عن يزيد بن سنان عن زيد بن ابى شيبه عن عمرو بن قنينة عن عبد الرحمن بن ابى سعيد الخدري رضي عن امير المؤمنين

الحديث قال قلنا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الجمار التي يرمى بها كل عام فتحسب انها تنفق فقال
 انها قبل سنار فخرجوا فلو ان ذلك لم يات بها اشكال الجبال قال لما كرم رضى الله عنه حديث صحيح الاسناد لم يخرجوا ويزيد بن سال
 ليس بالترك واعلم الشيخ في الامام من يدعى ابن سنان فيه مقال قال صاحب التفتيح هذا حديث لا يثبت فان ابافرة
 يزيد بن سنان ضعفه الامام احمد الدار خطني رحمه الله وغيره ما تركه للنسائي وغيره ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه
 موقوف على ابن سجد قال لا تقبل من حصي الجمار رفع الكفاي رحمه الله ذكرنا عنه قوله بهذا عابا لا اثر قال عليه الصلوة
 والسلام من قبله حجة رفعت حجة وعن سعيدين جبير حجة الله قال قلت لابن عباس من مال الجمار ترمى من وقت
 الخيل عليه السلام لم ترمها بغير اى جلاله لا فرق فقال اما علمية ان من تقبل حجة رفع حصاة ومن لا تقبل
 حجة ترك حصاة قال مجاهد لما سمعت هذا منه جعلت على حصياتي علامة ثم توسطت البقرة لما قبلها
 لما قيل انها حصي من لم تقبل حجة فان من قبلت حجة رفعت حجة وقال وقار روى عن سعيد بن جبير
 رضى الله عنه انه قال لابن عباس فذكر مثل ما ذكره الكفاي الى قوله يضابا ولفظ بيده وقال ابن عباس اما
 علمت ان من قبل حجة رفع حصاة انتهى قلت كل هذا من عدم اطلاعهم على كتب الحديث وما آفته ذاك الامر
 التقليدي مع هذا من اى وعلى اذكرنا من ان اخذه المصنف من عند البقرة كرهه لم لو فعل شى اى لواخذ من موضع
 البقرة من اجزاء او يود فعل الرمي شى لان المقصود التشبيه بالرمي عليه السلام في ائمة الشيطان وانه حاصل هم ويجوز
 الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا شى سواء كان دارا او طينا او يابسا او قبضة تراب في السجى وكذا النورة
 والنورة والزرنيخ والاحجار النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخش وكهونا والمخ الجبل والكحل والزرنيخ والبلور والعقيق
 والفيروز وكل ما من الحشيش والعنب واللؤلؤ والذهب الفضة والجباه وسمى كيار اللؤلؤ فانها ليست من اجزاء الارض
 ويقولنا قال الثوري هم خلاف الشافعي رحمه الله شى فانه عنده لا يجوز الا بالجر وفي السجى وعند الشافعي رحمه الله
 والادام والكران وجوز النورة قبل ان يطرح وجوز الحديد على المذهب الصحيح وما يتج منه المقصود من الفيرديج والياقوت
 والعقيق والبلور والزرنيخ في اصح الروايتين الوحيين وهو قول احمد وسنح الاسد مع انه نوع من الحجر ويقول الشافعي
 قال مالك قال اتفاني من الحماية لا يجوز بالادام والحام والكران وعن احمد رحمه الله لا يجوز الحجر الكبير وفذهب ابو داود الى انه
 يجوز بكل شى حتى البقرة والعصفور الميت وقال ابن المنذر رحمه الله يجوز الا بالاصح ذكره القرطبي هم لان المقصود
 فعل الرمي شى لا تقبلنا ولم يذكر تقبل الشافعي رحمه الله هو يقول ان الما ترمي به هو الحجر وذلك شى اى المقصود من اكر
 هم يحصل بالطين كما يحصل بالحجر شى والمقصود هو ائمة الشيطان وهو يحصل بكل ما كان من اجزاء الارض

دم هذا الوصل اجزاء

لوجود فعل الرمي ويجوز

الوصي بكل ما كان من

اجزاء الارض عندنا

خلاف الشافعي

لان المقصود فعل الرمي

وهذا يحصل بالطين

كما يحصل بالحجر

فَمَا أَذَرَمِي بِالذَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ فَإِنَّهُ لَيُجْزَى
 بِسَمِيٍّ فَكَيْفَ مَيَّاقَالَ ثُمَّ
 يَنْبَغِي أَنْ أَحَبُّ شَيْءٍ يَخْلُقُ
 أَوْ يَقْتَضِي لَمْ يَرَى عَيْنَ
 رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ سُكْنَانَا
 فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَحْمِي
 نَفْسَ نَبِيِّنَا ثُمَّ نَخْلُقُ
 وَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ مِنْ أَسْبَابِ
 الْخَلْقِ وَكَذَلِكَ الذِّمِّ
 حَتَّى يَخْلُقَ بِهِ
 لَمْ يَقْدِمِ الرِّمَى
 عَلَيْهِمَا ثُمَّ الْخَلْقَ مِنْ
 مَخْطُورَاتِ الْأَحْرَامِ
 فَيَقْدِمُ عَلَيْهِ الذِّمِّ
 وَأَتَمَّ عِلْقَ الذِّمِّ بِالْحَبَّةِ
 لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَأْتِي
 بِهِ الْمَفْرُوعُ وَالْكَلَامُ
 فِي الْمَفْرُوعِ وَالْخَلْقُ فَضْلٌ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 رَحِمَ اللَّهُ الْخَلْقَيْنِ قَالَهُ
 ثَلَاثًا الْحَدِيثُ

مَنْ شَرَحَ بِإِيَّاهُ ج ١

كِتَابُ الْحَلْقِ

كَمَا أَذَرَمِي بِالذَّهَبِ وَرَقَالَ الْكَلَامُ الْمَقْصُودُ وَالتَّشْبِيهُ بِأَبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِيمَانِ الشَّيْطَانِ أَمْتَقِي قُلْتُ فِي كَلَامِ كُلِّ سَمِيٍّ
 نَظَرَ الْكَلَامُ الْأَرَاذِي رَحِمَهُ مَدْفَاةً قَالَ كُلُّ كَلَامٍ مَهْنَانِي فَخَفَ فَاِلْيَا قَوْتُ وَالزَّمْرُ وَالْبَلْخُ وَالزَّمْرُ وَجَدَ الْبَلْخُ وَالْعَقِيقُ وَالْفَرْ
 غَزِيَّةً فِي النَّفْسِ بِغَيْرِ حَيَاةٍ فَعَلَى تَعْلِيلِهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزَى الرِّمَى بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالْكَلَامُ الْكَلَامُ رَحِمَهُ مَدْفَاةً قَالَ
 الْمَقْصُودُ وَالتَّشْبِيهُ بِأَبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضَى الرِّمَى بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يُوجِبُ التَّشْبِيهِ هُمْ نَحْنُ أَجَابَ مَا أَذَرَمِي بِالذَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ فَإِنَّهُ لَيُجْزَى لِأَنَّهُ سَمِيٌّ ثُمَّ لَارِيَا شَسْ فِيهِ نَظَرَ لَأَنَّ فِيهِ الرِّمَى حَقِيقَةً بَلْ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ سَمِيٌّ
 فَخَارِصِيحٌ وَقَالَ الْأَرَاذِي رَحِمَهُ مَدْفَاةً نَارَ الرِّمَى فَلَمْ يَرِ عَلَى الْإِيمَانِ بَلْ عَلَى الْأَعْرَازِ وَفِيهِ الْيُضَا نَظَرَ لَأَنَّ الْأَعْرَازَ
 فِي الْيَاقُوتِ وَنَحْوِهِ مَا ذَكَرْنَا قَوِيٌّ وَاشْتَدَّ وَنَظَرَ عَلَى كَلَامِهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزَى مِنْهُ بِجَزَاءٍ مِمَّا قَالَ مِمَّا شَأْنُ أَيْ الْقُدُورِ
 رَحِمَهُ مَدْفَاةً ثُمَّ يَنْبَغِي شَسْ أَيْ بَعْدَ رِمَى جَمْعُ الْعَقَبَةِ هُمْ أَنْ أَحَبُّ شَسْ أَيْ الذِّمِّ يَنْبَغِي أَنْ يَشَادَ
 وَأَمَّا عَلَى الْحَبَّةِ بِأَعْبَارِ الدَّمِ عَلَى الْمَفْرُوعِ سَجَبٌ لِأَوَّابِ الْكَلَامِ فِي الْمَفْرُوعِ فِي الْقَابِلِ وَالْمَقْتَضِ فَإِنَّ الدَّمَ وَاجِبٌ عَلَيْنَا
 هُمْ ثُمَّ يَكُونُ أَوْ يَقْصُرُ شَسْ أَمَّا يَرَوِي بَيْنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْيِيرِ لَأَنَّ سَمِيًّا وَاجِبٌ سَوَاءً كَانَ مَفْرُوعًا أَوْ مَقْتَضِيًا
 لَكِنَّ الْخَلْقَ أَفْضَلُ وَفِي الْبَسُوطِ أَمَّا الْبَسُوطُ لَنَا فَإِنَّ خَيْرَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْيِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَسْ بَلْ أَوْ مَقْتَضِيًا
 أَوْ مَقْتَضِيًا فَخَانِ لَا تَخِيْرُ بَلْ يَزِيدُ الْخَلْقَ فِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَاحِدٌ قَالَ فِي الْجَدِيدِ يُجْزَى الْقَصْرُ هُمْ لَمْ يَرِ أَنَّ
 الْجَنَّةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ سُكْنَانَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ يَرَى ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ يَنْبَغِي شَسْ أَيْ خُزْجَةُ الْجَمْعَةِ الْأَبْنِ
 بَاقِيَةً عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ عَنْ النَّسَبِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى مَتَى وَآتَى الْحَبَّةَ
 وَرَمَانًا ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ مَتَى فَنَحَرَهُ ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَّافِ خُذْ وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِمْ لِنَاسٍ هُمْ وَلَانِ
 الْخَلْقُ مِنْ أَسْبَابِ الْخَلْقِ وَكَذَلِكَ الذِّمِّ حَتَّى يَخْلُقَ بِهِ الْمَقْصُورُ شَسْ أَيْ الذِّمِّ أَيْضًا مِنْ أَسْبَابِ الْخَلْقِ كَالْخَلْقِ وَكَذَلِكَ يَخْلُقُ الْجَمْعُ
 وَلَيْسَ عَلَيْهِ عِلْقٌ أَوْ تَقْيِيرٌ فِي قَوْلِ أَبِي صَيْفَةَ وَجَمْعُهُمَا أَمَّا عَلَى مَا يَجِبُ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْأَحْصَاءِ هُمْ فَيَقْدِمُ الرِّمَى
 عَلَيْهِمَا شَسْ أَيْ عَلَى الذِّمِّ هُمْ ثُمَّ الْخَلْقُ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْأَحْرَامِ شَسْ أَيْ مِنْ مَمْنُونَاتِهِمْ هُمْ فَيَقْدِمُ عَلَيْهِ الذِّمِّ شَسْ
 أَيْ عَلَى الْخَلْقِ فَخُذْ لَكَ هُمْ وَأَتَمَّ عِلْقَ الذِّمِّ بِالْحَبَّةِ شَسْ أَيْ أَتَمَّ عِلْقَ الْقُدُورِ فِي الذِّمِّ بِقَوْلِهِ أَنْ أَحَبُّ هُمْ لِأَنَّ الدَّمَ
 الَّذِي يَأْتِي بِهِ الْمَفْرُوعُ شَسْ لَأَنَّ مَسَافَرَهُمْ وَالْكَلَامُ مِنْ مَعْنَى فِي هَذَا الْبَابِ هُمْ فِي الْمَفْرُوعِ مَعْنَى فِي الْجَمْعِ الْمَفْرُوعُ
 وَكَذَلِكَ عَنْ قَرِيبٍ هُمْ وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ مِنْ شَسْ أَيْ مِنَ التَّقْيِيرِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُمْ أَلَمْ يَكُنْ قَالَهُ ثَلَاثًا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا
 الْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ النَّجَاشِيُّ عَنْ يَسَعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ الْخَلْقَيْنِ قَالُوا وَالْمَقْصُورُ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَمَّا كَانَ الرَّابِعَةُ قَالَ الْمَقْصُورُ قَوْلَهُ الْحَدِيثُ بِالْغَضَبِ أَيْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ وَهُوَ يَجُوزُ فَوْقَهُ عَلَى نَبِيِّهِ

معدوق الجرح طاهر بالترحم عليهم ش اي طاهر النبي صلى الله عليه وسلم بالترحم على المحلقين قال الاكل اي كراهم
عليهم وقال الكاكي المراد به هنا التلطف به مرارا يعني كرر لفظ رحم الله وهو قريب من الاول قال
تاج الشعرة حيث قال ثلاث مرات حيث قال رحم الله المحلقين من طاهر بين الثوبين اذ ليس احدهما فوق الآخر قلت طاهر
من باب لمفاعلة واصله للمشاركة بين اثنين وهما ليس كذلك بل هو بمعنى فعل كما في قوله تعالى وسارعوا الى
رسول الله في الحديث طاهر بين درعين اي ظهر بينهما معناه ليس احدهما فوق الآخر ومنه بارز على رضى الله عنه يوم بدر
نصر واهان وقال الترازى رحمه الله قوله طاهر الحديث بالترحم عليهم ورفع لفظ الحديث فيدل على ان لفظ الحديث يقول
وطاهر فعله بالترحم في محل المفعول ليس كذلك بل على طاهر هو النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكرنا ففهمهم ولان المحلق اكل
في قضاء التفث ش اي في إزالة الوسخ لان قضاء التفث قص الشارب والاطفار وتنق المابط وطلق العانة والتفث
بالفحات الوسخ وادته بالمشاة من فوق فارتأى مثلثة وكون المحلق اكل اجماع واختلف فيمن وجب عليه المحلق وليس على
راسه شعر قيل يجب عليه امر المؤمنين على راسه وانه قال مالك بعض اصحابنا شافعي رحمه الله لان الواجب على امر المؤمنين على
راسه إزالة الشعر الا انه عجز عن احدهما وقد روي في الآخر فما قدر عليه بقي وما عجز عنه سقط وقال بعضهم يستحب به قال الشافعي
واحد منهما الله وهو المقصود ش اي إزالة التفث هو المقصود وهم في التقصير بعض التقصير ش اي في تقصير الشعر
بعض التقصير فانه السنة واما قيد البعض لان كلامنا في المحلق التقصير فانه لا يمكن المحلق افضل من التقصير فيه نوع قصور
من فاشبه الاغتسال مع الوضوء ش فان المنسل اذا ترك الوضوء واكتفى بغسله فانه يجوز ولكن الافضل ان يتوضأ او لا
ثم المنسل فان في ترك الوضوء نوع قصور ويكتفى في المحلق بربع الراس اعتبارا بالمسح ش في الوضوء لان الربع يقوم
مقام الكل هم وعلق الكل ش اي اول اقتدار رسول الله صلى الله عليه وسلم ش اي افضل ش به قال الشافعي رحمه الله وعنده
اقل ما يجزى ثلاث شعرات ونقص بها وقال مالك واحمد رحمه الله بخلق الكل والاكثر شاعرا على مسح الراس وفي محل
النوازل خلق كلمة سنون هم وفي التقصير ان يأخذ بمسح شعرة مقدار الانملة ش وهذا التقدير مروي عن ابن عمر رضي
عنه وعليه اجماع الامة والمرأة فيه كالرجل وفي الوضوء الجي تقصير ربع راسها مقدار الانملة وكذا الرجل يتأخذ من كل
قرن بقدر الانملة ولو تنور حتى زال شعره فهو كالمحلق وانه قال الشافعي رحمه الله من لا شعر له لو امر موسى لا يأخذ
من لحية او شارب وقال الشافعي رحمه الله ياخذ استحبابا وانه قال مالك واحمد رحمه الله لان ابن عمر رضي الله عنه
فعل ذلك فلما فعل ذلك انما قال قصد المحلق من بين المحلق وعند الشافعي رحمه الله من بين المحلق فاعترفا
بين المحلق فقال اكثر اني ذكره بعض اصحابنا ولم يفرقه الله احد بل الادلة اجماع السنة فانه عليه السلام

طاهر بالترحم

عليهم وكان

المحلق اكل

في قضاء التفث

وهو المقصود

التقصير بعض

فأشبه الاغتسال

مع الوضوء ويكتفى

في المحلق بربع الراس

اعتبارا بالمسح

وحلق الكل ش

اول اقتدار رسول الله

عليه السلام

وفي التقصير يأخذ

من راس شعرة

مقدار الانملة

بنا جميعه وقال الكافي وقد اخذ ابو بصير عنه روى عنه يقول الحجام حين قال ذن الشق لا يمين من لم يوفيه حكاية معروفه
قلت الحكاية هي ناروى عن وكيع قال قال ابو بصير رحمه الله اخذت في ستة ابواب من المناسك عليها حجام وذلك
حين روت ان احاق راسي وقفت على حجام فقلت له كم تخلق راسي فقال لي اربعون انت فقلت نعم قال انك لا تشترط
عليه مجلس فجلست منخرقا عن القبلة فقال لي حول وجبك الى القبلة فحولت وادرت ان يخلق راسي من الجان
الايسر فقال لي ادر الشق الايمن من راسك فادرته فجعل يخلق وانما ساكت فقال لي كبر فجلت كبر حتى قمت
لاذهب فقال رايت عظامي ابي رباح يجعل هذا خروجه البوا الفرح في مسير القوم الساكن الى شرف لا ماكن اقتدا
برسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الجماعة الايمن ما جتمع عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما روى رسول الله صلى
عليه وسلم الجرة ونحو نسكه وخلق نادل الحائق شقة الايمن فخلقه ثم وعى اباطلته الا انصارى رضى الله عنه
فاعطاه ثم ناوله الآخر فقال اخلق فخلقه البوطي فقال اتسمه بين الناس والتقصير ان ياخذ من رؤس شعوه
مقدار الاثنية وقد مر انهم وقد حل له شئ اى لهذا الحاج المفرد من كل شئ شس من مخطورات الاحرام
ثم الا انسا شس قال الا انسا شس الرواية بنصب النساء لانه مستثنى من الموجب هم وقال بالكل حرم الله تعالى الا الطيب
ايضا شس به قل الشافعي رحمه الله في قوله وقال الليث الا النساء والصيد كذا في شرح مختصر الكرخي ثم لانه شس اى
الطيب هم من دواعي الجماع شس كالمس والقبلة لهذا حرم الطيب على المعتدة وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال
لا يسل الطيب هم ولما قوله عليه الصلوة والسلام شس اى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه شس اى فبين روى خلق
وفى هم حل له كل شئ الا النساء شس هذا خروجه الطحاوى رحمه الله في شرح الآثار باسناده الى عائشة رضي الله عنها
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ريتهم فقلهم الطيب والشباب وكل شئ الا النساء وروى ابو داود
عن حجاج بن ارطاة عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رمى احدكم حربة
العقبه فقل له كائى النساء قال ابو داود وهذا الحديث ضعيف والحجاج بن ارطاة لم ير الزهري ولم يسمع منه وهو
مقدم على القياس شس اى الحديث مقدم على القياس الذي قاسه بالكل حيث لم يميز الطيب لقياس قال الحجاج
لا يكل له بعد الخلق قبل الطهارة فكذلك الطيب لانه من دواعي الجماع وجوابه هو قوله وهو مقدم على القياس فاصل لا مسلم
ان الطيب من دواعي الجماع ولين سلمنا لكن نقول لعل خبر الواحد الى من العمل بالقياس لان الشبهة في القياس ما سلم
في خبر الواحد في قوله لاني اصله ولا يكل الجماع فبادر الفرج عندنا شس كالمس والقبلة فبادر الفرج عندنا شس فاني عنده
في حدونه يكل الجماع فبادر الفرج واما شس اى لان الجماع فبادر الفرج فلم قضاه الشهوة بالنساء فيؤخر الى

وقد حل له كل شئ

الا النساء وقال

بابه والا الطيب

ايضا لانه من

دواعي الجماع

قول الله عليه السلام

فيه حل لكل

الا النساء هو

مقدم على القياس

ولا يكل له الجماع

فيما دون الفرج

عندنا خلافا

للشافعي لانه

قضاء الشهوة

بالنساء فيؤخر

فكان من قهقهة واحدة
 واول وقتها بعا طلوع
 الفجر من يوم النحر كان
 ما قبله من الليل
 وقت الوقوف بعرفة
 والطواف مرتب عليه
 وفضل هذا الايام
 اولها كفى التضييق
 لمحدث افضلها
 اولها فان كان سعيين
 الصفاء والمرة عقيب
 طواف القدوم لم ير
 في هذا الطواف ولا سعي
 عليه وان كان مقيد
 السعي قبل في هذا الطواف
 وسعي بعده لان السعي
 لم يشتر كالأمر بالمرمل
 ما شئ كالأمر في طواف
 بعد سعي

الفقيه ثم ليقتضوا انفسهم وليؤثروهم وليطوفوا بالبيت العتيق والرد المذكور واسد اعلم التسمية على ما نرى لقوله تعالى على ما نرى
 من يوم النحر انفسهم قوله فطوفوا بالبيت العتيق وان شاء كل من النجاسة وان شاء كل من النجاسة وان شاء كل من النجاسة
 فان مثل الامر للاجتماع سعة لنا واذ قلنا بالوجوب يعود علينا قوله بالبائس هو الذي له بوس هو مشقة الفقيه فقال بئس الرجل
 وبئس اذ لصدا بئس قوله نعمتم نعمت الاخذ من الشارب تقليم الاظفار ونصف الابط وحلق العانة والاخذ من الشعر وكان
 المخرج من الاحرام الى الاصل البيت العتيق القديم سمي به لانه اعتق من الفرق يوم الطوفان قيل لانه اعتق من الجارية فقام
 عليه جبار وقيل لانه لم يدعه احد من الناس قوله ثم قال ليطوفوا بالبيت العتيق فانه عطف النحر والنحر موقت بايام النحر فاما
 وقتها واحد شئ اي وقت النحر الطواف لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لان الاضحية لم تشرع بعد ايام النحر والطواف
 مشروع بعده فاما قلت بهذا الطواف يجوز اذا واد بعد ايام النحر لو كان موقفا لما جاز القضاء بعد الوقت كسعي الجمار والوقوف
 بعده فقلت انما لا يجوز قضاءها بعد الوقت لانها من وقتان بل لان القضاء مشروع بالتطوع والتطوع بها غير مشروع بخلاف
 التطوع بالطواف فانه مشروع كذا في مبسوط الكبرى هم واول وقت شئ اي اول وقت طواف الزيادة هم بعد طلوع الفجر يوم
 النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه شئ اي على الوقوف بقولنا قال مالك قال الشافعي رحمه الله
 اول وقتها اذا انصف الليل من ليلة النحر وقال احمد واخر وقتها اليوم الثاني من ايام التشريق فان اخره عند طواف من عاينه
 وم عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف محمد بن احمد لا شئ عليه في شرح القدرى اخذ اخر ايام التشريق عند ابى حنيفة
 رحمه الله وعند ابى حنيفة اخره غير موقت به قال الشافعي واحمد وقال مالك معهم الله اخره بمغفرة في الحجة وعن الشافعي واحمد حمدا لاول
 وقتها من نصف الليل ونصفه صبحي نهاره واخره غير موقت هم وفضل هذا الايام شئ اي ايام النحر اولها كفا في الاضحية
 شئ فان التضييق في اول ايام النحر افضل هم وفي الحديث افضلها اولها شئ اي وجار في حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم افضل التضييق لاول ايامها وهذا الحديث غريب جدا يعني لم يثبت في الاصل ان يقال هذا الاجماع هم فان كان
 سعيين الصفاء والمرة عقيب طواف القدوم لم ير في هذا الطواف شئ اي طواف الزيارة هم ولا سعي عليه
 اي من الصفاء والمرة هم وان كان لم يقدم السعي شئ يعني عقيب طواف القدوم هم رل في هذا الطواف وسعي بعده لان
 السعي لم يشرع الا مرة والمرل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي شئ والاصل هنا ان السعي الواجب في الحج موضعه طواف
 الزيارة لانه ذكره في الحج فينبغي ما هو الواجب بخلاف طواف القدوم فانه سنة فلا يتبعه ما هو الواجب لانه اعلى من السنة
 فلا يصح ان يكون تبعا لها الا انه جاز تقديم السعي وفعلة عقيب طواف القدوم بصفة طلبا للتوقيف لان يوم النحر يوم الاضحية
 في الاعمال فاذا لم يشرخص بتقديم السعي عقيب طواف الزيارة لانه هو الغزيرة والاصل في الرل ان كل طواف بعد سعي فية

وكان طواف

وكل طواف لاسي بعدة فاعلم ان فيه لم يصلي ركعتين بعد هذا الطواف من اي بعد طواف الزيادة ثم لان ثم كل طواف
 ركعتين فرضا كان الطواف او نفلا كما ينساق اى في طواف القديم وهو قوله عليه الصلوة والسلام وليصل لطف
 لكل اسبوع ركعتين ثم قال فقد علم ان النساء من وفي بعض النسخ قال اسبوع القدوري رحمه الله وقيل
 ان النساء من اي بعد الطواف ولكن بالمسوق السابق اذ هو المحلل لابل الطواف الا انه اخر علمه في حق
 النساء من اي الا ان الشأن او الملقى اخر علمه في اخر علمه النساء لان الطواف المصلح للتحلل بهذا الطواف في
 فانه محرم الا انه اخر علمه الى انفصا عدة فان الفرقه بعد انفصاها تضاف الى الطواف الى الانفصاء ثم قال في هذا الطواف
 ش اى طواف الزيادة هم هو الفرض في الحج وهو ركعتان في ش اى في الحج هم اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا
 العتيق وليس طواف لافاضة من عند اهل الجاهل من طواف الزيادة من عند اهل العراق ثم وطواف يوم النحر من
 ويسمى ايضا يوم النحر اى ويسمى ايضا طواف يوم النحر ويسمى ايضا طواف الكرن ثم ويكره تاخير عن هذه الايام من ش اى
 عن ايام النحر لما ينال من موت بها من ش اى بايام النحر وهو اذ ذكره بقوله وقتها ايام النحر ثم فان اخره من ش اى ان اخر
 هذا الطواف هم عنها من ش اى عن ايام النحر لزم من عند ابي حنيفة رحمه الله وسبنيه في باب الجنائز ان شاربه
 تعالى قال ش اى قال القدوري رحمه الله تعالى ثم لم يورد ش اى من كنه بعد طواف الزيادة ثم الى مبنى فقيم بها لا
 النبي صلى الله عليه وسلم رجع اليها ش اى الى منى ثم كاد ينساق ش اى وهو اذ ذكره قبل هذا بقوله روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لما حلق فاض الى مكة فطاف قبل هذا بقوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالببيت ثم عاد الى منى فطاف
 انظر عنهم ثم دلالة من ش اى ولان الحج هم بقى عليه الرمي وموضعه من ش اى وفي شرح مختصر الكرخي قال القدوري
 قال اصحابنا ان ايات بكة فقد سار واشتق عليه قال الشافعي رحمه الله ان ايات ليلة فليد و ان بات ليلتين فعليه بران وان
 بات ثلاث لياا فعليه هم فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر من الجمار الثلاث فليد بالتي ش اى بالجمرة التي تلي
 مسجد الخيف هو مسجد ابراهيم عليه السلام قال في الديوان الخيف باحد من غلط الليل وارتفع عن سبيل
 الماء ومنه سمي مسجد الخيف وفي المغرب بالسكون المكان المرتفع نحو خيف منى او الذي اختفت الوان حجارته
 ومنه حديثه عليه الصلوة والسلام سخن نازلون بخيف بنى كنانة يعني المحصب قلت الخيف خيفان خيف
 منى وخيف بنى كنانة قوله بالجمرة التي تلي مسجد الخيف المراد بالجمرة موضعها بديل قوله ثم فيرسلها بسبع حصيا
 ش اى يرمى الجمرة اى بموضعها بسبع حصيات ثم يكبر مع كل حصاة ويقف عند ش اى عند الجمرة الاولى ثم يرمى التي
 ش اى الجمرة التي هم تليها ش اى في جمرة مسجد الخيف هم من ذلك ش اى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ويقف عند

و يصلي لركعتين بعد من الطواف
 لاني مختلف طواف بركعتين
 فمن كان الطواف او نفلا كما ينساق
 قال في حق ان النساء من كل طواف
 المسابق اذ هو المحلل لابل الطواف
 الا انه اخر علمه في حق النساء
 قال وهذا الطواف هو المأمور
 في الحج وهو ركعتان فيه اذ هو المأمور
 في قوله تعالى وليطوفوا بالببيت
 العتيق ويسمى طواف الافاضة وطواف الزيادة
 وطواف يوم النحر ويكره تاخير
 عن هذه الايام لما ينال من موت
 موقت بها وان اخره عنها
 لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله
 وسبنيه في باب الجنائز
 ان شاء الله تعالى قال ثم
 يقول منى فيقولون النبي
 عليه السلام حرم اليها كادونا
 ولا نه بقى عليه الرمي موضعها
 فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني
 من ايام النحر فليد بالثلاث فليد
 بالتي تلي مسجد الخيف فربما
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
 ويقف عند ش اى في جمرة مسجد الخيف

ثم يرمى جمرة العقبة
 كذلك ولا يقف
 عندها هكذا
 جابر بن عبد الله
 من مكة رسول الله
 عليه السلام
 ويقف عند
 الحجرتين في المقام
 الذي يقف فيه
 الناس ليجعل الله
 وثقى ويهل بكبر
 ويصل على النبي
 عليه السلام ويدعو الله
 بحاجته ويرفع يده
 لقوله عليه السلام
 لا ترفع الايدي
 الا في سبع مواطن

من اي عند الجمرة الثانية وهي التي على الجمرة التي على مسجد الخيف هم ثم يرمى جمرة العقبة كذلك من اي حصيات من
 ولا يقف عندها ش اي عند جمرة العقبة هم كذا روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مفصلا
 من ش نصب على الحال من قوله كذا من انه مغفول روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مفصلا
 ويجوز حذف الراجح الى الموصول عند ذلك لعلمهم ثم الحديث الذي نسبته المصنف الى جابر بن عبد الله الذي روى عن
 جابر بن عبد الله في حديثه الطويل انه عليه الصلوة والسلام رمى جمرة العقبة يوم الترويض روى ابو داود في مسنده عن
 ابن سحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخبرني
 حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فقلت به الى ايام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع
 كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة هو الا يقف عند ما قال المنذر يرمى في غنم
 حديث حسن ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم ويقف عند الجمرتين ثم
 الجمرة الاولى والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس ش وهو على الوادي كذا في الحديث ثم يكبر ويكبر ويكبر
 ويثني عليه ويهل ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الله تعالى بحاجته ثم كان ابن عمر بن عباس مسجد
 بن جبر الا سود ووطاوس النخعي رضي الله عنهما يطالبان القيام عند الجمرتين وقال ابن المنذر والاشعث عليه في تركه
 القيام لانه سنة لاعد الثوري رحمه الله فانه قال يرمى دما م يرفع يديه ش يعني عند الوقوف في الجمرتين وفي
 المصنفا في رفعها عند منكبها في اليا ساج يرفع يديه عقيب كل حصاة ويكبر ويهل ويسبح ويحمد الله تعالى ثم يثني
 عليه ويسال حاجته ثم ياتي القيام وقيل انه يقول عند كل حصاة يرميها بجميعه بسم الله واسم الله ثم يرفع يديه ويقول
 اللهم اجعله حجابا وراونا مغفورا وعاملا مشكورا وروى الحسن عن ابي صيفيه رحمه الله قال تجب ان يكون بين الرمي
 وبين الرمي خمسة اذرع وفي خزائن الاكل ان راما من بعيد فوق وقت الحصة في راس الجمرة اجزاه وقال لكراني رحمه الله
 وعند الشافعي رحمه الله لا يجزيه هو قول ابن حنبل ولوراما في الواو فوقت في المرسى لا يجزيه ذكره النووي رحمه الله
 ويجزيه الطرح وان رمى حصاة فوق وقت فطاوت اخرى فوقت الثانية في المرمى ودون الاولى لا يجزيه ان التقطها
 طاهر قبل وصولها لا يجزيه وان وقت الحصة على حجر او ارض صلبة فتدحرجت او على ثوب انسان فطاوت
 ووقت في المرمى اجزاه ورواه قال احمد الشافعي رحمه الله في الصحيحين لا يوجب في المرمى فقلت جرت الى المرمى ثم
 وعند الشافعي لا يجزيه في الظهر الوجهين فذكرهما النووي في المرمى عن القوس وبالرجل لا يجزيه هم لقوله عليه الصلوة والسلام
 لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ثم في الحديث تقدم في باب صفة الصلوة ولفظ الحديث في شرح الآثار باثبات

انجيل

الفصل بعد حرف الاستئذان بعد ولكن الفقهاء ذكروه في الفصل في حرف الاستئذان بعد وقولوا لا ترفع
 الايدي الا في سبعة مواضع فمن صعد ما رواه الفقهاء فهو بالغ من ذكر من جعلتها شراحي من حلية السبعة هم عند الجنتين من
 الاولى الوسطى هم والمراد رفع الايدي بالدارعاش اي المراد من قوله لا ترفع الايدي الا في سبع مواضع رفع الايدي بالدارعاش
 وقال الكاكي رحمه الله يرفع يديه بالدارعاش عند منكبَيْه نفس عايد محم ويحفل بطون كفيه الى السماء بخلاف الاقتلاع وقول
 ابن المنذر رفع اليدين للدارعاش في المقامين اجماع ولا نفعل احد الكرو ذلك غير ما كنت اتباع السنة الاولى في قوتها عاده عليه الصلوة
 والسلام في المقامين هم وينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواقف لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم غفر
 للحاج ولمن استغفر له الحاج شرب الحديث اخرج الحاكم في المستدرک عن شريك عن منصور عن ابي فادوم عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج وقال صحيح على شرط الشيخين لم يخرجوا هم
 ثم الاصل ان كل رمي بعده رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدارعاش للوقوف والسيكينة هم وكل رمي ليس
 بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت لهذا لا يقف بعد جرة العقبة في يوم النحر ايضا ش لان العبادة لم تنته فان
 قلت الاصل ان الدعاء بعد العبادة كما في الصلوة قلت بل الاصل ان يكون الدعاء معتزلة في العبادة وانما انزلت في حق
 الصلوة لعدم التكلم فيها فان كان من الغدش في اكثر النسخ قال اس الف ورمى رحمه الله وادرك ان بعد الصلوة
 وهو الثالث من ايام النحر اثنى اليوم الثالث عشر من ذي الحجة هم رمي الجمار الثالث بعد زوال الشمس كذا شراحي كما
 رمي في اليوم الحادي عشر من ذي الحجة رمي الجمار الثاني في مسجد الحنيفة فيرسلهم رمي الجمرات الوسطى يقف عند الجنتين ويدعو كما
 ويرفع يديه بخم رمي جرة العقبة ولا يقف عند ما ولا يرفع يديه وان راوان تبجل النفس الى الرجوع من منى الى
 مكة ثم تقف الى مكة وان راوان يقيم شراحي يبنى هم رمي الجمار الثالث في اليوم الرابع عشر وهو الثالث عشر من ذي الحجة الثالث
 من ايام التشريق الرابع من ذي الحجة هم بعد زوال الشمس لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه من تأخر فلا اثم عليه من
 اتقى شراحي المراد من اليومين الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة من تعجل بعد رمي الجمار الثالث في اليوم الثاني من ايام التشريق
 فلا اثم عليه بوجه الاول ان السفر الثاني في اليوم الثالث وهو ايام التشريق والحاصل انه لا اثم عليه في التأجيل ولا في التعجيل
 وانه يجوز فيها ويجوز التعجيل من التعجيل والتأخير ان كان التأخير افضل لانه يجوز التعجيل بين الفاضل والافضل كما في المسافر بين
 الصوم والافطار وان كان الصوم افضل قال الزمخشري قيل ان اهل الجاهلية كانوا يفرقون بينهم من جعل التعجيل اثم ومنهم من
 جعل التأخير اثم فورد القرآن في الاثم عنهما وتبجل ما في مطاوعا وسعدا والاول الى دليل له قوله لمن اتقى اى ذلك التأخير
 ونفى الاثم منها للحاج الذي تبقى معاصي الله تعالى هم ولا افضل ان يقيم من شراحي يبنى هم المراد من ان النبي صلى الله عليه وسلم

وذكر من جعلتها عند الجنتين
 والمراد من رفع الايدي بالدارعاش
 وينبغي ان يستغفر للمؤمنين
 في دعائه في هذه المواقف
 لان النبي عليه السلام
 قال اللهم اغفر للحاج لمن
 استغفر له الحاج ثم الاصل
 ان كل رمي بعده رمي يقف
 بعده لانه في وسط العبادة
 فيأتي بالدارعاش للوقوف
 ولا يقف لان العبادة قد
 انتهت لهذا لا يقف بعد
 جرة العقبة في يوم النحر
 قال اذا كان من الغد رمي الجمار
 الثالث بعد زوال الشمس كذا
 وان راوان تبجل النفس الى مكة
 وان المراد من اليومين الحادي عشر
 في اليوم الرابع بعد زوال الشمس
 لقوله تعالى فمن تعجل في يومين
 فلا اثم عليه من تأخر فلا اثم عليه
 لمن اتقى ولا افضل ان يقيم من شراحي
 ان النبي عليه السلام

صبر حتى رمى الجمار الثلاث في يوم الرابع عشر من ذي الحجة رواه ابو داود عن ابن اسحاق وقد ذكرناه من قريب ثم قوله
 الرابع وله ان ينفر ما لم يطلع الفجر
 من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر من اليوم
 الرابع لم يكن له ان ينفر لدخول وقت
 الرمي وفيه خلاف للشافعي
 وان قد رمى في هذا اليوم
 يعني اليوم الرابع قبل الزوال
 وجاز طلع الفجر جاز عند أبي حنيفة
 وهذا استحسان وقال لا يجوز
 اعتبار السائر الايام وانما القائل
 في رخصته النفر فاذا لم يتخص
 النفر بها ومنه مروي عن ابن عباس
 ولا تسلموا لغير التخييف في هذا اليوم
 في حق الزوال فلا يظهر في جواز
 في الاوقات كلها اول بخلاف
 اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز
 الرمي فيها الا بعد الزوال في الشهر
 من الرواية لانه لا يجوز تركه
 فيها حتى على الاصل المذكور في اليوم الثاني
 فاذ وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر
 وقال الشافعي اوله بعد نصف
 الليل لما رواه ابن النضر عليه السلام
 الرضا ان يرمي السيل

صبر حتى رمى الجمار الثلاث في يوم الرابع عشر من ذي الحجة رواه ابو داود عن ابن اسحاق وقد ذكرناه من قريب ثم قوله
 ان ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع عشر من ذي الحجة ثم قوله فاذا طلع الفجر من اليوم الرابع لم يكن له ان ينفر لدخول وقت
 الرمي في ذلك اليوم حتى يرمى وفيه خلاف للشافعي ثم قال ان عنده لا يجوز له النظر او غربت الشمس اليوم الثاني عشر
 حتى يرمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع وبه قال مالك احمد ومحمد بن عبد الله بن ميمون عن ابي حنيفة مروي عن عمر بن الخطاب قال من ادرك
 المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد حتى ينفر مع الناس قلنا الليل ليس لوقت لرمي اليوم الرابع لان ليلة يوم الرابع ليلته
 باليوم الثالث في حق الرمي ليلته لانه لو ترك رمي اليوم الثالث مرمى في هذه الليلة يجوز بخلاف ما بعد طلوع الفجر فانه وقت الرمي فلا
 جاره بعد ذلك مروي عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون
 قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة مروي عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون
 اعتبار ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة او ايام الاربعة
 جرة العقبة في ذلك اليوم قبل الزوال جاز بالاجماع هم وانما التفاوت في رخصة النفر فان لم يتخص النفر بها لم يمسك ليلته
 عليه الصلاة والسلام مرمى فيه بعد الزوال وكون الرمي عبادة لا يعرف الا بالقياس فقط على مورد النص ومنه شبهة في الرمي
 بحقيقة حرمة مرمى عن ابن عباس مروي عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون
 الا ان قلنا وفعل النبي صلى الله عليه وسلم محمول على الافضل بلالة جواز النفر كما لا يهمل في قياسها على اليوم الثاني والثالث فبعضها
 لا يجوز ترك الرمي فيها اصلا فجاز التقديم ايضا على الزوال هم ولاننا لما نظرنا التخييف في ذي اليوم شرمي في اليوم الرابع هم في حق الرمي
 ظان ينفر في حق جواز في الاوقات كلها اول بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيها الا بعد الزوال في الشهر
 من الرواية شرمي انما يقدم بالمشهور استمرزا عا ذكره الحاكم في المنتقى قال كان ابو حنيفة رحمه الله يقول لافضل ان يرمى
 في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال يعني في اليوم الثاني والثالث من ايام النفر فان رمى قبل جازم لانه لا يجوز تركه
 فيها شرمي لا يجوز تركه الرمي في اليومين من فبقى على الاصل المروي شرمي يعني حكم الرمي في اليومين على الاصل
 المروي يعني لم يجز الا بعد الزوال واراد بالمروي مروي عن جابر قبل هذا واراد بالاصل المروي ان التخييف حكم المروي
 عما كان والذي روي عن جابر موهو انه عليه الصلاة والسلام رمى جرة العقبة قبل الزوال يوم النحر مرمى في
 بعد الايام بعد الزوال هم فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر وقال الشافعي رحمه الله بعد
 نصف الليل شرمي به قال احمد وهو قول عطاء مروي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص الرضا ان يرمي السيل
 شرمي به رواه الطبراني رحمه الله مروي عن جابر عن ابن عباس مروي عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون عن عمر بن ميمون

الزوال

ان يرموا اليها وروى الدارقطني رحمه الله عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص
للعران يرموا اليها وروى النوار وروى البراز رحمه الله في مسنده عن ابن عمر عن طريق مسلم بن خالد الرزني
عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص للعران بالليل من قتل
ابن قحطان رحمه الله مسلم بن خالد الرزني شيخ الشافعي رحمه الله ضعفه قوم ثقة اخرون قال النجاشي ابو حاتم منكر الحديث الرا
كبسة الرار و بالمدح راجع الغنم فتخرج على رعاة بالضم كقصة جمع قاض هم ولما قوله عليه الصلوة والسلام ش اي قول النبي
صلى الله عليه وسلم لا ترموا حجرة العقبة الا مصبحين يروى حتى تطلع الشمس ش الرواية الاولى رواها الطحاوي رحمه الله في شرح
الآثار ص ٢٨١ ابن ابى داود ثنا المقدمي ثنا فضيل بن سليمان مدني موسى بن عقبة اخبرنا كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يامرنا به فكل يوم يصبح جميع ان يفوض اول الفجر سواد والار و الحجرة المصحين والرواية الثانية رواها
الاربعة عن عطاء بن ابن عباس ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرهم ان لا يرموا الحجرة حتى تطلع
الشمس فان قلت ما وجه الدليل من الحديثين قلت الاصل ان يوجد بعد الفجر فيقول ثبت اول الوقت رواية الطحاوي رحمه الله
و وقت الافضل كحديث ابن عباس رضي الله عنهما قلت كان ما اطاع في هذا الموضع في كتب الحديث فالحديثان كلاهما ما رواه
الشافعي يحل على الليلة الثانية والثالثة فان قلت اتج الحضم ايضا رواه ابو داود رحمه الله من حديث هشام بن عروة
عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ام سلمة ليلة الفجر فتمت الحجرة قبل الفجر ثم مضت
ففاقت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يفي عهدا وروى ابو داود رحمه الله ايضا من قد
ابن جريح قال اخبرنا عطاء بن عطاء قال اخبرني عن اسماء بنت عميرة قالت لما رمينا الحجرة في الليلة قال انما كنا نضع هذا على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت حديث ام سلمة وروى من طرق وليس فيها ان عليه الصلوة والسلام امرنا ان نرسم
ليلا وان بين كتيه وبين حجرة العقبة ميلين فيجوز ان تكون رمت اول الليل ثم صلت الصبح بكية والاصح ان اسماء رضي الله عنها
فمنقطع برواية عن جريح عن عطاء قال اخبرني عن اسماء بنت عميرة قالت لما رمينا الحجرة في الليلة قال انما كنا نضع هذا على
وبسليم علم ذلك فلم يكرهه ثم ثبت اصل الوقت بالاول ش اي ثبت اصل وقت رمي الحجرة بالحديث الاول
وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا ترموا حجرة العقبة الا مصبحين هم والافضلية بالثاني ش اي وثبت الافضلية
بالحديث الثاني وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا ترموا حجرة العقبة حتى تطلع الشمس ثم و تاويل ما روى ش
اي ما روى الشافعي رحمه الله الليلة الثانية والثالثة ش هذا جواب عن الحديث الذي رواه الشافعي
رحمه الله وهو قول عليه الصلوة والسلام خص للعران يرموا اليها وانه محمول على الليلة الثانية والثالثة

ولما قوله عليه السلام

لا ترموا حجرة العقبة

اكثر مصبحين يروى

حتى تطلع الشمس

فيثبت اصل الوقت

بالاول والافضلية

بالثاني وتاويل ما رواه

الليلة الثانية

والثالثة

توفيقي بين الحديثين ولين سلما ان المراد منه ليلة العبد فنقول ان ليلة العبد ثابت منه رخصته للرجال الصغار فلا يعذبهم
لان الرخصة ثابت بخلاف القياس ثم لان ليلة النحر وقت الوقوف من يعني وقوف المزدلفة هم والرمي يرتب عليه
ش اي على الوقوف هم فيكون وقته بعد وضوءه ش اي فيكون وقت الرمي بعد الوقوف ويكون الرمي من با على
الوقوف لا ابلع والقول بان وقته بعد النصف من الليل يودي الى خرق الابلع هم ثم عند ابي حنيفة رحمه الله سميته في الوقت
الى غروب الشمس ش اي عنده وقت رمي جمرة العقبة من وقت طلوع الشمس الى غروب الشمس وفي كل المسن
عنه كذا ذكره القدوري رحمه الله فقول عليه الصلوة والسلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان اول
نسكنا في هذا اليوم الرمي ش هذا الحديث قد تقدم عند قوله ثم يحلق او يقصر ومضى الكلام فيه هناك هم جعل اليوم وقتا له
ش اي جعل النبي صلى الله عليه وسلم اليوم وقتا للرمي يعني جعله طرفة فجاز في كل جزء من اجزائه الى غروب الشمس
هم وذاك به ش اي ذاك باليوم هم فغروب الشمس ش لان اليوم من طلع الفجر الصادق الى غروب
الشمس هم وعن ابي يوسف انه ش اي روى عن ابي يوسف رحمه الله ان وقت الرسم
يمتد الى وقت الزوال ش والبعده فصار لان الوقت يعرف بتوقيت الشارع والشرع ورد بالرمي قبل الزوال
فلا يكون ما بعده وقتا له في الايضاح واصل محمد رحمه الله في وقت الرسم كما حصل ابي حنيفة رحمه الله هم والمخية عليه
ش اي على ابي يوسف رحمه الله ما روينا ش وهو قول عليه الصلوة والسلام ان اول نسكنا في اليوم
الرمي وفي بسوط شيخ الاسلام الحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة
وما بعد الزوال وقت مسنون وما بعد الى الغروب وقت الجواز من غير اساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة
هم وان اخذ الى الليل ش اي وان اخذ في جمرة العقبة الى الليل هم رماه ش اي في الليل هم ولا ش اي عليه
حديث الرعا ش لان عليه الصلوة والسلام رخص لرجال البائل ان يرموا اليها هم وان اخذ الى الغد ش اي وان اخذ
الرمي الى غدا يوم النحر هم رماه لان ش اي لان غدا يوم النحر وقت جنس الرمي عليه هم عند ابي حنيفة رحمه الله تأخير ش
اي تأخير الرمي هم عن وقت كما هو في ش هو ان تأخير الشك عن وقت يوجب الشك من وقته
يوجب الدم عنده هم قال وان رما ش اي فان رمي الجمار حال كونه هم ركبا اجزاء لم يحصل فعل الرمي ش وفي البسوط
والمحيط ظل بوضيعة حرمية بحوزة الرمي الكبارا وشيا هم لم يحصل الرمي ش في محل النوازل عن ابي يوسف رحمه الله اذا رمى
يوم النحر افضل فيما بعده من الايام اجمالا كذا روي عن فعله عليه الصلوة والسلام وقال الشافعي رحمه الله المستحب ان يرمي يوم
النحر او ايام التشريق ركبا لانه عليه الصلوة والسلام رمى فيها ركبا كذا ذكره في الاملاء والصحيح ان لا يرمي غير الاول ركبا

ولان ليلة النحر وقت
الوقوف والرمي يرتب عليه
فيكون وقته بعد وضوءه
ثم عند ابي حنيفة يمتد
هذا الوقت الى غروب
الشمس لقوله عليه السلام
ان اول نسكنا في هذا
اليوم الرمي جعل اليوم
وقته وذهب بغيره
الشمس وعن ابي يوسف
انه يمتد الى وقت الزوال
والحجة عليه ما روينا
وان اخذ الى الليل رماه
ولا ش اي عليه حديث
النوا وان اخذ الى الغد
رماه لان وقت جنس
الرمي عليه دم عند
ابي حنيفة في التشريق
عن فعله عليه السلام
فان رماها ركبا
اجزاء لم يحصل فعل الرمي

من ايام التثنية قلنا لما روى عن ابي يوسف رحمه الله لان ابن عمر رضي الله عنهما روى في غير الصلاة والسلام في الجاهلية
بعد يوم النحر ماشيا وكل رمى بعده رمى فالافضل ان يرميه ماشيا والاشي وان لم يكن بعده رمى كرمي جمره العقبة
رمي فيه ش حال كونه رمى راكبا لان الاول ش اي رمي الاول رم بعده وقوف ودار على ما ذكرنا وش عند قوله ثم الاصل
ان كان رمى بعده رمى يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدماء فيه رمى ماشيا ليكون اقرب الى التضرع وش والظاهر
هم وبيان الافضل رمى عن ابي يوسف رحمه الله ش اي بيان الافضل في الرمي رمى عن ابي يوسف رحمه الله ماشيا
اورا كبا وهو ان كل رمى بعده رمى فالافضل ان يرمي ماشيا وكل رمى ليس بعده رمي جمره العقبة
فالافضل ان يرمي راكبا ويكره ان لا يبني ليالي الرمي لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها ش وذكرنا فيما مضى
عن عائشة رضي الله عنها قالت افاض النبي صلى الله عليه وسلم من ارضيهم من صلى الظهر ثم رجع الى منا فقلت بها ليالي التثنية يرمي
الجمره اذ زالت الشمس ومعرضي الله عن مكان يوجب على تركه المقام بها ش اي بمنى وهذا غريب فمروى عن ابن ابي شيبة
في مصنفه حدثنا ابن خزيمة عن عبيد بن عمر عن ثوبان عن ابن عمر رضي الله عنه كان ينهى ان يبيت من ديار العقبة
وكان يامرهم ان يدخلوا بمنى هم ولوبات في غيره ش اي في غيره منا حال كونه مستعدا لا يرمي شي عندنا ش وان كان يكره
هم خلفا للشا مني رحمه الله ش فان عنده بالبيت بمنى قولان احدهما انه يجب حتى وجب تركه الدم وبه قال مالك
والجمهور والآخر في رواية لانه لسكنى التثنية مستحب قال احمد رحمه الله في رواية وعن بعض اصحاب الشافعي رحمه الله لو ترك
البيتوتة ليلة فغلبه مد ولو ترك لياليتين فغلبه مد ان ولو ترك ثلاث ليال فغلبه دم لم يترك ش لتفصيل الاصحاب اما لان البيت
موجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجواب بل كالبيتوتة بمنى ليلة العيد قال ويكره
ان يقدم الرجل ثقله ش بفتح التاء المشددة وفتح القاف وهو متاع المسافر وحشمه كذا في الديوان هم الى مكة ويقوم
حتى يرمي لما روى ان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويوجب عليه ش بان غريب وروى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا
ابن ادريس عن الاعمش عن عمار قال قال عمر رضي الله عنه من قدم ثقله من منا ليلة ففزع فلا جرمهم والانه ش اي لان
تقدم الثقل هم يوجب شغل قلبه ش من الاشتغال ذلك لانه اذا قدمه يحصل له في قلبه امور من جهة هم واذا انفرش
اي واذا ذهب متوجها هم الى مكة ترك الحصب سرف على ان اسم المفعول من الحصب هو الايط وهو اسم موضع ذي
حصي بين مكة وهو الايط ش اي وهو الذي يقال له الايط هم وهو ش اي الحصب هم اسم موضع قد نزل به
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ما ثبت منها رواه قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر العصر
والغروب والعشاء وردد قد نزل به الحصب ثم ركب الى البيت فطاف ومنه ما اخبره مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما

كل رمى بعده رمى فالافضل
ان يرميه ماشيا ولا فيرميه
راكبا لان الاول بعده رمي
ودعه على ما ذكرنا فيرمي ماشيا
ليكون اقرب الى التضرع ويثبت
الافضل مروي عن ابي شيبة
ويكره ان لا يبني ليالي
الرمي لان النبي صلى الله عليه وسلم
بات بها وعمره كان يؤدب
على ترك المتاع بها ولوبات
في غيرها استعدادا لا يرمي شي
عندنا ش والشافعي كراهة
ليسهل عليه الرمي في ايامه
فلم يكن من افعال الحج فتركه
لا يوجب الجواب قال يكره
ان يقدم الرجل ثقله الى مكة
وفيما مضى يرمي لما روى ابن عمر
كان يمنع منه ويوجب عليه
ولا يوجب شغل قلبه
واذا انفر الى مكة ترك الحصب
وهو الايط وهو اسم موضع
قد نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم

ان النبي صلى الله عليه وسلم وابوكبر رضي الله عنهما كانوا ينزلون بالابيط ومنها ما رواه مسلم ايضا عن ابى ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يرفعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انزل بالابيط من حين خرج من امي ولكن جئت فوضعت فبعت في منزل قال ابو بكر رضي الله عنه وكان على نعل النبي صلى الله عليه وسلم وكان نزوله قصدا من حق اى وكان نزول النبي صلى الله عليه وسلم بالمحصب قصدا وهو الاصح حتى يكون النزول به سنة شمس قوله وهو الاصح احتراز عما قاله بعض اصحابنا ان النزول بالمحصب ليس بسنة واتجوا على ذلك باروى البخارى عن عطاء بن ابن عباس قال ليس التحصيب بشئ انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذاك قال الشافعي رحمه الله التحصيب مستحب وليس بسنة وبه قال مالك وذهب المصنف في آخرون انه سنة لانه عليه الصلوة والسلام منزل به قصدا لانه المشركين لطيف صنع الله تعالى به من الفتح والنصر والمنة لعم كان سنة كالزل في الطيف ومعنى ليس التحصيب بشئ ليس بترك فرض هم على ما روى انه عليه الصلوة والسلام شئ النبي صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه انما نزلون غدا نخيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على انهم شئ هذا الحديث اخرجه الجماعة عن عمرو بن عثمان بن عفان رضى عن سماعة بن جراح قال قلت يا رسول الله اين تنزل غدا اى في حجة قال بل ترك لنا عقيل نزلنا ثم قال نحن نازلون بخيف كنانة حيث قاسمت قريش على الكفر وذلك ان بني كنانة خالفت وشيا على بني ناسم ان لا ياتوا بهم ولا يبايعوهم واخرجه البخارى عن مسلم ايضا عن ابى سلمة عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن بنى ناسم نحن نازلون غدا نخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تخالفت على بني ناسم وبني المطلب ان لا ياتوا بهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بذلك المحصب وقد ذكرنا اثره في الحديث والافعال وقد روى صاحب السنن باسناده الى السامية بن زيد فذكره ثم قال لو اخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه وكان ما اطلع او اعلى تخرج البخارى ومسلم ثم استدركه وليس هذا طريقه من زيد في الحديث وقال ايضا قوله خيف بني كنانة كما ذكرنا في السنن بل اكمل الحيف خيفان وعلى ما ذكره صاحب السنن يكون الحيف الثانى عطف بيان لان الحيف خيفان احدهما خيف معنى وهو الذى فيه السجود وهو مشهور والثانى خيف بني كنانة وهو المحصب وسعى خيف بني كنانة لانهم تخالفوا مع قريش في ذلك الموضع على بني ناسم قوله حيث تقاسم اى تعاود وتخالف قوله على شكرهم اى مع شكرهم وعلى معنى مع كما يقال فلان يقول اشكرهم فترده اى مع خيونه ثم يشير الى عهدهم شئ اى يشير النبي صلى الله عليه وسلم الى عهدهم بنى كنانة مع عاصم بن ابى ناسم شئ اى مع انهم صباوا بني ناسم في وادى سينين ثم فرغنا انه شئ اى النبي صلى الله عليه وسلم منزل به شئ اى بالمحصب م ارادة شئ اى لاجل الارادة وهو

وكان نزوله قصداً
هو الاسم حتى يكون

للنزول به سنة
على ما روی انه

عليه السلام
قال لأصحابي أنا

نارلون عند عند
خفت خفت

بنی کثانہ حدیث
تقاسم المشرکون فیہ

لا یشیر الی جہنم
علی شکرہ علی ہجران

انزل بشاراً

بصدر من ابي يري ارادة هم المشركين اطفئ من استجاب له حيث نزع مكة ونصره عليهم فصار من اهل النزل
 بالمحصب ثم سئل في الطواف سئل حيث كان انظار المرد والقوة لينظر به المشركين هم قال نعم دخل مكة من باب الكثر
 الفسخ قال ابي القادر من رجمه اسد ثم دخل الحاج مكة بعد ذلك بالمحصب هم فطاف بالبيت سبعة اشواط ولا يراى فيها شئ
 ابي في السبعة اشواط هم وباطواف الصدرة من الاية يصدر به عن مكة ابي يرجع والصدرة يفتحين به الرجوع هم ويسعى طواف الويل
 ش لان طواف البيت يحصل به والوديع يقع الواو اسم التوديع كسلام بمعنى التسليم ثم يكلم بمعنى التكليم هم وطواف آخر المديش
 ابي يسمى ايضا طواف العمدة بالبيت لانه يودع البيت يصدر به عنه شئ ابي يصدر بهذا الطواف عن البيت في بعض النسخ
 يصدر عنه ابي يرجع عن البيت والاول جودهم وهو شئ ابي طواف الصدر هم واجب عندنا شئ به قال احمد بن محمد بن السعد
 هم خلاف الشافعي روى شئ فان عنه يستحب في احد القولين به قال الكسحله سبعة اشواط وادم على تاركه وعلى تارك طواف
 القدوم هم وقال ابن قدامة في المعنى وباتفاقه بوجاهة رجمه اسد فيها وبه غفلة فالتاخر لوقفة التقدم دون العكس قال سفيان
 رجمه اسد وجب لادم على تارك طواف الوديع الحسن البصري ومجاهد النوري والحكم بن حماد وعن ابن عباس بن فضال يدل عليهم لقوله
 عليه الصلوة والسلام شئ ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت لا طواف اخر
 للنساء الحيض تركه شئ يجوز رفع الاخر ونصب الطواف بالعكس قوله فضال بن ابي بنى صلى الله عليه وسلم للنساء الحيض هو
 جميع ما نقص من تخصيص الحائض برخصة الزكرك دليل على الوجوب ايضا وبذا الحديث رواه البخاري عن عائشة بن
 ابن عباس بن محمد بن اسد عنه قال من الناس ان يكون آخر عمرهم عمدة بالبيت الطواف الا انه خفف عن المرأة الحائض في
 لفظ المسلم قال كان الناس يتصرفون في كل ربة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفر احد حتى يكون آخر عمره
 بالبيت روى الشافعي رجمه اسد وزاد في آخره فان آخره انك الطواف بالبيت وبه الزيادة توافق باقي الكتاب قال
 هم الا على اهل مكة لانهم لا يصرون ولا يودعون شئ هذا استفهام من قوله هو واجب ابي طواف الصدر واجب على اهل مكة
 فان ليس واجب عليهم قال البخاري رجمه اسد لو كان واجب على اهل مكة لكانت جوابه فقيم من قول المصنف لانهم لا يصرون
 ولا يودعون فلا يحتاج الى التطويل هم ولا يراى فيه شئ ابي في طواف الصدر هم لما يذبحه شرع مرة واحدة شئ
 اشار بقوله لما يذبح الى قوله فيما مضى والراى ما شرع الاخر من طواف بعد سعي وفي السردجي وليقطط طواف
 الوديع عن ستة عن المكي لان التوديع شان المنارق والمتميز اهل المواقيت فمن دونها ممن نوى الإقامة بكنة قبل
 النفر الاول وبعده لا يقطط عن ابي حنيفة رجمه اسد عند الشافعي حرمه ليقطط ادم مفارقة البيت وعن الحائض والنفساء هم
 ويصل ركعتي الطواف بعد شئ ابي بعد طواف الصدر هم لما قد ناس شئ ابي في اواخر هذا الباب هو قوله عليه الصلوة والسلام

للمشركين لطيف ضم الله تعالى
 به فصار ستة كل من طاف في الطواف
 قال ثم دخل مكة وطاف
 بالبيت سبعة اشواط
 لا يراى فيها من طواف
 الصدر ولا يراى طواف
 الوديع وطواف اخر عمدة
 بالبيت لانه يودع البيت
 ويصدر عنه وهو واجب
 عندنا خلاف الشافعي روى
 لقوله عليه السلام من حج
 هذا البيت فليكن اخر
 عمره بالبيت الطواف
 وخرج للنساء الحيض لا على
 اهل مكة لانهم لا يصرون
 ولا يودعون ولا يراى فيه
 لما يذبحه شرع مرة واحدة
 ويصل ركعتي الطواف
 بعد لما قد ناس

ويأتي من زمزم وفيه من ما
 لما رواه أن النبي عليه السلام
 سقى دلو بنفسه فشربه
 ثم أفرغ باقي الدلو في البير
 ويستحب أن يأتي الباب يقبل
 العتبة ويأتي الملتزم وهو
 سائر من الحجر إلى الباب فيضع
 صدره وجهه عليه بثبوت
 بالاستسارعة ينون الله تعالى
 فيها ثم يقول اللهم هذا أنا النبي
 عليه السلام فقل بالمعنى الذي قال
 ويبلغني أن يصير وجهه وهو شبي
 ور ولوله وجهره في البيت
 متبائيا متصرا على فراق
 البيت حتى يخرج من المسجد
 فصل بيان تمام الحج فحصل
 وان لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفات
 ووقف على كل ما يذبح سقط عن طواف
 القدوم لا يخرج من مكة ولا يبيت
 سائر الأفعال فلا يكون لا يتأتى
 على غير ذلك الوجه سنة ولا يفتى عليه
 بذلك لأنه سنة ويترك السنة
 لا يجزئ الجائر من ترك الوقوف في بين
 زوال الشمس من يومها إلى طلوع
 الفجر من يومها فقد أدرك الحج

ولقب الطائف لكل سبع ركعتين هم وباتى زعم في شرب من الماء الذي أن النبي صلى الله عليه وسلم استقى دلو بنفسه فشربه
 ثم أفرغ باقي الدلو في البير قال الأوزاعي قال في الإفطار الذي أن النبي صلى الله عليه وسلم استقى أهله وأهله كيف
 يتقن ذلك المقدار وقدره في أحد من مسند الطبراني في مجمع ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء النبي صلى الله عليه وسلم ففرغ من الحج
 فشربه منها ثم حج فيها ثم أفرغها في زمزم ثم قال لا إلا أن قتلوا عليها السبعة لبدى روى عن ابن سعد في كتاب الطبقات
 في باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أوق المذکور في الكتاب قال خبرنا عبد الوهاب عن ابن جريح عن عطاء لما فاض شرب بنفسه
 الدلو بغير من زمزم لم يشرع منه أحد فشربه ثم أفرغها في الدلو في البير الحديث فهو من الحج ويستحب أن يأتي الباب شرب أي باب الكعبة
 ثم يقبل التبتة شرب أي عتبة الباب ثم يأتي الملتزم وهو بين الحجر إلى الباب شرب أي بين الحجر إلى الباب البيت ثم يفتح صدق
 وجهه عليه ثبوت بالانشار شرب أي يتعلق بالكعبة وهو يجمع شرب ساعة يدعو الله تعالى فيها ثم يعود إلى مكة كذا روى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم فعل الملتزم ذلك شرب هذا الخبر جليل وأدنى سنه عن الثوري بن صالح عن عمرو بن شبيب عن أبيه شبيب قال طفت
 مع عبد الله فلما جئنا دبر الكعبة قلت لا تسوق فقال تسوق فاستلم الحجر ثم مضى واستلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضع صدره وجهه
 وفزع وكيفية كذا وبسطها بسطها ثم قال كذا روى سول الله صلى الله عليه وسلم يفعلهم قالوا شرب أي شربا فخما فمضى إلى البيت
 شرب أي الحج ثم يبيت ورواه سنن أي والحال أنه يشبه ورواه في نكاح طه عقيبهم ووجهه من أي الحال أن وجهه إلى البيت
 شرب حال كونه ثم متباكيا متصرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد الحرام فهذا شرب أي فخذ الذي ذكرنا
 ثم بيان تمام الحج شرب أي الذي فعله سول الله صلى الله عليه وسلم
 فصل من أي هذا الفصل في بيان مسائل شتى من أفعال الحج ذكرنا الفصل عما قبله الباب ثم فان لم يدخل الحرم مكة
 وتوجه إلى عرفات ووقف بها شرب وفي بعض النسخ ووقف فيها هم على بابنا شرب أي قبل هذا الفصل من أحكام الوقوف بعرفة
 ثم سقط عنه طواف القدوم لأنه شرب في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الأفعال شرب أي يأتي الأفعال منه
 السورم فلا يكون الايتان به شرب أي بطواف القدوم هم على غير ذلك الوجه سنة ولا شرب عليه لتركه شرب أي
 ترك طواف القدوم هم لأنه شرب أي لأن طواف القدوم هم سنة ويترك السنة لا يجب الجاهل من شرب إلا في وقت
 طواف القدوم في ابتداء الحج قبل الشروع في الأفعال والسنن إذا فاتت عن وقتها لا تقضى وعندنا ذلك رحمه الله
 طواف القدوم واجب يحتاج تاركه إلى جابر الألفي حق الموقوف للوقوف فإنه يسقط عنه عبده جابر ذكره في الذوق
 هم ومن أدرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يومها شرب أي من يوم عرفة هم إلى طلوع الفجر من يوم الفجر فقد
 أدرك الحج شرب اعلم أن أول وقت الوقوف من وقت الزوال وهو من ذهب الأكمة الثالثة والثلاثون ساعة وهو حال أحد

اول وقت من طلوع الفجر يوم عرفة ولم يوافق احد على هذا ابو حفص الكبير من الخبايا قال بما قاله الائمة الثلاثة وقد
 اشار المصنف الى هذا بقوله هم فاول وقت الوقوف بعد الزوال عند الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد
 الزوال شش وهذا في حديث جابر الطويل اذن ثم قال فصل الظهر ثم اقام فظلي العصر ولم يصل بينهما شيئا ثم ركب
 صلى الله عليه وسلم حتى اتى الموقف الحديث هم وهذا بيان اول الوقت شش لان الكتاب مجمل فالتحقق بفعل النبي صلى
 عليه وسلم بيانه كما في الصلوة وقال السروجي ليس فعل النبي صلى الله عليه وسلم لاني قوله ان اول وقت الوقوف من
 الزوال لانه عليه الصلوة والسلام لما علت الشمس منى سارا الى عرفة فنزل نبرة في العتبة التي ضربت له فقام بها حتى
 اذا زالت الشمس امر بالقصوف فحلت له فركب حتى اتي بطن الوادي فخطب خطبة الطويلة التي ذكر فيها تحريم دماهم واموالهم عليهم
 والوصية بالناس ثم صلى الظهر والعصر وقت الظهر ثم ركب القصوى واتي الموقف كما في حديث جابر رضي الله عنه فلم يكن
 نزوله بعرفة وقت الزوال ولا وقوفه لان نمرقة ليست من عرفات في الصحيح مع ان نزوله نمرة كان قبل الزوال ووقوفه
 بعرفة بعد الخطبتين والصلوتين ووقت الزوال قبل هذا بكثرة هذا وان اخذ بقوله فينبغي ان يكون اول الوقت من طلوع
 فجر يوم عرفة لان قوله لا يدرك على ان النهار محل الوقوف من اوله الى آخره وهو اقوى في الدليل لان الفعل الوقوف
 من وقت الزوال لا يدل على انه اول وقت لانه يجوز ان يكون الافضل والاو هو وقت الزوال مع غيره من
 اوقات نهار يوم عرفة هم وقال عليه الصلوة والسلام من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج شش هذا الحديث واهل الامة
 عن سفيان الثوري عن كمي بن عطاء بن عبد الرحمن بن ميمون عن ابي اناس بن اهل نجد ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو بعرفة فساووه فامروا بقاء فنادى في الناس الحج عرفة فمن جاز ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد ادرك
 الحج الحديث رواه الدارقطني من حديث عطاء ونافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 وقف بعرفة بليل فقد ادرك الحج هم ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج شش فليل بعرفة وعليه الحج من قابل وفي
 اسناده رحمه الله من مصعب ضعيف هم وهذا بيان آخر الوقت شش لانه يدل على ان وقت الوقوف بعرفة يبقى الليل
 من يوم النحر لا يبقى بعد الليل فصح قولهم ان آخر وقت الوقوف قبل طلوع الفجر من يوم النحر وما لك ان كان
 يقول باول وقت شش اي اول وقت الوقوف هم بعد طلوع الفجر بعد طلوع الشمس شش من يوم عرفة هم
 فهو محجج عليه بارونا شش وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال ونفل هذا غير صحيح عن مالك
 فان ذنبه هنا مثل ذنبنا وقد ذكر ابن الجلاب المالكي في كتاب التفسير ولا يخبرني الوقوف بعرفة نهارا قبل الزوال
 وقال الكاكي رحمه الله ما وجدت هذا عن مالك في الكتب المتبعة بل بيان الخلاف وقيل هذا من الكاتب ليس هو ذنب

فاول وقت الوقوف
 بعد الزوال عند
 الماروي ان النبي
 عليه السلام وقف
 بعد الزوال وهذا
 بيان اول الوقت
 وقال عليه السلام
 من ادرك عرفة
 بليل فقد ادرك
 الحج ومن فاته
 عرفة بليل فقد
 فاته الحج فهذا
 اخر الوقت وما لك
 ان كان يقول ان
 اول وقته بعد طلوع
 الفجر او بعد طلوع
 فهو محجج عليه
 مبارزيننا

مالك رحمه الله قلت فلاجل هذا كذا صاحب الكتاب بقوله ان كان مالك يقول ان كذا بكلمة الشرح ثم اذا وقعت بعد الزوال
 وافاض من سائر اجزائه شئ مني كلفني من خروجه من العدة ثم انه عليه الصلاة والسلام شئ الى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 هم ذكر بكلمة او فانه قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه شئ من الحديث رواه الطحاوي رضي الله عنه
 من حديث الشيباني قال سمعت عروة بن نضر بن الطحاوي يقول اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدونة فقلت يا رسول الله
 جئت من جبل طي اسد اجيت ابنتي زامضيت اطلعت وانزلت جبلا من نهار الجبال الا وقد وقفت عليه فعل لي من حج
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ من هذه الصلاة صلاة الفجر بالمدونة وقد كان وقف بعرفة قبل ذلك ليل او نهارا
 فتم حجه رواه الاربعاء ايضا وليس في نسخة واحدة منهم ذكر ساعة بعد قوله من وقف بعرفة قوله انصببت احلى ثوبا
 قال انصب بعرفه ينصبها انصبا اذا انزلها ونفقه ما دونه بنون وضاد معجزة رابا رابت لا تارزي ضبطه البنون والضاد والباء
 المعجزة ولكن بالحوادث لا بالحوادث قال انصب امي قبت فليس في رواية المذكورين الا مثل ما ضبطنا في رواية الترمذي
 اكلت من الاكلال وهو الاقصاب قوله ما انزلت جبلا يقع الى المعجمة يسكون الباء او المدة وهو المستطيل من الرمل قبل
 انضم منه جمعة جبال وقيل جبال من غير الرمل ضبطه الا تارزي رحمه الله بالجم والباء المعجزة وهو الجبل المعهود ولكن بالحوادث
 الا بالحوادث قال شيخنا زين الدين وردى جبالا بالجم وهو لو يد كلام التارزي رحمه الله ولكن في رواية الطحاوي رحمه الله
 ما نزلت جبلا من هذه الجبال بذاير وعلى من ضبطه بالجم قوله ذكر كذا يعني في قوله من ليل او نهار ثم قال هم وهي كلمة
 التمييز شئ لان كل اليوم والليل غير مشروط فيه فيكون الشرط وقوف ساعة من اليوم او الليل فيكون مجزا فالتمس فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ما باله قال تاج التفسير رحمه الله فيكون حجة على مالك رحمه الله قلت حتى تقع ما نقل من كذا
 ذكر عنه ثم قال مالك رحمه الله لا يجزيه الا ان يقف في اليوم وجزا من الليل شئ قال السرخسي رحمه الله قلت حتى يصح
 ما نقل من الذي ذكره وقال مالك رحمه الله لا يجزيه الا ان يقف في الليل قال السرخسي رحمه الله قوله في الاكلال قال
 اكلت الى آخره وهو لم يقل به احد وقال الطوطوسي في سورة قوله ان كذا حجة ان من ترك الوقوف بالليل بطل حجه عند
 عدمه لم يزل الدم ولو تركه نهارا او وقف ليلالا يتركه شئ فدل على ان العتبة الوقوف بالليل دون النهار
 ولكن الحجة عليه شئ امي على مالك رحمه الله ما روينا شئ وهو قوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة فمن وقف
 بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه ومن اجاز بعرفات شئ حال كونه ما نانا او مني عليه او لا يعلم انما عفات
 جاز عن الوقوف شئ وكذا من كان مجنونا او سكرانا او ماربا او طالب غريم او كان جنبا او محميا او ما قلنا او نفسا
 او لم ينو الوقوف وعند الشافعي رحمه الله لو حضر في جزا لم يسير من اجزاء عفات في طلبة يسير من وقت الوقوف

ثم اذا تمت بعد الزوال
 وافاض من سائر
 اجزائه عند نكاحه
 عليه السلام ذكر بكلمة
 او فانه قال الحج عرفة
 فمن وقف بعرفة ساعة
 من ليل او نهار فقد
 تم حجه في كل التخيير
 وقال مالك كذا لا يجز
 الا ان يقف في اليوم
 وجزا من الليل ولكن
 الحجة عليه ما روينا
 ومن اجاز بعرفة
 نالما او مني عليه
 او لا يعلم انما عفات
 جاز عن الوقوف

ولا يعلم انما عرفات ولم يثبت وقوع الفجائية والنوم واجاز بها في طلب غريم له ثارب من يدية بهيمة مع وقوفه
بخلاف السكران والمجنون والمنعم عليه ذكره النووي رحمه الله وهو قول مالك ومالك بن جندب والحسن البصري
والبوخاري وقال عطاس في المنعم عليه بحزبه وقال الحسن البصري رحمه الله سيظل حجه وعن المتوقف فيه وقال
البوخاري لا يصح من النائم وقال في الذخيرة عن مالك رحمه الله من قف نعلي عليه حتى وقع اجزاه ولا دم عليه
لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمنع ذلك بالاغلا والنوم ش لان المقصود من الوقوف حصوله من ذلك
المكان وقد وجد كركن الصوم ش اى فعل الصوم وافعال الحج كلها باختيارى ولو نوى ثم نام كل يوم
يجعل صاماً وليحق ذلك الفعل بالاختيارى لوجود النية فكذلك اجاز بوقوفه ونوى بل اولى لان هذا القول
لو جعل كالمعدوم بزمه التوقف الى العام القائل وفيه ضرر عظيم هم بخلاف الصلوة فانما لا تبقى مع الاغلا
ش لان شرط الصلوة اعنى الطهارة تنقضى بالاغلا فينتفى المشروطهم والجعل نيل بالنية ش هذا جواب
عن سؤال مقدور وهو ان يقال ينبغي ان لا يجوز الوقوف بعرفات اذا اجتاز بها وهو لا يعلم لعدم النية فاجاب
وقال سلمنا ان الجبل نيل بالنية هم وهى ليست بشرط لكل ركن ش فلا جمل هذا اجاز الوقوف وان كان جابها
بالموقع فان قلت يشكل على هذا ما اذا اثناف حول البيت خلف غريمة او خائف من سبع ولا ينوى الطواف
لا يجز به وان وجدت النية في اصل الاحرام مع انه ركن قلت الوقوف ركن عبادة وليس بعبادة مقصودة
ولمذا لا ينفل به بخلاف الطواف فلانه عبادة مقصودة ولماذا تنفل به فلا بد من وجود اصل النية فيه هم ومن
اغنى عليه فابل عنه ش اى احرم هم رقاة جاز عند ابي حنيفة رحمه الله عنه ش يعنى احرموا عن انفسهم
بطريق الاصاله وعن الرقيق بطريق النيابة حتى لو قتل صيدا عليه دم واحد كذا في المبسوط وصورة المسئلة
ان الرفقار اذا لبسوا الرداء او تجنبوا المحظورات صار هو محرراً ويقتضى الادمان وصار احرامهم عنه كاحرام الا
عن ابنه الصغير وانما قيد بالمال الرفقاه عنه لانه اذا احرم عنه واحد من عرض الناس اختلف المشايخ فيه على
قول ابي حنيفة رحمه الله قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني كان الحصا يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز
هم وقال لا يجوز ش وهو قول عامة الفقهاء وبهذا الخلاف فيما اذا لم يؤجر الاذن بالاحرام من المنعم
عليه صريحاً فاما اذا اذن صريحاً بالاتفاق واشار اليه بقوله هم فلو امر النساء ش اى فلو امر رجل بعباد
هم بان يحرم عنه اذا اغنى عليه ونام فاحرم المأمور صريح بالاجماع حتى اذا افاق واستيقظ من الامر بذلك هم واتي بافعال
الحج جاز من اراد بالاجماع عند اصحابنا لان عندنا في ذلك المشايخ احمداً لا يجوزون ذلك قال النووي لا يجوز عند ابي يوسف

لان ما هو الركن قد
وجد وهو الوقوف
ولا يمنع ذلك بكلام
والنوم كركن الصوم
بخلاف الصلوة لاها
لا تبقى مع الاغلا والجعل
نيل بالنية وهى ليست
بشرط لكل ركن من
اغنى عليه فاهل
عنه رفقا وبهذا
عند ابي حنيفة
وقال لا يصح
ولو امر انسانا
بان يحرم عنه
اذا اغنى عليه
او نام فاحرم المأمور
صريح بالاجماع حتى
اذا افاق واستيقظ
واتى بافعال الحج جاز

لهما انه لم يحرم بنفسه ولا ذن
 لغيره به وهذا لانه لو حرم
 بالاذن والدلالة تقف
 على العلم وجواز الاذن به
 لا يعرفه كثير من الفقهاء
 فكيف يعرفه العوام مخلوق
 ما اذا امر به بذلك هو حيا
 وله انما عاقد هم عقد الرقعة
 فقد استعان بكل واحد منهم
 فيما يعز عن مبلشرته بنفسه
 والاعزام هو المقصود بهذا
 السفر فكان الاذن به ثابتا لالة
 والعلم ثابت نظر الى الدليل
 والحكم يدل عليه قال
 والمراد في جميع ذلك كالرجل
 لانها مخاطبة كالرجال غير
 انها لا تكشف رأسها لانه عورة
 وتكشف وجهها لقوله عليه السلام
 اسرام المرأة في وجهها ولو اسدات
 شيئا على وجهها رجاء فته
 عنها كحل روى عن عائشة

ومحمد بن اسد سوار كان اذن له فيه قبل الاعزام لانه النقل غلط واعتصر الزناني على الامام فقال لو وكل في ذلك
 لم يصح مع القصد ومع عدمه اذ في رويته ان قياسه على التوكيل باطل لا شبهة لان التوكيل بخلاف الاتفاق على الصلة لا بطل
 فليت شعري ما سنده في هذا ما شئ اي بالي يوسف محمد بن اسد م انه شئ اي الذي اغنى عليه فاعل عنه رقاعه مع
 لم يحرم بنفسه الاذن لغيره به شئ اي بالاحرام اذا اغنى عليه م هذا شئ اي الذي ذكرناه من انه لم يحرم بنفسه لالاة
 منه لغيره لا يكون محراما لانه لم يصح بالاذن منه شئ لانه المبالغة في الصلة مستفادان الكلام في عدم التصريح
 بالاذن م والدلالة تقف على العلم شئ بجواز الاحرام عن النعمي عليه العلم منقوض وجواز الاذن به شئ اي بالاحرام منه
 لا يورثه كثير من الفقهاء فكيف تعرفه العوام بخلاف اذا اذن لغيره بذلك شئ اي بالاحرام اذا م صرحا صرح في نفسه يجوز
 اتفقاهم وله سرف اي بالي صنفه م انه سرف اي ان هذا الرجل النعمي عليه لما عاقد هم سرف اي الرقاع عقد الرقعة فقد
 استعان بكل واحد منهم شئ اي من اتفقاهم فيما يعز عن مباشرة نفسه شئ لان السفر محل الاستعانة فيما بينهم والاحرام
 هو المقصود في سفر الرجل لرجل مقصود بهذا السفر شئ لان الاذن به سرف اي بالاحرام م ثابتا لالة شئ اي من
 الدلالة وان لم يوجد صرحا والاعزام شئ اي على الرقاع ثابت نظر الى الدليل شئ هو عقدهم عقد الرقعة م والكم بدار عليه شئ
 اي على الدليل كن نصبه را على كالمون جعل فيها الاثم واوقعتها النار وجازا خرفطونه لا يضر لوجود الاذن والدلالة فلهذا اسنا
 ولو احرم بنفسه ثم اغنى عليه مرض فاعاقد هم حول البيت على بيرة ووقفوا به بيرة والمردفة ووضوا الاجار في يده ورموا بها
 وسعوا به من الصفاء والمردفان ذلك بخبره عند اصحابنا جميعا م قال للمرة في جميع ذلك شئ اي في جميع الناسك م
 كالرجل سرف اي تقفل مثل الفيل الرجل لافي اشياء وهو خمسة عشرة موضعا ويجي بيانها الآن م لانها مخاطبة كالرجال شئ
 لان اوامر الشريعة عامة فغيرها استثنا لبيان انها تخص بانيات في المواضع خمسة عشرة شئ الى المواضع بقوله م غير اناس شئ
 اي غير ان المرأة لا تكشف سبالا عورة وتكشف وجهها لقوله عليه الصلاة والسلام شئ اي القول لابي صلى الله عليه وسلم
 م احرام المرأة في وجهها شئ الحديث واه البيهقي في سنة من حديث ابن عمر مرفوعا احرام الرجل في راسه واحرام المرأة
 في وجهها م ولو سدت شيئا على وجهها سرف اي لو ارخت شيئا في المغرب سدل الثوب سدا لا سرباب
 طلبه اذا رسله من غير ان يغمر بانيه وقيل هو ان يليقه على راسه ويرقيه على منكبيه والسدل خطأ وفي كثير
 من النسخ استدل بالتمزة والاصل رعاية قول اهل اللغة م وجالسه عنه سرف بالجم اي باعدت الشئ عن وجهها
 وهو من باب المفاعلة من جني جنيه عن الفرائض او انبا وارتفع م جاز شئ جواب لوهم كذا روى عن عائشة رضي
 الشئ من جزيه ابن ماجة والوداد وروى يزيد بن ابي زياد عن مجاهد عن عائشة قالت كانت الركبان يمررون بنا ونحن

رحم الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا باوز ونا سدت احدنا جلجا بحاسن راسها على وجهها فاذا روضنا
 شفتنا هم ولا نه ش اي سدل الشئ على الوجه هم بمنزلة الاستغلال بالحمل ش فانه يجوز فكذلك سدل الحمل
 بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وبالعكس المودج الكبير حجابي هم ولا ترفع به صوتها بالتلبية ش هذا هو الثاثة
 من الخمسة عشر هم لما فيه ش اي في رفع صوتها هم من الفتنة ش عن عطاء سليمان بن يسار لا ترفع المرأة صوتها
 بالتلبية بل تسبح نفسها واه عنها سعيد بن منصور رحمه الله وقال ابو عمر بن عبد البر جمع العلماء على ان السنة في المرأة
 ان لا ترفع صوتها بالتلبية لان صوتها عورة وعند البعض ان لم يكن عورة فهي مشتمى وقال الطاهرية ترفع
 صوتها كالرجل والتفاوت اليهم هم ولا تزل ش هذا هو الثالث من الخمسة عشر اي لا تزل في طوافها
 لانه تجدستر العورة لانه لا يطلب منها الطهارا بجلد لان بدنها غير متاحة للرجل القتال هم ولا تسمى بالليلين
 ش بين الصفا والمروة هم لانه محل ستر العورة ش هو تقطيل الرمل ويسمى كليهما ونها هو الرابع من الخمسة عشر
 هم ولا تخلق ش هو الخامس منها هم ولكن تقص ش هو السادس منها هم لما روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهي النساء عن الخلق وامرهن بالتقصير ش هذا غريب لانه مركب من حديثين في نهي النساء عن الخلق
 عليه وسلم اما حديث منها ما رواه الترمذي في الحج والنساء في الزينة من حديث قتادة عن عمار بن عمر
 عن سليمان بن عمرو قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تخلق المرأة راسها ومنها ما رواه البزار من
 حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي نساءه ومنها ما رواه البزار ايضا
 من حديث وهب بن عمير قال سمعت عثمان يقول نهي النبي صلى الله عليه وسلم مثله واما حديث التقصير فزواه
 ابو داود في سننه من حديث صفية بنت شيبة قالت اخبرته ام عثمان ان ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليس على النساء الخلق انما على القفار التقصير وفي فتاوى الوولو ايجي تقصير من يلع شعر راسها
 قدر الاكلة وقيل تاخذ من اطراف شعر راسها كالانملة من غير تقدير المربع هم ولان خلق الشعر في حقها مثله كخلق
 العجوة في حق الرجال ش المثلة حرام فلا تجوز حرام فلا تجوز اقامة السنة بارتكاب احرام والسنة في حقها التقصير
 وقال المظفر في رحمه الله المثلة قطع بعض الاعضاء وتسويد الوجه وتغيير الهيئة هم تلبس من الخيط ما بئر لها
 ش هو السابع منها اي تلبس ما ظهر لها وما شات ولكن لا تلبس المصوغ بؤرس او زعفران الا ان يكون قد غسل
 لان هذا يرد وهو من وداي اجماع وانه ممنوعة عن ذلك في الاحرام كالرجل هم لان في لبس غير الخيط
 كشف العورة ش وهو حرام هم قالوا ش اي قال اصحابنا المتأخرون هم ولا تشتمل الحجر ش هو الثاثة من

ولانه بمنزلة الاستغلال
 بالحمل ولا ترفع صوتها
 بالتلبية لما فيه من الفتنة
 ولا تزل ولا تسمى بالليلين
 لانه محل ستر العورة ولا
 تخلق ولكن تقصير لاروي
 ان النبي عليه السلام نهي
 النساء عن الخلق وامرهن
 بالتقصير لان خلق الشعر
 في حقها مثله كخلق اللحية
 في حق الرجال وتلبس من
 الخيط ما بئر لها لان في
 لبس غير الخيط كشف
 العورة قالوا ولا تشتمل الحجر

هم اذا كان هناك جميع شئ من الناس هم لانها ممنوعة عن مجامعة الرجال الا ان تجزأ الموضع خاليا من هذه الكماريت لم يذكر
 المصنف الا ثمانية اشياء من تلك الثمانية عشر التاسع لا يطالع بخلاف الرجل العاشر ليس عليها كفارة في تأخير الطهارة
 الا فافضة عن ايام النحر بعذر الحيض والنفس الحادى عشر لما ترك طواف الوداع بعذر الحيض والنفس
 الثاني عشر اشترط المحرم لها او الزوج في مسافة السفر الثالث عشر لما لبس الخفين الرابع عشر لما لبس القفازين
 والقفاز شئ يلبسه النساء في ايديهن لتغطية الكف والاصابع لان سعد بن ابى وقاص كان يلبس نبات القفاز
 ومن محرمات وخصت عائشة فيه وبه قال عطاء والثوري ومولى عن ابن عمر ذكره القرطبي وقال البغوي
 وهو المهر قولى الشافعي وهو قال النووي راسخ قولى الشافعي النع منه خلاف ما نقله البغوي انما مس عشر لها
 لبس الحلى السادس عشر لما كشف وجهها وان كانت مشاركة للرجل فيه لكن لا يجوز لها ذلك الا في الاحرام
 فان قلت كيف حكم المخرج في هذه الاشياء قلت يشترط في حقها ما يشترط في المرأة اقلها في المحرمات هم قال ابن
 قلد بدنه سن وفي بعض النسخ قال اى محمد في الجامع الصغير لان هذا من مسائلهم طلعوا عاش اى لاطل
 الطلوع هم او نذر اش اى اول ابل النذر الذى عليه هم او جزاء صيدش اى ولا بل جزاء الصيد بان يجله
 حتى وجبت عليه قيمته فاشترى تلك القيمة بدنه في سنة اخرى وقلدها او قتل الحلال صيدا محرما فاشترى
 بقيمة يذره هم او شيئا من الاشياء مثل دم المتعة والقران والدار الواجبة كالحلق وغيره وقال تاج العشرة
 رحمه الله غير هذه الاشياء تيسير عليه وقال الاثر اى كان ينبغي ان يقول او يشئ من الاشياء كما في الجامع الصغير
 لان شيئا مفعول له بالطف على ما قبله واحد شرط ان يكون مصدرا فان قصد المصنف فلا بد من اللام فقولك
 حاشى انتحى قلت الذى قاله النخاعة بانه لا بد من اللام انما ظاهرة او مقدرة ومنها مقدرة تقديره والشئ من الاشياء
 هم وتوجه بمعاش اى مع البدنة حال كونه يريدا كج فقد احرم سن اى صار محرما هم لقوله عليه الصلاة والسلام
 سن اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قلد بدنه فقد احرم سن هذا حديث غريب مفروغا وتقدم
 ابن شبيب في مصنفه على ابن عباس وابن عمر قال حدثنا ابن نعيم حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال
 من قلد بدنه فقد احرم حديثا وكيع عن سيفان عن جبيب بن الجهم عن ابن عباس قال من قلد ابل او شتر فقد
 هم فلان سوق المدي في معنى التلبية في الطهارات الاجابة سن اى في اجابة دعاء ابراهيم عليه السلام هم لانه سن
 اى لان التقليد هم لا يفعل الا من يريدا كج او العمرة سن اى في شرح الطحاوى رحمه الله ولو قلد بدنه بغية
 الاحرام يصير محرما ولو شاق بيا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق موزى او لم ينو وقال صاحب النهاية ميرزا محمد

لذا كان هناك جميع الاشياء
 ممنوعة عن مجامعة
 الرجال الا ان تجزأ
 الموضع خاليا قال
 ومن قلد بدنه طهارة
 اولئك الاشياء
 او شيئا من الاشياء
 وتوجه معها يريدها
 فقد احرم لقوله عليه السلام
 من قلد بدنه فقد
 احرم وكان سوق المدي
 في معنى التلبية في الطهارة
 الاجابة لانه لا يفعل
 الا من يريدها الطهارة

سكاس من اسد الحج
 وفعلا لا يختص بمكة ويجب
 شكر للجمع بين اداء النسكين
 وغيره قد يجب بالحجبة وان لم
 يصل الى مكة فلهذا الكيفية بالتوجه
 وفي غير توقف على حقيقة الفعل
 فان جلت بدنة او اشعرها
 او قل شاة لم يكن محرما
 لان التخييل لدفع الحر والبرد
 ولذا بان فلم يكن من خصائص الحج
 والاشعار مكره عند حنفية
 فلا يكون من النسك في شيء
 وعندنا ان كان حنا فقد
 يقع للمعاجة

احترز به عن دم الجناية والندرة فانها شر ما بنا عليها لا ابتداء هم شكاش اي حال كونه شكاشا احترز به عما وجب ابتداء
 هم من مناسك الحج وضماش يعني من حيث الوضع الشرعي هم لانه مختص بكثرة من حيث صار شكاشا من مناسك الحج هم
 ويجب شئ اي الهدى هم شكر للجمع بين اداء النسكين شئ هذا بيان اختصاصه بمكة لان الجمع بين النسكين لا يكون
 الا بمكة فكان بدى المتعة متصا بمكة هم وغيره شئ اي غير دم المتعة هم قديس بالحجبة شئ بان صاد وميد اقبل مصلو
 الى مكة هم وان لم يصل الى مكة شئ واصل باقبله هم فلهذا التقى فيه شئ اي في بدى المتعة هم بالتوجه وفي غير شئ
 اي وفي غير بدى المتعة هم توقف شئ اصله توقف بالتأين فحذفت احد بها للتخفيف اي توقف الهدى هم على
 حقيقة الفعل شئ وهو السوق والهاق حاصلا ان الهدى في المتعة او القران شك من مناسك الحج الكف في التوجه
 وان لم يسبق لتأكيده في النسكية وغيره لما ناكه نسكية لم يكتف بالتوجه بل توقف على الادراك والسوق اوسط
 الادراك لتأكيده تحققه بالفعل هم وان ملل بدنة شئ اي التقى عليها اكل هم واشعرها شئ من الاشعار وهو الاداء
 بالجرح وقال الاكل اشعار البدنة اعلامها بشئ اشعار بد من اشعار وهي العلامة هم او قل شاة لم يكن محرما
 لان التخلل لدفع الحر والبرد والذبان فلم يكن من خصائص الحاج شئ الذبان بكسر الدال الجمجمة وتقدير الباء
 الموحدة جمع ذبابة وهو معروف قال الجوهري الواحدة ذبابة وجمع القلة اذية والكثرة ذباب مثل غراب غراب
 وغرابان وفي جامع العتابي وقد يكون الاشعار للزينة وعن الشافعي رضي الله عنه واحد وما كذا يصير محوبا
 في هذه الصورة بجد النية والاشعار وهو قول ابراهيم النخعي ورفضت عائشة رضي الله عنها في تركه ذكر النذر
 رحمه الله رضي الترفض في ترك السنن هم والاشعار مكره عندنا حنفية رحمه الله فلا يكون من النسك في شيء
 شئ يعني البعد من النسك ولا يعتبر به هم وعندنا ان كان شئ اي الاشعار هم حنا فقد يقع للمعاجة شئ يعني ان
 فعل الاشعار به من وان ترك فلا بأس به لانه قد يفعل المعاجة البدنة لاجل بدنها وقال السروي رحمه الله
 وعن ابى يوسف روى محمد ثلثة اقوال قيل سنة عندنا ولا يصير به محرما مع التوجه ذكره في البدائع وقال الاسجاني
 عندنا موسنة وفي المحيط والتعفة لا يصير محرما عندنا وان كان سنة لانه من خصائص الاحرام اذ الناس قد تركوه
 وعندنا حسن ولا يصير به محرما لانه قد يفعل بغير الاحرام كالتميل ذكره في المبسوط وقيل هو مباح ولا يصير محرما بالانفا
 ذكره في البدائع وغيره وقال الشافعي ومالك رضيهم سنة وابو حنيفة رغم يقول انه شاة والنبى صلى الله عليه وسلم
 نهى عن المساة وايضا هو تعذيب الحيوان وقال الشيخ ابو منصور الماتريدي رحمه الله قيل ان ابو حنيفة رحمه الله الاشعار المحرم
 فاما الذي جاء به سنة فلا قال الطحاوي في ما كره ابو حنيفة الاشعار وانما كره على وجه يخاف منه فلا كراهية له الجرح

لا يسماني حرا لجاز فارد مسد الباب على العامة لانهم لا يعرفون الذي في ذلك واما من وقف على احد فقط لجلد
دون العلم فلا يكرهه حكاة عنه في البسوط وغيره وتفسير الاشعار عند ابني صنفه رضي الله عنه وعند ابني يوسف
الطعن بالمرح في اسفل النمام من قبل اليسار وقال الشافعي رضي الله عنه من قبل اليمين وقال نواز الاسلام رحمه الله
الاشبه ان الاشعار من قبل اليسار هم بخلاف التقليد لانه مختص باليدي ش يعني لا يكره تقليد البدن بالاتفاق هم وتقليد
اشارة غير متباد ش فان من عاوة العرب ان لا يقلدوا اشارة هم وليس سببه ايضا ش وبه قال مالك ثم وقال الشافعي
واحد ثم يقلد النعم لما روي انه عليه الصلوة والسلام الهدي مرة غنا وقلده بهذا نقله الكاكي رحمه الله عن كثرهم ثم قال
قلنا هذا غير ثابت لان راوتك فسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه انتي قلت كيف يقول بهذا وقد اخرج الائمة
استه عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها الهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة الى البيت غنا فقلده بالصلوة بعد الاشارة
قالت لقد رايتني القلاية لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم من النعم فيبعث به ثم يقيم فينا حلالا انتي ولا يصير تقليد
والنعم محررا عندنا ولا روي عن ابن عمر رضي الله عنهما الا يقلد النعم وانما يقلد البنية فلا يصير محررا به وعن ابن عباس رضي الله عنه
يصير محررا بتقليد الشاة والنعم والبدن والبقر في بعض النسخ ثم قال ش ابي قال محمد رحمه الله في الجاهل الصغير هم البدن
من الابل والبقر ش والهدي من النعم والبقر قلت هم وقال الشافعي رضي الله عنه من الابل خاصة ش وبه قال ابن تيمية
وقال مالك رحمه الله من الابل فمن لم يجد فمن البقر ثم لقوله عليه الصلوة والسلام ش ابي يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث
الجمعة والمتجمل منهم كالهدي بذية والذي يليه كالهدي بقرة ش هذا الحديث رواه البخاري وسلم عن عروة بن زهر ونظما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فراح فكانا قرب بذية ومن راح في الساعة الثانية فكانا قرب بقرة
ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب بقرة ومن راح في الساعة الرابعة فكانا قرب بقرة
تسب وباجبة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا قرب بقرة فاذا اخرج الامام حضرت الملائكة
يسمعون الذكر وفي لفظهما اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الاول
فالاول ومن التبركش الذي يهدي بذية ثم كاذب يهدي بقرة الى آخره وفي رواية النسائي
قال في الخامسة كاذب يهدي عصفورا وفي السادسة كاذب يهدي عصفورا وفي رواية قال في الزا
كاذب يهدي بطة ثم كالهدي وجاجة ثم كالهدي بيضة وقال النووي في الخلاصة وطلسمنا ورجا
صحيح الا انها شاذان لما لفتها الروايات المشهورة وذكرنا لارزني الحديث الذي ذكره المصنف بعينه التبركش
بالرنية الى انهم فصل منها ش ابي بن البنية والبقرة بواء العطف وهو دليل المعاصرة ثبت ان البنية غير البقرة

بخلاف التقليد لانه مختص
بالهدي وتقليد الشاة غير
معتاد وليس سببه لاصح
قال والبدن من الابل
والبقر وقال الشافعي
من الابل خاصة لقوله
عليه السلام في حديث
الجمعة فالمستجمل منهم
كالهدي بذية والد
بيده كالهدي بقرة فصل

وفي جات الفتاوى وهذا فيما اذا اوجب على نفسه البدنة فهو بانما رغبنا انشاء اهدى الابل وانشاء اهدى البقر
ولو اوجب على نفسه الهدى فهو خير بين ثلثة اشياء اما الابل او البقر او النعم ولو اوجب على نفسه الجوز وورق لابل
خاصة هم ولنا ان البدنة تنبئ عن البدانة وهي الضخامة ش يقال بدن بدن بدنا فافهمهم وقد اشتركا في شى
الابل والبقر هم في هذا المعنى شى اى في الضخامة هم ولما شى اى ولاجل اشتركا في هذا المعنى هم يجزى كل
واحد منهما شى اى من الابل والبقر هم عن سبعة انفس شى والعجب من صاحب الهداية رحمه الله تعالى حيث
يستدل بالدليل العقل والضم يستدل بالحديث وقد روى عن علي رضي الله عنه انه جعل الهدى من ثلثة من
الابل والبقر والنعم والبدنة من الابل والبقر هم والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزوراش معنى في موضع
البدنة قلت هذه اللفظة وان كانت في مسلم ولكن رواية البدنة باتفاقهم عليهم فليس كما قال المصنف ولفظ مسلم
البنى صلى الله عليه وسلم قال على كل باب من ابواب المسجد ملكة وكتب الاول فالاول شى الجوز ثم نزلهم حيث صغر
الى مثل البيضة فاذا جلس الامام طويت الصحف وحضر والذكر وقال السراجى رحمه الله كالمهدي جزور الا اصل له ولفظ
البدنة ثابتة متفق عليها ولم يذكر في كتب الحديث كالمهدي جزور فيما علمت انتهى قلت قد خط عليه ذكر من الكتب مخ
الاحاديث خطا بالغا فقال جل هذا السجل جلالا فاشتا في قوله هذا قلت لم يكن من حسن الادب ان يكتب مثل هذا الخط
وكان ينبغي ان يقول وقد فعل او فعل او يطلع عليه والعجب من الماكل ايضا حيث يقول وليثبت تلك الرواية
يعني رواية كالمهدي جزورا وكيف يتردد وقد اخرج مسلم ما ذكرنا ولو اطلع هو ايضا على هذه الرواية لم يقل بهذا ثم
اجاب عن تعليق الشافعى رضي الله عنه بقوله فصل بينهما فلما علمنا فلما علمنا فلما علمنا فلما علمنا فلما علمنا
على اختلاف الجنية وكذا التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم العام كما في قوله تعالى من كان عدوا لله
وملائكته ورسله وجبريل وميكال والله اعلم

باب القرآن اى هذا باب في بيان احكام القرآن وهو لغة مصدر قرنت هذا بذلك اى جمعت بينهما وشعرنا
ابح بين الحج والعمرة وفي الصفة التي تاتي وهو من باب ضرب يضرب واقرن الرجل اذا رجع رجلا يعيب من
قدامه وفي المشرق يقال قرين ولا يقال اقرن ولذا يقال اقرن التمرتين في لقمته واحدة وفي الحديث نبي عن
الاقران في التمر قاله القاضي عياض رحمه الله في الكثر والابيات قال وصواب القرآن في صحيح البخارى في باب التمتع والاقران
قال السفناني في شرحه الاقران غير ظاهر لان فعلة كاشي قال وصوابه قرين وانما الاقرا على القرآن تقدم طبعا على القرآن
ولان القرآن انما عرف بعد معرفة الاقرا ثم قدم القرآن على التمتع لانه افضل منه وقال تاج الشريعة رحمه الله

ولنا ان البدنة بنى
عن البدنة وهي الضخامة
وقد اشتركا في هذا المعنى
يجزى كل واحد منهما
من سبعة والصحيح الرواية
في الحديث كالمهدي
جزور الله تعالى اعلم بالصواب
باب القرآن

حق المقرن يقدم على المفرد في الحج في البيان والذكر الا ان المفرد قد مر لان معرفة القرآن مرتبة على معرفة الاموال
ومعرفة الذات مقدرة على معرفة الصفات هم القرآن افضل من التمتع والمفرد مش وموافقا للمنفرد في احوال
المروزي رضي الله عنه وابن النذر بن اصحاب الشافعي ثم وجه قال الشافعي واسحاق بن ربهوت ومحمد بن جرير
والطبري وكثير من اهل الحديث واختيار الطائفة وروى ذلك عن عمه علي وعائشة وابي طلحة وعمران بن الحصين وسيرة
بن مالك وابن عمر وابن عباس والبراء بن عازب والهراس بن زياد والبايلي وسيرة وحفصة ام المؤمنين رضي الله عنهم
هم وقال الشافعي رحم الافراد افضل مش ووجه قال احمد هم وقال مالك التمتع افضل من القرآن مش ووجه قال الشافعي
في قوله هم لان مش اي لان التمتع هم ذكر في القرآن والافراد للمقرن فيه مش اي في المقرن قال الصنع وحي
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاذا كان مذكورا في القرآن يكون اتم لو لم يكن اتم لم يذكر في القرآن هم ولا شافعي قوله عليه
الصلوة والسلام القرآن خمسة مش هذا غريب جدا وذكر الكافي ووجه قول الشافعي انه عليه السلام قال العائشة
اجر كل على قدر اجتهادك والقرآن رخصة والافراد عزية فالتمسك بالعمرة اولى اتقى قلت الشافعي رضي الله عنه لم يرض
بهذا وانما استدل بما اخرج به البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد الحج وبما اخرج به البخاري
وسلم ايضا عن ناف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ابلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا وبما اخرج به الترمذي عن
عبد الله بن ناف الصايغ عن عبيد الله بن عمر العمري عن ناف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد بالحج وافرد ابو بارزة
وعثمان بن ابي اسلم عن ابني الزبير عن جابر قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج هم ولان في الافراد
زيادة التلبية والسفر والحلق مش لان القائل يودى الشكيبين بفرد واحد يلبي لهما تلبية واحدة ويحلق مرة واحدة
والفرد يودى كائنه بصفة الكمال فكان افضل هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام مش اي ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم
هم ال محمد المودى بحجة وعمره معاش به اي يش اخرج الطحاوي عن ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها
ال محمد احججوا عمرة معا ولنا احاديث غير هذا ما اخرج به البخاري وسلم عن عبد العزيز بن صهيب عن انس قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة يقول لبيك حجة وعمره فان قلت قال ابن الجوزي رحمه الله في التحقيق جميعا عندك
انما حينئذ كان جميعا فاعلم انهم افعال قلت رد عليه صاحب التقي فقال بل كان بالغا بالاجماع بل كان له نحو من عشرين
سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجز الى المدينة ولانس عشرة سنين مات وله عشرين سنة يدل على ذلك ما اخرج به
مسلم عن كير عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا قال بكير فحدثت بذلك ابن عمر رضي الله عنهما فقال لبي بالحج
فلقيت انسا فحدثته فيقول ابن عمر قال انس لا يعد واما الانا جميعا فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك

القرآن افضل

من التمتع

والافراد قال

الشافعي به

الافراد افضل

وقال مالك

التمتع افضل

من القرآن

لان له ذكرا

في القرآن

ولا ذكر للقرآن

وللشافعي به

قوله عليه السلام

القرآن خمسة

ولا في الافراد

زيادة التلبية

والسفر

والحلق

ولنا قوله

عليه السلام

يا آل محمد اهلوا

بحجة

وعمره معا

ولان فيه جمعا
بين العبادتين
فاشبه المصوم
مما لا شك فيه
واكثر استنباطه
في سبيل الله
مع صلوة الليل
والتيبلة
غير محصورة
والسفر
غير مقصود
والحلق
حزوه عن
العبادة
فلا يترحم
بما ذكر
والمقصود
بما روي

عمره وحجته منها ما انرجه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بالعبادة
انا في الدنيا انا من ربي عز وجل فقال صلى في هذا الوادي المبارك وقيل عمره في حجة ومنها ما رواه ابو داود والترمذي
وابن ماجه عن داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
اربع عمر الحديبية وعمره القضاء في ذي القعدة من قابل والثالثة من البعثة والرابعة مع حجة وقال ابن خزيمة رحمه الله روى
القرآن عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل الحج وغيره معاويهم
البصري ابو قتادة عبد الله بن زيد الحارثي ومحمد بن عبد الرحمن الطويل وقائدة يحيى بن سعيد بن يحيى بن اسحاق الانصاري
وثابت البناني وكبر بن عبد الله المزني وعبد العزيز بن حبيب سليمان التيمي ويحيى بن اسحاق وزيد بن اسلم ومصعب بن سلمة
وابو اسحاق وابو قتادة وابو فرقة وهو سويد الباهلي وابو جابر عن حديث عائشة رضي الله عنها وحديث ابن عمر وحديث جابر بن عبد الله
هو ان الصحابة قد اختلفوا في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن ابراهيم فبعضهم قالوا من سجد في اكلية فبعضهم قالوا
من البيرة فالتدين سمعوا بلبية بالعمرة في المسجد سمعوا بلبية بالحج بعد ان استقرت راحلته على البيرة قالوا انه عليه الصلاة والسلام
قرن الحج بالعمرة والذين لم يسموا بلبية في المسجد لكونهم غائبين وسمعوا بلبية بالحج في البيرة قالوا افروا بالحج والذين سمعوا
في المسجد لم يسموا بلبية بالحج بالبيرة ثم رده عليه الصلاة والسلام بعد فراعته من العمرة ففعل به ما يفعل الحاج من الوقوف
بعمره وغير ذلك قالوا انه تمتع وكل منهم شهد بما سمع عنده ثم لما صح هذا الاحتمال ثبت انه عليه الصلاة والسلام كان قارئا
اشهد بان القرآن بعد ما تحقق عنده وحديث الصحابة المتبعين على العمل بالمتحقق اولى من العمل فان قلت قد صح عن
عثمان رضي الله عنه انه كان يقرأ من القرآن فلو كان افضل لما نهي عنه قلت روى الطحاوي رحمه الله عنه انه كان يقرأ من القرآن
قال كذا نسي عثمان رضي الله عنه فاذا رجع لي بالحج والعمرة فقال عثمان ابن ابي ذر فقال فاقاه عثمان فقال لم تعلم اني نسيته عن
هذا فقال لي ولكن لم اكن اذ يقول النبي صلى الله عليه وسلم يقولك فدل الخار على عثمان رضي الله عنه على ان القرآن هو افضل
هم ولان فيه شئ اى في القرآن هم جميعا بين العبادتين شئ الحج والعمرة هم فاشبه المصوم مع الامتناع والحج في سبيل الله
بما لا شك فيه شئ اى في الحج والعمرة ويصل ايضا وجه الشبهة في الذين لا يجمع بين العبادتين هم والتبليغ غير محصور في
هذا اجاب عن قوله ولان في الافراد زيادة التبليغ وتقديره ان المفروض ان يكون بالتبليغ مرة اخرى فذلك التقدير لان لان يا
جاءا شأنا يجوز ان تكون بلبية القارن اكثر من بلبية المفرد هم والسفر غير مقصود شئ اجاب عن قوله والسفر وجه المقصود
هو الحج والسفر وسيلة فلم يقع السجود هم واكملت خروج عن العبادة فلا ترجع لما ذكر شئ اى فلا ترجع شيئا ليرجع مما حله ليس
العبادة بنفسه وهو خروج عن العبادة بخلاف السلام فانه عبادة بنفسه هم والمقصود شئ اى المراد هم بما روي من شئ اى بارك

اشتهر في رضى الله عنه ففى قول ابيه الجالبية شى هذا جواب عن قوله القرآن رخصت فانهم تاء واحم ان العمرة فى الشهر الحرام من احر
 العجوة شى اخره النجاشى وسلم عن طاووس عن ابن عباس نقان كانا ايرولن العمرة فى الشهر الحرام من احر العجوة شى اخره النجاشى وسلم عن طاووس
 ويجعلون الحرم صغرا ويقولون اوبرالبروعنى الاثر والاسلم صغر طلت العمرة لمن احقر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابه
 محابة ربيعة معلن بالحق نامرهم ان يحجوا وياخذوا فتيانكم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله اى اكل قال اكل كل كلمة من احر العجوة
 اى من اسر النساء وانما قالوا ذلك ليلما تكلوا البيت عن الزوار فى سائر الشهور ففى حلية الصلوة والسلام قولهم يقول القرآن
 رخصة جازية توسعة من الله تعالى وليس المراد من الرخصة بالاصح لان القرآن عزيمة فنها رخصة مجاز او يجوز ان يراد بها الصلح
 ويكون كاستفاضة الصلوة فى السفر والرخصة فى مثله غيرية عندنا هم ولا القرآن كفى القرآن شى هذا جواب عن قول مالك بن نهم
 لان المراد بقوله تعالى واتوا الحج والعمرة ان يحرم من دوية ابله على ما يناس قبل شى بينى ما روى عن على وابن سبيو بنى المشيخ
 فى فضل المواقيت هم ثم فيه شى اى فى القرآن وهذا مشرب فى الترجع بعد تمام الجواب هم تعيل الاحرام شى الله اذ لم يكن تاريا لكون
 احرام الحج بعد الفراغ من العمرة ويكره من مكة واحرام القارن بايمن الميقات هم واستدانة احرامها شى اى استدانة
 احرام الحج والعمرة هم الميقات الى ان يغزى منها ولا كذلك التمتع شى لان احرام بالعمرة مشعا واحرام الحج ممكن فممن قبل احرام
 الحج والبقا فى الاحرام لشك وعبادة هم فكان القرآن اوله من التمتع وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعية بناء على
 الاختلاف الحاصل بيننا وبين الشافعية رضى الله عنه بنى هم على ان القارن يطوف عندنا طوافين ويسعى سعيين وعنده طوافا
 واحدا شى اى يطوف طوافا واحدا هم وسيا واحدا شى اى ويسعى سعييا واحدا يبنى ان النزاع لفظي وبهذا الاختلاف فى
 كتبهم وفى الترجعة وحاصل الخلاف ان القارن يحرم باحرامين فلا يدخل احرام العمرة فى احرام الحج وعنده يكون محرما باحرام
 واحد وهو قول ابن سيرين واكن البصرى وطاووس وسلم والزهرى ومالك واخره فى رواية وابن اموية وداود وفيه
 قول ثالث وهو ان يطوف طوافين ويسعى سعييا واحدا وهو قول عطاء بن ابي رباح وقولنا قول مجاهد رضى الله عنه الى
 وجابر بن زيد وشريك القاضي وجماعة شعبة ومحمد الاوزاعى امام الشافعية بن على بن زيد العابدين بن الحسين بن على بن
 ابي طالب وابراهيم النخعي وعبد الرحمن الاوزاعى وعبد الرحمن بن الاسود والثوري والاسود بن زيد واكن
 ابن حماد بن سلمة وحماد بن سليمان واكن بن عتبة وزيد بن مالك وابن شيرة وابن ابي عيسى وهو يكل من عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه وعلى بن ابي طالب والحسين بن على وابن مسعود رضى الله عنه وذكر ذلك ابن حزم فى المحلى وغيره والحق
 الشافعية رضى الله عنه ومن بعده بارواه الترمذى عن نافع عن الامم رضى الله عنه انه عليه الصلوة والسلام قال من
 احرم بالحج والعمرة فجزاه طواف واحد وسعى واحد وقال الترمذى عن حماد بن عيسى عن غريب قال روى عن عبد الله

فى قول اهل الجاهلية
 ان العمرة فى الشهر الحرام
 من الفحش الفجور
 والقرآن ذكر فى القرآن
 لان المراد من
 قوله تعالى
 واتوا الحج والعمرة
 ان يحرم بهما
 من دوية ابله
 على ما روى
 من قبل شيخنا
 تعيل الاحرام
 واستدانة احرامها
 من الميقات الى ان يغزى
 منها لا كذلك التمتع
 فكان القرآن اوله
 وحكى الاختلاف بيننا
 وبين الشافعية بناء
 على ان القارن عندنا
 يطوف طوافين ويسعى
 سعيين وعنده طواف
 واحد وسعى واحد

قال صفته
القرآن ان يحل
بالعمرة والحج معا
من الميقات
ويقول عقيب
الصلوة لا يصح
الى اريد بالحج والعمرة
فليس هما في تقابلهما
سواء كان القرآن
هو الحج والعمرة
من قولك قرئت
الشئ بالخطا اذا
جمعت بينهما
وكذا اذا دخلت
على عمرة قبل
ان يطوف لها
الربعة اشواط
لان الجمع قد
يتحقق اذ كان
منها قائم ومتى
عزم على ادائها
مبطل التيسير فيها
وقد اعمد على الحج

بن عمر ولم يرفعه قال وهو اصح وقال الطحاوي رضي الله عنه روى حديث ابن عمر خطا وفيه الدوام في رفته وانما يكون
ابن عمر نفسه قال بكذا رواد الحفاظ وهم مع ذلك لا يجوزون بالداود وعن عبد الله اطلاقا فكيف يحتمل بحديث ابن عمر في هذا
وصح عنه انه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وصح عنه انه قال افروا الحج والمفرد والمتعمرة
بطوافين وسعيين واعلم انه ينشئ على هذا الاصل مسائل منها ان القرآن افضل لا يجمع بين العبادتين باحرامين
وعند الشافعي رضي الله عنه الجذوة ويطوف طوافين ويسعى سعيين وتقدم افعال العمرة على افعال الحج وعنده
خلاف ذلك والدم الواجب فيه ومن الشك في ذلك ان الجذوة لا تأكل منه عند ذكائه عليه واما عندنا فكأنهم
تطور الاحرام وعنده ومن واعدوا اذا احصوا القارن يمل بهديين عندنا وعندنا لو اهدت انهم وصفة القرآن
ش وفي بعض النسخ قال اي القدر في معنى وصفة القرآن هم ان يمل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول
عقب الصلوة ش ويؤي الركعتان اللتان يصلحان عند الشروع في الاحرام هم اللتان في اريد بالحج والعمرة فليس
وتقبل ما شئ ش وذلك بعد ان يأتي بجميع ما ذكره المفرد من الاغتسال والوضوء والاحرام وغير ذلك هم
لان القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرئت الشئ بالشئ اذا جمعت بينهما ش القرآن مصدر من
قرن يقرن من باب نصر يضره استوفينا الكلام فيه من اول الباب هم وكذا ش اي وكذا يكون ما رانهم
اذا دخل حجة على عمرة ش سبب احرام بعمرة ثم ادخل على العمرة حجة هم قيل ان يطوف لها ش اي
للعمرة اربعة اشواط لان الجمع قد يتحقق اذا لاكثر منها ش اي من العمرة هم قائم ش لان اكثر الاشواط منها
ارفعار كان الكل باق وانما قد يقول له قيل ان يطوف لها اربعة اشواط لان لو ادخل الحج عليها بعد ان طاف
اربعة اشواط لا يصير قارنا بالاجماع وعند الشافعي واما لك رضي الله عنه واحمد لا يصير قارنا ايضا في العمرة الا اذا
ولوا احرام بعمرة ثم ادخل عليها عمرة يصير قارنا ولكن اساء الله خالف السنة به قال الشافعي رحمه في القديم لانها سكا
ينجز الجمع بينهما كما لو احرام بعمرة ثم ادخل عليها الحج وقال في الجديد لا يجوز به وقال احمد وفي الذخيرة عن مالك رحمه الله
القرآن هو اجتماع الحج والعمرة في احرام واحد او اكثر فان ادخل الحج على العمرة كان قارنا وان طاف بعمرة
شوا ثم اوفى الحج قال سند صار قارنا عند ابن القاسم لو لم يكمل به اذ ركعتي العمرة بعد وفي قول يصير قارنا في انما السنة
ويقطع باقية هم وشي عزم على ادائها ش اي على اول الحج والعمرة هم يسأل الله التيسير فيها ش اي في الحج والعمرة هم
وتقدم العمرة على الحج في ش اي في ادائها وقال الكاكي اي في القرآن وقال ايضا يجوز ان يرجع التيسير الى السؤال
في قوله تعالى الذي دل عليه قوله يسأل الله تعالى وقال الا ترى في قوله تقدم معطوف على قوله يسأل الله فان قال عطف

العمرة

الشافعي على الصلوة فيه فلا الا ان كان عنده سال بعينه لما مضى وسواله التيسر ان يقول اللهم اني اريد الحج والعمرة فبشرني
 به وتقبلا ما مضى قلت هم وكذلك يقول شئ اي بتقديم العمرة على الحج في التلبية يقول هم ليكن بعمرة وحج معا لانه
 يبدأ بأفعال العمرة شئ في التلبية لانه يشترع اولاً في افعال العمرة هم فليكن ليبدأ بذكرها شئ اي بذكر العمرة يقول
 اللهم اني اريد العمرة كما ذكرنا لان هم وان اخروا ذلك شئ اي وان اخروا ذلك العمرة او لا هم في الدعاء شئ بان قال اللهم اني اريد
 الحج والعمرة الى آخره هم والتلبية شئ بان قال ليكن بعمرة وحج معا لانه بالاس بلان الواو لم يجز شئ دون الترتيب وقال الكرماني
 بتقديم الحج على ذكر العمرة اقتضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السفناني في شئ الحج اريدى تقدم على العمرة على الحج وروى الزهري تقديم
 الحج على العمرة الاول المح من جهة الرواية المعنى لان افعالها متقدمة على افعال الحج وفي الينابيع تقديم عمرة على الحج في التلبية افضل من
 فعلوا في التلبية ولم يذكر ما عند التلبية اجزاء اعتباراً بالصلوة شئ غير واجب ولكن ذكر باللسان ان احوط انه ذكر فيها باللسان
 واجب بل كيف يذكر ما عند التلبية غير واجب ولكن الذكر باللسان احوط كما في البصيرة هم فاذا دخل شئ اي القارن هم مكة ابتداء
 افعال بالبيت سبعة اشواط حتى يدخل في الثلاث الاول وسبعى بعد يطوف بين الصفا والمروة بها افعال العمرة ثم يبدأ بأفعال الحج
 فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط كما سبق في البيت الثاني في المفرد شئ اي في المفرد بالحج هم ويقدم افعال العمرة بقوله تعالى فمن
 تمتع بالعمرة الى الحج شئ سبعة اشواط الى الله تعالى جميل الحج غاية ومنتهى الى التمتع فيكون المبدأ من العمرة لا محالة فلما ثبت تقديم
 العمرة على الحج في التمتع ثبت ايضاً في القران ان القران في سنها وهو معنى قوله هم والقران في معنى التمتع شئ لان
 كل منهما جامع بين التمتع في سفره وفي التمتع اذا افرد بالحج ثم قبل الفرائض على افعال الحج احرهم بالعمرة يصير قارناً ايئنا لانه
 اما لم يركب السنة هم ولا يخلق را سببين لعمرة والحج لان ذلك بناء على اجماع الحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفرد ويخلق
 باسحاق عندنا لا بالذبح كما يخلق المفرد شئ قال الكاكي رضي الله عنه وقال الشافعي رضي الله عنه بالذبح لانه روى انه عليه السلام
 والسلام قال لا اهل منها حتى انحر ولنا انه عليه الصلوة والسلام قال في رواية لا اهل منها حتى اطلق ولان التحليل جميل
 باخلق كما في المفرد وتاويل ما رواه حتى انحر ثم اخلق بعد انتفى وقال الا تارضى قال بعض الشافعية عن الشافعي رضي الله عنه
 يتصل بالذبح باليسر يشهدون من الشافعية ثم يكتحل ان يكون ذلك من رواية المشهور عن ان المحلل هو الرمي انتهى فالت بول
 يجوز ذبح الشافعية كما ياريد به حتى قال في القول هم ثم ياريد به شئ اي ايمان القارن بافعال الحج والعمرة جميعاً ما رواه
 مذموباً به وقال جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وتقدم ذكرنا هم عن قريب هم وقال الشافعي في يطوف شئ اي القارن هم
 طوافاً واحداً وسجداً واحداً شئ به قال مالك واحداً وهو الرواية عنه وهو قول الزمري واسحق البصري رضي الله عنهما ولا يركب
 وسالم وابن سيرين هم لقوله عليه الصلوة والسلام شئ اي يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم دخلت العمرة في الحج الى يوم
 القيمة

وكذلك يقول ليكن بعمرة
 وحجاً معاً لا يبدأ بأفعال
 العمرة فليكن لك يبدأ
 بذكرها كما ارضى ذلك
 والشافعي التلبية لا يركب
 به لان الواو لم يجز
 بغيره ولم يذكر ما عند التلبية
 اجزاء اعتباراً بالصلوة
 دخل مكة ابتداءً وطواف البيت
 سبعة اشواط يقول فليكن
 الاول منها وسبعى بعدها
 بين الصفا والمروة وهذا
 افعال العمرة ثم يبدأ بأفعال
 الحج فيطوف طواف القدوم
 سبعة اشواط ويصلي
 بغيره كما بينا في المفرد وفيه
 افعال العمرة لقوله تعالى فمن
 تمتع بالعمرة الى الحج والقران
 فمن التمتع ولا يخلق
 بين العمرة والحج لان
 ذلك جائزة على اجماع
 الحج وانما يخلق في يوم
 النحر كما يخلق المفرد
 ويخلق باخلق عندنا
 كما لا يخفى كما يخلق
 المفرد ثم ياريد به
 مذموباً به قال
 الشافعي في يطوف
 طوافاً واحداً وسجداً
 سعيها واحد لقوله
 عليه السلام دخلت
 العمرة في الحج الى
 يوم القيمة

ولان مبني
القران على الداخل
حتى كلف فيه
بتلبية واحدة
وسفر واحد وحلق
واحد فكذا
في الاركان ولنا انه
لما طاف مبنى
طوافه وسعى
قل للمردن هديت
لسنة نيك وكان
القران ضم عبادة
الى عبادة لانا
انما يتحقق باده على
كل واحد على الكمال
لاننا في العبادات
المقصود بالسفر
للتسليم والتلبية
للتوسيم والحلق
للتحلل فليست
هذه الاشياء
بمقاصد
مخولة الاركان

من هذا الحديث اخبرني مسلم وابوداود والترنبي والنسائي رحمهم الله عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم هذه عمرة استتممتنا بها فمن لم يكن عنده جري في حلقه وقدر دخلت العمرة في الحج الى يوم
القيمة قال الترنبي حسن معناه لا بأس بالعمرة في الشرايح وقال ابوداود وهذا حديث منكر انما هو قول ابن عباس رضي
وقال الترنبي رحمه الله وفيما قاله نظر وقدر واه احمد بن حنبل رحمه الله ومحمد بن الشني ومحمد بن بشار وعثمان
بن ابي شيبة عن محمد بن جعفر عن مقبة مرفوعة عابره واه ايضا يزيد بن هارون وسعاذ بن معاوية العري وابوداود
الطلياسي عن عمر بن زروق عن شعبة مرفوعة وتفسيره من الرواة لا يوثق فيها اثبتة الحفاظ هم والمان بنى القطن على الداخل
اوضح الداخل بقوله هم حتى اتقى فيه شئ اى في القران هم بتبئية واحدة وسفر واحد وحلق واحد فكذا في الاركان شئ
اى فكذا يكفى في الاركان وهو الطواف والسعي حاصل المعنى كما جاء الداخل في الاحرام بالاشياء المذكورة جاء الداخل
ايضا في الطواف والسعي للذين هاجس الاركان هم ولنا ان لما طاف صلى ابن مع بلوا فينحني سعيه قال له عمر رضي الله عنه
بهيت سنة نيك عليه الصلوة والسلام من هذا الحديث لم يقع كذا فقد اخرج ابوداود والنسائي عن منصور وابن ماجه وابن
عطاء عن بني وايل عن جوي بن عبد الله الشامي قال املت بها ما فقال عمر رضي الله عنه بهيت سنة نيك عليه الصلوة والسلام وذكر
بعضهم فيه قصته ورواه ابن حبان في صحيحه واحمد واما ابن ماجة وابوداود والطلياسي وابن ابي شيبة في مسانيدهم فقال
الدارقطني في كتاب العلل وصحيحه العيصي بن معمر هذا حديث صحيح وروى محمد بن الحسين في المبسوط ان صلى بن معمر قرن فطاف
طوافين سعي سعيين فذكر ذلك لمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال بهيت سنة نيك وصبي بضم الصاد والمطعة وفتح الباء الموحدة شبل
الكمي ذكره ابن حبان رحمه الله في المبين لثقاتهم ولان القران ضم عبادة الى عبادة لانا وذلك شئ اى ضم عبادة الى عبادة
انما يتحقق في كل واحدة على الكمال شئ ولا يكون اسقاطا لاحد مما لا فاعدهم ولان الداخل في العبادات شئ بخلاف العقوبات
فان ثلث هذا المنقوض بسيرة التلذذ فانها عبادة وفيها الداخل فقلت المراد العبادة المقصودة والسيرة ليست كذلك
لان الداخل لدفع الحج على خلاف القياس فلا يقاس عليها ولا يلحق بها الحج لانه ليس في معناها اى في وجوده حجهم وسفر
للتوسل شئ جواب عن قوله وسفر بهذا وقوله هم والتلبية للتوسم والحلق للتحلل شئ وقع تكرارا لانه ذكره فيما مضى عن قريب
وهو قوله والتلبية غير محصورة الى آخره قيل ذكرتها كاعتبار افراد افضل وهما باعتبار افراد سعي فمما الى الجواب عنه
بالاعتبارين ومثله في التكرار غير منكر فقلت هذا شرح والتكرار فيه يزيد وضوحا فليست هذه الاشياء شئ اى السفر والتلبية
والحلق هم بقاصد شئ وانما هي وسائل فجاز الداخل فيها لان السفر للتوسل الى ادراك الحج والعمرة فكيف يسفر واحد والمقصود
من التلبية الاحرام ويحصل احرامها بتبئية واحدة والمقصود من حلقها التحلل فيحصل ذلك بحلق واحد هم بخلاف الاركان

الآخر ان
شفق الطلوع
لا يتدخلان
وتجريد واحد
يؤديان
ومعنى ملاحظة
دخل وقت
العمرة في وقت
الحج قال
وان طاف
طوافين
لعمرة فحجته
وسعى سبعين
بحرية لانه
الى بها
هو المستحق
وقد ساء
بتأخير سعي
وقد ساء
طواف التيممة
عليه

من نحو الطواف والسعي والطواف ركن والسعي واجب فلا يتداخلان وادخل ذلك بقوله هم الا ترى ان شق
الطلوع لا يتداخلان بتجريدية واحدة يؤديان شق لما ان التعميمية غير مقبولة فيخرجني الدخول فيه هم ومعنى الروي
شق في جواب عن الحديث الذي اخرج به الشافعي مع ابي سفيان الحديث الذي رواه الشافعي رضي الله عنه هم ثم دخل
وقت العمرة في وقت الحج شق بطريق حذف الضمير واقامة المضاف اليه مقامه ويجوز ذلك عند عدم التقياس لما
قوله تعالى واما سال القرية اى اسال اهله واما قدر ذلك لان حقيقة العمرة لا يكون في حلقها حقيقة الحج لان الغرض
لا يكون ان يكون طرفا شق آخر فتمت المآزر بان يراود اتحاد الوقت مجازا فيكون المعنى يجوز اداء العمرة في اشهر الحج وذلك
لأنه قول اهل الجاهلية ان العمرة لا يجوز اداؤها في اشهر الحج للبيان ان التعلل ياتي بطواف واحد وسعي واحد فان قلت
روى الدارقطني عن ابن ابي ليلى عن عبيدة عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم حج في اشهر الحج والعمرة طواف لهما بيت
طوافا واحدا وبالصفاء والكرة طوافا واحدا قلت قال ابن الجوزي رضي الله عنه ان ابي ليلى بن عبد الرحمن بن ابي ليلى بن
ضعيف وقال في التقيع وعبيدة بن عبد الله بن قيس ولعن سلمي صنفه فاعناه طاف لهما على صنفه واحدة بليل اروي
عن عيسى بن سعيد وغيره واخرج الدارقطني في نسخة الكبرى في سند على رضي الله عنه عن حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن
ابن ابي عمير قال طفت مع ابي وقدم مع ابن الحج والعمرة طواف اطا طوافين وسعي لهما سبعين وحدثني ان عليا رضي الله عنه
فعل ذلك وحدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك هم فان طاف طوافين شق وفي بعض النسخ قال فان طاف طوافين
اى قال محمد رحمه الله في الحجاج الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في القارن فان طاف طوافين هم بعمرة
ومحجته وسعي سبعين بحرية شق قال الا ترى اني لو قال صاحب الهداية في قوله وسعي بافظ او بحرية الفا كانا او
لان صورة المسئلة السبعين بعد الطوافين واليقيم ذلك من حرف الواو ولهذا ذكر محمد رضي الله عنه في الحجاج الصغير
بافظ ثم حيث قال محمد رحمه الله عن يعقوب عن ابي حنيفة في القارن يطوف طوافين بعمرة والحج ثم يسعي سبعين
قال بحرية وقد ساء انتهى قلت تقديم لفظ طاف طوافين يشتر ان الطواف كان قبل السعي وان كانت الواو للجمع
على ان بعضهم ذكر انها تجزئ للترتيب ايضا لان غير مشهورهم المنة اني بما هو المستحق عليه وادخل الطوافان وسبعين
وقد ساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التيممة عليه شق هذا مناقشات الاولى مع المصنف حيث قال طواف التيممة يعني طواف القارن
لان الظاهر من كلام محمد رحمه الله ان المراد اداء الطوافين طواف العمرة والآخر طواف الزيارة لا طواف القدوم
ولهذا قال في جواب المسئلة بحرية والحج من عبادة عما يكون كافيا في الخروج عن عمدة الغرض ولا يحصل الا بوجوب
انته وتترك الغرض المناقشة الثانية مع محمد رضي الله عنه في هذه المسئلة كان ينبغي ان يحرية لانه ترك الترتيب المشرع

ولا يلزمه بطلان الركعة
فما هو كان مقتضى
والتحخير في المناسك
لا يوجب الدم حذرها
وعند طواف التيمم
سنة وتركه
لا يوجب الدم
فمنعه ما دله
والسعي بناحية
بالاشتغال بعمل آخر
لا يوجب الدم فكذا
بالاشتغال بالطواف
قال واذا رمى الحجر
يوم النحر بمشاة
او بقرة او بدنة طويلا
فهذا هم القران
لانه في معنى المتعة
والهدى منصوص
فيها والهدى كالبقر
والبقرة والغنم
على ما ذكر في بابها
ان شاء الله تعالى
واراد بالبدنة هنا البعير
وان كان اسم البدنة
يقع عليه وعلى البقر
على ما ذكرنا كما يجوز
سبع البعير ويجوز
سبع البقرة فاذا امكن
ما لا يحصى من ايام
في غير ايام يوم عرفة

في بطل كما اذا قدم السعي على الطواف هم ولا يلزمه شيء حتى اسي دم هم اما عند ما شئ اسي عند ابي يوسف في يوم
هم فكلما برش يعني عدم اللازم ظاهرهم لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عند جابر عند شيخ ابي يوسف
رضي الله عنه هم طواف التيمم سنة وتركه لا يوجب الدم فقدمه اولى والسعي براحته والاستئصال بمن اخبره لا يوجب الدم فكلما
بالاشارة قال الطواف شئ اسي بطواف التيمم لان عند جابر طواف التيمم والاخر طواف العمرة هم واذا رمى بالحجر يوم
ش وفي اكثر النسخ قال واذا رمى اسي قال القدوري رضي الله عنه واذا رمى القارن حجرة التيمم يوم النحر هم في
شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فمذا هم القران شئ اسي فمذا المذكور هم القران هم لانه شئ اسي لان القران هم
في معنى المتعة شئ لان كلامهما قال في سورة واحدة والمتعة اسم بمعنى المتعة هم والهدى منصوص عليه في ما شئ اسي
المتعة بقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي اسي عليه ما استيسر من الهدي فاذا كان
الهدي واجبا على المتمتع بالنص فكذلك يجب على القارن لانه في معنى التمتع في الجمع بين النسكين هم
والحج من الابل والبقر والغنم شئ اسي من هذه الثلاثة ولما قال والهدى منصوص عليه في المتعة بين الهدي
بقوله والهدى اسي الهدي المذكور في قوله تعالى فما استيسر من الهدي وان الهدي من هذه الثلاثة ثم احال تفسيره الى كتاب
التي فيه على باب الهدي بقوله هم على ما ذكره في بابها ان شاء الله تعالى شئ اسي في باب الهدي هم واراد بالبدنة هنا
اسي اراد القدوري رحمه الله بقوله او بدنة او سبع بدنة هم البعير وان كان اسم البدنة يقع عليه شئ اسي على البعير هم وعلى
البقرة شئ لان اسم البدنة يطلق عليهما هم ما ذكرنا شئ في اخر الفصل الذي قبل هذا الباب واعلم ان قوله واراد بالبدنة
البعير كانه جواب عن سوال مقدرويه وان يقال انهم يقولون البدنة تطلق على البعير فكيف قال القدوري رضي الله عنه
هنا او بقرة او بعده بدون او سبع بدنة والجواب نحن لانكرا لاطلاق البدنة على كل واحد من نفسه فواو هنا كذا
فان قلت سلطنا ذلك لكن المنصوص عليه بهي هم واسم ما يهدي به الى الحرم وسبع بدنة ليس كذلك ولذا قال ان قلت
كذا فلي بهي ففعل كان عليه ما استيسر من الهدي وهو شاة فاجواب ان القياس ما ذكرتم ولكن ثبت جواز سبع البدنة او بقرة
بحديث جابر رضي الله عنه قال اشركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة مسبعة وفي
اشاة واحدة واما النافور اذا نوى سبع بدنة فلا راية فيه وعلى تقدير التسليم فالفرق ان الذي ينصرف الى التعارف كالبعير
وبعض الهدي ليس بهدي عرفاهم وكذا يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة شئ الحديث جابر رضي الله عنه المذكور هم فاذا لم يكن له شئ ا
لقارن هم ما يذبح صام ثمانية ايام في الحج شئ اسي في وقتي يداوان احرم بالعمرة هم فربما شئ اسي اخر الثلاثة الايام هم يوم
عرفة شئ يصوم قبل التروية يوم ويوم التروية ويوم عرفة قال طائفة من شعبي الغنمي وعطا وكس من شعبي جبري وطلحان من شعبي

وان فاتة الصوم

حتى اتي يوم الغر

لحريه الا الدم

وقال الشافعي ر

يصوم بعدها كلام

لان صوم موقت

فيقتصر الصوم

وقال مالك و يصر

فيما لقوله تعالى

فمن لم يجد فصيام

ثلاثة ايام في الحج وهذا

وقت وكن النبي

المشهور عن الصوم

في هذه الايام

تقديمه النفس ويخله

التقص فلا بد من

ما وجب كماله وكيفية

بعدها كان الصوم

بدل الاكبال لا يصح الاثر

والنفس خضه

بوقت الحج وجواز الد

على الاصل

اذا رجعت الى مكة وقيل اذا رجعت الى الحلة الاعلى معنى اذا فرغتم من افعال الحج هم واذا فاتة الصوم من ايام صوم
 هذه الايام الثلاثة هم حتى اتي يوم النحر لم يجز الا الدم من رضى ذلك عن على رضى المذنبه وابن عباس و سيد بن جبير
 وطائوس ومجاهد وابن بكير وعطاء بن رباح وصومها بعد ايام التشريق حماد والثوري وابن المنذر وهما قول الشافعي على
 الا ان هم وقال الشافعي يصوم بعد هذه الايام من ايام التشريق ولا شائى في براءة اقوال ان لا يصوم وقيل الى الهدي
 الثاني عليه صوم عشرة ايام مطلقا والثالث عليه صوم عشرة ايام يفرق بيوم الرابع يفرق باربعة ايام ونحوه يفرق بحددة المكان
 والسادس باربعة ايام ومدة اسكان السيد هو صومهم وذكر ذلك كله النووي في شرح المهذب وقال النووي في شرحه
 وخرج ابن شريح واسحاق المروزي قولنا انه يسقط الصوم وليست في ذمته ولا يجب التتابع في الثلاثة ولا في السبعة وقال
 ابن قدامة ولا نعلم فيه خلافا هم لانه صوم وقتية يقتض ش فاذا فات اداؤه يجب قضاءه هم وقال مالك رحمه الله يصوم فيها
 من ايام التشريق هم لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وهذا وقت ولا وقت ولا نعلم في هذه
 الايام من هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا في هذه الايام وقد مر في الصوم ويحكم عليه به في اخره النجاشي عن
 عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قال لم يرض في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدي وقال البيهقي في المعرفة
 يشبه المسند وقال الشافعي رضي الله عنه ان ابن شهاب يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم سلا وقال الاكل وفي التعرض بلفظ
 المشهور اشارته الى الجواب عما يقال النص يدل على شرعية الصوم في هذه الايام لقوله في الحج فلا يجوز تقييده بغير ايام التشريق
 بالجواب لا نسخ الكتاب وتقديره الجواب ان الخبر مشهور فيجوز تقييده بغيره من نفسه من ايام تقيده بالجواب المشهور لقوله تعالى
 فصيام ثلاثة ايام في الحج وقد علم في الاصول ان تقييده المطلق من كتاب الله عز وجل بالجواب المشهور جائز فيكون العمل بالتقييد
 نفسا لا طلاق هم او يرد على النقص من ان يرض الصوم لورود النبي عن الصوم في هذه الايام هم فلا ينادى به ما وجب كماله
 اى فلينادى بسبب النقص وجب كماله او بما وجب كماله صوم ثلاثة ايام هم ولا ينادى به بعد ما شى بعد هذه الايام هم لان
 الصوم بدل شى عن الكمال فلو جاز قضاؤه لزم ان يكون البديل بدل لا نظيره في الشى وذلك لان اداء الصوم بدل هم
 قضاؤه يدل على البديل هم والابدال لا تنصب الا لشيء عايش لعين البديل على خلاف القياس لانه لا غلظة بين اقامة الدم والصوم
 فثبتت الاثبات الشايع هم والنقص منه بوقت الحج شى النص هو قوله من لم يجد فصيام ثلاثة ايام قوله خصه اى الصوم بوقت
 الحج حيث قال في الحج فاذا فات وقت فاته هو ايضا فظهر حكم الاصل وهو الدم على ما كان هم وجواز الدم على الاصل من
 هذا جواب سوال وهو ان يقال الدم يجوز في ايام النحر والتشريق وبعد ما ينبغي ان يجوز الصوم لانه بدل فقال وجواز الدم بطريق
 الاصل لا بطريق البديل ولم يقيده الشايع بوقت حيث قال فما يستمر من الهدي فبقى مطلقا اى وقت اى به

في

بجوهر بخلاف الصوم لانه موقت بوقت الحج ومن عمره في البدن انه ام في مثله فيج الاشاة من بني سنه قارن ليكم
 الهدي ولم يصم في اتت عليه ايام النحر وبذا عن عمره غريب وكذا ذكره في المبسوط فنقل عن عمره انه اتاه ويصل يوم
 النحر فقال اني تمتعت بالعمرة الى الحج فقال اني شاة قال ما معنى شي قال سل امارك قال ما هنا احد منهم فقال
 يا فتى اعطه قيمة شاة فلم يقدر شي اى القارن من بني الهدي تمتع وبيد ومان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدى
 من قال تاج الشريعة انما يلزم ذلك لو قور التحلل قبل او انه فان قامت التحلل بجنابة على احد من بني في ان يلزم ومان
 قلت انه خرج باحلق عن احرام العمرة فيكون بالجنابة على احرام الحج فقط ولا يلزمه تأخير الحج عن احلق شي مني الميط
 والبدل ان لو قدر على الهدي بعد المال صوم ثلاثة ايام قبل يوم النحر لزمه الهدي وبطل صومه وان وجد وبعد باحلق
 او قصر قبل صوم بعد فلا بدى عليه وكذا لو لم يحل حتى مضت ايام النحر فلا بدى عليه وصومه تام وفي المبسوط وجد الهدى
 بعد صوم يومين بطل صومه ويجب الهدي وبعد التحلل لا يجب كاليتيم اذا وجد المار بعد فراغه من صلوة وفي الجرد صام
 ثلاثة ايام ثم وجد الهدي بعد صومه بطل صومه وفي قول ابى حنيفة رضى وقال محمد رضى في لواء ابن سماعة لا يجب عليه
 وجاز صومه سواء وجد الهدي في ايام الحج او بعد ما وقال الحسن وقادة اذا دخل في الصوم ثم اليسر منى في صومه
 واخاره ابن المنذر وبه قال الشافعي رضى الله عنه واما كذا واخذ وقال الاثراني في هذا الموضع كلاما كثيرا حمله
 انه اورد الاشكال بيانه ان قوله فلم يقدر الى قوله قبل الهدي فقط القدر رى بعبه في شره لمختصر القدر
 ولكن القدر رى رى ساق كلامه في التمتع وصاحب الهداية نقل ذلك الى القارن والاشكال انه هو كيف جعل حكمه واحدا
 في الكفارة والتمتع حكمه في الكفارة حكم المفرد سواء انه محرم لمجرة فاذا فرغ منها بجزية بجه وبه صح في شيخ الطحاوى فلما كان
 كذلك يجب عليه وم واحد لكفارة كما المفرد اذ انى واما القارن اذ اجبى يجب عليه ومان لاجل الجنابة الا انه لو حلق المفرد قبل
 الحج لا يلزمه دم عند ابى حنيفة ايضا لانه لا يجب على المفرد فلا يتحقق تأخير النسك فينبغى ان يجب هدا ومان اخراى سواء
 وم النسك بجنابة على احرامين في الحج والعمرة جميعا انتهى قلت صاحب الهداية لم ينقل فقط التمتع الى القارن قصد الهدى
 الذى ذكره حتى يرويه اشكال بل بيانه ذلك ان مراد القدر رى من لفظ التمتع هو القرآن لانه يصح اطلاقه عليه من حيث
 ان كلاهما اشكال في الصورة وان كان بينهما فرق في الحكم وهذا وقع عند بعض الشراح من بعد قوله وم التمتع والقرآن
 هم فان لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضا للعمرة بالوقوف من هذا لفظ القدر رى رضى
 مختصه وذكر صاحب الهداية تعليلا بقوله لانه من اى لان القارن من تقرر عليه او لو ما من اى او العمرة هم لانه يصير
 بانها افعال للعمرة على افعال الحج وذلك خلاف الم شروع من لان الم شروع ان يكون الوقوف مرتبا على افعال العمرة

وعن عمر

انه امر في مثله

بذبح الشاة

فلو لم يقدر

على الهدي

تحلل وعليه

دمان

دم التمتع

دم التحلل

قبل الهدى

فان

يدخل القارن

مكة وتوجه

الى عرفات

فقد صار

رافضا للعمرة

بالوقوف

لانه نفذ عليه

اداءه لانه

يصير بانها

افعال العمرة

على افعال الحج

وهذا هو المحذور

ولا يصير انفسا
 بحجج التوجه
 هو الصحيح من
 مذهبنا بحقيقة
 ايضا والفرق له
 بينه وبين
 الظاهر يوم الجمعة
 اذا توجه اليها
 ان الامر هناك
 بالتوجه متوجه
 جعله في الظاهر
 والتوجه في القران
 والتمتع منه عن
 قبل اداء العمرة فاشترى
 قال سقط عنه
 دم القران لانها
 ارفقت في العمرة
 يرفق كاداء النسكين
 وعليه لم يفرغ
 بعد الشرح فيها
 وعليه قضاهما
 لعملة الشرح فيها
 فاشبهت بالعمرة
 باب التمتع
 انما هو

وقال الطحاوي رضي الله عنه في مختصره الى عرفات قبل ان يطوف معتمرا فان ابا حنيفة رضي الله عنه كان يقول قد صار بذلك
 رافضا لعمرة جبريل توجهه ويحرم فيها دم وعمره كما هو في معنى في حجة وقال ابو يوسف وغيره لا يكون رافضا لعمرة حتى
 يقف بعرفات بعد زوال الشمس قال ابو بكر الرازي رضي الله عنه في شرحه لمختصر الطحاوي في هذا الخلاف الذي ذكره ابو جعفر لا يعرفه وانما
 عن ابي حنيفة في فيمار وايتين والامر به انه اجاب عن الصغير والاعمى انه لا يكون رافضا بالتوجه حتى يقف بعرفات بعد زوال
 وروي صاحب الاطراف عن ابي يوسف رضي الله عنه عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يكون رافضا بالتوجه وذكر اسما لم الشبهة في الكافي عن
 نوادر ابن سماعة قال وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه رافضا لعمرة جبريل توجهه الى عرفات وعند الشافعي رضي الله عنه لا يصير رافضا
 بالتوجه ولا بالوقوف انتهى قلت وقال الشافعي رحمه الله لا يكون رافضا ما لم يذبح في التحلل لان عنده طواف العمرة يدخل في
 طواف الحج فلا يلزم طواف عتيق ووضه لا يكسح الا يكون رافضا ما لم يكن الطواف هم ولا يصير رافضا بحج التوجه وهو الصحيح من هذا
 ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا في حجة من روى في الصحيحين عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقد مر انهم والفرق له في
 لابي حنيفة رضي الله عنه في حجة من روى في الصحيحين عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقد مر انهم والفرق له في
 ش وفي بعض النسخ هناك يقول فاسعدوا الى ذكر الله هم بالتوجه متوجهين اداوا الطواف وشروجه توبه انه ما سوي بالتوجه الى جهة
 ورفض من فروضها بالنسبة لهم والتوجه في القران ونهت منى عنه قبل اداء العمرة فانقر فاشترى اى حكم التوجه الى الجمعة وحكم التوجه الى
 عرفات هم وسقط عنه دم القران ش وفي بعض النسخ قال وسقط اى قال القوي ويحيى وسقطوا في بعض النسخ ايضا بطل عنه دم القران
 هم لانها ارفقت في العمرة لم يرفق كاداء النسكين ش وفي بعض النسخ في حجة من روى في الصحيحين عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقد مر انهم والفرق له في
 ش اى قضاء العمرة الفدية هم حجة الشريعة فيها ش اى في العمرة لان الشريعة ملزمة لانها لا يبدل من ادائها ما يفي بطواها
 هم فاشترى الجهر ش في حجة من روى في الصحيحين عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقد مر انهم والفرق له في
 من قابل كذا في بسوط شرح الاسلام واما علم

هم باب التمتع ش في باب في بيان انكم التمتع وانما آخره من القران لانه افضل من التمتع عندنا والتمتع من التمتع والتمتع
 وهو ما يتفق به كيف كان وقال ابو جبريل رحمه الله المتل السلة والمتاع ايضا المتعة وما تمتعت به وقد تمتعت به تمتعوا بالاسم
 التمتع ومنه ستة النكاح ومنه الطلاق ومنه الحج لانه الانتفاع وفي المشارق ستة الحج جميع غير المكي بين الحج والعمرة في التمتع
 في سفره في التمتع بنهم اليم وعن انجيل كسرتيم ستة الحج وون ستة النكاح وقال ابن الاثير تمتع بالعمرة في ايام الحج اى تمتع
 لانهم كانوا لا يرون العمرة في اشهر الحج فاجازوا الاسلام وفي حجة من روى في الصحيحين عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقد مر انهم والفرق له في
 فانكسرت الى التمتع وتيسر سمي التمتع متمتعا لانهم يتيمنون بالنساء والطيبين التمتع والعمرة والحج هم تمتع من لا يذبح

من صحيح الطحاوي

في ظاهر الرواية عن اصحابنا لان فيه جمعا بين العبادتين فكان افضل كالقران هم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه
ان لا افراد افضل ش وبه قال الشافعي رضي الله عنه في صحيح قوله وما لك ثم لان المتمتع سفره واقع لعمرة والمفرد
سفره واقع لحجة ش لان المتمتع محرم من الميقات للعمرة ثم يدخل مكة ويبدأ بها فالحاشم يحرم بالحج فيكون سفره قوما
للعمرة فان بعد الفراغ من افعالها يعتبر مقيما حكما كالملك ولهذا لا يطوف للتمتع كالملك هم وجه ظاهر الرواية ان في المتمتع
جمعا بين العبادتين وسفره وقع لحجة وان تحللت العمرة بينهما لا يحتاج للحج لتحلل السنة بين اجمعة والسعي اليها
ش يعني ان السنة تحللت بين صلوة اجمعة وبين السعي الى صلوة اجمعة وسع هذا لم يكن السعي الى سنة بل الى فرض اجمعة
هم والمتمتع على وجهين متمتع ش اي احدهما متمتع هم بسوق الهدى ش وهو ما يصحى الاله احرم من الابل والبقرة
والغنم هم ومتمتع ش اي والا فمتمتع هم بالسوق الهدى ش وربما يكون بغير سوق الهدى وذلك ان المتمتع هو
الترفق باداء النسكين وربما يكون ذلك بسوق الهدى وربما يكون بغير سوق الهدى هم ومعنى المتمتع الترفق ش من
الرفق واراو به الانتفاع هم باداء النسكين ش وبها العمرة والحج هم في سفر واحد من غير ان يعلم ش بضم الياء مصدره
الامام يقال الم هم باله ش اذا نزل هم الما بينهما صحيحا ش اختر زب عن الامام الفاسد فانه لا يمنع صحة المتمتع
عن ابي حنيفة رضي الله عنه وابي يوسف والامام الصحيح النزول في وطنه من غير بقاء صفة الاحرام وعند مالك رضي الله عنه البلد المسافر
بلده مثل بلده في ذلك وعند الشافعي واحمد رضي الله عنهما لا اعتبار بمسافة القصر وقال الاكل رحمه الله قال بعض
اشارمين عرف المصنف المتمتع بقوله ومعنى المتمتع الترفق الى اخره واعتبر عليه بانه غير مانع لدخول من تفرق بها اذا كان
احدهما في غير اشهر الحج والاخر في اشهر الحج وكذا اذا وجد السكان في كل اشهر الحج لكل احدهما حصل في شهر
الحج من هذه السنة في السنة الاخرى فانها ليسا بمتعتين وكان الواجب ان يقول التملك المتمتع هو الجمع بين النسكين
اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام باله الما صحيحا انتفى قلت اراد بقوله بعض اشارمين الا تترضى فانه اعترض بهذا
في شرحه ثم اجاب الاكل بقوله والجواب ان ما ذكره المصنف فهو فيه وما كون الترفق في اشهر الحج في عام واحد فهو
ش عليه هم ويدخله ش اي يدخل الامام الصحيح فم خلافات بينها ان شاء الله تعالى ش يعني في هذا الباب هم وصفت ش اي
صفة المتمتع هم ان مبتدئ من الميقات فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف ويسعى ش يعني بين الصفا والمروة سبعة اشواط هم
ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته ش كذا ذكره القدروري رحمه الله في صفة عمرة المتمتع اشار اليه المصنف بقوله هم وهذا
هو تفسير العمرة ش وهي الاحرام والطواف والسعي وحلق والتقصير ثم يحرم بالحج من يحرم ويغفل ش بالفعال المحرم بالحج
فاذا حلق يوم النحر فقد حل من احرام العمرة والحج جميعا قوله يحلق او يقصر هذا التخيير فمن لم يكن مشغولا حلة او مقصودا

ومعنى الى حنيفة
ان الافراد افضل لان
للمتمتع سفره واقع
لعمرة والمفرد سفره
واقع لحجة وبه ظاهر
الرواية ان في المتمتع
جمعا بين العبادتين
فاشبه القران فيه
زيادة نسكه
وهو اراقه الدم
وسفره واقع لحجة
وان تحللت العمرة
لا يحتاج للحج لتحلل
السنة بين اجمعة
والسعي اليها المتمتع
على وجهين متمتع
سوق الهدى
ومتمتع كسوق
الهدى ومعنى المتمتع
الترفق باداء النسكين
في سفر واحد من
غير ان يعلم باله
لما صححنا وبه حلة
اختلافات بينها
ارضاء الله وصفته
او يفتك بالمقات
في اشهر الحج في شهر
ويدخل مكة
ويطوف بها
ويسعى اليها وحلقها
وقد حل من عمرته
هو تفسير العمرة

وكذلك اذا اراد
ان يفرج بالعمرة ففعل
ما ذكرناه هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العمرة القضاء
وقال مالك رحمه الله
عليه انا العمرة
الطواف والسعي
وتجنتا عليه
ما رويناه وقوله تعالى
مختلفين رؤسكم
الآية تزلت في عمرة
الفضل ولا يملكها كان
لها خمر بالتبعية
كلها لا يملك بالحلقة
كلها ويقطع التلبية
اذا ابتداء بالطواف
وقال مالك رحمه الله
بصر على البيت كان
العمرة زيارته البيت
وتنويه ولما
ان النبي صلى الله عليه وسلم
في عمرة القضاء قطع
التلبية حين استلم
الحجر ولا المقصود
هو الطواف فيقطعها
عند انتهائها
يقطعها الحاج
عند انتهائها

او يصفورا وانما لم يذكر طواف القدوم لانه ليس للعمرة طواف القدوم وعن الحسن بن احمد ان طواف القدوم
وكذا اذا اراد شئ اى التمتع هم ان يفرج بالعمرة فعل ما ذكرنا شئ يعني الاحرام والطواف والسعي والخلق والتقضية
وقال الكاكي راجع بقوله او يقصر طاهر كلام المصنف وغيره ان التحلل حتم لمن سبق الهدى وذكر الايتجابي والوبري
هو بالخيار ان شاء احرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالخلق او التقصير وان شاء احرم قبل ان يحل من عمرته ولو ساق الهدى
لا يحلق ويقصر لنا قال احمد وعنه الشافعي رضي الله عنهما لو ملك رحمه الله التمتع يحلق او يقصر ساق الهدى او لا هم كذا
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقصة انه عليه الصلوة والسلام احرم من المدينة عام حديبية للعمرة
فلما وصل المدينة منع من الدخول فيها وصالح معهم وحلق ثم جاء سنة الاخرى فاني بالطواف والسعي ثم حلق تقضا
لذلك العمرة وعام حديبية كان في سنة ست هم وقال مالك لا حلق عليه شئ على المتمتع هم انا العمرة بالطواف والسعي
وقد وجدوا به قال اسحاق بن ربيعة وعن ابن عباس رضي الله عنهما الطواف وقال ابن بطال في شرح البخاري اتفقت ائمة الفتوى على
ان المتمتع يحل من عمرته اذا طاف وسعى وان لم يكن حلق ولا قصر وقال الشافعي جماعة قبل الحلق فسد عمرته وقال ابن المنذر
لا اعلم حدا قال غيره قال وقال مالك والثوري والكوفيون عليه الهدى هم وتجنتا عليه شئ اى على ما كان هم ما رويناه فهو
قوله كذا افضل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقوله تعالى محلقين وسكهم ومقصود الآية نزلت في عمرة القضاء
ولانها شئ اى ولان العمرة هم لما كان لها تحريم بالتبعية كان الحلق بالخلق شئ والاية المذكورة تدل على ذلك وفي الحديث
المالكية التحلل في العمرة بالخلق لان السعي ركن فيها كالوقوف في الحج ويقع التحلل منه يرمى بالحجارة هم كالحج شئ اى كما يقع التحلل
في الحج بالخلق وعند المالكية يرمى بالحجارة هم ويقطع شئ اى المتمتعهم التلبية اذا ابتداء بالطواف شئ اى بطواف عمرته وبذا توفى
اجمهورهم وقال مالك رضي الله عنه ما يقع بصره على البيت لان العمرة زيادة البيت وتتم به شئ اى تتم
الزيارة بوقوع البصر على البيت هم ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمي في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر شئ اى
احديث رواه الترمذي عن ابن ابي ليلى عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبك عن التلبية في عمرة
اذا استلم الحجر وقال حديث صحيح رواه ابو داود ونظيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يلبى المتمتع حتى يستلم الحجر هم لان
المقصود شئ اى من عمرته هم هو الطواف فيقطع شئ اى فيقطع التلبية وكان ينبغي ان يقول فيقطعها ولكنه ذكره على ما روي
الا لئلا قال لا تارني والصواب ان يقال انما ذكره باعتبار ان التلبية ان كان مصدرا فيجوز فيه التذكير والتأنيث و
ان كان اسما فليأنيب انما ذكره عند افتتاح شئ اى عند افتتاح الطواف اى ابتداءه بالاستلام هم ولهذا شئ اى
ولا اجل قطع التلبية عند يسبك من المناسك هم يقطع الحج عند افتتاح الرمي شئ يعني عند اول صلاة من حجرة العقبة

يوم النحر لانه منك واما حاصل ان قطع التلبية انما يكون عند منك من المناسك واقتتاح الطواف باستلام الحجر
منك فيقطعها عنده وكذلك يقطع المفرد بالحج عند اول حصاة من جمرة العقبة فان قلت ينبغي ان يقطع المفرد بالحج
التلبية اذ ابتداء بطواف القدوم لانه منك ايضا قلت التعليل في تعارض النص لا يجوز وقد ثبت في صحيح البخاري
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يفيض من منى فوقف الى منى فلم يزل يلبي حتى رى جمرة
ثم قال ش اى القدوم رى رضى الله عنه ثم يقيم بك حلالا لانه حل من العمرة ثم وقال في شيخ الاقطع هذا الذي
ذكره القدوم رى رحمه الله ليس على وجه الشرط واما معناه ان اراد ان يقيم الحج من عامه فيقيم حلالا الى وقت احرام الحج
وان لم يرد ان يحج من عامه فلا يقيم حراما واذ كان يوم التروية احرام بالحج من السبب اى السبب الحرام والاحرام يوم
التروية ليس بشرط لازم بل تقديم على يوم التروية افضل وفي المبسوط والميوط ولوقوع الاحرام على يوم التروية
جائز بل هو الافضل لما اشتهر وفيه السارعة الى العبادة وهذه الافضية ليست بمجتهدة لسانى الهدي بل هي تقديم
الاحرام بالحج للمتبع افضل مطلقا وبه قال مالك وقال اصحاب الشافعي ح لغير واحد الهدي يستحب ان يحرم به قبل اليوم
السادس هم وادى ان يحرم من الحرم اما السبب فليس بل لازم ح و بهذا ش اى عدم لزوم الاحرام من السبب لانه في معنى الملك
وميقات الملكى احرام لما بينا ش اى في اخر فصل المواقيت وهو قوله ومن كان بكة فوقتة في الحج احرام وفي اكل وقال
الكاكى رضى الله عنهما ان يودل السبب بالحرم لما ان المراد منه السبب الحرام والمسبب الحرام عبارة عن جميع احرام لقوله تعالى
فلا يقربوا المسجدين حرام الآية وقيل المراد احرام كذا السبب لما ان الاحرام منه افضل ح وفعل ش اى هذا الذى نرى
من العمرة وحل ثم احرام بالحج ليفعل هم ما يفعل احاج المفرد لانه مود بالحج ش اى لانه في حدود اداء الحج وتعلق بافعال
المفرد هم الا انه ش استثناء من قوله وفعل ما يفعل احاج المفردينى الا ان هذا المودى هم يرمل في طواف الزيارة
ويسعى بعده ش اى يسعى بين الصفا والمروة بعد طواف الزيارة هم لان هذا اول طواف له فى الحج بخلاف المفرد لانه
قد سعى مرة ش لان السعى لا يتكرر الا بمرسل في طواف الزيارة لعدم السعى بعده هم ولو كان هذا المستحب بعد ما احرم بالحج طواف
وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا سعى بعده لانه قد اتى بذلك ش فلا ياتي به مرة اخرى ولا يصفى
لم يذكر في الاستثناء الا صورة واحدة وشيان آخران استثنى احدهما ان لا يطوف طواف القدوم لانه في معنى الملكى ولان
سعى حق الملكى طواف القدوم بخلاف المفرد بالحج والقارن فان طواف القدوم ليس في حقهما والاخر اية يجب عليه الهدى
فيكره الجمع بين التسكين بخلاف المفرد لانه لا يجب في حق الهدي بل يستحب ح وعليه وم التمتع للنفل الذى تفواه ش
وهو قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر لاهدى اى فعليه ما استيسر لاهدى الذى هو من الابل والبقر والغنم

قال يقيم بك

حلالا لانه منك

من العمرة فاذا اكل

يوم التروية لهم

بالجسر المسجدين

والنظر الى الحج

من الحرم الى المسجد

فليس يلزم وهذا

لانه في معنى الملكى

وميقات الملكى

في الحج احرام لما بينا

وفعل ما يفعل

الحاج المفرد لانه

مؤدى للحج الا انه

يرمل في طواف الزيارة

ويسعى بعده لان

هذا اول طواف

في الحج بخلاف المفرد

لانه قد سعى مرة

ولو كان هذا المستحب

بعد احرام بالحج طواف

وسعى قبل ان يروح

الى منى لم يرمل

في طواف الزيارة ولا يسعى

لانه قد اتى بذلك

مرة وعليه وم التمتع

للنفق الذى

نحوه

[illegible]

قار له محمد صام ثلثة
 ايام في الجود سبعة اذا
 رجع على الوجه الذي بناه
 في القر فان صام ثلثة
 ايام من شوال لم يعقر له
 بوزع الثلثة كان سب
 وجوب الصوم المتعم
 لانه بدل عن الدم وهو
 هذا الحالة غير مستعم
 فلا يجوز اذا قبل اجور
 سببها صام بعد ما كان
 بالعمرة قبل ان يطهر
 عند نخلها فالتأني
 له قوله تعالى فصيام
 ثلثة ايام في الجود
 انه اذا بعد انعقاد
 سببها لم يرد بالجلد كونه
 في النذر وقته على ما بناه
 ولا فضل تأخيرها الى اخر
 وهو يوم يقره للميت في القر
 واما في المتعم ارسوق
 فقد اجمعت وسببها وهذا
 افضل كما بين عليه الساق
 الله ما مع نفسه ولا ينقض
 او ساقه فان كانت مبدية
 فلهما مبدية او من المبدية
 عكسها من غير اذنية او
 اولي التحليل لانه ذكر في
 الكتاب انه لا اعوام والقيل
 للذنية وبطلان قبله لانه يصير
 محررا بقلبه بعد ما توجه به

هم الاولى ان يعقد الاحرام بالقبية ش قال الا ترى اني رضى الله تعالى عنى الاولى لئلا تفت فيه فانية بل
المعنى انه ان تعقد البنية وساقها فانية الاحرام يصير محرما سواء لم يبع ذلك او لم يلب ولكن الاولى ان يعقد الاحرام
بالقبية ثم قل البنية وساقها هم ويسوق الدمى وبهوش اى السوق دل عليه قوله ويسوق هم افضل من ان يقولوا
لان البنى صلى الله وسلم ادم من ذى الحليفة وبدايا و تساق بين يديه ش لما روى النجارى وسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد مضى اللان هم ولادة ش اى لان السوق هم المبلغ فى الشهر ش بانه
بدي هم الا اذا كانت لا تنفذ ش هذا شتد من قوله وهو افضل ممن يقولوا وهو موطأ هم فحينئذ يقولوا ش اى حين
كونها لا تنفذ ويقولوا هم واشهر البنية ش وفى الكثر النسخ قال اى القدورى هم واشهر البنية هم عند ابي يوسف
ومحمد ش وبه قال مالك والشافعية واحمد رضى الله عنهم فان الاشعار عندهم ميتة لكن عند الشافعية رحمه الله واحد
هو من قبل اليمين وغيره ما من قبل اليسار هم ولا يشترع عند ابي حنيفة رضى الله عنه ش وفى بعض النسخ ولا يشترع
اى البنية هم ويكره ش اى الاشعار ش اشعار الى التفسير الاشعار يقولهم هم والاشعار هو الاداء بما يحج ش اى اخرج الدم
من البنية بجرها وفى المبسوط الاشعار الاعلام سمي هذا الفعل بذلك لانه اعلام الحام فنته ش اى من حيث اللغة
بين الاشعار فى اللغة اشعار الداء بالزج ونحوه ومنه حديث مكحول لئن اشعر على قومك اى طعنه بالرمح حتى يدخل انسان
جوفه واما منادى ش فانهما اشعار الى يقولهم هم وصفته ش اى صفته الاشعار هم ان يشق سنامها ش اى سنام البنية هم
بان يطعنه اسفل سنام من اجانب اليمين ش وفى النهاية وصفته الاشعار وهو ان يضرب بالمنصع فى احد جانبا
سنام البنية حتى يخرج الدم منها ثم يطعنه بذلك الدم سنامها هم قالوا ش اى علما واما المناخرون ش فخر الاسلام وغيره
هم والاشب ش اى الصواب فى البنية هم هو الايسر ش شىء هو الطعن بالرمح فى اسفل سنام من اجانب اليمين
هو الطعن بالرمح فى اسفل سنام من اجانب اليمين وقدمه بانه فيما مضى هم لان البنى صلى الله عليه وسلم طعن فى جانب
اليسار فاصدوا ش اى من حيث التصديق هم وفى جانب اليمين اتفاقا ش اى وقع من حيث الاتفاق لاسم حيث
الاصد والاصد ان ذلك كله روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رواه الطعن منه اليمين فاخر بها مسلم عن
ابن حسان عن ابن عباس رضى الله عنهما ان البنى صلى الله عليه وسلم على الظه بذي الحليفة ثم روى بديته فاشعر فى صفحتها
اليمين واما رواية الطعن فى الايسر فرواها ابو يعلى شىء منه حثنا ويرى حثنا يراى برون حثنا شعبة عن الكجج
عن قنادة عن ابن حسان عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى ذوالحليفة
اشعر بنية فى شق الايسر ثم سلت الدم باصبعه فلما علت به راحلة البعير البسى انتقى وقال ابن عبيد فى كتاب البعير

والا ترى ان يعقد
الاحرام بالقبية
ويسوق الدمى
افضل من ان يقولوا
لانه عليه السلام
احرم بذى الحليفة
وهذا ما تساق
بين يديه ش
فى الشهر ش
لا تنفذ ش
يقودها قال
واشهر البنية هم
ابى يوسف ومحمد
ولا يشترع عند ابي حنيفة
ويكره ولا يشترع
هو الاداء بما يحج
لغة وصفت
ان يشق سنامها
بان يطعن
فى اسفل السنام
من اجانب اليمين
قالوا ولا يشب
هو الايسر لان
البنى عليه السلام
طعن فى حامه
اليسار مقصود
او فى جانب الايسر
اتفقا

ابن عبد بنی منکر والمعروف حدیث ابن عباس رضی اللہ عنہما الذی أخرجه مسلم وغيره من أصحاب الإمامین لا یصلح فیہ غیر ذلک الا ان ابن عمر رضی اللہ عنہما کان فی شعر بدیعة من الجانب الايسر قالت بكار رواه مالك رضي الله عنه في موطنه عن تافع من ابن عمر رضي الله عنهما وكذلك قال الشافعي رضي الله عنه ان الاشعار من قبل الاميين ووجه القول بالاشبه الى الصواب هو ان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله عليه وسلم وكان يدخل من كل بئر من قبل الروس وكان الرمح يمينه لامي لانه فكان طعنه يقع عادة او لا على اليسار البعير ثم كان يطعن من يمينه ويشعر الاخر من قبل يمين البعير اتفاقا قالا ول لا قصد اليه فصار الامر الاصل احق باعتبار ان كان واحدا من ويلطخ سنامها بالدم اعلم ان شمس ابي للاعلام بانها بدی هم في الصنع شمس ابي الاشعار هم كروه عند ابي حنيفة رضي الله عنه شمس وقال الخطابي رحمه الله لا علم احد انكر الاشعار الا ابا حنيفة وقال السهرورجي جالسين بجدة وما لا يعلمه كثير وبه قال ابراهيم النخعي ومن يهيه قبل مذيب اسب حنيفة رضي الله عنه هم وعن جابر شمس ابي عبد ابي يوسف ربح ومحمد بن حسن شمس وهو اذني من شمس وقيل ان سناه ان تركه لا يفيده واني جامع للاخبار في الاشعار عندهما وعند الشافعي سنة لكن ذكر في الجامع الصغير ان حسن ولم يذكر ان سنة هم وعند الشافعي سنة لانه شمس ابي لان الاشعار هم مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شمس وقدم لان هم وعن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم شمس وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وقد روى مسلم في صحيحه والمار برة حاديت ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فعيلين واشعر الذي وقال الترمذي والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون اشعار اليهم ويدخل في قوله من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وقد ذكرنا غير مرة ان المدي من الابل والبقر والنعمة وان الاشعار في الابل وقال شيخنا اختفوا في اشعار البقر فذهب الشافعي والجمهور الى اشعار باواقتفوا على ان النعم لا تستعر واختلفوا في تقليد النعم فذهب الشافعي واحمد رضي الله عنهما والجمهور انما تقلد ذات النعمان وذهب ابو حنيفة وغيره واما لك الى ان النعم لا تقلد هم ولها شمس ابي والابن يوسف ومحمد هم ان المقصود من التقليد ان لا يتبع شمس يعني ان لا تطر عن الماء والكل وفي الغرب ما به نهج ابي حنيفة واخاوه نبشته يتعدى ولا يتعدى هم ان اور وما او كلامه او يرد او افضل شمس ابي اوتاه هم وانه شمس ابي وان الاشعار هم اشتم شمس ابي من التقليد هم لانه لازم شمس ابي لان القلابة ربنا يقطع من غنق البعير وتسقط والاشعار لا يفارقهم فمن ذاب الوجه شمس ابي من جبهان الاشعار راثة والابن من التقليد هم يكون شمس الا انه عارض جبهته كونه شمس شمس يقال شمس باحوي ان مثل به مثلا اذا قطعت اطرافه

ويلطخ سنامها
بالدم واعلم ما
في الصنع شمس
كروه عند
ابي حنيفة
وعند
حسن
وعند الشافعي
سنة لانه مروى
عن النبي
عليه السلام
ان الخلفاء
الراشدين
بعاء المقصود
من التقليد
الاشعار اذا روي
ما ذكره كلاهما
اذا اصل وانه
في الاشعار هم
لانه لازم فمن
عن النعم يكون
سنة لانه
مروى عنه
جهة كونه
مثلة

وغيره

فقلنا بحسب

والمشهور باب نصره زهرا والاشعار من تحشيش امي نحن الاشعار زهرا
 من الاشعار من تحشيش امي فان فعل المشرك من تحشيش وجادت في النبي
 عن المشرك ما روته النجاشي عن عبد الله بن يزيد الانصاري قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكذا عرواه عن النجاشي وصاروا به ابو داود وغيره بن جندب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحث على
 مني عن المشرك ومنها ما رواه احمد في سننه واسحاق في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 من من يشل بالحيوان ومنها ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمران بن حصين سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 في خيلته على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما رواه ايضا عن المغيرة بن شعبه قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المشرك ومنها ما رواه الطبراني عن ابن ابي عمير قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي والاشعار ومنها ما رواه ايضا
 عن اسكندر بن عمير عن قرقط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشاؤا بشئ من خلق الله وجل فيه روح هم ولو وقع
 التعارض فالتمس مع المحرم ش وفي بعض نسخ وفي وقع التعارض وادوا ان القاعدة اذا وقع التعارض بين شيئين اذى
 احدهما يقتضي الابادة والاخر يقتضي التحريم فالذي يقتضي التحريم يرجح على الذي يقتضي الابادة وهذا وقع اتفاق بين كون
 ان الاشعار سنة وبيع كونه مشرك وفي كونه جراما فالرجحان للتحريم والمعنى الحقيقي ان البيع يوجب جواز الاستمتاع
 والمحرم واجب الاستمتاع والواجب اقوى من الجائز وكان جماعة من العلماء من اوجبوا عن ابن حنيفة رضي الله عنه النسخ
 في ذلك حتى قال السبيلي رضي الله عنه في الروض الاوفى فكان النبي عن المشرك بالشرع واحد حديث
 الاشعار في حجة الوداع فكيف يكون النسخ متبعا على النسخ انتهى قلت ليس في كلام المصنف ما يدل على
 ان الاشعار منسوخ بحديث النبي عن المشرك في اول مقارنته للهدية واشعر عليه الصلوة والسلام لها راي
 في اخر ايام حياته عام حجة الوداع فلو كان الاشعار من باب المشرك لما اشعر عليه الصلوة والسلام لها راي
 قبل ذلك انتهى قلت كلامه مع المصنف حيث قال ولا يبي حنيفة رضي الله عنه ان الاشعار مشرك ولا اشكال في ان
 من اداني حنيفة رضي الله عنه ليس مطلق المطلق المشرك وانما مراده المشرك الذي لا يباح فعلها قطع عضو من الاعضاء وفي معناه
 الاشعار بالرجح والشفقة واما الاشعار الذي وصفه بالضعف او بالشي الذي يقطع اسنانه دون اللطم فلا يكره ولو كان حنيفة
 رضي الله عنه ما كره اصل الاشعار فكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاثار وتقال الطحاوي رحمه الله وما كره
 ابو حنيفة اشعار اهل زمانه لانه راىهم يفضون في ذلك على وجه يخاف منه بلك البهية لسرته خصوصا في جر
 الحيا زفسري الصواب في سنة الباب عن العامة لانهم لا يقفون على الحد وفي المبسوط واما من وقف على ذلك

فقلنا
 بحسب
 ولا يبيح
 انه مشرك
 فانه مشرك
 ولو وقع
 التعارض
 فالتمس مع
 المحرم

بان قطع الجبل فقط دون اللحم فلا بأس بذلك واسما حصل ان الذي قاله ابو حنيفة رضي الله عنه لا يدخل في
 باب المشرك الحقيقة حتى يروى عليه شيء والذي ذهب اليه كالمتن في الحج فعلها كالحائض وشق اذن الحيوان للعلاء
 ولا شك ان الحائض هو طلع عنوة ان فرض عند الشافعي رخص واحد سنة موكدة عندنا فارتفع بين الاسلام والغير
 من كواجبت قوم على تركه قوتوا عليه ولا كذلك الا شمار فان الناس تركوه عن آخرهم ولم يترك على ذلك احد وعن
 ابن عباس رضي الله عنه في الدنيا انما رخصاني تركه ولا يظن بها الترخيص في تركها سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه الصلوة والسلام فعله مرة وفي جامع الاستيعاب معنى قول الرازي ان النبي صلى الله عليه وسلم شعر بذكره
 بعلة ويمكن ان يكون ذلك سوى الحج لان الاشعار هو الاعلام كذا ذكره الامام المصنف فيهم واشعار النبي صلى الله عليه وسلم
 لصيانة المشركين في اجواب عما قاله الشافعي رضي الله عنه مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقريرا في اجواب ان يقال سلمنا انه
 عليه الصلوة والسلام شعر ولكن لا حجة الي ذلك وهو صيانة النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين لا يتبعون عن
 تركه الا بشئ اى لان المشركين ما كانوا يتبعون عن تركه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ان ابا حنيفة في تركه
 كره شعره ما راعى زمانه لمبا لغتهم في علي وجه يخاف منه السرية في شئ اى من الاشعار والمراد الى ذلك التوقيت فذكرنا لان
 هم وقيل انما روايتنا على التقليد في شئ اى اختياره وتخصيصه على التقيد لانه يحصل من التقليد ما هو الغرض من الاشعار
 هم قال شئ اى القدوري رحمه الله واما اذا دخل شئ اى التمتع هم مكه طاف شئ بالبيت سبعة اشواطهم وبي
 شئ بين الصفا والمروة سبعة اشواطهم وهذا شئ اى هذا الفعل وهو اطلواف وسعى هم بعمرة شئ لالحج هم على ما بينا
 في متمتع لا يسوق الله في شئ اى ما ذكر في اول الباب عند قوله وصفته اى يتبدى من الميعات فيبتدى بالسعة
 هم الا ان شئ اى غيرهم لا تحلل شئ بعد فراغه من العمرة لانه ساق الهدى بين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق
 لانها يتساويان في نفس الطواف والسعي ولكن الذي يسوق الهدى لا تحلل بعد فراغه من العمرة حتى يحرم بالحج
 يحرم بغيره الا ان حرم من البنية لفساد المعنى لان معناه لا تحلل الا بعد الاحرام بالحج وليس كذلك لانه لا
 تحلل الا اذا حلق يوم النحر فيمنع ان يكون حقه هنا للمحال كما في قوله لم يرض شئ لا يرضونه يوم التروية شئ
 وفيه اجازية هذا ليس بلان حرم من يوم عرفه او قبل يوم التروية يجوز للمسلم احرام اهل مكة يوم التروية فلعلة
 حصه بهذا المعنى هم لقوله عليه الصلوة والسلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت
 من امرى ما استبرأت لما سقت الهدى ولعلتها عمرة وتحملت منها شئ هذا حديث اخبر به النجاشي ومسلم
 من شئ رنه قال خريفا بصرح بالحج فلما قدمنا مكة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نجعل عمرة وقال

واشتعار النبي
 عليه السلام
 لصيانة الهالكين
 لان المشركين
 لا يمتنعون
 عن تركه لانه
 وقيل ان ابا حنيفة
 كره اشعار اهل
 زمانه لمبا لغتهم
 على وجه يخاف
 منه السرية وقيل
 انما كره اشعار على
 التقليد قال
 فاذا دخل مكة طاف
 وسعى وهذا العمرة
 على ما بينا في متمتع
 لا يسوق الهدى
 الا ان لا تحلل حتى
 يحرم بالحج يوم النحر
 لقوله عليه السلام
 لو استقبلت من
 امرى ما استبرأت
 لما سقت الهدى
 ولعلتها
 عمرة وتحملت
 منها

لو استقبلت الحديث ومعناه لو علمت اولاً ما علمت اخرها من ان يسوق الهدى مانع من التحلل لما سقت الهدى و
 اجمعه عمره بان اكتفيت بالعمرة فليس اجمعه بها ولكن سقت الهدى فلاجل هذا ما قد راجعها عمره فاعلم بهذا ان يسوق الهدى
 مانع من التحلل وقال الكاكي قوله من امرى شعير على ان الهرا ومنه يسوق الهدى التحلل شئى آخر وكلمة مانع استدرت بمعنى
 الذى قوله يجعلها اى السقعة او اجمعه او الحج باعتبار الخبر قوله وتماثلت منها اى من العمرة وانما امر النبي صلى الله عليه
 وسلم اصحابه ان يسيحوا احرام الحج ويجعلوه عمرة لما بلغوا مكة تحقيقاً لمخالفة المشركين وكانوا لا يسيحون ولا يملكون
 وبنيتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يحاق اولاً فانما عذر النبي صلى الله عليه وسلم وقال لو سقت بلس آخر
 وبقولنا قال احمد وقال ذلك الشافعى رحمه الله المتبع الذى ساق الهدى اذ فرغ من افعال العمرة فيحل لمن
 لم يسبق الهدى الا ان عنه ذلك رحمه الله لا يخرج به الا يوم النحر وعند الشافعى رحمه الله يخرج عند المروة وهذا
 شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم يفي التحلل عند سيق الهدى شئ اى عند سيق المتبع الهدى من
 ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة شئ لان احرامه على من على ما بناه شئ اشارة الى ما قال وعليه ومن المتبع
 للمفس الذى قولنا معنى قوله تعالى فمن تمت بالعمرة الى الحج ثم وان قدم الاحرام قبله شئ اى قبل يوم التروية
 من جاز شئ بل هو افضل به قال الشافعى بنى الله عنه الافضل للمتبع الذى ساق الهدى ان يحرم بالحج
 يوم التروية قبل الزوال متوجها الى منى وعمن ذلك رحمه الله يستحب ان يحرم بمن ادل فوى اجمعه عند روية
 الحملان من وما عجل المتبع من الاحرام بالحج فهو افضل لما فيه شئ اى فى التقديم او فى التجيل من
 من السارقة شئ الى اخيرهم وزيادة الشقة شئ بزيادة مدة احرامه وما كان اشق على البدن كان افضل
 من هذه الافضلية فى حق من ساق الهدى فى حق من لم يسبق شئ لى كلاً ما ساقوا فى هذه الافضلية من وعليه ومن
 وهو ومن المتبع على ما بناه شئ اراد به ما ذكره فى اول هذا الباب بقوله زيادة ذلك هو اراقة الدم فان قلت مكنى قوله
 وهو ومن المتبع بعد قوله وعليه ومن قلت قوله وعليه ومن قول القدورى رحمه الله وفسره بقوله وهو ومن المتبع لانه فى
 صدر شرحه وقال الارازى انما فسر فنيا لوم بعض الفقهاء الارازى ان صاحبنا والفقهاء هم وقال عليه من لاركا
 ما هو مخطو راحرامه فظن ان تقديم الاحرام من المتبع على يوم التروية مخطو وهو سهو منه وادخله فى يوم النحر فحل
 من الاحرامين شئ اى من احرام الحج والعمرة جميعاً فان احلق محلل في الحج كالحرام فى الصلوة فيتحلل شئ
 اى بالحق من عنده شئ اى من الاحرامين يخرج عنهما ان احلق نخرج للصلوة باسماً وان المانع من تحلل احرام العمرة يسوق الهدى لما ذهب
 نال المانع فحل من الاحرامين جميعاً الا فى حق النساء الى طواف الزيادة وهذا لان احرام العمرة فى حق النساء كاحرام الحج ولهذا وجب احرام

وهذا ينفي التحلل عند
 سوق الهدى ويحرم
 بالحج يوم التروية
 كما يحرم اهل مكة على
 ما بناه لان قدم الاحرام
 فيجازر لمحل التمتع
 من الاحرام بالحج فهو
 افضل لما فيه من الباطن
 وزيادة المشقة
 وهذا الافضلية
 وفى حق من ساق
 الهدى وفى حق
 من لم يسبق عليه
 دم وهو ومن التمتع
 على ما بناه واذ احلق
 يوم النحر فحل
 حل من الاحرامين
 لان الحلق
 محلل في الحج كالحرام
 فى الصلوة فيحل
 به عنهما

وليس لأهل مكة
 تمتع ولا قرآن وإنما
 الأفراد خاصة خلافا
 للشافعي في رد الحجته عليه
 قوله تعالى ذلك
 لمن لو يكن أهله
 حاضري المسجد
 أجمعين شريها
 للترفة باسقاط أحد
 السفرتين وهما في
 حق الكفا ومن كان
 داخل المواقيت
 فهو بمنزلة للملكي
 حتى لا يكون له تمتع
 ولا قرآن بخلاف الملكي
 إذا خرج إلى الكوفة
 وقرن حيث يصير
 لأن عمرته وحجته
 ميقانان فصار
 بمنزلة له فاته

من بعد الحق قبل الطواف يجب عليه وإن كما ينبغي أن شاء الله تعالى لم يمتنع ولا قرآن وإنما لما فرغ من
 شئ وإذا تمتع واحد منهم وقرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا ياكل منه بخلاف التمتع والقارن من أهل الآفاق فإن الدم
 الواجب عليهما دم نسك فيا كان منهم خلافا للشافعي شئ فإن عنده لا يكره للملكي ومن كان من حاضري المسجد الحرام
 القرآن والتمتع ولكن لا يجب عليه دم وبه قال مالك أحمد في القرآن ومن واجبه عليه شئ أي على الشافعي رضي الله
 عنهما قوله تعالى ذلك لم يكن إليه حاضري المسجد الحرام شئ اختلف في حاضري المسجد الحرام فإن عند الشافعي
 رضي الله عنه وأحمد رحمه الله الملك ومن كان جارا من مسافة القصر من مكة وعند مالك رحمه الله هم سكان مكة
 وفوق طوى وعندنا من كان داخل الميقات وأهل الحرم بدليل أنهم يدخلون مكة بغير إحرام قوله ذلك إشارة إلى
 التمتع ودلت الآية أن التمتع مشروع لمن كان من أهل الآفاق وإنما قلنا أن ذلك إشارة إلى التمتع لأن
 في كلام العرب للبعيد والقرآن نزل على سائرهم والذي ذكره اعظمناه إشارة إلى الهدى حتى يصح تمتع الملك من بعناه
 غير موجه لأنه خالفنا استعمله العرب الذي ذكره قريب لا يصلح حقيقة له والتمتع المفهوم من قوله فمن تمتع يصلح ذلك نصا ليه
 لأن العمل إذا كان بالتحقيق لا يصار إلى المجاز بالاتفاق فتكون الآية حجة عليه فإن قلنا ما قلناه ولكن لا يدل ذلك على أن
 التمتع لا يصح من الملك ومن بعناه لأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه قامت علينا ذلك لكن لا نسلم أن من لم يكن
 ثبوت الحكم في الغير لأن الأصل عدم الحكم في الغير إلى أن يدل الدليل على خلافه ولا شئ عتينا للترفة باسقاط أحد السفرتين
 شئ هذا دليل مقول بأنه شئ عتينا شئ شئ القرآن التمتع التمرة التي لا تسرقة تمنع له جلافة وترفة تسرح وترفة فذلك في حق الآفاق لا يخرج
 لا يثبت عليه هذا السفر لقرينة ترفد أن التمتع شئ القرآن التمتع ونسج ما كان عليه الجارية في تحريم التمرة في شئ يخرج التمتع ثبت في حق الناس فخرج
 الناس إلى ما ذكرتم بنا في ذلك قلت التمتع ثابت عندنا في حق الملك أيضا حتى لو اعتمر في أشهر الحج جاز بأكرامته ولكن لا يترك
 فضيلة التمتع لأن الإمام قطع تمتعه كما قطع تمتعه الآفاق إذا جازع بين النكسين إلى الله وقال الكافي رحمه الله فله لا يستدل
 على بطلان التمتع لأعلى وأدرك عدم أفضليته والصواب أن يقال إن تمتعه تقتصر على تمتع الآفاق في بصيرة رتبة دم جبرم وهذا
 في حق الآفاق شئ أي الترفة باسقاط أحد السفرين كما كان في حق الآفاق ومن كان داخل المواقيت شئ أي ومن كان
 مسكنه داخل المواقيت فهو بمنزلة للملكي حتى لا يكون له تمتع ولا قرآن شئ ومع هذا لو تمتعوا جازوا ساقا ويجب عليهم
 دم بحج كما ذكرناه بخلاف الملك شئ متصل بقوله وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن من إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث يصح لأن
 عمرته وحجته ميقانان فصار بمنزلة الآفاق شئ أي نصاء الملكي الخارج إلى الكوفة بمنزلة الآفاق من حيث صحة القرآن وقال
 المحبوبي رحمه الله هذا إذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما إذا خرج بعد فانه تمتع من القرآن فلا يغيره بخلاف الميقات

وإنما فصل القرآن حيث قال وقرن لأنه إذا خرج المكي إلى الكوفة وقرن لا يكون متمتعاً وإذا عاد لمتمتع إلى بلده بعد فريضة
من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه لأنه لم يلبس فيه ما بين النكسين المأصحبين وبذلك يطل التمتع شئ أي
بالإمام الصحيح بطل التمتع باتفاق أصحابنا قاله الأكل وقال الأتراسي خلافاً للشافعي رضي الله عنه وقال الكاكي بطل
تمتع بالاجماع إلا عند الشافعي وبذلك جهما الله بحج العود إلى الميقات لأحرام الحج ساق الهدى ولا يبطل تمتعه لأن
وقيل ان في أحد قول الشافعي رضي الله عنه يكون متمتعاً ويقول لا يعرف الإمام م كذا روى عن عدة التابعين
ش وكذا روى الطحاوي في كتاب أحكام القرآن عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي سراج ومجاهد بن إبراهيم النخعي ان
التمتع إذا رجع إلى البلد بعد فريضة من العمرة بطل تمتعه انتهى وقال الحسن بن ميمون وان رجع إلى البلد واقتار ابن المنذر
م وإذا ساق الهدى فالإمام لا يكون صحيحاً فلا يبطل تمتعه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
يبطل تمتعه عليه لأنه إذا نهاها بغير من شئ فإنه لو بالأن لا يمتنع كان له أن يكاتبهم ولها شئ إلى غيره إلى يوت
رحمهما الله م ان السوء يستحق عليه شئ أي واجب م أدام على نيته التمتع لأن سوق الهدى شئ أي سوق الهدى
م عني عن التحلل فلم يصح المأصحب شئ ولا يبطل تمتعه بخلاف المكي إذا خرج إلى الكوفة وأحرم بالعمرة وساق الهدى
حيث لم يكن متمتعاً لأن العود بها لا يغير شئ أي لان عود المكي من بلد إلى مكة غير مستحق عليه لأنه في مكة يحصل
الحاصل م قال م فصح الإمام بالهدى فلا يصح تمتعه م ومن أحرم بعمرة قبل أشهر الحج وظاف لها أقل من أربعة أشواط
ثم دخلت أشهر الحج فتمتعها وأحرم م الحج كان متمتعاً شئ وبه قال الشافعي رحمه الله في القديم وقال في الجديد في الإلام
لأدم عليه وبه قال أحمد وفي متمتع في ظاهر المذهب لا فرق بين أن يكون عبوره على ميقات قبل أشهر الحج أو بعد فريضة
قال ابن شريك ان عبر على الميقات قبلها لا يكون متمتعاً ولو عبر في شهر الحج يكون متمتعاً وقال مالك رحمه الله إذا تحلل إلى العمرة
حتى دخلت أشهر الحج صار متمتعاً أي تيمم العمرة بان يأتي سائر الأشواط وقال الشافعي رحمه الله لا يكون متمتعاً كذا في شرح التلخيص
سواط الأقل والأكثر م لأن لأحرام عندنا شرط فيصير تقديمه على أشهر الحج شئ وبه قال مالك رحمه الله فلو كان الطواف
لما كانت شرطاً للصلاة جاز تقديمه على وقت الصلاة م وإنما يعتبر إذا رافعاً فيها شئ أي في أشهر الحج م وقد وجد
الأكثر والأكثر حكم الكل شئ إذا لم يعارضه نص لهذا لا يقيم ثلاث ركعات من الظهر مقام أربع ركعات أتمته الأكثر مقام الكل
لأن النص ناطق بان فرض المقيم أربع ركعات م وان طواف العمرة قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعداً شئ أي أكثر من أربعة
أشواط وانتصابه على حال م ثم عجز م عجزه ذلك لم يكن متمتعاً لأنه أدى الأكثر قبل أشهر الحج ولذا أسس أي كبري الأكثر
في حكم الكل م لأنه صار جازاً لا يفيد نسكاً شئ أي عمرته م بجمع شئ لأن ركن العمرة هو الطواف فبقيا كذا أحراماً واداء الأثر

وإذا عاد المتمتع إلى بلده بعد
فريضة من العمرة ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه لأنه لم يلبس
فيما بين النكسين المأصحبين
وبذلك يبطل التمتع كذا روى
عن عدة من التابعين وإذا ساق
الهدى فالإمام لا يكون صحيحاً
ولا يبطل تمتعه عند أبي حنيفة
وأبي يوسف وقال محمد لا يبطل عليه لأن
إذا كسب فريضة وتكلم بالعود
صحت عليه مادام على نيته
التمتع لأن سوق فريضة من الظل
فلا يصح الإمام بخلاف المكي إذا خرج
إلى الكوفة وأحرم بالعمرة وساق الهدى
حيث لم يكن متمتعاً لأن العود
غير يستحق عليه فصح للإمام من أحرم
بعمرة قبل أشهر الحج فطافها أقل من أربعة
أشواط دخلت أشهر الحج فتمتعها وأحرم م
كان متمتعاً لأن لأحرام عندنا شرط فيصير
تقديمه على أشهر الحج وأما يعتبر إذا رافعاً
فيه لو قد جازاً لا أكثر ولا أقل حكم الكل
وان طواف العمرة قبل أشهر الحج أربعة أشواط
فصاعداً شئ من علمه ذلك لم يكن
متمتعاً لأنه أدى الأكثر قبل أشهر الحج
وهذا لأنه صار جازاً لا يفيد
نسكاً بالجماع

مضار كما اذا احتل
منها قبل شهر الحج
وملكه قبل ان تمام
في شهر الحج والحجة
عليه ما ذكرنا وان
الترقي باء الافعال
والمتمتع المترقي
باداء النسكين في
سفرة واحدة في شهر
قال في شهر الحج
شوال وذو القعدة
وعشر ذي الحجة
كذا روى عن
العبادة الثلاثة
وعبد الله بن
الزبير رضي الله تعالى
عليهم جميعا

لما تيسر له احرام الحج بالوقوف لكن عليه دم عندنا كما في المبسوط ولكن يذروا تعلقا على التعلق لان عدم الفضا وباجماع
بعد طواف الاكثر وعند الشافعي ومالك جميعا المذنبين بالاجماع قبل التخييل من فصار كما اذا احتل منها شئ من العمرة ثم قبل
الحج شئ يعني لا يكون متمتعاً ومالك رحمه الله يفتي بالتمام شئ من العمرة ثم في شهر الحج شئ يعني لو طاف سنة
اشواط قبل شهر الحج وطاف شوطاً واحداً في الشهر يكون متمتعاً ان حج من عامه ذلك وقال في شرح مختصر الاكثر في
مالك رحمه الله اذا اتى بالافعال قبل الاشراف في حرام العمرة حتى دخلت الاشهر ثم احرم بالحج فهو متمتع ثم بالحج عابيه
اي على مالك رحمه الله ما ذكرناه شئ وهو ان الاكثر حكم الكل من ولان الترفق باداء الافعال شئ يعني ان الترفق
بالنسكين يكون باداء الافعال العمرة والحج والتمتع المترقي باداء النسكين في سفرة واحدة في شهر الحج شئ
من ما يرد ان توجب الافعال كلها او اكثر في شهر الحج حتى يكون متمتعاً قال في شهر الحج شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة شئ وفي اكثر النسخ قال في شهر الحج آه اي قال القدوري رحمه الله ولما ذكر قبله شهر الحج احتاج
الى بيانها فقال في شهر الحج وكذا ذكره الطحاوي رحمه الله في مختصره الا انه قال والعشر الاولى من ذي الحجة وهذا
هو الميقات الزماني والتفق اهل العلم على ان اوله سهل شوال واختلفوا في آخره المذهب ان آخره غروب الشمس من يوم
العاشر من ذي الحجة وقال احمد رحمه الله كذا روى عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم شئ العبادة عند
الفقهاء ثلاثة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس جميعهم الله وفي اصطلاح الحديث اربعة فخرجوا
عبد الله بن مسعود واخرجوا عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس جميعهم الله وفي اصطلاح الحديث اربعة فخرجوا
اذا دخل ابن مسعود واخرج ابن العاص وقال البيهقي لان ابن مسعود تقدمت وفاته وهو لا رعا شوا حتى احتجج
الى علمهم ولم يمتحن باين مسعود كل من سمي بعبد الله من الصحابة اثنى من اثنين وعشرين رجلاً قال القدوري رحمه الله اما
حديث ابن مسعود فرواه الدارقطني عن شريك عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال في شهر الحج
شوال وذو القعدة والعشر من ذي الحجة واما حديث عبد الله بن عمر فرواه الحاكم في مستدركه في تفسير سورة البقرة
عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قوله عز وجل الحج اشهر معلومات قال شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واما حديث عبد الله بن عباس فرواه الدارقطني عن شريك عن ابي اسحاق
عن الضحاك عن ابن عباس قال في شهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة واما حديث عبد الله بن الزبير فرواه
الدارقطني عن محمد بن عبيد الله بن النعمان عن عبيد الله بن الزبير نحوه وكذا روى عن عطاء بن رباح عن الشعبي عن الثوري في قتادة
وسعيد بن ابي عروة وابرجيب المالك عن مالك قال في المشهور عنه ذو الحجة تمامها ويروى ذلك ابن عمر ايضا

وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله تسعة أيام من ذي الحجة وعشر ليالٍ ذكره في جامع أبي يوسف رحمه الله وبإحدى الشافعي
 رحمه الله وحكي أنهما سائليون وجهاً للصالح المأجور لم يلبه العبد بل أخيراً يوم عرفة وعنده في الأمان والقديم أخيراً ذي الحجة
 وذكر ذلك النووي رحمه الله ولأن الحج يفوت بغير عشر ذي الحجة ومع بقدر الوقت لا يتحقق الفوات شئ بهذا دليل على
 تقديره أن الحج يفوت بفوات العشر الأول من ذي الحجة فلو كان الوقت باقياً إلى آخر ذي الحجة لما فات لان
 العبادة لا تفوت بتمام وقتها باقياً إلى آخر ذي الحجة فنعلم أن المراد من الأشهر الثلاثة ومنها أسوة الأول أن قوله تعالى
 الحج أشهر معلومات والشهر يقع على الكامل حقيقة لا على النقص كما في العدة والواجب أن الأشهر اسم عام ويجوز أن يراد
 من العام الخاص إذا دل الدليل وقد دل نقلاً وهذا يريد التلبية من الحج في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما لهالة
 الدليل عليه لأن الكل واحد ونزل بعض الشهر منزلة كل ما في قوله تعالى سنة كذا وإنما الروية حصلت في بعض زمان السنة
 لا كلها السؤال الثاني إذا الحج لا يصح في شوال ولما في ذي القعدة فكيف سميت أشهر الحج قلت يجوز فيها بعض أفعال الحج
 لا تسمى أن الألفاقى إذا قدم مكة في شوال فطواف القدوم وسعى بعده يوجب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج
 فإنه يوجب مرة واحدة في طواف الحج كما فاذلعي بطواف القدوم لا يوجب في طواف الزيارة ولا في طواف الصدق
 ولو قدم في رمضان فعل ذلك لم يوجب عن السعي فظهر أن محل البعض أفعال الحج إلا أنه لا يجوز الوقوف ولا طواف الزيارة
 وغير ذلك من الأفعال في شوال إلا باعتبار أنه ليس بوقت بل باعتبار أنه مختص بالزمن مخصوصة فيجب الاتيان بها على الوجه
 المشروع كالركوع والسجود فلا يجوز تقديم السجود عليه إلا باعتبار أنه التي بني غير قتل باعتبار أنه قدم على الوجه المشروع
 السؤال الثالث إذا كان وقتاً بالأشهر كيف جاز تقديم الأحرار عليها قلت الأحرار شرط وليس من أفعال الحج
 ويجوز تقديم الشرط على وقت الشرط كالتقديم الوضوء على الصلوة وأما الزيادة التقديم فمكتسبة في الخطوط لعل الزمان
 إلا أنه قدم على وقت الحج السؤال الرابع ما فائدة الخلف الذي بيننا وبين ذلك قلت قال في المحيط وفائدة هذا الخلف
 تظهر في حق أفعال الحج فأنها لا تصلح إلا فيما في حق المتمتع حتى لو طواف الأربعة أشواط الحج والباقي فيها لا يكون متعاً
 وفائدة خلاف ذلك رحمه الله تظهر أيضاً في تأخر طواف الحج الزيارة إلى آخر ذي الحجة السؤال الخامس هل للمتمتع أن يحص
 بقوله أشهر الحج سؤال وود القعدة وعشر من ذي الحجة والقارن أيضاً أن يجمع بين النسكين في أشهر الحج
 قلت قال صاحب النهاية وجدت رواية في المحيط أنه لا يشترط لصحة الفرائض ذلك قال في البيهقي دخل
 جميع بين حج وعمرة أي أحرم ثم قدم مكة وطاف عمرته في شهر رمضان كان قارناً ولكن لا يدرى عليه السؤال
 السادس أن قوله الحج أشهر معلومات مبتدأ وخبر فكيف يصح حمل الخبر على المبتدأ إلا أن الحج عبادة

ولأن الحج يفوت
 بمعنى عشر
 ذالحجة ومع
 بقدر الوقت
 لا يتحقق الفوات

وهذا يدل على ان المراد
 من قوله تعالى الحج أشهر
 معلومات شهران وبعض
 الثالث اذ كلّه فان قدم الـ
 بالحج عليها جازا لمرأته انفق
 بها اخلافا للشافعي فان عند
 يصير محرما بالعمرة لا بكون
 عنده وهو شرط عند الشافعي
 الطهارة في جواز التقديم على الو
 وان الاحرام تحريم اشياء واجبا
 اشياء وذلك بعض في كل زمان
 وصار التقديم على المكان
قال واذا قدم الكوفى بعمرة
 في شهر الحج وفرغ منها وحلق
 او قصر او حلق ثم اتخذ مكة او البصرة
 دارا فخرج من علم ذلك
 فهو متمتع اما الاول فانه
 ترفق بنسكين في سفر
 واحدا في شهر الحج
 واما الثاني فقيل هو بالانفا

عن الافعال المعلومه من الوقوف والطواف وغير ذلك والاشهر زمان فلا يجوز الوقوف والطواف اسعى نحوها
 اشهر قلت قال الفراء معناه الحج في أشهر معلومات يعني ان احرام الحج فيها وقال ابو علي الفارسي معناه الحج
 حج أشهر معلومات يعني ان افعال الحج مانع في أشهر الحج وقال الرمثي اي وقت الحج أشهر كقولك البرد
 شهران هم وبهاش اي بنه المذني قلنا من فوات الحج بعض عشر ذي الحج هم يدل على ان المراد من قوله تعالى الحج شهر
 معلومات شهران وبعض الثالث لا كله ش لان لو كان وقت الحج باقيا بعد مضي العشر لم يغيب الحج لان الجاهل
 لا تقو مع بقائه وقته هم فان قدم الاحرام بالحج عليها ش اي على أشهر الحج هم جاز احرامه والعقد حجا خلافا
 للشافعي رحمه الله فان عنده يصير محرما بالعمرة ش هذا قوله الجديده وهو قول عطاء وطاوس ومجاهد بن يقطين
 قال في القديم وهو قول ابراهيم النخعي والحن البصري وابن شبرمة والحكم وبه قال مالك واحمد رحمهما الله
 وقال داود الظاهري لا ينعقد وهو قول جابر وعكرمة هم لان الاحرام ركن عنده ش فلا يجوز تقديمه على الأشهر
 كسائر الاركان هم وهو شرط عند ش فحجزة تقديمه على الوقت هم فاشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت
 ش فان الوضوء للصلاة يجوز تقديمه عليها هم ولان الاحرام تحريم اشياء ش اي يتلزمه تحريم اشياء قتل الصيد
 ولبس المخيط وحلق الراس ونحو ذلك هم واجبا ب اشياء ش كالرحي والسعي ونحوها هم وذلك يصح في كل زمان
 ش ذلك اشارة الى المذكور من تحريم اشياء واجبا ب اشياء هم وصار التقديم على المكان ش اي الميقات فان
 هذا تعليل في مقابلة النص وهو روى انه عليه الصلاة والسلام قال المهل بالحج في غير أشهر الحج حمل بالعمرة وفي ذلك
 دلالة على انه ليس بشرط بحيث لم يصح تقديمه قلت هذا الحديث شاذ جدا فلا يعتمد عليه هم قال اذا قدم الكوفى بعمرة في شهر
 الحج ش وفي اكثر النسخ قال واذا قدم اي قال محمد رحمه الله في اجماع الصنف واذا قدم لاجل عمرة في أشهر الحج هم
 وفرغ منها ش اي من العمرة هم او قصر او حلق ش وحكما واحدا لكن اخبر النفس لانه يعلم منه حكم الحلق بالطريق الاول
 دون العكس هم ثم اتخذ مكة او البصرة هم اي اذا اتخذ البصرة هم وارجح اني اقام بها بعدا فخرج من العمرة وحلق
 فاتخذ الدار من خواص الصنف لهذا سوي بين اتخاذ الدار وعدمه في شرح الطحاوي هم وقد ج من عامه ذلك فهو متمتع
 ش في الوجهين المذكورين لم يذكر في اجماع الصنف فيها خلافا فاشارة الى الوجه الاول بقوله والاول ش اي الوجه الاول
 وبها اذا حج بعدا اتخذ مكة دارا هم فلانه ترفق بنسكين ش اي بالعمرة والحج هم في سفرة واحدة في أشهر الحج من
 غير المأم ش بالبلد المأججهم واما الثاني ش اي الوجه الثاني وهو اذا حج بعدا اتخذ البصرة دارا هم فقيل
 هو بالاتفاق ش لم يعلم منه انه بالاتفاق في كونه متمتعا وفي كونه غير متمتع وذكر بخصوص انه لا يكون

بمتمتعاً على قول الكل ذكره في الميوسم وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الحكم الشهيد عن أبي حنيفة سعد بن معاوية وعندهما لا يكون متمتعاً بشئ بهذا ذكره الطحاوي من أن المتمتع من تكون عمرته ميقاتية شئ يعني تكون من الميقات هم وحجته مكيتة شئ وهذا ليس كذلك شار إليه بقوله ونسكاه هذان ميقاتيان شئ لأنه لا بد جاوز الميقات حللاً لا وعاد لميزمة الاحرام من الميقات فكان الملم بابلهم وله س اى ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى ان السفر من بلد الى بلد الاول قائمته بالمبعد الى وطنه شئ ويرد الى ابله الذي ابتداء السفر منه الا ترى ان الرجل يتنقل من بلد الى بلد فيبعد ذلك سفراً واحداً وقد اجتمع له مكان فيه شئ اى في هذا السفر فوجب دم المتمتع شئ احتياطاً لأم العباد وانما قال فوجب دم المتمتع ولم يقل فهو متمتع لان فائدة الحملات تظهر في حق وجود الدم فقال فوجب دم المتمتع وهو دم قربته لكونه دم شكر ولهذا حلل الثناول منه فخصنا الى ايجابه باعتبار هذه الشبهة احتياطاً ولحق منها وجهان أحدهما هو ان يخرج من مكة ولا يجاوز الميقات حتى يبع من عامه ذلك فهو متمتع بلا خلاف ولم يذكره المصنف لان حكمه يعلم من الوجه الاول والاخر هو ان يجاوز الميقات من مكة ويجاوز الميقات عدا الى ابله ثم حج من عامه ذلك فهو غير متمتع لانه الم بابله الماصحوا وشكلا لا يكون متمتعاً ولم يذكر المصنف ايضا لكونه معلوماً ما تقدمهم فان قدم عمرته شئ اى فان قدم الكوفى مكة مثلاً بعمرته هم فافسد شئ اى فافسد العمره يعني بالاجماع هم وزرع منها شئ يعني اتما على فسادهم وقطر وحلق شئ نخلهم ثم اتوا بالبصرة داراً شئ اى خرج اليها وجعلها داراً ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه ذلك لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المتمتع لانه شئ اى لان خروجه من البصرة هم انشاء سفر وقد ترقى فيه فسكن شئ فصار كما لو رجع الى ابله وعاد فقضا ما وجب فانه يكون متمتعاً بالاتفاق فكذلك هذا الاصل ان خروجه الى البصرة كخروجه الى ابله عندنا وعنده خروجه الى البصرة بمنزلة المقام بمكة ولو كان بمكة لا يكون متمتعاً وليس للمكي تمتع ولا قرآن لان المتمتع من يكون عمرته ميقاتية شئ ومكيتة كذلك في البسوط هم وله شئ اى ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سفره شئ اى على سفره الاول هم الم يرجع الى وطنه شئ ولم يحصل له مكان صحيحان في سفره واحدة لفساد العمره فلم يكن متمتعاً ولهذا لو لم يخرج من مكة اوفى الميقات حتى قضا ما وجب من عامه لا يكون متمتعاً بالاجماع هم فان كان رجع الى ابله ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه ذلك يكون متمتعاً في قوله جميعاً شئ اى في قول أبي يوسف وأبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لان هذا انشاء سفر لا انتهاء سفر الاول شئ اى يرجع الى ابلههم وقد اجتمع له مكان صحيحان فيه شئ اى في هذا السفر الذي انشاء بعد رجع الى ابله هم ولو بقي بمكة ولم يخرج الى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً بالاتفاق لان عمرته مكيتة

وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يكون متمتعاً لان المتمتع
 من تكون عمرته ميقاتية شئ
 مكيتة ونسكاه هذان ميقاتيان
 وله ان السفر الاول قايمة
 ما لم يعد الى وطنه وفقد
 اجتماع له مكان فيه فوجب
 دم المتمتع فان قدم بعمرته فافسد
 وزرع منها شئ يعني اتما على فسادهم
 داراً ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من
 عامه ذلك لم يكن متمتعاً عند أبي
 وقال هو متمتعاً بهذا انشاء
 سفر وقد ترقى فيه فسكن له
 انه باق على سفره ما لم يرجع الى
 وطنه فان كان رجع الى ابله
 ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من
 عامه يكون متمتعاً في قوله
 جميعاً لان هذا انشاء
 سفره انتها سفره الاول قد
 اجتمع له مكان صحيحان فيه
 ولو بقي بمكة ولم يخرج الى البصرة
 حتى اعتمر في شهر الحج ورجع من
 عامه لا يكون متمتعاً بالاتفاق لان عمرته مكيتة

والسفر الاول انتهى بالعمرة الفاسدة
ولا تقصره كاهل مكة ومن لم يترك
في أشهر الحج من عامه فاليهما
انسد معنى فيه لا يملكه
الخروج عن عهد الاحرام لا بالاداء
وسقط دم المتعة لانه لم يترق
باداء نسكين صحيحين في سفره واحد
واذا تمتعت المرأة فضحت
بشاة لم يخرجها من دم المتعة لانه
انت غير الواجب وكذا الجوار
في الرجل واذا احاضت المرأة
عند الايام غسلت والحرم
وضعت كايضهم الحائض غيرة
لا تطوف بالبيت حتى تطهر
عائشة رضى الله عنهما حين حاضت بغير
ولان الطواف في الحيض والنفاس
في مفارقة هذا الاحتساب للاجر
لا يصلح ان يكون مفيداً فان
حاضت بعد الوقوف طواف
الزيارة انصرفت من مكة
ولا شئ عليه لغير ان اصدك
لانه عليه السلام

تش لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اليه حاضري السجدة احرام فلذا هذا السفرهم والسفر الاول انتهى بالعمرة الفاسدة
ولا تمتع لانه كاش للآية المذكورة ومن اعتمر في أشهر الحج وجع من عامه فايها انفسد تش اي النسكين فاسد
بالجماع هم مضى فيه لانه لا يملكه الخروج عن عمدة الاحرام الا بالافعال تش ولا بعدا انقضاء صحيحا لا طريق للخروج
عنه الا بالاداء احد النسكين كما في الاحرام المبهم وليست دم المتعة لانه لم يترق باداء نسكين صحيحين في سفره واحد
تش لان دم المتعة وجب شكرا فاذا حصل النفاذ صار عاصيا فبطل ما وجب شكرا هم واذا تمتعت المرأة فضحت
بشاة لم يخرجها عن المتعة لانها انت غير الواجب تش لان دم المتعة واجب الاضحية وغير واجبة عليها لانها مسافرة
ولا اضحية على المسافر وانما خصت المرأة وان كان حكم الرجل كذلك لانها واقعة امرأة سالت اباحيفة رحمه الله
فاجابها فحفظها ابو يوسف فاوردها ابو يوسف كذلك كذا في الكافي وقال الامام الزاهد في القمالي انها ذكر المرأة
لان مثل هذا انما نسب على النساء لان الحمل فيهن غالب ولم يخرجها عن دم المتعة فان عليها ما دان سوى ما وجبت من المتعة
الذي كان واجبا عليها ودم آخر لانها قد حلت قبل الذبح هم وكذا الجوار في الرجل تش يعني عن الرجل اذا تمتع
فصح شاة لم يخرجها عن دم المتعة هم واذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وضعت كما يصح الاحتجاج
غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لحديث عائشة رضى الله عنهما حين حاضت بسرو تش هذا الحديث اخرجه البخاري
ومسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن امية عن عائشة رضى الله عنهما قالت خرجت مني الى الحج فلما كان بسرو
مضت فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابكي فقال مالك الفقت قلت نعم قال ان هذا امر كتب الله
على نيات آدم اقضى ما يقضى الحاج غير انك لا تطوفين بالبيت حتى تطهرى في لفظهم لم يمتنع في التنسيع والانتدال انما
هو بقوله فاقضى ما يقضى الحاج وليس فيه ما يدل على الاغتسال ولكن روى ابو داود ورحمه الله عن عائشة رضى الله عنها
قالت نفست اسنانتي فميس لمجد بن ابي بكر الشجرة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابكة بان تقبل فتقبل وسرت ففتح الحسين
المطعم وكسر الابدان فقال لا تارزى سرهم موضع بالمدينة فقلت كسر كذا قال في الخبر سرهم من طريق المدينة قال ابن سيرين
بكسر الراء موضع من مكة على عشرة اميال فيل قلوا كسرهم ولان الطواف في المسجد تش والمرأة الحائض منية ويحرم
هم والوقوف في مفارقة تش يعني الوقوف بعرفة في الصحراء غير منية عنه هم وهذا الاغتسال للاحرام تش هذا جواب
عن سوال مقدر بان يقال لا فائدة في هذا الاغتسال لانها لا تطهر به قيام الحيض فاجاب بقوله وهذا الاغتسال
للاحرام لا لغير الاحرام للصلاة تش اي لابل الصلاة هم فيكون في هذا اللفظ فانه جازت بعد الوقوف بعرفة وطواف
الزيارة تش اي ولغير طواف الزيارة هم انصرفت من مكة ولا شئ عليها لترك طواف الصد لانه عليه الصلاة والسلام

عن ابي لان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصلوات هذا رواه البخاري ومسلم عن
طاوس عن ابن عباس رخصهما الله قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون آخر عهدنا بالببيت الا انه خفف عن
المرأة انحسا لبعض دروي الترمذي والنسائي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان حج البيت فليكن آخر
عهد المرء الا الحيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حديث حسن صحيح وهذا اجماع والنفسا كما لما رخص
ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه شئ ابي لان طواف الصدر م على من يصدر شئ ابي على من يرجع الى طنية
م الا اذا اتخذ دارا بعد ما حل النفر الاول شئ يعني اليوم الثالث من ايام الفطر لانه وجب بدخول وقته فلا يسقط عنه
بنيته الا قامت بعد ذلك كمن اصبح ويقيم في رمضان ثم سافر لاجل الفطر واما اذا اتخذ دارا قبل ان يحل النفر الاول فلا
يجب عليه طواف الصدر لانه كقيم سافر قبل ان يصبح فانه يباح له الا يطلم فيأبى عن ابي حنيفة رضي الله عنه ويرويه
عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط عنه بنيته الا قامت بعد ذلك شئ ابي بعد دخول الوقت وانما قال
فيما روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه ويرويه البعض عن محمد رحمه الله انه سئل بهذه العبارة لاجل الاشتباه بالاحكام
في الرواية فان الكرخي والقدرى وصاحب الايضاح قالوا لا يسقط عنه طواف الصدر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
رحمهما الله لا يسقط الا اذا شرع في الطواف ولم يذكره والمحمي قولوا وقال الامام الابي في صاحب المنطوية وصاحب المختلف
بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقالوا لا يسقط عنه طواف الصدر عند ابي يوسف وعن محمد رحمه الله انه لا يسقط ولم يذكر
لابي حنيفة قولوا وقال فخر الاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير معناه اذا اتخذ دارا قبل النفر الاول فاما اذا وجد النفر فقط
لزمه الطواف فلا يبطل باختياره السكنى ولم يذكر طواف واحد من اصحابنا بل ذكر المسئلة على الاتفاق وذكر الصدر الشهيد رحمه الله
في شرح الجامع الصغير اما اذا دخل النفر الاول فقد لزمه طواف الصدر فلا يبطل باختياره السكنى وهذا قول ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف رحمهم الله يبطل عنه وذكر الخلاف بين ابي يوسف صاحبيه كما ترى وذكر الامام القسائي المسئلة وقال لا يسقط
باختياره هذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يسقط ولا يلزمه المشرح فيه

باب الجنايات شئ ابي هذا باب في احكام الجنايات التي تغتري المحرم من جميع جناتة واجناتة اسم افضل محمد شرعا سوا حل
بمال او نفس ولكن المقصود بالفضل في النفس والاطراف اما الفعل في المال فهو غصبا والمواد بها فعل ليس للمحرم ان يفعل
وانما حرم لبيان انها منها النوع وفي المغرب الجنايات ما يحنبه من شئ ابي تحمده لتسميته بالمصدر من جنبي عليه شئ وهو عام لا يخص
ما يحرم من الفعل واصله من جنبي الثمر وهو اخذه من الشجرة وم اذا طيب المحرم فعليه الكفارة شئ اجل ذكر الطيب
وذكر الكفارة ثم شرع في تفصيل ذلك بقوله ثم فان طيب عضو كالمنا زاد شئ ابي على العضو ففعله وم

رخص للنساء الحيض
في ترك طواف الصلوات
من اتخذ مكة دارا فليس
عليه طواف الصدر لانه
على من يصدر الا اذا
اتخذ دارا بعد ما
حل النفر الاول فيها
يروى عن ابي حنيفة
ويرويه البعض عن
محمد رحمه الله وجب
عليه بدخول وقته
فلا يسقط عنه الا بنية
الا قامت بعد ذلك اعلم
بالصواب الجنايات
واذا طيب المحرم فعليه
الكفارة فان طيب
عضوا كالمنا فما
زاد فعليه

ش اما نفس الطيب فانه ممنوع منه باجماع اهل العلم لقوله عليه الصلوة والسلام في المحرم الذي يؤخذ راحته لا يخلطوه
متفق عليه واما مقداره فهو ما ذكره من انه اذا طيب عضوا او اكثر منه فانه يجب عليه دم وهو شاة ووجوب الشاة في
جميع الوقوف على ما ياتي ان شاء الله تعالى من ذلك ش اي العضو الكامل مثل الرأس والساق والفخذ واما ذنبه
ش مثل الوجه والعضد في المحيط يحتاج الى معرفة الطيب والى معرفة ما يلزمه بالطيب بها فكل ما له راحته طيبة مستلذة
كالزعفران والبنفسج والياسمين كسب السمين في البدن كالبغية والورد والزعفران واللبان الخيري وسائر الادوية في
المرغبات في كالمسك والعالية والعنبر والبرد والورس والبندل الكاوي واما معرفة ما يلزمه بالطيب فالطيب على عضو
كامل وذكر الفقيه ابو جعفر ان الكثرة تختبر في نفس الطيب لاني اخبر فان كان كثيرا قدر كفين من بار الورد وكفت من
العالية والمسك بقدر ما يستكره الناس ان كان في نفسه كثيرا وكفت من بار الورد ويكون قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب
حتى لو طيب بالقليل عضوا كاملا يجب به دم وفيما دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب للعضو حتى لو طيب
به ربع عضو يلزمه الدم في الذخيرة ان كان الطيب كثيرا وقال الامام خواهرزاده ان كان الطيب في نفسه قليلا الا انه طيب
عضوا كاملا فهو كثير وان كان كثيرا لا يعتبر فيه العضو ناخدا بالاحتياط وان سمه ولم يميز بیده شيء فلا شيء عليه ان الترق
ففي الكثير دم وفي القليل صدقة وفي مناسك الكرماني رحمه الله لو طيب جميع اعضاءه فعليه دم واحد لا تحاطا وكثير لو كان
الطيب في اعضاءه المتفرقة صحح ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا صدقة وفي النوادر ان من صبها بصبه
فما صابها كلها فعليه دم ولا يعتبر قصده ذكره في الذخيرة فجعل الاصبع الواحدة عضوا كبيرا يخلط ما ذكره في الحسين والالف
وفي النوادر عن ابي يوسف رحمه الله طيب شارب كذا او بقدره من الحمية او راحته فعليه دم فعمل الشارب عضوا وان
طيب بعض الشارب او بقدره من الحمية قصده ذكره في المحيط وان دخل بتيقن اجمعه فخلق ثوبه راحته فلا شيء عليه
لعدم عينه بخلاف ما لو اجمعه ثوبه فانه يجب في الكثير دم وفي القليل صدقة هم لان الجناية تكامل بتكامل الارتفاق ش
اي الارتفاق هم وذلك ش اي تكامل الارتفاق كائن من في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب ش
بفتح الجيم وهو الدم هم وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة لتقصير الجناية وقال محمد رحمه الله يجب بقدره
من الدم ش يعني ينظر كم قدره من قدر ما يوجب الدم فيكون عليه بحسب ذلك وان كان انصفت العضو يجب عليه
نصف الدم وان كان ربع العضو يجب عليه ربع الدم هم اعتبارا للجزء بالكل ش كما في الحساب اذا اشترى
شئيا بدنيا رجب ان يكون نصفه بنصف دنيا بضرورة هم وفي المنتقى اذا طيب ربع عضو فعليه دم اعتبارا بالخلق ش
اي قياسا على خلق ربع الرأس فان فيه ما فكذا في طيب ربع العضو لان ربع يحكي كناية الكل وعندنا شافعي رحمه الله

وذلك مثل الداء
والساق والفخذ
وما اقله ذلك لان
تكمال بتكامل الارتفاق
وذلك في العضو الكا
فيترتب عليه كمال
للمؤذن طيب اقل من
عضو فعليه الصدقة
لقصود الجناية وقال
محمد لا يجب بقدره
من الدم اعتبارا للجزء
بالكل وفي المنتقى انه
اذا طيب ربع العضو
فعليه دم اعتبارا بالخلق

يجب الدم في قليله وكثيره ومن تذكر الفرق بينهما شئ اى بين تطيب ربع العضو حيث لا يجب بالدم ومن حلق
ربع الراس والليته حيث يجب بالدم من بعد ان يشار الله تعالى شئ اى من بعد ذلك واثار به الى قوله ولنا ان
حلق بعض الراس ارتفاق كامل الى آخره ثم وجب الدم شئ اى ثم وجب الدم تبادى بالشاة في جميع الموضع شئ يعنى في كل
موضع يقال يجب الدم تبادى بالشاة في جميع الموضع اتجب صدقة الانى ضعيف شئ اى صدقها اذا طان طوان الزيادة جنباً وال
اذا جرح بغيره ولو جرحه الا بالبدنة من تذكرها شئ اى تذكر المضعفين هم في باب الهدي ان يشار الله تعالى شئ
ومواخره ابواب الخبايا ثم وكل صدقة في الاحرام شئ اى كل لفظ صدقة يذكر في باب الاحرام مثل قوله فعليه صدقة
قد تجوزهم غير مقدرة شئ يجوز ان يكون مجزواً على انها صدقة ويجوز ان يكون منصوباً على الحال اى كل صدقة
تذكر حال كونها غير مقدرة شئ في النصف او الثلث او الربع قوله غير مقدرة احتراز عن المقدرة وهى في حلق الراس
الوام فان الصدقة مقدرة بثلاثة اصبع من طعام من فمى نصف صاع من برش اى الواجب فيها نصف صاع وهذه
جمله وقعت خبر المبتدأ اعنى وكل صدقة هم الا يجب بقتل القملة او جراحة شئ فان في قبلها تصدق بها قال
في التحفة فمؤكف من طعام وذكر الحكم في الكافي كونه قتل القملة وما تصدق به فوجوه متبادر روى عن عمر بن الخطاب
اقبال تمره خير من جراحة وسياق الكلام عليه ان يشار الله تعالى من يكره روى عن ابى يوسف رحمه الله شئ يعنى تصدق
بما شأ في قتل القملة او جراحة يكره روى عن ابى يوسف رحمه الله شئ قال فان خضب راسه بخمار فعليه دم شئ وفي الكثر نسخ
قال فان خضب قال محمد رحمه الله فان خضب راسه ولبسته بالخمار فعليه دم من لانه طيب شئ اى لان الخمار طيب وقال
مالك والشافعي رضي الله عنهما واحمد رحمه الله ليس لطيب ولا يلزمه شئ ولما عرفت ان زواج النبي صلى الله عليه وسلم
كأن تخضب بالبخار ومن محرمات قال النووي وهو غريب رواده بن المنذر بخيرنا فلا يكون حجة وذلك على انه كان قبل
احرام من اوضح قلنا هم قال عليه الصلوة والسلام بخمار طيب شئ هذا اى يث رواده البيهقي في كتاب المعرفة في الحج عن
ابن ابي عمير عن بكير بن عبد الله بن الاشجع عن قوله بنت حكيم عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطيبوا منى
محرمه ولا تسي الخمار فان طيب ثم قال البيهقي اسناده ضعيف فان ابن ابي عمير لا يحتج بقلته قال ابو داود وسمعت احمد يقول
ما كان حديث بصراً لابن ابي عمير وقال احمد بن صالح كان ابن ابي عمير صحيح الكتاب طلباً للعلم من سفیان كان عند عبد الله بن
ابيه الاصل وعندنا الفروع وقال من خرج الاحاديث وغرأه السروحي في الغاية الى النسائي يعنى عن طريقه قوله عليه الصلوة والسلام
الى النسائي وروى احمد في مسنده من حديث انس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تعبه الفارعة قال لا يصحى هو
نوراً عن ابن ابي عمير في حديثه الذي روى في البيهقي ان الخمار من انواع الطيب من وان صار ملبداً شئ اى فان صار من المحرم بلداً يقال

ومن تذكر الفرق
بينهما من بعد ان يشار
ثم وجب الدم تبادى
بالشاة في جميع الموضع
الانى موضعين
في باب الهدى ان يشار
وكل صدقة في الاحرام
غير مقدرة على نصف
صاع من برش
بقول القملة او جراحة
هكذا روى عن ابى
قال فان خضب
رأسه بخمار فعليه دم
انه طيب قال عليه
السلام
الخمار طيب وان
صار ملبداً

فعلية دمان للتطبيب

للتغطية ولو خضب

رأسه بالوسمة لا شئ

عليه لأنها ليست بطيب

وعن أبي يوسف أنه

إذا خضب رأسه

بالوسمة لا يحمل العا

من الصداق فعلية

الجواز باعتبار أنه يخلق

رأسه وهذا هو الصحيح

ثم ذكر في الأصل رأسه

وحيث أنه واقصو على ذكر

الرأس الجامع الصغير

دل أن كل واحد منهما مفقود

فإن دهن بزيت فعلية

عند أبي حنيفة وقلة الصد

وقال الشافعي إذا استغسل

في شعره فعلية ولو لالة لثقت

وان استغسل في الرأس عليه

لو قد راسه لكان من

الوطقة أو إلى ارتفاعها

قتل الهوام

لبد المحرم رأسه إذا جعل في رأسه من الصمغ أو نحوه ليكاليث شعث في الأحرام من فعلية دمان لم التطيب ودم للتغطية مثل
أي لتغطية الرأس لأنه جناتيان فيجب دمان علم من غبار في السائلة السابقة لم يكن رأسه لمبد فلهذا يجب دم واحد
وقال الحكم في كافيته وإن خضبت المحرمة بدنها لم يحن فعليها دم إذا كان كثير فاحشا وإن كان قليلا فعليها صدقة وقال
محمد رحمه الله يقوم ما يجب فيه الدم فينظر هذا القدر منه فيجعل عليه الصدقة بحسب ذلك ثم ولو خضب رأسه بالوسمة فلا شئ
عليه شئ قال الأثراني الوسومة بكسر السين سكونها اسم شجرة ورقه خضاب الكسر انصح وكذا قال المالك إذا خضع المغرب
ولكن قال فيه ورقها خضاب يحن وهذا هو المعنى لأنها ليست بطيب شئ لأنها ليس لها رائحة مساوية إنما تغير الشعر
وذلك ليس باستمتاع وإنما هو زينة وإذا خاف أن يقتل الدواب فعلية صدقة لأنه ينزل القفش ثم وعن أبي يوسف
رحمته الله أنه إذا خضب رأسه بالوسمة لأجل المعالجة للصداق فعلية الجواز باعتبار أنه يخلق رأسه شئ أي يخلق
من التغطية ثم وهذا هو الصحيح شئ أي تأويل أبي يوسف رحمه الله بالتعليق لأن تغطية الرأس توجب الجواز في التفتي
أن خضب رأسه بالوسمة فعلية دم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله صدقة وفيه
عن الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما إذا خضب رأسه بالوسمة يطعم مسكينا نصف صاع وفي الينابيع عن أبي يوسف
رحمته الله صدقة في الوسمة ثم ذكر في الأصل شئ أي المبسوط ثم رأسه وحيث شئ يعني ذكر في المبسوط في مسألة الخنا
رأسه وحيث كليهما لو أوالعطف ثم واقصر على ذكر الرأس شئ بدون ذكر اللحية ثم في الجامع الصغير دل شئ يعني ما ذكره
في جامع الصغير على أن كل واحد منهما شئ أي من الرأس واللحية ثم مضمون شئ بالدم يعني يلزم لكل واحد منهما
دم ولا يشترط الجمع لأنه مرتبة الجواز في الجامع الصغير على الرأس واشترط مضمون خضاب اللحية ثم فإن أذهن بزيت فعلية دم
عند أبي حنيفة رحمه الله شئ إنما خض الذر بالزيت لأنه لو أذهن بشحم أو سمن لاشئ فيه كذا في التجريد الإيضاح واليه أشير
في المبسوط وقال عليه صدقة شئ ولا فرق بين الرأس سائر البدن ثم وقال الشافعي رحمه الله أن استغسل في شعره
فعلية دم لا زالة الشعث شئ أي الوسخ ثم وإن استغسل في غيره شئ أي في غير الشعر ثم فلا شئ عليه لعدم
شئ وبه قال مالك والشافعي وأبو ثور وفي الصحيح الروايتين عن أحمد رحمه الله لا يوجب الصدقة استغسال الدمج إن كان
في شعر الرأس واللحية لأنه ليس بطيب وفي المحلى كره ابن عمر رضي الله عنهما أن يدهن المحرم رأسه بالسمن لصداق
أصابه ولم يوجب فيه شيئا وعن مجاهد إذا تدوى المحرم بالزيت أو السمن أو المنضج فعلية الكفارة ثم ولو لم
شئ أي ولا أبي يوسف ومحمد رحمه الله دم أنه شئ أي أن الزيت ثم من الطائفة إلا أن فيه ارتفاقا
بمنى قتل الهوام شئ وهي جمع بأمته وهي في الأصل في الدواب ما يقتل من ذوات السوم كالعقارب

والحيات ولكن المراد بها هنا القمل على سبيل الاستعارة هم وانما الشئ فكانت جنابة قاصرة من تعجب الصابية
 لا الدم دلالة على ضعفه انه شئ اى ان الزيت هم اصل الطيب شئ على معنى ان الروائح تعلق فيه فتصير غالية
 والحكم تعلق بالمعنى لا الرائحة ولهذا لو شتم المحرم الطيب او الریحان لاشئ عليه وان كان كرهه ولا يجوز من نوع طيب
 شئ لان فيه قليل رائحته هم ويقتل البهائم ليس بالشعر فيزيل القمل فيشبه فتشاكل الجنابة بهذه الجملة فيوجب الدم
 شئ وبه قال احمد رحمه الله تعالى في رواية هم وكونه مطعوما لا ينافي شئ اى كون الزيت مما يؤكل لا ينافي الطيب وبهذا
 جواب عن قولهم ان الزيت من الاطعمة قياسا على اللحم والشحم غير مستقيم لما ذكرناه مثل الطيب فيكون طيبا من وجه الجنابة
 والشحم واللحم كالزعفران شئ وجه التشبيه انه مما يؤكل وهو الطيب باختلاف هم وهذا الخلاف شئ اى الخلاف
 المذكور بين العلماء في الزيت البحت شئ ففتح الباب للموعدة وسكون الحكم للمعدة وبالنسبة من فوق
 اى الزيت لطيب وهو الذى التقي فيه الطيب هم داخل البحت اما الطيب منه كالبنفسج والزنبق شئ ففتح الزاى
 وسكون البنفسج ففتح الباب للموعدة يقال الشرح كلهم هو من الياسين قلت فى بلاد الشام وحلب لا يقال زنبق الا انقصبا
 طوال عليها شامخ صفه ولها رائحة طيبة ولها منظر حسن كل قضيب قد زرع او اكثرهم وما شبهها شئ كدمن البان واللوز
 هم يجب باستعمال الدم بالاتفاق لانه طيب شئ وعن ابن نمى والبنفسج ليس طيب وقال بعض اصحابه اذ طيب قولاً
 واحداً وبعضهم ليس طيب قولاً واحداً وقال بعضهم فيه قولان هم وهذا شئ اى الذى ذكره من الخلاف فى اذان الزيت
 من وجوب الدم او الصدقة هم اذا شتم شئ اى الذى هم على وجه التطيب شئ على امتداد الناس فيه هم ولو داوى بجره
 او شقوق رجله فلا كفارة عليه شئ اى لاشئ عليه وبصرح فى المبسوط وانا ذكرنا فى الكفارة دون الدم لانه لول الدم
 والصدقة هم لانه ليس طيب فى نفسه فاما هو اصل الطيب هو طيب من وجه شئ ومطعم من وجه شئ فليست شرطه من
 وجه التطيب شئ يعنى يشترط قصد التطيب هم بخلاف ما اذا داوى بالمسك شئ لانه طيب نفسه فلا يشترط فيه
 قصد التطيب هم وما شبهه شئ كالزعفران والافور والزعفران هم لانها شئ بنفسها فيجب الدم وان استعملت على
 وجه الداوى هم وان لبس ثوبا يخطا شئ اصله نجس لم يصب صلبه يوجب اشتققت الضمة على اليا فخذت فاجتمع
 ساكنان فحذفت الواو وكسرت النون والجل اليا هم او غطى راسه بياكاً ما فعليه دم شئ وفى الاسطرلاب شئ الاسلام
 اوليلة كالماء وليس للباس كله من القميص والسرمل والعباءة وغيره بياكاً ما فعليه دم واحد وكذا لو دم اياكاً بياكاً
 نزع من الليل لم يغرم على تركه لان اللبس قد اتحد كذا ذكره التمراشى والولوى هم وان كان اقل من ذلك شئ
 اى من يوم كامل هم فعليه صدقة شئ لنقصان الاستعمال هم وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا لم يصب يوم فعليه دم

وازالة السمعة فكانت جنابة
 قاصرة ولا ي حنيفة رة انه اصل
 الطيب ولا يحل من نوع طيب
 ويقتل البهائم ولبس الشعر فيزيل
 القمل والشعث فيستكمل الجنابة
 بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه
 مطعوما لا ينافي كذا زعفران
 وهذا الخلاف فى الزيت البحت
 والحل البحت اما المطيب منه
 كالبنفسج والزنبق وما شبهها
 يجب باستعمال الدم بالاتفاق
 لانه طيب وهذا اذا استعمله
 على وجه التطيب ولو داوى به
 جرحه او شقوق رجله فلا كفارة
 عليه لانه ليس بطيب نفسه فاما هو
 اصل الطيب وهو طيب من وجه
 فيشترط استعماله على وجه
 التطيب غيره ما اذا داوى بالمسك
 هم شئ لا يحل للباس بالخطا غطى
 راسه بياكاً ما فعليه دم وان كان
 اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابى يوسف
 انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم

وهو قول الجنيته اولاً
 وقال الشافعي يجب الدم بنفس
 اللبس لان الارتفاق يتكامل
 بالاشتغال على بدنه ولنا ان معنى
 الترفق مقصود من اللبس
 فلا يحصل لللبس تمتد فلا
 من اعتبار المتكامل ليتحصل على
 الكمال فيجب الدم فقد روي اليوم
 لانه يلبس فيه ثم يخرج اذا وثق
 فيما دونه المجنالية فتجب
 الصدقة غير ان ابا يوسف
 اقام الاكثر مقام الكل ولو ارتد
 بالقيص او اقصم به او اتروا
 بالسر او بل فله بأس به لانه
 يلبسه ليس المحيط وكذا الرادخل
 متلبسه في القباء ولو دخل
 يديه في الكمين خلا فلو فرسه
 لوان لابس القباء لكان عليه لباس القباء
 ولو انما حلف حفظه والتفريق
 تغطية الرأس من حيث الوقت
 ما بيناه ولا خلاف انه اذا غطي
 جميع رأسه يوماً كاملاً يجب عليه
 ان لا يذره عنه ولو غطي بعض
 رأسه فالمرءى عن ابن حنبل
 انه اعتبر الوجه

شئ من ذراره الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف رحمه الله اول الناس اى وان كان يقول ثم رجعت فقال
 لا يذره الدم حتى يكون يوماً كاملاً وقال الشافعي رحمه الله يجب الدم بنفس اللبس شئ وبه قال مالك رحمه الله
 ثم لان الارتفاق شئ اى الارتفاق ثم يتكامل بالاشتغال على بدنه شئ اى بالاشتغال باللبس على بدن اللباس ثم
 ولنا ان معنى الترفق مقصود من اللبس شئ وهو نزع الحرد البرد لان اللبس اعد لهذا قال تعالى ساريل تقيكم الحر
 فلا يحصل شئ اى اللبس بهذا المعنى ثم اللباس ممتد شئ باللبس ساقه ثم فلا بد من اعتبار المدة ليتحصل شئ
 اى اللبس ثم على الكمال ويجب الدم شئ بالنصب لانه معطوف على قوله ليتحصل ثم فقد شئ اى باعتبار المدة
 ثم باليوم لانه يلبس فيه شئ اى في اليوم ثم ثم يخرج شئ في الليل ثم عادة شئ فان من لبس ثوباً يليق
 بالانوار يخرج في الليل اذا لبس ثوباً يليق بالليل يخرج بالانوار فقد حصل عند ذلك رفق كامل فيجب دم ثم
 ويقاصر في اذنه المجنالية شئ اى دون اليوم ثم فيجب الصدقة شئ لان المجنالية يسيرة في هذا الباب في الصدقة
 كذا في البسوط فان قلت لم يقيس على اليمين قلت ليس الفرق مقصود في اليمين لان الخالف منع فنعين
 اللبس مطلقاً بحد اللبس وان قل ثم غير ان ابا يوسف اقام الاكثر شئ اى اكثر النهار مقام الكل شئ لان المدة
 يرجع الى مية قبل الليل فتخرج ثيابه التي تلبسها للناس فكان اللبس اكثر اليوم ارتفاق مقصود لكن هذا لا يثبت فان
 احوال رجوع الناس قبل الليل الى بيوتهم مختلفة بعضهم يرجع في وقت الضحى وبعضهم قبله وبعضهم بعده فكان الظاهر
 هو الاول ثم ولو ارتدى بالقيص شئ اى جلد رداءه او تشبه شئ اى بالقيص من الاشياء وهو ان يخل ثوبه
 تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبيه الايسر ثم او ترده بالسر او يلبس شئ اى شئ به مثل الشئ بالقبضه ثم فلا بأس
 لانه لم يلبس لبس المحيط شئ اى كلبس المحيط فيكون غير معتاد فلا يتحقق الارتفاق ثم وكذا لو ادخل منكبيه في القباء
 ولم يدخل يديه في الكمين شئ اى لباس به ثم خلا فلو فرس والشافعي رحمه الله ثم لان لبس القباء شئ
 هكذا معتاد ونرى حادهم ان كان من اقبة خراسان فضيل الذيل خفي الكمين فغلبه الفدية وان كان من اقبة العرب
 طويل الذيل واسع الكمين فلا فدية عليه حين يدخل يديه في كفيه والصحيح هو الاول ثم لانه لابس القباء فلهذا تكلف
 في حفظه شئ حتى لو زرع عليه بلا ادخال يديه كان لا يستحب الفدية وقال الاثراني بخلاف اذا زره يوماً كاملاً حيث
 يجب عليه الدم لوجود الارتفاق الكامل ثم والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما بيناه شئ انما اعاد هذا
 الكلام ليعني عليه الفدية وهو قوله او غطي رأسه يوماً كاملاً ولا خلاف انه اذا غطي جميع رأسه يوماً كاملاً
 يجب عليه الدم لانه ممنوع منه ولو غطي بعض رأسه لم يردى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر الوجه شئ اى ربح الرأس

فانه قال ما يتعلق بالرأس من الجناية فالرغ فيه حكم الكل ثم انتبأ بالحق من اي حلق ربع الرأس يجب دم وكذا في حلق ربع
 اللحية وان كان اقل من ربع الرأس يجب صدقة وفي البسوط ان اخذت رأسه او ثلث لحيته فليدهم عن محمد بن القاسم
 يجب الدم من حلق عشرة رأس احتياطاً وفي البسوط لو حلق العضو لمقصود قبل ان يوجب الدم كالرأس والاذنين والرقبة
 ويجب الدم بحلق واحد منها وصنعة بالضرورة وفي البدن يجب في حلق الساعد والساق والعضد صدقة وفي المملع ان حلق
 بعض رأسه من غير ضرورة عامداً على التجريد لطلب اجر عند الظاهرة ثم العود شئ اي واعتباراً بكشف العورة فان الحلق
 فيه يقدم مقام الكل ثم وهذا شئ تنبيه لما آتى بعدهم لان ستر البعض يستمتع مقصوداً ليعتاد به بعض الناس شئ فالأتراك
 والأكراد والعراقيين يعطون رؤسهم بالقلانس الصغار ويقدرون ذلك ارتفاقاً كما لا يجب فيه الدم وعن أبي يوسف
 انه يقتصر أكثر الرأس اعتباراً للتحقيق شئ اي تحقيق الكثرة اذ حقيقة الثابت اذا قلما اقل منها والربع والثالث كثير حكماً
 لا حقيقة هم واذا حلق ربع رأسه وربع لحيته فمضاعفة فعلية الدم وان كان اقل من الربع فعلية صدقة شئ هذا مخالفت لما
 ذكره السرخسي وقاضي خان وشرح النخاعي حيث ذكر فيها على قول أبي يوسف ومحمد جميعاً ان حلق جميع الرأس
 واللحية فعلية دم وان حلق اقل من ذلك فعلية الطعام وذكر في جميع المصنوع ما ذكره عامة المشايخ وهو المذكور في البيهقي
 ثم وقال ان ذلك حرمه الله لا يجب الا حلق الكل شئ عملاً بظاهر قوله تعالى ولا تملحوا رؤسكم حتى الآيات وان الرأس للكل ثم قال الشافعي
 يجب بحلق القليل شئ وهو ثلاث شعرات وفي شرح الزبيدي شعرة واحدة من طعام وفي قول درهم وفي قول ثلث
 درهم وفي قول دم كامل ثم اعتباراً بنبات الحرم شئ يستوي فيه قليله وكثيره كذا في جامع البرزوقي ثم ولنا ان
 حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد شئ فان الأتراك يحلقون اوساط رؤسهم وبعض العاديين يحلقون رؤسهم
 لا اعتقاداً بالراحة والريزيت وعامة العرب يملكون رؤسهم شعوبهم وانما يحلقون النواصي الاقيقة هم فثلاث من الجناية شئ
 اشار الى معنى ذلك بملك حمله ثم وتقتصر فيما دونه شئ اشار الى نفى قول الشافعي حمله التدرج في تقاص الجناية فيما دون
 الربع ثم بخلاف تطيب ربع العضو شئ هذا اشارة الى بيان الفرق بين حلق الربع وبين تطيب الربع يعني اذا حلق ربع الرأس
 او ربع اللحية يجب الدم واذا تطيب ربع الرأس او ربع اللحية لا يجب الدم بل يجب الصدقة على ظاهر الرواية وانما قلنا على
 ظاهر الرواية لانه ذكر في المنتقى انه يجب فيه الدم لانه شئ اي لان تطيب ربع العضو غير مقصود شئ لان العادة في
 التطيب لسبب الاقتصاد على الربع فصار العضو الكامل في التطيب كالربع في حلق الكفاية هم وكذا حلق بعض اللحية معتاداً
 بالعراق شئ اي تعاريف فان الكاسرة كانوا يحلقون بعض لما شبعوا منهم وكان يحلقونها كلها وارض العرب
 شئ اي وكذا معتاداً بارض العرب ان علامة العرب يحلقون من النواصي والاقيقة مقدار الربع وكذا الأتراك يحلقون

اعتباراً بالتحلق والعورة
 وهذا لان ستر البعض
 استثناءً مقصوداً بعبادة بعض
 الناس عن أبي يوسف رده
 انه يعتد أكثر الرأس اعتباراً
 للتحقيق واذا حلق ربع
 رأسه او ربع لحيته فمضاعفة
 فعلية فان كان اقل من الربع
 فعلية صدقة وقال مالك
 لا يجب الا حلق الكل فقال الشافعي
 لا يجب بحلق القليل اعتباراً
 بنبات الحرم ولنا ان حلق
 بعض الرأس ارتفاق
 كامل لانه معتاد فثلاث
 به الجناية وتقتصر فيها
 دونه بخلاف تطيب
 ربع العضو لانه غير مقصود
 وكذا حلق بعض اللحية
 معتاد بالعراق
 وارض العرب

من وسط الراس قدر الربع بفتح ترقيم عادة فخلق الربع بالكل احتياطا لاجاب الكفارة في المناسك فانها مبنيّة على الاحتياط
 من وان خلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالخلق وان خلق الابطلين واحدا فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود
 بالخلق لدفع الازدي ونيل الراحة شئ فان قلت كان ينبغي في خلق الابطلين ان يحجب هذان اذ كل ابط مقصود
 بالخلق قلت الاصل في جنائيات المحرم اذا كانت من جنس احدا ان يحجب هذان واحدا لا ترى انه اذا منح جميع بدنه ما يميزه
 دم واحد من فاشبه العانة شئ في وجوب الدم وفي جامع قاضيان اذا كان شعرا العانة كشيل ففي خلق ربعها دم من
 ذكر في الابطلين شئ اي ذكر محمد رحمه الله في الابطلين هم الخلق منها شئ اي في الجامع اصغره وفي الاصل شئ
 اي وذكر في المبسوط هم النصف شئ اي نصف الابطلين هم وهو ستة شئ اي نصف الابطلين وهو ستة وفي العال
 بالنسبة ادلى وفي الاصل انه لا خلاف في الاصل في الخلق وان كانت الستة هو النصف وفي شرح الطحاوي ولو خلق من
 احدا الابطلين اكثر وجب الصدقة لانه ليس له نظير في البدن وليس لاحد بما حكم الكل من وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 شئ قيل قولهما بيان قول ابي حنيفة لانه مخالف لما في ذلك وانما خص بالذكر لان الرواية مخففة عنها كذا في الكافي
 من لو خلق عضو فعليه دم وان كان اقل شئ اي من العضوم قطع شئ اي الواجب طعام من اراد شئ اي اراد
 محمد رحمه الله في الجامع الصغير بالعضو الكامل من الصدر والساق وما شبه ذلك شئ نحو الساعد والعانة والا بطاقل
 الكاكي رحمه الله في الخالف لما ذكر في المبسوط حيث ذكر فيه الاصل من خلق عضو مقصود بالخلق فعليه دم وان خلق عضو
 غير مقصود فعليه صدقة فيما ليس مقصود خلق شعر الصدر والساق ولم يذكر الخلف فيه من لانه مقصود بطريق التنوير
 اي باستعمال النورة يقال تنورا اذا طلى بالنورة ثم قد تكامل شئ اي الجناية من سباق كله وتنقص عند خلق بعضه شئ
 ولهذا قالوا عبد المحرم خبز فاتر من بعض يري في التنوير فعليه صدقة اذا عتق لانه جنائيات يسيرة وان طلى من غير اذى فعليه
 دم اذ عتق لان جنائياته لطيفة لا فرق بين الخلق والنصف والتنوير في وجوب الفدية عند الامة المارقة من وان اخذ
 من شاربه فعليه طعام حكومته عدل شئ هذا من مسائل الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي رحمه الله ولو خلق شاربه فعليه
 صدقة لا تتبع اللحمة وهو قليل وقليل الشارب عضو مقصود بالخلق فان من عادة بعض الناس خلق الشارب من اللحمة
 وكان الواجب تكامل الجنائيات بما علة واجيب بانه مع اللحمة في حقيقة عضو واحد لا اتصال البعض بالبعض فلا يجعل في حكم
 اعضا منفردة كالرأس فان من العادات من عادات خلق مقدم الرأس ذلك لا يدل على ان كل واحد ليس بعضوا واحدا معناه
 شئ اي معنى ما ذكر من حكومة العمل من ان يظن ان هذا المأخوذ من ربع اللحمة فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى
 لو كان شئ اي المأخوذ من شئ من ربع شئ اي ربع ربع اللحمة من لونه قيمة ربع الشاة شئ فصدق في هذا القيل

وان خلق الرقبة فعليه فاعليه
 دم لانه عضو مقصود بالخلق
 وان خلق الابطلين واحدا
 فعليه دم لان كل واحد منهما
 مقصود بالخلق عضو مقصود
 ونيل الراحة فاشبه العانة
 ذكر في الابطلين الخلق من
 الاصل النصف وهو الستة
 وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا خلق عضو فعليه دم وان
 اقل طعام اراد به الصدر
 او الساق وما شبه ذلك لانه
 مقصود بطريق التنوير فلتك
 بالخلق كله يتقاصم عند خلق
 بعضه وان اخذ من شاربه
 فعليه طعام حكومته عدل ومعناه
 انه يظن ان هذا المأخوذ من
 من ربع اللحمة فيجب عليه الطعام
 ذلك حتى لو كان مثله مثل ربع
 لربع بلونه قيمة ربع الشاة

سائر الاجزاء وانما قال مثلا لانه يجوز ان يكون ثلث الربع او نصف الربع او غير ذلك يعني الاول ثلث الشاة وفي الثالث نصف الشاة هم ولفظة الاخذ من الشارب شئ يعني ذكره رحمه الله في الجامع الصغير لفظه الاخذ من الشارب هم يدل على انه شئ اي ان الاخذ هو السنة فيه شئ اي في الشارب هم دون المخلق شئ في شرح الآثار ان المخلق هو احسن من القصر والقصر من جائز وقد يوجب الطحاوي رحمه الله في كتاب الكراهية باب حلق الشارب ثم ذكر احاديث فيها لفظ قص الشارب منها عن عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطرة عشرة فذكر قص الشارب واخرجه ابو داود باقم منه ومنها عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما مثله واخرجه الجماعة ما خلا البخاري فلفظ مسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة من الفطرة قص الشارب والحديث ومنها عن ابي هريرة رحمه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الفطرة خمس ثم ذكر مثله واخرجه مسلم ومنها عن المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا طويلا الشارب فذمها النبي صلى الله عليه وسلم وعي بسواك وشقرة فقصر شارب الرجل على عود السواك واخرجه ابو داود واحمد ثم قال فذهب قوم من اهل المدينة الى هذه الآثار واختياره لقص الشارب على احكامه انتمى قلت في شرحي الذي شرته كتابا بطحاوي رحمه الله المسمى بشرح معاني الآثار ارادوا بالقوم هؤلاء رسالما وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وجعفر بن الزبير وغيرهم بن عبد الله بن عتبة وابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فانهم قالوا المستحب هو القصر الا اذا دلت عليه حديد بن هلال وحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن ابي سراح وكر بن عبد الله ونافع بن جبير وطحاوي بن مالك قال عياض فذهب كثير من السلف الى منع المخلق والاستيصال في الشارب كان مالك يرى حلقه مثله ويأمر بوجع فاعلم ثم قال الطحاوي وخالفهم في ذلك آخرون فيقالوا بل المستحب احفار الشارب وبراءة افضل من قصه انتمى قلت ارادوا جميعهم وبراءة منهم اهل الكوفة وكقول محمد بن عجلان ونافع مولى بن عمر وابو حنيفة رحمه الله وابو يوسف ومحمد رحمه الله فانهم قالوا المستحب احفار الشارب هو افضل من قصه وروى ذلك عن عبد الله بن عمرو وابي سعيد الخدري ونافع ابن خديج وحملة بن الاعرج وجابر بن عبد الله وابي اسيد وعبد الله بن عمرو واجتوا في ذلك بآراء الطحاوي من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احفوا الشوارب واحفوا عن اللها واخرجه مسلم والترمذي وبارواه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه لا تشبهوا باليهود واخرجه البزار في مسنده ولفظه خالفوا المجرس خربوا الشوارب وادفوا للمي وبارواه عن ابي هريرة رحمه الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خربوا الشوارب اخيرا اللها واخرجه مسلم والاحفاء الاستيصال قال عطاء بن يقيال يعني شارب وراسه وقال ابن زيد رضي شارب حنينا اذا استاصل اخذ شعره ومنه قوله احفوا الشوارب وقال الجوهري الاحفاء حفر من قولهم احفى شارب اذا استقصى في اخذه قلت اراد الطحاوي رحمه الله بتبويب باب المخلق الاطفال لان لفظ

ولفظه الواخذ

من الشارب

تدل على انه

هو السنة فيه

دون المخلق

الحلق لم يردوا حمله ان الاحفار للاستيصال حتى يرى جلده وكان ابن عمر رضي الله عنه حتى يرى جلده ويعلم من هذا
 كلمة ان الاحفار افضل من القصر وهو خلاف ما ذهب اليه المصنف من ان لفظ الاخذ هو السنة لان الاحفار اولى
 من الاخذ وقال الكاكي رحمه الله وذكر الطحاوي في شرح الآثار ان حلقه سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة انتهى
 لم يذكر الطحاوي كذلك وانما قال بعد رواية الاحاديث المذكورة والتوفيق بنينا ان الاحفار افضل من القصر ثم قال
 نعم باب حلق الشارب وانما اراد بذلك الاحفار حتى يصير كالخلق وفي المختار حلقه سنة وقصه حين وفي المحيط المحقق ان
 من القصر وهو قول ابي حنيفة وصاحبيه رحمه الله وسنة ان يقيس شارب حتى يوازي طائر شمس هذا تفسير القصر
 وهو ان ياخذ من الشارب حتى يوازي بالراء المعجمة من الموازنة وهي المقابلة والمواجهة والاهل فيه العمرة يقال فيه
 وازيته اذا جازيته وقال الجوهري رضي الله عنه ولا يقل وازيته وغيره اجازته على تخفيف العمرة والظلمة والاطار بكسر الهمزة
 الطرف الاعلى من الشفة العليا وفي المغرب طائر الشفة انتهى جلده بالحمة استقبال من طائر المنجل والدن وان حلق
 موضع المحاجم وفي اكثر النسخ م قال شمس اي قال القدر في رحمه الله م وان حلق المحرم موضع المحاجم شمس وفي بعض النسخ
 مواضع المحاجم وفي بعضها موضع المحجم ويجمع محجمة بكسر الميم وهي قارورة الحجامة ويقال لها المحجم ايضا بكسر الميم والمحجم
 بفتح الميم والجيم اسم مكان المحجم ويجمع على محاجم ايضا والمراد بالاول انما ذكره بالجمع لاختلاف عادة الناس في موضع
 الحجامة فان العرب يستحبون على الراس والفرس بين الكتفين اهل الهند على البطن ثم علمت من عند ابي حنيفة رحمه الله شمس
 وبه قال الشافعي احمد وقال ابن خزم وهو قول ابراهيم النخعي عطاء وقال الحسن البصري من اجتمع وهو محرم فعليه دم قال
 مالك رحمه الله من فعل شيئا من ذلك فاما دفع عن نفسه في فليده الفدية م وقال ابي حنيفة سنة لانه شمس اي لان وضع الحجامة
 م انما يحلق لاجل الحجامة وهي ليست من المخطورات شمس اي من مخطورات الاحرام ممنوعة م فكذا شمس لا يكون
 من المخطورات م ما يكون وسيلة اليها شمس اي الى الحجامة لانه وسيلة الى الامر المباح م الا ان فيه شمس
 اي غير ان في المخلق م ازالته شمس التفت فتجب الصدقة شمس لان ليس في كل منها ترفق ولا نيل راحة
 م ولما في حنيفة رحمه الله ان حلقه شمس اي حلق موضع المحاجم م مقصود لانه لا يتوسل شمس لياسر م
 الى المقصود شمس وهو الحجامة م لانه شمس اي بالمخلق م وقد وجد ازالته التفت عن محضو كماله فيجب الدم
 شمس قيل لا شك ان حلق موضع المحاجم وسيلة الى الحجامة وما كان وسيلة الى الشيء كيف يصح ان يكون
 مقصودا واجب باكانا في كونه وسيلة ان يكون مقصودا لا ترى الايمان ونسبته لصحة جميع العبادات
 وهو مع هذا من اعظم المقاصد م وان حلق راس محرم شمس اي وان حلق المحرم راس محرم احسن

وان سئل ان يقص

حتى يوازي الطائر

قال وان حلق

موضع المحاجم فعليه

دمه حنيفة

وقال غيره صدقة

لانه لا يحل لاجل

الحجامة وهي ليست

من المخطورات

فكذلك ما يكون وسيلة

اليها الا ان فيه

ازالة شمس من التفت

فتجب الصدقة

وكا في حنيفة م

او سئل ان يتوسل

الى المقصود

بما يكون وسيلة

اليها شمس

اي غير ان في المخلق

م ازالته شمس

التفت عن محضو

كليل

يقب الدم وان

موضع المحاجم

هم بامر الله وبغير امره فعلى الخالق الصدقة وعلى المخلوق جرم من وفي البدن خلق راس محرم وحلال وقدم الظاهرة و
محرم فعليه صدقة سوار كان نائما وفي شرح الوجيز اذا خلق حلال او حرام المحرم بغير امره نظير ان كان المحرم نائما
او مكبرا او غميا عليه فقيه قولان اصحهما ان الفدية على الخالق وبه قال مالك رحمه الله واحمد لانه هو المقصود لا تقصير
من جهة المخلوق والثاني انها على المخلوق وبه قال ابو حنيفة رحمه الله واختاره المزني لانه هو الملتزم به فتذكر انني
ان الشافعي رحمه الله قد حط على هذا القول لكن الاصحاب نقلوه عن ابو يونس ووجدوه غير معطوط عليه ولو حلقه بامر
خالفته على المخلوق ولا شيء على الخالق قول واحد وبه قال مالك واحمد رحمه الله لان فعل الخالق يضاف اليه
سوار كان الخالق محررا او حلالا هم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب ان كان بغير امره بان كان نائما لان من اصله شيء
اي من اصل الشافعي هم ان الاكراه يخرج المكرة من ان يكون مواخذا بحكم الفعل والنوم ابلغ منه شيء اي من الاكراه
لان الاكراه لا بعد من صدقة والاخذ بالفعل بالنوم بعد ما نام ثم وغدا ناسب النوم والاكراه يتبقى المأثم دون الحكم
شيء يعني يتبقى المأثم الذي هو حكم الآخرة دون الحكم الذي يتعلق بالدارم وقد تقر بسببه شيء اي سبب جوب الفدية
والواو فيه الحال هو وهو شيء اي السبب هم مال من الراحة والزيئة شيء اي مال المخلوق من الزينة والراحة
بزوال الشعث ومن الزينة بزوال انتشار الشعر فان قلت ذكر في الديات ان في شعر الراس دية لانه فوق الكحل
لان وجود الشعر حال وزينة وجعل منها فرائد الزينة قلت شعر الراس زينة من حيث هي الحلقه فلذلك تجزئ
بزواله والمراد منها من الزينة بزوال الشعث وهو امر عارض يزيد صفة الوجه فكان هذا غير زوال فاطلق منها جارا
ومنهاك زينة لا يفرق بينهما فقله الدم حتم شيء اي وجوب لان النذر من قبل ليس له الحق فيغلب الحكم
بجملات المضطر حيث يتخير شيء اي بجملات المحرم المضطر الى حلق راسه فانه اذا خلق يتخير بين الاشارة الثلاثة ان
يوج شاة وان شاء تصدق بها على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام وفيه نفى القول الشافعي رحمه الله فانه
يقول اذا خلق المحرم غير مضطر فهو مخير بين الاشارة الثلاثة كما في حال الضرورة هم لان الآفة هناك شيء اي في الاضطرار
هم سبابة شيء اي من قبل الله عز وجل هم منها شيء اي في الاكراه من العباد شيء اي من قبلهم هم ثم لا يرجع
المخلوق راسه شيء مما وجب عليه من الدم هم على الخالق لان الدم انما لزمه بان مال من الراحة شيء وهو
الاتفاق هم فصار شيء اي المخلوق هم كالمغزو في حق العقر شيء حيث لا يرجع بالعقر على ماله صورة شترى
جارية فاستولد بها ثم استمقت فيرم قيمته الولد والعقر يرجع بقيمة الولد على البائع ولا يرجع بالعقر لان العقر بسبب
ما كان من الراحة بالوطي ولهذا قال المصنف على من منع الساق وكذا اذا تزوج امرأه فاستمقت لا يرجع على الذي

بامر الله وبغير امره فعلى
المخلوق الصدقة
وعلى المخلوق دم وقال
الشافعي لا يجب ان كان
بغير امره بان كان نائما
لان من اصله ان لا
يجوز المكروه ان يكون
مواخذا بحكم الفعل والنوم
ابلغ منه ومعنى ناسب
النوم والاكراه يتبقى المأثم
دون الحكم وقد
تقر بسببه وهو مال
من الراحة والزينة فقله
الدم حتما بجملات المضطر
حيث يتخير لان الآفة
هناك سبابة وهو نائما
ثم لا يرجع المخلوق لاسه
على الخالق لان الدم انما
لزمه بان مال من الراحة
فصار كالمغزو في حق العقر

هم اطعم ما تشارش في لفظ محمد رحمه الله في الجامع الصغير بطريق شيئا في لفظ النفس في الكفر وفي اخذ شارح الحلال فلم
 اطعمه بطعام قال الشارح اي صدقة بطعام كالفطرة وقال لا تراهي عبارة مشككة بانه قال فليمنه انما ان اراد بقوله
 اطعم ما تشار العيون يعني قليلا او كثيرا كيف تشار فلا يجوز لانه خرج في شرح الكرخي بايجاب الصدقة فصاعدا الى حقيقته فحمله
 في قلم المحرم اظا في الحلال ان اراد ان يخص بابادة التصديق فنصف صاع من خبثه فلا يجوز ايضا لان انزاله نفث
 غيره اذ في من انزاله نفث نفسه انتهى قلت لا اعترض على محمد ايضا لان معنى قوله يطعم شيئا من الصدقة وكذا قول المصنف
 اطعم ما تشار وهو في معنى ما ذكره محمد ولا اعترض على محمد ايضا ولا معنى لقوله يطعم شيئا من الصدقة لان الكرخي رحمه الله
 نص في ايجاب الصدقة كما ذكرنا وبين شراح الكثرة الصدقة بقوله اي صدقة بطعام كالفطرة كما ذكرناهم والوجه فيه
 ما بينا في قولنا انزاله ما يميم من بدن الانسان من مخطورات الاحرام الى ان قال فلا يفرق بين شعرة شعر
 غيره هم ولا يعبري عن نوع الاتفاق شئ هذا جواب عن قول الشافعي رحمه الله في قوله لا يجب شئ على المحرم اذ حلق
 راس الحلال لانه قاسه على ما اذا ليس غيره مخيطا في عدم اتفاقه فلما لا يجب في الباس غيره شئ فكذا لك بهنا
 ورد عليه المصنف بقوله ولا يعبري اي المحرم عن نوع اتفاق وبين ذلك بقوله لانه ينادي شئ اي لان المحرم
 الذي حلق الحلال او اخذ من شاربه او ظا فيه ينادي هم تبقت غيره فان كان اقل من التادى فيلزمه اطعام شئ
 اي بان الصدقة بالطعام كالفطرة كما ذكرناهم وان قص شئ من اي المحرم اطما في يديه ورجليه شئ اي اظا في جلبيه
 اراد بقص اظا فيه كلهما من اليدين الرجلين فعملية دم لانه شئ اي لان قصه ذراع من المخطورات شئ اي
 من ممتلكات المحرم لما فيه شئ اي لما في القص المذكور من قضاء النفث شئ اي من انزاله الفسخ هم وازالة
 ما يميم من بدن الانسان اذا قلتم كلهما شئ اي كل الاظا في من اليدين الرجلين هم فهو اتفاق فيلزمه الدم شئ لان
 قص الاظا في لا يجوز للمحرم وقال عطاء يجوز ولا خلاف فيه عند الائمة الاربعة هم ولا يراى على دم شئ اي على دم واحد
 هم ان حصل في مجلس واحد لان الجناية من نوع واحد شئ اي قص الاظا في الاتفاق من حيث القص وهو شئ واحد
 وبه قال حماد ومالك والشافعي احمد هم وان كان شئ اي قص الاظا في كلهما هم في مجالس فكذا لك شئ اي يجب
 دم واحد هم عند محمد رحمه الله لان مبناه شئ اي من هذه الكفارة هم على التداخل شئ اذا اتحد الجنس هم فاشبه كفارة الفطر
 شئ اذ فطر في ايام رمضان فكفارة واحدة وكما تبطل اخل الكفارة ايضا اذا ترك الجماع في ايام كلهما فخرج عن هذا
 سجدة التلاوة لانها ليست بكفارة عند الشافعي رحمه الله اذا وجدت افعال متفرقة من جنس واحد في مجلس واحد او في
 من غير تكفير فمضى تراخل الكفارة قولان في مثل قول محمد رحمه الله وعلى عن مالك كذلك في قول مثل قولهم اذا

اطعم ما تشار والوجه فيه
 ما بينا في قولنا انزاله ما يميم من بدن الانسان من مخطورات الاحرام الى ان قال فلا يفرق بين شعرة شعر
 غيره هم ولا يعبري عن نوع الاتفاق شئ هذا جواب عن قول الشافعي رحمه الله في قوله لا يجب شئ على المحرم اذ حلق
 راس الحلال لانه قاسه على ما اذا ليس غيره مخيطا في عدم اتفاقه فلما لا يجب في الباس غيره شئ فكذا لك بهنا
 ورد عليه المصنف بقوله ولا يعبري اي المحرم عن نوع اتفاق وبين ذلك بقوله لانه ينادي شئ اي لان المحرم
 الذي حلق الحلال او اخذ من شاربه او ظا فيه ينادي هم تبقت غيره فان كان اقل من التادى فيلزمه اطعام شئ
 اي بان الصدقة بالطعام كالفطرة كما ذكرناهم وان قص شئ من اي المحرم اطما في يديه ورجليه شئ اي اظا في جلبيه
 اراد بقص اظا فيه كلهما من اليدين الرجلين فعملية دم لانه شئ اي لان قصه ذراع من المخطورات شئ اي
 من ممتلكات المحرم لما فيه شئ اي لما في القص المذكور من قضاء النفث شئ اي من انزاله الفسخ هم وازالة
 ما يميم من بدن الانسان اذا قلتم كلهما شئ اي كل الاظا في من اليدين الرجلين هم فهو اتفاق فيلزمه الدم شئ لان
 قص الاظا في لا يجوز للمحرم وقال عطاء يجوز ولا خلاف فيه عند الائمة الاربعة هم ولا يراى على دم شئ اي على دم واحد
 هم ان حصل في مجلس واحد لان الجناية من نوع واحد شئ اي قص الاظا في الاتفاق من حيث القص وهو شئ واحد
 وبه قال حماد ومالك والشافعي احمد هم وان كان شئ اي قص الاظا في كلهما هم في مجالس فكذا لك شئ اي يجب
 دم واحد هم عند محمد رحمه الله لان مبناه شئ اي من هذه الكفارة هم على التداخل شئ اذا اتحد الجنس هم فاشبه كفارة الفطر
 شئ اذ فطر في ايام رمضان فكفارة واحدة وكما تبطل اخل الكفارة ايضا اذا ترك الجماع في ايام كلهما فخرج عن هذا
 سجدة التلاوة لانها ليست بكفارة عند الشافعي رحمه الله اذا وجدت افعال متفرقة من جنس واحد في مجلس واحد او في
 من غير تكفير فمضى تراخل الكفارة قولان في مثل قول محمد رحمه الله وعلى عن مالك كذلك في قول مثل قولهم اذا

تخللت الكفارة لا ارتفاع الو
 بالكفارة على قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف يجب أربعة
 دمك أن قلوف كل مجلس
 يد أو رجل أو الفاعل
 معنى العباداة فيتعيد
 التدخل بالتحاد المجلس
 كافي أي السجدة وأن
 قص يد أو رجل أو فعليه
 دم أقامة الربيع مقام الكل
 كافي الخلق وإن كان قص أقل
 من خمسة أظافر فعليه
 صدقة معناه يجب
 بكل ظفر صدقة وقال زفره
 يجب الدم بقص ثلاثة منها وهو
 قول أبي حنيفة الأول استحسانا
 لأن في أظافر اليد الواحد ماثل
 وجه المذكور الكتاب أظافر ي
 أقل ما يجب الدم بقوله قد فناء مقام
 فلو كان كل واحد مقام كل واحد لا يورث
 ما لا ينفك وإن قص خمسة أظافر
 من يتركه فليعلم من غفل في حنيفة
 وهو أن يورث كل دم اعتبارا بما لو
 من كذا ومن

عن شرح

سحلت الكفارة فمن يعني أن كفرا لا ولي تجب كفارة أخرى الثانية ثم لا ارتفاع الأولى ثم أي بخباية الأولى ثم بالتكفير
 ثم فتصير الثانية خباية مبتدأة ثم وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف تجب أربعة ما أن قلوف كل مجلس يد أو رجل
 لأن الغالب فيه ثم أي في هذا التكفير من معنى العباداة ثم بدليل أن كفارات الاحرام تجب على المعذورات كما لمكة
 وأما على والناسي تجب عليه التحجب العقوبات بخلاف كفارات الفطر فإنها لا تجب على المعذور ثم فيتعيد التدخل
 بتحاد المجلس ثم يعني لا يكون التدخل إلا إذا اتحد المجلس لأن تحاد المجلس تأثير في عدم المتفرقات وإذا اختلفت
 المجالس تخرج جانب المجالس كما في أي السجدة ثم إذا تكررت في مجلس واحد تجب سجدة واحدة فإن كانت
 في مجالس مختلفة فعليه لكل واحدة سجدة ثم وإن قص يد أو رجل أو فليعلم أي أن قص المحرم أظافر رجل أو قدم فليعلم
 أقامة الربيع مقام لكل ما في الخلق ثم أي كما إذا حلق ربيع راسه فإنه يجب عليه دم لأن الربيع يحكي حكاية الكل
 ثم وإن كان قص أقل من خمسة أظافر فعليه صدقة معناه ثم أي متى قول القدوري في قص الأقل من خمسة بقوله
 فعليه صدقة هو أنه من يجب لكل ظفر صدقة وقال رحمه الله يجب الدم بقص ثلاثة منها وهو ثم أي قول زفره
 ثم قول أبي حنيفة رحمه الله الأول استحسانا لأن في أظافر اليد الواحدة دماء الثلاثة ثم أي الأظافر الثلاثة ثم
 أكثر ما يشي أي أكثر الأظافر من اليد والرجل لأن حكم الأكثر حكم الكل ثم وجه المذكور في الكتاب ثم أي القدوري أراد
 بالذكر وجوب الصدقة لكل ظفر ثم أن أظافر يكتفأ أقل ما يجب الدم بقوله ثم باتفاق ثم وقد اتفقا مقام لكل
 ثم الواو فيه الحال أي الحال إلاته قد اتفقا أقل ما يجب الدم بقوله مقام لكل ثم فلا يقام أكثر ما يشي أي أكثر اليد الواحدة
 ثم مقام كلها لأنها توردى إلى لا يتأخر شيء أي إلى لا يتيسر عقبار في الكفا في المراد من عدم التناسي الحصة المذكور
 في أصول الدين في وجوده لا يتجوز لأنه لو كان وجوب الدم باعتبار الأكثر كان يجب الدم أو الصدقة في عشر الأصابع لأن
 أكثر النسبة إلى نصف العشر وفي العشر لا يجب بالاجماع وقال الأتارزي رحمه الله بيانه أن بيان المودى بالاعتناء في أن جينا
 الدم في خمسة أصابع اليد الواحدة أو الرجل الواحدة يحصل الارتفاق الكامل بقص الربع لأن مجموع الأصابع عشر و
 والخمسة ربع ذلك ثم إذا وجبنا الدم في ثمانية أصابع أقامة الأكثر مقام لكل بلزيم اعتبار ذلك فيما دون الثلاثة لأن
 الأصابع أكثر الثلاثة فليعلم أن يجب فيها دم أيضا لأنها نصف الأصابع من ما يقابلها فليس بشيء ويكون كثير فليعلم حميت
 بالأكثر في كل أصبع بلانهاية فلا يجوز للمؤخر خرق الاجماع من ذلك فافهم ثم وإن قص خمسة أظافر متفرقة من يديه ورجليه
 فعليه صدقة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله عليه ثم يشهد من مسائل القدوري قوله متفرقة
 بالوجوه المذكور كما في قوله تعالى سبع بقرات سمان ثم اعتبارا بالاقصها من حيث واحدة ثم لأن الخمسة ربع الأصابع

فصاعا متفرقة كقصصا من يد واحدة او من رجل واحدة وما اذا خلق بلع الراس من مواضع متفرقة شئ
 اى واعتبارا ايضا بما اذا خلق ربع راسه من جوانب مختلفة فانه يضم بعضها الى بعض كما فى النجاسة فى مواضع متفرقة
 من ولها شئ اى ولا يى حذيفة والى يوسف م ان كمال الجنابة ينيل الرابة والزنية وبالقلم على هذا الوجه شئ
 على وجه التفرق م تياذى به شئ لاختلاف ما يقع به من ويشينه شئ اى يريدنى المنظر كمرور به وهو من الشئ
 وهو العين يقال شانه يشينه شيئا والشين ههنا من حيث ان البخل لا يكون نقص البغض وفى المبسوط انه لا ين
 فى النظر فيه واول شغل القلب م ذلك بخلاف خلق شئ كانه جواب عما يقال من جهة محمد رحمه الله فبغنى ان يكون كذلك
 فى الخلق من جوانب الراس فاجاب بقوله م لانه شئ اى لان الخلق على هذا الوجه م متعاد على ما مر شئ
 فى ان الاثر والعرى يفعلون ذلك لانه متعاد عندهم ونقص البغض من البغض ليس بمتباد فافترق م
 فاذا تقاصرت اجنابة نجب فيها الصدقة شئ بمقدار ما م ويجب بقلم كل ظفر طعام مسكين شئ وقال ذلك حذيفة
 على ظفرين فدية وقال ابن القاسم فى الواح وفى الموازية لما شئ فى الواحد الا ان يبيط به اذى وقال شبيب
 مسكينا وقال الشافعى رحمه الله اوجب الفدية فى الثلاثة وفى ما دونها من الكلى ظفر م كذلك لو قلم اكثر من ستة
 متفرقا شئ يعنى وكذا الحكم لكل ظفر طعام مسكين عند ما وعنده محمد رحمه الله دم او نقص اكثر من خمسة اصابع
 متفرقا وانتصابه على اية صفة اصدروا شئ اى قلما متفرقا يعنى من الاطراف وليس من عضو واحد م
 الا ان يبلغ ذلك شئ الى الطعام وما شئ اى تبلغ قيمة الطعام الذى وجب لاجل قص الاصابع المتفرقة وما م
 تحينه نقص عنه شئ اى عن الدم م ايجز الطعام ما شئ حتى لو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة فعليه
 اكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ ذلك طعاما فينقص منه ما شئ وفى شرح المجمع وتلفوا فى كيفية التقصان عن ذلك
 كمالا يبلغ الواجب وما قيل نقص من صاع او نصفه شئ حتى نقص منه الواجب عن الدم والجمع ان يظير على اصبع
 من الشعر او النمر فان لم يبلغ ذلك ما خرج فيكون الواجب نقص من الدم وتكون الصدقة بمقدار بقدره شرعا وكذا فى نصف
 صاع من دم قال ان انكسر ظفر المحرم فتعلق فاخذ فلا شئ عليه لانه لا يبقى بعد الانكسار فاشبهه بالابس من شجر المحرم شئ حيث
 يجب عليه اذا قلعه وكذلك شعر المقطوع وقال ابن المنذر فى الاثر اجمع بل العلم ان له ان ينيل عن نفسه كان نكاسا منه
 كابر عباس وسعيد بن السيب وسعيد بن جبيرة مجاهد ابراهيم النخعي سفيان الثوري ومالك الحميدى والشافعى واحمد اسحاق
 والى ثورهم وان تطيب شئ اى المحرم م او ليس او خلق من غير شئ اى من اجل عذرم فهو مخير ان يزوج شاة وان شاة
 تصدق على ستة مساكين ثلثة اصوع من الطعام ان يصوم ثلثة ايام بقوله تعالى نفقة من صيام او صدقة او نكاس

وبما اذا خلق ربع الراس
 من مواضع متفرقة ولها
 ان كمال الجنابة ينيل الراس
 والزنية وبالقلم على هذا
 الوجه يتاخذ ويشينه
 ذلك بخلاف الخلق
 لانه متعاد على ما مر اذا
 تقاصرت الجنابة نجب
 فيها الصدقة فيجب
 كل ظفر طعام مسكين
 وكذلك لو قلم اكثر من
 متفرقا ان يبلغ ذلك ما فيها
 بنقص عذروا عن الطعام ما
قال وان انكسر ظفر المحرم
 فتعلق فاخذ فلا شئ عليه
 لان لا يوجب له نكاسا
 فاشبهه بالابس من شجر المحرم
 وان تطيبه او ليس او خلق
 من غير شئ فهو مخير ان
 يزوج شاة وان شاء تصدق
 على ستة مساكين ثلثة اصوع
 من الطعام وان شاء صام
 ثلثة ايام لقوله تعالى نفقة من
 او صدقة او نكاس

شس اهل الالية قوله تعالى ولا تسئلوه ارضكم حتى يبلغ المدي محله فمن كان منكم من نضيا اذ به اذى من اسه
فصدية من صيام او صدقة او نساك قوله اذى من راسه وهو القل او اخرجته
فعليه اذا خلق فدية من صيام ثلثة ايام او صدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر او نساك وهو شاة
والنساك صدر وقيل جمع نساكهم وكلية او للتخييش فيدل على ان الذي يحلق بعذر بين هذه الاشياء الثلاثة
هم وقد فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم شس اى الالية قوله تعالى فدية من صيام او صدقة او نساك اطلق على بعض الالية انه من قبله في الحج
وارادة الكل هم باذكرنا والآية نزلت في العذر وشس وهو كعب بن عجرة بفهم العين المعلة وسكون الجيم بن امية بن
عدي كيني ابا محمد شهيد بجهة الرضوان مات سنت ثلاث وخمسين بالمدينة وله خمس وسبعون سنة واخرج الائمة الستة
حديثه عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو بالحديبية قبل ان يدخل مكة وهو محرم وقد تمت قدرة نارا والقيل فثبت
على وجهه فقال ايدي بل مهاجك هذه قال نعم قال فاعلق راسك والطم فوقا بين ستة مساكين الفرق ثلثة اصوع او صم
ثلثة ايام او نساك شاة واخرج البخاري ومسلم ايضا عن عبيد الله بن جعفر حدثنا قال حدثني كعب بن عجرة انه خرج مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم محمدا فقتل راسه بحمته فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم محمدا فقتل راسه بحمته فبلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم فاسل اليه فدعى احلاق فخلق راسه ثم قال بل عندك نساك قال ما قدر عليك فراه ان يصوم ثلثة
ايام او يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فانزل الله فيه خاصة فمن كان منكم من نضيا اذى من راسه ثم كانت للمسكين
ولا يعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدر الصوم ستة ايام الا لما يقدر الطعام ستة مساكين كان القياس ان يكون
الصوم ستة ايام هم ثم الصوم بخير في اى موضع شاشس نهيا بالاتفاق بين الائمة الاربعة هم لانه شس اهل الصوم
هم عبادة في كل مكان شس فلا تقييد بكان معين هم وكذلك الصدقة عندنا شس خلافا للشافعي فانه يقول الطعام
لا يجزيه الا في الحرم وبه قال احمد لما بينا شس هو انه عبادة في كل مكان هم واما النساك شس وهو ذبح الشاة هم
فيقتصر بالحرم بالاتفاق شس اى بيننا وبين الشافعي هم لان الارقة لم تعرف قربته الا في زمان شس كانه حية هم
او مكان شس كجميع الهدايا هم وهذا الدم لا يقتصر زمانا فيقتصر بالمكان شس وهو الحرم وقال مالك
اذا ذهبنا في الحرم وفرق لهما في اهل جازة لقلنا وقال الحسن البصري كل دم واجب فليس ان يذبحه الابكة وعند
الظاهرية تجوز الثلاثة في اى موضع شس وشك عن مجاهد رحمه الله فان هلك المذبح او سرق سقط لتعيينه كالزكاة
وفيه خلاف الشافعي هم ولو اختار شس الحلق المذبح هم الطعام اجزاء فيه التذنية والتعشية عند ابي يوسف اعتبارا
بمفارقة اليمن شس ذكر في القرآن بلقطة الاطعام وهو يفيد الاباحة واعتبر المذبح هم لفظ

وكلية والتخيير وتد
فهراس رسول الله
عليه السلام باذكرنا
والآية نزلت في
المعذور ثم الصوم
يجوز في اى موضع شاة
لانه عبادة في كل
مكان وكذلك
الصدقة عندنا
ما بينا واما النساك
فيقتصر بالحرم
بالاتفاق لان الارقة
لم تعرف قربته الا في
زمان او مكان وهذا الدم
لا يقتصر مكانا فتعين
الاحتياط بالمكان ولو اثار
الطعام بجزائه
التعذية والتعشية
عند ابي يوسف
اعتبارا بكفارة
اليمن

الطعام في الحديث حيث قال اطعم مساكينهم وعند محمد رحمه الله لا يجزئ لان الصدقة تبني عن التملك شي اى
الصدقة المذكورة في قوله تعالى او صدقة تبني على التملك هم وهو المذكور في الآيات المذكورة وانما ذكر الضمير
بالنظر الى الخبر كما في قوله تعالى الاطعام الا الصدقة قال عز وجل او اطعام عشرة مساكين قبل لابل الصدقة على
التملك وقال عليه الصلوة والسلام نفقة الرجل على اهل صدقة ولا تملك ههنا فانما هو الاباحة * * *
ثم فصل في شي اى هذا فصل منه فصل منون ومما وصل لانيون لان الاعراب لا يكون الا بالترك هم وان نظر
الى فرج امراته بشهوة فامسى لاشي عليه شي يعني سوى الغسل وانما قال امراته وان كان الحكم في غير امراته كذلك
الا ان نظر فرج الاجنبية حرام ولا يظن بالمسلم ارتكاب احرام فراعى الادب وقال امراته واداروا فرج موضع البكارة
ولا يمكن النظر اليها الا اذا كان سكنية لئلا النظر الى ظاهر الفرج فليس بشي كذا في الكافي هم لان المحرم عليه هو الجماع
ولم يوجب شي لان الجماع هو قضاء الشهوة على سبيل الاجتماع صورة ومعنى اما الصورة فهو الايلاج واما معنى فهو الانزال
ولم يوجد ذلك هم فصار كما لو تفكر فامسى شي فانه لا يجب عليه شي وكذا لو اطال النظر او فكر منه وعن عطاء
لو اطال النظر فامسى فيفسد حجه ولو دفع فعلية بذمة عند الحسن البصري واجب من قبل وهو قول مالك رحمه الله
وفي المعنى لو نظر فصرف بصره فعلية شاة عن احمد رحمه الله وان كره فعلية بذمة وحجة تامة عند الائمة الثلاثة وقال
الا ذاعى رحمه الله الانزال فيما دون الفرج فيفسد الحج وقال عبد الله بن الحسن اذا لمس فانزل بطل حجهم وان قبل
او لمس بشهوة فعلية دم شس سوا انزل او لم ينزل على رواية الاصل كما نذكرهم وفي الجماع الصغير يقبل اذا
مس بشهوة فامسى شي انما ذكر لفظ الجماع الصغير لانه شرط الانزال حيث قال فامسى اى انزل ولم يشترط
القعود في ذلك كما اشترط في الاصل حيث قال والمس التقبيل من شهوة واجماع فيادون الفرج انزل او
لم ينزل لم يفسد الاحرام ولكنه يوجب الدم هم ولا فرق بينهما اذا انزل او لم ينزل ذكره في الاصل شي اى كره
محمد رحمه الله الفرق بين الانزال وعدم الانزال في المس والتقبيل من شهوة في الاصل ومعنى المبسوط ذكر في
شرح الطحاوي والكنجي كما في الاصل وفي شرح المذهب للنووي رحمه الله يحرم المس بشهوة والقبلة والبشارة
فيادون الفرج بشهوة ولا يفسد بذلك حجه انزل او لم ينزل والاجب بآونة فدية اخلق ولما للمس بالقبلة
بغير شهوة فلا يحرم ولا شي عليه باخلاف وعملوا امام الحرمين العراقي فيه حيث اعتبره بقض الوضوء في احرمته
هم وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج شي اى تجب الشاة ولا يفسد الاحرام انزل او لم ينزل الجماع فيما دون
الفرج هو الادخال بين الفخذ والمرة فان الفرج يراى به القبيل والدم هم وعن الشافعي رحمه الله انه يفسد احرامه

وعند محمد كراهية كراهية كان
الصدقة بتبني عن التملك
وهو المذكور فصل
فان نظرا الى فرج امراته
بشهوة فامسى لاشي
عليه لان المحرم هو الجماع
ولم يوجد فصار كما لو تفكر
فامسى ان قبل او لمس
بشهوة فعلية دم وفي
الجماع الصغير يقبل
اذا لمس بشهوة فامسى
ولا فرق بينهما اذا انزل
او لم ينزل ذكره في الاصل
وكذا الجواب في الجماع
فيما دون الفرج يعنون
الشافعي انه يفسد احرامه

في جميع ذلك اذا انزل ولغيره
 بالصوم ولنا ان فساد الحج
 يتعلق بالحج وليس كالفدية
 بسائر المخطوئات وهذا ليس
 بحج مقصود فلا يتعلق به
 ما يتعلق بالحج لان فيه
 معنى الاستمتاع والارتفاق
 بالمرأة ذلك لم يفسد الاحرام
 فيلزمه الدم بخلاف الصوم
 لان الحرم فيه قضاء الشهوة
 ولا يحصل بدون الاموال
 فمما دون الفرج وان جامع في احد
 السبلين قبل الوقوف برفقة
 فسند حجة عليه شاة ومضى
 في الحج كما مضى من يفسد
 ولا اصل فيه ما رواه رسول الله
 عليه السلام سئل عن
 واقعه امره وهما من الحج
 قل يفيقن دما ومضيان
 في حجهما عليهما السلام قابل

في جميع ذلك شاة الى اللبس شاة والتقبيل شاة واجماع فيما دون الفرج يعني يفسد احرامه عند الشافعي
 رحمه الله فلهذا الصور الثلاثة اذا وجد الانزال وهو معنى قوله اذا انزل واعتبره بالصوم شاة فان الصوم انما
 يفسد بهذه الاشياء اذا انزل لانه موافقة معنى وقال السروجي ولا اصل له يعني نسبت هذه الرواية الى الشافعي
 غير صحيحة لان احرامه لا يفسد في شيء من ذلك من الذي تقدم انما قال ذلك بحجب نقله ما ذكرناه الان من
 شرح المذهب وفي متن المعنى لا يصح بنا لیس امراته بشوة قبل الوقوف فامنى فسد حجه وكذا اذا لم ين في روايته
 وهو شاة ضعيف وفي النافع يعني بالفساد التقصان الفاسد لا البطلان قال ابن المنذر اجمع اهل العلم ان الحج
 لا يفسد الا بالحج والصوم ولنا ان فساد الحج متعلق بالحج شاة اي على وجه التقاطع ولما لا يفسد بسائر المخطوئات
 شاة اي متعلق بفساد الحج بالحج لا يفسد الحج بسائر المخطوئات الاحرام من قبيل التقبيل واللبس المخطوط يستعمل
 الطيب ونحوه وهذا شاة اي اللبس والتقبيل لا انزال من ليس بحج مقصود شاة لان الحج المقصود هو
 الابلح من فلا يتعلق به ما يتعلق بالحج شاة المقصود من الفساد الا انه في شاة اي في اللبس والتقبيل من معنى
 الاستمتاع والارتفاق بالمرأة شاة اي الاتضاع بهام وذلك لم يفسد الاحرام فيلزمه الدم شاة لما تقدم ان رواه
 اجماع لمحة به فيلزمه الدم اي نزع الشاة من بخلاف الصوم شاة هذا جواب عن اعتبار الشافعي رحمه الله بالصوم تقديره
 هو قوله من لان الموم فيه شاة اي في الصوم من قضاء الشهوة ولا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج شاة
 الاستعمال بين الفخذين لا اليدين لانه يحصل فيه قضاء الشهوة بدون الانزال قال القدوري في شرح مختصر الكرخي لوطي
 في الموضع المذكورة لا يفسد الحج في احد الروتين عن ابن خزيمة رحمه الله لانه وطي في موضع لا يتعلق وجوب المبرح حال
 فلا يتعلق بفساد الحج كالموطي فيما دون الفرج ولا يفسد الحج في الرواية الاخرى لانه وطي يوجب الاعتسال من غير انزال
 فصاعدا لوطي في الفرج وهي قولهما فان جامع في احد السبلين قبل الوقوف برفقة فسد حجه شاة وفسد المرأة
 ايضا سواء كانت مطاوعة او كراهية ثم وعليه شاة ومضى في الحج كما مضى من لم يفسد حجه شاة وكذا عليهما ويجزى
 شرك بقرة جزور وقال الشافعي ما لك احد عليهما بدنة على الحج لان في اجماع الصغير يعتبر بغيره بخلافه وكذلك
 لو استخلت ذكر حمارا وذكر مقطوعا فسد حجها بالاجماع ولو اختلف ذكره بخرقة ثم اذله ان وجد حرارة الفرج واللذة به
 والا فلا وبه قال الشافعي رحمه الله في قول وفي اصح قوليه يفسد به مطلقا سواء وجد حرارة الفرج واللذة او لا والافصح
 ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن واقع امرته وهما محرمان بالحج قال يرتقان دما ومضيان في حجهما وعليهما
 الحج من قابل شاة هذا رواه البوراني في المراسيل حدثنا يحيى ابو شعبة حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن كثير نا فايز بن

وهكذا نقل عن جماعة من
الصحابية روى وقال الشافعي
تجب بدنة اعتبار الجاهل بجمع
بعد الوقوف والحج عليه اطلاق
ساروه ينادون القضاء على
ولا يجب الاستدراك
المصلحة خفف معنى الجناية
فيكفي بالشاة بخلاف ما بعد
الوقوف لانه لا قضاء لم يتوجه
بغير السبيلين وعن ابن حنيفة
ان في غير القبل منها قيل لا يفسد
لتقاصر معنى الوطى فكان
رأيتان وليس عليان يفسد
امراة في قضاء ما افسده
عندنا خلا والمالك روى
اذا خرجا من بيتيهما

بن نعيم وزيد بن نعيم سئل ابو ثعلبة ان رجلا من خدام جامع امراته وها محمدان فقال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
اقضيا نسككما فاسديا يد يارواه البقي وقال انه منقطع وهو زيد بن نعيم بلا شك قال صاحب المجاهدي النسفي من
ابن البقي انه يزيد بلا شك وروى احمد بن حنبل رحمه الله حدثنا اسمعيل بن ابوبكر بن غيلان بن جرير انه سمع عليا
الارزمي قال سالت ابن عمر رضي الله عنه عن رجل امراته من عمان قبلها حاجين فقضيا للناسك حتى لم يبق ايها
الا الا فاحصة وقع عليها فسالت ابن عمر فقال ليجبا ما قابلا قوله وها محمدان الواو فيه للحال قوله يريتان رماي
اي برين كل واحد منهما دام وكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم يعني بهذا نقل الحكم المذكور قبله فممن جامع
قبل الوقوف عن جماعة من الصحابة روى مالك في الموطا انه بلغه ان عمر بن الخطاب علي بن ابى طالب اباه روى عنه
سليمان بن رجل اصاب الله وهو محرم بالحج فقالوا ان يقدان لوجهما حتى يقضيا جميعا ثم عليه ما حج في قابل الهدى وقال
علي رضي الله عنه فاذا ابلما بالحج من عام قابل فحرا حتى يقضيا جميعا وقال الشافعي يجب بدنة اعتبارا بالجماع بعد الوقوف
ش وبه قال مالك واحمد والحجة عليه ش اي على الشافعي رحمه الله اطلاق ما روي في ش هو قوله عليه الصلوة
والسلام يريتان ما وذكر الدم مطلقا ولم يقيد بشئ فتناول الشاة لانه يقرر في قلت اطلاق نصرت الى الكمال
وهو البدنة قلت نصرت الى الكمال في الماهية مع حصول التيقن به والشاة كمال فتجوز وعن عطاء يفسد حجة يستقيم عند
وعن عبيد بن جبير روى ابا سلاوة الشاة والثانية بقرة والثالثة لفسد حجة الرابعة لاشئ عليه فبیت فخر الله تعالى
م ولان القضاء لما وجب عليه ش اي على هذا الجماع وهذه الحجة معترضة بين الجواب وهو قوله حقا ولا يجب
الا لاستدراك المصلحة حتى يجنبه ش الفاتية بقضاء معنى الجبا لكون الجماع قبل الوقوف لا قضاء هم فيكفي بالشاة بخلاف
ما بعد الوقوف ش اي بخلاف الجماع بعد الوقوف بوفات هم لانه لا قضاء عليه ش فتجب البدنة فتناظر الجناية
وعدم قضا الدم القضاء هم ثم سوى من السبيلين ش اي سوى القدوري رحمه الله من السبيلين القبل والدر
في فساد الحج بالجماع هم وعن ابى حنيفة ان في غير القبل منها ش اي من السبيلين هم وقيل ش اي من الرجل والمرأة
هم لا يفسد ش اي الحج ثم لتقاصر معنى الوطى ش حتى لا يجب المحذور وقدم الكلام فيه عن قريب هم وكان عنه
ش اي عن ابى حنيفة رحمه الله رويان ش الاولى انه لا يفسد حجة قال في شرح الطحاوي لوجبا معناه في الدر
فصل قياس قول ابى حنيفة لا يفسد حجة وعمره كما قال في الخزانة لا يجب الثانية انه يفسد روى الكرخي عنه انه تجب
الكفارة في رمضان جعلها كالجماع في الفرج هم وليس عليه ش اي على هذا الرجل الذي جامعهم ان يفارق امراته
في تضارافا فسد ش اي الزوجين بافساد بالجماع هم عندنا خلا للمالك رحمه الله اذا خرجا من بيتيهما

ولزفر إذا اراد قضاء الحج الفاسد بالجماع من عام قابل فيقران عند مالك من حين خروجهما من ميثما قال ههنا
 إذا انتهى إلى المكان الذي
 جلمعها فيه له انهم لينزل
 ذلك فيقعان في الواقعة
 فيقران ولنا ان الجماع
 وهو النكاح بينهما قائم
 فلا معنى للافتراق قبل
 الاحرام لا بلحثة الوقاع
 ولا بعد الا نهما ينزلان
 سالحيهما من المشقة
 الشديدة بسبب لذة
 يسيرة فيزدادان ندمًا وحرًا
 فلا معنى للافتراق ومن
 جامع بعد الوقوف بعرفة
 لم يفسد حجه وعليه بدنة
 خلا فالشافعي لا فيما
 اذا جامع قبل الرمي لقوله
 عليه السلام من وقف
 بعرفة فقد تم حجه

شس يعني اذا اراد قضاء الحج الفاسد بالجماع من عام قابل فيقران عند مالك من حين خروجهما من ميثما قال ههنا
 وفي شرح الوجيز وفتحهم ان قول مالك رحمه الله فيقران اذا احراما كما هو منسب فروعهم ان يكون عنده رواتان
 وقال السروي رحمه الله وما ذكر عن مالك لا اصل له قلت فيه لانه لم يطلع على كتب المالكية كلها وذكر في المبسوط
 وغيره ان الكافي في هذا موضع زفرهم ولزفرانا احراما شس اي وخلاف الزفر فان عنده فيقران اذا احراما ولم يلق
 شس اي وخلاف الشافعي رحمه الله اذا انتهى الى المكان الذي جامعها فيه شس فحده فيقران اذا اتيا المكان
 الذي جامعها فيه به قال احمد وذكر ابن المنذر بقبول الصحيح زفر وبقول الشافعي قال سمعت وفي المحيط والمبسوط
 والاسيوطي يستحب الافتراق عند خوف المعادة وقال مسند الافراق مستحب بقول الشافعي خلافا للحنابلة قال
 ولو كان في اجبا لوجب به دم كسائر واجبات الحج وقال النووي يستحب وفي القديم يجب فان قلت وفي عمن
 وعلى وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا فيقران قولهم حجة قلت انما يكون حجة اذا انصرف من العترة لم يوجد مكانا
 وقد روى عن الحسن وعطاء مثل قولنا وما قد ادركا عصر الصحابة فيكون خلافا معتبرا فلا يفتقد لاجتماع شس اي
 للشافعي رحمه الله وقيل لما كانت الاولى لانه اقرب في بعض النسخ لعدم اي لزفر ومالك الشافعي وهو الصحيح
 لانه ذكره دليلا هو واقع لا قوالهم انما شس اي ان الزوجين من يذاكران ذلك شس اي الجماع الذي وقع
 في المكان الذي اتياهم فيقعان في الواقعة شس اي في المجامعة فيقران شس حتى لا يقعان في واقع او لا
 هم ولنا ان الجماع وهو النكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام شس لقيام النكاح والافتراق ليس بركب
 في الاداء فلا يكون لسكان في القضاء الامانة الوقاع شس اي الجماع وهو متعلق بقوله قبل الاحرام ولا بعده
 شس اي لا بعده لاحرامهم لانها تذكرا ان بحقهما من المشقة الشديدة شس وهي السفرة الثانية للقضاء
 بسبب لذة يسيرة شس وهو الجماع الذي يقتضي في ساعته من غير ادان ما تجوز ان لا معنى للافتراق شس فلا يقبل
 الام بهم ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا جامع قبل الرمي
 شس فان عنده اذا جامع قبل الرمي يفسد حجه والمراد بالرمي رمي جمرة العقبة وبع الرمي لا يف بالانه عنده محل رمي
 قال مالك واحمد رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام شس اي القول النبي صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة
 فقد تم حجه شس هذا دليل لنا وليس للشافعي اخرج احمد واصحاب السنن ابن حبان الحاكم من حديث عبد الرحمن
 بن عمر شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات واتاه ناس من اهل نجد فقالوا يا رسول الله كم يمشي
 قال عرفة من جاد قبل الفجر من ليلته جمع فقد تم حجه لفظ احمد وفي رواية لابن داود ومن ادرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد

قال الشافعي رحمه الله تعالى
 في حجاج النائم والمكره مش يعني ان جماعة قبل الوقوف بعرفات يفسد الحج عن هذا خلافا للشافعي في حجاج النائم
 بالتحريم وقال البهري رحمه الله من اصحاب الشافعي لا يفتن بالفساد في المكربة لان كراه الرجل على الوطى متنع من هو يقول
 ش أي الشافعي يقول من اخطر من عدم هذه العوارض ش أي بالنسيان النوم والاكراه فلم يقع الجناية ش أي بالنسيان
 من قلنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا ش هو الارتفاق بالجماع والفساد متعلق بعين
 الجماع من هذا ش أي هذا الارتفاق المخصوص من لا يعدم هذه العوارض ش لا راد ان اثر هذه العوارض في انعدام
 الاثم لان في انعدام أصل الفعل لهذا يلزم الاختصاص مع وجود هذه العوارض ثبتت بجريرة المعصية وليستوى فيها الصغير
 والكبير والعاقلة والمجنون كذا في البسوط والنوم لا ينافي في الجماع الا ترى ان النائم يحتمل ان يحصل اللذة الملية ولم يعلم
 من الجماع ش هذا جواب عن اعتبار الشافعي رحمه الله الجماع بالصوم وتقديره ان يقال قياس الجماع على الصوم
 صحيح لان حالات الاحرام ش أي مباته من ذكره بمنزلة حالات الصلوة ش وهي الانتقال من القيام الى
 الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعود على غير ذلك من البنيات من نجات الصوم ش لانه امر بطول الباطل
 عليه حد وليس عند الصائم ايضا ما يذكره في غالب الاوقات +

من فصل ش أي هذا فصل في مسائل فصله عن المسائل التي قبله فلجل المغيرة بينهما ذكر لفظ فصل من من طان
 طوانا تقدم محذرا ش أي حال كونه محذرا من فعله صدقة ش كل موضع حيث فيه صدقة فهي نصف صاع من
 او صاع من شعير او صاع من تمر الا ما يجب تقبل جرادة او ثمل او بازله شعرات قليلة من سدا بعض من اعضائه فان فيه
 يتصدق بما شامه قال الشافعي لا يمتد به ش أي لا يمتد بطوان الحديث ولا بغيره من نحوه لقوله عليه الصلوة والسلام
 ش أي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الطوان صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه النطق ش هذا الحديث تقدم في باب
 الاحرام ولم يصف استدلاله بالشافعي رحمه الله على ان الطهارة شرط لصحة الطوان ولقوله قال مالك احد قوله اباح
 فيه النطق بالجماع أي الكلام فكون الطهارة من شرطه ش أي من شرط الطوان فلا يصح بدونها كالصلوة من
 ولنا قوله تعالى يطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم يكن فرضا ش هذا استدلال ان الله تعالى امر بالطوان وهو
 الدوران في الكعبة من غير الطهارة فلم يكن فرضا وجه التشبيه في أنه صلوة كما لا لا حقيقة فلو اقتضاه ولا عموم لم يقتضي عندنا
 كونه صلوة في حق تعلق الجوار والبيت كما في الصلوة واما الاستثناء فدل كلامه بقوله كان قال ولكن اباح فيه الكلام لانه لا راد
 اشكال المحرم الا ترى ان اباح فيه المشي الاخراف عن البيت بخلاف الصلوة مع ان محيي بن معين ضعف الحديث وقال انه منقطع

ثم قيل بي سنة من اقل ان الطهارة في الطواف سنة ابن شجاع هو قول ابي بكر الرازي ثم لانه
 يجب تركها الجائز فلو تمكن الطهارة واجبت لما وجب الحائض تركها لان الخبر وجب العمل فيثبت به الوجوب شئ اى وجوب
 الطهارة ثم فاذ اشعر في هذا الطواف شئ اى طواف القدر ثم بدوا جواب عن سوال مقدر بان اقل ما كان اصل هذا الطواف سنة
 وتركه لا وجب ما على اذكر في شرح الطهارة وجب صدقة على ذكر في الايضاح فينبغي ان لا يجب في الحديث شئ لانه لو لم يتسوية
 بين تركه وبين الايمان بمحمد فما جاب بقوله فاذ اشعر في هذا الطواف ثم وهو سنة شئ اى الحال انه سنة ثم يصير واجبا
 بالشروع شئ فاذ وجب بالشروع المأمور فيلزمه ثم ويدخله نقص تبرك الطهارة فيجبر الصدقة الطهارة شئ اى الجاهل
 الاطهار ثم لانه رتبة شئ اى اقرب رتبة طواف القدر ثم عن الواجب بايجاب الله تعالى وهو طواف الزيارة شئ ومنها
 سوالان الاول ان يتحمل النفس تبرك الطهارة على تقدير كونها سنة في حيز النزاع فلا يوجد في الدليل والجواب ان
 تبرك السنة وجب لغيرها بخبر الكفارة الا ترى ان من افاض من عرفات قبل الالمام وجب عليه قال لانه ترك سنة الذم
 الثاني انه منقوص بالصلوة لانه اذا فعلها ناقص تخير بين في السؤلم نظير نور رتبة النفل عن رتبة النقص فيها
 فليكن منها ايضا كذلك الجواب ان الشارع جعل الحائض في الصلوة نوعا واحدا فلا يصار الى غيره في الحج جملته متوعدة يكون
 بالدم وقد يكون بالقدية وقد يكون بالصدقة ما لم يحصل اليقين منه رتبة النفل عن الفرض هذا كله على رواية القدوري
 التي اختارها المصنف اما على ذكر الطهارة في شيخ الاسلام انه اذا طاف طواف التمتع محذرا فلا شئ عليه لانه لو تركه اصلا
 لم يجب عليه شئ فكذا اذا اتى به محذرا فلا يحتاج الى شئ من هذه الكلمات ثم وكذا الحكم في كل طواف هو الطواف شئ اى المذكور
 في طواف القدر روى الحكم في كل طواف هو الطواف عن بعض مشايخ العراق يلزمه الدم ثم ولو طاف طواف الزيارة محذرا فعليه
 شاة لانه ادخل النقص في الركن شئ لان طواف الزيارة يكون ثم وكان شئ اى النقص ثم افش من الاول شئ اى
 من النقص الذي يدخل في الواجب ثم فيجبر بالدم شئ لان الدم على حسب الموجب وان كان شئ حال كونه ثم جبا
 فعليه بذرة كذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما شئ فها غريب عن ابن عباس ثم لان الحجبة اغلظ من الحدث شئ
 وهو الحجبة ثم فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهارا للتفاوت شئ بين الحجبتين ثم وكذا اذا طاف اكثر شئ اى اكثر طواف
 الزيارة ثم جبا او محذرا لان اكثر الشئ اى حكم الكل شئ اى تركه وتصيدا في مبسوط شيخ الاسلام اذا كان لاكثر حكم الكل في
 الحج لان الشارع اقام مقام الكل في وقوع الاس عن الفقران احتياطا وصيانة وتخفيفا بانه عليه الصلوة والسلام قال
 من وقف بعرفة فقد تم حجه وكذا لا يفسد بالحج بعد الرمي بالاجماع ولو طلق اكثر الناس كان محلا ولما كان هذا الامر على هذا الوجه
 اليسير جريا على هذا الاصل فاقنا الاكثر مقام الكل في باب التحلل ويجوز مجراه صيانة للحج عن الغفوات لما ان الطواف بعد التحلل كل

شتم قيل هي سنة الا
 انها واجبة لانه يجب تركها
 الجائز وكان الخبر وجب
 العمل فيثبت به الوجوب
 فاذ اشعر في هذا الطواف
 وهو سنة يصير واجبا
 بالافترع ويدخله نقص
 بتبرك الطهارة فيجبر الصدقة
 اظهارا لنور رتبته عن الواجب
 بايجاب الله وهو طواف
 الزيارة وكذا الحكم في كل
 طواف هو الطواف واطواف
 طواف الزيارة محذرا فعليه
 شاة لانه ادخل النقص
 في الركن فكان النقص من الاول
 فيجبر بالدم وان كان جبا
 فعليه بذرة كذا روى
 عن ابن عباس رضي الله عنهما
 الحجبة اغلظ من الحدث
 فيجب جبر نقصانها بالبدنة
 اظهارا للتفاوت وكذا اذا طاف
 اكثر جبا او محذرا لان
 اكثر الشئ اى حكم الكل

ولا تفعل ان يعيد الطواف
 ما دام بمكة ولا ذبح عليه في
 بعض النسخ وعليه ان يعيد
 ولا هم انه يؤمن بالاعادة
 في الحديث استعملها وفي العبادة
 ايما الغش النقصان بسبب
 الحنطة وقصور السبب الحديث
 ثم اذا عاده وقد طاف محذرا
 لا يجر عليه وان عاده بعد
 ايام النحر كان بعد العادة لوتبقى
 الاشبهة النقصان وان اعاده وقد
 طاف جنباً في ايام النحر فلا شيء عليه
 لا نه اعاده في وقته وان اعاده
 بعد ايام النحر لزومه الدم عند
 ايجيفة لا بالتأخير على ما عرفت
 من جهة الرجوع الى اهله وقطاع
 جنباً عليه ان يعود لان النقص
 يظهر بالعدو استدراكه بعد
 الحرام بعد ان لم يذبح بتأخير الطائفة
 جازم الدليل ان النقص هو العود والرجوع الى
 طوافه محذراً ان عاد وطاف جازم
 ان بعث بالشاة فهو افضل لا يخنق

هم والافضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة شئ بعد ذلك ان فيه تحصيل النحر بما هو من جنسه كان افضل هم ولا ذبح عليه شئ بنا
 على ان الطواف الاول وان كان غير طهارة يعتد به الا انهم الدم على قول ابي حنيفة رحمه الله بالتأخير اذا كان متدبراً
 بنقصان قد اعاده لمحقق الاشبهة النقصان وهي نقصان الطواف بالحديث وهي الاوجب شيأ هم وفي بعض النسخ شئ
 اي وفي بعض نسخ القدوري في قال الكاكي اي نسخ البسوط وما ذكرناه هو الصحيح وعليه ان يعيد شئ اي الطواف وهو يدل
 على وجوب الاعادة ولو نسق التي فيها الافضل ان يعيد الطواف بمكة يدل على الاستبالة لوجوب فحذره على اذ كان الطواف
 مع الحديث تلك تحمل على اذ كان مع اجنابة لان النقص في الحديث يشير الى في اجنابته هم والاصح انه يوم في الاعادة في الحديث
 استحباباً وفي اجنابته ايما الغش النقصان بسبب اجنابة وقصيره بسبب الحديث ثم اذا اعاده وقطاف شئ اي الى
 انه قد طاف هم محذراً لا ذبح عليه شئ في قال الا ترائي رحمه الله بهما من صاحب الهداية رحمه الله لان تأخير الذك عن
 وقت يوجب الدم عن الى حقيقة رحمه الله فكيف لا يكون عليه الذم اذا عاد طواف الزيارة بعد ايام النحر وهو تأخير الشكر
 عن وقته على ان الرواية في كتب من فقد منه بخلاف ذلك بهذا صرح في شرح الطحاوي رحمه الله اذا عاد طواف الزيارة
 بعد ايام النحر يجب عليه الدم تأخيره سواء كان اعاده لسبب الحديث او بسبب اجنابته انتهى قلت فيمن ان شئ هذا على موجب
 الصاحبين فلا وجه لنيته صاحب الهداية الى السهم وان عاد بعد ايام النحر هم من اجل ما قبله فلا يحتاج الى جواب هم لان
 بعد الاعادة لا تبقى الاشبهة النقصان شئ اي بسبب التأخير لا حقيقة التأخير لانه اراه الكفر بالجزء فيكون تأخيرا
 بطريق التهمة لان النقص انهم هم هو وجوب بعض النحر كذا في الكافي هم وان عاد طواف جنباً شئ اي الى
 انه قد طاف حال كونه جنباً هم في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته فان عاد بعد ايام النحر لزمه الدم عند في حقيقة
 بالتأخير على ما عرفت من جهة شئ اي بتأخيره الذي عن ايامه يجب الدم عنده اختلاف المشايخ في ان الاعتبار طوافه الاول
 امر الثاني قال الكرخي رحمه الله المعبر الاول الثاني حمله وقال ابو بكر الرازي المعبر هو الثاني وهو الاصح ورجع في الضم
 قول الكرخي وهو اقرب الى الفقه هم ولورج الى اهله وقد طاف جنباً شئ اي الى انه قد طاف جنباً هم عليه ان يعود لان
 النقص كثير فيمير بالاعادة استدراكه شئ اي تدارك لما فانه من المصلحة هم ويعود باحرام جديد شئ لكن هذا اذا
 جاز الميقات اما اذا لم يحاذره فلا حاجة الى احرام جديد وان لم يعود وبث بذته اجزاه لما بينا انه جازم شئ لان
 فيه حق معنى النقصان وفيه نفع للنقص ايضا هم الا ان الافضل هو العود شئ شئنا من قوله وان لم يعود وبث
 بذته اجزاه يعني لكن الافضل ان يعود لان استدراك الشئ يجنبه وهو الطواف الاول من استدراكه غير
 وهو الحديث هم ولورج الى اهله وقد طاف محذراً ان عاد وطاف جازم ان بعث بالشاة فهو افضل لا يخنق

هم معنى النقصان فيه نفع الفقراء ولولم يطف طواف الزيارة جعل حتى يرجع الى ابله فعليه ان يعود بملك الا اذا طاف لعدم التحمل منه وهو محرم عن النساء ابد حتى يطوف ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة وان كان اجابته كلفته باقبله اي وان كان طواف الصدر واجبا هم ولا بد من اظهار التفاوت بين العرض والواجب يعني اذا طاف طواف الزيارة او اكثره محدثا تجب الشاة فينبغي ان يلزم الصدقة اذا طاف طواف الصدر واكثره محدثا اظهار التفاوت الا يلزم التسوية بين العرض والواجب فلا يجوز ومن اعين الى حقيقته ان تجب الشاة شى اي فيما اذا طاف طواف الصدر محدثا وهو رواية الكرخي ثم الا ان الاول اصح شى اي جازية اصح وهو رواية القدوري ثم ولو طافه شى اي طواف الصدر جازية فانه لا ينقص كثير ثم هو شى اي طواف الصدر دون طواف الزيارة فيلغى بالشاة شى اي اذا ادى من طواف الزيارة فيجب في طواف الزيارة جازية بعين او بقرة فجزية الشاة في طواف الصدر جازية لان لا يلزم التسوية بين العرض والواجب ومن ترك من طواف الزيارة ثمانية اشواط فما دونها شى اي شواط او شوطا هم فعليه شاة شى وقال الشافعي لم يرد فعل بترك التاميل حتى يفيل كذا في شرح الموطع ومن سبب الشافعي في ترك السبع شواط حتى لو ترك طوفة واحدة او خطوة لم يجزه والتاميل من اجرامه لان تقدير الطواف بالسبع ثابت بالنسبة من المتواترة فكان كما انصوص في القرآن ما يقدر شرعا بقدر لا يكون لما دون ذلك القدر حكم ذلك القدر كافي بالحدود اعداد الركعات فانه لا يقوم الاكثر فيها مقام الكل وكذا في الطواف اذا قلنا بقوله لان النقصان ترك الاقل يسيرا فاشبه النقصان بسبب الحدث فكل من شاة شى انما كان كذلك بجانب الوجوه وارجح وافعال الحج متجانسة يقبل بعضها الفضل عن بعض ولهذا اذا اتى بعض الاشواط ثم استغل بعمل آخر ثم اتي بالباقي جاز بخلوات بصلوة فارادها لم يمسك بمتجانسة وليس بعضها يقبل الفضل عن بعض لانه اذا انسحب جاز فيها يفسد الجميع فلم يجز جازية الاكثر مقام الكل لما ثبت التماس في قبول الفضل في الطواف بحيث لم يتعلق صحة المودى بصحة الباقي اقيم الاكثر مقام الكل فلم يرجع الى ابله اجزاه لان لا يعود بيعت شاة كما بينا في ثوابه الى قوله لان النقصان ترك الاقل يسير وقيل يرجع الى قوله لانه حق معنى النقصان فيه نفع الفقراء ومن ترك اربعة اشواط شى اي من طواف الزيارة هم بقى محروما ابا حتى يطوفها شى اي في حق النساء لانه حل لكشي سوى النساء بالخلق وانما باقى في حق النساء لان المتروك اكثر فصا كان لم يطف اصلا شى فلا يجزيه الدم هم ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه شى او ترك اربعة اشواط من طواف الصدر هم فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه شى اى او ترك

معنى النقصان فيه نفع الفقراء ولولم يطف طواف الزيارة اصلا حتى يرجع الى ابله فعليه ان يعود بملك الا اذا طاف لعدم التحمل منه وهو محرم عن النساء ابد حتى يطوف ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة وان كان اجابته كلفته باقبله اي وان كان طواف الصدر واجبا هم ولا بد من اظهار التفاوت بين العرض والواجب يعني اذا طاف طواف الزيارة او اكثره محدثا تجب الشاة فينبغي ان يلزم الصدقة اذا طاف طواف الصدر واكثره محدثا اظهار التفاوت الا يلزم التسوية بين العرض والواجب فلا يجوز ومن اعين الى حقيقته ان تجب الشاة شى اي فيما اذا طاف طواف الصدر محدثا وهو رواية الكرخي ثم الا ان الاول اصح شى اي جازية اصح وهو رواية القدوري ثم ولو طافه شى اي طواف الصدر جازية فانه لا ينقص كثير ثم هو شى اي طواف الصدر دون طواف الزيارة فيلغى بالشاة شى اي اذا ادى من طواف الزيارة فيجب في طواف الزيارة جازية بعين او بقرة فجزية الشاة في طواف الصدر جازية لان لا يلزم التسوية بين العرض والواجب ومن ترك من طواف الزيارة ثمانية اشواط فما دونها شى اي شواط او شوطا هم فعليه شاة شى وقال الشافعي لم يرد فعل بترك التاميل حتى يفيل كذا في شرح الموطع ومن سبب الشافعي في ترك السبع شواط حتى لو ترك طوفة واحدة او خطوة لم يجزه والتاميل من اجرامه لان تقدير الطواف بالسبع ثابت بالنسبة من المتواترة فكان كما انصوص في القرآن ما يقدر شرعا بقدر لا يكون لما دون ذلك القدر حكم ذلك القدر كافي بالحدود اعداد الركعات فانه لا يقوم الاكثر فيها مقام الكل وكذا في الطواف اذا قلنا بقوله لان النقصان ترك الاقل يسيرا فاشبه النقصان بسبب الحدث فكل من شاة شى انما كان كذلك بجانب الوجوه وارجح وافعال الحج متجانسة يقبل بعضها الفضل عن بعض ولهذا اذا اتى بعض الاشواط ثم استغل بعمل آخر ثم اتي بالباقي جاز بخلوات بصلوة فارادها لم يمسك بمتجانسة وليس بعضها يقبل الفضل عن بعض لانه اذا انسحب جاز فيها يفسد الجميع فلم يجز جازية الاكثر مقام الكل لما ثبت التماس في قبول الفضل في الطواف بحيث لم يتعلق صحة المودى بصحة الباقي اقيم الاكثر مقام الكل فلم يرجع الى ابله اجزاه لان لا يعود بيعت شاة كما بينا في ثوابه الى قوله لان النقصان ترك الاقل يسير وقيل يرجع الى قوله لانه حق معنى النقصان فيه نفع الفقراء ومن ترك اربعة اشواط شى اي من طواف الزيارة هم بقى محروما ابا حتى يطوفها شى اي في حق النساء لانه حل لكشي سوى النساء بالخلق وانما باقى في حق النساء لان المتروك اكثر فصا كان لم يطف اصلا شى فلا يجزيه الدم هم ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه شى او ترك اربعة اشواط من طواف الصدر هم فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه شى اى او ترك

[illegible]

الاكثر من الواجب هم وادام بكبة يوم بالاعادة اقامة الواجب في وقت من اى في مطلق الزمان هو طواف الصدر لانه ليس بمؤقت بايام ولهذا لا يجب شئ بالتأخير عنه بالتصافي ولا يرفع عليه لانه لا في الغائهم من ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة شئ لان الاصل انما يجب في ترك كل دم يجب في اقل صدقة كما في الرمي المراد بعدة ان يجب لكل شوط نصف صاع من برهم ومن طاف طواف الواجب شئ في بعض النسخ ومن طاف الطواف الواجب هم في جوف الحجر شئ اى العظيم هم فان كان بكبة اعادة شئ اى اعاد الطواف هم لان الطواف من وراء العظيم واجب على ما قدمناه شئ اراد به قوله عليه الصلوة والسلام العظيم من العيت وعند الشافعي وما لك احمد رضي الله عنهم الطواف من جوف الحجر لا يفتد بهم والطواف في جوف الحجر ان يدور حول المكبة ويدخل الغرتين اللتين بينهما وبين العظيم فاذا فعل ذلك فقد ادخل نقصاني طوافه فادام بكبة اعاده كله ليكون مؤديا للطواف على الوجه المشرع لان اعاده على الحجر خاصة اجزاه لانه طاف في شئ بالغاء اى تدارك هم ما هو المترك شئ وهو الطواف بالعظيم هم وهو ان ياخذ شئ انما ذكره الفقيه المراجع الى الاعادة بالنظر الى الخبر هم عن يمينه خارج الحجر حتى يفتي الى اجزاهم يدخل الحجر من الغرقة ويخرج من الجانب الآخر كذا يفعله سبع مرات شئ وعند الائمة الثلاثة تفسيره ان سور الحائط فيطوف حول العظيم خاصة لان الحائط ليس من العظيم كذا ذكره القدرى والنووي غيره من الشافعية وفي المنفى لا يجزى الطواف عند الحائط الا خارج الحائط لانه عليه الصدقة والسلام في اقله قلنا فعلا ليدل على كبريتهم فان حج الى لم يدم بعدة عطية دم لانه يمكن النقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع ولا تجزى الصدقة ومن طاف طواف الزيارة على غير وضوء شئ قال الكاكي يحتمل اجنبية قلت لا يعمل لهذا الاحتمال لان المراد به الحدث الا صغر جوارهم وطواف الصدر في آخر ايام التشريق شئ حال كونه ظاهرا فعليه دم شئ اى دم واحد وتجزى شاة لنقصان الحديث هم فان كان طواف الزيارة الزيارة جنبا فعليه دمان عند ابى حنيفة رضي الله عنه شئ لان الطواف مع اجنبية في حكم العبد وهذا اليوم بالاعادة مادام بكبة وجوبا لا استحبابا ولما كان في حكم العبد وجب نقل طواف الصدر اليه لان الغرمة في ابتداء الاحرام حصلت للافعال على الترتيب التي شرعت فبطلت فميتة على خلاف ذلك الترتيب فانتقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فيصير كأن طواف طواف الزيارة في آخر ايام التشريق ولم يطف الصدرة وقال عليه دم واحد لان في الوجه الاول شئ وهو اذا طاف طواف الزيارة على غير وضوء لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب واعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب انما هو مستحب فلا يتقبل اليه وفي الوجه الثاني شئ وهو اذا طاف طواف الزيارة جنبا لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تاركا لطواف الصدر

مؤخر الطواف الزيادة عن أيام التبرك طواف الصدر بالاتفاق من بين أبي خنيفة وصاحبه وبتأخير
 الآخر ش وهو طواف الزيادة هم على الخلاف ش بين أبي خنيفة وصاحبه فإنه يجب دمان عنده ودم
 عند باهم إلا أنه يوم بأعادة طواف الصدر ما دام بكته ولا يوم بعد الرجوع على ما ينشئ أي عند قوله ترك
 الصدر وأربعة أشواط فعلية شاة إلى قوله وما دام بكته يوم بأعادة هم ومن طواف لعمرة وسعى على غير وضوء
 وحمل ش أي حلق أو قصرهم فما دام بكته يعيد ما شئ أي بعد الطواف والسعي جميعا فلا شئ عليه ش بعد
 الأعادة هم أما إعادة الطواف فلتتمكن النقص فيه بسبب الحدث وأما السعي ش أي وأما إعادة السعي بين الصفا
 والمروة هم فلأنه ش أي فلان السعي متبع للطواف فإذا أعادها فلا شئ عليه إلا ارتفاع النقصان فإن رجع إلى أهله
 قبل أن يعيد فعلية دم لترك الطهارة فيه ولا يوم بالعود لوقوع التحمل بأداء الركن ش وهو الطواف والسعي
 هم إذا نقصان ليعيد وليس عليه في السعي شئ ش قال الكاكي رحمه الله قوله ليس عليه معطوف على قوله فعلية
 وم لترك الطهارة وهذا جواب سوال وهو أن يقال لما قام الدم مقام الطواف عند الرجوع إلى أصالة صار كأنه
 أعاد الطواف ولو أعاد لا يجب عليه إعادة السعي ولما لم يعيد السعي وجب الدم كما إذا أعاد الطواف ولم يعيد السعي
 على رواية التمر ش وقاضي خان وغيره فاجاب عن السؤال في الفوائد الطهارة فقال إنما زينه وم لعدم إعادة السعي
 لأن بالأعادة ارتفاع المودى بقى السعي قبل الطواف فلا يقع الاعتداء فيلزم الدم بخلاف ما أتاهم بعد الطواف
 وراق الدم حيث لا يقع المودى هم لأنه أتى به على أن طواف معتد به وكذا إذا أعاد الطواف ولم يعيد السعي ش
 لا شئ عليه هم في الصحيح ش من الرواية واخر به عما ذكره في جامع التمر ش وقاضي خان وغيره ما أنه لو أعاد الطواف
 ولم يعيد السعي كان عليه دم واختار المصنف شمس الأئمة الشري والمجوب أن لا شئ عليه لأن الطهارة ليست بشرط
 السعي وإن كانت شرطاً للطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلاة من وجه لما جاز في الحديث وإنما بشرط
 في السعي أن يأتي به على أن طواف معتد به وطواف المحدث معتد به لا ترى أنه تخلف ثم من ترك السعي بين الصفا
 والمروة فعلية دم وجبة تام لأن السعي من الواجبات عند شئ وعند القاضي ركن عند ما وجب هم فيلزم تركه
 دم دون الفساد ش لأن كل فسك ليس بركن فالدم يقيم مقامه كالركن قوله دون الفساد واخرنا عن قول مالك
 واحمد فان السعي ركن عند ما يلزم الفساد بركنهم من المأخر قبل الأمام ش أي قبل غروب الشمس قال الأترجي أنا قد رقبيل
 غروب الشمس لأنه إذا غربت الشمس وباتت الأمام بالدين يجوز للناس النضج قبل الأمام لأن وقت النضج قد مضى وإذا
 تأخر الأمام فقد ترك السنة فلا يجوز للناس تركها ووجه في شرح مختصر الكرخي دفع قبل الأمام هم من عرفات فعلية هم

مؤخر الطواف الزيادة عن أيام التبرك
 فخطب لم يترك طواف الصدر بالاتفاق من بين
 الآخر على الخلاف إلا أنه يوم بأعادة طواف
 الصدر ما دام بكته ولا يوم بعد الرجوع
 على ما ينشئ أي حلق أو قصرهم فما دام بكته يعيد ما شئ أي بعد الطواف والسعي جميعا فلا شئ عليه ش بعد
 الأعادة هم أما إعادة الطواف فلتتمكن النقص فيه بسبب الحدث وأما السعي ش أي وأما إعادة السعي بين الصفا
 والمروة هم فلأنه ش أي فلان السعي متبع للطواف فإذا أعادها فلا شئ عليه إلا ارتفاع النقصان فإن رجع إلى أهله
 قبل أن يعيد فعلية دم لترك الطهارة فيه ولا يوم بالعود لوقوع التحمل بأداء الركن ش وهو الطواف والسعي
 هم إذا نقصان ليعيد وليس عليه في السعي شئ ش قال الكاكي رحمه الله قوله ليس عليه معطوف على قوله فعلية
 وم لترك الطهارة وهذا جواب سوال وهو أن يقال لما قام الدم مقام الطواف عند الرجوع إلى أصالة صار كأنه
 أعاد الطواف ولو أعاد لا يجب عليه إعادة السعي ولما لم يعيد السعي وجب الدم كما إذا أعاد الطواف ولم يعيد السعي
 على رواية التمر ش وقاضي خان وغيره فاجاب عن السؤال في الفوائد الطهارة فقال إنما زينه وم لعدم إعادة السعي
 لأن بالأعادة ارتفاع المودى بقى السعي قبل الطواف فلا يقع الاعتداء فيلزم الدم بخلاف ما أتاهم بعد الطواف
 وراق الدم حيث لا يقع المودى هم لأنه أتى به على أن طواف معتد به وكذا إذا أعاد الطواف ولم يعيد السعي ش
 لا شئ عليه هم في الصحيح ش من الرواية واخر به عما ذكره في جامع التمر ش وقاضي خان وغيره ما أنه لو أعاد الطواف
 ولم يعيد السعي كان عليه دم واختار المصنف شمس الأئمة الشري والمجوب أن لا شئ عليه لأن الطهارة ليست بشرط
 السعي وإن كانت شرطاً للطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلاة من وجه لما جاز في الحديث وإنما بشرط
 في السعي أن يأتي به على أن طواف معتد به وطواف المحدث معتد به لا ترى أنه تخلف ثم من ترك السعي بين الصفا
 والمروة فعلية دم وجبة تام لأن السعي من الواجبات عند شئ وعند القاضي ركن عند ما وجب هم فيلزم تركه
 دم دون الفساد ش لأن كل فسك ليس بركن فالدم يقيم مقامه كالركن قوله دون الفساد واخرنا عن قول مالك
 واحمد فان السعي ركن عند ما يلزم الفساد بركنهم من المأخر قبل الأمام ش أي قبل غروب الشمس قال الأترجي أنا قد رقبيل
 غروب الشمس لأنه إذا غربت الشمس وباتت الأمام بالدين يجوز للناس النضج قبل الأمام لأن وقت النضج قد مضى وإذا
 تأخر الأمام فقد ترك السنة فلا يجوز للناس تركها ووجه في شرح مختصر الكرخي دفع قبل الأمام هم من عرفات فعلية هم

فعلية دم

وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزم ترك الاطالة شيئا من اي الاطالة الى خبر من الليل
وهذا المذكور هو احد قول الشافعي رحمه الله وفي قوله الاخر يجب الدم كقولنا وبه قال احمد والاك ان لم يجمع بين الليل
والنهار في الوقوف لا يكون مدركا له اذا ادرك النهار كذا ذكره الكاكي عنه والجمع بين الليل والنهار ليس بشرط عند
بل يكفي خبر من الليل لا النهار وقال السروجي لم يثبت مال كرم الله به الشريعة بالشرائط الوقوف في شيء من النهار وانما
يكن الوقوف عنده وقوف لحظة من الليل دون النهار وعند غيره من الفقهاء الركن منه في خبر من ليل او نهار
ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب بقوله عليه الصلوة والسلام شيئا من اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم
فانما بعد غروب الشمس شيئا من هذا حديث غريب وذكره الاترازي رحمه الله هذا الحديث ولم يذكر من حاله شيئا واما
بالرفع في الافاضة من عرفات وكان ينبغي ان يستدل في هذا بما في حديث جابر الطويل رحمه الله فلم يزل عليه الصلوة
والسلام واقفا حتى غرقت الشمس وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي بن ابي طالب رضاه عليه الصلوة
والسلام افاض منها حين غرقت الشمس ورواه نساك رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا على انه افاض من
عرفات بعد غروب الشمس فعلم ان الاستدامة في الوقوف الى خبر من الليل واجبة فليزيم ترك دم وهو معنى قوله
فيجب ترك الدم شيئا قبل اذا وقت ليلا ولم يقف بالنهار لا يلزمه شيئا بالاتفاق فاعلم ان لا يلزمه شيئا اذا وقت
نهارا ولم يقف ليلا لان الوقوف بالنهار اصل وبالليل تبع واجيب بان الوقوف المعتد بركنا بان الوقوف
بالنهار او بالليل الا ان الواجب هو الوقوف بخبر من الليل لاحالة ثم اذا وقت بالنهار دون خبر من الليل اتى بالركن
دون الواجب فليزيم دم واذا وقت بالليل دون النهار لم يجب عليه شيئا لان الخبر الاول من وقوفه اعتبر بركنا
واخبرنا الثاني اعتبر واجبا فلما اتى بالركن والواجب لم يلزمه شيئا ثم بخلاف ما اذا وقت ليلا لان استدامة الوقوف
على من وقت نهارا لا يبلاش اي بالاجماع وبهذا متصل بقوله ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجبة قبل
قوله عليه الصلوة والسلام من وقت بعزقة ليلا او نهارا فقد ادرك الحج فيقفى ان لا يكون الاستدامة شرطا في الليل
والا في النهار فكيف جعلت شرطا في النهار دون الليل واجب بترك ظاهر الحديث في حق النهار بقوله عليه الصلوة والسلام
فانما بعد غروب الشمس فقي الليل على ظاهره هذا هو الاكل في شروحه معجني منه كيف يجب بهذا الجواب لان الحديث
الصحيح كيف تترك ظاهره حديث لا يعرف دلالة اصله عند المحققين ثم قال عاود الى عزقة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم
في ظاهره الرواية لان المتروك لا يصير مستدركا شأنا اخر ظاهر الرواية عاودى ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله وعن
ما ذكر الحسن بن زياد رحمه الله في مناسكه انه يسقط لانه استدرك ما فاتة فلان الواجب عليه الافاضة بعد غروب الشمس وقد اتى

وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزم ترك الاطالة شيئا من اي الاطالة الى خبر من الليل
ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب بقوله عليه الصلوة والسلام شيئا من اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم
فانما بعد غروب الشمس شيئا من هذا حديث غريب وذكره الاترازي رحمه الله هذا الحديث ولم يذكر من حاله شيئا واما
بالرفع في الافاضة من عرفات وكان ينبغي ان يستدل في هذا بما في حديث جابر الطويل رحمه الله فلم يزل عليه الصلوة
والسلام واقفا حتى غرقت الشمس وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي بن ابي طالب رضاه عليه الصلوة
والسلام افاض منها حين غرقت الشمس ورواه نساك رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا على انه افاض من
عرفات بعد غروب الشمس فعلم ان الاستدامة في الوقوف الى خبر من الليل واجبة فليزيم ترك دم وهو معنى قوله
فيجب ترك الدم شيئا قبل اذا وقت ليلا ولم يقف بالنهار لا يلزمه شيئا بالاتفاق فاعلم ان لا يلزمه شيئا اذا وقت
نهارا ولم يقف ليلا لان الوقوف بالنهار اصل وبالليل تبع واجيب بان الوقوف المعتد بركنا بان الوقوف
بالنهار او بالليل الا ان الواجب هو الوقوف بخبر من الليل لاحالة ثم اذا وقت بالنهار دون خبر من الليل اتى بالركن
دون الواجب فليزيم دم واذا وقت بالليل دون النهار لم يجب عليه شيئا لان الخبر الاول من وقوفه اعتبر بركنا
واخبرنا الثاني اعتبر واجبا فلما اتى بالركن والواجب لم يلزمه شيئا ثم بخلاف ما اذا وقت ليلا لان استدامة الوقوف
على من وقت نهارا لا يبلاش اي بالاجماع وبهذا متصل بقوله ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجبة قبل
قوله عليه الصلوة والسلام من وقت بعزقة ليلا او نهارا فقد ادرك الحج فيقفى ان لا يكون الاستدامة شرطا في الليل
والا في النهار فكيف جعلت شرطا في النهار دون الليل واجب بترك ظاهر الحديث في حق النهار بقوله عليه الصلوة والسلام
فانما بعد غروب الشمس فقي الليل على ظاهره هذا هو الاكل في شروحه معجني منه كيف يجب بهذا الجواب لان الحديث
الصحيح كيف تترك ظاهره حديث لا يعرف دلالة اصله عند المحققين ثم قال عاود الى عزقة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم
في ظاهره الرواية لان المتروك لا يصير مستدركا شأنا اخر ظاهر الرواية عاودى ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله وعن
ما ذكر الحسن بن زياد رحمه الله في مناسكه انه يسقط لانه استدرك ما فاتة فلان الواجب عليه الافاضة بعد غروب الشمس وقد اتى

فيسقط عنه الدم وبه قال الشافعي واحمد رحمه الله وفي شرح القدرى وهو الصحيح ومختلفوا في شئ اى العلم بالثلاثة
 وزفرهم فيما اذا عاد قبل غروب الشمس فمنه زفر رحمه الله لا يسقط وعند الثلاثة يسقط وبه قال الشافعي واحمد
 م ومن ترك الوقوف بالمرزوفة فعليه دم لانه شئ اى لان الوقوف بالمرزوفة م من الواجبات شئ عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله نفس الوقوف سنة والمبيت بالمرزوفة واجب وتشتنى من هذا من جازى بالليل عن علة
 اوضعت اوقات الزحام فلا شئ عليه وقدمت المسئلة م ومن ترك رمى الجمار فى الايام كلها شئ وبه لا ايام لا يجزى
 آخر يا ايام التشرى م فعليه دم لتحقيق ترك الواجب ويكفيه دم واحد شئ يعنى فى ترك السبعين حصاة كلها م
 لان الجفلس متحدث شئ اى جفلس المتروك واحد فى قول الشافعي رحمه الله يجب عليه دمان لما ان رمى يوم النحر منفرد
 بنفسه ورمى ايام التشرى شئ واحد الاصح انه يجب اربعة وما ذكره فى شرح الوجيزه كما فى الحلق شئ اى فى
 حلق الارباس فان حلق رابعة فى غير اوانه لوجب الدم ثم حلق جميعه لا يوجب الا اذا واحد كذا فى المبسوط م
 والترك شئ اى ترك الرمي م انما يتحقق بغروب الشمس شئ من ايام التشرى م من آخر ايام الرمي شئ
 وهو اليوم الرابع م لانه شئ اى لان الرمي م لم يعرف قربته الا فيها شئ اى فى هذه الايام يعنى معنى القربة
 غير معقول فيه وانما عرفناه قربته لا يفعله عليه الصلوة والسلام فى هذه الايام فلا يكون قربته فى غيرها كما لا يكون
 قربته فى اراقه الدم فى غير ايام النحر وما دمت الايام باقية فلا عاده ممكنة فيرميها على التاليف شئ يعنى
 على الترتيب وبه قال الشافعي رحمه الله فى قول فى قول يسقط رمى كل يوم بمضى لانه فاقه عن وقته ثم بتاخيرها
 شئ اى بتاخير الجمار م عنه شئ اى عن ايامها م يجب الدم عند ابى حنيفة رحمه الله خلا فالما شئ اى لا يوجب
 دم محمد رحمه الله فان عندنا الدم عليه م وان ترك رمى يوم واحد فعليه دم لانه نسك تام شئ قيل انه يخير فى اليوم
 الثالث بين التفريق بين الاقامة بمعنى اى كونه منقطعاً عما كان يجب تركه الدم واجب بان التخيير قبل طلوع الفجر من
 يوم الرابع فاما بعد طلوعه وجب عليه الاقامة يجب تركه الدم كالتطوع اذا تركه بعد الشروع م ومن ترك رمى احدى
 الجمار والثلاث من يوم واحد فعليه الصدقة شئ يعنى اذا ترك من يوم واحد لان الجمار الثلاث من يوم واحد نسك واحد
 وبمعنى قوله م لان الكل فى هذا اليوم نسك واحد فكان المتروك اقل شئ وهو سبع حصيات فتجب صدقة لكل حصاة
 نصف صاع من بر م لان الان يكون المتروك اكثر من النصف شئ هذا استثناء من قوله قوله عليه الصلوة والسلام فعليه
 الصدقة يعنى اذا ترك اكثر من الجمار الثلاث فان رمى ثمان حصيات وترك ثلاث عشرة حصاة م فحينئذ يلزمه الدم لوجه
 ترك اكثر شئ منها م وان ترك رمى حجرة العقبة فى يوم النحر فعليه الدم لكل طائفة شئ يوم النحر من حيث الرمي انما قيد

واختلفوا فيما اذا عاد قبل
 الغروب ومن ترك الوقوف بالمرزوفة
 فعليه دم لانه من الواجبات
 ومن ترك رمى الجمار فى الايام
 كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب
 ويكفيه دم واحد لان الجفلس
 متحد كما فى الحلق والذرك
 انما يتحقق بغروب الشمس
 من آخر ايام الرمي لانه لو لم يكن
 قربة الا فيها او ما دامت الايام
 باقية فلا عاده ممكنة فيرميها
 على التاليف ثم بتاخيرها والجواب
 عند ابى حنيفة خلا فالما وان
 ترك رمى يوم فعليه دم لانه
 نسك تام ومن ترك رمى
 احد الجمار الثلاث فعليه
 الصدقة لكل فى هذا اليوم نسك
 واحد فكان المتروك اقل شئ
 المتروك اكثر من النصف فعليه
 يلزمه الدم لوجه ثمانية الاكثر
 وان ترك رمى حجرة العقبة
 فى يوم النحر فعليه لانه
 ترك لكل طائفة

هذا اليوم رميا وكن
 اذا تركوا اكثر منها وان
 ترك منها حصاة واحدة
 او ثلثا تصدق لكل حصاة
 نصف صاع وان يبله
 دما فينقص ما شاء ان
 المزدود هو الاقل فكيف
 المصدق ومن اخر الخلق
 بحق منعت ايام النحر
 فقلبه من ذبيحة خفيفة
 وكن اذا اخر طواف الزيارة
 وقال لا شئ عليه الوجهين
 وكن الخلو في تاخير الوى
 وفي تقديم نسك على نسك
 كالخلق قبل الوى في القارن
 قبل الوى للخلق قبل الذبح
 لهما ما فات مستدراكا
 ولا يجب مع القضاء شئ
 اخره حديث ابن مسعود
 انه قال من قدم نسكا
 على نسك فليعلم

بقوله رميا اخر اعراس الواد عليه اذ لم يقل كذلك بان يقال كيف قلت ان رمي حجرة التقبة كل نطقهم هذا اليوم من الذبح
 والخلق وطواف ايضا من طائف هذا اليوم فلما قال هم مياش خرجت الاشياء المذكورة هم وكذا اذا ترك اكثر منها من
 اى يحيط بالدم ايضا اذا ترك اكثر من حجرة التقبة هم وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلاثا من اى ثلاث حصيات
 هم تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ دما من استثنى من قوله تصدق لكل حصاة نصف صاع يعني
 او بلغ قيمة ما تصدق لكل حصاة قيمة الدم هم فيقتض ما شارش يعني يقتض من الدم ما شار حتى لا يذنبه التقبوتية
 بين الاقل والاكثر لان المتروك بالاكل فتكفيه الصفة ومن اخر الخلق حتى منعت ايام النحر فليعلم هم خذ في خفيفة
 رحمه الله وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقال لا شئ عليه في الوجهين من اى في تاخير خلق وانا طواف الزيارة
 والاصل في هذا ان تاخير النسك بل يجب الدم ام لا فخذ في خفيفة فوجب وعنده ما لا هم وكذا الخلفات من اى
 بين اى خفيفة صاجهم في تاخير الرمي من اى اخر رمي حجرة التقبة من اليوم الاول الى الثاني وكذا اذا اخر رمي البحار
 من اليوم الثاني او الثالث الى الرابع هم وفي تقديم نسك على نسك من اى وكذا الخلفات من اى في تقديم نسك
 على نسك هم كما خلق قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي والخلق قبل الذبح من اى بيانه خلق المفرد بالحج او القارن
 او المتمتع قبل الرمي وفتح القارن او المتمتع قبل الرمي والذبح بخلاف ما اذا روي المفرد قبل الرمي او خلق قبل الذبح
 حيث لا يجب عليه شئ لان النسك لا يتحقق في حقه لان المفرد يوجب ان احب الا يجب عليه واعلم انه يفعل في يوم النحر اربعة
 اشياء الرمي والنحر والخلق والطواف هذا الترتيب اوجب ام لا اختلف العلماء فيه فقال ابو خزيمة والشافعي رحمه الله في
 ما لا ك احدهما الله واجب على قول آخر لا شافعي رحمه الله استحبابا لوقوم اخلق على النحر جاز ولا يجب شئ عنده قول
 واحد وكذا عند ما لوقوم على الرمي لزمه من عند الشافعي عن مالك قال احمد لو قدم كل واحد على الآخر ساءا او جابلا
 لا شئ عليه ان كان عاديا وفي وجوب الدم رواه اثنان عند ابو خزيمة في حقه في حقه قول القارن قبل الذبح
 قال زواياك عند ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا شئ في التقديم والتاخير وانما يجب في حق قول القارن قبل الذبح
 هم باعتبار الخلق في اداؤه جناية على حرامه باعتبار التقديم والتاخير وتولها اصح قول الشافعي هم لما شئ اى في يوف
 ومحمد رحمهما الله ان ثبات يستدرك بالقضاء شئ اى بالاتفاق هم ولا يجب مع القضاء شئ اخره شئ اى في خفيفة
 رحمه الله حديث ابن مسعود رحمه الله قال من قدم نسكا على نسك فليعلم من شئ كذا هو الغالب في النسخ ابن مسعود في بعضها
 ابن عباس رحمه الله وهو الاصح رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثنا سلام بن طبع ابو الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر
 عن مجاهد عن ابن عباس قال من قدم نسكا في حجة واخره فليهدى لذلك ما قال الشيخ في الامام وابراهيم بن مهاجر في

وغيره

فأخرج عن سعيد بن جبيرة و إبراهيم النخعي وجابر بن زيد إلى الشعبي نحوه ذلك ثم قال إن التأخير عن المكان ثم كالتجاء
عن الميتات بغير إجماع ثم يوجب الدم بالاجتماع فيها هو موت الميت بالمكان كالأحرام ثم قال إن موت ميتات ثم وكذا التأخير
عن الزمان فيما هو موت بالزمان ثم قال إن التأخير جواب عن قولهما يعني القياس كما قالوا إن لا يجب شيء
مع القضاء إلا أنما تركناه استدلالا بتأخير الإجماع من الميتات والقياس ترك بدلالة النص كذا في المبسوط فإن قلت
معها أيضا قياس على سائر ما يستدرك من العبادات بالنص فكان قياسا في غير التقاض قلت إن قياسا يرجح
بالاحتياط لأن فيه إخراج عن العادة بيقين فإن قلت ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي
الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم وقف للناس بمنى يسألونه فجاوب رجل فقال نخوت قبل الرمي فقال عليه الصلوة والسلام ففعل
ولا يخرج فيما سئل عليه السلام أن من قدم أو أخر لا قال فعل ولا حرج وبهذا دليل واضح على أن لا شيء في التقديم والتأخير
قلت أنه متروك الظاهر لأنه لا يدل على القضاء أيضا ويجوز أن يكون المسائل مضمرة وتقديم النسخ على الرمي لا يجب
عليه شيئا في المستصحب لأن بني أبي تبارك الأسلام حين لم تستقر أفعال المناسك عليه أنه عليه الصلوة والسلام سئل في ذلك
الوقت سمعت قبل أن يطوف فقال فعل ما حرج وذلك لا يجوز بالاجتماع واليوم الأفتى بمشاهدته ولأن نفي الحج ليقضي
اتقار الكفارة كما لو طيب أو حال من عدمه وإن حلق في أيام النحر في غير الحرم عليه دم شئ يعني أن حلق الحاج
لا للنحل في أيام النحر خارج الحرم يجب عليه دم ولم يذله في هذه المسئلة خلافه أبي يوسف في الجامع الصغير لما جمل بذلك
بعض المشايخ يجب عليه الدم في هذه المسئلة باتفاق وقال الصدوق الشهيد في شرح الجامع الصغير الأصح أنه على الاختلاف
يعني لا شيء عليه عند أبي يوسف كما لا شيء عليه عنده إذا حلق المتمتع خارج الحرم خلافا لما ثبتت الخلاف في المنطوق
والمتخلف في الحج والعمرة جميعا وبهذا الخلاف مبنى على أصل وهو أن الحلق عند أبي حنيفة رحمه الله يوقت بالزمان
دون المكان حتى إذا حلق بعد أيام النحر في الحرم يجب عليه الدم عند أبي حنيفة ومحمد وزفر خلافا لأبي يوسف ومحمد إذا
حلق خارج الحرم في أيام النحر يجب عليه الدم عند أبي حنيفة ومحمد وزفر خلافا لأبي يوسف ولكن تجمل في هذه الصورة بالاتفاق
هم ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فغلبه دم عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما شئ لتأخير عن مكانه كما يلزمه الدم بتأخير
عن وقته هم وقال أبو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال ذكرني الجامع الصغير شئ أي قال المصنف رحمه الله قد ذكرني محمد
رحمه الله قول أبي يوسف رحمه الله في الجامع الصغير هم في المتمتع لا شيء عليه في الجامع شئ إذا حلق خارج الحرم قيل
هو بالاتفاق شئ أي قبل وجوب الدم في الحج بالاتفاق إذا حلق خارج الحرم ولا خلاف فيه لأبي يوسف هم لأن السنة
جرت في الحج بالحلق بمنى وهو من الحرم شئ فيتركه يلزمه الحرم والأصح أنه على الخلاف شئ عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما

ولأن التأخير عن المكان
يوجب الدم فيما هو
موت بالمكان كالأحرام
فكذا التأخير على الزمان
فيما هو موت بالزمان
فإن حلق في أيام النحر
في غير الحرم فعليه
دم ومن اعتمر فخرج من
الحرم وقصر فغلبه دم عند
أبي حنيفة ومحمد وقال
أبو يوسف لا شيء عليه
قال ذكرني الجامع الصغير
قول أبي يوسف في المتمتع
ولم يذكر في الخارج قيل
هو بالاتفاق لأن السنة
جرت في الحج بالحلق
بمعنى وهو من الحرم
والأصح أنه على الخلاف

هو يقول الحلق غير مختص
بالحرم لان النبي عليه السلام
واصحابه احصوا بالحديبية
وحلقوا في غير الحرم ولهم ان
الحلق لما جعل محللا صا كان
في اخر الصلوة فانه من واجباتها
وان كان محللا فاذا صار نسكا
اختص بالحرم كالذبح وبعض
الحديثية من الحرم فلعلهم
فالحاصل ان الحلق يتوقف
بالزمان والمكان وهذا هو
في التوقيت في حق التضمين
بالدم اما لا يتوقف في حق
التحلل بالاتفاق والتقصير
في العمرة غير بالزمان بالاجماع
اصل التوقيت في حق التوقيت
قال فان لم يقصر حتى وجهه وقصر فلا
عليه فله جميعا معناه اذا خرج للمعتمر
نعم علوه الى ان في مكانه فلا يلزمه
فنهان في حلق القلوت قبل ان يذبح
فعليه ملكة ابي خنيفة لا ردم
بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد
الذبح ودمه متاخرا الذي

لا يجب من يتوقف في اي اليوم يقول هم الحلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه حلقوا
بالحديبية وحلقوا في غير الحرم في هذا الحديث اخرج البخاري ومسلم عن العيص بن مخرمة ومروان بن الحكم قال
خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية في اربع عشرة مائة من الصحابة الحديث وفيه فاحرمهم بالخلق فحلقوا في الحديبية
وهي خارج الحرم والحديثية تصغير هذا اسم موضع قريب من مكة ولها شئ اى لابي خنيفة ومحررهم الدم لان الحلق
لما جعل محللا شئ بكسر اللام هم صا كانا لسلام في آخر الصلوة وانه شئ محلل مع بذابو واجب ولهذا لو تركه سايا يجب
سجودا لانه من واجباتها شئ اى في السلام من اجبات الصلوة هم وان كان محللا شئ من قبلهم فاذها انفسا مختصا
بالحرم عبادا اختص بالحرم لا في غير موقوف المعنى فيختص بالحرم وبقول مالك احمد رحمهما الله في رواية هر كانه شئ حيث
يختص بالحرم وبعض الحديثية من الحرم شئ هذا جواب عن تسكيب ابي يوسف رحمه الله بالحديثية المذكور وبقول
الشافعي رحمه الله في الظاهر فاعلموا حلقوا فيه شئ اى في الحرم الذي هو من الحديثية هم فالحاصل ان الحلق موقت
بالزمان المكان شئ عند ابي خنيفة وعند ابي يوسف لا يتوقف بها وعند محمد رحمه الله يتوقف بالمكان دون الزمان وعند
زفر رحمه الله يتوقف بالزمان دون المكان فتدبر الكلام فيه انفاهم وبهذا الخلاف المذكور في التوقيت في حق التضمين
بالدم اما لا يتوقف في حق التحلل شئ بالزمان بالمكان ان الكلام في وجوب الدم عند من يقول بالتوقيت في الدم
تبركه بالاتفاق شئ كونه مقابلا بالاتفاق هم والتقصير اخلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع شئ نفس العمرة
حيث لا يتوقف بالزمان فان قلت في ايام النحر كونه موقته قلت كراهيتها فيها ليست من حيث انها موقته بل
بل باعتبار مشغولها بفعل الحج فيها فلو اعتمر فيها ربا اخل شئ من افعال الحج فكريت لذلك هم لان اصل العمرة لا يتوقف
شئ اى بالزمان اصل العمرة الطواف والسعي فلا يتوقف بالزمان بالاجماع هم بخلاف المكان لانه موقت به شئ
اى بخلاف مكان العمرة فان اصلها موقت به هو الحرم فكذا يتوقف ما قرب عليه او هو الحلق بالتقصير حتى لو حلق
خارج الحرم للعمرة فعليه م عند ابي خنيفة ومحمد رحمهما الله كما في الحج وعند ابي يوسف رحمه الله لا شئ عليه كذا في المبسو
هم فان لم يقصر حتى وجهه وقصر لا شئ عليه في قولهم جميعا شئ وبني كثر النسخ قال فان لم يقصر حتى قال محمد في الجامع الصغير
فان لم يحلق المعتمر حتى عاد الى الحرم فلا شئ عليه في قول ابي خنيفة وما جسيه جميعا لانه بدل المتروك في مكان هم معناه شئ
اى قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير معنى حكم المسئلة هم اذا خرج المعتمر عاد شئ في ذكره الى الحرم من فم الجامع الصغير
لانه شئ اى ان المعتمر اتي به شئ اى بالتقصير او الحلق هم في مكانه فلا يلزمه ضمانه وان حلق القلوت قبل ان يذبح
فعليه ان عند ابي خنيفة دم بالحلق شئ اى بسبب الحلق هم في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودمه متاخرا الذي

بسبب تأخير الذبح عن الحلق وعندنا شئ من أبي يوسف ومحمد رحمه الله عليه دم واحد وهو الأول من
وهو دم القران لانه الواجب اولا بحكم القران لكن لفظة ذبحهم انه اراد به الدم الواجب بالحلق في غير اوانه هم ولا يجب
بسبب التأخير شئ من علي ما بينا شئ من بعض النسخ على ما قلنا وشاربه الى ما قال قيل هذا انما فات مشرك بالقضاء ولا يجب
مع القضاء شئ آخر وقال المالك رحمه الله على هذا تقرير المسئلة على عليه اصل رواية الجامع الصغير فان محمدا رحمه الله قال
فيه في القارن خلق قبل ان يذبح فعليه دمان دم القران ودم آخر لانه خلق قبل ان يذبح يعني على قول أبي حنيفة رحمه الله
وعلى هذا ما ذكره المصنف رحمه الله غير مطابق لانه قال دم الحلق في غير اوانه لانه بعد الذبح ودم تأخير الذبح عن الحلق وهذا
كما ترى يشبه الى انما واجباته ولم يذكر دم القران وقال وعندنا عليه دم واحد وهو الاول يعني الذي يجب بالحلق من
غير رواية لانه لم يذكر الا الاسود ولم يذكر ايضا دم القران ومع عدم مطابقة فهو متعلق بقوله قبل هذا وقال الاشئ عليه
في الوجهين جميعا الى ان قال والحلق قبل الذبح على هذا كان الحق ان يقول فعليه مان عند أبي حنيفة رحمه الله دم القران
ودم تأخير الذبح فكانه سهو وقع منه او من الكاتب ولا يجب في السوء على الانسان انتهى قلت هذا الذي ذكره اوجه
من قول الاترازي وقد حط صاحب الهداية لانه جعل الدين منها جميعا للجناية وجعل في باب القران احدا بالنسبة والآخر
للجناية انتهى قلت تجمل ان يكون المصنف ذكر منها عادة بعض المشايخ وهو ان دم القران واجب اجماعا ودم تأخير الذبح
على الاحرام لان الحلق لا يجوز الا بعد الذبح وهذا واجب ايضا اجماعا ودم آخر عند أبي حنيفة بسبب تأخير الذبح عن الحلق
فان قيل على ما ذكره محمد رحمه الله ان يجب عليه ثلاثة دماء لان جنابة القارن مضمونة بالدين قيل له انما يجب على المفرد
فيه دم فعلى القارن دمان لو قدم المفرد والحلق على الذبح لم يجب عليه شئ فلا يصححت على القارن * * *
فصل شئ من هذا الفصل فلما عبر بالابته التقدير وهذا الفصل في بيان الجنابة على الصيد ولما كان هذا
نوعا خاصا من انواع الجنابات ذكره في فصل على حدة هم اعلم ان صيد البر محرم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى
احل لكم صيد البحر وطعامه ما لا يؤكل الميتة شئ صيد البر كله حرام على المحرم كما هو باحوا وهو كان بالول للبر غير الموتى ثم الصيد الا ما
اباح الشرع فله من الفواسق الخمس وما في معناها فلا شئ يقتلها وكذا اذا قتل الصيد ابا عن نفسه اذا صال عليه لا يجب
عليه شئ بخلاف الجمل اذا صال فقتله حيث تجب عليه قيمته وعن أبي يوسف الشافعي لا يضمن اذا قتل انسانا جمل عليه سلاح
وابا عن نفسه فلا شئ عليه بالاجماع قوله وطعامه اى ما يطعم منه كالسمك قوله ما عا لكم نصب على انه مفعول له اى
تمتعوا لكم لكونه طيرا واللسارة بين ورونة قد يدق قوله ما وتمر حواى بحر بين هم وصيد البر ما يكون توالده ومشواه في البر
شئ اى مقاسمه وهو اسم مكان من ثوى ثوى ثوى اذا قام والمعتبر المتوالد لانه الاصل وفي البدائع الطيور

عن الحلق وعندنا

يجب عليه دم واحد

وهو الاول ولا يجب

بسبب التأخير شئ

على ما قلنا فصل

اعلم ان صيد البر

محرم على المحرم وصيد

البحر حلال لقوله تعالى

احل لكم صيد البحر وطعامه

مما لا يؤكل الميتة وصيد البر

ما يكون توالده ومشواه في البر

كلما من صيد البر وتوالده في البر وما يواي في البحر من صيد البر وتوالده في البحر وما يواي في البر كالضفدع من صيد البر
 هم وصيد البحر ما يكون توالده ومشواه في الماء شش ولا فرق بين حيوان البحر الملح وبين الانهار والعيون ثم المجموعان
 الذي يعيش في الماء على ثلاثة انواع احدها لا يعيش الا في الماء وهو السمك وبهذا الاجزاء فيه بلا خلاف قال الكوفي
 رحمه الله في مناسكه الذي يرخص للحرم من صيد البحر السمك خاصة لانه هو الصيد المحلل عندنا ولا نأخذ بأسوأ
 وكذا في خزائنه الاكل والثاني ما يعيش في الماء وغيره الا انه اكثر اياه كالسرطان والسفهاء البحرية والضفدع لاشي
 فيما وعن عطاء بن ابي نجره والثالث ما يكون اقامته في البر ومعاشه وكسبه في الماء كالطيور ففيها اجزاء وقال الشافعي
 على ما ذكره النووي صيد البحر لا يعيش الا في البحر وما يعيش فيها حرام كالمتمولد من كولد وغيره الطيور المائية التي تعرض
 في الماء وتخرج منه محرمة وقال مالك رحمه الله عليه في قتل طير الماء بجزاءه والصييد هو المتبع المتوحش في أصل الخلقة
 شش قيد بالمتبع اختراعا عن الدجاج والبط الا يبي وقيد بالمتوحش في أصل الخلقة ليدخل الحمام المسرول ويخرج البعير
 المتوحش فانه لا يدخل في حكم الصيد ولا يثبت له لانه عارض الا في حق الزكوة للضرورة والما البط الذي يطير في الدواب
 جنس آخر وهو من جملة الطيور كذا في الايضاح وقال مالك رحمه الله لانه في المتأس كالحمام المسرول والطيب
 بخروجه من الاتباع هم ويستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس الفواشق وبهم الكلب العقور والذئب
 والحدأة والغراب والحيتة والعقرب شش روى البخاري وسلم عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح العقرب والفارة والكلب العقور والحدأة وليس في هذه
 الرواية من الذئب ولا الحيتة وفي رواية لسالم ذكر النخلة والذئب ففي رواية الدارقطني في سنة عن ججاج عن اطره
 عن وبرة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن عمر يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الذئب الفارة والحدأة والغراب
 والحجاج لا يحتج به قوله ويستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه حقيقة الاستئثار لانه لا يقصور وانما مناه بين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عدم دخول الخمس الفواشق في الآية الكريمة المذكورة وما جاز قتل هذه الخمسة بالحدث
 خرجت عن حكم حرمة قتل الصيد استعارة لفظ الاستئثار لوجوب معناه وان لم توجد صورة والخمس منصوب بلفظ استثنى
 والفواشق بالنصب ايضا صفة وهو جمع فاسقة سميت فواسق بطريق الاستعارة تخيير من قيل يخرجون عن الحرم فاسق
 يخرج من الاستقامة ومنه قيل للعاصي فاسق يخرج عما امر به وقيل سميت فواسق لارادة تحريم اكلمها لقوله تعالى
 فلكم فسق بعد ما ذكرنا حرم من الميتة والدم وقيل يخرجون عن السلامة منهم الى الاذى وقيل يخرجون عن الاتضاع
 بهم ثم تم تصنيف الخمس بالذكر لانها في ما ابا فيها هو في منها من الاترى الى ما روى الحسن عن مسلم عن سعيد بن جابر في قوله

وصيد البحر
 ما يكون توالده
 ومشواه في الماء
 والصييد هو المتبع
 المتوحش في أصل
 الخلقة واستثنى
 رسول الله صلى
 الله عليه وسلم
 الخمس الفواشق هي
 الكلب العقور والذئب
 والحدأة والغراب
 والحيتة والعقرب

قال امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الوزغ وسماه فوسبقا وعن ام شريك رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام
امر بقتل الاوزاغ رواه البخاري ومسلم وروى ابو سعيد اخذ عن رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال بقتل المحرم السبع العادي والكلب العقور والفارة والعقرب والحداة والغراب رواه الترمذي وقال هذا
حديث حسن ورواه ابو داود وايضا فذا فيه ستة والمذكور في الصحيح خمسة والذي ذكره لمصنف ستة الاول
الكلب العقور ذكر ابو عمران ابن عيينة قال الكلب العقور كل سبع يعقر ولم يخمس به وعن ابى هريرة رحمه الله الكلب
العقور الاسود وعن مالك رحمه الله موكلا يعقر الناس ويعد عليهم مثل الاسد والنمر والفهد اما ما كان من السباع لا يعد
او مثل الضبع والشعب وشبهها فلم يقتله المحرم وان قتل قدها وزعم النووي رحمه الله ان العلماء الفقهاء على جواز قتل
الكلب العقور للمحرم والحلال في الحبل والحرم واختلفوا في المرد وبقتل هو الكلب المعروف ككاه عياض عن ابى خنيفة
والاوزاعي وحماد بن حنبل والحنابلة الذئب وحمل زفر الكلب على الذئب وحده وفي المبسوط المراد من الكلب العقور
الذئب بقتل الكلب والذئب واحد لان الكلب المعروف ابى وليس بصيد ولا يخل الاسد وان صح انه عليه الصلوة
والسلام سماه كليا لقننه البطال العذرة قامت بها قول ابن زبيد المحصر والصحيح ما ذكرنا ان التخصيص على عدو لا ينافي
ما زاد عليه وقد ذكرت في شرح المنزعة عن ابى خنيفة رحمه الله الكلب العقور وغيره والمتناس والمندرج منه سواء
وقال ابو المعالي ميع الكلب الكلب وكلاب وكليب وهو جمع غوز لا يكاد يوجد الا قليلا نحو عباد وعبيد وجميع الكلب
اكل في الحكم ويقال في جميع كلاب كلابات والكلاب كالحمل جماعة الكلاب والكلبة الانثى وجميعها كلابات جميع كلب
وفي المحيط والبدائع الكلب العقور شاة الوثوب على الناس وغيرهم ابتداء وهذا المعنى موجود في الاسد والنمر والفهد
بل اشده فكان ورود النص في الكلب العقور قد ورد فيما ذكرناه ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام السبع العادي في
حديث الترمذي الذي ذكرناه الثاني من الستة الذئب وقد ذكرنا ما فيه من الكلام ولكن الظاهر انه هو الذئب
غير الكلب وهو الذئب المصود والثالث الحداة بكسر الحاء وبعد الدال العين ممدودة بعد اتمرة مفتوحة وجميعها حديث
عنه في رواية كذا في الاستبصار وقال المحبيري رحمه الله حداة وفي المطلاع الحداة لا يقال فيها الا بكسر الحاء وقد جاء الحداة
يعني بالفتح وهو جميع حداة وبار الحداة على وزن الشرط ويجوز قتل الحداة سواء كان للمحرم او للحلال لا منها بتدري بالادنى
وتختلف للمحرم ايدي الناس وروى عن مالك رحمه الله في الحداة والغراب انه لا يقتلها المحرم الا ان يتبدل
بالادنى والمشهور من مذهبه خلافه الرابع الغراب وقد ذكره لمصنف على ما يحكى وقال غيره الغراب لا يقتل الذي في
ظلمه وابنه البياض والغراب الاورع والدرعي الاسود والاعمص الابيض الجليلين وروى المنع عن ذلك قال مجاهد

فانها مبتديات
بالاذى والمراد به
الغراب الذى ياكل
الجيف هو المروى
عن ابى يوسف
قال واذا قتل المحرم
صيد اودل عليه
من قتله فعليه
الجزاء اما القتل
فلقوله تعالى
لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم ومن
قتله منكم متعمدا
فجزاء الاكية نص
على ايجاب الجزاء
واما الدلالة

يرمى الغراب ولا يقتله وقال به قوم واجتوا بحديث ابى سعيد الخدرى رحمه الله ان النبى صلى الله عليه وسلم علم قتل المحرم
قال الحية والعقرب والفوسقية ويرمى الغراب ولا يقتله الحديث رواه ابن ماجه وقال ابو عمر نضى الله عنه ليس هذا
ما يحتج به على حديث ابن عمر الذى مر ذكره الخامس الحية السادسة العقرب وذكر ابو عمر عن حماد بن ابى سليمان الحكم
ان المحرم لا يقتل الحية والعقرب رواه عنها شعبه قال وجبتهما انهما من دواب الارض وقال القاضى لم يحتلف فى
قتل الحية والعقرب وقال ابو عمر لا خلاف عن الكرم الله وجهه والعلماء فى قتل الحية والعقرب فى الحل والحرم
وكذلك الافاعي والاشئى فى قتل الرتيلاء دام الاربعه والاربعين من فانها مبتديات بالاذى شئ اى فان الستة
التي استثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها مبتديات بالاذى يعنى ان يؤذين ابتداء من غير تعرض احد اليهن
والمودى يقتل من والمراد به الغراب الذى ياكل الجيف هو المروى عن ابى يوسف رحمه الله شئ يعنى دون الغراب
غراب الذرع والفتق وفى السروجى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الحية فى الحل والحرم ابدت جوبه بالحديث
حية فانت آدم عليه السلام فا دخلت ابليس الحية بين ايديها ولو كانت يروه لم تتركها رنوا ان خازن الجنة ان تدخل
والفارة ابدت جوبه بان عمدت الى جبال سفينة نوح عايه السلام فقطعتها والغراب ابدى جوبه حيث بعثه نوح نبي الله
عليه السلام لياتي به خبر الارض فترك امه واقبل على خبيثه والوزغة نفخت على نار ابراهيم عليه السلام من بين ساكن الدواب
خلفت هم قال ان قتل المحرم شئ ونى غاب الفسخ قال واذا قتل اى قال القدورى رحمه الله اذا قتل المحرم م صيدا
اودل عليه شئ اى على الصيد من قتله شئ بان قال فى مكان كذا صيدا فقتله المدلول عليه فحلية الجزاء شئ
اى فعلى الدال المحرم الجزاء سوار كان المدلول محمدا وحلا لا سحى تفسير الجزاء ان شار الله تعالى م اما القتل
فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم شئ اى احكم القتل وهو وجوب الجزاء ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل قتل
من النعم الآية شئ استدل على حرمة قتل المحرم الصيد بهاتين الآيتين الكريمتين احداها قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقد نهي الله تعالى عن قتل الصيد فى حالة الاحرام والواو فى قوله فانتم للحال اى
وانتم محرمون والحرم جميع حرام يعنى محرم وقال النووى والعراقى جميع محرم ليس بصحيح من جهة الصنائه ووقع الاجماع
على تحريم قتل صيد البر على المحرم وتحريم اصطياده وكذا قتل النووى رحمه الله الاجماع عليه ويدل عليه الآية
المذكورة والآية الثمانية قوله عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم اى فعلية جزاء يماثل المقتول
من النعم الوحشى ومثل الحيوان قيمة لان الشئ المطلق هو المثل صورة ومعنى فاذا قتل ذلك حمل على المثل
المعنى وهو القيمة م نص على ايجاب الجزاء شئ اى نص عز وجل على القاتل م واما الدلالة شئ اى اما

حكم دلاله الحرم غيره على قتل الصيد ففيها خلاف الشافعي رحمه الله تعالى والملك رضي الله عنه ولقستمه العقلية
 فيها أربعة أقسام امان يكون الدال والمدلول حلالين او محرمين او الدال حلالا والمدلول محررا او بالعكس من
 ذلك والاول ليس مما نحن فيه والثاني على كل واحد منهما جزاء عندنا والثالث على المدلول الجزاء دون الدال
 وفي الرابع عكسه وقال الشافعي رحمه الله لا شيء على الدال اصلا هو يقول شافعي رضي الله عنه شافعي م يقول الجزاء
 تعلق بالقتل والدلالة ليست تقبل فاشبهت دلاله الحلال حلالا لا شيء على صيد الحرم حيث لا يجب على الدال
 شيء لانه لا اتصال للدلالة بالمحل وبما يجلب المودع اذا دل سارقا على الوديعة التي تحت يده يجب عليه
 ضمانها لانه انتم حفظها باثبات يده عليها م ولنا ما روينا من حديث ابى قتادة رضي الله عنه شافعي حديث ابى قتادة
 هذا تقدم في اول باب الاحرام عند قوله ولا يقتل صيدا لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشرى به ولا يهدى
 عليه الحديث ابى قتادة وم الكلام فيه هناك م وقال عطاء جميع الناس على ان على الدال الجزاء شافعي قال الكفاي
 رحمه الله هو عطاء ابن ابي رباح تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما وقال مخرج الاحاديث هذا قريب وكان ابن ابي رباح
 صرح به في المبسوط وغيره وذكره ابن قدامة في المنعي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما وقال الطحاوي رحمه الله
 هو مروي عن عدة من الصحابة ولم يري عنهم خلافه فكان اجماعا م ولان الدلالة من مخطرات الاحرام لانه تفويت
 الامن عن الصيد اذ هو شق كلمة اذ للتعليل والضمير يرجع الى الصيد من امن شافعي من التعرض اليه م توجه
 شافعي بسبب توجهه وصل الوشعة خلاف الامن وقال ابن الاثير والوشعة الغلوة ومنه يقال مكان حش اذا كان
 خاليا لا ساكن فيه م وتوارى شافعي عن ابي الحسن وبالدلالة يزيل ذلك م فصار كالالاتاف شافعي اى صار اناله انكته ملافة
 م ولان الحرم باحرامه التزم الامتناع عن التعرض ففيس ترك التزمه شافعي بسبب ترك ما التزمه بعدم
 التعرض اليه م كالمودع شافعي اذا دل سارقا على الوديعة م بخلاف الحلال لانه لا التزام من جهة شافعي فلا يلزمه
 شيء فان قلت كان ينبغي الجزاء على الحلال ايضا اذا دل لانه لم يترك التعرض لصيد الحرم باناسا قلت
 الاسلام ليس بكاف في ايجاب الضمان بل التزم الامان بقدر خاص هو المعبر ولهذا اذا دل الاجنبى بسترقة الوديعة
 اناسا لا يجب على الاجنبى ضمان ان كان الاسلام موجودا م على ان فيه الجزاء شافعي اى فيما اذا دل الحلال على صيد
 الحرم الجزاء م على ما روى عن ابى يوسف وزفر شافعي ذكره في مختصر الكفاي م والدلالة الموجبة للجزاء ان
 لا يكون المدلول عالما بكان الصيد وان يصده في الدلالة شافعي اى وان يصدق المدلول الدال لكونه في معنى
 الاتاف م حتى لو كذب شافعي اى حتى لو كذب المدلول الدال م وصدق غيره شافعي اى غير الدال م الاضمان على المكذب

ففيها خلاف الشافعي وهو يصح
 الجزاء تعلق بالقتل والدلالة
 ليست بقتل فاشبهت دلاله
 الحلال حلالا ولنا ما روينا
 من حديث ابى قتادة م
 وقال عطاء اجماع الناس
 على ان على الدال الجزاء كان الدال
 من مخطرات الاحرام ولا تفوت
 الامن على الصيد اذ هو م
 بتوجهه وتوارى فصا كالمودع
 ولان الحرم باحرامه التزم الامتناع
 عن التعرض ففيس بترك ما التزمه
 كالمودع بخلاف الحلال كالدلالة
 من جهته على ان فيه الجزاء م
 ما روى عن ابى يوسف وزفر
 والدلالة الموجبة للجزاء
 لا يكون المدلول عالما
 بمكان الصيد وان يصدق
 في الدلالة حتى لو كذب
 غيره لا ضمان على المكذب

س يفتح الدال وفيه إشارة الى ان الضمان على ذلك الغير ان كان محررا وهنا شبه وطأ آخر لم يذكر ان حصل القتل
 بنده الدلالة لان مجرد الدلالة لا يوجب شيئا والثاني ان يبقى الدال محررا عند اخذه المدلول لان فعله انما يقترن جنباية
 اذ ابقى محررا الى وقت الفعل والثالث ان يأخذه المدلول قبل ان يقاتل فلو صدقه ولم تقتله حتى انقلب ثم
 اخذه بعد ذلك فتعطل لم يكن على الدال شيء لان ذلك بمنزلة تخرج الاول ثم ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه
 شيء لما قلنا شئ اشار الى قوله لانه لا التزام من جهة هم وسوار في ذلك شئ اى سوار في الضمان هم العالم
 والناسي شئ سوار كانا قاتلين او والين ولا خلاف للامة الاربعة الاماروى عن بعض اصحاب المشافعي
 رضى الله عنه ان في وجوب الضمان على الناسي قولين وكذلك في المخطي وقال ابن عباس رضى الله عنهما لاشئ على
 المخطي وبه اخذ داود والاصهباني وسالم والقاسم فظاهر قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا وروى عن جبير بن جبير
 واحمد كذلك وفي الخطا واثباته من لانه شئ اى لان الجزار هم ضمان يعيد وجوبه الاطلاق فاشبه غلات الاموال
 شئ فان في غرات الاموال يستوى العائد والناسي كال كفارة بقتل المسلم لانه تعالى حرم قتل الصيد فاحتمل بقوله
 لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وتقيده في الآية بالعبد ليس لاخذ الجزار بل للوعيد المذكور في آخر الآية بقوله ليدق
 وبال امره وليس قتل العبد يل على نفى الحكم عما عداه فجاز ان ثبت حكم النسيان بدليل آخر وهو قوله عليه الصلوة
 والسلام الضبع صيد وفيه شاة من غير فصل بين عمد ونسيان وعن الزهري رحمه الله نزل الكتاب بالعهد ووردت
 السنة باخطا وهو مذنب عمر وعبد الرحمن بن عون رضى الله عنهم وسعيد بن ابى وقاص رضى الله عنه هم والمبتدى شئ
 هو الجاني اول مرة هم والعائد شئ هو الجاني ثانيا الا ان يكون المراد بالعود بالقتل هم سوار شئ اى مستويان
 في وجوب الضمان وقال ابن عباس رضى الله عنهما لا جزار على العائد وبه قال داود وشرح ولكن يقال اذهب
 فليقتل الله منك فظاهر قوله تعالى ومن عاد فليقتل الله منه قلنا ان ضمان اسيابه لا يختلف بالابتداء
 والعود بل جنباية العائد اشد والمراد من الآية ومن عاد بعد العلم بالحكمة كما في آية الزنى ومن عاد فاولئك
 اصحاب النار اى ومن عاد الى المباشرة بعد العلم بالحكمة كذا في مسوط الاسمي جاني والكافي هم لان الوجوب لا يختلف
 شئ اى لان الوجوب للضمان هو الاطلاق لا يختلف بالابتداء والعود فيجب الجزار في حالين كالصيد للملوك هم
 والجزار عند ابى حنيفة وابى يوسف رضى الله عنهما شئ هذا شروع في تفسير الجزار وهو عند ابى حنيفة وابى يوسف
 هم ان يقوم اصيد شئ اى يقوم من حيث نفس الصيد لا من حيث الصفقة حتى لو قتل البازي المعلم فليقتل
 غير معلم لان كونه معلما عارض لا يدخل له في الصيدية هم في المكان الذي قتل فيه شئ اى قتل فيه ان كانت للصيد

ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن
 عليه شئ لما قلنا وسوار في ذلك
 العالم والناسي لانه ضمان
 يعتمد وجوبه الاطلاق
 فاشبهه من املك الاموال المبتدى
 والعائد سواء لان الوجوب
 لا يختلف والجرار عند ابى حنيفة
 وابى يوسف لان يقوم الصيد
 في المكان الذي قتل فيه

قيمة في ذلك المكان والا فيقوم في قرب الا ان الذي له قيمة فيه وهو في قوله اوفى اقرب المواضع منه من
 من المواضع الذي قتل فيه اذ كان في برش اي اذ كان القتل في برية ثم قتل الصيد على ضربين محرم
 مباح فالمحرم قتله بغير سبب يبيحه ففيه انحرار بالنص والباح انواع احدها في حالة الاضطراب فيصالح بلا طمان يضمن
 قيمته وجد غيره او لم يجده كما اذ كان اكل مال الغير في المحضة وقال الاذاعي لا ضمان في حالة الضرورة والثاني اذ
 صار عليه ولم يكن دفعه فلا شيء عليه وقال زفر رحمه الله عليه انحرار كالحمل الصائل فقتل البكر من اعدائه وجوب انحرار
 عن ابي حنيفة رحمه الله واختلف في قتل الثالوث اذا خلع صيدها من سبع او شكة فقتل بذلك فلا شيء عليه وقال
 عطاء وهو رواية عن احمد وعنه انه يضمن وهو قول قتادة الربيع لو جحر بالماء وتور الطبع فوقع في ذلك صيد فلا جزاء
 عليه ولو كان اصطيادا الا اذا جحر للذئب او للاصطياد الذي شرع بابا بة قتله فوقع فيه غيره فمات فلا جزاء عليه
 لعدم التقدي وكذا لو ارسل كلبه على مؤذنا فخذ غيره لا يضمن ذكر ذلك الاسيما في م فبقوبه ذوا عدل ش
 اي يقوم الصيد رجلا ن عدلان من لهم معرفة في قيمة الصيد ثم هو غير ش اي ثم القاتل مخير من في العدا ش
 وفي بعض النسخ في الضدية م ان شاء اتباع بها هدا وذبحه ش اي اشترى بها اي بالقيمة هدا وذبحه
 ان بلغت هدا ش اي قيمة قيمة ما يهدي به م وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق به على كل
 مسكين نصف صاع من براد صاعا من تمر او شعير ش فان فعل هذا فهو باختياره وان شاء صام ش مكانه
 يوما كاملا وان شاء تصدق به لان صوم نصف النهار لا يجوزهم على ذكر ش فيما ياتي ان شاء الله تعالى م وقال محمد
 والشافعي رضي الله عنهما تحجب في الصيد النظر فيما له نظير ش اي يجب في قتل الصيد مثله فيما له مثل حيث القيمة
 وبه قال مالك واحمد واكثر اهل العلم ثم فسره النظر بقوله ففى الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي
 الانثى من اوداد المعز وفي خزانة الاكل عناق او جدى وهو الذكر عن اولاد المعز وهو دون النجوع م وفي اليربوع
 جفرة ش وقال الرازي رحمه الله يجب ان يكون المراد منها بالجفرة ما دون العناق لان الارنب خير من اليربوع
 فكيف يستوى في موجبها قلت ذكرتم في موجب الطير والحمام بايجاب الشاة فيها وقال الاثراني رحمه الله اليربوع ثم
 حيوان من الحشرات فوق الجرد والذكر والانثى فيه سوار وقال الجوهري رحمه الله الباء فيه زائدة لانه ليس في كلامهم
 بعلول وارض مربعة ذات بلابع والجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء الانثى من اولاد المعز وفي النعام بزنة وفي
 حمار الوحش بقرة ش وكذا في بقرة الوحش بقرة وفي الثعلب انحرار روى ذلك عن عطاء قتادة والاك الشافعي
 واحمد رضي الله عنهم في رواية انحرار هو الشاة ولا شيء فيه عند الزهري وعمر بن دينار وابن ابي نعيم وابن المنذر

اوفى اقرب المواضع منه الا ان
 في برية فقومه ذوا عدل ثم هو
 مخير في العدا ان شاء اتباع
 بها هدا يا ذبحه ان بلغت
 هدا وان شاء اشترى بها
 طعاما وتصدق على كل مسكين
 نصف صاع من براد صاعا
 من تمر او شعير وان شاء صام
 على ما ذكر وقال محمد الشافعي
 تحجب في الصيد النظر فيما له نظير
 ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة
 وفي الارنب عناق وفي اليربوع
 جفرة وفي البغامة
 بدنة وفي الحمار الوحش بقرة

لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل
من النعم ومثله من النعم
ما يشبه المقتول صورة لأن القيمة
لا تكون دفعا والصفاية رضاء
النظر من حيث الخلقة والنظر
في النعامة والظلي سحر الوحش
ولا ريب على ما بيننا وقال
عليه السلام الضبع صيد
وفيه الشاة وليس له نظير
عند أهل لا تجب القيمة
مثل العصفور والحمام
واشباههم وإذا وجبت القيمة
كان قوله كقولهم كذا النافعي
يوجب في الحاملة

وروى ابن القاسم عن مالك في الضب قيمة طعاما أو صياها في رواية ابن وهب شاة وأوجب ابن حبيب
في الدب الجزار وأوجب الرافعي الجزار في أم حبيد بن الحارث الهلالي فتح البالي الموصلة وروى الشافعي والبيهقي بإسناد عثمان
بجواب ابن المنعم بنضم الحارث الهلالي وتشديد اللام وهو يحمل أي المحزون في أساده مطرف بن مارق وهو ضعيف جدا قال
يحيى بن معين هو كذاب وأختلفت الشافعية في حل كل أم حبيد قال النووي الأصح حل كلها ودوجب الجزار فيها
وأم حبيد دابة على صورة المحزون وعمن عطاء في القنفذ شاة رواه عنه سعيد بن منصور وهو شاذ لأن القنفذ لا يشبه الشاة
لأن الصورة ولأن المعنى ولأن القيمة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة شاة لأن
من النعم بيان المثل من لأن القيمة لا تكون دفعا والصفاية رضاء والنظر من حيث الخلقة والنظر في النعامة
والظلي وحار الوحش والارنب على ما بيناه شاة أراده ما ذكره من قوله ففي الظلي شاة إلى آخره والمراد من الصفاية عفاة
منهم على ما رواه الشافعي ومن جهة ما رواه البيهقي في سننه عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن الخراساني أن عثمان بن
وعلياً وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم قالوا في النعامة تقتلها المحرم بذية من الإبل انتهى وقال
الشافعي إنما يقول في النعامة بذية بالقياس لا بهذا الأثر فإن هذا الأثر غير ثابت عند أهل العلم بالحديث قال البيهقي بسبب
عدم ثبوته أن فيه ضمنا وانقطاعا وذلك لأن عطاء بن الخراساني ولد سنة خمسين قال ابن معين وغيره فلم يدرك عمر ولا عثمان
ولا علياً ولا زيد بن ثابت وكان في زمن معاوية صبيا ولم يثبت له سماع من ابن عباس رضي الله عنهما مع احتمال أن
ابن عباس توفي سنة ثمان وتسعين وعطاء بن الخراساني مع انقطاع حديثه هذا تمكلم فيه وروى مالك في الموطأ أخبرنا
أبو الزبير عن جابر بن عمر رضي الله عنه قضى في الضبع كبش وفي الغزال بقر وفي الأرنب بئاق وفي البربوع بغيره
هم وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه الشاة شاة هذا الحديث أخرجه الأئمة الأربعة أصحاب السنن من حديث
جابر بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع أصيد هو قال نعم ويجعل فيه كبش قال الترمذي
حديث حسن صحيح هم وليس له نظير شاة أي من حيث الخلقة هم عند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام
واشباههم شاة مثل الحمام والقرى والفاخنة هم وإذا وجبت القيمة كان قوله شاة أي قول محمد رحمه الله كقولهما
شاة أي كقول أبي يوسف وأبي حنيفة في تعريم الصيد والشرأقية المدي وإن بلغت ديارا واشترى بها طعاما
للمصدق كما مر عن قريب وحاصل الخلاف في موضعين أحدهما أن الأخبار إلى القائل عند ما وعند محمد رحمه الله
معناها هذا والله أعلم ثم إن الشافعي رحمه الله يوجب في الحاملة شاة ليس للحكم إلا تعيين القيمة عند محمد رحمه الله بخيار
المكمن والثاني تجب القيمة فيما له نظير ولم يكن له نظير عند ما وعند محمد رحمه الله معناه في هذا والله أعلم

فهم وانما هي رضي الله عنه فوجب في اعجازه شاة وثبت المشابة بينهما من حيث ان كل واحد منهما واجب في شاة
 من العيب وهو شاة بالماء بمصر وهو جرحه جرحا شديدا كما تجرع الدواب ويقال لمهبل ان شاة بالماء بمصر
 من غير ان يلقى البحر من باب طلب وقال ابو عمر بن الحارث بن شاة بالماء بمصر فانما شاة بالماء بمصر
 ثم ياتي في قوله في قوله من باب البعير الحارث انما هو من باب ضرب بعير شاة بالماء بمصر فانما شاة بالماء بمصر
 والافى القيمة فان الحارث من شاة بالماء بمصر وهو جرحه جرحا شديدا كما تجرع الدواب ويقال لمهبل ان شاة بالماء بمصر
 على اربع والحارث من شاة بالماء بمصر وهو جرحه جرحا شديدا كما تجرع الدواب ويقال لمهبل ان شاة بالماء بمصر
 وهو شاة بالماء بمصر وهو جرحه جرحا شديدا كما تجرع الدواب ويقال لمهبل ان شاة بالماء بمصر
 الى الكمال وهو شاة بالماء بمصر وهو جرحه جرحا شديدا كما تجرع الدواب ويقال لمهبل ان شاة بالماء بمصر
 ما ليس له مثل معروى من تأويل الفهم في ذلك اجمال عن حكم الشرع فمفصل شاة بالماء بمصر
 اسي لكون المثل معروى في الشرع كما ان الفهم انسان ثوب غير وثابا تجب عليه قيمته بما اعتبار الصورة فلا معنى فليس
 بمعروى في الشرع ولو كان من الواجب من حيث الخلقة لم يوجب فيه ان حكمه على عينه ليعمل به بحسب المشابة
 في حقوق العباد وشاة بالماء بمصر فان الحكم فيها بالمثل المعنوي قال الله تعالى فمن اعتدى على شيء فاعنه وعلب
 بمثل ما اعتدى عليه وما تفرأ تحمل على مثل صورة ومعنى حمل على مثل معنى فكذا كان مهبل هم او يكون
 شاة بالماء بمصر اسي او يكون المثل المعنوي هم مراد بالاجماع شاة بالماء بمصر فاما يكون غيره مراد
 والا لزم عدم المشابة المعنوي ولا عموم له في موضع الاثبات ولما فيه من اجمع بين الحقيقة والمجاز وكلاهما غير
 جائز فان قلت المثل ليس بمشترك بين مثل صورة وبين مثل معنى ولا هو حقيقة في احد المجازين الاخرين بل هو
 ما ذكرتم بل هو مطلق فينا والصوره والمعنى كما انه يتناول المومنة والكافرة فيدخل تحت المثل المطلق والمعنى
 كما في قوله تعالى فمن اعتدى على شيء فاعنه وعلب بمثل ما اعتدى عليه مثل ما اعتدى عليه مثل ما اعتدى عليه
 وبالمثل لا معنى له كما لقيت قلت اجيب بان المطلق ما يتعرض للذات دون الصفات لا بانفاهي ولا بالاشابة
 فهو الدال على الماهية فقط وذلك يتحقق تحته كل فرد من زاده المحتملة فلو كان والا على ذلك لوجب ان
 على انما لم يفسد لك بل هو حقيقة فينا في المطلق ومجاز في غيره والمجاز بينهما مراد بالاجماع فلا يكون غيره مراد
 ومثل ذلك قوله في الآية الاخرى اما على قول من يقول يوجب انصاف القيمة ور ومخلص فظاهرا
 لان الموجب لا يصلح الا بالارادة ور ولعين ثبتت بقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت

والشاة في يوجب
 في الحارث شاة
 وثبت المشابة
 بينهما من حيث
 ان كل واحد منهما
 يجب ويهدر
 ولا في حقيقة
 والى يوسف
 ان المثل المطلق
 هو المثل صورة
 ومعنى كالمثل
 الحمل عليه
 حمل على مثل
 معنى لكونه
 معهودا
 في الشرع
 كما في حق العباد
 او لكونه مرادا
 بالاجماع

اولا ذنبه من التعبد
 وفي صدره التخصيص
 والمراد بالنفس اللطيفة
 جزاء قيمة ما قتل من
 النعم الوحش والنعم
 يطلق على الوحش
 والاهلي كذا قلنا ابو عبد الله
 ولا معنى لمراد بما
 روى التقدير به
 دون ايجاب للمعين
 ثم الجواز الى القاتل
 فان يجعله هديا
 حيا او طعنا او صوما
 عند ابى حنيفة
 الى يوسف دقلا
 محمد بن الشافعي
 الخيار الى الحكمين
 في ذلك قال حكما بالهد
 يجب النظر على ما ذكرنا
 وان حكما بالطعام او
 فاعلى ما قل ابو حنيفة
 وابو يوسف هما
 شرح رفقاه عليه
 فيكون الخيار اليه
 كافي كفارة اليمين
 ومحمد والشافعي

حتى تردده واما على قول من يقول بموجب الغصب ولعين وادار القيمة فيخلص فكذا لك القيمة ثابتة بالكتاب
 وروى عن بالنته وهذا الكلام مبحث من كلام السفناتي وغيره هم اول ما فيه من تعميم من دليل آخر
 اسي لما في دليل اهل معنى من تعميم لانه يتناول ما له نظير وليس في كل قسم في ندره التخصيص من حيث وفي اعتبار اهل
 من جهة التخصيص قلنا ولما له نظير فقط ولعل تعميم اولى لان النفس حينئذ اعم فائدة هم والمراد بالنفس الله علم شر
 فاجواب عن قوله لان القيمة لا تكون بما تقتضيه والمراد بالآية هم فجزا قيمة ما قتل من النعم الوحش من حيث ولما
 اعترض الله عن بقوله كيف يقول من نعم الوحش ونعم المراد به الا على ولا يجب يقتل الا على فاجاب دفعا لسوء التعميم
 هم وهم النعم يطلق على الوحش هو الا على كذا قال ابو عبد الله وسواء مع من النعم من حيث قيم قرش من النعم
 وفي بعض نسخ ابو عبد الله بن التار في آخره وسواء القاسم بن سلام البغدادي صاحب كتاب بحر في الاول اصح
 هم والاصح من حيث وسواء عبد الملك بن قريش وبها الامان في اللغة ثقتان في نقلها فقال نعم كما يطلق على الا على
 يطلق على الوحش ايضا فان قلت ما تضمنه بقوله هديا وهو حال من جزاء فاذا كان الجزاء القيمة كيف يمكن ان يكون
 هديا بالغ الكعبة بان معناه اذا قوم فبانت قيمته هديا بالغ الكعبة هم والمراد من روى من حيث هذا الجواب عمار
 محمد بن احمد بن قول عليه الصلوة والسلام المذبح يهد وفيه الشاة لانه لا تماثل بين المذبح والشاة من حيث
 الخلق وانما المماثلة بين ما قد يكون من حيث القيمة وهذا الظاهر قال على رضي الله عنه في زوال المغر والغلام
 بالغلام واية بالجارية والمراد القيمة والدليل عليه نعم اوجب في الحكمه شاة ولا شاة به فيما في النظر فدل نعم
 اوجب بالقيمة ثم تقديروا ايجاب لمعين ثم خيار من غير وجه حكم الحاكمين يكون الخيار هم الى القاتل في ان يجعله
 من اسي في ان يجعل لنفسك هم هديا او طعنا او صوما عند ابى حنيفة وابو يوسف جميعا الله كما في كفارة اليمين حيث
 يكون بالخيار الى احوال نيتا احوال الشاة من الاطعام والاكسوة والتحرير لان الخيار للوقت بالمال
 فكذا انها هم وعند محمد والشافعي رضى الله عنهما الخيار من حيث هم الى الحكمين في ذلك من اسي في تعيين النوع
 هم فان حكما بالهدى يجب التخصيص على ما بينا وان حكما بالطعام او بالصوم فاعلى ما قال ابو حنيفة وروى يوسف
 من معنى من اعتبار القيمة من حيث معنى هم لهما من اسي لاني خيفة وابي يوسف رضى الله عنهما هم ان التعميم
 رفقاه عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين من حيث يكون الخيار الى احوال وقد ذكرنا الان هم
 ولمحمد والشافعي رضى الله عنهما من ذكر لمصنف كذا في مع محمد في كون الخيار الى الحكمين المذكور في كتب
 اصحابه ان الخيار الى القاتل كما في قول ابى حنيفة وابي يوسف رضى الله عنهما ولم يذكر في المبسوط والاسرار

وشرح التاويديات قول الشافعي رحمه الله عليه في قول محمد بن علي قال الكافي قوله ما يرمي من عدمه من رجمته
مع الشافعي في نفيه الكتب عدم كونه مع محمد بن عبد الله وذكرته اختيه وما حكيت عنه في نفيه في مثل لا يثبت فيه
الى اجتماعه وما لم يحكم فيه فلا بد من حكمين ثم قيل يجوز ان يكون القاتل احدهما وفيه وجهان احدهما يجوز مهادنته
وقال مالك رحمه الله لا بد من الحكمين في جميع وفي التمهيد لا يتعين على قاتل الصبي اخراج مثل من نعم ولكنه نجس
فخرج لمثل وان شارفتموه وصرفتموه الى طعام وتصدق به على كل مسكين من انشار ما به بدل كل مائة مائة مائة
لا يخرج الطعام وانما التقويم بالطعام لمعرفة قدر الصيام هم قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هدا الآية
ووجه ذلك انه هم ذكر المدي منصوص بالانه ش اسي لان قوله هدا هم تفسير لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هدا الآية
مفسر وقوله هدا فكان لهما على التفسير فيس من التمهيد ثبت ان مثل انما يصير مثليا باختيارهما وحكمهما هو المفعول
حكم الحكم ثم ذكر ش اسي ان يكون له لانه في التمهيد محمدا على من له كافي قوله تعالى قل اني هدا في ربي الى صراط مستقيم
ومنا قوما واني ذلك فميص الى ان الذين الى الحكمين ثم لما ثبت ذلك في المدي ثبت في الطعام والصيام عدم القاتل
بالفعل هم الطعام والصيام حكمه اوشى التقي والتقويم والتجيز علفا على هدا بدل ليل قرارة غير ان النحر وكفارة بالنصب
هم فيكون اختيار الصيام ش ويقال ان الشافعي رحمه الله لا يرمى الاستلال بالقرارة الشاذة وقرارة صحتها
هم قلنا ش جواب عن شبهة لال محمد بن الشافعي هم الكفارة عطف على الجزاء لعل على المسك ش اراد
ان ما قال انما يصح اذا كانت كفارة معطوفة على المدايا وليست معطوفة على هدا لاختلاف اعرابها لان قوله
كفارة معطوفة على الجزاء هم بدل ليل انه ش اسي ان الجزاء هم مرفوع به ش قال الا ترازى قوله بدل
انه مرفوع اسي بدل ليل ان الكفارة مرفوعة وانما ذكر ضمير الكفارة على ما يدل المعطوف انتهى وفيه تامل لا يخفى
هم وكذا قوله تعالى وحصل ذلك صيا مرفوع ش والعدل ما يعادل الشيء من غير غيبه كالصوم والطعام
وذلك اشارة الى الطعام وصيا ما يميز لعدل كقوله في مثله رجلا فاذا كان الاواب كذلك هم فلم يكن
فيها ش اسي في الآية هم دلالة اختيار الحكمين ش في الطعام والصيام واذا لم يثبت اختيار فيهما
لحكمين لم يثبت المدي لعدم القاتل بالفصل هم وانما يرجع اليها ش اسي الى الحكمين هم في تقويم
المتان ش يعني احياته في الرجوع اليها في تقويم الذي تلفه القاتل لان القيمة امر يقع فيها الاختلاف
هم ثم الاختيار بعد ذلك ش اسي بعد التقويم هم الى من عليه ش الجزاء لاني الحكمين هم في تقويم
ش يعني الحكمين المختلف هم في المكان الذي يصاحبه ش اسي الحرم هم للاختلاف في قيم ش اسي قيم الاشياء

قوله تعالى يحكم به
ذوا عدل منكم
هدا الآية ذكر
الهد منصوبا
لانه تفسير
لفعل له
يحكم به
او مفعول حكم
لحكم ثم
ذكر الطعام
والصيام بكلمة
او فيكون الخيار
اليهما قلنا
الكفارة عطف
على الجزاء لعل
على المسك ش اراد
الهد بدل ليل
انه مرفوع وكذا
قوله تعالى
وحصل ذلك صيا
مرفوع فلم يكن
فيها ش اسي
دلالة اختيار الحكمين
واعتبر بهما
في تقويم المختلف
ثم الاختيار بعد
ذلك الى من عليه
ويقول في المكان الذي
اصاب به الاختلاف

بالمختلفات
الاماكن فان
كان الموضع
بترالاياع
فيه الصيد
يجتنب اقرب
المواضع اليه
بما يباع فيه
ويشتري
فالواحد الواحد
يكفي والمثنى
اولى لانه حوط
وابعد عن
كافي حقوق
العباد وقيل
يعتبر المثنى
ههنا بالنسبة
والحق لا يرد
الامثلة لقوله
هدايات الكعبة

١٥٦٠

هم باختلاف الاماكن من وقال النبي رحمه الله يقوم بكافة او ينهي وذهب الثلاثة انه يقيد في موضع واحد لان افضان يجب به كما في سائر الاسوال وفي المبسوط الشيخ شيخ الاسام وكذلك الزمان الذي فيه اصحابه لان القيمة تختلف باختلاف الزمان ايضا فان كان الموضع من الذي قتل فيه الصيد هم برية ليس فيه بيع ولا شراء للصيد اجترأ قرب المواضع اليه من اسي الى الموضع الذي قتل فيه الصيد هم ما يباع فيه ويشترى من اسي ما يباع في اقرب المواضع ويشترى فيه هم قالوا من اسي ما يباع فيه هم والواحد يكفي من لان قوله لا يرد ولا يرد من باب خبر لا يشهد وقيل قول الواحد العدل هم والمثنى من اسي الاثنان هم اولى لانه حوط وابعده من لفظ من كما قالوا في شهادة النساء فيما لا يطعن عليه الرجال فيقبل فيه قول الواحد والمثنى حوط هم كما في حقوق العباد وقيل يقتضيهما بالنسبة من اسي او يترتب ان يكون الحكم بفتح الكاف اثنين في جزاء الصيد لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم قوله يبا في بعض النسخ ههنا اسي في قيمة الصيد وبه قال الشافعي وما لا يكف واحد منهم لقيل يشترط عند مالك ان يكونا فقيهين في الفقه ليس يشترط عند جماعة بالنسبة وقال شمس المصنف في شرح الكافي وعلى طريقة القياس يكفي الواحد للتقويم وكان ثلثي حوط ولكن يعقب حكومته بالنسبة قال الامراء قال في الكشاف وعن قبيصة انه اصاب غليبا وهو محرم فسال عمر بن قيس وعبد الرحمن بن عوف بن شمر امره ببيع شاة فقال قبيصة والله ما اعلم امره الا بمئين حتى سال غيره فاقبل عليه منها بالدرة فقال ابيعها لاني قتل الصيد وانت محرم وقال الله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم فانما عمر بن عبد الرحمن بن عوف وكذا قال الاكمل قال في الكشاف عن قبيصة الى آخره قلت روسي مالكا لم في موطا به عن عبد الملك بن يزيد البصري عن محمد بن سيرين ان رجلا جاز الى عمر بن الخطاب فاقوله اني اصبت غليبا وانما محرم فما ترضى في ذلك فقال عمر لرجل الى من يبيع فقال حتى احكم انا وانما قال لك اني بغير قول الرجل وهو يقول هذا امير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم في غليبي حتى ادعي رجلا يحكم معه فليما سمع عمر وعاو فقال له هل تقراء سورة المائدة قال لا قالوا حينئذ انك تقراء ولا وجبتك بالفرز ان الله تعالى يقول من كتب به ذوا عدل منكم يد يا باع الكعبة فانما عمر و هذا عبد الرحمن بن عوف انتهى وقال ابو بصير يعني قوله المعتز الفاعل هو وتصني فيس بالنسبة للمعجزة والصادق عليه السلام هم والدمري لا يردج الامثلة لقوله بطل ما يباع الكعبة من اسي او بكرة المحرم لانه تابع مكية وبه قال الشافعي في الامسح وفي قول لا يختص بالحرم وقال مالك رحمه الله لا يختص بما يجب من الفدية بالاحرام وقال في الفدية ما ساسه في اكل يجوز به في كل وبه قال احمد وقال مالك رحمه الله لا يختص بما يجب من الفدية بالاحرام

بمكان ولنا قوله تعالى هداية بالغ الكعبة وصفه بكونه بالغ الكعبة والمراد من الكعبة الحرم لا عين الكعبة غيره مراد
 بالاجماع لا تافان عن اراقة الدمار فاربها ما حولها وهو الحرم الذي له بزمها لم ويجوز الاطعام فيه
 ش اسي في غير مكة هم خلافا لما في ش فان عنده لا يجوز الاطعام على غير فقر مكة وبه قال ابو ثور وهو
 قول عطاء هم هو يتبرع بالمدي ش اسي الشافعي يعتبر الاطعام بالمدي قيا ما عليه هم واجاب عن ش اسي بن
 والمدي هم التوسعة على سكان الحرم ش يعني على فقر مكة هم من نحن نفقوا ان المدي قربة غير مقبولة
 فيحقق بمكان او زمان اما الصدقة فقربة مقبولة سنة كل زمان ومكان ش فلا يخفى بوجاهة مناس
 وقياس الشافعي ضعيف لان ما ثبت بخلاف القياس بغيره لا يقاس عليه هم والصوم يحوز في غير مكة لانه
 قربة في كل مكان ش فيحوز في مكة وغيره هم فان فوج بالكونة ش وسن بعض النسخ فان ذبحه اسي
 فان ذبح المدي بغير مكة وقوله بالكونة تمثيل للتقيد لا يجوز من المدي ولكنه هم اجزاء من الطعام ش
 يعني جازد المدي طعام وبين ذلك بقوله هم معناه ش اسي معنى جوازه عن اطعامهم هم اذا صدق بالهم
 وفيه وفارقيمة الطعام ش يعني انما يخرج عن اهمية بالتصدق في بذه اذا اصاب كل مسكين من اجمع ما يبلغ
 قيمته نصف صاع من البر على قياس كفارة اليمين او كسب عشرة مساكين ثوبا واحد او جوازه عن اطعامهم اذا اصاب
 كل مسكين من ما قيمته قيمة نصف صاع من البر هم فان الاراقة ش اسي الاراقة احوالة بالمكان غير المحصر
 هم لا تنوب عنه ش اسي لا تجزي عن المدي حتى لو سرت المذبح او ضاع قبل تصدق لا يخرج عن
 لان الاراقة قربة مضمومة بمكان وزمان هم واذا وقع الاختيار ش اسي اختيار القاتل هم على المدي
 يهدي ما يجز بسنة الاضحية ش وهو الجذع الكبير من البهائم والثني من غيره هم لان المطلق
 اسم المدي يفرق اليه ش اسي الى ما يجزي من الاضحية وذلك في هدي القران لان المدي
 الصدقة فان هدي الصدقة قد يقع على الثوب كما في قوله ان فعلت كذا فتؤتي هدي ولكن لا يقع في
 الصدقة على الثوب الا اذا كان اثار بان قال ثوبي او هذا الثوب فلو قال ان فعلت كذا ففعل هدي بلا ثوب
 يقع على شاة لان المدي يقع على الابل والبقر والغنم والشاة او ناذ كذا في الهبوط والاسرارهم وقال
 محمد بن الشافعي رضي الله عنه يجزي صغارهم فيها ش اسي في اضحية المدي هم لان الصغائر او جوا
 عناق صغرة ش يعني حكموا في الارنب بعناق وفي اليربوع بجريرة وكلام صاحب الهداية هذا يدل على
 ان الخلاف في هذه المسئلة بين ابي حنيفة وبين محمد وان ابا يوسف مع ابي حنيفة وذكر في الهبوط والاسرار

ويجوز الاطعام فيه
 خلافا للشافعي
 هو يعتبر بالهد
 والجماعة التوسعة
 على سكان الحرم
 ونحن نفقوا
 المدي قربة
 غير مقبولة
 فيحقق بمكان
 او زمان اما الصدقة
 قربة مقبولة
 في كل زمان ومكان
 والصوم يحوز
 في غير مكة لانه
 قربة في كل مكان
 ذبح بالكونة
 اجزاء من الطعام
 معناه اذا صدق
 بالهم فيه وانه
 بقيمة الطعام كان
 الاراقة لا تنوب
 واذا وقع الاختيار
 على المدي يفرق اليه
 ما يجزي في الاضحية
 لان مطلق اسم الهد
 منصر اليه وقال محمد
 والشافعي لا يجزي
 صغار النعم فيها
 لان الصغائر
 او جوا

ومن كسر بيض
 نغامة فعليه
 قيمته وهذا
 مروي عن علي
 وابن عباس
 ولا ناصل الصيد
 وله غريضة ان يصيد
 صيده فخر من
 الصيد احتياطا
 ما لم يقصد
 فان خرج من البيض
 فرج ميت فعليه
 قيمته وهذا استحسان
 والقياس ان لا يغرم
 سوا البيضة كن
 حيوة الفرخ غير معلوم
 وجه الاستحسان
 ان البيض معد للفرخ
 منه للفرخ الحي الكسر
 قبل دانه سبب لموته
 فبحال به عليه عطلا
 وعلى هذا اذا ضرب
 بطن طيية فالقت
 حينئذ ميتا ومات
 فعليه قيمتهما
 وليس في مثل الغراب
 والحياة والذئب
 والحية والعقرب والفاقة

معنا وعن ابن شريك من صحابه انه يجب عليه قد نقصان لانه لم يملكه بالكلية هم ومن كسر بيض نغامة فعليه
 قيمته من كسر بيض وبه قال الشافعي رحمه الله عنه واحمد وقال المزني ورواه ابو داود والجب في شئ لانه لم يكن مبيدا حقيقة وقال
 مالك فعليه ثمنه قيمته الطير الناقص تشبها بجنين الامه كذا في تتمم وفي مبدع شيخ الاسلام الاستيعابي وقال مالك
 ان كانت البيضة صحيحه غير مذكورة في ثمنها فخرج منه وهو ان قال الشافعي كما في جنين لم يست يزره عشر قيمته الا ان قال
 ابن الجلي عليه درهم هم وبنو موسى ش اى هذا الذي ذكره مروي هم عن علي وابن عباس رضي الله عنهما من كسر بيض الامه
 عليه درهم غريب يعني لا اصل له وامه درهم عبد الله بن عباس مروي ورواه عبد الله بن ابي نعيم مروي مروي عن علي بن ابي حمزة
 ومروي عن جابر بن عبد الله بن عباس قال في كل بيضة ثمن درهم وفي كل بيضة نصف درهم قال وعنه ثمن وكيع وابن عمر
 عن ابراهيم بن عمر قال في بيض نغامة قيمته وبه انتقع لان ابراهيم اخفى لم يذكر عمر درهم ولانه ش اى وان
 بيض نغامة هم اصل الصيد وله غريضة ان يصيد صيداش قوله ولا اى للبيض على ان يصيد به ايضا كما اصيد
 هم فخر من كسر بيض احتياطا ش اى لاجل الاحتياط لئلا يتم على تقدير كونه صيدا والاحتياط في اللفظ يعطو في حطال حفظ النفس
 على الوقوع في الماء وقال مالك في الموطا اى في بيض النغامة ثمن البقرة وفي النغامة وجوب القيمة في بيض النغامة قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 بن عباس وشعير وانحر والزهرى والشافعي واحمد بن ابي ثور قال ابو بصير ورواه ابو داود والشافعي يجب موم يوم او طعام كبير
 وقال الحسن البصري في جنين من الابل وقال مالك في شرب لبنه وقال اسرجو وجب القيمة في بيض جميع طيورهم ما لم يفسد
 اى في بيض النغامة وما يجب لم يكن من الابل لان المذلة لا تسمى فيها هم فان خرج من البيض فرج ميت فعليه قيمته ش اى قيمته الفرخ
 ولو كان حيا وبه من لم يصبه وقال الشافعي لا شرفيه وقال الشافعي ان لم يعلم ان موته بالكسر ام لا ولو علم انه كان ميتا فعليه
 الماشي عليه هم وبه استحسان ش اى وجوب القيمة استحسان وجه باقي الا ان هم والقياس ان لا يغرم سوا البيضة لان
 حيوة الفرخ غير معلومة وجه الاستحسان ان يبين ما يخرج منه الفرخ اى والكسر هم قبل او انه سبب لموته فبحال به عليه
 ش اى يضاف بالموت على الكسر والباي صلبة ومهله بحال الموت على الكسر هم احتياطا ش اى فعليه قيمته هم وعلى هذا ش اى
 على القياس ان لا تحسان هم اذا ضرب بطن طيية فالقت حينئذ ميتا ومات فعليه قيمتهما ش اى قيمته الطيية ومبنيها فقياس
 لا يغرم من الاستحسان يغرم وعند الشافعي في الامم مثل في جنين ينفق من قيمتها بالوضع وينبغي ان لا يجب قيمته بجنين كما لو ضرب
 بارتية فاسقطت جنينا ثمان مات هو كان عليه قيمة اجارية او دية حرة لانها ان الجنين فكيف وجبت بها قيمة بجنين ايجيب بان الجنين كالم
 من وجه وفي كل نفس من وجه فانها لو اوجب حق لعبا وغيره على الاحتياط فلا يجب في موضع الكسر اما جازر الصيد فمفسر
 على الاحتياط فيخرج فيه شبهة النفس في جنين وجوب اجزاءهم وليس في مثل الغراب والحياة والذئب والحية والعقرب والفاقة

الذي لا يملك
ويخلط لانه
بالاوى اما العتق
بغير مسننى لانه
لا يسمى غلاما ولا يتبدى
بالاوى من حيث
ان الكلب يعقور
وغير العتق المستأنس
وتحش منها
سواء كان للعتق
في ذلك الجنس
ولكن الفارة
الاهلية والوثنية
سواء والعتق
والبرية ليسا
من الجنس
المستأنس لانها
لا يتبدى
بالاوى وليس
في قتل البعوض
والفيل والبراغيث
والقرادش لانها
ليست بصيد
وليست بمتولدة
من البدن
ثم هي مؤذية
بجلتها

في الحديث هم الذي ياكل الجيف ش جمع جيفة هم ويخلط ش اى يخلط المحب بالنفس يعنى ياكل المحب تارة
وياكل النفس اخرى وقد ذكره المصنف في اول هذا الفصل والمراد بالغراب هو الذي ياكل الجيف هو المردى
عن ابي يوسف رح واعاده هتار وفيه لفظ ويخلط وقوله هم لانه يتبدى بالاذى ش ويرد بهذا ما قاله الاكل
بان هذا وقع تكرر او كان هذا مستغنى عن ذكره والمودى يقتل هم اما العتق غير مسننى لانه لا يسمى غلاما ولا يتبدى
بالاوى ش اما عدم تسمية غرابا فسلم واما عدم ابتداءه بالاذى ففيه نظر لانه اذا ما يقع على دبر الدابة فينبغي ان لا يكسب
فيه الجزاء انتهى قلت هذا عجيب منه لانه قال اولاد ولا يتبدى بالاذى نظر وقال ابو هريرة العتق طائر معروف
وصوته العتقة وقال الكاكي قيل في صوت العتق سرورهم وعن ابي حنيفة رح ان الكلب يعقور وغير العتق
والمستأنس والمتوحش منها ش اى من الكلب يعقور وغير العتق هم سواء لان المتبدى في ذلك الجنس شش
يعنى الحقيقة التى تشتمل على الافراد وكون فرد ومنه ليس بصيد ولهذا يجوز قتل جبنه فيستوى فيه الابل والوحشى
والعتق وغيره قيل فيه نظر لانه نقص الابطال الوصف المخصوص عليه وهو كونه عتق او اجيب بانه ليس للعتق بل للكل
نوع اذ ان ذلك طبع فيه هم وكذا الفارة الالهية والوحشية سواء ش لاطلاق اسمهم
والنصب واليربوع ليسا من الخمسة المستثناة لانها لا يتبديان بالاذى ش يعنى يجب في قتل كل
منها الجزاء لانها من العبيد لانها يمتنعان وحشيان باصل الخلقة ولا يتبديان بالاذى بخلاف الفارة
فانها مستثناة ولانه ينقب الفرائس ويسرق اموال الناس ويهرم عليهم بوجعهم ويدخل المضائق
ويفسد فسادا كبيرا ولا ييوسف رحمه الله في السموم والدلف الجزاء لانها من الجنس المتعشق المتوحش
الذى لا يتبدى بالاذى هم وليس في قتل البعوض والقمل والبراغيث والقرادش لانها ليست بصيود
ش لانها ليست بمتوحشة عن الاذى بل هي طالبة للاذى وليست بهذه الاشياء من قضاة القنفذ هم وليست
بمتولدة من البدن ش واحقرز به عن القملة على ما يجئ وذكر علقين وان كانا علقين لانه ذكر في موضع السلب
وفي موضع السلب يكون بعلة كثيرة بمعنى صلة واحدة في ان الحكم ينقضى باجماع كما ينقضى بانتفاء الواحدة وفي الخط
ليس في قتل القنادر والخنافس والسلاحف والوزع والذباب والنمور والدلة وصياح الليل والصرور
جثثين وابن عرس ش لانها من هوام الارض وحشراتا وليست بصيود ولا متولدة من البدن بخلاف القملة
ولم يوجب عمر وعطاء ابو ثور والشافعي واحمد رحمهم الله فيها شياء وعن ابي يوسف رحمه الله
يجب الجزاء بقتل القنفذ هم ثم هي ش اى البعوض وما ذكره من مؤذية لطبا عا ش فلما يجب الجزاء بقتلها

هم والمراد بالنمل السواد والنفار التي تؤذي شئ اى مراد محمد من قوله ليس في قتل البعوض والنمل الى آخره وذكره
 في الجراح الصغير والنفار مخرج قتل مرغوشة او بقية او نملة فلا شئ عليه ولم يذكر في الاصل ليرغوش والبعوض هم والمراد
 يؤذي لا ياكل قتلها شئ اى النمل التي لا تؤذي الا ياكل قتلها يعني النملة ولكن لا ياكل قتلها ومع هذا اذا قتلها لم يجرم
 هم ولكن لا يجب عليه الجزاء للعلة الاولى شئ من انها ليست بمتولدة من البدن والعلة الثانية كونها
 موفية بطباعها ومن قتل نملة تصدق بها شئ اى ذكر في الجراح الصغير وان قتل نملة اطعم شيئا وقال في
 الاصل تصدق بمثلته ولفظ شئ يشمل القليل والكثير واوضحه المصنف بقوله هم مثل كف من الطعام شئ وكذا
 ذكره الله ورحمى في شئ حيث قال تصدق بها شئ وكف من طعام وقال الامام الاستيعابي في شرح
 الطحاوى رحمه الله ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة ثم قال وذكر الحسن بن زياد رحمه الله عن
 ابى حنيفة رضي الله عنه انه قال اذا قتل الحرم نملة او القبا اطعم كسرة وان كانت ثنتين او ثلثا اطعم
 قبضة من الطعام وان كانت اكثر اطعم نصف الصاع ولو القبا على الارض تصدق بها شئ ولو كانت
 ساقطة على الارض فقتلها فلا شئ عليه كما في البرغوش وفي القناري مخرج وضع ثيابه في الشمس ليقطل
 حشرات القمل فعليه الجزاء ولو وضع في الشمس لم يقصد قتل القمل لاشئ عليه كما لو قتل الثوب فمات القمل انتم
 وقال الشافعي لوكثر القمل على بدنه او ثيابه لم يكره تنحيته ولو قتله لم يلزمه شئ ويكره ان يلقه راسه وسحبه
 فان فعل واخرج منها نملة وقتلها تصدق ولو لم يبقه لما فيه ازالة الاذى عن الراس كذا في شرح الوجيز
 وروى عن ابن عباس اطعم ثلثا في نملة قتلها وفي ثنتين وثلاث كف من طعام وعن ابى يوسف
 في النملة كف من دقيق كذا في المحيط وقاضيان وفي عيون المسائل لقى نملة من اسطعم كسرة خبز
 ومن ابن عمر تصدق بكسرة او قطعة او قبضة من طعام ومن مالك لا يقتله ولا يطره من راسه فان قتلها فعليه
 عطاء من طعام وقال محمد بن عيسى كما قال محمد بن عيسى بن عمار فافوتما وقال النودى يكفر اذا كفر ومن عطا
 وقفاة قبضة من طعام وقال سعيد بن ابي نجران بن جابر وطاوس بن ابو ثور لاشئ فيها وقال ابن المنذر ليس من
 اوجب فيها شيئا حية وللمحرم ان يعود لغيره وهو قول عمر بن الخطاب وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي
 وابن خزيمة واكثر اهل العلم ذكره ابن عمر ومالك في المنتقى قال الحلال ارفع هذا القمل معنى فعلية الكفارة وفي
 المعيون ولو اشار المحرم الى نملة فقتله المشرك لا يجب عليه المشير الجزاء قال السروجي في هذا بعد لان القمل ليس
 بمسجد حتى يميل بالاشارة من غير الاشارة الى ان القملة هم متولدة من التفث الذي على البدن

والمراد بالنمل
 السواد والنفار
 التي تؤذي
 وملا يؤذي
 لا ياكل قتلها
 ولكن لا يجب
 للعلة الاولى
 ومن قتل نملة
 تصدق بمثلته
 مثل كف
 من الطعام
 لانها متولدة
 من التفث الذي
 على البدن

مشي ابي من البرج والدين ابي علي المدين من قامة الازالة وعدم التلطيف هم وفي اجماع الصغير الطمير شيئا مشي
 ابي قال في اجماع الصغير ان قامة الازالة الطمير شيئا من غير تعيين وقال المصنف هو وهذا مشي ابي الذي ذكره في
 في اجماع الصغير م يدل على انه يجرى ان الطمير مسكينا شيئا يسير على سبيل الاباحة وان لم يكن مشيعا مشي لكثير
 ونحو باهم وقيل جبرادة تصدق بها مشي قوله بها مشي لثقل والكثير وروى عن ابن عمر وفي جبرادة
 تمره ايضا انه امر في جبرادة بقدفة من ثوبام وعنه التمرة خير من جبرادة وعنه التمرتان اجب الى من جبرادتين
 اخرجه سعيد بن منصورهم لان اجبرادتين من ثوبام وان صيد ما لا يمكن ان هذه الامة وليدة ويقصد الاخذ من اختلاف العلماء
 في اجبراد فروى انه من صيد البحر كذا ذكره الترمذي من حديث ابي الهرم عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حجة او عمرة فاستقبلنا رجل من جراد فجلنا نضرب به اسيا فانا وعسينا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 كاه فانه من صيد البحر وقال الترمذي هذا حديث غريب ابو الهرم اسمه يزيد بن ميمون وقد كلف فيه شعبة ورواه ابو داود
 مسند واية حبيب المعلم عن ابي الهرم وقال المحرم ضعيف واية حبيب عن حماد بن سلمة رواد عن ميمون
 بن حبان من ابي ابي حنيفة قال قاله غير مرفوع والربل كبشر الا وسكون اجماع الكثرة من الجراد ولا يقال ذلك الا
 للجراد وخاصة وفي رواية الترمذي وقع اسيا طابع سوط والمشهور سوطا قال المصنف انه من صيد البحر كما قال المصنف في
 فيجب اجبراد التمسك قال شيخنا زين الدين وهو قول عمر بن عباس بن عطاء بن ابي ريث قال ابو حنيفة ومالك الشافعي
 في قوله صحيح المشهور كما حكاه ابن العربي عن الشرايط العلم وقال شيخنا وفيه قول ثالث وهو انه من صيد البحر والجبراد
 سعيد بن منصور في سنة عن شميم عن منصور عن الحسن قوله هم وتمره خير من جبرادة لقول عمر تمره خير من جبرادة شر
 وقصة ان ابل حصا صا بواجر او كثيرة في احرارهم وجعلوا يتصدقون مكان كل جبرادة درهم فقال عمر ان دراهم كثيرة
 يا ابل حصا تمره خير من جبرادة وروى مالك في الموطا اخبرنا يحيى بن سعيد بن جابر عن جبرادة قتلها وهو محرم فقال
 عمر لعبي يقاتل حتى يكلمك لعب بدرهم فقال عمر رضي الله عنه لعب انك لتجد الدرهم تمره خير من جبرادة هم
 ولا تشي عليه شئ على المحرم هم في قتل السلخات شئ بضم السين وفتح اللام وسكون الحاء نوع من
 ميوان الما معروف وقد يكون في البر ومعبها سحالف وسلاحف قال الفرار الذي ذكر من السلاحف العلم والانشي في
 لغة بني اسد السلخاه وحكي ابو عبيد عن بعضهم سلخه مثل البتة لكنها ابي مع حرة قال صاحب الديوان هي
 صغار دواب الارض هم لانه من الهوام والكمثرات فاشبه اخنافس شئ وهو جمع خنافس بعض الفار وفي
 كتاب الحمير وصحها بالضم والفتح جميعا وهو دودة سوداء منشئة البرج وجار في معناها اخنافس وانخفضه

وفي الجامع الصغير
 اطعم شيئا وهذا
 يدل على انه يجرى
 ان يطعم مسكينا
 شيئا يسير اعلى سبيل
 الاباحة وان لم
 يكن مشيعا من
 قتل جبرادة تصدق
 بها مشي لثقل
 الكثرة ما لا يمكن
 اخذ الاجيلة بقصد
 الاخذ وتمره خير
 من جبرادة لقول عمر
 تمره خير من جبرادة
 ولا تشي عليه شئ
 لانه من الهوام والكمثرات
 فاشبه اخنافس

بفتح الفاء هم والوزغات شئ جميع وزغته وهي المسامة ام ابرش هم ويكنى اخذ الشاة هم من غير حيلة
وكذا لا يقصد بالخذ فلم يكن صيداً شئ فلا يجب بقضائه اجزاءه قال الشافعي واحدهم ومن جلب صيداً حرم عليه قيمته
لان اللبن من اجزاء الصيد شئ لقوله تعالى فسقيهم كما في بطونهم وكلية من التبعية في بيان الشافعي وما لا واحد
وقال الروابي رحمه الله في الشافعية والقاضي من اجزاء الصيد لا يقضيه وهو قول مالك قال النووي وقال ابو حنيفة ان نقص الصيد
نعمه والافلا وقال الشافعي ونقصه عنه غلط وقال الكرماني رضي الله عنه لو جلب الصيد فعليه ان يقض حمله يرويه قوم بنقص الصيد
عن ضمان المبرج هم فاشبهه شئ اي فاشبهه كونه لانه يتولد من عينه وتناول الصيد حرام على المحرم فلو كان منه اعتباراً
البيع بالكل هم ومن تقل بالايوكل لحمه من الصيد كالسباع شئ هذا لفظ القدر في بيعه وقال الامام حميد الدين
ارادوا بسباع البقرة الاسد والغنم ونحوها شئ اراد به القرو والفيصل كذا قال حميد الدين وقال الاثراني فيه لان السبع هم
لكل من تطفئ نيتهم تأكل عاري عادة انتق فالت في نظره نظر لان الوصف الذي وصف به السبع وقال عادة لا يوجد في القرد
والفيصل عادة ثم قال الاثراني ويجوز ان يريد بقوله ونحوها اي ونحو السباع ما لا يوكل لحمه من السباع كالطير بان والسمور
والدلف والفيصل والشايب نقي قلت فيه تامل لا يخفى وقال الامس ونحوها اي سباع الطير وكذا قاله الكافي وهو الواجب
وقال السروجي ولا فرق في ذلك بين سباع البهاجم وسباع الطير هم فعليه اجزاء الاما استثناءه الشاة وهو ما عدونه
شئ اي فيما مضى من الجنس الفواسق هم وقال الشافعي لا يجب اجزاء شئ اي في السباع اصلاً او به قال احمد وقال
مالك السباع المبتدئة بالضر من الطير ولو حش كالفهد والذئب والغراب الاجزاء فيه وفي غيره يجب وفي السروجي وقال
الاشعري فيما لا يوكل لحمه والافاني المتولد ما يوكل لحمه وما لا يوكل لحمه كاسم بكرة السمين وسكون الميم وهو المتولد من الذئب
والضبع هم لان السباع هم جلبت شئ اي خلقت هم على الايدى فدخلت في الفواسق المستثناة شئ لانها خلقت
مؤوية بطبعها فكل ما كان في طبيعتها الا اذا صار كالجنس الفواسق هم وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسمه شئ اي
بجميعها هم لانه شئ اي من حيث اللغة لا ترى انه عليه الصلوة والسلام حين دعى سعة مائة بن الى الحب فقال اللهم صل
عليه كلها من كلابك فافترسه الاسد بد فانه الى الله عليه وسلم هم ولنا ان السبع صيد لتوشه شئ وبعده عن اعيان الناس
هم كونه شئ اي كونه هم مقصوداً بالاجزاء الجمل شئ كذا في الاسد والنمر هم وليطاد به شئ اي اول اهل الاصطيد
به كالفهد هم ولدت اذ شئ لمانى المستبر فوجب بقضائه اجزاءهم والقياس على الفواسق فتمت شئ هذا جواب عن قياس آخر
على الفواسق تقديره ان يقال هذا القياس متعسف لوجوه الفارق هم لما فيه شئ اي في قياسه هم من ابطال السور
شئ الذي نص عليه الشارع ولا يجوز فان قيل انتم ابطالتم عدواً خمس حيث اختلفتم بها غير اقل له نحن اختلفنا بها ما هو

والوزغات يمكن
اخذ من غير حيلة
وكذا لا يقصد
بالاخذ فلم يكن
صيداً ومن جلب
صيد الحرام فعليه
قيمه لان اللبن
من اجزاء الصيد
فاشبهه كونه
قتل ما لا يوكل لحمه
من الصيد كالسباع
ونحوها فعليه
الاجزاء الاما استثناءه
الشاة وهو ما عدونه
وقال الشافعي
لا يجب اجزاء لانها
جلبت على الايدى
فدخلت الفواسق
المستثناة وكذا
اسم الكلب
يتناول السباع
باسمها فلهذا
ان السبع صيد
لتوشه كونه
مقصوداً بالاجزاء
اما الجمل او ليصطفاً
اوله فلهذا والقياس
على الفواسق فتمت
من ابطال العدد

واسم الكلب لا يقع
 على السبع عرفا والشر
 املك ولا يحاذر
 بقيته شاة
 وقال زفر ربه
 يجب بالغة
 ما بلغت اعتبارا
 بما كول اللحم
 ولنا قوله عليه السلام
 الضبع صيد
 وفيه الشاة
 ولان اعتبارا بقيته
 لمكان الانتفاع بمجده
 لا لانه محارب
 مود ومن هذا النوع
 لا يزداد على قيمته الشاة
 ظاهر اذ اصال
 السبع على المحرم
 فقتله لا شق عليه
 وقال زفر ربه
 اعتبارا بالجميل الصالح
 ولنا ما روى
 عن عمر انه قتل
 سباعا واهدى
 كبشاه قال انا
 اشد مناه

في معناها المخلوق السبع المضرة بقلته الا انه غير مستقيم لان ايداء الفواسق يتعدى اليها لما نفعها تسكن بهوتنا اما
 السبع فايداه بالاعتداس اليها لا يستلكن في بيوتنا ولا في القرب منا فلم يكن في معنى المنصوص فلا يلحق
 بها هم الكلب لا يقع على السبع عرفا والعرف لا يثبت في جواب عن قول الشافعي وكذا اسم الكلب يتناول السبع لانه فاجاب
 بان لا يقع الناس بخلاف ما قال لانهم لا يفهمون من اطلاق اسم الكلب المعروف عندهم والعرف ارجح واقوى
 من الحقيقة اللغوية ولما اذا حلف لا ياكل راسا فكل راس الصغور لا يثبت لعدم العرف فيه وان كان
 راسا في الحقيقة هم ولا يتجاوز بقيته شاة من اى الياحوز بقيته السبع او بقيته ما لا ياكل لحمه من السباع
 ولا يباحوز على صيغته المجهول وشاة بالرفع لانه اسند الى قوله لا يباحوز ويجوز النصب على انه مفعول
 ثان واسند الفعل الى ابحار والمجرور والمعنى لا يبلغ دماهم وقال زفر رضى الله عنه يجب من اى قيمته هم
 بالغة ما بلغت باعتبار ما كول اللحم منه من اى من الصيد يعني لما اذا كان الصيد مأكول اللحم وكما اذا كان
 السبع ملكا لادى هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم الضبع صيد فيه
 الشاة من زفر ربه جد وقال الاترازي رحمه الله لما روى ا صحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الضبع
 صيد وفيه الشاة قلت هذا الغريب من الاول ووجه الاستدلال به انه لما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يزداد
 عليها لان المقادير لا ايتدى للراى فيها هم ولان اعتبارا بقيته لمكان الانتفاع بجلده من اى اللحم غير مأكول هم
 لانه محارب مودى من اى اعتبارا بقيته لا لاجل الجلد منه المحاربة كما في بعض السباع كالفيل يعلم ان الهند
 المحاربة بحيث يهزم العسكر وهو من مطلوب الملوك والسلاطين وذلك امر خارج عن الصيدية فلا يعتبر ولا يستلكن
 الا بالذبح لا يقوم له شرا فبقيته اعتبارا بجلده باعتبار اللحم على تقدير كونه مأكول اللحم ولذلك لا يزيد على قيمته شاة
 غالب لان لحم الشاة خير من لحم السبع والضبع هم ومن هذا الوجه من اى الوجه الذي ذكره وليلا عتقها هم لا يزداد على
 الشاة ظاهر ان اى بحيث ظاهر الحال هم واذا اصال من اى وقتهم هم السبع على المحرم فقتله فلا شى عليه من اى قال الشافعي
 وما كان واحدا من اهل العلم وكذا الخلفاء في غير السباع الا انه ذكر السبع لما انه الصيد وفيه قال كذا في البسوط هم وقال زفر ربه
 قيمة اعتبارا بالجميل الصالح من اى شج الا قطع قال زفر عليه الضمان الا فى الذئبة قاسية على الجلد اذ اصال على انسان فقتله
 انسان لا تسقط قيمته وان كان قتل ذمما لازم فكذا ما روى من عمر انه قتل سباعا وادى كبشا وقال انا ابتداء من
 زفر ربه جد او ذكره في البسوط ووجه الاستدلال به ان عمر قتل اللابدية باصل انفسه فعلم بان المحرم اذ لم يتبدى بقتل
 قتل ذمما لصلواته لم يجب عليه شى والالم سبق للتقليل فائدة واعرض ان تخصيص بالذم لا يدل على معنى الحكم على ما ساد

الح

فلا يصح الاستدلال واجب بان ذلك في خطابات الشرع واما في الروايات قيل فيه نظر لان قول عمر في هذا المحل بمنزلة خطابات الشرع
 لانه في خير الاستدلال بتفصيله والحوادث ان الاستدلال انما هو بفعل وقوله رواية مسندهم ولان المحرم ممنوع عن التعرض
 تشبها بالاستدلال بدليل حديث الفواسق ووجه ان المحرم ممنوع من جهة الشرع عن التعرض الى الصيدهم لانه دفع الاذى
 تشبها ليس ممنوعا عن التعرض للاجل دفع اذاهم ولهذا تشبها اي ولاجل كون امتناعه عن التعرض للاجل اذاهم كان
 باذوناش من الشرع هم في دفع المتوهم تشبها اي الاذى المتوهم هم من الاذى كما في الفواسق تشبها الخمس لانه لما جاز
 قتلهم لتوهم الاذى منهم فلان يكون ما ذونا في دفع المتحقق تشبها اي الاذى المتحقق وهو الصيال هم اولى تشبها
 وبلغ منه ولهذا لو امكنه دفعه لغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ذكره الطحاوي كما انظر مع المارق فلما صار قتل ما ذونا بلا
 النص لا يكون قتله موجبا للضمان هم ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء قتله تشبها اي للشارع هم محذور
 اجل الصائل لانه لا اذن له تشبها موجود من صاحب الحق وهو العبد تشبها على انه روي عن ابي حنيفة انه لا يجب الجزاء
 الضمان وبما قال الشافعي ولا يلزم العبد اذ اصال بالسيف فقتله المفعول عليه حيث لا يضمن مع انه لم يوجد الاذن من مالك
 كان العبد مضمون في الاصل لانه اذى مكلف كما يحرق قتله لاحقا للمولى لكونه مكلفا لولاه فاذا جاز البيع من قبله وهو
 المحاربة سقط حقه كما اذا ارتد وسقط البتة التي هي ملك المولى انما كان في ضمن سقوط الاصل وهو نفسه فلا يعتبر
 كما اذا ارتد هم وان اضطر المحرم الى قتل صيد تشبها اي ان اضطر الى اكل لحم الصيد وبصره في بعض نسخ متحققة القدر
 هم فقتله فعليه الجزاء لان الاذن تشبها من الشارع هم مقيد بالكفارة بالنفس تشبها كما في الحديث وهو قوله تعالى فمن كان منكم مضيا
 او به اذى من راسه وجه الاستدلال بما ان الحلق مخطور الاحرام وقد اذن له الشارع في حال الضرورة مقيدا
 بالكفارة وكذا قتل الصيد مخطور الاحرام فيحتاج لاجل الضرورة مقيدا بالكفارة ولا يقطع عنه ما يتعلق به من الكفا
 هم على ما تلوناه من قبل تشبها وهو قوله تعالى فقتلته من صيام او صدقة او نسك ولو وجد المحرم صيدا
 وميته باكل الميتة وبما قال مالك واحمد والثوري رحمهم الله وقال ابو يوسف والشافعي ياكل الصيد ولو
 الجزاء وفي الذخيرة جعل الاقوي رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى في الخزانة عن ابن سنان ان سفيان بن عيينة
 واختاره الطحاوي وعنده الكوفي يخبرهم ولا باس للمحرم ان يذبح الشاة والبقرة والبيضة والبط واليه تشبها
 وفي بعض نسخ القدرى البطل الكسبي وهو المنسوب الى كسرة ناجية من نوامى بغداد والمراد الالهى هم لان هذه الاشياء
 ليست بصيود لعدم التوشش تشبها لانها مخططة بالناس بجر ابي اعينهم هم والمراد بالبط الذي يكون في المساكن
 والحيات لانه الوف تشبها متالنس هم باصل الخلقة تشبها واما البط الذي يطير فانه جنس آخر لا يجوز للمحرم ان يذبحه

ولان المحرم ممنوع
 عن التعرض لمن دفع
 الاذى ليعز كل ما ذونا
 في دفع المتوهم
 من الاذى كما
 في الفواسق فلان
 يكون ما ذونا
 في دفع المتحقق اولى
 ومع وجود الاذن من الشارع
 لا يجب الجزاء حقا
 محذور اجل الصائل
 لانه لا اذن له من صاحب
 الحق وهو العبد
 وان اضطر المحرم
 الى قتل صيد فقتله
 فعليه الجزاء لان
 الاذن مقيد بالكفارة
 بالنفس على ما تلوناه
 من قبل ولا باس
 للمحرم ان يذبح الشاة
 والبقرة والبيضة
 والى حاجته والبط
 الا لهي لان هذه
 الاشياء ليست
 بصيود لعدم
 التوشش وانما
 بالبط الذي يكون في المساكن
 والحيات لانه الوف

هم باقرا من شئ اى بالنعاء الفعل المشروع وهو الذكوة لان النعاء لم يعدم المحلية كالانعاء لم يعدم الاهلية كما فى المجوسى
فان اكل اللحم الذابح من ذلك شئ اى من الذى ذبحه شيا فليمة قبيحة ما اكل عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه شر
بذا الخلاف بين ابى حنيفة وصاحبيه فيما اذا اكل من الصيد بعد ما دوى جزاه فعنده يجب ما اكل وعند لا يجب عليه الا الاستغفار
اذا اكل قبل اداء الجزاء دخل ما اذا اكل فى ضمان الجزاء بالاجلوع وبهرج فى المختلف وقول الشافعى مثل قولهما كذا
فى الايضاح وقال القدرورى رحمه الله ما اذا اكل من المذبوح قبل اداء الجزاء فلا رواته فى
نفاه المسألة ويجوز ان يقال يجب فيه الحبة او مضاعفاته القتل ويجوز ان انما استدخلان هم وقال
ليس عليه جزاء ما اكل شئ وبه قال الشافعى عند مالك احمد واكثر اهل العلم
وان اكل منه محرم آخر فلا شئ عليه فى قولهم جميعا شئ اى لا شئ عليه من قبيحة ما اكل بلا خلاف كالحلال اذا قتل صيد
الحرم فاكل منه لم يمس شئ اى لا يمس ويحرم من ان يذبح شئ اى ذبيحة الحرم ثم يذبحه فلا يلزمه باكله الا الاستغفار
شئ والتوبة لانه معتقدهم وصار كما اذا اكله محرم غيره شئ اى غير الذابح لو اكله ملال هم ولابى حنيفة ان حرمة
اى حرمة تناول المأكول الحرم الذابح هم باعتبار كونه شئ اى باعتبار كون المذبوح هم يذبحه كما ذكرناه شئ من ان
المذبوح ميتة هم وباعتبار انه مخطو احرمة شئ اى ان المذبوح احرمة هم لان حله هو الذى يخرج الصيد عن المحلية شر
اى كونه ممنوعا اصطيادهم والذابح شئ اى واخرج الذابح هم عن الاهلية فى حق الزكوة فصارت حرمة تناول
بهذه الوسائط شئ وهم كونه ميتة والاصل والاكل من مخطورات احرمة وخروج الصيد عن المحلية والذابح عن الاهلية
هم مضافة الى احرمة شئ اى الى احرام الذابح فوجب تناول الجزاء هم بخلاف محرم آخر لان تناوله ليس من مخطورات
احرمة شئ لانه لم ينفى الى احرمة هم ولا باس باكل الحرم لحم صيد اصطاده ملال وذبحه اذا لم يذبح الحرم عليه شئ
اى على اصطياده هم ولا امره بصيده فلا فالك منه فيما اذا اصطاده لاجل الحرم شئ فان عنده لا يجوز له اكل
ما اصطاده الملل لاجل الحرم وان لم يكن باذن الحرم وقال فى الموطا اذا اكل الحرم من ذلك الصيد الذى
صيد لاجل يجب عليه جزاء الصيد كله وبه قال الشافعى واحمد وابو ثور لم شئ اى لما اكل هم قوله عليه الصلاة والسلام
شئ اى قول النبى صلى الله عليه وسلم لا باس بان ياكل الحرم لحم الصيد لم يصيده او يصاوده شئ بذاته
رواه البوداد ود والترمذى والنسائى ولكن لفظه عندهم صيد البر لكم وانتم حرم ما لم تصيدوه ويصار لكم اخراجه
يعقوب بن عبد الرحمن رحمه الله عن عمرو بن ابى عمرو عن المطلب بن عبد الله بن خطيب عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صيد البر لکم قال الترمذى رحمه الله

بالغدا مه وان اكل الحرم الذى
من ذلك شيا فليمة قبيحة ما اكل
من ذبيحة وقول لا يمس شئ اى
وان اكل منه محرم آخر فلا شئ عليه
فى قولهم جميعا كذا ان هذه ميتة فلا يلزم
بكلها الا الاستغفار وصار كما اذا
اكله محرم غير ذابح فليمة قبيحة احرمة
باعتبار كونه ميتة كما ذكرناه بالتباعد
انه مخطو احرمة لان احرمة هو
الذى اخرج الصيد عن المحلية
والذابح عن الاهلية فى حق
الزكوة فصارت حرمة تناول
بهذه الوسائط مضافة
الى احرمة غلبة محرم آخر لان تناوله
ليس من مخطورات احرمة
باس بان ياكل الحرم لحم صيد
اصطاده لاجل ذبيحة اهل الحرم
الحرم عليه ولا امره بصيده فلا فالك منه
ما اكله لاجل احرمة اذا اصطاده لاجل
الحرم له قوله عليه السلام لا باس
باكل الحرم لحم صيد ما لم يصده
او يصاوده

عبد الله بن حنبل لا يعرف له سماع عن جابر وقال النسائي في عمود بن أبي عمرو بن القوي في الحديث
 ان كان قد روى عنه مالك وقال صاحب التلخيص عمرو بن ابي عمرو حكم فيه بعض الائمة لكن في عن مالك اخر
 البخاري وسلم في صحيحهما او المذهب بن عبد الله ثقة الا انه لم يسمع من جابر فيما قيل ولا يجب من الاترازي انه ذكر
 هذا الحديث في معرض الاستدلال لما لا كذا لم يذكر ان لفظه ما ذكره المصنف بخالف ما ذكره اصحاب السنن في صدر
 الحديث واعجب منه انه قال في قوله عليه الصلوة والسلام صيد البر لكم حلال الحديث ثم قال رواه الترمذي وصاحب
 الترمذي على صاحب السنن من جابر الترمذي ايضا صاحب السنن ثم قال رواه الترمذي وصاحب السنن في صحيحهما
 فقال عليه الصلوة والسلام لا بأس ش هذا رواه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار اخر ابو حنيفة سمع عن محمد بن
 من عثمان بن محمد بن طلحة بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن النكار عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله بن
 عند قال تذاكرنا لحم الصيد باكلها الحرام والنبه على الله عليه وسلم انهم قد فقت اصواتنا فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال فيهم تنازعوا فقلنا في لحم الصيد باكلها الحرام فاما باكله انتهى وهو يخالف لفظه ما ذكره المصنف فان قوله لا بأس به بيان
 قوله فاما من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة بمعنى واحد على ان الفرق بين الفظين ظاهر بحيث الظاهر على الا يخفى
 واللام في روى لا بأس عليك ش هذا جواب عن الحديث الذي رواه مالك سمع واد باللام في قوله او بصيد لا يحرم
 عليك ثم قيل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم ش لان عليك الصيد لما تحقق فيما ابداه الى الحرام لانها اهدى اليه
 اللحم لان اللحم ليس بصيد حقيقة فاقضى الحديث حرمة تناول الصيد على الحرام وبقول لا حرام اكل لحمه اذ لم يكن
 حراما ومعناه ان يصاد بامر ش اي او ان يكون بحسن او بصيد بامر فحينئذ يحرم واعلم ان هذا الحديث روى بالرواية
 ايضا او بصاد كما رواه اصحاب السنن على ما ذكرناه الا ان في نسخة لا تمسك لما لا كذا بهذه الرواية لا تقضي العمل اذا
 غيره لا اجله لانه صار مقطوعا على المعنى لا على الغاية ومع هذا فنذا الحديث ضعيف ضعيف بن معين والنسائي في الترمذي
 وقال الترمذي منقطع وقد ذكرناه الا ان وقال الشيخ عبد الدين الفيزي والصحيح عندي بالنسب وادبنا بحسنه الى ان لا ياتي
 الى ان يصاد له وحكم بالبعد الغاية تخالف حكم ما قبلها فيستقيم السنن لانه صار تقديره يحل للحوم اكل لحم الصيد
 بنفسه فلا ممدد الى غاية اصطلياء الغير لا على كذا في الخياره ثم شرط عدم الدلالة ش اي شرط عدم الدلالة عن القدر
 في قوله اذ لم يذكر الحرام وهذا انفس على ان الدلالة محتملة ش اي شرط عدم الدلالة عن القدر
 نص في رويته على ان الحرام اذ اول حلالا على صيد الحلال فذهب الحلال يكون حراما لا يحل له اكله قوله حرمة كذا
 او تشديد اهم فالوافيه روايتان ش اي قال المتأخرون من اصحاب ابي حنيفة من في تحريم اصطلياءه حلالا

لما روى ان الصحابة
 تذكار لحم الصيد في حق
 الحرام قد لا عليه السلام
 واللام في روى لا بأس عليك
 فيجوز على ان يهدي اليه
 الصيد دون اللحم او معناه
 بامره ثم شرط عدم الدلالة وهذا
 تنصيص على ان الدلالة مشروطة
 قالوا فيه روايتان

بدلالة الحرم روايتان في رواية يجرم منه رواية لا يجرم قلت رواية الحرم رواية الطحاوي وهو رواية عدم الحرم رواية
ابن عبيد الله الجرجاني هم ووجه الحرم حديث ابى قتادة وقد ذكرناه شى في باب لا حرام بقوله لا يغتم على من تركه بل لا يتم
وقدر الكلام فيه والوقفاة اسمه الحارث بن عيسى الانصارى هم وفي صيد الحرم اذا ذبحه الحلال نجس قيمته تصدق
بها على الفقراء شى وفي بعض النسخ عليه قيمته وقيد بقوله الحلال لان الحرم لو قتل لمزمة كفارة واحدة لا اجل لا حرام
وفي المبسوط ذبح الحلال صيد الحرم فعليه قيمته عند العلماء الاعلى قول اصحاب الظاهر فانه لا شى عليه عندهم لان
الصيد متى الامن بسبب الحرم شى فان قلت الصيد كما استحق الامن بسبب الحرم فكذلك بسبب لا حرام واذا
قتل الحرم صيد الحرم ينبغي ان يجب عليه كفارة ان لم يكن كذلك قلت وجوب الكفارتين وجه القياس صرح بذلك
في الايضاح ووجه الاستحسان ما ذكره في شرح الطحاوي ان حرمة الاحرام اقوى لان الحرم حرم عليه الصيد في
الحل والحرم جميعا فاشبه الاقوى الاضعف هم وقال عليه الصلوة والسلام في حديث طويل بدلالة صيد شى
وفي بعض النسخ فى حديث فيه طول والحديث اخرجه الامم الستة فى كتبهم عن ابى هريرة سقا قال لما فتح المدغسل
كذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فحمد الله واشنى عليه ثم قال ان الله يحب من امرئ ان يمشى على الفيل وسلط عليه
والمؤمنين وانما احلت لى ساعة النهار ثم لى حرام الى يوم القيمة لا يعصف شجرها ولا ينصف صيدها ولا يغني خلاها ولا تمل
ساقطها الا لمنشد فقال العباس الا لا ذفر فانه ليقورنا وبوتنا فقال عليه الصلوة والسلام الا لا ذفر واخرنا
وسلم عن طاووس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة الحديث وفيه لا ينصف صيدها
وذكر المصنف بدلالة هو الاصل وفي حرمة صيد الحرم على الحلال اذا احرم تغير صيد الحرم فاقول اوله وانما خلا
واغني والخلايق النار المبعجة والقهر الطب من الرعى وبالمد المكان العالي والشمش هو اليايس من الكلاء
والاحصه القطع من باب ضرب وعصفه ضرب عصفه من باب دخل هم ولا يجزى الصوم شى امى ولا يجزى ذكركم
صيد الحرم الصوم هم لا شى امى لان قيمة الصيد عرامة هم وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال شى وليس
فيه الا العرامة فان قلت لو كان عرامة ينبغي ان يجب على الصبي والمجنون والكافر كما فى اموال الناس وقد نفع
فى الايضاح انه لا يجب عليهم قلت وان كان ضمان المحل لكن فيه معنى المحل الايضاح لو اخذ حلال صيد الحرم
فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد منهما فاعدها بالاختلاف الحسن بالقتل
المفوت للامن كالاستهلاك ثم يرجع الاخذ على القاتل عما ضمنه بالاتفاق فان قلت فعلى هذا ينبغي
لان لا يردس في ضمن جنة الاحرام فيما اذا قتل الحرم صيد الحرم كما لا يردس ضمان حق الصيد

ووجه الحرم حديث

الى قتادة وقد ذكرناه

وفي صيد الحرم اذا ذبحه الحلال

نجس قيمته تصدق بها

على الفقراء لان الصيد متى

الامن بسبب الحرم قال عليه

الصلوة والسلام في حديث طويل

بدلالة صيد شى

وفي بعض النسخ فى حديث فيه

طول والحديث اخرجه الامم الستة

فى كتبهم عن ابى هريرة سقا

قال لما فتح المدغسل

كذلك على رسول الله صلى الله

عليه وسلم قام فحمد الله واشنى

عليه ثم قال ان الله يحب من

امرئ ان يمشى على الفيل وسلط

عليه والمؤمنين وانما احلت لى

ساعة النهار ثم لى حرام الى

وهذا لأنه يجب بتقويت
وصف في المحل وهو الألف واللام
على المحرم بطريق الكفان تجزاء
على فعله لأن الحرمة باعتبار
معنى فيه وهو حرمة الصوم
يصلم جزاء الأفعال لأصناف
الحكم وقال زفر بن جزيه الصوم
اعتباراً بما وجب على المحرم والفرق
قد ذكرناه أهل بخيرة الهدى فقيه
روايتان ومن دخل المحرم بصيده
ان يرسله فيه إذا كان في يد كخلاء
للمشافعي فإنه يقول حق الشريعة
لا يظهر من مملوك العبد الحاجة
العبد ولأنه لما حصل في الحرم
وجب ترك التعرض لحرمة الحرم
أوصار هو من صيد الحرم

في ضمن الجزاء فيمن قتل صيده المملوك في الحرم قلت حرمة الحرم حصلت في حرمة الأوامر فيما نحن فيه لأن حرمة
الحرم لأشياء الأمن للصيد وكذا حرمة الأوامر فكان الضمان لله تعالى في الحرمة فيجعل أهدأ بها لا يخرج
بمخالف الصيد المملوك بأن مما يجب بأن يقتل حق الله تعالى فلا يمكن أن يقتله بهن العبد فصار في حق الصيد
كان الضمان لم يستوف كذا في الأوامر وهذا يشير بهن قتل الحرم الصيد وقيل الملال صيد الحرم في جاز
الصوم في الأول دون الثاني بقوله لأنه شئ أي لأن وجوب الضمان مما يجب بتقويت وصف في المحل
أراد بالوصف الأمن وبالمحل الصيد وهو الأمن شئ أي الوصف هو الأمن مما والواجب على المحرم بطريق الكفان
جزاء على فعله لأن الحرمة باعتبار معنى فيه وهو حرمة شئ ولهذا لو اشترك ملالان في قتله يجب عليه ضمان واحد
بمخالف المحرم فإنه يجب على كل واحد منهما قيمة كاملة لاجزاء القتل هم والصوم يصلح جزاء الأفعال لأصناف الحكم
شئ المصلحة الصوم جزاء الأفعال فبقوله تعالى أو عدل ذلك ضياعاً ما واما عدم صلاحية ضمان المحل فلأنه لا يملك
بين الصوم وهو العرض وبين المحل وهو العين هم وقال زفر بن جزيه الصوم اعتباراً بما وجب على المحرم شئ و
به قال الشافعي ومالك واحمد لأن الواجب هنا كفارة كالواجب على المحرم في تادي بالصوم هم والفرق شئ
أي الفرق بين قتل الحرم الصيد وبين قتل الملال صيد الحرم في جواز الصوم في الأول دون الثاني هم قد
ذكرناه شئ هو الذي ذكره بقوله والصوم يصلح جزاء الأفعال لأصناف الحكم هم وبه يخبره الهدى فقيه روايتان
شئ في رواية بخيرة بهن وقال الشافعي وزفر ومالك واحمد حتى لو سرق المذبح بعد الذبح لا شئ عليه فيشترط أن تكون
عند ما شئ قيمة الصيد لأن الهدى مال يجعل لله تعالى والاراقة طريق صالح لجعل المال لله تعالى فالصانع لئلا
وفي رواية لا يجوز حتى لو سرق المذبح لا يبايى الواجب ويشترط أن تكون قيمة الذبح بعد الذبح مثل قيمة الصيد
ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه شئ أي في الحرم هم إذا كان في يده شئ قال في النهاية يعني وهو
حلال حتى يظهر خلاف الشافعي رضي الله عنه فان الحرم لا يتوقف وجوب الإرسال على اوفى بعفته لا يجب عليه
الإرسال على دخول الحرم فإنه يجب عليه الإرسال بالاتفاق هم خلافاً للشافعي فإنه يقول حق الشريعة لا يظهر في مملوك العبد
لجاءه شئ لأن التعرض غني والعبد محتاج فلا يجب للإرسال هم ولأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم
أي ترك التعرض للصيد لأجل حرمة الحرم هم أوصار هو من صيد الحرم شئ تعليل لأن وجوب الإرسال وفي السنة الأثر
بنحو أوصار هو من صيد الحرم كناية التي هي للتعليل قال قوله أوصار من صيد الحرم لتعليل وجوب ترك التعرض كناية هو أوصار
الصيد قال لاكمل أيضاً يقول كلاماً حيث قال أنه لما صار في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم وبين الملازمة بقوله إذا صار

لنجه الصيد من صيد الحرم بالدخول فيه وصيد الحرم سق لا من ثم فاستحق الا من لما روينا ش وجوبه عليه الصلوة والسلام ولا يفر
 صيد ما من فان باعوه وبيع فيه ش اي فان باع الحلال الصيد الذي دخله من الحلال الى الحرم والبيع فيه اي في الصيد من ان
 كان ش اي الصيد مما كان البيع لم يجر لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرام وان كان فائدا فملكه الجزاء ش يفسد
 بقبضته ثم لا تعرض للصيد بتقويت الا من الذي استحقه وكذلك بيع الحرم الصيد من محرم او حلال لما قلنا ش اشار
 الى قولنا ان البيع في الصيد لم يجر لما فيه من التعرض للصيد وفي مناسك الحسن نقل صاحب لا جناح ان احرمتنا قد
 البيع في الصيد اذا كان محررا لا يجوز البيع سوار كان بيعا او هبة او صدقة وان كان المتعاقدان حلالين ينظر الى موضع
 ان كان في الحلال جازا للبيع سوار كان لبتائنا ان في الحلال والحرم واحد جازا في الحلال والاخر في الحرم وان كان الصيد
 في الحرم لم يجر لبيع فان سلمه المشتري فذبح كان على الحرم الذي باعوه جزاؤه وعلى المشتري قيمته للبايع اذا كان قد اصلاؤه
 وهو حلال ثم احرم ثم باعه وللبايع ان يبيع بهذه القيمة في الجزاء الذي عليه وكذلك بيع الحرم الصيد من محرم او حلال
 ليعتبر بالبيع ان كان الصيد قائما وان كان فائدا فملكه الجزاء ومن احرم وفي بيته ش اي والحال ان في بيته
 او في نقص صيد فليس علمه ان يرسله ش ولا يزدول ملكه عنه وهو يذهب الاوراعى ومجاهد وعبد الله بن الحارث وما
 واحد والى ثور لكن يجب ان لا يذبحه عنه ان كان في يد او رعيه او جهته او في نقص صيد او كان مربوطا بجبل معه وقال
 ابو ثور رحمه الله لا يذبحه الا اذا اذبحوا بن السند وان كان في بيته او في نقصه لا يذبحه رساله م وقال الشافعي رضي الله عنه
 علي بن سيرة ش وبه قال لك احمد في رواية عن كل منهما وقال الازهرى لا يزدول ملكه من لا يتعرض للصيد بما ساك
 في ملكه فصار كما اذا كان في يده ش وبه با على ان بالاحرام بل يزدول الملك عن الصيد للملك ام لا فخذنا لا يزدول
 وعنده يزدول هم ولنا ان الصحابة سئلوا ان يرمون وفي بيوتهم صيود وداجن ش رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا
 ابو بكر بن عباس عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث كيا كج ونيزل عند الهنا اتنا من الصيد ما رسلنا حدثنا عبد
 بن حرب عن ابيث عن مجاهد بن علي رضي الله عنه راي مع جماعة حاجنا من الصيد ثم رمواهم برسالة والداجن هم
 واجن هو الذي تعود المكان والله من قولهم بجر واجن وشاة واجن اذا كان مقيما بالبيت لا يرعى واراء بالصيود
 نحو الصقر والشاهين وبالداجن نحو الغزال هم ولم ينقل عنهم رساله ش اي ثقل عن الصحابة رساله لداجن
 بعد الاحرام وبذلك جرت العادة الفاشية ش اي يكون لداجن في البيوت وهم مرمون اي جرت
 العادة المستمرة المشهورة من العشر وهو المشهور وقال قاضيان الاترى ان الوصل يحرم وله بيت حمام لا يجب عليه
 ارسالهم وبه من احد الحج ش ل العادة الفاشية من احد الحج استسجكم بها قال عليه الصلوة

فاستحق الا من لما روينا ش

باعتد رد البيع فيه ان كان

قائما كان البيع لم يجر لما فيه

من التعرض للصيد وذلك

حرام وان كان فائدا فعليه

الجزاء لانه تعرض للصيد بتقويت

الا من الذي استحقه وكذلك

بيع الحرم الصيد من محرم او حلال

لما قلنا ومن احرم وفي بيته

او في نقص صيد فليس علمه

ان يرسله وقال الشافعي ر

عليه ان يرسله لانه متعرض

للصيد بما ساكه في ملكه

كاذا كان في بيته ولنا ان الصحابة

كانوا يرمون وفي بيوتهم صيود

ودواجن ولم ينقل عنهم

ارسالها وبذلك جرت العادة

الفاشية وهي من احد الحج

وكان الواجب تركه من وهو
 ليس بمنع من من حيثه لانه محفوظ
 بالبيت والقفس لانه غير انه في ملكه
 ولما رسله مفادته فهو على ملكه فلا يقدر
 ببقائه الملك وقيل اذا كان القفس
 في يده لزمه ارساله لكن على وجه
 لا يضيع قتل فان اصاب جلال
 صيد ثم احرم فارسله من يد غيره
 فيصير عند ذبي حنيفة وقاله لا يضمن
 لان المرسل امر بالمعروف والنهي عن المنكر وما
 على الخسنيين من سبيل لانه ملك
 الصيد لا اخذ ملكا محترما فلا يبطل
 احترامه باحراره وقد اتلف المرسل فيمنه
 لعله ما اذا اخذ في حالة الاحرام
 لانه لو ملكه الواجب عليه ترك
 التعرض فيمكن ذلك بان يخله في بيته
 فاذا اقطع يد عنه كان متعديا لغيره او لغيره
 في كسر المعازة واذا اصاب بها صيد فله
 من يد غيره لا ضمان عليه لا اتفاق لانهم
 يملكه بالاخذ فان الصيد لم يبق محرم
 للتملك في حق الحرم لقوله تعالى
 وحرم عليكم صيدكم متفرقا متصار
 لما اذا اشترى الحرم فان قتل حرم اخر في

والسلام بارواه المسلمون حسنا فهو عند المحسن قال الكاكي العادة الفاشية مثل الاجتماع القبول هم ولان الواجب
 على الحرم هذا دليل آخر فيمنع الجواب عن قيل الشافعي رتب العتق من ترك التعرض من الصيد وهو من اي الحرم الذي
 في بيته ففقد صيد من الصيد من جهة لانه من اي ان الصيد محفوظ بالبيت والقفس لا يشترط اي لا
 بالحرم من غير انه في ملكه لم ينزل عنه ولم يارسل في مفادته فهو على ملكه لا معتبر ببقائه الملك من لانه ليس بمنع
 للصيد فان وجوب الجزاء لو كان باعتبار الملك ينبغي ان يجب الجزاء ارسال ولم يرسل ولا يقول به اعدان ارساله
 ملكه وقيل اذا كان القفس في يده لزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع قتل فان اصاب جلال
 في بيت اولي ووجهه عنه انسان فان اصاب حلال صيد ثم احرم فارسله من يد غيره فيصير عند ذبي حنيفة وقاله لا يضمن
 الملك احمد وقاله لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف والنهي عن المنكر وما على الخسنيين من سبيل لانه ملك
 حرام عليه فكان بقيا للحننة فلا يكون ضامنا قال تقوم وعلى المحسنين من سبيل ش لانه قتل فاعطى لطلب الرضى السد فاعطى
 ولا احد سبيل الى منع الحسن من احسانه من له ش اي لابي حنيفة من ان ش اي الحرم ملك الصيد لا اخذ ملكا محترما
 ش اي محصواهم فلا يبطل احترامه باحراره ش كما في سائر امورهم وقد اتلف المرسل فيمنه ش بالاعراف من غلات
 ما اذا اخذ في حالة الاحرام ش لان محرم الحين على الحرم فلا يضمن المرسل من لانه ش اي لان الاخذ لم يملكه ش
 اي لم يملك الصيد او الواجب عليه ش جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال سلم انه ملكا محترما ولكن وجب
 اخراجه من الملك ترك التعرض الواجب الترك فاجاب بقوله الواجب عليه من ترك التعرض من الاخراج عن ملكه
 هم ويمكن ذلك بان يخليه في بيته فاذا اقطع يد عنه كان متعديا فيمنه ونظيره الاختلاف في كسر المعازة من لانه
 المعروف انه عن المنكر وعند ابى يوسف من يجب الضمان لانه مملوك لصاحبه كما اذا قتل الجارية المسبوبة خطا تجب
 قيمته ما غير معينة والمعاذ السامية قال ابن دريد قال قوم من اهل اللغة هو اسم جميع العود والطنبور والاشباهما قتل
 آخرون بل المعاذ التي استخرها اهل اليمن في ديوان الادب المعرف ضرب من الطائر يتخذ اهل اليمن
 فان اصاب محرم صيد فارسله من يد غيره لا ضمان عليه بالاتفاق ش بين ابي حنيفة سفر وصاحبهم لانه ش اي لان
 الحرم لم يملكه ش اي الصيد بالاحتشاش كما محترما فان الصيد لم يبق مملوك ش لان الحرمة اضيفت الى الحين
 من في حق الحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما اتمتم حرام ش اي تحريم من فصار كما اذا اشترى الحرم من
 اذا اشترى المسلم الحرم لا يملكه فاذا اتلفه آخر لا ضمان عليه لانه حرام فعليه القود عليه الصلوة والسلام حرمت الثمرة لعينها
 اذا ارسل صيد الحرم لان الصيد حرام عليه فعليه الضمان من فان قتل محرم اخر في يد ش اي في يد الحرم

فعل كل واحد منهما شئ اى من الاخذ والقاتل جزاءه من لان الاخذ متعرض للصيد تنفويت الاسن القاتل
 مقر لذالك شئ اى المتعرض للموجب لتفويت الاسن من والتفريق كالابتداء فى حق التضمين كشهود الطلاق قبل الدخول
 اذ رجعا ش لانهم يفتنون بما فرود الشهادتهم ما كان على شرف السقوط يمكن الزوج على ما عرفت من ويرجع الاخذ على
 ش فان قلت ليس للاخذ فى الصيد لا يدعونه فليست يرجع على القاتل فالضمان يجب باحد بين الامرين
 قلت يده على الصيد مقبرة بحق الاخذ لانه يمكن من ارسله واسقاط الجناية عن نفسه فالقاتل صار مفتوا بذالك
 ان لم يملكه الاخذ كفا سب المدبر اذ اقله انسان فى يده فاوى الغاصب ضمانه فانه يرجع على القاتل بقية كماله ملكه وان
 كان المدبر القاتل فكل من ملك الى ملك من وقال زفرى لا يرجع لان الاخذ هو الاخذ للصيد من وجوبه للصيد الاسن
 فلا يرجع على غيره لانه لا يتنازع من قبل الرجوع منزلة المالك بواسطة الضمان والصيد غير قابل للملك فى حق الحرم فلا
 يرجع على غيره ش كسلم فغصب خنزير ذمى فالغصب منه يده آخر فاخذ الذمى من الغاصب لم يرجع الغاصب على التفت
 بشئ فلذا انبأهم ولان الاخذ انما يصير بالضممان عند اتصال المالك به ش اى بالادخار ثم قوس ش اى القاتل
 من بالقول جعل فعل الاخذ علة فيكون ش اى قتله من من من مباشرة علة العلة فيقال بالضممان ش اى يضاف
 من عليه ش اى الى القاتل من كالفاصب ش اى اذا تلف المخصوص ضمنه الغاصب فان حصل الضمان بغير
 عليه والجواب عما يشهد به زفران غاصب الخنزير اثبت له بد محرمته لان خروج من محل التملك بانه بخلاف
 الصيد لان ذلك فيه زيادة احترام فى حق الحرم باحرامه لمحمته الاذى فثبت له بد محرمته وان لم يثبت للملك من
 قطع شئ الحرم او شجرة ليست بمملوكة وهو مما لا يثبت له الناس فعليه قيمته ش الواو في الجبال اعلم ان ما زرع الانسان من شجر
 انواع الربعة اما ان يكون من جنس ما يثبت له الناس كالجوز واللوز والتفاح والكثيرى ونحوها ومن جنس ما لا يثبت له كالتفاح
 ام غيلان الا شئ وكل واحد منهما اما ان يثبت بنفسه او يثبت له الناس فثبت له لا يجب الجزاء الا فى نوع واحد وهو الذى
 يثبت بنفسه مما لا يثبت له الناس ولا شئ فى الانواع الثلاثة لانها تثبت للحرم بل الى المبتدئ لانه ملك لا يثبت له
 البقية ولم تكن حرمة وفى المبسوط حرمة شجر الحرم كحرمة صيده فان صيده باكل منها وباوى اليها ويستظل بظلها ويتخذ الكرو
 على اغصانها وليكن اليها فى الحروا المطر والمطر كالمطر وان يثبت له الناس عاوة فهو له والناس يزرعون
 فى الحرم ويحصدونه من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير نكير وقال مالك لا باس بما ايدته
 الناس فى الحرم من النخل والشجر كما فى القول والزروع وهو القول الى الخطاب وابن حنبل من الجمل
 وقال القاضي منهم يجب الجزاء وهو قول الشافعى فى الجزاء فى الشجر بكل حال وهو الذى ذهب عنه فاجوب

فعل كل واحد منهما جزاء لان
 الاخذ منه من الصيد بالزلف
 الامن والقاتل مقر له
 والتفريق كالابتداء فى حق التضمين
 كشهود الطلاق قبل الدخول
 اذ رجعا او يرجع الاخذ على
 القاتل وقال زفرى لا يرجع
 لان الاخذ هو الاخذ للصيد
 فلا يرجع على غيره ولا يثبت له
 انما يصير سببا للضمان عند
 اتصال الملاك به فثبت له
 جعل فعل الاخذ علة فيكون
 مباشر علة العلة فيقال
 بالضممان عليه فان قطع
 حشيش الحرم او شجرة
 ليست بمملوكة
 وهو مما لا يثبت له
 الناس فعليه قيمته

فيما جف منه لان
 جف من ذلك شاة والكبيرة بالبقرة والصغيرة بالشاء عند الشافعي وابن حنبل ولا اصل له الا ما روى عن
 عطاء والشافعي لا نقله الصحابة وقد اثنى في فيه مع مخالفة الاصول وعن بعض السلف انه اوجب في الدوحة
 بدنة وعن عبد الله وابن المنذر ابن ابي نجيم في الدوحة سبعة دنانير او ستة دنانير وقال مالك والبوثور وداد الطاهري
 وابن المنذر لا ضمان في شجر الحرم ولا في خشبته كقطع الحرم في الدليل وهو قول الشافعي في القديم يقال في
 الجدة يلزمه الجزاء وبه قال احمد لكن الجزاء عند الشافعي في الدوحة بقرة كما قلنا عن قريب وفيما دونها شاة وفي الصغيرة
 القيمة والمعتبر فيها ان تكون سبعة للخطية وقال ابن المنذر لا اجد دليلا فيه من كتاب ولا سنة ولا اجماع الا فيما
 جف من شاة من قواه فليمة قيمته لينة لا يجب عليه شاة في قطع ما جف من اى شاة لان حرمتها من اى حرمة
 خشب الحرم وحرمة شجره تثبت بسبب الحرم قال عليه الصلوة والسلام لا يخلو غايها ولا يعصفه كذا في الحديث
 قد مر ولا يكون للعموم في هذه القيمة من اى قيمة شجر الحرم خشبته هم دخل لان حرمتها لما بسبب الحرم لا لغيره فكان
 من ضمان الحال شاة لان ضمان الفعل كما في صيد الحرم على ما بينا من اى قوله والصوم يصح جزاءه
 لان ضمان من ضمان الحال هم تصدق بقيمة على الفقراء واذا اداها شاة اى اذ ادى القاطع قيمة الشجر
 الفقراء هم ملكه شاة اى ملك الشجر كما في حقوق العباد كالغاصب اذا ادى قيمة المصنوب الى مالك ملك
 المصنوب فان قلت في التقيس عليه تحصل المعاوضة وفي التقيس لا تحصل قلت تحصل المعاوضة في التقيس انما لان
 الفقيه اثنى عن الله تعالى وقد ملك العوض فملك القاطع العوض وهو الشجر ويكره بيعه شاة اى بيع الشجر
 والشجر بعد القطع لانه ملك بسبب مخطو شاة عاقلوا اطلاق لينة بوجه ان طرق الناس الى ملكه شاة ولا يتبع
 اشجار الحرم وفي ذلك الحاس صيد الحرم الا انه يجوز البيع مع الكراهة شاة لانه ملكه بالضمان هم بخلاف
 الصيد شاة لانه يجوز بيع الصيد بعد اداء القيمة اصلا هم والفرق ما ذكره ان شاء الله تعالى شاة وهو
 قوله لان بيعه جائز تعرض للصيد الا من ليقف عليه لاجل سبعة عشر او ثمانية عشر شاة هم والذي ينبغي ان يعرفه
 شاة متصل بقوله وهو ما ينبغي للناس من عرفناه في حق الامن بالا جماع شاة لان الناس
 يزعمون في الحرم ويصدون فيه من عمر النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكريم
 احد هم ولان الحرم المنسوب الى الحرم شاة اى الذي يحرم قطعه هو الشجر الذي يثبت الى
 الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة الى غيره بالانبات شاة اى بانبات احد هم ولا يثبت

في الدوحة وهي الشجرة العظيمة للبقرة وروده عن ابن عباس رضي الله عنهما وليس لصحة وصحة مالك رحمه الله
 وفي اصغر من ذلك شاة والكبيرة بالبقرة والصغيرة بالشاء عند الشافعي وابن حنبل ولا اصل له الا ما روى عن
 عطاء والشافعي لا نقله الصحابة وقد اثنى في فيه مع مخالفة الاصول وعن بعض السلف انه اوجب في الدوحة
 بدنة وعن عبد الله وابن المنذر ابن ابي نجيم في الدوحة سبعة دنانير او ستة دنانير وقال مالك والبوثور وداد الطاهري
 وابن المنذر لا ضمان في شجر الحرم ولا في خشبته كقطع الحرم في الدليل وهو قول الشافعي في القديم يقال في
 الجدة يلزمه الجزاء وبه قال احمد لكن الجزاء عند الشافعي في الدوحة بقرة كما قلنا عن قريب وفيما دونها شاة وفي الصغيرة
 القيمة والمعتبر فيها ان تكون سبعة للخطية وقال ابن المنذر لا اجد دليلا فيه من كتاب ولا سنة ولا اجماع الا فيما
 جف من شاة من قواه فليمة قيمته لينة لا يجب عليه شاة في قطع ما جف من اى شاة لان حرمتها من اى حرمة
 خشب الحرم وحرمة شجره تثبت بسبب الحرم قال عليه الصلوة والسلام لا يخلو غايها ولا يعصفه كذا في الحديث
 قد مر ولا يكون للعموم في هذه القيمة من اى قيمة شجر الحرم خشبته هم دخل لان حرمتها لما بسبب الحرم لا لغيره فكان
 من ضمان الحال شاة لان ضمان الفعل كما في صيد الحرم على ما بينا من اى قوله والصوم يصح جزاءه
 لان ضمان من ضمان الحال هم تصدق بقيمة على الفقراء واذا اداها شاة اى اذ ادى القاطع قيمة الشجر
 الفقراء هم ملكه شاة اى ملك الشجر كما في حقوق العباد كالغاصب اذا ادى قيمة المصنوب الى مالك ملك
 المصنوب فان قلت في التقيس عليه تحصل المعاوضة وفي التقيس لا تحصل قلت تحصل المعاوضة في التقيس انما لان
 الفقيه اثنى عن الله تعالى وقد ملك العوض فملك القاطع العوض وهو الشجر ويكره بيعه شاة اى بيع الشجر
 والشجر بعد القطع لانه ملك بسبب مخطو شاة عاقلوا اطلاق لينة بوجه ان طرق الناس الى ملكه شاة ولا يتبع
 اشجار الحرم وفي ذلك الحاس صيد الحرم الا انه يجوز البيع مع الكراهة شاة لانه ملكه بالضمان هم بخلاف
 الصيد شاة لانه يجوز بيع الصيد بعد اداء القيمة اصلا هم والفرق ما ذكره ان شاء الله تعالى شاة وهو
 قوله لان بيعه جائز تعرض للصيد الا من ليقف عليه لاجل سبعة عشر او ثمانية عشر شاة هم والذي ينبغي ان يعرفه
 شاة متصل بقوله وهو ما ينبغي للناس من عرفناه في حق الامن بالا جماع شاة لان الناس
 يزعمون في الحرم ويصدون فيه من عمر النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكريم
 احد هم ولان الحرم المنسوب الى الحرم شاة اى الذي يحرم قطعه هو الشجر الذي يثبت الى
 الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة الى غيره بالانبات شاة اى بانبات احد هم ولا يثبت

على صفة الجمل م عادة من اى من حيث العادة م اذا غلبت الناس التمتع بما ينبت عادة من اراد بالاقام
 ان لا يجب لقطعة شئ بحرمته الحرم م ولو نبت بنفسه شئ اى لو نبت ما لا ينبت عادة كام غيلان بلا نبات احد م فى
 ملك رجل فعلى قاطعة قيمتان قيمة الحرم مقابل الشئ وقيمة اخرى شئ اى تجب قيمة اخرى م ضمنا شئ اى الضمان م
 لما ملكه كالصيد المملوك فى الحرم شئ حيث يجب فيه قيمتان احدهما لحرمة الحرم والاخرى لصاحب الصيد فان قيل ان
 يملك بالاختلاف تجب القيمة بعد ذلك واجيب بان قوله عليه السلام الناس شر كافر فى ثلاث الماء والكلاب والنار
 محمول على خارج الحرم والماء الحرم فبذلك لانه حرام التعرض بالنص كصيده فان قيل الحرم غير مملوك لاحد فكيف يتصور
 قوله وقيمة اخرى ضمنا لما ملكه واجيب بانه على قوله من يرى ملكا من الحرم وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله ومجتبى
 من شجر الحرم لاضمان فيه لانه ليس بنابى شئ لانه لو وجب الضمان فيه لقتل اهل الحرم فى النار لان ما يجب بمنزلة
 الميت من الصيد م ولا يرمى شئ من الحرم ولا يقطع الا الاخر شئ وهو نبت بكرة معروف وبه قال الشافعى والملك م
 وفى الحل لا يحل لاجل قطع شئ من شجر الحرم ولا شوكر ولا من شئ من الاشجار الا الاخر واستثنى مالك الشافعى رضى الله
 عنهما السنن ايضا قال وهو خلاف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب الضمان بالكلب الشجر وهو مروي عن ابن عباس
 وعطاء بن رباح قال مالك والشافعى وابن جبريل ويحرم قطع الشجر والعوج وبه قال مالك وابن جبريل وعطاء بن رباح وغيرهم
 وبنار والشافعى لا يحرم وهو مروي بقوله عليه الصلاة والسلام لا يعقد شركا فى حديث ابن عباس فى العيصين قال الشافعى
 لا قطع فى الشجر الموزية كقتل الصيد الموزى وهو قياس لعبدى مقابلية النص فهو فاسد الوضوء كاستهلال الشافعية
 بغير الوان فيما اقيم بالبلوى واختار المتولى منهم انه مضمون وقطع امام الحرمين والغزالي الى ان تحريم الشجرة مما لا ينبت النار
 م وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالرعى شئ وبه قال الشافعى والملك م لان فيه ضرورة فان منع الدواب عنه متذر
 ولنا ما روي شئ وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يتخلى خلاهم والقطع بالمشافرة كالقطع بالمناجل شئ هذا جواب
 عما يقال النص فى القطع لاني الرعى والمشافرة جميع مشفرة وتشتفر البعير كالجماعة من الفرس والشفرة من الانسان
 جمع منجل كبسر البعير وبه الحديد الذى يحصد به الرزق هم وحمل الحشيش من الحل ممكن شئ هذا جواب عن قول ابى يوسف
 رحمه الله لان فيه ضرورة تقريره سلمنا ان النص فى القطع لانه الرعى لكن لان السلم القنطرة لان حمل الحشيش
 من الحل اى خارج الحرم ممكن م فلا ضرورة فيه بخلاف الاخر شئ هذا جواب ايضا عما يقال بالبال الاخر لم
 يحرم رعيه ولا ضرورة فيه فاجاب بقوله بخلاف الاخر م لانه شئ اى لان الاخر م استثناء اللفظ صلى
 الله عليه وسلم شئ وهو فى حديث طويل احسب انكم استتمت من لى بريرة عن عن ابى بصير

عادة اذا انبت انسان الحق

بما ينبت عادة ولو نبت بنفسه

فى ملك رجل فعلى قاطعة قيمة

لحرمة الحرم مقابل الشئ وقيمة

اخرى ضمنا لما ملكه كالصيد

المملوك فى الحرم وما يجب

من شئ الحرم لاضمان فيه

لانه ليس بنابى ولا يرمى

شئ من الحرم ولا يقطع الا

الاخر وقال ابو يوسف

لا بأس بالرعى فيه لان فيه

ضرورة فان منع الدواب عنه

متذر ولنا ما روينا والقطع

بالمشافرة كالقطع بالمناجل

وحمل الحشيش من الحل

ممكن فلا ضرورة فيه بخلاف

الاخر لانه استثناء اللفظ

صلى الله عليه وآله وسلم

فيجوز قطعه ورضيه وبخلاف
الكلمة وذلك لانها ليست من جملة
النبات وكل شئ فعله القارن
مما ذكرنا ان فيه على المفرد
دما فعليه دمان دم تحتته
ودم لعمرة وقال الشافعي
دم واحد بناء على انه محرم
باحرام واحد عندنا وعندنا
باحرامين ودم من قبل
قال الا ان يتجاوز الميقات
غير محرم بالعمرة او الحج فيلزمه
دم واحد خلا فالزفر كما
ان المستحق عليه عند
الميقات احرام واحد
وبتأخير واحد واحد
لا يجب الاجزاء واحد

عليه وسلم لما فتح الله عليه رسول الله مكة الحديث وقد ذكرناه من قريب وفي آخره الاذخر من فحيزه قطعه وبغيره من الاستئثار
الشام في امرهم وبخلاف الكلمة من معطوف على قوله بخلاف الاذخر من وذلك لانها ليست من جملة النبات
من انما هو شئ مزروع في الارض فثبت من بار السمار لا من الارض في النبات فثبت من الارض وانما كان
قال في الكافي والكلمة لفتح الكاف وسكون الهمزة ففتح الهمزة مع كم على مكس ثمة فان قيل النفس عام وقد خص منه الاذ
بالنفس او الاجماع فلم يجوز تخصيصه بغير الرعي والضرورة فلما الاذخر خص بالاستئثار المتصل والحكمة تدخل فلا يجوز تخصيصه
التميز اني يجوز عند بعض اصحابنا كذا قيل وفي السبوط والبدلغ تاويل الحديث انه عليه الصلوة والسلام كان من قصد
فيه الاستئثار فسبقه الباس سفر او كان اوحى اليه انه يرض فيما سبقه الباس او ان النبي صلى الله عليه وسلم عمه فجار
جبريل عليه السلام بالرفقة فقال الا الاذخر من وكل شئ فعله القارن مما ذكرنا من شئ يفي من الجنائيات من ان فيه على
المفرد ما فعله شئ ابي على القارن م وان دم لعمرة ودم لعمرة وقال الشافعي سفر دم والحد شئ ابي عليه دم واحد
وبه قال مالك واحمد في الظاهر الروايتين عندهم بنار على انه يحرم باحرام واحد عند شئ لان احرام العمرة داخل في
احرام الحج عند شئ ان القارن يطوف طوافا واحدا وسعي سعيين م وعندنا باحرامين وقدم من قبل شئ اراد
به ما ذكره بقولنا في باب القرآن الاختلاف بيننا وبين الشافعي سفر بنار على ان القارن عندنا يطوف طوافين وسعي
سعيين عنده طوافا واحدا وسعي واحد م الا ان يتجاوز شئ وفي بعض النسخ م قال شئ انما القارن
الا ان يتجاوز القارن شئ في بعض نسخ القصة وفي رحمه الله الا ان يتجاوز من باب المعاملة والاول من باب التفاضل
وهذا استئثار من قوله فعليه وان الا في هذه المسئلة وفيه نظر لان القارن وان ابي على القارن وان في كل
موضع يجب فيه على المفرد دم الا في صورة واحدة وهي ان يجازم الميقات غير محرم شئ ابي حال كونه
غير محرم م بالعمرة او الحج فيلزمه دم واحد شئ وفي بعض النسخ يلزمه ذلك الدم دم واحد وقال القدوري
في شرح مختصر الكرخي وليس في الاصول معنى يجب على المفرد دم وعلى القارن دم الا في هذه المسئلة ففيه
نظر لان القارن اذا فاض قبل الامام عليه دم واحد وكذا اذا فاض الزايرة جينا او محمدا وقد رجع الى ابيه يجب
عليه دم واحد وكذا ذلك اذا وقعت القارن بعرفة ثم قتل صيدا خلا فالزفره فان عندنا يجب عليه دمان م لما
استحق عليه عند الميقات احرام واحد شئ هذا التعليل لنا للزفر ابي الواجب عليه عند عبور الميقات احرام واحد
هو احرام واحد للحمرة دم وتباخير واجب واحد لا يجب لاجزاء واحد شئ الا ترى انه لو احرم بالعمرة عند الميقات ثم جاوز
ثم احرم بالحج الا ترى عليه م ان القارن بخلاف سائر النخطورات فانه صار بجنايته من كلباه منخطورة احرامين فبطل

النفق فيهما وهما ليس كذلك كذا الوابل هجرة بعد ما جاز ثم ابل بحية يملكه فعليه دم واحد بتأخيره احرام العمرة
واذا اشترك مهران في قتل صيد فكل واحد منهما خزان كامل من ش وهو قول الحسن والشبي وسعيد بن جبير والتمتعي والنوري و
بر قال مالك والمتولي من الشافعية ومورد اية عن احمد واختار ابو بكر من الحنابلة وعن ابن عمر بن الخطاب مفع وطاوس
والزهري ومحمد بن ابي سليمان والاوزاعي ان عليهما جزاء واحد لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جناية تقو
الدلالة فيقتعد الجزاء بتعدد الجناية من ش الشافعي مفع يقول هو ضمان المحل والمحل واحد ونحن نقول هو ضمان الفضل
والفعل متعدد واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان بدل عن المحل لا جزاء بمنز
الجناية فيقتعد ش اى الجزاء بم اتحاد المحل من ش والمحل واحد والجزاء واحد على كل واحد منهما لنعف قيمة الصيد
كانوا اكثر من ذلك ضم الضمان على عدمهم كقولنا قتلا رجلا خطا تجب عليهما تيرانة ش لانه لا ضمان للمحل هو على كل واحد منهما كفارة ش
الا ضمان لفضل م واذا باع الحرم الصيد لاتباعه ش اى اشتراه فالباع باطل لان بيع الحرم الصيد حال
كونه حيا م تعرض للصيد بتقويت الامن وبيعه بعد ما قتل بيع ميتة ش وكلاهما باطل فيكون البيع باطلا وقال الناطقة
لو اشترى اوباع حال احراره اى يقض الحالك البيع وان قبضه لم يشترى فاستملكه والبايع محرم والمشتري حلال
فعله البائع قيمة الصيد للكفارة ولا ضمان عليه للبائع ان كان صاده حال حرامه وان صاده وهو حلال ثم احر
ثم باعه حال احراره فعلى المشتري قيمته للبائع م ومن اخج طلبة من الحرم فولدت اولاد او فماتت هي واولادها فعليه
جزاء من ش اى جزاء الام والاولاد م لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقى مستحقا للامن شرعا ش يعني
بعد اخراجه من الحرم متعفف بوصف شرعى وهو الامن واذا كان كذلك البقي مستحقا بان يكون امنا من جهة الشراء
ولقوله لم ومن دخله كان امنا فبقى منه هذا الوصف م ولما ش اى ولاجل استحقاقه الامن شرعا م يجب و
الى مانه وبه صفة شرعية ش اى كون الصيد واجب الرد الى الما من اى الى موضع الما وهو الحرم صفة شرعية
م فترى الى الاولاد ش لى ثبت وجوب الرد الى الحرم فى الاولاد ايضا لان الاوصاف الفارقة فى الاما
تسرى الى الاولاد كالحرية والكتابة والتدبير فان قلت فيقتض هذا الولد المخصوصة فانما واجب الرد ولم يسر الى
قلت صفة المخصوصة ليست بصفة شرعية فلا يتعدى الى الولد فان قلت المصنوعية صفة شرعية فينبغي ان تستحق
قلت هي صفة غير لازمة فلا تسرى بخلاف التدبير وغيره فانه صفة لازمة وفى جامع قاضى خان ان سبب جوب الضمان
فى المخصوصة تقويت اليد ولم يوجد ذلك فى الاولاد لا حقيقة ولا حكما لان المالك لم يطالب الاولاد حتى اذا
طالبه واستنبح كان ضمانا لما حق الرد المدعى لى فى كل ساعته فاذا لم يرد ومنع كان ضمانا سر

واذا اشترك محرمان في قتل
صيد فكل واحد منهما
جزاء كامل لان كل واحد منهما
بالشركة يصير جانيا جناية
تقو الدلالة فيقتعد
جزاء الجناية واذا اشترك
حلالان في قتل صيد الحرم
فعليهما جزاء واحد لان الضمان
بدل عن المحل لا جزاء عن
الجناية فيقتعد بالتحاد للمحل
كرجلين قتلا رجلا خطا
يجب عليهما دية واحدة
وعلى كل واحد منهما كفارة
واذا باع الحرم الصيد وادبته
فالباع باطل لان بيعه حيا
تعرض للصيد بتقويت
الامن وبيعه بعد ما قتله
بيع ميتة ومن اخج طلبة
من الحرم فولدت اولاد
فماتت هي واولادها فعليه
جزاء لان الصيد بعد الاخراج من الحرم
بقى مستحقا للامن شرعا ولما وجب
رده الى مانه وهذا صفة شرعية
فتسرى الى الولد

م فان اوى جزاء باس اى جزاء القبيحة هم ثم ولدت ثم ماتت الاولاد ليس عليه جزاء الولد لان بعد اوان
الجزاء لم يبق امنة من اى مستحقه الا من فيمنذ لم يبق اولاد مستحقه للا من ايضا لم يبق عليه جزاء الولد لان بعد اوان
منه قوله لان وصول الخلف من وهو القيمة الى الفقر ايم كوصول الاصل من وهو الصيد الى الحرم لان
انه لو غصب جارية فادى قيمتها ثم ولدت اولاد فاستهلكها او اولاها لا يحجب عليه شئ فكذا هنا كذا فى الجامع الجوزي
وكذا افسر الامام حميد الدين الضرير رحمه الله قوله لان وصول الخلف كوصول الاصل وقيد بقوله لان وصول قيمته
الصيد الى فقهاء مكة بمنزلة وصول الصيد الى الحرم وقال الا ترى فيه نظرا لانه يجوز ان يعترف القيمة الى
فقره مكة وغيرهم عندنا فاذا ادى الجزاء الى غيرهم يسقط ايضا مع انه لم يصل الخلف الى فقره فلا يستقيم التحليل
بان وصول الخلف الى فقره مكة كوصول الاصل الى الحرم انتهى قلت فليظهر ضرورة فلا بد شئ من المصنف ولا
الشيخ حميد الدين الضرير اما المصنف فانه اطلق مود شمل الوصول الى فقره مكة والى غير فقرتها وقال الشيخ

حميد الدين الضرير رحمه الله فانه قيد باعتبار الغالب والله اعلم بالصواب

م باب مجاوزة الوقت بغير احرام من اى هذا باب في بيان حكم من جاوز الميقات بغير احرام ولما فرغ
عن بيان حكم الجنابة الواقعة بعد الاحرام شرع في بيان الجنابة الواقعة قبل الاحرام فاشترى كما في معنى الجنابة
لكن لما كانت الجنابة بعد الاحرام على الكمال قدم بيانها على هذا الباب والمجاورة من باب المفاعلة
تكون بين الاثنين ولكننا بمنى الجواز كما في قوله تبارك وتعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم يخبر
اسرعوا الوقت قال في الجملة الوقت معروف اسم واقع على الساعة في الزمان والحين فعلى هذا يكون استعمال
الوقت في معنى المكان مجازا كما استعمل المكان في معنى الزمان مجازا في قوله تعالى ههنا كذا عمى وقال الجوزي
الوقت معروف والميقات الوقت المفروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات اهل الشام للموضع الذي يخرجون
منه فعلى هذا يكون الطلاق الميقات على مكان الاحرام حقيقة لاستعمال اهل اللغة الميقات في معنى المكان قال
الآثراني رحمه الله ولا يخلو عن تامل وقال الاكمل فاعلم ان غيره فان قيل كان الواجب ان لا يحجب على من
جاوز الميقات بغير احرام شئ لان الحرم للاشياء المحببة للكفارة هو الاحرام والاحرام غير موجود في ذلك الوقت
فالجواب ان من جاوز الميقات بغير احرام ارتكب المنى عنه ولكن به في حجة فقهاء نقصناه بغير الدم الا اذا تذكر ذلك
في اوله بالرجوع الى الميقات لم يبق قبل ان يطوف انتهى قلت مذهب الحسن البصري وانتمى الى الاحرام من الميقات غير
واجب فلا يحجب عليه شئ اذا جاوز الميقات بغير احرام وفي المبسوط ولو جاوزه واحرام انعقد احرامه الا عند

فان ادى جزاءها ثم
ان مات ثم ماتت الاولاد
ليس عليه جزاء الولد لان
بعد اداء الجزاء لم يبق امنة
لا وصول الخلف
كوصول الاصل والله اعلم بالصواب
باب مجاوزة الوقت
بغير احرام

سعيد بن جبر فإنه قال لا يفتتد إحرامه فان رجع الى الميقات قبل التلبس بالعمامة لم يمسح بالآدم سقطت عنه الميقات كذا
 هم واذا أتى الكوفى من أى الرجل من اهل الكوفة لم يمسح بنى عامر من هو موضع قيسب من كذا رجل
 الميقات خارج الحرم فاحرم بعرقه من أى الميقات ما اذا جاوز ذات عرق لما احرام ودخل البستان وكان من
 الحج او العمرة لو لم يكن من ذلك ولم يرد ونزل مكة فى اوان الميقات ثم انشأ الاحرام لم يجب عليه شئ من العمرة ولو قطع
 عرق ميقات اهل العراق وقال القرطبي ذات عرق طيته او عصيته بينهما وبين مكة يؤمان لبعض يومهم فان رجع
 من أى محرقا قد رآه لانه اذا رجع قبل الاحرام واحرم من الميقات لاشئ عليه عندنا وعند الشافعى هم الى ذات عرق
 شئ لا يقتضين بذات عرق فظاهر حال الكوفى والا فارجع اليه من غير ما هو الوقت سواء فى فناء البر واليه فى
 سقوط الدم وعن ابى يوسف انه قال فيلزم ان عاد الى ميقاته اشره ذلك الميقات بما ذى الميقات الاول
 سقط الدم الا فانه لم يمسح بطل عندهم الوقت من أى دم الميقات هم وان رجع اليه لم يجب متى دخل كما هو طاعت
 العمرة فليأخذ من أى الميقات بالقبض هم قول ابى حنيفة ربه وقالان رجع اليه من أى الميقات
 حال كونه من غير فليأخذ من أى الميقات بالقبض شئ وبه قال الشافعى فى قولهم وقال زفر من لاسقط طبعى او لم
 شئ وبه قال مالك رحمه الله واحمد الشافعى فى قولهم لان جبايته لم ترفع بالعود شئ جبايته لم تترك الاحرام
 من الميقات فلا يمنع بعوده الى الميقات لان بالعود الواجب عليه انشأ الميقات واجبة عند الميقات وجوب الجباية
 عند الاحرام لا بعدهم فصار حكمه كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه ايج الغروب ولما انه تدارك التذرك فى
 او انه شئ فى اوان التذرك والتذرك فصار حق التذرك من ذلك شئ فى اوان التذرك من قبل
 الشروع فى الافعال شئ فى افعال الحج فمسقط الدم بخلاف الافاضة شئ جواب عن قول زفره كما اذا افاض
 اراد ان يماسه عليه غير صحيح هم لانه لم يترك التذرك من قبل ان يمسح التذرك الى غروب الشمس وبالله لم
 يحصل ذلك هم على ما مر شئ فى الجنابات هم غسيل التذرك عند بها شئ اشارة الى ان التذرك
 بل يحصل بمجرد العود ومع التلبس فقال ان التذرك عند بها أى عند اسنى يوسف ومحمد بغير عوده شئ خلا
 كونه محملا لانه انما هو حق الميقات وهو مجاوزة هم محملا لانه اظهر حق الميقات كما اذا مر به شئ أى بالميقات حال كونه
 هم محملا كذا شئ فلا يلزمه شئ وكلاهما حالان تترادفان او متداخلان هم وعنده شئ أى عند ابى حنيفة
 الله تعالى عنه هم بعوده شئ أى التذرك بعوده حال كونه هم محملا بلباس شئ كلاهما ايضا حالان مثل ذلك هم
 لان الغزيرة شئ أى الميقات هم فى حق الاحرام من دويره اليه شئ أى لان لاخذها واجب الله عليه فى الاحرام ان يكون

رأى انى الكوفى يستلكن بنى عامر فاحرم
 بعمره فلك رجع الى ذات عرق ولو لم يمسح
 عنده دم الوقت وان رجع اليه
 بلب حتى دخل مكة وطاف العمرة
 فعليه دم وهذا عند ابى حنيفة
 وكانان رجع اليه فليأخذ من أى الميقات
 او لم يلبس قال زفر كذا لانه لا يلبس
 لان جبايته لم ترفع بالعود وصار
 كما اذا افاض من عرفات ثم عاد الى
 ولما انه تدارك التذرك فى اوانه
 قبل الشروع فى الافعال فليس بقطر الدم
 بخلاف الافاضة لانه لم يترك
 التذرك على ما مر غير ان التذرك
 عند ما يعود هو ما كان اظهره حق
 الميقات كما اذا مر به ما كانا
 وعنده لا يعود وهو ما كانا
 لان الغزيرة شئ فى حق الاحرام
 من دويره اليه

اذا قصد بالتحريم الى الميقات وجب عليه
 فساد جميعه كفساد التلبية وكل التلويح
 بغيره ملبيا وعلى هذا الخلاف في الحرم
 وبالحج اذ كان العرف في جميع ما ذكرنا
 ولو بعد ما ابتدء الطواف واستلم الحجر
 من الدار بالاقطار ولو عليه قبل الحرام
 لا يفتى به ولا يذكر اذ كان يريد الحج والعمرة
 من محل البستان المحجبة فلا بد من
 تغيير احرام ووقته البستان وهو واجب
 للفعل سواء كان البستان غير ذي النية ولا
 يترجم بالحرام بقصد اذا وصل الحق باهله
 والبستان ان يدخل مكة بغير احرام الحاجة فذلك
 له وللدار بقوله وقته البستان جميع المحل
 الذي يذنيه وبين الحرم وقدم من قبل
 فكذا وقت الدار المحل الملتحق به فله احرام من
 المحل وقته بعرفة ما يكن عليه مكنتي يريد به
 به مكنتي والدخل فيهما احراما من ميقات
 ومنه ان مكة بغير احرام ثم خرج من مكة
 فذلك الى الوقت ولحرم مجة عليه
 ابرهه ذلك من دخوله مكة بغير احرام

من ديرة الهبة في حق الافاق قال تم وانما الحج والعمرة الايتي طامر فيا منعه م فاذا ترخص بالتأخير من اي بناخير
 الاحرام من الميقات وجب عليه قضاء حقه بالاشارة التلبية من اي قضا من الميقات بالاشارة التلبية من كان التلويح بغيره ملبيا
 من اي الميقات في عودته الى الميقات حال كونه ملبيا م فاذا عاد لم يلبس من اي الميقات في جميع ما ذكرناه من اي الميقات
 من اي الميقات المذكور م اذا احرم بحج بعد المجاوزة من اي الميقات من كان العمرة في جميع ما ذكرناه من اي الميقات
 من ولوعاد من اي الميقات من بعد ما في الطواف فاستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق من اي باتفاق علما
 والشافعي في قول مالك واحمد والشافعي فاستلم تقبيل المشروع في الطواف لبسان المستبر في ذلك
 الشرط وان عاد قبله فعلى الخلاف المذكور م ولو عاد اليه من اي الميقات من قبل الاحرام يسقط عنه بالاقطار
 من وذلك لانه استنفا التلبية الواجبة عند ابتداء الاحرام م وهذا الذي ذكرناه من الاحكام م اذا كان
 الرجل يريد الحج او العمرة فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام من اي الميقات في م ووقته شر
 اي ميقاته م البستان وهو صاحب المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم من اي الميقات في م ووقته شر
 التعظيم م فلا يلزم الاحرام بقصد م من اي البستان م واذا دخله من اي البستان م التحق باله من اي
 بابل البستان سواء نوى الاقامة خمسة عشر يوما او لم ينو وعن ابي يوسف ره لو نوى الاقامة خمسة عشر يوما فالجواب
 على ما ذكره يعني ان نوى ان يقيم خمسة عشر يوما جاز له ان يدخل مكة بغير احرام لانه صار وطنه وان لم ينو الاقامة
 فلا يجوز له دخول مكة بغير احرام لانه ليس من الهبة فلا يتبرم والبستاني ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فذلك لك ان ذلك
 من اي الذي دخل البستان لحاجة ان يدخل مكة بغير احرام كما يجوز للبستاني لانه التحق بابل البستان م والمرد
 بقوله من اي بقول محمد بن في الجامع الصغير م ووقته البستاني جمع المحل الذي يذنيه وبين الحرم وقدم من
 قبل من اي اراو به ما ذكره في فصل المواقيت بقوله ومن كان داخل الميقات فوقته المحل معناه المحل الذي
 بين المواقيت وبين الحرم فذلك من اي فذلك يكون م وقت الدار من اي ميقاته م الملتحق به من
 اي بالبستاني م فان احرام من اي البستاني والملتحق به من المحل وقته بعرفة لم يكن عليها شئ من اي
 بالميقات على ما يجب الا ان م يريد به البستاني والدخل فيه شئ من اي في البستان م لا يلبس
 احراما من ميقاته م وهو المحل م ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت من اي الميقات
 م واحرم بحج عليه شئ لني حجة الاسلام او حجة مندورة او عمرة مندورة م اجزاء ذلك شئ مما لم يذره من م قوله مكة بغير احرام
 شئ لني بسقط عنه ما وجب عليه من العمرة او الحج بسبب دخول مكة بغير احرام م ذكرني الايضاح وشرح الاقطع ثم خصص

الكرخي غير با وقال زفر لا تجوز وهو القياس اعتبارا بما لزمه سبب المنذر فانه اذا كان عليه حجة وجبت بالندرج
 حجة الاسلام فانه لا يسقط بها المنذرة فكذا كسبها والجامع ان كل واحدة منهما واجبة بسبب غير سبب الاخر
 م وصار ذلك كما اذا تحولت السنة من التي دخل فيها مكة ثم حج فانه لا يقوم مقام الزم بدخول مكة للاختلاف
 م ولنا انه مما سبب في اي يدرك م التزك في وقته من وهو السنة التي دخل فيها مكة م لان الواجب
 عليه تقسيم هذه البقعة من اي الكعبة م بالاحرام من اي المني الى البيقات كان حقه ان يجاوزها باحرام كور
 امغار في تلك السنة لاني سنة اخرى كما اذا اتاه من اي البقعة التي هي مكة حال كونه بمحاجة الاسلام في لا بد او ش
 يعني من اول الامر فانه يحجز عن حجة الاسلام التي نوى وعمالزمه بدخول مكة من خلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار
 في ذمته من وقت الحج فلا يتاوى بالاجرام مقصود من اي قصدي م كما في الاعتكاف المنذور من
 اي كما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان بذاهم فانه لا يصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني من يعني
 اذا لم يعتكف شهر رمضان الذي نذره في الاعتكاف حتى جاز رمضان العام الثاني فصامه فاعتكف فيه قضا عما عليه
 لم يعتكف لانه لما لم يعتكف في رمضان الاول صام الصوم مقصودا فلم يتاوى بالاجرام مقصودا كذا هذا فان قيل سلمنا
 ان الحجة تحول السنة تغييرا ولكن لا نسلم ان العمرة تصير دينانا لها موقفة فينبغي ان تستط العمرة الواجبة بدخول
 مكة بغير احرام بالعمرة المنذرة في السنة الثانية كما تسقط هي بها في السنة الاولى اوجب بانه لا شك ان العمرة كره
 تأخيرها الى ايام الخريف ثم يلحق فاذا اخبرنا الى وقت كره صارا كالمعتكف لها فصارت دينام ومن جاوز الوقت من
 اي الميقات م فاحرم بعمره فافسد باس اي العمرة افسد باجماعهم منعه فيها وقضا باس اي العمرة ثم تقضيها
 م لان الاحرام يقع لازما من اي لانه عقد لازم لا يخرج الرغبة بعد شروع فيها الا بالاداء والافعال والاقضاء فلما
 التزم الاداء على وجه الصحة ولم يفعل م فصارت من اي حكم بذاهم كما اذا افسد الحج من اي فانه يفرضه فكذا كسبها
 وليس عليه ترك الوقت من لانه اذا فصلها باحرام الميقات بخبره بالنقص من حق الوقت بالجواز في غير احرام فسقط
 عنه الدم لمن سبى في الصلوة ثم افسد باس ثم قضا باستقط عنه سجود السهو وعلى قياس قول زفره لا يسقط عنه الدم لمن سبى
 اوله لم يلزم لان جنابته لا تقع بالعود وكذا اذا جاوز الميقات ثم احرم بعمره ثم وجب عليه القضا بالاداء ولا يسقط عنه الدم
 بالقضاء لعدم ارتفاع الجنابة بالقضاء قياسا على تلك المسئلة م وهو نظير للاختلاف من اي هذا الاختلاف بيننا وبين
 زفر رحمه الله ان الدم الواجب بالمجاورة عن الميقات يسقط بالقضاء عندنا ولا يسقط عندنا نظير للاختلاف الواقع م في فاكنت الحج اذا
 جاوز الميقات بغير احرام من ثم احرم بالحج وفانه الحج لفوات الوقوف بعرفات ويكفي بالخال العمرة ووجب عليه القضا

وقال زفر لا يجزئ وهو القياس
 اعتبارا بما لزمه سبب المنذر فانه
 كما اذا تحولت السنة ولنا انه تلو في التو
 في وقته لان الواجب عليه تقضي هذه
 للبقعة بالاحرام كما اذا اتاه بمحاجة
 الاسلام في لا بد او ش
 تحولت السنة لانه صار دينانا في ذمته
 فلا يتاوى بالاجرام مقصودا
 في الاعتكاف المنذور فانه يتاوى
 بصوم رمضان من هذه السنة
 دون العام الثاني ومن جاوز الوقت
 فاحرم بعمره فافسد باس فيها
 وقضاها لان الاحرام يقع لازما
 فصارت كما اذا افسد الحج
 وليس عليه ترك الوقت
 وعلى قياس قول زفره لا يسقط عنه
 وهو نظير للاختلاف في فاكنت
 الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام

وغيره من حله من الوقت بغير احرام من
بالجسم من احرامه من وقت حله من الجاهلية
هذه بغير احرام من المخطورات والنا
انما يصير تارة من احرام الميقات بالاحرام
منه في القضاء وهو على الفاعل كالمعتم
غيره من المخطورات فوضم الفرق واذا
حرم المكي يريد الحج فحرم ولم يعد
الحرام ودفع بعرفة فعليه شاة
لان وقت الحرام وقد جاوزه بغير
احرام فان عاد الى الحرم ولم يدا
يلبس فيه على الاختلاف الذي ذكرناه
في الافاق وللتعم اذا خرج من عمرته
ثم حرم من الحرم فحرم ودفع بعرفة
فعليه دم لانه داخل بكرة واست
بافعال العمرة صار بمنزلة المكي والحرم المكي
من الحرم لما ذكرنا فيلزم الدم بتلجيز
عند قلن رجوع الى الحرم واهل فيه قبل
ان يقف بعرفة فلا شيء عليه
وهو على الخلاف الذي تقدم

من قابل يسقط الدم الواجب بالمجاوزة لغير احرام لوجوب القضاء عندنا خلافا له من
قوله في فائت الحج اى ونظر الاختلاف ايضا بينا وبينه فبين جاوز الوقت الى الميقات هم لغير احرام واحرام بالحج ثم
افسد منه من بالجماع قبل الوقوف بعرفات فوجب عليه المضي والقضاء ويسقط عنه دم المجاوزة عندنا خلافا له من وسور
اى زفر منه الدم بغير المجاوزة بحدش اى يقبس من المجاوزة بغير ما شئ اى بغير المجاوزة
من من المخطورات من كالتطيب اللبس الخلق فان الدم الواجب فيها لا يسقط بقضائه بالحج والعمرة فلهذا
وانما انما يصير قاضيا حق الميقات بالاحرام منه من الى من الميقات في القضاء وهو من اى القضاء من كى
انما من فنيه من المضي الذى لا جازى لدم وسواد الواجب بالحج باحرام بعد مجاوزة الميقات من ولا يند
من اى بالقضاء من غيره من اى غير هذا المخطور من المخطورات من لان الواجب بها التقصان يمكن فى الاحرام
الاول والجبر لا يقع باصل العبادة كسجدة فى الصلوة يقع بها الجبر باصل الصلوة لا يقع بها الدم وجب ترك اصل
الاحرام من الوقت وقد انى باصل الاحرام فى الوقتين التقاض فينبى عما ترك لان اصل الصلوة عن الاصل ما لا
لا يوجب عن التبع كذا فى المبسوط وهو معنى قوله من فوض الفرق شى اى بين نحره وبين ثوبه عليه فم اذا خرج المكي من
يعنى من الحرم حال كونه من الحج فاحرم من الحج لانه لم يلبس الى الحرم ودفع بعرفة فعليه شاة لان لما خرج من الحرم ثم احرم
بالج فصار كالا فاقى اذا جاوز الميقات ثم احرم فوجب عليه شاة لانه لم يلبس الى الحرم ودفع بعرفة فعليه شاة لان لما خرج من الحرم ثم احرم
من اى لان ميقاته من الحرم وقد جاوزه بغير احرام من اى اذا قيد بقوله يريد الحج لانه لو خرج من الحرم لاجل حاجته
ثم احرم من الحج لانه لم يلبس الى الحرم وقد جاوزه بغير احرام من اى اذا قيد بقوله يريد الحج لانه لو خرج من الحرم لاجل حاجته
من فان عاد الى الحرم ولم يلبس فيه فعلى الاختلاف الذى ذكرناه من اى عند اى منيفه يسقط عنه الدم والود والتلبية
عند الحرم وعند ما يسقط بمجرد الود وعند زفر لا يسقط وان لم يلبس من اى فى الافاق من اى ذكره قبل هذا فى ايتان الكوفى فى
لسان بنى عامر قبل الصواب لافى لان الافاق جمع افق فالنسبة تكون للمفرد دون الجمع ولم يسمع فى كتب اللغة ان
وعن الاصمعي ابن السكيت الافق الفتحين من وامتنع اذا خرج من عمرته ثم خرج من الحرم واخرج بالحج ودفع بعرفة فعليه
ثم هذه المسئلة من مسائل الجامع الصغير وقيد فيه بالتمتع لان احرام القارن بحجة وعمره ميقاتى فلا يرد هذا الحكم فيه
من لانه لما دخل مكة واتى بافعال العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزم الدم بتلجيزه
من اى بغير الاحرام عن الوقت من فان رجع الى الحرم واهل فيه من اى احرام ولبي فى الحرم
من قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذى تقدم من اى فى مضي ان عند اى منيفه

رضي الله عنه لسيطط عنه الدم اذ النى وعندهما الاشترط الكلبية وعند فر رعمه الله لا يسيطط الدم في الحائض في الاقاني انما
قال تقدم في الاقاني ش فان كان المتنع ايضا اقا قيا لان المتنع في آخر احرام الحج كالمكي فانعم الله علم به التوفيق
هم باب اضافة الاحرام ش الى الاحرام اى هذا باب في بيان حكم اضافة الاحرام الى الاحرام ولما كانت هذه من اهل مكة
ومن متكرره داخل الميقات جنابة وكذا اضافة احرام العمرة الى الحج في الاقاني عقيب باب الجنابات بهذا الباب
لكونه نوعا من الجنابات هم قال ابو حنيفة رضي الله عنه وطاق لحاشوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج
وعليه ليرفضه وعدم عليه حجة وعمرة ش انما قيد المكي لان الاقاني لو احرم بمكة فطاق لحاشوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض
في الحج فيها ولا يرفض الحج لان بناء افعال الحج على افعال العمرة صحيح في حقه عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه
وما لك يصح في حق المكي ايضا لمشرعية القرآن والتمتع عندهما وانما قيد بقوله وطاق لحاشوطا لانه اذا لم يهبط
للعمره اصلا يرفض العمرة بالاتفاق وقيد بقوله شوطا واداء اقل الاشواط حتى اذا طاف شوطين او ثلاثة
اشواط كان الخلاف فيه كما ذكره اما اذا طاف للعمرة اكثر الاشواط يرفض الحج بالاتفاق هم وقال ابو يوسف
ومحمد يرفض العمرة احب اليناش لاننا ليس قضاء واداء وانف مونة فصارت اولى بالرفض على ما يكره
هم وقضاء ما ش اى العمرة هم وعليه دم رفضه لانه لا بد من رفض احدهما ش اى الحج او العمرة لان الجمع بينهما ش
اى الحج والعمرة هم في حق المكي غير مشروع ش اى عندنا خلافا للشافعي وما لك لقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن اهل حاضري المسجد الحرام هم والعمرة اولى بالرفض ش من الحج هم لانها اولى حالا واكل اعمالا والسير
قضاء كونهما غير موقته ش لان العمرة سنة والحج فريضة لان ادا ما يكن في جميع سنة الا خمسة ايام كبره فيها
هم وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشي من افعال العمرة لما قلنا ش يرفض العمرة ايضا بالاتفاق ومنه
عبارة تسامح لانه عطف بقوله وكذا المتفق عليه على المختلف فيه وفيه تلبس اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ومات بشي
من افعال العمرة كما قلنا هو قوله لانها اولى حالا واكل اعمالا والسير قضاء هم فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم
احرم بالحج يرفض الحج بخلاف لان الاكثر حكم الكل فميتعد رفضها كما اذا فرغ منها ش اى من العمرة لعدم مكان التفرغ
هم ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رضي الله عنه في بعضها وكذلك بخلاف كلمة من قوله ولا كذلك وقال
السفناقي رضي الله عنه قال الامام حسام الدين رضي الله عنه وقال المكي ايضا هو البست في نسخة المصنف قال وكذلك
وجدت بخط شيخني وقال الا تترامى في نسخة ولا كذلك هذا جواب سوال مقدر بان يقال لما قال المصنف قال
طاق للعمرة اربعة اشواط يرفض الحج لان الاكثر حكم الكل وروى عليه سوال بان يقال كيف يرفض الحج على ما يكره

فالكافي
باب اضافة الاحرام
قال ابو حنيفة رضي الله عنه
اذا احرم المكي بعمره وطاق
لها شوطا ثم احرم بالحج
فانه يرفض الحج وعليه دم
دم وعليه حجة وعمرة وقال
ابو يوسف ومحمد يرفض
العمرة احب الينا قضاء
وعليه دم لرفضها به لا بد من
رفض احدهما لان الجمع
بينهما في حق المكي غير مشروع
والعمرة اولى بالرفض لانه اولى
حالا واكل اعمالا والسير قضاء
لكونهما غير موقته وكذا اذا احرم
بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشي
من افعال العمرة لما قلنا
فان طاف للعمرة اربعة اشواط
ثم احرم بالحج يرفض الحج
لان الاكثر حكم الكل فميتعد
رفضها كما اذا فرغ منها
كذلك اذا طاف للعمرة
اقل من ذلك عند ابي حنيفة

الى حيفه رضى الله عنه فيما اذا طاف بالبيت لا يبرأ ولم يوجد الاكثر الذي حكم الكل فاجاب عنه وقال لا كذلك وانما
 للعمرة اقل من ذلك لان الباطنة في العلة لرفض العمرة فيما اذا طاف الاقل للعمرة لوجود الاكثر لم يعلل بغيره اخرى وبني
 ما ذكره بقوله لم يشأى ولا يبي منتهى نعم ان احرام العمرة قد نكروا ما دأبوا به من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفض
 غير التاكيد ليس من رفض التاكيد فليس وبذلك لان الحكم جاز ان يكون معلولا للعلل فمضى وعدم الكل لعملة الواجب لكل
 عدم الحكم ولان في رفض العمرة شئ يداو به آخر لقوله ولا كذلك اى والجواب ان في رفض العمرة وجود بعض افعال
 العمرة واثار اليه بقوله والمحال هذه شئ يعنى والمحال انه انى شئ من افعال العمرة لم يطل العمل شئ بانصب
 اسم ان يعنى ان البطل العمل في الطواف الذى اتى بهم وفي رفض الحج امتناعا عنه شئ اى ولان في رفض الحج
 امتناعا عن الابطال والامتناع ايهون في الابطال لان ما وقع معتد به ولا كذلك اذا يفعل شيئا موعدا عليه ولم
 بالرفض ايها رفضه شئ يعنى الحج عنده والعمرة عندها لم لا تحلل قبل او انه شئ بعد اداء الافعال لم تعذر المضي فيه
 شئ لكون الجمع بينهما غير مشروع هم فكان في معنى المحصر شئ من حيث انه تعذر المضي بعد الشروع وعلى المحصر هم
 متمم ويكون الدم ومجر لا دم لسك على ما ياتي انشاء الله تعالى هم الا ان في رفض العمرة قضاء ما لا غير شئ
 اى خير ان في رفض العمرة قضاء العمرة لا غير لانه خرج عنها بعد الشروع هم وفي رفض الحج شئ اى ولان في رفض
 الحج هم قضاء شئ اى قضاء الحج الذى رفضه في سنة اخرى هم وعمرة شئ بالرفض اى مع قضاء عمرة اخرى غير العمرة
 التى شرع فيها لانه شئ في معنى من تأتى شئ وفات الحج تحلل بافعال العمرة لكن يودى او لا العمرة التى شرع فيها
 ويفرض عنها ثم ياتي بعمرة اخرى هم وان مضى عليها شئ اى على العمرة والحج يعنى لم يبرأ من المكى ومن في مناه العمرة
 والحج بل مضى عليها واداءها هم اجزاء لانه ادى افعالها كما التزمها غير انه منى عنها شئ اى عن احرام الحج والعمرة
 وقال صاحب النهاية وفي نسخة شئ بخطها اى عن العمرة اذ هي المستتعبة للرفض اجماعا فيها اذ لم تستعمل الجوارح
 الحج والكلام فيه لانها هي الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع العصيان هم والنسب لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف
 من اصلنا شئ لان النسب اذ كان المنع في غيره لا يعدم المشروعية على اصل الحقيقة على ما عرف في موضعته و
 في الكافي فان قيل قد ذكر الشيخ في اول المسئلة ان الجمع بينهما في حق المكى غير مشروع وبها قال النسب تحقيق المشروعية
 وهذا يبيح لنا قضاها اراد بقوله غير مشروع كما لا كافي في حق الافاق فينبذ في التناقض في حق المكى هم وعليه
 شئ اى دم جبرهم لجمع بينهما شئ اى بين الحج والعمرة هم ولانه مكن النقصان في عمله لا تركابه للنسب عنه
 شئ وهو الجمع بينهما فارتكب مخطورا فعليه دم جبر لا يحل له ولا سائر الاغنيا فيصدق به على المساكين

ان احرام العمرة قد تأكد
 ما دأبوا به من اعمالها واحرام
 الحج لم يتأكد ورفض غير التاكيد
 ليس ولان في رفض العمرة
 والمحال هذه البطل العمل
 في رفض الحج امتناعا عنه شئ
 دم بالرفض ايها رفضه لانه
 يحلل قبل او انه تعذر المضي فيه
 فكان في معنى المحصر لان
 في رفض العمرة قضاء ما لا غير
 في رفض الحج وان مضى عليها
 كما لا ينادى افعالها
 كما لا يبرأ من المكى منى عنها
 والنسب لا يمنع تحقق الفعل
 على ما عرف من اصلنا
 في الكافي فان قيل قد ذكر الشيخ في اول المسئلة ان الجمع بينهما في حق المكى غير مشروع وبها قال النسب تحقيق المشروعية وهذا يبيح لنا قضاها اراد بقوله غير مشروع كما لا كافي في حق الافاق فينبذ في التناقض في حق المكى هم وعليه شئ اى دم جبرهم لجمع بينهما شئ اى بين الحج والعمرة هم ولانه مكن النقصان في عمله لا تركابه للنسب عنه شئ وهو الجمع بينهما فارتكب مخطورا فعليه دم جبر لا يحل له ولا سائر الاغنيا فيصدق به على المساكين

وهذا في حق المكي دم حيدر
وفي حق الاثافي دم شكر ومن سكر
بالعج ثم اسرم يوم النحر حجة
فان خلق في الاولى لزمته
الاخرى ولا شئ عليه وان
لم يخلق في الاولى لزمته الاخرى
وعليه دم قصر ولم يقصر عند
ابي حنيفة وقاله ان لم يقصر
فلا شئ عليه كان الجمع
بين اسراى الحج واسراى
العمرة بدعة فاذا خلق فرسو
ان كان نسكا في الاحرام الاول
فهو جنابة على الثاني لانه في غير
اوانه فلزمه الدم بالاجماع
وان لم يخلق حتى يحج في العام
القابل فقد اخر الحلق عن
وقته في الاحرام الاول وذلك
يوجب الدم عند ابي حنيفة
وعندهما لا يلزمه شئ على
ما ذكرنا فلهذا سوى بين
التقصير وعند من عند
وشرط التقصير عند

شأنه كما في دم حيدر المكي دم حيدر
وفي حق الاثافي دم شكر ومن سكر
بالعج ثم اسرم يوم النحر حجة
فان خلق في الاولى لزمته
الاخرى ولا شئ عليه وان
لم يخلق في الاولى لزمته الاخرى
وعليه دم قصر ولم يقصر عند
ابي حنيفة وقاله ان لم يقصر
فلا شئ عليه كان الجمع
بين اسراى الحج واسراى
العمرة بدعة فاذا خلق فرسو
ان كان نسكا في الاحرام الاول
فهو جنابة على الثاني لانه في غير
اوانه فلزمه الدم بالاجماع
وان لم يخلق حتى يحج في العام
القابل فقد اخر الحلق عن
وقته في الاحرام الاول وذلك
يوجب الدم عند ابي حنيفة
وعندهما لا يلزمه شئ على
ما ذكرنا فلهذا سوى بين
التقصير وعند من عند
وشرط التقصير عند

ومن فرغ من عمرته لا تقصر
فاحرم باخرى فعليه دم
قبل الوقت لانه جمع بين
احرامى العمره وهذا مكر ولا
فيلزمه الدم وهو دم جبر
وكفارة ومن اهل بلح ثم احرم
بعمره لزماء لان الجمع بينهما
مشروع في حق الافاقي والمسئلة
فيه فبصير بن لك قارنا
لكنه اخطأ السنة فيصير
مسببا فلو وقف بعرفات
ولم يات بافعال العمره فهو
رافض لعمرته لانه تعذر
عليه اداؤها اذ هي مبنية
على الحج غير مشروعة فان توج
اليها لم يكن رافضا حتى يقف
وقد ذكر سمرنا من قبل

مصوره فياذا وقف الحجة الاولى فلا يكون حبا بين الاحرامين فيلزمه الاحرام الثاني لكن بعد الايام لكن لا يستقيم
بما سمع قوله لان الحج بين الاحرامين بدنه هم ومن فرغ من عمرته لا تقصر فاحرم باخرى فاحرم باخرى فاحرم باخرى
هم فعليه دم الاحرام قبل الوقت شى اى قبل وقت الاحرام يعنى ان وقت الاحرام للعمره الثانية بعد الحلق
او التقصير لاولى فلما احرم لثانية قبل ذلك يكون محررا قبل الوقت فيصير حبا بين احرامى العمرتين وتمامه
قوله لانه جمع بين احرامى العمره وباشى اى الحج بين احرامى العمره هم كونه فيلزمه الدم وهو دم جبر وكفارة
شى فان قلت يجب الدم بوايه واحده في الحج بين احرامى العمره والحج بين احرامى الحج روايتان فما الفرق
على احدهما قلت الجمع في هذا الاحرام انما كره لابل الجمع في الافعال وفي المجتنبين لا يتحقق الجمع فخلو لان افعال
الحج الثاني لا يودى في هذه السنة فانما يودى في السنة الثانية والجمع بين احرامى العمره بسبب الجمع فخلو لان
العمره في كل سنة هم ومن اهل بلح ثم احرم بعمره لزماء شى هذا هو القسم الثاني من الاقسام الاربعه المذكورة
وهو افعال احرام الحج على احرام العمره فاذا جمع بينهما لزماء هم لان الحج بينهما مشروع في حق الافاقي شى قوله
اهل اى رفع صوته بالتلبية وانما اختار الفقهاء لفظ اهل على التلبية في كثير من المواضع اشارة الى السنة في التلبية
رفع الصوت هم والمسئلة فيه شى اى في الافاقي ومعنى المسئلة ان الافاقي اذا احرم بحجة ثم بعمره قبل اوارسته
من افعال الحج لزماء لصدوره من ابله لانه اكن اتيان افعال العمره قبل افعال الحج وانما الترتيب فيها هو وسيلة
والعبرة المقصودهم فيصير بذلك شى اى الحج بين الحج والعمره هم فاننا شى لانه جمع بين النسيك هم لكنه اخطأ السنة
شى لان القارن من يحرم بالحج والعمره معا ويقدم احرام العمره لا عكس هم فيصير مباحا لان الله تعالى
جعل الحج احد الفاتنتين في قوله تعالى فمن تمتع بالعمره الى الحج فكان ينبغي ان يدخل الحج على العمره لا العكس لكنه
لما لم يود الحج صح لان الترتيب وجد في الاداء وان فات في الاحرام هم فلو وقف بعرفات ولم يات بافعال
العمره فهو رافض لعمرته لانه تعذر عليه اداؤها شى اى اداء العمره هم اذ هي شى اى العمره ما فقله هي متبدا
هم مبنية شى نصب على الحال من هي والعامل فيها معنى الاشارة في هي كذا قال في النهاية كذا كانت مقيدة
بخط شيخ وفيه نظرهم على الحج شى متعلق بقوله مبنية هم غير مشروعة شى خبر المتبدا في جامع قاضيان لما وقف
بعرفه لعذر عليه اذ اعمال العمره بعد الوقوع لانه لو فعل لكان بانا افعال العمره على افعال الحج وذلك غير
مشروع هم فان توجه اليها شى اى الى عرفات هم لم يكن رافضا شى لعمرته هم حتى يقف شى بعرفات حتى يودى
له فربما من الطريق الى مكة فطاف لعمرته وسعى ثم وقف بعرفات كان قارنا هم وقد ذكرناه من قبل شى

أى فى أبواب القرآن فقال ولا يصير رافضاً بجزء التوبة هو الصميم من مذهب إلى خيفة إلى آخره ثم قال طاف للحجش أى
 فان طاف طواف القدوم بالحج ثم أحرمت بعمرته فمضى عليها الزمان حتى يأتى بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ثم
 وعليه دم شىء يعنى دم الكفارة حتى لا ياكل منه لأنه خالف السنة فى هذا الجمع ثم بجعله بمنى شىء أى بين الحج والعمرة
 ثم لأن الجمع بمنى مشروع على ما مرش أراد به قوله لأن الجمع بينهما حتى لا يأتى مشروع ثم فصيح الاحرام
 بينهما شىء أى بين الحج والعمرة ثم والمراد بهذا الطواف شىء أشار به إلى الطواف الذى فى قوله فان طاف
 للحج ثم أحرمت بعمرته التيممة شىء وهو طواف القدوم ثم وان شىء أى وان طواف القدوم هم سنة وليس بركن
 سنة لا يلزمه تركه شىء شىء لأنه اذا ترك السنة اصلاً لا يلزمه شىء ثم واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه ان
 يأتى بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج فلهذا الوصف عليها جاز وعليه دم مجمع بينهما وهو دم كفارة وجبر وهو الصحيح
 شىء احتزبه عما اختاره شمس الأئمة وقاضيان والمجوب أنه دم شكر لا دم القران لتحقيق القران لوجوب
 الترتيب المشروع فى الاركان وانما فوات الترتيب فى طواف التيممة وهو من التوابع فصار ترك التركيب
 فى الاحرام كذا فى المبسوط ولكن اختار المصنف أنه دم جبر لما اختاره فخر الاسلام لأنه خالف السنة
 فكان كقران الكلى فلا ياكل هو منه ولا الغنم لأنه بان أفعال العمرة على أفعال الحج من وجبه شىء و
 ذاك لأن طواف التيممة وان كان سنة لكنه من جملة أفعال الحج من هذا الوجه وذلك مكرهه ثم ويستحب
 ان يرفض عمرته لأن احرام الحج قد تأكد بشىء من أعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج شىء لأنه لا يرفض العمرة
 لأنه لا يكون بانها أفعال العمرة على أفعال الحج ثم واذا رفض عمرته لقيضها الصحة المشروع فيها وعليه دم
 لرفضها شىء أى لرفض العمرة لأنه بالرفض يصير جانياً فيلزمه الدم ومن اهل العمرة فى ايام النحر شىء قال
 السفاقي رضا أى المحرم بالحج اذا وقف بعرفات يوم عرفة ثم أحرمت بالعمرة يوم النحر قبل الحلق او قبل
 طواف الزيارة لأن حكم من اهل بها من بعدنا اجل مرة من الحج بالحلق يأتى ذكره وقال الاكل والظهار الاطالة
 على ما ذكره ثم ادنى ايام التشريق يلزمه شىء أى العمرة لما قلنا شىء يريد به قوله لأن الجمع بينهما مشروع
 فى حق الاقائى هم ويرفضها شىء أى ويرفض العمرة هم أى يلزمه الرفض شىء قال محمد بن الجاهم الصغير
 وقالوا فى شرح الجامع الصغير معناه ان يلزمه الرفض والمصنف ايضا قال كذلك هم لأنه قد اوى كركن الحج
 فيصير بانها أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة فى هذه الايام ايضا على ما ذكره
 شىء فى باب القرآن هم ولهذا شىء أى ولا ياكل كونها مكرهه فى هذه الايام هم يلزمه رفضها فعليه دم لرفضها

فان طاف للحج ثم أحرمت بعمرته فمضى عليها الزمان حتى يأتى بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ثم
 وعليه دم مجمع بينهما أى الجمع بينهما كمشروع
 على ما مر فصيح الاحرام بهما والمراد بهذا الطواف
 طواف التيممة سنة وليس كركن حق
 لا يلزمه تركه شىء واذا المراد بركن
 ركن يمكنه ان يأتى بأفعال العمرة
 ثم بأفعال الحج فلهذا الوصف عليها
 جاز وعليه دم مجمع بينهما
 وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح
 لأنه بان بأفعال العمرة على أفعال
 الحج من وجبه ويستحب ان يرفض
 عمرته لأن احرام الحج قد تأكد بشىء
 لمن أعماله بخلاف ما اذا لم يطف
 للحج واذا رفض عمرته لقيضها الصحة
 المشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل
 العمرة فى ايام النحر شىء قال
 لما قلنا ويرفضها أى يلزمه الرفض
 لأنه قد ادى كركن الحج فيصير
 بانها أفعال العمرة على أفعال الحج
 من كل وجه وقد كرهت
 العمرة فى هذه الايام ايضا
 على ما ذكره فلهذا يلزمه رفضها
 فان رفضها فعليه دم لرفضها

وعمره مكانه لما بينا فان معنى علمه انما
لان انكره لمن في غيرها وهو كونه
مشغول في هذه الايام بالاداء بيقته لعمال
الحج فيجب تخليص الوقت له تعظيما عليه
لجميعه انما في الاحرام اني لعمري انما
قالوا هذا دم كفاة ايضا وقيل يعلق
للمحرم ثم احرم لا يفرضها على فاهم ما ذكر
في الاصل وقيل يرضها احترازا
عن النسي قال الفقيه ابو جعفر ومثله
على هذا فان فاته الحج ثم احرم بعمرته
او بحجة فانه يرضها لان فاته الحج
يخلل بافعال العمرة من غير ان يقلب
احرامه احرام العمرة على ما يتك في باب
الفوات ان شاء الله خبير بما
بين العمريتين من حيث الاختلاف
فعليه يرضها كما لو احرم بعمرتين
وان احرم بحجة يصير جامعين
الحجتين احراما فعليه ان يرضها
كما لو احرم بحجتين وعليه قضاءها
لصحة الشرع فيها ودم يرضها
بالتحلل قبل او اسنه
باب الاحصار

عمرة مكانه اش اي وعليه عمرة مكان العمرة المفروضة لما بينا في اشار الى قوله لان الجميع بينهما شرع في حق
الا فاتي هم فان معنى علمه انما اش اي على العمرة التي احرم بها يوم النحرهم اجزاء في بعض النسخ عليها او على
الحج والعمرة لما قيل كيف اجزاء اجاب بقوله هم لان الكراهة لمعنى في غير ما وهو كونه مشغول في هذه الايام بالاداء
بقية افعال الحج فيجب تخليص الوقت له اش اي للحج تعظيما اش اي لاجل التعظيم له والتعظيم له انما يكون لكي يخل الوقت
خالصا له بلا مزاحمة عندهم وعليه دم بحجة بينهما اش اي للجمع بين الاحرامين هم انما في الاحرام اش اي باعتبار انه
احرم بالعمرة قبل التحلل هم او في الافعال الباقية اش اي او اجمع في الافعال الباقية من رمي الجمار وغيره على
تقدير الاحرام بعد التحلل قبل الطواف للزيادة او لبعده فان قيل بعد طواف الزيارة كيف يكون جامعاً لانه تحلل
عن الاحرام اصلا بطواف الزيارة قلنا يكفي لكن بقى عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق هم تعلقوا
ش اش اي المشايخ هم وبذا دم كفارة ايضا لادم شكر وقيل اذا احرم بالحج ثم حلق لا يرضها اش اي العمرة هم سئل
فاهم ما ذكر في الاصل ش اش اي المبسوط قال فيها لا يرض مطلقا هم وقيل يرضها احترازا عن النسي ش وهو العمرة
في ايام النحر والتشريق هم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ش هو محمد بن عبد الله السدوسي من كبار العلماء مات بجماعة
وحمل الى بلخ ودفن يوم الجمعة بمسجد يعقوب بن قيس الحجة سنة اثنين وثلاث مائة وهو ابن اثنين وستين
سنة هم ومثلهما على هذا اش اي على هذا القول وهو فرض العمرة هم فان فاته الحج ثم احرم لعمرة او بحجة فانه يرضها
ش اش اي يرض انما حتى لا يلزم الجمع بين الحجتين او العمريتين بيانه ان فاته الحج جازا احراما لان احرام الحج
باق وبمهمهم لان فاته الحج يخلل بافعال العمرة من غير ان يقلب احرامه احرام العمرة ش وهذا عندنا في حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف يقلب احرامه احرام العمرة وفائدة الخلاف تظهر في حق لزوم الرض اذا احرم بحجة اخرى
وعندهما يرضها لئلا يصير جامعين احراما الحج وعمرة لا يرضها بل بمعنى فيها كذا ذكره فخر الاسلام وغيره الذين
رضينا في وكذا في المبسوط على ما ياتي في باب الفوات ان شاء الله تعالى فيصير ش اش اي فاته الحج الذي
احرم لعمرة هم جامعين العمريتين ش احدهما العمرة المفروضة والاخرى لكونه فاته الحج هم من حيث الافعال تعظيما
ان يرضها ش العمرة التي احرم بها هم كما لو احرم بعمرتين فان احرم بحجة يصير جامعين احراما ش
اش من حيث الاحرام هم فعليه ان يرضها ش اش اي الحج هم كما لو احرم بحجتين وعليه قضاها ش اسه قضا
ملك الحجته هم لصحة الشرع بينها ودم من اش اي وعليه دم هم لرضها بالتحلل قبل او اسنه ش لانه تحلل قبل او اسنه
باب الاحصار اي هذا باب في بيان حكم الاحصار اعقب باب الحجاي باب الاحصار لان فيه ما هو خاف

في الحرم الاحصار في اللثة المتع من حصرة اذا منعه والمحصرون المنوع تقول العرب احصر فلان اذا امنه خوف
 او مرض من الوصول الى ايام حجة او عمرته واذا احبسه سلطان قاهر تقول حصروني المجد الاحصار من عذر
 او مرض او كسر او خطا فخرقي او ذهاب نفقة او روادع وعذنا هو فاقية الحج والاحصار لكل حالس وقال ابن التيم
 في الاشراف وهو مذهب ابن مسعود وعطاء الخنسي والثوري وابي الثور وقال الرازي هو قول ابن مسعود
 وابن عباس وعروة ومجاهد وعليه الحسن وسالم والقاسم وابن سيرين والزهري وابي عبيد وابي عبيدة وداود
 واصحابه وهو قول عبادة والكلبي ايضا وقال الفضل بن سلمة وقال بعض الفقهاء لا يكون الا من عدودون الزهر
 وهو قول مخالف لقول مجتهدى الفقهاء ومذهب العرب قلت هذا قول مالك والشافعي واسحق واحمد في رواية
 على ما ذكره الشافعي في الاستيعاب والوثرى ومناسك الكرام في اقباف العلماء في الاحصار في اثنين
 وستين موضعا بعون الله تعالى ونحن نذكره مختصرا الاول ان الاحصار متحقق لكل مانع يمنع الحرم من الوصول
 الى البيت لاتمام حجة او عمرته من خوف او مرض ومنع سلطان او قاهر في حبس او مدينة حديثة الثاني ان المحصر
 لا يتحلل الا بالبرج عذنا وبه قال الشافعي واحمد ومهمل اهل العلم وقال مالك لا بدى عليه ان يكون معه دى ساق
 الثالث يتحقق الاحصار في العمرة عند عامة اهل العلم وهو مذهبنا ذكره في المبسوط وغيره وذكره صاحب الدين الطبري
 عن ابن عمر عن ابن عباس انه لا يتحقق لعدم التاقية وخوف الفوات وذكر ابن قدامة الحنبلي انه قول مالك
 الرابع لا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم عندنا في الحج والعمرة وقال ابو بكر الرازي في احكام القرآن
 هو قول ابن مسعود وابن عباس ان قدر عليه وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان
 الثوري وقال الشافعي رحمه الله ومالك واهل الحديث حصر ومن احصر حرم الله في الحج روايتان
 احدهما انه يختص بيوم النحر الخامس انه يجوز ذبحه قبل يوم النحر في العمرة اتفاقا وكذا في الحج عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه وبه قال الشافعي رحمه الله ومالك واهل الحديث في العمرة وكذا في الحج روايتان قال ابو يوسف رحمه الله
 ومحمد والثوري واهل الحديث رواية انه لا يجوز قبل يوم النحر فاذا لم يحجر نحره قبل يوم النحر
 لم يحجر له التحلل قبله السادس لا يحتاج الى التحلل بل يتحلل بالذبح وقال ابو يوسف يحلقت فان لم يلحق فلا تنقض عليه وفي
 لاله ماني في حلق المحصر روايتان عن ابى يوسف في رواية يجب وفي رواية لا يجب وفي رواية النوادر عني عبد الله
 بتركه وعند مالك واجب وعند الشافعي والحمد كذلك اذا جعله لسكا السابغ اذا لم يحجر به ياتى في محرم ولا بد له
 عذنا وبه قال الشافعي ومالك في احد قوله وفي قول آخر يصوم عشرة ايام وهو قول احمد واشتبه في المزمع

والتحفة هو قول أبي يوسف آخره الله يقول اذا عجز عن الهدى نظر الى قيمته فيعلم بذلك كل مسكين نصف صاع من براد يصوم وقال أبو يوسف في الامالي وهذا حسب الى الثامن المحصر بالحج النفل يحل عليه قضاء حجة وعمره وان كان محصر العبرة بحج عليه قضاء حجة وعمره لا غير وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة بن مولا وهو قول ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وعقبة والحسن والنخعي وسالم والقاسم وابن سيرين ومكرمة وأبوشامه ورواية عن أحمد وقال مالك وأحمد والشافعي في رواية لا تقضاه عليه الا ان يكون حجة الاسلام التاسع في الاشتراك والاعتبار عندنا ولا يحل الا بالهدى وبه قال مالك والشافعي في المكيين ومن محمد بن زكريا في رواية يعبر بشرطه وهو قول أحمد وأبو جهم من اهل الحديث والشافعي في القديم العاشر حيث القارن بدين عندنا وبه قال ابراهيم وسعيد بن جبيرة وعندنا الاثنتان يحل بديني واحد الحادي عشر مثل عبد الملك بن الماجشون عن مالك قال ان احصر بعد احرامه سقط عنه حجة الاسلام وخالف الجماعة فيه اثني عشر اذا احاط به العدو من كل جانب تحلل عند الجمهور وفي احد قول الشافعي او الوجين لا تحلل الاثني عشر المحصر اذا فات الحج وقدر ان تحلل بافعال العمرة تحلل بها ولو لم تحلل بالحج من العلم انما لا بذلك الاحرام عندنا وهو قول الجمهور وقال مالك يحرم به اذا لم تحلل منه الرابع عشر قال الزهري وعروة بن الزبير لا احصار على اهل مكة وفي المبسوط لو احصر مكة بعد قدومه فليس يحصر وقال السنخسي الاصح انه ان منع من الوقوف والطواف فهو محصر الخامس عشر لا يتحقق الاحصار بعد الوقوف بعرفة عندنا وبه قال مالك لكن يكون حولهما حتى يصل الى البيت فيطوف طواف الزيارة والصدقة ثم يحلق وقد فاتته الوقوف بزلفة ورمى الجمار فعليه دم للوقوف ورمي الجمار بالاجماع وومان بتأخير طواف الزيارة والحلق عند ابي حنيفة وعند الشافعي واحمد تحقيق السادس عشر ان امتنع عليه الطواف والوقوف بعرفة فهو محصر وان قدر على احدهما فليس يحصر السابع عشر ذهب بعض الناس الى انه لا احصار اليوم لزال الشراك عن جزيرة العرب وهو شذوذ فان العرب وقطاع الطريق لا يخلوا الارض منهم وقد كانت القرامطة بعد زوال الشراك اشد على الحج من المشركين وكذا بنوا خفاجة وبنو اسلم وعشرة لا اكثرهم اثنا من عشر المحرم بالحج اذا احصر وفاته الحج فانه تحلل بافعال العمرة اذا قدر عليها ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن يونس باحرام الحج الذي هو فيه وعند ابي يوسف رحمه الله يحتاج الى احرام جديد للعمرة التاسع عشر اذا احصره السلطان اذا حبس في مدينة تحلل عند الجماعة خلافا لما لك فانه قال لا يحل الا البيت الاثني عشر المحصر في الحج اذا تحلل بافعال العمرة ليس عليه الوقوف بالزلفة ولا رمي الجمار وقال الرضا ياتي بكل ما قدر عليه من مناسك الحج مع احوال العمرة الحادي والعشرون الذبح عندنا يختص بالحرم سواء امكن

ذبحوا بالحرم او لم يكن وقالت الشافعية في احد الوجهين يجوز ذبحه بالحمل مع القدرة على ذبحه في الحرم وجميعوا على انه لو
 احصر في الحرم لا يجوز ذبحه فيه في الحمل وكذا لو احصر في الحمل لا يجوز ذبحه في الحمل في غير مكان الا حصارا عند دم الثاني
 والعشرون لو احاط العدو به لا تحلل في الوضوء او القولين للشافعي وعند الجماعة تحلل الثالث والعشرون تحقيق الا حصارا
 كيف ما كان العدو في المنع عاما او خاصا وعند الشافعي لا تحلل لشدة ذمته في قول الرابع والعشرون قال في الذخيرة
 لا لكثرة المحصر فمسحالات يجوز له التحلل في ثلاثة منها ويتنع في وجهه ويصحب في وجهه وان شرط الاحلال فاحل الثلاثة
 ان يكون العدو طاريا بعد احراره او متقدما ولم يعلم به او علم وكان يروى انه لا يقيد بقيته وان علم انه يقيد
 او شك لا يحل ان يشترط في صورة الشك وعندنا لا تفصيل في ذلك وتحقيق في الكل وتحليل منه الخامس والعشرون
 انفارن اذا احصر تحلل منها وتكرمه عمران وحجة عندنا سواء كان في الفرض او النفل وعند الثلاثة لا يلزم شيء في النفل
 السادس والعشرون في الاصل ان المحصر اذا قضى حجة من ماله فلا عمة تروى الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان عليه حجة وعمة
 كما لو اخرها الى العام القابل السابع والعشرون الحاج عن الغير اذا احصر بحجب دم الاحصار على الامر عند ما وعند
 ابى يوسف رحمه الله الحاج الثامن والعشرون اذا احرمت المرأة الحج التطوع فللزواج ان يحلها بالتبديل والمعاينة
 والمس والتطبيب وفصل طفر ونحوها في الحال من غير ذبح وعليها ان تبعث بها في ذبح في الحرم وكذا العدة والامة
 وعليها المدي بعد عتقها وقضاء الحج والعمرة وكذا بعد اذن المولى لها في ذلك لم يكره له تحليلها وروى عن ابى حنيفة
 وزفر ومالك والشافعي انه ليس له تحليلها لاسقاط حقه بالاذن كالزوجة والصحيح ظاهر الرواية انه لا تحلل بالنهي لا
 بقوله حللتك التاسع والعشرون لا يلزم المولى به المدي وان كان باذنه وذكر القدوري رحمه الله في شرحه لمخبر الكوفي
 ان المولى اذا اعتقه يجب على المولى ان يعيث المدي عنه وقبل اعتاقه لا يجب عليه الثلاثون في الينابيع لومر
 المرأة باذن زوجها لا تحلل الا بالذبح وروى زفر عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان ثم احصارها الى يوم النحر ثم
 احل لها فان زال في مدة تقدر ان تدرك الحج لبعده لا تحل ببيع ذلك المدي وتجب عليها المضي في الحج فان لم تنفذ
 حتى قامت الحج تحلل بالعمرة الحادية والثلاثون اذا زال الاحصار وقد روى الحج لبعده الذبح جاز له التحلل استحسانا
 وفي رواية زفر عن ابى حنيفة رضي الله عنه لا تحلل الثاني والثلاثون المدي بسبع بدنة او بقرة او شاة بكاملها
 وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلي بن ابى طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وبه قال
 الجمهور وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم لا تجزئ الشاة الثالثة والثلاثون في السن يجزئ ما يجزئ في الاضحية
 عند الجمهور وقال مالك رضي الله عنه لا يجوز من الكل الا الشاة فصاعدا وقال الاوزاعي يجزئ الجذع

من الكل عن سبعة الاشارة الرابع والثلاثون المخطي في رواية الملال وعدد الشهر ليس بمحصلي هو فاني الحج وقيل
 داود واصحابه هو محصوران وجده ويمكن ان يذهب معه ويأتي بأفعال العمرة فلا احصار بكذا قالوا وان كان لا يمكن
 الخروج معه نصف راحلة او غير ذلك فهو محصور في التخصة ان خاف ان لا يمكن المشي مع القافلة اذا ملكت راحلة فهو
 محصور الخامس والثلاثون قال عبد الله بن عروة ابن الزبير رضي الله عنه ان العدو والمرضى سواهم لا يحل المحصر فيها وقال ابو
 بكر الرازي لا أعلم ايها موافقا من فقهاء الامصار السادس والثلاثون يتحقق الاحصار عندنا بعد الاحرام و
 قال مالك رضي الله عنه لا يكون محصر حتى يفوت الحج الا ان يدرك فيما بقي فيتحلل في مكان السائب والثلاثون في سائر الجوار
 الى جوار قتال الحاضر عند القدرة وقال مالك لا يجوز سواهم كان الحاضر مسلما او كافرا انما من والثلاثون
 اذا بسوا الدروع والمغفر للقتال فعليه الفدية وقال قوم لا شيء عليهم التاسع والثلاثون المحصر في فاسد الحج
 فله ان يتحلل عند الائمة واصحابهم وقال داود واصحابه لا يبق احرامه بالانسان وقال مالك والحسين
 يتقلب عمرة الاربعون قالت الثلاثة المدي واجب وهو شرط التحلل وقال اشيب هو ليس بشرط التحلل
 الحادي والاربعون قال في المحج قدرونا عن عطاء و ابراهيم والحسن ان حل المحصر دون البيت فعليه
 بدعي آخر دون سومي الذي نرسمه وعندنا لا شيء عليه الثاني والاربعون قال الحكم بن عيينة على القارن اذا
 حل عليه حجة وثلاثة عمرات وعندنا حجة وعمرتان الثالث والاربعون لو احرم حجتين او عمرتين ثم احصر
 تحلل بيمين عند ابني حنيفة وعند ابني يوسف بن محمد والشافعي واحمد يدي واحد الرابع والاربعون لو احرم
 المرأة بغير محرم بغير اذن الزوج بحجة الاسلام فهي محصورة وله ان يحلها بغير بدعي ذكره في الاصل وذكر الكوفي
 انه لا يحلها الا بالمدى ولو جامعها قيل بكرة وقيل لا بكرة لمصالح التحلل قبل الجماع بالمس شهوة ذكره
 في المحيط الخامس والاربعون في البدائع المفرد بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فاحرم وحج من عامه
 فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وروى الحسن عن ابني حنيفة رضي الله عنه ان عليه قضاء حجة وعمرة ولا بد
 من نية القضاء وهو قول زفر رحمه الله كما لو تحولت السنة السادسة والاربعون في المحج عن الشعب ان دخل
 المحصر قبل بدعي فعليه الفدية بخير في الطعام ستة مساكين او صيام ثلثة ايام او شاة وعند الائمة الثلاثة
 غير مالك عليه شاة السابع والاربعون المحصر ان رجع الى اهل قال عروة ابن الزبير رضي الله عنه
 لا يحل فيه الاراسه وخالف الجماعة اقامه والاربعون قال ابو بصير وابو بكر البقالي ان الحج
 يسقط عن الحاج اذا اراد الحاج وصدة وان لم يخرج دم وابو بكر البقالي تليذ ابن شعبان وفقهه

مصر في وقت وهو مذهب ابن شعبان التاسع والاربعون لوباع العبد والامة المحرمين جاز البيع وقال سمعون لا يكره
 بيعها ويملكها المشتري عندنا وقال مالك والشافعي وثرقر والباقون ليس له تحليلها الخمسون روى محمد بن سماعيل
 عن محمد بن حماد النخعي الامانة المروجة اذ ان لها مولا ثانيا الحج فاحرمت فليس لزوجها ان يحلها ذكره في البليغ
 التماسي والخمسون فيعتقد احرار العبد والامة بغير اذن المولى عند الفقهاء كافة وثبت فيما حكم الاحصار و
 قال اهل الظاهر لا يفتقد الثاني والخمسون في البدائع لو احرمت بشئ ولم ينو حجة ولا عمرة ثم احصر بحيلة عمرة ذيل
 بدني واحد وعليه عمرة في الاستحسان وفي القياس لا تسب حجة ولا عمرة الا بالشروع في كل احدهما وهو
 قياس قاعدة ثرقر الثالث والخمسون المذهب عندنا ان العمدى ليس له بدل والاصح عند الشافعي ان
 له بدلا وفيه ثلثة اقوال الاول اطعم فدية الاذمى وفي الصيام ثلثة اقوال احدا صوم المتع وان في
 صوم الحائض والثالث هو المذهب في ذكره محب الدين الطبري رحمه الله في مناسكه الرابع والخمسون في
 تافهين خان اذا احصر لعبد الوقوف بعرفة لا يحل بالمدى وهو محرم عن النساء حتى يفضل الى البيت فيطوف
 طواف الزيارة في يوم النحر وطواف الصدر ويحلق بهذا ذكره في الاصل الخامس والخمسون رجل احرمت حجة او
 عمرة ثم احصر بحيث يمدى الاحصار فزال الاحصار ثم حدث احصار آخر فان علم انه يدرك به يومه ولو لم يكن
 لاحصاره الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى يفرج لم يجزه السادس والخمسون في البدائع وغيره تحليل الزوجة
 بتطبيها وباطلها بآذن الزوج والمولى ولا يفتقر تحليلها الى المدى السابع والخمسون الفضل في الحج فليزمن
 فيه والقضاء لو افسده فلو احصر في قضاء وتحلل لا يلزمه القضاء والاصح انه يلزمه القاتن والخمسون ذكر السفن في
 والطبري عن ابن عباس انه قال ليس على المحصر بدل وانما البدل على من نقص حجه بالتدافا من حبه عند او
 غير ذلك فانه يحل لغيره ويلا يرجع ان كان معه مدى وهو محصر نحوه وان كان لا يستطيع ان يبعث به وان
 قدر ان يبعث به لم يحل حتى يبلغ المدى محله رواه عند البخاري ومسلم قال فمن اصابه الله تعالى بمرض او كسبر
 او حبس فليس عليه شيء رواه سعيد بن منصور ورواه بالتدافا النساء قاله الطبري رحمه الله التاسع والخمسون
 في المحصر ان كان العبد ويرجى زواله وعلم انه قد بقي من الوقت ما لا يملكه او راكه فانه يحلل عند الجماعه وبه قال
 ابن القاسم وعبد المالک وقال ائمة لا يحل حتى يوم النحر ولا يقطع القلب حتى يروج الناس الى عرفة
 الستون المكي اذا تلبس بالحج ثم احصر مكانه فانه يطوف ويسعى وتحلل وكذا الغريب بكلمة اذا احرمت بالحج وبه قال الشافعي
 وقال مالك اذا بقي محصورا حتى فرغ الناس من الحج فخرج الى المحل ويحرم بعرفة ويفعل بالفيلا المعتمر ويحل

وعليه الحج من قابل والهدى مع الحج وكذا الغريب اذا احصر باحكامه ابن المنذر في الاشراف وقال الزهري
لا بد للمحصر الملكى ان يقف وان نفس نفسه الحادى والستون قال القرطبي في شرح الموطا من احصر مرضى او كسرا
عن فقد حل في موضعه ولا بدى وعليه القضاء فالف فيه جماعة آتاني والستون على المحصر بدى واحد وقال مالك
لا شئ عليه وقال مالك والزهري روى عليه بيان الاول تحيل به في حلاق الشعر وازالة الثفت في الحال وبقي
محرمانى حتى النساء حتى يصل الى البيت ويطوف ويسعى ويكيل وعليه الحج قابلا وبدى ثمان هم واذا انحصر المحصر
بعدوا او احصاه مرض منه من المضى جاز لا التحلل شى قوله المحرم يتناول المحرم بالحج والمحرم بالعمرة قوله هم من الضم
شى اى الوصول الى البيت والتحلل الخروج من الاحرام ثم العد وشيلى المسلمين والكافرين فان كانوا المسلمين
واحتاج المحرمون الى القتال فلا يلزم منهم القتال ولهم التحلل وان كانوا كفارا يجب القتال اذا لم يزد عدد
الكفار على الضعف بشرط وجوب ان المسلمين ابهة للقتال وقال الاخرون لا يجب القتال وان كان العدو وكفارا
وكان في مقاتلة كل مسلم اقل من مشرك هم وقال الشافعى لا يكون الاحصار الا بالعدو شى منها ليس للمحرم
التحلل بعد المرض وبه قال مالك واحمد بن رواته بل يصير حتى يصح فان كان لعمرة اتمها وان كان محرم بالحج فانه
تحلل بعد العمرة هذا اذا لم يشترط اما اذا اشترط التحلل عند المرض وقت الاحرام بان قال ان امرئى يفتنى
تحلل فقد نص في القديم على صحة هذا به قال احمد ومحمد بن رواته ورواية جماعة من اهل الحديث لم يثبت الزهري
شعامة عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام قال لما تريدى الحج فقاتل انشأ الله تعالى فقال عليه
والسلام عى واشترطى ان تحلى حيث حبست وقال النووى الصحيح نبت الزبير بن عبد المطلب باشيته وصحامة الاسلية
كما ذكره الغزالي فلفظنا الا شترط لا يمنع ان يجب بدونه كاشترط الاخر اما التحلل الى حين بلوغ الهدى بحدة وقال
الزهري وهو الراوى للحديث لم يقل احدا بالشترط اذ لو تحلل بالشترط من غير بدى لما شرع الهدى لان كل من احرم
كان شترط وقال امام الحرمين تاويل الحديث اى حبس الموت اى حين او ركنى الموت فقطع احرامى قال النووى
هذا التاويل باطل هم لان التحلل بالهدى مشروع فى حق المحصر لتحصيل النجاة شى من الصيدى وبالا حلال من نحو
من العدو ولا من المرض شى بدليل قوله تعالى فان احصرتم الآية والاية فى الاحصار بالعدو وبدليل قوله تعالى
فاذا امنتكم فمن تمتع بالعمرة الى الحج والايمان من العدو ولا المرض وانما يكون من المرض الشفا ولا عليه الصلوة
والسلام كان محصرا بالعدو وفيما لم يرد به النفس تيسك بالاصل وهو لزوم الاحرام الى مراد الاصل
الا ان يشترط ذلك عند الاحرام لما مر من الحديث وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا

واذا احصر المحرم بعدة او اصابه
مرض فممنعه من المضى جاز التحلل
وقال الشافعى لا يكون الاحصار
الا بالعدو ولا التحلل بالهدى
شرح فى حق المحصر لتحصيل النجاة
وبالا حلال من نحو الصيدى

الاسن العدوون المرض واستدل عليه بهذه الآية ذكر ذلك عنه ابن زريق في القواعدهم ولان آية الاحصار وردت
 في الاحصار في المرض باجماع اهل اللغة مثل سنن ابن السكيت وهو من كبار اهل اللغة قال في كتاب الاصلاح يقال قد
 احصره المرض اذا منعه من السفر او من حاجته يريد ما وقد حصره العدو ويحصره اذا امنوا عليه فلم ان الاحصار بالمرض وحصر
 بالسكون بالعدو ومنهم ابو بكر محمد بن الحسن بن زريق في كتاب الجمهرة احصر الرجل اذا منع من النقرة لمرض او عائق في
 المنزل فان احصر ثم الاحصار وهو ان يحصر للمرجل ما يحول بينه وبين اجم من مرض او كسر او مد وما يقال احصر الرجل
 احصاراً فهو محصور وان حبس في سجن او دار فهو محصور وقال ابو جعفر النخاس جميع اهل اللغة على ان الاحصار انما هو
 من المرض ومن العدو ولا يقال الاحصر وقال النفث والكسبي والفراف والبو عبيدة حضرت الرجل فهو محصور اسي
 حبسه واحصرني بولي وقالوا ما كان من ذهب لفقة او مرض مدته احصر وما كان من عدو وانما قبل منه حصر
 وقال ثعلب في الصحيح احصر بالمرض وحصر بالعدو وقال النوي قال اهل اللغة احصره وحصر بالعدو وقيل احصر وحصر
 بمعنى واحد قال ابو عمرو والنسائي وكل ابن فارس ان ناسا يقولون حصره المرض وحصره العدو فانهم شمس اس
 فان اهل اللغة هم قالوا الاحصار مثل يعني من باب الافعال هم بالمرض واحصر شمس يسكون الصادهم بالعدو شمس كما
 ذكرناه مستقصى قبل في كلام المصنف بحث من وبين الاول كان من حق الكلام ان يقال باجماع اهل التفسير لان
 اهل اللغة لا تعلق لهم بورد الآية وسبب نزولها الثاني انما نزلت في رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه و
 كان الاحصار بالعدو واجيب عن الاول ان معناه بدلالة اجماع اهل اللغة اجمعوا على معنى ذلك المعنى ان
 تكون الآية وارادة في الاحصار بالمرض وعن الثاني بما قبل النصوص الواردة مطلقة ليل بجاعلي اطلاقها من
 غير محل على الاسبق الواردة وهي الاجتهاد ونقول ايضا ان العلة المبينة للتحمل من الاحرام من الاحصار
 قد يشترك وهو المنع وهو موجود في العدو والمرض فيعم لعموم العلة ويوضحه ما رواه الترمذي حدثنا اسحق
 بن منصور حدثنا روح بن عباد حدثنا الصواف حدثنا يحيى بن ابي كثير عن عكرمة قال حدثني السجاني بن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر او عرج فقد حل وعليه حجة اخرى فذكرت ذلك لابن هريز
 وابن عباس فقالا صدق وقال الترمذي هذا حديث حسن ورواه ابو داود وابن ماجه عن طريق عبد الزريق
 قلت السجاني بن عمر بن غزيرة الانصاري المازني الذي له صحته ورواية وكان اخر من قاتل مع علي رضي الله عنه
 وليس له عند الترمذي ولا في بقية السنن الا هذا الحديث الواحد فان قلت قال القراني في الذخيرة وهو حديث
 ضعيف قلت هذا خطأ منه وقال النووي رحمه الله في شيخ المعذب روى باسانيد صحيحة ولو كان فيه ضعف

ولنا آية الاحصار ووردت

في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة

فانهم قالوا الاحصار بالمرض

واحصر بالعدو

لما حكم بصحة ومنها على نعمته مع مخالفة مذهبه وفي رواية لابي داود ومن عرج او كسر او من مرض وفي رواية عن احمد
في صبي كسر او مرض وقال ابن خزم في المحل صح عن ابن مسعود انه افتى في محرم لم يره لغيره فله القدر على النفوذ ان بيعت
بدي ولو اعدا معا به فاذا بلغ المدي المحل وصح عنه الفناء افتى في مريض محرم لا يقدر على النفوذ بان لا يخرج عنه بذبحه ثم
لبيد عاتقا بلا مثل ابله الذي ابل به واكجواب عن استدلال الشافعي بالاية المذكورة قد علم ما ذكرناه عن ابن عباس
مضطرب وقد روي للحاج بن عمرو دليل على اضطراب قوله ويحل قوله على الكمال مثل لافتي الا على ولا سيف الا ذو الفقار
والتمحل قبل او انه هذا استدلال مغفول فيه ثمانية الترك كانه قال سئل ان اية الاصدار في المحرم والافق بين الاصدار
لكن المرض ملحق به بالاله لان التحمل قبل او انه لدفع الحج الذي من قبل استداد الاحرام والخروج في الاصطبار عليه شى اى على الاوامر
هم مع المرض اعطى شى لامي الى كثرة اعتيابه الى المداواة وميتة ذلك هم فاذا جاز له التحمل شى لسبب العذر وجب السبب
بالطريق الاولى لان الاصطبار على الاحرام مع المرض اشق من الاصطبار عليه بالمرض واذا جاز له التحمل هم ايها
له البعث شاة شى معنى اذا ثبت له التحمل بالحصار باذنه كما من الدليل يقال له البعث شاة البعث امره شاة منسوب
هم بذبح شى على صيغة المجهول صفة شاة هم في الحرم شى في محل النصب على الحال هم وانه شى امر من المواصلة انما
يحتاج به الى المواصلة عند ابى حنيفة رحمه لان وهم الاصدار عند غير موقت بزمان ما عندهما موقت يوم النحر فلا يحتاج
الى المواصلة كذا في الحديث والبسوط وانما في العمرة تستقيم على قولهم جميعا هم من تبعه شى فيقول واعدوا الحظا
لهم يوم بعينه شى الامام في معلق بقوله واعدتم ذبح فيه شى اى شى ذلك اليوم بعينه وذبح على صيغة المجهول
ايضا قال الاثر ان ذبح مجزوم على انه جواب الامر قلت يجوز ان يكون مرفوعا على تقدير مجزوم فيه هم ثم تحليل
شى اى بعد الذبح وبعد التحلل يجوز ان شاء اقام مكانه وان شاء رجع لانه صار منوعا من الذهاب الى مكة فجهل من المقام
ولا يعرف كذا في البسوط وفي جامع قاضي خان ويقع محرم ما لم يذبح حتى لو فصل مثل الذبح بالفعلة المحلل فقد اتركت شى
احرامه هم وانما يثبت الى الحرم لان وهم الاصدار قربة والاراقة لم تعرف قربة الا في زمان مفضول او مكان مفضول
شى والاراقة لم تعرف قربة قام مقام المحل في اوانه فهو في اوانه لنسك فلهذا اقام مقامه واولا بعد كمن الحج
مجهول الوقوف بعرفات لكنه لما وقع قبل الاداء والوان اعتبره حياية فقبل انه وهم كفارة هم على ما مر شى اشارة
الى قوله في فصل الصيد المدي قربة غير معقولة فيختص بمكان او زمان هم فلا يقع قربة دون شى اى فلا يقع وهم
الاصدار قربة دون الحرم هم فلا يقع به التحمل شى اى فلا يقع بدونه التحمل ليعني اذا خرج وهم الاصدار من
غير الحرم لا يحل التحمل على ما مر شى اى وان كان وهم الاصدار قربة هم الاشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم

والتحلل قبل اوانه لدفع الحج الى
من قبل استدلال الاحرام والحرج
في الاصطبار عليه مع المرض اعظم
واذا جاز له التحمل يقال له البعث
شاة تلحق في الحرم وداعدا من يتبعه
يوم بعينه يذبح فيه ثم تحلل نفا
يبعث الى الحرم كان دم الاحصار
قربة والا راحة لم تعرف قربة الا في مكان
او مكان على ما مر فلا يقع قربة دون
فلا يقع به التحلل والى الاشارة
بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم

عن شيخنا المدي محمد بن بابكر حجة عن المكان كالمسجد والمجلس منى من المحل حتى يبلغ المدي محله موضع حله
فسر المحل بقوله ثم خطا الى البيت العتيق وليس المراد عين البيت لانه لا يراق فيه الماء فكان المراد بالحرم
م فان المدي اسم لما يهدي الى الحرم شى اى يعتقد الى الحرم ماخوذة من الابداء والهدية ولذا جعل ثوبه
هدية لزمه بلبسها الى الحرم كذا فى الاسرار وقال مالك رحمه الله للمحضر المحلل بلا بدى لانه ان يكون معه بدى
ساقه وهو خلاف القرآن والحديث ثم وقال الشافعى رحمه الله لا يتوقف بالحرم شى ويجوز ان يذبح
فى الموضع الذى احضر فيه ثم لانه شى اسلان المدي ثم شرع رخصة شى اى لا جمل الرخصة والتوقيت
شى بالحرم م يطل التحقيق شى وبقال احمد رحمه الله فى رواية وقال الشافعى رضى الله عنه ان النبى صلى الله
عليه وسلم لما احضر مع اصحابه فى المدينة نحره اكبوا بهى خارج الحرم ولما قوله تعالى ولا تملقوا رؤسكم
يبلغ المدي محله المراد بالمحل الحرم كما ذكرنا واما ما يستدل به نقداً خالف الروايات فى نحوه عليه الصلاة
والسلام حين احضره وى انه ارسل على يد ناجية الاسلام لينجرها فى الحرم حتى قال ناجية ما لنا اصنع بما تبش
وقال انحرنا واصنع لعلها بدى مما اضرب صفحة ستا ما دخل مينا وبين الناس ولا تاكل انت ولا رقتك
مناشيا هذه الرواية تسرب الى موافقة الآية وهو قوله تعالى هم الذين كفروا وصدوا عن السبيل الحرام والمدي
منكم فان يبلغ محله واما الرواية الثانية فان صحت فنقول المديية من الحرم لان نصفها من المحل ونصفها
من الحرم وكان ليصار رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المدي وصلوة فى الحرم وانما تبش المدايا الى جانب
الحرم ونحوه فيد لا يكون للضم حجة وقيل ان النبى صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك لانه عليه السلام ما كان
يحدث ذلك الوقت من تبش المدايا مع يده الى الحرم كذا فى المبسوط وقال الواقدي المديية هى طوف الحرم
على سبعة اميال وقال ابو القاسم بن عبد الله بن جروبه فى كتابه حدود الحرم من طريق الدنية على ثلاثة اميال
ومن طريق اليمين على سبعة اميال ومن طريق الطائف على احدى عشرة ميلا ومن طريق جدة على احدى عشرة اميال
ومن طريق العراق على تسعة اميال ثم قلنا ان المدايا اصل التحقيق لانها شى اى الذى يترامى منها اصل
التحقيق لانه شى التحقيق ولذا لم يستمر التحفيف من لم يهدى بل شى محرما حتى يطوفه ويسعى كما يفعل فائت
هم وتجوز الشاة شى ليعنى فى المدي وثوبه كبر في المحيط اذا كان معسلا لا يجد قيمة الشاة اقامه محرما حتى يطوفه و
يسعى كما يفعل فائت الحج لان المنصوص عليه المدي شى اى فى قوله تعالى فما استيسر من المدي هم والشاة
ادناه شى اى ادى المدي لان المدي من الابل والبقر والغنم ويحرم البدنة البقرة او سبعها كما فى النضاي

حَقَّيْلُ الْمَدْيِ مُحَلَّةٌ

فان الهدى اسعوا يهدى الى الحرم
وتكلى الشافعى لا يتوقف به لانه هو

رخصة والتوقيت يطل التحفيف

فكنا للمدى اصل التحفيف لانها شاة

ويجوز الشاة لان المنصوص عليه

الهدى والشاة اذ ناهى وتجزيه

البقرة والبدنة كما فى النضاي

وليس المراد بما ذكرنا بحث الشاة
بغيره لان ذلك ثابت عند ربه
ان يبعث بالقيمة حتى تشتري
الشاة هناك وتذبح عنه وقوله
ثم تحلل الشاة الى ان يسلخ الحلق
او التقصير هو قول الجنيته ومحمد
وقال ابو يوسف لا عليه ذلك
ولم يفعل الا على عليه لان عليه السلام
حلل عام الحديبية وكان
محصر بها وامر اصحابه بان يترك
ولهم ان يحلقوا انما وقت قربته
وتباعدوا انما انما يكون
نسكا قبلها وفعل النبي عليه السلام
واصحابه يعرفون استحكام غزبتهم
على الانصار قلل وان كان قتل فابعث
بدين الاحتياط الى التحلل من الحرامين
فلا يبعث بهن واحدا يتحلل من الحج
ويبقى في احرام الحصة لم يتحلل
من واحد منهما لان التحلل
مستعاضة في حالة واحدة

اي تجزيه بين البقرة او بين البديته كما في الاصححة ومن ابى يوسف رحمه الله ان يحصر اذ لم يجد الهدى يوم التمتع
طعاما تصدق به على الساكنين فان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما وقال ابو يوسف قول عطاء صاحب الى
هم وليس المراد بما ذكرنا بحث الشاة بعينها لان ذلك شئ اى بحث الشاة بعينها قد تميز بل ان يبعث شئ
شاة هم بالقيمة حتى تشتري بها الشاة هناك شئ اى في الحرم هم اى ذبيحة عنه وقوله شئ اى قول الصدورى رحمه الله
هم ثم تحلل الشاة الى ان يسلخ الحلق او التقصير شئ وذلك لانه لم يشترط الحلق للتحلل هم ويوشى اى عدم شرط
الحلق للمحصر هم قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليه ذلك شئ اى على المحصر الحلق وبه قال الشافعى ثم قال
وما لك واحمدنى رواية وفى الكافي المراد من قوله عليه الصلوة والسلام ذلك اى الحلق استحبابا لا وجوبا بل
تولهم ولو لم يفعل شئ اى الحلق هم لاشئ عليه شئ فان قلت لا مطابقة بين الدليل والمدلول لان قوله عليه السلام
مع امره فيما قرب دليل الوجوب كيف يصح دليل على قول ولو لم يفعل لاشئ عليه قلت من ابى يوسف روايتان
فى السنة فى رواية يجب الحلق وفى رواية لا يجب ذكره المحجوب والمعصف ذكر دليل رواية الوجوب فقط وقيل
لان ترك الوجوب لم يترك لانه وجب الاسارة ولم يذكر واحد من الامرين وفى مبسوط شيخ الاسلام
رحمه الله على هذه الرواية لا يتحقق الخلاف وانما يتحقق على ما روى فى النوادر ان عليه الحلق وان لم يحلق فعليه دم
هم لانه عليه السلام شئ اى لان النبى صلى الله عليه وسلم هم حلق عام الحديبية وكان محصر بها وامر اصحابه بذلك
شئ اى بالحلق والحديث صحيح رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن ابن عباس ولان بالاصحاب منع من
الطواف والنسي ولم يمنع من الحلق فما منع سقط للضرورة وما لم يمنع لم يسقط لعدم الضرورة هم ولما شئ اى دلالة
ومحمد هم ان الحلق عرف قربة مرتبطة بالفعال فملا يكون نسكا قبلها شئ اى قبل افعال الحج ولم توجد افعال الحج فلا يكون
قربة ولان الحلق من توابع الاحرام قد يورث المحصر كالمرمى هم وفعل النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه شئ اى جواب عما
تسك به ابو يوسف بانه ان النبى صلى الله عليه وسلم لما احصر بالحديبية صلى مع كفار قريش ان يعترف العام القابل
وكان رأى اصحابه ان ياربوهم ويعتروا من عاصم ذلك فخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه بذلك هم
ليعرف استحكام غزبتهم على الانصار شئ اى على الرجوع لان حكم الله كان فى الرجوع لا الاجل ان الحلق واجب هم فانك
شئ اى المحصر تارنا لبعث بين الاحتياجه الى التحلل من احرامين شئ وهذا الشافعى وما لك واحمد بكيفية دم هم
فان بعث بهدى واحد لتحلل الحج ويبقى في احرام العمرة لم تحلل في واحد منهما لان التحلل منهما شئ اى من الاحرامين هم
شرع في دفعة واحدة شئ فلم يصح تقديم التحلل عن احدها كما فى ذلك فان قلت وجب ان يكفى بهدى

واحد لان المسمى شرح في التحلل والتحلل عن الاحرامين يقع مجمل واحد كما لو خلق قبل الذبح بعد اداء الافعال
 قلت ليس هذا كما اخلق لان اخلق في الاصل مخلف الاحرام وانما صار قرينة بسبب التحلل فكان قرينة المعنى في غيره
 لا في نفسه فينوب الواحد عن اثنين كالطهارة الواحدة تكفي للصلاة الكثيرة وكالسلام الواحد في باب الصلوة فانه كفي
 للتحلل عن صلوات كثيرة فاما المسمى شرح للتحلل الا انها قرينة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية واما شرح قرينة
 مقصودة بنفسها فلا ينوب الواحد عن الاثنين كما في الافعال الصلوة هم لا يجوز الحج وم الاحتصار الا في الحرم ش انما اصابه السكسة
 مع انه ذكره عن قريب في هذا الباب قوله تعالى في قوله هم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة حرش زيادة في بيان ان
 وم الاحتصار عرف في الاختصاصية بالمكان حيث لم يختلف فيه اصحابنا من اختصاصه بالزمان لانه مختلف فيه فمنه ابو حنيفة
 ويجوز ذبحه قبل يوم النحر هم فقال لا يجوز الذبح للحصر بالحيض المسمى يوم النحر ويجوز للحصر بالعمرة ش ان يذبح هم ثم حرش
 ش اى بالاجل هم اعتبارا بهدي المتعة والقران ش فانما هو ثمان بالزمان والمكان بل فان هذا متصل بقوله الا
 في يوم النحر بالعمرة حتى شارعتن فيما اترادوا بالعبادة ش اى بالعبادة يوسف ومحمد الذبح هم بالخلق اذ كل واحد منهما محلل
 ش هذا بيان وجه الاعتبار بالحق اى القياس عليه بانه ان كل واحد منهما دم تحلل به عن احرام الحج فلا يجوز قبل وان التحلل
 كما خلق هم والمضى حنيفة حرش اى ان الذبح هم دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكان دون الزمان كما سائر
 وما اذا فارات ش لان هذا دم واجب الاجل يخرج عن الاحرام قبل اداء الافعال واخرج عن الاحرام قبل اداء الافعال
 جنائية فيكون ما وجب الاجل كفارة كما في سائر جنائيات وهذا لا يباح له تناول بالاتفاق والكفارات تختص بالمكان دون الزمان
 بالاتفاق هم جنائيات دم متعة والقران ش هذا جواب عن اعتبارهما الذي باخلق بانه ان هذا الاعتبار غير صحيح هم لان
 ش اى لان دم المتعة والقران هم دم شوك ش وما هو دم شوك يختص بالزمان فكذلك هذا هم وجنائيات خلق ش
 هذا جواب عن اعتبارهما الآخر ببيان ان اعتبارهما الذي بالخلق لا يصح هم لان ش اى لان اخلق هم في اوانه لان نظم
 افعال الحج وهو الوقوف بعرفة ينتهي به ش اى بوقت اخلق ووقت اخلق مبداء وطلوع الفجر من يوم النحر
 فلا بد ان يقع اخلق في يوم النحر وقال صاحب الامر قال الله تعالى فان حصرتم فما استيسر من الهدى من غير اشتراط
 زمان فلا اشتراط بالناس نسخهم من الحصر بالحج اذ تحلل فعليه حجة وعمرة ش وفي غالب المنسوخ قال والمحصرون بالحج اى قال
 الله ورسى رحمه الله الحصر بالحج اى كذا روى عن ابن عباس وابن عمر قال الاكل وابن عباس وعمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته عرفته بابل فقد فاته الحج فتحلل بعمره وعليه الحج من قابل قال واما بيت
 عام في الذمى فانه الحج لفوات وقت الوقوف ولغيره في الاحتصار لان كلا منهما قد فاته عرفته وقانا بوجوب العمرة

ولا يجوز ذبح دم الاحتصار

الا في الحرم ويجوز ذبحه

قبل يوم النحر عند ابي حنيفة

وقال لا يجوز الذبح للحصر

بالحج الا في يوم النحر ويجوز

للحصر بالعمرة متى شاع

اعتبارا بهدي المتعة والقول

درهما يعتبر به بالخلق

اذ كل واحد منهما

محلل ولا يبي حنيفة لانه دم

كفارة حتى لا يجوز

الاكل منه فيختص بالمكان

دون الزمان كسائر دماء

الكفارات مختصة

دم المتعة والقران لانه

دم شوك ومختلف

الخلق لانه في اوانه

لان معظم افعال

الحج وهو الوقوف

ينتهي به قال للحصر

بالحج اذ تحلل فعليه

حجة وعمرة هكذا

روى ابن عباس وابن عمر

ولان الحج فائت قبلها
 لغيره من الحج والعمرة
 ان في معنى فائت الحج
 على المحصر بالعمرة فقط
 ولا يحصل فيها تحقق
 عند نداء مالك
 لا يتحقق الا بالعمرة
 ولان النبي عليه السلام
 واحدا بانه
 احصا بالعمرة فقط
 وكان الشرع القائل
 بالحج وهذا موجود
 في احرام العمرة واذا
 تحقق الاحصاء فعليه
 للقضاء او التحلل كما
 في الحج وعلى القارن
 حج وعمرة اما الحج
 واحداهما فلا يلزم
 والثانية لا يخرج
 منها بعد الشروع

واما الحج فانما تجب قضاء لعمرة الشروع فيها انما قلت لم ينف لم يبين الذي من اخرج الذي ذكره ولو كان له اصل لم ينف
 مخرج الاحاديث وانما قال بعد قول روى عن ابن عمر الى اخره ذكره ابو بكر الرازي عن ابن عباس عن ابن مسعود لا غير وقد ذكرنا
 فيما مضى ناقلا عن السروجي انه قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة وذكرنا هناك ايضا انه قول مالك وانشا في
 واحمد رحمه الله في روايته لا قضاء عليه الا ان يكون حجة الاسلام ثم ولان الحج يشترط دليل اخر من تجب قضاء لعمرة الشروع
 فيما مضى في الشروع الصحيح ملزمهم والعمرة مشي اى وقت الامة ثم لانه مشي اى ان المحصر هم في معنى فائت الحج مشي لان
 في كل واحد منهما خروجا عن الاحرام بعد الشروع قبل اداء الالفعال ثم فائت الحج تحلل باداء العمرة ويقضى الحج فكذا في
 فان قيل العمرة في فائت الحج التحلل ومنها يحل بالمدى فلا حاجة الى ايجاب العمرة قلنا والمدى لا يصلح لايستقط العمرة
 الواجبة بعد تحقق الاحصاء لما ان المحصر في معنى فائت الحج والعمرة واجبة كذا ذكره العلامة حميد الدين رحمه الله تعالى
 وفي المستصفى المسمى بجمع التحلل عن الاحرام بالتحلل عن الاحرام انما لو شربنا قوتف تحل به بالعمرة يودى الى اى
 الضرب به بعزله عن احواله واسطة الاحصاء هم وعلى المحصر بالعمرة القضا لان الاحصاء عنهما يتحقق عند نداء مالك
 لا يتحقق مشي اى الاحصاء عن العمرة هم لانما لا يتوقف مشي لعدم تحقق الفوات هم ولان النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه احصوا بايديهم وكافوا عمارا مشي هذا الحديث قد مر من وجوه كثيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واصحابه احصوا بالعمرة باليديهم فقط ما من القابل وكانت تسمى عمرة القضا على ان مالك قد اورد وفي الموطا ان حوان
 صلى الله عليه وسلم كان اهل العمرة عام اى بيته هم ولان شيع التحلل مشي اى لان شرعية التحلل الكاين الناس
 من امتداد الاحرام هم لدفع الحج وبذلك المعنى موجود في احرام العمرة مشي بالشرع فيشرع التحلل هم واذا تحقق الاحصاء
 فعليه القضاء او التحلل كما في الحج مشي اى كما في المحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمرة هم وعلى القارن مشي اى على المحصر
 القارن هم حجة وعمرة اما الحج واحدا مما مشي اى واحدا للعمرة من فلما بني مشي يعنى في المفرد من كونه نفيا فائت الحج
 هم واما الثانية مشي اى واما العمرة الثانية هم فلا يخرج منها بعد بيعته الشروع فيها مشي فوجب قضاها فان بعث
 القارن به ياقال السفناتى روى القارن هنا وقع خطا فاعز من النسخ فاعز بان يقال فان بعث المحصر بالعمرة
 من وجهين احدهما انه ذكر وان بعث القارن به يوجب على القارن بعث المسمى فلا يسهل بالواحد لانه ذكر
 قبل هذا في الباب فان كان قارنا بعث به بين من الثاني ان لم ينف جمع بين روايتي القدوري رحمه الله واما مع الضعف
 وهذه المسئلة المذكورة في هذين الكتابين من حق المحصر بالمدى بالحج ودفع الكاين هذا على المعنى فقال يمكن ان يكون
 ونهرا المراد من قوله هدى اى لكل واحد من الحج والعمرة او يكون اراد بالمدى الجنس كما في قول الراوى تضي

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم تبا به ودينه اى نجس اى شارب عند اقامته البقية وقال الاكل رمة الله في دفع هذا المكان
 كلام المصنف قبل هذا في القارن لم يرد ذلك الا في قوله وان بعث القارن بياض والمسمى الى اعظم سوار كان
 ذلك وبين او دوا او دوا او ثوبا وكان ذلك لوجوب عليه دمان وجاهد بى القارن فكانه قال فان بعث القارن وبين
 فلا منافاة بين هذا وبين ما تقدم ولا يوافق في الكلام والامن منحه بل ربما لو قال فان بعث المحصر كذا جينا في حق القارن
 ولو قال بدين كان غير فصيح لانه اسم نجس ما يهوى وياشئ الا اذا قصد الانواع وليس يقصود انتبه قلت كلامه
 لا يخلو عن النظر لان قوله لانه اسم نجس وهذا غير صحيح وكذلك في كلام الكاكي نظر من هذا الوجه ووجه آخر ان الاصل
 عدم التقديرية قال الاترازي قيد بالقارن في الهداية وليس فيه كثير فائدة لان الحكم في المفرد بالبحر كذا كذا بل هذا موضع
 القيد بى رمة الله هذه المسئلة في مطلق المحصر ولم يقيد بالقارن فقال واذا بعث المحصر بى ولم يقيد بى اجماع الصغير
 بالقارن بل دفع المسئلة في المحصر بالبحر على انه كان ينبغي ان يقيد صاحب الهداية بدين لان القارن المحصر بعث المدين
 انتهى قلت المايح نفيه على الاطلاق وانما نفى الاكل العذبة لانه قال لم يرد به مهننا ونحن لا نعلم من ان يكون المراد العذبة
 لان ذكر القارن قبله وبان عليه وبين قونية على صحة الارادة من قوله بى بدين وقول الاكل ولو كان غير فصيح
 لا يقبل مبالا لان هذا في كلام المصنف وكلام الفقهاء في متون الكتب سخونة بالماج والتماثل في الكلام هم وانما
 ان يرد في يوم بعينه ثم ذال الاحصاء ش منها أربعة اوجه القسم العقلية لانه اما ان لا يدرك الهدى ليعود الى
 او يدرك الهدى دون الحج او بالعكس فذكر المصنف جميع ذلك فالاول قوله هم فان كان لا يدرك الحج والهدى
 لا يلزمه ان يتوجه ش لعدم الفائدة فان قلت ينبغي ان يلزم المتوجه بتحلل بافعال العمرة وانه واجب له القدر
 على ذلك قلت لانه قد فاته المقصود الا وهو الحج وقد خص له التحلل بعث الهدى فجاز له ان تحلل هم بل يصح
 حتى يحل خبر الهدى ش المبعوث هم لقوات المقصود من توجه ش وهو الادراك للحج والهدى معا وهو معنى
 قوله هم وهو ادراك الافعال ش اى افعال الحج هم ولان توجه ش الثاني هم لتحلل بافعال العمرة لانه
 لانه فاته الحج فان كان يدرك الحج والهدى لزمه التوجه لزوال الغرض وهو عدم الادراك هم قبل حصول
 المقصود بالخلق ش كما لم يفر بالعدم اذ اليسر قبل اتمام الكفارة به هم فاذا ادرك بهدية صنع به ما شاء لانه ملكه
 وقد كان عينه المقصود ويستغنى عنه ش يادراك الاصل هم وان كان يدرك الهدى دون الحج ش هو الحج
 الثالث هم لتحلل بعجرة عن الاصل ش وفي بعض المنع بعجرة عن الاصل بالبار الموعدة اى بسبب عجزه والتقدم
 في الكلام اى لا يبل عجزهم وان كان يدرك الحج دون الهدى جاز له التحلل استحسانا وهذا المتقيد

فان بعث القارن ههنا
 وواعدهم ان يذبحوه
 في يوم بعينه مثو
 الاحصاء فان كان
 لا يدرك الحج والهدى
 لا يلزمه ان يتوجه
 بل يصير حتى يتحلل
 الهدى لقوات المقصود
 من التوجه فهو
 الافعال وان توجه
 لتحلل بافعال العمرة
 له ذلك لانه فاته الحج
 وان كان يدرك الحج
 والهدى لزمه التوجه
 لزوال الغرض قبل حصول
 المقصود بالتحلل
 واذا ادرك الهدى
 شاء لانه ملكه وقد
 عين المقصود استغنى
 وان كان يدرك الهدى دون
 يتحلل بعجرة عن الاصل
 كان يدرك الحج والهدى
 جاز له التحلل استحسانا وهذا

لا يستقيم على قوله في المحصول
 لأن دم الاحصاء عندهما
 في وقت يوم النحر فمن يذبح
 الجدي ذك الهدى وانما
 يستقيم على قول أبي حنيفة في المحصول
 بالعمدة يستقيم بالانفاق
 لعدم لزوم الدم يوم النحر
 القياس وهو قول زفر الله
 قدر على الاصل وهو الجدي قبل
 حصول المقصود بالبدل هو
 الهدي وتجب الاستحسان انما الزمان
 التوجه لصانع ماله لا المبعوث
 على يد الهدي كما يحصل
 مقصودا وحرمة المال كحرمة
 النفس له الخيار ان شاء حسبه
 في ذلك المكان او غيره لينذره عنه
 فيتحلل فان شك توجه ليؤد الفدية
 الذي التزمه بالاحرام هو افضل
 لانه اقرب الى الوفاء بما وعد
 ومن وقف بعزته ثم احصر
 لا يكون محصرا لوقوع الفدية

اراد به ادراك الحج دون ادراك الهدى هو الوجه الواقع في الاستقيم على قولهما في امي على قول أبي يوسف ومحمد
 هم في المحصول باج لان دم الاحصاء عند ما يتوقت يوم النحر فمن يذبح الجدي وانما يستقيم على قول أبي حنيفة
 وفي المحصول بالعمدة يستقيم من هذا الوجه الرابع هم بالاتفاق من بين أبي حنيفة رضي الله عنه ومالك بن أنس
 والشافعي ومحمد بن يوسف فلا يلزم ادراك الحج والهدى ويجوز ان يكون بغير الذبح اول يوم من شرفى الحج بمشلا
 على قولهما فلا يتأني لان الهدى من وقت يوم النحر في المحصول باج فمن ادرك الحج او لم يدركه لا محالة وفي المحصول بالاتفاق
 هم بالقياس وهو قول زفر الله ورواية الحسن بن علي بن فضال عن أبي حنيفة رضي الله عنه من ان امي المحصر قدر على النفل
 وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى من شكا المقيم اذا وجب المأوى في خلال الصدقة وكالمريض اذا قدر على الكوفة
 في مدة المأوى لا يعلل الغنى باللسان وكالمكفر بالعدوم اذا اقبل قبل تمام الكفارة وم وجه الاستحسان انما الزمان
 التوجه لفاعل ماله ان لم يبعث على يد الهدى لينذره عنه امي لا يصل ان يذبحه وهو جاز ان في غالب النسخ يذبح
 به من الامام هم ولا يحصل تقصير من امي مقصودا بالمحصر وحرمة المال كحرمة النفس من شكا المقيم كما ان خوف النفس
 حذر في التحلل فكذا في التحلل فان قلت هذا الذي ذكره المصنف ان حرمة المال كحرمة النفس
 مما لا يقال فخر الا سلام رحمه الله والامويون ان حرمة المال فجاز ان يكون وقاية النفس فاذا اكره
 بالقتل على اتمام مال غيره جاز الا اقام عليه اجيب بان حرمة النفس فوق حرمة المال حقيقة لانه مما يملك
 يستدل فان باطل المالك المستقل ولكن حرمة المال تشبه حرمة النفس من حيث كونها امانة فكلما لقيام
 محصنة صاحبه فيه والى هذا اشار المصنف رحمه الله بكان التشبيه فان اشارة به بندين الشك في اتيانها
 من جميع الجهات والارادة لرفع التشبيه ولو غاف على نفسه ليلزمه التوجه فكذا اذا غاف على ماله لانه ينبغي
 ان يضمن المبعوث على يده بالذبح لقوات مقصودا بالمحصر ولا وجه لا يجاب الفهم عليه لوجود الاذن هم وله
 الخيار ان شاء من شكا ماله على وجه الاستحسان ينمو لما جاز له التحلل استحسانا كان له الخيار ان شاء من شكا ماله
 او في غير ذبيحة من شكا ماله الذي يبعثه هم فيتحلل وان شاء توجه ليدومى الغنك الذي التزمه بالاحرام
 وهو الافضل من شكا ماله التوجه افضل هم لانه اقرب الى الوفاء بما وعد وهو الحج لانه شرع فيه ووعده
 بقوله اللهم اني اريد الحج وايضا التوجه عمل بالضرورة والتحليل رخصة هم ومن وقف بعزته ثم احصر لا يكون محصرا
 لوقوع الفدية من الفوات من شكا ماله التحلل بالهدى عند ما وجب قال مالك وعند الشافعي ومحمد رضي الله عنهم
 لو احصر من طواف الزيارة واقام بالبيت يكون محصرا لاطلاق قوله تعالى فان احصرتم الاية قلنا حكم الاحصار

١٦٥٢

ثبت عند جنون القبول وبقي الوقوف يعرف الانحياز القبول عليه الصلوة والسلام من وقت بعرفة فقد تم
حجبه وكان المنع بعد التمام فما يكون محصرا حتى قوله تعالى فان حصرتم اى فان منعتم عن تمام الحج والعمرة ولكنه يجوز ما
الى ان الطهارة والحدود وكلت او تقصر وعليه دم لترك الوقوف بمنزلة ولرسى الجاروم ولتاخير الطهارة
ولتاخير احلاق ومغنى ابى حنيفة في مكان عليه اربعة دما وعندهما ليس لتاخير الطهارة شي فان قيل ليس انكم قلتم
اذا زاد اديت عليه مدة الاحرام ثبت حكم الاحكام به حقه وقد ثبتت زيادة مدة الاحرام هنا فلم يثبت حكم الاحكام
في حقه قلنا ليس كذلك فانه يمكن من التحلل بالحق الا في حق النساء وان كان يلزمه بعض الدماء فلا يتحقق الغرض والوجوب
للتحلل كذا في السبوط ومن احصر بكاه وبه منع عن الطهارة والوقوف فله محصر لانه ادى عليه الاتمام فصار كما اذا حصر
في غسل شاحصه ان الاحكام لا يتحقق عندنا الا اذا منع عن الوقوف والطهارة جميعا وقال الشافعي رضي الله عنه
يتحقق الاحكام بكاه مطلقا سواء رقى على الطهارة او لا اطلاق قوله تعالى فان حصرتم قلنا مورد الغرض من احصر
في خارج الحرم بليل قوله تعالى ولا تتحللوا منكم حتى يبلغ المدي محله والنهي عن التحلل بقوله يبلغ المدي الى الحرم
ودليل الى انه خارج الحرم وان رقى على احد هاتين اى الاثنين وهما الطهارة والوقوف هم فليس بمحصر شي يعني
لا يكون محصرا يعني التحلل بالدم انما يحصر فله ان ياتي بالانحياز ما على الطهارة ش اى اما لو رقى على الطهارة
هم فلان فائت الحج تحلل به ش اى بالهدى هم والدم بدل عنه ش اى عن الطهارة هم في التحلل ش وحق
بجزة عن الطهارة فلما قدر على الطهارة وهو الاصل لم يثبت البديل وهو التحلل بالهدى هم واما على الوقوف ش
اى واما لو رقى على الوقوف هم فلما بوا ش وهو قوله ومن وقت بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا ومضى قيل في هذه
المسئلة ش يعني قوله ومن احصر بكاه هم فلان بين ابى حنيفة وابى يوسف كجهالة ش وهو ما ذكره علي بن جعفر
عن ابى يوسف قال سالت ابا حنيفة رضي الله عنه عن المحرم بحصر في الحرم فقال لا يكون محصرا فقلت اليس
ان النبي صلى الله عليه وسلم احصر بالحد بيته وبه من الحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دارا حرب فاما اليوم فهي
دار الاسلام فلا يتحقق الاحكام فيها قال ابو يوسف ارحوا امانا فقول اذا غلب العدو على مكة حتى مالوا بين
وبين البيت فهو محصرهم والصحيح ما اعلنتك من التفصيل ش اى قال المصنف رحمه الله والصحيح من الرواية
المنع من الوقوف والطهارة يكون محصرا باتفاق اصحابنا واذا رقى احد هاتين لا يكون محصرا وهو معنى قوله
ما اعلنتك من تفصيل فانتم والله ولي العصمة

باب الفوات اى هذا باب في بيان احكام الفوات في الحج واخره عن الاحكام لان الفوات احرام واداء

ومن احصر بكاه وهو ممنوع

عن الطهارة والوقوف

فهو محصر لانه تقدر

عليه الاتمام فصار كما

اذا حصر في الحل وان قل

على احد هاتين

بمحصرهما على الطهارة

فلان فائت الحج تحلل به

والدم بدل عنه

في التحلل واما على الوقوف

فلما بينا وتبين

في هذه المسئلة

خلافا بين

ابى حنيفة وابى يوسف

والصحيح ما اعلنتك

من التفصيل

باب الفوات

ومن احرم بالحج وفاته
الوقوف بعرفة حتى طلعت
الفجر من يوم النحر
فقد فاته الحج لما ذكرنا
ان وقت الوقوف يمتد
اليه وعليه ان يطوف
ويسعى ويحلم ويتفقد الحج
من قابل وكلامه عليه
لقوله عليه السلام
من فاته عرفته بلبيل
فقد فاته الحج فليحلم
بجمعة وعليه الحج
من قابل والعمره ليست
الا الطواف والسعي
ولا الاحرام بعد
ما انعقد صحيحا
لا طريق للخروج عنه
الاباد احد النسكين

والاحرام والاحرام احرام بلا دار فكان الاحرام قاطبة للحارفة فقدم على الطواف والاعطاء معنى الاحرام من قبل
ما زال منزلة المفرد من المركب والمفرد قبل المركب هم ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلعت الفجر من يوم النحر
فقد فاته الحج لما ذكرنا ان وقت الوقوف بعرفة من شمس الى طلوع الفجر من يوم النحر وادى بقوله لما ذكرنا ذكره
في الفصل المتقدم على باب القرن هم وعليه ان يطوف ويسعى ويحلم من شمس الى باحق وعن مالك بن يحيى حرمانه بغير
بعرفة في العام القابل وتختلف اصحاب الشافعي رضي الله عنهم في ان التحلل بما ذاقا من بعض التحلل ويسعى ويحلم قبل اداء
وقال بعضهم في المسئلة قولان ادهما وبو العيص ان عليه طوافا وسعيًا ولتقاء الثاني انه ليس عليه شيء وقال المزني
لا يستطو به قال مالك رحمه الله ويقتضي من شمس الى من عام قابل وقال الشافعي حرمان كان الحج فزنا
يبقى في ذمته ويحج من قابل وان كان تطوعا لم يذم القنار وعن احمد بن قنار في روايته هم ولا دم عليه لقوله عليه السلام
والسلام شمس الى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من فاته عرفته بلبيل فقد فاته الحج فليحلم بعرفة وعليه الحج من قابل
شمس هذا اي يثبته اخبره الدارقطني رحمه الله في سننه عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم اخبره عنه حمزة
ابن عصب عن ابن ابي ليلى عن عطاء بن رافع عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقف
بعرفة بلبيل فقد ادرك الحج ومن فاته بلبيل فقد فاته الحج فليحلم بعرفة وعليه الحج من قابل ورحمته بن مصعب
قال الدارقطني رحمه الله في سننه وقدره ورواه ابن عيسى في الكامل واعلمه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
ونعفه من جماعة وعنه ابن عباس اخبره عن يحيى بن عيسى التميمي النخشي عن محمد بن ابي ليلى عن عطاء
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك وفاته فوقف بها والمزدلفة فقد تم حجه
ومن فاته وفاته فقد فاته الحج فليحلم بعرفة وعليه الحج من قابل ويحيى بن عيسى النخشي قال النسائي في حقه ليس بالقول
وقال ابن جبران في كتابه لضعف كان ممن سار خلفه وكثر وهمه حتى خالف الاثبات فبطل الاجتهاد به ثم استدل
عن ابن معين انه قال كان فيهما ليس بشيء وقال في التتبع روى له سلم والشرح كلهم ذكر واحد هذا
ولم يذكر احد منهم ما حاله من العمره ليست الا الطواف والسعي من بين العفا والمروة لم ولان الاحرام
بعد ما انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه الاباد احد النسكين شمس وبالحج والعمره قوله صحيحا اي نافذا
لازمالا ليرتفع برفع احترابه عن احرام الرقيق لغير اذن المولى واحرام المرأة في الطلوع بغير اذن
زوجها فان للمولى والزوجه ان يحللاهما وليس باحترابه عن الاحرام الفاسد كما اذا جامع المحرم
قبل الوقوف بعرفة او احرم مجامعا فان حكمه حكم الصحيح قيل قوله لا طريق للخروج عنه الاباد احد النسكين

الحج

النسكين منقوض بالجمعة فان المدي طريق له للخروج عنه واجب بان نجي الكرامة على ما هو الوضع ومسألة الارصاد
 في العوارض ثبت بالنسب قال السقناني في ابواب اجري الكرامة على ما هو الاصل فلا ترد العوارض فنفسهم
 كما في الاحرام المبهمة من ابي دكمان يخرج في الاحرام المبهمة الا باحد النسكين في الاحرام المبهمة بان يقول للبياب
 المبهمة بياب ولا يقول الحج وعمرته هم ومناس اي في مسئلة الغزاة من الوقوف هم عجز عن الحج فتعبد بحال العمرة
 من لان الحكم في دارين الشبان وامتنع احدنا تعين الاخر وقد امتنع الحج منها فاته فتعبد في العمرة هم ولا دم عليه
 من وقال الشافعي ومالك والحسن بن زياد عليه دم لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال لا يبي ايوب الا ان يبارك
 حسين فاته الحج فاذا او ركت الحج من قابل فحج رابحي باستيسر من المدي وكذا عن ابن عمر ولا نه صارا كالحج فحج
 عليه دم قيا سا عليه ولنا ابي يث الذي روي او الازمعي رحمه الله المذكور وانما في ابي ايل على ان الدم غير واجب له
 موقع الحاجة الى البيان والالافق بهنصبه البيان في موضع الحاجة فاذا لم يصب علم ان ليس به واجب روي عن الاسود
 انه قال مات عمر بن من فاته الحج يحل العمرة ولا دم عليه وعليه الحج من قابل ثم اقيمت زيارته من ثابت بعد ذلك
 ثلثين سنة فقال مثل ذلك وعن عثمان بن مثناه هم لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فابت الحج منبره الله
 في حق الحصة فلا يجب بينهما ولا يقياس احد على الاخر لان كل واحد منهما قادر وما جازت ما يعجز عنه الاخر وما يقدر
 عليه هم والعمرة لا نفوت من الحج لانها غير موقفة هم وبها جازية في حين السنة من حتى لو اهل معجزة في شهر الحج فقديم
 مكة يوم النحر تحق في عمرة ولا دم عليه والحاصل ان جميع السنة وقتها هم الا خمسة ايام مكره فعندما في ما من النحر فحل
 في نهره الخمسة الايام وقال الشافعي رضي الله عنه لا يكره في وقت من السنة وقال مالك تكره في شهر الحج تعظيما
 للاحراج وقد اختلفت الساعات في العمرة في اشراج وكان عمر رضي الله عنه يشه عنها ويقول الحج في الاشهر
 والعمرة في غير اكل الحج وعمرته كرو والعين ان العمرة جازية فيما بلا كرامته بليل ما روي البخاري في الصحيح
 باسناده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيم رابع عمرته في القعدة هم وبه يوم عرفة ويوم النحر وايام التمتع
 لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها تكره العمرة في نحر الايام الخمسة من اشراج البيعة عن شعبة عن زيد بن جابر
 عن عائشة رضي الله عنها قالت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك وقال
 الشيخ الامام في الامام وروى السليمان بن عباس عن نافع عن طاووس فان قال الجري عن ابن عباس
 فخرته ايام عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام تشرقي اعتمر قبلها ومبعد ما شئت وقال خزيق الاحاديث ولم يعين
 قلت روي معيب ابن مغيرة رضي الله عنه ورواه عائشة م لا يوافق كلام المصنف ولا يوافق

كافي الاحرام للهم
 وهذا المعنى
 فغير
 عليه العمرة وكلام
 عليكن التحلل
 وقع بافعال العمرة
 فكانت في حق ثابت
 الحج بمنزلة الدم
 في حق المحصر فلا يجب
 بينهما والجمع
 لا نفوت وهي
 جازية في جميع
 السنة الخمسة
 ايام يكره فيها
 فعلها وهي يوم
 عرفة ويوم النحر
 وايام التشرقي
 لما روي عن عائشة
 انها كانت تكره
 العمرة في هذه
 الايام الخمسة

ولا هذه الايام الحج
فكانت متعينة
وعن ابى يوسف
انه لا يكون يوم
عرفة قبل الزوال
لان دخول وقت
ركن الحج بعد
الزوال لا قبله
ولا اظهر من
المنها ما ذكرناه
ولكن مع
هذا لو اداها
في هذه الايام
صحيح يبقى محرما
بها فيها لان
الراهة غيرها
وهو تقطع الحج
وتخليصته لـ
فيصح المخرج المدة
سنة وقال الشافعي
فرضية قوله عليه
السلام في بيعة
كفر بيته الحج

الاحديث ابن عباس رضي الله عنهما على ما لا يخفى وقال الا تتراب مني ولنا ما روى اصحابنا عن عائشة رضي الله عنها قالت
تمت العمرة في السنة كلها الا يوم عرفة ويوم النحر ويوم التشريق انتهى قلت هذا ليس فيه الكفاية للدليل واما قوله الحج
م ولان هذا من ايام الحج فكانت متعينة له ش ابي الحج هم وروى عن ابى يوسف
رحمه الله انها لا تكبر في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال لان دخول الوقت
ركن الحج بعد الزوال لا قبله والظاهر من المنها ما ذكرناه ش وهو يكون هذه العمرة يوم عرفة
قبل الزوال وبعدهم ولكن مع هذا ش ابي مع كونها كبروتها في الايام الخمسة هم لو اداها في هذه الايام
مع ويقتضي محرما بها فيها ش ابي بالعمرة ان لم يؤد بها في هذه الايام كبناء الصلوة بعد دخول الوقت المكروه هم
لان الكراهية لغير ش ابي لغيره من الزيادة ان الكراهية لمعنى في غير ما لا في نفسها هم وهو ش ابي الكراهية لغير
هم تقطع امر الحج بخالص وقته له ش ابي للحج ومن غلبهم امره ان يجعله له الوقت فامته لا يكون فيه غيره فاذا كان
الكراهية لمعنى في غير ما هم فصح الشروع فيما والعمرة سنة ش وفيه ايضا مع ابي سنة موكدة وفي البايح اختلاف
اصحابنا فيها فمنهم من قال انها واجبة كقمة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من طلق عليها اسم سنة وانا انما
الاجوب وفي التحفة والقيمة احتمل المشايخ فيها ثيس حنيفة موكدة وقيل واجبة وقيل في التحفة واما
مستقار بان في الذخيرة لا يوجد في كتب اصحابنا ان العمرة تطوع الا في كتاب الحج وقال بعض المشايخ فيهم
محمد بن الفضل فرض كفاية ذكره في المنافع وبالاول قال الشعبي والنخعي ومالك وابو ثور وهو مذهب ابن مسعود
ومنهم من قال العمرة تطوع وبه كان الشافعي يقول بنحو ما قلنا قال مبصر في فضيلة الحج وهو الجواب واليه
اشتركوا لمصنف هم وقال الشافعي في فضيلة ش وبه قال احمد وابن حبيب وابو بكر بن ابيهم من المالكية ويرى
من ابن عمر وابن عباس ذكر ذلك ابن المنذر في الاشراف قال وهو قول غطاء وطاوس ومجاهد وحسن ابن
وسعيد ابن جبير ومسروق واسحق هم لقوله عليه الصلوة والسلام ش ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم
العمرة فريضة كغيرها الحج ش هذا غريب وروى الحاكم في مستدركه والدارقطني في سنة من حديث محمد بن سيرين
عن يزيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحج والعمرة فريضة لانيك لايها
برأت وقيل احاديث اخر منها ما رواه ابو داود والدارقطني في سنة عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ان رجلا قال يا رسول الله ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة
وتؤتي الزكاة وان تحج وتعمرو منها ما رواه ابو ذر بن العقيط قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئ لم يبر

الاستيعاب الحج ولا العمرة الطعن قال الحج عن أبيك وأعمرو ومنها ما رواه ابن ماجه في سنة واحده في سنة عن محمد بن ابراهيم
عن جبيب عن ابي عمرة عن عائشة رضي الله عنها عن عائشة ام المؤمنين عن عائشة قالت يا رسول الله اعلى النساء جبا وقال
عليهن جبا ولا قتال فيه الحج والعمرة ومنها ما رواه الدارقطني من حديث الزهري عن ابن بكير بن محمد بن عمرو بن حزم
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن كتابا وبث به عاصم بن حزم وفيه ان العمرة
الاصل ومنها ما رواه البيهقي في سنة من طريق ابن ابي اسية عن عطاء بن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الحج والعمرة فريقتان واجبتان واوجب عن هذه الاطوار اما حديث زيد بن ثابت فقال الحكم بعد ان اخرج
الصحيح عن زيد بن ثابت من قوله وسنة اسناده اسماعيل بن سلمة عن محمد بن معبد قال البخاري في مسنده
ولم يرض به احد وقال حريش بن عمار في مسنده ما رواه زيد بن ثابت مرفوعا وكذا أخرجه البيهقي موقوفًا قال وهو الصحيح
واما حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمخرج في الصحيحين وليس فيه وتعمد هذه الزيادة فيها شذوذ قال
صاحب التتبع واما حديث ابي ذر بن النخعي فقال احاديث لا اعلم انه ايجاب العمرة حديثا صحيح من هذا ولكن
لا يدل على وجوب العمرة اذا الامر فيه ليس للوجوب فانه لا يجب ان يحج عن ابيه وانما يدل الحديث
على جواز فعل الحج والعمرة فيه لكونه غير متبع واما حديث عائشة رضي الله عنها فقال صاحب التتبع قد أخرجه البخاري في صحيحه
من رواية غير واحد عن جبيب وليس فيه ذكر العمرة واما حديث عمر بن حزم ففي مسنده سلمان ابن اود قال في
مسند الائمة انه سليمان بن ارقم وهو متروك واما حديث جابر بن شفيق البيهقي قال ابن ابي عمير في مسنده
ابن عمر في الكامل واعلم به واستدل من قال بفريضة العمرة بالآية الكريمة وهو قوله تعالى واتموا الحج
والعمرة لله لان الله تعالى عطف العمرة على الحج وامر بها ولا امر للوجوب والواجب من هذا ان عمر وعليه
وابن مسعود وسعيد بن جبيرة وحادس رضي الله عنهم قالوا اتما ما ان يحرم بها من ويرة الهل ففعل الاتمام ففعل
الاحرام بها على المواقيت المعروفة لا فرض العبادة وقال ابن الفصاح في مسنده لا يلزم هذه الآية على
لان من اراد ان يأتي بالنسبة فواجب عليه ان يأتي بها تاما كمن اراد ان يصلي تطوعا عليه يجب عليه
ان يكون على طهارة ويأتي بها تاما الاركان والشروط وما قالوه يلبس بعمرة ثانية وثالثة فانه يجب اتماها
ولم يرض فيها وفي فسادها وان لم تكن واجبة في الاصل وقال ابو عمر حافظ المغرب ان الله سبحانه تعالى
لم يوجب العمرة ولا اوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب فقل ولا اجمع المسلمون على
فرضها والمفروض لا يثبت الا من هذه الوجوه وقد ثبت في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام

ولكننا نقول
عليه السلام
الحج فرضت
والعمرة تطوع
ولا نافع موقته
بوقت ومثالي
بينة غيرها
كافي فائت الحج
وهذه ما دق
التقليد لا يول
ما رواه انها
مقدوم بالمال
كالحج اذ لا ثبت
الفرعية
مع التعارض
في الآثار قال
وهي الطوائف
والسعي
وقد ذكرناه
في باب القبح
والله اعلم
بالصواب

قال في الاسلام على خمس وذكر منها حج البيت ولم يذكروا العمرة فلو كانت فرضية كما حج كما زعموا لذكرها فليقل قول من ادعى انها فرضية هم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الحج فرضية والعمرة تطوع كسب هذا الحديث غريب مرفوعا ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه موقوف على ابن مسعود بن فقال حدثنا ابن ابريس وابو ساحة عن سعيد بن الجعدي عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال عبد الله بن مسعود رنا الحج فرضية والعمرة تطوع وروى ابن ماجة في سننه حدثنا هشام بن عمار عن الحسن بن الحسن بن يحيى عن عمر بن قيس عن طلحة بن يحيى عن عمه اسحاق بن طلحة بن عبد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع وعمر بن قيس حكاه في كتابه واخرج الترمذي عن ابي الجحاج بن اوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة اوجبة قال لا وان تعمروا فهو افضل وقال حديث حسن صحيح وهو قول بعض اهل العلم قالوا العمرة ليست بواجبة وكان يقال بها حجان الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة هم ولنا ما في موقته من ابي ولان العمرة غير موقته هم بوقت شاذ لو كانت فرضا لتعلق بوقت كالصلاة والصوم هم ويتبادر بنية غيبه بسعي عيسى قودي باجماع غير با بان نوا بنية الحج هم كما في فائت الحج شاذ فانه يتبادر بنية الحج الذي فائت هم ونه اماره النفلية شاذ يعني كونها غير موقته وكونها قودي بنية غير با مائة النفلية اسي علامته كونها نفلا والفرض وبيان النفل فان النفل يتبادر بنية الفرض والفرض الذي هو غير معين لا يتبادر بنية النفل فان قلت هذا الشكل بالايان وصلوة الجنازة فانها فرضان وليسا بموقتين وبالصوم فانه يتبادر بنية غيره وهو فرض قلت عدم التوقيت في الايمان نشأ من فرضية مبتدأة من غير القطع فكان جميع العمر من غير القطع وقته ولا كذلك العمرة فانها غير انحصم يتبادر بالبر كما في سائر الفرائض ما صلوة الحنابلة فوقها حضورها فكانت موقته ويتبادر بنية غيره او ما صلوم رمضان فانه فرض يتبادر بنية النفل لكونه بنية معين في وقت له معناه ولم يشترع في غيره فكذلك لم يصح بنية النفل هم وتاويل ما رواه شاذ في ما رواه الشافعي هم انما شاذ اسي العمرة هم مقدرة باعمال الحج اذ لا تثبت الفرضية مع التعارض في الآثار قال وهو الطوائف هو السعي وقد ذكرناه في باب التمتع شاذ هذا التعليل كانه جواب عما يقال ما وجبه هذا التأويل الذي اولتم قلتم ان الفرض هنا مبني التقدير فاجاب بما حاصله ان الآثار اسي الاحاديث والاجابرا اذ الآثار لا تثبت الفرض لان الفرض لا تثبت الا بدليل مقطوع به فان قيل هو ثابت بقوله تعالى فأتوا الحج والعمرة لله عطف العمرة على الحج والحج فرضية والامر بالاستمام والاسر للوجوب قلت قد مر الجواب عن هذا عن قريب

وَيَقُولُ أَيضاً الْقُرْآنُ فِي أَنْظُرْ يَا بَوِّبَ الْقُرْآنِ فِي أَهْلِكُمْ وَالْأَمْرُ أَنْهَا بِهِ بِالْإِتِّمَامِ وَالْإِتِّمَامُ أَنْهَا يَكُونُ بِالشَّرْقِ وَفِي الْحَقِّ لَعَلَّ
وَأَنْ كَانَتْ فِي الْإِسْتِدْرَاجَةِ وَاللَّهُ أَهْلُكُمْ بِالتَّوْفِيقِ

باب الحج عن الغير **فخرج** من بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرع في بيان الحج عن غيره بطريق النيابة ولما كان الأصل في التصرفات ان تقع عن تصد رنده كان الحج عن الغير غليظا ان يؤخره باب على عدمه هم الأصل في هذا الباب **ش** اى في باب الحج عن الغير هم ان الانسان له ان يجعل ثوب عمله لغيره **ش** خلافا للمعزلة فانهم قالوا ليس للانسان ذلك لان الثواب هو اجتهاد لله تعالى ولا يجوز تحريك ملك الغير وسيجيى الروي عليهم هم صلوة **ش** اى في باب الحج عن الغير ثواب عمله لغيره صلوة هم او صوما او صدقة او غير **ش** كالحج وقرارة القرآن والاذكار وزياره قبور الانبياء **ش** والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع انواع البر والعبادة المالية كالزكوة والصدقة والعشور والكفارات ونحوها **ش** او بدنية كالصوم والصلوة والاعتكاف وقرارة القرآن والذكر والدعاء او مركبة منها كالحج والعمرة وفي البدن جعل الجهاد من البدنيات وفي الجسد جعل المال **ش** الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مكرها من البدل بل هو اقرب الى الصواب ولما لا يشترط المال في حق المكي اذا قد حصل المشي الى مسافات فاذا عمل شخص ثواب ما غلبه من ذلك الى آخره يحصل اليه ويتفجع به فيما كان المسمى اليه او عينا او منع انشا فنى وما لك ووصول ثواب الى الميتة وثواب الصلوة والصوم في جميع الطاعات والعبادات غير المالية وجوازها فيها ويرد عليها **ش** بارواه الدارقطني ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابوا حال سيوتهما فكيف لي بهرجا بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم الصلوة والسلام ان من البر بعد البر ان تقضى لهما مع صلواتك وان تقوم لهما مع صياك وعن علي بن ابى طالب ان ابنه عليه الصلوة والسلام قال من بر على القابر فقرا قل هو الله احد **ش** احد عشر مرة ثم وهب اجره لاسموات اعلى من الاجر بعد الاسماء **ش** رواه الدارقطني وعن النضر ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما تقدرق عن موتانا وتجع عنهم ونذعو لهم فهل يحصل ذلك اليهم فقال نعم انه يحصل اليهم لغير خون به كما يفتح احدكم بالطريق اذا اهدى اليه رواه ابو حفص الكبيسي **ش** وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا سورة يس سورة يس سورة يس رواه ابو داود **ش** ورواه احمد في الاكافي في شرح السنة عن ابي هريرة عن النبي قال يموت الرمل ويبيع ولدا فترفع له درجات فيقول يا هذا يا رب فيقول سبحانه وتعالى استغفار ولذلك وقال تعالى واستغفر لذنوبكم للمؤمنين المؤمنين قال وليستغفرون لمن في الارض وكذا الاستغفار فوجوا وبراهم عليها سلام ذكر عبد الحق صاحب الاحكام في الغيبة

باب الحج
عن الغير
الأصل
في هذا الباب
إن الإنسان
إن يحجل
ثواب
عمله
لغيره
مسئولة
أوصوما
أوصافه
أوصافها

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العن يقي منظر دعوته كخفة من ابنه و اخيه او صدق له فافاد الحقته كان احب
 من الدنيا وما فيها ولها اشرف الدعا للية في صلوة انجازة وفي العاقبة ان لياد بن غالب قال رايت رابعة العدة
 العادة في المنام وكنت كثير الينا لما قالت بالشر يدتيك تاتينا في اطلاق من نور عليا منا ويل الحرس و كذا
 يا قينا و عار الينا اذا دعوا الاخوانهم الموتي فاستجيب لهم يقال هذه يدتي فدان اليك و ما يدك على هذا ان المسلمين
 يجمعون في كل عصر و زمان و يقران و يقران و يدرون ثواب الموتاهم و على هذا اهل الصلاح و الدنيا من كل باب
 من المالكية و الشافعية و غيرهم و لا ينكر ذلك منكر فكان اجماعهم عند اهل السنة و الجماعة شرف خلافا للمعتزلة و
 من سب اهل العدل و التوحيد ان ليس للانسان ان يحبل ثواب عمله اخبره لان الثواب نعمة و ائمة خالصة مع تعظيم و
 اركنة تعظيم و يد فاروق اغرض الصبيان و المجانين و البهايم و تعظيم المستحق لغيره استحق قبيل في العقل و لو جاز ان يحبل لهم
 او اتقى او العادل تعظيمه يحل او جامل او سبه او حمار فانه اصح تعظيمه عقلا و انكاره مكابرة و لو جاز هذا فالانبياء
 احق الناس بمتبة ثواب اعمالهم لا بائتهم و امهاتهم و قد علم خلافه بالتواتر حين قال النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا
 و سائر اولاده و وزوجاته اني لا املك يوم القيمة من الله شيئا و لا ينفككم الا عما كنتم و قال الله تعالى و ان ليس
 للانسان الا ما سعى قلنا اما قولهم قبيح عقلا غير مسلم بل يجوز في العقل تعظيم غير المستحق بواسطة محبة له و باعتبار ذلك
 استحقاق تعظيمه و اما قولهم قد علم خلافه غير مسلم و لكن سلم ذلك لنقد شرطه او بالمنع عن الله تعالى و اما الجواب عن الثانية
 فبثمانية اوجه الاول انها منسوخة بقوله تعالى و الذين امنوا و اتبعناهم فريادهم او حل الانباء المحبة للصلح اباهم
 محال ابن عباس الثاني خامته بقوم ابراهيم و قوم موسى يعني في صحف ابراهيم و موسى ان لا تزروا زرة و زرة
 و ان ليس للانسان الا ما سعى للعطف فمذان في معيقتما شخص بها فاما بذه الامة فعلقه باسيت و ماسي لما غير با
 محال عكرمة و الثاني ان المراد بالانسان الكافر منها و اما المؤمن فله ماسي و ماسي له قاله الربيع بن النضر بن الفضل
 انما مس ان معنى ماسي قاله ابو بكر التواني السادس ان ليس للانسان الكافر من الخير الا ما عمله في الدنيا فثواب
 عليه في الدنيا حتى لا يبقى له في الآخرة خير البقية ذكره الاستاذ ابو اسحق الشعلبي السابع اللام بمعنى على اسي ليس
 على للانسان الا ما سعى كقوله تعالى و ان اساتم فلما اسي فعلها و كقوله تعالى و لهم العنة اسي و عليهم الثمان
 ليس الاسبية غير ان الاسباب مختلفة فثارة يكون سعية في تحصيل اشي بنفسه و ثارة تحصيل سبب سعية في تحصيل
 ولد او صدق ميتة لعملة و ثارة يسى في خدمة الدين و العبادة في كتب محبة اهل الدين و الصلاح فيكون
 ذلك سببا حصل سعية على هذا ابو الفرج بن الجوزي هم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سعى

عند اهل
 السنة
 والجماعة
 لما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سعى

شرط الوجوب هم والبنية تجري في النوع الاول من وهو العبادات المالية المحسنة كالزكاة فتجوز النية فيها
 هم في حالة الانتظار من شئ الى شئ هم والضرورة من شئ الى المرض هم حصول التقصير بفعل النائب من شئ الى شئ
 لان المقصود هو صرف المال لسد حاجة وهو يحصل بفعل النائب لان المقصود هو صرف المال وهو لا تجري
 من شئ الى النية هم في النوع الثاني من وهو العبادات البدنية المحسنة كالصلوة هم بآل شئ الى شئ
 والضرورة هم لان المقصود وهو التقابل النفس لا يحصل بشئ الى شئ بالتائب هم وتجري شئ الى شئ
 في النوع الثالث من وهو العبادات المركبة من المال والبدن كالحج هم من العجز عن شئ الى شئ
 انما قال للمعنى الثاني لان الحج يشترط على معنيين التقابل النفس وتقدير المال فاشتمل على النوع الاول عند العجز عن شئ الى شئ
 وقال الكافي وفي بعض النسخ المعنى الاول وهو اعتبار كونه ماليا وهذا الظاهر بالنسبة الى تقدير الكتاب ولا يجوز عند الكافي
 حتى لو حج صحيح وعلم ان عجزه لم يحجب به وبالاجماع ومن كتب الشافعية لو حج لمقصوب غير نظر ان شئ لم يحجب به ذلك قبول
 واحد عند الشافعية من ان مات فيه قولان في قول يجوز وبه قال ابو حنيفة وفي قول لا يجوز قال الاصحاب وهو ان
 ولو كان مريض لا يرثه زواله فاج غير فيه لا يجوز به في الظاهر وفيه قال ابو حنيفة وما لك واحمد رحمهم الله في الاظهر
 ولو حج العجز عن شئ لم يحجب به بالاجماع هم ولا تجري شئ الى شئ النية هم عند القدرة له هم التقابل النفس والشئ
 العجز الدائم شئ الى شئ يجوز النية في الحج عن الغير هو العجز المستمر الدائم هم الى وقت الموت شئ الى شئ حتى لو قد الحج
 من حج بعد ادراك الماسو كحج ثانيا فلا يسقط عنه الفرض كما في الشيخ الفاني اذا قدر على الصوم بعد ادراك الفدية يجب عليه الصوم
 هم لان الحج فرض في العمر كحج في الدليل لكون الشرط هو العجز الدائم بانه ان الحج لما كان فرض العمر قد راعوا ادائه
 في اثنائه عمره وجب عليه وجعل فعل النائب فيما مضى كان لم يكن فان قيل القدرة على الاصل تم قبل ان يخلت قبل حصول التقصير
 بالخلت وقبيل حصل بالخلت وهو حصول الشقة بتقصير المال فاجواب بان لم تسلك في هذه المسئلة مسلك الاصل والخلت
 وانما قلنا ان الحج مركب من امرين احدهما احتمال النية والآخر لا يتعللها فبقولنا باعداها عن القدرة فلم تجوز النية
 وبالاخر عند العجز فجزاها لكن يشترط كونه وليقة العمر ان يكون العجز دائما لما مر واعتبر من جيان كونه وليقة العمر
 لا يصلح وليقة على اشتراط العجز الدائم تخلفه عنه فانه شرط يجوز الفدية للشيخ الفاسي عن الصوم والصوم ليس
 وليقة العمر واجواب ان الدليل يستلزم المدلول ولا ينكس كل ما كان وليقة العمر بشرط فدية العجز الدائم
 ولا يلزم ان كل ما يشترط فيه العجز الدائم يكون وليقة العمر هم وفي الحج انفس تجوز النية عند القدرة لان باء
 انفس اوسع من شرط ولهذا تجوز الصلوة النافلة مع القدرة على القيام لكن لا امر ثواب النفقة بالاتفاق

والنية تجري
 في النوع الاول
 في حالة الانتظار
 من شئ الى شئ
 المقصود هو حصول
 التقابل النفس
 وتجري في النوع
 الثاني من المال
 لان المقصود
 هو صرف المال
 وهو لا يحصل
 بشئ الى شئ
 في النوع الثالث
 من العبادات
 المركبة من
 المال والبدن
 كالحج هم من
 العجز عن شئ
 الى شئ لان
 الحج يشترط
 على معنيين
 التقابل النفس
 وتقدير المال
 فاشتمل على
 النوع الاول
 عند العجز
 عن شئ الى
 شئ وقال
 الكافي وفي
 بعض النسخ
 المعنى الاول
 وهو اعتبار
 كونه ماليا
 وهذا الظاهر
 بالنسبة الى
 تقدير الكتاب
 ولا يجوز
 عند الكافي
 حتى لو حج
 صحيح وعلم
 ان عجزه لم
 يحجب به
 وبالاجماع
 ومن كتب
 الشافعية
 لو حج
 لمقصوب
 غير نظر
 ان شئ لم
 يحجب به
 ذلك قبول
 واحد عند
 الشافعية
 من ان مات
 فيه قولان
 في قول
 يجوز وبه
 قال ابو
 حنيفة وفي
 قول لا
 يجوز قال
 الاصحاب
 وهو ان
 ولو كان
 مريض لا
 يرثه زواله
 فاج غير
 فيه لا
 يجوز به
 في الظاهر
 وفيه قال
 ابو حنيفة
 وما لك
 واحمد
 رحمهم الله
 في الاظهر
 ولو حج
 العجز عن
 شئ لم
 يحجب به
 بالاجماع
 هم ولا
 تجري شئ
 الى شئ
 النية هم
 عند القدرة
 له هم
 التقابل
 النفس
 والشئ
 العجز
 الدائم
 شئ الى
 شئ يجوز
 النية في
 الحج عن
 الغير هو
 العجز
 المستمر
 الدائم هم
 الى وقت
 الموت
 شئ الى
 شئ حتى
 لو قد
 الحج
 من حج
 بعد ادراك
 الماسو كحج
 ثانيا فلا
 يسقط عنه
 الفرض كما
 في الشيخ
 الفاني
 اذا قدر
 على الصوم
 بعد ادراك
 الفدية
 يجب عليه
 الصوم
 هم لان
 الحج فرض
 في العمر
 كحج في
 الدليل
 لكون
 الشرط هو
 العجز
 الدائم
 بانه ان
 الحج لما
 كان فرض
 العمر قد
 راعوا
 ادائه
 في اثنائه
 عمره وجب
 عليه وجعل
 فعل
 النائب
 فيما
 مضى كان
 لم يكن
 فان قيل
 القدرة
 على الاصل
 تم قبل
 ان يخلت
 قبل
 حصول
 التقصير
 بالخلت
 وقبيل
 حصل
 بالخلت
 وهو
 حصول
 الشقة
 بتقصير
 المال
 فاجواب
 بان لم
 تسلك
 في هذه
 المسئلة
 مسلك
 الاصل
 والخلت
 وانما
 قلنا ان
 الحج
 مركب
 من امرين
 احدهما
 احتمال
 النية
 والآخر
 لا يتعللها
 فبقولنا
 باعداها
 عن
 القدرة
 فلم
 تجوز
 النية
 وبالاخر
 عند
 العجز
 فجزاها
 لكن
 يشترط
 كونه
 وليقة
 العمر
 ان يكون
 العجز
 دائما
 لما مر
 واعتبر
 من
 جيان
 كونه
 وليقة
 العمر
 لا يصلح
 وليقة
 على
 اشتراط
 العجز
 الدائم
 تخلفه
 عنه
 فانه
 شرط
 يجوز
 الفدية
 للشيخ
 الفاسي
 عن
 الصوم
 والصوم
 ليس
 وليقة
 العمر
 واجواب
 ان
 الدليل
 يستلزم
 المدلول
 ولا
 ينكس
 كل
 ما كان
 وليقة
 العمر
 بشرط
 فدية
 العجز
 الدائم
 ولا يلزم
 ان
 كل
 ما
 يشترط
 فيه
 العجز
 الدائم
 يكون
 وليقة
 العمر
 هم وفي
 الحج
 انفس
 تجوز
 النية
 عند
 القدرة
 لان
 باء
 انفس
 اوسع
 من
 شرط
 ولهذا
 تجوز
 الصلوة
 النافلة
 مع
 القدرة
 على
 القيام
 لكن
 لا امر
 ثواب
 النفقة
 بالاتفاق

لان وقوع النفل عن الاداء بالنفس على خلاف القياس وهو حديث احتجته وهو روى في الغرض لانها قالت ان فرقة
 الحج او ركت نفل على اصل القياس وقال الفرار في الذخيرة المذهب كراهة النية في النفل وذكر النووي في شرح
 ان في النية في الحج النفل قولين والصحيح جوازها ثم ظاهر المذهب كشس كراهة النية في النفل وذكر النووي
 هم ان الحج يقع عن المحجوج عنه شئ هو الامر بذاتي الغرض بالنفس على ما روي واما في نفل فيقع عن المأمور بالاتفاق
 عليه الا تراه في حديث قال قال بعضهم في هذا الموضع الحج نفل يقع عن المأمور بالاتفاق ولا امر ثواب النفقة وذلك
 خلاف الرواية الا تراه في ما قاله الحكماء على الشبه في مختصر الكافي الحج الطوع عن الصحيح جائز ثم قال واذا
 حج صحيح عن نفسه فهو تطوع قال ومنه الاصل تكون الحجة عن الحج ضم وبذلك شئ اسي وبوقوع الحج عن المحجوج
 عنه هم تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كشس اسي في الباب الواردة في الحج عن الغير من جملة الاخبار
 ما أخرجه ابن ماجة عن محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس قال حدثني حصين بن غوث قال قلت يا رسول الله
 ان ابني او ركت الحج ولا يستطيع ان يحج الا مفترضا فكنت ساعته ثم قال حج عن ابيك قال العتيبي قال احمد بن محمد
 بن كريب بنكر الحديث واخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكره قال البيهقي رواية ابن سيرين عن ابن عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره قال احمد بن محمد بن سيرين
 لم يسمع ابن سيرين عن ابن عباس روى قال وقدر روى البخاري في صحيحه حديثا من رواية ابن سيرين عن
 ابن عباس ومنهما ما أخرجه اصحاب السنن الاربعة عن شعبه عن النعمان بن سالم عن عمرو بن اوس عن ابيه عن
 بن العتيبي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن قال حج
 عن ابيك واعتمر قال الترمذي حديث حسن صحيح واسم ابن ابي ذر بن لقيط بن عامر رواه احمد في مسنده ورواه
 في صحيحه واهكامه مستدرکه وقال على شرط الشيخين ومنهما رواه الطبراني في حديث ابن سورة ام المؤمنين
 ان رجلا قال يا رسول الله ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن قال حج عن ابيك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ايت لو كان على ابيك دين فقتلته كان يحزني عنه فقال نعم قال حج عنه ومنه
 ما أخرجه البيهقي من حديث عطاء بن ابي راسا عن ابيه العون بن الحصن الخنف قال قالت يا رسول الله
 ان ابني او ركت فرقة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يتأكل على الرحالة انما مره ان حج عنه قال نعم حج عنه
 قال وكذا لك من تأب من اهلنا ولم ير محبي افجع عنه قال نعم وتبر دون قال وتيمم في الله واهله ثم قال
 قال نعم والصدقة افضل قال البيهقي سنداه ضعيف هم كحديث انتمية فانه عليه الصلوة والسلام قال فيه

ثم ظاهر
 المذهب
 ان الحج يقع
 عن المحجوج
 وبذلك
 تشهد الاخبار
 الواردة
 في الجواب
 كحديث
 المحتج
 فانه
 عليه السلام
 قال
 فيه
 حج

[illegible]

باب راعى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه انما خرجت المائنة المستقيمة لغيره من رايه وادمن فيه بلده وادمن فيه رايه
 من انفسه من عباد الله ان امرؤ شتم قائم يارسول الله ان ابى او ركنه فزينة الله في الدنيا وبعثه في الآخرة
 من امرؤ شتم راعي قال حجى عنه وفي رواية لمصنف وهم فان حديثه انما خرجت المائنة المستقيمة لغيره من رايه وادمن فيه بلده وادمن فيه رايه
 حديث ابى ذر بن العنبر رحمه الله كما ذكرناه والآن وهذا الحديث يدل على ما على جواز الحج عن الغير هم ومنهم من
 ان الحج يقع عن الحاج شخص يعني المأمورهم والامر ثواب النفقة لانه عبادة بدنية سب كذا انما المية في المية
 ان الحج غير مركب من البدن والمال فيه شرب الوجوب وقد ذكرناه هم وعند العجز شرب عن الحج بنفسه هم اقيم الانفاق
 مقامه شخص اى مقام اداء الافعال يعني الواجب عليه اذ حج وانفاق المال في طريقة فان عجز عن الاداء بقي
 عليه الامتناع ما يقدر وهو الانفاق في طريقة هم كالفدية في باب الصوم شرب فانما اقيمت مقام الصوم فكذلك الانفاق
 هو ما يقوم مقام اداء الافعال في حق سقوط الافعال وهذا لان الانفاق سبب اداء الافعال واقامته السبب
 مقام السبب اصل في الشرع في النماية الى هذا حال عامته المتأخرين منهم صدر الاسلام ابو العيسر والامام الاسيب
 وقاضيان وغيرهم وقال شمس المائنة السبعة رحمه الله ان اصل الحج يكون عن الامرهم قال ومن امره رعيان بان
 الحج لكل واحد منهما حجة فابل حجة عنهما فمن عن الحج وليس النفقة لان الحج يقع عن الامر حتى لا يخرج الحج حجة الاسلام
 شرب يحجز به بالموافق ان الحج في هذه الصورة من وجبه يقع للمأمور باعتبار الحجة لفته ولهذا لا يخرج الامر عن حجة
 الاسلام ومن وجبه يقع الامر من حيث قطع الحجة وتعين النفقة وهذا لا يخرج للمأمور من حجة الاسلام ايضا وقد مرح الامام القسامة
 وغيره في شرب الاجماع الصغار ان الحج يقع عن الامر من وجبه وعن المأمور من حجة الاسلام لا المأمور ولا الامر لمصنف في الامور
 ايضا حيث قال اولافى عن الحاج ثم قال الحج يقع عن الامر بوجبه من وجبه آخر وقال الاكل ذهب الشارحون ان الدليل
 غير مطابق للمدلول قوله في اى حجة عن الجمع وليس النفقة ودليله لان الحج يقع عن الامر ولا مطابقة بينهما
 الا ترى ثم نقل عن السفناتى ان هذا التعليل حكم غير مذکور قلت لان فائدة في ذكره تعليل به ون ذكره لتعليل وتحرير
 الكلام ما ذكرناه الان ثم نقل الاكل خط الاترازي على الشرح من ثقة ثم قال اتعمل بتوفيق الله في تقرير
 كلامه اى كلام لمصنف يقع عن الامر على ظاهر الرواية حتى لا يخرج الحج من حجة الاسلام ولا يمكن ايقاعه
 عن الامر وكيف يمكن هم وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما
 لعدم الاولوية شرب يعني ليس احدهما ادنى من الآخر فالواقع عنهما ولا عن احدهما هم فيقع عن المأمور
 كلامه لا يخلو عن الاخلاق هم ولا يمكنه ان يجعل لاهلها بها فذلك شرب هذا كانه جواب عما يقال اذ وقع الحج

الكل ما هو في حبل عن ايجاشيا كما اذاج عن ابويه فان له ان يجعل عن ايجاشيا اسي ان وقع نفسه لانه لم يزل به
 على الكوبة المامورة وقع عن نفسه ولزمه الحج وضمن النفقة هم بخلاف ما اذاج عن ابويه فان له ان يجعل عن ايجاشيا
 لا تبرج يجعل ثواب عماله اولا اولا اذاج في حق خياره بعد وقوعه سببا لثوابه ش كما كان قبله هم ومنهناش
 اسي في المذكور في الصورة الاولى هم يفعل بحكم الامر وقد قالوا فيقع عنه ش بخلاف ما هنا كما لانه متبرج فيه
 لا يحكم الا من كان له كتيبة بالامر لانه اذا اذاج امره عن رجلين او عن احد هما لا امر يصح لانه في الحقيقة جعل ثوابه
 لنفسه هم او يضمن النفقة ان انفق من ماله لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه ش فيضمن تصرفه في المال في حال المنع
 الذي امر به فيه هم فان اجم الا حرام بان نوي عن احد هما غير معين ش فيضمن غير معين فلا يخلو عن امرين
 اما ان لا يضمن على ذلك ومضى هم فان معنى على ذلك ش اسي على الابهام هم صار مخالفا لعدم الاولوية وان
 احد هما قبل ان يضمن فكذا لك عند بلية يوسف وهو القياس ش اسي قول ابي يوسف وهو القياس هم لانه مامور
 بالتعيين ش من جهة كل منهما هم والابهام بخلافه ش اسي ابهامه عن احد هما غير معين فيقع عنه نفقة من نفسه
 ش كما اذا امره رجلان كل منهما بشئ واحد فاشترى لاهد هما غير معين يقع الشرع لهما مامور ثم اذا اذاج
 ان يعين احد هما لا يصح فكذا هنا هم بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمره حيث كان له ان يعين ما شاء ش كان
 هذا جواب عما يقال اذا احرم رجل على الابهام من غير تعيين حجة ولا عمره فانه يصح ان يعين في الحجة والعمر ما شاء
 فلم لا يكون ههنا كذلك وجاب بخلاف ما اذا الى آخره ثم بين الفرق بينهما بقوله هم لان المتبرج ههنا كجمل ش
 اسي فيما اذا اجم الا حرام مجهول ومن سبهم له الحق معلوم وجبالة المتبرج لا تمنع صحة الادراك كما اذا قال لفلان
 على ش لا يصح الاقرار ولم يزمه البيان ولو قال لاهد بما علمته لا يصح الاقرار لان جهالة من له الحق تمنع صحة الاقرار
 هم ومنهناش يعني فيما اذا لم يعين حجة او عمره هم المجهول من له الحق ش وفيها فرق وقد ذكرناه الان بخلاف
 ما اذا احرم عن احد ابويه حيث يصح وان كان من له الحق مجهول لان ذلك ليس بحكم الامر ليراعي شرط الامساك هم
 وجب الاستحسان ش به قول ابي حنيفة ومحمد بن عيسى ان الله عظم ان الاحرام شيع وسيلة الى الافعال التي هي عين
 نفسه بل هو وسيلة يقصد به الادراك والذات لا يصح قبل اشترائهم هم لا مقصود اش اسي ليس بشريع يقصد هم
 نفسه والمهم يعلم وسيلة بواسطة التعيين ش لانه شرط في رعي وجود ولا بصيغة التعيين كالوقوف للصلوة وان لم
 يقع به هم فالكفى به ش اسي بالاحرام لهم هم شرطا ش اسي من حيث الشرطية لا الادراك فان قبل الاحرام
 بمنزلة التكبير في الصلوة وفيه جهة الركنية فينبغي ان يكون بمنزلة الشرع في الافعال قلنا هو بمنزلة الوقوف

عنه ما اذا حج عن ابويه فان له
 ان يجعل عن احدهما كانه متبرج
 يجعل ثواب عماله لاهد هما كما
 فيبقى على خياره بعد وقوعه سببا
 لثوابه وهذا يفعل بحكم الامر
 وقد خالف امره فيقع عنه
 ويضمن النفقة ان انفق من ماله
 لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه
 وان اجم الا حرام بان نوي عن
 غير معين فان مضى على ذلك صار مخالفا
 لعدم الاولوية وان عاين احدهما
 قبل المضى فكذا لك عند ابي يوسف
 وهو القياس لانه مامور بالتعيين
 ولا يهاجم بخلافه فيقع عن نفسه
 ما اذا لم يعين حجة او عمره حيث كان
 ان يعين ما شاء لان الله عظم ان
 صحت لهما المجهول من له الحق
 وجب الاستحسان ان لا يصح امر شرع
 وسيلة الى الافعال لا مقصود نفسه
 والمهم يعلم وسيلة بواسطة
 التعيين فالكفى به شرطا

شک فیہ وقد وقع الامر للفقہ بتعالیٰ جمیع ما کان من التمسک وبہ من جملتنا بخلاف دم الاعصار فانه لیس مشک ولم یکن معلوما
عند الامر ایضا فان کان یح عن میت شی اسی فان کان الریح یح عن میت ہم فاصطفا لدم شی اسی لاداعا
هم فی مال المیت عند ما شی اسی عند ابہ بنیفة ومحمد ہم خلا لابیہ یوسف شی فان عنده علی الحاج ہم ثم قیل
ہو من ثلث مال المیت لانه سلتہ شی الصلۃ ہے الی لا ینکون فی مقابلۃ عیوض ما ہے ہم کالزکوۃ وغیرہ شی شی
البتہ برہم غیر ہا ہم من الکفارات شی فانما من الثلث ہم وقیل من حبیب المال شی یعنی وتجب من حبیب
مال المیت ہم لانه شی اسی لان الدم ہم وجب قتلا ما مور شی یعنی لادخال الامر فی ذہ العمدۃ دنیا علیہا
والدین علی جمیع المال ہم فصار دینا شی علی الامر ہم ودم الجاع علی الحاج لانه دم جنایۃ وہو الجاع شی
اسی الحاج ہو الجانی ہم عن اختیار وضمن النفقۃ معناه شی اسی معنی قوله یعنی النفقۃ ہم اذا جامع
قبل الوقوف بزمنۃ حتی فسد حجه لان الصبیح شی اسی لان الحج الصبیح ہم ہو المامور بہ شی وہ قال الشافعی
ثم علیہ المعنی فی ذہ الحجة الفاسدۃ لانه لا یخرج عن احرام الحج الا بالفعال الحج لقوله قتالی واثبوا الحج والعمرة
من غیر فصل بین الجائر والفاسد وعلیہ الحج من قابل و لیست قطع الحج عن المیت حتی یج المامور فی السنۃ الثانیۃ
علی وجہ الصحۃ قفار الاول ولشافعی فی قفار الحج فی السنۃ الثانیۃ قولان اصحابا انہ علیہ الامر و اصحابا
انہ عن الانبر فی ذہ ایدیمہ حجة اخرى سوی القفار لاسا جبر فیقض عن نفسه ثم یح عن المستاجر ویبث من حج عند
کذا فی شرح الوجیز ہم بخلاف ما اذا فاته الحج حیث لا یضمن النفقۃ لانه ما فاته با اختیارہ اما اذا جامع بعد الوقوف لای
حجہ ولا یضمن النفقۃ بحصول مقصود الامر و علیہ شی اسی علی المامور دم الدم فی مالہ لما بینا شی وہو قوله لانه
دم جنایۃ ہم وكذلك شی اسی وكذلك وجوب الدم ہم فی سائر ذمار الکفارات علی الحاج لما قلنا شی وہو انہ دم جنایۃ و من علم
ان المامور لثلاثۃ انواع لم یسک القرآن التمتع و دم جنایۃ بخلاف العید و نحوہ و دم عنہ کدم الاعصار ہم من لیس بان یح عنہ شی و فی بعض النسخ قال
ومن اوسے اسی قال محمد بن فی الجامع الصغیر الوصیۃ فیہ خلاف قال ابن المذر فی الاشراف قال محمد بن
وحامد بن ابی سلیمان و داود بن ابی ہند و تمیم الطویل و عثمان المیشی و مالک و ابو ثور یح عن المیت
من ثلث مالہ اذا لیس قتل و ہو قول اصحابنا و ہو قول ابن عباس و سبہ ہریرۃ و یكون من منزله اذا کان
ثلثۃ کیفی وقال الحسن البصری و عطاء و طاووس و الزہری و الشافعی و اسحاق و احمد یخرج من راس مالہ من غیر
وصیۃ لکن الشافعی قال من میقاتہ و قال احمد من بلدہ او من حیث الیسر ہذا فی الحج الفرض و قال النخعی
وابن ابی ذئب لا یح احد من احد ذکرہ النووی ہم فاجبوا عنہ رجلا بلغ الکوفۃ مات شی انما قال بلغ الکوفۃ

فان کان یح عن میت

فاحصر فالدم فی مال المیت

عندہا اخلا قال ابی ہند

ثم قیل هو من ثلث مال المیت

لانه صلا لکوفۃ و غیرہا و قیل من

حبیب المال لانه وجب قتلا لکوفۃ

فصار دینا و دم الحج علی الحاج لانه

دم جنایۃ و ہذا یجانی عن احتیاد

و یضمن النفقۃ معناه اذا جامع

قبل الوقوف حتی فسد حجه

لان الصبیح هو المامور و یلحق

ما اذا فاته الحج حیث لا یضمن

النفقۃ لکذا فاته با اختیارہ اما اذا جامع

بعد الوقوف لا یفسد حجه لا یضمن

النفقۃ لکذا فاته با اختیارہ اما اذا جامع

بعد الوقوف لا یفسد حجه لا یضمن

النفقۃ لکذا فاته با اختیارہ اما اذا جامع

بعد الوقوف لا یفسد حجه لا یضمن

النفقۃ لکذا فاته با اختیارہ اما اذا جامع

بعد الوقوف لا یفسد حجه لا یضمن

النفقۃ لکذا فاته با اختیارہ اما اذا جامع

بعد الوقوف لا یفسد حجه لا یضمن

النفقۃ لکذا فاته با اختیارہ اما اذا جامع

بعد الوقوف لا یفسد حجه لا یضمن

وسرقت نفقة وقد انفق بنفسه
 يح عن الميت من منزله بثلاث
 ما بقي وهذا عند أبي حنيفة
 وقالوا عنه من حيث مات
 الاول فالكلام ههنا في اعتبار
 الثالث وفي مكان الحج اما الاول
 فالذي هو قول أبي حنيفة لا ما
 عند محمد بن يحيى عنه بما بقي من المال
 المدفوع عليه ان بقي شيء ولا بطلت
 الوصية لاعتبار ان يعبر بالوصية اذ عين
 الوصي كتحقيقه وعند أبي يوسف
 يح عنه بما بقي من الثلث لا دلالة
 هو المحل لنفاذ الوصية ولا في حنيفة
 ان قسمة الوصي عزله المال لا يحل بالتسليم
 الى الوجه الذي سماه الموصي كانه خصم
 ليقتبض لم يوجه فسادا اذا اهلك
 قبل الا فراز والعزل فيجوز بثلاث ما بقي ولما
 التوجه قول أبي حنيفة انه هو القياس
 ان القدر الموجود من السفر
 قد سئل في احكام الدنيا
 قال عليه السلام اذا مات
 ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث الخ

لان محمد اوقف لم يسكنه في اخر اسائه ثم اوسرت نفقة وقد انفق بنفسه
 اتفاقا في ثلث لو انفق الثلث او السيس فالحكم كذلك ثم يح عن الميت من منزله بثلاث ما بقي من المال لا دلالة
 بقية ثم وبناش اى هذا المذكور هم عند أبي حنيفة وقالوا يح عنه من حيث مات الاول من وهو الذي احبوا عنه
 صورة المسئلة رجل له اربعة الاف درهم اوسرته بان يح عنه ثمان وكان مقل الج الع درهم فافعل الوصية
 الى من يح عنه فتوفي في الطريق قال ابو حنيفة في ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرقه ثانيا فخذ
 ثلثه مرة اخرى بهذا وقال ابو يوسف في ثلث ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثمانمائة وثلاثون وثلث درهم
 فان سرق ثانيا لا يؤخذ مرة اخرى وقال محمد اذا سرت الالف التي دفعتها اول بطلت الوصية فان بقي منها شيء يح
 لا غير لان تعيين الوصي كتحقيقه لكونه قابلا عنه ولو فربا الموت ثم ملكت بطلت الوصية فكذلك هذا ولا في يوسف
 ان الوصية فعل يعا وباشا ثلث ولا في حنيفة ان قسمة الوصية وعزله لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الموصي
 لانه لا خصم له ليقتبض ولم يوجب التسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا اهلك قبل الا فراز والعزل وفي ذلك يح ثلث
 ما بقي فكذلك انه درهم فالكلام بناس في موضعين احدهما في اعتبار الثلث من والآخر في مكان الحج
 من ففي كل منهما اختلاف هم اما الاول من اى الوصية الاول وهو الذي فيه الوصية بالثلث هم فالذي هو
 من وفيما قيل هم قول أبي حنيفة اما عند محمد بن يحيى عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقية
 والابطلت الوصية اعتبارا بتعيين الوصي كتحقيقه من اى تعيين الوصي لانه قام مقامهم
 وعند أبي يوسف يح عنه بما بقي من الثلث الاول من مع ما بقي من المال المفروض لانه من اى ثلث
 هم هو المحل لنفاذ الوصية ولا في حنيفة ان قسمة الوصية وعزله لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي
 سماه الموصي من وهو الحج من لانه لا خصم له ليقتبض فلم يوجب من التسليم الى ذلك الوجه هم فصار كما اذا اهلك
 قبل الا فراز والعزل فيجوز بثلاث ما بقي من ذلك يح من ثلث ما بقى فكذلك في درهم واما انما في
 اى واما الكلام في الثاني وهو مكان الحج هم فوجه قول أبي حنيفة رح وهو القياس ان القدر الموجود من السفر
 قد بطل في حق احكام الدنيا من استدلال ابو حنيفة على ذلك بقوله هم قال عليه الصلوة والسلام
 من اى قال النبي صلى الله عليه وسلم هم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث الحديث من
 هذا الحديث رواه مسلم وابوداود والنسائي والترمذي من حديث العلامة ابن عبد الرحمن عن ابيه
 عن ابيه هيريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث صدقة

أعلى وهو البقر والتمر وسن وفيه تأمل في موضعين الأول قوله جعل الشاة أدنى فالحديث الذي ذكره
لم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام فضلا أن يجعل أدناه شاة والثاني قوله لا بد أن يكون له أسل فيه
ما فيه لأن كون الأعلى من هذين الصنفين من أين يؤخذ والاحسن أن تؤخذ هذه الشاة من حديث البخاري
عن ابن جهمدة عن ابن عمر بن عثمان الصبي قال سألت ابن عباس عن التمتع وأمرني بها وسألت عن المسك
فقال فيه جواز البقرة أو شاة الحديث ثم ولان الهدى ما يهدي إلى الحرم فيقرب به فيه سن اى باله
في الحرم ثم والامتنان الثلاثة سوائه هذا المعنى من اى في معنى التقرب وقيل في معنى الا بهى
في الحرم ثم ولا يجوز في الهدايا الا ما يجوز في النجاسات يعني يجوز الشئ فصاعدا من الانواع الثلاثة ولا يجوز
الاجذع الا من الثمان ويشترط ان يكون سالما من لعب كما في الاضحية واجذع من البهايم قبل الذبح ولا يذبح
من نفسهم ماتت له سنة وتلعن في الثانية ومن البقر المعنى في الثالثة ومن الابل ما تلعن في السادسة واجذع
من الذان ما تلعن في الشاة السابعة وقال الزهري لا يجوز اجذع من الثمان وعن الاوزاعي يجوز اى اجذع
من الجميع وعن النسائي الحسن بن محبوب اجذع من الابل عن ثمانية وعن عطاء عن سمعة عن ابي
لان الهدى هم قرابة تعلقت باراقة الدم كالاضحية فيختصان سن اى الهدى والاضحية هم محل واحد
سن وفي بعض النسخ بمكان واحد يعني يقعان موقعا واحدا ونيز لان منزلا واحدا اى حكما واحدا لا يجوز بينهما
ما يجوز بينهما ولا يجوز بينهما الا يجوز ثمة لان كل منهما لزمه راقة الدم هم والشاة جائزة في كل شئ الا في
موضعين من طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز فيها الا بنية وقد بينا المعنى
فيما قد سبق سن اى في الفصل الاول والثاني في باب الجنائيات هم ويجوز الاكل من هدى التطوع والتمتع والقرا
لانه دم منك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية سن وفيه قال عطاء واحدا وفيه لم يهبط ويستحب لاكل وقال مالك
لا ياكل من فدية الا ذى وحزبه الصيد وما نذره للمساكين وياكل مما سواه وقال الحسن البصري ياكل من الجميع
رواه سعيد بن منصور وقال الشافعي ياكل من هدى التطوع لا غيرهم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
اكل من هدى من هدى وحسى من المروة سن صح هذا في حديث جابر الطويل الذي رواه مسلم وغيره انه صلى
عليه وسلم امر من قلد بدنة فيصنعه فجعلت في قدر فطبخت فاكلوا من لحمها وشربوا من مرقها يعني عليا ونبي
صلى الله عليه وسلم قوله سى باحمار وسين لم يمتين من حسوت المرق حسوا اذا شربه هم ويستحب ان ياكل
منها شئت الضمير لا رقة الهدايا اى من هدى التطوع وهدى التمتع والقرا جعلها واحدا هم لما روينا

أعلى وهو البقر والتمر
ولان الهدى ما يهدي
الى الحرم فيقرب به فيه
والاضحية الثلاثة
سواء في هذا المعنى
ولا يجوز في الهدايا
الا ما يجوز في النجاسات
لانه قرابة تعلقت
باراقة الدم كالاضحية
فيختصان محل
واحد والشاة السابعة
في كل شئ الا في موضعين
من طواف
الزيارة جنبا ومن
جامع بعد الوقوف
فانه لا يجوز فيها
الا بنية وقد بينا
المعنى فيما سبق
الاكل من هدى
وللمتعة والقرا
فيجوز اكلها وشربها
الاضحية وقد صح
عليه السلام اكلها
وصاروا في ذلك
مفسدا

وكذا يستحب
ان يصديق
على الوجه المذكور
عرف
في النضاي
ولا يجوز
الاكل
من بقية
الهلايا
لا يصادم
كفارات
وقد صح
ان النبي صلى الله عليه وسلم
ما لم يصب
وبعث
الهلايا على يد
نبيه الاسلامي
قال لا تأكلوا
ورفضتكم
منه كنيها

وهو قوله وقد صح اه هم كذا يستحب ان تصديق على الوجه الذي عرف في النضاي اس ليصديق بالثلاث
وليعلم الثالث ويدخل الثالث هم ولا يجوز الاكل من بقية الهلايا لانه ما كفارات سبب مثل دمار الكفارات
والنذور وهدم الاحصاء وهدم التطوع اذ لم يبلغ محله اما اذا بلغ هدمي التطوع محله فيجوز منه الاكل والمداو
من هدمي التطوع في المتن في قوله ويجوز الاكل من هدمي التطوع هو الذي بلغ محله لانه ما كفارات
هم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احضر بالحد يتيه وبعث الهلايا على يد ناجية الاسلام قال له
لا تأكل انت ورفقتك منها شيئا روى هذا الحديث اصحاب السنن الاربعة من حديث ناجية وليس فيه
قوله لا تأكل انت ورفقتك منها شيئا وهو اعم من ان ياتي منها ما رواه مسلم وابن ماجه عن قتادة عن ابن
عن ابن عباس ان دريا انخر اعني حديثا تبعية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالهدن معه
ثم يقول ان عطيت منها شيئا فنجبت عليه قوما وانخر باثم انخر باثم انخر باثم انخر باثم انخر باثم انخر باثم انخر باثم
انت ولا احد من اهل رقتك ومنها ما خرجه احمد في مسنده والطبراني في معجمه عن شريك عن ليث
عن شهر بن حوشب عن عمرو بن خارجة اليما في قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم مع هدا وقال اذا عطيت
منها شيئا فاخره ثم اضرب نعله في دمه ثم انضرب صفحته ولا تأكلها انت ولا اهل رقتك وقل بينه وبين الناس
وزاد فيه الطبراني هدمي تطوع وقال ابو عمر بن عبد البر في اسناد عمر واليما في روى عنه شهر بن حوشب بعث
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هدمي تطوعا فقال ان عطيت منه شيئا فاخره ثم اصبع نعله في دمه
ثم انضرب به على صفحته وقل بينه وبين الناس كذا ذكره ابو عمر بغية يتيه ولم يزد على قول عمر واليما في
وذكره الذهبي في تاجريد الصحابة وقال عمر اليما في روى عنه شهر بن حوشب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث هدمي ولم يزد على هدا شيئا ومنها ما رواه مسلم وابو داود والنسائي من رواية ابي الشاج الغصبي عن
موسى بن سلمة الوعد عن ابن عباس قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سبت عشرة بدنة مع
رجل وامره فيها قال فمضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف اصنع بما يدع على منها قال اخرا ثم اصبع نعله
نعله ثم اجعله على صفحته ولا تأكل منها انت ولا احد من اهل رقتك فلا تخط مسلم وفي رواية له بعث
بشاة عشرة بدنة مع رجل وهدار واه ابو داود وقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانا الا سلم
وبعث معه بسدي ثمانية عشر بدنة وناجية بالنون والجميم المكسورة ابن حنبل بن عمير الاسلامي
معدود في اهل الحجاز بما في اهل المدينة وذكر ابن عفير ان اسمه كان ذكوان فسماه النبي صلى الله عليه وسلم

والنار فيه للجانحة نأت بالمدينة في خلافة ساديه هم ولا يجوز فوج هدي الطلوع والتمتع والقران الماني يوم النحر
 ش ذكر في شرح الاقطع قال الشافعي اذا احرمت بالزك والتمتع والقران قوله تعالى فقل لمن الله
 ولهموا البائس الفقير ثم ليقتضوا أنفسهم طاعت ولا قضاء التفث على الاكل من بهيمة الانعام التي سخرها وقضار التفث
 بيوم النحر فيكون النحر كذلك واقترض بان ثم للتراخي فربما يكون الذبح قبل يوم النحر وقضار التفث فيه واجب
 واجيب بان موجب ثم في التراخي تحقيق بالتأخير ساقه فلو جاز الذبح قبل يوم النحر جاز قضاء التفث بدو ساقه
 وليس كذلك والبائس الذي يناله باس اشد في الفقر والتفث الاخذ من الشارب تعليم الاطفال وتصف الاطباء
 وخلق العانة والاند من الشعر كانه الخروج من الاحرام في الاعلال من قال ش اسي لمهنت دم وفي الاصل
 ش اسي في المبسوط هم يجوز فوج دم الطلوع قبل يوم النحر ش لان القرية في هدي الطلوع بوجوه الاكرام
 خلا شير الزمان هم وذبحه ش اسي فوج دم الطلوع هم يوم النحر افضل وبذا هو الصحيح لان القرية بالطوعات
 باعتبار انها ياد ذلك تحقيق بتبليغها الي الحرم فاذا وجد ذلك ش اسي تبليغ الهدايا الي الحرم هم جاز ذبحها
 في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان القرية في اراقة الدم فيها ش اسي في ايام النحر هم الله ش
 لانما خصت بالهدايا والنفحايه والافص بها الهدايا فيكون زيادة شرف هم انا دم المتعة والقران فاقوله تعاضل
 فكلوا منها ولهموا البائس الفقير ثم ليقتضوا أنفسهم طاعت وقضار التفث يخص بيوم النحر ش وجه الاستدلال
 بهذه الآية قد ذكره الفاد ما فيها من المنع هم ولانه ش اسي ولان دم المتعة والقران هم دم نكس ش
 اسي قرية هم فيختص يوم النحر ش حتى حل الذباول منه هم كالاضحية ويجوز ذبح بقية الهدايا في اى وقت شاف وقال
 الشافعي لا يجوز الا في ايام النحر اعتبارا بدم المتعة والقران فان كل واحد منهما ش اسي من دم المتعة
 ودم القران هم دم جبر عند ش بذامنا لما ذكره في كتبهم فانه ذكر في الوجيز وشرحه ولتمتع وغيب
 ان الدم الواجب الاحرام اما لا يكتب بطلوعه او جزا تركه مامورا ولا يختص بزمان فيجوز في يوم النحر وغيره
 وانما الضحايا به لست متحقق بالحرم و ايام التشريق وفي شرح الجمع نذهب الي شافعي ان لا يختص يوم النحر والضحايا
 والهدايا والدمار وفي وقت فوج الهدى و زمان الصحيح انه يختص بيوم النحر كالاضحية والشافعي لا يختص بزمان
 كما ايجز وقد ذكر لمصنف الخلاف معه في بقية الهدايا والصحيح من مذهبه ما ذكرناه ان دمار الجبران لا يختص
 بيوم النحر ولنا ان هذه ش اسي بقية الهدايا هم ومارك كرات فلا يختص بيوم النحر لانها لما وجبت
 جبر النقصان كان تبجيلها باولى لارتفاع النقصان به من غير تأخير بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نكس ش

ولا يجوز ذبحه من قطع
 ولتمتع والقران لا يجوز
 قال لا يهل بيوم ذبح
 دم الطلوع قبل يوم النحر
 وذبح يوم النحر افضل
 وهذا هو الصحيح لا يفرق
 في الطلوع ما لم يقبل
 هذا ياد ذلك تحقيق
 بتبليغها الي الحرم
 فاذا وجد ذلك جاز
 ذبحها في غير يوم النحر
 ايام النحر افضل لان القرية
 في اراقة الدم فيها افضل
 اما دم المتعة والقران
 فاقوله تعاضل
 واطلوا البائس الفقير
 ثم ليقتضوا أنفسهم
 وقضار التفث يخص
 بيوم النحر لانه دم نكس
 فيختص بيوم النحر
 ويجوز ذبح بقية الهدايا
 في وقت شاء قتلا شافعي
 لا يجوز ان يذبح النحر اعتبارا
 بدم المتعة والقران
 كل الحمد جبر عند
 ان هذا دعاء كرات
 فلا يختص بيوم النحر
 لغير النقصان
 او لا تقام القضاة
 من غير تأخير عند دم
 والقران لانه دم نكس

قال لا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم
تعالى في جزاء الصيد
هدايا بالتمكينة
فصار صدق في كل دم
هو كفارة لكل الذنوب
اسم لما يهدى الى مكان
وسكانه الحرم
قال عليه السلام
من كل ما منح
فجاء مكة كلها
منحور ويجوز
ان يتصدق
بها على مساكين
الحرم وغيرهم
خلافا للشافعي
لان الصدقة تقبولة
معقولة والصدقة
على كل فقير وقبولة
قال لا يحل الذبح
بالهدايا الا في الحرم
ينبغي النقل الى
مكان يتقرب
بها لتقديم فيه
لا عن تعريف فلا
فارجح به
المنفعة
فحسن

اسی قربتہم قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ش وفي بعض النسخ قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم و به قال الشافعي وفي الامح وقال في القديم ما لنا سنة في اكل يجوز ذبحه في اكل و به قال احمد وقال مالك لما يجب من الفدية بالا حرام لا يختص بمكان كما لا يختص بزمان هم لقوله تعالى في جزاء الصيد هد يا بالغ الكعبة فصار ذك الشافعي اسی جزاء الصيد هم اصلا في كل دم وهو كفارة ش اذ لا فرق بين الكفارات والتفاوت في معنى الجزاء والذبح واذ اوجب وجوب التلبس في البعض بالنس وجب في غيره بدلالة النفس هم ولان في الهدى اسم لما يهدى الى مكان ومكانه الحرم قال عليه الصلوة والسلام من سئى كلما منح وفجاء مكة كلها منح ش هذا الحديث اخرجه ابو داود وابن ماجه عن اسامة بن زيد الليثي عن عطاء بن ابي رباح عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقوف وكل منى منح وكل مزدلفة موقوف وكل فجاج مكة طريق ومنح واخرجه ابو داود واليافا من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فطرکم يوم فطرون واشباعکم يوم تغفون وكل عرفة موقوف وكل فجاج مكة منح وكل جمع موقوف هذا رواه محمد بن المنكدر عن ابي هريرة وقال ابن معين محمد بن المنكدر ولم يسمع من ابي هريرة وقال ابو ذرقة لم يلق ابا هريرة قوله منحه بفتح الميم اسم المكان الذي يخبر فيه الهدايا وفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم بيان الحكم لا الحقيقة هم ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم ش اسی وغير مساكين الحرم هم خلافا للشافعي عرض فان عنده يجب صرفها على مساكين الحرم لان المقصر التوسعة على فقراء مكة حتى لو فرق القارن على دخول مكة كلها على غير مساكين الحرم لا يجوز هم لان الصدقة توبة مقبولة ش لانها سد غلة المحتاج هم والصدقة على كل فقير قربتہم ش فلا يختص بها فقير ولان التسرف قربتہم في كل مكان فلا يختص مكان بخلاف الاراقعة فانه لا يكون الا في مكان مخصوص او زمان مخصوص هم ولا يجب التعريف بالهدايا ش وفي بعض النسخ قال ولا يجب التعريف بالهدايا اسی قال القدر في ولا يجب الايمان بالهدايا الى عرفات وللتعريف معاد التنبه باهل عرفة والذهاب بالهدايا الى عرفات والوقوف بها فتعريف الهدايا اجملا بما بعد اتمه مثل التقليد والاشعار والكل ليس بواجب لقول عائشة وابن عباس قد ش وان شئت فلاحم لان الهدى ينسب عن نقل الى مكان لتقرب بآراقة دم فيه ش اسی في ذلك المكان ومو الحرم هم لا عن التعريف ش ليعنى لا ينسب على التعريف هم فلا يجب ش لعدم معنى التعريف فيه فان عن هدى المتعة ش يريد به اخراجه الى عرفات هم فحسن ش لان فيه زيادة

استمرار دون الشدة في الواجبات الاشارة ولذا ليس رفع الصوت بالتلبية هم لانه من اى لان يرمى التمتع
 من يتوقت بيوم النحر يفتح لا يحل من مكة اسـ هديه من نفسى ان لا يجزى من يمكك فيحتاج الى ان يعرف به
 من اى الى ان ياخذ معه الى عرفات هم ولانه منك من اى ولان يرمى التمتع قربته هم فيكون
 على التشهير لما ذكرنا ان الشدة في الواجبات الاشارة من سجالات ومار الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل
 يوم النحر على ما ذكرنا من اشارة الى قوله لانها وجبت بجر النقان كان التعجيل بها او في الارتفاع
 النقان به هم وسبها من اى وسبب ومار الكفارة هم الجناية فيلحق به الستر من لان الجناية نوع
 معصية فالستر فيها احسن من قال والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح من ستر الذي
 هو قطع الاوداج وعن الليث الذبح قطع الحاقوم من باطن عند التفصيل وهو اظهر واسلم قاله في الغزير
 والنحر في اللبنة مثل الذبح في الحلق واللينة المنخر هو الصدر والنحر هو الوضغ الذي يختر فيه العبد
 هم لقوله تعالى فصل لربك وانحر من هذا دليل لقوله والافضل في البدن النحر من قيل
 في تاويله من اى في تاويل قوله وانحر من الجذور من اى نحر الجذور والبقر ذكر اكان او
 الا ان اللفظة يريد بقوله سبه الجذور وان اردت ذكر وايجمع بسند وراو جزائر وانما قال قيل في
 تاويله بصيغة المجهول لانه ورد فيه معان كثيرة وعن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلوة
 وعن بعض الصحابة وجه نحر الى القبلة وعن عطاء امران سوسى بن السجدة بن جالس حتى سبه وغيره
 وقيل انحر هو انك ونفسك وشيطانك في الصلوة هم وقال الله تعالى ان تذبحوا البقرة من هذا
 دليل لقوله تعالى وفي البقر والغنم الذبح وذكر هذا دليل الذبح البقر وذكر الدليل الذبح الغنم لقوله
 هم وقال تعالى وفديناه بذبح عظيم من وجه الاستدلال به ان الله لما امر ابراهيم بذبح
 ولده اسماعيل وراسي منها الصدوق الاشبال لامره مر عليها بقوله وفديناه بذبح عظيم وكان كبشا
 من اجتهت هم والذبح شش كبسه الذال هم ما اعد للذبح من فعلهم منه ان الغنم تذبح هم وقبح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح البقر والغنم من ذكر هذا اذا صح عن النبي صلى الله
 وسلم انه نحر الابل وذبح البقر والغنم اما نحر الابل فقد صح في حديث جابر الطويل ثم انصرف الى النحر
 فنحر ثلثة وستين بدنة ثم اعطى عليها نحر ما غير واما ذبح البقر فقد ذكر مخرج الاحاديث حديث البخاري
 وسلم من عائشة قالت فذبح عليا بيوم النحر لم يبق بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم

لانه يتوقت
 بيوم النحر نفسه
 لا يجزى من يمكك
 فيحتاج الى ان يعرف به
 ولانه دم نسكه
 فيكون بنسكه
 على التشهير
 بخلاف ومار
 الكفارات لانه
 يجوز ذبحها قبل
 يوم النحر على ما ذكرنا
 وسيله الجناية
 فيلحق به الستر
قال والافضل
 في البدن النحر من
 البقر والغنم الذبح
 لقوله تعالى فصل لربك
 والنحر في تاويله
 وقال الله تعالى
 ان تذبحوا البقرة
 وقال الله تعالى
 وفديناه بذبح عظيم
 والذبح ما اعد للذبح
 وقد صح ان الله
 عليه السلام
 نحر الابل وذبح البقر
 والغنم

ان تذبحوا البقرة

عن ابن شهاب عن ابي
 في الهدى باقيا كما
 اذا ضجعت بها واذ ذلك
 فعل فهو حسن
 والا فضل ان يخرجها
 قياما لما روى انه
 عليه السلام
 يخرج الهدى
 قياما كما وصحابته
 كانوا يخرجونها قياما
 معقولة اليد اليسرى
 ولا يذبح البقر
 والغنم قياما لان في
 حاله الاضطجاع
 المذبح ابيرون فيكون
 الذبح ايسر والذبح
 هو السنة خيرا
 والاولى ان يتولى
 ذبحها بنفسه
 اذا كان بحسن
 ذلك لما روى
 ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ساق مائة بدنة
 في حجة الوداع
 ففخر بنفسه وسبى
 نفسه وولّى
 الباقي صلبا
 ولانه خربة
 بالنسبة

عن ابن شهاب عن ابي
 في الهدى باقيا كما
 اذا ضجعت بها واذ ذلك
 فعل فهو حسن
 والا فضل ان يخرجها
 قياما لما روى انه
 عليه السلام
 يخرج الهدى
 قياما كما وصحابته
 كانوا يخرجونها قياما
 معقولة اليد اليسرى
 ولا يذبح البقر
 والغنم قياما لان في
 حاله الاضطجاع
 المذبح ابيرون فيكون
 الذبح ايسر والذبح
 هو السنة خيرا
 والاولى ان يتولى
 ذبحها بنفسه
 اذا كان بحسن
 ذلك لما روى
 ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ساق مائة بدنة
 في حجة الوداع
 ففخر بنفسه وسبى
 نفسه وولّى
 الباقي صلبا
 ولانه خربة
 بالنسبة

اسم نفسه في القربات او بسبب لما فيه من زيادة الخشوع من لان الشخص اذا تولى عاتبة بنفسه
يدل على توأمة وسكنة ثم لان الانسان من شئ استثنى من قوله والتواى هم قد لا يهتدى لذلك من
اسم للذبح بنفسه ولا يهتدى من شئ اسم الذبح هم فحوزنا قولية غيره من لان اذ لم يحسن ربما يعذب بامور
ويجعله ميتة وقد قال الشافعي واحمد وقال مالك كبره ان يتولى ذلك غيره الا عند العجز واستحب الجمهور
استقبال القبلة بها وكان ابن عمر وابن سيرين وغيرهم يميلون بقبلة ولو استناب ليوديا او لغيره
يجوز ولكنه كبره وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع قرية هم ويتصدق بعبادها من شئ
قال ويتصدق اسمي قال القدر رضى ويتصدق بعبادها وهو جمع بل وهو ما ليس على الدابة هم وخفا مع
من كبره انما المعجزة وهو الزمام وهو ما يفيض في عنق البعير هم ولا يعطى احد الا انما من شئ اسم
هذا الحديث رواه البخاري في الترمذي من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عطاء الله قال امرته رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان اتوم على بدنة واتسم بعبادها وعلو بها وامرته ان لا اذهب الى الجزارها شيئا ويجوز
ان يتصدق على الجزارها شيئا سوى اجرة عند الاكثر وان اعطى شيئا منها لاجل حرامته صلتها لانه اذا
او ما وثقه هم ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبا وان استغنى عن ذلك لم يركبها من شئ وبه قال الشافعي
وابن المنذر وقال عروة ومالك واحمد واسحاق وداود رحمهم الله يركبها من غير ضرورة وقال
الماوروي من الشافعية يركبها من غير عاتبة لان يركبها الركوب وعن هذا حمل ما مر عليه عندنا عاتبة
واجب بعضهم ركوبها ذلك في الثانية او الثالثة رواه البخاري وسلم وابوداود والنسائي هم
لانه جعلها فاعلة لله تعالى فلا ينبغي ان يعرف شيئا من مينها او منافها الى نفسه الى ان يبلغ محله
الان يحتاج الى ركوبه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم راسي رجلا يسوق بدنة فقال اركبها
وليكن من هو حديث ابى هريرة كما ذكرناه الان قوله وليكن هنا كلمة ترحم ولما جاز في رواية
ويحك ومعناه اركبها لئلا يفسد شيئا الى الملاك هم وتاويله من شئ اسمي تاويل الحديث المذكور هم
انه كان عاجزا محتاجا الى الركوب وليس معه ما يكره هم ولما ركبها فاني نقص بركوبه فعليه
ضمان ناقص من ذلك من شئ اسمي من ركوبه ويتصدق بعبادها قال الشافعي لان انتفاع
الافنيار بها تعلق ببلوغها المحل فاذا لم يبلغ وجب التصديق على الفقرار هم وان كان لها بل لم يحلها
لان اللبن متولد منها فلا يهرقه في عاتبة نفسه من شئ وبه قال الشافعي ومنعهم لان القفص
لم يحلها باللب

في القربات لاول
طائفة من زيادة
الخشوع لان
الانسان قد لا
يهتدى لذلك
ولا يصنع فحوزنا
قوله غير
قال ويتصدق
بعبادها من شئ
ولا يعطى احد
الا انما من شئ
عليه السلام
تصدق بعبادها
وخطمها ولا يعطى
اجرة الجزار منها
ومن ساق بدنة
فاضطر الى ركوبها
ركبها والاستغنى
عن ذلك لم يركبها
لانه جعلها فاعلة
لله تعالى فلا ينبغي
ان يعرف شيئا من مينها
او منافها الى نفسه
الى ان يبلغ محله
الان يحتاج الى
ركوبه لما روي ان
النبي صلى الله عليه
وسلم راسي رجلا
يسوق بدنة فقال
اركبها وليكن من
هو حديث ابى هريرة
كما ذكرناه الان قوله
وليكن هنا كلمة
ترحم ولما جاز في
رواية ويحك ومعناه
اكرهها لئلا يفسد شيئا
الى الملاك هم وتاويله
من شئ اسمي تاويل
الحديث المذكور هم
انه كان عاجزا محتاجا
الى الركوب وليس معه
ما يكره هم ولما ركبها
فاني نقص بركوبه
فعليه ضمان ناقص
من ذلك من شئ اسمي
من ركوبه ويتصدق
بعبادها قال الشافعي
لان انتفاع الافنيار
بها تعلق ببلوغها
المحل فاذا لم يبلغ
وجب التصديق على
الفقرار هم وان كان
لها بل لم يحلها لان
اللبن متولد منها
فلا يهرقه في عاتبة
نفسه من شئ وبه
قال الشافعي ومنعهم
لان القفص لم يحلها
باللب

و ينفق من ماله
بالماء البارد
حق يقطع
اللبن ولكن هذا
اذا كان قريبا
من وقت الزرع
فان كان بعيدا
يجعلها ويصدق
بليتها كغيرها
ذلك بهادان
صرفة الى حلة
نفسه تصدق
بمثلها او بغيره
لانه مضمون
ومن ساقها
تغلب فان كان
تطوعا فليس
عليه عير
لان القربة
تعلق بهذا
الحل وقد قال
وان كان من
واحد فعليه
ان يقيها
مقامه لان القربة
باق في ذمته
وان اصابه
عيب كثير

عن روى الولد ابو عبيد الله الولد محمد بن له ان يحلبها لان ترك الحلب يفسد بها ثم يبيعها في اسي ترش من
منزب خمسها بالمار البارد حتى يقطع اللبن ثم وجوز الشافعي وجوز الحلب لغيره كفاية فصلها
ونسه شرح النووي بن المدي المنذره يجوز شره عند الشافعي رجع انه قد زال ملكه للفقر ولا يجوز بيعه
بما خلافه من جهة في الامام روى ابن ابي العوام الحافظ في فضائل ابي حنيفة رجع من جهة اسحاق بن
ابن ابي اسيل قال حدثنا يحيى بن الياس في قال حدثنا ابو حنيفة رجع من عمار بن ابراهيم قال اذا ولد للبن
من البذنة فافوا فيه بالمار لما يخلص وان جزو دبرها او صوفها تصدق به او بغيره ان سته ملكه في الميسر
تصدق بولد المدي او بغيره معها فان باع تصدق بثمنه وليس في حكم الميسر الى اولادها وعليه الامت
وقال اشهب اذا باع ولد المدي فعليه بدركه وقال ابن القاسم ان نحره في الطريق ابدله بغيره في مباح
البذنة لا يفره وفساد يدين القولين لا يحتاج الى بيان هم ولكن هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح
فان اشار الى قوله لم يحلبها هم وان كان بعيدا منه من اسي من وقت الحج هم يحلبها ويتصدق بغيرها
ايلا يفر ذلك من اسي هم يحلب هم بها من اسي بغير البذنة هم وان صرفه الى حلة نفسه تصدق
بمثلها من اسي من ذوات الامثال هم او بغيره من اسي او بغيره من اسي او بغيره من اسي او بغيره من اسي
حقوق الله تعالى جائزة هم لانه مضمون عليه من اسي لان اللبن مضمون على نفسه لانه خبر من خبر الماله
وقد لزمته الاراقة بجميع اجزائه وبالحلب والصرف الى حلة نفسه عجز عن الاراقة فيه وكان عليه التصديق
لما عجز عن اراقة الكل هم ومن ساق يربا فطرب من اسي هلك هم فان كان تطوعا فليس عليه غيره
لان القربة تعلقت بهذا الحل وقد فات من اسي كما اذا نذر ان تصدق بدراهم معينة فملك قبل الصرف
الى الفقراء لا يلزمه شيء الا حسن لان الواجب كان في العين لانه الذمة هم وان كان من اسي المدي
هم واجبا فعليه ان يقيم عير ومقامه لان الواجب باق في ذمته من اسي لان الواجب هنا في الذمة لاني
الماله يربح في المحرم لا يقطع منه ماله في الذمة فلا يربح فيه وكما اذا غل دراهم الزكوة فملك قبل الصرف والفقراء
يلزمه اخراجها ثانيا قال النووي لو نذر بياضها فغلبت لا يلزمه اياه وهو قول عبد الله بن الزبير وعما
والحسن البصري والحنفي والزهري والشافعي ومالك واسحاق قال وقال ابو حنيفة رجع ليزمه ابداله ولا يجوز
المدي ولا لاسابغة ولا لثني ان ياكل من هذا المدي ويجوز للفقراء من غير الرفقة ونسب الفقراء الرفقة
او جبان اصحابها لا يجوز وتترك خبر السباع هم وان اصابه عيب كثير من اسي اراد بالكلية ما يكون مانعا في الالة

حج

وقال في القاصحان العيب الكبير ان يذهب اكثر من ثلث الاذن على قول ابى حنيفة و على قولهما بان يذهب
 اكثر من نصف الاذن ينعى هم يقيم غيره سن اسي غير العيب هم مقامه لان عيب بمثل لا يتاوسى به الواجب
 فلا بد من غيره و صنع بالمعيب ما شارلانه التحق بسائر املاكه سن و به قال الشافعي و من احمد و يجب
 وضع المعيب مع بدله و به قال بعض اصحاب الشافعي و هم و اذا عطلت البذنة في الطريق سن ارادوا ان
 من العطب هم تضمن سن اسي الملك بدليل قوله نحو ما هم فاذا كان تطوعا نحو ما و صنع فلما بدو
 و ضرب بها صفحة ساجها ولم ياكل منها هو و لا غيره من الاعتبار بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ناجية الاسلمى سن قد تقدم حديثه في هذا الباب قال في الاجازية هذه المسئلة مكررة في الظاهر و رد
 بان الاول في الحديث هو في البذنة و خصها بالذكر بعد ما دخلت في ذلك العموم كما هو و اية من كذا المصنف
 على الابهام ثم الشرح في بيان تفصيلها او نقول ذلك ذكر في الاول انه هذا عليه غيره ام لا و فصل بين
 و التطوع في حق هذا الحكم ولم يبين انه ما اذا الفعل بالذى عطب فاعاد بالمعيار بالفضل به سن هذا الحكم فصل
 ايضا بين التطوع و الواجب غير انه اعاد قوله وان كانت واجبة اقام غير تاكيد اهم والمراد بالفضل قلنا بما
 و فائدة ذلك سن اسي و فائدة منع النعل بالدم هم ان يعلم الناس انه يرى فتاكل منه الفقراء و لا يغني
 و نذر لان الاذن يتناول معلق بشرط بلوغه محله فيجب ان لا ياكل قبل ذلك اصلا لان التصديق على الفقراء
 افضل من ان يتركه مبرز السباع سن بفتح الجيم و الزامى و هو اللحم الذى ياكله السباع بهذا النقل من عائشة
 هم وفيه نوع تقرب سن اسي و في التصديق على الفقراء نوع تقرب الى الله تعالى هم و التقرب هو المقصود
 سن و باكل الفقراء يحصل التقرب لذى هو المقصود ولا يجوز للممدى و لا لساقة و لا لغنى ان ياكل
 من هذا الممدى و يجوز للفقراء من غير الرفقة فان كانت واجبة و في الفقراء الرفقة و جبان عن الشافعي
 اصحما لا يجوز و يترك جزو السباع و يمنع الفقراء الحاضرون المحتاجون اليه من الرفقة هم فان كانت واجبة
 سن حطفت على قوله فان كانت تطوعا هم اقام غير ما مقاما و صنع بها سن اسي بالبذنة التي عطلت
 هم ما شارلانه لم يبق ما كالمال عينه و هو ملكه كسائر املاكه سن و تذكرة القيمة في هذه الالفاظ باعتبار
 هم و يعتقد يرى يرى المتعة و التطوع و القران لانه دم لشك و في الثقب اظهاره و تشبيهه بفلق سن
 الصغار في هذه الالفاظ الثلاثة يرجع الى دم لشك و في المحيط و يقد و المذر لانه دم لشك و عبادة
 و في اظهار هذه الامار اظهار الشاكر مع موافقة السنة هم و لا يقد و دم الامعار و الامور انما بان لانها

تعام حذرة مقامه
 لان المعيب عطل الملك
 به الواجب فلا بد
 من غيره و صنع بها
 ما شاء لا ينفق سائر املاكه
 و اذا عطلت البذنة
 في الطريق فان
 كان تطوعا فاعاد
 و صنع بها صفحة ساجها
 و من بها صفحة ساجها
 ولا ياكل من كذا المصنف
 الاغنية به لى
 امر رسول الله
 عليه السلام فاحية
 الاسلمى و المراد بالنعل
 قلنا و انما ذلك
 ان ياكل من كذا المصنف
 فياكل من الفقراء و لا
 و هذا لان يتناول معلق
 بشرط بلوغه محله
 قبل ذلك اصلا لان
 على الفقراء افضل من
 ان يتركه جزو السباع فيه
 منع فقر و الفقر هو المقصود
 فان كانت واجبة فامامهم
 مقامها و صنع بها
 لانه لم يبق ما كالمال عينه
 و هو ملكه كسائر املاكه
 و يعتقد يرى يرى المتعة
 و القران لانه دم لشك
 اظهاره و تشبيهه بفلق
 الصغار في هذه الالفاظ
 الثلاثة يرجع الى دم لشك
 و في المحيط و يقد و المذر
 لانه دم لشك و عبادة
 و في اظهار هذه الامار
 اظهار الشاكر مع موافقة
 السنة هم و لا يقد و دم
 الامعار و الامور انما
 بان لانها

فان قيل هذا ايضا قامت على امر سائر وهو بال ذي الحجة قلنا لا كذلك لان رواية الدلال لا يدخل
تحت الحكم هم وعلى امر لا يدخل تحت الحكم سش اسي وقامت ايضا هذه الشهادة على امر لا يدخل تحت الحكم
لان البر من باب المنازعات فصار كأنهم عمدوا بانهم لم يصل فلا يجب على القاصر شئ هم لان المقصود منها نفى
جهم الحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل سش اسي الشهادة وذلك لما ذكره ولان فيه شئ لان وجهه بان سش
اسي في الخطا في عرفة او في الوقوف يوم عرفة او في عدم جواز الحج هم ابو سعي عا ما تغذر الاثرة لزمه سش لان فيه
غذا لا يخطئ تغذرهم والتدراك غير ممكن في الامر بالاعادة حجب بين فيحسان لم يقضى به عند الاشتباه سش فيجعل غفورا
لما يكون مكلفا بما ليس في الوضوح هم بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدراك ممكن في الجملة بان
الاشتباه في يوم عرفة سش يعني بالوقوف فيها هم ولان جواز المخرجه نظير سش كقضاء الصلوة وقض
الصيامات فيجزيهم الوقوف يوم النحر هم ولا كذلك جواز المقدم سش فانه لا نظير له في الشرع فلا يجزيهم الوقوف
بيوم التروية فان قلت له نظير آخر ايضا الا ترى ان صلوة الفطر تقدم من وقتها يوم عرفة قلت هذا امر مثبت
بجملان القياس فلا يقاس عليه هم قالوا سش اسي احلار وصحابي صنفه هم من بني الحاكم ان لا يسع
نبرد الشهادة فيقول قد تم حج الناس فأنصرفوا لانه ليس بياس سش اسي في هذه الشهادة هم الايقاع الغفنة
سش قال عليه الصلوة والسلام لغفنة نامة لعن الله من تقطعها وعن محمد بن جابر للشهد ان يقفوا مع الامام ويكبر
جهم هم وكذا اذا شهد سش وفي بعض النسخ وكذا لاسي وكذا الحكم في عدم قبول شهادته وانه شهد وهم
شئ عرفة بروية الدلال سش صورته ان يشهدوا في الطريق قبل ان يلقوا اخوات عقبه عفات وقالوا
انما كنا رايانا الدلال يعني لاهل ذي الحجة وهذا اليوم هو التاسع هم ولا يمكنه سش اسي والحال ان الامام لا يمكنه
هم الوقوف في بقية الليل من سائر الناس او اكثرهم لا تقبل بذلك الشهادة سش ولقيفون من العند
بعد الزوال لانهم لما شهدوا وقد تغذر الوقوف صار كأنهم شهدوا بعد الوقوف فلا تسمع وان كان يثق
الوقوف مع اكثر الناس لكن لا تحقه الصفة فان وقت جاز والافات الحج لانه ترك الوقوف من العلم والقدرة
بوانا معتبر بقدرة الاكثر لا قدرة الاقل هم ومن سش في اليوم الثاني سش وفي اكثر النسخ قال وسع هو امر قال
محمد في الجامع الصغير هم الحجة الوسطى والثانية سش اسي الحجة الثانية هم ولم يرم الاولي سش امر الحجة
الاولى هم فان رمى الاولي ثم الباقيتين سش اسي الحجتين الباقيتين هم فحسن سش الرعاة الترتيب
السنن هو معنى قوله هم لانه راعى الترتيب المستنون ولو روى الاولي وحدها اجزاء لانه تدارك الترتيب

وعلى امر لا يدخل
تحت الحكم لان
المقصود منها نفى
جهم الحج لا يدخل
تحت الحكم فلا يقبل
ولا ريب في كونها
لتغذر الاثرة لزمه
والتدراك غير ممكن
وفي الامر بالاعادة حجب
بين فيحسان لم يقضى
به عند الاشتباه
عند لا غفورا
ما اذا وقفوا يوم
لان التدراك ممكن
في الجملة بان سش
في يوم عرفة او في
المخرجه نظير سش
جواز المقدم سش
للكام ان يقفوا مع
ويكبر مع الامام
لان لا يسع
ذكر الاشارة
عروة بروية الدلال
الوقوف في بقية الليل
مع الناس اكثرهم
بذلك الشهادة قال
دمر في يوم
الثاني بالوسطى
والاولى قال سش
لاولى الباقيتين
فحسن لانه راعى
السنن ولو روى
اجزاء لانه تدارك

واعلم ان محمداً بن محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في شرح الجامع الصغير عن الفقيه في جعفر المني. واني هم انما يركب في العبدية المسافة
 وشق المشي واذا قربت شق اسي المسافة والكل ان هم الرجل ممن يعين المشي ولا يشق عليه المشي فيسبغ
 ان لا يركب شق وبهذا يحصل التوفيق بين متي الاصل والجامع الصغير هم ومن باع جارية محرمته قد اذن
 شق البائع هم لعاني ذلك شق اسي في جازم هم فلا يشترى ان يحلها ويجمعها شق لو قال الا تارزي
 وفي بعض نسخ الجامع الصغير او يجمعها بلفظ ان قال فخر الاسلام رحمه الله في شرح الجامع الصغير تحت ان يكون
 عن ابي يوسف في رواية الاولى من الرد والتبدل على ان التحليل باو في مخطورات الاحرام مثل فحل اشعر وفلما
 والتطيب ونحو ذلك والثانية تدل على التحليل بالواقعة وقال في كتاب المناسك لا يشترى ان يجمعها
 ولم ير على ذلك وهذا من ههنا هم وقال في رد المحتار ليس له ذلك شق اسي ليس لشتر ان يحلها ويقال ان
 هو ملك واحمد رحمه الله هم لان هذا عقد سبق ملكه شق اسي لان اذن البائع لها بالاحرام عقد سبق ملك
 المشتري هم فلا يمكن لمن نسخته شق لان لشري نزل منزلة البائع هم كما اذا اشترى شق اسي شتر على
 هم جارية متكوخة شق اي من زوجة فديح فسخ النكاح لان عقد سبق ملكه هم ولما ان المشتري قاعه فاعا
 البائع وقد كان للبائع ان يحلها من لان منافعتها كانت مملوكة وغذله بعد الاذن هم فكذا المشتري
 شق ان يحلها هم الا انه يكره ذلك شق اسي التحال للبائع هم لما فيه من خلاف الوعد شق حيث
 وجبر فيه الاذن هم وهذا المعنى سر شق اسي خلف الوعد هم لم يوجب في حق المشتري بخلاف النكاح
 شق جواب عما قاله زفر مني الله عنهم لانه ما كان للبائع ان يفسخه شق اسي ان يفسخ النكاح هم
 اذا باشرت باذنه شق اسي باذن لولي وانما لم يكن له ان يفسخ اذا كان باذنه لما ان النكاح حر الا
 فقد تعلق حقه باذن المالك فلا يتكلم المالك من فسخه وان بقي ملكه لتعلق حق العبد به كالراهن ليس
 ولاتية الاستماع بالمرهون لتعلق حق برهن به والمشتري في قام مقامه بعد الشراء هم فكذا لا يكون
 فملك شق اسي حق الفسخ هم للمشتري شق اما ههنا فقد اجتمع في اجارية حق الله في الاحرام
 وحق المشتري في الاستمتاع فيقدم حق العبد كحاجة على حق الله لغنا هم واذا كان له شق اسي للمشتري
 هم ان يحلها لا يمكن من رد بالعيب عند شق لان عيب الاحرام لا يرفع بالتحليل هم وعند زفر
 يمكن لانه ممنوع عن غشيانها سر فاسي من وطيعا وهذا عيب عنده فيرويه هم وذكر في بعض النسخ
 شق اسي ذكر محمد في بعض نسخ الجامع الصغير او يجمعها شق يعني بكلمة او وذلك في قوله

انما يركب اذا ابتداء المسافة
 وشق للمش
 واذا قربت من المشي
 يعتاد المشي ولا يشق
 عليه يعني ان لا يركب
 ومن باع جارية محرمته
 قد اذن له ان يجمعها
 فلا يشتري ان يجمعها
 ويجمعها بلفظ ان قال
 فخر الاسلام رحمه الله
 في شرح الجامع الصغير
 تحت ان يكون
 عن ابي يوسف في رواية
 الاولى من الرد والتبدل
 على ان التحليل باو في
 مخطورات الاحرام مثل
 فحل اشعر وفلما
 والتطيب ونحو ذلك
 والثانية تدل على
 التحليل بالواقعة
 وقال في كتاب المناسك
 لا يشترى ان يجمعها
 ولم ير على ذلك
 وهذا من ههنا هم
 وقال في رد المحتار
 ليس له ذلك شق اسي
 ليس لشتر ان يحلها
 ويقال ان
 هو ملك واحمد رحمه
 الله هم لان هذا عقد
 سبق ملكه شق اسي
 لان اذن البائع لها
 بالاحرام عقد سبق
 ملك المشتري هم فلا
 يمكن لمن نسخته شق
 لان لشري نزل منزلة
 البائع هم كما اذا
 اشترى شق اسي شتر
 على هم جارية متكوخة
 شق اي من زوجة فديح
 فسخ النكاح لان عقد
 سبق ملكه هم ولما ان
 المشتري قاعه فاعا
 البائع وقد كان
 للبائع ان يحلها من لان
 منافعتها كانت
 مملوكة وغذله بعد
 الاذن هم فكذا
 المشتري شق ان
 يحلها هم الا انه يكره
 ذلك شق اسي التحال
 للبائع هم لما فيه من
 خلاف الوعد شق حيث
 وجبر فيه الاذن هم
 وهذا المعنى سر شق
 اسي خلف الوعد هم لم
 يوجب في حق المشتري
 بخلاف النكاح شق
 جواب عما قاله زفر
 مني الله عنهم لانه ما
 كان للبائع ان يفسخه
 شق اسي ان يفسخ
 النكاح هم اذا باشرت
 باذنه شق اسي باذن
 لولي وانما لم يكن له
 ان يفسخ اذا كان
 باذنه لما ان النكاح
 حر الا فقد تعلق
 حقه باذن المالك فلا
 يتكلم المالك من
 فسخه وان بقي ملكه
 لتعلق حق العبد به
 كالراهن ليس
 ولاتية الاستماع
 بالمرهون لتعلق حق
 برهن به والمشتري في
 قام مقامه بعد
 الشراء هم فكذا لا
 يكون فملك شق اسي
 حق الفسخ هم
 للمشتري شق اما
 ههنا فقد اجتمع في
 اجارية حق الله في
 الاحرام وحق
 المشتري في
 الاستمتاع فيقدم
 حق العبد كحاجة على
 حق الله لغنا هم
 واذا كان له شق اسي
 للمشتري هم ان
 يحلها لا يمكن من
 رد بالعيب عند شق
 لان عيب الاحرام لا
 يرفع بالتحليل هم
 وعند زفر يمكن
 لانه ممنوع عن
 غشيانها سر فاسي
 من وطيعا وهذا عيب
 عنده فيرويه هم
 وذكر في بعض النسخ
 شق اسي ذكر محمد
 في بعض نسخ
 الجامع الصغير او
 يجمعها شق يعني
 بكلمة او وذلك في
 قوله

و من باع جارية محرمه اذن لها في ذلك فلم تسترني ان يحللها لي بما معها و ذكر في يومها و عطف و قد بينا هذا في كتابنا
 مفصلا و الاول من ابي قول ان يحللها و ما معها يوم عطف هم يدل على ان يحللها بغير الجماع بقص شعرها
 و بقلم عطفها ثم يجمع و الثاني من ابي قول ان يحللها بكلمة او هم يدل على انه يحللها بالجماعة
 لا يخبر و اعني تقديم مس يقع به التحلل و الاول و ان يحللها بغير الجماعة تعظيما لامر الله
 والله اعلم بالصواب من ابي قول و مال به صاحب المداية
 لقوله و الاول و لم ير بعضهم احراز للجماعة الواقعة
 عن تقديم شعره يقع به التحلل
 فيصيرها تحلل

نقد

و الاول يدل
 على انه يحللها
 بغير الجماع
 بقص شعره و بقلم عطفها
 ثم يجمع
 و الثاني يدل
 على انه يحللها
 بالجماع مع كلامه
 لا يخبر و اعني تقديم
 مس يقع به التحلل
 و الاول ان يحللها
 بغير الجماعة
 تعظيما لامر الله
 والله اعلم
 قلت



To: www.al-mostafa.com